

{ التوكيد }

التوكيد

هذا هو النوع الثانى من أنواع التوابع ، وهو التوكيد. وهو على قسمين : توكيد معنوى ، وتوكيد لفظى .

أما التوكيد اللفظى فلا يختص بالاسم ، بل يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة . وسيذكره آخر الباب .

وأما المعنوى فهو المختصُّ بالأسماء ، وهو الذى استفتح الكلام به / وابتدأ بالكلام على ألفاظه ، وهى أيضا ضربان :

أحدهما يُقصدُ به رفعُ توهمٍ أن يُراد بعموم المتبوع الخصوصُ ، ويسمى «توكيد الإحاطة» .

والثانى يُقصدُ به رفعُ توهمٍ إضافةٍ إلى المتبوع ، وهو الذى يسمى «توكيد إثبات الحقيقة» وهذا الضرب هو الذى قدّم أولاً فقال :

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَ

يعنى أن هذين اللفظين ، وهما ، (النَّفْسُ ، وَالْعَيْنُ) يؤكَّد بهما الاسمُ إذا اتصل بهما ضمير مطابق للاسم المؤكَّد ، أى موافق له فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير أو التأنيث ، فتقول : خَرَجَ الْأَمِيرُ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وجاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ ، وجاءت هُنْدُ نَفْسُهَا عَيْنُهَا .

وجاءَ الزَيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وجاءَ الزَيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ ، وجاءت الْهِنْدَاتُ أَنْفُسَهُنَّ أَعْيُنَهُنَّ ، وما أشبه ذلك .

وفى قوله : «الاسمُ أَكْدا» إشارة إلى معنيين ، قصد التوكيد ب (النفس ، والعين) وهو إثبات الحقيقة ، وذلك أن معناه أن التوكيد راجع إلى نفس الاسم لا لمعنى فيه ، وهو معنى إثبات حقيقته فى نفسه ، لئلا يُحتمل أن يكون المراد غيره ، بخلاف (توكيد الإحاطة) فإنه راجع إلى حالة دلالة الاسم ، من كونه شاملاً لجميع ما ينطلق عليه أو غير شامل ، لا لإثباته فى نفسه .

فإذا قلتَ : (خرج الأميرُ نفسه عينه) رفعتَ بذلك توهم أن المراد جيشه أو خدمه أو عماله ، لأن العرب تُطلق ذلك اللفظ ، وتريد المعنى المحترز منه على طريق المجاز ، فكان نفسُ الاسم غيرَ مراد ، فجاء توكيد إثبات الحقيقة محققاً لذلك الاسم أنه المقصود بالإخبار ، لا ما يُضاف إليه فكأنه أراد - والله أعلم - بقوله : «الاسمُ أَكْدا» هذا المعنى .

والحامل على هذا التأويل ، وإن كان فيه بُعد ، أنه ذَكَرَ فى الضرب الثانى ما يُراد به ، حيث قال : « وَكَلَّا أَذْكَرٌ فى الشُّمُولِ » فينبغُ أن يذكر أحد القَصْدَيْنِ نصاً ، ويُهمل الآخر جملة .

والمعنى الثانى التنبيه على أن هذا القسم هو المختص بالاسم دون التوكيد اللفظى ، فإنه يكون فى الاسم وفى غيره كما ذُكر .

ويقال : أَكَّدْتُ ووَكَّدْتُ ، تَأْكِيداً وتَوَكُّيداً . والواو أكثر ، ولذلك شاع فى استعمال النحويين بالواو . فالظاهر أن يكون «أَكَّدَ» فى عبارة الناظم من الواو ، وأُبدل الواو المضمومة همزةً ، كَوُقَّتْ^(١) ، وهو من (الوقت) وبالهَمْز وقع فى النسخ التى وقعت عليها ، والخطب فى ذلك يسير .

(١) وكذلك : الأَجُوه فى (الْوُجُوه) جمع وَجْه . وانظر سيبويه ٣٣١/٤ ، واللسان (وجه) .

و «بِالنَّفْسِ» وما بعده متعلّق بـ (أَكْثَرًا) وكذلك قوله : «مَعَ ضَمِيرٍ» .
ولما ذَكَرَ حكم (النفس ، والعين) بالنسبة إلى إضافتهما إلى ضمير
المؤكّد ، ولم يَذْكُرْ حالَهُما بالنسبة إلى إفرادهما أو عدم إفرادهما
استدرك ذلك بقوله :

وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلْ إِنْ تَبِعَا

مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

/ يعنى أن (النفس ، والعين) إِنْ تَبِعَا فى التأكيد غيرَ المفرد ، من ١٣٠
مثنى أو مجموع ، فإنهما يُجمَعان على (أَفْعُلْ) جمعَ القَلَّةِ ، فتقول فى
الجمع : جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ، وجاء الهندات أنفسهن أعينهن .
وكذلك فى التثنية تقول: أنفسهما أعينهما ، فتجمع وإن كانا اثنين ،
لأن تثنية ما هذه سبيله جَمْعٌ ، كقطعتُ رُوسَ الكَبَشَيْنِ .
ومنه فى جمع القَلَّةِ على (أَفْعُلْ) قولُ الله تعالى : {وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ^(١) ، فإذا فعلتَ هذا كنتَ به مُتَّبِعَا سَنَنَ كلام
العرب ^(٢) .

واقترضى هذا التقريرُ أن الواحد إذا أُكْثِرَ بـ (النفس أو بالعين)
لايُجمع ولايثنى ، بل يبقى على إفراده كما مرَّ تمثيله .

فإن قيل : يظهر أن كلامه معترض من وجهين ، أحدهما أنه لم يُبين
حكم الاجتماع فى (النفس ، والعين) بل أتى بـ (أو) المقتضية لأحد
الشيئين من غير اجتماع ، فيفهم له من ذلك أنهما لايجتمعان ، فلا

(١) سورة المائدة / آية : ٣٨ .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى (٣/٣٦٠) وما بعدها .

تقول : جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، ولا جاء زيدُ نفسه عينه ، وإنما تأتي بأحدهما .

وذلك غير صحيح (بل جمعهما جائز حسبما مرَّ تمثيله ، فهذا تقصيرٌ في البيان)^(١) .

والثاني أن قوله : « تَكُنْ مُتَّبِعًا » فَضْلٌ لازيادةٌ معنى فيه ، لأن من المعلوم أن كلَّ حكم يقرَّرْ فالْمُتَّبِعُ له مُتَّبِعٌ للعرب . فما الذي أُحرزَ بهذا ، ومن عادته الشُّحُّ بالألفاظ إلا فيما يعطى الفائدة ؟

فالجواب عن الأول أن « أو » آتيةٌ في كلامه في معرض إثبات حكم وإلزامه ، و«أو» تقع هناك للإباحة ، لأن الكلام في معنى الأمر ، فصار مثل قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين .

وعلى هذا التقرير لاتقتضى «أو» منعاً من الجمع ، وهو مراد الناظم ، فلك أن تجمع بينهما في التوكيد عنده ، وهو المطلوب .

وعن الثاني أن هذا الكلام أعطى فائدتين حَسَنَتَيْنِ ، إحداهما عامة ، وهى أن (النفس ، والعين) إذا أُضيفا إلى ضمير غير الواحد فإنه لأيقصر فيهما على جمع القلَّة دون غيره . أما إذا أُضيفا إلى ضمير جمع فإنه يجوز أن يُجمعا جمعَ كثرة وجمعَ قلَّة ، فتقول : أنفسُهم زاكيةٌ ، ونفوسُهم زاكيةٌ ، وأعينُهم كائلةٌ ، وعيونُهم كائلةٌ ، وذلك لأن كل واحد منها يجمع هذين الجمعين . ومن ذلك ما أنشد السَّيرافي وغيره من قول الشاعر^(٢) :

يَا صَاحِبِي قَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا

وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْثُمَا رَشَدًا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) النصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وابن يعيش ١٤٣/٨ وقائله مجهول . ومعناه واضح .

وأما إذا أُضيفا إلى ضمير اثنين فإنه يجوز فيهما ثلاثة أوجه :
جمعُهما كما تقدّم وتثنيتهما فتقول : نفساكما زكيتان ، وعيناكما
قريرتان وإفرادهما نحو : نفسكما ، وعينكما ، وذلك على قاعدة : كل
شَيئين من شَيئين .

ولما كانت العرب قد قَصَرَت ألفاظ التوكيد على وجه واحد من تلك
الوجوه فلم تستعمل غيره فهم منها أنها أرادت الاستغناء بذلك الوجه
عن باقى الوجوه ، كما استغنت بـ (كلا وكلتا) عن (أجمعان ، وجمعاوان)
وما يليهما^(١) .

فنبّه الناظم على ذلك الوجه ، وأمر بالتزامه ، وأن ذلك هو المستعمل
عند العرب ، فلا بد من اتباعها ، فإذا لاجوز لك أن تقول : جاء الزيدان
نفساهما ، ولا نفسُهما ، ولا نفُوسُهما .

وكذلك فى الجمع لا تقول : جاء الزيدون / نفوسُهم ، ولا جاءت^{١٣١}
الهنداتُ نفوسُهنَّ . و (العين) كذلك ، لا تقول : جاء الزيدان عيناهما ،
ولا عينيُهما ، ولا عيونُهنَّ . وكذلك لا تقول : جاء الزيود عيونُهم ، ولا الهنودُ
عيونُهم ، بل تلتزم جمع اللفظين على (أفعل) خاصة والفائدة الثانية
خاصة ، وهى التَّنْكِيت على ابن مُعْطٍ فى أرجوزته^(٢) ، حيث خالف الناسَ
والعربَ ، فذكر فيها أن توكيد المثنى بـ (النفس والعين) يقال فيه :
نفساهُما عيناهُما بتثنية (النفس والعين) فقال هنالك :

(١) فى (ت) «وما بينهما» وهو تصحيف .

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن معط بن عبد النور المغربى الحنفى النحوى . كان إماما
مبرزاً فى العربية ، شاعرا محسنا . أقرأ النحو بدمشق ومصر ، وصنف الألفية فى النحو ،
والعقود والقوانين ، وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبويه ، وقصيدة فى القراءات السبع
وغير ذلك (ت ٦٢٨ هـ) وقد أشار ابن مالك فى مقدمة الألفية إلى ألفية ابن معط ، وأشاد
بفضله .

والنفسُ والعَيْنُ مَقْدَمَانِ

كذاك في نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا

* وما لَمَّا تَنَى سَوَى كِلَيْهِمَا *

ويقع في بعض النسخ هكذا «كذاك في نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا» بإفراد (النفس والعين) . وجميع ذلك مخالف لما قالته العرب والتزمته ، فهو خطأ بلا شك ، فلهذا ، والله أعلم ، أتى بقوله : «تَكُنْ مُتَّبِعًا» تنكيته على من لم يَتَّبِعْ ، وهو ابن مَعُطٍ في رجزه المنسوج هذا على منواله . ثم قال :

وَكُلًّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِيلًا

كَلَّمَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصِلًا

هذا هو الضرب الثاني من ضربى التوكيد المعنوى ، وهو «توكيد الشمول والإحاطة» ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (قام القوم) احتَمَل ظاهرَ مفهومه ، واحتَمَل أن يكون القائمون بعضَ القوم لا جميعهم ، فأكدت المعنى الأول ، وهو معنى شمول اللفظ لجميع مايدل عليه ، وأثبت أنه المراد .

وأتى الناظم لهذا التوكيد بستة ألفاظ :

أحدها «كُلُّ» نحو : قامَ القومُ كُلُّهم .

والثانى «كِلَا» نحو : قامَ الزيدانِ كِلَاهُمَا .

والثالث «كِلْتَا» نحو : قامَ الهندانِ كِلْتَاهُمَا .

والرابع «جَمِيع» نحو : قامَ القومُ جَمِيعُهُم .

والخامس «عَامَّة» نحو : قامَ القومُ عَامَتُهُم .

والسادس : ماتصرف من لفظ «الْجَمْع» للمفرد والمجموع ، كقولك :
أَكَلْتُ الرَغِيفَ أَجْمَعَ ، وَأَكَلْتُ الْخُبْزَةَ جَمْعَاءَ ، وَقَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَقَامَ
إِلَيْكَ الْهِنْدَاتُ جُمُوعٌ .

هذه ألفاظ التوكيد على الجملة ، ولها أحكام تظهر فى تفصيل كلام
الناظم .

فقوله : « كَلَّا اذْكُرْ فِى الشُّمُولِ » إلى آخره ، يريد أن الألفاظ التى
تُذَكَّرُ فِى الشُّمُولِ مِنْهَا : كُلٌّ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، موصلات بالضمير ، لا
مجردة منه كما تجردت الألفاظ المذكورة بعد ، من الجمع ومتصرفاته ،
ولا مضافة إلى ظاهر .

والضميرُ هنا جارٍ فى المطابقة على ما تقدم ، وعلى ذلك أحوال ، إذ
أتى بالالف والسلام العَهْدِيَّةُ فقال : « بِالضَّمِيرِ » أى المطابق للمؤكد ،
فتقول : قام القومُ كُلُّهُمْ ، وقامت الهنداتُ كُلُّهُنَّ .

وكذا فى الأفراد إذا احتَمَلَ ذلك العاملُ نحو : أَكَلْتُ الْخُبْزَ كُلَّهُ ،
وَشَرَبْتُ الْكَأْسَ كُلَّهَا ، وما أشبه ذلك مما يصح فيه التَّبْعِيضُ .

وفى المثنى : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وليس لهما
استعمال فى غير ذلك .

ككُلِّ «جميع» نحو : أَكَلْتُ الْخُبْزَ جَمِيعَهُ ، وَشَرَبْتُ الْكَأْسَ جَمِيعَهَا ،
وقام الزيدون جميعهم ، والهنداتُ جميعهنَّ .

و«مُوصَلًا» حال من «كل» وما بعده ، عامله «أذكر» وإنما أفردته
حملاً على معنى ما ذكر / كما قال رُوَيْبَةُ^(١) :

١٣٢
٣

(١) ديوانه ١٠٤ ، والمغنى ٦٧٨ ، والمحتسب ١٥٤/٢ ، واللسان (ولع ، بهق) والبلق : سواد
وبياض - والتوليع : التلميع من البرص وغيره ، ورجل مولع : أبرص والبهق : بياض
يعترض الجسد بخلاف لونه ، وهو دون البرص .

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلَقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

قال أبو عبيدة قلت لرؤية : إن كانت «الخطوط» فقل : كأنها ، وإن كان «سَوَادٌ وَيَلَقُ» فقل : كأنهما ، فقال : [أردت^(١)] كأن ذلك ، ويك ، توليعُ البَهَقِ ، فأخبر رؤية بأن قصده عودُ الضمير على معنى المذكور ، فكذلك هنا .

أراد (كلتا ، ، وجميعا) فحذف العاطف على عادته .

وفى هذا الكلام تنبيه على معنيين ، أحدهما أن هذه الألفاظ لاتجرّد من الإضافة إلى الضمير المطابق لقوله : «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا» فقيدها بالاتصال به ، فلا يقال : أعجبنى الزيدون كُلُّ ، ورأيت الناسَ كُلًّا ، ومررت بهم كُلُّ . وكذلك (كلتا وكلًا وجميع) .

أما ماعدا «كُلًّا» فمتفق على هذا الحكم فيه .

وأما «كُلُّ» فقد ذهب الفراء ، وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدها من الإضافة كما مرّ تمثيله ، فقد ذهبنا إلى أن «كُلًّا» فى قراءة من قرأ {إِنَّا كُلًّا فِيهَا}^(٢) بالنصب يحتمل أن يكون تأكيداً لاسم «إن» .

وردّه المؤلفُ بأنّ تجويز ذلك فى «كُلُّ» يؤدى إلى عدم النظم ، لأن غير «كُلُّ» من ألفاظ التوكيد إمّا ملازمٌ لصريح الإضافة إلى ضمير المؤكّد ، وهو (النفس ، والعين ، وجميع ، وعامة) . وإمّا ملازمٌ لِمَنْوِيَّهَا ، وذلك «أَجْمَعُ» وأخواته . وقد أجمعنا على أن مَنْوِيَّ الإضافة لا يستعمل فيها صريحها ، وأن

(١) مابين الحاصرتين زيادة من المحتسب . وانظر : المغنى واللسان (ولع)

(٢) سورة غافر / آية : ٤٨ .

وانظر : معانى القرآن للفراء ١٠/٣ ، والكشاف للزمخشري ٣٧٤/٣ .

صريح الإضافة سوى «كُلٌّ» لا يُستعمل فيه مَنَوِيَّها ، فتجوز ذلك في «كُلٌّ»
يَسْتَلْزِمُ عدم النظير في الضَّرْبَيْنِ ، وما أَفْضَى إلى ذلك مُطَرِّحٌ ، فالقول بجواز
قطع «كُلٌّ» هذه عن الإضافة لأيلتفت إليه .

هذا ما قال: ثم وَجَّهَ قراءة النصب بأن كُلاًّ حال من الضمير المنوي في
«فيها» والعامل هو المجرور ، بناءً على جواز ذلك عنده كما تقدم في قوله :
«وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ»^(١) .

فإن قيل : قد استقر في «كُلٌّ» جواز قطعها عن الإضافة نحو [كُلٌّ في فَلَكَ
يَسْبَحُونَ]^(٢) .

وهي هي ، وإنما بين الموضعين من الفرق الجريان على المؤكّد وعدمه .
وأما معنى التوكيد فلا ينفك عن «كُلٌّ» فيهما ، فكما يجوز هناك يجوز هنا ، وقد
ظهر ذلك في الآية المقروءة كذلك ، فلا مانع من القول به .

فالجواب أن العرب قد تُخَيِّرُ بين استعمالين فأكثر في موضع ، ثم إذا
خرجت إلى غيره التزمت أحد الاستعمالين ، وأهملت الآخر ، وهذا شائع في
كلامها ، أَلَا تَرَى أنها استعملت (نَعَمْ ، وَيَسْ) في الأصل على أوجه ، فقالوا:
نَعَمْ ، وَنَعَمْ ، وَنَعَمْ وَنَعَمْ ، وكذلك (بَسْ) وكلُّ فِعْلٍ على فِعْلٍ ثانيه حرف
حلق^(٣) ، ثم لما نَقَلْتُهُما إلى إنشاء المدح والذم التزمت فيهما وجهاً واحداً ،
وكذلك (حَبٌّ) في التعجب ، تُفْتَحُ حاؤها وتُضَمُّ ، فإذا جاءت بـ (ذا) التزمت

(١) انظر : باب الحال في الألفية ، وفي هذا الكتاب ، ص

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٣٣ .

(٣) مثل : شهد ، وكذلك كل اسم كذلك نحو : فخذ - يجوز فيه أبعة أوجه ، وانظر : باب نعم وبس ،

وقد سبق ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

الفتح . و (العَمْرُ والعُمَرُ) مستعملان ، فإذا قالوا: لَعَمْرُكَ التَّزَمُوا فتح العين^(١) ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى .

فلما ثبت للعرب هذا الأصل لم يَجْزُ أن يجرى القياسُ للفظ في كل موضع إلا مع الالتفات إلى السَّمْع ، ولم نجد من العرب مَنْ يقول : قامَ القومُ كُلُّ ، ولا مررتُ بالقومِ كُلُّ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما سُمِعَ هذا في موضعٍ / محتَمَل ، والقياس مع الاحتمال لا يَسْتَتِبُ فالصحيح إذا $\frac{١٣٣}{٣}$ الوقوفُ علي ما سُمِع ، وهو الإضافة .

والمعنى الثانى أن هذه الإضافة تختص بالضمير ، فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر ، فلا تقول : قام القومُ كُلُّ القومِ ، ولا قامَ الرجلانِ كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وما أشبه ذلك .

وكذلك (النَّفْسُ والعَيْنُ) ولذلك قال هناك : «مَعَ ضميرٍ طابَقِ المؤكِّدَا» وما جاء على خلاف ذلك فنادر ، كقول الشاعر: ^(٢) :

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ
وَأُبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ
وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ
يُعْطَى الرِّغَائِبَ لَمْ يَضْهِمُمْ بِإِقْتَارٍ

(١) اللسان (عمر) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٤١٢ ، والهمع ٢٠٠/٥ ، والدرر ١٥٥/٢ .

والنوافل : جمع نافلة ، وهى هنا : الهبة والعطية والعار : كل ما يلزم منه سُبَّة أو عيب والرغائب : جمع رغبة ، وهى العطاء الكثير . والإقتار : ضيق العيش .

وكان هذا من قبيل قوله (١) :

* إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَّلَاتِهَا *

وهو قليل ، فلذلك لم يعول الناظم عليه ، أو يكون مما التزمت العرب فيه الضمير ، كما التزمت الإضافة أيضاً . وفي هذا البحث وما قبله فى المعنى الأول بحث .

فإن قلت : أتى الناظم بهذه الألفاظ مرسلّة إرسالاً ، فلم يخص منها لفظاً بمفردٍ دون مثنى أو مجموع ، فاقترضى بإطلاقه أنها تستعمل فى الجميع ، وذلك غير صحيح ، فإن «كُلًّا» و«جَمِيعًا» لا يدخلان فى تأكيد المثنى ، و«كِلَا» و«كِلْتَا» لا يؤكدان غير المثنى .

فالجواب أن هذا كله سيائى بيانه وجه الاعتراض فيه عند قوله : «واغن بكِلْتَا فى مثنى وكِلَا» إن شاء الله تعالى . ثم قال :

وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلُّ فَاعِلَةٍ

من عم فى التوكيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ
يعنى أن العرب استعملت فى ألفاظ التوكيد وزن (فَاعِلَةٍ) مبنياً من لفظ (عم) فأكثروا به . و (فَاعِلَةٍ) من (عم) تقول فيه : عامّة .
ولما قال : «كَكُلُّ» دل على أنه لا بد فيه من الإضافة إلى الضمير ، فتقول قامَ القومُ عامَّتُهُم ، وقامت الهنداتُ عامَّتُهُنَّ ، وكذلك فى الإفراد نحو : أكلتُ الخبزَ عامَّتَه ، وشبه ذلك .

وقوله : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» أراد به أنهم استعملوا وزنَ (فَاعِلَةٍ) من (عم) مثلَ

(١) هو النابغة الجعدى ، وعجزه :

* سَوَاقِطٍ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا *

وهو من شواهد سيبويه ٦٣/١ ، واللسان (سقط)

يصف سيره فى الهجرة فى الوقت الذى تستكن فيه الوحش من الحر . والظلمات : جمع ظله وهو ما يستظل به . وسواقط الحر : ما يسقط منه . وأظهر : دخل فى وقت الظهيرة .

استعمالهم إياه من (نَقَلَ) فقالوا : (النَّافِلَةُ) فكذلك قالوا : عامة ، وأصله : عامَّةٌ .

وَفَسَّرَ ابْنُ النَّاظِمِ قَوْلَهُ : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» بِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّ عَدَّ (عَامَّةً) مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ ، أَيْ الزَّائِدَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النُّحَوِيُّونَ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَإِنَّهُمْ أَغْفَلُوهُ ، قَالَ : وَلَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ بِنَافِلَةٍ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، لِأَنَّ مَنْ أَجْلَّهْمُ سَبِيْبِيَّةٌ ، وَلَمْ يُغْفَلْهُ ^(١) .

هذا ما قاله ، وهو توجيهُ ضعيف ، لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضى أَنَّ ذَكَرَهُ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَفْتَقَرٍ إِلَيْهَا فَكَوْنُ (عَامَّةً) كَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ سَائِرُ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ كَذَلِكَ .

وأيضاً فإن (جَمِيعاً) قد أغفله الجمهور فلم يذكره ، وإنَّما ذكره سَبِيْبِيَّةٌ فَكَانَ إِذَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقِيْدَهُ بِمِثْلِ مَا قِيْدَ بِهِ (عَامَّةً) وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا فُسِّرَ بِهِ غَيْرُ مُرَادٍ .

أما كونُ الجمهور أغفلوا ذكر اللفظين سهواً أو جهلاً ، كما قال في «شرح التسهيل» ^(٢) فظاهر ، فإن سَبِيْبِيَّةً ذَكَرَهُمَا / فَقَالَ فِي «بَابِ مَا يَنْتَصِبُ لِأَنَّهُ حَالٌ وَقَعَ فِيهِ الْأَمْرُ وَهُوَ اسْمٌ : وَأَمَّا (كُلُّهُمْ) ، وَجَمِيعُهُمْ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَعَامَّتُهُمْ ، وَأَنْفُسُهُمْ) فَلَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا صِفَةً ^(٣) ، يَعْنِي بِالصِّفَةِ التَّوَكِيدَ . وَقَالَ فِي «بَابِ مَا يَنْتَصِبُ خَبَرُهُ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ مَعْرِفَةٌ لَا تُوصَفُ وَلَا تَكُونُ وَصْفًا» : وَأَمَّا (جَمِيعُهُمْ) فَيَكُونُ وَجْهَيْنِ ،

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن النَّاظِمِ : ٥٠٤ ، وفيه «فإن أكثرهم أغفله» و«وليس هو في حقيقة الأمر نافلة» .

(٢) شرح التسهيل (المطبوع) ٢٩١/٣ .

(٣) الكتاب ٢٧٧/١ .

يُوصَفُ به المضمر [والمظهر] ، كما يُوصَفُ بـ (كُلُّهم) ويُجْرَى فى الوصف مُجْراه - يعْنَى بالوصف التوكيد - ويكون فى سائر ذلك بمنزلة (عامَّتْهم ، وجماعتْهم) يُبْتَدَأُ وَيُنْتَى على غيره ، لأنه نكرة ، وتدخله الألف واللام ^(١) .

فقد أثبت كما ترى فى ألفاظ التوكيد (جميعاً ، وعامةً) مضافين إلى المضمر كـ (كُلُّ) إلا أن المبرد خالف فى (عامَّتْهم) ونفاه عن ألفاظ التوكيد ، لأن (عامةً) أقلُّ مما جرى عليه .

فاذا قلت : جاء القومُ عامَّتْهم فـ (عامَّتْهم) أقلُّ من القوم ، ولا يؤكد الشئ ببعضه . قال : وإنما يكون بدلاً ^(٢) .

وردّه ابن خروف بأن أصل (عامةً) العموم ، وهى مشتقة من : عَمَمْتُه ، كـ (كفلٌ) أصلها العموم والإحاطة ، ثم تقع للبعض إذا كَثُرَتْ ، فكذلك (عامةً) أصلها وبابها العموم ، ثم استعملها بعضهم فى الكثير ، فالصواب إثباتُها ، كما فعل الناظم .

ثم ذكر ما لايحتاج إلى اتصال الضمير فقال :

وَيَعْدُ كُلُّ أَكْثَرٍ بِأَجْمَعٍ

جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعَا

وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعٌ

جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعَ

يعنى أن العرب أكدت أيضاً فى (الشمول) بهذه الألفاظ التى هى (أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجُمِعَ) نحو : نَجَسَ زَيْدٌ أَجْمَعُ ، نَجَسَتْ هُنْدُ جَمْعَاءُ ،

(١) الكتاب ١١٦/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة من سيبويه .

(٢) لم أجده فى «المقتضب» وانظر : ارتشاف الضرب (ص ٩٧٢) .

وجاء الزيدون أجمعون ، وجاءت الهنداتُ جُمعٌ .

ورتبها هذا الترتيب اتكالا علي سهولة المأخذ في فهم المراد ، لأن المفرد هو المقدم في الترتيب الطبيعي على غيره . والمذكر هو المقدم في الترتيب الوضعي الاصطلاحي على المؤنث ، فاقترضى أن (أجمع) للمفرد المذكر ، وأن (جمعاء) للمفرد المؤنث .

ولما ذكر اختصاص المثني واستغناءه بـ (كلا وكلتا) في قوله : « واغنَ بكتا في مثني وكلا » ثبت أن (أجمعين) للمجموع المذكر ، وأن (جمع) للمجموع المؤنث ، فظهر وجه ما رتبته .

ثم إن هذه الألفاظ إما أن يؤتى بها مع (كل) أو دونها ، فإن أتى بها مع (كل) فالواجب تقديم (كل) لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جمعت مع (كل) أن تتقدم (كل) فتقول : رأيتُ زيدا كله أجمع ، ولا تعكس فتقول : رأيتُ زيدا أجمع كله ، لأن (كلا) أقوى من حيث كان يُستعمل تابعا وغير تابع . بخلاف (أجمع) فإنه لا يُستعمل إلا تابعا .

ومن ذلك قول الله تعالى : { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } ^(١) .

وأما إذا لم يذكر معها (كل) فلك أن تأتي بـ (أجمع) وحده ، لكن إفراده عن (كل) قليل .

وعلى هذا نبضه بقوله : « ودون كل قد يجي أجمع » إلى آخره . فأتى بـ (قد) المؤذنة بالتقليل ، وكذلك ما ذكر من فروع (أجمع) ومع ذلك فليس عنده بسماع ، بل الأمران مقيسان ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، فتقول / :

(١) سورة الحجر / آية : ٢٠ .

رَأَيْتُ زَيْدًا أَجْمَعَ ، وَهَذَا جَمْعَاءَ ، وَجَاءَ الزَيْدُونَ أَجْمَعُونَ ، وَالْهِنْدَاتُ جُمِعَ . وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ {وَلَنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} ^(١) ، وَ $\frac{١٣٤}{٣}$ {لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} ^(٢) ، وَفِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ ^(٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَ تَنِي أُرِيْعَا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا صِيغَ مِنَ (الْكُتْعِ ، وَالْبَصْعِ ، وَالْبَتْعِ) ^(٤) ، وَالنَّحْوِيُّونَ أَرْيَابُ الْمُخْتَصِرَاتِ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، يَذْكُرُونَ ذَلِكَ ، وَلَا يُغْفَلُونَهُ ، فَكَيْفَ تَرَكَهُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ ، غَيْرُ مُتَدَاوِلٍ فِي الْكَلَامِ ، وَمَنْ اسْتَقْرَأَ كَلَامَ الْعَرَبِ وَجَدَ الْأَمْرَ كَذَلِكَ . ثُمَّ قَالَ :

وَأِنْ يُفِيدُ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قَبْلَ

(١) سورة الحجر / آية : ٤٣ .

(٢) سورة الحجر / آية : ٣٩ .

(٣) المغنّى ٦١٤ ، والهمع ٢٠١/٥ ، ٢٠٥ ، والدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والأشمووني ٧٦/٣ ، ٧٨ ، والخزانة ١٦٨/٥ ، والعيني ٩٣/٤

والذلفاء اسم امرأة يعينها ، ويقال : إِنْ أَعْرَبِيَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ وَمَعَهَا صَبِيٌّ يَبْكِي ، فَلَمَّا بَكَى قَبْلَهُ فَانْشَأَ يَقُولُ هَذَا الرَّجُلُ .

(٤) يُقَالُ : كَتَعَ الرَّجُلُ كُتْعًا ، إِذَا تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ ، وَكَتَعَ بِالشَّى : ذَهَبَ بِهِ . وَالْكُتْعُ أَيْضًا التَّمَامُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى عَلَيْهِ حَوْلُ كُتْعٍ ، أَيْ تَامَ .

وَالْبَصْعُ - بِكَسَوْنِ الصَّادِ الْجَمْعِ ، وَبِتَحْرِيكِهَا : الْخَرْقُ الضَّيْقُ لَا يَكَادُ يَنْفُذُ مِنْهُ الْمَاءُ وَالْبَتْعُ - بِفَتْحَتَيْنِ - طَوِيلُ الْعُنُقِ ، مَعَ شِدَّةٍ مَغْرَزَةٍ ، وَالْبَتْعُ مِنَ الرِّجَالِ : الطَّوِيلُ ، أَوْ الطَّوِيلُ الْعُنُقُ .

وعن نُحَاةِ الْبَصْرِ الْمَنَعِ شَمِلُ

أفاد هنا معنيين ، أحدهما منصوبٌ عليه ، وهو أن الأسماء النكرات
يصح توكيدها ويجوز قياسا ، لكن بشرط حصول الفائدة به . وذلك أن توكيد
النكرة تارة يكون غير مفيد فلا يجوز ، نحو : رأيتُ رجلاً نفسه ، وجاعى رجلاً
نفسه ، وأتاني ناسٌ كلُّهم ، فهذا ونحوه ممنوع ، من حيث إنه لا يُحَصِّلُ فائدة ،
ولأن التوكيد إنما يفيد فيما حُصِّلَ معناه عند المخاطب ، والنكرة لم تَنَحَّصَلْ
بعد ، فكيف تؤكَّد ؟

وهذا معنى قول الزجاجي^(١) : لأن النكرة لم تُثَبِّتْ لها عينٌ فتؤكَّد .

وأيضاً فإن التوكيد شبيه بالنعت ، وقد تقرَّر أن ألفاظ التوكيد معارف ،
فكما لا تُنعت النكرة بالمعرفة كذلك لا تؤكَّد بها . وهذا التعليل الثانى جارٍ على
طريقة البصريين^(٢) .

وتارة يكون توكيد النكرة مفيداً فيجوز عند الناظم ، لأن الفائدة هي
الْمُتَّبَعَةُ . فإذا قلت : صمْتُ شهراً كلَّهُ ؛ أو قمتُ ليلةً كلَّها ، وسرتُ يوماً أجمع ،
وهذا أسدُ نفسه ، وعندى درهمٌ عينُهُ - فبِذَكَر (كُلُّ) عِلْمٍ أن الصيام وقع فى
جميع الشُّهُر ، والقيام وقع فى جميع الليلة ، ولو لم يُذكر لكان محتملاً كالمعرفة
سواء .

وكذلك (أَجْمَع ، والنفس) وغيرهما ، فبِذَكَر (أَجْمَع) عِلْمٌ أن السَّيْرَ وقع فى
اليوم كلَّهُ لا فى بعضه ، وبِذَكَر (النفس) عِلْمٌ أن المشار إليه أسدٌ حقيقى
لاشبيهه به ، وبِذَكَر (الْعَيْن) عِلْمٌ أن الذى عندك درهمٌ مَصْنُوعٌ ، لا صَرْفُهُ ولا مَوَازِنُهُ .
قال فى «الشرح» بعد التمثيل : فتوكيدُ النكرة ، إن كان هكذا - يعنى

(١) الجمل له (٣٤) [الطبعة الثانية - باريس ١٩٥٧م] .

(٢) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف للأبصارى : ٤٥٥ (المسألة الثالثة والستون) .

مفيداً حقيقاً بالجواز وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته ؟
وأما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت وقتاً كله ، ورأيت شيئاً نفسه -
فغير جائز ، قال : فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً فليس
بمصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب ^(١) .

وإنما قال هذا لأن البصريين ، غير الأخفش ، يمنعون تأكيد
النكرة مطلقاً ، أفاد أولاً ومن الكوفيين من يجيز مطلقاً ، أفاد أولاً .
حكاها في «الشرح» .

وما ذهب إليه الناظم هو مذهب بعض الكوفيين ، ورأى الأخفش .
والذي نقل هنا خلاف ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين ، من أن الجواز
عندهم / مقيّد بأن تكون النكرة مؤقتة لا مطلقاً ، ولم يحك عنهم خلاف
ذلك ^(٢) . وهو أشبه بنقل الأئمة مما نقله المؤلف في «الشرح» .

وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكره الناس من الخلاف إلا في $\frac{١٣٦}{٣}$
شيء آخر حسبما يُذكر على إثر هذا بحول الله .

ومما استدك به للجواز قولُ الراجز ^(٣) :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٥ - ب) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة - الثالثة والستون) ص ٤٥١ - ٤٥٦ .

(٣) سيبويه ٢٢٦/٤ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والتصريح ٢٨٦/٢ ، والعيني ٥٠٤/٤ ،
واللسان (نزع ، فرع ، رمى ، علا)

الرجز لحميد الأرقط ، يصف قوساً . وقوله : «وهي فرع أجمع» معناه أنها عملت من غ
صن كامل ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها . وقوله : «وهي ثلاث أذرع وإصبع
أى تامة . وانظر : شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٥٣ .

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعٍ
 وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْنَاعُ
 وقال الآخر (١) :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

ومن أبيات الحماسة (٢)

أُولَاكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِمَا
 جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٌ وَمُنْكَرٍ
 وقال الآخر (٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا
 تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَفَا
 إلى أشياء غير هذا .

وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إن ساعد قياسه سماعٌ يُعْتَدُ به في القياس ،
 ويخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلف التأويل ، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا : إن
 النكرة لا يصح توكيدها قياساً ، إذ ليس لها عينٌ ثابتة كال معرفة ، فينبغي ألا
 تؤكّد ، لأن توكيد ما لا يُعرف غير مفيد .

(١) ابن عيش ٤٥/٣ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والهمع ٢٠٤/٥ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨١/١ ،
 ١٦٩/٥ ، والعينى ٩٥/٤ .

وقائله مجهول . وصَرَّتْ : صوتت . والبكرة : هى التى يستقى عليها من البئر ، وهى خشبة
 مستديرة ، فى وسطها حز للحبل ، وفى جوفها محور تدور عليه . والمعنى أن الاستقاء من البئر .
 لم ينقطع يوماً كاملاً .

(٢) الإنصاف ٢٢٣ ، والخزانة ١٧١/٥ ، والحماسة بشرح المرزوقى ٩٩٠ ، وبشرح التبريزى ٣٤/٣ .
 والبيت لمسافع بن حذيفة العبسى وأولاك : لفة فى : أولئك . وينوخير وشر : ملازمون لفعل الخير
 والشر مع الإصدقاء والأعداء . والمعروف : الجميل الظاهر ، وضده المنكر . وأَلَمٌ : نزل وعرض .

(٣) تقدم الاستشهاد به وتخريجه فى الباب نفسه ، انظر : ص ١٦ .

وأيضاً فالنكرة شائعة فى جنسها ، والتوكيد يقتضى التخصيص ، وهما كالمتناهيين فلا يجتمعان ، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة ، والعكس ، كما تقدم ^(١) . هذا وجه القياس . وأما السَّماعُ فلم يَأْتِ منه ما يَشْفى غُلَّةً . ولهذا كله يشمل المنع ما أفاد وما لم يُفد عند نحاه البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هى المانعة فقط ، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه ، وهو الوضع العربى ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يَعتمدوا عليها فى نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظرُ أن قول إمام الصنعة ^(٢) : «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ» أصلٌ عظيم ، لا يفهمه حق الفهم إلا من قَتَلَ كلام العرب علماً ^(٣) ، وأحاط بمقاصده .

وكثيراً ماتجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لأبسُوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، اتكالا على قياس مجرد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك .

والصوابُ الاستنادُ إلى السماع ، ثم النظرُ فى قياسه إن كان ، لا العكسُ . وقد مر لهذا بيان فيما تقدم .

والمعنى الثانى من معنى هذين البيتين ، وهو غير المنصوص عليه ، أن باب التوكيد المعنوى أصله للمعارف دون النكرات ، نحو : جاعى الأميرُ نفسه ، والقومُ كلُّهم ، لأن المعنى الذى لأجله مُنِعَ توكيدُ النكرة مفقودٌ فى المعرفة ، إذ كانت المعرفة قد ثُبَّتْ عَيْنُهَا ، وظهرت حقيقتها .

(١) انظر : ٦١٨/٤ ، وأيضاً : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٥٥ .

(٢) يقصد بإمام الصنعة سيبويه رحمه الله ، وقد ورد هذا القول فى الكتاب (٢٦٦/١) وفى نسخة منه «ثم قس بعد»

(٣) يقال : قتل فلان الشئ علماً ، إذا تعمق فى بحثه فعلمه علماً تاماً .

وإنما لم يصرِّح الناظم بصحة تأكيد المعرفة لكون ذلك مفهوما من قِيَّده في النكرة ،

وهو قوله : «وإن يُفِدْ» إذ من المعلوم أن تأكيد المعرفة مفيد على الإطلاق ، اعنى من غير قيد تتقيدُّ به في حصول الفائدة .

وقوله : «عن نُحَاةِ البَصْرِ» متعلِّقٌ بمحذوف ، هو حال من فاعل (شَمِلَ) تقديره : المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبرَ المبتدأ الذى هو (المنعُ) و (شَمِلَ) جملةٌ حالية وإن كان الفعل ماضياً ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحَمَلَ عليه قوله تعالى : { قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ }^(١) ، ف (قُلْتَ) عنده جملةٌ حالية من ضمير الخطاب / $\frac{١٣٧}{٣}$ المتقدِّم ، فكذلك يكون هنا . ولا يجوز تعلقُ المجرور بـ (المنع) لأنه مصدر لا يتقدَّم عليه معمولُهُ . ثم قال :

وَأَغْنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلاَ

عن وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَاءَ

لما كان قد ذكر أولاً أنه يؤكَّد بعد (كُلُّ) بـ (أَجْمَع) ومتصرفاته ، وبقي (كِلاَ وَكِلتَا) مسكوتاً عنهما أخذ الآن يذكرُ حكمهما في ذلك ، فأخبر أنهما ليسا كـ (كُلُّ) فيما تقدَّم ، بل يُستغنى بهما عما بعدهما من (أَجْمَع) ، وَجَمْعَاءَ) فإذا قلت : (جاء الزيدان كلاهما) فلا تقول : أجمعان ، وإذا قلت : (جاء الهندان كلتاها) فلا تقول بعده : جمعاوان ، لأن العرب استغنت بـ (كلا وكلتا) عن ذلك ، فلم تتكلَّم به . وعدمُ السماع دليلٌ على

(١) سورة التوبة / آية : ٩٢ .

الاستغناء . وقد نَبَّه الناظم على هذه العلة بقوله : « واغْنِ بِكَذَا » أى
استَغْنِ بِذلك كما استغنت العرب . فإن قلت : من أين يُفهم تعيينُ (كِلَا)
للمذكر ، و (كِلْتَا) للمؤنث ، وهو قد قَدِّمَ (كِلْتَا) على (كِلَا) والتقديمُ إنما
يستحقُّه المذكرُ ؟ فالجواب أن ذلك يُفهم له من قوله « عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلَاءَ »
لأن وزن (فَعَلَاءَ) للمؤنث ، ووزن (أَفْعَلُ) للمذكر كما تقدم ، فإذا رجع الأول للأول ،
والثاني للثاني تعيَّن أن (كلتا) للمؤنث ، و(كلا) للمذكر ، وتعين أنهما معاً للمثنى
بقوله : « في مُثْنَى »

لكن هنا نظر من أوجه :

أحدهما أن وزن (فَعَلَاءَ) ووزن (أَفْعَلُ) إنما هما توكيدٌ للمفرد لا للمثنى ، وهو
قد قال : « اغْنِ بِكَذَا في التَّنْثِيَةِ عن وزن كذا » وهذا الكلام يَقْتَضِي أن المثنى كان
مستحقاً لهما ، وذلك غير صحيح ، لأن المثنى لا يستحق في المذكر (أَفْعَلُ) ولا في
المؤنث (فَعَلَاءَ) وإنما يَسْتَحِقُّ تثنيتَهُما .

والعُدْرُ أن مراده تثنيتُهُما لانفُسُ الوزنين ، فكأنه على حذف المضاف ، أى
عن تثنية وزن (فَعَلَاءَ) ووزن (أَفْعَلُ) وإنما ترك بيان ذلك اتِّكالا على فهم المراد ،
إذ لا يَعْسُرُ فهم ذلك على طالب العلم ، وهو عُدْرٌ كما ترى .

والثاني أنه قَصَرَ الاستغناء بـ (كِلَا وَكِتَا) عن (أَجْمَع وَجَمْعَاء) فاقتضى
أن (كِفَلًا ، وَجَمِيعًا ، وَعَامَّةً) لا يُسْتغْنَى بهما عنها ، فيجوز أن تجتمع عنده ، إذ لم
يُبَيَّن فيما قبل أن (كِلَا وَكِتَا) في المثنى عوضٌ من (كُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ) فانضمَّ
إلى ذلك مفهومُ هذا التقييد ، فأوهم أنه يقال : جاء الزيدان كُلُّهُما كلاهما ، أو
بالعكس . وكذا في (عامَّةً ، وَجَمِيعٌ) وهو غير مستقيم .

والجواب أن المفهوم هنا معطل، لأنه مفهوم اللَّقَب^(١)، كما تقول :
فلان غنيٌّ عن زيد، فلا يَقتضى أنه غنيٌّ عن عمرو، كما يقوله الدَّقَاق
وشنُوذ^(٢)، فالصحيح خلافه.

وإذا لم يكن للموضع هنا مفهوم فنقول : ذكر الناظم أولاً ألفاظاً
سته كلها بمعنى واحد، عَيَّنَ منها واحداً للتبعيَّة لـ (كُلُّ) وهو (أَجْمَع)
فبقيت الخمسة يُعطى النظرُ فيها أن كل واحد منها قائم مقام الآخر
لاتابعُ له، فإذا أُكِّد بأحدهما قام مقام التوكيد بالآخر. وإذا كان كذلك
تبيَّن من مساق كلامه، مع فهم المعنى المراد، أن وقوعها في التوكيد على
البَدَلِيَّة. ثم أخرج (كلا، وكلتا) إلى باب المثني، بخلاف (كُلُّ، وعامة،
وجميع) فدل على / منع اجتماعها معهما.

١٣٨
٣

ولما تبيَّن أن (كِلَا) للمذكر، و(كِلْتَا) للمؤنث لم يصح أن يتعاقبا
على شيء واحد، بل يختص هذا بالمذكر، وهذا بالمؤنث، فصح معنى
كلامه واستتَبَّ.

فإن قيل : إن هنا إيهاما في كلامه، وذلك أنه لما قال : «وَكُلًّا اذْكُرْ»
في الشمول» إلى آخره - اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كل
ما يقتضى الشمول، من مفرد أو مثني أو مجموع، لكنه خَصَّ (كلا،
وكلتا) بالمثني، فبقي ماعداهما مستعملاً في الكلِّ. وهذا غير صحيح،

(١) سبق التعريف بمفهوم اللقب ومفهوم الصفة عند شرح قول الناظم.

(٢) الدقاق هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي، صاحب الأصول. تفقه
وقرأ القرآن وسمع الحديث، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. [الوافي بالوافيات ١/١١٦]
ويقصد بقوله «شنوذ» ما شذ من الأصوليين عما عليه أكثرهم من تعطيل مفهوم اللقب،
كالصيرفي وابن خوز منداد. وانظر : [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام : ١٣٤].

فإن المثني لا يؤكد بـ (كُلُّ) ولا (جميع) ولا (عامّة). على أنه قد نصّ في «التسهيل»^(١) على أنه قد يستغنى بـ (كُلُّهما) عن (كِلْتَيْهما) و(كِلَيْهما) ولم يأت له في «الشرح» بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه»^(٢) على امتداد باعه، وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذا لامُعولٌ عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة»^(٣) غيرُ مَخْلُصٍ - قيل : الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلاً :

وفي الشُّمُولِ بالضُّميرِ مُوصَلاً
يَخُصُّ مَا تُنْيِي كِلْتَا وَكِلاً
وغيرُ مَا تُنْيِي كُلُّ وَنُقِلَ
مَعَ ذَا جَمِيعٍ والضُّميرُ يَتَّصِلُ
ثم قال : «وَأَسْتَغْمَلُوا أَيْضاً كُلُّ فَاعِلَةٍ» إلى آخره - لكان المعنى مَخْلُصاً من ذلك الشُّغْبِ^(٤). والله أعلم.

والثالث أن الناظم قد بيّن في «قسم الشمول» ترتيب ألفاظه بعضها على بعض بقوله : «وَبَعْدَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ» ولم ينبّه على ذلك في «قسم إثبات الحقيقة» وترتيب ألفاظه بعضها على بعض، ولا يبيّن ذلك فيما إذا اجتمع القسمان، وإنما قال هناك : «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأِسْمُ أَكْثَرُ» وليس فيه ما يدل على التقديم ولا الترتيب، فسكوته في الموضعين، وتنبهه على الموضع الآخر قد

(١) ص ١٦٤، وعبارته «وقد يُستغنى بكليهما عن كليتيهما، وبكليهما عنهما»

(٢) التذييل والتكميل (ج ٤ ص ١٠٥ - ب).

(٣) يقصد الألفية.

(٤) الشُّغْبُ - بالفتح والإسكان - الجلبة والخصام. وكذلك تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب.

يُشعر بعدم الترتيب، وأنه غير مطلوب، وليس كذلك عند النحويين، بل إذا جُمعت (النفس، والعين) قُدِمت النفس، لأنها أُبَيِّنُ في أداء المعنى وإذا اجتمع «كُلُّ» و «أَجْمَعُ» قدم «كُلُّ» لأنه يُستعمل توكيدا وغير توكيد، بخلاف (أَجْمَعُ) فإنه لا يستعمل إلا توكيدا. فلم يبق إلا الترتيب المذكور.

وأما إذا اجتمع القسمان فالذى لـ (إثبات الحقيقة) هو المقدم، لأن إثبات الحقيقة أكد في تحصيل الإفادة، وهو ظاهر.

فكان الناظم مقصراً بإهماله هذا الحكم جملة، وليس في تقديمه (النفس) ذِكْراً إشعاراً بذلك يُعتمد عليه، مع أنه يبقى ترتيب أحد القسمين على الآخر، ولا جواب لي عنه.

واعلم أن الاستغناء المذكور في قوله : «وَأَغْنِ بَكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا» مختلف فيه، فالبصريون على ما قال. وأما الكوفيون فأجازوا الإتيان بـ (أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ) مُثْنَيْنِ بعد (كَلَا، وَكَلْتَا) قياساً، فيقولون : جاء الزيدان كلاهما أجمعان والهندان كلتاها جمعاً وان. وإلى الجواز ذهب ابن خروف. والصحيح المنع كما تقدم، لعدم السماع المسوغ للقول به.

ثم قال :

وإنْ تُوكَّدِ الضمير المتَّصلُ

بالنفس والعين فبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

/عَنَيْتُ ذَا الرُّفْعِ وَأَكْسَدُوا بِمَا

سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمَا

يعنى أن الضمير المتصل إذا أُريدَ توكيده لإثبات الحقيقة بـ (النفس والعين) وكان ضمير رفع فإنما توكيده بعد الإتيان بالضمير

المنفصل، فتقول : زيدٌ قامَ هو نفسُهُ، وهندٌ قامتْ هي نفسُها، وقمتَ أنتَ نفسك، ونحو ذلك.

وذلك أن الضمير المراد توكيده لا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون ضميرَ رفع أو غيره، فإن كان ضميرَ رفع فلا يخلو أن يكون توكيده بـ (النفس والعين) أو بغير ذلك، فهذه أربعة أقسام.

فأما الأول - وهو أن يكون ضمير رفع متصل مؤكداً بـ (النفس والعين) فالحكم ما ذكر، فلا يجوز أن تقول: زيدٌ قامَ نفسُهُ، وهندٌ قامتَ عينيها، إلا على ضَعْفٍ^(١)، والتوكيد هنا جارٍ مجرى العطف حسبما يذُكره في بابهِ^(٢).

وجه ذلك أن (النفس، والعين) لكا كانا يستعملان واليَّين للعوامل على غير التأكيد أتی بالضمير المنفصل ليرتفع اللبسُ الذي كان يعرض لو لم يؤت بالضمير.

ألا ترى أنك لو قلت : المالُ قبضَ عينُهُ، وهندٌ خرَجتَ نفسُها - لم يتَّبين كونُ (النفس) توكيداً إلا بالضمير المؤكِّد. وكذلك (العين) مثل (النفس) ثم حملوا ما لا لبس فيه على ما فيه اللبس، ليجرى الباب على حكم واحد، فقالوا : قاموا هم أنفسهم، وقُمنَ هنَّ أنفسهنَّ، ونحو ذلك.

وأيضاً فإن الضمير المتصل، وإن برز، جارٍ من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكان التوكيد، إذا لم يؤكِّد الضمير، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأنالوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وأما القسم الثاني - وهو أن يكون ضمير رفع مؤكداً بغير النفس والعين - فقيّد الإتيان بالضمير المنفصل غير ملتزم، بل يجوز جوازاً حسناً أن تقول : قاموا كلُّهم، وقُمنَ جُمعٌ، ونحو ذلك .

(١) انظر : ابن يemiş ٤٢/٣، والهمع ١٩٧/٥.

(٢) انظر : ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

ووجهه ظاهر مما تقدم، لأن (أَجْمَعَ) لما كانت لاتلى العوامل ارتفع اللبس من أصل، إذ لا يقال : (قام أجمعون) البتة، ولا يقال أيضا : قام كلهم، إلا على ضَعْف^(١)، فصَحَّ عدم الالتزام.

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَكْذِبُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمًا»

فالواو في قوله : «وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمًا» واو الحال من ضمير « أَكْذِبُوا » أي أَكْذِبُوا غير ملتزمين للقيد المذكور، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل. والضمير في «سِوَاهُمَا» عائد على (النفس، والعين).

وإنما قال : «وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزِمًا» تنبيها على أنه جائز أن يؤتى به، فيقال : قامواهم كلهم، وقمتم أنتم أجمعون. وسيأتى ذلك في التوكيد اللفظي على اثر هذا بحول الله تعالى.

وأما القسم الثالث - وهو أن يكون ضميراً متصلاً غير مرفوع - فلا يُطلب فيه ذلك القيد أيضاً، أخذاً من مفهوم قوله : «عَنِيتُ ذَا الرُّفْعِ» فبقي غير ذي الرفع على أصله من عدم التقيد، فيجوز أن تقول : رأيتكَ نفسك، وأكرمتَه نفسه عَيْنَه / ونحو ذلك.

ووجهه أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفصل، وبرز كلمة أخرى، فلم يحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل.

وكذلك ضمير الجر نحو : مررتُ بِكَ نفسك، ومررتُ به عَيْنَه، ففارقا بذلك ضمير الرفع.

وأما القسم الرابع - وهو أن يكون الضمير منفصلاً - فمقتضى كلامه أيضاً عدم الافتقار إلي القيد المذكور، فدخل تحت ما تقدم أول

الباب من الجواز من غير قيد. وذلك صحيح، فإن الضمير المنفصل جارٍ هنا مجرى الظاهر، ولذلك يجوز العطف عليه من غير فصل فتقول : ما قام إلا أنت وزيدٌ، فكذلك تقول هنا : ما قام إلا أنت نفسك، وما رأيتُ إلا إياه نفسه. وكذلك ما أشبهه.

وقوله : «فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ» «بَعْدَ» معمول لفعل محذوف دلّ عليه فعل الشرط، أى فَوَكَّدَهُ بعد المنفصل، أو فجىء بهما توكيداً أو نحو ذلك. والكلام مختصر لفهم المعنى، وحقيقته : فَوَكَّدَهُ بهما بعد الإتيان بالمنفصل، أو يكون المعنى : فاجعله بعد المنفصل.

وهنا تَمَّ كلامه في التوكيد المعنوى. ثم انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِى

مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ : ادرُجى ادرُجى

ويعنى أن التوكيد اللفظي معناه أن يُؤتى باللفظ المراد توكيده مكرراً بنفسه، كما مثَّل في قوله للمؤنث : ادرُجى ادرُجى ياهندُ. وقد يكون للمذكر: ادرُجْ ادرُجْ يازيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادرُجْ) الأول.

وفي هذا المثال إعلام بأن هذا التوكيد غير مُختص بالاسم، إذ لم يقيد بالمثال به.

وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة إذا قلنا : إنه أمرٌ لمذكَّر. وإذا أعطى عدم الاختصاص اقتضى الإطلاق في كل ملفوظ به، فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فأما توكيد (الاسم) فنحو : قام زيدٌ زيدٌ، ومنه قول الشاعر^(١) :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وقالت العرب : ضَبًّا ضَبًّا كَيْفَ صَدَّتْهُ! وإنما أنت سَيِّرًا سَيِّرًا^(٢).

ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى : {كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا^(٣)}

وقال الآخر^(٤) :

هَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا!

وقال مسروق بن الحارث الأرحبي يرثي رسول الله صلى الله عليه

وسلم^(٥) :

وَفَدَّتْهُ النَّفُوسُ لَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ فِرَارٌ وَأَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ!

وقال الآخر^(٦) :

(١) سيبويه ٢٥٦/١، والخصائص ٤٨٠/٢، والهمع ٢٨/٣، والأشعوني ١٩٢/٣، والتصريح ١٩٥/٢،

والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٥/٤، والدرر ١٤٦/١، ١٥٨/٢

والبيت لمسكين الدارمي، ديوانه ٢٩، وقد ينسب لإبراهيم بن هرمة. والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الإخوان فإبهم عون على الزمان فإب من عدم الإخوان كان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

(٢) سيبويه ٣٣٥/١.

(٣) سورة الفجر ٢١.

(٤) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ١٣٥ ، وخزانة الألب ١ / ٣٢٢ .

(٥) لم أجده فيما لدي من المصادر .

(٦) سيبويه ٢١٥/٢، والخصائص ٢٢٩/٣، والخزانة ١٦٢/٢

والبيت لمهلل بن ربيعة ضمن أبيات قالها بعد أن أخذ بثأر أخيه كليب. وأنشروا : أحيوا، من أنشر الله الميت، إذا أحياه. وكان بنو بكر قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس التي دامت الحرب بسببها أربعين عاماً. فقال هذه الأبيات يتوعدهم ويستهنئ بهم.

يَا بَكَرُ أَنْشِرُوا لِي كَلِيْبًا
يَا بَكَرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟
وأما توكيد (الفعل) فنحو : قام قام زيدٌ. ومنه قول الشاعر^(١) :
فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبِفْلَتِي
أَتَاكَ أَتَاكَ الْأَحِقُّونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ
وقام الراجز^(٢) :

بئس مقامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسْ
إمّا على قعور إمّا اقْعَنْسَسِ
وأما توكيد (الحرف) فنحو : نَعَمْ نَعَمْ، وَبَلَى بَلَى، وَلَا لَا. ومنه قول
الشاعر^(٣) :

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنُوءَةٍ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهْدًا

(١) الخصائص ١٠٣/٣، وابن الشجري ٢٤٣/١، والهمع ١٤٥/٥، ٢٠٧، والأشمونى ٩٨/٢،
والتصريح ٢١٨/١، والخزانة ١٣٨/٥، والعيني ٩/٣

ويروى «النجاء» وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٢) المنصف ١٤/٣، وابن الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٦، والهمع ٤٣/٥، والدرر ١١٥/٢،
واللسان (مرس)

وقائله مجهول، وهو مثل سائر. ومقام : اسم مكان الإقامة. وأمرس : أعد الحبل إلى موضعه من
البكرة. والقعو أحد خشبتين تكتنفان البكرة، وفيهما المحور. واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف.
ومعنى قوله : «إمّا على قعور إمّا اقْعَنْسَسِ» أن المستقي إن استقى ببكرة فوقع حبلها في غير
موضعه قيل له : أمرس، أى أعد حبلك إلى موضعه. وإن استقى بغير البكرة ومتع حتى أوجعه
ظهره قيل له : اقْعَنْسَسِ واجذب الدلو.

(٣) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه ٧٩، والأشمونى ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، والخزانة ١٥٩/٥،
والتصريح ١٢٩/٢، والعيني ١١٤/٤

وأبوح : أظهر وأعلن. وبئشة : اسم محبوبته، والمشهور (بئشة) بالتصغير. والمواتق : جمع موطق،
وهو العهد، وأما المواتيق فجمع ميثاق.

وقال الشاعر^(١):

١٤١
٣

/ لَيْتَ شِغْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْنَهُمْ

أَمْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وقال الآخر^(٢):

لَيْتَ وَهْلَ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما تأكيد (الجملة) فنحو: قام زيدُ قام زيدُ، ومنه قوله تعالى:

{فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ^(٣)} وهى جملة دعاءٍ أُعيدت تأكيداً. وقال

تعالى: {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ^(٤)} وقوله: {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ

يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^(٥)} وقال عَوْفُ بْنُ الْخِرَعِ^(٦):

وَكَاأَنْتَ فَرَزَارَةٌ تَصْلَى بِنَا

فَأُولَى فَرَزَارَةٌ أُولَى فَرَزَارًا

-
- (١) المغنى ٢٩٩/٢، والأشمونى ٨٣/٣، والعيني ١٠٩/٤، والهمع ٢١٠/٥، والدرر ١٦١/٢
والبيت للكُميت بن معروف. والردي: الهلاك. ورواية العجز في المصادر السابقة «أَمْ يَحُولُنْ»
دون ذاك حمامة والحمام: الموت.
- (٢) هو رؤية، ملحقات ديوانه ١٧١، وابن يعيش ٧٠/٧، والمغنى ٣٩٣، والأشمونى ٦٣/٢،
والتصريح ٢٩٤/١، والهمع ٥٤/٤، والعيني ٢٥٤/٢، والدرر ٢٠٦/١.
- ويروى (بيع) على اللغة الأفصح.
- (٣) سورة المدثر / آية: ١٩، ٢٠.
- (٤) سورة النبأ / آية ٤، ٥.
- (٥) سورة الشرح / آية: ٥، ٦.
- (٦) البيت من شواهد سيويه ٢٤٣/٢، وهو من المفضلية (١٢٤) المفضليات ٤١٦
ويروى الصدر «كادت فرزارة تشقى بنا» أى نوقع بها فتشقى. وتصلى بنا: تعانى من
شرنا. وأولى لك: كلمة تهديد ووعيد، ومعناها: الشر أقرب إليه.

وأنشد المؤلف^(١) :

أَلَا حَبُّذَا حَبُّذَا حَبُّذَا

حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

وهذا كثير في الكلام.

وقول الناظم : «يَجِي» أتى به محذوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول : (يَجِي، وَيَسُو، وَيَسْتَجِي) ونحو ذلك^(٢). وحكى ذلك في «التسهيل»^(٣) و«الدرجى» من : دَرَج الضَّبُّ والرجلُ، يَدْرُجُ، دُرُوجًا، إذا مشى.

ولما ذكر التوكيد اللفظي مجملا، وكانت له أحكام زائدة على مجرد تكرار الأول أخذ يذكر ذلك فقال :

وَلَا تُعَدِّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلًا بِهِ جَوَابُ كَنْعَمٍ وَكَبَلَى

الألفاظ المراد تكرارها على قسمين، قسم مستقل بنفسه كالاسم الظاهر، والفعل، والحرف القائم مقام الجملة، وهو حرف الجواب، فهذه - من حيث لا تفتقر إلى لفظ آخر تعتمد عليه - تُعاد وحدها كما تُعاد الجملة المؤكدة، كقولك : قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قامَ زيدٌ، وبلى بلى، ونحو ذلك.

(١) المنصف ٨٢/١، والهمع ٥٠/٥، والدرر ١١٧/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وقائله مجهول.

(٢) أصلها : يجي، ويسوء، ويستحيى (بياض).

(٣) ص : ٣١٤، وعبارته «وبعض العرب يحذف همزة (يجي)، ويسوء) وإحدى يائى (يَسْتَحْيِي) ويجريهن مجرى (تفى، وَيَسْتَبِي) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره» وانظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

وقسم لا يستقل بنفسه، وإنما يأتى معمولاً بغيره، ومتصلاً به، وذلك الضمائر المتصلة، والحروف غير القائمة مقام الجملة، فهذه - من حيث لا تستقل بأنفسها - تفتقر إلى إعادة ما اتصلت به إذا كررت.

وهذا المعنى أراد بقوله «ولأتعد لفظ ضمير متصل» إلى آخره، يعنى أنه لا يجوز أن يكرر الضمير المتصل وحده دون اللفظ الذى وصل به، كان ذلك اللفظ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فتقول إذا أكدت الضمير : فَعَلْتُ فَعَلْتُ، وَضَرَبَكَ ضَرَبَكَ، وَمَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وَجَاعَنِي غُلَامِي غُلَامِي، ونحو ذلك.

وإنما كان ذلك لأن إعادته تُصَيِّرُهُ منفصلاً، والمراد المتصل، فكان نقضاً للغرض.

وكذلك الحروف التى لم يتحصل بها جوابٌ لأبد من إعادة ما اتصلت به معها، وذلك قوله : «كذا الحروف غير ما تحصل به جواب» وهو الحرف الذى يكون جواباً للمتكلم، وهو : نَعَمْ، ولا، وبَلَى، وما فى معناها، فلا يحتاج إلى اتصال شئ بها، لأنها فى تقدير كلام تام مستقل، فعُولِمَتِ معاملة المستقل.

وأما ماسواها فهو مفتقر إلى غيره، فلم يمكن إعادته وحده، فتقول إذا أكدت الحرف غير الجوابي : فَيْكَ فَيْكَ رَغْبَتِي، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَزَيْدٌ لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

وهذا المعنى نص عليه ابن السراج فى / «الأصول»^(١). وخالف فيه ^{١٤٢}/_٣ الزمخشري، فأشار إلى جواز : إِنْ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ^(٢)، وليت ليت عمراً منطلقاً.

(١) حيث قال (١٨/٢) : «إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به، ولا سيما إذا كان عاملاً».

(٢) فى الأصل «إن زيدا إن زيدا قائم» والصواب ما أثبتته من (س، ت) ومن ابن يعيش ٤١/٣.

قال المؤلف^(١): وقوله مرئود لعدم إمام يستند إليه، وسماع يُعَوَّل عليه.
وعدَّ ماجاء من قول الشاعر^(٢):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي
وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءُ
ونحوه من الضرورات.

وفيما قاله هنا نظرٌ من وجهين، أحدهما أنه قَصَرَ ما لا يستقل على إعادة
ما اتَّصَلَ به فقط، فاقتضى أنه، وإن فُصِّل، لا بد من إعادة ما اتَّصَلَ به، أعنى
فُصِّل بين المؤكَّد والمؤكَّد، وليس كذلك (عنده^(٣)) فإن الفصل بينهما - في رأيه -
قائمٌ مقام إعادة ما اتَّصَلَ به، فقلوه^(٤):

لَيْتَ وَهَلْ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
ليس بضرورة، وكذلك ما كان مثله من المفاصول، نحو^(٥):
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَ هَلْ آتَيْنَهُمْ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب).

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، والمحاسب ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وابن يعيش
١٧/٧، والأشعوني ٣/٨٢، والهمع ٤/٣٩٦، ٥/٢١٠، ٣٤٨، والخزانة ٦/٢٦٤

والشعر لمسلم بن معبد الوالبي. ومعناه : لا يوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من حاشية ومن (س).

(٤) تقدم الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الباب نفسه.

(٥) تقدم البيت وعجزه :

أَمْ يَحُولُنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وكذلك ما أنشد الفارسي من قول الراجز^(١):

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقُهُنَّ مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ

هو عند المؤلف من هذا القبيل. وقد تقدم مذهب الفارسي فيه في «باب التنازع»^(٢) وعلى هذا نبّه في كتابه «التسهيل»^(٣) بقوله: وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب لم يُعَدَّ في غير ضرورة إلا معموداً بمثل عامده أولاً أو مفصلاً.

والثاني أن كلامه يقتضى في نحو (إن زيدا إن زيدا قائم) ألا يضمّر الثاني وإن تقدّم ذكره، لأنه قال: ولا تُعَدِّ كذا إلا مع اللفظ الذي به وُصِّل^(٤)، لأن اللفظ الذي وُصِّل به هو الظاهر لا الضمير، وهم يقولون: إن الأحسن إضمار الثاني، وأن يقال: إن زيدا إنّه قائم، فكان كلامه لا يستتبّ على ذلك، بل ظاهره خلافه، وأن إعادة لفظ الظاهر لازمه، وليس كذلك وقد قال في التسهيل^(٥): «وإن عمّد أولاً بمعمولٍ ظاهرٍ اختيرَ عمّدُ المؤكّد بضمير.

(١) الأشموني ٨٢/٣، والتصريح ٣١٧/١، ١٣٠/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والدرر ١٦٠/٢، والعيني ١٠٠/٤

والرجز لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي. والرواية الأشهر «أعناقها مُشَدَّدَاتُ بَقَرْنٍ» والقرن: الحبل يقرن به البعيران. يقول: إن أعناق هذه الإبل مجتمعة من شدة سوقهم لها.

(٢) انظر: ١٨٠ / ٣ .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) البيت بتمامه هو:

ولا تُعَدِّ لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ

وقد تقدم.

(٥) ص ١٦٦ .

والجواب عن الأول أن الباب المُطْرَد هو إعادة اللفظ المُتَّصِل به. وأما الفصل فلم يكثر تلك الكثرة، ولا اطرَد اطراداً يُعتد به، فكان ظاهرُ السماع - من حيث لم يأتِ إلا في الشعر - أنه شاذُّ محفوظ، فلم يَعْتَنِ بذكره. وفي هذا الجواب نظر.

وعن الثاني أن يقال : ليس مقصوده مجرد اللفظ بعينه، وإنما مقصوده الإتيانُ بما يتصل به، مما هو الأول في المعنى، ثم تُجرى الألفاظُ على أحكامها، فإنَّ باب الاسم، إذا أُعيد ذكره، الإضمارُ لا الإظهار، إلا لقصدٍ معنويٍّ أو لفظيٍّ، فليس كلامه بمنافٍ لما قال في «التسهيل». وإذا لم يمتنع التوكيد بالمرادف، نحو : أعطِ زيدا آتِه، كما قال الأسود بن يعفر^(١) :

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صَمَّى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامَ

- فأنَّ لا يمتنع الإتيانُ بمرادفِ العامد للمؤكد أولى، فإن المترادفين ليسا متباينين، ولذلك تقول : قَعَدَ جلوساً، وذهبَ انطلاقاً. وسيذكر على إثر هذا توكيد المتصل بالمنفصل، وفي ذلك ما يبيِّن مقصوده.

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْقَصَلَ

أَكْثَرُ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(١) الأشموني ٨١/٣، والعيني ١١٢/٤، واللسان (صمم)

وأسلمت : خذلت. وصمَّى : أخرجني ياداهية. وصَمَامَ : اسم فعل أمر بمعنى (صمَّى) مثل : نزالٍ وترَّك. والاستشهاد بالبيت لا يستقيم إلا على أن (صمام) اسم فعل أمر. غير أن الأولى أن (صَمَامَ) اسم للداهية والحرب على زنة حَذَام وقطام ، وكانوا يقولون للرجل يأتى بالداهية النكراء: صَمَّى صَمَامَ، أى أخرجني ياداهية.

وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٤٨ وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بالبيت هنا.

/ هذه مسألة لم يَخْتَلَف فيها قولُ ابن مالك هنا وفي «التسهيل» مع $\frac{١٤٣}{٣}$

قول غيره من النحويين ، وهي جواز تأكيد الضمير المتصل، كان ضميرَ رفعٍ ك (قمت) أو ضمير نصب، ك (أَكْرَمَكَ) أو ضمير جر ك (بَكَ، وغلَامَكَ) - بضمير الرفع المنفصل.

وضمائر الرفع المنفصلة : أنا، ونحن، وأنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَّ وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ.

فبيِّن هنا الناظم أن هذه الضمائر يصح جريانها على كل ضمير متصل مطلقا، فتقول : قمتُ أنا، وقمت أنتَ، وقمتمُ أنتم، وقمتنَّ أنتنَّ.

وتقول : أكرمني أنا، وأكرمنا نحن، وأكرمك أنتَ. ومررتُ بك أنتَ ومررتُ بهما هما، وجاء غلامكُ أنتَ. وما أشبه ذلك.

فيجزى ضميرُ الرفع تأكيداً على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع.

وجه ذلك أن الضمير المنفصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بُدُّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما، فيتصلان به. فإذا احتجنا إلى تأكيدهما - لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون مَنْ يقوم مقامه أو يُشَبِّهه - احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل^(١) في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

اشترك الجميع في (نا) نحو : قُمْنَا، وأكرمْنَا، وغلَامُنَا. وهو القياس، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة.

هذا تعليل السيرافي^(١). وبقي وراء هذا حكمُ جريان الضمير الموافق في غير الرفع، هل هو عنده تأكيد أم لا؟

والمسألة مختلف فيها بين أهل البلدين^(٢)، لسيبويه وأتباعه على أنك إذا قلت : رأيْتُكَ إِيَّاكَ، ورأيْتُه إِيَّاهُ [فهو^(٣)] بدلٌ لتوكيد، وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا^(٤).

وذهب الكوفيون وابن مالك في «التسهيل» و«شرحه»^(٥) و«الفوائد»^(٦) إلى أنه تأكيدٌ لا بدل. وليس في هذا الموضع ما يدل على اختيار له في ذلك، فلا عذر للكلام فيه هنا.

(١) السيرافي (ج ٣ ورقة : ١٦١ - ١).

(٢) في الأصل و(س) «البصريين» وفي (ت) «البصريين» وما أثبتته من هامش الأصل، وهو أوضح، ويريد بالبلدين البصرة والكوفة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها التعبير.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) التسهيل : ١٦٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٨٧ - ١).

(٦) ذكره السيوطي في البغية (١/١٣٢، ١٣٣).

الْعَطْفُ

هذا هو النوع الثالث من أنواع التابع، وهو العطف، إلا أن العطف على وجهين، عطفُ بيانٍ وعطفُ نسقٍ. فلذلك قَسَّمَهُ أولاً فقال:

الْعَطْفُ إمَّا ذُوْبَيَّانٍ أَوْ نَسَقٍ

وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَّا سَبَقَ

وذكر كل قسم وأحكامه بعد ما أشعر بأنه يبتدىء بذكر عطف البيان بقوله : «والغرض الآن بيان ما سبق» والذي سبق في ذكره هو عطف البيان، فأخذ أولاً في التعريف به فقال :

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ

حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فقوله : «تابع» هو الجنس الأقرب. وقوله : «شبه الصفة» يريد أنه جار مجراها في بيان متبوعه / وإظهاره، وكونه يتم به فهمه، ويتضح ^{١٤٤}/_٣ معناه.

أو هو جار مجراها فيما هو أعم من هذا، لكن الأول أولى، لقوله مفسراً لذلك : «حقيقة القصد به منكشفة»

فشبه الصفة هو كونه مبيناً لمتبوعه، وذلك أنك إذا قلت : قام زيد، فأشكل على السامع أيّ الزيدين هو؟ فقلت : أخوك - تبين (زيد) من هو، ووضح أمره، كما لو كان طويلاً فقلت : قام زيد الطويل، أو خياطاً فقلت : قام زيد الخياط، فأشبه الصفة من هذا الوجه.

وخرج له بذلك النعت، وعطف النسق، والبدل.

أما النعت فجعله مشبهاً به، والمشبّه به لا يكون هو نفس المشبّه، وبذلك ظهر أن عطف البيان من حقيقته أن يكون جامداً أو بمنزلته، لأن من حقيقة النعت أن يكون مشتقاً أو بمنزلته. وكلا الموضعين خاصٌّ بموضعه، فلا يمكن أن يَشْرَكَ عطفُ البيانِ النعتَ في الاشتقاق، لأنه إن شاركه صار نعتاً حقيقة. وأما خروج العطف النَّسْقَى فلبُعدِهِ عن شَبّه الصفة في كونه لا يُبَيِّن ولا يُوضِّح، ولأنه قد جعله قسيماً له في قوله : «إمّا ذُوْبِيَّانٍ أو نَسَقٌ» وقسيم الشيء لا يكون نفس الشيء.

وأما خروج البدل فلأن البدل هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال، ولذلك كان على تقدير تكرار العامل، بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم، وإنما أتى بالعطف زيادةً بيانٍ له. وبهذا المعنى أشبه النعت؛ إذ كان النعت غير مقصود لنفسه، وإنما جيء به للأوّل، والأوّل هو المقصود بالحكم، فخرج البدل بذلك.

فإن قلت : هذا مشكل، فإن عطف البيان - حيث كان - يجوز فيه البدل إلا في الموضعين المذكورين^(١)، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ (أخوك) يُعرب عطفَ بيانٍ لأنه مبينٌ، ويُعرب بدلاً، وهو مبينٌ أيضاً. فهل اختلف المعنى باختلاف الإعرابين؟ بل هذا الفرق الذي فَرَّقَ به بينهما غيرُ بيِّن.

فالجواب أن الفرق صحيح، وإنما جاز الإعرابان على مقصدين. فإن قصدتَ بالحكم الأوّل، وجعلتَ الثانيَ بياناً له بحيث لا يُستغنى عن الأوّل فهو عطفُ البيان، وهو معنى شَبّهه بالنعت.

(١) سياطى كلام الشارح عليهما بالتفصيل.

وإن قصدتَ بالحكم الثاني، وجعلتَ الأولَ كالتوطئة فهو البديل، وهذا المعنى ليس النعت، فليس في الإعرابان واردين على قصد واحد.

والدليل على ذلك خروجُ المسألتين المذكورتين بعدُ عن احتمال البديل، وهما : يارجلُ زيداً، ومررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، على ماسيينَّ إن شاء الله؛ إذ كانت هاتان المسألتان لا يتصور فيهما إلا أحدُ القَصْدَيْنِ، وهو قصدُ كونِ الثاني بياناً للؤل، نعم لا يُنكَرُ أن يكون البديل يقع بياناً، لأنه إنما قُصِدَ، وصُرفَ القصدُ عن الأولِ إليه لأنه أُبينَ من الأول. وهذا ظاهر، وقوله : «حقيقةُ / القَصْدِ به مُنْكَشِفَةٌ» تفسيرٌ لما ^{١٤٥}/_٣ أرادَه بقوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» إذ كان أصلُ الصفة أن تأتي للبيان والكشف عن مراد المتكلم بالموصوف، فكذلك عطف البيان كما تقدم.

لكنه يُعترض على هذا التفسير بدخول التوكيد، إذ يصدق عليه أنه تابعٌ يُشبه الصفة في أنه مبينٌ لقصد المتكلم، لأنك إذا قلت : قَدِمَ الأميرُ - احتَمَل أن يكون القصد : قَدِمَ حَشَمُهُ، أو خَدَمُهُ، أو رسولُهُ. وكذلك إذا قلت : قام القومُ - احتَمَل أن يكون القائم بعضهم لاجمیعهم، فلم يتبين إذا قصد المتكلم من إرادة مقتضى اللفظ.

فلما قلت : قدم الأميرُ نفسه، أو قام القومُ كلُّهم - ارتفع ذلك الاحتمال، وصارت حقيقةُ القصد بالتوكيد منكشفة، كما تقدم في بابه، فدخل التوكيد إذاً في هذا التعريف، فصار غيرَ معرفٍ لكونه غيرَ مانع، مع أنه لو لم يزد هذه الزيادة لكفى قوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» على إبهامٍ ما، وهو أحسنُ من زيادةٍ مُخِلَّةٍ .

والعذر عنه أنه لما قال : «شبه الصفة» كان هذا التعريف غير تام، لأن شبه الصفة يقع من وجوه عدة، منها الاشتقاق وغيره، فلو اقتصر على ذلك لم يكن فيه بيان أنه يشبهها من جهة دون أخرى، ولا تعيّن جهة الشبه، فبيّن بقوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» ما أراد بقوله : «شبه الصفة»

وقد مرّ في «الصفة» أنه يبيّن ماسبق بوسمه، فبيّنه من جهة تعيين المتبوع وإيضاحه، حتى لا يختلط بغيره كما تقدم.

فـ(عطف البيان) مبينٌ ذلك البيانَ المعلوم، والتوكيد ليس كذلك، وإنما بيّنه على وجه آخر، وهو إبراز جهة الحقيقة عن جهة المجاز في المتبوع الذي يبيّن معناه.

فإذا قلت : (جاء الأمير) فهو محتاج إلى البيان من جهتين :

إحدهما من جهة تعيين مدلوله من بين سائر الأمراء، والنعت هو المبيّن لهذا المعنى وعطفُ البيان، فتقول : جاء الأميرُ أبو عبد الله، أو جاء الأميرُ الفاضلُ ولا يحتاج هنا إلى التوكيد، إذ لا يؤكّد إلا بعد معرفته.

والثانية من جهة كونه نسبة المجيء إليه حقيقة أو مجازاً، إذ يمكن أن يريد المتكلم : جاء أمره، أو جاء غلامه، أو نحو ذلك، حتى تقول : نفسه أو عينه. والنعت وعطف البيان غير داخِلين هنا، لأن مدلول لفظ (الأمير) معروف. وكذلك إذا قلت : قام القومُ كلُّهم .

فقد ظهر معنى قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» حين كان بيانا لقوله : «شبه الصفة» وبأن أن التوكيد غيرُ وارد.

ويمكن أن يكون قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» يعنى به أن عطف البيان بيّن ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لا يحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي

عطف بيان لكونه مَسْوقاً لبيان الأول وإيضاحه، فهذا المعنى قد فهم من نفس / التسمية ، ويكون هذا القول اعتذاراً عن استغنائه في تعريفه ^{١٤٦}/_٣ بقوله : «تابع شِبْهُ الصِّفَةِ» فكأنه يقول : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة، وحقيقة القصد به تُغْنِي عن تعريفه لبيانه. وعلى هذا لا يبقى في كلامه إيهام، ولا يدخل له التوكيد أيضاً.

وبهذا التعريف يظهر أن تابع اسم الإشارة، إذا كان جامداً، عطف بيانٍ لانعت، وهو رأي في «التسهيل»^(١) أيضاً.

قال في «الشرح»^(٢) : وأكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخص منه. قال : وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقصد به في الجوامد، من تكميل المتبوع، ما يُقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخص من النعت. قال : وقد هُدِيَ أبو محمد بن السيّد^(٣) إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ماتبع اسم الإشارة من (الرَّجُل) ونحوه عطف بيان. وكذلك فعل ابنُ جَنَى، وحكاه أبو على الشِّلُوبِيْن.

(١) ص : ١٧٠.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البَطْلَيْوْسِي. كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيهما.

وصنف : شرح أدب الكاتب، وشرح الموطن، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبّي، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، والحلل في شرح أبيات الجمل وغيرها (ت ٥٢١هـ).

وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا يُراد به - وهو تابع لاسم الإشارة - إلا ما يراد به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتاً حين يتّبع اسم الإشارة نحو : رأيتُ هذا الرجلَ - لكان نعتاً حين يتّبع غيره نحو رأيتُ شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة. ولاخلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً، وإلا لزم عدم النظر، بجعل اسم واحد نعتاً لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى^(١).

هذا ما احتجّ به، وهو لعمري ظاهر. وإنما تعلّق من قال : إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حكى عن الخليل أن (هذا الرجلُ، ويأُيُّها الرجلُ) وقع (الرجُل) فيه وصفاً^(٢).

والأولى عطفُ البيان، لأن الجامد لا يقع في اصطلاحهم وصفاً. وهذا جامد فلا يقع وصفاً.

ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازاً، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضاً. والله أعلم.

وقد وقع للناظم في باب «النداء» أن (الرجُل) هنا صفةٌ لا عطف بيان، حيث قال : «وأيُّها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ» ثم قال بعد ذلك : «وذو إِشَارَةٍ كَأَيُّ في الصِّفَةِ» فنصّ كما ترى على أن ذا الألف واللام في الموضعين صفة مطلقاً، من غير فرق بين كونه جامداً أو مشتقاً، وهو راجع إلى مذهب غيره، فبيّن هذا الظاهر وبين مانصّ عليه في باب «النداء» تعارض، سنتكلم عليه هنالك إن شاء الله. ثم أخذ في بيان أحكام هذا العطف، ووجه التبعية فقال :

(١) إلى هنا انتهى النقل من شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) الكتاب ١٨٨/٢.

فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ
 مَامِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِى
 فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

«أُولَئِنَّهُ» أمرٌ من : أُولِئْتُهُ كذا، إذا أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، وأصله من : أُولِئْتُهُ الشَّيْءَ، إذا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ. يريد أنك / تُعْطِيهِ من موافقة المعطوف مثل مَا أُعْطِيَتْ النعت من موافقة المنعوت.

ولما كان قد تقرر في النعت أنه يوافق المنعوت في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فكذلك عطفُ البيان لابد فيه من موافقة المعطوف عليه في هذه الوجوه كلها، ولذلك أَكَّدَ هذا المعنى بقوله :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

فتقول : مررت بأخيك زيدٍ، وبأخويكَ الزَيْدَيْنِ، وبإخوتك الزَيْدَيْنِ، وبأختك هِنْدٍ، وبأختَيْكَ الهِنْدَيْنِ، وبأخواتك الهِنْدَاتِ.
 ومررت برجلٍ أخٍ لك، وبرجلَيْنِ أَخَوَيْنِ لك ، وبرجالٍ ، إخوةٍ لك ، وكذلك في التأنيث.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على الخلاف في موضعين :
 أحدهما الموافقةُ في التعريف والتنكير، فإنه نُقِلَ عن الفارسي إجازةُ عطف النكرة على المعرفة، وبالعكس، وجعل من ذلك قول الله تعالى : {فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ^(١) } فأجاز فيه البدل والعطف.

(١) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

ووجه ذلك أن العطف شبيه بالبدل، إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، بأن تُبدل النكرة من المعرفة، والعكس، فكذاك العطف.

وهذا معارض بشبّهه بالنعته، إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه. ويزيد العطف مع النعت بأن كل واحد منهما منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد، ألا ترى أن: زَيْدُ الأحمر عند مَنْ لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحده عند مَنْ يعرفه^(١). وكذلك زيد أبو عبد الله عند مَنْ لا يعرفه بمنزلة (زَيْدٍ) وحده عند مَنْ يعرفه.

وأما البدل مع المبدل منه كالشيء الواحد باتفاق. فهذه العلة أوجبت في النعت مع المنعوت الاتفاق في التعريف والتكثير وغيرهما، كما مر ذكره، وأوجبت في البدل جواز الاختلاف.

وأيضاً فيلزم من هذا المذهب مخالفة الإجماع، إذ قد حكى المؤلف الإجماع على خلاف ما قال. وفي مخالفة إجماع العلماء ما عرفت، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم.

والموضع الثاني صلاحية عطف البيان في النكرات، فإن من الناس من قصر ذلك على المعارف، فَمَنْعُ أَنْ يُقَالَ: مررتُ برجلٍ أخٍ لك، على العطف. وهذا المذهب يُنْقَلُ عَنْ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ. وَنَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الشُّكُوبِيِّينَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبَ الْبَصَرِيِّينَ^(٢). ولم يرتضه الناظم، بل نصّ على مخالفتها بأنه مرجوح من جهة القياس والسماع.

(١) من كلام سيبويه، الكتاب ٨٨/١.

(٢) في ارتشاف الضرب لأبي حيان (ص ٩٦٧) «ومذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعة لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً. وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعة لنكرة. واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله تعالى: {مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} ورد الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثوب خز، ويا ب ساج» أ هـ.

أما القياس فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهي أحوجُ إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضاً فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقاً، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع ففي القرآن الكريم : { يُوَقَّدُ / مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ ۝ ١٤١ زَيْتُونَةٍ ^(١) } فالظاهر في «زَيْتُونَةٍ» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسي ^(٢).

وكذلك قوله تعالى : { وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ^(٣) } وفي قراءة [غير] نافع وابن عامر { أَوْكْفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ^(٤) } وفي الموضع الآخر [وعلى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ^(٥)] في قراءة غير نافع وابن عامر.

(١) سورة النور / آية : ٣٥.

(٢) انظر : الهمع ١٩١/٥، وإرتشاف الضرب (ص ٩٦٧) والمغنى : ٥٧١.

(٣) سورة إبراهيم / آية ١٦.

(٤) سورة المائدة / آية ٩٥

والحرف يقرؤه ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (أَوْكْفَارَةٌ) منونا (طَعَامُ) بالرفع (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه نافع وابن عامر (أو كَفَارَةٌ) رفعا غير منون (طعام مساكين) على الإضافة.

وفي النسخ الثلاث «وفي قراءة نافع وابن عامر» وهو خطأ، لأن التمثيل لا يصح إلا على قراءة غير نافع وابن عامر. وكلمة [غير] زيادة من عندي يستقيم بها النص. وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٤٨، والنشر ٢/ ٢٥٥.

(٥) سورة البقرة / آية : ١٨٤

والحرف يقرؤه نافع وابن عامر (فِدْيَةٌ) مضاف (طعام) جَرَأُ (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه الباقون (فِدْيَةٌ) منون (طعامُ) رفعا (مِسْكِينَ) موحد. وانظر : السبعة : ١٧٦.

وقال ذو الرمة^(١):

لَمَيَاءٌ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللَّئَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

وقد أشعر الناظم بوجه القياس لقوله : «كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ» أى إن المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، وهو مقصد حسن، والتشبيه للتنظير.

فإن قيل : لِمَ أتى الناظم بالشطرين، وهما قوله : «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ» إلى آخره.

مع أنه قد حصل ذلك المعنى في «العقد» قبله حين قال : «فَأَوَّلِيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ كَذَا» فالظاهر أن هذا فضلٌ لازيادةٌ فائدة فيه.

فالجواب أنه أخرجه إلى التنصيص عليه، تنكيثاً على من ذهب إلى منع عطف النكرة.

فإن قلت : فإذا كان كذلك فكان ينبغي أن يفعل مثل ذلك في المذهب الآخر المخالف له في منع المخالفة في التعريف والتنكير، وهو المنقول عن الفارسي، فلم أغفل ذكر ذلك؟

فالجواب أنه لم يَنْكُثْ على مذهب الفارسي لأمرين، أحدهما أنه مذهب شاذ، ومنحى ضعيف، لم يقل به إلا الفارسي، على ما حكاه المؤلف، فلم يعتبر به

(١) ديوانه ٥، والخصائص ٢٩١/٣، والهمع ٢١٥/٥، والدرر ١٦٢/٢، والأشمونى ١٢٧/٣، والعينى ٢٠٢/٤

وشفة أولثة لمياء : لطيفة قليلة الدم أو اللحم، واللّمي كذلك : سُمرة في الشفة تستحسن.
والحوَّة : لون تخالطه الكُتَّة مثل صدأ الحديد. واللّمس : سواد مستحسن في باطن الشفة. واللّثة : ماحول الأسنان من اللحم. والشنب : جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

خصوصاً، ولكنه اكتفى فيه بقوله : «فَأُولَئِنه» إلى آخره، بخلاف المسألة الأخرى، فإن الخلاف فيها منقول عن البصريين حسبما نقله الشُّلُوبِين، وأسنده تلميذه الأَبْذَى^(١) إلى أكثر النحويين، فلذلك اعتنى بالتنبيه عليه خوفاً أن يُتَوَهَّم أن مذهبه مذهب البصريين، فيُعتَرَض عليه في «العقد» الذي عقده بقوله : «فَأُولَئِنه من وَفَاقِ الأوَّلِ» وليس كذلك في إهمال التنبيه على خلاف الفارسي.

والثاني أن المؤلف ارتأب في هذا النقل عن الفارسي وقال : إنه لم يجده من غير جهة الشُّلُوبِين، ولا يقول المؤلف هذا إلا بعد شدة البحث عن صحته، وذلك مقامُ الوقوف والارتباب مع ما قام له من الدليل على صحة قول الناس، فلذلك زاد الشطرين تأكيداً في مخالفة الناس، ولم يزد شيئاً في مخالفة الفارسي. والله أعلم .

و«وَلِي» من قوله : «مَا مِنْ وَفَاقِ الأوَّلِ النَّعْتُ وَلِي» مطاوع (أُولَئِنه) و«ما» في موضع نصب بـ(أَوَّلِ) على المفعول الثاني، وهي موصولة، وصُلِّت بالجملة الاسمية التي هي «النعتُ وَلِي» و«مِنْ وَفَاقِ» متعلق بـ(وَلِي) أى : ما النعتُ وَلِي مِنْ وَفَاقِ الأول. و «الأوَّلِ» في الشطر السابق واقع على المعطوف عليه. وفي الثاني على المنعوت.

ولمَّا لم يكن عطف البيان متعيناً في أكثر المواضع، وإنما يتعين في بعضها أخذ يبين مواضع التعيين / فقال :

١٤٨
٣

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأَبْذَى. كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه (ت ٦٨٠هـ).

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى
 فِي غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرًا
 وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ
 وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضِيِّ

«صالحاً» حال من ضمير «يُرى» وهو عائذ على «عطف البيان»

ويعنى أن عطف البيان، حيثما وقع صالح لأن يعرب بدلا، فإنك إذا قلت :
 قام أبو عبدالله زيد - يمكن فيه عطف البيان، ويمكن فيه البدل، ولكن كل واحد
 منهما مبني على قصده، إذ ليسا بواردين على قصد واحد حسبما تقدم ذكره.
 وكذلك : هذا أبو عبدالله قُفَّة - يحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن
 يكون الثاني بيانا للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود
 بالحكم دون الأول، إلا في موضعين، فإن العطف فيهما متعين، ولا يجوز البدل.
 أحدهما باب «النداء» نحو : يارجلُ زيدا بنصب (زيد) فإن البدل ههنا
 ممتنع، إذ كان على تقدير تكرير العامل ، فلم يصلح فيه إلا ما يصلح فيه لو كان
 مباشراً بالنداء، ولو كان مباشراً به لم يكن فيه إلا البناء، فتقول : يارجلُ زيدُ،
 لأنه على تقدير : يازيدُ.

والى هذا أشار الناظم بقوله : «في غيرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرًا» ويعمرُ : اسمُ
 عَلَمٍ للغلام .

وكذلك إذا رفعتَ (زيداً) فقلت : يا غلامُ زيدُ، يا غلامُ يعمرُ - لا يجوز فيه إلا
 عطف البيان أيضاً، فالنصب بالحمل على موضع المنادى، والرفع بالحمل على
 لفظه .

وهكذا الحكم إذا كان المنادى منصوباً لكونه مضافاً أو ممطولاً^(١) ،
و (زيد) منصوب ، ويا أخانا زيداً لا يجوز فيه إلا العطف ، إذ لو كان بدلاً لوجب
بناؤه على الضم .

وجميع هذا داخل تحت إشارته بالمثل ، بخلاف ما إذا قلت : يا زيدُ
أبا عبدِ الله ، فإن التابع هنا يحتمل العطف والبدل ، وكذلك يا أخانا أبا عبدِ
الله .

والذى يضبط لك هذا فى المثال كَوْنُ التابع فيه مفرداً ، وهو (يَعْمُرُ) وقد
بيّن ذلك فى «باب النداء»^(٢) ، وإنما هذا إشارة إلى ما هنالك .

والموضع الثانى باب «اسم الفاعل» إذا كان المعطوف خالياً من الألف
واللام ، والمتبوع مقرونٌ بها ، وهو مضاف إلى صفة مقرونة أيضاً بها ، نحو :
مررتُ بالضاربِ الرجلِ زيدٍ ، فإن «زيداً» هنا ، وهو مجرور ، لا يصح فيه البدل ،
وإنما يعرب عطفَ بيان خاصة .

والعلة فيه ما ذكر من أن البدل على تقدير تكرير العامل ، وأنت لو قلت :
(الضاربُ زيدٌ) لم يَجُزْ ، إذا القاعدة فى «اسم الفاعل» أنه لا يضاف ، وهو
بالألف واللام ، إلا إلى ما هما فيه ، أو إلى مضاف إلى ما هما فيه . وقد بيّن
الناظم ذلك فى موضعه^(٣) .

(١) يريد بالمطول الشبيه بالمضاف ، لأنه لئلا بإضافة أوصلة [اللسان - مطلقاً]

(٢) حيث يقول هناك :

ألزمه نصباً كزَيْدُ ذا الحَيْلِ
واجعلاً كمستقلٍّ نسقاً وبدلاً

تابع ذى الضمّ المضافُ تَوْنُ أَلْ
وماسواه أرفع أو انصب

(٣) حيث قال فى «باب الإضافة»

إن وُصِلت بالثان كالجَعْدِ الشَّعْرُ
كزيدِ الضاربِ رأسِ الجانِسى

ووصل أَلْ بهذا المضاف مفتقر
أو بالذى له أضيف الثانى

وأشار فى تمثيل هذا النوع إلى البيت المشهور الذى أنشده
سيبويه للمرار الأسدى^(١) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

فـ (بشْر) هو تابع (البكرى) وتبعيته إياه على العطف لاعلى البدل ،
لأن « بشرا » لا يصح أن يلى التارك مضافاً إليه . فلو كان مكان
«بشْر» غلام الرجل مثلاً - لجاز كونه بدلاً / لصحة ولايته لـ (التارك) $\frac{١٥٠}{٣}$
فلا بد فى تعيين العطف من كَوْن المعطوف مفرداً بغير ألف ولام كما فى
مثاله ، أو مضافاً إلى ما ليست فيه . وهذا مبنى على مذهب البصريين
كما سيأتى .

وفى هذا الموضع نظر ، وذلك أنه حصر تعيين العطف فى هذين
الموضعين ، وأعطى أن ماسواهما يصلح فيه البدل .
وذلك غير صحيح ، فإن ثَمَّ مواضع أخر يتعين فيها العطف ،
ويمتنع البدل . وقد نبّه بعض من قيّد فى ذلك على جملة منها .
والذى زاد على الموضعين عشرة مواضع :

أحدها : أن يكون الكلام مفتقراً إلى رابط ، ولاربط إلا التابع ،
على أنه عطف البيان ، نحو : هندُ ضربتُ الرجلَ أخاها ، فلا يجوز أن
يكون نعتاً ، لأنه أعرفُ مما جرى عليه ، ولا بدلاً لثلاث تعرّو الجملة الأولى
من رابط ، فتعين عطفُ البيان .

(١) سيبويه ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٣/٣ ، والاشموني ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ ، والدرر
١٥٣/٢ ، والتصريح ٣٣/٢ ، والعيني ١٢١/٤ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

وبشْر : هو بشر بن عمرو بن مرثد . قتله رجل من بنى أسد . وترقبه : تنتظر انزهاق
روحه لتتقض عليه ، لأن الطير لاتقع على قتيل وبه رمق . ووقوعا : جمع واقع ، ضد
الطائر .

والثاني: أن يضاف «أفضلُ التفضيل» إلى عام، ويُتَّبَع بِقِسْمَى ذلك العام ، ويكون المفضلُّ أحدُ قسمي ذلك العام ، نحو : زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، فـ (الرجال والنساء) عطف بيان لـ (زيدٌ أفضلُ الرجال والنساء) لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : زيدٌ أفضلُ الرجال والنساءِ ، وذلك لا يسوغ .
وما جاء من قوله : أنا أشعرُ الجنِّ والإنس . فقد غلط في ذلك ، وتأولهُ أبو علي أنه أراد : أشعرُ الخلقِ . قال : وهو قبيح ، ولا يجوز القياس عليه .

والثالث : أن يُتَّبَع وصفُ (أى) بمضاف نحو : يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ ، فـ (غلامُ زيدٍ) لا يكون بدلا من الرجل ، لأنه ليس في تقدير جملتين ، ولا وصفاً ، لأن ما فيه (ال) لا يوصف بالمضاف إلى (العَلَم) .

والرابع : أن يُفْضَلَ مجرورُ (أى) نحو : أىُّ الرجلَيْنِ زيدٌ وعمروُ أفضلُ ؟ فلا يصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلَيْنِ) لأنه لا يجوز أن تقول : أىُّ زيدٍ وعمروُ ؟ لأن (أياً) لاتضاف إلى مفرد معرفة إلا عند قصد التَّجْزِئَةِ نحو : أىُّ الرجلِ أحسنُ ؟ أَعْيَنُهُ أم وَجْهُهُ ؟

والخامس : أن يُفْضَلَ مجرورُ (كِلَا) نحو : كِلَا أَخَوَيْكَ زيدٌ وعمروُ قائمٌ ، لأن (كِلَا) لاتضاف إلا إلى مثنًى لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ .

والسادس : أن يُتَّبَع المنادى المضموم باسم الإشارة ، نحو : يا زيدُ هذا ، لا يجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان منادى ، وحرف النداء لا يجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأى البصريين (١) .

(١) الهمع ٣ / ٤٣ .

والسابع : أن يُتَّبَعَ وصفُ (أي) في النداء بمنوَّنه ، نحو : ياأيها الرجلُ زيدُ ، لأنه لو كان بدلا لكان غيرَ منونٍ .

والثامن : أن يُتَّبَعَ اسمُ الجنس أو غيره ذَا (أل) للمنادى مضموم ، نحو : يازيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ ويارجلُ الحارثُ ، أو منصوبٌ نحو : ياأخانا الحارثُ ، لأنه إن جعلناه بدلا أدى إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام ، فيكون كقولك : ياالرجلُ ، ويا الحارثُ .

والتاسع : أن يُتَّبَعَ المنادى المضاف باسم الإشارة ، نحو : يا غلامَ زيدٍ هذا .

والعاشر : أن يُتَّبَعَ وصفُ اسم الإشارة في النداء بمنونٍ ، نحو : يا هذا الطويلُ زيدٌ وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم .
فهذه عشرة مواضع زائدة على ما ذكره الناظم ، ولعل ثم مواضع أُخرَ لمن تتَّبَعَ المسائل ، وإنما هذا تنبيه على غيره .

وجمعيه واضح في أن حصر الناظم قاصراً جداً ، وكذلك نصُّ في / «التسهيل» فلم يزد على الموضعين المذكورين إلا ثالثاً ، وهو أن $\frac{١٥١}{٣}$ يُقرن بـ (أل) بعد منادى ^(١) ، وهو الثامن هنا .

والجواب عن ذلك أن أكثر النحويين هكذا فعلوا ، فتراهم ينصُّون على معنى مانصُّ عليه ، ويقصرون تعيين العطف على الموضعين ، أعنى بابَ «النداء» وباب «اسم الفاعل» فالاعتراض وارد على جميعهم ، ولا يختص به .

ولكن يمكن الاعتذار عما فعلوا من أحد ثلاثة أوجه :

(١) انظر : التسهيل ١٧١ .

إِما أن يقال : إن جميع ما استُدرك عليه داخل له تحت مِثَالِيهِ ، وذلك أن ذلك كله دائر على حرف واحد ، وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقعَ الأول ، وإذا تَتَبَّعت جميعَ المواضع وجدتها كذلك ، فيكون على هذا قول الناظم : « فى غَيْرَ نَحْوِ كَذَا » مشيراً إلى كل موضع لا يَحِلُّ فيه الثانى محل الأول . وإذا كان كذلك دخل جميع ما يحتاج إليه ، ممَّا ذَكَرَ ومما لم يذكر ، وإنما عَيَّنَ الموضوعين لشهرتهما فى النقل .

وإما أن يكون اقتصر على الموضوعين لوجود السماع فيهما ، فإن الذى سَمِعَ عن العرب فى تعيين العطف محصور فى البابين ، وما سواهما فإنما هو تفريع بالقياس لاتباعُ للسماع ويكون إذ ذاك قد نَبَّهَ على جميع المواضع المتصورة فى باب « النداء » ولأن السماع وارد فيه وإن لم يَرِدْ فى جميع مسائله ، فيدخل له ، مما استُدرك عليه ، مسائلُ « النداء » كلها وهى ستُ ، وتبقى المسائل الأربع كانه لم يتعرَّض لها ، لإمكان أن يقول قائل بعدم القياس فيها ، أو بعدها من النوادر التى لا يُعتد بها فى مثل هذا المختصر .

وإما أن يقال : إنه اتَّبَعَ فى ذلك الجمهور ، وجرى على طريقهم من غير نظير فيما يلزم عن ذلك ، وهذا خلاف عادته ، ولكنه ممكن على الجملة .

وإذا ثبت هذا فتلك المواضع المعترض بها ليست بمُخلصة كُلِّها ، بل فى بعضها نظر . أما الأول ، فإن البدلية فيه سائغة ، والربط بالبدل فيه خلاف ، فقد مر ذلك فى باب « الاشتغال » وتقدم أن ظاهر كلامه هناك أن « العُلقة » حاصلة بالبدل كما تحصل بالعطف ، وتبين وجهه هناك ^(١) .

(١) حيث يقول : وعلقةٌ حاصلةٌ بتابع كملقةٍ بنفسِ الاسم الواقع

وضَبَطَ ذلك سيبويه بالصفة ، فما صح أن يكون رابطاً في الصفة السببية صح أن يكون رابطاً في «الاشتغال» . والصفة السببية ، في كونها صفة لموصوف أو خبراً المبتدأ ، سواءً ، فما جاز في «الاشتغال» جاز في الصفة ، وما جاز في الصفة جاز في الخبر . وهذا مسلّم عند النحويين .

فالرِيط بالبدل جائز في الخبر لجوازه في «الاشتغال» فقولك : زيدٌ ضربتُ هنداً أخته ، أو هندٌ ضربتُ زيداً أخاها - جائز على البدل ، وعلى عطف البيان ، فلم يتعيّن فيه عطف البيان ، فخرج عن أن يعترض به وأما السادس فليس مما نحن فيه ، فإن إسم الإشارة يجرى نعتاً على العلم فتقول : مررت بزيدٍ هذا . وقد نصّ عليه الناظم وغيره ، لأنه في تقدير المشتق ، ولا مانع من ذلك / فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان ، ^{١٥٢}/_٣ وإن سلّم أنه لا يجرى نعتاً فلا مانع من البدل أيضاً ، لأن تكرار العامل إنما معناه أن يقدّر والياً له حقيقة ، لا أن يكون العامل قبله مقدّر الحذف ، لكن جريانه على المبدل منه جارٍ مجرى تكراره ، كأن العامل مع المبدل منه عوضٌ ومعوّضٌ منه .

وإن قيل : إنه على تقدير طرح الأول فأوضح في الجواز ، لأن حرف النداء ظاهر ، فإذا وليه (هذا) جاز .

فإن قيل : فلو فرض حذفه فقلت : زيدٌ هذا - لم يصح فيه ذلك التوجيه - قيل : بل يصح ، فإن المنادى كالعوض من حرف النداء ، ولو قدّر طرحه لجيء بالحرف ، ليعامل كلُّ اسم بما يليق به ، وكذلك القول في التاسع من غير فرق .

ورأيت لهذا المقيّد مثلاً فى أحد الموضوعين المتقدمين فيه نظر أيضا ، وذلك أنه قال : ومثلُ (ياأخانا زيدا) قولُ الشاعر ^(١) :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَفَلًا

أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

فى رواية من نصب «عبد شمس ونوفلاً» قال : فلا يجوز هنا البدلية ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما ، فلا يصح تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما .

هذا ما قال ، وهو غير لازم ، بل البديل جائز وإن كان الثانى مفردا ، ويصح تقدير حرف النداء ، ولا يلزم ضمُّ المفرد ، لأنه قد صار مع المضاف شيئا واحدا ، فلا يمكن أن يختلفا فى الإعراب والبناء ، لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض ، بل نقول : لو كان الاسمان معاً مفردَيْن لتعيّن النصب فيهما بدلين ، وعطفى بيان .

أما مع البدلية فلأن مجموعهما هو البديل لا كل واحد منهما ، إذ لو كان كل واحد منهما بدلاً لكان من بدل المفرد من المثنى ، وهو باطل ، ولايتأتى البناءُ فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد ، وذلك لا يصح ، لأنه عند ذلك يستقل كل واحد منهما بالبدلية ، وقد فُرض عدم الاستقلال . وإذا كان كذلك فلا يقدّر حرف النداء إلا مع أول الاسمين ، والمجموع هو البديل ، فصار اسماً مطوّلاً بالعطف ، كما لو سَمَّيت رجلا بزید وعمرو ، ثم ناديته لكنت قائلاً :

(١) الأشمونى ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢ ، والهمع ١٩٣/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، العينى ١١٩/٤
والبيت لطالب بن أبى طالب ، من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ، ويبيى أصحاب القليب من قریش .

يازيداً وعمراً ، فتنصب وجوباً كما تنصب المطولات ، فمساءلتنا بهذه المثابة من كل وجه ، لأن الاسمين معاًهما الاسم المثنى المنادى ، فلو باشراً حرف النداء لانتصبا . وعلى هذا يتبنى حكم عطف البيان ، لأن مجموعهما هو المعطوف ، وقد كانا فى المثال تابعين لمنصوب ، فلا يصح فيهما غير النصب .

وكذلك إن تبعاً مفرداً ، نحو يا صاحبان زيدا وعمراً ، ويا زيدان بطة وقفة . والعطف والبدل فى ذلك سواء .

فثبت بهذا أن البيت لا يتعين فيه عطف البيان أصلاً . وإنما ذكرت هذا لئلا يتوهم أنه مما يعترض به على الناظم فى جملة تلك المواضع / $\frac{١٥٣}{٣}$ وليظهر وجه يصوب فى المسألة . وبالله التوفيق .

وتأمل مسألة الفارسي فى «الإيضاح» فهى مبينة لهذا الموضع ، وهى مسألة : يا ثلاثة وثلاثين فى «باب النداء»^(١) .

وقول الناظم : «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى» الضمير فى «يُبدَل» يحتمل أن يعود على «بشر» فى مثاله الأخير ونحوه ، ويريد أن إعرابه بدلاً غير مرضى ، وإنما يعرب عطف بيان ، ويتعين فيه ذلك ، وكأنه أراد التنكيث على موضع الخلاف المنصوص ، وذلك أن من النحويين من أجاز البدل فى باب «اسم الفاعل» لكن على طريقتين ، إحداهما طريقة من أجاز أن يضاف «اسم الفاعل» بالالف واللام إلى ما ليس فيه ألف ولام ، وذلك مذهب الفراء ، فهو يجيز : مررت بالضارب زيد ، فأجازته لنحو : مررت بالضارب الرجل زيد ، على البدل أولى .

(١) الايضاح : ٢٣٤ .

والثانية طريقة من لا يُعتبر حلولَ البديل في محل المبدل منه ، وذلك مذهب الأعلَم^(١) وابن خروف . وحجتهما أن التابع قد يحلُّ حيث لا يحل المتبوع ، والبديل هنا كالعطف في : يازيدُ والحارثُ ، مع أنه لا يحل محله . وكذلك ربُّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم . فإن أردتَ أن يحل ذلك محل الأول أزلتَ الألف واللام من (الحارث والتَّارِك) في قوله^(٢) :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ *

والضميرُ من (الأخ والسَخْلَة) وهذا كله على خلاف الاستقراء من البديل لأن مواضع البديل يصح فيها حلوله محلَّ المبدل منه ، فإذا لم توجد فيه هذه الخاصية وقع الشك في كونه بدلاً . ولولا السماع في العطف لَمَّا قيس مع أنه نادر في السماع فلا يُعتد به فالأصح مذهب الناظم .

وفى إشارته إلى البيت أيضا تنبيهه على أنه قائلٌ بمذهب سيبويه والجمهور في صحة الجر في مثل هذا خلافا للمبرد ، فإنه منع الجر في «بشْر» ونحوه . وروى البيت بنصب «بشْر»^(٣) .

قال السيرافي : والقول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب والنحويين «بشْر» بالجر .

(١) الأعلَم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى . كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الشعر ، حافظا لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦ هـ)

(٢) سبق ، وعجزه :

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا *

(٣) لم أجده في «المقتضب» .

ويحتمل أن يكون الضمير فى «يُبدَل» عائدا على عطف البيان المعين فى
المثالين ونحوهما ، فيكون المعنى أن البدل فى هذه المواضع وما أشبهها غيرُ
مرضى أن يقال به .

ويكون تنكيثاً على الخلاف الحاصل فيه فى جميع المواضع ، أو تخريجا ،
فالنص ما تقدم ، والتخريج على قول الأعلام وابن خروف ^(١) ، إذ ظهر وجه
مذهبهما ، ومذهبُ الفراء لا أدرى هل يعتبر فى الجواز ذلك الوجه أم لا ، فلذلك
لا ألتزم التفريع عليه . والله أعلم .

(١) وهو عدم اعتبار حلول البدل محل المبدل منه ، وسبق هذا القول .

عَطْفُ النَّسْقِ

هذا هو الوجه الثانى من وجهى العطف ، وهو عطف النسق .

والنَّسْقُ فى اللغة : الكلام الذى يأتى على نظام واحد ، ونَسَقْتُ الكلامَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا عطفْتَ بعضه على بعض ، وأصله / من $\frac{١٥٤}{٣}$ التَّنْسيق ، أى التنظيم ، لأن الكلام يُنظَمُ بعضه مع بعض ، فالنَّسْقُ فى هذا الاستعمال من باب : الخَبَطُ والنَّفْضُ^(١) ، فقولهم : (عطف النسق) بمعنى عطف الكلام المنسوق . وليس المصدر إلا مسكنا ، فإذا أضيف العطف إلى المصدر قلت : عطف النسق . وأتى الناظم بحد هذا العطف فى قوله :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ

كاخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ مِّنْ صَدَقَ

التالى هو التابع ، وهو الجنس الأقرب ، وقوله : «بحرفٍ مُتَّبِعٍ» أى بحرفٍ وُضِعَ للتَّبعية ، وهى أن يُشْرَكَ الثانى مع الأول فى عامله ، فخرج بهذا الفصل سائر التوابيع .

وسيزكر الحروف المتَّبعية ، إلا أنه مثَّل بواحد منها وهو (الواو) فقال : «كاخْصُصْ بُودٌ وَثَنَاءٌ» فـ (ثَنَاءٌ) معطوف على «بُودٌ» بالواو الموضوعة لذلك .

والكلام فى هذا الباب فى عطف المفردات لأن التَّبعية لا تكون إلا فيها ، وعليه يدل مثاله وكلامه .

(١) الخبط - بالتحريك - ما ينتفض من ورق الشجر إذا خُبط ، فهو (فَعَلٌ) بمعنى (مفعول) والنَّفْض - بالتحريك أيضا - ما تساقط من الوريق والثمر ، وهو كذلك (فَعَلٌ) بمعنى (مفعول)

و«عطفُ النسق» مبتدأ ، خبره «تال» وماتعلق به .

ثم أتى بحروف العطف فقال :

فَالْعَظْفُ مُطْلَقًا بِوَائِ ثُمَّ فَا
حَتَّى أَمْ أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا
وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا

لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

وهذه حروف العطف قد أتى بها ، وهى تسعة : الواو ، والفاء ، وثم ،
وحتى ، وأم وأو ، وبلى ، ولا ، ولكن .

ولم يذكر غيرها ، فدل على أن ماعداها عنده ليس بحرف عطف ، وإن
ذهب إلى ذلك غيره .

والحروف التى اختلفت فيها : هل هى للعطف أم لا ، مما لم يذكره ، سبعة :
(إمّا) المكسورة ، وإلا ، وليس ، وأين ، وكيف ، وهلا ، و (أى) التفسيرية .
فأما (إمّا) فيشير إلى رأيه فيها ^(١) .

وأما (إلا) فذهب الأخفش إلى جواز كونها حرف عطف ، لأنها عنده تجئ
بمعنى الواو ، كقوله تعالى : {لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا
مِنْهُمْ} ^(٢) ، وكذلك جعلها الفراء فى قوله تعالى : { إِنِّى لَا يَخَافُ لَدِىَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا
مَنْ ظَلَمَ} ^(٣) ، الآية ، وقوله تعالى : { خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا
مَا شَاءَ رَبُّكَ} ^(٤) .

(١) فى قوله فى الباب نفسه :

وَمِثْلُ أَوْفَى الْقَصْرِ إِمَّا الثَّانِيَةِ فى نحو إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةِ

(٢) سورة البقرة / آية : ١٥٠ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٨٩/١ ، ٢٨٧/٢ .

(٣) سورة النمل / آية : ١٠ ، ١١ ، انظر : معانى القرآن ٢٨٧/٢ .

(٤) سورة هود / آية : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر : معانى القرآن ٢٨/٢ .

وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه ، لأن بقاءها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناء المنقطع ، مع أن (إلا) قد ثبت لها أصل وهو الاستثناء ، فلا تخرج عنه إلا مع التعيين ، ولم يتعين ذلك في هذه المواضع ، فلا تصح دعوى مالم يثبت بمجرد الاحتمال .

وأما (ليس) فذهب الكوفيون إلى أنها تجئ حرف عطف ، فيقولون قام زيد ليس عمرو ، بمعنى : لا عمرو ، محتجّين بنحو قول أبي بكر الصديق رضى الله عنه ^(١) :

بأبي شَرِيهٍ بالنَّبِيِّ
لَيْسَ شَرِيهٍ بِعَلِيٍّ
وبقول أبيد ^(٢) :

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ
إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

وذلك لاجبة فيه ، لأنه على حذف خبر (ليس) وإذا أتجه هذا لم يبق لهم متعلق ، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى مالم يثبت ، لأنه تحكّم بغير دليل / .

١٥٥
٣

(١) المساعد لابن عقيل ٤٤٣/٢ ، وصحيح البخارى - فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : ٢٢ ، والمناقب : ٢٣ ، ومسند الإمام أحمد ٨/١ .
(٢) ديوانه ١٧٩ ، وسيبويه ٣٣٣/٢ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والتصريح ١٩١/١ ، ١٣٥/٢ ، والعينى ١٧٦/٤ ، والخزانة ٢٩٦/٩

الفتى : السيد اللبيب . يقول : عامل الناس بما يعاملونك به من إحسان أو إساءة فإن الذى يفعل ذلك إنما هو الإنسان لا البهيمة . ويروى «غير الجمال» ، وعليها إلا شاهد فيه .

وأما (أين ، وكيف ، وهلاً) فحكى السيرافى عن الكوفيين جواز العطف
بهنّ ، فيقولون : ما مررتُ بزيدٍ ههنا فأين أبى عبد الله ، وما مررتُ برجلٍ فكيف
امرأة ، وما مررتُ بزيدٍ فهلاً عمرو . وهذا كله غير جائز .

ولما مثَّل سيبيويه بـ (كَيْفَ) وأن ما بعدها مرفوع قال : فزعم يونس أن الجر
خطأ ، وقال : هو بمنزلة (أين) قال سيبيويه أو يونس : ومن جرَّ هذا فهو ينبغى
له أن يقول : ما مررتَ بعبد الله فلم أخيه ، وم القيتَ زيداً مرةً فكم لقيتَ
أبا عمرو ؟ تريد : فلم مررتَ بأخيه ؟ وفكمُ أبا عمرو؟^(١) .

وقال السيرافى : والكوفيون لا يلتزمون هذا^(٢) .

وأيضاً فما قالوا على خلاف شأن العاطف ، فإن شأنه ألا يجتمع معه
حرفُ عطف ، فلا يقال : جاء زيدٌ فو عمرو ، ولا أكرمتُ الناسَ وحتى زيداً إلا
شاذاً فى نحو قوله^(٣) :

أَرَانِي إِذَا مَآبِتُ بَتُّ عَلَى هَوَى

فَتُمُّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ خَالِيَا

(١) الكتاب ٤٤١/٨ .

(٢) السيرافى (ج ٢ ورقة ١٥٥ - أ) .

(٣) هو زهير بن أبى سلمى ، ديوانه ٢٨٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، وابن الشجرى ٣٢٦/٢ ، والمغنى
١١٧ ، والاشمونى ٩٥/٣ ، والهمع ٢٣٥/٥ ، والدرر ١٧٢/٢ ، والخزانة ٤٩١/٨

وروايته فى الديوان (غاديا) ويروى كذلك فى بعض المراجع السابقة (عاديا) بالمهملة ومعنى «بت
على هوى» أى لى حاجة لاتنقضى أبداً ، لأن الإنسان مادام حيا فلا بد أن يهوى شيئاً ، ويحتاج
إليه .

وأمثلتهم التى أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين ، وكيف ، وهلاً) وذلك خلاف القاعدة .

على أن بعض المتأخرين يزعم أن الكوفيين يوافقون على أنها ليست مع الفاء حروف عطف ، وإنما تكون حروف عطف دونها . وما حكاه السيرافى أثبت ، وهو يُستشعر من كلام سيبويه .

وأما (أى) فحكى ابن مالك عن صاحب «المستوفى فى شرح المستصفى»^(١) ، أنها عاطفة لجريان مابعداها على ما قبلها ، كقولك : رأيت أسداً ، أى شجاعاً ، ونهيتك عن الوئى ، أى الفتور^(٢) .

وردّ هذا بأن حروف العطف لا يصح حذفها إلا شنوداً ، و (أى) يجوز حذفها جوازاً حسناً ، فإنك تقول فى (مررت بغضنفر أى أسد) : مررت بغضنفر أسد ، وتستغنى عن (أى) وسائر الحروف العاطفة على خلاف ذلك .

وأيضاً فإن حق العاطف أن يكون مابعد مبيئاً لما قبله ، نحو : مررت بزيد وعمرو . هذا فى غير التوكيد ، و (أى) بخلاف ذلك .

قال المؤلف^(٣) : إنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق لما قبلها فى التعريف والتكثير .

فهذه السبعة هى الساقطة عن كلامه وفى اعتقاده فليست عنده عاطفة .

(١) المستوفى شرح «المستصفى» فى أصول الفقه للإمام الغزالى ، ألفه أبو عبد الله المالكى العبدى [البحر المحيط للزركشى ج ١ ص ١٣] .

(٢) فى (ت) «نهيتك عن الوئى أى القبور» وهو تصحيف .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ب) .

وما ذكر فهو الذى قال به ، ولا أعلم فى كونها للعطف خلافاً إلا
 (لكن) فإنها مختلف فيها على حسب ما يأتى إن شاء الله فى موضعه .
 ولما أراد عدّ هذه الحروف قسماً أولاً قسمين :
 أحدهما ما يأتى للعطف المطلق ، ومعنى ذلك أن يكون تشريك
 الثانى مع الأول فى اللفظ والمعنى .

ويدل على هذا القصد قوله فى القسم الثانى : «وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا
 فَحَسَبُ كَذَا وَكَذَا» . فأشار بهذا إلى أن الأول أتبع فى اللفظ والمعنى ،
 فهو قوله : «مطلقاً» .

وأتى لهذا القسم بستة أحرف وهى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ،
 وأم ، وأو .

وعطف بعضها على بعض بغير حرف عطف ضرورة ، وقصر لفظ
 (فا) ونقل همزة (أو) إلى ميم (أم) .

ثم مثل / بالواو ، وهو قوله : «كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا» أى : فىك هذان
 الأمران ، فقد اشترك الصدق والوفاء فى العامل الأول فى لفظة ومعناه ،
 فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو - فالقيام حاصل لهما معا ، وقد ارتفعا
 به على جهة واحدة .

وكذلك قام زيد ثم عمرو ، وقام زيد فمرو ، وقدم المسافرون حتى
 المشاة ، فالمشاة من جملة القادمين .

وكذلك إذا قلت : أزيد فى الدار أم عمرو ؟ لأن قائل هذا الكلام
 عالم بأن الذى فى الدار أحدهما ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد (أم)
 مسأول للذى قبله فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ،

وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم) فقد شَرَكْتُهما في المعنى كما شرَكْتُهما في اللفظ .

وكذلك (أو) إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ - مشرُكةٌ لما بعدها مع قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو إبهامٍ كما في المثال ، أو تَخْيِيرٍ أو غير ذلك .

وقد تقع موقع (الواو) فيكون حكمها حكم الواو . وهذا توجيه المؤلف لـ (أو ، وأم) وهى طريقتة فيهما ، أعنى أنهما عنده يشركان في اللفظ والمعنى . وفي هذا القسم تنبيهان :

أحدهما أن كلامه في (أم ، وأو) مخالف - فيما زعم - للنحويين ، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما يشركان في اللفظ لا في المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ ، فما بعد (أو) مخالف في المعنى لما قبلها ، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدٍّ في اعتقادك ، بحيث لا يُعْرِيَان عنه معا ، ولا يَتَلَبَّسَان به معا . وكذلك إذا قلت : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ فعندك أن أحدهما قائم ، والآخر غير قائم ، فسألتَ عن تعيين القائم منهما . وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنهما يشركان في اللفظ والمعنى ؟ بل صارا مثل قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، أو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، إلا أن القائم في مسألتنا غير متعين ، وهو مع (لا ، ولكن) متعين .

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبد الله بن الفخار^(١) ، رحمه الله ، يحكى الإجماع على هذه الطريقة ، تنكيّاً منه - والله أعلم - على ما ذهب إليه ابن مالك .

(١) سبقت ترجمته .

وقد صرح ابن مالك فى «الشرح» بالمخالفة ، وأن الصحيح
ماذهب إليه ^(١) .

وأقول : إنه لم يتوارد مع النحويين على قَصْدٍ واحد فى المسألة ؛
فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ، وعلى
هذا المعنى اتفقوا فى (الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى) ولايشك أحد أن
معنى العامل - فى محل النزاع - إنما هو لأحدهما دون الآخر ، لكنه
غير معيّن ، وعدم التعيين لا يضر فى هذا القَصْد .

وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه الكلام فى قصد المتكلم ، من عدم
التعيين . وعدم التعيين لمعنى العامل قد تَسَاوَى فيه ما قبل (أو ، أم)
ومابعدهما .

وماذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنه قال فى «باب العطف»
: ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، فـ (أو) أشركت بينهما فى الجر ،
وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسَوَتْ بينهما فى الدعوى ^(٢) .

فقوله : «وسَوَتْ بينهما فى الدعوى» هو معنى كلام ابن مالك . / $\frac{١٥٧}{٣}$
وقوله قبل : «وأُثْبِتَتِ المرورَ لأحدهما» هو كلام غيره ، فإذا لاينبغى أن
يكون بينهما فى المسألة خلاف ، لأن إحدى الطريقتين لاتخالف الأخرى .
وقد اجتمعتا فى كلام الإمام ^(٣) ، فلم يكن ينبغى للمؤلف أن يصرّح
بمخالفة أصلا .

والتنبيه الثانى أن (أم ، وأو) على وجهين :

(١) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .

(٣) يقصد بالإمام سيبويه - رحمه الله تعالى .

أحدهما أن يكونا بمعنى (بَلْ) للإضراب :وحكمهما فى المعنى حكم (بَلْ) فى أنهما من القسم الثانى الذى يشرك فى اللفظ فقط .

والآخر أن يكونا لغير ذلك ، وحكمهما كما قال . فيقتضى إطلاقه هنا أنهما يشركان فى اللفظ والمعنى فى كلا الوجهين ، وذلك غير صحيح . ولذلك تحرز فى «التسهيل» فقال : وكذا (أم ، وأو) إن اقتضيا إضراباً^(١) ، يعنى أنهما ك (بل ، ولا) .

والجواب أن كلامه هنا مطلق ، قيده ما بعده ، إذ تكلم على واحد منهما ، وإذا كان مقيداً لم يبق عليه فيه اعتراض .

والقسم الثانى مايتى للعطف المقيد . ومعنى المقيد أن يكون التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . وهو قوله : «وَأُتْبِعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلْ وَلَا» إلى آخره .

يعنى أن هذه الإحرف الثلاثة ، وهى (بل ، ولا ، ولكن) تتبع الثانى الأول فى اللفظ خاصة ، لا فى اللفظ والمعنى معا ، كقولك : ما قام زيدُ بل عمروُ ، وقام زيدُ لا عمروُ ، وما قام زيدُ لكن عمروُ .

ومثل الناظم هذا بقوله : «لم يبدُ امرؤُ لكنُ طَلاً» قيل : أثبتتُ للثانى مانفى عن الأول ، و(لا) بالعكس ، نفت عن الثانى ماثبت للأول ، و (لكن) بمعنى (بل) توجب للثانى مانفى عن الأول ، فأنت ترى كيف لم تشرك هذه الأحرف الثلاثة فى معنى العامل أصلاً . و (الطَّلَا) بفتح الطاء والقصر : الولدُ من نوات الظلف ، وهو المراد هنا . وقد يطلق ويراد به الشخص ، قاله الجوهري^(٢) ، وليس بمراد هنا .

(١) التسهيل : ١٧٤ .

(٢) الصحاح (طلا) .

وقد تمَّ تعدادُها جملةً ، ثم أخذ في تفصيل معانيها وأحكامها ،
فقال مبتدئاً بالواو لأنها أمُّ الباب :

فَاعْطِفْ بَوَاوٍ لَاحِقًا ءَوْ سَابِقًا

فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعنى أن الواو معناها في العطف الجمعُ المطلق من غير ترتيب
ولامعيةً. فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو) احتَمَل أن يكون عمرو لاحقاً لزيد ،
أى قائماً بعده، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمرو بعده ، واحتمل
أن يكون سابقاً لزيد في القيام، ولذلك يصح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو
قبله وقبله. واحتمل أن يكون مصاحباً له في القيام، وموافقاً له في
زمانه، فيكون قيامها معاً. ولذلك يصلح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو معه .
قالوا : وليس فيها دلالة على شئ من ذلك ، وهو نص سيبويه^(١) ،
ورأى البصريين والكوفيين . حكى السيرافي الاتفاق من الطائفتين على
ذلك^(٢).

وبعضهم يحكى عن الفراء المخالفة في هذا ، وليس بصحيح ، إذ
قد نصَّ في «معاني القرآن» له على مانصٍّ عليه غيره من / عدم التزام $\frac{١٥٨}{٣}$
الترتيب ، لكن الأصوليين يحكون الخلاف في المسألة ، فلعله ناشئ من
جهتهم .

فمما جاء فيه الترتيب اللفظي موافقا للترتيب الزماني قوله تعالى
{إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا}^(٣) ، وقوله تعالى

(١) الكتاب ٢١٦/٤ .

(٢) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٥١ - أ) .

(٣) سورة الزلزلة / آية : ١ ، ٢ .

: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} ^(١) ، وقوله : {إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ
وَمِلَيْنَا الْمَصِيرُ} ^(٢) ، وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه ^(٣) :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا وَأَجَبْتُ عَنْهُ

وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

وذلك كثير . ومما جاء على عكس الترتيب قوله تعالى : { أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ
تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } ^(٤) ، وقوله : { وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ } ^(٥) فى قراءة غير
أبى عمرو والكسائى ^(٦) .

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ
وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} ^(٧) .

ومما جاء على المعية قوله تعالى : {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ
وَإِسْمَاعِيلُ} ^(٨) ، ونحو : اختصم زيدٌ وعمرو ، وجلستُ بين زيدٍ وعمرو ، وهذان
زيدٌ وعمرو ، وما أشبه ذلك . وهو كثير .

ومعنى قوله : «فى الحُكْم» أى فى الحكم الذى حَكَمَ به المتكلم على
المعطوف ، من تقدُّم أو تأخر أو مساواة .

(١) سورة الحج / آية : ٧٧ .

(٢) سورة ق / آية : ٤٣ .

(٣) ديوانه ١٨/١ ، والرواية فيه بالفاء .

(٤) سورة الدخان / آية : ٣٧ .

(٥) سورة الحاقة / آية : ٩ .

(٦) حيث يقرعون (وَمَنْ قَبْلَهُ) ساكنة الباء . أما أبو عمرو والكسائى وعاصم فى رواية أبان فيقرعون
(وَمَنْ قَبْلَهُ) بكسر القاف وفتح الباء . وانظر : السبعة : ٦٤٨ .

(٧) سورة الأحزاب / آية ك ٧ .

(٨) سورة البقرة / آية : ١٢٧ .

وقد يكون ذلك الحكم لفظياً كما إذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ بعده ، أو قلت : قام زيدٌ وعمروٌ وقَبْلَهُ ، أو قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ومعه .

وقد لا يكون لفظياً ، كما إذا لم تَلَفِظْ بتلك الظروف ، لكن معناها مستحضرٌ عندك ، فهو حُكْمٌ منك أيضاً .

فكلُّ ما كان هكذا فُعْطِفَ بالواو فالمقصود منه (مجرد التَّشْرِيك) في العامل الأول من غير تعرُّض لما حَكَمَ المتكلمُ به من غير وجه التَّشْرِيك .

وتحرَّزْ بذلك من فهم السَّبْقِيَّةِ في الوجود أو عدمها لا في الحُكْمِ . وليس ذلك بمراد ، فإنَّ المعتمد في الكلام حكمُ المتكلمِ بمقتضاه في الوجود ، لا حصول الوجود ، فقد يقول القائل : (قام زيدٌ) اعتقاداً منه أنه قام ، ولم يَقَمْ . وقد يقوله كذباً ، وعلى غير ذلك ، وليس في الخارج منه شيء . فلو كان ما في الخارج قيداً في الكلام لم يكن ثَمَّ كذبٌ ولا غلطٌ ولا نسيانٌ ، فكذلك إذا قال : قام زيدٌ وعمروٌ ، قد يكون في اعتقاده أن زيداً هو السابق لعمرٍ أو بالعكس ، والأمرُ في الخارج على خلاف ذلك ، فإذا قال : «في الحُكْمِ» كان متحرِّزاً من ذلك كله ، ولم يَسْتَلْزِم الحكمُ على الخارج بأمرٍ أن يكون كما حُكِمَ ، بل قد يكون وقد لا يكون . وهذه المسألة مُبَيَّنَةٌ في الأصول^(١) .

والسَّبْقِيَّةُ هنا أطلقها ، وهي التَّقدُّمُ ، ولم يقيَّد ذلك ، فكان في الكلام إبهامٌ ما ، وذلك أن التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ المتكلمُ فيه عند الأدباء^(٢) ، ليس الزمانيُّ خاصة ، بل التَّقدُّمات كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال ، وهي التَّقدُّمُ بالطَّبْعِ والرُّتْبَةِ والشَّرَفِ والسَّبْبِيَّةِ^(٣) . ومنها التَّقدُّمُ

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ، وشرحه للعضد ، وحاشيته للجرجاني والسيد ١٩٠/١ .

(٢) يقصد علماء البلاغة .

(٣) انظر : «باب التقديم والتأخير» في كتب البلاغة .

بالزمان ، فما الذي يُخصَّص له تقدّم الزمان وتأخره دون غيره؟ وهو الذي أراد بلا بدّ ، إذ لا يتكلم النحويون إلا فيه .

فقد يقال : إن الناظم أتكل في ذلك على ماعند النحويين ، وأيضاً فإنه أسبق إلى الذهن / فلذلك لم يحتج إلى تنبيه لبيانه .

١٥٩
٣

واخصَّصَ بها عطفَ الذي لا يُغنى

متَّبوعُهُ كاصطفَ هذا وابْنِي

ضمير «بها» عائد على (الواو) يريد أن الواو تختص من بين سائر أخواتها بعطف ما لا يُغنى عنه متبوعه ، وذلك أن من العوامل ما لا يستغنى بواحد دون أن يُعطف عليه غيره فذلك العطف لا يكون إلا بالواو ، لأنها التي تفيد الجمع المطلق .

وأما ما عداها فلا يفيد إلا بزيادة تقتضي ترتب المعطوف على المعطوف عليه ، أو غير ذلك مما يناقض مقصود الجمع المراد في عطف ما لا يُغنى متبوعه .

فإذا قلت : (اصطفَ هذا وابْنِي) وهو مثال الناظم ، فالعطف هنا لأبد منه ، لأن الفعل فيه لا يقع إلا من اثنين ، فلا يقال : اصطفَ زيدٌ وتسكت .

فكذلك لو قلت : اصطفَ زيدٌ فعمرو ، أو اصطفَ زيدٌ ثم عمرو ، لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل واحد منهما بالفعل ، وهو فاسد .

ومثله : اقتتلَ زيدٌ وعمرو ، واختصمَ زيدٌ وعمرو ، (وتفأخر خالدٌ ويكرُ . وكذلك مخفوضُ (بَيِّن) إذا كان مفرداً ، لا يُغنى دون أن يُعطف عليه ، فلا يُعطف عليه إلا بالواو ، فلا تقول : جلستُ بين زيدٍ وعمرو ،

ولا بين زيدٍ ثم عمرو^(١) ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : جلست بين زيدٍ - مقتصرًا ، لأن المتبوع (لا يغنى .

فلو كان المتبوع)^(١) ، مُغْنِيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها ، فتقول : المالُ بينَ الورثةِ ، وجلستُ بين الناس ، ونحو ذلك . فعلى هذا تقول : المالُ بينَ أهلِ الفروضِ فالعَصْبَةِ ، أو ثم العَصْبَةِ^(٢) . وقعدتُ بين الرجالِ ثم النساءِ . وما أشبه ذلك .

ومن هذا قول امرئ القيس^(٣) :

قِفَانَبِكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بَسِطِ اللُّوئِ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ
فَتُوضِحَ فَاَلْمِقْرَاءِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ
على ما سيأتى القول فيه بُعِيدَ هذا بحول الله .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) أصحاب الفروض : هم كل من فرض له الشارع فريضة مسماة من التركة ، وهم اثنا عشر . وأما العصبه فكل من لم تكن له فريضة مسماة ، إن بقي شئ من الفرائض أخذ .

(٣) مطلع معلقته ، سيبويه ٢/٢٠٥ ، والمغنى ١٦١ ، ٣٥٦ ، وابن يعيش ٤/١٥ ، ٢٣/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ الجمع ٥/٢٢٥ ، ٢٣٢ ، والدرر ٢/١٦٦ ، والتصريح ٢/١٣٦ ، والأشمونى ٣/٣٠٩ ، والخزانة ١١/٢٦ العيني ٤/٤١٤

وسقط اللوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد . والدخول وحومل وتوضح والمقراة : أسماء أماكن ، لم يعف رسمها : لم تدرس آثارها . والجنوب : ريح تهب من جهة الجنوب والشمال والشمال : الريح التي تهب من تلك الجهة . وقوله : «لما نسجتها» تعليل لعدم العفاء والامحاء ، لأن الريحين إذا اختلفا على الرسم لم يعفوا ، لأن إحداهما تغطي بالتراب ، والأخرى تكشفه عنه ، وهذا هو معنى نسجها . وقوله : «لم يعف رسمها» تعليل للبكاء ، لأن الرسوم لو عفت وانمحت لاستراح العاشق وسلا .

ومن هذا قولك : هذان زيدٌ وعمروُ ، وهو لأبوك وأخوك وأبتك . فلا يصح
هنا العطف إلا بالواو ، إذا لا يُغنى المتبوع عن التابع ، فلا تقول :
هذان زيدُ ، ولا هو لا أبوك ، مقتصرًا .

فكذلك لا تقول : هذان زيدٌ وعمروُ ، ولا هو لا أبوك ثم أخوك ثم
ابنك ، وذلك أن المعطوف هنا مع المعطوف عليه فى قوة الاسم المثنى
والمجموع ، والمثنى والمجموع مرادفان لما يقتضى معناه من الجمع
المطلق ، وذلك للواو لا غيرها . وإنما كانا فى قوة المثنى والمجموع لأنهما
جاريان على مثنى أو مجموع ، فليس المعطوف عليه بمعتبر فيه تقديم ،
كما أن المعطوف لا يعتبر فيه تأخير ، لأن المتبوع يطلبهما طلباً واحداً من
غير اعتبار ترتيب ولا غيره . فالعطف بغير الواو ينافى ذلك القصد ،
ويقتضى أن المعطوف عليه فى حكم الاستقلال ، لكن رتب عليه ما أريد
ترتيبه .

وكذلك الحكم فى سائر حروف العطف ، لاتقول :

هذان زيدٌ لا عمروُ وهذان زيدٌ بل عمروُ ، ولا اصطفَ هذا / بل ^{١٦٠}/_٣
ابنى ، أو لا ابنى ، أو ما أشبه ذلك . وذلك فيه أجلى ، وهذا التعليل
مشار إليه بقوله : « الذى لا يُغنى متبوعه » .

ويدخل تحته أيضا ما كان من نحو : مررتُ برجلين صالحٍ وطالحٍ ،
وبرجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ومررتُ برجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وفقيرٍ . قالوا :
وتتعين هنا دون غيرها ، إذ لا يُغنى المتبوع عن التابع ، وأنشد
سيبويه ^(١) :

(١) الكتاب ٤٣١/١ ، والمقتضب ٢٩١/٤ ، والمغنى ٣٥٦ ، ويروى «رجل حليم» وهو لرجل من
باهلة ، أو ابن ميادة . والربع : المنزل مطلقا ، أو المنزل وقت الربيع خاصة . والمسلوب :
الذى سلبت بهجته لخلوه من أهله . والبالى : القديم القريب من الفناء .

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ
على رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَيَالِ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْعَجَاجِ^(١):

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسٍ
كَرْكِرَةٍ وَثَفْنَاتٍ مُلْسٍ
وَأُنْشِدُ لكَثِيرٍ^(٢):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
وَفِي قِرَاءَةِ مُجَاهِدٍ وَالْحَسَنِ وَالزُّهْرَى^(٣) . { قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي ... فِتْنَتَيْنِ
الْتَقَتَا فَنَتَقَاتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٍ^(٤) } ، عَلَى الْإِتْبَاعِ .
وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا اتَّبَعْتَ . وَأَمَّا الْقَطْعُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحُكْمِ . وَمَا ذَكَرَ
هَذَا لِلْوَاوِ هُوَ أَحَدُ الْحَكَمِينَ الْخَاصِّينَ بِهَا . وَسَيَذْكَرُ الثَّانِي بَعْدَ .
وَفِي هَذَا الْفَصْلِ نَظَرَ فِي أُمُورٍ :

-
- (١) ملحقات ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، واللسان (ثفن)
يصف جملاً وخوى : تجافى في بروكه ، ومكن لثفاته . والثفنتان : جمع ثفنة ، وهى من البعير أو
الناقة كل ما يقع على الأرض من أعضائه إذا برك ، كالركبتين وغيرهما
الكركرة : ما يلى الأرض من صدره ، وهى إحدى الثفنتان .
(٢) ديوانه ٤٦/١ ، والكتاب ٤٣٣/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغنى ٤٧٢ ،
والأشمونى ١٢٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، والعينى ٢٠٤/٤ . يتمنى أن تشل إحدى رجليه حتى يقيم
عند صاحبه ، ولا يبرح دارها . والشلل : بيس اليد أو الرجل أو استرخاؤهما عن داء .
(٣) البحر المحيط ٣٩٢/٢ .
(٤) سورة آل عمران / آية : ١٣ .

أحدها أنه قد قُدِّمَ قول السِّيرافي أنه لا خلاف في (الواو) أنها لا توجب تقديمَ ما قُدِّمَ من لفظه ، وتأخيرَ ما أُهـِرَ لفظه ، غير أن المؤلف في «التسهيل» (١) زعم أن جهة استعمالها أن يكون ما قبلها مُتَّحِدَ الزمان مع ما بعدها راجحاً ، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحاً ، ومتقدِّمَ الزمان على ما بعدها متوسطاً بين الاستعمالين . هذا مع التجريد من القرائن ، وهذا اختياره بعد القول بأنها لا تقتضى ترتيباً ، فلا تنافى بين كلامه هنا وفي «التسهيل» (وشرحه) (٢) ، وهو المعتمد في معنى (الواو) .

فإن ثبت خلافُ في ذلك فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه ، أجلاها الاستقرار والنقل عن الأئمة . وقد تقدم من ذلك أشياء .

وأيضاً فإذا ثبت عن أئمة الأدباء اعتبارُ غير الزمان من التقديمات ، كالنقد بالشرف والرتبة وغيرهما ، وأنه لا بد منه في مراعاة البلاغة ، فلو اعتبر الزمان وحده لم يتمكَّن اعتبارُ غيره معه إلا إذا كان تابعا له . وعند ذلك لا يتعيَّن اعتبارُ غير الزمان ، لكن ذلك باطل بالاستقراء ، فما أدَّى إليه كذلك .

فإن قيل : اعتبار غير الزمان مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، والكلام إنما هو في الأصل ، والحقيقة قيل : دعوى المجاز خلاف الأصل ، فلا تُرتكب إلا لدليل .

وقد استدلَّ على ذلك بأمور أُخر ، كقوله تعالى [وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ] (٣) ، وفي الآية الأخرى على عكس هذا الترتيب (٤) . فلو كانت (الواو) تقتضى الترتيب لتناقضت الآيتان .

(١) انظر التسهيل : ١٧٤ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٤ - ١) .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل (س) وأثبتته من (ت) .

(٣) سورة البقرة / آية : ٥٨

(٤) وهى قوله تعالى فى سورة الاعراف / آية : ١٦١ [وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا] .

وأيضاً فقلوه تعالى : {إِنَّ الصِّفَا المَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} ^(١) ، وقد قال الصحابة : بأيّهما نبدأ ؟ وهم العارفون بلسانهم ، فلو كانت الواو للترتيب عندهم لم يحتاجوا إلى سؤال ، إلى غير ذلك من الأدلة .
والتطويل لافائدة فيه ، والمسألة قد تتبّعها الناس ، ولازائد مع الاستقراء الصحيح .

والثانى : أن قوله : « فى الحكم » إن كان مفسراً بما تقدّم فيبقى عليه مالم يحكم عليه المتكلم بتقدّم ولا تأخر ولا معية / مهمل الاعتبار ، ^{١٦١}/_٣ فإن المتكلم قد يكون عارفا بقيام زيد وعمرو (وغير عارف بزمان قيامها ، فيخبر بذلك فيقول : قام زيد وعمرو) ^(٢) ، فلا يكون عنده حكم بتقدّم شيء من ذلك ، فلا يدخل له هذا القسم تحت نصه ، ويبقى مسكلاً عليه ، حيث ذكر نوعين ، وهما ما حكم فيه المتكلم بالتقدم أو التأخر أو المعية لفظاً أو نيةً ، وترك نوعاً آخر فلم يذكره ، وهو متأكد الذكر .

إلا أن يقال : إنه أراد حكم مَنْ حَكَمَ على الجملة ، لا حكم المتكلم ، فإن المعطوف بـ (الواو) شأنه أن يُحكم عليه بأحد الثلاثة المذكورة ، فالحكم راجع إلى هذا المعنى . والله أعلم .

والثالث : أنه ذكر الموضع الذى تختص به (الواو) دون غيرها ، ولم يقيّد (الواو) التى شأنها ذلك ، وليست كل (واو) تقع فى ذلك الموضع ، وإنما تقع هنالك (الواو) التى يكون مابعداها مصاحباً لما قبلها فى الحكم ، فإن قولك : جلستُ بين زيد وعمرو - يقتضى مصاحبتَهُما معا فى الجلوس بينهما ، ولا يصح غير ذلك .

(١) سورة البقرة / آية : ٥٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

وكذلك اختصم زيد وعمرو ، وسائر ماتقدم التمثيلُ به . هذا شرط لابد

منه .

وشرطُ ثانٍ ، وهو أن يكون القصد الإخبارَ عن فعلٍ واحد لا عن فعلين .

وبيان ذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزيد وعمرو فهذا محتمل أن تكون أخبرتَ عن مرور واحدٍ أشركتهما فيه ، ولا يضر في ذلك كونُ المرور حصل من أحدهما قبل الآخر ، ومعنى هذا أنك أخبرتَ عنهما معاً بوقوع جنس المرور منهما ، ويحتمل أن تكون أخبرتَ عن مرورٍ لكل واحد منهما ، كأنك قلت : مررتُ بزيد ، ومررتُ أيضاً بعمرو ، فهما مُروران ، ولا يضر في هذا الوجه كونُ المرورين وقعا معاً في زمان واحد ، وكلا الاحتمالين موجود في الكلام ، ونصُّ عليه سيبويه وغيره ^(١) .

فعلى الاحتمال الثاني لا يصح استعمال (الواو) المصاحب ما بعدها لما قبلها في تلك الأمثلة ، لأنها تقتضى استئنافية الإخبار عن (المرور بعمرو) والموضع لا يقتضى ذلك ، بل يجب فيه اعتقادُ الاحتمال الأول والجزمُ به ، وعند ذلك يصح العطف في الأمثلة .

فهذان الشرطان لم يذكر الناظم واحدا منهما ، بل أطلق القول ، فافهم أنها يُعطف بها ما لا يُغني متبوعه على كل أحوالها ، وليس كذلك .

والجواب عن هذا أن مراده الاختصاص بـ (الواو) دون غيرها على الجملة ، فكأنه يقول : لا يقع غير (الواو) هنا . وبقي عليه العلم على أى معنى تقع (الواو) فلم يصرح به .

(١) الكتاب ٤٣٨/١ .

وأيضاً فإن كلامه اقتضى هذين الشرطين ، لأنه قال : «واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ» وإذا كانت (الواو) غيرَ مصاحبٍ ما بعدها لما قبلها أغنى المتبوعُ معها عن التابع ، لجواز الإخبار عن فعل أحدهما دون الآخر . وكذلك إذا قُصد الإخبار عن فعلين ، لأن الكلام إذ ذاك في تقدير كلامين ، فإذا اجتمع الشرطان فعند ذلك لا يُغْنِي المتبوع عن التابع .

فإن قيل : فقد تقول : قام زيدٌ وعمروُ ، مع اجتماع الشرطين ، ويكون لك أن تقتصر على المتبوع فتقول : قام زيدٌ - قيل : لا أُسَلِّمُ جواز / الاقتصار ، بل يكون حكمه حكم .

١٦٢
٣

قوله : {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^(١)} وما أشبهه . فتأملْه ، والله أعلم .

وإن سلم الاحتمال في : قام زيدٌ وعمروُ - فلا يُحتمل ذلك في مسألتنا . ثم قال :

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ
وَتَمُّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ
وَإِخْصَاصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَهِ
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ

يعنى أن (الفاء) العاطفة معناها ترتيب ما بعدها على ما قبلها في الزمان كترتيب اللفظ ، لكن بشرط الاتصال ، ومعناه اتصال فعلِ المعطوف بفعل المعطوف عليه .

(١) سورة القيامة / آية : ٩ .

فإذا قلت : (قام زيدُ فعمروُ) فالقائم أولاً زيدُ، وبعده عم لكن لا مُهْملة بينهما، ولا فَصْلٌ بين زمانَيْهِمَا إلا بمقدارٍ ما، لا يمكن الشروعُ في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادةً، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالأول من غير فصل البتة، ولاتراخ قليل ولا كثير، بل على ما ذكر، وهو الذى ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ، رحمه الله^(١).

قال : وقد أشار الفارسي في «الإيضاح» إلى هذا المعنى^(٢).

فقول الناظم : «باتِّصال» معناه الاتصال العُرفى الذى لا يُعَدُّ به الثانى منقطعاً من الأول. وهذا يقتضى أنها لا تكون لغير ترتيب، وهو الذى عليه الجمهور.

وذهب بعض النحاة، فيما نُقل، أن (الفاء) قد تكون للاجتماع ك (الواو) فليس الترتيب بلازم لها عندهم. والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا.

وقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء تُؤهم دعواهم، منها قوله تعالى : {فنادوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ^(٣)} أى تعاطى الذئب فعقر، وتَعَاطَى الذئب هو العَقْر نفسه.

وقوله : {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بِأُسْنَا^(٤)} الآية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتّب على الإهلاك. وقوله تعالى : {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى^(٥)} - المراد - والله أعلم - تدلّى، يعنى جبريل، فدنا.

(١) يقصد أبا عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) انظر : الإيضاح : ٢٨٦.

(٣) سورة القمر / آية : ٢٩.

(٤) سورة الأعراف / آية : ٤.

(٥) سورة النجم / آية : ٨.

وقال امرؤ القيس^(٦) :

* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ *

فأتى بـ (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم^(٢). فدلَّ على أنها في البيت مرادفة لها.

وليس فيما جلبوا دليل.

أما قوله : {فَتَعَاطَى فَعَقَرُ} فمعناه أن قوم قُدار بن سالف^(٣) نادوه، وأشاروا عليه بعقر الناقة، فتعاطى، أى تناول أمرهم وقبله، فعقر بعد تعاطى ما رغبوا فيه.

وقيل : معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجليه، ثم رفع يده فضربها، فـ(الفاء) على معناها من الترتيب.

وأما قوله : {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاعَهَا بِأُسْنًا} فهو على معنى : أردنا إهلاكها، فمجيء البأس عقيب الإرادة، والهلاك في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب. ومنه قوله : {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ^(٤)} وقوله : {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(٥)} الآية.

(١) البيت بتمامه هو :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) انظر : ص.

(٣) هو قدار بن قديرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذي عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عز وجل بفعله هذا ثمود. وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا : «أشأم من قدار» و«أشأم من أحمر عاد».

(٤) سورة النحل / آية ٩٨.

(٥) سورة المائدة / آية : ٦.

وأما قوله : { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى } فقليل : معناه : ثم دنا من النبي صلى الله / عليه وسلم فتدلى ، أى بقي متدلّياً بعد الدنو ، ولم يصل ^{١٦٣}/_٣ إليه . والتدلى : التعلّق في الهواء ، وليس الهبوط . ومنه : دلى رجله من السرير .

وأما بيت امرئ القيس :

* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ *

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو^(١)) وهى القياس . فإذا ثبتت رواية (الفاء) فنجزها حيث ثبتت ، لانتعدي ذلك ، ولانقيس على المسموع فيه حكم كل شاذ ، قال خطّاب الماردي^(٢) : وقد يجوز عندي على أن (الدخول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة ، فتم الكلام ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها أو طرقها ، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه ، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الدخول) على مثل هذا ، فجئت بـ (الفاء) على تقدير : فبين حوملٍ وجعلت (حوملاً) مكاناً متضمناً لأمكنة أيضاً ، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمامك ، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه .

(١) وهى رواية الديوان : ٨ .

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي ، كان من جلة النحاة ومحققهم ، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق . وتصدر لإقراء العربية طويلاً وصنف فيها ، وهو صاحب كتاب الترشيح ، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (ت بعد ٤٥٠هـ) [بغية الوعاة ١/٥٥٣] .

قال : وهذا عندي أصحُّ من أن أجعله شاذًّا إذا ثبتت الرواية، وقد قال ابن حُلَزة^(١) :

أَوْقَدَتْهَا بَيْنَ الْعَقِيقِ فَشَخَّصِيْـَٔ
نَ بَعُوْدٍ كَمَا يَلُوْحُ الضِّيَآءُ
وقال جرير^(٢) :

بَيْنَ الْمُحَيِّصِنِ فَالْعَرَافِ مَنَزَلَةٌ
كَالْوَحْيِ مِنْ عَهْدِ مُوسَى فِي الْقَرَاتِيسِ
كذا وجدته بحظ أبي عُبَيْد الْبَكْرِي^(٣) . وجميع ذلك يجرى على هذا
المُهَيِّع^(٤) ، وهو مع ذلك قليل .
وقال الآخر^(٥) :

(١) من معلقته، شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأنباري ٤٣٧

والعقيق : مكان. وشخصان : أكمة لها شعبتان. ويعود : أراد العود الذي يتبخر به .
وفاعل «أوقدت» ضمير يعود على «هند» في البيت الذي قبله، وهو :

وَبَعَّ يَنْيَكَ أَوْقَدَتْ هِنْدُ النَّارَ

أَخْيِرًا تُلَوِّي بِهَا الْعَلِيَاءُ

(٢) ديوانه ٢٤٩ (بيروت) وروايته فيه «بين المخيصر» وفي ياقوت «المحيصر» والبيت كذلك في معجم
ماستعجم (١١٩٤) برواية الشارح.

والمحيصن والعراف : موضعان، شبههما في انمحائهما بالوحى القديم المحو.

(٣) هو أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي البكري، كان إماما لغويا أخباريا متقننا. شرح نوادر
القاللي، وعلق على أمثال أبي عبيد، وألف معجم مااستعجم من البلاد والمواضع (٤٨٧هـ).

(٤) المُهَيِّع : الطريق البين الواضح.

(٥) هو عدى بن الرعاء الفسائي، ابن الشجرى ٢/٢٤٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٤،
والخزانة ٩/٥٨٢، والمغنى ١٣٧، ٣١٢، والتصريح ٢/٢١، والأشمونى ٢/٢٣١، والعيني ٣/٣٤٢
وصقيل : مصقول مجل. ويُسْرِي - بضم الباء - بلد قرب الشام، كرسي حُوزَان، كان يقوم فيها
سوق للجاهلية، وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، مرة مع عمه أبي طالب، وأخرى
في تجارته للسيدة خديجة رضي الله عنها. ونجلاء : واسعة بينة الاتساع، من قولهم : عين نجلاء،
أى واسعة.

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ

ثم قوله : «والفاء للترتيب» يحتمل أن يريد الترتيب الزماني وغيره، فإن

العرب قد تُرتَّب بالفاء في غير الزمان كثيرا، كقولهم : نزل المطرُ بمكانٍ كذا
فمكان كذا .

وقال امرؤ القيس^(١) :

بَسِطُ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ فَتَوَضَّحَ فَاَلْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

وقال قيس بن ذريح أو غيره^(٢) :

عَفَا سَرْفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوَعُ

فَجَنَّبَا أُرَيْكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغِ

فَمَكَّةُ فَالأُخْسَافُ أَخْسَافُ ظَبْيَةٍ

بِهَا مِنْ لُبَيْنَى مَخْرَفٌ وَمَدَائِعُ

(١) الأول عجز البيت الأول من معلقته، والثاني صدر البيت الثاني منها. وقد تقدم الاستشهاد بهما في الباب نفسه.

(٢) البتان مطلع أطول قصيدة عينية لقيس بن ذريح، ذكرها وشرحها أبو علي القالي في الأمالي (٣٤٩/٢) وذكر الأغاني (٢١٣/٩، ٢١٧) مختارات منها. ورواية الثاني في الأمالي «فَغَيْقَةُ» فالأخفاف أخفاف ظبية «سَرْفٌ وَسُورَعُ وَأُرَيْكَ : مواضع. والتَّلَاعُ : جمع تلعة، وهى مسيل الماء من الأرض المرتفعة إلى بطن الوادئ. والدَّوَاغِ : جمع دافعة، وهى التى تدفع الماء. وأخفاف ظبية موضع. المخرَف : منزل القوم في الخريف، وجمعه : مخارف. والمريع : منزل القوم في الربيع، وجمعه مراعٍ.

وقال النابغة الذبياني^(١):

عَفَاذَ نَوْحٍ حَسِيٍّ مِّنْ فَرْتَنَىٰ فَالْفَوَارِعُ
فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَاغُ
فَمَجْمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرُ رَسْمِهَا
مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابَعُ

وأكثر ما يكون هذا في الأماكن، والترتيب فيه ترتيب لفظي، فيدخل هذا كله تحت قوله : «والفاء للترتيب»

ويَحْتَمِلُ، وهو الأظهر، أن يكون مقصوده ترتيبَ الزمان، وهو الذي يُشعر به قوله : «بِاتِّصَالٍ» لأن تقييد الترتيب بالاتصال يُشعر بأنه زمني، وكأنه إنما لم يُنبّه على هذا الترتيب الآخر لقلته، ولأنه كالمفرّع عن الزماني.

* * *

وأما (نَمْ) فذكر أنها لترتيب ما بعدها على ما قبلها، لكن منفصلاً عنه انفصلاً معتداً به.

فإذا قلت : قام زيدٌ ثم عمرو - فالقائم أولاً (زيدٌ) ثم تأخر عنه (عمرو) تأخراً يَنْفَسِحُ عن ترتيب الفاء .

(١) ديوانه ٣٠، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر له.

وعفا : درس وامحت آثاره. ونوح حسي وفرتنى والفوارع وأريك : أسماء مواضع. والتلاع : مجارى المياه إلى الأودية ، مفردة تلعة. والدَّوَاغُ : التي تدفع إلى الوادي. والأشراج : شعاب تدفع إلى الحرة، واحدها شَرْج - ورسم الدار : ما بقي من آثارها. المصاييف : جمع مصيف، وهو زمن الصيف. والمرابع : أزمنة الربيع. وصف الديار بقدم العهد، وتعاقب الأزمنة عليها حتى غيرت آثارها، ومحت رسومها.

وقد اجتمع ترتيب (الفاء، وثم) في قوله في الحديث : «إن جبريلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فصلَّى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، ثم صَلَّى فصلَّى / ١٦٤ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم^(١)» إلى آخر الحديث.

والتزام الترتيب فيها، كما أشار إليه الناظم، هو مذهب الجمهور. وذهب قومٌ إلى أنها ترادف (الواو) في بعض تصاريدها، فلا تُعطى ترتيباً، واستدلوا على ذلك بأشياء : منها قوله تعالى : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ^(٢)} ثم قال : {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا^(٣)} فلو كانت للترتيب والمهملة لكان طَلَبُ الإيمان مرتباً على طلب فروعه، وذلك فاسد. فالمعنى فلم يقتحم : ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع. وقال تعالى : {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ^(٤)} والخلق والتصوير في زمان واحد، لأنهما راجعان إلى معنى واحد. وقال سبحانه : {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى^(٥)} والهداية لا تتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح. وقال الشاعر^(٦) :

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب المساجد ، ١٠٧/٥ .

(٢) سورة البلد / آية : ١١ ، ١٢ .

(٣) سورة البلد / آية : ١٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ١١ .

(٥) سورة طه / آية : ٨٢ .

(٦) هو أبو نواس، والبيت من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.

ديوانه ١٢٢، والمغنى ١١٦، والأشعموني ٩٤/٣، والهمع ٢٣٦/٥، والدرر ١٧٣/٢ والخزانة ٣٧/١١، ويروى :

قُلْ لِّمَنْ سَعَادٌ ثُمَّ سَعَادُ آبِيهِ
قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فهذا موضع (الواو) لأن الموضع لدح الابن، والابن متأخر عن الأب، فسُوِّدَ الابن بعد سوِّد الأب في المعتاد، فقد أتى مابعد (ثم) سابقاً بالزمان، و(ثم) لاتعطف المتقدم على المتأخر إلا إذا عدت كالواو.

والجواب أن ما ذكر لادليل فيه.

أما الآية الأولى فـ(ثم) فيها على بابها، بمعنى أن الله عز وجل خلق الإنسان، وهده طريق الخير والشر، فلم يُعْطِ مما رُزِقَ يتيماً ولا مسكيناً، ثم بعد هذا المنع لم يؤمن، ولم يَنْتَظِم في سِلْك المؤمنين المتواصين بالصبر والرحمة.

وقيل : إن (ثم) فيه لترتيب الأخبار كالفاء، إلا أنه قَصِد هنا التنبيه على تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة عن العتق والصدقة، لترتيب الزمان.

وأما قوله : {ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ} فعلى حذف المضاف، أى خلقنا أباكم، يريد من تُراب، ثم صَوَّرناه، أى جعلناه صورةً ناطقة حَيَّة، لأن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان بعد نفخ الروح فيه. وليس المراد بالتصوير نفس الخلق.

وأما قوله : {ثُمَّ اهْتَدَى} فمعناه : تَمَادَى على ذلك، ودَام وثَبَت، كقوله : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ^(١) إنما طَلَبُوا التَّثْبِيتَ على الهدى، لأنهم في الحين مهتدون.

وأما البيت فـ (ثم) فيه لترتيب الأخبار، أو تكون على بابها والسيادة حصلت لأبيه ثم لجدّه مُرتبة على سيادته، كأنه ساد أولاً، ثم ساد أبوه بسيادته،

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦.

ثم جدّه، على مثال قول الآخر^(١):

* كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَدَنَانُ *

والدليل على لزوم الترتيب لها استقرار المتقدمين المتحققين بكلام

العرب.

وأيضاً فلو صحَّ جريانها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لا يصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول : اختصم زيدٌ ثم عمرو ، كما تقول : اختصم زيدٌ وعمرو ، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ما ادَّعَوْه من معنى (الواو) غير صالح في (ثم) أصلاً.

وقال الماردي^(٢): الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى (الواو) إجماعُ الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيؤمن بالله ويؤمنك، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال : هذا بيؤمن بالله ثم يؤمنك قال : ولو كانت بمعنى / (الواو) ^{١٦٥}/_٣ مافروا إليها. قال : وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون : ماشاء الله و شئت! فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : «لاتقولوها، وقولوا : ماشاء الله ثم شئت»^(٣) «حدث به قاسم بن أصبغ»^(٤). فإن قيل : فهل يجوز : ماشاء الله فشئت، بالفاء؟ قيل : لا، لأن فيه خلافاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن الفاء تدل على أن

(١) هو ابن الرومي، ديوانه، والمغني ١١٨، وصدره : وكم أب قد علا بابن ذرى حسب

(٢) في النسخ الثلاث «الماوردي» وهو تحريف. وسبقت ترجمته.

(٣) سنن ابن ماجه ٦٨٥/١، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنهاية لابن الأثير ٥١٧/١.

(٤) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي، كان بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر، وكان يشاور في الأحكام. صنف كتاب أحكام القرآن، وكتاب الخمر، وغرائب مالك، والناسخ والمنسوخ، والأنساب، وغير ذلك (ت ٣٤٠هـ).

مابعدھا يتلو ما قبلھا بتراخٍ يسير، ومشیئةُ العباد لاتقارب مشیئةَ الله تعالى.
فهذان دليلان يشترک فیهما الفاء وثم. والله أعلم.

ثم قال : «واخْصُصْ بفاءٍ عطفَ كذا» یعنی أن (الفاء) أيضا تختص دون أخواتها بحکم، وهو أن تعطف من الجمل ما ليس بصلة، ولا يصلح أن يقع في موضع الصلة، على ما ثبت أنه صلة، أى للموصول.

ومعنى ذلك أنك تقول : أعجبنى الذى رأيتُه فأكرمتُ زيداً، فقولك : «رأيتُه» صلة «الذى» و«أكرمتُ» زيداً» جملة معطوفة على جملة الصلة، وليست بصلة. يريد أنها لاتصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم، لأنك لو قلت : أعجبنى الذى أكرمتُ عمراً - لم يجز، لبقاء الموصول دون ضمير عائد عليه من صلتها، وذلك أن الجملة المعطوفة على جملة الصلة لابد فيها من ضمير به تصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم.

فمن شرط المعطوف صلاحيته لوقوعه موقعَ المعطوف عليه إذا كان العطف بغير الفاء، فلا تقول : أعجبنى الذى أكرمتُه وخرج عمرو، ولا ثم خرج عمرو، ولا ثم خرج عمرو، ولا ما أشبه ذلك.

وأما (الفاء) فجاز ذلك معها لما فيها من الربط المعنوى السببى، فصارت الجملتان بذلك كالجملة الواحدة، فساغ العطف وإن لم يصح في الثانية وقوعها صلة، فتقول على هذا : (الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ) و(الذى أكرمتُه فجاعنى عمرو أخوك) ونحو ذلك.

ويشبه هاتين الجملتين جملتا الشرط والجزاء إذا وقعتا صلة للموصول، فإنه يكتفى بضمير واحد في إحدى الجملتين لحصول التسيب الذى يصيرهما كالجملة الواحدة ، فتقول : أعجبنى الذى إن أكرمتُه فرح الناس ولا فرق في

المسألتين بين كون الضمير في الجملة الأولى أو الثانية. وفي هذا مايدل على أن غير الفاء لايقع في هذا الموضع موقعها.

وقد زعم ابن عصفور أن (الواو) الجامعة مثلُ الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غيرَ جامعة، فلا يصير مابعدُها مع ماقبلها كشيء واحد، كقواك : هذان قائمان وضاحكان، فـ(قائمان) خبرُ هذين، و(ضاحكان) خبر ثانٍ معطوف عليه.

وقد تكون جامعةٌ تصيّر مابعدُها مع ماقبلها كشيء واحد، كقواك : هذان زيدٌ وعمرو، ألا ترى أن (زيداً) على انفراده ليس بخبرٍ لهذين، وكذلك (عمرو) على انفراده ليس بخبرٍ لهذين، وإنما الخبر (زيدٌ وعمرو) معاً، فالواو صيّرتهما بمنزلة خبر واحد.

وإذا ثبت هذا فإن / قدرت (الواو) في قواك : (الذى يطيرُ ويغضبُ ^{١٦٦}/_٣ زيدُ الذبابُ) جامعةٌ، كأنك قلت : الذى يجتمع طيرانه وغضبُ زيدٍ الذبابُ - صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثله مع (الفاء). وإن قدرتَها عاطفة غيرَ جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يَجْزُ.

وهذا التفصيل لم يقل به غيره، لأن (الواو) وإن قُصد به الجمع، لا بد أن يصلح مابعدُها لوقوعه موقع ما قبلها، وهذا لا يصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف (الفاء) فإن ربط التَّسْبِيْب فيها لا يصح معه تقديرُ وقوع مابعدُها موقع ما قبلها، لأن الثانية مسببةٌ عن الأولى، فلا يمكن أن تُقدَّر هناك غير مسببة. وجمع (الواو) لا يقتضى ترتيباً تَسْبِيْبِيّاً، فلذلك يُقدَّر مابعدُها في موضع ما قبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكمُ ما بعدها مع ما قبلها حكمُ (الواو) وما ذكره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع (الواو) الجامعة جملةً واحدة تقديرٌ معنوي، لا تُقاس عليه أحكامُ اللفظ، وقد نزلَ الجملتين، ولا موضع لهما من الإعراب، منزلةً ماله موضعُ من الإعراب لفعل غير موجود. وهذا كله ضعيف، فالصحيح ما ذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء، إلا أن في هذا الموضع نظراً من وجهين :

أحدهما أنه خَصَّ هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يُشرك معها غيرها. والصلة والصفة والخبر والحال في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، كذلك يجوز : مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرو، وزيدٌ يقوم فيقعدُ عمرو، ومررتُ بزيدٍ يضحكُ فيبكي بِشَرٍّ.

لامانع من هذا كله . وكلامه هنا يقتضى اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك.

وقد نبّه على هذا الموضع في «التسهيل» فقال في (الفاء) : وتنفرد أيضا بكذا، ويتسويغ الاكتفاء بضميرٍ واحد فيما تضمن جملتين، من صلةٍ أو صفةٍ أو خبرٍ^(١). وقال في «الشرح»^(٢) : أو حالٍ .

ويمكن أن يُعذر عنه بأنه ذكر الصلة التي هي أشدُّ افتقاراً إلى الضمير العائدٍ من غيرها، وترك ذكر ماسواها، ليلحقه الناظرُ به، فلا يُعد تركُه إغفالا. والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة، فإنه ذكّر في هذا الاختصاص عطفَ مالميس بصلة على الصلة، وترك العكس، وهو عطف ما هو صلةٌ وحده على

(١) التسهيل : ١٧٥، وعبارته كاملة «وتنفرد أيضا - أى الفاء - بعطف مفصل على مجمل متحدين

معنى، ويتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٤ - ب).

ماليس وحده بصلة، كقولك : التي يقوم زيد فأكرمها هند، والذي يطير الذباب فيغضب زيد، فإن هذا جائز كالمسألة الأولى، والحكم فيهما سواء، فإن ربط الجملتين بالفاء يصيرهما كجملة الشرط والجزاء، ولا فرق في جملة الشرط والجزاء بين أن يكون الضمير في الأولى، وأن يكون في الثانية، فتقول : زيد إن يَقمَ يَقمَ عمرو، [وزيد إن يَقمَ عمرو]^(١) أكرمه، فكذلك هنا .

ولم ينبّه على ذلك الناظم، فكأنه ذكر نصف المسألة ، وترك النصف الآخر .

والعذر أنه / قصد هنا أن يبين وجه الاختصاص على الجملة. $\frac{١٦٧}{٣}$ وترك ما عداه لأنه راجع إلى باب «الابتداء» لا إلى هذا الباب. وينهض هذا عذراً عن السؤال الأول.

وأيضاً كما أنه يمكن أن يكون هنا نُبّه على إحدى المسألتين، وترك الأخرى لفهما مما ذكر. والله أعلم.

ووجه ثالث، وهو أن تخصيص هذا الحكم بـ(الفاء) ليس على إطلاقه كما هو الظاهر من كلامه، بل هو مشروط بأن تكون (الفاء) تؤدي معنى السببية، فقد قالوا في قولهم : (يطير الذباب فيغضب زيد) : لا يخلو أن تجعل (الفاء) رابطة لإحدى الجملتين بالأخرى ارتباط السبب بالمسبب أولاً، فإن لم تجعلها رابطة، بل قصدت أن تخبر عن الذباب بأنه يطير، وعن زيد بأنه يغضب، لا من أجل طيران الذباب، كان حكم كل واحدة من الجملتين حكمها لو انفردت .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (س) صحت بها العبارة، وسلم التمثيل. وفي (ت) «فتقول : زيد إن يَقمَ عمرو أكرمه».

وأما إن قصدت التَّسْبِيبَ، وأنَّ غضب زيدٍ يقع لطيران الذباب، فحينئذٍ
تصير الجملتان كالجملّة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك : الذى يطيرُ فيغضبُ
زيدُ الذبابُ - جائزٌ على وجه، وممتنعٌ على وجه آخر، فيجوز إذا قَصَدْتَ بِـ(الفاء)
معنى التَّسْبِيبِ، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبِيبٍ، كما
يمتنع مع (ثم) وغيرها.

والناظم لم يفصل هذا التفصيل، بل قرينة ذكر الحروف العاطفة توهم أن
هذا جائز مع قصد العطف من غير تَسْبِيبٍ، وذلك غير صحيح.

والجواب أنه إنما قَصَدَ تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها، ولا شك
في صحة ذلك، وأهمل ماسوى ذلك لقصده إجمال الحكم. وهذا ضعيف، والله
أعلم.

ووقع في هذين الشطرين لفظ واحد في القافيتين، لكن أحدهما مُنْكَرٌ،
والآخر مُعَرَّفٌ، وليس بإيطاء^(١). وقد تقدم مثله.

بَعْضًا بَحَثْنِي اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا

يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

لـ(حتى) في الكلام متصرفات ، فقد تكون جارية، وقد تقدم ذكرها في
(باب الجر).

وقد تكون حرف ابتداء، وسيأتى ذكرها في إعراب الفعل إن شاء الله
تعالى.

(١) الإيطاء هو أن يكرر الشاعر القافية لفظاً ومعنى في القصيدة الواحدة، وهو عيب من عيوب
الشعر.

وقد تكون عاطفة، وهى التى ذكر هنا، وهى أقل الأقسام فى الكلام استعمالاً.

ومعناها الغاية هنا، وأشعر بذلك متصرفها فى العطف، ولذلك قال : إنها لا تكون إلا غاية الذى تلاً. وكذلك هى فى باب الجر. وقد عرّف بذلك ثمة.

ويريد هنا أنه لا يعطف بـ(حتى) إلا إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن يكون مابعدا بعضاً، وماقبلها كلاً لذلك البعض، وهو قوله : «بَعْضًا بَحْتِي اعْطِفْ عَلَى كُلِّ» فلو كان مابعدا غير بعض لما قبلها لم يجز العطف بها بمقتضى مفهوم كلامه، فلا تقول : عَجِبْتُ مِنْ الْجَارِيَةِ حَتَّى مِنْ ابْنِهَا، كما تقول : أُعْجِبْتُ الْجَارِيَةَ حَتَّى كَلَامُهَا، وَحَتَّى شَعْرُهَا.

والثانى أن ذلك البعض لا يكون إلا غاية لما قبله، وذلك قوله : «وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا» فضمير «يكون» عائد على «البعض» و«الذى» واقعة على «الكُلِّ» وعائده محذوف، وفاعل «تَلَا» هو «البعض» وتقديره : ولا يكون مابعد (حتى) وهو البعض، إلا غاية الكل الذى / تلاه بعضه. $\frac{١٦٨}{٣}$ ومعنى كونه غاية أى فى زيادة أو نقصان، أو كثرة أو قلة ، أو قوة أو ضعف، أو صِفَر أو كِبَر، أو نحو ذلك. فلو لم يكن مابعد (حتى) غاية لم يعطف بها. فلو قلت : خرج الفُرْسَانُ حَتَّى بنو فلان، وهم من وَسَط (الفُرْسَان) لم يَجُزْ، لأن الغاية لاتصح إلا فى الأطراف العالية أو السافلة.

وضابط ذلك أنه يزيد بذكره تعجباً ومبالغة فى المعنى، بحيث لو لم يُذكر لم يحصل الشعور به.

فإذا اجتمع الشرطان اقتضى العطف بـ(حتى) فقلت : فَأَقَّ عَلَى الْأَبْطَالِ
حَتَّى عَثَّرَةً، وَعَجَزَ فِي الْعِلْمِ الْأَذْكِيَاءَ حَتَّى الْحُكَمَاءَ، وَقَصَّرَ عَنْ جُودِهِ الْأَجْوَادُ
حَتَّى حَاتَمٌ.

ومن كلامهم «اسْتَنْتَ الْفِصَالَ حَتَّى الْقَرْعَى»^(١) و«كُلُّ شَيْءٍ يَحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى
الْحُبَّارَى»^(٢) وفي الحديث «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ الْكَيْسُ»^(٣) ومن
ذلك كثير، وأنشد المؤلف^(٤):

قَهْرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ

تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

والبعض الذي ذكر تارة يكون حقيقة كما مثَّل، وتارة يكون مجازاً،
كقولاك : أعجبتني الجارية حتى حديثها. ومن ذلك قول الشاعر، ويُنسب
للمُتَمَسِّس، قال ابن سيده^(٥): ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لابن مروان

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦

واستنتت : عدت. والفصال : جمع فيصل، وهو ولد الناقة أو البقرة بعد فطامه وفصله عن أمه.
والقرعى : جمع قريع، مثل مريض ومرضى، وهو من القرع - بالتحريك - وهو قرح يظهر في
أعناق الفصالن فتسحب في التراب فتبرأ .
وأصله أن الفصال إذا ستنتت صحاحها نظرت إليها القرعى فاستنتت معها، فسقطت من ضعفها.
ويضرب للرجل يمتدح بشيء ليس من أهله.

(٢) اللسان (حبر) الحباري : طائر يقع على الذكر والأنثى، يضرب به المثل في الموق، وهي على موقها
تحب ولدها وتطعمه وتعلمه الطيران كسائر الطير.

(٣) مسلم - القدر : ١٨، والموطأ - القدر : ٤، ومسند أحمد ١١٠/٣.

(٤) المغنى ١٢٧، والأشمونى ٩٧/٣، والهمع ٢٥٨/٥، والمساعد ٤٥٢/٢، والدرر ١٨٨/٢ وقائله غير
معروف. وروايته في الأصل (س) «فإنكم : لَتَخْشُونَنَا»

والكماة : جمه كمي على غير قياس، وهو الشجاع، أو لابس السلاح.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد النحوي اللغوي المعروف بابن سيده الضرير الأندلسي. كان إماماً
في اللغة والعربية. وله مصنفات حسان، منها : كتاب الحكم، وكتاب المخصص، وكتاب «الأنيق»
في شرح الحماسة وغير ذلك (ت ٤٤٨هـ).

النحوى قاله في قصة المتلمس^(١):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على رواية نصب «النعل» كأنه جعل «النعل» بعضا لما قبل «حتى» مجازا،
فصار في التقدير : ألقى مايشغله حتى نعله. ويجوز في البيت غير هذا^(٢).

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لم يذكر لـ(حتى) ماذكر لما قبلها من الترتيب،
فدل ذلك على أنها لاتقتضيه، فإذا قلت : قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ، وَزَارَنِي النَّاسُ
حَتَّى الْأَمِيرُ - لم يكن في ذلك دليل على تأخير قدوم المشاة عن جملة الحاج،
ولاتأخير زيارة الأمير عن زيارة غيره من الناس.

وزعم بعض الناس أنها تقتضى الترتيب، فما بعدها مرتب على ما قبلها،
فالأمير إنما زار بعد مازار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك
سائر الأمثلة .

وهذه دعوى لادليل عليها، وفي الحديث مايدل على خلافها ، وهو قوله عليه
السلام : «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعُجْزُ وَالْكَيْسُ»^(٣) وليس في القضاء ولا
في القدر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المَقْضِيَّاتِ وَالْمَقْدُورَاتِ.

(١) الكتاب ٩٧/١، ابن يعيش ١٩/٨، والمغنى ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، والهمع ٢٥٩/٥، التصريح ١٤١/٢،
٢١٤، الأشموني ٩٧/٣، الخزانة ٢١/٣، العيني ١٣٤/٤، معجم الأدباء ١٩/١٣٤، والبيت لأبي
مروان أو ابن مروان النحوى، يشير فيه إلى قصة المتلمس الشاعر حين قرأ من عمرو بن هند،
فألقى الصحيفة التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة، وبعده :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَفَلَاهَا

(٢) يجوز في (نعله) كذلك الجر، على أن (حتى) بمعنى (إلى) والرفع على أنها للابتداء.
وانظر : المغنى ١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالحديث وتخريجه في الباب نفسه، انظر ص ٩٦ .

وكذلك مَنْ قال : «كُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَّارَى»^(١) فليست
الحُبَّارَى ممنْ يتأخَّر حبُّها ولَدَها عن غيرها. وإذا كان هذا مشهوراً لم
يصح الحكم عليها باقتضاء ترتيب.

والثانية : أن الناظم نَقَّصه هنا في اقتضاء (حتى) الغاية شرطاً^(٢)،
وهو حصول الإفادة. وقد اعتبره في «التسهيل»^(٣)، وقال في «الشرح» :
وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً تنبيهاً على أنك لو قلت : أُتِيكَ الأيامُ
حتى يوماً - لم يجز، لأنه لافائدة فيه.

قال : فلو وُقِّتَ ما بعد (حتى) حَسُنَ، وكانت فيه فائدة نحو : صمْتُ
الأيامَ حتى يومَ الجمعة^(٤).

وإذا ثبت هذا دخل له في كلامه هنا ما أفاد وما لم يفد، وكان / غير $\frac{١٦٩}{٣}$
مستقيم. والجواب أن شرط الإفادة معلوم من أول الكتاب، فهو مُحَالٌ به
على موضعه. وذكره بعد ذلك تَكَرَّراً لالْقَصْدِ آخر حسبما تقدم ذكره في
موضع آخر. وأيضاً فإذا فَسَّرْنَا الغاية بما تقدم أغنى ذلك عن اشتراط
الإفادة. والله أعلم.

وَأُمُّ بِهَا اعْطِفَ إِثْرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ

أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ

«أم» على وجهين، مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ. والمتصلة هي العاطفة، وهي
التي بدأ بالكلام عليها، وإنما سُمِّيت متصلة لأن ما بعدها مع ما قبلها

(١) سبق الاستشهاد بالمثل في الباب نفسه، انظر : ص ٩٦ .

(٢) في النسخ الثلاث «شرطاً» بالنصب، ولم أعلم له وجهاً، ولذلك غيرته بما أثبت.

(٣) ص : ١٧٥ .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٥ - ب).

لَا يَسْتَفْنِي أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخِرِ، وَلَا تَحْصِلُ الْفَائِدَةُ بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخِرِ، بَلْ هُمَا
كَلَامٌ وَاحِدٌ.

وَالْمَنْقُطَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، مَا بَعْدَهَا كَلَامٌ مَنْقُطٌ مِمَّا قَبْلَهَا. وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ
«مَنْقُطَةً».

وَأَخْبَرَ النَّازِلُ أَنَّ الْمَتَصِلَةَ، وَهِيَ الْعَاطِفَةُ لَهَا مَوْضِعَانِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَقَعَ
بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ وَهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ هِيَ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ (سَوَاءً)
وَنَحْوِ ذَلِكَ، مِمَّا تَكُونُ الْهَمْزَةُ مَعَهُ عَلَى الْإِخْبَارِ لَا عَلَى السُّؤَالِ، كَقَوْلِكَ : مَا أَبَالِي
أَزِيدًا لَقِيَتْ أُمَّ حِمَارًا. وَسَوَاءٌ عَلَى أَقَمْتَ أُمَّ قَعْدَتَ .

وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ { وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أُمُّ بَعِيدُ مَا تَوْعَدُونَ } ^(١) وَقَوْلِهِ
{ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ } ^(٢) { وَسَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ
أَنْتُمْ صَامِتُونَ } ^(٣) وَأَنْشُدُ سَيَبُويَه لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ^(٤) :

مَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَانِ تَيْسُ

أَمْ لِحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٍ

وَأِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ «هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ» لِأَنَّكَ سَوَّيْتَ الْأَمْرَيْنِ عَلَيْكَ، كَمَا اسْتَوَيَا
عَلَيْكَ عِلْمًا حِينَ قُلْتَ : أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو؟ فَجَرَى عَلَى الِاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ اسْتِفْهَامًا حَقِيقَةً، كَمَا جَرَى «الِاخْتِصَاصُ» عَلَى حَرْفِ النِّدَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ

(١) سورة الأنبياء / آية : ١٠٩.

(٢) سورة البقرة / آية : ٦.

(٣) سورة الأعراف / آية : ١٩٣.

(٤) ديوانه ٢٧٨، والكتاب ١٨١/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ١١/١٥٥، والعيني ١٣٥/٤ وَنَبُ
التيس : صَوَّتَ عِنْدَ الْهِيَاجِ. وَالْحَزَنُ: مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ، وَخَصَّهُ لِأَنَّهُ أَخْصَبَ لِلْمَعْزِ مِنَ السَّهْلِ.
وَلِحَانِي : لَامَنِي وَشَتَمَنِي. وَيُظْهِرُ غَيْبَ : فِي غَيْبَتِي. يَقُولُ : قَدْ اسْتَوَى عِنْدِي نَبِيبُ التَّيْسِ وَنَبِيلُ
اللَّيْمِ مِنْ عَرَضِي بظَهْرِ الْغَيْبِ.

نداء حقيقة في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، لاجتماعهما في معنى الاختصاص والقصد، فالهمزة في التسوية على الإخبار لا على السؤال.

وكذلك إذا قلت : علمتُ أزيدُ في الدار أم عمرو - من هذا القبيل أيضاً، لأنه ليس باستفهام حقيقة.

والموضع الثاني : أن تقع بعد همزة تُغنى عن لفظ «أى» أى تُغنى المتكلم عن إتيانه بلفظ «أى» الاستفهامية التي هي سؤال عن التعيين، يعنى أنها مرادفتها.

فإذا قلت : أزيدُ في الدار أم عمرو؟ فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ(أى) كأنك قلت : أيهما في الدار؟ تسأل عن تعيين المستقر في الدار، لاعت وقوع الاستقرار .

فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع ف(أم) متصلة عاطفة، وذلك نحو قوله تعالى : { قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ^(١) } وقوله : { أَذَلِكَ خَيْرٌ نَزْلاً أَمْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ ^(٢) } وقوله : { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ ^(٣) } وهو كثير.

وما قاله الناظم هنا من كَوْن الهمزة مع (أم) صالحة لوقوع (أى) موقعها كافٍ في التعريف بـ(أم) المتصلة / لأنه شرطٌ واحد جامعٌ لسائر ^{١٧٠} الشروط التي ذكر غيرهُ، لكنه تعريف مُجْمَل، فلا بد من إيضاح الشروط التي تضمنها هذا الشرط . وإذ ذاك يتبين مراده حق التبيين بحول الله .

(١) سورة الفرقان / آية : ١٥ .

(٢) سورة الصافات / آية : ٦٢ .

(٣) سورة النازعات / آية : ٢٧ .

والذى تَضَمَّنَ هذا الشرطُ ستَّةَ شروط:

أحدها أن تقع (أم) بعد استفهام كما تقدم، فلو كان ما قبلها خبراً لم تكن عاطفة، كقولك : إنَّ زَيْداً قائمٌ أم قاعدٌ، لأن (أيّاً) لاتصلح ههنا.

ومنه قولهم : إِنَّهَا لِإِبِلٍ أُمُ شَاءٌ، وفي القرآن المجيد - {أَلَمْ تَنْزِلِ الْكِتَابَ لِارْيَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ} ^(١) ومنه في أحد الاحتمالين ما أنشده سيبويه من قول الأخطل ^(٢):

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمُ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرُّبَابِ خَيَالاً

وأنشد أيضاً لكثير ^(٣):

أَلَيْسَ أَبِي بِالنُّضْرٍ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خَزَاعَةِ أَزْهَرَا

والثاني : أن يكون الاستفهام بالهمزة لا بغيرها من أدواته، وهو نص قوله

: «أو همزة صفتها كذا» فلو كان الاستفهام بغير الهمزة لم تكن عاطفة نحو قولك : هل زيدٌ في الدار أم عمرو؟ لأن (هل) لا تقع موقع (أي) لأن (أيّاً) سؤال

(١) سورة السجدة / آية : ١، ٢، ٣.

(٢) ديوانه ٤١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغني ٤٥، والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ١٣١/١١

والبيت مطلع قصيدة يهجو بها جريرا. وكذبتك عينك : خيأت إليك، ثم رجع عن ذلك فقال أم رأيت خيالاً. بـواسط : موضع في الموصل، وهو من مواضع بني تغلب التي ينزلون بها. والغلس : ظلمة آخر الليل - والرباب : اسم امرأة. والخيال : الطيف.

(٣) ديوانه ١٩/١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٣

والنضر : أبو قریش، وهو النضر بن كنانة. وخزاعة : قبيلة من الأزد، كانت من ولد النضر بن كنانة - والأزهر : الأبيض الحسن.

عن التعيين، و(هل) سؤال عن الوقوع، فلم يصح أن تقع موقعها، ف(أم) في المثال منقطعة.

ومن ذلك قول مالك بن الرئب، أنشدته سيبويه^(١):

أَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى
رَحَى الْحُزْنِ أَمْ أَضَحَّتْ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ
على رواية «أم»^(٢) وأنشد أيضا لعَلْقَمَةَ بن عَبْدَةَ^(٣):
هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومُ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ

والثالث : ألا تقع بعد (أم) أداة استفهام، فإنه يجوز أن تقع أدوات الاستفهام بعدها ماعدا الهمزة، فتقول : أعندك زيدٌ أم هل عندك عمرو ، وتقول : أَيْكِرْمُنِي زيدٌ أم مَنْ يُكْرِمُنِي؟ وتقول : أُنْتَظِرُكَ أم كَيْفَ أَصْنَعُ؟ ف(أم) في هذه المواضع منقطعة. ومعنى (أى) فيها مفقود.

(١) الكتاب ١٧٨/٣، وأمالى القالي ١٣٧/٣

قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان. وليت شعري : ليتني أعلم جواب هذا السؤال. والرحى - بالياء والالف - مكان مستدير غليظ يكون بين الرمال. والحزن وفلج : بلدان.

(٢) يروى «أو» بدل «أم» وهي رواية الكتاب ١٧٨/٣.

(٣) ديوانه ١٢٩، والكتاب ١٧٨/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، وابن الشجري ٣٢٤/٢، وابن يعيش ١٨/٤، ١٥٣/٨، والهمع ١٤٤/٥، والخزانة ١١/٢٩٤، والمفضليات ٣٩٧، ويعهده :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ

وصَرَّمُ الحبل : قطعه، وهو كناية عن الهجرة والقطيعة. والعبرة : الدفعة. ولم يقضِ عبرته : يعنى دائم البكاء. والمشكوم : المجازي، من الشُّكْم - بضم السين وسكون الكاف - وهو الجزاء والعوض يقول : هل تبوح بما استودعك من سرها يأساً منها أم تقطع حبلها لبعدها عنك؟ ثم استأنف فقال : أم هل تجاريك ببيكانك على أثرها وأنت شيخ كبير (يقصد نفسه)؟

ومثله ما أنشده سيبويه لزُفَر بن الحارث، أو الجَحَاف بن حَكِيم السُّلَمي^(١):

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مَدْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَأْمَنِي مِنْكَ لَأْنِمُ
واجتمع في هذا البيت فقدُ هذا الشرط والذي قبله. وكذلك بيتا عََلَمَة أنشدهما سيبويه أيضا^(٢):

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومُ
أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ
أَمْ هَلْ كَبِيرُ بَكِي لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ
إِنَّرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ
وقال أَفْنُونُ التَّغْلِبِي، أنشده ابن جُنِّي^(٣):

(١) الكتاب ١٧٦/٣، والهمع ٢٤٥/٥، والدرر ١٧٨/٢

وأبو مالك كنية الأخطل. وخَضَضَهُ عَلَى الْأَمْرِ: حَثَّهُ عَلَيْهِ بِقُوَّةٍ. يَقُولُهُ لِلْأَخْطَلِ، وَكَانَ الْجَحَافُ بْنُ حَكِيمِ السُّلَمِيِّ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَمَعَهُ وَجْهُ مِنْ قَيْسٍ، وَكَانَ عِنْدَهُ الْأَخْطَلُ، فَانْشَدَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَوْلَهُ:

أَلَا سَأَلْتُ الْجَحَافَ هَلْ هُوَ ثَائِرٌ بِقَتْلِي أُصِيبْتُ مِنْ سَلِيمٍ وَعَامِرٍ
في أبيات - فغضب الجحاف، وخرج فجمع فوارس قومه، وأوقع ببني تغلب رهط الأخطل وقعة عظيمة بجبل البشر.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيتين وتخريجها. انظر ١٠٢.

(٣) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، والمغني ٤٥، وابن عيش ١٨/٤، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ١٣٩/١١، والمفضليات ٢٦٣، واللسان (رأَم)

وَأُنَى: كَيْفَ، اسْتَفْهَامٌ تَعْجِيبِي. وَالضَّمِيرُ فِي «جَزَا» يَعُودُ عَلَى عَشِيرَتِهِ. وَعَامِرٌ: اسْمُ قَبِيلَةٍ. وَسُوَايَ: فُعْلَى، تَقْيِيزٌ: الْحَسَنِيُّ، وَهِيَ مَوْثَنٌ: الْأَحْسَنُ وَالْأَسْوَأُ. وَالْعُلُوقُ: النَّاقَةُ الَّتِي قَدْ عَلِقَتْ قَلْبَهَا بَوْلَدِهَا. وَيُقَالُ: رَكِمْتُ النَّاقَةَ وَلَدَهَا رَأْمًا وَرِثْمَانًا، إِذَا عَطَفْتُ عَلَيْهِ وَلَزِمْتَهُ... يَقُولُ: الْعَجَبُ لِقَوْمِي، كَيْفَ عَامَلُوا بَنِي عَامَرَ بِالسُّوءِ فِي مَقَابِلَةِ فِعْلِهِمُ الْجَمِيلِ، بَلْ أَتَعْجَبُ مِنْ قَوْمِي كَيْفَ يَعَامِلُونَنِي بِالسُّوءِ بَدَلًا مِنْ صَنْعِ الْجَمِيلِ، إِنْ إِسَاءَتِهِمْ إِلَى بَنِي عَامَرَ أَمْرٌ هَيْنَ إِذَا قَيْسَتْ بِإِسَاءَتِهِمْ إِلَيَّ وَأَنَا مِنْهُمْ. فَهَمْ يَحْسِبُونَ لِي الْقَوْلَ، وَلَا يَعْطُونَنِي شَيْئًا فَكَيْفَ يَنْقَعُنِي ذَلِكَ. إِنْ مِثْلُهُمْ وَمِثْلِي مِثْلُ النَّاقَةِ الَّتِي تَرَامُ وَلَدَهَا وَتَشْمُهُ بِأَنْفِهَا وَتَمْنَعُ عَنْهُ دَرَاهًا.

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمْ
 أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطَى الْعُلُوقُ بِهِ
 رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ
 وقال جرير^(١):

أَيْنَ الَّذِينَ بِنَارٍ عَمَرُوا حُرَّقُوا
 أَمْ أَيْنَ أَسْعَدُ فَيْكُمْ الْمُسْتَرْضَعُ
 والرابع ألا يتكرر الخبر بعد (أم) كقولك : أزيدُ عندك أم عندك
 عمرو؟ فإن الهمزة هنا لا تغنى عن لفظ (أى) لأنك لو قلت : أيها عندك؟ لم
 يصح إلا على التوكيد، ولم يكن ذلك في أصل الكلام، فلا بد أن يكون
 مابعد (أم) منقطعا عما قبلها. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم قام عمرو؟
 وإن شئت قلت في هذا الشرط : ألا يكون مابعد (أم) جملة ليست
 في معنى المفرد كما تمثيله - فهو صحيح. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم
 عمرو منطلق، لأن (أيًا) لاتصلح هنا.

ومنه في القرآن الكريم {أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ
 أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ / وَرَسُولُهُ^(٢)} وقوله حكاية عن فرعون : {أَفَلَا^{١٧١}
 تُبْصِرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ^(٣)}.

(١) ديوانه (٢٧٣ - بيروت) والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق. ويروي الأول .

« أين الذين بسيف عمرو قتلوا » .

(٢) سورة النور / آية : ٥٠ .

(٣) سورة الزخرف / آية : ٥١ ، ٥٢ .

فأما إن وقع بعدها جملة في معنى المفرد فلا يلزم أن تكون منقطعة،
كقولك : أقام زيدٌ أم قَعَد؟ فالمعنى : أَيْ الفَعلين أَوْقَعَ؟ وكذلك قول الأسود بن
يَعْفَر^(١) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

لأن «ابن سَهْمٍ» و«ابن مَنَقَرٍ» وإن كانا خبرين لـ(شُعَيْثٍ) - لاصفتان على
ما قرره المؤلف - فالمعنى معنى المفرد، أَيْ : أَشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ ابْنُ مَنَقَرٍ؟
وكذلك ما أنشده المؤلف^(٢) :

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالَكَا

أَمْ—وَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعَ

المعنى : أَمْوَنِي بَعِيدٌ أَمْ قَرِيبٌ؟

والخامس : ألا يكون ما بعد (أَمْ) رَدًّا وَنَفْيًا لما قبلها، كقولك : أقام زيدٌ أَمْ
لم يَقُمْ؟ وأعندك زيدٌ أَمْ لا؟ فَإِنْ (أَمْ) ههنا غير عاطفة، قال سيبيويه : كأنه حين
قال : أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في أنه ليس عنده
فقال : أَمْ لا^(٣). ويحتمل أن يكون منه قول الأخطل^(٤) :

(١) سيبيويه ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمغني ٤٢، والتصريح ١٤٢/٢، والهمع ٢٤٠/٥،
والأشمونى ١٠١/٣، ١٠٢، والخزانة ١٢٨/١١، والعيني ١٣٨/٤

وشعيث : حي من تميم من بني منقر. وسهم : حي من قيس، يشك في كونهم من بني سهم أو من
بني منقر، كأنه جعلهم أدياء.

(٢) المغني ٤١، والهمع ٢٣٩/٥، والأشمونى ٩٩/٣، والتصريح ١٤٢/٢، والعيني ١٣٦/٤ وقائله
مجهول، ومعناه واضح.

(٣) الكتاب ١٧٤/٣.

(٤) عجزه : غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرُّبَابِ خَيَالًا

وقد سبق الاستشهاد به.

* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ *

على تقدير حذف الهمزة، لأن المعنى : أكذبتك عينك أم لا؟ وهذا إنما يكون كذلك مع غير همزة التسوية. فأما مع همزة التسوية فالمعنى معنى (أى).
والسادس : أن يكون الكلام مع الهمزة و(أم) يؤدى معنى (أى) وهو المنصوص له الذى ضَبَطَ به هذه الشروط كلها، وذلك أنك إذا قلت : (أزیدُ عندك أم عمرو) فالشروط الخمسة موجودة ظاهراً، ولكن الاحتمال في أن تكون متصلة أم منقطعة قائم، إذ يمكن أن يكون الكلام في تقدير : أيهما عندك؟ أو على تقدير : بلْ أعندك عمرو، فلا بد من هذا الشرط. وبه حَصَلَ الناظم ذلك كله، وهو حَسَن.

فإن قيل : إن هذا التقدير مشكلاً من وجهين، أحدهما أن العطف بـ(أم) بعد همزة التسوية غير محتاج إلى التَّنْصِيسِ عليه، لأن ما بعده يحصله، ألا ترى أن همز التسوية مُغْنٍ عن لفظ (أى) إذ كان قولك : (سواءً على أقمتَ أم قعدتَ) يؤدِّى معنى : سواءً على أيهما كان، وكذلك (ما أبالى أزيداً لقيتَ أم عمراً) تقديره : ما أبالى أى هذين لقيتَ. وبذلك قدرها سيبويه^(١).

وإذا كان كذلك، وكان شأن الناظم الشحُّ بالألفاظ جداً حيث لا تُعَدُّ حَشْوًا، فما ظنك بها إذا كانت تكراراً من غير مزيد فائدة؟!

والثاني : على تسليم ماتقدم فقله : «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ» يَقتَضِي بظاهره أن الهمزة وحدها هى المغنية عن لفظ (أى) وأن (أم) ليس لها في ذلك المعنى دخول. وهذا غير صحيح، بل المعطى لمعنى (أى) هو مجموعهما - ألا ترى أنك إنما تُضِيفُ (أياً) حين تقدَّرُ الكلام بها إلى ما دخلت عليه الهمزة و(أم)

(١) الكتاب ١٧٠/٣.

معاً. ولا يصح غير ذلك، إذ ليس قولك /: (لا أدري أيُّهما قام) تقديراً $\frac{١٧٣}{٣}$ لقولك : (أقام زيدٌ) وحده، دون قولك : (أم عممرؤ) وإذا ثبت هذا كان تخصيص الناظم هذا الحكم بالهمزة مشكلاً.

فالجواب عن الأول أن يقال : لعله قصد التفرقة بين همزة الاستفهام إذا خُلِعَ عنها الدلالةُ عليه، وبينها إذا بقيت على أصلها، فإنها في التسوية قد خُلِعَ عنها معناها ولم يَبْقَ فيها من حكم الاستفهام إلا الحكم اللفظي وذلك قد يُخرج (أم) عن الاتصال إلى الانقطاع. ألا ترى كيف وجَّهوا الانقطاع في قوله^(١):

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

بتكرار (ليس) وبالإثبات، فالاستفهام في الهمزة مُسْتَهْلَكٌ، وذلك من أسباب الانقطاع، فربما يفهم ذلك في همزة التسوية، فيُقْضَى بانقطاعها، بخلافها في غير ذلك الموضع، فإنه قال فيه : « أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ » وذلك مشعرٌ بحصول معنى الاستفهام فيها، وبقاءها على أصلها، فكانه أراد بيان التفرقة بين الموضعين. والله أعلم.

وأما الثاني فلعله اجتزأ في الإغناء بالهمزة اتِّساعاً واتِّكالا على فهم المعنى. والله أعلم.

وَرَبِّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ

كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ^(٢)

(١) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في الباب نفسه، انظر : ص.

(٢) في متن الألفية «أسقطت الهمزة».

يريد أن (الهمزة) المذكورة قد تُحذف من اللفظ، وهي مرادةٌ في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لا يجوز ذلك إلا إذا أُمنِ اللبس بالخبر عندما تُحذف. فإذا قلت : (ما أدري قام زيدٌ أم قعد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها.

وفي قراءة ابن مُحَيِّصٍ^(١) {سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ^(٢)} بهمزة واحدة، فالمراد «أُنذَرْتَهُمْ» فحذف الهمزة.

ومن ذلك ما أنشد سيبويه للأسود بن يَعْفُرُ^(٣):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرٍ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لَعَمْرُكَ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ^(٤):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمَانٍ

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصة المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير . وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجمال أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه (ت ١٢٣هـ) [غاية النهاية لابن الجوزي ١٦٦/٢].

(٢) سورة البقرة / آية ٦، وانظر الإتحاف : ١٢٨.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) ديوانه ٥٨، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وابن يعش ١٥٤/٨، والهمع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١١

والبيت من قصيدة له قالها متغزلا في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي الصحابي، وقبله :

بدالى منها مِعْصَمٌ حَيْثُ حَمَرْتُ وَكَفُّ خَضِيبُ زَيْنَتْ بَيْنَانِ

ومعنى البيت أنه شغل بها وبرفقاتها فلم يدر عدد مارمينه من جمرات الحج .

وَأُنْشِدَ الْمَبْرَدُ وَغَيْرُهُ لِغَمْرَانَ بْنِ حِطَّانٍ^(١) :
فَأَصْنَبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَفْشَرٍ
أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رِبِيعَةٍ أَمْ مُضَرٍ
أَمْ الْحَيُّ قَحْطَانَ فَبِتْلَكُمْ سَفَاهَةً
كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دلَّ عليها الدليل مطلقا، فقد قيل في قوله :
{وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(٢)} إنه على تقدير : أَو تِلْكَ نِعْمَةٌ.
وَأُنْشِدَ ابْنُ جَنَى لِلْكُمَيْتِ^(٣) :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَثُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
قيل : أراد : أَوَثُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قَلَّتْهُ أَنْ حَذَفَ الحرف إجحافاً، لأنه من
اختصار المختصر. قال ابن جني : أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر : حَذَفُ
الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائبٌ عن الفعل بفاعله. ألا ترى أنك إذا
قلت : (ما قام زيدٌ) فقد نابت (ما) عن (أَنْفَى) كما نابت (إِلَّا) عن (أَسْتَنْتَنِي)

(١) الخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، وابن الشجري ٢٦٧/١، ٣١٧.

والبيتان من شعر يقوله في قوم من الأزد، نزل بهم متكررا، ويشكر صنيعهم معه.
وانظر الكامل لابن الأثير ٨٧/٧.

(٢) سورة الشعراء / آية : ٢٢.

(٣) شرح الهاشميات ٣٦، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ٥٠/١، والمغنى ١٤، وابن الشجري
٢٦٧/١ والهمع ١٣٥/٢، ٣٦٠/٤، والعيني ١١١/٣
والبيت مطلع إحدى هاشمياته.

وكما نابت الهمزة عن (أَسْتَفْهِمُ) وكما نابت حروف/ العطف عن (أَعْطِفُ) $\frac{١٧٣}{٣}$
ونحو ذلك^(١).

فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصاراً المختصر
إجحافٌ به، إلا أنه إذا صَحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة
الدلالة عليه.

والآلف واللام في «الهمزة» للعَهْد في الهمزة المذكورة مع (أَم) المتصلة، وهي همزة التسوية، والهمزة الأخرى، وأعاد ذكرها مفردة مع ذكره همزتين، إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على الأخرى بـ(أَوْ) ولم يعرِّج على الهمزة في «المنقطعة» لعدم احتياجه إلى ذلك فيها، وإن كان حذف الهمزة معها جائزاً، فقد أجاز سيبويه في قوله^(٢):

* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ *

أن يكون على تقدير : أَكْذَبْتُكَ^(٣)، وإن كانت (أَمْ) عنده منقطعة في البيت ثم ذكر المنقطعة فقال :

وَبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ

إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٢) هو الأخل، وعجزه :

غَسَّ الظلام من الربابِ خيالاً

وقد سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

يعنى أن (أم) إن خَلَّتْ من ذلك القيد المتقدم، فلم تقع بعد همزة التسوية، ولا بعد همزة تُغْنى عن ذكر (أى) فهى «المنقطعة» أو التى بمعنى (بل).

واقْتَضَى هذا الكلامُ أنها إذا خلت من التقييد المذكور تفى بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضرابُ المجرد، وهو معنى (بل) فالتى تقتضى الانقطاع هى المؤدِّية معنى (بل) والهمزة معاً، فإذا قلت : (إنها لإِبلُ أم شاءُ) فالتقدير : بل أهى شاءُ؟ كأنه رأى أشباحاً على بُعد فتوهم أنها إبل، فقال : إنها إبل، ثم أدركه الشكُّ فاستدرك الاستثبات فقال : أم شاءُ، فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل : أهى شاءُ؟

وهكذا سائر ما تقدم من الأمثلة فى تفصيل شروط الاتصال، فلا معنى لتكرارها. وقد تبين معنى الانقطاع، إذ كان بـ(أم) مُضْرِباً عما تقدّم، ومستأنفاً سوّالا.

وجمهور النحويين متفقون على هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة. وقد حكى الأَبْذَى^(١) فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ما ذكر، وعن الكوفيين قولين، أحدهما حكاة عن الفراء، أنها بمعنى (بَلْ) وحدها مطلقاً، فإذا قلت : هل قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ أو قلت : قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ فالمعنى عنده : بل عمرو قائمٌ.

(١) تقدمت ترجمته، وانظر : فهارس الكتاب.

والثاني حكاه عن الكسائي وهشام^(١) أنها بمعنى (بل) لكن مابعدھا بمنزلة ما قبلها، فإذا قلت : قام زيدُ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل عمرو قائمٌ. وإذا قلت : هل قام زيدُ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل هل عمرو قائمٌ.

وهذا كله لادليل عليه، بل الذي دلَّ عليه الاستقراء ماتقدم. قال الأبندي^(٢) : والدليل على ذلك عندي أن العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام، لاتقول : قام زيدُ أم عمرو قائمٌ؟ كما تقول : قام زيدُ بل عمرو قائمٌ؟ وماذاك إلا لتضمنها معنى الهمزة، إذ لا يجوز دخول همزة الاستفهام على مثلها، وإنما تدخل (أم) على كلام فيه غير الهمزة من أدوات الاستفهام، لأن الهمزة قد تدخل على غيرها من أخواتها، كما قال^(٣) :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِجَهْلَتِهَا
أَهْلَ رَأُونَا بِوَادِي الْقَفِّ ذِي الْأَكَمِ
فكذلك تدخل (أم) عليها، كقوله، وهو علقمة^(٤) :
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ
إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ

(١) هشام هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه وله مقالة في النحو تعزى إليه (ت ٢٠٩هـ) [إنباه الرواة ٣/٢٦٤].

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر فهارس الكتاب.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٣، والمقتضب ١/١٨٢، ٣/٢٩١، وابن يعيش ٨/١٥٢، وابن الشجري ١/١٠٨، ٢/٣٣٤، والمغنى ٢٥٢، والهمع ٤/٣٩٤، ٥/٢٤٤

وقائله زيد الخيل الطائي. والرواية الأشهر في الصدر «بشدتنا» ويروى العجز «بسفح القف» و«بسفح القاع»

والقف : ما ارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلا. والأكم : جمع أكمة، وهي التل من حجارة متراكمة، وتكون أعلى من القف. قاله في إغارته على بني يربوع.

(٤) سبق الاستشهاد بالبيتين.

وقوله قبل هذا :

* أَمْ حَبَلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ *

بمنزلة قوله : بل أَحَبُّهَا، يَشْهَدُ لَهُ الاستفهام الذي بعده هذا

مُجْمَلٌ ماقال. وللمنازع أن ينازع فيه.

والثالث من ذلك ما تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْخَبَرَةِ مَشَافَهَةً مِنْ الْعَرَبِ / ١٧٤
٣

كما تَتَلَقَّى مَفْرَدَاتُ اللُّغَةِ، وَلَاشَكَّ عِنْدَ مَنْ مَارَسَ هَذَا الشَّأْنَ مِنْ
الْعَارِفِينَ بِمَصَادِرِ اللُّغَةِ وَمَوَارِدِهَا فِي ثُبُوتِ مَعْنَى (بَل) وَالْهَمْزَةِ لـ (أَمْ)
هذه.

لكن يَبْقَى أَنْ يُقَالَ : هل ثبت لها استعمال آخر أم لا فائتبه الناظم،
وهو الثاني مما وَقَفْتُ بِهِ (أَمْ) وذلك أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (بَل) وَحْدَهَا. وهذا
يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا تَرَادُفُهَا فِي الْعَطْفِ، وَهُوَ نَصُّهُ فِي غَيْرِ هَذَا النِّظْمِ، وَذَلِكَ
إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْمَفْرَدُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ، أَنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى (بَل) مِنْ غَيْرِ
اسْتِفْهَامٍ، وَأَنْشُدُ الْفَرَاءَ عَلَى ذَلِكَ^(١):

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَسَلَّمِيَ تَغَوَّلْتُ

أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَى حَبِيبٍ

المعني عنده : بل كُلُّ إِلَى حَبِيبٍ، وَعَلَيْهِ حَمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَمْ مَنْ

(١) معاني القرآن ٢/٢٩٩، قال : «والعرب تجعل (بل) مكان (أم) و(أم) مكان (بل) إذا كان
في أول الكلام استفهام، مثل قول الشاعر» وأنشد البيت. وقائله مجهول.

والبيت كذلك في الهمع ٥/٢٤٣، والدرر ٢/١٧٦

وتغولت المرأة : تلونت وتزينت. يقول : لما تمتلعت لعيني لم أدر أذكر في اليقظة أم في
النوم؟ ثم قال : كل إلى حبيب، أي في حالتي النوم واليقظة.

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١) وما بعدها من الآيات في سورة «النمل»^(٢).

قال ابن طاهر^(٣): ولا يمتنع عندي، إذا أردتَ بها مذهب (بل) أن تكون عاطفة مثلها، وتدخل في الغلط والنسيان. قال ابن خروف^(٤): وهو قول ظاهر صحيح المعنى.

فابن مالك قال بقول الفراء في بعض مواردّها، وجعل من ذلك في عطف المفرد قولهم: (إنّها لإبِلٌ أم شاءٌ) تقديره عنده: بل شاء. وظنُّ أن بن جني هو المخالف في هذا المثال وحده، إذ قدَّره بـ(بل) والهمزة، فردَّ عليه بأن ذلك دَعَوَى لادليل عليها، وأن العرب قالت: إن هناك إبلاً أم شاء، فنصب «الشاء» بعد (أم).

وظاهر «الكتاب»^(٥) في المثال المرفوع أنه على ماقاله ابن جني. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ(بَلْ) وحدها ولكن ذلك - ولا يُدَّ - قليل، فعليه يَنبَني النظر في المثال المرفوع. وإذ ذاك يُقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزن اتَّساع البابين.

وإذا كان تقدير (أم) بـ(بَلْ) والهمزة معاً هو الشائع الكثير، وتقديرها بـ(بل) وحدها قليل - فتجوزُ الوجهين على هذه النسبة. إلا أن الناظم قال:

(١) سورة النمل / آية : ٦٠.

(٢) الآيات : ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي، والمعروف بالخَدْب. نحوى بارع حافظ مشهور، كان من خدّاق النحويين وأئمة المتأخرين، وله على كتاب سيبويه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على إيضاح الفارسي. ومن أجل من أخذ عنه ابن خروف. توفي في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) يعنى كتاب سيبويه، وانظر فيه ١٧٢/٢.

«وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ» فلم يقيد ذلك بقلة، كما لم يقيد ذات الانقطاع بقلة، فيؤخذ من ذلك تجويز الوجهين عنده في المثال المذكور.

والتحقيق في كلامه وكلام غيره أنها تكون «منقطعة» بلا إشكال، وتكون أيضا بمعنى (بَلْ) كذلك، ولا ينبغي أن يكون فيها خلاف، وذلك إذا وقع بعدها أداة استفهام، نحو :

* أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى ^(١) *

* أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ ^(٢) *

وما أشبه ذلك، إذ لا يصح أن تتضمن معنى الاستفهام، ثم يتكرر بعدها، ولكن التأويل يُخْتَلَف فيه هنا.

فمن قال بوقعها بمعنى (بل) كالفراء أو كابن مالك يجعل هذا الضرب من ذلك بغير تكلف تأويل.

ومن قال بنفي ذلك، كظاهر كلام سيبويه وابن جني، فيجعله من باب «خَلَعَ الأدلة» ^(٣) كأنهم خَلَعُوا عَنْ (أَمْ) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها. (فهذا عنده عارضٌ على غير الأصل، فإذا لم توجد الأداة بعدها ^(٤)) رجعت إلى / أصلها من الانقطاع التام. وهذا المعنى معزز ^{١٧٥}/_٣ في الأصول.

(١) صدر بيت لعلامة بن عبدة، هو بتمامه :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

وسبق عدة مرات.

(٢) صدره : أَنَّى جَزَوْنَا عَامِرًا سَوَاءً يَفْعَلُهُمْ

وهو لأفنون التغلبي. وسبق الاستشهاد به.

(٣) يراد بخلع الأدلة تجريد الحروف والألوات من المعاني المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدها من بعض معانيها.

وانظر فيه وفي أمثلة له : الخصائص ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

ومن هذا القسم ما إذا وقع بعدها المفرد على غير تأويل الجملة، كما في قولهم : (إنَّ فيها إبلاً أم شاء) إن ثبت، فلا ينبغي في مثل هذا أيضاً خلاف، إلا في كونه يُقاس عليه أولاً.

وأما إذا وقع بعدها المفرد، وأمكن تأويله بالجملة، كما في قولهم : (إنَّها لإبل أم شاء) فقد تقدم ما لابن مالك فيه من الخلاف، وأن الاحتمال فيه قائم، ولا يتعيَّن فيه ما قال. وهو مقتضى إطلاقه هنا.

(وَقَى، وَأَوْقَى) : لغتان، والرُّبَاعِيَّةُ هي لغة القرآن. وقد جَمَعَ بينهما الشاعر في قوله^(١):

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ

كَمَا وَقَى بِقِلَاصِ النُّجْمِ حَادِيَهَا

وهو من الوفاء بالعهد، أى أتمَّت الدلالة على المعنيين، وحافظت على ذلك.

وفي هذا البيت ضرورة، وهو ظهور الجزم في فعل الشرط في قوله : «إن تَكُ» مع أنه ليس له جوابٌ يَنْجُزِمُ^(٢). وهو موجود في الشعر، وقد تقدم مثله، وسيأتى أيضاً إن شاء الله تعالى.

خَيْرُ أَيْحَ قَسَمَ بِأَوْ وَأَبْهَمَ

وَاشْكُكْ وَإِضْرَابُ بِهَا أَيْضاً نُمَى

(١) هو طفيل الغنوي، ملحقات ديوانه ٦٥، والخصائص ٣٧٠/١، ٣١٦/٣، وابن يعيش ٤٢/١، واللسان (قلص، وفي)

وقلاص النجم : هي العشرون نجماً التي ساقها النُّبْرَانُ في خطبة الثريا كما تزعم العرب.

(٢) في (ت) «جواب مجزوم»

وانظر الخلاف في هذه المسألة في الأشموني ١٦/٤.

وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ الْوَاوَ إِذَا

لَمْ يُلَفِ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا

أتى لـ(أو) بأوجه من الاستعمال المعنوي سبعة هي : التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب، ومُعاقبة الواو.

وأصلها أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء. وأما استعمالها لخصوص تلك المعاني فإنما ذلك بحسب قرائن الكلام، لا أنها وَضَعُ لها أصلي، هذا هو القياس.

وماعد الناظم لها من المواضع فمن المعاني الاستعمالية. وليست هذه المعاني كلها متفقاً عليها ، بل في ثبوت بعضها خلاف سيذكر إن شاء الله.

فأما التخيير : فنحو قولك : (كُلْ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا) فهذا على التخيير في استعمال أحد الشيئين، أيهما كان.

وفي القرآن الكريم : {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(١) }

وأما الإباحة : فنحو (جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)) أى جالس أيهما شئت.

(١) سورة المائدة / آية : ٨٩.

(٢) الحسن هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علما وعملا، ومناقبه جلية، وأخباره طويلة (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء لابن الجزي ٢٣٥/١]

وابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة مع الحسن البصري (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء ١٥١/٢].

ومنه في القرآن الكريم : {وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ
أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ^(١)} إلى قوله : {أَوِ الطُّفُلَ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ
النِّسَاءِ^(٢)} والفرق عند ابن مالك بين التخيير والإباحة أن الإباحة يجوز
فيها الجمع، ولذلك يحسن وقوع (الواو) فيها موقع (أو) فتقول : جالس
الحسن وابن سيرين، بخلاف التخيير، فإنه لا يقتضي الجمع، ولا تصلح
فيه (الواو) في موضع (أو)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : {وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرْمًا عَلَيْهِمْ
شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ^(٣)}.

وأما التقسيم : فالمراد به عنده كون (أو) لم تأت لمعنى من تلك
المعاني المذكورة، بل مجردة منها، فإن مع كل واحدة منها تقسيماً.
وعبر عن هذا / المعنى في «التسهيل» بالتفريق المجرد^(٤)، وزعم أنه $\frac{١٧٦}{٣}$
أجود عبارة من التقسيم. قال : لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود
من استعمال (أو) يعنى بخلاف التفريق، كقولك : (الكلمة اسمٌ وفِعْلٌ
وَحَرْفٌ) و(الاسمُ ظاهرٌ ومضمَرٌ) و(الفعل ماضٍ وأمرٌ ومضارعٌ)
و(الحرف عاملٌ وغير عاملٍ) ومنه قول الشاعر^(٥):

(١) سورة النور / آية : ٣١.

(٢) سورة النور / آية : ٣١.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٤٦.

(٤) التسهيل : ١٧٦.

(٥) هو عمرو بن براق الهذلي، والبيت من شواهد المغنى ٦٥، ٣١٢، ٣٥٨، والتصريح

١٠٢/٢، والهمع ٢٢٩/٥، والأشمونى ١٣١/٢، ١٠٨/٢، والعيني ٢٢٢/٣

والمولى : الحليف. ومجروم عليه : مجنى عليه. وجارم : جان، من الجرم، وهو الذنب.
وقبله :

إذا جرّ مولانا علينا جريرةً صبرنا لها إنا كرامٌ دعائمُ

وَنَنْصُرُكُمْ وَلَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ومن مُثْل هذا القسم عند المؤلف قوله تعالى : أَنَّى لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى^(١) } وقوله : { إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا^(٢) } .

وقد يدخل في هذا ما كان نحو قوله : { وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى^(٣) } وقوله : { وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا^(٤) } فالمعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هُودًا، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نَصَارَى. وكذلك الآية الأخرى، وقالت اليهود : كونوا هُودًا، وقالت النصارى : كونوا نصارى.

وعن هذا عَبَّرُوا بـ(التفصيل) وهو والتقسيم متقاربان، ولفظ التفصيل هنا

أظهر.

وأما الإبهام : فنحو قولك : (لقيتُ زيداً أو عمراً) وأنت تعلم مَنْ لقيتَ، ولكنك أبهمتَ على السامع. وفي القرآن : { وَإِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ^(٥) }

وقد عَلِمَ الرسول عليه السلام أنه هو وَمَنْ اتَّبَعَهُ على الهدى، وأن المعاندين في ضلال مبين، ولكنه أبهم ذلك تنزلاً للخصم. وكذلك قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران / آية : ١٩٥ .

(٢) سورة النساء / آية : ١٣٥ .

(٣) سورة البقرة / آية : ١١١ .

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٥ .

(٥) سورة سبأ / آية : ٢٤ .

{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(١)} في رأى طائفة^(٢). وقوله : {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا^(٣)} فالله أعلم بما كان، إلا أنه أبهم على عباده .

وأما الشك : فكقولك : (قام زيد أو عمرو) إذا كنت شاكًا أيهما القائم. وقد يكون الكلام معها مَبْنِيًّا على الشك، وقد يكون الشك طارئًا بعدما انبني على التحقيق بخلاف (إمّا) حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما الإضرابُ بها : فنحو قراءة أبي السَّمَالِ^(٤) {أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ^(٥)} بإسكان الواو. جعلها ابن جني بمنزلة (بَلْ) حتى كأنه قال : بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا. قال : ويؤكد ذلك قوله : {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ^(٦)} فكانه قال : بَلْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيرا، يقول الرجل لمن يَتَهَدَّدُهُ والله لأفعلن بك كذا، فيقول صاحبه : أَوْ يُحْسِنِ اللَّهُ رَأْيِكَ، أَوْ يُغَيِّرِ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكَ^(٧).

وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرُّمَّة^(٨) :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) سورة الصافات / آية : ١٤٧.

(٢) وقيل : هي بمعنى الواو، وبها قرئ. وقيل : المعنى : يزيئون في مرأى الناظر، إذا رآها الرائي قال : هي مائة ألف أو أكثر. والفرض الوصف بالكثرة [البحر المحيط ٣٧٦/٧].

(٣) سورة يوس / آية : ٢٤.

(٤) هو أبو السَّمَال - بفتح السين ، وتشديد الميم - قعنْب بن أبي قعنْب العلوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبوزيد الأنصاري [طبقات القراء لابن الجزري ٢٧/٢].

(٥) سورة البقرة / آية : ١٠٠، وانظر [البحر المحيط...]

(٦) سورة البقرة / آية : ١٠٠.

(٧) المحتسب ٩٩/١.

(٨) معاني القرآن ٧٢/١، والمحتسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة

٦٥/١١ وليس في ديوانه. وبدت : ظهرت. وقرن الشمس : أولها عند طلوعها. ورونق الضحى : أوله، وكذلك رونق الشباب. وأملح : من مَلَح الشيء - بالضم - ملاحظة، أى بهج وحسن منظره.

قال : معناه : بل أنت، وكذلك قال في قوله : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(١)} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً^(٢)} المعنى
عنده : بل يزيديون، بل أَشَدُّ قَسْوَةً^(٣) وحكى الفراء : اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ
أَوْدَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ.

ومعنى «نُمِي» : رُؤِيَ وَأُسْنِدَ، يقال : نَمَيْتُ الْحَدِيثَ نَمِيًّا، إذا
أُسْنَدْتَهُ وَرَفَعْتَهُ، أى رُؤِيَ هَذَا الْمَعْنَى فِي (أَوْ) عَنِ الْعَرَبِ، وَعُرِفَ مِنْ
كَلَامِهَا، غَيْرَ أَنْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارًا بِقِلَّةِ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وأما معاقبتها للواو : فهو / قليل كما نبّه عليه بـ(رُبُّمَا) لكنه شَرَطَ $\frac{١٧٧}{٣}$
في ذلك ألا يقع في الكلام لَبَسٌ بِإِسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْنَى (الواو) فَيُنَوِّهُ فِي
(أَوْ) أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (الواو) بل بِمَعْنَى آخَرٍ مِنَ الْمَعْنَى الثَّابِتَةِ لَهَا،
فَلَا يَدَّ مِنْ تَعْيِينِ ذَلِكَ فِيهَا. وبهذا القيد ثُبَّتْ فِي السَّمَاعِ، فَلَا يَدَّ مِنْ
اعْتِبَارِهِ فِي الْقِيَاسِ.

فَمِمَّا يَتَعَيَّنُ لِذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
«اسْكُنْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صَدِيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»^(٤) وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ : «كُلُّ مَا شِئْتُ، وَاشْرَبُ مَا شِئْتُ مَا أَخْطَاكَ اثْنَتَانِ، سَرَفٌ أَوْ
مَخِيلَةٌ»^(٥) وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ أَنْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ

(١) المحتسب ١/١٠٠.

(٢) سورة البقرة / آية : ٧٤.

(٣) انظر : معانى القرآن ٢/٣٩٣.

(٤) البخاري - فضائل الصحابة : ٦، ومسلم - فضائل الصحابة : ٥٠، ٥١، وأبو داود
السنة : ٨، والترمذي - المناقب : ١٨، ٢٧.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/٩٥ (٦٦٥٢).

إِنَّمَا^(١) { (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهي بمعنى (الواو) التي في قول الشاعر^(٢) :

* وَهَذَا أَتَى مِنْ نُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ *

وعلى ذلك أيضا حمل قوله تعالى : {وَلَا تُطْعِمُهُمْ أَنِثًا أَوْ كُفُورًا^(٣)} أى : وكفوراً.

وكذلك قول النابغة^(٤) :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

قالوا : أراد : ونصفه، كالرواية الأخرى.

ومن ذلك أشياء تُنْقَل، ولكنه ليس في كثرة ماتقدم. وأكثر ذلك مُحْتَمَل،

فلذلك قال فيه : «وَرَبِّمَا عَاقَبَتِ الْوَائِ»

فلو كان الموضع مُوهِمًا في (أو) معنى من المعاني المتقدمة، ولم يتعين فيه

معنى (الواو) لم يجز وقوعها هنالك، لأن الناطق قد وَجَدَ مَنَفَذًا لِلْبَسِّ، فلا تقول :

(١) سورة النساء / آية : ١١٢ .

(٢) هو الحطيئة، ديوانه ٣٩، وصدره :

أَلَا حَبِذَا هَذَا وَارْضُ بِهَا هَذَا

وهو من شواهد ابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، والنأى والبعد واحد.

(٣) سورة الإنسان / آية : ٢٤ .

(٤) من معلقته، وهو من شواهد سيبويه ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغنى ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨،

والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٢٢٨/١، ١٨٩/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والأشمونى ٢٨٤/١، والعيني ٢٥٤/٢، والخزانة (٦٧/٤)

يذكر زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب من القطا طائرا، كانت عدته ستاوستين قطاة، فأنشدت البيت، فحسبه الناس فكان كما قالت. ويروى «ونصفه» بالواو.

قام زيدٌ أو عمرو، وأنت تعنى : قام زيدٌ وعمرو، لأن قصد (الواو) غير متعين.
وهذا ظاهر.

ثم هنا نظران، أحدهما في مواضع الخلاف من معانى (أو) وذلك ثلاثة :
الأول : معنى (التقسيم والتفصيل) فلم يثبت المتقدمون، وإنما أثبتته مَنْ بعدهم، والظاهر إثباته، إذ يبعد تأويلُ ما جاء من ذلك على إباحةٍ أو غيرها، وكذلك ما حكى سيبويه من قولهم : وكلُّ حقٍّ له سَمِيْنَاهُ أو لم نُسَمِّه، وكلُّ حقٍّ داخلٍ في كذا أو خارجٍ عنه^(١)، فـ(أو) هنا للتقسيم، إذ المعنى على (الواو) لكنهم أتوا بـ(أو) لما كانا نوعين لا يجتمعان وكذلك قول الشاعر^(٢) :

وَكَانَ سَيِّانٍ أَلَّا يَسْرَحُوا نَعْمًا

أو يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَتْ السُّوحُ

فهى هنا للتقسيم. وكذا قول امرئ القيس^(٣) :

وظَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضِجٍ

صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

(١) الكتاب ١٨٦/٣، وعبارته «وتقول : وكلُّ حقٍّ له سَمِيْنَاهُ أو لم نُسَمِّه، كانه قال : وكلُّ حقٍّ له علمناه أو جهلناه، وكذلك : كل حق هو لها داخلٌ فيها أو خارجٌ منها، كانه قال : إن كان داخلاً أو خارجاً، وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عَزَّ وهان».

(٢) الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، وابن الشجري ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢، ٩١/٨، والمغني ٦٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٣/٢، والخزانة ١٣٤/٥، وديوان الهذليين ١٩٧/١ وسرحتُ الإبل : جعلتها ترعى. والنعم : المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع على الإبل. وضمير(بها) يعود على السنة المجيدة التى دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد البقعة التى وصفها بالجذب. واغبرت : اسودت فى عين من يراها. والسوح : جمع ساحة، وهى فضاء يكون بين الديار. يصف سنة ذات جذب، فرعى النعم وتركه سواء.

(٣) من معلقته، والمغنى ٤٦٠، ٤٧٤، والأشعمنى ١٠٧/٣، والهمع ٢٧٨/٥، والعيني ١٤٦/٤ والطهارة : الطباخون، جمع : طاه. وصفيف الشواء : اللحم المرفق المعد للاشتواء. والقدير : المطبوخ فى القدر. والمعجل : الذى يعجل به الطهارة إلى الأكلين، وكان ذلك مستحسنًا عندهم.

وقول أبي نُؤَيْب^(١):

فَأَبْدَهُنَّ حُتُوفُهُنَّ فَهَارِبُ

بِذَمَائِهِ أَوْ بَارِكُ مُتَجَفِّعُ

إلى أمثال ذلك، مما يَبْعُدُ فيه الرجوع إلى المعانى المتَّفَق عليها،
فالأحسنُ التزامُ القول به.

والثاني : معنى (الإضراب) فجمهور البصريين على إنكاره. ونقل
ابن مالك عن أبي عليٍّ القولَ به، وعَدَّه ابنُ جَنَّى مما يُقال به، ويذهب
إليه، وإن لم يظهر منه التزامه^(٢). وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم
لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصلٌ يُرجع
إليه تحامياً من تكلف التأويل من غير ضرورة.

/ فقد تأول البصريون كثيراً من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى $\frac{١٧٨}{٣}$
ذلك^(٣).

وقد علمتَ من مذهب ابن مالك أنه مُتَّبَع للظاهر، غيرُ متعمِّق في
القياس النظري، وهذا من ذلك.

والثالث : معنى (الواو) فالبصريون لا يثبتونه، والكوفيون قائلون
بثبوته على الجملة^(٣)، ولم أرَ مَنْ يَحْكِي عنهم أنهم يَعُدُّونه في (أو) نادراً،

(١) ديوان الهذليين ٩/١، وأبدهن متوفهن : قسم بينهن الموت، فرمى كل واحدة بسهم -
والذماء، بقية النفس - والمتجعجع : الساقط المصروع اللاصق بالأرض. يقول : إنه فرق
أسهمه في الحمر، فأعطى كل واحد نصيبه من الموت، فمئها ماهرب ببقية نفسه، ومنها
ماصرع ولصق بالأرض.

(٢) الخصائص . ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٤٧٨.

بل أطلق القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقلة، فكأن الناظم توسط بين المذهبين، فأجاز أن تأتي (أو) بمعنى (الواو) قليلاً. ومما جاء من ذلك قول جرير^(١).

نَالِ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

فالظاهر فيه معنى (الواو). والله أعلم.

النظر الثاني : فيما ورد على الناظم في هذا الفصل، وذلك اعتراض : أحدهما أنه أطلق القول في (أو) بالنسبة إلى استعمالها في هذه المعاني، ولم يقيدها. وهى مقيدة الاستعمال فيها.

فالتخيير والإباحة يختصان بالطلب وما أدى معناه، والشك والإبهام يختصان بالخبر، ولا يدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.

وأما الثلاثة الباقية فظاهرها أنها تستعمل في الموضعين، وإذا كان كذلك فيؤهم إطلاقه في الجميع عدم الاختصاص، وليس كذلك.

والثاني : أنه جعل معاقبة (أو) للواو قسمًا على حدته، ونادرًا لاشبهيرًا، وذلك شكل ، فإن قسم الإباحة قد جعله مرادفا للواو كما تقدم، حيث جعل علامة قصد الإباحة حسن وقوع الواو موقعها.

ففي هذا شيئان، أحدهما تداخل التقسيم، فإن معاقبة (أو) للواو يدخل في قسم الإباحة بأسره، وكذلك يدخل فيه كثير مما تقدم في قسم التقسيم، إذ قال سيبويه هناك : إن الواو تدخل في موضع (أو) وكل واحدة تجزئ من

(١) ديوانه ٢٧٥، المغنى ٦٢، وابن الشجري ٣١٧/٢، والهمع ٢٤٨/٥، والتصريح ٢٨٣/١، والأشمونى ٥٨/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤ — يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

أختها^(١). فثلاثة الأقسام إذاً متداخلة، تَقَرُّبُ من الرجوع إلى قسم واحد، وذلك خَلَلٌ في وَضْعِ التعليم.

والثاني يَنبَنِي على هذا، وهو أن معاقبتها للواو ليست بنادرة لما تقدم، لأن بابِي الإباحة والتقسيم واسعان.

وأيضاً تعاقبهما في النفي وشبهه، فأما النفي فنحو قوله تعالى : {وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ} ^(٢) إلى آخر ماجاء منها في قوله : {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً} ^(٣).

وأما شبه النفي فقوله تعالى : {وَلَا تَطْغَ مِنْهُمْ أَثِماً أَوْ كَفُوراً} ^(٤) فالمعنى في هذا النوع أيضاً معنى (الواو). وليس بقليل، بل هو شائع كثير، فكان قوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَائِ» مُشْكِلاً.

والجواب عن الأول أنه إنما تعرض لمعانيها على الجملة، ولم يقيد موضعها طلباً للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يقتضيان بمعناهما الطلب، لأنهما حكمان يقتضيان طلباً نفسياً كالوجوب والتحريم. وأما الشك والإبهام فمقتضيان للخبر، لأنهما تردداً أو نحوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أولاً يقع، فكأنه اجتزأ بذلك لعدم تأتى خلافه.

وأما سائر الأقسام فعلى مقتضى الإطلاق /. وعلى أنه كذلك فعل $\frac{١٧٩}{٣}$ في «التسهيل» فلم يعين لها موضعاً إلا في وقوعها بمعنى (ولا) فإنه قيده بالنهي والنفي^(٥)، بخلاف ما فعل في «الفوائد المحوية»^(٦).

(١) الكتاب ١٨٥/٣.

(٢) سورة النور / آية : ٦١.

(٣) سورة النور / آية : ٦١.

(٤) سورة الإنسان / آية : ٢٤.

(٥) التسهيل : ١٧٦.

(٦) من كتب الناظم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة...

والجواب عن الثاني أن مرادفة (أو) للواو، ومعاقبته لها معلوم أنه أراد به كون (أو) لمعنى الجمع، وهذا هو النادر كما قال.

وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس على معنى الجمع المطلق، وذلك أن العرب قالت : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ، وهو الأكثر، وقال بعضهم : خذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ^(١). فإذا كان بـ(أو) فالمعنى : خذْهُ بِالْهَيْنِ، فإن لم تُقَدِّرْ فَبِالْعَزِيزِ، فإن لم تقدر فبهما جميعاً. والمعنى : لا يَفُوتَنَّكَ على حال، وهو المعنى في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)، فـ (أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية.

فليست (أو) بمعنى (الواو) على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق. ولذلك قال سيبويه : وكلُّ واحدة منهما تُجْزىء من أختها في معنى : لا يَفُوتَنَّكَ على حال^(٣).

فليس إطلاق المؤلف أن (الواو) تحسُن في موضع (أو) الإباحية يحسُن على هذا، ولم يثبت تخصُّصُ (أو) فيها لمعنى (الواو) إلا باعتبار ما.

وكذلك (أو) التقسيمية، القولُ فيها كالقول في هذه، لا تكون (الواو) فيها إلا في معنى (أو) وذلك أن الرجل قد يشتري داراً بجميع حقوقها، داخلها وخارجها، أو داخلها وليس لها من خارج حق. غاذاً قال الكاتب : وكلُّ حقٍّ لها داخلٌ فيها أو خارجٌ عنها - عمُّ جميع حقوقها، قليلة كانت أو كثيرة، داخلًا أو

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ١٨٤/٣.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الكتاب ١٨٥/٣.

خارجاً، أو داخلاً لا خارجاً، فإن ذكر هنا (الواو) على معناها من الجمع المطلق، أثبتت حقوقاً داخلاً وخارجاً، وقد لا يكون لها حقٌ خارجاً. فإذا قال : (أو) وقعت على الداخل والخارج، وعلى الداخل وحده إن لم يكن لها من خارج حقٌ. وجاز ذلك للمعنى الذى فيها من التقسيم، فإذا وقعت (الواو) هنا، وقد سُمع، حُمِلت على معنى (أو) على تقدير : إن كان داخلاً، وإن كان خارجاً. فإذا تبين هذا علمت أن (أو) في الإباحة وفي التقسيم ليست معاقبة للواو الجامعة على معناها الأصيل أصلاً، وإنما تقع على معناه الأصيل نادراً - كما قال - في غير الإباحة والتقسيم.

ولأجل ما يعرض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك^(١) في آية أصناف الزكاة [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا^(٢)] إلى آخرها - إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض ؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة وموضع الإباحة تقع الواو لواو فيه مُجَزَّئَةٌ من (أو) كما قال سيبويه^(٣).

وأما على رأى غيره فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق. وأما ما عترض به في النفي وشبهه فغير وارد، فإن النفي إنما يتسلط على ما استقر في الإيجاب، وإذا كان الإيجاب في الإباحة على معنى أن كل واحد من المذكورات مباح لك على الانفراد والاجتماع فنفى هذا نفى على الانفراد والاجتماع. ومنه قوله : «وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا»^(٤).

(١) يقصد مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، وصاحب المذهب (ت ١٧٩هـ).

(٢) سورة التوبة : آية ٦٠.

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.

(٤) سورة الإنسان : آية ٢٤.

ف(أو) على بابها، وتفسير ابن / مالك لها بـ(ولا^(١)) تفسيرٌ معنًى $\frac{١٨٠}{٣}$ لتفسيرٍ لفظ، وعلى هذا الترتيب يجرى النفي في التخيير أيضاً. فكلّام الناظم وتقسيمه صحيح، لا تداخل فيه. والله أعلم. ثم قال :

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَةَ

فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَةَ

قوله : «إِمَّا الثَّانِيَةَ» يُشعر بأنَّ ثَمَّ (إِمَّا) أُولَى لا بد منها في الكلام. وهذا صحيح في القياس، فإنك تقول : (قام إِمَّا زيدٌ وإِمَّا عمرو) و(اضربْ وِمَّا بشراً إِمَّا بكراً) فلا يجوز أن يؤتى في الكلام بواحدة، وما جاء من ذلك فنادرٌ لا يقاس عليه. ومثال ذلك قول ذي الرُّمة أو الفرزدق، وأنشده الفارسي^(٢).

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وَأُنْشَدَ سَبِيحِيهِ لِلنِّمْرِ تَوَلَّبَ^(٣) :

(١) التسهيل : ١٧٦.

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٦١٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وابن يعيش ٨/١٠٢، والهمع ٥/٢٥٤، والأشمونى ٣/١١٠، والخزانة ١١/٧٦.

من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج. هاض العظم : كسره بعد الخبر. والخيال: صورة الشيء في الذهن. وقبله :

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ كَلِمًا قَلْتَ أَشْرَفْتُ عَلَى الْبُرِّ مِنْ دَهْمَاءَ هِيضَ ائْتَمَالُهَا

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ١/٢٦٧، والمقتضب ٣/٢٨، والخصائص ٢/٤٤١، وابن يعيش ٨/١٠٢، والخزانة ١١/٩٣ يصف وعلا بأنه لا ينجو من الموت. والرواعد : جمع راعدة، وهى السحابة ذات الرعد. والصيف : المطر الذى ينزل في الصيف. ولم يعدم : لا يعدم الماء في الخريف أيضاً، فهو في رى دائم. يريد الشاعر أن يقول : إن أحدا لا ينجو من الهلاك، ولو نجا أحد منه لكان أحق شئء بالنجاة هذا الوعل الذى يعيش في جبل منيع، وفيه رعيه وشربه.

سَقَّئَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ

وإنَّ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَ مَا

أصله عند سيبويه : وإمّا من خَرِيفٍ، فحذَف (ما)^(١) كما قال، أنشده أيضاً^(٢) :

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا

فإنَّ جَزَعًا وإنَّ إجمالَ صَبْرٍ

تقديره : فإمّا جزعًا وإمّا إجمالَ صبرٍ.

وهذا كله محفوظ غير مقيس، فلأجل هذا بنى الناظم على تكرار (إمّا) في الكلام.

ويريد أن (إمّا) الثانية في قولك : (قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) (واضربْ إمّا زيداً وإمّا عمراً) مثلُ (أو) في المعنى المقصود بها، من أنها في المحصول لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي التفصيل لتلك المعاني المذكورة في (أو) فتكون للتخيير نحو : اطعمْ إمّا سمكاً وإمّا لبناً، وفي الكتاب العزيز {إمّا أنْ تُعَذِّبَ وإمّا أنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا^(٣)} وقال تعالى : {فَشُدُّوا الوثَاقَ فإِذَا مَنَا بَعْدُ وإمّا فِدَاءً^(٤)} وتكون للإباحة نحو : جالسٌ إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرين^(٥) :

(١) الكتاب ١ / ٢٦٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦، ٣ / ٣٢٢، والمقتضب ٣ / ٢٨، وابن يعيش ٨ / ١٠١، ١٠٤، والهمع ٥ / ٢٥٤، والخزانة ١١ / ١٠٩

والبيت لدريد بن الصمة، من قصيدة يرثى بها معاوية أخا الخنساء، ويروى «فاكذبها» على أنه خطاب للمؤنث، وهو الصواب كما في الخزانة.

وكذبتك نفسك : منتك الأمانى، وخيلت إليك من الآمال ما لا يكاد يكون. والجزع : نقيض الصبر.

(٣) سورة الكهف / آية : ٨٦.

(٤) سورة محمد / آية : ٤.

(٥) سبقت ترجمتهما .

وتكون للتقسيم نحو قولك : الناسُ إمَّا منصورٌ وإمَّا مخذولٌ، ومنه في القرآن {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا^(١)} وقال الراجز^(٢) :

البَسْ لِكُلِّ حَالَةٍ لِبُوسَهَا
إِمَّا نَعِيمَهَا وَإِمَّا بُوسَهَا
وأنشد ابن جني وغيره^(٣) :

يَا لَيْتَمَا أُمْنَا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا
إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ
وتكون للإبهام كقولك : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرو) وأنت عالم، ولكنك أبهمتَ
على المخاطب.

وتكون للشك، وهو أظهر المعاني فيها نحو (رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عمراً)
فعلى الجملة هي جارية في معانيها مجرى (أو) وإنما قال : «في القصد» ولم

(١) سورة الإنسان / آية : ٣.

(٢) هو بيهس الفزاري، قاله حين شق قميصه فغطى به رأسه، وكشف استه بعد مقتل إخوته الستة، يريد أنه افتضح بأمرهم، وأنه إن لم يثأر لهم فهو كالمقنع رأسه واسته مكشوفة. وكان بيهس يحمق.

واللبوس : كل ما يلبس. وهو مثل سائر، يضرب في تلقى كل حالة بما يليق بها.

وانظر : المستقصى للزمخشري. ٣٠٤/١، واللسان (لبس) والمساعد ٤٦٠/٢.

(٣) المحتسب ٤١/١، ٢٨٤، وابن يعيش ٧٥/٦، والهمع ٥/ ٢٥٤، والتصريح ١٤٦/٢، والأشمونى ١٠٩/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والخزانة ٨٦/١١

والبيت لسعد بن قرط. والنعامة : طائر معروف. وتقول العرب للقوم إذا ارتحلوا عن منازلهم وتفرقوا : خفت نعامتهم، شالت نعامتهم، لأن النعامة موصوفة بالخفة وسرعة الذهاب والهرب. ويقال : إنه كناية عن الموت. وهو مثل سائر، ويروى «أَيُّما» بفتح الهمزة، و(إيما) بكسرها. وانظر : المستقصى للزمخشري ١٢٥/٢، واللسان (نعم).

يُطلق القول في المماثلة، احترازاً من توهم كونها مثلها في الحكم اللفظي أيضاً، وهو العطف، فكأنه نفي أن تكون (إمّا) من حروف العطف، ولذلك لم يعدها في صدر الباب من جملة الحروف العاطفة كما عدَّ (أو) فبيّن أنها مثل (أو) في المعنى لا في اللفظ.

وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة، أنها ليست بعاطفة، وهو مذهب يونس وابن كيسان والفارسي وجماعة.

وهذه طائفة منهم الزجاجي والصيّمرى والجزولي، إلى أنها حرف عطف كـ(أو) ومن الناس من زعم أنها مع (الواو) حرف واحد عاطف.

/ والصحيح ماذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب، للزوم

الواو لها في كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمّا) ^{١٨١}/_٣ عاطفة أيضاً للزم اجتماع حرفي عطف في غير ضرورة، كقولك : (إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) فلا يقال : (إمّا زيدٌ إمّا عمرو) إلا في الشعر، نحو^(١):

* إمّا إلى جنةٍ إمّا إلى نارٍ *

فهذا كقوله^(٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا

يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

تقديره : كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ فكذلك تقدير البيت : إمّا

(١) صدره :

يا ليتما أمّا شألتُ نَعَامَتُها

وسبق الاشتباه به .

(٢) الخصائص ١/٢٩٠، ٢/٢٨٠، والهمع ٥/٢٧٤، والدرر ٢/١٩٣، والأشمونى ٣/١١٦،

وديوان المعاني للعسكري ٢/٢٢٥، ويروى «يفرس الورد»

وقائله مجهول. ومعناه أن إبداء التحية يسبب المودة والمحبة بين الناس.

إلى جَنَّةٍ وإِما إلى نار.

وأما القائل بأنها عاطفة فشُبَّهَتْه مايلزم على كون (الواو) وهى العاطفة من التدافع، وهو الجَمْعُ اعتباراً بالواو، والتفريق اعتباراً بـ(إِماً) وأيضاً فإن سيبويه ذَكَرَ (إِماً) في جملة الحروف العاطفة^(١)، فالظاهر أنها كذلك، وهذا لا شُبْهَةٌ فيه.

فأما التدافع فغير ثابت، لأنه يُتَصَوَّرُ بقاء كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُستَفاد من (الواو) الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذى سِيَقَتْ له (إِماً) من الشكِّ أو غيره، كما أن (لَكِنْ) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف اتفاقاً.

وأماً ذَكَرُ سيبويه لها مع الحروف العاطفة فَتَجُوزُ لملازمتها لحرف العطف، كما تجوزُوا في أَلْفَى (صَحْرَاء) ونحوه، والحرف المُجَابِ به للشرط والقسم. ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك .

وأما المذهب الثالث فالتَّزِمُ أن يقول بذلك في (وَلَكِنْ) ولا قائل به. وفُرِّقَ بملازمة الواو لـ(إِماً) دون (لكن) وأجيب بأن تجريد (لكن) من الواو لم يثبت من كلام العرب، وهو ظاهر كلام سيبويه، مع أنه قائل بأنها حرف عطف، وكذلك مَنَعَه يونس. وفي ذلك كلام أوسع من هذا. فالأظهر ماذهب إليه الناظم. والله أعلم.

فإن قيل : هذا الكلام فيه إشكال من وجهين :

أحدهما أن الناظم أحال في معانى (إِماً) على معانى (أو) وقد قَدَّمَ لـ(أو) سبعة معانٍ، فاقتضى أن (إِماً) كذلك، وهذا غير صحيح، فإن معنى (الإضراب) ومعنى (الواو) مفقودان فيها، فإطلاقُ المماثلة غير صحيح.

(١) الكتاب ٤٢٦/١.

والثاني على تسليم ماتقدّم بإطلاقه أيضاً مُشكل، لأن (أو) يحتمل الكلام معها أمرين، أن يكون مبنياً أولاً على الشك، وأن يكون مبنياً على اليقين، ثم عَرَض الشك فاستدركه، بخلاف (إمّا) فإن الكلام معها مبنياً على الشك بلا بُدٍّ. ولذلك وَقَعَت في أول الكلام لَتُوْذِن بالمراد، فهذا في الشك، ولا يَبْعَد مثله في الإبهام وغيره.

فالجواب عن الأول أن المعاني المعتمَدَ على القياس فيها، والمشهورة في (أو) هي الخمسة التي تشاركها فيها. وأما المعنيان الباقيان فمن القِلَّة بمكان. ولذلك أشار إلى (النقل) في معنى (الإضراب) حين قال : «وإِضْرَابُهَا أَيْضاً نُمِي» وصرَّح بـ(النُّور) في معنى (الواو) بقوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ» فلما كانت كذلك في المعنيين لم يعتبر بهما^(١)، وصارت / المماثلة راجعة إلى ما كان قياساً.

$\frac{١٨٢}{٣}$

وعن الثاني أن إطلاقه للمماثلة إنما هي بالنسبة إلى (إمّا) الثانية، ولا شك أنها مثل (أو) في إعطاء الشك أو الإبهام أو التخيير أو غير ذلك من المعاني، لافرق بينهما في هذا، وأما بناء الكلام على الشك أو غيره حتماً مع (إمّا) فإنما حصل بـ(إمّا) الأولى لا الثانية، ولذلك عَرَفُوا الأولى بأنها حرفُ إشعارٍ بما سبقت له الثانية، وَيَعْضُدُ ذلك أنها إذا جاءت في الشعر غيرَ مكررةٍ فالفراء يجعلها كـ(أو) كما في قول الفرزدق أو غيره^(٢):

(١) على حاشية الأصل «لم يعتد بهما» وهما سواء.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه .

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

كأنه قال : أو بأموات، فتصلح إذ ذاك لما تصلح له (أو) ولما كانت (أو)

غير متعرضة لما قبلها كانت (إمّا) الثانية كذلك. ويكون البناء على الشك يأتي من جهة أخرى لا يضّر في صحة أداء اللفظ معناه.

وإذا ثبت هذا كان قول الناظم : «ومثل أو في القصدير إمّا الثانية» صحيحاً

بإطلاق، وزال الإشكال، والحمد لله.

وأتى لـ (إمّا) بمثال، وهو قوله : «إمّا ذى وإمّا النائية» و«ذى» إشارة إلى

القريب، و«النائية» البعيدة، فكأنه قال : (إمّا) القريبة، و(إمّا) البعيدة.

وَأَوَّلِ لَكِنْ نَفِيًّا أَوْ نَهْيًّا وَلَا

نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

قد تقدم أول الباب. عدّه (لكن) من حروف العطف، ونبّه على أنها مُخْتَلَفٌ

فيها.

فذهب الناظم إلى إثباتها عاطفة، وهو رأى الأكثر. وذهب يونس إلى أنها

لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك^(١). وإليه ذهب المؤلف في

«التسهيل» و«شرحه»^(٢) هذا إذا وقع بعدها المفرد، وكانت بغير واو.

فإن وقعت (الواو) قبلها فالعطف للواو، و«لكن» تؤدي معناها الزائد على

العطف.

ودلّ على هذا من كلام الناظم عدّه لها حرف عطف، لأن حرف العطف

لا يدخل على مثله.

(١) انظر رأى يونس في شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ .

(٢) التسهيل : ١٧٤، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

ومن هنا ادَّعى في (إمّا) أنها غير عاطفة. وكذلك إذا وقع بعدها المفرد، فذلك موضع كلامه، لأنه إنما تكلم في عطف المفردات لا في عطف الجمل، وعلى أن الخلاف في (لكن) إذا وقع بعدها الجملة. ولكن الناظم لم يقصد ذكر ذلك، ودلّ على هذا القصد من كلامه شرطُ النفي قبل (لكن) وإذا وقعت بعدها الجملة لا يشترط فيها ذلك.

والأظهر ما ذهب إليه هنا، لأن سيبويه قد عدها من الحروف المشتركة، وقرنها بـ(بل، ولا) بل وشبَّهها في التشريك بـ(الواو، والفاء، وثم) وغيرها^(١).

وقد احتجَّ في «الشرح»^(٢) لنفي كونها حرفَ عطف بأنها لم يُسمع فيها إسقاطُ (الواو) وأن ما جاء من نحو قولهم : ما قام زيدٌ لكنْ عمرو، وما رأيتُ زيداً لكنْ عمرو، فمن كلام النحويين لا من كلام العرب. قال : ولذلك لم يمثل سيبويه في العطف إلا بـ(ولكن) بالواو، إذ قال : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنطالحُ أراد^(٣) : ومثل (بل) في العطف.

قال المؤلف^(٤) : وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يُجيز العطف / بها غير مسبوقه بواو، وترك التمثيلَ به لئلا يُعتقد أنه مما $\frac{١٨٣}{٣}$ استعملته العرب.

ثم قال : ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال، لأنه، على ما قدرته، معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحقُّ المعطوف

(١) الكتاب ١/٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

بالواو أن يكون موافقا لما قبلها، فالواجب أن يُجعل من (عطف الجمل) ويُضمَر له عامل، وكأنه قال : ما قام زيدٌ لكن قام عمرو وما رأيت زيداٌ لكن رأيتُ عمرا، لأن الجملة المعطوفة [بالواو] يجوز كونها موافقة ومخالفة، نحو : قام زيدٌ وقام عمرو، ونحو : قام زيدٌ ولم يقم عمرو^(١).

وما قاله فيه نظر؛ فإن النحويين لا يَخْتَرَعُونَ الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياسُ إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يَجْزُ لهم ذلك مع (إمّا) الثانية، وفي غير ذلك. وإنما الشأن القياسُ على ماسْمَع.

وأشدُّ من هذا أنه ادَّعى على سيبويه أنه قائلُ بكونها حرفَ عطف غيرَ مسبوقه بواو، ثم يمثّل بالمسبوقه بالواو محافظةً على السَّماع، فسيبويه إذا خالف، وذهب إلى غير مسموع. وهذا مخالف لما علّم من مذهبه في اتِّباع المسموع، فلا يُعَوَّل على ما تأوَّل المؤلف على سيبويه هنا، نعم هل مذهب سيبويه أنها عاطفة دون واو أم لا؟ هذا النظرُ فيه موضع آخر.

وأما ما أورده من الإشكال، والتَّزَم بسببه من جَعَلَ المسألة من باب (عطف الجمل) فلا يَسْتَتَبُّ له، لأنه إن تَأَتَّى له في المرفوع والمنصوب فلا يتأتَّى له في مثال سيبويه : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالعٍ^(٢)، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، جرَّ فيهما، وقد سلّم ابن مالك أن مثل هذا مسموع.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - أ) مع اختلاف هين في الألفاظ، وما بين الحاصرتين زيادة من : شرح التسهيل.

(٢) الكتاب ١/٤٣٥.

والجواب عن الإشكال أن العطف مع (لكن) وإن كان من عطف المفردات في حكم عطف الجمل، فاغْتَفِرْ لذلك، مع أن عطف المفردات معها صحيح بنص سيبويه^(١).

بهذا وَجَّهه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله^(٢)، فالأظهر ماذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة. وكثيرا ما يخالف هنا رأيَه في «التسهيل» وقد تقدم من ذلك أشياء. وستأتى آخر إن شاء الله تعالى.

واعلم أن (لكن) على وجهين كما أُشِيرَ إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لا يقتصر بها على نفى دون إثبات، ولا على نهى دون أمر، بل تكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفي، فتقول : قام القومُ لكنْ عمرو لم يَقُمْ، وتقول : لم يَقُمْ القومُ لكنْ عمرو قام.

وكذلك تقع بعد الأمر كما تقع بعد النهي وغيره، فتقول : أكرمُ زيداً لكنْ عمرو لا تُكْرِمه، وما أشبه ذلك، لكن بشرط أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها، ولم يتكلم الناظم في هذا الوجه.

والثاني أن تعطف المفردات، وهى التى أخذ في تقرير حكمها، فَبَيَّنْ أنها تقع بعد (النفي، والنهى) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول : ما وجدتنى عاذلاً لكنْ عاذراً، فلا تَكُنْ لى خاذلاً لكنْ ناصراً.

ولا يجوز أن تقول : رأيتُ زيداً لكنْ عمرو، ومررتُ بصالحٍ لكنْ طالحٍ. قال سيبويه : فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنْ طالحٍ فهو محال لأن (لكن) لا يُتَدَارَكُ بها بعد إيجاب، ولكنها يُثَبَّتُ بها بعد النفي^(٣). يريد : لا يُتَدَارَكُ بها

(١) المرجع السابق ٤٢٥/١.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الكتاب ٤٢٥/١.

الغلط / والنسيان كما يُتدارك بـ(بَلْ) ولو كانت يُتدارك بها لصح $\frac{١٨٤}{٣}$ وقوعها بعد الإثبات والنفي.

وهذا رأى البصريين أنها لا تقع إلا بعد النفي، والنهي نوع من النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي. وحجة البصريين ما تقدم من كلام سيبويه، وأن العطف بها في الإثبات إنما يكون في الغلط والنسيان، لأنك تثبت بها للثاني ما أثبتته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه. وهذا مستغنى عنه بـ(بَلْ) في الإثبات، وبقي حكمها في النفي على أصله.

والاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بَوَّب عليه ابن جنِّي في «الخصائص»^(١). وأتى له بنظائر كثيرة، ونَبَّه عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعدّه من الأصول الثابتة، وبَنَى في التعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك.

وشُبِّهة الكوفيين القياسُ على (بَلْ) فإنها يُتدارك بها في الإثبات كما يُتدارك بها في النفي باتفاق، فكذلك ينبغي في (لكن) لأنها بمعناها. وأجيب بأنه لا يلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراك في الأحكام اللفظية. ألا ترى أنه يحسن دخول الواو على (لكن) ولا يحسن دخولها على (بَلْ) فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فَلَيْسَ مَثَلُ هذا، وهو غير سائغ باتفاق. فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ماقلوه^(٢). وأيضا فإذا

(١) ج ١ ص ٢٦٦.

(٢) انظر هذا الخلاف وأدلة كل فريق في الإنصاف (٤٨٤/٢) وهي المسألة الثامنة والستون.

كان عطف (بل) في الإثبات لا يتصور إلا على الغلط والنسيان، وهو قليل في كلام العرب، لم يلزم أن يُحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يُسمع ذلك، فلا سبيل إلى القول به.

وقوله : «وَأَوَّلُ لَكِنْ» «لكن» : مفعول أول، و«نفيًا» مفعول ثانٍ لـ (أَوَّل) يريد :
: أَوَّلِ هذا الحرف نفيًا، أى اجعله يليه بعده.

ثم قال : « ولا نداءً أو أمرًا أو اثباتًا تلا » .

«نداءً» وما بعده منصوب بـ(تَلَا) والجملة خبر المبتدأ الذي هو «لا» كأنه قال : «لا» تَلَا كَذَا وكَذَا،

ويعنى أن العطف بـ(لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهى النداء، والأمر، والإثبات. وهو الخبر المثبت.

فالنداء نحو : يا زيدا لا عمرو، ويا سلمان لا قاسم. والأمر نحو قولك :
اضرب زيدا لا عمرا. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهم ارحم زيدا لا عمرا، واغفر
لحمدي لا لفلان، وكذلك : غفر الله لزيد لا لعمرو. ومن كلامهم «به لا بظبي»
بالصرائم أغفر^(١) معناه: أحل الله الداهية به لا بكذا. وقالوا : «أمت في الحجر
لا فيك»^(٢).

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٧٨، واللسان (صرم، ظبا)

والصرائم : جمع صريمة، وهى القطعة المنقطعة من معظم الرمل. والأعفر من الظباء : الذى تعلق
ببياضه حمرة. يدعو عليه بأن يكون ما أصابه لازما له، مؤثرا فيه، وألا يكون مثل الطيبي في سلامته
منه، لأن الظباء لاداء لها، وهى أصح الحيوان.

(٢) اللسان (أمت) وفيه «والأمت : العوج، قال سيبويه : وقالوا : أمت في الحجر لا فيك، ومعناه:
أبقى الله بعد فناء الحجارة، وهى يوصف بالخلود والبقاء: ألا تراه كيف قال :
ما ننعم العيش لو أن الفتى حجرٌ تنبو الحوادث عنه وهو مَلْمُومٌ»

والإثبات نحو : رأيتُ زيداً لا عمرأ، وجاعنى محمدٌ لا أخوك. وما أشبه ذلك.

ولما حصرَ مواضع العطف بـ(لا) دلَّ على أن ماسواها لا يُعطف فيه بها، كالنَّفَى والنَّهْي، فلا يقال : ما قام زيدٌ لا عمرو ، ولا تضربُ زيداً لا عمرأ، لعدم صحة المخالفة بين ما قبلها وما بعدها، فيفسد ما وُضعت له (لا) من كون(لا) يخالف ما بعدها ما قبلها، فإن قَدَرْتَ ما بعدها موجِّباً، و(لا) نفى للنفي - لزم مخالفة وضعها، بأن صارت تُوجب ما بعدها لا تنفيه.

وكذلك لاتقع بعد الاستفهام، فلا تقول : هل رأيتَ زيداً لا عمرأ. قال بعضهم : لأن (لا) لنفي الثاني عمَّا دَخَلَ فيه الأول، ولم يدخل الأولُ بعد الاستفهام في / شيء، فلم يصلح أن يُنفى بها ما لم يتَّحَصَّل. $\frac{١٨٥}{٣}$ ثم النظر في أمرين، أحدهما في مواقع الخلاف في هذه المسألة، وذلك ثلاثة مواضع :

الأول : النداء، فقد زعم بعضهم أن العطف بـ(لا) في النداء لم يأتِ عليه شاهد من كلام العرب، وإنما أُجيزَ على ما اقتضاه المعنى والقياس .

وهذا الذى قال غيرُ بَيِّن، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى : يازيدُ لا عمرو^(١)، والظاهر أنه لا يمثلُ إلا بما سَمِعَ بعينه، أو ما سمع مثله.

وقال ابن خروف : إن العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ، فالظاهر خلاف ما قال .

(١) الكتاب ٢/١٨٦.

والثاني : أنه ذكر من مواضع العطف الخبر المثبت، وأطلق فيه،
فاقتضى جواز العطف بها بعد الماضي نحو : قام زيدٌ لا عمرو، وهو رأى
جماعة.

وذهب بعضهم، وهو رأى ابن أبي الربيع^(١)، إلى المنع إلا مع التكرار،
فإنك إذا عطفت بها بعد الماضي فقلت قام زيدٌ لا عمرو - كان التقدير : قام زيدٌ
لا قام عمرو، بناء على أن المعطوف على تقدير تكرير العامل، ولو أعدت العامل
للزم التكرارُ فقلت : لاقام عمرو (ولا قام أخوه، إذ لا يقال : لاقام زيد)^(٢) يا هذا ،
فكذلك ما كان في تقديره .

والأرجح ظاهرُ مذهب الناظم من الجواز ، لأن ما بنوا عليه من
التقدير غير مسوَّغ لما قالوا ، فإن تقدير التكرار ليس بحقيقي حتى
يعتبر اعتبارَ المنطوق به ، وإلّا لزم ألا يوجد العطف في المفردات البتّة ، إذ
مامن معطوف إلا وهو على تقدير تكرار العامل ، فإذا اعتبرت فيه تكرار
العامل صار المفرد جملةً مع العامل ، فزال عطفُ المفردات رأساً ، وهذا باطل
باتفاق . وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدّر هنا في حكم المنطوق به ، فلا يلزم
ما قال .

وأيضاً فالسمع موافق للقول بالجواز إذا سلّم أن المقدّر والمنطوق به
سواء في الحكم ، ففي الكتاب الكريم { فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ }^(٣) ، وقال

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) سورة البلد / آية : ١١ .

الراجز^(١) :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وَأَيُّ عَٰبِدٍ لَكَ لَا أَلَمًّا

وقال الآخر ، وهو امرؤ القيس ، فى العطف بها بعد الماضى^(٢) :

كَأَنَّ دِيَّارًا حَلَقَتْ بِأَبْوَنِهِ
عُقَابٌ تَنُوفِي لِأَعْقَابِ الْقَوَاعِلِ

والثالث أن النفى ، بمقتضى ما قال ، لا يعطف بـ (لا) بعده ، ونُقل عن الكسائى جواز ذلك ، والسمع يمنع من ذلك ، إذ هو مفقود فى هذه المسألة ، وقد تقدم وجه ذلك .

واستدل له على الجواز بقوله تعالى : {لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ

(١) ابن الشجري ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، والمغنى ٢٤٤ ، والإنصاف ٧٦ ، والخزانة ٢/٢٩٥ ، والجامع الصغير ١٠٦/١ ، واللسان (لم) .

والرجز لامية بن أبي الصلت ، قاله عند موته . وقد أخذه أبو خراش الهذلي وضمه إلى بيت آخر ، وكان يقولهما بين الصفا والمروة ، والأول هو قوله :

لَا هُمْ هَذَا خَامِسٌ إِلَّا تَمًّا أَتَمُّهُ اللَّهُ وَقَدْ أَتَمَّا

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم ، فصار من جملة الحديث الشريف . ومعناه : إن تغفر ذنوب عبادك فقد غفرت ذنوباً كثير ، فإن جميع عبادك خطاؤون .

وقوله : « لَا أَلَمًا » أي لم يفعل معصية .

(٢) ديوانه ٩٤ ، والخصائص ٣/١٩١ ، والمغنى ٢٤٢ ، والتصريح ٢/١٥٠ ، والأشمونى ٣/١١١ ، والخزانة ١١/١٧٧

ودثار : راعى إبل امرئ القيس . ، اللبون : النواقيث نوات اللبن . والقواعل : الجبال الصغار . وحلقت : ارتفعت . والعقاب : طائر كاسر معروف . وتنوفى : جبل مشرف عال .

وكان امرؤ القيس نزل بطي فأنغير على إبله فنهبت ، فهو يقول : كأنما اختطفتها عقاب . فحلقت بها فى الجوف فلا يرجى رجوعها ، كما لا يطمع فيما نالته هذه العقاب .

وَالِدَةٌ بَوْلَدَهَا^(١) ، وهذا ليس مما نحن فيه ، بل الجملة الثانية بيانٌ
للأولى أو بدلٌ منها ، وليست (لا) الثانية عاطفة .

فإن قيل : هذا الكلام معترض من وجهين :

أحدهما: أن العطف بـ (لا) قد يجوز في موضع لا يكون السابق
قبله ندأء ، ولا أمراً ، ولا إثباتاً ، وذلك في التحضيض والعرض ، فتقول
: هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا لَا عَمْرًا ، وَأَلَّا أَكْرَمْتَ عَمْرًا لَا بَشَرًا ، وما أشبه ذلك ،
بخلاف الاستفهام / كما تقدم . وحصرُ الناظم مواضع العطف يقتضى $\frac{١٨٦}{٣}$
أَلَّا يُعْطَفَ بِهَا بَعْدَ هَذَيْنِ ، وهو غير مستقيم .

والثاني : أنه يدخل له في قسم الإثبات أن تقول : قام رجلٌ لا
عَمْرُو ، ورأيت امرأةً لا هَندًا ، وما أشبه ذلك ، وهم قد نصَّوا على أن ذلك
لا يجوز ، إذ شرطوا في العطف بـ (لا) أن يكون الاسم الذي قبلها لا
يصح تناوُلُهُ لما بعدها ، لأن العطف بها إنما جئ به على جهة التأكيد
لصحة الاختصار على الأول دون الثاني ، وذلك لأن العطف بها إذا قلت :
قام زيدٌ لا عَمْرُو وَرَدَ عَلَى مَنْ ظَنُّ قِيَامَ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَمَعًا ، أَوْ ظَنُّ قِيَامِ
عَمْرُو لَا زَيْدٍ ، فلو قلت : قام زيدٌ ، واقتصرْتَ لَجاز ، ولكنك أَكَّدْتَ ،
فصار الكلام بمنزلة ما لو قلت : إِنَّمَا قام زيدٌ ، أو ما قام إِلَّا زيدٌ ، ولذلك
لَا يُعْطَفُ مَعَ (إِلَّا) بِلا ، لأن (ما) و (إلا) كَالْعَوَضِ من ذلك ، فلم يجز
اجتماعهما .

وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ما بعد (لا) ظاهر المنافاة لما
قبلها ، بحيث لا يصح تناوُلُ ما قبلها لما بعدها .

(١) سورة البقرة / آية : ٢٢٣ .

وكذلك لاتقول : قام زيدٌ لارجلُ ، وهو عكس المسألة الأولى ، ولا قام رجلُ لافارسُ ، على العطف ، ولا ما أشبه ذلك .

وما جاء من نحو : مررتُ برجلٍ لافارسٍ ولاشجاعٍ - فعلى النعت لا على العطف بـ (لا) وكلام الناظم يتناول ذلك كله ، فكان غيرَ سديد .

فالجواب عن الأول أن العَرَضَ والتحضيض راجعان فى المعنى إلى الأمر ، فما جاز فى الأمر جاز فيهما .

وأما الثانى فلا جواب لى عنه ، والموضع محل نظر . والله أعلم .

وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيَّهَا

كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرَبِعٍ بَلْ تِيَّهَا

وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ

فِى الْخَبَرِ الْمُثَبَّتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

جَعَلَ (بل) هنا على وجهين :

أحدهما : أن تقع موقع (لَكِنْ) وذلك بعد (النفى ، والنهى) .

والثانى : أن تقع فى غير ذلك الموقع ، وذلك بعد (الأمر ، والخبر المثبت) .

فأما الأول فحكمُ (بل) فيه حكم (لكن) وذلك أن توجب للثانى مانقًى عن الأول ، فإذا - قلت : ما قام زيدٌ بل عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً بل عمراً ، فـ (عمرو) مثبتٌ له الحكمُ المنقًى عن (زيد) كما كان ذلك فى (لكن) حيث قلت : (ما قام زيدٌ لكن عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً . لكن عمراً ، فكل واحدة من الأداتين مخالفةٌ ما بعدها لما قبلها . والنفى المؤول فى هذا كالصريح ، نحو : زيدٌ غيرُ قائم بل قاعدٌ ، كما كان فى (لكن) (نحو : زيدٌ غيرُ قائم لكن قاعدٌ) ^(١) .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

ومثل الناظم ذلك بقوله : «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا» .

والمَرْبَعُ : منزل القوم في الربيع خاصة ، تقول : هذه مَرَابِعنا ومَصَائِفنا ، أى حيث نَرْتَبِع ونصيف .

والثَّيْهَاء ممدودة : الفلاة التى يُتَاه فيها ، فلا يُهْتدى فيها للمخرج منها ، بل يُتَحِير فيها إذا وَلَجِت . و (أَرْضُ مَتَيْهَة) من ذلك . أى لم أَكُنْ فى منزلِ أَهْلِ بِل فى بلدةٍ قَفَر ، لأنيسَ فيها ،

وأما الثانى فذكر أنك تُثَبِّت بـ (بِل) للثانى حكم الأول فى الموضعين المذكورين ، وهما (الخبر المثبت ، والأمر) .

وأتى فيه بلفظ (النَّقْل) لأن الحكم المذكور للأول يُنْقَل بعينه للثانى بعد ما حُكِّم به على / الأول .

$\frac{187}{3}$

لكن هذا النقل على ضربين :

أحدهما أن يكون ذكرُ الأول فيه مقصودا ، والحكم عليه مقصودا ، ثم يُضْرَب عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، لِقَصْدٍ يَقْصده المتكلم فى ذلك ، كما تقول : زيدُ شجاعٌ بِل أسدٌ ، وهندُ بَذْرُ بِل شمسُ .

ونظير هذا فى عطف الجمل قول الله تعالى : {بَلْ إِدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فى الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فى شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ} ^(١) .

والثانى أن يكون ذكرُ الأول والحكم عليه غيرَ مقصود ، وإنما وقع غلطاً أو نسياناً ، فيُضْرَب عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، كما تقول : رأيتُ رجلاً بِل حماراً ، وأنت عبْدِي بِل سيِّدِي .

(١) سورة النمل / آية ٦٦ .

وكقولك فى النسيان : لَهُ عَلَىٰ درهمان بل ثلاثة ، وأنت أخى بل ابنُ
أخى ، وما أشبه ذلك .

وكذلك فى الأمر نحو : اضرب زيدا بل عمراً ، وأعطني درهمن بل ثلاثة .
واعلم أنه قال : «وَبَلُّ كَلْكَنْ» إلى آخره ، فاقترضى أن مابعد (بل) موجبُ
لزوما ، وإن كان بعد النفى أو النهى ، كما أن مابعد (لكن) كذلك . وهذا رأى
الجمهور .

وذهب المبرد إلى كونه موجبا غير لازم ، وفَرَّقَ بين (بل) و (لكن) بأن (بل)
لايتكلم بها إلا غالط ، مثل : رأيت زيدا بل عمراً ، أى بل (رأيتُ عمراً ،
فغلطت ، وكذلك فى النفى إذا قلت : ما رأيتُ زيدا بل عمراً ، أى بل)^(١) مارأيتُ
عمراً ، اعتمدت فى الجحد على الثانى .

قال : وقد يكون فى النفى ك (لكن) أى : بل رأيتُه . قال : والجيد هذا ،
لأن (رأيت) أقرب ، فيكون معناه : بل رأيت عمراً .

والصحيح ما عليه الناس ، لأن السماع لم يأت بما ذكر ، وهو المتَّبَع ،
وإنما الوجه اتباعُ ما اتَّفَقَ الناس عليه ، ومادَّلَ عليه كلام العرب . وأيضاً لو كان
كما يقول المبردُ لجاز فى (ما) الحِجَازِيَّةُ أن تقول : مازيدُ قائماً بل قاعداً بناءً
على بقاء النفى ، وأن التقدير : بل ماهو قاعداً ، وهذا اليس بمقول باتفاق ،
وإنما كلام العرب على الرفع فى (قاعدُ) وما ذاك إلا لمكان بطلان النفى .

ثم يبقى فى كلامه مُشَاحَّةٌ لفظية^(٢) ، ومشاحة معنوية .

فأما اللفظية ففى قوله : «والأمرُ الجلى» فقيد الأمر بكونه جلياً ، وهذا
حشوٌ لفائدة فيه (وأيضاً فهو حشوٌ مُخِلٌّ ، إذ يقتضى أن الأمر إذا لم يكن

(١) مابين القوسين ساقط من النسخ جميعا ، ومستدرك على حاشية الأصل وحده ، وهو الصواب

(٢) المشاحة : المخاصمة والمجادلة .

جلياً ظاهراً فلا يُعطف بها فيه^(١) ، وليس كذلك ، لأن (التخضيض) يجوز العطفُ بها بعده فتقول : هَلَا أُكْرِمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وكذلك (العَرْض) نحو : أَلَا أُكْرِمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، على الغلط والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أُكْرِمُ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا .

وأما المعنوية فإنه قال : « وَبَلْ كَلِّكَ » فاقترضى أنها مثلها في أحكامها اللفظية والمعنوية إذا وقعت بعد مصحوبِها .

فأما كونها مثلها في الحكم اللفظي فنعم ، وأما في المعنوي فلا ، لأنهما يفترقان ، ألا ترى أن (بل) يُستدرك بها الغلط والنسيان ، و(لكن) لا يُستدرك بها ذلك ، فقد حصل الفرق بينهما على الجملة ، فكيف يقول : إن (بل) ك (لكن) !

والجواب أن (الجلي) ليس بقيد متحرز به ، وإنما أتى به حشوا . وقد يندر من الناظم مثل هذا لضيق المجال في الشعر .

وعن الثاني أن الكلام في (بل ، ولكن) إنما هو عند وقوعهما معاً بعد (النفي والنهي) وليست (بل) عند ذلك يُستدرك بها غلطاً ولا نسيان ، وإنما يُثبت بها للثاني^(٢) مانفى عن الأول ك (لكن) من كل وجه .

وحذف الياء من / «الثان» للضرورة ، كما قال الأعشى^(٣) :

$\frac{١٨٨}{٣}$

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

(٢) في النسخ «يثبت بها» وما أثبتته من حاشية الأصل ، وهو أوضح .

(٣) ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٨/١ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع

٣٤٤/٥ والدرر ٢١٧/٢ .

والغواني : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة . ويصر منه :

يقطعن حبال مودته . يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء .

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِ مِنْهُ
وَيُعِدْنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ
وفى النظم من هذا النوع أشياء كثيرة .
وإنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ
عَطَفَتْ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلٍ مَّا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدُ
فِي النَّظْمِ فَاشْيَاءٌ وَضَعْفُهُ اعْتَقِدُ

هذه مسألة كلية فى حروف العطف ، وذلك أن المعطوف عليه تارة يكون ظاهرا ، ولا إشكال فى جواز العطف عليه ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء كان المعطوف عليه ظاهرا أو مضمرا .

وتارة يكون ضميرا ، والضمير على قسمين ، منفصل ومتصل .

فـ (المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقا ، فيجوز العطف عليه مرفوعاً كان أو منصوباً . ولا يكون مجروراً إلا فى الاضطرار ، فتقول : زيدٌ ماجاعنى إلا هو وهندٌ ، ومارأيتُ إلا إياك وعمرأ ، وأنا وزيدٌ منطلقان ، وما أشبه ذلك ، فإنهم حكموا له بحكم الظاهر هنا . وخرج هذا عن كلام الناظم بقوله : «متَّصلٍ» ففهم أن غير المتصل لا يشترط فيه ما ذكر .

و (المتصل) إن كان منصوبَ الموضع جاز العطف عليه أيضا مطلقا ، لأنه فى حكم المنفصل من حيث كان فَضْلُهُ ، أو جارياً مجرى الفضلة ، فليس له مع عامله اتصال تام ، كما كان لضمير الرفع مع عامله ، فلذلك قيّد ما أراد تقييده بقوله : «ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ» .

وأما إن كان مرفوعا أو مجرورا فاِذْ ذاك لا يُعطَف عليه مطلقا ، بل بشرطٍ
يَقْتَرِن به .

وقدَّم الكلام على ضمير الرفع ، فقَرَّر أنه إذا عُطِف عليه فالقياس المعتمد
فيه ، والشَّهير في كلام العرب ، أن يُفصل بينه وبين ما عُطِف عليه بفاصل ، أيُّ
فاصلٍ كان ، إلا أن الأكثر والأولى الفصلُ بالضمير المنفصل المناسب له في
الرفع ، ولذلك قدَّم ذكره قبل غيره فقال : «فَأفْصِلْ بالضميرِ المُنفَصِلِ» .

فتقول : قمتُ أنا وزيدُ ، وقمتَ أنتَ وعمرو ، وزيدُ يخرج هو وخالدُ ، ونحو
ذلك .

ومنه في القرآن : { اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ }^(١) ، { فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ
فَقَاتِلَا }^(٢) ، { وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا
آبَاؤُنَا }^(٣) ، وهو كثير .

وقد يأتى الفصل بغير الضمير وهو قوله : «أَوْفَاصِلُ مَا» كالمجرور
والظرف و (لا) وغيرها ، كقوله تعالى : { هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ }^(٤) .
فهذا فصل بالمجرور ، والظرفُ مثله نحو : جلستُ عندك وعمرو .

ومن الفصل بـ (لا) إذا وقعت بين العاطف والمعطوف قوله : { سَيَقُولُ
الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا }^(٥) .

ومن الفصل بالمفعول قوله : { فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ
اتَّبَعَنِ }^(٦) .

(١) سورة البقرة / آية : ٣٥ ، والآراف / آية : ١٩ .

(٢) سورة المائدة / آية : ٢٤ .

(٣) سورة النحل / آية : ٣٥ .

(٤) سورة الأحزاب / آية : ٤٣ .

(٥) سورة الأنعام / آية : ١٤٨ .

(٦) سورة آل عمران / آية : ٢٠ .

وبخبر (كان) قوله حكايةً : {أَنْذَا كُنَّا تَرَابًا وَأَبَاقُنَا} ^(١) .

وبالتمييز كقول الشاعر ^(٢) :

مُلِئْتُ رُغْبًا وَقَوْمُ كُنْتُ رَاجِيَهُمْ

لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَادِ

وبالنداء قول الشاعر ^(٣) :

لَقَدْ نِلْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةً

مِنَ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا فَاقَ سُودُداً

/ والفصل بغير ذلك أيضا سائغ ، كما قال : (أوفاصل ما) . $\frac{189}{3}$

وأما إذا لم يفصل بينهما بفواصل فهو في الشَّعْر فاشٍ شائعٌ مشتهرٌ ، وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، كما قلت : قمتُ وزيدُ ، وهندُ قامتُ وأبوها .

ومما جاء في الشَّعْر من ذلك قولُ عمر بن أبي ربيعة ، أنشده

سبويه ^(٤) :

(١) سورة النمل / آية : ٦٧

(٢) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢

وقائله مجهول . والرعب : الخوف والفرع . ودهمتك : فاجأتك وغشيتك . وبأساد : رجال كالأسود .

(٣) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢ ، والمساعد ٤٦٩/٢ وقائله مجهول . والسودد : المجد والشرف .

(٤) الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، والأشمونى ١١٤/٣ ، والعينى ١٦١/٤ ، وملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والزهر : جمع زهراء ، وهى البيضاء المشرقة اللون . وتهادى : أصله تنهادى - بتأين - أى تمشى مشياً ساكناً - والنعاج : جمع نعجة ، يريد بقر الوحش ، وتشبه به النساء فى سعة العين وسكون المشى . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى « الفلاة » بالفاء . وتعسفن رملاً : سرن بغير هداية ، وإذا مشى البقر فى الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى فى الرمل .

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرُ تَهَادَى

كَنْعَاجِ الْمَلَأَ تَعَسَّفْنَ رَمَلًا

وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلرَّاعِي ^(١) :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةُ

دَعَا يَا لِبَكْرٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا ^(٢) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وَأُنْشِدُ السَّيرَافِي وَغَيْرِهِ لَجَرِيرٍ ^(٣) :

وَرَجَا الْأَخِيظِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ

مَمَالِمُ يَكُنْ وَأَبُ لَهُ لَيْنَالًا

(١) الكتاب ٢٨٠/٢ ، واللسان (عزا) ديوانه

ويروى «يالكلب» و«وياالكلب» واعتزينا : من العزاء والعزوة ، وهي دعوة المستغيث حين يقول
يافلان ، أو يالأنصار ، أو ياللمهاجرين . يقول : خرجنا لطلبهم فلحقناهم عشية ، فاشتغلوا
بقبيلتهم ، واستغفنا نحن بقبيلتنا . والراعى من نمير بن عامر .

(٢) الكتاب ١٠٧/٣ ، وابن يعيش ٩٤/٩ ، والمغنى ٣٣ ، والتصريح ٢٣٣/٢ ، والأشمونى ٢٨٦/٣ ،
والخزانه ٨٠/١٠

والشعر للمسبيب بن علس يخاطب بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ويقول لهم : لو التقينا بكم فى
الحرب لأظلم نهاركم فصار ليلا مفعما بالشر .

(٣) ديوانه ٤٥١ ، والإنصاف ٤٧٦ ، والتصريح ١٥١/٢ ، والهمع ٢٦٧/٥ ، والأشمونى ١١٤/٣ ،
والعينى ١٦٠/٤ [يهجو الأخطل ولذلك صغره] .

وقال الآخر ^(١) :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْنُبُ عُودَهُ

وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرُوعُ الْمَتَّقَصْفُ

وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتي عندهم فى الشَّعْرُ حيث لا يُقاس عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلين على ذلك بما جاء فى الشَّعْرُ ، ويقولون تعالى : { فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى } ^(٢) ، ففى « استوى » ضميرٌ عندهم ، و« هو » معطوف عليه ، أى استوى جبريلٌ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم .

وهذا عند البصريين ليس فيه دليل .

أما الشَّعْرُ : فظاهر ، وأما الآية فتَحْتَمِلُ أن تكون الواو فى (وهو) واوَ الحال لا واوَ العطف ، والضميران معاً لجبريلَ عليه السلام ، أى استوى فى صورته التى خُلِقَ عليها حالَ كَوْنِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ^(٣) .

وقد رأى المؤلف فى « التسهيل » و« شرحه » ^(٤) رأياً ثالثاً ، وهو جواز

العطف فى الكلام على قلة ،

(١) معانى القرآن ٩٥/٣ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٧ ، وأساس البلاغة (قصف) والنبع : شجر ينبت

فى قلة الجبل ، تتخذ منه القسي والسهام ، والخِرُوعُ : كل نبت ضعيف يتثنى .

ونبت يقوم على ساق ، ورقه التين ، وثمره حب فى عناقيد ، وله دهن كثير .

(٢) سورة النجم / آية : ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٤٧٤ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) التسهيل : ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١)

واستشهد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ما جاء من ذلك فى الكلام من قولهم : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، وفى الحديث قولُ عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : كنتُ وجاراً لى من الأنصار^(١) ، وقولُ على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، كنتُ وأبو بكر وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ، هكذا ثبت ضبطُها فى صحيح البخارى^(٢) .

والثانى : أن ما جاء فى الشَّعر من ذلك منه ما يلحق بالنثر لإمكان الإيتان به على غير ضرورة ، لتمكُّن الشاعر أن ينصب ما بعد (الواو) على المفعول معه فى بيت ابن أبى ربيعة ، والراعى ، وجريير ، وكذلك قال المؤلف فى بيتى ابن أبى ربيعة وجريير ، بناءً على أصله فى ذلك ، وقد مرَّ الكلام على ما فى ذلك فيما تقدم .

فإن قيل : ظاهرُ الكلام متهافٍ ، فإنه بين أن العطف بلا فصلٍ شائعٌ فى الشَّعر ، وهذا يقتضى أنه قوىٌ فى قياس الضرائر^(٣) ، كصَرَفَ ما لا ينصرف ، وقَصَرَ الممدود ، فقوله بعد هذا : «وضَعْفُهُ اعْتَقَدُ» مضادٌ لهذا .

وأيضاً فإن أراد أنه ضعيف فى الكلام - إن قيل - فهذا أيضاً كذلك ، لأنه لم يلتفت هنا إلى نقلٍ فى النثر ، ولا نَبَهَ على أنه يُقاس فى النثر

(١) رواه البخارى فى كتاب العلم - باب التناوب فى العلم ، حديث رقم (٨٩) فتح البارى ١/١٨٥ ،

وفى كتاب المظالم - باب رقم ٢٥ ، حديث رقم (٢٤٦٨) فتح البارى ٥/١١٤ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة (الفتح ٧/٢٢) حديث (٣٦٧٧) ، ومسلم - فضائل الصحابة (١٨٥٨/٤) حديث (٢٣٨٩) .

(٣) الضرائر : جمع ضرورة ، ويراد هنا الضرورة الشعرية وهى الحالة الداعية للشاعر إلى أن يرتكب فى شعره ما لا يرتكب مثله فى النثر .

على ما / اخْتَصَّ بالشُّعْر ، ولو نَبَّه عليه لكان متناقضا .

ولا يقال: إنه أتى بقوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) تَتِمَّةٌ للبيت لا لغير ذلك ، فإن هذا أشنعُ عليه ، فثبت أن هذه التَّتِمَّةُ مُشْكَلَةٌ .

فالجواب : أنه إنما أراد اعتقادَ الضَّعْفِ فيه في القياس مطلقا ، لا بقيد كونه في نَظْمٍ أو نَثْرٍ ، فسَلَطَ الضَّعْفَ على وُروده ، ولَمَّا قال ذلك ، مع النص على شِياعه في الشُّعْر ، دَلَّ ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلاً ، أو يكون قوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) يريد به : في الكلام ، فكأنه يقول : إنه في الشعر قَوِيٌّ ، وفي الكلام ضَعِيفٌ . وعلى هذا يتفق رأيه هنا مع رأيه في «التسهيل» و«شرحه»^(١) ويكون الدليل على صحة رأيه ماتقَدُّمُ ، والله أعلم .

وأما ضمير الجر فقال في العطف عليه :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى

ضَمِيرِ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَ

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى

فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُنْبِتًا

عَوْدُ الخافض : بمعنى إعادته ، يعنى أن إعادته الخافض في

العطف على الضمير المخفوض - ولا يكون إلا متصلا - جَعَلَهُ النحويون

شرطا لازما فقالوا : لايجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض .

فإذا قلت : مررتُ بكَ ، فأردتَ العطف عليه قلت: وبزيدٍ ، ولا تقول :

وبزيدٍ ، إلا في الشُّعْر ، كما في التنزيل الكريم : {قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُم مِّنْهَا

(١) التسهيل ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ^(١) ، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تُحْمَلُونَ}^(٢) {وَمَنْكَ وَمِنْ نُوحٍ}^(٣) . {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا}^(٤) .

وكذلك إن كان الخافض اسماً نحو : جلستُ عندك وعند زيد ، وأعجبني خروجك وخروج زيد .

وفى القرآن : {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالْآلِهَ أَبَائِكَ}^(٥) . وهو كثير أيضا .

فهذا لازم هند هؤلاء ، وهم البصريون . ورأى الكوفيون أن ذلك غير لازم ، بل يجوز عندهم الأيعاد الخافض فتقول : مررتُ بك وزيد ، وجئتُ إليك وعمرو ، وتبع الكوفيون يونس والأخفش . ونقل عن الشلوّيين في بعض المواضع اختيارُ هذا الرأي .

وهو الذى ذهب إليه الناظم هنا ؛ إذ قال : (وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا) أى اشتراط إعادة الخافض غير لازم فى رأى ، لكن قد يشعر بأنه الأحسن ، ولاشك فى هذا ، فإن الغالب فى النقل إعادة الخافض وهو رأيه فى «التسهيل» أيضا^(٦) .

ومما جاء فى النثر من ذلك قراءة حمزة^(٧) : {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}^(٨) بالخفض فى الأرحام ، وهى مَرْوِيَّةٌ عن الحسن ومجاهد وقتادة

(١) سورة الأنعام / آية : ٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون / آية : ٢٢ .

(٣) سورة الأحزاب / آية : ٧ .

(٤) سورة فصلت / آية : ١١ .

(٥) سورة البقرة / آية : ١٣٣ .

(٦) ص : ١٧٧ .

(٧) هو أبو عمار حمزة بن حبيب الزيات ، الإمام الحبر الكوفى ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ)

[غاية النهاية لابن الجزرى ١/٢٦١] .

(٨) سورة النساء / آية : ١ .

وانظر فى هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد : ٢٢٦

وَالنَّخَعِي وَيَحْيَى بْنِ وَثَّابٍ وَالْأَعْمَشَ وَطَلْحَةَ بْنَ مُصَرِّفٍ^(١) ، وَحَمَلُهَا عَلَى أَنْ
(الواو) لِلْقَسَبِ ضَعِيف .

وَحكى قُطْرُبُ^(٢) : مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ ، وَفِي الْبَخَارِيِّ : «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ
وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»^(٣) ، بِالْجَر .

(١) البحر المحيط ١٥٧/٣

والحسن هو الحسن بن يسار السيد الامام أبو سعيد البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، وهو
أحد القراء الأربعة عشر (ت ١١٠هـ)

ومجاهد هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين وله
اختيار في القراءة (ت ١٠٣هـ) .

وقتادة هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي البصري المفسر ، أحد الأئمة في حروف
القرآن ، وله اختيار في القراءة (ت ١١٧هـ)

والنخعي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي الكوفي ، الإمام المشهور الصالح ،
الزاهد العالم (ت ٩٦هـ)

ويحيى بن وثاب الأسد الكوفي ، تابعي ثقة كبير ، من العباد الأعلام ، قال عنه الأعمش «يحيى
أقرأ من بال على التراب» (ت ١٠٣هـ) .

والأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفي ، الإمام الجليل (ت ١٤٨هـ) وطلحة بن
مصرف أبو محمد الهمداني اليامي الكوفي ، تابعي كبير له اختيار في القراءة ينسب إليه
(ت ١١٢هـ) .

وانظر تراجمهم على الترتيب في (غاية النهاية) : ١ / ٢٣٥ ، ٢ / ٤١ ، ٢ / ٢٥ ، ١ / ٢٩ ، ٢ / ٢٨٠ ،
١ / ٣١٥ ، ١ / ٣٤٣ .

(٢) قطرب هو محمد بن المستنير أبو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي ، أحد العلماء بالنحو

واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين . ويقال : إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته له في
الأسحار ، قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل (ت ٢٠٦هـ) [إنباه الرواه ٢١٩/٣] .

(٣) البخاري - كتاب الاجارة - باب الاجارة من العصر إلى الليل (٤٤٧/٤) والترمذي - باب

الآلب - باء ماجاء في مثل ابن آدم ١٥٣/٥ .

واحتج المؤلف أيضا بقوله : «وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»^(١) ، وذلك لايَتَعَيَّنَ شاهداً وأن كان قد رَجَّحه ، لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام ، وإنما المعنى على أنهم صَدُّوا عن المسجد الحرام ، فهو عطف على «سَبِيلِ»^(٢) . كالأية الأخرى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا / ١٩١ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ} ^(٣) ، وعَيَّنَ الفارسي في «الحجة»^(٤) ، حَمَلَ الآية على هذا ، ولم يعتبر ما اعتبره المؤلف والشُّلُوبِيِّين من لزوم الفصل بين المصدر الموصول ومعموله بأجنبي ، بتقدير العطف على «سَبِيلِ اللَّهِ» .

ونقل ابن الأنباري^(٥) ، عن الكوفيين الاستشهادَ بآياتٍ أُخِرَ لايَتَعَيَّنَ فيها ما قالوا ، فهذا مما جاء في «النُّزْرِ الصَّحِيحِ مُبْتَأً» .
وأما النظم فمنه ما أنشد سيبويه من قول الراجز^(٦) :

أَبَكَ أَيْةٌ بِيْ أَوْ مُصَادِرُ
مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشُورِ

-
- (١) سورة البقرة / آية : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٨ - ١) .
 - (٢) يعنى قوله عز وجل في الآية نفسها : {وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} .
 - (٣) سورة الحج / آية : ٢٥ .
 - (٤) هو كتابه الكبير في تحليل وجوه القراءات السبع ، وانظر : ج ٣ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .
 - (٥) الإنصاف في مسائل الخلاف له ٤٦٣ - ٤٧٤ (المسألة ٦٥) وفيه عرض واسع لأدلة كل من الفريقين .
 - (٦) الكتاب ٢/ ٣٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والمعاني الكبير ٨٣٢ ، واللسان (أوب) أبك : ويك . وأَيْةٌ : ناد وادع ، وأصل التأنيبه دعاء الإبل . لمصدر : الشديد والمصدر : والجلَّة من الحمر : مسانها ، واحدها جليل . والجاب : الغليظ . والحشور : المنتفخ البطن . شبه نفسه بهذا الحمار في الصلابة والشدَّة .

فَعَطَفَ عَلَى الْيَاءِ مِنْ (يِي) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْبَاءِ . وَأَنْشَدَ أَيْضًا ^(١) :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وَأَنْشَدَ الْفَرَاءَ ^(٢) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا

فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وَأَنْشَدَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ ^(٣) :

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

وَأَنْشَدَ قُطْرُبَ وَالْفَرَاءَ ^(٤) :

(١) الكتاب ٢/٣٨٣ ، وابن يعيش ٣/٧٨ ، ٧٩ ، والهمع ٥/٢٦٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٣٣٦ ، والخزانة ٥/١٢٣ ، والأشمونى ٣/١١٥ .

وقربت : أخذت وشرعت . بقول إن هجاك للناس وشتهم صار أمراً معروفاً لا يتعجب منه ، فلا عجب إذا أخذت تهجوناً ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر .

(٢) لمسكين الدارمي ، ديوانه ٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٦ ، وابن يعيش ٣/٧٩ ، والإنصاف

٤٦٥ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥١ ، والأشمونى ٣/١١٥ ، والعينى ٣/١٦٤ ، والسوارى : جمع سارية ، وهى الإسطوانة .. وغوط : جمع غائط ، وهو المطمئن من الأرض . ونفانف جمع نفنف ،

وهو الهواء بين الساريتين ، أو الهواء الشديد : يريد أنهم طوال القامات .

(٣) ديوانه ١١٠ ، والإنصاف ٢٩٦ ، ٤٦٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢ ، والحماسة الشجرية

١٣٣/١ وأكر : أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يفر . والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف : الموت وقبله :

وَلِي نَفْسُ تَتَوَقَّ إِلَى الْمَعَالِي سَتَتَلَفُ أَوْ أَبْلَغُهَا مَنَاهَا

(٤) معاني القرآن ٢/٨٦ ، والإنصاف ٤٦٦ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢

ونو الجماجم : موضع . ويوم ذى الجماجم من وقائع العرب فى الإسلام .

هَلَا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ
وَأَبَى نَعْنِيْمَ ذِي اللُّوَاءِ الْمُخْرِقِ
وقال الآخر^(١) :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوَّهُمْ
فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلَّى بِهَا وَسَعِيرَهَا
فهذه جملة أيضا من النظم^(٢) ، المنقول عن الثقات ثابتاً غير نادر ، فلا بد
من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماع هو المتبع .
ووجه القياس في المنع^(٣) ، فيه نظر عند المؤلف ، وذلك أنه نقل عنهم في
ذلك وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يُعطف
عليه ، كما لا يُعطف على التنوين .

والثاني : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كل واحد
منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يُعطف عليه ،
فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار ، وما نُقل عنهم ضعيف عنده جدا .
أما الأول : فيلزم على اعتباره ألا يُعطف عليه وإن أُعيد الجار ، لأن
التنوين لا يُعطف عليه بوجه .

وأيضاً فيلزم أن يُمنع توكيده والبدل منه ؛ إذ ليس في التنوين ذلك ،
والبدل والتوكيد من ضمير الجر جائز اتفاقاً ، فللعطف أسوة بهما .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٣ ، والعيني ١٦٦/٤

وصلى بالنار : وجد حرها . وسعير النار : لهبها .

(٢) في الأصل و (ت) «من النثر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبت من (س) .

(٣) في الأصل «في المتبع» وما أثبت من (س ، ت)

وأما الثانى : فلو كان من شرط المعطوف والمعطوف عليه حلول أحدهما مكان الآخر لامتنع : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .

* وَأَيُّ فِتْيٍ هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارَهَا * ^(١).

«وَكُلُّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا» ^(٢) ، وأمثال ذلك ، فلما لم يمتنع فى هذه الأشياء لم يمتنع فى مسألتنا .

هذا ماقال ^(٣) ، وكأنه نقل تعليل سيبويه والمازنى .

أما تعليل سيبويه فمعناه أن ضمير الخفض اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أنه لا يُتَكَلَّمُ به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقع التنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه ^(٤) .

وجه التعليل بهذا أنه لما صار كبعض اسم كرهوا العطف عليه :

إذ لو عطفوا عليه مع الجار لكان من عَطَفَ / اسم على اسم وحرف ، $\frac{١٩٢}{٣}$ أى من عطف اسم على جارٍّ ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بُدُّ من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضا بين المعطوف والمعطوف عليه ، حتى يكون كعطف الجارِّ والمجرور على مثله .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

(٢) السخلة : الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد ، والجمع : سَخَلٍ وَسَخَالٍ وَسَخْلَانٍ . ويعنى ما استشهد به سيبويه فى الكتاب (٣٠٠/٢) من قولهم : كل شاة وسَخَلَتْها بدرهم .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - أ) .

(٤) الكتاب ٣٨١/٢ .

وأما تعليل المازنى فمعناه أنه حَمَلَ الشئ على مقابله، فكما امتنع نحو :
مررتُ بزيدٍ وكَهْ^(١) ، حتى تقول : وبِكَ ، كذلك امتنع نحو : مررتُ بكَ وزيدٍ ، حتى
يقال : وبزيدٍ ، ومن شأنهم أن يَحْمِلُوا النظيرَ أو المقابلَ الذى ليس فيه مُوجِبٌ
على نظيره أو مقابله الذى فيه الموجب ، ليجرى الجميع مجرى واحداً ، فهذا
تعليل مُشَبَّه ، كما أن تعليل سيبويه مُشَبَّه أيضاً ، فلم يُجعل وقوع الضمير
موقعَ التنوين علةً مستقلة ، بل مجموعُ الأمرين هو العلة كما تقدم .

وإذا تقرّر هذا فما أتى به المؤلف من الردّ عليهما ينبغي أن يُتأمل ، وأمثلةُ
ما يُتعلّق به السماع^(٢) ، ومع هذا فقد تقدم فى باب الإضافة ما يُتعلّق به هذا
الموضع والله الموفق . ثم قال :

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

وَالْوَاوُ إِذَا لَالِبَسَ وَهِيَ أَنْفَرَدَتْ

بِعَظْفٍ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمُ اتَّقَى

هذا فصلٌ يذكّر فيه ما يجوز حذفه من التابع أو المتبوع ، فتكلم أولاً فى
التابع ، يعنى أن التابع ، وهو المعطوف ، قد يُحذف مع عاطفه قليلاً ، لكن فى
الكلام ، ولا يختص ذلك بالشَّعْر ، ويدل على أنه قليل إتبائه بـ (قد) إذ عادته أنه
لا يأتى بها إلا إيداناً بالقلة . وذلك صحيح هنا ، إذ ليس له فى النقل كثرة .

ويدل على أنه لا يختص بالشَّعْر إطلاقه ، إذ لو أراد الشعرَ لَبَيَّنَهُ ، ولأنه إذا
أشعر بالقلّة دلّ ذلك من قصده أنه أراد فى الكلام .

لكنه لا يُحذف إلا بشرطين :

(١) الكاف من قوله «كَهْ» ضمير المخاطب المفرد ، وألحقت بها هاء السكت .

(٢) يعنى أن أفضل ما يعتمد عليه فى تقرير القاعدة النحوية هو السماع من العرب .

أحدهما : أن يكون الحرف (الفاء أو الواو) إذ لا يجوز ذلك في غيرهما ، فلا تقول : جئتُ زيداً لأكلّمه ثم أجابني ، تريده ثم كلمته ثم أجابني ، إذ لا دليل على (ثم) وكذلك غيرها من حروف العطف ماعدا (أم) فإن الشاعر قد قال^(١) :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأَمْرَهَا

سميعُ فما أدري أرشدُ طلابها

يريد : أم غي ، ولعله عنده قليل لا يُقاس عليه فلم يعتبره .

والثاني : أن يكون في الكلام دليل على المحذوف وهو قوله : (إذْ لَأَلْبَسَ) أى إنما حُذِفَتْ لأجل أن في الكلام مايدل عليه ، فلا يلتبس معنى الكلام بحذفه ، فلو كان الكلام يلتبس بذلك لم يُحذف أصلا .

فإذا قلت : جاعني زيدُ فأكرمته ، تريد جاعني فمدحني فأكرمته لم يَجْزُ ، إذ لا دلالة على إرادة المحذوف ، فإذا اجتمع الشرطان جاز .

فأما (الفاء) فقولك : أتيتُ زيداً لأكلّمه فأجابني بكذا . التقدير : فكلّمته فأجابني هذا محصول المعنى ولابد ، وهو مفهوم ، وفي القرآن : {اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} . قالت يا أَيُّهَا الْمَلَأُ^(٢) ، فالمعنى : فذهب فألقاه فقالت . والآية شاهد / على $\frac{١٩٣}{٣}$

حذف معطوفين اثنين وقد حُذِفَ أكثرُ من ذلك في قوله : { فَأَرْسِلُونِ } .

(١) لأبي نؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ٧١/١ ، والمغني ١٣ ، ٤٣ ، ٦٢٨ ، والهمع ٥/٢٤١

، والأشعموني ١١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢ ،

والرواية في الديوان وسائر المصادر «إني لأمره» وهو الأوفق للسياق .

(٢) سورة النمل / آية : ٢٨ ، ٢٩ .

يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفْتِنَا^(١) ، فإن المعنى : فَأَرْسَلُوهُ ، فَأَتَاهُ ، فقال : يوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ .

ومنه أيضا : { فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ }^(٢) ، المعنى : فضرب ، فانفجرت . وقال تعالى { فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى }^(٣) أى فضربوه فحيى ، فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى . وقال : { ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ }^(٤) أى : فامتننتم ، فتاب عليكم . وهذا كله من «عطف الجمل» .

وأما (الواو) فهو المنبّه عليها بقوله : (والواو) وهو عطف على الفاء «عطف المفردات» وذلك عندهم جائز ، كأنهم تناسوا الخبر للعلم به ، ولذلك تقول العرب : زيد قائم لا عمرو ، لأن (لا) إنما تعطف المفردات .

ويجوز أن تكون (الواو) مبتدأ محذوف الخبر ، لتقدم ما يدل عليه ، كأنه قال : والواو كذلك تحذف مع ما عطف ، فتكون المسألة من «عطف الجمل» . ويجوز أن يعطف على الضمير فى (تُحذف) ويسهله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

ومثال حذف (الواو) ومعطوفها قوله تعالى : { وَجَعَلَ لَكُم سَرَائِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ }^(٥) . المعنى عندهم : الحرّ والبرد ، وقال تعالى : { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ }^(٦) . قالوا معناه : ولم تُعبدنى ، وهذا من «عطف الجمل»

(١) سورة يوسف / آية : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) سورة البقرة / آية : ٦٠ .

(٣) سورة البقرة / آية : ٧٣ .

(٤) سورة البقرة / آية : ٥٤ .

(٥) سورة النحل / آية : ٨١ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢٢ .

وقال : { نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ }^(١) . أى بين أحدٍ وأحد ، وقال : { لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ }^(٢) . يريد : ومَنْ أَنْفَقَ بعده وقاتل ، يدل على ذلك قوله : { أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتِلُوا }^(٣) ، وقوله تعالى : { بِيَدِكَ الْخَيْرُ }^(٤) . قالوا معناه : والشرُّ ، لقوله تعالى : { تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ }^(٥) . إلى آخرها .

وقالت العرب : راکبُ الناقةِ طَلِيحَانِ^(٦) ، يريد : راکبُ الناقةِ والناقةِ طَلِيحَانِ ، وأنشد سيبويه لَمَيْسُونُ بنتُ بَحْدَلِ الكلبيّة^(٧) :

لَلْبُسِّ عَبَاءٍ وَتُقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) سورة البقرة / آية : ٢٨٥ .

(٢) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٦) من شواهد الكتاب

والطليح : المعيب والمهزول والمجهود ، والجمع : طَلَحَى .

(٧) الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وابن السجري ٢٨٠/١ ، والمغنى ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ،

٥٥١ ، والهمع ١٤١/٤ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والأشمونى ٣١٣/٣ ،

والخزانة ٥٠٣/٨ ، والعينى ٣٩٧/٤ .

وميسون كانت زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فلما تَسَرَّى عليها ضاقت نفسها ، فعزلها على ذلك ، وقال : أنت فى ملك عظيم ولا تدرين قدره ، وكنت قبل اليوم فى العباءة ، فقالت شعرا جميلا منه هذا البيت

والعباءة : جبة الصوف ونحوها . وتقرعنى : تبرّد ، وهو كناية عن السرور والرضا . والشفوف :

جمع شِف - بالكسر - وهو الثوب الرقيق الذى يصف البدن . ومعناه : إن لبس العباءة مع قرّة العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع نكد العيش .

أى : ولاتَقَرُّ عَيْنِي ، وقال النابغة^(١) :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ

المعنى : فما كان بين الخير وبيني ، وقال امرؤ القيس^(٢) :

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَّا مِنْهَا

إِذَا نَجَلْتُهُ رَجُلُهَا كَفَّ أَعْسَرًا

أراد : إذا نجلته رجلها ويدها ، والبيت وما قبله دالٌّ على ذلك^(٣) . وقال

مُساوِرِ العَبْسِيِّ^(٤) :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجْعَمَا

(١) ديوانه ٦٢ ، والتصريح ١٥٣/٢ ، والأشعوموني ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعيني

١٦٧/٤ من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الفساني ، وأبو حجر : كنيته .

(٢) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعيني ١٦٩/٤

والضمير في «خلفها وأمامها» .. ورجلها» يعود على الناقة . ونجلته : فرقتها . ويروى «خذف أعسرا» والخذف - بالخاء - الرمي بالحصى ونحوه ، فإنه كان بالعصا ونحوها فهو الخذف ، بالحاء . والأعسر : الذي يرمى بيده اليسرى . وخصه بالذكر لأن رمية غالبا لا يذهب مستقيما ، وكذلك الحصى الذي ترمى به رجل الناقة .

(٣) البيت الذي قبله هو قوله :

تَطَايَرُ ظُرْأُنَ الْحَصَى بِمَنَاسِمِ صِلَابِ الْعَجَى مَلْثُومَهَا غَيْرُ أَمْعَرَا

والمناسم : الأخفاف . والعجى : عُصَيَّتْ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ .

(٤) الكتاب ٢٨٧/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والمغنى ٦٩٩ ،

والهمع ٨/٣ ، والأشعوموني ٦٧/٣ ، والعيني ٨٠/٤ ، واللسان (شجعم ، ضرزم)

وينسب أيضاً للعجاج ، ولأبي حيان الفقهسي .

يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لا تؤثر فيهما . والأفعوان : ذكر الأفاعي . والشجاع : ضرب منها . الشجعم : الطويل . والضموز : الساكنة المطرقة . والضرزم :

المسنة ، وذلك أخبرت لها .

* وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُورًا ضَرَرَمًا *

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ والقدمَ ، الأفعوان وكذا وكذا ،
على هذا حمله بعضهم .

وظاهر كلامه أن مثل هذا الحذف يُقاس عليه وإن كان قليلا في
النقل إذ يُسند ذلك إلى العرب ، بل قال : (قَدْ تُحذفُ) .

ويَحتمل أن يريد أنها تُحذف في كلام العرب ، ويبقى مسكوتا عنه
في القياس .

وعلى الجملة ، فإذا تعيّن المحذوفُ ساغ حذفه .

ثم قال : «وهي انفردت بكذا» ، «هي» ضمير عائد على أقرب
مذكور لأنه الأصل ، وأقرب مذكور هو (الواو) فيريد أن الواو انفردت
عن (الفاء) بعطف عاملٍ مُزال ، أي محذوفٍ قد بقى معموله ، على عاملٍ
ظاهر ، وذلك ليس بجائز في (الفاء) .

وأشار بهذه العبارة إلى نحو قوله / تعالى : {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ^{١٩٤}
وَشُرْكَاءَكُمْ} ^(١) ، فقوله : «وَشُرْكَاءَكُمْ» لا يصح عطفه على «أَمْرَكُمْ» إذ يلزم
منه التَّشريكُ في العامل الذي هو «أَجْمِعُوا» وأنت لا تقول : أَجْمِعُوا
شركاءكم ، على (أَفْعَلْ) وإنما يقال : أَجْمِعُوا ، ثلاثيًا و (أَجْمَعْ)
مخصوصُ بالامر والكَيْد ونحوه ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير
ما يصح أن يكون عاملا في «الشُّركاء» وذلك (جَمَعَ) الثلاثي ، فكأنه
قال : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ، واجْمَعُوا شركاءكم ، فصارت (الواو) إنما
عَطفت عاملا محذوفا قد بقى معموله على عامل ظاهر .

(١) سورة يونس / آية : ٧١ .

ومن ذلك قوله تعالى : { وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } ^(١) التقدير واعتقدوا الإيمان ، إذ لا يقال : تَبَوَّأُوا الإيمان - إلا على مجاز ، والأصل الحقيقة ، وأنشد النحويون ^(٢) :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
أراد : وَكَحَلْنَ الْعُيُونَ ، وأنشد أيضا ^(٣) :
عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمْلَةً عَيْنَاهَا
أى : وسقيتها ماء باردا ، وأنشدوا أيضا ^(٤) :
يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أى : وحاملاً رمحا .

-
- (١) سورة الحشر / آية : ٩ .
(٢) للراعي النميري ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغنى ٣٥٧ ، والإنصاف ٦١٠ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ٩١/٣ ، ١٩٣/٤ ، واللسان (زجج) ويرزن : ظهرن . وتزجيج الجواب : تدقيقها وأطالتها .
(٣) الخصائص ٤٣١/٢ ، والمغنى ٦٣٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٣ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ .
وينسب لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ، وشئت : أقامت فى الشتاء ، والمراد هنا : صارت . وهماله : من قولك : هملت العين ، إذا صبت دمعها .
(٤) المقتضب ٥٠/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ، والإنصاف ٦١٢ ، والأشمونى ١٧٢/٢
وينسب إلى عبد الله بن الزبيرى . ويقال : تقلد الرجل سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال : حمل رمحه .

فهذه المثلُ مما عَطَفَتْ فيه (الواو) العاملَ المَزَالَ على الظاهر .

ومن ذلك أيضاً على رأى سيبويه ^(١) : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، لا يمكن أن يكون «عمرو» معطوفاً على موضع «زيد» لأنه لا يمكن أن ينفصل الجارُ عنه فتقول : مررتُ زيداً وعمراً ، كما جاز ذلك فى قوله ^(٢) :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ *

وصحة العطف على الموضع متوقفة على صحة إظهار الموضع ، فإنما صح : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، على أضمار فعلٍ ، وذلك الفعل معطوف على (مررتُ) فدخل تحت ضابطه ، وكذلك قولك : حَسْبُكَ زِيداً درهمٌ . حَمَلُ سيبويه (زيداً) على فعل مضمر دلَّ عليه «حَسْبُكَ» لأن معناه : يَكْفِيكَ ، فكأنه فى التقدير : يَكْفِيكَ وَيَكْفَى زِيداً درهمٌ ، ومثله : كَفَيْكَ زِيداً درهمٌ ونحوه ^(٣) ، وكذلك : وَيَلُّ لَهُ وَأَبَاهُ ، فـ (أباه) مفعول بفعل مضمر دلَّ عليه (وَيَلُّ لَهُ) لأن معناه ومعنى المنصوب واحد ، فكأنه قال : وَالزَّمَّ اللَّهُ أَبَاهُ الْوَيْلُ ^(٤) .

ومن ذلك قولك : هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ وعمراً ، فإنه منصوب بفعل دلَّ عليه «ضارب» أى : وَضَرَبَ عمراً ، أَوْ يَضْرِبُ عمراً ؛ إذ لا يصح حمله على موضع «زيد» لأنه لا موضع له عند المؤلف والبصريين ، فتعين الإضمار .

(١) الكتاب ٦٧/١ .

(٢) سيبويه ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، والمغنى

٤٧٧ ، وابن يعيش ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٨٠/١ ، ١٩١/٢ ، والخزانة

٢٦٠/٢ وهو لعقبة بن هبيرة الأسدي ، وصدره :

* مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَاسْجُجْ *

يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ظلم عماله . وأسجج : أرفق سهل .

(٣) الكتاب ٣١٠/١ ، وفيه «وكذلك كَفَيْكَ وَقَدْكَ وَقَطَكَ» .

(٤) نفسه ٣١٠/١ .

وكذلك اسمُ الفاعل المرادُ به الحالُ أو الاستقبال إذا عُطف على مخفوضه منصوبٌ ، سيبويه يحمله على إضمار الفعل ، فإذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً ، فـ (عمراً) منصوب بفعل ، وليس عطفاً على الموضع لفقد شرطه ، وهو وجود المجوز للنصب ، وهو هنا التثنية الذي كان في «ضارب» وقد ذهب^(١) .

فكل هذا داخل تحت قوله : (وهي انفردت بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي معموله) إذا فرضنا أن الناظم قائلٌ بمقتضى هذه المسائل .

١٩٥
٣

أما الأمثلة المتقدمة فلا مَرِيَّة / أنه قصد التنبيه عليها .

وأما مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فيمكن أن يكون قائلًا فيها بمذهب ابن جني وابن خروف ، وكذلك مسألة اسم الفاعل لغير الماضي ، وقد تقدم في باب «اسم الفاعل» ما يشعر بأن لا حذف هناك عنده ، ويمكن في المسائل الأخر أن يقول فيها بالنصب على المفعول معه ، فلا تتعين للتمثيل بها هنا .

فإن قيل : هذا الكلام غير بيّن من وجهين :

أحدهما : أن الناظم لم يبيّن فيه المعطوفَ عليه ماذا يكون ، أهو عاملٌ آخر أم لا ؟ وإلى هذا فلعله ليس معطوفاً إلا على جملة اسمية نحو : هذا لك وأباك ، فإنه إنما يتصور نصب (الأب) على عاملٍ مقدّر وهو فعلٌ ، ولا فعلٌ في (هذا لك) لكنها ممنوعة ، فإطلاقه يدخلها في حكم الجواز على إضمار الفعل ، وليس كذلك .

(١) الكتاب ١ / ١٦٩ .

قال سيبويه : وأما (هذا لك وأباك) فقبيحٌ ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى الفعل ، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل^(١) .

وأيضاً فعلى تسليم أنه ذَكَرَ ذلك لم يُبَيَّنْ أهو ظاهرٌ أم مضمَرٌ ، ولا بد أن يكون ظاهراً ، فنقصه من العبارة (بعطف عاملٍ مُزالٍ قد بقي معموله على عاملٍ ظاهرٍ) .

والثاني : أن هذه المثل المتقدمة وما كان نحوها إنما جاز ذلك فيها بشرط أن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد ، وذلك هو الذى سَوَّغَ الحذف ، ولأجل هذا الذى قبله قال فى «التسهيل» : وعاملٌ مُضمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ يجمعهما معنى واحد^(٢) . لأن معنى الجمع فى «أَجْمِعُوا» و«وَأَجْمِعُوا»^(٣) ، ظاهرٌ ، وإن كان «أَجْمِعُوا» مختصاً بالأمر ونحوه ، وكذا «تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) ، فيهما معنى «لَا زَمُوا ، أو صَحَبُوا» أو نحوه . وقوله^(٥) :

* وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا *

فيهما معنى (حَسَنٌ) وفى قوله^(٦) :

(١) الكتاب ٢١٠/٨ .

(٢) التسهيل : ١٧٥ .

(٣) يقصد قوله تعالى فى سورة يونس : ٧١ { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ } وقد مرت .

(٤) سورة الحشر / آية : ٩ ، وقد مرت .

(٥) صدره :

* إِذَا مَا الْغَائِنَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٦) عجره :

* حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةُ عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فيهما معنى (أُعْطِيْتُهَا كَذَا) . وفى قوله ^(١) :

* مُنَقَّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا *

معنى (حاملاً) ونحوه ، فلو كان على غير هذا لم يَجُزْ على ما اقتضاه كلام «التسهيل» ^(٢) ، ولم يُقَيِّدْهَا هَاهُنَا ، فكان قُصُورًا فى أداء معنى المسألة .

فالجواب : أن شرط الحذف كما تقدم الدلالة على المحذوف ، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعلٌ ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دالٌّ على المحذوف ، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرطُ الدلالة على المحذوف ، وإن ذاك تبقى مسألة سيبويه ^(٣) ، خارجةً عن كلامه على مقتضى الشرط .

فإن قلت : وأين شرطُ هنا الدلالة على المحذوف ؟

قيل : قد تقرّر من نظمه فى مواضع متعددة أن اللفظ لا يُحذف إلا لدليل منها البيت قبل هذا ^(٤) ، بل هذه المسألة كأنها قرعٌ مما قبلها .

فإذا ثبت هذا لم يَحْتَجْ إلى إعادة الاشتراط ، وَحَصَلَ / أن ^{١٩٦}/_٣ العامل لم يُحذف حتى كان عليه دليل ، وهو العامل المتقدم ، فمن حيث

(١) صدره: * ياليتَ زوجكِ قَدْ غَدَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بها قولهم : هذا لك وأباك ، وقد تقدمت .

(٤) وهو قوله :

والفاءُ قد تُحذفُ مَعَ ما عَطِفَتْ
والواوُ إذ لالَبَسَ وهى أنفردتْ

كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعاً في المعنى معه ، وإلا فليس بدليل ، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف ، لأنه الأصل ، ولأنه دليل على ما حُذف ، ولو كان غير ظاهر لم يكن دليلاً ، بل محتاجاً إلى ما يدل عليه .

والجواب عن الثاني قد تضمنه الجواب عن الأول ، لأن شرط الدلالة على المحذوف يستلزم اجتماعهما في معنى واحد ، فلم يفتقر إلى زيادة ، وهذا من جملة اختصاراته المستحسنّة .

وقوله : (دفعاً لوهم اتقى مفعول له ، يحتمل أن يرجع إلى قوله : (قد بقي مفعوله) .

يريد أن ذلك المعمول قد بقي ولم يُحذف مثل ما حُذف عامله دفعاً للوهم الذي كان يحصل بحذفه ، واللّبس الواقع بسببه ، لأنه لو حُذف المعمول مع عامله لم يبقَ ما يدل على أن ثَمَّ محذوفاً ، وهذا متقّى ومحذور في الكلام ، وإن فرض أن ما تقدم دالٌّ على عامل فإنما يدل إذا تعيّن موضع الدلالة ، والمعمول هو الذي يعينه ، فإنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ، ولم تذكر (عمرًا) بأن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمرًا - لم يكن ثَمَّ ما يدل على حذف عامل لـ (عمرًا) وهو (لقيت) أو نحوه ، فلما جيء بالمعمول اقتضى عاملاً ، لأن كل معمول لأبْدله من عامل ، فجاء العامل المعطوف عليه بتعيينه موافقاً لذلك المعمول ، ولانقائاً به ، فتقدّر من معناه في نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرًا ، ونحوه^(١) :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

ومن لفظه ومعناه في نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا على رأى سيبويه^(٢) .

(١) عجزه : * حَتَّى شَتَّتْ مَمَالَةً عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) الكتاب ١/١٦٩ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ عَطْفُ الْعَامِلِ
 الْمُزَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : انْفَرَدْتُ (الواو) بعطف كذا دَفْعًا لَوْهْمٍ انْتَقَى
 وَيَعْنَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَّتَ لِلْوَاوِ ، وَهُوَ عَطْفُهَا لِلْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ عَلَى
 الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ دَفْعًا لَمَّا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ مِنْ عَطْفِ الْمَعْمُولِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ
 (الواو) عَلَى مَا قَبْلُهَا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فَالْوَهْمُ يَسْبِقُ إِلَى عَطْفِ «الماء» عَلَى «التَّبْنِ» مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،
 وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ .

وإنما المعنى على تقدير عامل للثاني، والعامل هو المعطوف، وكذلك
 سائر مثل الباب، وهذا فيه نظر، والأول أوضح

ويقال : وَهَمْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَهْمًا - بِإِسْكَانِ الْهَاءِ - إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ
 إِلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ ، أَيْ دَفْعًا لِأَن يَذْهَبَ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِ الْمُرَادِ . وَلَيْسَ مِنْ
 (الْوَهْمِ) الْمَحْرُكِ الْهَاءُ ، وَهُوَ الْغَلَطُ .

ثم أخذ يذكر حذف المتبوع فقال :

وَحَذَفَ مَتَّبُوعٌ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِجَ

وَعَطَفَكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٌ فِعْلًا

وَعَكْسًا اسْتَغْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلًا

يعنى أن المتبوع، وهو المعطوف عليه، قد يجوز حذفه إذا بدا وظاهر

معناه مع حذفه، وظاهر / إطلاقه أنه قياس وإن كان قد قال : «استبج» ١٩٧
٣

وهذا لفظ يُشعر بأن الأصل فيه المنع، ولذلك يقال فيما شأنه أن يُمنع ويحتاط عليه هذا حمى لا يُستباح، لكن السماع هو المتبع، وقد وُجد الحذف كثيرا، فليقل به.

والمعطوف عليه هنا تارة يحذف بعد «بلى، ونعم» وشبههما، وتارة يحذف مطلقا لا بعد حرف.

فالأول كقولك لمن قال : أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ فتقول : بلى وعمرا، أو من قال : أَأَكْرَمْتَ زَيْدًا؟ نعم وأخاه ومنه في القرآن الكريم : {أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرَسُولُنَا لَهُمْ يَكْتُمُونَ^(١)} فالعطف على معطوف غير مذكور، والتقدير : بلى ضربت زيدا وعمرا، ونعم أكرمت زيدا وأخاه، وكذلك سائر الباب. وحرف التصديق هو الذي قام مقام ما حذف.

وجاء عن ابن الزبير^(٢) أنه قال للرجل الأسدي إذ قال له: لعن الله ناقه ساقنتني إليك، فقال له ابن الزبير : إن وراكبها، وقال حسّان بن ثابت رضي الله عنه^(٣):

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ : إِنَّ وَرَبِّمَا

أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ فَتَى لَبِصِيرُ

(١) سورة الزخرف / آية : ٨٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قریش في زمنه، وكان أول مولود بالإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولى الخلافة تسع سنين، وقتل في ذي الحجة سنة ٧٣هـ (تقريب التهذيب ٤١٥/١)

والرجل الأسدي هو فضالة بن شريك الأسدي، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أو ابنه عبدالله بن فضالة وانظر : البيان والتبيين (٢/٢٧٩).

(٣) لم أجده في ديوانه.

ومن أبيات الحماسة قول الشاعر^(١):

لَعَمْرِي لَقَدْ نَادَى بِأَرْفَعِ صَوْتِهِ
نَعِيُّ حُيَيٍّ إِنَّ فَارِسَكُمْ هَوَى
أَجَلَ صَادِقًا وَالْقَائِلَ الْفَاعِلَ الَّذِي

إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءُ فِي النَّرَى

فقوله : « والقائل » معطوف على مقدر، كانه قال : قلتَ حقًا إنَّ فارسنا والقائلَ الفاعلَ لَهُوَ، ويجوز الرفع على تقدير : هو فارسنا والقائلَ والفاعلُ.

وَمِمَّا يَجْرِي فِي الْمَعْنَى هَذَا الْمَجْرَى حِكَايَةُ الْقُرْآنِ : {وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا^(٢)} فالمعنى على تقدير : أفعلُ ذلك وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا، وقوله تعالى : {وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانِينَ كَلْبُهُمْ^(٣)}. المعنى هم كذلك، وثامنهم كلبهم.

وَحَمَلَ السُّهَيْلِيُّ^(٤) الْاِثْنَيْنِ عَلَى تَقْدِيرٍ : نَعَمْ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهَذَا هُوَ الثَّانِي مِنْ الضَّرْبَيْنِ.

(١) هو سويد المراثي الحارثي، ديوان الحماسة بشرح المزوقي (٨٤٠)

والنعي والتناعي : الذي يأتي بخبر الميت. وأنبط الماء : أخرجه. ومعناه : وصل القول بالفعل الجالب للخير. وهو مثل لتحقيق قوله، وصلة النجاز بوعده.

(٢) سورة البقرة / آية ١٢٦.

(٣) سورة الكهف / آية : ٢٢.

(٤) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الأندلسي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير والحديث، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم. صنف الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام (ت ٥٨١هـ) وانظر رأيه هذا في : الروض الأنف ١/ ١٩٣.

ومنه أيضا قول بعض العرب : وَيَكْ وَأَهْلًا وَسَهْلًا، لمن قال : مَرْحَبًا
وَأَهْلًا، أى بك مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا.

ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى : { وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ^(١) } أى
لِتُرْحَمَ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي، وقوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ
الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ^(٢) } أى لو ملكه وافْتَدَى به.

ومنه أيضا في الفاء قوله تعالى : { اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ
فَانفَجَرَتْ ^(٣) } الآية.

التقدير : فَضْرَبَ، فانفجرت. وقوله : { أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ
فَانْفَلَقَ ^(٤) } كذلك.

وقدَّم ^(٥) الاستشهاد بهذا في حذف العاطف والمعطوف لصلاحيته
شاهدا في الموضعين.

وهنا تنبيهان :

أحدهما : أن معظم هذه الأمثلة في كلامى متكلمين اثنين، لا في
كلام متكلم واحد.

وقد اختلفوا هل من شرط الكلام أن يكون من متكلم واحد أم لا؟

فمنهم من اشترط ذلك بناءً على أن الكلام عملٌ / واحدٌ، فلا يكون $\frac{١٩٨}{٣}$
عامله إلا واحداً.

(١) سورة طه / آية : ٢٩، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٢) سورة آل عمران / آية : ٩١، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٣) سورة البقرة / آية : ٦٠، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٤) سورة الشعراء / آية : ٦٣، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٥) يعنى ابن مالك في «شرح التسهيل».

ومنهم من لم يشترط ذلك لأن المتكلمين إذا اصطالحا على التكلم بكلام واحد، أحدهما يتكلم بجزئه، والآخر بالجزء الآخر - فقد اشتمل على قيوده المعبرة، فكما لا يشترط اتحاد الكاتب [كذلك لا يشترط اتحاد المتكلم^(١)].

فإن قيل : إذا لم يتحد المتكلم لم يترتب على الكلام مفهوم، كما يترتب على الكلام إذا اتحد المتكلم؛ إذ لا يعلم ارتباط أحد الجزئين بالآخر، فلا يفيد الكلام فائدة، ومن شرط الكلام الفائدة.

فالجواب : أن هذا راجع إلى السامع لا إلى الوضع، فإن الوضع إنما كان لحصول الفائدة، وذلك هو المقصود، وإلا لزم أن يكون الكلام من متكلم واحد - إذا لم تحصل به للسامع فائدة لعدم فهمه له - أن لا يكون كلاما، وذلك باطل، فأصل الكلام لا خلل فيه، وإنما الخلل في فهم السامع، فلا يكره على الكلام بالإفساد، وهذا كله إنما هو نظر في أمر قياسي، والمعتمد إنما هو السماع، فإن سُمع كلام واحد من متكلمين فذاك، وإن لا فلا ينبغي أن يهمل ذلك الشرط، وقد وجدنا كلاما من متكلمين، قال امرؤ القيس والتوأم^(٢) :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) النصف الأول من كل بيت من الأبيات الثلاثة لامرئ القيس، والنصف الثاني من كل منها للتوأم

اليشكري، ويسمى هذا النمط من الشعر «التمليط» وانظر : اللسان (ملط)

وهب وهنا : لمع بعد أن مضى حين من الليل. وثار مجوس : خصصها بالذكر لأنهم عبدتها، فنارهم أعظم نار، وأشدّها استعاراً، وكان هزيه لوراء غيب : كأن صوت رعدّه وراء الغيب حيث لا أراه. والعشار : النوق التي أتى عليها مذحمت عشرة أشهر. وولّه : جمع والهة ، وهي التي فقدت ولدها فاشتد حزنها عليه، وحنينها إليه، ويكثر ذلك منها إذا لاقت عشاراً مثلاً. وأضاح : موضع ومنهل مشهور عندهم. يقول : لما دنا هذا المطر لما وراء هذا الموضع ثبت فيه، واستدار به كالمحتير. وقوله : «وهت أعجاز ريقة» معناه : استرخت مآخير السحاب فسالت كما تسيل القرية حين تتشقق وريق المطر : أوله، وكذلك ريق الشباب.

والشعر في ديوان امرئ القيس ١٤٧.

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبُّ وَهْنًا
كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارًا

وفيها :

كَأَنَّ هَزِيزَهُ لِرَوَاءِ غَيْبٍ
عِشَارٌ وَلَهُ لَأَقْتُ عِشَارًا
فَلَمَّا أَنْ دَنَا لِقَافًا أَضَاخَ
وَهَتْ أَعْجَازُ رَيْقِهِ فَحَارَا

ففي هذين البيتين الأخيرين المبتدأ والشرط في كلام أحدهما، والخبر والجواب في كلام الآخر، فالظاهر على هذا عدم اشتراط ذلك الشرط، إلا أن يقال : إن كلا من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه، فإذا اجتمع مع اللفظ المنطوق به صار المجموع كلاما، كما يكون كلاما قولُ القائل لقوم رأوا شَبَحًا : زيدٌ، أى المرئى زيدٌ.

فإذا كل واحد من المتكلمين متكلم بكلام تام، لكن أحد جزئيه غير ملفوظ به، وهذا الاحتمال بعيدٌ وخلافُ الظاهر.

فإذا تقرر هذا فالعطفُ على كلام الغَيْر من هذا القبيل، فإن العطف يُصَيِّرُ الشيئين شيئا واحدا في المفرد والمركب.

فإذا قلنا باشتراط اتحاد المتكلم كان الكلام المعطوف في تلك الأمثلة ليس معطوفا على كلام الأول؛ بل على شيء آخر يُقَدَّرُ للثاني، ويصحُّ التمثيل.

وإذا قلنا بعدم الاشتراط لم يصح التمثيل، لأن العطف إنما هو على كلام الأول فلا حذف.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول امرئ القيس والتَّوَّام^(١):

فَلَمْ يَتْرِكْ بِذَاتِ السَّرِّ ظَبْيًا

ولم يترك بجلهتها حمارًا

وليس في هذا «النظم» تصريح بأحد الرايين.

وكلامه في «شرح التسهيل» في «شرح الكلام» وقع فيه بعضُ

تصريحٍ بشيء، لأنه لما نقل قول مَنْ اشترط اتحاد المتكلم، ثم بحث معه -

قال آخرًا : فتثبت أن الزيادة المذكورة مُستغنى عنها^(٢).

فهذا يدل على أنه يُجيز وقوعه من متكلمين، ويلزم على ذلك ألا

يقدَّر معطوفا عليه في مسألتنا، لكنه في الوجه الثاني من وجهي البحث

قدَّر أن كل واحد من المتكلمين / قد تكلم بكلام بعضه ملفوظ به، وبعضه

مقدَّر، فدَلَّ على اشتراط اتحاد المتكلم، وهذا تناقض فلا يُعتبر كلامه

هناك.

وحين مَثَّل في «الشرح»^(٣) هذه المسألة أتى بالأمثلة التي اجتمع

فيها كلام كتكلمين، فانظر في هذا كله، وكذلك إذا جعلنا سكوتَه هنا عن

اشتراط اتحاد المتكلم في قوله أول النظم : «كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمَّ»

إشعاراً بأنه لم يرتضِه - لزم من ذلك مثل ما لزمه في «الشرح» من

إسقاط هذه المثل، وألا يُضمَر شيئاً.

(١) ديوان امرئ القيس ١٤٩.

وذات السر : موضع. والجلهية : ماستقبلك من الوادي إذا وافيته. يقول : لم يترك المطر

بهذا الموضع ظبيا ولا حمارا إلا غرقه، أو نفاه عن موضعه.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

والثاني من التَّنْبِيهِين أنه قال : (هنا اسْتَبِجْ) فقيّد ما ذكر من الحكم

بالمكان الذي أشار إليه ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون إشارته إلى الباب الذي هو فيه تحرّراً من إيهام كان يلحقه لو لم يذكره ، لأنه قال : (وحذَفَ مَتَّبِعُ) ولفظ «المتبوع» لا يتقيّد بهذا الباب دون غيره ، فإن «المتبوع» من حيث هو متبوعٌ ، يتّبعه النعتُ والبدلُ وسائرُ التوابع ، وحذَفَ المتبوع لا يجوز على الإطلاق ، بل في موضع دون موضع ، كباب (النعت) [وهذا الباب^(١)] وقد ذكر حكم النعت في موضعه حين قال : «ومامن المنعوتِ والنعتِ عَقْلٌ يجوزُ حذفُهُ» فَبِحَقِّ ماقيّد الحكم بهذا الموضع. ولو قال : وحذف معطوفٍ عليه اسْتَبِجْ إذا عُلِمَ لم يَحْتَجِ إلي القيد المذكور.

والثاني : أن تكون الإشارة إلى المسألة القريبة الذكّر ، وهي مسألة الحذف ، وقد قيّدَها بعطف (الواو والفاء) خاصة ، فكأنّه يقول : إن حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو والفاء مستباحٌ لاحْظُرْ فيه ، ونذر ذلك مع (أو) فالنادر لا يُعْتَدُ به هنا نحو قوله^(٢).

فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ الدَّلِيلِ قَبْلُنَا؟

قال : أراد فهل لك من أخٍ أو من والدٍ؟ فبقيت الواو والفاء ، فصار كلامه

هنا موافقا لما قال هنالك ، واقتصر هنا على موضع السماع.

فَدَلُّ على أنه أراد هنا ماكان من المثل من متكلّم واحد ، بخلاف ماكان من متكلّمين ، فإنه لاحذف فيه ، فلا يسوغ أن يمثّل له به ، بناءً على أنه لم يشترط في الكلام اتحاد المتكلّم.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت).

(٢) هو أمية بن أبي عائد الهذلي ، شرح ديوان الهذليين للسكري (٥٣٧) والعيني ١٨٢/٤ ، والهمع

٥/٢٧٥ ، والدرر ٢/١٩٣ ، والأشمونى ٣/١١٨ ، وعجزة :

يُوشِحُ أولادَ العشارِ وَيُفْصِلُ ويروى «يُرَشِّحُ ، وَيُؤَسِّمُ»

والعشار : جمع عشار ، وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر . ويُفْصِلُ : يفطم .

وأیضا فإن العطف في كلام متکلمین لا یُقتصر به على (الواو والفاء) دون غیرهما؛ إذ هو سائغ في جميع الحروف، وكذلك يسوغ في التوابع كلها، وهو لم يذكر حذف المتبوع إلا في «النعت» و«عطف النسق» فبان أن مراده في كلام المتکلم الواحد، فکلامه هنا غیر متناقض، بخلاف «الشرح» كما تقدم، والله أعلم.

«وحذف» مفعولٌ «استَبِجَ» و«بدا» في موضع الصفة لمتبوع، أى لمتبوع بادئ المعنى، و«هنا» متعلق بـ«استَبِجَ» لا بـ«بدا»

ثم قال : «وعطفك الفعل على الفعل یصح»

لما تکلم على عطف «الأسماء» بعضها على بعض أردف ذلك بالكلام على عطف «الأفعال» بعضها على بعض، وعطف «الجملة» مفروغ منه على الجملة.

ویرید أن الفعل / یصح أن یعطف على الفعل، كما یصح أن $\frac{٢٠٠}{٣}$ یعطف الاسم على الاسم، وكما تُعطف الجملة على الجملة، من غیر مانع من ذلك.

وإطلاقه عطف الفعل على الفعل یقتضى أنه لا یقتصر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن یعطف الماضي على الماضي، والمضارع على مثله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه . وهذا صحیح.

لكنه شرط في ذلك في «الشرح»^(١) اتحاد الزمان، فلك أن تقول : إن یَقُمَ زیدٌ وخرَجَ أخوه أکرمُهما، وإن قام زیدٌ وخرَجَ أخوه أکرمُهما.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

ومنه في القرآن الكريم : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ
أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ^(١)} وقوله : {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا^(٢)} على قراءة الجزم، وهي
لغير ابن كثير وابن عامر وأبي بكر^(٣)، وأنشد سيبويه لقيس بن الخطيم^(٤) :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

ومن اتفاق الفعلين قوله تعالى : {وإِنْ تُبَدُّوا مَافِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ
يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ^(٥)} على قراءة الجزم أيضا،
وهي لغير ابن عامر وعاصم^(٦). وقوله : {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى^(٧)} وقوله { وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ
وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ^(٨) } وذلك كثير.

(١) سورة الشعراء / آية : ٤.

(٢) سورة الفرقان / آية : ١٠.

(٣) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَيَجْعَلُ) برفع اللام.

وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٤٦٢.

(٤) ديوانه ٤١، وسيبويه ٦١/٣، والمقتضب ٥٥/٣، وابن الشجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤،

والخزانة ٧٤/٧، ٢٥/٧.

ومعناه : إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في إقدامنا
عليهم حتى تتألم.

(٥) سورة البقرة / آية : ٢٨٤.

(٦) أما ابن عامر وعاصم فيقرآن الحرفين (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالرفع.

وانظر : السبعة : ١٩٥.

(٧) سورة البقرة / آية : ٢٨٢.

(٨) سورة المنافقون / آية : ٥.

فإن قلت : من أين يؤخذ للناظم اشتراطُ اتحادِ الزمان؟

فالجواب : أنه لم يتعرض لهذا المقدار من التفسير، وإنما بين أن هذه المسألة صحيحة على الجملة، أو يقال : لعله لم يعتبر هذا الشرط، وذلك أن عطف الفعل على الفعل قد يتعين وقد لا يتعين.

فإذا تعين فإنما ذلك إذا تأثر الفعل بناصب أو جازم، أو كان في موضع ما يتأثر، كما تقدم في الأمثلة، فلا يصح هناك أن يكون من «عطف الجمل» كما يأتي، وإذا كان معمولاً لناصب أو جازم، ثم عطف عليه اقتضى دخوله تحت مقتضى العامل من التخليص إلى زمان واحد، فكان كما شرط من اتحاد الزمان.

وإذا لم يتعين فإنما ذلك إذا لم يتأثر فيلتبس إذ ذاك بعطف الجملة على الجملة نحو : قام زيدٌ ويقومُ أخوه، فيمكن هنا الوجهان كما في قولك : قام زيدٌ وخرج أخوه، ويقومُ زيدٌ ويخرجُ أخوه.

ولا مانع يمنع من تقدير هذه المسألة من عطف الأفعال بعضها على بعض، وإذا كانت جائزة في باب «العطف» لم يلزم فيها اتحاد الزمان، فيُعطف الماضي على المضارع، وبالعكس، مع بقاء كل فعل على أصله، فلاجل هذا والله أعلم - لم يشترط اتحاد الزمان، وهو حسن من النظر.

وبعدُ ففي هذه العبارة فوائد :

إحداها : التنبيه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يندرج تحت «عطف الجمل» بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفردة، وهذا مما يفتقر إلى التنبيه عليه، لأنه في أول الأمر يُشكل، ولأجل إشكاله اعترض ابن

الضائع^(١) / على ابن عصفور قوله في حَدِّ «العطف» : هو حَمَلُ اسمٍ $\frac{٢٠١}{٣}$ على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملةٍ إلى آخره^(٢)، فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : «أو فعلٍ على فعل» داخلٌ تحت قوله : «أو جملةٍ على جملة» لأن الفعل لا ينفرد بنفسه؛ إذ لا بُدَّ له من فاعلٍ أو نائبٍ عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفَخَّار - رحمة الله عليه^(٣) : والظاهر أن هذا تحاملٌ على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقُمُ زيدٌ ويَخْرُجُ أبوه فأكْرَمُهما - فهذه (الواو) قد شَرَكْتَ بين الفعلِ الثاني والفعلِ الأول في حرف «إن» منفردَيْنِ دون اعتبارٍ بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلاً؛ إذ كان الجَزْمُ من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤثِّرَ فيها، لأنَّ الجمل لا تُؤثِّرُ فيها العواملُ إذا كانت مطلوبة لها طلباً واحداً.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٌ، فحرف الشرط هو الطلب، والفعل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذا لم يقع التشريك إلا بين الفعلين فقط، وماعدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه - رحمه الله - وما قاله هو الصواب الذي لا إشكال فيه.

فقول الناظم : (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) مُنْبَهُ عَلَى هَذَا.

-
- (١) تقدمت ترجمة ابن عصفور. وأما ابن الضائع فهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في علم النحو، وله في مشكلات الكتاب عجائب، ورد على ابن عصفور معظم اختياريته، وصنف : شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي (ت ٦٨٠هـ).
- (٢) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.
- (٣) تقدمت ترجمته .

والثانية : التنبيه على أن «باب العطف النَّسْقَى» لا يختص بالأسماء، كالنعت والتوكيد المعنوي؛ بل يكون بالأفعال أيضا كما تقدم ذكره.

وأحسب أني رأيت نقلاً بجريان «عطف البيان» في الفعل، فقول الله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١)}. فقوله : «يُضَاعَفْ» يحتمل «عطف البيان» ويحتمل «البدل» وإذا كان البدل في الأفعال سائغا، وعطف البيان شبيهه بالبدل، فليجز فيه ما جاز في شبيهه.

والنافي يقول : عطف البيان أشبه بالنعت منه بالبدل، ألا ترى أنه يجري على مثله في التعريف أو التنكير، بخلاف البدل فإنه تجري النكرة منه على المعرفة وبالعكس.

وأیضا : فإن البدل عندهم في تقدير جملة أخرى، والعطف في تقدير الجزء من المعطوف عليه، كالنعت، فعطف البيان إذا أقرب إلى النعت منه إلى البدل، فيبعد أن يكون في الأفعال بخلاف البدل.

وأیضا : فعامة النحويين على خلاف ما ذهب إليه هذا القائل، فالوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال، كما فعل الناظم.

والثالثة : التنبيه على أن الفعل إنما يعطف على الفعل، كما أن الاسم إنما يعطف على الاسم، لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضى تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا المعنى يوجب ألا يعطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم،

$\frac{٢٠٢}{٣}$

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩.

لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على مالميل من جنسه ولا من شكله.

ثم لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويُعطى معنى الفعل - اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها الناظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز فقال: «واعطف على اسم شبه فعل فعلاً» إلى آخره.

يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كأنه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل، فلم يبق فيه ماتقدم من المحذور، فتقول: أعجبني الضاربُ زيداً وأكرمَ عمرًا، وجاعنى رجلُ ضاربُ زيداً ويكرمُ أخاه.

وتقول: إن زيداً يقومُ وخارجُ، فمن الأول قوله تعالى: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَنْزِلْنَهُ بِنَفْعٍ} ^(١) وقوله: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ} ^(٢)، وقوله: {إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ} ^(٣) الآية. وقوله: {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا} ^(٤) على قراءة الكوفيين ^(٥)، ومن

(١) سورة العاديات / آية: ٤، ٣.

(٢) سورة الملك / آية: ١٩.

(٣) سورة الحديد / آية: ١٨.

(٤) سورة الأنعام / آية: ٩٦.

(٥) يعنى عاصما وحمة والكسائي. وقرأ بقية السبعة «وجاعل الليل» على اسم الفاعل والإضافة - وانظر: السبعة: ٢٦٣.

الشعر قول الأخطل^(١):

وَمَا الْجَارُ بِالْقَالِيكَ مَا دَامَ أَمِنًا

وَيَدْعُوكَ عِنْدَ الْمُغْضِلِ الْمُتَفَاقِمِ

ومن الثاني : قوله تعالى : {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ^(٢)}.

وأنشد غير واحد^(٣):

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّأَ أَوْ دَارِجِ *

وأنشد ابن السراج^(٤):

بَاتَ يُغَشِّئُهَا بَعْضُ بَاتِرٍ

يَعْدِلُ فِي أَسْؤُقِهَا وَجَائِرِ

(١) ديوانه (٥٠٦ - بيروت) وروايته فيه :

وما الجارُ بالرأعيك مادمتَ سالماً ويَرْحَلُ عند المُغْضِلِ المتفاقم والمغضِل : الأمر الشديد المشكل، لا يهتدى لوجهه. والمضلع : الثقيل، يقال : حمل مضلع، أى متقل للأضلاع، وداهية مضلعة : تثقل الأضلاع وتكسرهما. والمتفاقم : المستفحل الشر.

(٢) سورة الأنعام / آية : ٩٥.

(٣) ابن السجري ١٦٧/٢، والتصريح ١٤٢/١، ١٥٢/٢، والأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢ واللسان (درج) وقبله :

* ياليتني قد زرتُ غيرَ خارجِ *

وحبا الصبي : زحف. ودرج الصبي والشيخ : مشيا مشيا ضعيفا ودَبَّأ. أراد أم صبي حابٍ ودارج.

(٤) الأشمونى ١٢٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والمساعد ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ١٤٠/٥

يصف رجلا كريما بادر بعقر إبله لضيوفه. ويعشيها : يطعمها العشاء، وهو الطعام الذى يؤكل ليلا. ويروى «يعشيها» بالغين المعجمة، من الغشاء، أى يشملها ويجمعها. والعضب : السيف القاطع. والبتير : القطع على غير تمام. ويقصد : لا يجاوز الحد. وأسوق : جمع ساق. جائر : من قولهم : جار في حكم، إذا ظلم.

وقال الآخر^(١):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَبَخَرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَا

وهو للنايفة.

وهذا الضَرْبُ الثاني هو المراد بقوله : «وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ» أى استعمل

عكسَ عطفِ الفعلِ على الاسمِ المذكورِ «تَجِدُهُ سَهْلًا» وحقيقة العكس : واعطفْ

عَلَى فِعْلٍ اسْمًا شَبَهَ فِعْلٍ، والضمير في «تَجِدُهُ» للعكس.

(١) هو النايفة الذبياني كما سيأتى، ديوانه ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، والعيني

١٧٦/٤

ويبير : يهلك. والمعابر : جمع مِعْبَرٍ، وهو ما يعبر به النهر من فلك أو جسر أو غيرهما. يمدح
النعمان بن المنذر.

البدل

هذا هو النوع الرابع من أنواع التابع، وهو «البدل» وأخذ أولاً في تعريفه بالحدّ فقال :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا

وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

فقوله : «التَّابِعُ» هو الجنس الأقرب. وقوله : «المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» يعني أنه الذي قُصِدَ بالإخبار عنه في الحقيقة دون متبوعه.

فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ(أخوك) هو المقصود بالحكم عليه، والإخبار عنه بالقيام، ومعنى كَوْنِهِ الْمَقْصُودَ بِالْحُكْمِ أَنْ الْبَدَلَ يُقْصَدُ لِمَعْنِيَيْنِ :

أحدهما : أن يُريدَ المتكلم ذكر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتى أولاً بما يعمُّه وغيره، ثم يأتى بالمخصوص قصداً للتأكيد، كقولك : رأيتُ قومكَ ناساً منهم.

والثاني : أن يُريدَ الإبهامَ على المخاطب، ثم يبدؤ له أن يبيِّن، أو يتَّوَهَّم أن المخاطب عالمٌ بما يريد، ثم يشكُّ في علمه ، فيأتى بالاسم الآخر / على جهة البيان.

٢٠٢
٣

ويُلْحَق بذلك معنى ثالث، وهو أن يَذكر المقصودَ بالحكم، ثم يبدؤ له، فيُضْرِب عنه إلى غيره. لكونه غالطاً أو ناسياً أو لمعنى آخر.

وعلى كلِّ تقدير فالبدلُ هو المقصود بالحكم، وما قبله في حكم المُلغى وإن لم يكن كذلك.

ثم كونه مقصودا بالحكم يشمل وجهين :

أحدهما : كونه محكوماً عليه وهو المخبر عنه ، كما في المثال المتقدم،
فالمخبر عنه يقال فيه : إنه مقصود بالحكم.

والثاني : كونه محكوماً به، فإنك تقول : هذا زيدٌ أخوك فـ(أخوك) مقصود
بالحكم به إذاً، والمحكوم عليه (هذا) و(أخوك) مقصود أيضاً بالحكم، أى بكونه
محكوماً به، ولا بد من تحميلة المعنيين معا، وإلا كان قاصرا عن الغرض
المقصود.

وتحرز بهذا القيد من «النعته» و«التوكيد» و«عطف البيان» فإن كل واحد
منها ليس هو المقصود بالحكم، وإنما وضَّعه لبيان الأول أو لمعنى يصلح له،
والأول هو المقصود بالحكم لا الثاني.

وكذلك يخرج له بهذا القيد المعطوف بالواو والفاء ونحوهما، لأن قوله :
«التابع المقصود بالحكم» هكذا معرُفاً باللام - مؤذنٌ عند طائفة بالحصر، فإذا
قلت : العالمُ زيدٌ، فمعناه أنه مختص بالعلم، والمقصودُ عليه العلم، فكَذلك هذا
يكون معناه أن المختص بقصد الحكم هو المسمى بدلا، فعلى هذا كلُّ تابعٍ ليس
بمُختَصٍّ بأنه مقصود بالحكم خارجٌ بهذا القيد عن كونه بدلا، فيخرج المعطوفُ
بالحروف المشرِّكة في المعنى، لأن كل واحد من التابع والمتبوع فيها مقصود
بالحكم، لم يختص به التابع دون المتبوع، وهذا ظاهر جدا.

وقوله : «بِلاَ وَاسِطَةٍ» تحرز من المعطوف بـ(بَلْ، وَلَكِنْ) ونحوهما، فإن

المعطوف بها هو المقصود بالحكم دون الأول.

فإذا قلت : قام زيدٌ بل عمرو، فـ(عمرو) وهو المقصود بالحكم دون (زيد)
وكذلك قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو، لأن (لكن) أو جبت لما بعدها ما تحقق بطلانه

لما قبلها، وكذلك (أُم) المنقُطِعة والإِضرابِية، وكذلك (أُو) إذا كان مَبْتَدَأُ كلامِكَ معها على اليقين، ثم داخلُك الشكُّ نحو : قام زيدٌ، أو عمرو، فالشكُّ كالإبطال لليقين الأول.

فكل واحد من هذه الحروف قد صَيَّرَ الثاني هو المقصودَ بالحكم، وهو الواسطة، فلو لم يقل «بلا واسطة» لدخل عليه ذلك كله.

ولأجل هذا المعنى فيها جَعَلَ سيبويه العطفَ بها من باب البدل، ويَوَّبَ عليها وعلى باب «بدل الإضراب» باباً واحداً لاجتماعهما في معنى الإضراب^(١). فلما كان رَسْمُهُ البَدَلُ يشمل هذا كله احتَاز منه بقوله : «بلا واسطة».

وقوله : «هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا» يعنى المسمى في الاصطلاح الأشهر للنحويين في هذا، إشارةً إلى تسمية سيبويه المعطوفَ بـ(بل، ولكن، وأو) بدلاً ليس باصطلاح نحويٍّ اشتهر، وإنما هو اعتبارٌ معنوي حين اتَّفَقَ مع (بدل الإضراب) في المعنى.

قال سيبويه : لَمَّا ذَكَرَ بَدَلَ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ وَالْإِضْرَابِ : قَوْلُكَ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، وَمِثْلُ / ذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا بِلَّ حِمَارٍ، وَمِنْ ذَلِكَ : مَرَرْتُ $\frac{٢٠٤}{٣}$
بِرَجُلٍ بِلَ حِمَارٍ، وَهُوَ عَلَى تَفْسِيرٍ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ^(٢).

قال : وَمِنْ ذَلِكَ : مَا مَرْتُ بِرَجُلٍ بِلَ حِمَارٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَلَكِنْ حِمَارٍ، أَبَدَلْتَ الْآخِرَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَجَعَلْتَهُ مَكَانَهُ^(٢).

(١) الكتاب ١/٤٣٩.

(٢) نفسه ١/٤٣٩.

ثم قال : ومن المبدل أيضا قولك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، وإنما ابتدأ بيقين، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء^(١).

قال : فهذا شبيه بقوله : مامررتُ بزيدٍ ولكن عمرو، ابتدأ بنفيه، ثم جعل مكانه يقيناً^(٢)، فهذا كله - من سيبويه تفسيرٌ معنوي لاتقرير اصطلاحى، فلهذا حَقُّ الناظم في تقرير البدل اصطلاحاً ماحقٌ.

و«التابع» مبتدأ أو «المقصود بالحكم» صفةٌ له و«بلا واسطة» في موضع الحال من ضمير «المقصود» وخبر المبتدأ قوله : «هو المسمى بدلاً».

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ

عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَفْعُوفٍ بَبِلٍ

(مُطَابِقًا) مفعول ثانٍ لـ(يُلْفَى) أى يُوجد البدلُ أربعة أقسامٍ ترجع إلى

خمسة :

أحدها «المطابق» يريد : موافقاً للأول، ومساوياً له في معناه، وهذا هو «بدلُ الكلِّ من الكلِّ» ويسمى أيضا : بدلَ الشئِ من الشئِ، وهما لعَيْنٍ واحدة، وذلك نحو : قام زيدٌ أخوك، ورأيتَ عمراً أباك، إذا كان (زيد) هو الأخ و(عمرو) هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(٣)} وقال : {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا حَدَائِقَ وَأَعْنَابَ^(٤)}. وقال : {وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى

(١) الكتاب ١ / ٤٤٠.

(٢) نفسه ٨ / ٤٤٠.

(٣) سورة الفاتحة / آية : ٦، ٧.

(٤) سورة النبا / آية : ٣١، ٣٢.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^(١)}. وقال :
{لَنْسَفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةً خَاطِئَةً^(٢)}.

ومنه في الشعر قولٌ كَثِيرٌ، أنشده سيبيويه^(٣):

وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

وهو كثير.

والثاني «البعض» يريد بعض الأول، ويسمى «بدل البعض من الكل» وذلك
نحو : رأيتُ قومَكَ أَكْثَرَهُمْ، وصَرَفْتُ وجوهَهَا أَوْلَهَا.

ومنه في الكتاب العزيز : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيلًا^(٤)} فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» خصوصاً من «النَّاسِ» لأن منهم المستطيع وغيرَ
المستطيع.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا
لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ^(٥)}.

وأنشد سيبيويه^(٦):

(١) سورة الشورى / آية : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

(٣) سبق الاستشهاد بالبית في «باب العطف».

(٤) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٥) سورة الأعراف / آية : ٧٥ .

(٦) الشعر للأعشى، ديوانه ٩٧، والكتاب ١٦١/٨، وابن يعيش ٦٧/٣، والهمع ٣٤٨/٥، واللسان

(عين) ٢ / ٢٢١ والدرر

واللهق : الأبيض. والسراة : أعلى الظهر. والمعين : الثور الذي بين عينيه سواد. يصف ثورا
وحشيا شبه به بغيره في حديثه ونشاطه.

وَكَاَنَّهُ لَهِقُ السُّرَاةِ كَاَنَّهُ

مَاحَا جَبِيْهِ مُعَيِّنٌ بِسَوَادٍ

فـ(حاجبيّه) بدل من هاء (كائه) وهو كثير أيضا .

والثالث «مايَشْتَمِلُ عليه» يعنى مايَشْتَمِلُ الأولُ المتبوعُ عليه، أوما يَشْتَمِلُ هو على الأول، وهذا هو المسمى «بدل الاشتيمال» أى لا يكون هو الأول، ولا بعضاً منه، نحو قولك : أعجبني زيدٌ حُسْنُهُ، وانتفعتُ بزيدٍ علمِهِ.

ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(١)}. وأنشد
سيبويه^(٢):

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا

وَعَتَكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَائِهَا

وأنشد لعُبدة بن الطَّيِّب^(٣):

فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هَلَكَ وَاحِدٍ

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا

(١) سورة البقرة / آية ٢١٧ .

(٢) الكتاب ١/١٥١، والعيني ٤/١٨٣، ومعجم البلدان (تَقْتَدُ)

ونسبه ياقوت إلى أبي وجزة الفقعسي، وروى معه ثمانية أشطار. وتقتد : ركية من مياه بني سعد بن بكر. وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت. والأنساء : جمع نساء، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. وإذا قل ورود الإبل للماء خثر بولها وغلظ، واشتدت صفرتها.

(٣) الكتاب ١/١٥٦، وابن يعيش ٣/٦٥، ٨/٥٥، والحماسة بشرح المرزقي (٧٩٠ - ٧٩٢) والأغاني (٩٣/٩) و(١٤٨/١٢)

يرثي قيس بن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وحلمائهم، يقول : مات بموته خلق كثير، وتغوض به عز قوم برمتهم.

وأنشد أيضا لعدي بن زيد^(١):

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتُنِي حَلَمِي مُضَاعَا

/ وأتى بعبارة «بدل الاشتمال» محتملةً لمذهبين، إذ الناسُ $\frac{١٩٧}{٣}$

مختلفون في معنى «بدل الاشتمال»

فمنهم من قال : إن الأول هو المشتَمَل على الثاني، ومعنى كونه مُشْتَمَلًا عليه أنه يصح العبارة بلفظه عنه، والاستغناء عن البدل وأنت تعنيه.

فإذا قلت : أعجبنى زيدٌ حُسْنُهُ (زيد) مُشْتَمَلٍ على (الحُسْن) بمعنى أنه يصح أن تقول : أعجبنى زيدٌ، مكثفياً به عن ذكر (الحُسْن) وأنت تعينه، وعلى هذا تقول :

أعجبنى زيدٌ علمُهُ، ونَفَعَنِي زيدٌ علمُهُ أو كَرَمَهُ، وساعَى زيدٌ فَقْرَهُ، وكرهتُ المنزلَ ضيقَهُ.

ومنه الآية : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(٢)}.

وهذا المذهب يحتمله كلامُ الناظم، على أن يكون الضمير في (يَشْتَمَلِ) عائداً على المبدل منه، وفي (عليه) على «ما» وهى عبارة عن بدل الاشتمال، كأنه قال : أو ما يشتمل عليه.

(١) ديوانه ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، وابن يعيش ٦٥/٣، والهمع ٢١٧/٥، والخزانة ١٩١/٥،

والعيني ١٩٢/٤، والدرر ١٥/٢

يقول عن تعذله على إتلاف ماله : اتركيني فإنى لن أطيع أمرك لي، لأن عقلي يأمرني بذلك لاكتساب المحامد ، وما عرفت نفسي مضيع العقل فاقدته.

(٢) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

وعلى هذا المعنى لا يقال : أعجبنى زيدٌ عبده، لأنه لا يقال : أعجبنى زيدٌ، وأنتَ تعنى عبده، وكذلك لا يقال : سلبَ زيدٌ عبده، ويجوز أن يقال : سلبَ زيدٌ ثوبه. وعلى هذا النمط قس ما يرد عليك . قالوا : وهذا المذهب يظهر من الفارسي في «الأيضاح»^(١) وهو مذهب السيرافي.

ومنهم من قال : إن الثاني مشتمل على الأول ، ويقوى ذلك في بعض المثل : سرقَ زيدٌ ثوبه، فر الثوب هو المشتمل على (زيد) لا على العكس. وهذا المذهب أيضاً يحتمله كلام الناظم على أن يكون الضمير في «يشتمل» هو العائد على «ما» وفي «عليه» عائداً على المبدل منه.

ولم يرتضه في «التسهيل»^(٢) لأن نحو : أعجبنى زيدٌ كلامه وفصاحته، وكرهتُ عمراً ضجره، وساعى خالدٌ سوءَ خلقه، ونحو ذلك - ليس الثاني فيه مشتملاً على الأول، فالظاهر الأول.

وتمَّ مذهب ثالث، أن العامل هو المشتمل على البدل، بمعنى أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلّق في اللفظ بغيره، نحو أعجبتني الجاريةُ حسنُها، فالإعجابُ متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحسن، ولأجل ذلك قالوا : أعجبنى الجارية حسنُها، بغير علامة في الأكثر، وهو أقربُ من الذى قبله، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه، لأن المعنى مُعلّق بالبدل لا بالمبدل منه، فيلزم أن يسمى بدلُ البعض بدلَ اشتمال.

وارتضى هذا المذهب ابنُ أبى الربيع^(٣)، وسلّم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خُصّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر، ولا يحتمل كلام الناظم هذا المذهب.

(١) ص : ٢٨٣.

(٢) ص ١٧٣، حيث يقول : «المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول، خلافاً لمن جعله الثاني أو العامل».

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجة له : ٢٧٩، ٢٨٠.

والنوع الرابع من أنواع البدل : الذي يُشبهه المعطوف بـ(بَلْ) يريد أنه يُشبهه من جهة المعنى، ويصح فيه وقوع (بَلْ) فيكون معطوفاً بها، ويخرج عن باب البدل إلى باب العطف.

وفي هذا التعبير إشارة إلى أن البدل غير المُبدل منه ، لأن المعطوف بـ (بَلْ) كذلك، إلا أن هذا النوع على قسمين حسبما ذكر في قوله على إثر ذلك:

٢٠٦
٣

/ وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُؤْ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ

وَبُؤْنَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلْبُ

«هذا» إشارة إلى أقرب مذكور، وهو الشُّبْهِيه بالمعطوف بـ(بَلْ) والْعَزْوُ : النسبة، عَزَوْتُهُ إلى الشيء أعَزَوُهُ عَزْوًا، وَعَزَيْتُهُ أعَزَيْتُهُ عَزِيًّا، إذا نسبته إليه.

فَيَعْنِي أن هذا النوع إما أن يَصْحَب ذكره قصدَ الذكر مع المُبدل منه، بحيث يكون المُبدل منه مقصودَ الذِّكْر أولاً، ثم يُبدل منه، أولاً يَصْحَب ذلك.

فإن صحب ذلك القَصْدُ فهو البدل المعزؤ للإضراب، أى المسمى بدل «الإضراب» وقد يسمّى أيضاً «بدلَ بداء»

وأضرب الناظم عن هذه العبارة لإبهامها في التسمية إذا أُضيف البدلُ إلى كلام مَنْ لا يَلِيْقُ به البداء.

وهذا البدلُ يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث : «إن الرجلَ

لَيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ، وما كُتِبَ لها منها نصفُها ثلثُها ربعُها، إلى العُشْرِ^(١) والأظهر في قوله : (تَصَدَّقْ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ ذَرَاهِمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ^(٢)) أن يكون من هذا ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : صَلَّيْ رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقِبَاءٍ .

وإن لم يَصحب القَصْدَ، فإن تبعيته للمبدل منه إنما هي لِيُسَلَبَ بها الغلطُ العارض للمتكلم، ويسمى «بَدَلُ الْغَلَطِ» بمعنى أن المتكلم يَنْسبُ الحكم إلى غير مَنْ هُوَ، ثم يَتَنَبَّهُ، فَيُضْرِبُ عما ذَكَرَ، ويأتى بمن هُوَ كقولك : رأيتُ رجلاً حماراً، إذا كنتَ قد رأيتَ الحمارَ، ثم أردتَ أن تُخبرَ عنه، فغلطتَ، فأخبرتَ عن الرجل، ثم استدركتَ إزالة الغلطِ بذكر الحمار.

وقالوا : إن هذا الضَرْبُ لا يقع في كلام فصيح، ولا هو أصلُ كلام، وإنما يقع في سَبَقِ اللسان، والأوَّلَى فيه أن يُؤْتَى بـ(بل) ثم (أتى^(٣)) بأربعة أمثلة لأربعة أنواع وهي في قوله :

كَزُرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا

وَأَعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدًى

فـ(زُرُهُ خَالِدًا) لبذل الكلِّ من الكل، وهو من إبدال الظاهر المعرفة من الضمير الغائب. و(قَبْلَهُ الْيَدَا) لبذل البعض، وبذل البعض لأبَدُ فيه من ضمير عائد على المبدل منه، كما قال في : «أَعْرِفُهُ حَقَّهُ» في بدل الاشتمال، فتقول : قَبِلْتُ زَيْدًا يَدَهُ، وقَبِلْتُ زَيْدًا الْيَدَ مِنْهُ، وقَبِلْتُ زَيْدًا يَدًا لَهُ أَوْ مِنْهُ.

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٤، ٣٢١.

(٢) مسلم - الزكاة : ٧٠، والنسائي - الزكاة : ٦٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س).

إلا أنه قد يجوز حذف المجرور، فيبقى البدل مقدراً معه الضمير، كما يجوز ذلك في خبر المبتدأ، وفي باب الصفة المشبهة نحو: {قَانِ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} ^(١) يريد: له. وقوله: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُمْتَتِحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ} ^(٢) يريد: منها

{وَأَعْرِفْهُ حَقَّهُ} لبدل الاشتمال، لأن خالداً مشتملاً على الحق.

{وَحُذِّ نَبَلًا مُدَى} لبدل الإضراب إن فرضت البدل قد صَحِبَ القصد، أو لبدل الغلط إن فرضت عدم القصد، فالقسمان يفترقان بالقصد وعدمه، كما نص / عليه.

$\frac{٢٠٧}{٣}$

والمُدَى: جمع مَدْيَةٍ وهي الشفرة، هذا تمام الكلام على الإبدال. وبقي النظر فيها في مواضع:

أحدها: أن الناس شَرَطُوا في صحة (بدل الاشتمال) شرطين: أحدهما: أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يستدعي الثاني ويكاد يُعطيه، فالكلام قد ظهر منه عدم الاكتفاء بالأول، وسبْقِيَّة التشوف إلى الثاني، وإليه أشار الشَّلَوِيُّين بقوله: إن من شَرَطَ بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول.

ومنه قول الله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ} ^(٣). فمعلوم أن السؤال لم يتوجّه إلى الشهر الحرام من حيث هو شهر؛ بل إلى أمر واقع فيه، وكذلك سائر المثل.

فإذا قلت: (أعجبني الجارية حسنُها) جاز، ونحو ذلك.

(١) سورة النازعات / آية: ٤١.

(٢) سورة ص / آية: ٥٠.

(٣) سورة البقرة / آية: ٢١٧.

والثاني : أن يكون الفعل يصحُ إسنادُهُ إلى الأول مقتصرًا عليه مع إرادة الثاني، فإن لم يصح إسنادُهُ إلى الأول مسكوتًا عن الثاني، وإن قصد المجاز، فيمتنع البدل فلا تقول : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ دَابَّتَهُمْ؛ إذ لا يصح فيه إسنادُ الفعل إلى الأول مقتصرًا عليه وإن كان الثاني مفهوماً من الأول، وأن الفعل يشير إلى الثاني ويُفهمه، لأنك لاتقول : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ، وأنت تريد : أَسْرَجْتُ دَابَّتَهُمْ، بخلاف قولك : سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ ثَوْبُهُ، أو نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، فإن البدل فيه سائغ، لجواز قولك : سُرِقَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَفَعَنِي زَيْدٌ

فهذان شرطان في (بدل الاشتمال) لأبَدُ منهما، وقد يُستغنى عن الشرط الأول بالثاني لأنه لا يُستغنى بالمبدل منه عن البدل إلا وهو دالٌّ عليه، وإياه شَرَطَ في «الشرح» خاصة^(١).

وكذلك أيضا بدلُ البعض، لأبَدُ من جواز الاستغناء فيه بالأول مع إرادة الثاني وفهمه منه، فتقول : جُدِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ، لأنك تقول : جُدِعَ زَيْدٌ، وأنت تريد : جُدِعَ أَنْفُهُ، ولا تقول : قُطِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ ، لأنك لاتقول : قُطِعَ زَيْدٌ، وأنت تريد : قُطِعَ أَنْفُهُ ، كما لا تقول : قُتِلَ زَيْدٌ أَخُوهُ ، كما لأنك لاتقول : قُتِلَ زَيْدٌ، وأنت تريد : قُتِلَ أَخُوهُ وكل هذا لم يذكره الناظم .

وقد منع النحويون أن يقال : مررتُ بأربعة رجالٍ صريعٍ وجريحٍ ، أو مررتُ بأربعة رجلٍ وامرأةٍ على البدل، بل يجب القطعُ ، ويمتنع الإتيان على (بدل البعض) قالوا : لأنه لا يصح إطلاقُ الأربعة والمراد اثنان، فيجب القطع على قَصْعِدِ التبعيض.

وكذلك إذا قلت : رأيتُ رجالاً زَيْدًا وعمرًا، لايجوز الإتيان؛ بل يجب

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ١).

الْقَطْع، فتقول : رأيتُ رجالاً زيدٌ وعمروُ، وإن جاء خلاف ذلك فشاذٌ
نحوما قال النابغة^(١) :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا
لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ
رَمَادُ كَكْحَلِ الْعَيْنِ لَأَيَّا أُبَيِّنُهُ
وَنُؤْيُ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ
يُرَوَّى برفع «رمادُ، ونؤيُ» ونصبهما.

وقد أجاز ابن خروف الإتياع في المسألة على بدل / البعض، ولم $\frac{٢٠٨}{٣}$
يذكر سيبويه إلا القطع . ووجه المنع، على ما تقدم، ظاهر.

فالحاصل أن الناظم قَصَّرَ في هذا الفصل، ثم خَتَمَهُ بمثال يقتضى
خلاف ذلك، وهو قوله : «اعْرِفْهُ حَقَّهُ» إذ يُشْكَلُ أَنْ يُقَالَ : عرفتُ زيداً،
إذا عرفتَ حَقَّهُ، لصحة تسلُّطِ العِرفَانِ على نَفْسِ زيدٍ، وأنْ لا يُرَادُ الثاني.

والثاني : من مواضع النظر أن إطلاقه يقتضى أن «بدل الغلط»
صحيح كثير؛ إذ لم يقيده بقلة؛ بل أردفه في الاطلاق بـ(بدل الإضراب)

(١) من قصيدة له في مدح النعمان، ديوانه ٢٠، وسيبويه ٨٦/٢، والمقتضب ٣٢٢/٤،
والأشمونى ٢٧٦/٢، والعيني ٤٨٢/٤

وتوهم الشيء : لم يعرفه إلا تخيلاً لخفاء معالجه وانطماسها. وآيات الدار : علاماتها
وما بقي منها، كالأثاثي والرماد والأوتاد. وستة أعوام : أى بعدها، كما يقال : لعشر
خلون من شهر كذا.

وشبه الرماد بكحل العين، لأنه إذا قدم عهده اسودَّ وقلَّ، ولذلك قال : لأَيَّا أُبَيِّنُهُ، أى
لقلته وتغيره لا أتبينه إلا بعد بطله وصبر. والنوى : حاجز حول البيت لئلا يدخله الماء.
وجذم كل شيء : أصله والأثم : الذى تتلَّم وتهدم - والخاشع هنا : المطمئن اللاصق
بالأرض الذى ذهب شخصه .

فإن فهم من إطلاقه في الإضراب الشَّيْءُ والكثرة، فليُفهم له مثل ذلك في بدل الغلط، وإذا ذاك يكون مخالفاً لما نصَّ عليه غيره.

والثالث : أنه ترك من أقسام النوع الرابع قسمًا ثالثًا، وهو «بدل النسيان» فقد ذكره الناس، وفرَّقوا بينه وبين الغلط، فإن النسيان مختصُّ بالقلب، والغلط مختصُّ باللسان.

فإذا قلت : رأيتُ رجلاً حمراء، فقد يكون مرادك ذَكَرَ الحمار قصداً، ولكن اللسان غلط، فنطق بزيد، فأبذدل منه الحمار، وقد يكون مرادك ذَكَرَ زيد اعتقاداً أنه المرئى، ولم يكن هو المرئى في الحقيقة؛ بل الحمار، ثم لما ذكرتُ زيداً تذكرتُ أن المرئى كان الحمار، فأبدلته منه، وهذا فرق واضح.

وقد ذكر سيبويه الغلط والنسيان فقال وإنما يجوز : رأيتُ زيداً أباه، ورأيتُ زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول : رأيتُ عمراً، أو رأيتُ أبا زيد، فغلط أو نسي^(١).

ثم استدرك كلامه بعد ، فأتى بـ (أو) في قوله : « فغلط أو نسي » فجعلهما قسمين . ثم أنه في « التسهيل » لم يذكر بدل النسيان كذلك .

والجواب عن الأول أن يقال : لعله لا يقول باشتراط ذلك الشرط ولاسيما ومثلاًه في بدل البعض والاشتغال لا يظهر منهما ذلك ، وقد تبين في « أعرفه حقه » .

وكذلك قوله : (قَبْلَهُ الْيَدُ) إذ لا يقال : قَبِلْتُ المرأة ، إذا قَبِلْتُ يَدَهَا ، كما لا يقال : قَطَعَ زيدٌ ، إذا قَطَعَ أَنْفَهُ ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، فكأنه لم يرَ اشتراطَ ذلك الشرط ويكون مستندُه في ذلك ما ذهب إليه ابن خروف : مررتُ

(١) الكتاب ٢/٣٤١.

بأربعة صريع وجريح ، من إجازة البدل وإن كان الأول لا يُطلق فيه ويراد الثانى .

وهذا الجواب مشكل فانظر فيه .

وعن الثانى أن سيبويه ذكر بدل الغلط والنسيان ، ولم يُقلله ولا استقبحه بل أطلق القول فيه كسائر أقسام البدل .

وقال فى أبواب الصفات : والمُبدل يشترك المبدل منه فى الجر ، وذلك قولك مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجهٍ محالٍ ، وعلى وجهٍ حسنٍ . فأما المحال فإن تعنى أن الرجل حمارٌ ، وأما الذى يحسنُ : فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمارَ مكانَ الرجل فتقول : حمارٍ ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدؤا أن تضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك^(١) .

فانظر كيف جعل ذلك حسناً ، خلاف مايقوله غيره من هؤلاء المتأخرين ، غير أنه كما قال السيرافى^(٢) : لا يقع / فى شعر ولا كلام^{٢٠٩} معمولٍ مُحكَّكٍ^(٣) ؛ بل يجىء على سبْق اللسان إلى ما لايريده ، فيلغيه ويلفظ بما يريد . وما قال لايدل على أنه ضعيف . وقال الفارسى^(٤) : حقُّ هذا أن يُستعمل فيه (بَل) وهذا أيضاً لايدل على ضعفه .

وعن الثالث : أن (بدل النسيان) قد يدخل تحت (بدل الغلط) لتقاربهما من جهة المعنى ، أو يقال فى ذلك ما رأيتُ فى بعض التقايد ،

(١) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) السيرافى ٣ / ٢٤٣ .

(٣) مُحكَّك : مُمَسَّسٌ ومُسَوًى ، ومعناه المثل المشهور « أَنَا جَذِيلُهَا الْمُحَكَّكُ » .

(٤) الإيضاح : ٢٨٤ .

من أن الغلط لما كان معناه سَبْقِيَّةَ النطق بما لم يُرد ، ثم يتذكر فينطق بما أراد .

قال : ويتصور وجود ذلك في حالة واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ، ولم يذكروا النسيان ، فإن معناه أن يكون أراد أبا زيد مثلاً ، فنسي ونطق بزيد ، ثم استبان له مراده ، فنطق بالآب^(١) .

قال بعض الشيوخ: ويلزم على هذا وقوع النسيان والتذكر في زمن فرد ، وهذا لا يتصور ، فلهذا عدل النحويون عنه للغلط ، ثم نزل إثبات من أثبتته على أن يكون أراد أن يُخبر برؤية الأب قبل قوله : رأيت ، ثم نسي قبل إخباره بذلك ، فأخبر برؤية زيد ، ثم تذكر عند ذلك ، فذكر من أراد ، فيكون النسيان واقعا في غير زمان التذكر ، وهو متصور .

فقد ظهر من هذا أن النحويين ، يعني كثيرا منهم ، تحاموا ذكر بدل النسيان لما فيه من الإشكال ، فيكون ابن مالك ترك ذكره لمثل ذلك ، فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

واعلم أن (بدل الغلط) وإن قيل بجوازه ، فإن الأولى عنده أن يؤتى بـ (بَلْ) وقد نص كثير من النحويين على أنه لم يُسمع ، وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس ، حتى قال الما ردى^(٢) : وقد عُنيتُ بطلب هذا البدل في الكلام والشعر فما وجدته ، ولقد طالبتُ به غيرى فما عرفه ، إلا أن بعض أصحابنا قال لى : هو فى شعر ذى الرمة حيث يقول^(٣) :

(١) يعنى قول من يقول : رأيتُ زيدا أباه .

(٢) سبقته ترجمته .

(٣) البيت لذي الرمة . وسبق الاستشهاد به فى باب «العطف» .

لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أُنْيَابِهَا شَنْبُ

فـ (الْحُوَّةُ) مَبْتَدَأُ (لَعَسُ) بَدَلَ غَلَطَ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْحُوَّةَ غَيْرُ اللَّعَسِ ،
وَالْحُوَّةُ : السَّوَادُ بَعِينُهُ ، وَاللَّعَسُ : سَوَادُ مُشْرَبٍ بِحُمْرَةٍ .

قَالَ : وَلَيْسَ الْبَيْتُ عَلَى مَا ذَكَرَ ، وَإِنَّمَا اللَّعَسُ : مَصْدَرُ وَصُفْتُ بِهِ
الْحُوَّةَ ، تَقْدِيرُهُ : حُوَّةٌ لَعَسَاءُ ، كَقَوْلِكَ : حَكَمٌ عَدْلٌ ، وَقَوْلُ فَضْلٍ . قَالَ :
فَهَذَا أَوْلَى . هَذَا مَا قَال . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْحُوَّةَ وَاللَّعَسَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَذَلِكَ
حُمْرَةٌ إِلَى السَّوَادِ ، فَلَا دَلِيلَ فِيهِ .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا النُّوعَ ، كَمَا قَالُوا ، قِيَاسٌ غَيْرُ مَسْمُوعٍ ، لَكِنْ هَذَا
مَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا

تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةُ جَلَا

أَوَاقْتَضَى بَعْضًا أَوَاشْتَمَالَ

كَأَنَّكَ ابْتَهَاجَكَ اسْتَمَالَ

هَذِهِ مَسْأَلَةٌ أُشَارُ فِيهَا إِلَى أَوْجِهِ مِنَ الْبَدَلِ تُتَّصَرُّ فِيهَا ، وَأَفَادَ
ذَلِكَ بِذِكْرِهِ وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهَا ، وَسَكَتَ أَيْضًا عَنِ التَّقْيِيدِ بِقَيْدٍ ، فَأَفَادَ
أَوْجُهَا أُخَرَ فِي الْبَدَلِ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ / فِي هَذَا الْبَابِ لِلتَّبَعِيَّةِ قَيْدًا ٢١٠
بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ ، كَمَا فَعَلَ بِالنَّعْتِ ؛ بَلْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ كَمَا فِي
الْعَطْفِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّوَافُقُ فِيمَا بَيْنَهُمَا ، فَيُتَّصَرُّ إِذَا فِي
كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ .

أما فى (بدل الكل من الكل) فيُبدل المعرفة من المعرفة نحو : جاعى زيدُ أخوكَ ومنه فى القرآن العزيز : {إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} (١) ، وقوله ك {بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ} (٢) ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر (٣) .

ويُبدل النكرة ن من النكرة حو : جاعى رجلُ صاحبُك ، وفى القرآن الكريم : { يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ } (٤) ، على أحد الاحتمالين (٥) . وقال كثير (٦) :

وَكُنْتُ كَزْدَى رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
أَنْشُدْهُ سَيَبُويْه ، وَأَنْشُدْ أَيْضًا لِلْعَجَّاجِ (٧) :
خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسِ
كَرْكِرَةٍ وَتَفِنَاتٍ مُلْسِ
ويُبدل النكرة من المعرفة كقولك : جاعى زيدُ أخُك .

ومنه فى القرآن : {لَنْسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} (٨) .

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة إبراهيم / آية : ١ ، ٢ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر {اللَّهُ} بالرفع .

وانظر : السبعة ٣٦٢

(٤) سورة النور / آية : ٢٥ .

(٥) والاحتمال الآخر أن يكون عطف بيان

وقد سبق تفصيل ذلك هناك .

(٦) سبق الاستشهاد بالبيت فى هذا الباب ، وفى «باب العطف»

(٧) سبق الاستشهاد به فى «باب العطف» .

(٨) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

ونقل المؤلف عن الكوفيين أنهم يشترطون في هذا الوجه وحده اتحاد اللفظين كما في الآية .

قال المؤلف : والعربُ لا تلتزم هذا ، ثم أنشد الاحتجاج عليهم بيت حميد بن ثور ^(١) :

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَمَا مَايَتَمَمَا

وأنشد بيتاً آخر لم أقيده ^(٢) . وسكوته في هذا النظم عن هذا القيد دليل على مخالفته للكوفيين . وأما في (بدل البعض) فكذلك أيضا ، فالمعرفة من مثلها نحو : أكلتُ الرغيفَ ثلثته . وضده : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، والمعرفة من النكرة : أكلتُ رغيفاً ثلثه . وعكسه : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه .

ومن الأول : قوله تعالى : {وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} ^(٣) .

وقوله : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} ^(٤) . الآية .

(١) ديوانه ، واللسان (عصر) وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - ١)

والعصران : الليل والنهار ، أو الغداة والعشى .

(٢) هو قوله فيه (ورقة : ١٩١ - ١) :

فلا وانيك خير منك إنسى ليؤذيني التَّحَمُّمُ والصَّهْلُ

والبيت لشمير بن الحارث ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٨٢ ، والخزانة ١٧٩/٥ .

(٣) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ٧٥

وأما فى (بدل الاشتمال) فكذلك ، نحو : نَفَعْنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ . ومنه ما أنشده سيبيويه^(١) :

* وَذَكَرْتُ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا *

وأنشد أيضا^(٢) :

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ
وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدِمُهُ

وأعجبني جاريةٌ حُسْنُ منها ، ومنه قول الأعشى^(٣) :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ
تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

وأعجبني الجارية حُسْنُ منها ، ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}^(٤) . وأعجبني جاريةٌ حُسْنُهَا . ومن ذلك كثير .

وأما (بدل الإضراب والغلط) فلم يَعْتَنِ الناظم بالتفريع عليه ، وكذلك غيره ، وإلا فالصُّور فيه ممكنة ، فتركتُ التفريعَ فيهما لذلك . وهذا - والله أعلم - مُشعر بكونهما عنده ليسا فى رتبة ماتقدم ، وإن كانا جائزين على الجملة ، فهذا مأفاده تركُ التقيد المذكور .

(١) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وعجزه :

* وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَانِهَا *

(٢) سبق الاستشهاد به فى الباب نفسه ، وهو لعَبْدَةُ بن الطبيب .

(٣) ديوانه ٧٧ ، وسيبيويه ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، وابن الشجرى ٣٦٣/١ ، وابن يعيش ٦٥/٣ ، والمغنى ٥٠٦ .

يخاطب نفسه . والثَّوَاءُ : الإقامة ، وهو مجرور على البدلية من (حول) واللَّبانَةُ : الحاجة ويروى (تَقْضَى لِبَانَاتٍ) بالإضافة ، وهى رواية الديوان . يقول : لقد كانت تقضى حاجات فى الحول الذى ثويت فيه ، ويسام من أقام لطلوه .

(٤) سورة البقرة / آية ٢١٧

وأما ما أشار إليه من الأوجه ، فيتفرع بيانها على بيان كلامه ،
وذلك أنه نصّ على أن الظاهر لا يُبدل من ضمير الحاضر ، كان
الحاضر / متكلماً أو مخاطباً ، إلا على أوجه ثلاثة :

أحدها : أن يكون البدل مفيداً للإحاطة ، وهو قوله : (إلا ما
إحاطةً جلاً) يريد أن يكون البدل هنا يفيد ما يفيد (توكيد الإحاطة) .
فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره ، مثال ذلك : جئنا
ثلاثتنا ، ومطربنا سهلنا وجبلنا ، وغنيتم أولكم وآخركم ، وفي القرآن
{ تَكُونُ لَنَا عِيداً لأُولَئِنَّا وَآخِرِينَا }^(١) .

وإنما جاز لجريانه مجرى التوكيد في المعنى ، ولذلك يُطلق عليه
سببويه لفظ التوكيد^(٢) ، والتوكيد يجرى على الضمير مطلقاً ، كما يجرى
على الظاهر ، فكذلك ما في معناه .

فلو لم يُفدْ توكيد إحاطة فمقتضى كلامه أنه لا يجوز ، فلا تقول :
ضربتك زيداً ، ولا ضربت زيداً عمراً ، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك ،
فصار البدل كالضائع ؛ إذ لو سكّت عنه لم يُخلْ بمعنى ولا لفظ .
وفي هذه المسألة خلاف ، فالجمهور على ما قاله الناظم ، وجَّهتهم
ما تقدم ، وأيضاً فلا سماع يُعْتَدُّ به .

وأجازه الأخفش ، وإليه مال في « التسهيل » بعض ميل ، بناءً على
السماع والقياس^(٣) .

(١) سورة المائدة / آية : ١١٤ .

(٢) الكتاب ١/ ١٥٨ .

(٣) التسهيل : ١٧٢ .

أما السماع : فنحو قول أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه - :
« أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ »^(١) . وقول الشاعر^(٢) :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاغْرِفُونِي
حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وقال الآخر^(٣) :

بَكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلُّ مُفْضِلَةٍ
وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
وأما القياس فظاهر ، فإن ضمير الغائب إذا كان البدل منه جائزا ، كقول
الشاعر^(٤) :

على حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
على جَوْدِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ
وعليه حُمْلُ قوله تعالى : {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} ^(٥) ، كان هنا
جائزا وأيضا إذا كان جائزا في (بدل البعض والاشتغال) وإن كان المبدل منه
ضمير حاضر ، فَلْيَجْزُ فِي بَدَلِ الْكُلِّ ، .

(١) البخارى - كتاب الايمان والنذر - باب الكفارة قبل الحنث ويَعْدُهُ ، حديث رقم (٦٢١) فتح البارى

٦٠٨/١١ ، وانظر كلام ابن حجر فى متن هذا الحديث .

(٢) المتصف ١٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٣ ، ٧٤/٩ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٣٢ ، وخزانة الأدب

٢٤٢/٥ ، والمساعد ٤٣٢/٢

والشعر لحميد بن حريش بن بجدل . وتذريت السنام : علوته ، من الذروة ، وهى أعلى السنام .

(٣) التصريح ١٦١/٢ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ : ب)

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - أ) والمساعد ٤٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الانبياء / آية : ٣ .

أُنشد سيبويه (١) :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وما الْفَنَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وقال الآخر (٢) :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا

وَأَنَا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

وأيضا ، فإذا كان امتناعكم من البذل هاهنا لأن ضمير الحاضر لا يدخله لبس فينبغي أن يُمنع البذل من ضمير الغائب لأنه لا يدخله لبس ، ولذلك لم يُنعت المضمّر مطلقا . ولما كان ضمير الغائب يُبدل منه ، مع أنه لا لبس فيه ، دلّ على أن اللبس أو عدمه غيرُ معتبر ، وأن ضمير الغائب والحاضر في الإبدال منه سواء .

والجواب أن ما ذكر من السَّماع محتملٌ ونادر ، والنوادر لا يبنى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها .

وأما القياس : فالفرق ظاهر ، فإن ضمير الغائب قد يلبس فيحتاج إلى البيان ، والبذل يؤتى به للبيان ، بخلاف ضمير الحاضر كما تقدم .

وأما القياس على النعت فغيرُ بيّن ، لأن نعت الضمير لم يمتنع من أجل اللبس وإنما امتنع من جهة نيابته منابَ ما لا يُنعت ، وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ رجلاً / فأكرمته ، فالهاء نائبةٌ منابَ $\frac{٢١٢}{٣}$

(١) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو النابغة الجعدي ، ديوانه ٦٨ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣٠/٣ ، والعينى ١٩٣/٤ والبيت من قصيدة أنشدها في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم .

إعادة «الرجل» وأنت لوقلت : فأكرمتُ الرجلَ - لم يَجْزُ نعتُ «الرجل» فتقول : فأكرمتُ الرجلَ العاقلَ ، فكذلك لايجوز نعتُ ما ناب منابه .

والوجه الثانى : أن يكون البدل بعضاً ، وهو قوله : (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أى : دَلَّ على بعض الأول ، فهناك أيضا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فتقول : عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْ وَجْهِكَ ، وعَجِبْتُ مِنِّي وَجْهِى . وقد تقدم وجه الجواز .

والثالث : أن يكون بدل اشتمال ، وهو قوله : «أَوْ اقْتَضَى اسْتِمَالًا» نحو : عَجِبْتُ مِنْكَ حُسْنِكَ ، وعَجِبْتُ مِنِّي حُسْنِي ، وما أشبه ذلك .
وأتى بمثال لهذا الوجه ، وهو قوله : «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا» .

والابتهاج والبهجة : الفرح والسرور ، والاستمالة : الإماله فى المعنى ، يقال : اسْتَمَأَلْنِي الشَّيْءُ ، واستمال بقلبي ، إذا أماله اليه .
ولم يذكر ذلك فى بدل الإضراب والغلط كما تقدم ، فَلَنَضْرِبَ عَنْهُ صَفْحًا كما فعل .

وإذا تقرّر هذا فلا بدّ من النظر فيما يشير إليه .
وجملةُ النظر فيه يفتضى أن (ماعدا ماتقدّم جائزُ) والأوجه المتصورة التى ينفصل عنها ماينفصل ، وَيَبْقَى مايبقى أربعة أوجه :

إبدالُ ظاهرٍ من ظاهر ، وإبدالُ مضمِرٍ من مضمِر ، وإبدالُ مضمِرٍ من ظاهر ، وإبدالُ ظاهرٍ من مضمِر . وذلك فى كل واحد من بدل الكلّ ، والبعض والإشتمال .

فأما (بدلُ الكلّ من الكل) فتقول فى الظاهر من الظاهر : أكرمتُ زيداً أخاك ، وفى ضِدِّهِ زيدُ أكرمتهُ إِيَّاهُ ، فى الغائب ، وأكرمْتُكَ إِيَّاكَ ، فى المخاطب ، وأكرمْتُنى إِيَّائِي ، فى المتكلم .

وهذه الأوجه فى الضميرين جائزة على البدل عنده بمقتضى كلامه هنا ،
لأنه لم يتحرز من ذلك .

وكذلك فى باب (التوكيد) حيث قصر التوكيد بالمضمر على ضمير الرفع ،
إذ قال :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انْفَصَلَ

أَكْذَبَهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

وقد منع ذلك فى «التسهيل» وجعل ما جاء منه توكيداً لفظياً جرياً على
مذهب الكوفيين^(١) ، وكذلك بدل المضمر من الظاهر . وغيره من البصريين على
ماذهب إليه هنا ، وقد تقدم فى «باب التوكيد» نقل المذاهب^(٢) .

والظاهر ما فهم منه هنا من مذهب البصريين ، لما ثبت عن العرب أنها
إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئت أنت ، ورأيتك
أنت ، ومررت بك أنت ، فإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع فتقول :
جئت أنت ، ورأيتك إياك ، ومررت به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى الرفع .

هكذا نقل سيبويه عن العرب ، وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون
على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يعارض هذا
بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل فى الرتبة الواحدة نسبة
واحدة ، فكما كان فى رتبة الرفع توكيداً باتفاق ، فليكن كذلك فى رتبة النصب
أيضا ، وكذلك ينبغى فى القياس فى ضمير الجر إلا أنه متصل .

(١) حيث يقول فى التسهيل (١٦٦) : «ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا ، ويجعل المنصوب
المنفصل فى نحو : رأيتك إياك ، توكيدا لا بدلا ، وفاقا للكوفيين» .

(٢) انظر : ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتقول فى بدل المضمر من الظاهر : أكرمتُ زيداً / إِيَّاهُ ، ومررتُ $\frac{٢١٢}{٣}$ بزيدٍ بي ، وجاء زيدٌ هُوَ ، وهذا فى (الغائب) .

وأما (الحاضر) فمثاله فى المتكلم : أكرمَ زيدٌ عمرًا إِيَّائِي ، ومررتُ بزيدٍ لِي ، وجاء زيدٌ أَنَا .

وفى (المخاطب) : أكرمتُ زيداً إِيَّاكَ ، ومررتُ بزيدٍ بِكَ ، وجاء زيدٌ أَنْتَ .

والأظهرُ : أن مثل هذا لاتقوله العرب إلا على الغلط والنسيان ، لأن السماع فى ذلك معدوم ، والله أعلم .

وتقول فى بدل الظاهر من المضمر ، وهو (لِالغائب) : زيدٌ أكرمتُهُ أبا عبدِ الله ، والذى مررتُ به أبى عبدِ الله زيدٍ ، حَكِي هذا مسموعا .

وأما (الحاضر) : فقد مر استثناء الناظم له ، ووجهُ ماذهب إليه ^(١) .

وأيضاً : فإن موضع (الحُضور) ليس موضعَ الأسماء الظاهرة ، وإنما يقع الاسمُ الظاهر على (الغائب) ولا يقع على (المتكلم) ولا (المخاطب) إلا فى النداء والتَّحْضِيضِ نحو : يا زيدُ ، واللهم اغفر لنا أَيْتُهَا الْعِصَابَةُ ، بخلاف غير (بدل الكلِّ) من الأبدال ، فإن ذلك فيها جائز ، كما نُصُّ عليه ، لأن مدلول الضمير الذى للمتكلم أو المخاطب ليس بالظاهر ، فوقع فى موقعه من مواضع الغيبة .

وأما (بدل البعض) فتقول فى الظاهر من الظاهر : قُطِعَ زيدٌ يَدُهُ ، وفى ضِدِّهِ : زيدٌ يَدُهُ قُطِعَتْهُ إِيَّاهَا ، وثَلُثُ الْخُبْزَةِ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ .

(١) انظر: ص ٢١٠ .

وفى الظاهر من المضمَر : زَيْدٌ قَطَعْتُهُ يَدَهُ ، وَزَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِهِ .
ومنه قوله ، أَنشَدَهُ سَيْبُويَه^(١) :

وَكَاثُهُ لَهَقُ السُّرَاةِ كَاثُهُ
مَا حَاجِبِيهِ مُعَيْنٌ بِسَوَادٍ
فَأُبْدِلُ «الْحَاجِبِينَ» مِنْ هَاءِ «كَاثُهُ» .

وفى (المخاطب) : عَجِبْتُ مِنْكَ وَجْهِكَ ، ومنه قول الله تعالى : { لَقَدْ كَانَ
لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ }^(٢) .
وفى (المتكلم) : عَجِبْتُ مِنِّي وَجْهِ ، ومن ذلك قول الراجز^(٣) :

أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ
رِجْلِي وَرِجْلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ
وفى المضمَر من الظاهر : ثَلْتُ الْخُبْرَةَ أَكَلْتُ الْخُبْرَةَ إِيَّاهُ ، وَوَجْهُ هُنْدٍ
أَعَجَبْتَنِي هُنْدُ إِيَّاهُ .

وَلَايُمَثِّلُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِتَكْلُفٍ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ سَمَاعٌ ، وَإِنَّمَا قَاسَهُ
النَّحْوِيُّونَ .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه .

(٢) سورة الأحزاب / آية : ٢١ .

(٣) هو العدیل بن الفرخ ، ابن یعیش ٧٠/٣ ، والهمع ٢١٧/٥ ، والتصريح ١٦٠/٢ ، والاشمونی ١٢٩/٣ ، والخزانة ١٨٨/٥ ، والعینی ١٩٠/٤ ، واللسان (وعد)

أوعدنى : هددنى . والأداهم : جمع أدهم ، وهو القيد .

والششنة : الفليخة الخشنة . والمناسم : جمع منسَم - كمجلس - وهو طرف خف البعير ، أو
أسفل الخف ، استعاره لقدمه ، وحسن ذلك هنا لما ذكره من جلده وقوته .

ويقال فى سبب هذا الرجز أن العدیل كان قد هجا الحجاج ، وهرب منه إلى قيصر ملك الروم ،
فبعث الحجاج إلى الملك : لترسلن به . أولاهن إلیك خيلا يكون أولها عندك ، وآخرها عندى .
فبعث به إليه . وانظر بقیة القصة فى الخزانة (١٩١/٥)

وأما (بدل الاشتغال) فتقول فى الظاهر من الظاهر : سُرِقَ زَيْدٌ
ثوبه ، وفى ضِدِّه : حُسِّنَ زَيْنَبُ أعجبتنى هو .

وفى الظاهر من المضمر : زَيْنَبُ أعجبتنى حسنُها ، وفى عكسه :
حسنُ زَيْنَبُ أعجبتنى زَيْنَبُ هو .

وهذا من قَبِيلِ (بدل البعض) فى التكلُّفِ وعدم السماع وعدم تَأْتِي
الإبدال فيه وفيما قبله فى ضمير الحاضر إلا بمضَضٍ^(١) ، إن كان .

وقد حكى الشَّلَوِيُّنَ^(٢) فى هذا النوع من التفريع خلافاً فى بدل
المضمر من الظاهر أو من المضمر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهو ظاهر
إطلاق الناطم . ومنهم من منعه ووجهُ الجواز ظاهرٌ على طريقة من جعل
البدل على تقدير طَرَحِ الأول .

وإذا كان كذلك فقولك : ثَلَثُ الْخُبْزَةِ أَكَلْتُ الْخُبْزَةَ إِيَّاهُ ، أو أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ
- قد عاد فيه إلى المبتدأ ضميرُ من الخبز ، وهو قولك : إِيَّاهُ .

فإن قيل : إن الخبر (أَكَلْتُ) ولم يَعُدْ منه ضمير إلى الثلث ، والبدل
خارجٌ عن ذلك - قيل : إن البدل فى الحكم فى موضع المبدل منه ، ولذلك
قال فى حدِّه : إنه التَّابِعُ المقصودُ بالحكم ، أى إن الأول غيرُ مقصود ، بل
الثانى ، وهو الضمير الرابط .

وقد مرَّ التنبيهُ / على هذا المعنى فى باب «الاشتغال» وباب «عطف»^{٢١٤}
البيان^(٣) .

(١) الْمُضَضُ - بفتحين - التأم ، يقال : فعلت ذلك على مضض ، أى كارهها مثلاً .

(٢) سبقَت ترجمته .

(٣) انظر : ص ٥٥ ، ٥٦ .

وإن قلنا : إن البديل على تقدير تكرار العامل فذلك أمرٌ تقديرى صنّاعى ،
واللفظ هو المعتبر لا التقدير ، كما لم يعتبر التقدير فى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرٌ .
وأما (بُدل الإضراب) وقَسِيْمُه فقد يتأتى فيهما أوجهٌ مما تقدم ، ولكنى
تركته ، لأنه ترك التنبيه عليه ، ولا كبيرَ فائدةٍ فى تصوير تلك الأوجه .
والهاء فى «تُبدِلُهُ» عائد على «الظاهر» اشتغل عنه بضميره .

و «الظاهر» مفعول لفعل مضمر من باب الاشتغال .

و «مِنْ ضميرِ الحاضر» متعلق بـ «لا تُبدِلُهُ» كما فى قولك : كلُّ يومٍ زيدا
اضربه .

و«جَلَا» بمعنى : أظهر ، تقول : جَلَوْتُ الشئَ ، بمعنى أوضحته ، وجَلَوْتُ
العروسَ جَلْوَةً ، أبرزتها لزوجها ، وجَلَاً أيضاً ، أي : ما أظهر معنى الإحاطة
من الإبدال .

وفى هذا المثال ، وهو قوله : «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا» تنبيه على مسألة
حَسَنَة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «استَمَل» جاريًا على «الابتهاج» وهو
البديل ، ولو أجراه على المبدل منه لقال : استَمَلْتُ ، كأنه قال : إنك استملت ،
فكأنه اعتمد فى الإخبار على البديل ، وهذا جارٍ على ما مهَّدَ أولاً فى البديل ، من
أنه المقصود بالحكم دون المبدل منه ، ويظهر منه ، إذا ضَمَمْنَا حَدَّهُ للبديل ، لهذا
الموضع ، أنه لازم ، وهو على الجملة صحيح .

إلا أنه يرد عليه إشكالات ، وبالنظر فيها يتبين هذا الموضع إن شاء الله .
فمن ذلك أنه لم يعتمد فى «التسهيل» على لزوم هذا الحكم للبديل ، بل قال
هناك : والكثير كَوْنُ البديل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم الملغى^(١) .

(١) التسهيل : ١٧٣

قال فى «الشرح»^(١) ، ويقل الاعتمادُ على المبدل منه ، وجعلُ البديل فى الحكم المُلغى كقول الشاعر^(٢) :

وَكَاثُهُ لَهَقُ السُّرَاةِ كَاثُهُ

مَاحَا جَبِيهِ مُعَيْنُ بَسْوَادِ

فجعل «حاجبيه» وهو بدلٌ فى حكم مالم يذكر ، فأفردَ الخبرَ ، ولو جعل الاعتماد على البديل لثنى الخبر ، كما تقول : إن زيدا يديه مُنبسطتان بالخبر ، ولو جعلتَ البديل فى حكم المُلغى لقلت : إن زيدا يديه مُنبسطٌ بالخير . قال : ومثله قول الآخر^(٣) :

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَوَاحُها

تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

فجعل الخبرَ للسيوف ، وألغى «غُدُوها وَرَوَاحُها» ولو لم يُلغها لقال : تَرَكَتْ ، كما تقول : الجارية خَلَقُها وَخَلَقُها سَيَّان .

قال : ومن الاعتماد على المبدل منه ، وجعلُ البديل فى حكم المُلغى قواك : زيدُ رأيتُ أخاه عمراً ، وجاء الذى رَغِبْتُ فيه عامراً^(٤) . انتهى كلامه .

فهذان نوعان يَرِدان نَقْضاً عليه هنا :

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب)

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت .

(٣) هو الأخطل ، ديوانه ٢٨ ، والمقتضب ١٠٢/١ ، والأشمونى ١٣٢/٣ ، والمساعد ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٩٩/٥

وهوازن : أبو قبيلة . والأعضب : الكبش المكسور القرن .

والبيت من قصيدة له ، مدح بها العباس بمحمد بن عبد الله بن العباس ، فأعطاه ألف دينار .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ب).

الأول : الأخبار عن المبدل منه دون البديل ، والإخبار دليل على أنه المعتمد عليه الكلام .

والآخر : عود الضمير على المبتدأ والموصول من المبدل منه دون البديل ، وهو أيضا دليل على جعله عمدة الكلام .
وهذا الثانى ليس بقليل ؛ بل فيه كثرة تعتبر .

وأما الأول / فإن كان المؤلف قد عدّه قليلا ، فغيره قد جعله جائزا $\frac{٢١٥}{٣}$ جوازا يقتضى الكثرة .

قال ابن خروف فى بيت الكتاب ^(١) : أعاد الضمير فى «مُعَيْن» على اسم «كَأَنَّ» وترك البديل ، وكلاهما جائز ، فهذا كما ترى .

وأيضا فليس بمختص ببديل البعض ، بل هو جارٍ فى بدل الاشتمال كبديل البعض حرفاً بحرف ، فنقول : هندٌ وجهها حسنٌ ، وحسنَةٌ .

ونوع ثالث ، وهو أنك إذا قلت: أعجبتنى الجارية حُسْنُها - فلك فى «أعجبَ» وجهان ، إلحاق العلامة اعتباراً بالمبدل منه ، وعدم إلحاقها اعتباراً بالبديل ، كلاهما جائز ، فعلى إلحاقها يكون المبدل منه هو المعتبر ، والبديل فى حكم المُلغى ، وليس بقليل فى الكلام .

فالحاصل: أن البديل على ضربين ، منه ما يُعتبر ، ومنه ما لا يُعتبر .
فكيف يقول فى البديل : إنه المقصود بالحكم ؟

والجواب عن الأول أنه قليل بحيث لا يُعتبره الناظم فى مثل هذا النظم . وأيضا ، فقد أول بيت سيبويه ^(١) على أنه مما أُخبر فيه بالمفرد

(١) يعنى قوله :

وكانه لهقُ السُّرارةِ كأنه ما حاجبُهُ مُعَيْنٌ بسَوادٍ

وقد سبق مرارا .

عن المثني ، ورشَّح ذلك هنا تلازم الاثنين ، كما أخبر عن «العَيْنَيْنِ» إخباراً المفرد في قوله ، أنشدته النحويون ^(١) :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ
بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

وبابه ^(٢) .

وقال بعض المتأخرين : الصواب أن يُخْبَرَ عن البدل لا عن المبدل منه ، إذ هو في نية الطَّرْح ، وإنما المعنى على البدل ، وجيء به آخرًا ليؤكد به ، ويعتمد عليه .

فالجُزْءُ : أن يُخْبَرَ عنه ، إلا أنهم أخبروا عن الأول مَنبَهَةً على أنه ليس في نية الطَّرْح البتَّة ، وأنه مُرَاعَى بَتَلَفْتُ ^(٣) في بعض المواطن ، والكثير الخبر عن الثاني ، وخرج هذا ، يعنى البيت ، مَنبَهَةً على ما ذكر .

قال : ويدل على أن الأول ليس في نية الطَّرْح قولهم : زيدٌ ضربته أباكراً ، فلو كان الأول في نية الطرح لما جازت المسألة ، لخلوها من ضمير يعود من الخبر ، وهو جملة ، إلى المبتدأ .

(١) لامرئ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ ، والمحتسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجري ١٢١/١ ، والهمع ١٧١/١ ، والدرر ٢٤/١ ، واللسان (الل ، زل) ويَعْدُه :

يُنَادِي الْآخِرَ الْأُلُّ الْأَحْلُو الْأَحْلُوا

والزحلوقة : مكان متحدر مملس . وزُل : زَلَقَ يَزِلُّ من وقف على حافته . وتنهل : تفيض بالدمع . والأُلُّ - بضم الهمزة - لغة في (الأول) وقد روى ابن منظور (الل) عن المفضل الضبي أنها لعبة للصبيان صفتها كذا وكذا .

(٢) يقصد ما تفعله العرب من وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وانظر : الهمع (١٧١/١) .

(٣) وفي الأصل (س) «مراعى يتلفت» وما أثبتته من (ت) وهو وجه الكلام .

قال : فإن قيل : إذا كان الخبر إنما يكون عن الثانى ، فإذا قلنا :
أجبتنى الجارية حُسْنُهَا - فالصوابُ إسناد الفعل إلى الحُسْن ، لأنه بدل ،
والأول مبدل منه .

قيل : ليس كذلك ، لأن البدل فى تقدير تَكَرَّر العامل ، فعامل الثانى
محذوف مقدَّر مسندٌ إليه ، مُذَكَّر ، وهذا الظاهر مسندٌ إلى الأول وهو
مؤنث ، فالوجه التأنيث ، بخلاف الخبر الصناعى الذى الوجهُ فيه الإخبارُ
عن البدل ، وقد يجوز تذكير الفعل اعتباراً بالبدل ، هذا ما قال ، وهو قد
يكفى فى الجواب عن الأول والثالث .

والذى يقال هاهنا ، والله أعلم ، أنه قد تقدم أن البدل يأتى على
وجهين :

أحدهما : أن يكون المتكلم أراد ذِكْرَ البدل ، فأتى أولاً بِمَوْطِئٍ له ،
ليكون ذكره ثانياً بعد التَّوَطُّعِ له أولاً أَوْفَى بالغرض .

والثانى: أن يكون ذَكَرَ المَبْدَل منه أولاً اعتقاداً أنه كافٍ ، أو إبهاماً ،
ثم بدا أن يبينَ ما لم يكن مبيناً للمخاطب ، وإذا كان كذلك ، وكان / ٢١٦
الثانى هو المعتمدُ عليه بحسب المعنيين كليهما - فَذِكْرُ المَبْدَل منه فى الوجه
الأول بالقَصْدِ الثانى ، لا بالقصد الأول ، بخلافه فى الوجه الثانى ، فإنه
بالقصد الأول ، لكن عَرَضَ ماصِيره معدولاً عنه ، وكالمترك وإن كان غيرَ
متروك .

فعلى هذا التقرير ينبى النظر هنا ، وعند ذلك فلا يخلو أن يتأخر
الخبرُ أو يتقدم .

فإن تأخر كان المعتبر هو البدل ، لأنه المقصود المقرر فى كلا
الوجهين ، واستقام الجواب المتقدم .

وإن تقدم الخبر فهي مسألة : أعجبتني الجارية حسنها ، فإن اعتبرت الوجه الأول كان ترك التاء هو الأولى ، لأن ذكر « الجارية » فيه وقع بالقصد الثاني والمراد « الحسن » .

وإن اعتبرت الوجه الثاني كان الأولى والأحق إلحاقها إذا كان المقصود أولاً ذكر « الجارية » فأسندت الفعل إليها على ما ينبغي ، ثم بدالك أن تذكر « الحسن » فلم يكن إلحاق التاء قادحاً في كون « الحسن » مقصوداً دون « الجارية » .

وفي الوجه الأول : كان « الحسن » هو المقصود ، وإنما ذكرت « الجارية » تبعاً أو كالتبع .

ولكن لا يمتنع في الوجه الأول إلحاق التاء إعتباراً باللفظ ، ولا في الوجه الثاني إسقاطها إعتباراً بما انصرف القصد إليه .

وعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار بأن البديل في تقدير تكرار العامل ، لأن ذلك غير بين ، وقد تقدم له تقرير .

والعامل عند سيبويه في البديل والمبدل منه واحد من غير تقدير عامل آخر ، وحيث ظهر منه ^(١) ذلك فتفسير معنى لاتقدير إعراب .

وأما مسألة عود الضمير من المبدل منه دون البديل فمبني على أصل آخر ، وذلك أن البديل مع المبدل منه تابع ومتبوع ، فحكمه حكم سائر التوابع ، من النعت ، وعطف البيان ، وغيرهما ، مع متبوعاتها ، بل هو أشبه بالنعت وعطف البيان ، ولا فرق بينهما إلا أن المقصود في النعت وعطف البيان هو الأول دون الثاني ، وبالعكس في البديل ، وذلك غير قادح في جريان حكم التابع عليه .

الآتري أنه مفرد جارٍ على مفرد ، وتابع له بحسب العامل الأول ، وكما أن النعت وعطف البيان ، وعطف النسق ، مع متبوعاتها في عود الضمير منها إلى

(١) الضمير يعود إلى سيبويه رحمه الله .

المبتدأ والموصول على حكم واحد فى الجواز ، كذلك فى البديل مع المبدل منه ، فكما يعود الضمير من النعت وإن لم يكن هو المقصود نحو : هَندُ ضَرَبَتْ رَجُلًا يَحِبُّهَا ، فكذلك يعود الضمير من المبدل وإن لم يكن هو المقصود ، وعودُ الضمير من المنعوت كعوده من البديل .

وقد منع بعض النحويين عودَ الضمير من البديل ، بناءً على أنه من جملة أخرى ، لأنه فى تقدير تكرار العامل ، وهذا ضعيف ، وقد تقدم التنبيه عليه .

وَنَصُّ ابْنِ الضَّائِعِ^(١) عَلَى الْجَوَازِ مَعْتَمِدًا عَلَى أَنَّهُ مَعَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ كَغَيْرِهِ مِنَ التَّوَابِعِ وَيَأْنِ عَوْدَ الضَّمِيرِ مِنَ الْمَعْطُوفِ جَائِزٌ ، فَعَوْدُهُ مِنَ الْبَدْلِ أَجُوزٌ لِأَنَّهُ بَيَانٌ ، فَصَارَ كَالنَّعْتِ ، فَيَجُوزُ إِذَا أُنْ يَقَالُ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو أَخُوهُ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَخُوهُ عَمْرُو ، / وَزَيْدٌ مَرَرْتُ أُبَى عَبْدَ اللَّهِ ، وَزَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ بِأُبَى عَبْدَ اللَّهِ بِهِ ، وَالَّذِى مَرَرْتُ بِهِ أُبَى عَبْدَ اللَّهِ بِهِ ، وَالَّذِى مَرَرْتُ بِأُبَى عَبْدَ اللَّهِ بِهِ زَيْدٌ ، إِلَّا أَنْ قَوْلَكَ : زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو أَخُوهُ ، أَوْ قَامَ أَخُوهُ عَمْرُو - حَسَنٌ فِى الْكَلَامِ ، كَثِيرٌ فِى الِاسْتِعْمَالِ ؛ وَفِى قُوَّةٍ مَا هُوَ كَثِيرٌ ، بِخِلَافِ الْمَسَائِلِ بَعْدَهُ ، فَإِنَّهَا قَلِيلَةٌ فِى الِاسْتِعْمَالِ .

وسبب ذلك أن المسألة الأولى غيرُ معْدُولٍ بهاعن صَوْبِ الاستعمال ؛ إذ لم يؤخَّرْ ما كان حَقُّهُ التقديم ، فوقع البديل موقعه من المبدل منه ، فإن البديل لم يقع هناك موقعه ، فإن الأولى فى باب الإخبار أن يُخْبَرَ عن البديل والمبدل منه معا ، كما يُخْبَرُ عن النعت والمنعوت معا ، وكما هو

(١) تقدمت ترجمته .

الأوّلَى في المعطوف والمعطوف عليه بياناً ، وفي المؤكّد مع المؤكّد . وقد نصّوا على ذلك في باب «الإخبار» .

فإذا قلت : زيدُ مررتُ به أبا عبد الله ، فـ (أبو عبد الله) في الحقيقة جارٌ على (زيد) فكان الأوّلَى أن يقال : مررتُ بزيد أبا عبد الله ، أو يقال : زيدُ أبو عبد الله مررتُ به .

وهذا كلام صحيح ، كقولك : زيدُ قام أخوه عمرو ، وليس فيه من الضعف شيء ، ولذلك اختار النحويون : المازنيُّ وابن السراج وغيرهما في الإخبار أن يكون الإخبار عنهما جميعاً ، فتقول : الذي مررتُ به أبو عبد الله زيدُ . وهذا صحيح أيضاً .

فإن قيل : فكان الوجه إذاً في هذه المسائل أن يُعتبر فيها البديلُ في إعادة الضمير دون المبدل منه ، أو يكون اعتباره هو الأقوى ، ويُعتبر المبدل منه على ضعف ، كما قالوا في بيت سيبويه^(١) :

* كأنَّهُ .. ما حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ *

والأمر بخلاف ذلك .

قيل ليس هذا من قبيل البيت ، بل من قبيل : أعجبنى الجاريةُ حُسْنُهَا ، لأن الموصول والمبتدأ يحتاجان إلى رابط ، كما يحتاج الفعل إلى فاعل ، فلما اعتُبر في الفاعل أقربُ مذكور في أحد الوجهين ، وكأنه راجح ، اعتُبر أقربُ مذكور في إعادة الضمير أيضاً ، فهما في هذا المعنى مستويان ، فصح إذاً أنه لاجئة لابن مالك ، ولا لغيره ، على أن البديل قد يكون في حكم المُلغى .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو بتمامه :
وكأنَّهُ لَهَقَ السَّرَاةَ كَأَنَّهُ

ما حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

وهى مسألة غامضة ، نشأ النظر فيها من القاعدة الأولى وثبت أن حدَّ ابن مالك فى هذا النظم للبدل صحيح ، وأن قوله : (كأنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالاً) تنكيتُ على هذه النُّكْتَة الحسنَة التي « يَغْفَل عنها كثير من الناس، وأصلها لسيبويه - رحمه الله .

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ زَيْلِي

همزاً كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أم على ؟

يعنى أن المبدل منه إذا كان مُضْمَناً معنى الهمز ، أى همزة الاستفهام ، فإن البدل يقع والياً لذلك الهمز ، يريد تَتَقَدَّمُه همزة الاستفهام مَوَالِيَّةٌ له ، فتقول : مَنْ هذا الرجلُ أَسْعِيدُ أم عَلَى ؟ وهو مثاله

وَكَمْ هذه الدراهمُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أنت أصحیح أم سقيم ؟ ولم أكرمت زيدا لعلمه أم لجوده ؟ وأى الناسِ جاعك أزيد أم عمرو أم فلان؟ وماذا أنت تصنعُ أتأبوت أم كُرسِي ؟

ولابدُّ من الهمزة لأن المبدل / منه قد تَضَمَّنَهَا لِمَا أريد من معنى ^{٢١٨}/_٣

السؤال ، فلا بُدَّ إذا أُبدِلَ منه أن يُؤْتَى بمعناه المراد ، والبدل يقع تفصيلاً^(١) للمبدل منه إذا اقْتَضَى التفصيل ، فلا بُدَّ من ظهور الهمزة داخلَةً على كل تفصيلٍ ذُكِرَ ، حتى يُسْتَوْفَى المقصودُ من مدلول الاسم المضمَّن معنى الهمزة .

وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها ، لأنها الْمُضْمَنَةُ فى أسماء الاستفهام ، وهى أمُّ الباب عندهم : فلا يُضْمَنُ غيرها ، فلذلك قال : «الْمُضْمَنُ الْهَمْزُ»

(١) فى الأصل «نقيضا» وهو تصحيف ، وما أثبتته من (س ، ت) .

وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ

يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُّ

يعنى أن الفعل فى باب (البدل) يشارك الاسم كالعطف ، فيبدل الفعل من الفعل ، كما يعطف الفعل على الفعل ، فكما تقول : مَنْ يُكْرِمْنِي وَيُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرِمْهُ ، كذلك تقول : مَنْ يَجِئْنِي يَلْمِ بِي أُعْطِهِ .

لكنه اشترط فى (البدل) هنا شرطاً لم يصرح به ، وإنما أشار إليه مثاله ، لأنه أتى بالمبدل منه فعلاً مُجْمَلاً ، وهو «يَصِلُ إِلَيْنَا» ثم أبدل منه فعلاً مَبِيناً لمعنى «يَصِلُ» وهو «يَسْتَعِينُ بِنَا» فأعطى المثال أن الفعل يُبدل من الفعل إذا أفاد زيادةً بيانٍ للؤل .

وعلى ذلك قوله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا} (١) .

فقوله : {يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} بدلٌ من {يَلْقَ أَثَامًا} وهو بيانٌ للقيِّ الأثام . ومنه ما أنشد سيبويه عن الأصمعى عن أبى عمرو (٢) :

إِنْ يَبْـُـخْلُوا أَوْ يَجْـُـبُّوا

أَوْ يَغْـُـدُّوا لا يَخْـُـفُّوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مَرْجُلِيْـَٔنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ ، وابن عيش ٣٦/١ ، والمحاسب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٥٨٤ ، والخزانة ٩١/٩ ، والبيان ٣٣٢/٣ .

والشعر لبعض بنى أسد . ولا يحفلوا : لا يبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن . وغوهم مرجلين دليل على أنهم لا يحفلون بقبيح ما يفعلون . وبعدهما : كأبى براقش كل يو م لوئهُ يَتَخَيَّلُ

فقلوه : {يَغْدُوا عَلَيْكَ} بدل من «لَا يَحْفَلُوا» وهو تفسير له ، وأنشد
سيبويه^(١) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجِبَا
وأنشد أيضا^(٢) :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايِعَا
تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيَّ طَائِعَا
فإن تَخَلَّفَ الشرط لم يَسُغْ لعدم الفائدة ، فإنك إذا قلت : مَنْ يَسْتَعِنُ بِنَا
يَصِلُ إلينا يُعْنُ - لم يكن فى البدل فائدة ولا بيان ، فكان ضائعا ، فإذا عكست
المسألة كما فى مثال الناظم ، صَحَّتْ لحصول الفائدة بذلك .
ولمَّا سَكَتَ عن إبدال الاسم من الفعل أو العكس دَلَّ على أنه عنده ممنوع
مطلقا ، وإن كان الاسم يُشَبِّه الفعل ، بخلاف العطف كما تقدم .
أما فى البدل: فَلَا ، لأن من حقيقة البدل أن يصح حلوله محلَّ المبدل منه ،
ولا يمكن ذلك فى الاسم مع الفعل مطلقا ، وهذا ظاهر .
واعلم أن فى كلامه هنا تقصيرا من وجهين :

(١) الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والهمع
٢٢١/٥ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٩٠/٩

والشعر لعبيد الله بن الحر ، أو للحطيئة (وليس فى ديوانه)

وَأَلَّمَ الرجل بالقوم إلاما : أتاها فنزل بهم . والحطب الجزل : الغليظ ، ويختارونه كذلك لتقوى
نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد ويقصدونها . وتأجج النار : توقدها ، والألف فى (تأججا)
للإطلاق . يصف قومه بالجود والإمعان فى قرى الضيف .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة
٢٠٣/٥ وعلى الله : على والله . وأصل المبايعة : المعاهدة والمعاقدة على الأمر ، ويراد بها هنا بيعة
السلطان وطاعته .

أحدهما : أنه مثل بمثالٍ غير مطابق ، لأن الذى ذكره النحويون فى الفعل ما كان الثانى فيه مع الأول غير مباين ، كما فى الأمثلة المتقدمة . قال السيرافى ^(١) : لا يُبدل الفعل إلا من شئٍ هوَّ هوَّ فى معناه ، لأنه لا يَتَّبَعُ ، ولا يكون فيه اشتمال فـ (تُؤَخَذُ كَرَّهاً أو تجى طائِعاً) هو معنى (المبايعة) لأنها تقع على أحدهما .

وقد يظهر هذا من سيبويه فـ «باب ما يرتفع بين الجزمين» ^(٢) . والناظم إنما مثل بما الثانى فيه غير الأول ، فـ (الوصول) إليهم هو الإتيان والمجئ إليهم ، و (الإستعانة) طلبُ العون ، وهو غير المجئ .

والثانى : أنه لم يبيِّن / البذل فى الفعل : هل يكون فيه ماتقدُّم فى $\frac{٢١٩}{٣}$ بدل الاسم من الأنواع أم لا ؟ بل قد قال السيرافى : ماسمعتُ . وعلى هذا لا يكون فيه إلا نوع واحد ، وهو (بدل الكل من الكل) وإطلاقه يقتضى تلك الأنواع عطف الفعل على الفعل بالنسبة إلى حروف العطف . وفى ذلك ما ترى .

والجواب : أن مثال الناظم واقعٌ على بعض أنواع البذل ، وهو بدل الإضراب أو الغلط ، إلا أن يكون قَصَدَ (وصولاً) معنوياً ، وهو وصول (الاستعانة) فيكون واقعا على (بدل الكل) وعلى كلا التقديرين ، فالمثال صحيح ، فإن بدل الفعل من الفعل يُتَصَوَّرُ فى بدل الاسم من الاسم ،

(١) السيرافى ٢ / ق ١٧ .

(٢) الكتاب ٨٥/٣ ، والترجمة فيه كاملة هى «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما»

فقد يكون فيه (بدل الكل من الكل) ومنه قوله^(١) :

* مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بَنَا فِي دِيَارِنَا *

وقول الآخر^(٢) :

* يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ *

وكذلك الآية الكريمة : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} قال الخليل : لأن مضاعفة العذاب هو لُقْيُ الأثام^(٣) .

وقد يكون فيه (بدل البعض) كقولك : إن تُصَلِّ تَسْجُدُ لله يَرْحَمَكَ .

و (بدل الاشتمال) أيضاً ، ومنه قوله^(٤) :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

لأن (الأخذ) كَرْهًا ، و (المجيء) طائِعًا من صفات المبايعة .

وظاهر سيبويه يقتضى أنه أنشده شاهداً على (بدل الاشتمال) لأنه أتى

به مع قول الآخر^(٥) :

(١) عجزه :

* تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَانِجًا *

وقد سبق الاستشهاد بالبيت .

(٢) البيت بتمامه هو :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ — نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

وقد سبق الاستشهاد به .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) تقدم الاستشهاد وبالبيت .

(٥) عجزه :

* وَلَكِنَّهُ بَيِّنَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا *

وقد سبق الاستشهاد به .

* فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هَلْكَ وَاحِدٍ *

وقول الآخر ^(١) :

* وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَاً *

وذلك في بابٍ من أبواب (بدل البعض ، والاشتغال) ^(٢) .

وإذا ثبت (بدل البعض) ، ثبت (بدل الاشتغال) لأنه مشبه به ، إذ عدوا وصف الشيء كالجزء منه .

وقد يكون فيه (بدل الإضراب والغلط) نحو : إن تطعم زيدا تكسبه أكرمك .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولك : إن تأتينا تسألنا نعطك ، بجزم «تسألنا» . فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل الآخر تفسير له ، وهو هو - يعنى ماتقدم في بدل الشيء من الشيء - والسؤال لا يكون الإتيان ^(٣) .

قال : ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ، ثم يتدارك ^(٤) .

وقال بعد : فلو قلت : إن تأتيني أتك أقل ذاك - كان غير جائز ^(٥) ، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه على ما جاز عليه «تسألنا» ^(٦) .

(١) صدره :

* ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا *

وتقدم الاستشهاد به

(٢) الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ٨٧/٣ ، وعبارته «ثم يتدارك كلامه» .

(٥) في الأصل «كان جائزا» وهو سهو من الناسخ ، وصوابه من الكتاب ، ونسختي (س ، ت)

(٦) الكتاب ٨٧/٣ .

فهذا نصٌ بجواز (بدل الغلط والنسيان) وجواز (بدل الإضراب) أولى .
فإذا ما مثَّل به الناظم غيرُ خارجٍ عن أنواع البدل ، وأنواع بدل الاسم
جارية في بدل الفعل ، وليس الأمر كما تقدم للسِّيَرافى^(١) ، فإطلاقه صحيح
أيضا ، والله أعلم .

(١) انظر ص ٢٢٩ .

النداء

(النداء) بالكسر، ويقال : بالضم، وهو تصويْتُك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، بحرفٍ من الحروف الموضوعة لذلك، هذا أصله.

وقد يُنادى مَنْ لا يُراد إقباله، ولكن على وجه التفجّع عليه.

وقد تُستعمل في التعجب هذه الحروفُ أو بعضها، لا لقصد

٢٢٠
٣

الإقبال، كما سيُذكرُ إن شاء الله / في موضعه.

وابتدأ الناظم - رحمه الله - أولاً بالتعريف بحروف النداء، وهي

أدوات التّصويرِ بالمنادى.

ولما كان (المنادى) ينقسم قسمين : قريب منك وبعيد - وضع لكل

قسم منها ما يخصه.

وعرّف الناظم أولاً بالقسم الذي يُستعمل للبعيد فقال :

وللمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاعِيَا

وَأَيُّ وَأكْـذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَوَالْمِنْ نُدْبُ

أَوِيَا وَغَيْرُ وَالدِّي اللَّبْسِ اجْتَنِبْ

(النَّاءِ) هو البعيد، نَأَى فلان يَنَأَى نَأًياً، إذا بُعد، وأراد (النَّائِي)

بالياء، ولكنه نَقَصَه للضرورة، كما قال^(١):

* وَأَخُو الْفَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ *

وهو في نظمه كثير.

(١) هو الأعشي، وتقدم الاستشهاد بالبيت في باب «العطف» وعجزه :

وَيَعْدُنْ أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادِ

ويريد أن (المنادى) البعيد له أدوات يُنادى بها، وهى خمس : (يَا) وهى أمُّ الباب، ولذلك تُستعمل حيث لا يُستعمل غيرها من أخواتها، فيُنْدَبَ بها مع (وَا) ولا يُنْدَبَ غيرها معها، وقد ذكر ذلك، وأيضاً لا يقع في باب «الاستغاثة» «والتعجب» غيرها. و(أَيُّ) وهى مقصورة غير ممدودة، على ما أتى بها النظم مثل (كَيُّ) هذا نُقِلُ سيبويه والجمهور من البصريين^(١).

وحكى المؤلف عن الكوفيين مدَّ (أَيُّ) نقلاً عن العرب، وهذا، وإن كان، فقليل، لذلك لم يعتد به هنا.

وما ذكّر من أن (أَيُّ) للبعيد هو أيضاً مذهب جمهور البصريين، فإنه نُقِلَ عن العرب، وقد نُقِلوا أن وضعها لنداء (البعيد) فهو المقبول ولا يُعارض بقياس وذهب طائفة إلى خلاف ذلك، إلا أنهم فرقَتان، فمنهم من رأى أنها لنداء (المتوسّط) وهو منقول عن ابن برّهان^(٢). وإليه ذهب ابن أبي الرّبيع^(٣) وبعضُ تلامذته.

ومنهم من جعلها لـ (القريب) كالهمزة اعتباراً بكون الصوت بها قصيراً، وإليه مال الجوهريّ في تفسير هذه الأداة^(٤)، وهو رأى الجزولى في كُرّاسته^(٥).

(١) الكتاب ٢٢٩/٢.

(٢) هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن برّهان العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب (ت ٤٥٦هـ).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) قال الجوهريّ في الصحاح (أيا) : «وَأَيُّ : مثال (كَيُّ) حرف ينادى به القريب دون البعيد».

(٥) الكرّاسة : الجزء من الكتاب، وإضمامة من الورق تُهَيَّأ للكتابة فيها، والجمع : كراريس، وكراسات، وكراس. ويقصد بكراسة الجزولى مقدمته في النحو.

ونقله ابن مالك في «الشرح»^(١) عن المبرد، ولم آر مذهبه في كتابه «المقتضب»^(٢) إلا كمذهب سيبيويه والجمهور، فانظر من أين نقله؟!، و (أ) مما نقله المصنف عن الكوفيين، واعتمد عليه، لأن الثقات رووه عن العرب، ورواية العدل مقبولة^(٣). وحكى ذلك أيضا عن الأخفش، وذكره ابن الأنباري في «الزاهر».

و(أيا) منقولة مشهورة، و(هيا) كذلك، وكأنها في الأصل (أيا) فأبدلت همزته هاءً، كما قالوا في (أراق) : هراق، وفي (إياك) : هياك، ونحو ذلك.

وعلى هذا لم يكن ينبغي أن يعدها في جملة الحروف لأن ذلك تكرار، غير أنه ربما وقف مع ظاهر الأمر، من عدم الإبدال، وساعده عليه قاعدة التصريف أنه لا يدخل في الحروف ولا ما أشبهها، كما قال^(٤):

* حَرَفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى *

فوقف مع الأصل، وعدّ (هيا) وضعا آخر؛ إذ لم يقم عليه دليل على الإبدال، وهو ظاهر.

فإذا تقرّر هذا، فمثال (يا) يأيها الرجل، يأيها الناس.

ومثال (أى) موجود في الأحاديث «أى رب» وأنشد الزجاجي قول الشاعر^(٥):

* أَلَمْ تَسْمَعِ أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى *

(١) شرح التسهيل الناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٢) انظر : ص ٢٣٣/٤.

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٤) قال ذلك أول «باب التصريف» من الألفية، وبعده : وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٣/١، وجمل الزجاجي ١٦٨، والمغنى ٧٦، والهمع ٣/٣٥، والدرر ١/١٤٧، وعجزه : * بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لِهْنٍ هَدِيرُ *

ورونق الضحى أوله، وكذلك رونق الشباب . أوله وطراعه . وهدير الحمام أو الإبل . الصوت الذي يردده في حنجرتة . ويروى «هديل» والهديل : صوت الحمام.

ومثال (أ) / قولك : أزيد، ولم أجد فيه سماعا.

ومثال (أيا) :

* أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ * ^(١)

ومثال (هيا) ما أنشده ابن جني من قول الشاعر ^(٢):

فَأَصَاخَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا

وَيَقُولُ مِنْ طَرَبٍ : هَيَا رَبًّا

وقال ابن الطُّرَيْيَّة ^(٣):

هَيَا رَبِّ سَقِّ لِي مِنْ هَوَاهَا مَنِيَّتِي

بَحْوِكَ يَدْخُلُ حُبُّهَا مَعِيَ الْقَبْرَا

وأما الذي قال الناظم فيه إنه (كالتائي) وليس به في الحقيقة، فهو

الذي يُعَبَّرُ النحاة عنه بالبعيد حُكْمًا، وهو الذي يكون قريبًا، لكنه يُعَامَلُ

معاملة البعيد، لأمرٍ يقتضيه ذلك. وذكر سيبويه لذلك أسبابًا ثلاثة ^(٤):

(١) الشعر لذي الرمة، ديوانه ٦٢٢، وسيبويه ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، وابن الشجري ٣٢٠/١، وابن يعيش ٩٤/١، ١٩٩/٩، والإنصاف ٤٨٢، والهمع ٣٥/٣، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٧ وعجزه:

* وَبَيَّنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ *

والوعساء : رملة لينة. وجلال : موضع. والنقا : الكثير من الرمل. يريد أن الشبه بين أم سالم وبين هذه الظبية قريب جدا، حتى إنه لم يستطع إدراك الفرق بينهما، فاستفهم عن ذلك، مبالغة في التشبيه.

(٢) الخصائص ٢٩/١، والمغنى ٢٠، واللسان (هيا) وقبله :

وحديثها كالقطر يَسْمَعُهُ راعي سِنَّينَ تتابعت جَدْبًا

وأصاخ : استمع وأنصت للصوت. والحيا : المطر، لإحيائه الأرض. وقيل : الخصب، وما يحيا به الأرض والناس.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) الكتاب ٢٣٠/٢.

أحدها : أن يكون المنادى مُعْرِضاً عنك، بحيث ترى أنه لا يقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويدخل هاهنا العاقل، فتقول : يا زيد، وأياً زيد، وهو بحضرتك، إلا أنه مشغولٌ عنك بأمرٍ استغرق بآله عن إجابتك سريعاً، أو غافلاً عنك وعن ندائك إيّاه.

والثاني : أن يكون نائماً مُسْتَنْقِلاً، بحيث لا يجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدّ الصوت، فتفعل ذلك، فتقول : يا رجل، ويانائمه، رجاء أن يستيقظ فتخاطبه.

والثالث : قصد التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مُقْبِلاً عليك، قريباً منك، لكنك أكّدت نداءه لأمرٍ عراك، فناديته نداءً البعيد، فقلت : يا زيد، يا أخى، لِيَسْتَبِقَ إلى إجابتك.

فهذه المواضع مما عومل فيها القريبُ معاملةً البعيد.

ثم أتى الناظم بالقسم الثاني وهو الداني، أى (القريب) وأتى له بأداة واحدة وهى الهمزة، فقال: «للداني» يعنى الذى يُنادى به الدانى، فتقول : أزيدُ افعل.

* أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأْنَى خَمْرٍ * (١)

(١) لامرئ القيس، ديوانه ١٥٤، والمقتضب ٢٣٤/٤، وابن الشجرى ٨٠/٢، والهمع ٤٠٨/٤، والدرر

١٠٤/٢، ١٩٧، والأشمونى ٣٢/١، والعينى ٩٥/١

وبعده : وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

وحار : ترخيم حارث. والخمر : الذى خالطه داء أو حُبٌّ، وأصله من الخمر - بفتحتين - وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غيره. ويعدو على المرء : يصيبه وينزل به. وما ياتمر : ما يهيم به ويعزم عليه. والشطر الأخير مثل سائر. انظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٧٠، ٣٠٢.

* أَقَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * (١)

ولم يقل هنا : أو كالداني، كما قال في القسم الأول : «أو كالثاني» لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء (القريب) بالهمزة، فإن العرب لاتنادى (البعيد) نداءً القريب، كما تنادى القريب نداءً البعيد.

قال سيبويه (٢) : وقد يستعملون هذه التى للمدّ - يعنى أدوات البعيد - في موضع الألف - يعنى للقريب - ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التى يمدّون فيها.

ثم قال : (وَوَالِمَنْ نُدِبَ أَوْيَا) يعنى أن (وا) تُستعمل في نداء (المندوب) وهو المذكور توجّعاً منه أو تفجّعاً عليه، بلفظ يدل على المعنى دلالةً مُنبّهة على عذر النادب في ندبته نحو : وَأَمِنْ حَقَرٍ بِئْرَ زَمْزَمَاهُ.

وكذلك (يا) المتقدّمة الذكر، تُستعمل للمندوب أيضاً كقول جرير (٣) :

* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمْرَا *

وما أشبه ذلك.

(١) من معلقته، وهو من شواهد ابن السجري ٨٤/٢، ومعنى اللبيب ١٢، والتصريح ١٨٩/٢، والهمع ٣٤/٣، والدرر ١٤٧/١، والأشمونى ١٧٢/٣، ويَعْدُهُ :

وإن كنت قد أزمعت صرمتى فأجملى

والتدليل والدلال : أصله أن تظهر المرأة الجراة على زوجها، كأنها تخالفه ومابها من خلاف. يقول لها : كفى بعض تدلك عنى، وأقلنى منه. وأزمت : عزمت. وصرمتى : قطيعتى وهجرانى. وأجملى : اعتدلى وانتدى.

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢.

(٣) ديوانه ٣٠٤، والمغنى ٣٧٢، والهمع ٧٠/٣، والدرر ١٥٥/١، والتصريح ١٦٤/٢، والأشمونى ٣٤/٣، ١٦٧، ١٦٩، والعينى ٢٢٩/٤، ٢٧٣ وصدره :

حَمَلْتُ امْرَأً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتُ لَهُ

يرثي عمر بن عبدالعزيز رضى الله عنه، وقبله :

نَعَى النِّعَاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَاخِرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا

فإن قيل : إن (وا) يَعدّها النحويون في قسم ما يُنادى به البعيد، لكنه بُعدٌ حكْمى، والناظم أخرجها عن كلا القسمين، فكان حقه أن يَعدّها مع أخواتها.

فالجواب : أن حقيقة (وا) في المندوب ليست على النداء بها، وإنما أتى بها أداة لمدّ الصوت بذكر المندوب لالينادى؛ إذ كان النداء تصويته بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، وهذا المعنى في الميّت مفقود، لكن لما كان للمندوب أحكام كأحكام المنادى، وأداة تشبه أداة النداء، أتى النحويون به في «باب النداء» لذلك.

فألوجه ما فعل الناظم من / فصله بين الأدوات تنبيهاً على فصل $\frac{222}{3}$ المعانى، فكأنه جعل الأدوات ثلاثة أقسام : للمنادى البعيد قسم، ولل قريب قسم، ولن لا يقصد بالنداء، ولكن يصوت بذكره تفجّعاً وتوجّعاً ، قسم .
ثم إن (يا) لما كانت للنداء حقيقةً، ووقعت في النُدبة، وكانت في بعض المواضع ممّا يقع بها اللبس بين المنادى والمندوب، فلا يدرى المصوّتُ به بـ(يا) هل هو منادى أو مندوب - تحرّز من ذلك، فأخرج (يا) من باب النُدبة حيث يقع اللبس فقال : «وغيرُ والدَى اللّبسِ اجْتَنِبْ»
وغيرُ (وا) هى (يا) إذ لم يذكر مع (وا) : أيّا، فيريد أنك تجتنب (يا) في النُدبة إذا وقع بها اللبس، وتقتصرُ على (وا) فهى المختصة ببابها.

فإذا قلت: وَأَمَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه - فجائزُ هنا أن تأتى بـ(يا) فتقول : يامَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه، لأنه معلوم كونه مندوباً، بما لحقه آخرُ

من مدَّة النُّدْبَةِ^(١)، فلا يَخْتَلِطُ بالمنادى إِذَا لَحِقَتْ؛ إِذْ لَا تَلْحَقُ المنادى مدَّة النُّدْبَةِ، وإِذَا نَدَبْتَ^(٢) ولم تَلْحَقْ فقد يكون المندوب معلوماً، فلا يَلْتَبَسُ بغيره، كما لو قال قائلٌ عند موت عبدالمطلب : يا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزمَ، فهذا الوصف مختصُّ به ، فلا يُفْهَمُ من الكلام إِلَّا النُّدْبَةُ ، بخلاف ما إِذَا قلتَ : يا زَيْدُ ، وأمامَكَ مَنْ اسمه زَيْدُ ، فلا يتعيَّنُ مقصودك بـ(يا) أَهو نداءُ زَيْدٍ أَمْ نُدْبَةٌ مَنْ أُرِدْتَ نُدْبَتَهُ، ففي مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـ(وا) فتقول : وازَيْدُ، إعلماً أَنَّ المراد الندبة لانداء مَنْ أَمَامَكَ، وكذلك إِذَا وصلتَ كلامك، فقلت : وازَيْدُ الفاضلُ، على رأى سيبويه^(٣) لَا تَلْحَقْ هنا (يا) اللَّبَسِ، فَإِنْ تَعَيَّنَ بقريئة أنك تَدْبُجُ جازَ لَحَاقُ (يا) في موضع (وا) وكذلك ما أشبهه.

وقوله : (وَغَيْرَوا) منصوب بـ(اجْتَنَبْ)^(٤) وهو واقع على (يا) ثم لما استوفى ذكر الأدوات أخذ في ذكر ما يعرض لها من الحذف ومواضع الحذف فقال :

وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما
جاءستغاثا قد يعرَى فاعلماً
وذاك في اسم الجنس والمشاركة
قلٌ ومن يمتنع فأنصر عاذلة
فالذى بين على الجملة أمران :

أحدهما : أن حرف النداء قد يُحذف مع بقاء معناه مُراداً، لأن المحذوف معلوم.

-
- (١) في الأصل و(ت) : «بما لحقه أخذاً من هذه الندبة» وهو تحريف، صويته من (س).
(٢) في الأصل و(ت) : «وإذا نويت» وما أثبتته من (س).
(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٥ .
(٤) يروى البيت «وغير» بالرفع، و«اجتنب» بالبناء للمفعول، وعليه فيكون «غير» مبتدأ، وجملة «اجتنب» خبره.

فقوله : «وَعَيْرُ مَنْدُوبٍ» وكذا وكذا «قَدْ يُعْرَى» يَعْنِي من حرف النداء، وحَذَفَ المجرورَ لفهم معناه، لتَقْدُمُ مايدل عليه.

والثاني : حَصَرُ المواضع التي يجوز فيها الحذف، والتي لايجوز فيها.

وجَعَلَ مواضعَ منع الحذف على قسمين :

قسمٌ يُمنع فيه باتفاق، وقسمٌ يُمنع فيه باختلاف، أعنى في القياس.

فأما ما يُمنع فيه الحذف باتفاق فثلاثة مواضع :

أحدها : المندوب، نحو : وَأَزِيدَاهُ، وَيَا عَمْرَاهُ. وإنما امتنع الحذف هنا لأن المقصود مدُّ الصوت، والتصريحُ بالبكاء، والتفجُّع والإعلام بذلك، ولذلك لحقته الزيادة آخرًا مبالغةً في التصويت، فصار حرف النداء كالترنم / المقصود، فلو حُذِفَ الحرف هنا لكان فيه نَقْضُ الغرض، وهو $\frac{٢٢٣}{٣}$ ممنوع.

والثاني : المضمر، والمضمر، في كلامه وجهان :

أحدهما : لفظه إذا كان هو المنادي، نحو قول الأَخْوَصَ اليربوعي^(١) حين وَقَدَ مع أبيه على معاوية - رضي الله عنه - فخطب، فوثب أبوه ليخطب، فكفَّه^(٢) وقال : يَا إِيَّاكَ، لقد كَفَيْتُكَ، وقول الآخر^(٣) :

(١) انظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) في النسخ «كف» وما أثبتته من (الخزانة) هو الصواب.

(٣) هو سالم بن دارة، ابن الشجري ٧٩/٢، والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣، والأشمونى ١٣٥/٣، والخزانة ١٣٩/٢، والعيني ٢٣٢/٤، والدرر ١٥١/١ وقد حرف الأول على أوجه، أصحها «يامرُ ياابن واقع يانتا» وانظر (الخزانة).

يا أَبْجَرُ بن أَبْجَرٍ يا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُفْتَا

وإنما لُزمت (يا) هنا لأنها إذا حُذفت لم يَبْقَ عليها دليل؛ إذ لو قلت في (يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ) : إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ^(١) - لم يكن ثَمَّ دليل على أنه منادى.

والقاعدة أن الشيء لا يُحذف إلا إذا دَلَّ عليه الدليل.

وفى ذِكْرِ النازم هنا للمضمر دليل على جواز ندائه، إلا أنه لم يبيَّن : هل يُؤتى فيه بضمير النصب أو بضمير الرفع، والقياس عند المؤلف الإتيان بضمير النصب، لأنه موضع نصب بالفعل الذي ثابت عنه (يا) وهو (أُنَادِي) فَوَضْعُ ضمير الرفع موضعه شاذ، فلا يُقاس عليه.

والوجه الثاني : للمضمر أن يكون بمعنى المحذوف، وهو ما كان من المنادى محذوفاً، وذلك بعد الأمر والدعاء ونحوهما، فإنه يجوز حذف المنادى هنالك قياساً.

فبعد الأمر كقراءة الكسائي : {أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ^(٢)} الآية. قالوا : أراد : أَلَا يَاهَؤُلَاءِ اسْجُدُوا، وقال الراجز^(٣) :

* يادَارَ سَلَمِي يا اسَلَمِي ثُمَّ اسَلَمِي *

(١) هذه الجملة - ساقطة من الأصل و(ت) وأثبتها من (س).

(٢) سورة النمل / آية : ٢٥

وانظر في هذه القراءة : السبعة ٤٨٠.

(٣) هو العجاج، ديوانه ٥٨، والخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، والإنصاف ١٠٢، وابن يعيش ١٣/١٠، ولسان العرب (سم، علم) ويَعده :

بَسَمَسَمَ وعن يمين سَمَسَمَ

وَسَمَسَمَ : اسم موضع أورملة.

وقال ذو الرمة^(١):

أَلَا يَا اسْلَمَى يَادَارَمَى عَلَى الْبَلَى
ولازال مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ
وفي الدعاء، كقول الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):
يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْصَا وَامْ كُلُّهُمْ
وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
وأنشد ابن جني وغيره^(٣):

* يَا لَعْنُ اللَّهِ بَنِي السُّعْلَاتِ *
وفي التعجب، كقول امرئ القيس^(٤):
* فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

(١) ديوانه ٢٩٠، وابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٤٢، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧، والأشمونى ٢٢٨/١، والعيني ٦/٢

والبلى : من (بلى الثوب) إذا خلق. ومنهلا : منسكبا منصبا. والجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا والكاف خطاب لية صاحبه. والقطر : المطر.

(٢) الكتاب ٢١٩/٢، وابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والإنصاف ١١٨، والهمع ٤٥/٣، ٣٦٧/٤، والحماسة بشرح المرزوقي ١٥٩٣

يدعو على سمعان جاره بلعنة الله والناس جميعا، لأنه جار لم يرع حق الجوار.

(٣) الخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٤١، واللسان (نوت، سين) والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية، ويعدده :

عمرو بن يربوع شرارَ النَّاتِ غَيْرَ أَعْفَاءَ وَلَا زَكِيَّاتِ

وَالسُّعْلَاءُ : ساحرة الجن، أو الغول. ويقال للمرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سيئة الخلق : سعلاء، على التشبيه. والنات وأكيات : أصلها : الناس وأكياس، فأبدلت السين تاء.

(٤) من معلقته، وصدره :

* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئَتِي *

والببيت من شواهد المغنى ٥٨٦/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والعيني ٨٦/٤

وهذا كثير.

فهذا النوع لا يجوز فيه حذف الحرف، لأن في بقائه دليلاً على المحذوف، فلو حُذِفَ الحرف مع المنادى لم يبق ما يدل على المحذوف، فلم يَجْزُ ذلك.

والموضع الثالث : المستغاث، نحو : يا زَيْدُ، ويا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ. وإنما لم يَجْزِ الحذف هنا لِمَا يُوَدَّى إليه من نقض الغرض؛ إذ كان القصد في (الاستغاثَة) مدُّ الصوت، لأنه موضعُ تَأكِيدٍ واجتهادٍ في الاستصراخ والتصويت، لأنه المستغاث عندهم كالبعيد أو كالغافل، فالحذفُ نقيضُ هذا، فمنعوه، وعلى هذا المواضع نَبَّهَ بقوله : «وغيرُ مندوبٍ ومُضْمَرٍ وَمَا جَامُسْتِغَاثًا قَدْ يُعْرَى» وقَصَرَ لفظ «جَاء» على قول من قال : جَآجِي، وسَا يَسُو^(١)، وهو قليل، أدَّاهُ إليه الاضطرارُ الشَّعْرِي.

وإذا تعيَّن له ما يُمنع فيه حذفُ حرف النداء مطلقاً - دلَّ على أن ما عدا ذلك يجوز فيه الحذف، وهو الذي قال : «وغيرُ كذا قد يُعْرَى» تقول : زيدُ افعلْ كذا، وفي القرآن : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا^(٢)}. {رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ^(٣)}. {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا^(٤)}. {سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ النَّقْلَانِ^(٥)}. وما أشبه ذلك.

= ومعناه : أنه لما نحر ناقته صارت هذه تحمل رحله، وتلك تحمل الطنفسة التي توضع فوق الرجل ، فعجب لصنيعهن. وروى عن الأصمعي أنه قال : عجب لما فعل من عقر ناقته حتى اضطر إلى حمل رحلها على ناقة أخرى، كأنه سغه نفسه لذلك.

(١) انظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

(٢) سورة يوسف / آية : ٢٩.

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢.

(٤) سورة الحديد / آية : ١٠.

(٥) سورة الرحمن / آية : ٣١.

ووجه الحذف ظاهر، وهو العِلْمُ بالمحذوف، مع كون المنادى - وإن /
بَعْدَ - قد جُعِلَ بمنزلة من هو بالحَضْرَةِ، مُقْبِلٌ على من يناديه، لاشاغل له
عنه، فكان تَرْكُ التصويت به تركًا لما ينوب مَنَابِهِ، وهو الْقَصْدُ والإقبال ،
لأنه كافٍ بالنسبة إلى المُقْبِلِ الحاضر. وعلى العمل على الحَصْرِ الذي ذَكَرَ
يُعْتَرِضُ بأمرين :

أحدهما : أن (التعجب) الجارى مَجْرَى (الاستغاثة) حكمه في
امتناع الحذف حكم الاستغاثة، فالمتعجب منه لا يُحذف معه الحرف ، كما
لا يُحذف مع المستغاث، فتقول : يَا لِّلْعَجَبِ، وَيَا لِّلْمَاءِ، وَيَا لِّلْفَلِيقَةِ^(١)، كما
سيأتى إن شاء الله - ولا يُحذف الحرف لأنه نَقْضُ الغرض - كما تقدم -
في الاستغاثة، وحَصْرُهُ يقتضى جواز الحذف هنا، وهو غير صحيح.

والثاني : أن لفظ (الله) إذا نُودِيَ لا يُحذف الحرفُ معه، فتقول :
يَا أَللهُ، ولاتقول : الله، فإن العرب التَزَمَت فيه الإتيانَ بالحرف، وكلامُ
الناظم لا يقتضى ذلك البتَّة.

وأمرٌ ثالث، وهو أن ماحُكِمَ له من المناديات بحكم الغافل
المتراخى، الذى يُجْتَهِد في التصويت به والقَصْدُ إليه، لا يُحذف منه حرف
النداء، ولذلك ينادى نداءً البعيد وهو قريب، فإذا كان كذلك - وكان قَصْدُ
الحذف أن المنادى معودٌ في عِدَادِ الحاضر المُصْغَى إليك - كان الجمع
بين الحذف والحُكْمِ للمنادى بحكم المتراخى الغافل جمعاً بين المتنافيين،
وهذا الوجه مفهوم من كلام سيبويه في تعليل المنع في المستغاث
والمتعجب منه.

(١) الفليقة : الداهية والأمر العجب، وهو من أمثال العرب وكلماتهم السائرة.

(قال : وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مُتَرَاخٍ أو غافلٌ، والتعجبُ كذلك^(١)، ويدخل هنا المستغاث والمتعجبُ منه^(٢)) والمندوب.

فكان الأولى به أن يتم هذا الموضع ليرتفع الإشكال، ويذول الإبهام. وقد تحرَّز في كتاب «التسهيل» فأخرج اسم (الله) والمتعجبُ منه، ولم يذكر هذا الوجه الثالث^(٣).

والجواب عن الأول : أن التعجب جارٍ مجرى الاستغاث في أحكامه، ومعناه يُجامع معناه، فكأنه سكت عنه لدخوله تحته، أو لقياسه عليه عند الناظر. وعن الثاني : أن لفظ (الله) ليس بجارٍ على القياس في أحكام كثيرة، منها هذا، بل له خواصٌ في كلام العرب لا يَنتَظِمُها أصلٌ، عدَّتْ نحواً من خمسَ عشرةَ خاصَّةً، فلا ينبغي أن يُعترض به، لأنه معدود في جملة المسموعات بحسبها، فلا ضررَ عليه في ترك ذكره.

وأما الثالث : فلم يذكره غيره في معرض التَّأْصِيلِ، كما ذَكَرَ المستغاثَ والمندوبَ وغيرهما، لأنه أشدُّ تعلقاً بعلم المعاني والبيان منه بعلم النحو، وكثيراً ما يُخَيَّرُ النحويون بين أمرين أو أكثر لا يُخَيَّرُ البَيَانِيُّونَ بينها؛ بل يوجبون أوجهَ التخيير، كلُّ وجهٍ في سِيَاقٍ يَخْتَصُّ فيه، لا يدخل فيه الآخر.

ولقد أدخل المتأخرون، ومنهم ابن مالك، في النحو أشياء، علمُ البيان أخصُّ بالنظر فيها من علم النحو، وقد مرَّ منها أشياء نُبِّهَ على بعضها، وكان الأولى أن لا يُفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الوجه الثالث من هذا القبيل، لم يتمكَّن الاعتراضُ به ، والله أعلم .

(١) الكتاب ٢/٢٣١.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) التسهيل : ١٧٩.

والقسم الثاني : من قِسْمَى مواضع منع الحذف مافيه / اختلاف $\frac{٢٢٥}{٣}$

وهو ضربان :

أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند الناظم فيه الحذف، لَكِنْ قَلِيلاً، وهو قوله : «وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ» الإشارة بـ(ذَاكَ) إِلَى التَعَرَّى المفهوم من قوله : «قَدْ يُعَرَّى» كأنه قال : والتعرَّى في كَذَا قَلٌّ، وهو كقوله تعالى : {وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} ^(١) أَيْ يَرْضَ الشُّكْرَ لَكُمْ.

فأما اسم الجنس : فهو قليل كما قال، نحو : رَجُلٌ أَفْعَلُ كَذَا،

تريد :

يارجلُ، وفي الحديث «اشْتَدَّى أَرْزَمَةُ تَنْفَرَجِي» ^(٢) وفي الحديث الآخر حكاية عن موسى عليه السلام : «تَوْبَى حَجَرٌ» ^(٣) يريد : يا أَرْزَمَةُ، ويا حَجَرُ. ومن كلام العرب في مَثَلٍ : «اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ» ^(٤) و «أَطْرُقُ كَرًا» ^(٥)

(١) سورة الزمر / آية : ٧.

(٢) الجامع الكبير ١١١/٨، وعزاه للديلمي والقضاعي.

(٣) البخاري (كتاب الفسل) باب من اغتسل عريانا - فتح الباري ٢٨٥/١، ومسلم - كتاب الحيض ٢٦٧/٨.

(٤) المستقصى للزمخشري ٢٦٥/٨

ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٥) المستقصى ٢٢١/٨، واللسان (طرق، كرا)

والكَرَّ : لغة في الكَرْوَان، بالتحريك، وهو طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن، يكون بمصر مع الطيور الداجنة. وجمعه كَرْوَان - بالكسر والإسكان - وكراوين.

وقال بعض علماء اللغة : إن (كرا) ترخيم (كَرْوَان) وانظر اللسان (كرا)

والإطراق : أن يطأطأ عنقه، ويشخص بصره نحو الأرض.

يقال للكرى^(١) إذا صيد: أطرق كراً أطرق كراً، إن النعام في القرى^(٢). وقالوا :
«أصبح ليل»^(٣). قال بشر^(٤):

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحَ لَيْلٌ حَتَّى
تَجَلَّى عَنْ صَرِيْمَتِهِ الظَّلَامُ
وَأُنْشَدَ سَيَبُويَه لِلْعَجَّاجِ^(٥):

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

(١) في الأصل و(ت) «يقال للكرى» وما اخترته من (س) لأن الكركي طائر آخر غير الكروان.

(٢) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

وقد جرت عادة العرب أن يشبهوا الكراوين بالأذلة، والنعام بالأعزة. ومعنى المثل : تطأ طأ
واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهو النعام، قد صيد وحمل من البدو إلى
القرى.

ويضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الذي لا يشبهه وأمثاله الكلام فيه، فيقال له : اسكت
يا حقير فإن الأجلأ أولى بهذا الكلام منك.

وقال بعضهم : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

(٣) المستقصى ٢٠٠/١.

قال الزمخشري : «قالت امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مفركاً، فبرمت به، فما زالت تقول :
أصبحت يا فتى، فيأبى القيام، فاستعطفت الليل لفرط ضجرها. يضرب في استحكام الغرض من
الشيء».

(٤) ديوانه ٢٠٥، واللسان (صرم)

يصف ثورا . والصرمة : قطعة ضخمة من الرمل تنصرم عن سائر الرمال. وجمعها : صرائم.

وقوله : «عن صريمته» يعنى الرملة التى فيها هذا الثور. والمعنى أن الثور لما طال عليه الليل مما
هو فيه من البرد تمنى أن يأتى الصباح، وينقضي الظلام، وكأن لسان حاله يقول : «أصبح ليل»
وهو مثل سائر.

(٥) الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، وديوانه ٢٦، والمقتضب ٢٦٠/٤، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش

١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشعوني ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢

يخاطب امرأته، يريد : يا جارية. وعذير الرجل : ما يرومه ويحاوله مما يعذر عليه إذا فعله.

وذلك أنه كان عزم على سفر، فكان يرم رحل ناقتة، فقالت له زوجته : ما هذا الذى ترم؟ فأجابها
بهذا الشعر.

أراد : يا جارية.

وأما في اسم الإشارة فقال ذو الرمة^(١):

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا فِثْنَةٍ وَغَرَامُ

أراد : بمثلك يا هذا، وأنشد المؤلف قول الشاعر^(٢):

ذِي دَعَى اللُّومَ فِي الْعَطَا

ءِ فَإِنَّ اللُّومَ يُغْرِى الْكَرَامَ بِالْإِجْزَالِ

يريد : يا ذى دعى اللوم، وأنشد أيضا^(٣):

لَا يَغْفِرُنَّكُمْ أَوْلَاءَ مِنَ الْقَوِّ

مِ جُنُوحٍ لِلْسُّلَمِ فَهُوَ خِدَاعُ

وأیضا فاسمُ الإشارة يشبه العلم في كونه معرفة مفرداً غير مضاف ولا

شبيه به، فكما يجوز أن يقال : زيدٌ أقبل، كذلك يقال : هذا أقبل.

هذا كله مما يسوِّغ جريانَ القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه

قليل، فلذلك قال : «وذاك في اسم الجنس والمُشارِ لَهُ قَلٌّ»

(١) ديوانه ٥٦٣، والمغني ٦٤١، والهمع ٤٤/٣، والتصريح ١٦٥/٢، والأشمونى ١٣٦/٣، والعيني ٢٣٥/٤، ويروى «لوعة وغرام»

وهملت العين : فاضت وسالت. والضمير في «لها» يعود على أطلال مي صاحبته. والفتنة : الابتلاء والاختبار، والعذاب : واللوعة : وجع القلب من مرض أو حب أو حزن. والغرام : العذاب الأليم الملازم، والتعلق بالشيء تعلقا لا يستطاع التخلص منه.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

وقد تقدم أن القلة في كلامه تُشعر عنده بجريان القياس على ضَعْف.
ثم نبّه على الخلاف وترجيح الجواز بقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» .
الضمير في «يَمْنَعُهُ» عائد على (التعري) المفهوم من «يُعَرِّى» وفي «عَاذِلَهُ»
عائد على «مَنْ» والعاذل : اللأثم، يقال : عَذَلْتُهُ أُعَذِلُهُ عَذْلًا، بالتسكين، والاسم :
العَدْل بالتحريك.

يريد أن من النحويين من منع حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار
له ، وهو حقيق بأن يُعذل ويُلام على منعه، ويُنصر من يَعْذِلُهُ والخلاف منقول بين
البصريين والكوفيين^(١)، فرأى البصريين منع القياس في هذين النوعين، ورأى
الكوفيين الجواز، وإليه صَغَوُ الناظم^(٢) لقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» وقد
تقدم ما احتج به الكوفيون^(٣).

إلا أن الناظم فارق الكوفيين بوجه ما، لأنهم يُجيزون الحذف مطلقاً، وهو
إنما أجازَه على قِلَّة اعتباراً بقلة السماع كما تقدم، وجنوحاً إلى عبارة
سيبويه في ذلك، إذ قال على ما ثبت في النسخة الشرقيّة^(٤) : وقد تُحذف (يا) من
النكرة في الكلام ضعيفاً^(٥). ثم أتى بالشواهد. ثم قال : وليس هذا بكثيرٍ ولا
قَوِيٍّ^(٦).

(١) انظر : الهمع ٤٣/٣، وابن يعيش ١٥/٢، ١٦.

(٢) الصَّغُو - بالفتح والإسكان - الميل، يقال : صَغَا إلى القوم، يَصْغُو، إذا كان هواه معهم.

(٣) انظر : ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(٤) في الأصل «الشريقة» وهو تحريف، وصوابه من (س، ت) ولعله يقصد بقوله : «والنسخة الشرقية»
نسخ الكتاب ببلاد المشرق، لا النسخ التي كانت سائدة ببلاد الأندلس، وهي بلاده.

(٥) الكتاب ٢/٢٣٠، ولفظه «وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر».

(٦) الكتاب ٢/٢٣١.

وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يعتمد على استقراء نفسه
من غير / تقليد لغيره، لأنه نصب نفسه منصب الاجتهاد المطلق. $\frac{٢٢٦}{٣}$

وقد استدل من منع الحذف هنا أو استضعفه بأن حرف النداء صار مع (الرجل) و(هذا) كأنه بدل من (أى) حين لم تذكرها معهما، لأن (أياً) في النداء لا توصف إلا بما فيه الألف واللام، أو باسم الإشارة، وذلك لازم في (أى) إذا قلت : يا أيها الرجل، ويا أيها، فلما لزمها على هذا الحال ثم استغنى عنها بتعريف القصد والإشارة، وكان المعنى واحداً - صارت (يا) كأنها عوض من (أى) هذا معنى تعليل سيبويه^(١) على ما فهمه ابن خروف.

وهو يدل على أنه تعليل السماع، ألا ترى أنه لم يجعله، أعنى حرف النداء، بدلاً من (أى) إلا بعد الاستقراء، إن الأمر كذلك، وأن لا مخالف له ولا معارض.

وابن مالك يقول : إن المعارض القياسي قد ثبت، فلا يعتد بذلك التعليل في منع الحذف.

ووجه السيرافى المنع بأن (الرجل) كان تعريفه بالألف واللام، فلا يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض.

(١) حيث يقول في الكتاب (٢ / ٢٣٠) : «ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجل، وأنت تريد : يا هذا، ويارجل، ولا يجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبئ به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من أى حين حذفته، فلم تقل : يا أيها الرجل، ولا يا أيها، ولكك تقول إن شئت : من لا يزال محسناً افعَل كذا، لأنه لا يكون وصفاً لأى » .

وأيضاً : فما فيه الألف واللام يتعرّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نُقدِّم قبله مُبْهَماً، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له ، حتى يختلط به ، ويصير للإشارة ، كهذا الرَّجُل، و(يا أَيُّها الرَّجُل) مِنْ هذا^(١).

فإذا قلنا : يارجل، فقد جعلناه مكان (يا أَيُّها الرَّجُل) فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف (أَيُّها) والألف واللام، فيكون إجحافاً^(٢).

هذا ما قال في اسم الجنس، وهو مبني على أن السماع كذلك كما تقدم، فلا حجة فيه.

وأما (هذا أَقْبَلُ) فإنما قُبِحَ الحذفُ معه، لأن الإشارة إنما تقع للمخاطب إلى غير المخاطب [فإذا ناديت بالإشارة إلى المخاطب في النداء فلا بد من (يا) ليعلم المخاطب]^(٣) أنك تشير إليه وأيضاً فقال المازني : إن (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فإذا ناديتَه ذهبَتْ منه تلك الإشارة، فعُوِّضَ من ذلك التنبيه^(٤)، وهذا أيضاً فيه نظر.

أما الأول فيقال : هذا لازم في العَلَم، لأنه موضوع على الغَيْبة، فإذا ناديتَه فقد أَقْمَتَه في مقام الحضور، فلا بد من (يا) ليعلم السامع أنك تناديه، ولَمَّا لم يلتزموا ذلك في العَلَم مع وجود مثل ما في اسم الإشارة - دَلَّ على أنهم لم يعتبروا ما قال.

وأما قول المازني فردّه ابن خروف بأنه يلزم مثله في الأعلام، لأنها قد انقلبت إلى حُكْم الحَضْرَة، كما انقلب اسمُ الإشارة عنها إلى حكم الحَضْرَة، ودَخَلها من المعنى ما لم يكن فيها قَبْلُ، فينبغي أن يلزمها (يا).

(١) في شرح السيرافي «كقولنا : مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، وجاعني هذا الرجل، وفي النداء : يا أيها الرجل هذا الباب فيه».

(٢) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س).

(٤) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

قال : وكذلك علته في (الرُّجُل) - قال ^(١) : ماكان ^(٢) أصله أن يعرف في النداء بالآلف واللام ، وهو معرفة ، عوض منها لزوم التنبيه - فاسدٌ أيضاً ، لأن لزوم التنبيه ليس بالحرف ، وقد حذف الحرف وبقي القصد ولزوم التنبيه.

وبقي النظر في قوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» ما هذا المنع؟ وعلى ماذا يتوجه؟

وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ :

أحدهما : أن يكون متوجّهاً على ما جاء من حذف الحرف هنا في النوعين ، فكأنه / يقول : من أنكر ^(٣) ثبوت الحذف هنا قليلاً فانصرعاً ذلّه ، $\frac{227}{3}$ وهذا الوجه أشار إليه ابن النازم في «شرحه» ^(٤) «فإن كان قد وقف على إنكار مُنْكَرٍ لذلك ، فله وجهٌ ، ويكون النازم قد اعتنى بالتَّنْكِيتِ على المُنْكَرِ للسمع خاصة ، فهذا ممكن إلا أنه بعيد من جهتين :

الأولى : كونه ترك التنبيه على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين ^(٥) ، ونَبّه على مُنْكَرٍ لسمع لا يُنَبِّني عليه حكم ، فلا يكون في ذلك كبير فائدة.

والثانية : إنكار ذلك السماع بعيد الثبوت ، وقد نقله سيبويه ^(٦) والثقات الأثبات.

(١) أي : قال المازني.

(٢) في الأصل (وت) «ولما كان» وليس وجه الكلام ، وما أثبتته من (س).

(٣) في الأصل «من أثبت» وهو تحريف. والصواب ما أثبتته من (س ، ت).

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ٥٦٦ .

(٥) انظر : ص ، ٢٥٠ وكذلك الهمع ٤٢/٣ ، وابن يعيش ١٥/٢ ، ١٦ .

(٦) الكتاب ٢٣١/٢ .

والثاني : أن يتوجّه المنع على قبول القياس على ماسمّع من ذلك وإن كان قليلاً، وهذا هو الظاهرُ والموافقُ للمنقول، والحرىُّ بالقبول، والمانع هنا أهلُ البصرة كما تقدم^(١)، ولم يَمنعوا المسموعَ ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم.

وَابْنِ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدًا

على الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُوْهِدَا

تكلّم هنا على مايكون من المنادى مَبْنِيًّا، وما يكون منه معرباً، وابتدأ بالذي حكمه البناء.

وَيَعْنِي أَنَّ الْمُنَادَى إِذَا اجْتَمَعَ فِيهِ وَصِفَانِ فَحَقُّهُ الْبِنَاءُ :

أحدهما : أن يكون معرفاً، والتعريف هنا على إطلاقه في تعريف القَصْد وغيره.

فإنك إذا قلت : يارجلُ ، وياقائمُ ، فالمنادى هنا صار معرفة بالقَصْد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مُقْبَلٌ عليه بالنداء، مقصودٌ، فصار كـ(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت : يازيدُ، وياخالدُ.

فَبَيَّنْ أَنَّ هَذَا مَعْرُفٌ، إما بما كان عليه من العَلَمِيَّة قبل النداء على رأى، وإما بالقَصْد إليه على رأى. وأياً ما كان فالتعريفُ حاصل فيه. واحترز بذلك من المنادى المذكور الذي يذّكره بعد، فإنه لا يَنْبَنِي؛ بل يُعْرَب نَصْباً.

والثاني : أن يكون مفرداً، كزيدٍ وعمروٍ ورجلٍ، وشبه ذلك.

والمفرد هنا أطلقه في مقابلة المضاف ، وما أشبه المضاف ، نحو : ياغلامَ زيدٍ، وياضارباً زيداً، فإنَّ ما كان من هذا الباب يُعْرَب نصباً حسبما يذّكره.

(١) انظر : ص ٢٥٠ .

وليس المفرد في مقابلة المركب أيضا [فإن المركب]^(١) تركيب مزج حكمه حكم المفرد، فتقول إذا سَمَّيت بِبَعْلَبَك ورامَهْرْمَز يابَعْلَبَك، ويارامَهْرْمَز، هكذا مبنياً على الضم ولا بُد.

ولا في مقابلة المثني والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير، فإنهما على حكم البناء أيضا، فتقول : يا زِيدَانِ، ويا زِيدُونِ، ويا هِنْدَاتُ، ويارِجَالُ. فإن قلت : من أين يُفهم هذا، وهو إنما أراد قَيْدَ الإفراد، وهو يطلق في مقابلة المركب، وفي مقابلة المثني والمجموع ، كما يُطلق أيضا في مقابلة المضاف والشبيه به، كما تقدّم في باب (لا)^(٢)؟

فالجواب : أن كلامه على أثر هذا يُبين ذلك، لأنه أتى في «قسم المعرب» بما يُظهر / أنها أضداد لما قَيَّدَ هنا، فقال : «والمُفْرَدَ المنكُورَ» ٢٢٨
٣ والمُضَافَ وشِبْهَهُ انْصَبَ» فالمنكُورُ في مقابلة المعرُفِ المذكور، والمُضَافُ وشِبْهَهُ في مقابلة المفرد المتقدم، فلا يقع له إشكال في أن المقصود ما ذكر.

وأما المركب تركيب إسناد فحكمه الحكاية حسبما تقرّر في بابه. وينبغي أن يكون «المنادى» في كلامه بدلا من «المعرُف» لانعتا له، إذ المقصودُ تقييدُ «المنادى» بالقيدين، وهما الإفراد والتعريف، لاتقييدُ «المعرُف» بالنداء والإفراد. فالأصلُ أنْ لو قال : وابنِ المنادى إذا كان معرُفا مفردا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س) وبه تستقيم العبارة.

(٢) يقصد (لا) النافية للجنس، وانظر : ج.

وأما أَنْ يَقْصِدَ تَقْيِيدَ الْمَعْرِفِ بِكَوْنِهِ مَنَادِي مَفْرَدًا فَبَعِيدٌ، وَيَصِيرُ قَيْدُ النِّدَاءِ حَشْوًا، لِأَنَّهُ فِيهِ تَكَلُّمٌ، وَبِأَحْكَامِهِ أَتَى، فَلَوْ قَالَ عَوْضَ ذَلِكَ :
وَابْنِ الْمَنَادِي الْمَفْرَدَ الْمَعْرِفَا

على الذى فى رَفَعِهِ قد عُرِفَا

- لكان أُبَيِّنَ فى المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعَرَّبَ بدلاً،
نَصُّ على ذلك فى «التسهيل»^(١) واستشهد عليه بقول الله تعالى {إِلَى صِرَاطِ
الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ} على قراءة الخفض^(٢)، وذلك بشرط صحة ولاية النعت
العامل، والشرط حاصل هنا. ثم يبيِّن على ماذا يُبْنَى فقال : «على الذى فى رَفَعِهِ
قد عُهِدَا» يعنى أن بناءه بعد النداء على ما كان يُعَرَّبَ به قبل النداء، من حركة
أو حرف إن كان معرباً.

ولا يريد أن نفس الحرف أو الحركة التى كان يُعَرَّبَ بها هى بعينها التى
يُبنى عليها، لأن حركات الإعراب غير حركات البناء فى الحكم^(٣)، وإن تماثلت
فى الصورة فهى متضادة فى الحكم، كما تقدم فى بابه .

وكذلك الحروف يُعَرَّبَ بها غير التى يُبنى عليها وإن تماثلت فى الصورة.
فإنما معنى قوله : «على الذى فى رَفَعِهِ قد عُهِدَا» أى على ما يشبه ذلك،
لكن لما كانت حركات الإعراب والبناء وحروفهما على لفظ واحد تَجَوَّزَ فى
العبرة، وهو تقرير اصطلاحى.

(١) ليس فى التسهيل، وإنما هو فى شرحه للناظم (ورقة ١٩١ - ب).

(٢) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم وحزمة والكسائى.

وانظر : السبعة : ٣٦٢، والآيتان من سورة إبراهيم عليه السلام : ١، ٢.

(٣) فى الأصل (ت) «لما كانت فى الحكم» ولا معنى له، وما أثبتته من (س).

والمقصود أنه إن كان المفرد المعرف يُرفع قبل النداء بالضمة يُنبئني في النداء على الضم، وإن كان يُرفع بالالف بُنى على مثل ذلك، أو بالواو فكذا، فتنقول : يا زيد، ويارجل، فيما يظهر إعرابه وبنائه، ويا قاضي، ويا داعي، ويا فتى، إن كان ذلك تَعَذُّر^(١).

كل هذا يشمله قوله : « عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا » لأن المعهود في (رجل) الضمة الظاهرة وفي (قاضي، وفتى) الضمة المقدرة، وكذلك تقول : يا زيدان، ويا عمران، ويارجلان، ويزيدون ويا خالون، وما أشبه ذلك.

وهذا هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (يازيدان، ويزيدون) معربان لامبنيان، وكأنه على منهاج من قال من الكوفيين، وهو الكسائي، في المفرد المعرف في النداء : إنه مرفوع بغير تنوين^(٢).

ويجوز هنا الخلاف المتقدم في اسم (لا) المفرد. والخلاف في كونه معرباً أو مبنيّاً شهيد، وقد تقدم القول فيه . ويجوز ذلك هنا .

وأيضاً لو كان معرباً بإعراب الظاهر لم يكن له موضع من الإعراب كسائر ما يظهر فيه الإعراب، إذ ليس له ما يطلب باللفظ والموضع معاً، وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجرى تابعه على الموضع، فلا يقال : يا زيدان العاقلان والعاقلين، ولا يا زيد العاقل / والعاقل، ولا ما أشبه ذلك، ولما كان ذلك جائزاً دَلٌّ على أن ما في اللفظ ليس بإعراب.

(١) في الأصل و(ت) «إن كان ذلك تقدر» وهو تصحيف، وما أثبتته من (س).

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.

قال الكسائي : وجدتُ النداءَ لأمْعَرِبَ له يصحبه، من ناصبٍ ورافعٍ وخافضٍ^(١)، ووجدتهُ مفعولَ المعنى، فلم أخفضه فيشبهه المضاف، ولم أنصبه فيشبهه ما لا ينصرف، ويحتمل وجهين، فرفعتُه بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فَرَقَ^(٢).

وهذا كله عند البصريين غير صحيح، وقد ردَّ عليه ابن الأنباري والسيرافي^(٣) وغيرهما بما يطول ذكره.

وهذا كله في قسم المعرَّب قبل النداء، ودلُّ على ذلك تقسيمه، وقوله : «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا»

وأما ما كان قبل النداء مبنيًا فهو الذي يذكره في قوله :

وَأَنْوَ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا

وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا

يعنى أن ما كان من المناديات مبنيًا قبل النداء فالحكم فيه أن تنوى في آخره الضمة، نحو : يَاهْؤَلَاءِ، وَيَا مَنْ فَعَلَ كَذَا، وَيَاسِيَّوَيْهَ، يَارْقَاشِ، وَيَا أَنْتَ، وَيَا إِيَّاكَ، وما أشبه ذلك.

وإنما عَيَّن الضمُّ دون غيره لأنه لا يمكن فيه إلا تقديرُ الضم؛ إذ لا يُتَنَّى المبني ولا يجمع، فَيُبْنَى على الألف أو الواو.

فإن قلت : فأنت تقول : يَاهْذَانِ؟

(١) في السيرافي «من ناصب ولا رافع ولا خافض».

(٢) السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٣٥ - أ)

وقد نسب هذا القول ابن الأنباري في الإنصاف (٣٢٣/١) إلى الكوفيين برمتهم.

(٣) في المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الإنصاف (٣٢٤/١) والمجلد الثالث من شرح السيرافي (ورقة ٣٥ - أ).

فالجواب : أنه عنده معربٌ لا مبنيٌّ، وقد تقدم ذلك في باب الإشارة
والموصول فلاجل هذا عيّن فيه تقديرَ الضم.

وأيضاً، لو كان معرباً لم يُعرب إلا بالضمّة، فلم يكن ليُبني
إلا عليها، وضمير «بنوا» للعرب، وإنما عيّن تقديرَ الضم دون ظهوره، لأن
آخره قد استحقّقته حركةُ البناء الأول أو سكونه، فلم يكن ليُنسخ بهذا البناء
الطارىء.

فإذا قلت : ياهؤلاء، لم يبقَ لفظه على الكسرة السابقة، وكذلك : ياهذا،
ويامنُ فعل كذا، لايبني إلا على السكون، وكذلك جميعُ الباب.

فإن قلت : ثبت في «الأصول» أن الحكم للطارىء، ألا ترى أنك إذا نسبتَ
إلى (أُمّية أو جُهيّنة) قلت : أُمويٌّ، وجُهنِيٌّ، فاعتبرتَ الطارىء وهو النسب، فلم
تُحفل بكسرِ بنيةِ التصغير المتقدّمة.

وإذا صغرتَ (عَصويٌّ) المنسوبَ إلى (عَصاً) قلت : عَصِيٌّ، فلم تعتبر
ما فعلت في (أُمويٌّ) فكنت تقول : عَصويٌّ؛ بل اعتبرتَ الطارىء وحده.

وهي قاعدة نُبّه عليها ابن جنّي^(١)، وهي أصوليّة كُليّة، فكان الوجه هنا أن
يُبني على الضمة، وهو البناء الطارىء، ويُهمل اعتبارُ ما قبل، كما أهملوا
ما تقدم، وكما أهملوا في الأسماء المعربة أصلَ التمكن، فبنّوها وإن كان التمكن
باقياً.

فالجواب : أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيحٌ لا يُخلُّ
بها، وذلك أن الحكم للطارىء إذا ورد على السابق، فتزاحما على محلٍّ واحد،
فلم يمكن الجمع بينهما على وجهٍ لا يُخلُّ أحدهما بالآخر في شيء - فلا بد من

(١) الخصائص ٦٢/٣ «باب في أن الحكم للطارىء».

نَسَخَ الحكم / المتقدم، لكن على وجهٍ لا يُخَلِّ به المتأخَّرُ جملة، لأنه $\frac{٢٣٠}{٣}$ مطلوب أيضاً كالطاريّ وذلك كمسألة «التصغير» مع «النسب» لما كان كل واحد منهما يَطْلُبُ بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، وحكم مخصوص، ولم يمكن اعتبارهما معاً فيه، لأن ياء النسب تَطْلُبُ في (أُمَيّ، وعُصَيّ) بتخفيف إحدى الياعين، وقلب الأخرى واواً، وبنية التصغير [تطلب بإثباتها، وعدم قلب الأخرى - تضاداً فلم يكن بد من اعتبار الطاريء بحيث لا يُخَلِّ بالمتقدم، فاعتبروا ياء النسب في: أُمَوَيّ، وبنية التصغير^(١)] في : عُصَيّ، فحذفوا هناك إحدى الياعين، وقلبوا الأخرى ولم يحذفوا ههنا لالتباسه بالنسب إلى (عُصَيَّة)

وكذلك كل مسألة حُكِمَ فيها للطاريء لابد أن تجتمع مع هذه المسألة في هذا المعنى.

وأما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجهٌ يَجْرى عليه دون إخلال بالحكم الأول فلا يَنْصَرَفُ إلا إليه كمسألتنا، فإنَّ الحركة قد يُؤْتَى بها ظاهرة وهو الأصل، ومقدرة حيث لا يزاحمها حركة أخرى، كالقاضي، والفتى، وقاضى ونحوها، فما ظنُّك إذا زاحمها حركة أخرى، كـ (مَنْ زِيداً ؟) (وَمَنْ زِيدٍ؟) في باب الحكاية، فلا نُكْرُ في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أولى.

وأيضاً فشأن حركات الإعراب التساهل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولا سيما عند شغل المحلِّ بحركة أخرى لازمة، وحركة البناء الطاريء في النداء تُشَبِّه حركة الإعراب، ولذلك يُعْتَبَرُ لفظُها وموضعُها، فدخلت في

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

حكم حركة الإعراب، وَيَسْتَطْعُ هذا كله في «علم الأصول العربية» وإنما نهبتُ عليه تَبَيُّناً لمعنى كلام الناظم في تنبيهه على تقدير الضمة، وإشعار كلامه بالتَّنْكِيت على حكم القاعدة.

ثم بَيَّنَّ فائدة تقدير الضم في المبنى قبل النداء بقوله : «وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدًا» يعنى أنه يَجْرَى على حكم المبنى في النداء الذى كان قبله معرباً، نحو : يازيدُ، ويارجلُ، في جميع الأحكام.

وبيانُ هذه الجملة أن المنادى المبنى على الضم في النداء إذا أُتْبِعَ فإنه يجوز فيه الحملُ على اللفظ وعلى الموضع، حسبما يُذكر إن شاء الله.

وإنما جاز الإجراء على اللفظ وإن كان مبنياً لأطراد البناء على الضم في ذلك الموضع، ألا ترى أنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنىٌّ على الضم، كما تقول : كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ به مع ذِكر الفاعل منصوبٌ، وإذا كان كذلك فالمَجْدُدُ البناءُ يَجْرَى فيه هذا الحكم نحو : يازيدُ الطويلُ، والطويلُ.

وأما المبنى قبل النداء فقد يَتَوَهَّمُ أنه لايجرى ذلك المجريمن جهة أن لفظه على غير الضم، فليس له لفظٌ يَجْرَى عليه التابع، فاحتاج إلى التنبيه على أن المبنى قبل النداء [إذا قُدِّرَ له الضم يجرى بذلك التقدير على حكم المبنى في النداء المعرب قبله، ولايمنعه البناء قبل النداء]^(١) حكم البناء الحادث الآن، ولا اعتبار بحركته، وهذا من باب الحكم للطارئ المذكور آنفاً، فقد أحسن الناظم في هذا التنبيه، وَقَلَّ من يَنْبُتْ عليه.

وقوله : «مُجْرَى» هو بالضم لأن (يُجْرَى) مبنى من الرباعي من : أَجْرَيْتُهُ مُجْرَى كذا، أى جعلته يَجْرَى مَجْرَاهُ، وعلى حُكْمِهِ.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وبقي هنا سؤال، وهو أن يقال : في أى نوع من أنواع البناء التى ذكر الناظم / قبل هذا يدخل بناء المندى؟ وإنما قيل في بنائه : إنه أشبه الصوت كغاق وحوب^(١)، أو وقع موقع المضمر، أو أشبه كاف المخاطب، وهذه ليست تشبه الحرف؟

والجواب : أنا إن قلنا : إنه إنما تكلم هناك على البناء اللازم فلا سؤال، أو قلنا : إنه أشار إلى بعض الموجبات تنبيهاً على البعض الباقي فكذا. وإن قلنا : حصر موجبات البناء بإطلاق فعلى هذا يرد السؤال. ويمكن أن يكون مبنيًا لشبه الحرف، وهو كاف الخطاب المجردة عن الاسمية في نحو قولك : النجاءك، ورويدك، وأرأيتك، أو حرف الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له إن قلنا : إن كاف (لك، ورويدك) ونحوه ، أصله الاسمية ، فإن (يازيد) مقصود فيه معنى الخطاب، أو تضمن معنى حرف الخطاب الذى كان حقه أن يوضع له حرف، وقد قيل. وهذا كله مما يدخل تحت ما ذكر الناظم .

ولم يبين المنكور والمضاف وشبهه - وإن كان فيه ذلك المعنى - لأن المضاف قد دخل فيه ما يرجع جانب الإعراب، وهو الإضافة المختصة بالاسماء المعربة في الغالب. والذى أشبه المضاف أجرى مجراه .

وأما النكرة فلمأ لحقها التنوين طالت به، فأشبهت المضاف.

وأيضاً، فإن المندى جار مجرى (قبل، وبعد) في أنهما يعربان حال إلحاق التنوين والإضافة، ويثنيان إذا لم يكونا فيه، ولذلك أيضاً بنى المندى على الضم كما بنى عليه.

(١) غاق : حكاية صوت الغراب، وحوب : صوت تزجر به الإبل، وانظر : ابن يعيش ٨١/٤، ٨٥/٤.

وقيل : إنه بُني على حركةٍ للمزيّة التي له على ما أصله البناء، ك(مَنْ، وَكَمْ)
وعلى الضم لأنها حركةٌ لا تكون له إعراباً.

وما قيل في النكرة فيه نظر.

ولما أتم الكلام على قسم المبني، وحَصَرَ أنواعه، عَطَفَ بذكر المعرب،
وحَصَرَ أنواعه أيضاً، فقال :

والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضَافَ

وشَبَّهَهُ أَنْصَبُ عَادِمًا خِلَافًا

يريد أن المنادى إذا كان منكوراً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف - فهو
منصوب، ليس له إلا ذاك.

فأما (المنكور) فهو الذي كان قبل النداء نكرة، ولم يكن في النداء
مقصوداً قَصْدُهُ، كقول الأعمى : يارَجُلًا خُذْ بِيَدِي.

ومنه ما يقول المَذْكُورُونَ بالكُسُوف : اليومَ اذْكُرُوا اللهَ يا غَافِلِينَ.

ومنه ما أنشده سيبويه من قول عبد يَغُوثَ بن وَقَّاص الحارثي^(١) :

(١) الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والخصائص ٢/٤٤٨، وابن يعيش ١/١٢٨، والتصريح
٢/١٧٦، والأشمونى ٣/١٤٠، والخزانة ٢/١٩٤، والعيني ٣/٤٢، ٤/٢٠٦

وعرضت : أتيت العروض - بالفتح - وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران. والندامي : جمع
نُدَّمان، وهو المشارب، أو المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران : مدينة بالحجاز من شق
اليمن.

والبيت من قصيدة مشهورة هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم
الكلاب الثاني.

فَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرْضَتْ فَرَبُّهَا

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ الْأُتْلَاقِيَا

وأما (المضاف) فيستوى في ذا الحكم ما كان منه معرفةً بالإضافة ومالم يكن كذلك، ولا يُبَالَى بها أكانت محضةً أم غير محضة، وكان المضاف مقصوداً بالنداء أم لا، نحو: يا ضاربَ زيدٍ، ويا طالعَ جبلٍ، ويا غلامَ زيدٍ. ومنه: { رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ^(١) } { يَا صَاحِبِي السُّجْنِ ^(٢) } وهو كثير.

وأما (الذي أشبه المضاف) فالمنادى إذا كان عاملاً في غيره نحو: / يا ضارباً زيداً، ويا ماراً بزيدٍ، ويا خيراً من زيدٍ، ويا قائماً أمسٍ، ^{٢٣٢}_٣ وما أشبه ذلك من العوامل التي تتعلّق بها المعمولات، ومنه: يا حسناً وجهه، ويا قائماً أبوه، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه مُسمًى بهما نحو: يا زيداً وعمراً، وكذلك يا ثلاثة وثلاثين، مُسمًى به، فإن لم تُسمَّ به فقولان، قولُ الفارسي: إنه مفرد معطوف على مفرد نحو: يا زيداً والرجل ^(٣). وقيل: إنه جار مجراه في التسمية.

وإنما وجب الإعراب هاهنا للطول بالعطف، فصار كالعامل والمعمول.

فإن قلت: هل يدخل هنا في (شبه المضاف) النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفرداً نكرة قبل النداء، نحو: يا حليماً لا يعجلُ، ويا جواداً لا يئخلُ، ويكون منه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول:

(١) سورة البقرة / آية: ١٢٧.

(٢) سورة يوسف / آية: ٢٩، ٤١.

(٣) الإيضاح ٢٣٥.

«يا عظيمًا يُرْجَى لكلِّ عظيمٍ»^(١) وأنشد سيبويه لذي الرُّمة^(٢):

أَدَارًا بِحُزْوَى عَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

إذ لم يقصد إلا داراً واحدة، فليس بمنكُور، وكذلك ما أنشده أيضاً لتوبة

بن الحمير^(٣):

لَعَلَّكَ يَأْتِي سُنَانًا فِي مَرِيدَةٍ

مُعَذِّبٌ لِيَلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

وقال الآخر، وينسب إلى الأخوص^(٤):

أَلَا يَأْنِخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

(١) مجمع الزوائد ١٤٨/٢.

(٢) ديوانه ٣٨٩، والكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٦/١،

والتصريح ٢٨٠/٢، والأشعمنى ١٣٩/٣، ٣١٢/٤، والخزانة ١٩٠/٢، والعيني ٢٣٦/٤، ٥٧٩

وحزوى : جبل من جبال الدهناء. والعبرة : الدمعة. وماء الهوى : هو الدمع، لأن الهوى سببه ويرفض : ينصب متفرقا. والترقق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاؤق.

والبين مطلع قصيدة يتغزل فيها بصاحبتة مئ.

(٣) الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، ٢١٥، والعيني ٨٦/٤

والتيس : الذكر من المعز والظب أو الوعول إذا أتى عليه حول. ونزا : وثب وتحرك عند السفاد. والمريرة : الحبل المحكم القتل.

يتوعد زوج ليلي الأخيلى لنعمه من زيارتها.

(٤) حواشي ديوانه ١٨٥، والخصائص ٣٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١، والمغني ٣٥٧، ٦٥٩، والهمع

٣٩/٣، ٢٤٠، ٤٠٨/٤، ٢٢٨/٥، ٢٧٥، والتصريح ٣٤٤/١، ٣٧٦، والخزانة ١٩٢/٢ وذات عرق :

موضع بالحجاز. وهو ميقات أهل العراق في الحج. يحيى النخلة لأنه كان يلتقي بحبيبتة عندها.

وقيل : إن النخلة كناية عن المرأة، وهى من طريف الكنايات وغريبها.

فهذا كله مما عُوْمِل فيه المفرد معاملةً المضاف للطول بالصفة، وهو ظاهر من كلام سيبويه^(١).

ويُرْشَح هذا احتياجُ النكرة إلى الصفة التي تُبَيِّنُها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد، على حَدِّ (المضاف والمضاف إليه).

فالجواب : أن هذا ممكن، على أن يكون نُقِلَ إلى النداء موصوفاً، فبقي على ماكان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل، وكالمعطوف في التَّسْمِيَةِ، وتعريفُ القَصْدِ لا يَقْدَح في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا، لا على الموصوف وحده .

فإن قيل : يبقى فيه أمران :

أحدهما : لزومُ ذلك في المعرفة بغير النداء الموصوفة نحو : يا زَيْدُ الكَرِيمُ، فكُنْتَ تقول على هذا : يا زَيْدُ الكَرِيمُ ، وذلك لا يجوز. والناظم ليس في كلامه ما يعيِّن اختصاصَ ذلك بما عُرِفَ بالنداء خاصة.

والثاني : إذا سلمنا ذلك ، فإنَّ النصب جائز غير واجب؛ بل يجوز أن تقول : يارجلأُ فَعَلَ كَذَا، ويارجلأُ فَعَلَ كَذَا.

ومن البناء قول الأَحْوَص، أنشده سيبويه^(٢):

يَا دَارُ حَسْرَها الْبَلَى تَحْسِرًا

وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا

(١) الكتاب ١٨٢/٢، ١٩٩.

(٢) ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢٠١/٢.

وحَسْرَها : غيرها وأذاها. والبلَى : القدم. وسفت : ذُرْتُ وطَيِّرْتُ. والمُور : الغبار المتردد وقيل : التراب تثيره الريح.

وأنشد أيضا للطرمّاح^(١):

يادارُ أَقْوَتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا

عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

وأنشد أيضا لعمر بن قنّاس^(٢):

أَلَا يَا بَيْتُ، بِالْعَلِيَاءِ بَيْتُ

وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

أفلا ترى إلى البناء مع صلاحية، مابعد المنادى لأن يجرى صفة،

وقد نصّ في «التسهيل» على هذا المعنى فقال: ويجوز نصب ماوصف

من معرفٍ بقصدٍ وإقبال^(٣)، فأتى بلفظ «يجوز»

وكلام الناظم لا يقتضى / هنا إلا اللزوم، فقد يقال: إن هذين $\frac{٢٣٣}{٣}$

الوجهين مانعان من أن يجرى المنادى الموصوف إذا كان مفردا مجرى
المنادى الممتطول.

(١) ديوانه ١٦٢، والكتاب ٢/٢٠١، واللسان (صرم).

وأقوت: أقفرت. والأصرام: جمع صِرْم - بالكسر - وهو الفرقة من الناس ليسوا
بالكثير.

ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لا يجدى ذلك عليه شيئا.
ويروى «وما يُنْكِيكَ مِنْ عَامِهَا».

(٢) الكتاب ٢/٢٠١، واللسان (بيت)

يخاطب بيتا يعيش فيه أحباب له، ويقول: لي بيت غيرك بالعلياء، ولكني أو ترك عليه لأنني
أحب أهلك وأودهم، ويَعِدُهُ:

كأنى كلُّ ذنبٍ قد أتيتُ

ألا يا بيت قومك أبعدونى

(٣) التسهيل: ١٨٠.

فالظاهر أن ما كان من المنادى منصوباً، وهو موصوف بصفة النكرة،
نكرة نحو ماتقدم من قوله : «أَدَارًا بِحُزْوَى»^(١) وسائر النظائر، لأنه لو كان
معرفة بالقصد والإقبال لكان لا يُوصف إلا بالمعرفة.
ألا ترى أنك لاتقول في وصف نحو : (يارجل) إلا الكريمُ - بالالف واللام
- ولاتقول : يارجلًا كريمًا، أو كريمٌ.

وقد حكى يونس عن العرب : يافاسقُ الخبيث^(٢)، وأخبر سيبويه : أنه
سمعه من العرب الموثوق بهم، أعنى تعريفَ الوصف، وحمل قوله^(٣) : «يادارُ
أَقْوَتُ» على أن «أَقْوَتُ» استئنافٌ، لا على الوصف، وكذلك قوله^(٤) :

* يادارُ حَسْرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا *

وسائر النظائر، وعليه رأى الخليل وسيبويه وغيرهما^(٥).

والجواب عن الأول : أنه لو سُمع في المعرفة لكان ولا مانع منه في
القياس، لأن قَصْدَكَ إلى نداء (زيد العاقل) كَقَصْدِكَ إلى نداء (رجل عاقل) فكما
تقول : يارجلًا عاقلًا، كذلك تقول : يازيدًا العاقلَ، ويكون الفرق بينه وبين (يازيدُ

(١) جزء من بيت ذي الرمة السابق، والبيت بتعامة :

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَتِ لِلْعَيْنِ عَابِرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّرُ

(٢) الكتاب ١٩٩/٢.

(٣) جزء من بيت الطرماح الذي سبق الاستشهاد به، وهو :

يَادَارُ أَقْوَتُ بَعْدَ أَمْنَرَامِهَا

عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

(٤) صدر بيت للأحوص سبق الاستشهاد به، وعجزه :

وَسَقَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا

(٥) الكتاب ٢٠١/٢.

العاقلُ) أنك في هذا وصفتَ ما كان منادى، وفي مسألتنا وصفتَ غير مُنادى،
لكنك نقلته إلى النداء موصوفاً، فأشبهه العاملَ والمعمولَ كالنكرة الموصوفة.
فالحاصل أن ما ألزم في السؤال يلتزم. سلّمنا أنه لا يكون في المعرفة.
فالفرقُ عدمُ السماع، ومن جهة المعنى : أن النكرة أُحوجُ إلى الوصف من
المعرفة فكُونُ وصفِها معها كالشيء الواحد أتمُّ منه في المعرفة مع صفتها،
فافترقا.

والجواب عن الثاني أن النصب على ذلك القصد واجبٌ لاجئ، وذلك لأن
النداء تارة يردُّ على الموصوف بصفته، وعند ذلك لا بد من النصب، كما يردُّ على
العامل مع معموله، والمعطوف مع المعطوف عليه في التسمية، فلا يكون بُدُّ من
النصب.

وتارة يردُّ على الاسم غير موصوف، فلا بُدُّ من البناء، لأن الصفة إنما تردُّ
على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف على معرفة، فلا بُدُّ من
تعريف الصفة.

وإن لا فإذا وقع بعد المنادى جملةً أو مجرور، فهو على تقدير الاستئناف.
فعلى اعتبار القَصْدَيْنِ جاء الوجهان، وإنما تدخل المسألة في المنادى
المَطْوُل على التقدير الأول ولا خيرة فيه، فصَحَّ كلام الناظم بدخول المسألة
تحت.

وأما مارآه في «التسهيل» فعبارته فيه تقتضى أن المنادى معرفة، وهو مع
ذلك موصوف بصفة النكرة^(١)، فلا يستقيم على ظاهره فهمه.

(١) التسهيل : ١٨٠، وعبارته «ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال.

وما قيل من أن «أداراً بحزوى»^(١) وأشباهه نكراتٌ - فغيرُ مسلّم
بأنه مشبّه بالمعطوف والمعطوف عليه، والعامل والمعمول، وأنت تجعل (يا / $\frac{٢٣٤}{٣}$
طالعاً جبلاً) معرفةً، و(يا رجلاً وامراً) مسمّى به معرفة، وإن كان اللفظ
لفظاً النكرة، فكذلك تجعل (يارجلاً عاقلاً) بجملة معرفة، وإن كان اللفظ
لفظاً النكرة.

فإن قيل : ما الدليل على أنها من المنادى المقصود دون المنكور؟
فالجواب : أن الدليل النقل عن الأئمة أنه كذلك، وأيضاً فقوله^(٢) :
* لعلك يا تيساً نزا في مريرة *
«التيس» فيه رجلٌ بعينه، وهو زوج ليلي الأخيلىة، فإذا ثبت هذا
كان دخول المسألة تحت عبارة «شبه المضاف» ظاهراً.
فثبت من كلامه أن المعرب من المناديات ثلاثة أنواع : المنكور
المفرد، والمضاف، والشبيه بالمضاف.
والنحويون يعدّون من ذلك بحسب الإعراب نوعاً رابعاً، وهو
المجرور باللام في «الاستغاثة». وفي «التعجب» الشبيه بها.
وهو غير داخل على الناظم؛ إذ قيّد إعرابها بالنصب، وهو مجرور،
وسيّذكره في موضعه.

(١) يعنى قول ذي الرمة :

أداراً بحزوى هجت للعين عيرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وقد سبق الاستشهاد.

(٢) لتوبة بن الحمير، وعجزه :

مُعَذَّبٌ لِيَلَى أَنْ تَرَانِي أَنْزُرُهَا

وسبق الاستشهاد به.

وقوله : «عَادِمًا خِلَافًا» حال من ضمير «انصِب» يريد أن نصب هذه الأنواع الثلاثة اتفاقاً من النحويين، لاخلاف بينهم في ذلك.

فإن قيل : فما فائدة التنبيه على نفي الخلاف هنا؟

فالجواب : أنه نبّه به على خلافٍ ضعيفٍ في المسألة، لا يَنْتَهِزُ خلافاً، وذلك أن «ثعلبا»^(١) أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للآلف واللام نحو : ياحسنَ الوجهِ، وياقائمَ الأبِ، فيجوز عنده ضمُّ «حَسَنَ» و«قَائِمَ» لأنه لما كانت إضافته في نية الانفصال كانت كالمعدومة.

قال المؤلف في «الشرح»^(٢) وأظنه قاسَ ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب : يامُهِتُّمُ بنا لاتَهْتَمُّ - بضم مُهْتَمُّ - مع أنه شبيه بالمضاف.

ثم أوّل الحكاية على أن «بِنَا» يتعلّق بـ(لاتَهْتَمُّ) لا بـ(مُهِتُّمُ) وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون قائلًا أيضا بجواز الضم قياساً في نحو : يامُهِتُّمُ بِنَا لاتَهْتَمُّ.

فالخلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذ، فكأنه الناظم يقول : هذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ ولا معتدٌّ به أن يكون خلافاً ، فلا خلاف في الحقيقة، وكذا عادة بعض المصنّفين يحكون الوفاق نفيًا للخلاف الضعيف، وابنُ الحاجب^(٣) ممّا يفعل ذلك في مواضع من «مختصره» الفقهي^(٤)، نبّهنا على ذلك بعضُ شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي عام ٢٩١هـ.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٠ - ب) بتصرف يسير.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب المصري. كان مقرئاً نحويًا مالكيًا، أصوليًا فقيها، صاحب تصانيف منقحة.

برع في الأصول والعربية، وكان من أذكى العالم. وصنف في الفقه مختصرا، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. (ت ٦٤٦هـ).

(٤) يسمى «جامع الأمهات» في فقه المالكية، اختصر فيه ستين كتابا من كتب الفقه.

فإن قيل : فَنُكْتُمُ أيضاً خلافُ غير ضعيف في المفرد المنكور، وذلك أن المازنِّي يجعل ما جاء من ذلك في السماع مؤناً ضرورةً لاقياساً، والقياس عنده الضمُّ فتقول : يارجلُ خُذْ يَدِي، وما أشبه ذلك. قيل : قد يكون هذا الخلاف عنده ضعيفاً لا يُعْتَدُّ به، وأيضاً خلافُ المازنِّي في أصل المنكور، وذلك أنه يقول : لا يُتَصَوَّرُ نداءٌ منادئ غير مُقْبَلٍ عليه؛ بل لابد من القَصْدِ إليه، وإذا ثبت القصدُ إليه صار معرفة به، / $\frac{230}{3}$ فلا يكون فيه إلا الضم في غير ضرورة.

فهو غير قائل بالضم في النكرة إلا بناءً على أنها معرفة، هذا إن ثبت خلاف المازنِّي في النقل، وإن لا فيكون الأمر أسهل في طلب الاعتذار. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون قوله : «عَادِمًا خِلَافًا» يرجع إلى توافق السماع، [يريد أن السماع^(١)] لم يأت بخلاف ما ذكرتُ لك من النصب، تنكيته على مارواه الفراء، وما أجازته ثعلب، وهذا الاحتمال ظاهر أيضاً. ولم يتعرض الناظم للنصب ما هو، ولا للمبني هل هو في موضع نصب أم لا؟

أما هذا الثاني فقد يُسْتَشْعَر من كلامه في التابع، حيث أجاز الحَمَلَ على الموضع.

وأما الأول : فالجمهور من البصريين على نصبه بفعل مضمر لازم الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بأداته الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيها، فذهب الفارسي في «التذكرة» إلى أن النصب بها، مع أنها حروف، هذا ظاهر كلامه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها (أسماء أفعال) نصبت مابعدھا، والكلام
على ترجيح المذاهب غير لائق بالشرح :

وَنَحْوِ زَيْدٍ ضُمُّ وَاِفْتَتَحَنَّ مِنْ

نحوِ أزيدُ بنِ سَعِيدٍ لَاتِهِنَّ

والضمُّ إن لم يَلِ الابْنُ عَلَمًا

أُوَيْلِ الابْنِ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذه مسألة المنادى إذا وُصف بـ(ابن) ما حكمه؟

فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ(ابن) خمسة شروط جاز

في المنادى وجهان :

أحدهما : بقاءه على ماكان عليه من الضم الذي استحقه بكونه مفرداً
معرفة، سواء أكان غير موصوف أم موصوفاً بغير (ابن) فتقول : يا زيدُ بنَ
عمرو.

والثاني : فتحه إبتاعاً لـ(ابن) في فتحه نحو : يا زيدَ بنَ عمرو، وبهذا
الوجه الأخير امتازت هذه المسألة عن غيرها، ولأجله ذُكرت.

الشرط الأول : مانبّه عليه تمثيلاً بقوله : «ونحو زَيْدٍ» وهو في الحقيقة
موضوعُ المسألة، لأن المضاف والشبيهة بالمضاف لا يصح فيه الضم، والمنكورُ
لا يُوصف بـابن فلان، لعدم تعريفه في الأصل.

والثاني : كون الضمُّ فيه ظاهراً، وذلك مانبّه عليه المثال أيضاً، لأن (زيداً)
اسمٌ ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم، فلو كان ضمه مقدراً
فلا يُنَوَّى الفتحُ فيه.

قال المؤلف^(١): إذ لافائدة في ذلك، ثم حكى عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى: {يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ^(٢)} الوجهين - الضم والفتح - فإذا اعتبرنا هذا الشرط أخذاً من المثال، وكثيراً ما يعتمد الناظم على الأمثلة، فيترجح مذهبه بما قال في «الشرح»: إنه لافائدة في تقدير الإِتْبَاع .

ومن وجه آخر، وهو أن الإِتْبَاع أمرٌ لفظي لا يحكمى، ألا ترى أنه تناسبٌ يحصل بإتباع الفتح الفتح بخلاف ما إذا لم يُتَّبَع، / فإن الضم $\frac{٢٣٦}{٣}$ والفتح غيرُ متناسبين، وهما ملتقيان أو كالملتقيين. ومن عاداتهم تحصيل التناسب اللفظي، وأما التقدير فلا تناسبٌ بينه وبين اللفظ، ولذلك جاء نحو: مُنْتَن^(٣)، و(الْحَمْدُ لِلَّهِ) و(الْحَمْدُ لِلَّهِ)^(٤) بِعِيرٍ^(٥)، ونحوه. فالصواب مارأه من التقييد بالظهور، وإنما يحسن تقدير الأمور الحكمية، كالإعراب والبناء وغيرهما.

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - أ).

(٢) سورة المائدة / آية : ١١٦

والوجهان في معاني القرآن ٣٢٦/٨.

(٣) أورد هذه الكلمة ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) في باب «الإدغام الأصغر» وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت، وروى فيه ثلاث لغات.

(٤) نسب ابن جني في المحتسب (٣٧/٨) القراءة الأولى - أعنى كسر الدال واللام - إلى إبراهيم بن بن أبي عبلة، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله. ونسب القراءة الثانية - أعنى ضم الدال واللام - إلى أهل البادية، وقال عنهما: «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال» وانظر كذلك: الخصائص (١٤٤/٢).

(٥) ذكرها ابن جني في الخصائص (١٤٣/٢) مع كلمات آخر، هي: شَعِيرٌ ورَغِيفٌ وزَنْبِيرٌ ووَعِيدٌ، وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، حيث تروى بحر أوائلها للتناسب اللفظي بينها وبين ثوانيتها.

والثالث : أن يكون التابعُ له (الابن) لاغيره من الأسماء. نَبَّه على هذا مثاله أيضا، فلو كان التابع غيرَ (الابن) لزم في (زيد) الضمُّ خلافاً للكوفيين، حسبما يُذكر.

والرابع : أن يقع قبل (الابن) عَلمٌ يكون والياً له، وذلك قوله : (إِنْ لَمْ يَلِ الابنُ علماً) وهذا الشرط يحترز به من أمرين :

الأول : ألا يكون ما قبل (الابن) علماً نحو : يا غلامُ ابنَ عمرو، ويا فاضلُ ابنِ زيدٍ فهذا لا بدُّ فيه من الضم حتماً، لأنه لم يَلِ (الابن) علماً، فنَصُّ كلامه أن الضم مُتَحَتِّمٌ عند فَقْدِ العَلَمِيَّةِ مما قبل (الابن) يُفْهَمُ منه أن علميَّة ما قبله شرطٌ في جواز الوجهين.

والثاني : أن يكون ما قبله علماً، لكن غيرَ والٍ له؛ بل فُصِّلَ بشيء آخر بينه وبينه، نحو : يا زيدُ الفاضل ابنَ عمرو، فلا بد من ضم (زيد) بمقتضى قوله : «إِنْ لَمْ يَلِ» وإطلاقه (الوَلَايَةُ) هنا يريد بها أن يكون بعده متصلاً به. والخامس : أن يقع بعد (الابن) عَلمٌ أيضاً، فإن لم يقع بعده عَلمٌ فلا بدُّ من الضم في المنادى نحو : يا زيدُ ابنَ الرجل، ويا عمرو ابنَ صاحبنا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت الشروط جاز الوجهان كما تقدم.

ومن ذلك ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١):

* ياحكُمُ بنَ المُنْذِرِ بنَ الجارُودِ *

(١) هو رؤية، ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وابن يعيش ٥/٢،

والتصريح ٢/١٦٩، والأشمونى ٣/١٤٢، والعيني ٤/٢١٠، واللسان (سردق)

وبعده : * سُرَادِقُ المَجْدِ عليك مَعْنُودٌ *

والحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك.

وَأُنْشِدْ أَيْضاً لِلْعَجَّاجِ^(١):

* يَا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرَ *

وَيَدْخُلُ تَحْتَ تَحْتَ هَذَا الشَّرْطُ مَا إِذَا كَانَ (الابن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ، كَمَا
مَثَلُ، أَوْ بَيْنَ لَقَبَيْنِ نَحْوُ: يَا كُرْزُ بْنُ بَطَّةَ، أَوْ بَيْنَ عِلْمٍ وَلَقَبٍ نَحْوُ: يَا زَيْدُ بْنُ
كُرْزٍ وَيَا كُرْزُ بْنُ زَيْدٍ، لِأَنَّ الْأَلْقَابَ أَعْلَامَ، وَكَذَلِكَ الْكُنَى كَمَا تَقْدِمُ لَهُ فِي
«بَابِ الْعِلْمِ»^(٢).

وَوَجْهُ الْفَتْحِ الْإِتْبَاعُ لِحَرَكَةِ نُونِ (ابن) لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَمَّا كَثُرَ
اسْتَعْمَلُوهَا صَارَا كَالْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ، فَجَازَ فِيهِمَا مِنَ الْإِتْبَاعِ مَا جَازَ فِي
الْأَسْمَاءِ الْوَاحِدَةِ نَحْوُ: أَمْرِيَّ وَأَبْنِيَّ، فَإِنَّكَ تُتَّبِعُ فِي ذَلِكَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ الْآخِرِ،
نَحْوُ: هَذَا أَمْرُو وَأَبْنُو، وَرَأَيْتُ أَمْرًا وَأَبْنَمًا، وَمَرَرْتُ بِأَمْرِيَّ وَأَبْنِيَّ .
وَلِأَجْلِ أَنَّهُمَا اسْتَعْمَلَا كَثِيرًا، فَصَارَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، لَمْ يَجْزُ هَذَا
الْحُكْمُ عِنْدَ مَا فَصَّلَ فَاصِلٌ.

وَلِأَجْلِ أَنَّهُمَا اسْتَعْمَلَا كَثِيرًا، وَالْأَوَّلُ عِلْمٌ، وَالثَّانِي كَذَلِكَ لَمْ يَسْغُ ذَلِكَ
مَعَ غَيْرِ الْأَعْلَامِ إِذْ تَوَسَّعُوا فِي الْأَعْلَامِ مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهَا، وَيَدُلُّكَ
عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَعْلَامِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو،
فَتَحْذِفُ التَّنْوِينَ، وَهَذِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرٍو، فَيَمْنُ صَرَفَ (هَذَا) فَتَحْذِفُ
أَيْضًا.

فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا، لَمْ تَحْذِفِ التَّنْوِينَ، / وَكَذَلِكَ: هَذَا $\frac{٢٣٧}{٣}$
غُلَامُ ابْنِ زَيْدٍ، فَلَا تَحْذِفُ.

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٢/ ٢٠٤

وعمر: هو عمر بن عبد الله بن معمر القرشي، كان سيد أهل البصرة واليهما. ولا
منتظر: لا انتظار يحثه على إعطائه وتسريحه.

(٢) انظر: الجزء ١ / ٣٥٧.

فإن قلت : لَمْ يَذْكُرْ هُنَا حَكْمَ (بُنْتُ) إِذَا وَقَعَ مَوْقِعَ (ابْن) مَعَ أَنَّ حَكْمَهُمَا وَاحِدٌ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ذِكْرِهِ؟

فالجواب : أَنَّ التَّصَرُّفَ فِي (ابْن) أَكْثَرُ، وَالْكَلَامَ بِهِ أَشْهَرُ مِنْ (بُنْتُ) فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ، وَعَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى (ابْن) سَائِعٌ فِيهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّعْلِيلِ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ : «وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ»... الْبَيْتُ، أَنَّ الضَّمَّ فِي الْمُنَادَى لَازِمٌ إِذَا لَمْ يَقَعْ (الابْن) بَيْنَ عِلْمَيْنِ مُوَالِيَيْنِ، فَإِنْ وَقَعَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ الضَّمُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

وقوله : (أَوَّلِ الْابْنِ عِلْمٌ) فَعْلٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «يَلِ» الْأَوَّلِ، دَاخِلٌ تَحْتَ حَكْمِ الْجَزْمِ بِ«لَمْ» أَيْ : وَلَمْ يَلِ الْابْنَ عِلْمٌ، وَ(حُتِمَ) مَعْنَاهُ : أُوجِبَ .
وقوله فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ : « وَنَحْوُ زَيْدٍ » مَعْمُولٌ فِي الْمَعْنَى لِلْفَعْلَيْنِ بَعْدَهُ، تَنَازَعَاهُ، وَالْمَعْمَلُ فِيهِ هُوَ الثَّانِي، وَهُوَ «افْتَحَنَ» لِأَنَّهُ بَغِيرُ ضَمِيرٍ مَنْصُوبٍ، وَ«لَاتِهْنُ» مِنْ : وَهْنٌ يَهْنُ، إِذَا ضَعُفَ، أَيْ لَا تَضْعُفُ عَنْ أَمْرِكَ، وَهُوَ مِنْ تَمَامِ الْمَثَالِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْاِشْتِرَاطَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقِيَاسِ وَعَلَى رَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ، أَمَّا فِي السَّمَاعِ فَلَا.

فَقَدْ قَالُوا : يَافِلَانُ ابْنُ فُلَانٍ، وَلَيْسَ الْأَسْمُ وَاقِعًا بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وَيَاسَيْدُ ابْنِ سَيْدٍ وَيَاضِلُ ابْنِ ضُلٍّ .

وَفِي تَمَامِ الشُّرُوطِ رَوَى الْأَخْفَشُ عَنِ الْعَرَبِ. ضَمَّ نُونُ (ابْن) فَتَقُولُ : يَازَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وَهُوَ نَظِيرُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » بِضَمِّ لَامِ (لِلَّهِ^(١)).

(١) نَسَبَهَا ابْنُ جَنِّي فِي الْمُحْتَسَبِ (٣٧/١) إِلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ، وَقَالَ عَنْهَا إِنَّهَا شَاذَةٌ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ. وَقَدْ سَبَقَ الْحَدِيثُ عَنْهَا مِنْذُ قَلِيلٍ.

وأما مخالفة البصريين، فذكر عن الكوفيين أنهم لا يقتصرون في فتح الموصوف على (الابن) بل يقولون : يازيدَ الكريمَ، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير^(١):

فما كَعَبُ بْنُ مَامةَ وابنُ سُعدى
بأجودَ منك يا عَمَرَ الجَوادَا
رَوَّهَ بنصبِ راءِ (عَمَر) ومثْلُ هذا شاذٌّ لا يعتدُّ به.

ويرد عليه اعتراضُ هنا، وهو أنه ترك شرطاً معتبراً في الحكم الذي قرّر، فإن جواز الوجهين لا يكون إلا إذا أُعرب (الابن) صفةً للأول، فحينئذ يُحكم له بحكم الإتياع.

وأما إذا كان بدلاً، أو على تقدير نداءٍ آخر - فلا يصح فيه إلا وجهٌ، وهو ضم الأول، وذلك قولك : يازيدُ ابنَ عمرو، فـ(ابنُ عمرو) تُعربه بدلاً، فلا بدُّ من ضم (زيد) لأن البديل هو المقصود بالحكم دون الأول، فلا يتأتى فيه ما يتأتى في الصفة مع الموصوف، وكذلك إن قُدِّرَتْ قبل (الابن) حرفَ نداءٍ فهو أولى بالانقطاع من الأول وكلامه ليس فيه ما يُعطى هذا الشرط، وقد أشار في «التسهيل»^(٢) إلى هذا الشرط، وهو حقيقٌ بالاشتراط.

والجواب : أنه فرض المسألة سماعية، لأنه قال : «وَنَحْوُ كَذَا» ولم يفرضها صناعية، وإذا كان كذلك فالمثال الذي ذكر، وما أشبهه، جائزٌ فيه الوجهان على

(١) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وابن يعيش ٢٩٩/٢، ١٤٢/٣، والمغنى ١٩، والهمع ٥٤/٣، والتصريح ١٦٩/٢، والأشموني ١٤٢/٣، والخزانة ٣٩٩/٩، والعيني ٢٥٤/٤، والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

(٢) انظر : ص ١٨٠.

الجملة، لأنك إن فرضت (الابن) صفة، فهو ذاك، وإنْ لَأَ، فأحدُ الوجهين لازم، فقد حصل جوازُ الوجهين، إلا أن أحدهما وهو الأصل على ثلاثة تقديرات، والآخر على تقدير / واحد، ولا خلل في عدم تفصيل الأوجه $\frac{238}{3}$ الصنّاعية. والله أعلم.

واضمُمُ أو انصبَ ما اضطرَّاراً نُونا

مِمَّالُهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

أخبر في هذين الشطر أن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين المنادى الذى كان مستحقَّ للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ضمِّه، وهو الذى ابتدأ به في قوله : «واضمُمُ» لأن التنوين عارض للضرورة، فلا يُعتد به، بل يُجعل كالمعدوم، فيبقى على ضمِّه.

وأيضاً : فيقوِّيه شَبَهُ حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني : رَدُّه إلى أصله من النصب، ولذلك قال : «أو انصبُ» ولم يقل : أو افتح، كما قال : «واضمُمُ» إشعاراً بأن الفتحة إعرابُ لابناء.

وجهُ ذلك أن البناء إنما كان لشبَّهه بالمضمر، أو وقوعه موقعَ (كاف) الخطاب، أو تضمُّنه معناها.

وعلى كل تقدير فقد ضَعُف بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء كالإضافة، ومِثْلُ هذا الاسمُ الذى لا ينصرف، إذا نُونَ ضرورةً رُدُّ إلى

الجر بالكسرة، كقول امرئ القيس^(١):

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيزَةٍ *

وهذا الوجه أقيسُ من الأول، إذ لم يُبقِ عربيُّ الاسمَ على جرِّه بالفتحة حين اضطرَّ إلى صرْف ما لا ينصرف [كذلك ينبغي أن يكون المنادى. وأيضاً فإنه بالتثنية أشبه المطول، فكان الوجه فيه النصب، غير أن البقاء على الأصل أكثرُ في السماع، ولذلك لم يسمع سيبويه النصب حسبما حكى عن نفسه^(٢).

وكأن الناظم قدَّم الضم على النصب إشعاراً بأنه الأولى عنده، واعتماداً على ترجيح السماع.

والمسألة مختلف في المختار فيها من الوجهين، ولا خلاف في جوازهما. فالخليل وسيبويه يختاران بقاءه على الضم، لما تقدم من القياس، ولشبهه بالمرفوع الذي لا ينصرف^(٣) ولأن السماع عليه^(٤)، أنشد سيبويه للأحوص^(٥)

(١) من معلقته، وهو من شواهد المغنى ٣٤٣، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشموني ٢٧٤/٣، والعيني ٣٧٤/٤ وعجزه :

فقال لك الولياتُ إنك مرجلى

والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء، ومرجلى : تاركى أمشى راجلة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) مابن القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢، وديوانه ١٧٣، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، ابن الشجري ١/٤٣١، والإنصاف

٣١١، المحتسب ٢/٩٣، المغنى ٣٤٣، التصريح ١٧١/٢، الأشموني ٣/١٤٤، الخزائن ٢/١٥٠،

العيني ١/١٠٨، ٤/٢١١ وكان الأحوص يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له : مطر، فلحقته

الحسرة لذلك، وقال هذا الشعر هجاء له.

سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيْهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وقالت بنت النُّضْر بن الحارث، واسمها قُتَيْلَة، حين قَتَلَ النبي صلى الله عليه وسلم أباهَا^(١):

أُمَحَّمْدُ وَالضُّنَّ ضِنْءٌ نَجِيبَةٌ

فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقٌ

وقال لُبَيْد بن أَبِي ربيعة^(٢):

قَدَّمُوا إِذْ قِيلَ : قَيْسٌ قَدَّمُوا

وَارْقَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلِ

أَرَادَ : يَا قَيْسُ.

وأما أَبُو عمرو وأتباعه^(٣) فَيَخْتَارُونَ النِّصْبَ، لما تَقَدَّمَ مِنَ الْقِيَاسِ،
وَالسَّمَاعِ أَيْضًا، كَقَوْلِ عَدِيَّ بْنِ رَبِيعَةَ أَوْ أَخِيهِ مُهْلَهْلٍ^(٤):

(١) الروض الأنف ٣٨٨/٥، والعقد الفريد ٣/٢٦٥، ٥/٢٧٩، واللسان (ضنء، عرق) والضنء : الولد، والأصل والمعدن، ومُعْرِقٌ : عريق في النسب أصيل، وعرق كل شيء : أصله، ويقال : رجل معرق في الحسب والكرم.

(٢) ديوانه ١٩٢، وروايته «إذ قال» و«واحفظوا المجد»

والأسل : الرماح، والواحد أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيهاً بالأسل، وهو نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق. ووجه الشبه بينهما الطول والاستواء .

(٣) هو أَبُو عمرو بن العلاء المازني، رحمه الله. وأتباعه هم عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأبو العباس المبرد، رحمهم الله، وانظر (الأشمونى ٣/١٤٥).

(٤) المقتضب ٤/٢١٤، وابن الشجري ٩/٢، والمنصف ١/٢١٨، وابن يعيش ١٠/٨، ١٠، والأشمونى ٣/١٤٥، المساعد ٢/٤٩٦، والخزانة ٢/١٦٥

والى : بمعنى (لى) وعدي : هو اسم مهلهل بن ربيعة أخى كليب. والأواقى : جمع واقية وهى الحافظة. يريد أنها تعجبت من حالى إلى هذه الغاية مع مالقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل. والضرب على الصدر من عادة النساء في حالة الدهشة والانزعاج.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّعْتُكَ الْأَوَاقِي
وقال كُثَيِّرٌ^(١):

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا
مَكَانَ يَاجَمَلًا حُيِّيتَ يَارَجُلُ
ويُروى «مَكَانَ يَاجَمَلٍ» على اختيار الخليل وسيبويه، وقال الآخر^(٢):
يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ
مُـوَطِّئُ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذَّرَاغِ

وهنا مسائل ثلاث :

إحداها : أن قوله : «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» أراد به كلَّ حَقِّهِ أَنْ يُبْنَى،
والذي هو كذلك المفردُ العَلَمُ كما تقدم تمثيله، والنكرةُ المقصودةُ المفردة نحو :
يارجلُ، وعليه بيت كُثَيِّرٍ، والبيت بعده، فكأنه نَبَّهَ على أنه لَا يُسْتَتَنَى من المبني
على الضم شيء .

وظاهرُ كلام النحويين كظاهر هذا النظم في تعميم الحكم في العَلَم وغيره
مما يجب بناؤه.

وذهب علماء سَبْتَةِ^(٣)، فيما حَدَّثَنَا شيخنا

(١) ديوانه ١٥٩/١، والهمع ٤٢/٣، والدرر ١٤٩/١، والأشمونى ١٤٤/٣، والعيني ٢١٤/٤
وقبله :

حَيْثُكَ عِزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتُ فَحَى وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَاجَمَلُ

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في «باب التعجب».

(٣) سَبْتُهُ - بفتح فسكون - مدينة مغربية تطل على البحر الأبيض، ونُسِبَ إليها جماعة من أعيان أهل العلم.

الأستاذ^(١) - رحمة الله عليه - إلى أن ذلك مختص بالعلم، وعللوا ذلك بأن
المعرف بالقصد والإقبال لضرورة تلحق فيه، لأنهم إن / أرادوا تنوينه ^{٢٣٩}
قَدَرُوهُ منكراً فانتصب.

ورواية بيتٍ كَثِيرٍ يَرِدُ عليهم^(٢)، وأيضاً، فإن التنكير لا يتأتى في كل
موضع؛ بل لابد من موضع يكون قصد التنكير فيه مُخْلاً بمقتضى الحال،
فالأصح عموم الحكم.

و(ما) من قوله : «ما اضطراراً نُونا» منصوبة المحل على المفعولية،
تَنَازَعَهَا الفعلان قبلها.

والثانية : أنه قال : «مِمَّا لَهُ اسْتِحَاقُ ضَمِّ بَيْنَا» فحُتْمَ بقوله : «بَيْنَا»
وهو في موضع الصفة لـ « ضَمٌّ » بمعنى : ضَمُّ أَظْهَرَ وفائدة هذا التقييد
التَّحَرُّزُ مِنَ الضَّمِّ الْمَقْدَرِ، فإنه، وإن كان مقدراً، يلحقه التنوين على
الجملة، كقاضٍ وَفَتًى، فأخرج الضمَّ المقدَّر من هذا الحكم، لئلا يُتَوَهَّم أنه
ينُونُ ضرورةً، وليس كذلك؛ لضرورة تدعو إلى ذلك، لأنه إما مبنى أو
معرب، وعلى كلا التقديرين لا يُضْطَرُّ إلى تنوينه، لأن الحرف الذي قُدِّرَتْ
فيه الضمة ساكنٌ، نحو : ياقاضِي، ويافَتًى، فإذا نُونا حُذِفَ لالتقائه
ساكناً مع التنوين، فلم يُفِدِ التنوين في وزن الشَّعْر شيئاً، كما أفاد إذا
كانت الضمة ظاهرة، وفي هذا البحث نظرٌ يتبيَّن في باب ما لا ينصرف
إن شاء الله.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، النحوي
(ت ٧٥٤هـ) وقد ذكره الشاطبي في كتابه هذا في مواضع كثيرة.

(٢) يعني رواية «ياجمل» بالرفع، وقد سبق البيت والرواية .

والثالثة : أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ «الضرائر الشعرية»^(١) وكلامه فيها بناءً على أن تنويون المنادى جائز في الشعر، لأن الكلام في حركته المتبوعة ثانٍ عن كونه تابعا لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح.

ولكن الكلام في أصلها، بالنسبة إلى هذا المختصر، كـ «الفصل» الذي لا يحتاج إليه، لأنه قد ترك من أحكام الكلام كثيرا، فكيف يذكر أحكام الشعر، وأحكام الكلام أكد بلاشك؟

فيُعترض من جهتين، من جهة كلامه في «الضرائر» وهي أحكام أقلية، ومن جهة تركه أحكاما أكثرية، وقواعد ضرورية، وكان قادرا على وضعها موضع تلك الأقلية.

والعذر عن هذا من وجهين :

أحدهما : عام، وهو أن الاحتياج إلى أحكام «الضرائر» أكيدة بالنسبة إلى الشعراء، كما كانت أحكام «الاختيار» أكيدة بالنسبة إلى الجميع، فلا بد من الإلماع بشيء منها في أثناء الأبواب، ليعمل عليها مَنْ كان من أهلها؛ إذ ليس كلام النحويين مختصا بأحكام «الاختيار».

إلا ترى أن سيبويه بَوَّبَ على أحكام «الضرائر» على الجملة^(٢)، ثم نبّه في الأبواب على تفاصيلها، فاتّبعه المصنّفون على ذلك فني كتبهم المطولة والمختصرة، كالزجاجي وغيره، علما منهم بأن الاحتياج إليها لأهلها لا يقصر عن الاحتياج للجميع، فلا بُدَّ في أن يكون الناظم قد اتّبعهم في هذا المقصد.

(١) الضرورة في الشعر : الحالة الداعية إلى أن يُرتكب فيه مالا يرتكب في النثر، كصرف مالا ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وجمعها : ضرائر.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وترجمته «هذا باب ما يحتمل الشعر».

وأيضاً فقد تكون المسألة شهيرة طَبُولِيَّة^(١)، فينبه عليها لشهرتها،
ولا تقصير في هذا.

والثاني : خاص، وهو أن لحاق التنوين للمبنى في غير التنكير غريب،
ويكاد يكون غير معترف به؛ إذ كان تنوين صَرْفٍ، وتنوين الصرف إنما يلحق
حركة الإعراب اللاحقة للمتمكّن من الأسماء، الذي لم يشبه الحرف ولا الفعل،
فأنت ترى حركة الإعراب / لا يتبعها تنوين مع شبه [الفعل]^(٢) [المعرب، نحو :
أحمد، وإبراهيم، فأولى^(٣)] ألا يتبع حركة البناء لشبه الحرف.

فلما كان الأمر كذلك، وكانت العرب قد ألحقت هنا تنوين الصرف، أراد
أن ينبّه على ذلك، وأنه جارٍ على وجه قياسي، ليبنى على ذلك القول في أحكام
التوابع، لأن التابع في هذا الباب يُحمل على لفظ، وهو اللفظ المبنى، وذلك أن
حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب، ذلك أن الحركات في أواخر الكلام لغير
التقاء ساكنين ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ حَدَثَ بشيء، وضَرْبٌ حَدَثَ دون شيء،
وضَرْبٌ لم يحدث بشيء ولا حدث دون شيء.

فالأول : هو الإعراب، وهو يحدث بالعامل.

والثاني : هو البناء، ويحدث من غير عامل ولا غيره.

والثالث : المبنى هنا وفي باب (لا) فإنها تحدث عند حدوث حرف النداء

و(لا) ولا تحدث بهما؛ إذ ليس حرف النداء بعاملٍ مطلقاً، ولا حرفُ النفي بعاملٍ
نصباً في مفرد يقبل التنوين من غير تنوين.

(١) لعله يقصد أنها في شهرتها كصوت الطبول في انتشاره، وقرعه لجميع الأذان. والله أعلم.

(٢) في الأصل «شبه الحرف» وهو سهو من الناسخ، وما أثبت من (س، ت).

(٣) في الأصل «فأولى» وما اخترته من (س، ت).

فقد صار الضم في (المنادى) حادثاً بحدوث شيء، وبهذا أشبه حركة الإعراب، وغير أثر العامل، وبذلك دخل في حركات البناء، ومن حيث أشبه حركة الإعراب، ولم يلحقه تنوين أشبه حركة مالا ينصرف، فلما كان كذلك لحقه التنوين في الضرورة، كما لحق مالا ينصرف في الضرورة.

هذا وجه لحاق التنوين على الجملة، إلا أن بعضهم حكّم الشبّه بما لا ينصرف، فردّ عند (الضرورة) إلى الأصل من النصب، كما يردّ في حالة الجر مالا ينصرف إلى الأصل من دخول الجر بالكسرة.

وبعضهم اعتبر مجرد شبّه الحركة بحركة الإعراب في المنصرف، فأتبعها على لفظها، كما تتبّع حركة المنصرف.

وكلاهما له نظر، فقد يمكن أن يكون الناظم جعل هذا مقدّمة لإتباع (المنادى) على اللفظ، كأنه يقول: إن الضم هنا كالرفع، ولذلك نُون، فكذلك يتبّع على اللفظ، والله أعلم.

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَأْوَلْ
إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحِيَّ الْجُمْلِ
وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْفِيضِ
وَشَذِيَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يعنى أن حرف (النداء) لا يُجمع بينه وبين الألف واللام، وهى (أل) في حالة «الاختيار» أصلاً، وإنما يُخصّ ذلك بالاضطرار الشعري، إلا ما استثنى، وذلك لأن (يارجل) معناه كمعنى (يا أيّها الرجل) فصار معرفة بالقصد والإشارة إليه، فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنت «أسماء الإشارة» بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استغنى بـ(اضرب) عن (لتضرب) فصار القصد

والإشارة في النداء كالعوض من الألف واللام، فلا يُجمع بينهما في الكلام، فلا يجوز لك أن تقول : يا الرجل، ويا الغلام. وهذا مذهب سيبويه والبصريين^(١).

وأجاز ذلك الكوفيون مطلقاً، وأجاز بعض / النحويين دخول (يا) $\frac{٢٤١}{٣}$ عليها إذا كان ثمة تشبيه، نحو : يا لأسدُ شِدَّةً، ويا خليفَةُ جُوداً. ودليل البصريين ما تقدّم مضافاً إلى السماع. وأما الكوفيون فاحتجوا على ذلك بالقياس والسماع^(٢).

وأما القياسُ فقامسوا ذلك على لفظ (اللّه) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول : يا الرجل، ويا الغلام ، ويا الفاضل، ونحو ذلك. وأما السماع فقد أنشدوا^(٣):

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَأَ

إِيَّا كُـمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهذا، على طريقة ابن مالك، يمكن أن يدخل في قبيل «الاختيار» لتمكّن قائله من أن يقول :

فَيَا غُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَأَ

(١) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٧، والإنصاف (٢٣٥/١).

(٢) الإنصاف (٢٣٥/١) المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤، وابن الشجري ١٨٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، وابن يعيش ٩/٢،

والتصريح ١٧٣/٢ والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥١/١، والأشموقي ١٤٥/٣

وقائله مجهول، ومعناه واضح، وفي الشطر الثاني روايات .

وأنشدوا أيضا^(١):

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي

وَأَنْتِ بِخِـيْلَةٍ بِالْوُدِّ عَنِّي

وهو من أبيات الكتاب، ولم يَرْتَضِ الناظم البناء على ما احتجوا به.

أما القياس على (يا الله) فغير صحيح عنده، فلذلك استثناه من المسألة

فقال: «إلا مع الله» وذلك لأن هذا الاسم قد اختص بأشياء خارجة عن القياس، منها هذا.

وأيضاً، فلدخول (يا) عليه، مع الألف واللام، وجه من القياس ليس في

غيره، حسبما يذكر إن شاء الله تعالى.

وأما البيتان فهما من الشنوذ بالمكان المكين، وإنما شأن العرب إذا أرادت

نداء ما هما فيه، إن لم تُرد حذفهما، أن تأتي بـ(أي) فتقول: يا أيها الرجل، أو

تأتي أيضاً باسم الإشارة فتقول: يا هذا الرجل، ولاتقول: يا الرجل ونحوه، إلا

في «الاضطرار» كما قال.

وأما جواز (يا الأسد شدة) فقال ابن مالك في «الشرح» هو قياس

صحيح، لأن تقديره: يامثل الأسد، ويامثل الخليفة. قال فحسن لتقدير دخول

(يا) على غير الألف واللام^(٢).

(١) سيبويه ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والإنصاف ٣٣٢، وابن يعيش ٨/٢، والهمع ٤٧/٣،

والدرر ١٥٢/١، والخزانة ٢٩٣/٢

ومن أجلك: أي من أجلك قاسيتُ ما قاسيت. وتيمت قلبي: أذلتته واستعبدته. وعنى: على، من باب «نيابة الحرف عن الحرف».

وقال أبو سعيد السيرافي: «كان أبو العباس - يعني المبرد - لا يجيز (يا التي) ويطن على البيت. وسيبويه غير متهم فيما رواه. ومن أصحابنا من يقول: إن قوله: «يا التي تيمت قلبي» على الحذف، كأنه قال: يا أيها التي تيمت قلبي» فحذف وأقام النعت مقام المنعوت.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠١ - ب) وقيله: «وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهو أيضاً قياس صحيح»

وفيما قاله ابن مالك نظر؛ إذ ليس تقدير (مِثْل) بمُزِيلٍ لِقُبْح الجمع بين (يا) والألف واللام، وإلاَّ فكان يلزمه أن يجيز (يا الرجل) لأنه في معنى (يا أيُّها الرجل) وليس مذهبه ذلك .

ويلزمه أن يقول : يا القَرْيَةَ ، لأنه في تقدير (يا أهل القرية) وما أشبه ذلك. ولا يقول به ابن مالك ولا صاحب المذهب المذكور^(١)، فدلَّ على أن هذا كله غير صحيح، وأن ما ذهب إليه هنا، من منع إدخال (يا) على مافيه الألف واللام، هو الصحيح إلا فيما استثنى.

والذى استثنى من ذلك فأجاز اجتماعهما فيه شيئان :

أحدهما : لفظ (الله) فإنه لا يختص اجتماعهما فيه بـ(الاضطرار) فيجوز ذلك فيه في (السَّعة) فتقول: يا أَللهُ اغفرْلي.

وعلَّ ذلك سيبويه بأن الألف واللام لا يفارقانه، وهما فيه عوضٌ من همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وليس بمنزلة (الذى قال ذاك) لأن (الذى قال : ذلك) يعنى الموصول، وإن كان لاتفارقه الألف واللام، ليس باسمٍ غالبٍ على مُسمَّاه كزَيْدٍ وعمرو ، لأنك تقول : يا أيُّها الَّذِي قال : ذاك كما تقول : يا أيُّها الرجل ، فامتنع أن تقول : يا الذى

قال : / ذاك، كما امتنع (يا الرجل) ولا يجوز أيضا: يا الصَّعِقُ، $\frac{٢٤٢}{٣}$ ولا يا الدَّبْران^(٢)، وإن كانت الألف واللام لاتفارقانه لأنهما ليسا

(١) هو ابن سعدان .

(٢) الصَّعِقُ الكلابي أحد فرسان العرب، واسمه خويلد، وسمي بذلك لأن صاعقة أصابته فقتلته، والصعق أصلها صفة تقع على كل من أصابه الصعق، ولكنه غلب على هذا الرجل، حتى صارت علما عليه كزيد وعمرو.

عَوُضًا عن شيء من نفس الكلمة، كما كان ذلك في لفظ (الله) حين عَوُضَتَا من همزة (إلاه) هذا محصول تعليل سيبويه^(١).

والذي يصح تنزلُهما منزلة ما هو من نفس الكلمة [قطعُ الهمزة]^(٢) كما قال^(٣):

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ

على اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا إِلَهَ

كما أن الفعل الذي أوله همزة وصلٍ إذا سُمِّيَ به قطعتَ فقلت : جاعني أَقْتُلُ وإِضْرِبْ، ولو كانت في تقدير الانفصال لقالوا : (يا الله) موصول الهمزة، فهذا ! وجهُ ماجاء فيه.

والثاني : من المستثنيين محكيُّ الجمل، يَعْنِي به المنادى المسمى بالجملة التي تُلزم حكايتها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميتَ رجلاً بقولك : الرجلُ قائمٌ، فإنك تقول : يا الرجلُ قائمٌ . قال سيبويه : لأنه بمنزلة (تَأَبَّطُ شَرًّا) لأنه لايتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضُهُ في بعض^(٤).

يَعْنِي أنه جملة يجب أن تُحْكِيَ ولا تُغَيِّرَ عن حالها.

== [اللسان - صقق]

وأما الدبران فهو نجم بين الثريا والجوزاء، وسمى بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، وهو من منازل القمر لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشيء بعينه [اللسان - دبر].

(١) الكتاب ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، بتصريف في الألفاظ،

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، واثبتته من (س، ت).

(٣) المساعد ٥٠٩/٢ ، والإنصاف ٣٣٩ ، واللسان (أله).

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

وعَلَّلَ ذلك المؤلف بأن معناه : يامقولاُ له : الرجلُ قائمٌ. قال : وقاس المبرد^(١) عليه دخولَ (يا) على المسمَّى به من موصولٍ فيه الألف واللام نحو : يا الَّذِي قام. قال : وهو قياس صحيح^(٢). يعنى من حيث هو في التقدير في معنى : يامقولاُ له كذا.

ولم يعلِّلَ سيبويه إلا بما تقدم، فَمَنَعَ دخولَ (يا) على (الذي قام) مسمَّى به، كما لايجوز أن تنادى (الضاربُ أبوه) إذا كان اسماً، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، فكذلك (الذي) وما بعده من صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام ، كالحارث والنَّضْر ونحوهما، مما فيه الألف واللام .

وظاهر كلام الناظم هنا موافقةُ سيبويه ومخالفةُ رأيه في «شرح التسهيل»^(٣) لأنه قال : «وَمَحْكِي الْجُمْلِ». و(الذي قام) ليس من محكى الجمل، لأنه يَجْرى بوجوه الإعراب، وصلته، وإن كانت جملةً داخليةً فيه كالجزء.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ، فهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها «التسهيل» و«شرحَه» وكان فيها مصيباً؛ إذ ليس التقدير ماقدره المؤلف، وإلا لزم ذلك في كل منادى، فيقدرُ فيه : يامقولاُ له كذا، لأن الحكاية في التسمية بها وغيرها سواء، فزيدٌ وعمرو ونحوهما في النداء لايقدرُ معهما شيء، فكذلك كل ماجرى مجراها من الأعلام.

وأما الموصول فاسمٌ واحد كالاسم المبئ بالالف واللام [فلم يَسْغُ فيه إلا ماساغ فيه]^(٤) ثم قال : «والأكثرُ اللَّهُمَّ» لَمَّا قَدَّمَ أنه يقال في النداء : ياأَللهُ، في فصيح الكلام، ذكر الآن أن الأكثر في الكلام التعويضُ، وهو إلحاق الميم

(١) المقتضب ٢٤١/٤.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - ب).

(٣) ورقة (٢٠١ - ب).

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الاصل و(ت) وأثبتته من (س).

المشددة آخر الاسم عوضاً من (يا) في أوله، فيقال : اللهم، فإذا الوجهان جائزان، والأكثر (اللهم)، فعليه معهود الاستعمال، ولذلك لم يقع في القرآن إلا (اللهم)

وفي قوله : « بالتعويض » تنبيه على أمرين :

أحدهما : التنبيه / على المذهب الراجح في هذه (الميم) وهو كونها ^{٢٤٢}/_٣ عوضاً من (يا) قال سيبويه : وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداءً، والميم هاهنا بدل من (يا) ^(١) قال : فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هنا مبنية في الكلمة، كما أن نون (مُسْلِمِينَ) في الكلمة بنيت عليها ^(٢). وهذا مذهب البصريين.

ومذهب الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضاً من (يا) وإنما هي مختصرة من (أُم) وأصل الكلام : يا الله أُمنا بخير، إلا أنهم لما كثرت استعمالهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا : (هَلُمَّ) في : هَلْ أُم، و(وَيْلُمَّ) في : وَيْلُ أُمّه، و(عِمْ صَباحاً) في : أَنْعِمْ صباحاً، و(أَيْش) والأصل : أَيْ شَيْءٍ، وذلك كثير.

ولو كانت عوضاً من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما كما سيذكر، فدل على أنها غير عوض، لأن العرب لاتجمع بين العوض والمعوض منه.

وقول البصريين أصوب، لأن المستفاد من قولك : اللهم، هو عين المستفاد من قولك : يا الله، فلو كان في الكلام معنى زائد لعلم، وكل ما قدره الكوفيون لدليل عليه، فوجب اطراحه. وما جاء من الجمع بينهما

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) نفسه ١٩٦/٢.

فشاذٌ لا يقاس عليه، وقد أفسدوا دعوى الكوفيين بأشياء أكثرها ضعيفة، فلا حاجة إلى إيرادها^(١).

والأمر الثاني : أن التعويض يقتضي ألا يُجمع بين الميم و(يا) فلا يُقال : يا اللَّهُمَّ لأن الجمع بين العوض والمعوّض منه غير سائغ.

ويقتضيه أيضا قوله : « وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ » لأن الشاذ هو الذي لا يجوز في الكلام قياسا، وهذا رأى البصريين أيضا أن ذلك لا يجوز.

وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السَّعة : (يا اللَّهُمَّ) وماقالوه^(٢) مرجوح، فإن القياس إنما يجرى إذا فهمنا من العرب إجراء القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعاً كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرد سماعه من غير وجود معارض له، وليس مانحن فيه كذلك، لأن السماع إنما فُشَاَ بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلا في الشُّعر، ولا وُجد في الشُّعر إلا شاذًا، كما قال الناظم : « وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ ».

فأخبر أنه شاذٌ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنما أتى في الشُّعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيا على الجملة عند اشتهاار عدم الجمع، فقد فهم بسبب ذلك أن العرب لاتجمع بينهما في السَّعة.

ولم يعتبر الكوفيون هذا، وهو حقيقٌ بالاعتبار، فإن القياس لا ينبغي أن يُعملَ جُزْأً وكيف اتَّفَق؛ بل يُنظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبُّع الحسن، فما وُجد مشهورا عندهم، لا يُتَحاشى من استعماله في النثر والنظم،

(١) انظر أدلة الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٢) في النسخ التي ترجع إليها «وماقاله» على الأفراد، وما أثبتته هو الذي يوجبها السياق.

ساغ القياس عليه، كان له معارضٌ أولاً، لكن إن كان المعارض نادراً
أطرح ذلك المعارض، وأعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهداً مثله
أعملاً / معاً.

٢٤٤
٣

وما وجد عندهم غير مشهور بل كان نادراً، فإن كان لمعارض
أشهر ترك الأندر للأشهر.

وإن لم يكن له معارضٌ أصلاً أعمل، وإن كان إنما سُمع في
الشعر؛ إذ لم يقدّم دليل على أنه ممّا اختصّ بالشعر، فيُحمل على أنه من
مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه ممّا اختصّ بالشعر،
قاله الشكويين^(١).

وقد تقدم التنبيه منه على شيء من هذا، ومحل بسطه «الأصول»
فالكوفيون لم يعتبروا هذا الأصل؛ بل تلقّوا كلّ ما جاء في كلام أو شعر
نادراً أو شهيراً، فقاوسوا عليه، وجد له معارضٌ أو لم يوجد، فلم يلتفتوا
إلى المعارض.

وبسبب ذلك اتسع عندهم نطاق القياس، وانخرمت عليهم أشياء من
الضوابط الاستقرائية.

ولما رأى أهل التحقيق البناء على مثل هذه «الأصول» المحققة
الاستقرائية مطرداً عند الخليل وسيبويه، وغير مطرد عند الكوفيين –
اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما، ونعماً فعلاًوا.

وقوله : « وشدّ يا اللهم في قريض » يريد أن الجمع بين (يا) والميم
شدّ في القريض وهو الشعر وهو (فعل) بمعنى (مفعول) من : قرضت

(١) سبقت ترجمته.

الشعر، أَقْرِضْهُ قَرْضًا، فهو قَرِيضٌ ومنه قول عبيد بن الأبرص : «حَالُ الْجَرِيضِ
دُونَ الْقَرِيضِ»^(١) قاله الجوهري^(٢).

وقد يطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز) وهو نوع من الشعر، قال
الأخفش : هو كل ما كان على جزعين أو ثلاثة من أوزانهم، وأنشد ابن الأنباري
للأغلب العجلي^(٣):

أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَرِيضًا
أَمْ هَكَذَا بَيْنَهُمَا تَغَرِيضًا

ومراد الناظم الأول

فمِمَّا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَهُ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو زَيْدٍ^(٤):

إِنِّي إِذَا مَا أَحَدْتُ أَلْمًا
دَعَاوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣١٩، واللسان (جرض، قرض) والجريض : العضة. والقريض : الشعر،
وحال : منع.

والمثل قاله عبيد حين اشتتشد المنذر قوله : «أقفر من أهله ملّحوب» وقد هُمّ بقتله. ويضرب لكل
أمر يعوق دونه عائق.

(٢) الصحاح (جرض، قرض).

(٣) أو لحميد الأرقط، والرجز في مجالس ثعلب ٧٢، والهمع ١٦/٢، والدرر ٧٤/١، واللسان (روض)
وبعده :

* كلاهما أُجِيدُ مُسْتَرِيضًا *

(٤) نواذر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمحاسب ٢٣٨/٢، وابن الشجري ١٠٢/٢، وابن يعيش
١٦/٢، والمغني ٢١٣، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٦٤/٣، والأشموني ١٤٦/٣، والخزانة ٢٩٥/٢،
والعيني ٢١٦/٤، واللسان (أله)
والحدث : ما يحدث من أمور الدهر. وألمّ : اقترب.

وأنشد الكوفيون أيضا قولَ الراجز^(١) :
وما عَبَّيْكَ أَنْ تَقُولِي كُؤْمَا
سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتَ يَا أَللَّهُمَّ
أُرَدُّدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا
وقال الآخر^(٢) :

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّ
وهذا شاذ كما قال.

فصل في تابع المنادى
تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ
أَلْزَمَهُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ
وما سِوَاهُ ارْفَعَ أَوْ انْصَبِ واجْعَلَا
كَمْ سَتَقِلُّ نَسَقًا وَبَدَلَا
وإن يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا
فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفَعُ يُنْتَقَى

-
- (١) الإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢/٢٩٦، واللسان (آله)
يروي «أَوْصَلَيْتِ» و«يَا اللَّهُمَّ مَا»
وما عليك : «ما» استفهامية، ولكن معنى الكلام على الأمر. والتسبيح : تنزيه الله وتعظيمه
وتقديسه.
وهللت : قلت : لا إله إلا الله. وصلبت : دعوت، أو أدبت الصلاة الشرعية.
والشيخ هنا : الأب أو الزوج. ومسلما : اسم مفعول من السلامة.
الإنصاف ٣٤٣. (٢)
في النسخ التي ترجع إليها «فصل» فقط، وما أثبتته من بعض نسخ الألفية، وهو أوضح.

هذا الفصل يذكر فيه التوابع الخمسة، وهى النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وذلك إذا تَبِعَتِ المنادى، لأن لها فى تَبَعِيَّتِهِ حكماً زائداً على ماتقدّم.

ولما كان النعت داخلاً فى التوابع بمقتضى إطلاقه ظهر أنه مخالف للأصمعى فى منعه نعتِ المنادى مطلقاً، ومخالف لسيبويه فى تفصيله؛ إذ منع نعتَ ماكان مختصاً بالنداء نحو: يامَلَأْمَانُ، ويالْكَاعِ، واللّهُمَّ. ومن $\frac{٢٤٥}{٣}$ ثُمَّ أَعْرَبَ (فَاطِرَ) من قوله تعالى: «قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١) منادى ثانياً أو بدلاً^(٢).

فالناظم موافق للمبرد المُجِيزَ لنعتِ المنادى بإطلاق^(٣).

وحجة المؤلف أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته.

وأيضاً فإن فى القرآن: {قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ}^(٤) والظاهر أنه نعت. وتقديرُ استئنافِ النداءِ خلافُ الظاهر، و(البدل) فى المشتق خلافُ الأصل، وإنما بابُ التابعِ المشتق أن

(١) سورة الزمر / آية : ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢

ومَلَأْمَانُ : لثيم، يقال للرجل إذا سُبَّ : يامَلَأْمَانُ، ويالْؤَمَانُ، ويَا مَلَأْمُ، وهو خلاف يامَكْرَمَانُ. وَلِكَاعِ : الأمة أو اللثيمة.

(٣) المقتضب ٢٣٧/٤ - ٢٣٩.

(٤) سورة الزمر / الآية : ٤٦.

يكون نعتا. وحكى يونس : يافاسقُ الخبيث^(١)، إلى غير ذلك من المسموع. وقال الشاعر^(٢):

فما كَعَبُ ابنِ مَامةٍ وابنِ سَعْدَى

بأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوادَا

فالقياسُ والسماعُ مُتَعاضِدانِ على الجوازِ مطلقا، فيما اختَصَّ بالنداء

وفي غيره .

وما احتجَّ به الأصمعي من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت ، مردودُ بأن مشابهة المنادى للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألا تُعتبر مطلقا، كما لم تُعتبر مشابهة المصدرِ الأمرِ في نحو : ضرباً زيدا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحساناً، فلم يَزِدْ على ذلك.

كما أن (فَعَالٍ) العَلَمُ لَمَّا بُنِيَ حملاً على (فَعَالٍ) المأمور به^(٣) لم يَزِدْ على بنائه شيئاً من أحوال ماحِملٍ عليه، ونظائر ذلك كثيرة.

وأيضاً فإن سَلَّمَ أنه يُعتبر في غير البناء اعتبارَ الضمير - فعلى الجواز لا على اللزوم .

وسبب ذلك أن العرب قد أبقت عليه حكمَ أصله في أحد الاعتبارين، ألا ترى أنهم قالوا : يازيدُ نفسُهُ، على الغيبة، ويازيدُ نفسُكَ، على الخطاب ، فلو اعتبروا وقوعه موقع المضمر البتَّة لاقتصرُوا على الخطاب كما يلتزمون : ياأنتَ نفسُكَ، فلا يقولون : ياأنتَ نفسُهُ .

(١) الكتاب ١٩٩/٢ .

(٢) هو جرير، يمدح عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه. وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «النداء».

(٣) (فَعَالٍ) العلم مثل : قَطَام، حَدَّام، ورقاش، أسماء نساء.

و(فَعَالٍ) المأمور به مثل : نَزَالٍ، وَتَرَاكٍ، وَدَرَاكٍ، بمعنى : انْزِلْ واتْرُكْ وأدْرِكْ، وهى أسماء أفعال.

وإذا ثبت الاعتبار ان لم يمتنع أن يُنعت اعتباراً بحال الاسم الظاهر، ولا يمتنع القول بإطلاق الجواز، حسبما يظهر من الناظم. وبسَطُ حكم التوابع على ما يُعطيه كلامه، بمنطوقه ومفهومه^(١)، أن المنادى إذا أُتبع على قسمين :

أحدهما : أن يكون منصوباً، كالمضاف، والشبيه به، والمنكور، فهذا القسم لا يختلف حكم التابع معه في جميع ما تقدّم في التوابع، فالنداء وغيره في ذلك سواء، وهو النصب في التابع، لأن المتبوع منصوب، لكن إذا كان نعتاً، أو توكيداً، أو عطفَ بيان، نحو : يا غلامَ زيدَ الطويلَ، ويا ضارباً أبوه الفاضلَ، وكذلك يا أبا عبد الله محمدًا، ويا بني تميم أجمعين لا يجوز غير ذلك.

وهذا مفهوم من تقييده هنا في قوله : «تابع ذِي الضمِّ حُكْمُهُ كَذَا» فقيّد موضع المخالفة الذي يُحتاج إلى ذكره، فبقي غيرُ ذِي الضم على الأحكام المتقدمة.

وخرج من هذا الإطلاق البدلُ، وعطفُ النسق، بقوله : «وَأَجْعَلَا كَمُسْتَقْلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا».

فيكون التابع في قوله : «تابع ذِي الضمِّ» لا يُريد به عمومُ التوابع؛ بل التوابع / الثلاثة : النعت، وعطفُ البيان والتوكيد، فلا يُؤخذ له على ^{٢٤٦}/_٣ إطلاقه، لتداخل التقسيم، فكأنه قال : تابعُ ذِي الضمِّ إذا كان أحدَ الثلاثة حكمه كذا، وأما إذا كان بدلاً أو نسقاً فحكمه حكمُ المستقلِّ.

(١) المنطوق - عند علماء الأصول - هو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى ما يستنبط منه - أو بعبارة أخرى : هو ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق - وهو خلاف المفهوم، الذي هو ما دلَّ عليه اللفظ في غير محل النطق.

والثاني من القسمين : أن يكون مبنيًا على الضمّ، وهو الذي أخذ الآن في الكلام على تابعه، وجعله على ضربين :

أحدهما : أن يكون التابع مضافًا من غير أن تلحقه الألف واللام، فحكمُ هذا النصبُ مطلقًا، وذلك قوله : (المُضَافُ دُونَ أَلْ) و«المضاف» في كلامه صفة لـ «تابع» فتقول في (النعت) : يازيدُ ذا الجُمَّة^(١)، وياعمرُو ضاربُ زيدٍ، ويارجلُ صاحبَ عمرو. ومثله الناظم بقوله : أزيدُ ذا الحِيلِ.
وفي (العطف البياني) : يازيدُ أبا عبدالله، عمرو أخانا. وفي (التوكيد) : ياتميمُ كُلُّهم.

وجه ذلك في النعت أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرفُ النداء لا يعمل في المضاف إلا النصب، وكذلك عطفُ البيان، هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيدُ أيضًا كالنعت في المعنى.

والضرب الثاني من قسمي تابع المبنى على الضم ماسوى ماتقدّم، وذلك التوابع الثلاثة، وما فيه الألف واللام من المضاف.

وحكمها جواز وجهين، وهما الرفعُ حملاً على اللفظ.

فتقول في (النعت) : يازيدُ الفاضلُ، ويا بكرُ الكريمُ. وفي (البيان) : يا غلامُ زيدُ، ويارجلُ بكرُ. وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعون.

والنصبُ حملاً على الموضع، فتقول في (النعت^(٢)) : يازيدُ الفاضلُ، وفي (البيان) : يا غلامُ زيداً، وفي (التوكيد) : ياتميمُ أجمعين^(٣).

(١) الجمة - بضم الجيم - من الإنسان : مجتمع شعر ناصيته، وماترامى من شعر الرأس على المنكبين.

(٢) في الأصل و(ت) «النصب» وهو تصحيف، وما أثبتته من (س).

(٣) في الأصل و(ت) «أجمعون» وهو تحريف، وما أثبتته من (س).

وعلى الوجهين في (عطف البيان) أنشد سيبويه لرؤبة^(١):

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنِ سَطِرًا

لَقَائِلُ يَانَصْرُ نَصْرُ نَصْرًا

يُروى هكذا^(٢). ويروى: «يا نصرُ نصرًا نصرًا»^(٣) بالرفع والنصب على (عطف البيان) ويروى أيضا بالضم على (البدل)^(٤).

ويدخل في هذا القسم ما استثنى في القسم الأول، وهو المضاف المصحوب بآل نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهِ [ويا عمرو الطويلُ القامةِ، يجوز في (الحسن، والطويل) الوجهان، الرفع، والنصب، فالنصب حملا على الموضع، لأن موضع المبني نصب فتقول: يازيدُ الحسنُ الوجهِ]^(٥) والرفع حملا على اللفظ نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهِ.

وإنما جاز فيه الرفع وهو مضاف، لأن إضافته في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه الألف واللام، فكأنه غير مضاف، وهذا كله معنى قوله: «وماسواهُ اِرْفَعُ أو اُنْصِبْ» أي ماسوى المضاف العارى من الألف واللام، من التوابع

(١) الكتاب ١٨٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، ٧٢/٣، والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، والهمع ٥٢/٤، ١٩٠/٥، والخزانة ٢١٩/٢، والعيني ١١٦/٤ وسطرن: كتين. والأسطار: أسطار المصحف الشريف، يعني آيات القرآن الكريم. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية، أو حاجبه، ويَعده:

بَلِّغْكَ اللَّهُ فَبَلِّغْ نَصْرًا

نَصْرَ بْنَ سَيَّارٍ يُثْبِنِي وَفَرًا

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٤) المرجع السابق ١٨٦/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

الثلاثة، يجوز فيه الرفع والنصب معاً. وعلى هذا يجوز الوجهان في التابع المطوّل نحو : يازيد الضاربُ عمرًا، والضاربُ عمرًا، فإنه أيضا في حكم المفرد.

وإذا كان المضاف إضافة غير محضة يجوز فيه الوجهان لشبهه بالمطوّل^(١) وهو : الحسنُ الوجهِ فالمطوّل أولى، وهذا صحيح.

والقسم الثاني من التوابع : البدلُ، وعطفُ النسق، وحكمه، حسبما نصّ عليه، حكمُ المستقلِّ بالنداء، وقد تقدّم ذلك، وأن المنادي إن كان مفردا معرّفا بُنى على ما كان يُرفع به، وإلا أعرب نصبا، فكذاك يكون البدلُ هنا، وعطفُ النسق، وذلك قوله : «واجعلا كمستقلّ نسقا وبدلا».

(نَسَقًا وَبَدَلًا) نَصَبَ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ(اجْعَلْ). وَالْمَفْعُولُ / الْأَوَّلُ $\frac{٢٤٧}{٣}$ الكاف في «كُمُسْتَقِلٌّ» عَلَى حَدِّ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢):

وإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٌ

ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ

فالكاف اسمٌ كـ (مِثْل) والنسق : أراد به المنسوق، ويريد أن هذين التابعين لهما حكمُ أنفسهما، لا حكمُ التبعية، فإن كانا مفردَيْنِ مقصودَيْنِ بالنداء بُنِيَ عَلَى الضم مطلقا، إلا ما استثنى في المنسوق.

فتقول في (المعطوف) : يازيدُ وعمرو، وياخالدُ ومحمدُ.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ديوانه ٤٤

يقول : إنه إذا فخر عليك الفاخر الضعيف عظم عليك فخره واشتد. وإذا غلبك المغلوب فغلبته غلبة سوء، لأن النفس تأنف من أن يغلبها من هو دونها، ويعظم عليها ذلك، فهذه المرأة ضعيفة، إذ كان الضعف من أخلاف النساء، وقد فعلت بك فعل المغلوب إذا غلب وقدر.

وكذلك إن كان المنادى معرباً نحو : يا عبد الله ومحمد، أو كان المعطوف عليه معرباً أيضاً والمعطوف مفرداً أو مضاف نحو : يا عبد الله وزيد، ويا عبد الله وأبا بكر.

وكذلك البديل نحو : يا زيد أخانا، ويا رجل زيد، ويا عبد الله أخانا، ويا أبا عبد الله زيد، وما أشبه ذلك.

وجه ذلك أن حرف العطف لما كان مُشترَكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء، وكذلك البديل، لأنه المقصود بالحكم، فكأنَّ الحرف قد باشره، سواءً أقلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طَرَح الأول.

وقد ظهر من هذا الكلام موافقة الناظم للجمهور من البصريين في مسألتين إحداهما : مسألة عطف النسق، فإن مذهبهم، كما تقدَّم، اعتبار المنسوق بنفسه، كما لو ولى حرف النداء.

وزهد المازني، ونقله المؤلف عن الكوفيين، إلى جواز إجرائه مُجرى النعت يجوز فيه الرفع والنصب، فيقولون : يا زيد وعمرو، وعمراً، كما تقول باتفاق : يا زيد والنَّضْرُ، والنَّضْرُ، ويا خالد والغلام، والغلام.

وما قالوه مخالف للسمع، والفرق بين هذا وبين المعطوف ذى الألف واللام أن هذا صالح لولاية (يا)، فلم يكون بُدُّ من اعتباره بذلك، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه غير صالح لذلك، فأشبه التوكيد والنعت .

قال المؤلف في «شرح التسهيل»^(١) : «ما رآوه غير بعيد من الصحة إذا لم تتو إرادة حرف النداء، فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد، نحو : حسبتُ زيداً وعمراً حاضرين، وكأنَّ خالدًا وسعدًا أسدان.

وما قاله غير ظاهر، لأنك لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المثنى، وذلك يُصيرُه مَمْطُولا، فلا يسوغ فيه على ذلك التقدير إلا النصب، لأنه يشبه ما إذا سَمَّيتَ بـ(زيد وعمرو) فإنك تقول : يازيدا وعمراً، ليس غيرُ، فصار مثل نداءك ثلاثة وثلاثين رجلاً، فإنك تقول على كونهما كالشيء الواحد : يا ثلاثة وثلاثين، وهو أحد القولين، وعلى كونهما أشياء منفصلة متعدِّدة : يا ثلاثة والثلاثون، وهو قول الفارسي^(٢).

والوجهان جائزان عند ابن خروف، فليس لك في (زيد وعمرو) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف، وهما البناءُ فيهما، أو / النصبُ ^{٢٤٨}/_٣ فيهما.

وأما البناء في أحدهما بـون الآخر فمُشْكَل. فإن قيل : فليكن كالنعت والمنعوت وغيره قيل : النعت غير مقصود بالنداء لنفسه، وإنما هو من تمام الأول، كالتوكيد وعطف البيان، بخلاف المنسوق، فإن كل واحد منهما مقصود، فصارا شيئين مُنْفَكِّين ، فالصواب ما ذهب إليه هنا. والله أعلم.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٢) الإيضاح : ٢٣٤.

والثانية : مسألة البدل، فإن الناس فيها على ماتقدم، وأجاز ابن مالك في «الشرح»^(١) أن يُجرى مجرى النعت والبيان والتوكيد، لأن للبدل عنده حالين، حالاً يجعل فيها كمستقلّ، وهو الكثير كما تقدم، وحالاً يُعطى فيها الرفع والنصب، لشبهه فيها بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت، وعطف النسق المقرون بآل، في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله.

قال : وصحة هذه المسألة مرتّبة على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه^(٢).

وقد بيّن ذلك في (باب البدل) فإن القائلين بأن العامل في البدل والمنسوق غير العامل في المبدل منه والمعطوف عليه استدلّوا بضم (زيد) في النداء في قولهم : يا أخانا وزيد، ويا أخانا زيد.

قال المؤلف : والجواب أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقلّ بمقتضى العامل، فلم يَجْزُ لنا أن نخالف ما التزمته. هذا مقصود ما احتج به، فإن كان مقصوده بالإجازة ما أجاز الجواز القياسي الذي لا يعتبر التكلّم به لأنه لم يُسمع - فذلك لا يقدر فيما قال هنا، مع مافيه من الإشكال المتقدم.

وإن أراد الجواز الذي يُتكلّم به فقد صرّح في (باب البدل) من «الشرح»^(٣) على المنع من ذلك، فوافق كلامه هنا، فلا خلاف في المقصود، والله أعلم.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) انظر : ؟

ومسألة ثالثة، وهى أن ابن الأنباري أجاز رفع النعت المضاف إذا كان المنعوت مبنياً نحو : يازيدُ صاحبُنَا^(١).

ورده المؤلف باستلزامه تفضيل فرع على أصل، لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بُدُّ من نصبه، فلو جُوزَ رفعُ نعتِه مضافاً لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال^(٢).

وفيما قاله نظر، فإن ذلك لازم في النعت المطوّل، فلو اعتُبر ماقال لم يكن في نحو : يازيدُ الضاربُ الرجلِ، والضاربُ الرجلِ، والوجهان جائزان، مع أنه لو باشر حرفُ النداء لم يكن فيه إلا النصب.

والذى ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عن العرب كلُّهم أنهم يقولون : «أزيدُ أَخَا وَرَقَاءَ»^(٣) بالنصب وهو عَيْنُ مسألتنا، فالظاهر من النقل مخالفة ابن الأنباري.

ثم في عبارته شىء، وهو أنه خصَّ «التابع» هنا بـ«ذي الضم» دون غيره، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لا يكون في المبنى على الألف أو الواو نحو : يازيدَانِ، ويازيدُونِ، وهذا الاقتضاء غير صحيح؛ بل الحكم المذكور جارٍ في

(١) قال في شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب) : «أجاز أبو بكر ابن الأنباري أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً، نحو : زيدُ صاحبُنَا».

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) جزء من بيت أورده سيبويه بالكتاب (١٨٣/٢) وهو بتمامه :

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَانِراً فَقَدْ عَرَضْتَ أَحْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

وهو أيضاً من شواهد ابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا)

وروقاء : حي من قيس. ويقول : فلان أخو تميم، إذا كان من قومهم. والثائر : طالب الثار. وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، وكذلك ماتشابه منها، مفردتها جنو بالكسر فالسكون. ومعناه : إن كنت طالبا لثأرك فقد أمكنك ذلك، فاطلبه وخاصم فيه.

المبنى كُلُّهُ، فإنك تقول : يازيدانِ القائمانِ والقائمينِ، / ويازيدونَ القائمونَ $\frac{٢٥٠}{٣}$ والقائمينِ، إذا نُعتَ بالمفرد.

فإن نُعتَ بالمضاف قلت : يازيدانِ صاحبِ عمرو، ويازيدونَ أصحابَ عمرو، هذا هو اللازم.

وكذلك سائرُ التوابع، يجرى فيها مع المبنى على غير الضم مايجرى مع المبنى على الضم من الحكم، ولذلك قال في «التسهيل» حين أخذ في الكلام على التابع : «لتابعٍ غيرِ (أى) واسم الإشارة، من منادى كمرفوع، إن كان غيرَ مضاف الرفع والنصب» إلى آخره^(١)، فقال : «كمرفوع» ولم يقل : من منادى مضموم.

وبيَّن في «الشرح» مراده من ذلك^(٢)، فكان من حقه هنا أن يحررَّ عبارته فيقول : تابعَ ذي البناءِ، أو مايعطى معنى مراده.

فلو قال مثلاً : تابعَ مبنىٍّ مضافاً دونَ ألْ - لأعطى العموم في الجميع، وصَحَّ الإطلاق.

ثم استثنى من المنسوق ماكان منه بالآلف واللام بقوله : « وإنْ يَكُنْ مصحوبَ ألْ ماُنُسِقاً » إى آخره.

يعنى أن ما عطف على المنادى المضموم عطفَ النسق، وكان فيه ألف ولام، ففيه وجهان : الرفع والنصب، فإذا قلت : يازيدُ والرجل - جاز لك في (الرجل) الرفع والنصب، فتقول : يازيدُ والرجلُ، ويازيدُ والرجلَ.

(١) التسهيل : ١٨١.

(٢) حيث قال فيه (٢٠٢ - أ) : «وقد تقدم أيضاً أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو على ألف أو على واو، فهو بذلك مرفوع، فلذلك قلنا : من منادى كمرفوع».

ومنه القراءتان : {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} ^(١) {برفع (الطَّيْر) وهي قراءة الأعرج، وأبى نُوفل، وأبى يحيى، وأبى عبد الرحمن} ^(٢). وينصبه وهي قراءة السبعة.

وأنشد الزجاجي ^(٣):

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيِّرَا
فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ

هذا بيان جواز الوجهين على الجملة.

وأما المختار منهما فاختلفوا فيه على أقوال أربعة :

أحدها : أنه الرفعُ مطلقاً، وهو الذي رآه الناظم إذ قال : «وَرَفَعُ يُنْتَقَى»
أى يُخْتَار. انْتَقَيْتُ الشَّيْءَ، بمعنى : اخترته، ونَقَاوَةُ الشَّيْءِ: خِيَارُهُ.
وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازني ^(٤).

والثاني : أن المختار النصبُ مطلقاً، وهو مذهب أبى عمرو بن العلاء،
وعيسى بن عمر، ويونس، والجزمي ^(٥).

والثالث : التفرقة، فإن كان المنادى نكرةً مُقْبَلًا عليها فليس إلا الرفع، وإن
كان على غير ذلك - فكما قال الخليل، وهو مذهب الأخفش ^(٦).

(١) سورة سبأ / آية : ١٠.

(٢) البحر المحيط ٢٦٣/٧.

(٣) الجمل ١٦٥، وابن يعيش ١٢٩/١، والهمع ٢٨٢/٥، والدرر ١٩٦/٢، واللسان (خمر) والخمر -
بالتحريك - ماواراك من الشجر والأبنية والجبال ونحوها، ووهدة يخفى فيها الذئب .

(٤) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٢.

(٥) المقتضب ٢١٢/٤.

(٦) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

والرابع : أنه إن كانت الألف واللام لِلْمَحِ الصفة^(١) فكما قال الخليل، وإن كانت لمجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد^(٢)، واختاره ابن عبد المنعم السبتي^(٣)، حسبما أخبرنا شيخنا الأستاذ، رحمه الله عليه^(٤)، بذلك.

ووجه اختيار الرفع مطلقا ما فيه من مناسبة اللفظ المتقدم، وهو لفظ المعطوف عليه، لأن البناء فيه شبيه بالإعراب، والتابع ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف.

وأيضاً فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفرداً ألا يُنصب.

وأيضاً فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيره، كان المنادى نكرةً أولاً قال سيبيويه لمَّا حكى مذهب النصب : فأما العربُ فأكثرُ ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنُّصْرُ^(٥) - يعنى بالرفع - فإذا كان يحكى عن العرب أن الأكثر هو الرفع، وأن النصب ليس في كثرة الرفع، كان / اختياره أولى، ولذلك اختاره الناظم لأنه $\frac{٢٥٠}{٣}$ منقاداً للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب، لأن القياس أت من وراء السماع، ولذلك يقول سيبيويه : قَفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ^(٦).

(١) مثل الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤.

(٣) سبقت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) هو الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار، رحمه الله، وسبق ذكره غير مرة.

(٥) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٦) في (ت) «ثم قس» والنص في الكتاب ٢٦٦/١ بالروایتين.

وهذه «قاعدة» موضعُ شرحها «الأصول» فكلُّ ما علَّل به أربابُ المذهب الآخر لا تنتهض مع السماع إلا بمقدار موافقتها له.

وقوله أول الفصل «تابع ذى الضم» منصوب بإضمار فعل من باب «الاشتغال» مفسره (ألزمه) أى انصب تابع ذى الضم المضاف دون أل ألزمه نصباً و«الحيل» جمع حيلة و«مانسق» اسم «يكن» و«مصحوب أل» هو الخبر. والصحوب هو الذى صحبه غيره، أى صحبته الألف واللام.

وأيُّها مصحوب أل بعد صفة

تلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

هذا من تمام الكلام على «التوابع» فإن لـ (أى) واسم الإشارة هنا حكماً غير ماتقدم ويريد أن (أياً) الموصولة بهاء التنبيه إذا وقع عليها النداء فإن الذى يتبعها لزوماً أحد ثلاثة أمور :

إمّا الاسمُ المصحوب بالألف واللام، وإمّا اسمُ الإشارة، وإمّا الموصولُ الذى فى أوله الألف واللام.

وذلك أن (أياً) إنما جىء بها ليُتوصل إلى نداء مافيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء كما تقدّم - لا تجتمع معهما، فاتوا بـ (أى) لذلك، كما أتوا بـ (ذى) التى بمعنى (صاحب) ليُتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ثم ألحقوها هاء التنبيه عوضاً من الإضافة والصلة، وتوكيداً للتنبيه الذى فى (يا) ثم أتوا بما أرادوا نداءه فقالوا : يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها المرأةُ، ونحو ذلك، وألزموها إيَّاه لأنه المقصود بالنداء من جهة المعنى، وأجروه صفة لـ (أى).

فقوله : «أيُّها» مبتدأ، و«مصحوب أل» إن كان مرفوعاً، مبتدأ ثان، خبره صفة .

و«تلزم» من صفة قوله : «صفة» أى صفة لازمة.

و«بعدُ» متعلّق (مصحوب) و(بالرفع) في موضع نصب على الحال من ضمير (تَلَزَمَ) العائد على (صفة).

والتقدير : هذا اللفظ الذي هو أيها، مصحوبٌ ألٌ بعدها صفةٌ لازمةٌ لها حالة كونها مرفوعةٌ ، عند ذي المعرفة .
ومعناها أن (أيها يلزمها الوصف بما فيه الألف واللام مرفوعا ، وهذا هو النوع الأول، وهو الأصل كما تقدّم.

وقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ» يريد أهل المعرفة من النحويين، وإنما أتى بها تنكيثاً، لأنه حَشَوُ بغير فائدة؛ بل فيه فائدة، لكن هذا القول إما أن يكون راجعاً إلى ما تقدّم من الأوصاف^(١)، لأنه قدّم لـ(أيها) أوصافاً، منها ما هو مُتَّفَق عليه، ومنها ما هو مُخْتَلَف فيه، ولكن أهل الحِذْق والمعرفة التامة أثبتوا ذلك لـ (أى) فأما المُتَّفَق عليه فهو وقوعُ مافيه الألف واللام بعدها، وكونُهُ لازماً لا يُستغنى عنه، فلا أعلم خلافاً في صحة قولك : يا أيها الرجل، وأنَّ صفة (أى) لا يجوز تركها، فلا يقال : (يا أيها) مقتصرًا عليه.
وأما المُخْتَلَف فيه منها فكونُهُ صفةً، وكونُهُ مرفوعاً.

أما كونه صفةً فالخلاف فيه من موضعين :

أحدهما : أن الجمهور يَنْفُون عنه كونه / صفة؛ إذ ليست (أى) $\frac{٢٥١}{٣}$ عندهم موصولة، وإنما هي اسم تامٌّ مبهمٌ يُتَوَصَّلُ به إلى نداء ذي الألف واللام.

(١) لا يخفى مافي هذه العبارة من خطأ، لأنه لم يكرر «إما» التي تقيد التفصيل هنا، على أنه قد ذكر - فيما يلي - الاحتمال الثاني لهذا التنكيث بقوله : «وأما رجوع التنكيث على هذا الأخير فممكن أيضاً» وذلك بعد كلام طويل عن الاحتمال الأول، ويلفظ «أما» المفتوحة الهمزة.

وكان ينبغي أن يقول هنا : لكن هذا القول إما أن يكون راجعاً إلى ما تقدم من الأوصاف وإما أن يكون راجعاً إلى ما ذهب إليه المازني من جواز الرفع والنصب في تابع «أى» - ثم يفصل الاحتمالين بعد ذلك - والله أعلم.

وذهب الأخفش إلى إجازة كونها موصولةً، وأن مابعدا صلةً لها، لكن
حُذِفَ المبتدأ منها، وبقي الخبر والتقدير : يا أيُّها هو الرجل، كأنه : يا الَّذِي هو
الرجل، ولا يُتكلَّم به .

ورُدَّ عليه بأمور :

أحدها أنه يلزمه النصبُ لأنه منادى مطوّل . قالوا : وهذا لا يلزم ، لأن
الصلة لاموضع لها من الإعراب، وإنما يطوّل الاسم بالمعمول.
وأيضاً لو كان كذلك لَلَزِمَ النصب في (بَعْلَبَك) ونحوه إذا نُودِيَ، وليس
كذلك.

والثاني : أنه لو جاز كونها موصولةً لجاز أن ظهور المبتدأ، ولكان أوّلَى
من الحذف، لأن كمال الصلة أوّلَى من اختصارها، فأن لم يفعلوا ذلك قَطُّ دليلٌ
على أنها على غير ما قال.

والثالث : أنها لو كانت موصولةً لجاز يُغْنِي عن المرفوع بعدها جملةً فعليةً،
وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أى) في
غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقاً وإن قلَّ. لكنهم التزموا معها ذا الألف
واللام دون زيادة، فدلَّ على أنها غير موصولة.

والثاني : أن ذا الألف واللام الواقع بعد (أى) صفةٌ مطلقاً، كان مشتقاً أو
جامداً.

أمّا إذا كان مشتقاً فظاهرٌ إن قلنا: إنه ليس على حذف الموصوف، نحو:
يا أيُّها الفاضلُ.

وأما إذا كان جامداً فكذلك أيضاً، إلا أنهم استجازوا هنا الوصفَ
بالجامد، وهو قول النحويين المتأخّرين ونصُّهم.

وأماً (ابن مالك) فقد ذَكَرَ أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً عطفُ بيانٍ لصفة، ويَجْرى مذهبه في (أى) وهو نَصُّ ابنه في «شرح هذا النظم»^(١). وقد تقدم استدلاله على أنه عطف بيان في «باب عطف البيان»^(٢) وتقدم أن ظاهر «هذا النظم» أنه عطف بيان^(٣). ونَصُّ هنا على الصفة.

ولما كان كذلك أمكن أن يكون رأيه كراى النحويين في كونه صفةً وإن كان جامداً، ويكون مستثنى من حدّه المتقدم في «عطف البيان» فإنه كالعموم، أو كالإطلاق، ويكون ما هنا كالتخصيص، أو التقييد، وهو الأولى .

ويمكن أن يكون أطلق هنا لفظ الصفة، والمرادُ عطفُ البيان، كما فعل في «التسهيل»^(٤) اتكّالاً على اشتراطه في «باب النعت» أن يكون النعت مشتقاً، فلا يدخل له (هذا الرجل) ولا (أيها الرجل) وأما كَوْنُ ذي الألف واللام مرفوعاً فذلك لازم فيه عند الجمهور.

وذهب المازني^(٥) إلى إجازة الرفع والنصب فيه، فتقول : يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، كما يجوز في سائر الصفات إذا قلت : يا زيدُ الفاضلُ، والفاضلُ.

قال الزجاج في «معانيه» : ولم يُجْزَ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهو مطروح مربود لمخالفة كلام العرب.

(١) شرح ابن الناظم للألفية ٥٧٦ .

(٢) انظر : ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٤٣ .

(٤) ص ١٨١ .

(٥) انظر : شرح السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٢٨ - ب).

وهذا صحيح، فإن مخالفة العرب والنحويين جميعاً خطأ، فلأجل هذه المسائل - والله أعلم - / نبّه بقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ».

وأما رجوع التثنية على هذا الأخير، فممكّن أيضاً، ولاسيما وهو رأى ضعيف جداً لا يليق بمنصب المازني.

وإنما لزم الرفع في الصفة هنا لأمرين :

أحدهما : أنه المنادى في التقدير كما تقدم، والمنادى المفرد لا ينتصب.

والثاني : أن الشيء إنما يُحمل على الموضع في الأمر العام بعد تمام الكلام، و(أى) لم تَتِمَّ بعد، فلا تقول : ياأى، ولا ياأيها، وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو (الرجل) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت : يارجل.

والنوع الثاني مما تُوصَف به (أى) اسم الإشارة، وهو الذي نبّه عليه في قوله :

وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

وَوَصَفُ أَيُّ بِسِوَى هَذَا يُرَدُّ

يعنى أنه قد ورد عن العرب وصف (أى) باسم الإشارة الذي هو (ذا) نحو : ياأيها الرجل، ومنه ما أنشد سيبويه^(١).

(١) الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والمحتسب ٦٩/٢، وابن الشجري ١٥٢/٢، وابن يعيش ٧/٢

والبيت لذي الرمة (ديوانه ١٢٢) ومعناه : كان هذا المنزل لدروسه، وتغير اثره، وانطماس معاله لم يبق فيه أحد.

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي

كَأَنَّكَ لَمْ يَغْهَدْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

وإنما وُصِفَتْ (أَيُّ) بِـ (ذَا) وهى مبهمَةٌ مثلُها، لأن (ذَا) لما وُصِفَتْ بما فيه الألف واللام، فصارت هى وُصِفَتْها بمنزلة شىء واحد - صَحَّ أَنْ يَوْصَفَ بِهَا (أَيُّ) الَّتِي لَا تُوصَفُ إِلَّا بِمَا هُمَا فِيهِ.

بهذا وَجَّهَهَا سيبويه^(١)، وعلى هذا نَبَّهَ النَّاظِمُ بقوله: «وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» أَيْ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي النِّقْلِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَتَوَسَّعُ فِي كَلَامِهَا كَمَا شَاءَتْ.

وَرَوَى عَنْ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ قَدِيمًا أُسْتَوْحِشُ مِنْ وَصْفِ (أَيُّ) بِـ (ذَا) وَأَرَى أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، لِأَنَّهُمَا مَعًا مُبْهَمَانِ، حَتَّى رَأَيْتُ لَأَبَى عَمْرٍو فِي بَعْضِ كُتُبِهِ مِثْلَ الَّذِي أُنْكَرْتُ.

قَالَ بَعْضُهُمْ : قُلْتُ لِأَبَى عَلِيٍّ : إِلَّا أَنْ انْضَمَّامَ (الرَّجُلِ) إِلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَفِيدُهُ اخْتِصَاصًا قَالَ : فَهَذَا يَقَعُ بِـ (الرَّجُلِ) فَأَيُّ حَاجَةٍ بَنَّا إِلَى (هَذَا)؟
قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ^(٢) : وَهَذَا مِنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَبَى عَلِيٍّ تَحَكُّمٌ، وَرَدُّ لِمَا قَالَتْ الْعَرَبُ وَاسْتَحْصَنَتْهُ، وَمِنْهُ^(٣).

* أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ *

قَالَ : وَمَا يَأْتِي عَلَى طَرِيقِ التَّأْكِيدِ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، مَعَ أَنْ (هَذَا) يَقْرَبُ بِهِ^(٤)، وَ(أَيُّ) أَكْثَرُ إِيهَامًا مِنْهُ.

(١) الْكِتَابُ ١٩٣/٢.

(٢) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٣) سَبَقَ الْبَيْتُ بِتَمَامِهِ.

(٤) فِي (ت) «يَقْرَبُ مِنْهُ».

دليل ذلك أن (هذا) يتبعه عطفُ البيان، ولا يتبع (أيًا) ويوقف عليه،
ولا يوقف على (أيُّ)

قال : وقد قال سيبويه في «باب وصف المُبْهَمَة»: وكأنك أردت أن
تقول : (يا الرجل) ولكنك قرَّبت بـ(ذا)^(١) انتهى.

فهذا وجهُ ثبوت الوصف بـ(ذا) مع ماتقدم قبله.

والنوع الثالث : الاسمُ الموصول الذي في أوله الألف واللام نحو :
يا أَيُّها الذي قامَ، ومنه في القرآن الكريم : {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ
الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ}^(٢) وإنما وُصل بـ(الذي) اعتباراً بصورة الألف واللام،
وكونه يعامل في النعت به معاملةً ماهما فيه، ولشَبَّهها بالألف واللام
الموصولة في اسم الفاعل والمفعول، نحو : يا أَيُّها القائمُ، ويا أَيُّها الفاعلُ.
وهذا النوع هو المراد بقوله: «أَيُّهَا الَّذِي».

وقوله : «وَرَدَّ» خبرُ قوله : «وَأَيُّهَذَا» وهو على حذف العاطف أي
«وَأَيُّهَا ذَا» و(أَيُّهَا الَّذِي) وَرَدَ في كلام العرب. وكان الأولى أن يقول :
وَرَدَاً، بضمير المثني، لكن أعاد ضميرَ / المفرد على معنى ما ذَكَرَ، $\frac{٢٥٣}{٣}$
كقوله^(٣):

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقُ
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيعُ الْبَهَقِ

(١) سيبويه ؟

(٢) سورة الحجر / آية : ٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالشعر على المسألة نفسها في «باب التوكيد».

ولم يقل : (كأنهما) لأنه على معنى ما ذكر.

ثم في هذين المثالين تنكيتٌ على أمرين :

أحدهما : أنه قال : «وأيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» يعنى : وَرَدَ سماعاً، فكأنَّهما على غير الاستعمال المستمر؛ إذ كان الأصل هو النوع الأول، وماسواه قليل بالنسبة إليه.

وعلى هذا يظهر أنه لم يجىء في المؤنث، ولا في المجموع غير (الَّذِينَ) ونحو ذلك، فلم يَأْتِ (يَا أَيُّتُّهَا ذِي) ولا (يَا أَيُّهَا أَوْلَاءِ) وكذلك لم يَأْتِ (يَا أَيُّهَا اللَّذَانِ) ولا (يَا أَيُّهُمَا الَّتِي) ولا (يَا أَيُّتُّهُمَا اللَّائِي) ولا ما أشبه ذلك.

ولكن القياس على ما سُمِعَ من ذلك فيه نظر، تركه الناظم تحت الاحتمال، بإحالاته على السماع، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه مُطْلَقُ الاستعمال كما نَصَّ عليه.

والثاني : أنه أتى بِـ(ذَا) غيرَ مَكْسُوعَةٍ^(١) بِـ(الكاف) فكان في ذلك إشارةً إلى أن (الكاف) كالمُنافية للنداء، وكذا نَصَّ عليه السيرافي في (أولئك) قال : (أولئك) لا ينادى، لأن الكاف للمخاطب، و(أولاءٍ) غيرُ الذى له الكاف، فكيف ينادى مَنْ ليس بمخاطب؟^(٢).

وما قال لازمٌ في كل اسم إشارة لحقته (الكاف) فيمكن أن يشير الناظم إلى هذا المعنى، فكأنه إنما أشار بقوله : «وَرَدَ» إلى هذه المعانى المتقدمة، ولم يلتزم فيها قياساً، لما فيها من النظر.

(١) مكسوعة : متبوعة، يقال : كَسَعَ الشَّيْءَ بكذا وكذا، إذا جعله تابعاً له، ويقال : وردت الخيل يكسع بعضها بعضاً.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٣٨ - ب).

ثم قال : «ووصفُ أيِّ يسوَّى هذا يُردُّ»

يعنى أن (أيًّا) في هذا الباب لا توصف بغير ما ذكر من الأنواع الثلاثة [وأن وصفها بسواها] ^(١) مردودٌ لا يقبل، لأنه ليس من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال : يا أيُّها ذو الجُمَّة، ولا يا أيُّها صاحبُ الرجل، ولا يا أيُّها زيدٌ، ولا : يا أيُّها مَنْ جاعني، ولا ما أشبه ذلك.

وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين أو ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق القول في (أل) وما صحبته، ولم يقيد ذلك بالجنسية، وهم قد نصوا أنها لا تكون إلا التي للجنس .

فـ (أل) الغالبة على الاسم، كالصَّعق، والنَّجم، والدُّبران ^(٢)، والتي للمح الصفة، كالحارث والحسن - لا يجوز وصف (أي) بها، فلا يقال : يا أيُّها الصَّعق، ولا : يا أيُّها الدُّبران، ولا : يا أيُّها الحارث.

وكذلك (أل) التي يُجبر بها فقد العلمية نحو : الزيدان، والزيتون، والهندات، فلا تقول : يا أيُّها الزيدان، أو الزيتون، ولا : يا أيُّها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك.

وقد نبّه على هذا في «التسهيل» فقال : ويوصف بمصحوبها الجنسي ^(٣)، فترك هذا التقييد إخلالاً بلا بد .

والثاني : إطلاقه أيضاً في الوصف بـ(ذا) وهي عند سيبويه وغيره من النحويين إنما توصف بـ(ذا) التي وصفت بذى الألف واللام .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في نسخ الكتاب التي بين أيدينا.

(٢) مرّ تفسير المراد بهذه الكلمات الثلاث.

(٣) التسهيل : ١٨١، وفيه «بمصحوبهما».

وتأمل ماتقدم للفارسي والجرمي في الوصف بـ (ذا) فإنه مُشعر
بهذا المعنى^(١) .

فظاهر كلام الناظم صحة الاقتصار على اسم الإشارة في وصف
(أى) وذلك مفتقر إلى / النقل ، ومخالف للناس ، ولو فرضنا ذلك لكان $\frac{٢٥٤}{٣}$
على خلاف القياس ، كما قال الفارسي والجرمي^(١) .

والثالث : أن قوله : «وأيُّها مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ» فأطلق في (أى)
بالنسبة إلى مافيه الألف واللام ، فإنه تارة يكون مذكراً ، وإطلاق (أى)
بالنسبة إليه صحيح ، وتارة يكون مؤنثاً ، وإطلاق (أى) بالنسبة إليه غير
صحيح ، فإنك تقول : يا أيتها المرأة ، ويا أيُّها الرجل ، ولا يقال : يا أيُّها
المرأة .

وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك ، وأنه المقولُ خاصّة ، ولاسيما وقد
قدم في (أى) الموصولة نحو هذا ، وهو فيها صحيح ، وهما هنا غير
صحيح ، قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ }^(٢) الآية ، فعدم تقييد
(أى) هنا على ما ينبغي خلل ظاهر .

والرابع : أن (ذا) و (الذى) إذا وقعَا صفتين فهما مرفوعا
الموضع ، لأنهما كالمعرف بالآلف واللام ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يتوهم
أنهما ليسا كذلك ، والحكم في الأنواع الثلاثة واحد ، ولا بدُّ لها من الرفع
إلا على قول المازني^(٣) ، وهو مردودُ عند الناظم ، فلو بين ذلك لكان
أولى ، ويتأكد ذلك بسبب ذكر الصفة بعد (ذا) نحو : يا أيُّها الرجل .

(١) انظر : ص ٣١٥ .

(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .

(٣) إذ يجيز في التابع النصب كذلك ، وقد مرَّ مذهبه ، وانظر : ص ٣١٣ .

والخامس : أن قوله : «ووصفُ أيُّ بسوى هذا يُردُّ» حشَوٌ لا فائدة ، فيه لأنه لوبيّن أنها تُوصف بالأنواع الثلاثة ، ثم سكت لكان الاختصار عليها مفهوما من كلامه ، كما أنه لمَّا ذكّر مايقع فاعلا لـ (نعم ، وبئس) وسكت فُهم له أن غير ذلك لايقع فاعلا لهما ، فكذلك هذا الموضع ، مع أن عادته في أمثال هذا أن يكون تحت تنبيهه فائدةٌ أو فوائد . فما الذى أفاد بهذا الكلام ؟

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون أطلق القولَ اعتباراً بالأصل في الألف واللام ، من أنها ليست للمَحِ الصفة ولا للغَلَبِ ، ولذلك ترجع التى للمَحِ الصفة إلى التى للتعريف المطلق ، وكذلك الغالبة هى المعرفة فى الأصل ، لكن عَرَض لهما عارضٌ طارئٌ ، فاعتمد الناظم على الأصل ، وعلى كثرة الاستعمال فيه ، وألغى غيرها لذلك . وهذا جواب ضعيف .

وعن الثانى : أن الذى اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يلتزم ، فقد نصَّ عليه بعض النحويين ، وأنت تقول : ياأيُّها ذا ، لأن (ذا) يَجْرَى مجرى ما فيه الألف واللام ألا ترى أن قولك : (مررتُ بزيدِ هذا) فى معنى قولك : (مررتُ بزيدِ الحاضرِ) فكما تدخل على ما فيه (أل) فكذلك تدخل على ما فى معناه .

وأيضاً فقد أشار فى «الشرح»^(١) ، إلى عدم التزام وصف (ذا) وأنشد على ذلك (٢) :

(١) ورقة (٢٠٢ - ١) .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢ ، وشرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) ، والهمع ٥٠/٣ ، والأشعمنى ١٥٣/٣ ، وشذور الذهب ١٥٤ ، والعينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١

ويروى «فيمَن وَغَلٌ» والواغل : هو الذى يدخل على القوم فى طعامهم أو شرابهم من غير أن يدعوه إليه ، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .

أَيُّهَذَا كُنْ لَا زَادُكُمَا

وَدَعَانِي وَاعْلَا فِيمَنْ يَغْلُ

ثم قال : والأكثر أن يُجمع بين الإشارة والألف واللام ، ثم أنشد على ذلك بيتاً للفردق صدره (١) :

* أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي عَنْ أُرُومَتِي *

ونظيره قول طرفة (٢) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وقول جميل بن معمر (٣) :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَنْ أَحِبَّهَا

تَأْمَلْ كَذَا إِنِّي رَأَيْتُكَ أَعْنَفُ

/ فلم يلتزم الفصل ، ولذلك لم يُقَيِّده أيضا في «التسهيل» (٤) ، $\frac{٢٥٥}{٣}$

ويكون وجه الجواز في قولك : (يا أَيُّهَذَا) ماتقدم أنفا ، وما في كلام ابن

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) وديوانه ٢٢٤/٢ ، وعجزه :

* أَجِدُّكَ لَمْ تَعْرِفْ فَتُبْصِرْهُ الْفَجْرَا *

ومعنى (أجدك) أبجد ، كأنه يستحلفه بجده وحقيقته ، ولا يتكلم به الإضافة ، يريد أن أرومته ، أى أصله ، واضحة كال فجر .

(٢) من معلقته ، ديوانه ٨٢ ، وسيبويه ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والمحاسب ٢٣٨/٢ والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، والمغنى ٣٨٣ ، والهمع ١٢/١ ، ٥١/٣ ، ٤٢/٤ والخزانة ١١٩/١

والزاجري : الذى يكفى ويمنعنى . والوعى : الحرب . وأشهد اللذات : أحضرها وأبأشرها . يقول : يا من يلومنى فى شهود الحرب لثلا أقتل ، وفى إنفاق مالى لثلا أفنقر ، وما أنت مخلدى إن قبلت منك ، فدعنى أمارس الحرب ، وأنفق مالى ولا أخلفه لغيرى .

(٣) شعر جميل بن معمر - لم أجده فى ديوان بيروت .

(٤) ص ١٨١ .

خروف على استشكل الفارسي والجرمي^(١) : إذ ليس اسم الإشارة في الإبهام كأي .

وأما الثالث : فلا جواب لى عنه .

والجواب عن الرابع أنه قد يفهم له الرفع باقتترانه بما له الرفع ، وهو ذوا

الآلف واللام .

وأیضا فقد يقال : لما أتى بهما فى أسلوب النقل المحض لم يتعرض

لإعرابهما ، وترك ذلك للناظر القائس : إذ لافرق فى وصف (أى) بين (الرجل)

وغيره باعتبار الأحكام اللفظية .

وعن الخامس^(٢) :

وذو إشارة كأي فى الصفة

إن كان تركها يفيت المعرفة

يعنى أن اسم الإشارة حكمه فى الصفة حكم (أى) فى التزام وصفه ،

لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتقراً إلى التفسير ، لإبهامه عند المخاطب ،

فهو يفيت ترك الصفة معرفة المشار إليه عنده ، فحينئذ لابد من وصفه ، كما

لابد من وصف (أى) على الإطلاق ، وهذا معنى قوله : «إن كات تركها» يريد :

ترك الصفة (يفيت المعرفة) . فتقول : ياذا الرجل ، يا هذه المرأة .

وجه ذلك : أن اسم الإشارة مبهم كأي فى الأصل ، فيلزمه من التفسير

ما يلزمها ، إلا أن يكون معه ما يعينه .

(١) انظر : ص ٣١٥

(٢) بعده فى جميع النسخ بياض بمقدار ثلاثة أسطر ، وكتب على هامشها «هكذا وجد فى نسخة المؤلف بياض» .

ومن ذلك قول خُرَزَّ بن لُوذَانَ السَّدُوسِي ، أنشده سيبويه (١) :

يَا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ

وَالرُّحْلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْجَلْسِ

وأنشد أيضا لعبيد بن الأبرص مُجِيباً لامرئ القيس في قوله (٢) :

* وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا *

يَا ذَا الْمُخَوْفُنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ

حُجْرٍ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَحْلَامِ (٣)

وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنياً عن الصفة ، لكون تركها لا يفيت المعرفة بل هي حاصلةٌ دونها ، فلا تلزم الصفة ؛ بل يجوز لك أن تقول : يا هذا ، وتسكت ، ولك أن تأتي بها فتقول : يا هذا الرجل ، وهذا ظاهرٌ من مفهوم كلامه .
والألف واللام في « الصِّفَة » للعهد ، يريد الصفة المذكورة في (أى) لا الصفة مطلقا ، وعلى هذا فكل ما تقدم في صفة (أى) من لزوم الرفع ، وعدم الاستغناء عنها ، وغير ذلك من الأمور المتقدمة ، جارٍ هنا .

(١) الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، والخصائص ٣٠٢/٣ ، وابن الشجري ٣٢/٢ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٢٢٩/٢ .

والبيت لخرز بن لوزان السدوسي أو لخالد بن المهاجر

والضامر : قليل اللحم . والعنس : الناقة الشديدة الصلبة . والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، من وعاء للمتاع ، ومركب للبعير ، وجلس ورَسَنَ . والأقتاب : جمع قتب - بالتحريك - وهو رحل صغير على قدر السنام . والحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وجمعه : أحلاس .

(٢) ديوانه ١٣٤ ، قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه .

(٣) الكتاب ١٩١/٢ ، وديوانه ٢٠ ، وابن الشجري ٣٢٠/٢ ، والخزانة ٢١٢/٢

يخاطب امرأ القيس ، وكان قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه بالشعر الذي أوله البيت المذكور قبل هذا ، ويقول له : ماتمنيته لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام .

إلا أنه ، على هذا التقرير ، معترضٌ من جهة أنه أحال في التزام الصفة في اسم الإشارة على (أى) وقد قَدَّمَ في (أى) أنها توصف بثلاثة أشياء : ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بالألف واللام ، فلا بدُّ أن يوصف اسم الإشارة على مقتضى كلامه بالثلاثة . ووصفه بالأول لا أشكال فيه ، وكذلك الثالث ، إذ لا يمتنع أن يقال : يا هذا الذى قام .

وأما وصفه باسم الإشارة فغيرُ صحيح ، لاسماعاً ولا قياساً ، فعدم / السماع ظاهر .

٢٥٦
٣

وأما القياس : فلو قلت : (يا هذا ذا الرجل) لكان تكراراً من غير فائدة ، والفائدة إنما حصلت بـ (الرجل) وكذلك إذا قلت : (يا هذا هذا) فلا يفيد الثانى غيرَ ما أفاده الأول ، وقد فرضناه مفتقراً للبيان ، فتكراره لا بيان فيه .

والجواب عن هذا : أنه قَدَّمَ في (أى) ثلاثة أنواع من الصفة ، واعتمد علي واحد منها وهو الأول ، وأتى بماعده في معرض أنه سماع ، فالسماع لا يُحال عليه إذا لم يكن قياساً ، وهو إنما قال فيه : (وَرَدَ) ولم يحتم فيه بقياس ، فلا إحالة عليه .

فإن قلت : فأنت تصف (هذا) بـ (الذى) قيل : إن كان ذلك فليس في قوة ذى الألف واللام ، فلم يحفل به ، أو يقال : إنه أحال علي الأنواع الثلاثة على الجملة ، وترك إخراج اسم الإشارة لأنه معلوم ، والله أعلم . واعلم أنه إنما قال : (كأنى في الصفة) لأنه لا يستوى حكم (أى) واسم الإشارة على الإطلاق ، ولا أيضاً يستويان في أحكام (هذا الباب ، أعنى باب النداء .

الآتري أن (أيًا) يجوز حذف حرف النداء معها ، ولا يحسن مع اسم الإشارة ، إلى غير ذلك . ولا أيضا يستويان في جميع أحكام^(١) التوابع وإن ساوآها في الافتقار إلى الصفة ، ألا ترى أن (أيًا) لا يجوز أن يجرى عليها من التوابع سوى ماتقدم إلا عطف النسق ، والبدل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن التأكيد ، وعطف البيان ، يجريان عليه أيضا زيادة على جريان البدل ، وعطف النسق .

وهذا كله مبين في غير هذا الموضع ، وإنما القصد بيان أن تقييد الحكم بالصفة في كلامه ضروري لا بد منه . والله تعالى أعلم .

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ

ثَانِ وَضُمُّ وَأَفْسَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ

هذه مسألة أيضا تتعلق بـ (فصل التوابع) وهي مسألة ترجم عليها أبو القاسم في «الجمل»^(٢) ، « باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما»^(٣) ، وذكر الناظم فيها أن (سعدًا) الثاني ، وهو (سعد الأوس) ينتصب لا غير ، إذ لم يذكر فيه سوى ذلك .

وأما « سعد » الأول ، فذكر فيه وجهين :

أحدهما : الضم ، فتقول : (يا سعد سعد الأوس)^(٤) ، ومثله : يا زيد زيد

عمرو .

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) في الأصل و (ت) «وهي مسألة ترجم عليها مثل ماترجم عليها أبو القاسم في الجمل» وما أثبتته من (س) هو الصواب .

(٣) انظر : ص ١٥٧ (نشرة جامعة اليرموك) .

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

الوجه الآخر : الفتح ، فتقول : يَسْعَدُ سَعْدَ الْأَوْسِ ، وَيَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو .

ومثله ما أنشد سيبويه لجريز (١) :

يَاتِيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ

لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ

وأنشد أيضا (٢) :

* يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبْلِ *

وأنشد الفراء (٣) :

(١) الكتاب ٥٣/١ ، وديونه ٢٨٥ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وابن

الشجري ٨٣/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢١/٣ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ،

والخزانة ٢٩٨/٢ ، والعينى ٢٤٠/٤

ولأبالك : أصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر استعماله حتى جعل فى كل خطاب يغلف فيه على المخاطب . ولا يلقينكم : من الإلقاء ، وهو الرمى . والسوءه : الفعل القبيحة . وعمر : هو عمر بن لجا ، شاعر كان ممن يهاجيه جريز . ومعناه : امنعوه من هجائى حتى تأمنوا أن أوقعكم فى بلية شديدة .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والمغنى ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، والهمع

١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٢ ، واللسان (عمل) وي بعده :

* تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ *

وينسب إلى عبد الله بن رواحة ، أو إلى بعض ولد جريز . واليعملات : الإبل القوية على العمل . والذبل : الضامرة من طول السفر . وأضاف (زيدا) إلى (اليعملات) لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بجدائها .

(٣) أمالى ابن الشجري ١٥١/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٩٩ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، واللسان (عدى)

والبيت للأخطل ، ديوانه : ١٢٨

وعدى : متباعدين لا أرحام بينهم ، وعدى : أعداء . وآخر الدهر إلى آخر الدهر على «نزع الخافض»

أَلَا يَا اسْلَمِي يَاهُنْدُ هُنْدَ بَنِي بَدْرِ

وإن كان حَيَّانًا عِدِّي آخِر الدَّهْرِ

وقدَّم الضمُّ على الفتح لأنه القياس والأصل ، بخلاف الثاني .

هذا تصوير ما صَوَّر الناظم ، وبقي وجهُ ذلك لم يتَّعرض إليه بالنص ، لأنه بالنسبة إلى المقصد من تصوير كيفية النطق غيرُ ضروري ؛ إذ مَنْ يعرف ما قال يَنْحُو في المسألة نحوَ كلام العرب وإن لم يعرف وجهاً لضم ولافتح ، وكذلك فعل في «التسهيل»^(١) / ولكنه قد أشار هنا $\frac{٢٥٧}{٣}$ إلى شيء من توجيهها واختيار بعض التاويلات على بعض ، فلا بُدَّ من ذِكْر ذلك وشرِّحه ، لأن أرباب المختصرات ، كالجزولى وغيره ، يشيرون إلى التوجيه ، فليُحَذَّ حَذُوهم على الاختصار بحسب مايليق بالموضع ، والله المستعان .

فأما إذا كان الأول مضموماً فوجهه ظاهر ، وينتصب الثاني إذ ذاك من خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون (عطفَ بيان) على الأول على الموضع .
والثاني: أن يكون (بدلاً منه) كانه في تقدير المباشرة لحرف النداء .

والثالث : أن يكون على (نداءٍ) مستأنف حُذِف منه حرفالنداء .
والفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذلك في البديل .

وإن قيل : إنه على تقدير تكرار العامل ؛ إذ هو عند ذلك العامل كالتقدير المعنوي الذي لا يُتَكَلَّم به ، بخلاف الآخر فإنه تقدير لفظي .

(١) ص ١٨٢ .

والرابع : أن يكون منصوباً بإضمار (أعني) كأنه لما قال : يا سعدُ - قيل له : مَنْ تَعْنِي ؟ فقال : سعدُ الأوسِ . وهذا الفعل هو الذي يقدرُ في مواضع اليان .

والخامس : أن يكون (نعتاً) للأول كأنه قال : يأسعدُ المنسوبُ للأوس . وهذا الوجه ضعيف ، لأن الوصف بالجامد ، على توهم الاشتقاق ، موقوف على السماع فلا يُقال به ما وجد عنه منبوحة ، وقد وجدنا ذلك : بجواز ما تقدّم من الأوجه .

وقد يُحتمل على ضعفه ، بنادٍ على ما أصله ابنُ جني بقوله : لا يَمْنَعُكَ قوةُ القوى من إجازة الضعيف ، وبنى ذلك على أصلٍ عربي حسن^(١) .
وأما إذا كان الأول مفتوحاً : فذلك عند الناظم فتحُ بناءٍ أو ما أشبه البناء ، لافتحُ إعراب ؛ إذا لو كان فتحُ إعراب لقال : وضُمُّ وانصبُّ أوْ لا تُصبُّ .
وإذا كان فتحُ بناء ، والثاني : عنده معربٌ بالنصب لأمبني لقوله : (يَنْتَصِبُ) ولم يقل : يَنْفَتِحُ - كان ظاهرَ الميل لمذهب السيرافي ، وهو أن يكون أتبع حركة الأول المبني حركةً الثاني المعرب ، لأن (سعدُ الأوسِ) في بيانه للأول مثلُ (ابن عمرو) واجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان مناديان^(٢) .

(١) الخصائص ٤٨٨/٢ «باب اللفظ يرد محتملاً لأمرين من صاحبه أجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه» .

(٢) قال السيرافي في شرحه (المجلد الثالث - ورقة ٤٧ - أ) «مذهب سيبويه أن قولك : يازيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له ، ولاتأثير له في المضاف إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو وزيد عمرو ، وحذف «عمرو» الأول للاكتفاء بالثاني» قال السيرافي : وعندى وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوى في نفسى ، وذلك أن تجعل أصله يازيدُ زيدُ عمرو ، فيكون «زيد عمرو» الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب» ١ هـ .

وأجاز ذلك ابن خروف أيضا، فالفتحُ فى الأول بناءً ، وفى الثانى إعرابٌ،
ولعمري إنه ظاهر ، وثبت له نظير فى «باب النداء» متفق عليه .

والمسألة مُخْتَلَفٌ فيها على ثلاثة أقوال من التأويل ، أحدها: هذا .
والثانى : مذهب سيبويه^(١) : أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالأول ،
والاسم الثانى : مُقَمَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه . ونَظَرُ ذلك بمسألة (لا أَبَاكَ)
فى إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وفى قوله^(٢) :

* يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ *

وقولهم : ياطلحة أَقْبِلْ ، وقول النابغة^(٣) :

* كَلِّينِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ ناصبِ *

(١) الكتاب ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

(٢) المرجع السابق ٢٠٧/٢ ، والخصائص ١٠٦/٣ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ،
وابن الشجرى ٢٧٥/١ ، ٨٣/٢ ، والمغنى ٢١٦ ، والتصريح ١٩٩/١ ، والحماسة بشرح المزدقى
٥٠٠ وهو جزء بيت لسعد بن مالك البكرى ، والبيت بتمامه :

يَا بُؤْسَ لِحَرْبِ _____ رَبِّ التى

وَضَعْتَ أَرَاهُ فَاسْتَرَأَوْا

من قصيدة لسعد فى الحرب التى نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب ، وفيها يحضض على الحرب ،
ويعرض بالحارث بن عباد البكرى الذى كان قد اعتزل الحرب .

ووضعت أراهط : حطت أقدار قوم بالقعود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف . وفاستراحوا :
أثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة .

(٣) ديوانه ٢ ، والكتاب ٢٠٧/٢ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ ، وابن الشجرى ٨٣/٢ ، والهمع ٩١/٣ ،
والأشمونى ١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والخزانة ٣٢١/٢ ، والعينى ٣٠٣/٤ ، وعجزة :

* وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطْنِ الْكَوَاكِبِ *

وكلينى : اتركينى . وناصب : نوصب وتعب . ويطئ الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه
أنها بطيئة فى سيرها .

وهذا كله قد خولف فيه ، ونقده المبرد^(١) من وجهين :

أحدهما : أن أطراد الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر ، بشرط أن يكون / الفصل بظرف أو مجرور ، وقول سيبويه $\frac{٢٥٨}{٣}$ يلزم عليه الفصل بالثاني بين الأول ومخفوضه وليس بظرف ولا مجرور ، ولا الفصل في شعر ، فوجب القول بخلافه .

والثاني : أن الاسم الثاني غير مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منون ، ولو كان على ما يقول سيبويه لكان منونا ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، وهذا وإن كان المنتصرون لسيبويه قد أجابوا عنهما فالتأويل المذكور لا يقوى قوة الأول .

والثالث : مذهب المبرد^(٢) ، وهو أن المضاف إليه مخفوض بما يليه وهو «سعد» الثاني ، ومخفوض الأول محذوف لفظا ، مراد معنى ، وإنما حذف لدلالة ما بعده عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قطع الله يدَ ورجل من قالها ، وقول الشاعر^(٣) :

* بَيْنَ ذِرَاعَى وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ *

وقد نُقد عليه من ثلاثة أوجه :

(١) المقتضب ٢٢٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢٢٧/٢ .

(٣) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٥ ، صدره :

* يَأْمَنُ رَأَى عَارِضاً أَسْرُ بِهِ *

وهو من شواهد سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمغنى ٣٨٠ ، ٦٢١ ، وابن يعيش ٢٠/٣ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والأشموقي ٢٧٤/٢ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، والمعنى ٤٥١/٤ والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان نيران ينزلهما القمر . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، وهما من أحمد أنواء العرب ، إذا سقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فلذلك قال : «أسر به» .

أحدهما : أنه لو كان المضافُ إليه الأولُ محذوفًا لوجب رجوعُ التنوين ، لزوال ما أوجب حذفَه ، لأنه إنما حُذِفَ للإضافة ، فلما حذِفَ المضافُ إليه المعاقِبُ للتنوين وجب رَدُّه ، كما فى (كُلُّ ، وبعض) ونحوهما .

والثانى : أنه لو كان كذلك لم يَخْتَصْ هذا الحكمُ بالنداء ، فكنتَ تقول : هذا زيدٌ زيدٌ عمرو ، ونحو ذلك ، لأن مخفوض الأولِ عنده محذوفٌ لدلالة الثانى عليه ، وهو مُطَرِّدٌ فى «باب الإعمال»^(١) ، فكونه اِختَصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف ما قال .

والثالث : أن تَأَخَّرَ الدليل عند الحذف على خلاف الأصول ، فكان ما ذهب إليه من هذا الوجه مرجوحاً .

هذا ما اعتَرَضَ به وإن كان فيه نظر ، فما ذهب إليه أرجحُ ، لأن رأى سيبويه والمبردَ فيهما مخالفةُ القياس ، وما ذهب إليه جارٍ على باب مَقِيس فى النداء .

فإن قيل : فقد ذهب الناظم إلى مذهب المبرد فى نحو : قَطَعَ اللهُ يَدَ ورجلٍ من قالها ، حسبما تقدم فى «باب الإضافة»^(٢) ، وجَعَلَهُ قياساً ، فلمَ لمْ يُلْحَقْ هذا الموضعُ بذلك كما ألحقه المبرد ؟ بل الناظمُ أوَّلَى بهذا من المبرد ، لأنه يرى هنالك جريانَ القياس ، فلو حَمَلَ المسألةَ هنا على حذفِ المضافِ من الأولِ لَحَمَلَهَا على وجه مَقِيس أيضاً ، فكانَ عدولُه عن ذلك إلى وجه آخر ترجيحٌ من غير مُرَجِّحٍ .

فالجواب بأمرين :

(١) يعنى باب «التنازع فى العمل»

(٢) انظر : ٤ / ١٦٦ .

أحدهما : أنه قد شَرَطَ في مسألة الإضافة أن يكون في الثاني عطفٌ في قوله :

بشَرَطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى

مثل الذي له أَضَفْتَ الأَوَّلَ

ومسألة «النداء» لاعطف فيها وإنما فَرَّقَ بينهما ، والله أعلم ، لأن السماع إنما كَثُرَ مع العطف لادونه فلو أُجْرِيَ هذه المسألة على ذلك لكان قد أجرها على ما ليس بقياس ، مع إمكان إجرائها على القياس .
والذي يُرَجَّحُ هذا أن حذف المضاف مع عدم العطف قليلٌ بالاستقراء ، ومثْلُ (يَاسَعْدُ يَاسَعْدُ الأَوْسِ) ليس بقليلٍ قَلَّتْهُ في غير النداء ، فدل ذلك على اختلاف البابين عند العرب .

والثاني : أنا لو سَلَّمْنَا استواءهما لكان حَمَلُها على ما / حَمَلُها $\frac{٢٥٩}{٣}$ عليه أَوَّلَى بمسائل «النداء» وحملُ بعضِ الباب على بعضِ أَوَّلَى من حَمَلِها على باب آخر . وأيضاً فإن هذا الحَمْلَ لاتقْدِيرِ حذفٍ فيه ، فهو أَوَّلَى مِمَّا يقدَّرُ فيه الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أَوَّلَى ، وإن أمكن أن يكون المراد غيرَه ، وهي من أصول العربية التي اعتمدها ابن مالك ، وأخذها بكثر يدِيهِ ، فهذا ما اختار هنا .

وإذا ثبت هذا فيجوز في (سَعْد) الثاني على رأيه وجهان :
النعْتُ ك (يازيدُ بنَ عمرو) وعطفُ البيان خاصة .

ولا يجوز البديل لأنه في حكم الانفراد عن الأول ، أعنى بالنسبة إلى الاستقلال بالعامل ، وكذلك إن كان على نداءٍ ثانٍ أو على إضمار فعل ، والتركيب ينافي ذلك كله .

وسعدُ الأوسِ هو سعدُ بنُ معاذ - رضى الله عنه - وهو سعد بنُ معاذ بن النُعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جُشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وهو أخو الخزرج بن حارثة بن ثعلبة [بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد . وقوله : «سعدُ الأوسِ» وقوله : «وافتحَ أولاً» جاء بهما على نقل^(١) ، والحركة وبذلك يستقيم الوزن ، إذ لو لم ينقل لانكسر^(٢) .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) بعد هذا فى نسخة (س) مايلى : «نجز السفر الثالث الذى من خمسة أسفار من المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من تأليف الإمام العالم الأوحى أبى إسحاق الشاطبى .وقدس الله روحه ، وأسكنه من الجنان فسيحه ، ووافق الفراغ من نسخته ضحوة يوم السبت الثانى والعشرين من ربيع الثانى عام خمسة وتسعين وألف ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم» .

{المنادى المضاف إلى ياء المتكلم}

بَوَّبَ هنا على الإضافة إلى الياء ، وإن كان قد وُضِعَ لها فضلاً فى «باب الإضافة» لأن لها فى «باب النداء» حكماً زائداً على ماتقدّم هناك ، كما فَعَلَ هنا فى التوابع ؛ إذ كان لها حكمٌ مختصٌ بالنداء .

وذكرَ هنا ثلاث مسائل هى المشهورة فى الباب:

إضافة المنادى إلى الياء مباشرةً ، [وإضافتهُ إلى المضاف إليها]^(١) ، وإضافتهُ إلى الياء مع حذفها ، والتعويض منها .

فأما المسألة الأولى فهى التى فى قوله :

وَأَجْعَلْ مُنَادًى صَحٍّ إِنْ يُضَفِّ لِيَا^(٢)

كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدًا عَبْدًا

يريد أن المنادى إذا أُضيف إلى الياء - يعنى ياء المتكلم - فإنه يجوز لك أن تجعله كهذه الأمثلة الخمسة ؛ لكن بشرط أن يكون صحيحَ الآخر ، فإن المنادى تاره يكون صحيحَ لآخر ، وتارة يكون معتلُّه .

فإن كان معتلُّ الآخر بالالف ، فلك فيه وجهان :

إبقاء الألف على حالها ، وفتحُ ياء المتكلم بعدها على حَدِّه لو لم يكن منادى نحو : يَافَتَايَ . وَقَلْبُهَا يَاءٌ وَإِدْغَامُهَا فى ياء المتكلم ، وفتحُ ياء المتكلم نحو : يَافَتَى ، وهو لغة هُذَيْل . وإن كان معتلُّ الآخر بالياء أدغمتهَا فى ياء المتكلم ، وفتحتَ فقلت : ياقاضِي .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) فى بعض نسخ الألفية والكتاب « إِنْ تُضَفِّ لِيَا » بأسلوب الخطاب .

وهذا كله قد تقدّم في «باب الإضافة»^(١) ، فلم يحتج إلى إعادته هنا ؛ إذ لا يختلف الحكم فيه بالنداء . وإن كان صحيح الآخر : فهو المقصود ، لأنه الذي يتصوّر فيه تلك الأوجه ، وهي خمسة :

أحدها : أن تحذف الياء ، وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وهو مقتضى المثال الأول ، ومنه في القرآن الكريم : { يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ }^(٢) ، { قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ }^(٣) ، على قراءة السبعة^(٤) . { وَقَالَ نُوحُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي }^(٥) . وهو كثير جدا .

ووجه حذفها أنها عوض من التنوين ؛ إذ هما متعاقبان . وأيضاً .

فالياء حرف واحد كالتنوين ، وأيضاً لاتقوم بنفسها / حتى توصل بغيرها ^{٢٦٠}/_٣ كالتنوين ، وأيضاً موضعها الطرف كالتنوين ، فلما أشبهت التنوين من هذه الوجوه ، وكان التنوين يحذف في النداء - حُذفت الياء كذلك ، ولا مَحْظُور في ذلك ؛ إذ الكسرة التي كانت قبلها باقية لتدلّ عليها .

والثاني : إثبات الياء ساكنة نحو : يا غلامِي ، وهو الذي أعطى مثاله الثاني ومنه ما روى عن أبي عمرو : { يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ }^(٦) . وقرأ هو ونافع وابن عامر : { يَا عِبَادِي لَا خَوْفُ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ }^(٧) .

(١) انظر : ٤ / ٢٠٨ .

(٢) سورة الزمر / آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢ .

(٤) وقرأ أبو جعفر { قُلْ رَبِّ احْكُم } بضم الباء . وقرأ ابن عباس وعكرمة ويحيى بن يعمر والجرى والضحاك وابن محيصن { رَبِّي احْكُم } بياء ثابتة ، وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، على صيغة اسم التفضيل .

وانظر : المحتسب ٦٩/٢ - ٧١ ، والكشاف ٢٣/٢ .

(٥) سورة نوح عليه السلام / آية : ٢٦ .

(٦) سورة الزمر / آية : ١٦ . وانظر : النشر لابن الجزرى ٣٦٤/٢ .

(٧) سورة الزخرف / آية : ٦٨ .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٥٨٨ .

وحكى سيبويه عن يونس أنها لغة^(١) ، ثم أنشد لعبد الله بن عبد الأعلى
القرشى^(٢) :

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَكَا

لَمْ يَكُ شَيْءٌ بِي إِلَهِي قَبْلَكَ

ووجه إثباتها أنه الأصل ، لكنها أُسْكِنَتْ لأنها شبيهة بالتنوين في تطرفه
وكونه على حرف واحد ، والتنوين ساكن ، فأسْكِنَتْ لذلك .

وأيضاً : فالحركة مستثقلة على حرف العلة على الجملة ، وذلك من أسباب
إعلاله كَقَامَ وَبَاعَ ، فحذفت الحركة لذلك ، وهذه العلة غير مختصة بالنداء؛ بل
هى جارية فى إسكان ياء المتكلم على الإطلاق .

والثالث : حذف الياء وإزالة الكسرة وبناء الاسم على الضم ، وهو الذى
ينبغى أن يُضبط به المثال الثالث فى كلام الناظم ، فإنه يمكن فى ضبطه
الضم . والفتح بغير ألف ، وإن كان مُحْكِيًّا فى المسألة ، فهى لغة ضعيفة لم
يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم ، فإنها قوية فتقول : يا غلامُ ، إذا ناديت
غلامك ، حكاها سيبويه عن بعض العرب^(٣) .

(١) الكتاب ٢/٢٠٩ .

(٢) الكتاب ٢/٢١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤٧ ، والمنصف ٢/٢٣٢ ، والمغنى ٢٧٩ ، وابن يعيش ٢/١١ ،
والهمع ٤/٢٨١ ، والتصريح ٢/٣٦ ، والعينى ٣/٣٩٧ ، والدرر ٢/٦٠ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩ .

ومنه ما حكى فى قراءة : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } . وهى قراءة أبى جعفر^(١) . وقرأ أيضاً : { قَالَ رَبُّ انصُرْنِي بِمَا كَذَبُونَ }^(٢) . وشبه ذلك بضم الياء ، أراد (رَبِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد ، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفه كذلك قليل ، كما تقدم ، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره .

وقد قالت العرب : يَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ ، والتاء فيهما عوض من الياء ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله -^(٣) : هذا الوجه ينبغي ألا يجوز إلا فى موضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف ، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } بضم الياء ، لأن الداعى مُقَرَّبٌ بالعبودية ، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة .

قال : وحذف حرف النداء هنا دليل آخر ، لأنه لا يطرُد حذفه من النكرة المقصودة ، واطرأ حذفه فى هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصودة . وقد حمل ابن جنى القراءة على أنها مثل : «اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ» و«أَصْنِجْ لَيْلٌ»^(٤) ، والأظهر خلافه .

ووجه هذه اللغة التكملة لشبه الياء بالتنوين من حيث أزيلت الكسرة المحرزة لها حين لم يكن للتنوين عندهم مُحَرِّزٌ .

(١) سورة الأنبياء / آية : ١١٢

وانظر : النشر لابن الجزى ٢ / ٣٢٥ .

(٢) سورة المؤمنين / آية : ٢٦ .

وانظر : النشر ٢ / ٣٢٥ ، البحر ٦ / ٤٠٢ .

(٣) يريد أبا عبد الله الفخار ، رحمه الله ، وقد ذكره مرارا ، وسبقت الترجمة له .

(٤) تقدم تخريج هذين المثليين ، وتفسيرهما فى أول باب النداء .

ويمكن أن يكون نَبْه على لغة الفتح وإن كانت نادرة ، وذلك قولك :
ياعبدَ ، تريد ياعبدَى ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(١) :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتِ مَنِي

بَلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي

قالوا : أراد (يَالَهْفَا) فحذف الألف / اجتزأ بالفتحة منها ، كما $\frac{٢٦١}{٣}$
اجتزى بالكسرة من الياء فى : ياعبدَ .

والرابع من الأوجه : تحويلُ كسرة ما قبل الياء فتحةً ، وقلبُ ياء
المتكلم ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو : ياغلاماً أقبلُ ، وهو مقتضى
المثال الرابع .

قال سيبويه : وقد يُبدلون مكانَ الياء الألف^(٢) ، ثم قال : وتقول :
ياعمّاً لاتفعَلْ ، وياأَمَّنَّا لاتفعَلْ ، أخبرنا بذلك يونس ، عن العرب الموثوق
بهم . ثبت هذا فى النُّسخة الشرقيّة^(٣) .

وجهُ هذه اللغة : الفرارُ من الياء المتحركة المكسور ما قبلها ، مع
كثرة الاستعمال .

وكل ما تقدّم من التصرفات وأنواع الحذف إنما أعانهم عليه كثرةُ
الدوران على ألسنتهم ، فإنَّ النداء فى ذلك كثرةٌ ، ولذلك وقع فيه الترخيمُ
وغيره ، وإذا وقفت فى هذا الوجه وقفتَ بهاء السكّت فقلت : ياغَلاماًه ،
وياعمّاه ، فيضاهى المنسوب .

(١) الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحاسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، والإنصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ،
والتصريح ١٧٧/٢ ، والإشمونى ٢٨٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، والخزانة ١٣١/١ ، والمعنى
٢٤٨/٤ ويروى «فلسبت بمدرك» .

(٢) الكتاب ٢/٢١٠ .

(٣) يقصد نسخ الكتاب التى كانت متداولة عند المشاركة .

والخامس : البقاء على الأصل من إثبات الياء وفتحها ، وهو مفهوم المثال الأخير من أمثله فتقول : يا غلامِ أقبِلْ ، ويا عبْدِي لا تَقُمْ .

ووجه ذلك أن ياء المتكلم فى مقابلة كاف المخاطَب ، فوجب لها الحركة لذلك ، وكانت الفتحة لختها على الياء دون الكسرة .

وقوله : (كَعْبِدْ عَبْدِي) إلى آخره ، على حذف العاطف ، أى كَعْبِدْ ، وَعَبْدِي ، وَعَبْدُ ، وَعَبْدَا ، وَعَبْدِي .

* * *

وأما المسألة الثانية من هذا الباب : فهى إضافة المنادى إلى المضاف إلى الياء ، وذلك قوله :

وَفَتَحُ أَوْ كَسَرُ وَحَذْفُ الْيَا اشْتَهَرُ

فى يابْنِ أُمِّ يَابْنِ عَمٍّ لَامَفْرُ

ومقصوده أن (الابن) المنادى إذا كان مضافا إلى (الأم) أو إلى (العَم) وهما مضافان إلى الياء ، ففيه من أوجه الاستعمال ما ذكر .

وبيان ذلك ، على مقتضى كلامه ، وإشارته ، أن المنادى إذا أضيف إلى الياء فحكمه كحكم غير المنادى . هذا هو الأصل كما تقدم فى «باب الإضافة»^(١) .

إلا أن العرب استثنيت من هذا الحكم اسماً واحداً ، وهو (الإبن) إذا أضيف إلى (الأم) أو (العَم) نحو : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي .

ويلحق بهما ما أضيف إليهما (الابنة) عوضَ (الابن) فإن هذا له حكم آخر سيذكره .

(١) انظر ٤ / ١٩٣ .

وبقى ماسوى ذلك على ماتقدم ، نحو : ياابن غلامى ، ويا ابنه
أخى ، وياأخاً أُمى ، وياصاحبَ عُمى ، وياغلامَ أخى ، وما أشبه ذلك .

والذى ذكر الناظم فى هذين اللفظين بالنصَّ وجهان :

أحدهما : فَتَح الميم من (أُم) فتقول : يا ابْنَ أُم ، وياابْنَ عَم ،
ومنه قراءة الحَرَمِيِّين وأبى عمرو وحفص . عن عاصم (قَالَ ابْنُ أُمٍّ إِنْ
الْقَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي)^(١) . الآية . (قَالَ يَاابْنَ أُمٍّ لَاتَأْخُذْ بِلَحْيَتِي وَلَا
بِرَأْسِي)^(٢) .

والثانى : كَسَرَ الميم من غير ياء ، فتقول : ياابْنَ أُمٍّ ، وياابْنَ عَمٍّ ،
ومنه قراءة مَنْ سِوَى المذكورين من السبعة^(٣) .

وهذا الوجه هو قوله : (أو كَسَرُ وَحَذَفُ الياء) . فقوله : (وَحَذَفُ
الياء) قيدٌ للكسر فقط ، لأن الياء لَاتَنْبُت / مع الفتحة ، فلا يصح نَفَى ^{٢٦٢}/_٣
مالا يصحُّ ثبوته حقيقةً أو توهماً .

ويمكن أن يرجح حذفُ الياء إلى الفتح والكسر معا ، لأن الألف
أصلها الياء ، فكأنه اعتُبر مع الفتح أصلها ، فيكون على هذا التقدير قد
أشار فى الكسر والفتح إلى وجهين ، كما سيُذكر .

(١) سورة الأعراف / آية : ١٥٠ .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٩٥ .

(٢) سورة طه / آية : ٩٤ .

وانظر : السبعة ٢٩٥ .

(٣) السبعة : ٢٩٥ .

ومثّل هذا في إطلاقه لفظَ الياء على الألف المنقلبة عن الياء إطلاقُ سيبويه على الألف هنا لفظَ الياء وهي أَلِفٌ ؛ إذ قال: وإن شئتَ قلت: حَذَفُوا الياء لكثرة هذا في كلامهم^(١). قال: وعلى هذا قال أبو النّجْم^(٢):

* يَا أَبْنَةَ عَمٍّ لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي *

يريد في (يا ابنَ أُمٍّ) و (يا ابنَ عَمٍّ) حال الفتح .

وقاله الجرْمِيُّ في بيت أبي النّجْم قال : يمكن أن يريد (يا ابنَ أُمِّي) ثم قلب الياء أَلْفاً ، ثم حَذَفَتْ استخفافاً .

وقال ابن خروف : يريد سيبويه بقوله : (حَذَفُوا الياءَ) قَلَبُوا الياءَ أَلْفاً ، ثم حذفوها ، فعلى هذا يكون قول الناظم : (حَذَفُ الياءِ) من هذا القَبِيل .

وقوله : (اشْتَهَرَ) الضمير فيه عائد على الفتح ، أو الكسر مع حذف الياء ، فاعتبر لفظ (أو) ويريد أن هذين الوجهين هما اللذان اشتهرا في الكلام ، فهما أحسن من غيرهما .

واقترضى هذا الكلام أن هنالك من الأوجه مالم يشتهر ، وقد أشار مفهوم الصفة في قوله : (وحَذَفُ الياءِ) إلى ذلك ، لأن التقدير أن الفتح والكسر مع حذف الياء اشتهر ، فهما إذاً مع عدم حذفهما لم يشتهرا ، وهذا صحيح ، فقد قالوا : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي - بإثبات الياء - ويجوز فيها الفتح والإسكان . وقالوا: يا ابنَ أُمٍّ ، ويا ابنَ عَمٍّ ، فالمجموع خمسة أوجه، هذه الثلاثة منها قليلة.

(١) الكتاب ٢/٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/٢١٤ ، والمقتضب ٤/٢٥٢ ، والمحتسب ٢/٢٣٨ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ١٣ ، والهمع ٤/٣٠٢ ، والتصريح ٢/١٧٩ ، والأشمونى ٣/١٥٧ ، والعينى ٤/٢٢٤ ، والدرر ٢/٧٠ . يخاطب امرأته ، وكانت ابنة عمه . والهجوع : النوم بالليل خاصة .

فمن إثبات الياء قولُ أبي زُبَيْد الطائي أنشدته سيبويه^(١) :

يَا بَنَ أُمِّي وَيَا شُقُقَيْ نَفْسِي

أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدِ

وقال مَعْدٍ يَكْرِبُ المعروفُ بغلفاء^(٢) :

يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شِئْتُكَ إِذْ تَدُ

عُوتَمِيماً وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ

ويَحْتَمَلُ أَلَّا يَكُونَ لقوله : (وَحَذَفُ الياء) مفهومٌ ، لأنه في قوة مفهوم

اللقب^(٣) ، ويكون قوله : (اشتَهَر) هو المُشِيرُ إلى مَا يَشْتَهَر .

وفى تقريره «الشُّهُرَةُ» في الوجهين ما ينبُّه على خلاف ما يظهر من

الزَّجَاجِي فِي «الْجَمَلِ»^(٤) ، من أن أثبات الياء أجودُ من حذفها ، والأمر عند

النحويين بخلاف ما قال ، وقد اعترضوا عليه في هذا الموضع .

ويبقى النظر هنا في مسألتين :

إحداهما : في تَنْزِيل هذه الأوجه وتَوْجِيهها ، فأما من يُبْقَى ذلك على

الأصل ، فلا إشكال فيه ، ووجهه ظاهر ، فالنداء عنده لم يُحْدِثْ أمراً زائداً على

(١) الكتاب ٢١٣/٢ ، وديوانه ٤٨ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ .

١٣١ ، والهمع ٣٠١/٤ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، والأشموني ١٥٧/٣ ، والعيني ٢٢٢/٤ ، والدرر

٧٥/٢ . واللسان شقق من قصيدة له يرثي بها أخاه . وشُقُقَيْ : تصغير شقيق وهو الأخ .

صغره دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه . خليتني لدهر شديد : تركنتني لدهر صعب

أكابده وحدي ، وقد كنت لى عوناً عليه ، وركنا أستاذ إليه .

(٢) المقتضب ٢٥٠/٤ ، والجمال للزجاجي ١٦٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ ، ١٩٣ ، والوحشيات ١٣٣

والأغاني ١٢ / ٢١٢

والبيت من قصيدة قالها في رثاء أخيه شرحبيل .

(٣) مفهوم اللقب - عند الأصوليين - هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، وهو أحد أنواع مفهوم

المخالفة .

(٤) انظر : ص ١٦٢ (نشرة جامعة اليرموك)

ماكان قبل ، والأسمان فى هاتين اللغتين - أعنى لغةً فتح الياء ولغةً إسكانها - غيرُ مركَّبتين ؛ بل جاريان بالإعراب على ما ينبغى .

وأما ما عداهما : فالأسمان فيهما مركَّبان ، جُعلا كاسمٍ واحدٍ لكثرة الاستعمال ؛ إذ / كان استعمالهم لهذين اللفظين كثيراً ، حتى ^{٢٦٣}_٣ صاروا يستعملونهما فى غير موضعهما ، فيقولون للأجنبى : يا ابنُ أمِّ عمِّ ، فلما كان كذلك صَيَّرَ وهما كخمسةَ عشرَ ، ولذلك يجوز كَتَبُهما موصولَيْن هكذا : يا ابْنُوْمُ ويا ابْنَعُمُ ، تشبيها بْبَعْلَبُكُ ، وكذا وقع رَسْمُهُ فى المصحف (١) .

ثم منهم : من أبقى الاسمَ على كَسْرِهِ بعد حذف الياء ، كما قالوا : يا غُلَامَ ويا عَمَّ .

ومنهم من قلبها ألفا ، كما قلبها فى : يا غُلَامًا .

ومنهم : من حَذَفَ وفتح الآخرَ إِتِّباعاً لحركة نون (ابن) على العكس من : يا زَيْدُ بنُ عمرو .

أو بَنَى على الفتح تشبيها بخمسةَ عشرَ .

وقد نَزَلَ ابنُ أبى الرَّبِيعِ (٢) هذه الأوجه فى التركيب على اللغات الخمسَ فى (يا غُلَامَ) فَمَنْ أثبت الياء فى (غُلَامِي) ساكنة أو متحركة ، أثبتَها هنا ، ومن حَذَفَ وكَسَرَ فى ياء (غُلَامَ) قال هنا : يا ابنُ أمِّ . ومن فتح هنالك مع إثبات الياء مقلوبةً ألفا فَعَلَ كذلك هنا .

(١) رسمت موصولة فى سورة طه (آية : ٩٤) وأما التى فى سورة الأعراف (آية : ١٥٠) فقد رسمت مفصولة .

(٢) سبقت ترجمته .

وأما من ضَمَّ فى (ياغلام) فلا يمكنه هنا إلا الفتح ، لأن الضم مختص بالمفرد ، و (ياابن أم) غير مفرد ، فبُنِيَ على الفتح .

وتبعه على هذا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار شيخنا ، رحمه الله^(١) .
وللنحويين هاهنا اختلافٌ فى التوجيه كثير ، فتأملْه .

والثانية : فى حكم (ابنة) فى هذا الباب ، ولم يذكر الناظم ذلك ، فيؤهم أن حكمها مخالفٌ لحكم (ابن) وليس كذلك ، ولذلك استشهد سيبويه ببيت «أبى النّجم» فى الكلام على (ابن) فأتى فى الشاهد (ياابنة)^(٢) ، فهذا دليل على جريانها مجرى واحدًا مع (الأم ، والعَمّ) فتقول : ياابنة أُمّى ، ويا ابنة أمّ ، ويا ابنة أمّ وياابنة أمّا ، كما فى (الابن) سواء . وقد نصّ ابن عصفور على ذلك .

فهذا فيه ماترى ، ولا جواب لى عنه ، إلا إذا ثبت أن ماقاله ابن عصفور ليس كما قال . أو يقال لمّا لم يذكر ذلك الجمهور ، ولم يفصلوا القول فى (ابنة) كما فصلوه فى (ابن) داخله الرّيب فى إثبات ذلك الحكم له . وهكذا فعل فى «التسهيل» و«الفوائد المحوية»^(٣) ، والله أعلم بما أراد .

وأما المسألة الثالثة من هذا الباب فهى فى إضافة المنادى إلى الياء مع حذفها والتعويض منها ، فقال فيها :

(١) سبقت ترجمته .

(٢) وهو قول أبى النجم السابق :

* ابنة عمّا لاتلومى وافجعى *

(٣) منه صورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى برقم (٣٦٥/نحو) مأخوذة عن نسخة المكتبة العامة بالرباط (رقم ٢٨٨/ق) وانظر فيه ص ٦٨ .

وفى النداء أبتِ أمتِ عَرْضُ

واكسراً وافتح ومن اليا التا عَوْضُ

ويريد أن (الأب ، والأم) هما المختصان بهذا الحكم ، وهو إلحاق التاء لهما عوضاً من ياء المتكلم ، وذلك أن الأصل : يا أبى ، ويا أُمى ، إلا أنه كثر فى ألسنتهم ، واستعملوهما كثيراً ، فحذفوا الياء على عادتهم ، فكانهم أرادوا ألا يخلوا بالاسم حين حذفت الياء منه ، فالحقوا هاء التانيث من ذلك المحذوف ، كما أتوا بها فى (الزنادقة) عوضاً من ياء (زناديق)^(١) ، واختص النداء بهذا الحكم ، كما اختص بأشياء كثيرة ، فلأجل هذا المعنى قال الناظم : (ومن اليا التا عَوْضُ) فإذا لا يصح الجمع بينهما / ، $\frac{٢٦٤}{٣}$ فلا يقال : يا أبتى ، ولا : يا أمتى ، كما لا يجمع بين ياء (زناديق) وهاء (زنادقة) غير أنك إذا لم تلحق التاء عوضاً . فلك فى (الأب ، والأم) مالك فى المضاف إلى ياء المتكلم ، من تلك الأوجه الخمسة ، فتقول : يا أبى ، ويا أب ، ويا أب ويا أباً ويا أبى ، فلذلك قال : (وفى النداء أبتِ أمتِ عَرْضُ) ولم يلزم ذلك الحكم ؛ بل جعله عارضاً ووارداً على ما يتصور من الأوجه فى مثله ، قاله السيرافى^(٢) .

فإذا تقرّر هذا ففى تحريك التاء عنده وجهان نصّ عليهما ، وهما الكسر والفتح ، فتقول : يا أبتِ ، ويا أمتِ ، ويا أبتِ ويا أمتِ ، وقد قرئ

(١) فى (ت) «من ياء زنديق» وهو تصحيف.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ٤٩ - ب) .

بهما: { يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }^(١) ، { يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ }^(٢) . وذلك كثير . والفتح لابن عامر ، والكسر للباقيين من السبعة^(٣) ، وقد حُكي الضمُّ في التاء وهو قليل ، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا أشار إليه .
 وقوله : (وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضٌ) قَصَرَ الْيَاءَ والتاء على عادته ، و«التاء» مبتدأ خبره (عَوْضٌ) و (من الياء) متعلق به ، لأنه بمعنى مُعَوِّضٌ ، على حد قولهم : زيدا أَجَلُهُ مُحَرَّرٌ .

* * *

(١) سورة يوسف / آية : ٤ .

(٢) سورة مريم / آية : ٤٢ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

أسماء لازمت النداء

هذا الباب يذكر فيه ألفاظا لم تُستعمل إلا في النداء، وإنما تُذكر في العربية، مع أنها مجرد لغة، لأن منها ما يطرّد، وما يقرب من الاطراد.

وذكر معها كلمات هي موقوفة على السماع، وهذا شأن النحوى، قال :

وَقُلْ بَعْضُ مَّا يُخَصُّ بِالنِّدَاءِ

لَوْ مَانَ نَوْمَانُ كَذَا وَاطْرَدَا

فِي سَبِّ الْإِنْتَى وَزَنْ يَأْخَبَاتِ

وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثُّلَاثَى

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ

وَلَا تَقْسُ وَجُرُّ فِي الشُّفْرِفُلِ

ما ذكره في هذا الباب على ضربين :

أحدهما : ما جاء منقولاً نقلاً لا يجرى فيه قياس البتة، وذلك ثلاثة ألفاظ :

أحدهما : (قُلْ) وهو بمعنى (فلان). قال ابن خروف: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُحذَوْفاً مِنْ (فَلَانٍ) وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةً مُرْتَجَلَةً^(١) اسْتُعْمِلَتْ فِي النَّدَاءِ كُنَايَةً عَنْ رَجُلٍ». انتهى.

(١) في جميع النسخ «محذوفة» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية (ت).

يقال : يَأْفُلُ أَقْبِلْ، بمعنى : يافلان، وفي الحديث : «أَيُّ فُلٍ هَلُمَّ»
وقول الكميت ^(١) :

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا

يُقَالُ لِمِثْلَى وَيَهَا فُلٌ

فإذا بَنَيْنَا على أنها كلمة مُرْتَجلة بمعنى (رَجَل) فهي مختصة
بالنداء بإطلاق، وإذا بَنَيْنَا على أنها محذوفة من (فُلَان) فاستعمالها
محذوفةً هو المختصُّ بالنداء.

وأما إذا استعملت تامةً ففي النداء وغيره، وما جاء في الشعر في
غير النداء من استعمال (فُلٌ) فلا يُقاس عليه، وسيذكره.

وقد يقال : (يَأْفُلَةُ) للمؤنث بمعنى : يافلانة، وعلى هذا نبّه بقوله :
«وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخْصُ بِالْأُنْثَى» أي إن هذا اللفظ من الألفاظ المخصوص
استعمالها بالنداء.

والثاني : (لَوْمَانٌ) من اللُّؤْم، بمعنى : لئيم، واللئيم هو الدنيء
الأصل، الشحيح النفس. يقال لَوْمٌ لَوْمًا، ولامةٌ ، ومَلَامَةٌ .

وَلَوْمَانٌ - كما / قال - لا يُستعمل إلا في النداء.

والثالث : (نَوْمَانٌ) وهو من النَّوْم، ويُطلق على الكثير النَّوْم، لأن
(فَعْلَان) للكثرة والامتلاء نحو : غَرَّتَانُ، وشَبَعَانُ، وَغَضَبَانُ.

قال الجوهري : ويقال : يَانْوَمَانُ، للكثير النَّوْم، ولا تَقُل : رجلٌ
نَوْمَانٌ، لأنه يختص بالنداء ^(٢).

(١) ديوانه ٣٥/٢، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (فلن)

يقول : إنني أنتدب لجسام الأمور وعظائنها، ولقد حدثت حوادث مهمة، وعرضت أمور
يقال فيها لمثلَى : أسرع ولا تبطئ.

(٢) الصحاح (نوم).

فهذا معنى قوله : «لَوْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا» أي ك : (فُلٌ) لا يستعملان إلا في

النداء.

والضرب الثاني : ما جاء من ذلك مَقِيسًا أو قَرِيبًا من المقيس، وهو ثلاثة

أنواع، النوعان منها من هذا الباب، والثالث : ليس منه، لكنه أدخله معهما بالتَّبَع :

أحدها : (فَعَالٍ) في سَبِّ المؤنث، وذلك قوله : « واطَّرَدَا في سَبِّ الْأُنثَى وَزَنُ يَخْبَاثٍ » من الْخُبْثِ، يعنى أن ما كان على (فَعَالٍ) مما يُسَبُّ به المؤنث فهو مَخْتَصٌّ بالنداء، وهو مطَّرِدٌ فيه مَقِيسٌ، لأنه كثر في السماع كثرة يُقَاس على مِثْلها، نحو : (يَاخْبَاثٍ) من الْخُبْثِ، و(يَا فَسَاقٍ) من الْفِسْقِ، و(يَا غَدَارٍ) من الْغَدْرِ ، و(يَا لَكَاعٍ) من اللُّؤْم بمعنى (لَكَعَاءٍ) وهى اللَّئِيْمَةُ، وما أشبه ذلك.

فيجوز لك على إطلاق القياس أن تقول : يَا لَأَمٍ، وَيَا نَجَاسٍ، وَيَا قَذَارٍ، وَيَا رَجَاسٍ، من اللُّؤْم، والنَّجَسِ، والقَذَرِ، والرجسِ.

وكذلك كل ما كان سَبًّا من الفعل الثلاثي يجوز فيه بناء (فَعَالٍ) منه، فيختص بالنداء، ولا يقال في غيره.

وهذا النوع مختلف فيه، فمنهم من يجعله قياسًا كالناظم، ومنهم من يَقِفُه على السماع. وهذا الخلاف أصله الشهادة بكونه بَلَّغٌ في الكثرة مبلغ القياس أولاً، والناظم شَهِدٍ بالأول، فلذلك قاسه.

والثاني : وزن (فَعَالٍ) المرادُ به الأمرُ المبنيُّ من الفعل الثلاثي، وهو قوله : «وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ».

«الْأَمْرُ» معطوف على «وَزَنُ» و«هَكَذَا» الإشارة بـ (ذا) إلى وزن (خَبَاثٍ) كأنه قال : واطَّرَدَ الْأَمْرُ مِثْلَ (فَعَالٍ) من الثلاثي من الأفعال، فأراد أن ذلك مُطَّرِدٌ أيضاً مَقِيسٌ، كما اطَّرَدَ في اختصاصه بالنداء حين كان وصفاً.

والاطراد في الشيء : تَبَعِيَّةٌ بعضه على بعض حتى لايتخلف، يقال :
اطرَد الأمرُ، إذا استقام، واطرَد الشرُّ^(١) : تَبَعَ بعضه بعضا، ومنه اطراد النهر،
وهو جريانه.

فأراد أن ذلك استقام في القياس ولم ينكسر^(٢).

ومثال ذلك : (نَزَالٍ) من : انزِلْ، و(حَذَارٍ) من : احْذَرْ، ومنه ماأنشد
سيبويه للأعشى^(٣) :

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
وأنشد أيضا قول الآخر^(٤) :

-
- (١) في الأصل «اطرد الشيء» وما أثبتته من (س، ت).
(٢) في (ت) «ولم ينكس» وصحح على حاشيتها بدينعكس» وكلاهما غير صواب.
(٣) الكتاب ٢٤٢/١، ٢٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦١/٥

ولم يعزه أحد للأعشى، ولاهو في ديوانه. ومناع : اسم فعل أمر بمعنى : امنع. والأرباع : جمع ربيع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع، ويمكن أن يكون جمع : ربيع، وهو المنزل أو الدار بعينها.
وانظر : شرح الشاهد التالي.

- (٤) الكتاب ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، وابن يعيش ٥٠/٤، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

وينسب لطفيل بن يزيد الحارثي، وذلك أن كندة كانت قد أغارت على إبله، فلحقهم، وجعل يقول ذلك مهددالهم. وذكر البغدادي في الخزانة عن أبي عبيد أنهم كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أربابها قالوا للسائقين لها : * تراكها من إبل تراكها * أى خلوا عنها. فيقول السائقون :
* أما ترى الموت على أوراكها *

أى مآخيرها، أى إنا نحميها. وبعضهم يقول :

* مَنَاعِيهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِيهَا * فيجاب بقوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها * قال : وأولاد الإبل تتبعها. والقتال يشتد إذا لحق الإبل أصحابها.

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

فـ(مَنَاع) من : اَمْنَعُ، و(تَرَاكِ) من : اَتْرُكُ، وأنشد أيضا لأبى النُّجْم^(١):

* حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ *

أى : احْذَرْ، وأنشد أيضا لرؤبة^(٢):

* نَظَارِكِي أَرْكَبَهَا نَظَارِ *

أى : انْظُرْ، بمعنى اَنْتَظِرْ، وأنشد لزهير^(٣):

وَلَنِنَعَمَ حَاشِشُوا الدَّرْعَ أَنْتَ إِذَا

دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

(١) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (حذر) ويعده :

حَتَّى يَصِيرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ

(٢) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٤٠ ومعناه : انتظر حتى أركبها.

(٣) ديوانه ٨٩، وسيبويه ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٢٦/٤، ٥٠، ٥٢، والخزانة ٣١٦/٦

يمدح هرم بن سنان المرمى. ومعناه : أنك مقدم شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب حتى نادى الأقران : نزال نزال. ولج الناس في الذعر : أى تتابعوا في الفرع، وهو من اللجاج في الشيء، والتمادى فيه.

وأنشد أيضا^(١):

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى

وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

/ وأنشد لجريير^(٢):

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ

وَجَرْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمَحٍ حُجُولَهَا

أى : انْعَ ، من النَعَى وهو خبر الموت.

فهذا البابُ أيضا مقيسٌ عند الناظم، فتقول على هذا (ضَرَابِ) من : اضْرِبْ، و(خَرَايَ) من : اخْرُجْ، و(عَمَالِ) من : اَعْمَلْ و(جَبَارِ) من : اجْبُرْ، و(قَتَالِ) من (اقْتُلْ) ونحو ذلك.

وقد اختلف في هذا النوع أيضا، فحكى السِّيرافي عن بعض النحويين، ويذكر ذلك للمبرد، أنه لايجعل الأمر من الثلاثي مطرِدا؛ بل يَقْفُهُ على السماع^(٣).

(١) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨.

وهو مجهول القائل. ونعاء : اسم فعل أمر، بمعنى : انْعَ. والسماحة : الجود، وكذلك الندى.

والشمال : ريع تهب من جهة شمال. والأنامل : أطراف الأصابع، الواحد : أنملة. وباردات الأنامل : تصرد أطراف أصابع الناس فيها. يقول : انعه للندى والكرم عند شدة الزمان، وهبوب تلك الرياح التي هي أبرد الرياح، وأخلفها للجذب.

(٢) الكتاب ٢٧٢/٣، والإنصاف ٥٣٨، وليس في ديوانه.

والطمرة : الخفيفة السريعة من الخيل. والجرءاء : القصيرة الشعر. وهذان الوصفان من الأوصاف التي توصف بها جياد الخيل وعتاقها. وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدا في الحروب والغارات حتى هزلت. والحجول : جمع حَجَلٍ، وهو القيد، يريد أنها كانت مذلة خاضعة للتقييد.

(٣) انظر : شرح الكتاب (المجلد الرابع - ورقة ١١٩ - ب).

والذى ذهب إليه سيبويه في هذا النوع، وفيما قبله، أنهما مطردان كمذهب الناظم، نصُّ على ذلك في أبواب «مالا يتصرف» فقال : واعلم أن (فَعَالٍ) ليس بمطرد في الصفات، نحو : حَلَّاقٍ، ولا في مصدر، نحو : فَجَّارٍ، وإنما يطرد الباب في النداء، وفي الأمر^(١).

وقد مال الشُّلُوبِيُّن^(٢) إلى رأى المبرد، وحمل عليه كلام سيبويه، وزعم أن القياس أداه إلى ذلك، قال: لأن باب الأمر أن يكون بالفعل، والعدلُّ عنه إلى الأسماء ليس بقياس. وعلى هذا المعنى اعتمد، ثم تأول كلام سيبويه على أن المراد بالاطراد الكثرة، وأراد بإطلاق الجواز أنه يريد الجواز على الجملة، على معنى قوله في الاطراد.

وهذا كله خلافُ الظاهر من كلامه، وما علَّل به منع القياس لايلزم إذا كان السماع بحيث يصلح أن يُقاس عليه لكثرتة؛ لكن سيبويه شرط في اطراده شرطا، وهو أن يكون مبنياً من الفعل الثلاثي، فقال : واعلم أن (فَعَالٍ) جائزُمن كل ماكان على بناء (فَعَلٌ) أو (فَعُلٌ) أو (فَعِلٌ) قال : : ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لانا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تسمع شيئا فتجيزه فيما سمعت، ولا تجاوزه^(٣).

وهذا الشرط هو الذى شَرَطَ الناظم في قوله : «من الثلاثي» فلا يجوز أن تقول : (كَرَامٍ) من : أَكْرَمَ، ولا (خَرَّاجٍ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك. وما جاء منه

(١) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الكتاب ٢٨٠/٣.

فَمَسْمُوعٌ نَحْوُ : (دَرَاكَ) مِنْ : أَذْرَكَ، وَ(بَدَارٍ زَيْدًا) مِنْ بَادَرْتَهُ، لِأَنَّهُ يَقَالُ : بَدَرْتُ إِلَيْهِ، وَبَادَرْتُهُ، فَهُوَ مِنْ (بَادَرْتُهُ) الْمُتَعَدَّى.

وَأَنْشُدْ يَعْقُوبَ، قَالَ : أَنْشُدُوا^(١) :

بَدَارَهَا مِنْ إِبْلِ بَدَارَهَا

قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِفَارِهَا

وحذفوا الزيادة لأنها لما كانت غير أصل استسهلوا ذلك فيها.

ولم يمكن ذلك في (قَرَقَارٍ) بمعنى قَرَقِرَ، أى صَوَّتَ، و(عَرَعَارٍ) بمعنى

عَزَّ، أَيْ اجْتَمَعُوا لِلْعُبِّ، لِأَصَالَةِ جَمِيعِ الْحُرُوفِ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ بِنَاءِ (فَعَالٍ) إِلَى مَا قَرَّبَ مِنْهُ وَهُوَ (فَعَالَلٌ) أَنْشَدَ سَيِّبُوه لِأَبِي النَّجْمِ^(٢):

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارُ

وقال النابغة (٢):

- (١) انظر : معجم شواهد العربية ٤٨٣ .
(٢) الكتاب ٢٧٦/٣ ، وابن عيش ٥١/٤ ، والأشمونى ١٦٠/٣ ، والخزانة ٣٠٧/٦ ، واللسان (قرد) يصف سحابة ، وقيله :

حَسْبِيَ إِذَا كُنَّ عَلَى مَطَارٍ

يعناه واليسرى على الثرثار

والصبا : ريح تهب من مشرق الشمس إذا استوى الليل والنهار. والمعنى : قالت تلك الريح للسحاب : صب ما عندك من الماء مقترنا بصوت الرعد، يعنى : ضربته ريح الصبا فدرّ لها، فكانها قالت له وإن كانت لاتقول.

- (٢) ديوانه ٣٥، وابن يعيش ٥٢/٤، والأشعوني ١٦٠/٣، والخزانة ٣١٢/٦،
ومتكفني جنبي عكاظ : مقيمين في كنفي جانيبه، والكنف : الناحية. وعكاظ : سوق قريبة من مكة،
كانت تقام في الجاهلية. والضمير في قوله : «بها» عائذ على عكاظ. وعرعار : لعبة للصبيان.
والمعنى : أنهم آمنون هناك في إقامتهم، لعزهم وكثرتهم، وصبيانهم يلعبون هذه اللعبة لرفاهيتهم
وأمنهم. والبيت من شعر للناطقة يحذر به عمرو بن المنذر ابن ماء السماء ملك الحيرة من
قومه يقول له : إنهم نزلوا بعكاظ، وهم كثيرون يستعدون من لقتالك.

مُتَكَنِّفِي جَنْبَى عَكَظَ كِلَيْهِمَا

يَذْعُو صَبِيَّهُمْ بِهَا عَرَعَارِ

وكان الناظم أراد نقلَ نصِّ سيبويه في المسألة؛ إذ أتى بلفظ الاطراد، وشرط كون الفعل ثلاثياً، فعلى هذا كلُّ ما جرى لشرح الكتاب في عبارة سيبويه من النظر جارِها من أوله إلى آخره، فهو شرح لكلام ابن مالك هنا.

/ والنوع الثالث : (فُعَلٌ) في سَبِّ الذكور، يعنى صفةً نظيره $\frac{٢٦٧}{٣}$ (فَعَالٌ) في سَبِّ الإناث، فيريد أن ذلك شائع في كلام العرب، وكثُر واشتهر، لكن مختصاً بالنداء أيضاً، كنظيره في سَبِّ الإناث، نحو : ياغدرُ، ويافسقُ، ويا خُبْتُ .

لكن لما كان هذا النوع عنده لم يكثر كثرة نظيره، لم يُطلق فيه القياس، بل قال : «وَلَا تَقْسُ» فمنع من القياس فيه، ووقفه على النقل وإن كثر وشاع.

وما ذهب إليه مذهب طائفة من النحويين، ومنهم من يجعله قياساً فيقول : ياكذبُ بويالُومُ، وما أشبه ذلك. والتحاكمُ في هذا أيضاً إلى السماع .

ثم حكى مافى (قُلٌ) شاذاً، وهو مجيئه في غير النداء ؛ فقال : « وجُرُّ في الشُّعرِ قُلٌ » يعني أنه يستعمل في غير النداء لكن في الشعر ضرورة .

وعين موضع السماع، وهو كونه جاء مجروراً، تحريماً في النقل، وتعييناً لموضع الشاهد، وتنبهاً أنه إنما جاء في موضع واحد وإشارته

بذلك إلى بيت أبي النجم^(١):

* فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فَلَانًا عَنْ قُلٍّ *

وهنا تمَّ قصده إلا أنه يرد عليه السؤال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن هذا النظم إنما المقصودُ به الإتيانُ بالأمور القياسية دون السماعية، إلا أن يُنبَّه على السماع تكملةً بعد تحصيل المراد من القياس، وهو لم يفعل ذلك هنا؛ بل ترك من الأبنية ما هو عند طائفة من النحويين قياسٌ مطرد فيما يختص بالنداء، ك(فَعَالٍ) عنده، وأتي بالفاظ شاذةً عوضَ ذلك، وهي : قُلٌّ، وَلُؤْمَانٌ، وَنَوْمَانٌ.

فقالوا : إن (مَفْعَلَان) في هذا الباب قياس نحو : مَكْرَمَان، وَمَلَأْمَان، وَمَكْذَبَان، وَمَخْبَثَان، فهذا من المسموع.

وأجازوا أن يقال : على هذا : مَفْسَقَانٌ، ويا مَغْدَرَانُ، ويا مُلْكَعَانُ ، هذا إن اقتصرنا بالقياس على ما بُنِيَ للذم (وهو قول بعضهم : إن مَفْعَلَان) يختص بالذم^(٢) ورد عليه بقولهم : يامَكْرَمَانُ، فيقال قياساً عليه أيضا : يامَشْرِفَانُ، من (شَرْفَ) ويامَفْقَهَانُ، من (فَقَّهَ) وما أشبه ذلك .

وإذا سلّمنا أنه غير قابل للقياس، ففيه من الشّيعاء في الاستعمال، ومن الكثرة، ما يستحق به أن يُذكر مع (فُعَلٍ) فَتَرْكُهُ لمثل هذا، وذكرُهُ لمثل (قُلٍّ)، وَلُؤْمَانُ عكس ما عليه الحكمة الصناعية.

(١) سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، وابن الشجري ٢/١٠١، والتصريح ٢/١٨٠،
والأشموني ٣/١٦١، والخزانة ٢/٣٨٩، والعيني ٤/٢٢٨

واللّجة - بالفتح - اختلاط الأصوات في الحرب. وأمسك فلانا عن قُلٍّ : يقال فيها : خذ هذا بدم هذا، وأسر هذا بهذا، أو احجز بينهم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

والثاني : أنه حين تعرض لذكر الألفاظ المسموعة كان حقه أن يذكر جميعها أو أكثرها، كما فعل في «التسهيل»^(١) فأتى بـ(قُلْ، وَقُلَّةٌ، وَمَكْرَمَان وَمَلَأْمَان، وَمَلَأْمٌ، وَلُؤْمَان، وَنُؤْمَان).

وحكي غيره : مَخْبَثَان، وَمَكْذَبَان، وأشياء غير هذه.

وإن سلمنا الإتيان ببعضها فكان حقه أن يأتي بأشهرها في النقل، وأكثرها تداولاً بين النحويين، كَمَكْرَمَان، وَمَلَأْمَان، ونحو ذلك، ويترك ذكر (لُؤْمَان، وَنُؤْمَان).

والثالث : أنه ذكر الشذوذ في (قُلْ) وهو من الأفراد المسموعة التي لو أهمل ذكرها لم يَلَم على ذلك، وترك ذكر الشذوذ في (فَعَالٍ) المطرّد عنده، لأنهم قد استعملوا (لَكَاع) / في غير النداء، وأنشد

$$\frac{٢٦٨}{٣}$$
النحويون على ذلك^(٢):

أَطُوفُ مَــأَطُوفُ ثُمَّ أَوِي

إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاع

وقد تقدّم أيضاً شذوذُ باب (فَعَالٍ) في الأمر^(٣)، وهو لم يُنبّه على ذلك، مع أنه أكّد من ذكر الشذوذ في (قُلْ).

(١) ص ١٨٧.

(٢) للخطبة، ديوانه ١٢٠، والمقتضب ٢٣٨/٤، وابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، ٦٣/٢، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦٠/٣، والخزانة ٤٠٤/٢، والعيني ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤، قعيدة البيت : ربه وصاحبه، لقعودها فيه، وملازمتها له. ولكاع : لثيمة متناهية في اللؤم.

قاله يهجو امرأته، ومعناه : أسمى نهاري كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل أويت إلى بيت ربه في غاية اللؤم.

(٣) انظر : ص ٣٥٢، ٣٥٣.

والجوابُ عن السؤال الأول : أن القياس في (مَفْعَلانَ) غيرُ ثابتٍ عنده؛ إذ لم يبلغ ماسَمِعَ منه مبلغُ ذلك، فيكون ذاهباً فيه مذهبٌ من اقتصر على المسموع. وهذا لا اعتراض فيه.

وأما كونه لم يذكره فيما شاع اختصاصه بالنداء (كما ذكر فعل) فإنما ذلك، والله أعلم، لأنه لم يتحقق عنده اختصاصه بالنداء^(١) ابتداءً، وذلك لأنه قد حكى : رجلٌ مَكْرَمان، ورجلٌ مَلَأمان، وامرأةٌ مَلَأمانة.

وحكى ابن خروف عن أبي الحسن أنه قال في «باب من التانيث» : فأما مَفْعَلانَ نحو : مَكْرَمان ، ومَلَأمان، ومَخْبَثان، ومَلَكْغان، وما بُنى على هذا البناء، فإذا جعلته للمؤنث ألحقت فيه الهاء، نحو : مَكْرَمانة ومَخْبَثانة، وهذا يُجعل معرفة، تقول : هذا مَكْرَمانٌ مُقْبِلًا، ومَكْرَمانةٌ مُقْبِلَةٌ.

قال ابن خروف : وفي هذا شيان :

أحدهما : استعمالها في غير النداء، الثاني : استعمال الباب في المدح. انتهى.

فإذا كان الحكم هكذا فأى شِياعٍ يثبت لـ(مَفْعَلانَ) في استعماله مخصوصا بالنداء؟

والجواب عن الثاني : أنه إنما قصد أن يأتى بالبعض مُنْبَهاً على الباب، وموضعُ استيفاء المثل كُتِبُ اللغة أو المطوَّلَات في النحو، فالتنبيه في مثل هذا المختصر بالبعض يكفي، وقد بيّن أن ما ذكره بعضٌ من جُملة حين قال : «بَعْضٌ ما يُخَصُّ بالنداء» فعليك أنت بالبحث عنها.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

وأما كونه لم يأتِ بالمشهور من تلك الألفاظ فذلك، والله أعلم، لأن ما أتى به هو الذي تحقّق عنده أنه لم يستعمل في غير النداء، إذ كان غيرها قد نُقل فيه الاستعمال في غيره حسبما وقع التنبيه عليه آنفاً، ولم يكن ذلك كاختصاص بالضرورة كما قال في (فُل) بل استعمل في الكلام فلم يعبأ به، وأتى بما يتخلّص به من الاعتراض عليه، وهو الألفاظ الثلاثة التي ذكر.

والجواب عن الثالث : أنه ذكر الشذوذ في (فُل) ولم يذكره في المقيس وهو موجود فيه، لأن المقيس إذا اطرّد لم يضره المخالف الشاذ في اطرّاده؛ بل يبقى على حاله من الاطراد، ويوقف المسموع على محلّة، بخلاف المسموع إذا عارضه في استعماله استعمال آخر نحو : (فُل) فإن للقائل أن يقول : قد استعمل في النداء وغير النداء، فليس مختصاً، فيعارض بذلك، فلا يتخلّص له المثال من الاعتراض، فبيّن أن ما جاء في غير النداء إنما جاء في محل (الضرورة) لا في محل (الاختيار). ولذلك لم يُسمع في غير بيت أبي النّجم^(١)، كما نبّه عليه بقوله : «وجرّ في الشّعْر فُل» وبقي ما عدا هذا الموضع مشتعملاً فيه (فُل) في النداء خاصة استعمالاً شهيراً، يشهد فيه أنه اختصّ بالنداء.

وهذا النوع من المسموعات الموقوفات على النقل قد يتّفق كثيراً.

ألا ترى إلى استغنائهم بـ(ترك) عن / (وذرّ، وودّع) وذلك مسموع، ثم $\frac{٢٦٩}{٣}$

(١) يعني قوله : * في لجة أمسك فلاناً عن فُل *

وقد تقدم.

إنهم حكموا (وَدَعَ) ولم تكن حكايته بمُخرجةٍ له عن قاعدة الاستغناء، لأن الاستغناء عنه شهير، وتَرَكُ الاستغناء غيرُ شهير، فكذلك مسألتنا، ولها نظائر كثيرة.

فتأمل مقصدَ الناظم في التنبيه على الشذوذ في (فُلٌ) وعدم التنبيه عليه في (فَعَالٍ) يظهر لك أنه لو عكس الأمر لتوجَّه الاعتراضُ عليه، وهذا حَسَنٌ من التنبيه، وبالله التوفيق.

الاستغاثة

الاستغاثة : هي دعاء المُسْتَغِيثِ المُسْتَنْصِرَ به، والمُسْتَعِينِ المُسْتَعَانَ به.
فهى تختصُّ بالنداء، فلذلك أتى بها في أبوابه، لكن لها حكمٌ مختص بها
دون ما تقدم في النداء، فلا بُدَّ من ذكره.
والاستغاثة لها متعلّقان، وهما المُسْتَغَاثُ به، والمُسْتَغَاثُ من أجله، فابتدأ
بذكر المُسْتَغَاثِ به، فقال :

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمُ مُنَادَى خُفِضَا

بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَا لِلْمُرْتَضَى

يعنى أن الاسم المنادى إذا استُغِيثَ به فحكمه أن يدخل عليه لامُ الجر
فيجربُ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء؛ بل
تُرجع إلي أصلها من التحرك بالفتح؛ إذ كان الأصلُ، فيما كان من الحروف
على حرفٍ واحدٍ يُبتدأ به، أن يُحرَّك بالفتح، لأنها أخفُّ الحركات، فَرُجِعَ هنا
الأصل.

وفي قوله : «خُفِضَ بِاللَّامِ» تنبيه على مسألتين :

إحداهما : أن المنادى المفرد المبنى، والمنادى المعرب، في هذا الحكم على
حدِّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفض باللام، فلا يبقى المبنى مبنياً كما
كان قبل دخول اللام، لأن اللام مُعَارِضٌ في وَجْهٍ سبب البناء، فلا يصح بقاؤه،
فتقول : يَا زَيْدُ، وفي المثني : يَا لَزَيْدَيْنِ، وفي المجموع : يَا لَزَيْدَيْنِ، وفي المضاف
: يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، ونحو ذلك.

وأما ما كان مبنيًا قبل النداء فلا سبيلَ إلى إعرابه كغير المنادى.

والثانية : التبيهُ على أن هذه اللام هي الجارة لقوله : «خَفِضَ بِاللَّامِ» ولم يقل : خَفِضَ بغيرها، وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء، بل هي لام الجر التي في (لَزِيد، وَلِعَمْرُو).

ومذهب الكوفيون إلى أنها ليست بلام الجر، وإنما أصلها (آل) بمعنى : أهل، ثم اختُصر ذلك لكثرة الاستعمال^(١)، كما في

أَيْشٍ، وَوَيْلْمُهُ، وَاللَّهُمَّ، في قولهم^(٢)، فالأصل أن يقال: يَا آلَ فلان، فلما اختُصر صار : يَا لَ فلان.

ومن دليلهم على هذا فتحُّها، لأن لام الجر لا تفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر.

وأيضاً فإن العرب وقفت عليها دون ما بعدها، كما قال، أنشده ابن جُنَى^(٣):

(١) انظر : السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٥٢ - ١).

(٢) أصل «أيشٍ عندهم أى شيء»

وأصل «وَيْلْمُهُ» وَيْلَ أمه، فحذفت لام (ويل) وهمزة (أم)

وأصل «اللهم» يَا إِلَهَ أُمَّنَا بخير. وانظر : الإنصاف ٢٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٣) الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمغنى ٢١٩، ٤٤٥، والهمع ٧٤/٣، والخزانة ٦/٢، والعيني ٥٢٠/١، والدرر ١٥٦/١

وهو لزهير بن مسعود الضبي، ويَعده :

وَلَمْ تَثِقِ الْعَوَاتِقُ مِنْ غُيُورِ بَغْيَرَتِهِ وَخَلَيْنَ الْحِجَالَا

والنثوب : الذى يدعو الناس للحرب يستنصرهم. وقوله : «يالا» يريد : يا لبنى فلان -

والعواتق : جمع عاتق، وهى الجارية التى لم تتزوج. وخلين الحجالا : خرجن من الحجال من الفزع، فلا يثقن بأن يمنعهن الأزواج والاباء والإخوة. يقول : نحن عندهن أوثق منكم.

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ
إِذَا الدَّاعِيُ الْمُثُوبُ قَالَ يَالَا

ولام الجر لا يوقف عليها باتفاق.

ولاحجة في هذا، أما البيت فقال المؤلف^(١): يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
الأصل فيه : ياقوامُ لا فِرَارَ، أَوْ لَا تَفِرُّوا، / ثم اختُصر الكلام اكتفاءً بأوله، $\frac{٢٧٠}{٣}$ ،
ونظيره قوله^(٢):

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافًا
وَلَا أُرِيدُ الشُّرَّ إِلَّا أَنْ تَا
يريد : إِنْ شَرًّا فَشَرًّا، وَلَا أُرِيدُ الشَّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.

وأما فتح اللام فعَلَّه البصريون بأوجه :

منها أنها فُتحت فرقًا بينها وبين لام المستغاث من أجله، لأنها لو
بقيت على كسرهما، واللام الأخرى مكسورةً أيضًا، لوقع اللبس بينهما.
ومنها أنها فُتحت تشبيهاً للمنادى بالمضمر، ولذلك بُنى لوقوعه
موقعه، فلما تَمَحَّضَ شَبَّهَهُ به عومل معاملته في دخول اللام، وهذا الوجه
مكملٌ للأول.

ومنها : أن أصل اللام الفتح، وإنما كُسرت فرقًا بينها وبين لام
الابتداء حيث لا يَظْهَرُ الإعراب، نحو : لِهَذَا غَلامٌ؛ إذ لو بقيت مفتوحةً لم
يُعرف معنى هذا الكلام، فلما وَقَعَتْ في النداء، وهو موضع لا تدخل فيه
لام الابتداء، رُجِعَ الأصلُ فيها.

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٢٠٤).

(٢) سيبويه ٢/٣٢١، وشرح شواهد الشافعية ٢٦٢، والهمع ٦/٢٢٠، والدرر ٢/٢٣٦،
واللسان (تا) والرجز للقيم بن أوس.

قالوا : ومن الدليل على قولهم الرجوعُ إلى الأصل وجوباً في المعطوف دون إعادة (يا) نحو : يالزَّيْدِ ولعمرو، كما سيأتى.

ولو كانت بعضُ (آل) لم يكن لكسرها هناك موجب.

وأيضاً فلو كانت بعضُ (آل) لم تَدْخُلْ على ما لم تَدْخُلْ عليه (آل) نحو :

يَاللَّهِ، وَيَاللنَّاسَ، وَيَالهَؤُلَاءِ، ونحو ذلك.

وأيضاً فما ادَّعَوْهُ خلافُ الظاهر بغير دليل، والحملُ على الظاهر هو الأصل، حتى يدل دليلٌ على خلافه.

فالصحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم وموافقوه، من كونها حرفَ جرٍّ.

وقوله : «كَيَا لِّلْمُرْتَضَى» مثالٌ من ذلك.

وفيه تنبيه على معنيين :

أحدهما : أنه أتى بـ(يا) دون غيرها، ولم يُنبّه على سواها إشارةً إلى أن الاستغاثة مخصوصة بـ(يا) فلا يُستعمل فيها الهمزة، ولا (أَيَا) ولا (هَيَا) ولا غير ذلك من الأدوات، لأنها أمُّ الباب، فتقول : يالزَّيْدِ، ويالْعَمْرُو، ويالْعَبْدِ اللّهِ، وما أشبه ذلك.

والثاني : أنه أتى في المثال بما فيه الألف واللام، فأشعر أنه ينادى في هذا الباب، وإن لم يُنادَ في غيره كما تقدم، فتقول : يَاللَّهِ، ويَالْمُسْلِمِينَ ، وقال^(١):

(١) المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٨٠، والهمع ٧٢/٣، والأشْمُونِي ١٦٥/٣، والخزانة

١٥٤/٢، والدرر ١٥٥/٨

وبيكيك : يبيكي عليك. والثاني : المراد به بعيد النسب. والكهول : جمع كهل، وهو مَنْ جاوز الثلاثين إلى نحو الخمسين والشبان : جمع شاب. ومعناه : يبيكي عليك الغريب، ويسر بموتك القريب، وهو أحد الإعاجيب.

يَبْكِيكَ نَاءٍ بِعِيدِ الدَّارِ مُفْتَرِبُ
يَا لَكُمُ هَوْلٌ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ
وَأُنْشِدُ سِيَبِيهِ^(١):

يَا لِعَطْفِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ
وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ
وهو كثير.

فلا يُفْتَقِرُ في نداء مافيه الألف واللام إلى ما افتقر إليه قبلُ، وكأنه لما
دَخَلَ اللام وفصلت بين (يا) والمنادي زال قبحُ اجتماع أداتَيْ تعريف.
وقوله : «إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ» فَعْدَى «اسْتِغَاثٌ» بغير باء - مقصودُ منه، قال
في «الشرح»^(٢) «المعروف في اللغة تَعْدَى فَعْلُهُ بِنَفْسِهِ نحو : اسْتِغَاثَ زَيْدٌ عَمْرًا،
قال الله تعالى {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ}»^(٣) وقال : {فَاسْتِغَاثَهُ الَّذِي
مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عُدُوِّهِ}»^(٤).

(١) الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤، وابن يعيش ١٢٨/١، ١٣١، والهمع ٧٢/٣، والاشموني
١٦٥/٣، والخزانة ١٥٤/٢، والعيني ٢٦٨/٤
وقبله :

يَا لِقَوْمِي مَنِ لِلنُّهَى وَالْمَسَاعِي

يَا لِقَوْمِي مَنِ لِلنُّدَى وَالسُّمَامِ
وعطاف ورياح وأبو الحشرج : أسماء رجال من قومه. والنفاخ : الكثير النفخ، أى العطية.
يرثي رجالا من قومه، ويقول : لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم.

(٢) ورقة (٢٠٣ - ب).

(٣) سورة الأنفال / آية : ٩.

(٤) سورة القصص / آية : ١٥.

قال : فالْدَاعِي مُسْتَغِيثٌ، والمَدْعُو مُسْتَفَاثٌ.

قال : والنحويون يقولون : استغاث / به، فهو مُسْتَفَاثٌ به، وكلام

٢٧١
٣

العرب بخلاف ذلك.

وما قاله ظاهرٌ في معظم النقل، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه
بالباء، فلعله لم يقله إلا عن مُسْتَنَدٍّ، أو يكون ممَّا لم يُسمع.

وقد قال ابن سيِّدة : إن «الاخْتِزَال» بمعنى «الحذف» لم يجده إلا
في كلام سيبويه، فانظره فيه.

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِن كُرِّرْتَ يَا

وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْتِيَا

يعنى أن اللام المذكورة إذا دخلت على المعطوف، فلا يخلو أن
تُكْرَرُ (يا) أولاً تُكْرَرُ، فَإِنْ كُرِّرْتَ فالفتحُ المذكور باقٍ مع المعطوف.

فإِنْ قلت : يَا زَيْدُ وَيَا عَمْرُو، فتحتَ لامَ (عمرو) كما فتحتَ لامَ
(زيد) لأن سبب الفتح حاصل، وهو دخولها على منادى مُسْتَفَاثٍ. ومنه
قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين طَعَنَهُ العُلُجُ فَيُرْوِزُ لعنة
الله^(١): يَا لَلَّهِ وَيَا لَلْمُسْلِمِينَ، وأنشد سيبويه^(٢):

يَا لَعَطُافِنَا وَيَا لَرِيَّاحِ

وَأَبَى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

(١) هو أبو لؤلؤة المجوسي النهاوندي، غلام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. طعن أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب. رضي الله عنه في خاصرته حين كبر لصلاة الصبح.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما إذا لم تُعَدَّ (يا) فإن اللام تكون على أصلها من الكسر، فتقول :
يازِيدُ ولِعَمْرٍو فلام (عمرو) لا تكون إلا مكسورة.

وهذا معنى قوله : «وفي سِوَى ذلك بالكسْرِ اثْتِياً، أى في سِوَى المعطوف
المكْرَر معه (يا) ومن ذلك قول الشاعر^(١) :

* يالْكُھولِ ولِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ *

وإنما كُسِرَتْ وإن كانت داخلة على المستغاث المستحق للفتح، لأنه لما
عُطِفَ أحدُ الاسمين على الآخر عُلِمَ أن الثاني داخل في حكم الأول، لأن خاصّة
(الواو) التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه، لفظاً ومعنى، فأغْنَى عن فتحها،
فلم يقع لبس بين (لام) المستغاث و(لام) المستغاث من أجله.

وهذا التعليل لمن جعل الفتح للفرق، ومن جعله لوقوعه موقع المضمّر اعتلَّ
بأنه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فلا يلزم الفتح في
الثانية ، لأن الموضع غير مُوجب وإن كان على التشريك في العامل كقولهم :
رُبَّ رجلٍ وأخيه، وكُلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم، ومررتُ بزيدٍ وعمراً . ومن ذلك
كثير.

وها هنا سؤال مُضْمَنُهُ دعوى الإخلال^(٢)، وهو أن الناظم ذكر في هذا
الباب حكم المستغاث، وما يتعلق به في نفسه، ولم ينص على حكم المستغاث من
أجله، وهو ركن من أركان الباب، لأن الاستغاث تفتقر إلى الكلام في ركنين
[لا يتم حكم الباب إلا بذكرهما، وهما المستغاث والمستغاث من أجله، فالعالمُ

(١) صدره :

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعِيدُ الدارِ مُعْتَرِبُ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) في الأصل «مضمن معنى الإخلال» وما أثبتته من (س، ت).

بأحدهما دون الآخر غيرُ عالم بباب الاستغاثة على الكمال، بل لابد من العلم بأحكام الركنين معا^(١) وحينئذٍ يكْمُل .

ولا يضر كون ذلك الكلام في أخصر ما يمكن، فالناظم اختصر هذا الباب اختصاراً، أفضى به إلى الاقتصار على ما لا يستقل به الباب دون ما ترك.

والجواب : أن يقال أولاً : إن الكلام في المستغاث من أجله ليس بجزء من الباب يختص به حكمٌ فيه دون حكمه في غيره، وإنما المستغاث من أجله اسم مجرور باللام المكسورة، على حدِّ سائر المجرورات باللام، فلم يكن فيه أمر زائد يتكلم عليه هاهنا .

وأيضاً : فلا يلزم في الاستغاثة الإتيانُ بالمستغاث من أجله؛ / بل $\frac{٢٧٢}{٣}$ يجوز الاقتصارُ على المستغاثِ دونه، كقول عمر - رضي الله عنه - ياللَّهِ، ويالْمُسْلِمِينَ، وقول مهلهل، أنشده سيبويه^(٢) :

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُلِّبًا

يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟

فلم يذكر المستغاث من أجله باللام، وإن كان قد أتى به [لأنه جائز أن يأتي به^(٣)] على غير وجهٍ واحد، فتقول : يالْزَيْدِ ادْفَعْ عَنِّي الْأَسَدَ، ويالْزَيْدِ خَفْتُ الْأَسَدَ، ويالْزَيْدِ قَتَلَنِي الْأَسَدُ، إلى غير ذلك من العبارات، كما أنه قد يُذكر بلام العلة. فتقول : يالْزَيْدِ لِلْأَسَدِ، كقول أمية بن أبي عائذ، أنشده في الكتاب^(٤) :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) تقدم الاستشهاد به في «باب التوكيد».

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢١٦، وديوان الهذليين ٢/١٧٢ =

أَلَا يَالْقَوْمِ لِطَيْفِ الْخِيَالِ
أَرْقُ، مَنْ نَازِحِ ذِي دَلَالٍ
وَأُنْشِدْ أَيْضًا لَقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ ^(١) :

تَكْنُفْنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي
فَيَا النَّاسَ لِلْوَأَشِيِّ الْمُطَاعِ
والنحويون إنما ذكروا المستغاث من أجله مع المستغاث إذا أتى باللام،
لينبئها على اختلافهما .

قال السيرافي : حين تَكْمُ في هذه اللام، وفي أصلها : ثم عَرَضَ دخولها
في النداء على معنيين مختلفين، فاحتجج إلى الفصل بينهما فيمن تستغيث به ،
وتستغيث له ^(٢) ، فإذا كان كذلك ، وكانت لامُ المستغاث من أجله غيرَ لازمة، وإذا
أتى بها بقيت على أصلها الاستعمالي من الكسر، لم يُحتجج إلى النصِّ عليهما .
وأیضا : فإن معنى الكلام يُبينهما، لأنك إذا قلت : يالزيد للأسد، فمعنى
الكلام يستدعى هنا لامَ التعليل، كأنك قلت : أدعو زيدا للأسد، أى لأجل الأسد .

== والطيف : ما يطيف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى . وأرق : منع من النوم . ونازح : بعيد،
يعني حبيته . ودلال المرأة : حسن حديثها ومزجها .

(١) الكتاب ٢/٢١٦، والجمل ١٧٩، وابن عيش ١/١٣١، والعيني ٤/٢٥٩

وينسب كذلك لحسان بن ثابت رضي الله عنه .

وتكنفني : أحاط بي، والكنف : الجانب والناحية . والوشاة : جمع واش، وهو النمام .
وأزعجونني : أقلقوني . يعني أن الوشاة أفسدوا ما بيني وبين صاحبتى، وهى تطيع هؤلاء
الوشاة، وتصدق كلامهم .

(٢) نص السيرافي (المجلد ٢ - ص ٥١ - ب) هو : «ثم عرض دخولها في النداء على معنيين مختلفين،
فاحتجج إلى الفصل بينهما . والمعنيان المختلفان أنك تدخل اللام على من تستغيث به، وهو منادى
كقولك : يالزيد وبالله قوم، إذا استغثت بهم فناديتهم، وتدخلها على من تستغيث له إذا دعوت قوما
إلى إبعادهم، كقولك : يالضعيف وبالله المظلوم، كأنه قال لمن حضرته : أدعوكم للضعيف والمظلوم» .

فإن قلت : فمن أين تتعين اللام دون غيرها من حروف التعليل، فريما يقول القائل : أتى بالباء أو (هى) ويبنى على ذلك أن يقال : يalzid بالأسد، أى بسبب الأسد، وذلك لا يقال؟

فالجواب : أن في كلام الناظم ما يشير إلى اللام، وأنها التى تتعين دون غيرها، لأنه قال : «وفي سوى ذلك بالكسر اتتيا» وهذا الشطر لو كانت فائدته أن المعطوف غير المكرر معه (يا) تكسر لامه، ولم يفد غير ذلك، لكان حشوا؛ إذ كان ذلك مفهوما من الشطر الأول، وهو قوله : «إن كررت يا» لأنه يعطى بمفهوم الشرط أنها لا تفتح إن لم تكرر (يا) فلما لم يجتزئ بالمفهوم دون أن يذكر ذلك نصا، وأتى بأداة الشمول وهى (ما) في قوله : «وما سوى ذلك» دل على أن ثم لاما أخرى غير لام المعطوف، وماذاك إلا لام المستغاث من أجله.

فهذا وجه ثان من الاعتذار، ولا تستبعد هذا، فإن لابن مالك في هذا «النظم» إشارات يجتزئ بها عن صريح العبارة، وقد مر من ذلك أشياء، وسترى أخرى فيما يأتى إن شاء الله تعالى. ثم قال :

ولام ما استغيث عاقبت ألف

وهكذا اسم ذو تعجب ألف

يعنى أن لام المستغاث في أول الاسم تعاقب الألف في آخره، فتلحق هذه تارة كما تقدم، وتلحق هذه أخرى فتقول : يازيداه، بمعنى : يalzid، وأنشد المؤلف في «الشرح»^(١) :

يايزيدا لامل نيل عـ

وغنى بعد فاقه وهوان

(١) المغنى ٣٧١، والتصريح ١٨١/٢، والأشمونى ١٦٦/٣، والدرر ٢٠/٢

والفاقه : الفقر. والهوان : الذل والصغار.

ولا يجوز أن يُجمع بينهما فيقال : يالزَيْدَاة، لأنها كالعوض من اللام، ولا يجمع بين / العوض والمعوّض منه، كما لا تجتمع هاء $\frac{٢٧٣}{٣}$ (الجَّاحِجَة) مع ياء (الجَّاحِجِج^(١)) ولا أَلَف (يَمَانٍ) مع ياء (يَمِنِيٌّ) ولا ميم (اللهم) مع حرف النداء، وأشباه ذلك كثير^(٢).

وهذه الألف هي اللاحقة في المندوب، وعلى ذلك الحدُّ تلحقه، كما سيأتى إن شاء الله، إلا أنها هنا عَوْض، وهناك غيرُ عَوْض. وجاء قوله : «عَاقَبْتُ أَلَف» على لغة من يقف على المنصوب بحذف التنوين، فيقول : رأيتُ زَيْدًا^(٣)، ومنه^(٤) :

* وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ *

ثم قال : «ومثله اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أَلَفٍ» ضمير « مثله » عائد على المستغاث، فيريد أن الاسم الذى يُتَعَجَّبُ منه يكون حكمه حكم الاسم المستغاث في جميع ماتقدم، فتلحقه اللام مفتوحة، وإذا عطفت عليه مع إعادة (يا) فتحت لام المعطوف، وإن لم تُعِدْها كسرتها، وإذا أردت

(١) الجاحجة والجاحيج : جمع جَحْجَاح، وهو السيد الكريم.

(٢) الخصائص ٣٠٢/٢، ٣٠٥ «باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر».

(٣) هي لغة ربيعة، وانظر : الخصائص ٩٦/٢، ٩٧.

(٤) للأعشى، وصدره :

إلى المرء قيسٍ أطيلُ السُرى

من قصيدة له مدح بها قيس بن معد يكرب.

والبيت في ديوانه ١٩، والخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٧٠/٩، وشرح شواهد الشافية ١٩١، والخزانة ٤٤٥/٤

والعصم - بضمين - جمع عصام، وعصام القرية : وكاؤها أو عروتها. يعني عهدا يبلغ به ويعز ويروي «عِصْمٌ» بكسر ففتح، جمع عصمة، وهى السبب والحبل، أى العهد.

الإتيانَ بالمتعجب منه أُتيتَ بلامه مكسورة والخلاف الذي في اللام هناك جارٍ هنا، وتعويضُ الألفِ آخرًا من اللام كذلك.

وبالجملة فجميع تلك الأحكام جارية هنا، وأعطى ذلك من كلامه النصُّ على المماثلة، فنقول : ياللعجب، ويالزيد للعجب، وياللعجب ويا لئلاء، وياعجباء، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه^(١) :

لَخُطَّابٌ لَيْلَى يالْبُرْثَنَ مِنْكُمْ
أَدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمُقَانِبِ

ثم قال سيبويه : وقالوا : ياللعجب، وياللفليقة.
يعنى الداهية، كأنهم رأوا امرأ عجبا، فقالوا : يالْبُرْثَنَ، أى مثلكم يدعى للعظام^(٢).

قال : وقالوا : ياللعجب، ويالئلاء، لَمَّا رَأَوْا عَجْبًا، أَوْ رَأَوْا مَاءً كَثِيرًا، كَأَنَّهُ يقول : تعال يا ماء، أَوْ تَعَالَ يَاعَجْبُ، فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ^(٢).

قال : ومثل ذلك : يَاللُدَّوَاهِي، أَيْ تَعَالَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَنَكَّرُ، لَكُنْ، لَأَنَّهُ مِنْ إِبَاءٍ نَكُنْ وَأَحْيَانِكُنْ^(٣).

(١) الكتاب ٢١٧/٢، وابن يعيش ١٣١/١، واللسان (برثن)

والشعر لفرار الأسدي، أو قيس بن الملوح، أو قران الأسدي.
وليلى : امرأته.

وبرثن، قبيله، أوحى من أسد. سليك : هو سليك بن السلكة، أحد عدائى العرب وصعاليكهم والمقانب : جمع مقنب، وهو الجماعة من الخيل، وكان سليك يسمى «سليك المقانب» وكانت قبيلة برثن قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجبا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها عليه، وانتزاعها منه أهدى من السليك.

(٢) في الكتاب (٢١٧/٢) «دُعِيَ للعظام» بصيغة الماضى.

(٣) الكتاب ٢١٧/٢.

ثم حكى عن الخليل تعويض الألف من اللام في الاستغاثه والتعجب معاً^(١)، وقال الأعشى^(٢) :

بَأَنْتَ لِتَحْزُنُنَا عَفَاةً

يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله : «ألف» في موضع الصفة للتعجب، كأنه يقول : ومثله اسمٌ ذو تعجبٍ مألوفٍ في ذلك الاسم، تحرزاً من أن يكون غير مألوفٍ في التعجب، وهذا يُتصوّر حيث لا يعرف السامع مع ما أراد بذلك النداء، إما بأن يكون المتعجب منه نكرة، نحو : يا رجل، فإن مثل هذا لا تألفه العرب في التعجب كما لا تألفه في الاستغاثه، فلا يجوز ذلك.

وإما بأن يكون معرفةً ولا قرينة تدل على قصد المستصريح، لالفظية ولا معنوية وذلك أن ماتقدّم من أمثلة العرب يعرف السامع منها قصد المتكلم. فالقرينة اللفظية في البيت دليل ، ويا للّعجب ويا للّفليقة - كذلك ، لأن العجب لا يستغاث إذا وقع واشتهر ، وكذلك ذِكرُ الداهية كذلك يدل عليها ، وكذلك : يا لّلماء، إذا كان الماء الكثير ظاهراً للعيان، أو في معنى ذلك، وهكذا سائرهما.

(١) نفسه ٢١٧/٢.

(٢) ديوانه ١١١، وابن عيش ٢٢/٣، والأشموني ١٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣.

[ويأنت : فارقت. وتحزننا : يكون من : حَزَنَ يحزنه، وهى لغة قريش، أو من أحزنه يحزنه، وهى لغة تميم، وقد قرئ بهما. وعفارة : اسم إمرأته. ويا جارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله : يا جارتى، فقلبت الياء ألفا. وجارة الرجل : امرأته التى تجاوره في المنزل.]
وسبق الاستشهاد به في «باب التعجب».

بخلاف ما إذا قلت : يَا صَاحِبِنَا، وليس ثَمَّ ما يدل على أنه متعجب منه، فإنه لا يقال، كما لا تقول : جاعى إنسان، لأنه لا فائدة فيه.

وإذا كان كذلك فلا بد من اشتراط كونه معروفاً في التعجب منه، وهو / معنى كونه ذا تعجب مألوف، وعلّة ذلك تشبّهه علّة «الْمُنْدُوب» التى $\frac{٢٧٤}{٣}$ تُذكر في بابه إن شاء الله.

فإن قيل : فقد سقط للناظم هذا الشرط من المستغاث، وهو مُفْتَقَر إليه كما في التعجب؛ بل التعجب فرع الاستغاثّة، والمعنى فيهما واحد، فكان حقه أن يُنبّه على أنه لا يُستغاث إلا معروفاً، تحرّزاً من النكرة؛ إذ لا يستغاث مَنْ لا يُعرف، فلا يقال : يَا رَجُلٍ، وَلَا يَا إِنْسَانٍ، وكذلك المعرفة إذا لم تتعيّن [فلا يقال] ^(١) يَا مَنْ جَاعَى، وَيَلْ مَنْ قَامَ أَبُوهُ، وما أشبه ذلك، وإطلاقه يقتضى هذا كلّهُ.

فالجواب : إما أن يقال : إن ذلك غير مشرّط لا في التعجب ولا في غيره إلا في المندوب، لأن النحويين لم يشترطوه هنا، واشترطوا ذلك في المندوب، فلو كان معتبراً لذكّروه، ويحمل قول الناظم على إطلاقه، وقوله : «أَلِفٌ» لا يريد به زيادة معنى.

وإما أن يكون عنده معتبراً حسبما تقدّم في التعجب، واتّكل على ما يُعطيه مثاله في قوله : «يَا الْمُرْتَضَى» والمسألة بعد في محل النظر، لم أجد فيها ما أعتمد عليه.

وتمّ سؤال ثانٍ، وهو أنه شبّه المتعجب منه بالمستغاث وحكم له بحكمه، فاقتضى أنه ليس له إلا ذاك، كما ليس للمستغاث إلا ما قال،

(١) زيادة تستقيم بها العبارة.

وليس للمستغاث إلا ما قال، وليس كذلك، لجواز خُلُو ذى التعجب من اللام والألف، فقد تقول : يَاطُولُ شَوْقِي إلى زيد، وَيَا حُسْنَه، وَيَا عَجَبًا مِنْهُ، وما أشبه ذلك، وهو كثير.

والجواب : أن المؤلف جعل هذا في «التسهيل» من قبيل النادر فقال :
وربما استغنى عنهما في التعجب^(١)، وأنشد على ذلك بيتا فيه^(٢) :

* فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي *

وإذا كان نادرا عنده لم يضره تركه، والله أعلم.

(١) التسهيل : ١٨٤

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه :

أوانسُ يَسْتَلْبِنُ الحليمَ فـؤاده فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي وَيَا حُسْنَ مُجْتَلَى

[شرح التسهيل - ورقة ٢٠٤ - ١].

{الندبة}

النُّدْبَةُ : هى الاستِصْرَاحُ بالمفقود ، أو ما أُقيمُ مُقَامَهُ ، على جهة التفجُّع أو التوجُّع ، لا لأن يُجيب .

فإذا قلت : وَأَزِيدَاهُ ، وهو مَيِّتٌ ، فانتَ لم تقصد بنداؤه أن يُجيبك ، وإنما قصدك التصويتُ باسمه تفجُّعاً لفقده .

وكذلك إذا كان غيرَ مَفْقُودٍ ، لكن تَنَزَّلَ منزلته كقول عمر - رضى الله عنه - حين أعلم بجَدْبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العرب : وَأَعْمَرَاهُ ، وَأَعْمَرَاهُ ، وكقول الخنساءِ وَمَنْ أَسْرَ معها من آلِ صَخْرٍ ، وهو غائبٌ غيرُ مَرْجُوءِ الحضورِ : وَأَصْخَرَاهُ ، وكقول الشاعر^(١) :

فَوَاكِبِي مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي

وَمِنْ عَابَرَاتِ مَالِهِنَّ فَنَاءُ

فهذا كله من المندوب الذى ليس بمَفْقُودٍ ، ولكنه حُكِمَ له بحكم المفقود ، لاجتماعهما فى بُعدِ رَجَائِهِ بالنسبة إلى الأمر المقصود .

وابتدأ الناظم ببيان الحكم العام للمندوب وغيره ، فقال :

مَالِ الْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا

نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَبْهِمَ مَا

(١) هو مجنون ليلى ، قيس بنو الملوح العامرى ، ديوانه ٤١ ، والتصريح ٢٨١/٢ ، والمساعد ٣٤/٢ هـ والعبرات ك جمع عبرة ، وهى الدمعة .

وَيُنْدَبُ الْمُؤْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ

كَبُرَ زَمْزَمٌ يَلَى وَأَمِنْ حَفَرٍ

يريد أن ما للمنادى من الأحكام المتقدمة يُجعل للمندوب ، يعنى إلا
ما يذكره الآن من الأحكام / المخالفة لحكم المنادى ، وما تقدم ذكره من ^{٢٧٥}
الإختصاص بالمندوب ، لأن ما يذكره هنا زيادة على ما يشترك فيه المندوب
مع غيره .

وبيان ذلك أنه ذكر فى المنادى أنه إن كان مفرداً معرفة بُنى على
الضم إن رُفِعَ بالضم ، وإلاّ فما كان يُرْفَعُ به قبل النداء .
وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصِبَ .

وإن كان مبنياً قبل النداء يقدَّرُ فيه الضمُّ بعده ، وأنَّ ما نُؤَنُّ
ضرورةً فيه وجهان ، وأنه لا يُجْمَعُ بين (يا) والالف واللام ، وكذلك حكمُ
التوابع كلّها ، وحكمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، وغيرُ ذلك مما تقدم ،
فيَجْرَى هنا .

فإن قلت : كيف يَجْرَى وكثيرٌ منه ينافى لحاق ألف النُّدْبَةِ كالمَبْنَى
على الضم ، إذ ا لحقته الألفُ بُنِيَ على خلاف ذلك البناء ، وكذلك
المنادى المضاف ، كان المضاف إليه معرباً بالخفض ، فلما جاءت الألف
زال ذلك ، فلا يَسْتَتَبُّ ما ذكر ، وقد تقدم له من أحكام المندوب أنه لا ينادى
من الحروف إلا بـ «وا» أو (يا) وأنه لا يُحذف معه حرف النداء فقد خالف
المنادى من هذه الوجوه ، وقد يمكن وجود غيرها ؟

فالجواب : أن ما تقدم للمنادى قد استثناه ، فخرج بدليله ، وما عدا
ذلك فداخل فى المندوب على الجملة ، لأن فى المندوب استعمالين :

أحدهما : أَلَّا تَزِيدُ فِيهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ النِّدَاءِ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ شَيْئًا ،
فَتَقُولُ : وَازِيدُ ، وَوَازِيدُ الظَّرِيفُ ، وَالظَّرِيفُ ، وَوَاعِدُ اللَّهِ الْعَاقِلُ ، وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ .

فهذا هو الذى يجرى بجميع أحكام المنادى ، وقد نبّه على هذا الاستعمال
فى الباب الذى نحن فيه .

والثانى : أن تَزِيدَ فِيهِ هَذِهِ الْأَحْكَامَ الَّتِي تُذَكِّرُ هَاهُنَا ، وَهِيَ الْمَخَالَفَةُ لِمَا
تَقْدُمُ ، وَلَمْ يَرِدْ هُوَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالُ بِقَوْلِهِ : (مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمُنْدُبٍ) وَهُوَ
الْأَظْهَرُ ، عَلَى أَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ جَرَيَانِ تِلْكَ الْأَحْكَامِ ، إِلَّا أَنَّهُ تَارَةً تَكُونُ ظَاهِرَةً
فَتَقْدَرُ ، وَتَارَةً تَبْقَى عَلَى ظَهْرِهَا .

أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : وَازِيدَاهُ ، فَالضَّمُّ مُقَدَّرٌ فِي آخِرِ الْأِسْمِ ، وَلَا يُقَالُ :
إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ أَوْ عَلَى الْأَلْفِ ، وَكَذَلِكَ : وَاعْلَمَاهُ ، فَيُقالُ : (يَا غُلَامُ)
الْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ ، وَالْإِعْرَابُ مُقَدَّرٌ فِي آخِرِهِ ، وَلَا يَقُولُ : هُوَ مَبْنِيٌّ ، إِذْ لَا مُوجِبَ
لِبَنَائِهِ وَهُوَ مُضَافٌ ، كَوَا غُلَامِيَّاهُ وَوَاعْلَامَ زَيْدَاهُ .

نعم ، قد يُحذف من آخره لالتقاء الساكنين ، كما إذا نَدَبْتَ مِنْ اسْمِهِ
(يَحْيَى) فَقُلْتَ : يَا يَحْيَاهُ ، أَوْ مِنْ اسْمِهِ (غُلَامِي) فَقُلْتَ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ :
وَاعْلَمَاهُ .

والمحذوف هاهنا فى حكم الثابت ، كما إذا حذفتَه فى الدُّرَجِ ، نحو قولك
: يَحْيَى الْعَاقِلُ ، وَغُلَامِي الْفَاصِلُ .

وماعدا ذلك فعلى هذه الوجوه يَجْرَى ، فلا تَفُوت فيه أحكامُ المنادى بإطلاق ، حتى التَّوْنِ الأَضْطَرَارِى ، ألا ترى إلى قوله^(١) :

* وَأَفْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ *

ولو قال : (وَأَفْقَعَسُ) لجاز ؛ فما أتى به من الإطلاق المتقدم صحيحٌ ، إلا ما استثنى هناك ، وذلك أمران .

والذى استثنى هنا من قاعدة ما ينادى فإنه أخرج من ذلك ثلاثة أنواع .

أحدها : النُّكْرَة ، وذلك قوله : (وَمَانُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ) يعنى أن ما / كان $\frac{٢٧٦}{٣}$ قبل النداء نكرة ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، لا يصح أن يُنْدَبَ كرجلٍ وامرأةٍ وغلَامٍ ، إذا لم تقصد إضافته ، فلا تقول : وَأَرْجُلَاهُ ، ولا : وَأَمْرَاتَاهُ ، ولا : يَا غُلَامَاهُ ، ولا ما أشبهه .

والثانى : المُبْهَم ، وذلك قوله : (وَلَا مَا أُبْهِمَا) وأراد بالمبهم اسم الإشارة [والضمير ، لأن أسماء الإشارة]^(٢) ، تسمى مُبْهَمَات ، من حيث كانت تقع على كل مشار إليه ، وإنما يَتَّعَيْنُ اسمُ الإشارة بالقصد إليه أو بالنعت ، نحو (هذا) فلا يجوز أن تقول : وأهذا ، وكذلك الضمائر أيضا مُبْهَمَات ، من حيث كانت صالحة لكل مخاطب ، ولكل متكلم ، ولكل غائب ، وألْزِمَت التفسير ، فلا بُدُّ لها منه فَوْضَعُهَا على الافتقار إليه ، فهى فى أنفسها ، مع قَطْع النظر عن التفسير ، مبهمات ، كما أن

(١) مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والهمع ٣/٣٦ ، والدرر ١/١٤٨ ، ١٥٥ ، والأشمونى ٣/١٦٨ والرجز لرجل من بنى أسد ، ويَعْدُهُ :

* أَيْبَلَى يَأْخُذُهَا كَرُوسُ *

وفقعس : حى من أسد . وكروس : اسم رجل كان قد أغار على إبله .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

أسماء الإشارة موضوعة بقيّد الإشارة إلى المشار إليه ، فإذا قُطِعَ النظر عن ذلك القيد استَبْهَمَتْ ، فلا يجوز أن تقول : ياهُواه ، ولا : وأنتاه ، ولا ما أشبه ذلك .

والثالث : الموصولُ من الأسماء بصلةٍ لا تعيّن المقصودَ عند الجمهور وذلك مفهومُ قوله : (ويُنْدَبُ المَوْصُولُ بالذي اشتهر) يعنى أن الموصول إما أن تكون صلته شهيرةٌ بين الناس ، وتُميِّزه من غير أولاً ، فإن كانت كذلك جازت نُدْبَتُهُ ، كالمثّل به فى قوله : (كَبُرَ زَمَزَمَ يَلِى وَأَمْنُ حَقَر) ، [وترتيبه : وَأَمْنُ حَقَر] ^(١) ، بئرَ زَمَزَمَاه وهو مَقُول فى نُدْبَةِ عبدِ المطلب - جدُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم - لأنه هو الذى اشتهر بحَقَرها واستخراجها ، وقد كانت داثرة ، أمرٌ بذلك (فى النوم ، وعيّن له موضعها ، ففعل ، فصارت معلماً بعد ما كانت قد ذهب أثرها وعيّنُها ، فلما اشتهر بها صار ذلك كالعلم له . فوصل موصولةً بها فى النُدْبَةِ ^(٢) .

ويَجْرَى ذلك المجرى كُلُّ موصول بما شُهر به ، من قولٍ أو فعلٍ أو صفة .
فإن كانت الصفة مالا يُعيّن ولا يشتهر فلا يجوز أن يُندب ، فلا تقول :
وَأَمْنُ فى الدَّارَاه ، ولا وَأَمْنُ ذَهَبَاه ولا ما أشبه ذلك وهو مفهوم ما اشترط .
والعلةُ فى منع نُدْبَةِ هذه الأنواع الثلاثة واحدة ، وهى أن النُدْبَةَ حُزْنٌ ونَوْحٌ وعدمُ تصبُّرٍ على فائتٍ لا عِوَضَ عنه عند النَّدْبِ ، من فَضْلٍ أو شجاعةٍ ، أو كَرَمٍ أو قيامٍ بأمرٍ لا يقوم بمثله غيرُ صاحبه المفقود .
وَإِظْهَارُ البكاء والجَزَعِ ضعفٌ ممّن يظهر ذلك منه ، لأنه شأنُ النساء ،
ولذلك قال الأخفش : النُدْبَةُ لاتعرفها العرب ، أولاً يعرفها أكثرُ العرب ، وإنما

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبت من (س ، ت) .

(٢) فى (ت) «فى النداء» .

هى من كلام النساء ، أى إن التصبر والتعزى يُغنيان عنها ، والرجالُ بذلك أولى من النساء ، فهم محتاجون إلى تعظيم الذى حزنُوا له ، والإتيان بأشهر أسمائه ، وأحمدِ خصاله ، ليكون عذراً لهم فيما أظهروا من الحزن والجَزَع ، فلا يحسن أن يأتوا فيها من اللفظ بما لا يعرف .

فإذا ثبت هذا فجملة مايجوز نُدبته من الأسماء : ماكان علماً ، كزيد وعمرُو ، وعبدِ الملك ، ورجلُ سميته بمعطوف ومعطوف عليه ، أو كان فى جملة ذلك الاسم مايدلُّ على فضيلة وشرف ، كمن حفر بئر / ^{٢٧٧}_٣ زَمْزَم ، وأمير المؤمنين ، وما كان نحو هذا ، وهو الذى يتخلص بعد إخراج الأنواع الثلاثة النى أخرج الناظم عن حكم النُدبة .

وظهر بذلك موافقته فى هذه الجملة للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى نفي اشتراط التعريف ، فأجازوا نُدبة النكرة مطلقاً^(١) .

وأشار ابن خروف إلى تفضيل ، وهو أن النكرة إن ظهر بِنُدبتها عذراً جاز ، وإلا فلا ، كما فى الموصول .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الناظم القياسُ والسمع .

أما القياس فما تقدّم ، وأيضاً فقال سيبويه : ولو قلتَ هذا - يعنى ماكان مثلاً : يامن فى الداراه ، أو يارجلاه - لقلت : وامن لايعنينى أمرهوه^(٢) . قال فإن كان ذا ترك ، لأنه لا يُعذر بأن يتفجّع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجّع ويُبهم^(٣) .

وعلى ماقال سيبويه من بيان العذر فى التفجّع دارت النُدبة .

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣٦٢ (المألة الحادية والخمسون) .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٨ .

(٣) نفسه ٢/ ٢٢٨ .

وأما مَنْ فَصَّلَ الأمرَ فيقول : قد يُوجدُ في النكرة ما يكون فيه عُدْر .

وقد حكى الجرْمى عن بعضهم : يارجلأَ حَمَانَاه .

قال ابن خروف : لأن فيه عُدْرًا ، وإذا كان كذلك ، مع أنه نكرة ، فلا ينبغي أن تُمنع ندبة النكرة علي الإطلاق ، وعليه قد يقال : وأرجلأَ أَطْعَمْنَاهُ ، ويارجلأَ يُكْرِمُ الضَّيْفَانَاه ، ونحو هذا .

فإن قيل : هذا من المندوب الموصوف ، وليس للناظم نصٌ في أن علامة الندبة تلحقه ، فرأى سيبويه ألا تلحق الصفات ^(١) .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن مذهب الناظم غير متعين الرجوع لمذهب سيبويه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثانى : على فَرَضِ المنع من ذلك لا يمتنع أصلُ الندبة من النكرة ؛ بل يجوز ، ويكتفى بدخلو (وَأَمَنْ) أولَ الاسم ، كما يكتفى بذلك إذا قلت : وأزیدُ الظريفُ .

فعلى كل تقدير يصحُّ أن تُندب النكرة ، إمَّا بالاختصار على (وَأَ) وإما بها مع الألف فى آخر الصفة .

وعلى أن ابن خروف قال فى هذا المثال : إنه ليس مثل الصفة التى أجاز يونس ^(٢) ، وماقاله صحيح ، بدليل نصب (الرجل) وعدم بنائه ؛ إذ صار مثل ما تقدّم فى قوله ^(٣) :

(١) الكتاب ٢٢٥/٢ .

(٢) قال سيبويه (٢٢٦/٢) : «وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وأزیدُ الظُرِيفَاهُ ، وأَجْمَعْتِي الشامِيَّتِيْنَاهُ» .

(٣) سبق الاستشهاد به «باب النداء» وعجزه :

* فمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أو يَتَرَفَّقُ *

* أَدَارًا بِجُرُؤَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةٌ *

أيضا ، فقد تُندب النكرة من غير وصف ، ويظهر العُذر كقولك :
وَأَعْلَمَاهُ ، وَكَرِيمَاهُ ، وَأَصْلِحَاهُ ، وَأَمِيرَاهُ ، وَأَسِيدَاهُ ، من غير قصد
إضافة .

٢٧٨
٣

فهذا وما كان مثله لا يمتنع ، لظهور العُذر به ظهوراً بيّناً ، فالوجهُ
التفصيلُ ، هذا ما يحتج به لهذا القول .

والناظم لم يُفصل ، لأن عمده السماع ، ولا سماع في المسألة
يُعتدُّ به ، والتعليل إنما ينهض^(٢) ، من ورائه . هذا كله في النكرة .
وأما الموصول . فالذي ذهب إليه الناظم فيه رأى سيبويه .

وحكى ابن الأنباري في «الإنصاف» الجواز مطلقاً عن الكوفيين ،
والمنع مطلقاً / عن البصريين^(٣) ، فيظهر أن مذهب التفصيل ثالث ، ولا
أتحقق صحة هذا النقل عن البصريين ، فإن سيبويه هو رأسهم .
وقد قال حين بيّن [أن] النكرة واسم الإشارة : لا يُندبان وكذلك :
وَأَمِنْ فِي الدَّارَاهُ فِي الْقُبْحِ^(٤) .

قال : وزعم - يعنى الخليل - أنه لا يستقبح (وَأَمِنْ حَفَرَ بئر
زَمْزَمَاهُ) لأن هذا معروف بعينه^(٤) .

(١) في الأصل «إنما يظهر» وما أثبتته من (س ، ت) .

(٢) الإنصاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٣) الكتاب ٢/٢٢٨ ، وما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في الأصول .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٨ .

قال : وكانَ التَّبْيِينُ فِي النَّدْبَةِ عِذْرٌ لِلتَّفَجُّعِ ، فَعَلَى هَذَا جَرَتْ النَّدْبَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، هَذَا مَا قَالَ (١) .

وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ الْمَنْعُ وَلَا وَقُوفُ الْجَوَازِ عَلَى السَّمَاعِ ، وَلَمْ أَرِ مِنَ الشَّرَاحِ مَنْ وَقَفَهُ عَلَى السَّمَاعِ ، فَانْظُرْ فِي نَقْلِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ .

وَوَجْهَ التَّفْصِيلِ ظَاهِرٌ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي تَفْصِيلِ ابْنِ خُرُوفٍ فِي النِّكَرَةِ وَقَوْلِهِ : (بِالَّذِي اسْتَهَرَ) يَرِيدُ اسْتَهَرَ بِهِ ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لِتَكَرُّرِ الْجَارِ مَعَ الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، لَكِنْ النَّازِمُ أَجَازَهُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ سِوَى تَكَرُّرِ الْحَرْفِ الْجَارِ .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ
مَنْتَلَوْهَا إِنْ كَانَ مِنْتَلَهَا حُذِفَ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ
مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمَلُ
وَالشُّكْلَ حَثْمًا أَوَّلَهُ مُجَانِسًا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهِمٍ لَا يَسَا

مُنْتَهَى الْأِسْمِ آخِرُهُ ، يَعْنِي أَنَّ آخِرَ الْأِسْمِ الْمُنْدُوبِ يُوَصَّلُ بِالْأَلْفِ فِي النَّدْبَةِ ، فَقَالَ : وَأَزِيدَاهُ وَأَغْلَامَ زِيدَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، إِلَّا أَنَّ الْمُنْتَهَى يَخْتَلِفُ الْأَمْرُ فِيهِ ، وَكُلُّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ عَمُومِ لَفْظِهِ ، فَيَشْمَلُ أَنْوَاعًا مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ :

أَحَدُهَا : الْمَفْرُودُ ، وَهُوَ بَيْنٌ ، نَحْوُ : وَأَزِيدَاهُ ، وَقَوْلِ جَرِيرٍ يَرِثِي عَمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - (٢) :

(١) المرجع السابق ٢٢٨/٢ .

(٢) سبق الاستشهاد بالبَيْتِ فِي «بَابِ النِّدَاءِ» ، انْظُرْ ص ٢٣٨ .

حُمِّلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ

وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والثانى : المضاف ، كان علماً كعبد الملك ، وأمرى القيس ، أو كنية كأبى عمرو ، أو غير ذلك كغلام زيد ، وصاحب الأمير ، فأخر الاسم فى الجميع هو آخر المضاف إليه .

أما فى العلم فظاهر ، فتقول : وأعبد الملكاه ، وأمرأ القيساه ، ونحو ذلك .

وأما فى غير العلم : فلأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع تنوين المضاف ، فتقول : واغلام زيده ، وأمير المؤمنين .

والثالث : الاسم الممتلئ مسمى به ، فإنه بمنزلة الصلة والموصول ، وبمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فى إن ماتعلق به صار معه كالشئ الواحد ، ولذلك يعرب فى النداء كإعراب المضاف ، فتقول : وأحامياً الذماراه ، وأمطعماً الضيفاناه ، وأمفضلاً على الفقيراه ، وما أشبه ذلك . أما إذا لم يكن مسمى به فلا يقع هنا ، لأنه نكرة قبل النداء ، ولا ينادى وفيه الألف واللام ، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه نحو : وأزیداً وأعمراه ، وأثلاثاً وثلاثيناه .

وقد مثل المؤلف فى «الشرح»^(١) بقوله : وأضرؤباً رعوس الأعداء ، وأثلاثاً وثلاثين ، وبلحاق الألف ، ولم يقیده بالعلمية ، وكذلك الأبدى^(٢) / $\frac{279}{3}$ فى «شرح الجزئية» أجاز ندبة الممتلئ من غير تقييد ، فانظر فى ذلك .

(١) شرح التسهيل [ورقة ٢٠٤ - ب] .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى الأبدى ، وسبقت ترجمته .

والرابع المثنى والمجموع ، نحو : زَيْدَانٌ وَرَيْدُونَ وَهِنْدَاتٌ ، فتقول :
وَأَزِيدَانَاهُ ، وَأَزِيدُونَاهُ ، وَهِنْدَاتَاهُ ، وهذا داخل تحت المفرد .

والخامس : الموصول ، وآخره آخر الصلة ، لأن الموصول لَا يَتِمُّ اسماً
مُخْبِراً عنه إلا بصلته ، نحو : مَنْ أَكْرَمَنَا ، وَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ ، فتقول : وَأَمَنْ
أَكْرَمَانَاهُ ، وَأَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ .

والسادس : المركَّب ، آخره آخر الكلام ، وهو ثلاثة أقسام :

مُرْكَبٌ تركيبَ مَزْجٍ ، نحو مَعْدٍ بِكَرْبٍ ، بِلَالَابَاذٍ ، فتقول : وَأَمْعِدِ بِكَرْبَاهُ
وَابِلَالَابَاذَاهُ .

ومُرْكَبٌ تركيبَ إِسْنَادٍ ، نحو : تَأَبَّطُ شَرًّا ، فتقول : وَأَتَأَبَّطُ شَرًّا .

ومُرْكَبٌ من معطوف ومعطوف عليه ، وقد تقدم .

وهذا كله ظاهرُ الدخول تحت قوله : (وَمُنْتَهَى الْمُنْتَوْبِ صَلُهُ بِالْأَلِفِ) لأن
الْمُنْتَهَى فى ذلك كله ظاهرٌ إما حقيقةً وإما حكماً ، وأشعر بذلك أيضاً قوله :
(كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) .

وبقى قسم سابع يحتل الدخول ، وهو الموصوفُ بصفته ، أو عدمَ
الدخول لأن الصفة من حيث هى بيانٌ لموصوفها كالشئ الواحد معه ، فتشبهه
المضاف والمضاف إليه ، والصلة والموصول ، فكما تلحق آخر المضاف إليه وآخر
الصلة ، كذلك تلحق آخر الصفة ، ويُرجحُ ذلك أن الصفة قد جرت مجرى
الموصوف فى قولهم : هذا زيدٌ بنُ عمرو ، فلم يلحقوا الموصوف تنويناً ، توهماً
أنه وَسَطُ الاسم .

وفى قولهم : لارجلَ ظريفَ لك ، فبُنِيَتِ الصفةُ مع الموصوف كما ترى اعتباراً بأنها كجزء منه . وجاء بعض الموصوفات ملازماً له الصفةُ مثل : يا أيُّها الرجلُ ، والجَمَاءُ الغَفيرُ ، فإذا جرت الصفة مَجْرَى الموصوف ، أو مجرى جزء الموصوف فى هذه المواضع - جرت مَجْرَاهُ فى النَّدْبَةِ : إذ الصفةُ من الموصوف فى المعنى ، ولأن التفجُّع والتوجُّع والتأسُّف قد تقع على صفات المندوب ، كما تقع على ذاته ، فلا يَمْتَنِعُ أن تَلَحِّقها العلامة ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فقال بعضهم : وَاجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِي نَاهُ ، وهما القَدَحَان .

وقال الشاعر ^(١) :

أَلَا يَا عَمْرُو وَعَمْرَاهُ

وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْنِ رَاهُ

فلَحِقَتْ كما ترى صفة المندوب ، وتوكيد المندوب ، وفى المضاف إليه نعتُ المعطوفِ على المندوب ، وهذا رأيه فى «التسهيل» ^(٢) ، وهو رأى يونس والكوفيين ، والصفة أيضاً نظراً آخر من حيث إنها ليست مثل المضاف إليه ، ولا مثل الصلة ، ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع جزءٍ يُحذف له من المضاف ، وهو التنوين ، فيقوم مقامه بخلاف الصفة ، وكذلك الصلة هى من الموصول كالجزء ، بحيث لا يجوز السكوت عنها ، بخلاف الصفة فإنك بالخيار فى الإتيان بها وعدمه ، وهذا كافٍ فى صحة الانفصال حكماً .

(١) الأشموني ١٧١/٣ ، والمساعد ٥٣٨/٢ ، والعيني ٢٧٣/٤ .

(٢) ص : ١٨٥ .

وأيضاً ، إن ظهر لاتصالها بموصوفها وجهه في : هذا زيد بن عمرو ، / وما ذكر ، فقد ظهر وجه انفصالها^(١) منه في : يازيد الطويل ، $\frac{٢٨٠}{٣}$ فتُعَرَّب الصفة وتَبْنَى الموصوف ، وتشبيهه صفة المندوب بصفة المنادى أولى ، من جهة ما اجتماع فيه من النداء ، من تشبيهها بما ليس من بابها ، وما ذكر من السماع فنادر لا يُعْتَدُّ به في القياس ، وهذا رأى الخليل وتلميذه^(٢) . وقد بسط الفارسي في «التذكرة» الاحتجاج للمذهبين فطالعه هنالك .

فإن كان الناظم ذهب هنا مذهبه في «التسهيل»^(٣) ، فقد تبين وجهه ، وإن كان مذهبه الرأى الآخر ، فقد ظهرت حجته ، والله أعلم .
وهنا مسائل :

إحدها : أنه ظهر من الناظم أن هذه الألف أصلية ، ليست هي الألف المنقلبة عن التنوين ، ولا يُعَوَّضُ منها .

ونقل بعضهم عن بعض الكوفيين أنها ألف الندبة ، ولكن يُعَوَّضُ منها التنوين في الوصل ، فيقولون : يازيداً وعمراً إذا وصلوا ، ويستدلون بقول الشاعر^(٤) :

* وَأَفْقَعْسَا وَأَيْنَ مَنَى فَقَعَسُ *

وهذا شاذ ، مع أنه مما نَوَّنَ في الضرورة ، فنصب كقول الآخر^(٥)

*: يَاعِدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي *

(١) في الإصل و (ت) «وجه اتصالها» وما أثبتته من (س) هو الصواب .

(٢) الكتاب ٢٢٥/٢ ، ٢٢٦ .

(٣) ص ١٨٥ .

(٤) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه ، وفي «باب النداء» أيضا .

(٥) هو عدى بن ربيعة (مهلهل) وسبق الاستشهاد به في «باب النداء» وصدره :

* ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ *

والثانية أن قوله : (صِلُهُ بِالْأَلْفِ) فَجَعَلَ مَدَّةَ النُّذْبَةِ أَلْفًا ، ولم يقل : بالواو والياء ، فإن الجميع مَدَّاتٌ تَلْحَقُ آخرَ المندوب ، إِيذَانًا بِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِي الْبَابِ ، لأنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْمَدَّةُ الْمَجْهُولَةُ الَّتِي تَكُونُ بِحَسَبِ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا يَظْهَرُ مِنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ وَالْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ :

أحدهما : أن الغرض مَدُّ الصوت والإبعادُ فيه ، للمعنى المراد من النُّذْبَةِ وَالْأَلْفِ فِي ذَلِكَ أَمْدٌ صَوْتًا مِنْ غَيْرِهَا . قَالَ ابْنُ جَنِّي (١) .

والثاني ، أن الحركات اللازمة معها وَغَيْرَ اللازمة على سواء ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ فَلَا تُعْتَبَرَانِ مَعَهَا ، فَتَقُولُ وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ ، وَلَا تُعْتَبَرُ الْكَسْرَةُ ، وَكَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بَ (قَامَ زَيْدٌ) أَوْ بَ (رَأَيْتَ زَيْدًا) لَا تُعْتَبَرُ الضَّمَّةُ وَلَا الْفَتْحَةُ ؛ بَلْ تَقُولُ : وَأَقَامَ زَيْدَاهُ وَارَأَيْتُ زَيْدَاهُ .

وَكَذَلِكَ حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ فَتَقُولُ فِي (يَا زَيْدُ) الْمَبْنَى : يَا زَيْدَاهُ وَفِي (رَقَّاشٍ) يَارَقَّاشَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَلَوْ كَانَتْ مَدَّةٌ مُطْلَقَةٌ لَكَانَتْ تَجْرِي مَعَ الْحَرَكَاتِ بِإِطْلَاقٍ ، كَمَا تَجْرِي مَدَّةُ الْإِنْكَارِ وَالتَّذَكُّرِ (٢) ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمَدَّاتِ ، وَهِيَ نَحْوُ مِنْ عَشْرَةٍ ، ذَكَرَهَا ابْنُ خُرُوفٍ .

وأيضا ، فَلَوْ كَانَتْ مَدَّةٌ تُصِيرُ إِلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ كَانَ ثَمَّ لَبْسٌ أَوَّلًا وَلَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ؛ بَلْ التَزَمُوا الْأَلْفَ وَحَذَفُوا لَهَا التَّنْوِينَ وَيَاءَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَلَمْ يُصَيِّرُوا إِلَى غَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ ، كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَالثَّالِثَةُ : أَنَّهُ لَمَّا أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِي إِلْحَاقِ الْأَلْفِ دَلًّا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرِ مَا اعْتَبَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» مِنْ اسْتِثْنَائِهِ مَا آخَرَ أَلْفُ وَهَاءَ ، فَإِنَّهُ قَالَ : وَيَسْتَفْنَى

(١) الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٥٥ .

(٢) انظر في مده الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ ، وشرح الكافية ٤٠٩/٢ ، وفي مده التذکر : ابن يعيش ٥٢/٩ ، وشرح الكافية ٤١١/٢ .

عنها - يعنى الهاء - وعن الألف فيما آخره ألف وهاء^(١) ، فلا يقال عنده
فى (عَبْدَ اللَّهِ) : ياعْبَدَ اللَّهَاهُ ، ولا فى (جَهْجَاهُ)^(٢) : ياجَهْجَاهَاهُ ، ولا فى
(أَوَاهُ)^(٣) ، مسمًى به : يَأَوَاهَاهُ . وعُلِّلَ ذلك بالثقل الذى فيه .

وهذا يَحْتَاجُ إِلَى تَوْقِيفٍ وَظَاهِرٍ / النحويين الإِطْلَاقُ كما هنا ، فلا^{٢٨١}
يُدْعَى استِثْنَاؤُهُ لِإِبْدَالِهِ ، وَالِاسْتِثْقَالُ هنا ضَعِيفُ الْاعتْبَارِ ، وَلَوْ لَاعْتَبِرَ
فِيمَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ كَفَرَزْدَقُ ، أَوْ فِيمَا آخِرُهُ هَاعْكَمَهُمُ^(٤) ، مسمًى به ،
فَكَانَ يَمْتَنِعُ : وَأَفَرَزْدَقَاهُ وَأَمَهُمَاهُ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . أَوْ يُقَالُ : لَمَّا كَانَ
مِثْلُ هَذَا الْمُسْتَثْنَى نَادَرَ الْإِسْتِعْمَالَ عَامِلَهُ مُعَامَلَةَ النُّوَادِرِ .

ثُمَّ قَالَ : (مَتْلُوَهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ) أَخَذَ يَذْكُرُ هُنَا مَا يُعْرَضُ
لِلْأَسْمِ عِنْدَ إِحْقَاقِهَا ، وَيُعْرَضُ لَهَا إِذَا لَحِقَتْ هِيَ أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى آخِرِ
الْأَسْمِ ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى وَصْلِهَا أَوْ الْوَقْفِ عَلَيْهَا ، فَذَكَرَ هُنَا ، مِمَّا يُحْذَفُ
لَهَا ، الْإِلْفَ وَالتَّنْوِينَ ، وَفِي آخِرِ الْفَصْلِ ذَكَرَ حَذْفَ الْيَاءِ فِي نَحْوِ : غَلَامِي
، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ عِنْدَهُ مِنْ آخِرِ الْمُنْدُوبِ غَيْرُ
ذَلِكَ ، وَبِذَلِكَ ظَهَرَتْ مَخَالَفَتُهُ لِلْكَوْفِيِّينَ فِي حَذْفِهِمْ هَمْزَةَ التَّائِيثِ ، فَيَقُولُونَ
: يَا زَكَرِيَّاهُ ، وَفِي رَجُلٍ اسْمُهُ (حَمْرَاءُ) يَاحْمَرَاهُ ، وَهَذَا لِأَدْلِيلٍ عَلَيْهِ ، فَلَا
سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ .

(١) التسهيل : ١٨٥ .

(٢) يُقَالُ : جَهْجَه بِالْأَبْلِ وَالسَّبْعِ وَغَيْرِهِ ، إِذَا صَاحَ بِهِ لِيَكْفَ ، وَتَجَهَّجَ عَنِ ، أَيْ انْتَهَ .

وَالْجَهْجَاهُ كَأَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ هَذَا .

(٣) الْأَوَاهُ : الْكَثِيرُ التَّأَوُّهِ وَالِدَعَاءِ .

(٤) الْمَهْمَةُ : الْمَغَازَةِ الْبَعِيدَةُ ، وَالْبَلَدُ الْقَفْزُ .

أما الألف فإنها تُحذف كما ذكر ، فتقول فى (موسى) : وامُوسَاهُ ، وفى (يحيى) : يا يَحْيَاهُ ، وفى (مُئْنَى) : يامُئْنَاهُ ، وكذلك الألف فى (ضَرَبَها) مسمى به ، تقول : واضْرَبْهاهُ ، وفى (ضَرَبَكُما) : واضْرَبْكُماهُ . وكذلك الألف المبدلة من ياء المتكلم عند من يقول : ياغُلَامَا ، فتقول : واغُلَامَاهُ ، فتَحذف الألف وتأتى بالآلف النَّدْبَةُ .

فقوله : (مَتْلُوهاً) الضمير فيه عائد على «الألف» فى قوله : (صلِّه بالآلف) و (مَتْلُوهاً) هو السابق عليها الذى يجاورها من حروف الاسم ، وذلك الحرف لآخر .

وقوله : (إِنْ كَانَ مِنْهَا حُذِفَ) يريد : إن كان ذلك المتلوه ألفاً مثل الألف اللاحقة حُذِفَ ، وإنما حذفت ألفُ الاسم دون اللاحقة ، لأنك لما أُتيتَ بها اجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلا بد من حذف إحداهما لأن الألف لاتقبل الحركة ، فتحرَّك إحداهما ، وإذا وجب حذف إحداهما ، فلو حذفت ألف النَّدْبَةُ لزم من ذلك نقضُ الغرض فلم يَبْقَ إلا حُذِفَ آخر الاسم .

وأيضاً ، فإن ألف النَّدْبَةُ سِيقَتْ لمعنى يُقصد فيها ، وألفُ الاسم لم يؤت بها لمعنى بخصوصه على الجملة ، فإذا حُذِفَ بقى دليلُ عليها وهو ما بقى من الكلمة ، وإذا حُذِفَ ألفُ النَّدْبَةُ لم يكن منها خَلْفٌ ، واختُلَّ ما جئ بها لأجله ، فلم يكن بُدٌّ من حذف الألف السابقة .

وأيضاً ، فإن إلحاق ألف النَّدْبَةُ حكمُ طارئٍ على الكلمة والقاعدة أن الحكم للطارئ ، ولو فرضت الأولى لمعنى لكان إيثارُ الطارئِ أولى .

فإن قلت : هَلَا قَلَبُوهَا ياءً أو واوًا ، فحرَّكوها كما فعلوا فى التثنية وجمع المونث السالم ، وهو أولى من الحذف ، لأنه رَدٌّ إلى الأصل ؟

فالجواب أن التثنية لابد من الإتيان بعلامتها ، فالضرورة داعية إلى تغيير اللفظ لأجلها ، بخلاف علامة النُّبْة ، فإنك في إلحاقها وعدم إلحاقها بالخيار ، / فلم تَدْعُ ضرورةً إلى تغيير اللفظ ، بل صارت الألف $\frac{٢٨٢}{٣}$ تسقط كما سقطت في قولك المثنى الظُّرَيْفُ .

وأیضا ، لو حُذفت من المثنى أو المجموع لالتبس بالمفرد إذا قلت : مؤسَّانِ أو حُبَّلاتٍ ، بخلاف النُّبْة .

وأما التنوين : فيُحذف أيضا من آخر الاسم وذلك قوله : (كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) يعنى أن التنوين اللاحق فى آخر تكملة الاسم كانت تلك التكملة صلة الموصول أوغير ذلك ، من مَمْطُول ، أو مُرْكَب ، أو مضاف ومضاف إليه ، أو معطوف ومعطوف عليه - لابد من حذفه أيضا عند لحاق ألف النُّبْة ، فتقول : وَامَنْ أَكْرَمَ زَيْدَاهُ ، وَامَنْ ضَرَبَهُ عَمْرَاهُ ، أَوْ تَابَطَ شَرَاهُ ، وَازِيدَا وَعَمْرَاهُ ، وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ . وهذا رأى البصريين .

وأجاز الكوفيون إثبات التنوين (التابع لحركة الإعراب ، فيقولون : وَاغْلَامَ زَيْدِنِيهِ أَوْ زَيْدَنَاهُ - بتحريك التنوين)^(١) بالكسر أو الفتح . وذلك غير موجود فى الكلام ، فلا يعول عليه .

وإنما حُذف التنوين معها ، وإن كان الأصل أن يثبت ويحرك لالتقاء الساكنين ، لأن ألف النُّبْة ليست بمنفصلة من المنذوب ، ولا فى تقدير الانفصال ، وإنما يثبت التنوين إذا كان الساكن منفصلا أوفى تقدير الانفصال ألاترى أنك تقول : زَيْدُونِ العاقلُ ، فتثبته محركا لأن

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

الساكن منفصل . وكذلك : أزيدُ نِيَّة (في مَدَّة الإنكار ^(١)) ، يَثْبُت التنوين ، لأن علامة الإنكار في تقدير الانفصال . فإن قلت : كيف تفرّق بين المَدَّتَيْنِ وهما على حَدٍّ واحد ، لأنهما أتيا بهما لمدِّ عَرَض آخر الاسم ، فإما أن يكونا عندك في تقدير الانفصال فيجئ منه قول الكوفيين ، وإما أن يكون معا متصلين فيحذف التنوين في أزيدُنيَّة ^(٢)) ، وهو خلاف الإجماع . وأما التفرقة فلا يظهر لها وجه ، فكان تحكُّما ؟

فالجواب : أن التفرقة بينهما قد ظهرت في استعمال العرب . كما تقرّر ، فلو كانا معا على حَدٍّ واحد في الاتصال أو الانفصال لم يُفرّقوا بينهما ، فاستدلّنا بتفرقتها على أن الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا من باب «الاستدلال بالأكثر على المؤثّر» ولذلك قالت العرب : أزيدُانيَّة ، ففصلت بـ (إن) حقيقة .

ووجه التفرقة من جهة المعنى . أن في الإنكار شيئا من الحكاية ، لأنه جارٍ مجرى الاستثبات ، ولذلك جاء بهمزة الاستفهام بحركة الإعراب المتقدمة في الكلام المنكّر ، ولا بد إذ أتيت ، وحافظت عليها ، وجعلت المَدَّة تابعة لها ، أن تحافظ على تمام الاسم ، ومن تمامه التنوين ، كما حافظت على ذلك في الحكاية ، بخلاف النُدْبَة ، فإن القصد مجرد مدِّ الصوت ، وعلى ذلك بنى الكلام لا على حكايته ، فكانت المَدَّة مبنيا عليها قصدا ، فلم يكن بُدُّ من البناء عليها حكما ، والتنوين ليلحق وَسَط الاسم ، فتعَيَّن حذفه والله أعلم . وسيذكر حذف الياء بعد .

(١) انظر في مدة الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

وقوله : (نلتَ الأملَ) دعاءٌ للمخاطب ، كَمَلُ به البيت ، وهذا النوع ، من التكميل الذى لايفيد معنى ، قليلٌ جدا فى هذا النظم .

ثم قال : (والشُّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا) إلى آخره ، يعنى بالشُّكْل الحركة . والْحَتْمُ : اللّازِمُ ، وأراد الحركة اللّازمة التى هى حركة بناء .

و «لازماً» حالٌ من هاء «أَوَّلِهِ» أو من «الشُّكْل» . وتقدير الكلام : أَوَّلِ الشُّكْلِ مُجَانِسًا من الحروف حالةٌ كَوْنُهُ لازماً .

ومعنى «أَوَّلِهِ» اجْعَلْهُ يَلِيهِ . والمجانِس هو / المشاكِل ، وهو هنا ٢٨٣ حرف المدّ الذى يَتَّبِع الحركة إذا مُطِلَّت ، كالألف للفتحة ، والواو للضمة ، والياء للكسرة ، فإذا مُطِلَّت الفتحة صارت أَلْفًا ، أو الضمة صارت واوًا ، أو الكسرة صارت ياءً ، كما قال الشاعر^(١) :

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقال^(٢) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ *

(١) المغنى ٣٧٢ ، والتاج (عقرب) وبعده :

* الشائلاتِ عَقَدَ الأَنْتَابِ *

(١) الإنصاف ٢٤ ، والهمع ٣٣٣/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩/١ ، والخزانة ١٢١/١ ، والدرر ١٠٧/٢ ، واللسان (شرى)

وهو عجز بيت من بيتين هما بتمامهما :

الله يعلم أنا فى تلفتُنا يومَ الفراقِ إلى أحبابنا صُورُ

وأُننى حيثما يَنْتَى الهوى بَصْرِي من حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ

يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجبه التى يسكنونها .

وقال (١) :

* نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ *

[فإذا] (٢) ، كانت الحركة مع حرف المد هكذا سُمِّيت مُجَانِسَةً لها .

ويريد أن آخر المنسوب إما أن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا ألحقت الألف ، فَتُحْرَكْ ذلك الساكنُ بالفتح لضرورة لألف وذلك إذا كان يقبل الحركة ، كالقاضي والداعي إذا ندبته فقلت : ياقاضيه ، مالم يكن تنوينا أو ياء المتكلم ، فإن التنوين - كما قال - يحذف ، وياء المتكلم سيأتى ذكرها أن شاء الله . فإن لم يقبل الحركة فلا بد من حذفه كالألف ، وقد تقدم .

فإن كان متحركا فإما أن تكون الحركة إعرابية أو بنائية ، فإن كانت إعرابية ألحقت الألف ولم تعتبرها ، وذلك داخل تحت قوله : (ومنتهى المنسوب صلّه بالألف) وقد تقدم ما يظهر منه عدم اعتبار حركة الإعراب .

وإن كانت بنائية فإما أن يكون إلحاق الألف للاسم يُوقع فى المنسوب لبسا أولا ، وذلك بأن يُعوّض من تلك الحركة الفتحة لأجل الألف . فإن لم يُوقع لبسا

(١) هو الفرزدق ، وصدره :

* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *

ديوانه ٥٧٠ ، وسيبويه ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٣/٢ ، ١٩٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والإنصاف ٢٧ ، ٢١ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والعينى ٥٢١/٣ ، ٥٨٦/٤ ، وتنفى : ترد تثير . والضمير يعود على ناقة الفرزدق . والهجرة : وقت اشتداد الحرفي الظهيرة . ونفى الدراهم : إثارتها للانتقام . والتنقاد : مصدر بمعنى النقد ، وهو التمييز بين جيد الدراهم والدنانير ورديئها . يصف سرعة سير ناقته فى الهواجر ، فيدها لشدة وقعها فى الحصى تنفيان فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدها الصير فى . وخص الهجرة لصعوبة السير فيها .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

فحكمها حكم حركة الإعراب فى عدم اعتبارها ، فتقول : يَزِيدُ يَزِيدَاهُ ،
ولاتقول : يَزِيدُوهُ ، كما تقول : أَعْمُرُوهُ فى الإنكار ، لأن الألف هى الأصل كما
تقدم فإذا قُدِرَ على إلحاقها وفتح ما قبلها من غير معارض لم يُعدل عنه ، وكذلك
تقول فى (رَقَاشٍ وَحَذَامٍ) : وارقَاشَاهُ واحَذَامَاهُ ، ولاتقول : واحذَامِيَّةُ ،
ولايارقَاشِيَّةُ ، لعدم اللبس . وأجاز ذلك الكوفيون ، أعنى فى الكسرة . وما قالوه
لم يُسمع من كلامهم ، فلا تُسمعُ دعواهم ، وهذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم
على لغة من قال فى (النداء) : يا غلام - بالكسر - أو يا غلامُ - بالضم - فالضم
والكسر ليسا بإعراب ، مع أنهما غير معتبرين ، فإنك تقول : يا غلاماهُ ، لأن
الكسر لا يقع بـ (غلام) المنكر لأنه لا يُندب .

وإن كان الفتح وإلحاق الألف يُوقع لبساً فاتركَ آخرَ المندوب على حاله من
ضم أو كسر ، وأتبعه من حروف المد ما يُجانس تلك الحركة ، فتأتى بعد الضم
بالواو ، وبعد الكسر بالياء ، وهو قوله :

وَالشُّكْلُ حَثْمًا أَوْ لَهُ مَجْبَانِسًا

إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِهِمْ لِأَيْسًا

يعنى باللبس الخاط ، يقال : لبستُ عليه الأمرُ ألبسُهُ ، إذا خلطته عليه ،
فلم يَعْرِفْ وجهه . ومنه قوله تعالى : { وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسُونَ }^(١) ، أى إن يكن
الفتح يلبس المقصود من الكلام بما يذهب إليه ألوههم وهو غير مقصود .

(١) سورة الانعام / آية : ٩ .

وَالْوَهْمُ : ذَهَابُ ظَنِّ الْإِنْسَانِ إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ يَرِيدُ غَيْرَهُ ، يُقَالُ :
وَهَمْتُ فِي الشَّيْءِ - بِالْفَتْحِ / أَهَمُّ وَهْمًا ، بِالِاسْكَانِ ، إِذَا ذَهَبَ ٢٨٤
وَهْمُكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ غَيْرَهُ .

وَأَمَّا (وَهِمَ فِي الْحِسَابِ) فَهُوَ بِالْكَسْرِ ، يَوْهَمُ وَهْمًا - بِالْفَتْحِ - إِذَا
غَلَطَ وَسَهَّأَ فِيهِ ، فَهُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، فَاِتْيَانُ النَّازِمِ بِالْوَهْمِ السَّاكِنِ الْهَاءِ
صَوَابٌ

وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا إِذَا نَدَبْتَ : غُلَامَكَ ، أَوْ غُلَامَكُمْ أَوْ غُلَامَهُ ، أَوْ
غُلَامَهُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : وَاعْلَامَكِيَّةً ، وَاعْلَامَكُمُوهُ ،
وَاعْلَامَهُمُوهُ . وَلَا تَقُولُ : وَاعْلَامَكَاهُ ، فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامِكَ - بِفَتْحِ
الْكَافِ - وَاعْلَامَكُمَاهُ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامِكُمَا ، وَكَذَلِكَ مَا بَقِيَ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (وَاعْلَامَكَاهُ)
عَلِمْتَ أَنَّ الْكَافَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً خَطَابًا لِلْمَذْكَرِ ، وَكَذَلِكَ (وَاعْلَامَهَاہُ) ،
تَعْلَمُ أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُؤنَّثِ ، وَكَذَلِكَ (وَاعْلَامَكُمَاهُ) ، هُوَ ضَمِيرُ الْمُثْنَى ، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ مِثْلُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ أَنْفَاءً أَنَّ آخِرَ الْمُنْدُوبِ إِنْ أُلْحِقَ الْأَلْفَ فَوْقَ اللَّبْسِ
امْتَنَعَ ذَلِكَ ، وَأُتِيَتْ بِمَجَانِسِ الْحَرَكَةِ ، وَكَانَ عِنْدَهُ الْمُثْنَى ، حَسْبَمَا ذَكَرَ
فِي «الشرح»^(١) ، مِمَّا يَقَعُ فِيهِ اللَّبْسُ إِنْ لَحِقَتْهُ الْأَلْفُ ، كَانَ مِنَ الدَّخْلِ
فِي هَذَا الْحُكْمِ ، فَالْأَوَّلَى عِنْدَهُ أَنْ يُقَالَ فِي الزَّيْدَيْنِ : وَازِيدَيْنِ ، خِلَافًا
لِلْبَصْرِيِّينَ الْمَانِعِينَ هَذَا .

قَالَ فِي «الشرح»^(٢) : وَالْبَصْرِيُّونَ يَلْتَزِمُونَ فَتْحَ نُونِ التَّثْنِيَةِ فِي

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٥ - ١) .

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٥ - ١) .

ندبة المثني ، فيقولون : يازيدَانَاهُ ، والكوفيون يُجيزون هذا ، ويجيزون أيضاً : يازيدَانِيَّة قال : وهو عندي أولى من الفتح وسلامة الألف لوجهين :

أحدهما : أن في الفتح وسلامة الألف إيهاَم أن اللفظ ليس لفظً تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختمة بألف ونون مزيدتين كسَلْمَان ومَرْوَان .

والثاني : أن أبا حاتم^(١) ، حكى أن العرب تقول في نداء «هَن» مُثْنَى : يَاهَنَانِيَّة ، ولم يَحْك : يَاهَنَانَاهُ ، والقياسُ إنما يكون على ماسمِع لا على ما لم يُسْمِع ، هذا ما قال . وهو يشير إلى التزام الكسر خلافاً لمن التزم الفتح أو أجاز الوجهين ، وهم أهل البصريَّتين^(٢) .

فإن كان مذهبه هذا ، فهو حَرَبٌ بأن يُدْخِلَ المثني تحت قوله : (أَوَّلُهُ مُجَانِسًا) إن كان ثَمَّ لَبَسٌ . وقد زعم أن هذا ملْبَسٌ ، فلا مِرْيَةَ في أرادته .

ثم يبقى عليه سؤال : وهو أنه قَدَّمَ أَوَّلَ الفصل أن آخر المندوب تَلَحُّقه الألف ، وأن الألف والتنوين يُحذفان لها ، وذكر هنا أن الحركة اللازمة تَتَّبِعُهَا المَدَّةُ عند خوف اللَّبَسِ ، فأعطى مجموعَ الموضعين أن ما آخره ياءٌ ، سوى ما يذكُرُهُ إثرَ هذا ، أو واوٌ لا يَحْذَفُ بَلْ يَحْرُكُ بِالْفَتْحِ للألف اللاحقة ، فتقول في نحو (قَامُوا) أو (قَوْمِي) مسمًى بهما : واقَامُواهُ ، واقُومِيَاهُ ، وكذلك في (ضَرَبْتَنِي) على لغة من أثبت الياء : ياضَرَبْتِنِيَاهُ ، وفي (ضَرَبْنِي) : واضَرَبْنِيَاهُ إلى أشباه ذلك ، كما تقول في (القاضي) ياقاضِيَاهُ ، وفي (غلامي) في أحد الوجهين : واغلاميَاهُ . وهذا كله باطل لا يقوله عربي ، وإنما حكمه أن تُتَّبَعَ الحركة بمجانستها ، فإذا اجتمع المثلان من الياعين أو الواوين ، كان الحكم

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر (ت ٢٥٠) .

(٢) يريد البصرة والكوفة ، فثنى على التغليب ، كما يقال : القمران للشمس والقمر والعمران ، لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

حكم / الألفين ، ، وذلك حذف إحداهما فتقول : وأقاموه ، وأقوميته ، $\frac{٢٨٥}{٣}$ واضربتيه ، واضربنيته .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله رأى نظراً المبرد في هذا متوجّها ، وذلك أن المبرد ألزم سيبويه القول بتحريك الواو والياء ، كما حرّكها مع ياء المتكلم ، وأن يقول : واضربواه ، واضربتيه ، ونظائره . وتابعه عليه ابن ولاد^(١) المستنصر لسيبويه ، وقال : هذا الفصل صحيح ، ولجواب في هذا احسن منه ، فكان ابن ولاد مال إلى هذا ، وجعله رأياً صحيحاً ، فيمكن ، على بعده ، أن يذهب إليه ،

والثاني : أن الواو والياء في هذه المواضع لم يعتبرها لعدم اعتبار ما هي فيه ، لأن قصده في هذا الباب الكلام على المشهور الاستعمال من الأسماء التي شأنها أن تُندب ، ولاشك أن لمشهور منها في الاستعمال ما آخره ألف أو تنوين أوياء متكلم ، أو ياء أصلية .

فالأصلية كالقاضي حكمها ظاهر . وياء المتكلم الثابتة الساكنة سيذكرها . وما آخره ألف أو تنوين قد ذكره . وماسوى ذلك دخيل في الكلام ، غير مستعمل عند العرب ، وإنما أجرى الناس فيه القياس كيف كان لوسمى بـ (قومي ، أو ضربتني ، وقاموا) ونحو ذلك مما هو نادر الاستعمال ، غير ضروري الذكر .

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوي . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، وكان شيخه الزجاج يفضلّه على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والممدود ، وانتصار سيبويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ) .

وأيضاً ، فما آخره وأو من المعربات لا يوجد فى الكلام إلا أن يُسمّى
بجملة فيها ضمير رفع اختتمت به .

وهذا كله وظيفة أرباب المطولات ، ولذلك لم يُبَوَّب فى هذا النظم على «باب
التُسْمِيَةِ» فلا ينبغي أن يمثل له هذا الفصل إلا بما هو مستعمل عند العرب ؛
وإذا ذاك لا يبقى عليه فى المسألة إشكال .

وهذا هو الأولى فى الجواب ، وهو مقصود فى كلامه حسنٌ ، وتنقيحٌ لمحل
الفائدة وإنما مثل فيما آخره الحركة بـ (غَلَامِهِ وَغَلَامِكُمْ وَغَلَامِهِمْ) لتحرك الآخر
فى الأصل ، وسقوط الصلّات فى أكثر الكلام ، وإلا فـ (غَلَامُكَ ، وَغَلَامُكِ) ونون
المثنى كافٍ فى التمثيل ، ويكون (غَلَامُهُ وَغَلَامُكُمْ) ونحوه مِمَّا لم يقصد لقلّة
استعماله والله أعلم .

وقوله : (إِنْ يَكُنْ الْفَتْحُ بِهِمْ لَابَسًا) أتى بـ (يَكُنْ) المضارع ، وموضعه
للماضى ، لأنه لاجواب له يَنْجُزَم ، فلا يُؤْتَى فيه بامضارع إلا قليلاً ، وقد تقدم
مثله . وكذلك قوله :

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ

وَإِنْ تَشَاءُ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

فأتى بـ (إِنْ تُرِدْ) والوجه : إِنْ أَرَدْتَ ، و(وَاقِفًا) حال من فاعل (زِدْ) أى زِدْ
هَاءَ سَكَتٍ حالة كونك واقفاً .

ويعنى أنك إذا وقفت على آخر المنسوب ، وقد ألحقته الألف أو الياء أو
الواو ، زدت هاءً تقف عليها ، وتسمى هاء السكت ، فتقول : يازيداه ، ياعبد
الملكاه وأمير المؤمنيناه ، فتكون تلك الهاء لاحقة للقصد الذى لحقت لأجله فى
نحو : {يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ} ^(١) ، لبيان ما قبلها ، فإذا لحقت فى نحو :

(١) سورة الحاقة / آية : ٢٥ .

{كِتَابِيَّةٌ} . فلبيان الحركة ، وإذا لحقت الألف في النُّدْبَة فلبيان الحرف الذي بمنزلة الحركة لضعفه .

وقوله : (إن تُردِّد) راجع إلى إلحاق الألف والهاء ، فكأنه قال :
ومُنْتَهَى المندوبِ صلُّه بكذا مطلقا ، وبالهاء إذا/ وقفت إن شئتَ ذلك ، ^{٢٨٦}
وإن شئتَ فلا تُردِّد شيئا من ذلك ، بل تأتي بالاسم المندوب على حدِّه لو
كان منادى غير مندوب ، فتقول : وازيدُ ، واعد الملك ، واغلامُ ، وما أشبه
ذلك ، وأنشد سيبويه لابن قيس الرُّقِيَّات (١) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغْوَلَةٌ

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارْزِيَّتِيْه

إلا أن لحاق المدة أكثرُ ، وإن كان الوجهان معاً سائغين ، فكأنه
قدَّم أحد الوجهين تنبيها على أو لويته .

فإن قيل : لم لم تحمل التخيير على إلحاق الهاء ، وذهبت إلى ذلك
المحمل البعيد ، وقد لا تلحق الهاء في الوقف ، كقول جرير (٢) :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ

وَقُمْتُ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمَرَا

فوقف بغير هاء كما ترى ؟ فالجواب أن الوقف بغير هاء غير
معروف في الكلام ؛ بل الهاء لازمة في الوقف ، وهو مقتضى كلام
النحويين .

(١) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والمساعد
٥٣٥/٢ ، والعينى ٢٧٤/٤ يرثى سعدا وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم
الحرّة . والدماء : السوداء ، وهى أيضا : العدد الكثير من الناس : وممولة بالكية .
والرزية : المصيبة ، وأصله من المهموز (رَزِيَّة) .
(٢) سبق الاستشهاد به فى «بابى النداء والنُدْبَة» .

وأيضاً ، فما فى بيت جرير لاحتجة فيه ، لأنه جارٍ مجرى الوصل لا
مجرى الوقف ، وإلى هذا فهو نادر غير معتد به .
ثم هنا مسألتان :

إحداهما : إنه لما قال : «وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ» فقيّد ذلك بالوقف، دلّ
بمفهومه على أنها لا تزاد في الوصل، وإنما اللاحق الألف خاصة، وذلك صحيح
فتقول : واغلاماً أين ذهبت؟ وازيداً مَنْ لى بك؟
وأنشد سيبويه لرؤبة^(١):

* فهِى تُنَادِي بِأَبَا وَابْنِيْمَا *

هكذا روى في بعض الروايات^(٢)، حكايةً للنّدة، وهو كثير.
والثانية : أنه لما سَمَّاها هَاءَ السكت أفهم ذلك أنها ساكنة لا تُحَرِّكُ،
وأنها إذا وُصِلَ بها سَقَطَتْ، وهذا ظاهر، إلا أن يَشْذُ شَيْءٌ فيحُفَظُ، ويُنْشَدُونَ
هنا^(٣):

* يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ *

ومنه أيضاً^(٤):

(١) الكتاب ٢٢٣/٢، وملحقات ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٢٧٢/٤، وابن يعيش ١٢/٢، واللسان (بنى،
رثا) وقبله :

بكَاءً تُكَلِّى فَقَدْتِ حَمِيْمًا

(٢) ويروى «بأبي وابنيما» و«بأباً وابناًما» ويروى «تَرُئِي» بدل «تنادى».

(٣) الخصائص ٣٥٨/٢، والمنصف ١٤٢/٣، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع ٣٤٦/٥، والخزانة ٣٨٧/٢

ويعده : إذا أتى قُرْبُهُ للسانية

وناجية : اسم شخص. والسانية : الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التى يستقى عليها من البئر.

(٤) سبق الاستشهاد به.

أَلَا يَاعْمُرُونَ عَمْرَاهُ
وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

على أن يكون هاء «عمرأه» متحركة.

وقائلٌ وَاَعْبُدِ يَا وَاَعْبُدَا

مضنٌ في النداء اليَا ذا سُكُونٍ أَبْدَى

«مَنْ» في قوله : «مَنْ فِي النِّدَاءِ» مبتدأ، و«أَبْدَى» صلته، و«فِي النِّدَاءِ» متعلق
بـ(أَبْدَى) و(الْيَا) مفعول به، و(ذَا سُكُونٍ) حال من (الْيَا)، وفاعل (أَبْدَى) هو
العائد على (مَنْ) (وقائلٌ) خبر المبتدأ، و(وَاَعْبُدِيَا) وما عطف عليه مفعول (قائلٌ)
وحُذِفَ العاطفُ ضرورةً.

والتقدير : الذي (أَبْدَى) في النداء اليَاءِ ذات سُكُونٍ قائلٌ في الندبة
:وَاَعْبُدِيَا وَاَعْبُدَا.

ويعني أن مَنْ لَغَتْهُ مِنَ الْعَرَبِ إِبْثَاتُ الْيَاءِ فِي (يَا عَبْدِي) ساكنةٌ لا متحركة،
فإن له في نُدْبَةِ هذا المضاف وجهين :

أحدهما : تحريك الياء بالفتح، فيقول : وَاَعْبُدِيَاهُ، وَاغْلَامِيَاهُ، وَاَسِيدِيَاهُ،
لأن الألف لما كانت ساكنة، والياء ساكنةً أيضاً، لم يكن بُدُّ من تحريك الياء أو
حذفها، فحرَّكوها لأن أصلها الحركة، فزال المحذور، فوافق في هذا الوجه
لغةٌ من يحرِّكُ الياءَ.

والثاني : أن تُحذف الياء فتقول : يَا عِبْدَاهُ، وَاغْلَامَاهُ، وَاَسِيدَاهُ، وما أشبه
ذلك، لأنها لما التقت ساكنةٌ مع الألف، وقَرُبَ شَبَهُهَا بالتثوين على ما تقرَّرَ قبل
هذا، حذفوها كما حذفوا التثوين وإن كانت مُرَادَةٌ .

وأما من أثبتتها متحركةً فلا إشكال في دخولها تحت الأصل المتقدم في قوله : « وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ / بِالْأَلْفِ » وكذلك لغةً من يقول : $\frac{٢٨٧}{٣}$ يا غلام ، أو يا غلام ، وفي لغة من قال : (يا غلاماً) تدخل تحت الاستثناء بقوله : «مَتْلُوْهَا إِن كَانَ مِنْهَا حُذِفُ».

فقد تَبَيَّنَ أَنَّ خَمْسَ اللِّغَاتِ فِي الْمِضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَأْخُودٌ حَكْمُهَا مِنْ كَلَامِهِ عَلَى اخْتِصَارِهِ. وما ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ هُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ^(١). وأما سيبويه فمذهبه تحريك الياء مطلقاً في هذه اللغة^(٢)، لأنه رأى تحريكها، وهى اسم معتبر محافظٌ عليه، هو الوجه. ولَمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ وَجْهٌ آخَرُ كَمَا تَقْدِمُ. وكان تقديمه لقوله : «وَعَبْدِيَّ» بإثبات الياء مشعراً^(٣) بأنه أقوى من الوجه الآخر، وجعله في «شرح التسهيل»^(٤) على العكس، وأن إثباتها قليل. والظاهر ما أشعر^(٥) به هنا. ولذلك لم يذكر سيبويه غيره^(٥).

(١) انظر المقتضب ٢٧٠/٤.

(٢) الكتاب ٢٢١/٢.

(٣) ورقة (٢٠٤ - ب).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٥) الكتاب ٢٢١/٢.

الترخيم

الترخيم في اللغة : التسهيل والتلين، رَخِمَ مَنْطِقُهَا : لَانَ .
قال الجوهري^(١) : ويقال : هو الحذف. قال ومنه ترخيمُ الاسم في النداء .
والمعروف في أصل اللغة ماتقدّم، ومنه بيت ذي الرّمة المشهور^(٢) :
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءُ وَلَا نَزْرُ
أى رقيق الحواشي سهلها.

وعلى أصل اللغة، مع الإحالة على الاصطلاح ، استعمله الناظم إذ قال :
تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى
كِيَّاسُوعَا فَيَمْنُ دَعَا سُعَادَا
أى تسهلاً وتيسيراً .

وذلك أن المنادى يلحقه الترخيم تخفيفاً من اسمه إذا طال، لكثرة النداء
في كلامهم، ولأنك محتاج إليه أبداً في كل كلام تُخاطب به إنساناً لتعطفه على
الاستماع منك لأمرك ونهيك وإخبارك.

وترخيمه : نَقْصُهُ عن تمام الصوت به، فهو في الاصطلاح حذفُ بعض
حروف الاسم، ولذلك قال : «أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى» ففَسَّرَهُ بالحذف، وإنما قال :
«آخِرَ الْمُنَادَى» فَقَيَّدَهُ بالنداء، لأن ترخيم المنادى هو المُطَرِّد في القياس .

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ديوانه ٢١٢، والأشعوني ١٧١/٣

والبشر : جمع بشرة، وهى ظاهر الجلد ورخيم الحواشي : لين نواحي الكلام. والهراء : الهذيان
والكلام الكثير بدون معنى. والنزر : القليل. يصفها بأن كلامها بين القليل والكثير.

وأما غير المنادى فلا يُرْخَمُ إلا في الضرورة، كما وقع تنبيهه عليه في آخر الباب.

وقيّد الحذف بالآخر احترازاً من الوسط والأول، فلا يقع فيه ترخيم النداء.

وأيضاً، فالترخيم بمعنى (الحذف) في اصطلاح النحويين على وجهين :

أحدهما : ترخيم النداء هذا، ولا يقع إلا في آخر الاسم كما قال.

والآخر : ترخيم التصغير، وهو حذف زوائد الاسم لتقع بنية التصغير على أصول الكلمة، ويسمى التصغير هنالك تصغير الترخيم، وقد ذكره الناظم في بابه فقال :

وَمَنْ بَتَرِخِيمٍ يُصَفِّرُ اكْتَفَى

بالأصل كالعُطِيفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

وهذا قد يُحذف فيه الأول كالعُطِيفِ، والوسط كقُطَيْمَةِ في (فاطمة) والآخر كَأَرِيْطٍ في (أَرطَى)^(١) وأما المختص بالآخر فهو ترخيم النداء، فلذلك عيَّنه.

وأفاد أيضاً بقوله : «أَخْر المنادى» فائدة أخرى، وأحال فيما بعد عليها، وهى الإشعار بأن أصل (الترخيم) أن يكون بحذف حرف واحد، لأن الآخر إنما يُطلق بالحقيقة على الحرف الآخر وحده .

(١) الأَرطَى : نبات شجيري، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقة دقيق، وثمره كالعناب، والواحد : أرطاة.

وأما ما قبله فلا يُطلق عليه أنه الآخر إلا مع الآخر / مجازاً لاحقيقة، $\frac{٢٨٨}{٣}$
ولذلك لا يُحذف غير الآخر مع الآخر إلا إذا كان معه كالحرف الواحد
حسبما يتبين في موضعه إن شاء الله.

ومن هنا، والله أعلم، أتى بمثال من الترخيم الذي فيه حذف الآخر
حقيقة، وهو (ياسعاً) في قولك : (ياسعادُ) فحذف الدال. ومثله (ياسعي)
في (ياسعيدُ) و(ياثمو) أو (ياثمي) في (ياثمودُ) و(يافاطمُ) في (يافاطمةُ)
ومن ذلك كثير.

وسياتى بيان الترخيم تفصيلاً، وإنما هذا بيان جُملى.

وقوله : «فِيمَنْ دَعَا سَعَاداً» يريد : فيمن ناداها.

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا

أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ

بَحَذْفِهَا وَفُرْهُ بَعْدُ وَاحْظُلَا

تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

إِلَّا الرُّبَاعَى فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ

دُونَ إِضَافَةِ إِسْنَادٍ مُتَمِّ

قَسَمُ النَّاظِمِ الْأَسْمِ الْمَنَادِي بِالنَّسْبَةِ إِلَى تَرْخِيمِهِ ثَلَاثَةٌ

أقسام :

قسم لا يُحذف منه إلا الحرف الأخير.

وقسم يُحذف منه الأخيرُ مع ما قبله.

وقسم يُحذف منه عجزه، ولا يكون ذلك إلا في مركَّب .

فأما القسم الأول : وهو الذى لا يُحذف منه إلا حرف واحد، فهو الذى
شَرع الآن فى ذكره، وجعله على ضربين :

أحدهما : ما يُحذف منه الآخر من غير شرط، وهو قوله : «وَجَوَزْنَهُ مطلقاً
فى كذا» فأراد بالإطلاق عدم التقيد بشرط، يعنى أن ذلك جائز، من غير شرط،
فى كل اسم مؤنث بالهاء، كان علماً أو غيره، فتقول فى (فاطمة، وعائشة) :
يا فاطمُ، وباعائشُ أقبلي، ومنه قول امرئ القيس^(١) :

أَقَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

وقول القطامي، أنشده سيبويه^(٢) :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَايَكَ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

أراد : أفاطمة، وباضبَاعَة.

(١) من معلقته، وانظر : وابن الشجري ٨٤/٢، والمغني ١٣، والتصريح ١٨٩/٤، والهمع ٣٤/٣،
والأشمونى ١٧٢/٣، والعينى ٢٨٩/٤، والدرر ١٤٧/٨

والتدلل والدلال إظهار المرأة الجراءة على زوجها كأنها تخالفه، وما بها من خلاف. والتدلل والدلال
من المرأة أيضاً : حسن حديثها ومزحها . وقوله : «مهلاً بعض هذا التدلل» أى كفى بعض ذلك
عنى، وأقلى منه. وأزمت : عزمت وأجمعت. وصرمي : قطعيتي. وأجملي : اعتدلى واتندى .

(٢) الكتاب ٢٤٣/٢، وديوانه ٣٧، وابن يعيش ٩١/٧، والهمع ٩٦/٢، ٩٢/٣، والأشمونى ١٧٢/٣
والخزانة ٣٦٧/٢، والعينى ٢٩٥/٤

وضباعة : بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بهذه القصيدة - ولايك موقف : لاتجعلى هذا
الموقف وداعاً منك لى. أو على الدعاء، كأنه قال : لاجعل الله موقفك هذا وداعاً لى.

وتقول في غير العلم : يامُسْلِمُ أَقْبَلِي، وياضاربُ أَقِيمِي، ومنه قول العَجَّاج،
أنشده سيبويه^(١):

* جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

وكذلك تُحذف الهاء على مقتضى إطلاقه، كان الاسم الذي هي فيه على
ثلاثة أحرف أو أقل أو أكثر، فيجوز أن تقول : ياطْلُحُ أَقْبَل، ويائِبُ أَقْبَلِي، إذا
سميت امرأة : ثُبَّة. وكذلك ياشأ أَقْبَلِي، إذا سميت بشاة، وكذلك إذا لم تُسمَّ.
ومن كلامهم : ياشأ اذْجُنِي^(٢)، أراد شاة بعينها، ومعنى (اذْجُنِي) أَقِيمِي.
يقال : دجن بالمكان : إذا ثبت وأقام فيه.

ولم يكثر الترخيم في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث، لأن الهاء شيء
مضاف إلى الاسم، وليس من بنيته، لأنها لاتعود في جمع مُكْسَرٍ، ولا جمع
سالم، كما تعود ألف التانيث، ولأنها لا يُكْسَرُ الحرف الذي قبلها إذا وقعت بعد
ياء التصغير، كما في : رُعَيْشِينَ وأَرِيْطُ^(٣). ودخولها في الكلام أكثر من دخول
ألفي التانيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لا يختل الكلام بحذفها.

(١) ديوانه ٢٦، والكتاب ٢٤١/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢،
والأشعموني ١٧٢/٣، والخزاعة ١٢٥/٢، والعيني ٢٧٧/٤، واللسان (شقر، عذر) وبعده :

سَيَّرِي وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

يخاطب امرأته. وعذير الرجل : ما يرومه ويحاوله من الأعمال التي يعذر عليها إذا فعلها، وفسر في
الشرط الذي بعده. وذلك أنه كان قد عزم على السفر، فأخذ يصلح حلسا لجملة، وبعده لذلك
السفر، فرأته امرأته فانكرت عليه ذلك، وهزنت منه، فقال لها هذا الشعر.
الكتاب ٢٤١/٢. (٢)

(٣) رعيشن تصغير رُعْش والرُعْش : المرتعش، وجمل رعشن : سريع لاهتزازة في السير. والنون فيه
زائدة.

وأرِيط : تصغير أرطى، وهو نبات شجيري ينبت بالرمل، ومرتفسيره. والألف في (أرطى) زائدة
للإلحاق.

ومع زيادة النون والألف عومل الاسم معاملة الرباعي في التصغير، بخلاف ما إذا وقعت تاء
التانيث بعد ياء التصغير.

ثم ختم الكلام فيما فيه الهاءُ بِحُكْمٍ لا بد من ذكره فقال : « وَالَّذِي
قَدْ رُخِّمًا : بِحَذْفِهَا وَفَرَّهْ بَعْدُ ».

يريد أن مارُخِّمَ بحذف الهاء لايجوز / أن يرُخِّمَ بعد ذلك، وإن كان $\frac{٢٨٩}{٣}$
قابلا للترخيم لو لم تدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في (فاطمة) : يا فاطمِ،
ولا في (مروانة) : يا مرواً، إذا سميت بها ولا ما أشبه ذلك؛ بل يُكتفى
بحذف الهاء، قلَّت الحروف أو كثرت، كان ما قبل الهاء زائداً أولاً، وما جاء
من ذلك نحو قول العجاج، أنشده سيبويه^(١):

لَقَدْ رَأَى الرَّاعِنَ غَيْرَ الْبُطْلِ

أَنْتَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

حملة سيبويه والفرأء على أنه رُخِّمَ بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءً
ثانٍ، لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعتُهُ؛ إذ المرُخِّمُ
لا يُنْعَتُ وأجاز الفرأء حذف ما قبل الهاء إن كان زائداً، فيجوز عنده في
(مروانة) يامرو، وفي (مرجانة) يامرَج. والسماع بذلك معدوم.

ووجه ما قال الناظم : أن ما قبل الهاء إن كان أصلياً، فالمنع ظاهر،
لأن الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائداً لا يصلح للحذف، كالألف
والنون في (مرجانة) فإنهما صارا بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذي
ليس بزائد.

ومن هاهنا احتج سيبويه على الفرأء بأنه لو جاز حذف الزوائد
لكان ينبغي أن يقول في (فاطمة) يا فاطمِ .

(١) ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢٥٠، والخصائص ٣/٢١٦، والهمع ٣/٨٦، والخزانة ٢/٣٧٨

ويروي الثاني في الديوان «أنتك يا يزيدُ يا ابن الأفحلِ»

يريد يزيد بن معاوية، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

قال : من قَبْلَ : أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت : يافاط، كما تقول :
ياجار، فأنت تحذف ماهو من نفس الحرف، كما تحذف الزوائد^(١).

يعنى : وهذا لا يقال باتفاق من الخُصْمين، فكَذلك ينبغي في الزوائد التي
قبل الهاء.

وقوله : «وَفَرَّه» أى استَكْمَله واستوفِ حروفه، ولا تحذف منه بعد حذف
الهاء شيئا. يقال : وَفَرْتُ عليه حَقَّه، إذا استوفيتَه له، وهذا من ذلك، لأن عدم
الحذف منه استيفاءً له، واستكمالٌ لحروفه. هذا تمام الكلام على هذا الضَرْب.

ويظهر أن الناظم أخلَّ به من جهة عدم الاشتراط فيه، وذلك أن المؤنث
بالحاء يُشترط في ترخيمه بحذفها سبعة شروط :

أحدها : ألا يكون مضافاً ولا مضافاً إليه المنادى، لأن المضاف إليه من
المضاف بمنزلة الصلة من الموصول، وإذا رُخِمَتْ فإِما أن يقع الترخيم في آخر
المضاف أو في آخر المضاف إليه، فإن وقع في آخر المضاف فقلت مثلاً في
(ضاربة زيد) : يا ضاربَ زيدٍ، لم يصلح، لأن الترخيم لا يقع إلا في المغيَّر في
النداء، وذلك المفردُ المبني، لأن النداء لما غيَّره وصيَّره مبنيًا بعد أن كان معرباً
في غير النداء تَجَرَّؤُوا عليه، فغيَّروه بالترخيم، (لأن النداء باب تَغْيِير، والترخيم
تغيير، والتغيير عندهم يَأْنَسُ بالتعغير، فما لم يتغيَّر بالنداء لا يتغيَّر
بالترخيم)^(٢) وهذا من ذلك.

وأيضاً، فإن الاسم المضاف لم يَتِمَّ دون المضاف إليه، فلورُخِمَ المضاف
لم يكن الترخيم آخرَ، ولوقوع الالتباس بـ(ضارب زيد) وهو في هذا الباب
محظور كما في غيره.

(١) الكتاب ٢/٢٤٥، وفيه «قد تحذف».

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى لأن المنادى إنما هو المضاف، وأما المضاف إليه فسيق لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به وما جاء من الترخيم فيه فشاؤ كقول رؤبة ، أنشده سيبويه^(١) :

إِذَا تَرَيْتَنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ
قَارَبْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

/أراد : أُمَّ حَمْزَةٍ. وأنشد أيضا لزهير^(٢) :

خُنُوا حَظَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَانْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ
وأنشد الكوفيون^(٣) :

(١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٢/٢٤٧، والمقتضب ٤/٢٥١، وابن يعيش ٦/٩، والإنصاف ٢٤٩
العنق : ضرب من السير فسيح سريع، للابل والخيول. والجضم : ضرب من السير
أيضا قريب من العدو، كالوثب والقفز.

يصف كبره وعلو سنه، وأنه أصبح يقارب خطوه في عنقه وجمزه.

(٢) ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢/٢٧١، وابن الشجري ١/٢٢٦، ٢/٨٨، وابن يعيش ٢/٢٠،
والإنصاف ٣٤٧، والأشموني ٣/١٧٥، والخزانة ٢/٣٢٩، وخنوا حظكم : صونوا
نصيبكم من صلة القرابة، ولاتفسدوا ما بيننا وبينكم والأواصر : جمع أصرة وهي كل
صلة تعطف الرجل على الرجل، من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف. والرحم : موضع
تكوين الولد.

وتخفف حاؤه بالسكون مع فتح الراء أو كسرها. ثم سميت القرابة من جهة الولاء رحما،
فالرحم خلاف الأجنبي.

(٣) ابن الشجري ١/١٢٩، وابن يعيش ٢/٢٠، والإنصاف ٣٤٨، والتصريح ٢/١٨٤،
والخزانة ٢/٣٣٦، والعيني ٤/٢٨٧

ولا تبعد : لا تهلك ، يقال : بُعِدَ الرجل - بكسر العين - (يُبْعَدُ) بفتحها (بُعْدًا) بفتحتين،
إذا هلك. والميئة - بكسر الميم - الحالة التي يموت عليها الإنسان - يرثيه ويدعو له بأن
يبقي ذكره ولا ينسى ، فكل إنسان لابد له من الموت، فإن ذكر بالجميل فكأنه لم يموت .

أَيَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ

سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وما أشبه المضاف مثل المضاف ، فلا يجوز أن يقال في (ضاربٌ طلحة) :

يا ضارباً طَلَحَ، ولا في (ضاربةٌ زيداً) : يا ضاربَ زيداً، وما أشبه ذلك.

والثاني : ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء، فلا يقول في (مُسْلِمَةٌ) إذا

ناديتها نداء التنكير : يَا مُسْلِمَ خُذْ بِيَدِي، ولا في (امرأة) : يَا امْرَأَ خُذْ بِيَدِي^(١)،

إذا ناداها الأعمى، لأن المنادى هنا لم يتغير في النداء، فلا يحقه تغير الترقيم

كما تقدم.

والثالث : ألا يكون موصولا نحو : يَأْمَنُ هِيَ ضَارِبَةٌ، فلا يقال : يَأْمَنُ هِيَ

ضَارِبٌ، ولا ضَارِبٌ، لأن (ضاربة) ليس بمنادى، وإنما جيء به في الصلة بيانا

للمنادى.

والرابع : ألا يكون مركبا بواحد من التراكيب الثلاثة :

أما (تركيب المَزَج) فكما إذا سميت رجلا بـ(خمسَ عشرة) فإنك لاتقول :

يَا خَمْسَ عَشَرَ، فتحذف الهاء، وإنما تقول : يَا خَمْسَ، إذا رخصت فتحذف العَجَز.

وأما (تركيب الإسناد) فلا يرخم بحذف الهاء أبدا، فلو سميت رجلا :

(جاءَ طَلْحَةُ) لا تقول: أصلا لأنه ، إما أن يلتزم فيه منع الترقيم رأسا، كما

ظهر من سيبويه في أبواب الترقيم، فلا يرخم بحذف هاء ولا غيرها، لأنه مما

لا يغيره النداء، فلم يُغَيَّرْ بالترقيم، فصار كالمضاف وغيره.

(١) في جميع النسخ «خذ» بصيغة خطاب المفرد المذكور في الموضعين. والصواب «خذي» لأنه يخاطب مفردا مؤنثا .

قال سيبويه في «تأبط شراً» ونحوه : ولو رخمْتَ هذا لرخمْتَ رجلاً
يسمى^(١) :

* يادارَعَبْلَةً بالجِوَاءِ تَكَلِّمَى *

وإما أن تَبْنَى على دخول الترخيم فيه : فلا يكون إلا بحذف العَجْزُ كله؛ لا
بحذف الهاء، فالترخيم بالهاء لا يدخله البَتَّةُ، لأن مالحقه الهاء ليس هو المنادى.
وأما (تركيب العطف) كما لو سميت رجلاً بـ (عَمْرُو وَطَلْحَة) فلا يرخمُ
أيضاً، لأنه في النداء معربٌ كالمضاف إليه والمنكَّر.

وأيضاً، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هي في آخر الكلمة
المركَّبة مع ما قبلها فلا تقول : ياعَمْرًا وَطَلْحَ، ولا : يازيداً وَحَمَزَ.

والخامس : ألا يكون مندوباً، فلا تقول في (وَاطْلَحَ) : واطلَحَ، ولا في
(واحمزة) : واحْمَزَ لأن علامة الندبة ، هي الألف ، إن ألحقت فيه ، فإذا حذفت
صار ذلك جمعاً بين حذفين وهو إجحاف.

وأيضاً، ففي حذفها بعد الإتيان بها نَقْضُ الغرض، لأنه إنما أتى بها لمدِّ
الصوت، والترخيم قَصْرٌ للصوت بالمندوب، ولأنها، أعنى الألف، كالتنوين، فإذا
ثبتت لم تُحذف قاله سيبويه^(٢). وإن لم تَلْحَقْ الألف فهي بصدَد أن تَلْحَقْ، ولذلك
كان الأكثر إلحاقها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرَّر عليه الحذف.

والسادس : ألا يكون مستغاثاً ولا جاريّاً مجراه وهو المتعجب منه ، فلا
يقال في (طلحة) : يَاطْلُحْ ، ولا في (حمزة) : يَاحْمَزَ، إذا كان مجروراً باللام،
فأشبهه المضاف إليه، ولأنه لم يتغيَّر في النداء، فلم يصح تغييره بالترخيم .

(١) الكتاب ٢/٢٦٩، وفيه «يسمى بقول عنتره»

والبيت مطلع معلقة عنتره، وعجزه :

وَعِمَى صَبَاحاً دَارَ عَبْلَةٍ واسْلَمِي

(٢) الكتاب ٢/٢٤٠.

والسابع : ألا يكون موصوفاً، لأن الترخيم حذف آخر الاسم للعلم به، والصفة بيانٌ للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان، ولذلك قال سيبويه^(١) في:

٢٩١
٢

* أَنْكَ يَامُعَاوِيَّ بْنَ / الْأَفْضَلِ *

إنه ترخيم بعد ترخيم. وقد نصَّ على هذا الرُّمَّاني، وتبعه ابن خروف، وقال في البيت : لا يَصْلَحُ فِيهِ النِّعَتُ لِأَنَّهُ مَنَادَى مَرْخَمٌ، فهو في نهاية التعريف، فَنَعْتُهُ بَعِيدٌ، فعلى هذا يكون قول يزيد بن مَخْرَمٍ، أنشده سيبويه^(٢):

فَقُلْتُمُ تَعَالَ يَإَيُّزِي بْنَ مُخْرَمٍ
فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ
أراد يزيد بن مَخْرَمٍ - شاذاً^(٣).

ويجري مجرى النعت على هذا التقدير التوابع كلها، من العطف البياني، والتوكيد، إلا البديل، ففيه بحث، وإلا العطف النسقي، فإن كل واحد منهما، أعنى من المعطوف والمعطوف عليه، مستقلٌّ بالعامل من جهة المعنى، وفيه نظر أيضاً.

(١) سبق الشعر، وهو للعجاج، وانظر : الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٣، وابن السجري ٢/٨١، والخزانة ٢/٣٧٨.

والحليف : المحالف والمعاهد. وصدا : حي من اليمن. وقيل : اسم فرس له. يذكر أنه دعي إلي الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصدا، ويحالف غيرهم. أو : أراد أنه لا يحتاج، مع فرسه والاعتزاز به إلى حليف.

(٣) لا يخفى أن قوله : «شاذاً» خبر قوله : «يكون».

فهذه الشروط السبعة في ترخيم (المؤنث بالهاء) لازمة لابد منها، وأكثرها مشروطاً فيما ليس فيه الهاء مما يُرَخَّم بحذف آخره، كما سيذكر بحول الله. والناظم لم ينبّه على شيء منها، وإنما نبّه على اشتراط (النداء) في مطلق الترخيم خاصة.

ثم إن في كلامه إيهاماً بمفهوم، لأنه اشترط فيما ليس فيه الهاء ألا يكون مضافاً ولا ذا إسناد، فاقتضى، حين خصّ به هذين الشرطين، ألا يشترطان في ذي الهاء، كما أنه لما اشترط الزيادة على الثلاثة والعلمية أفهم ذلك أنهما لا يشترطان أيضاً في ذي الهاء.

واعلم أن هذه الشروط المذكورة التي لم ينص عليها راجعة في التحصيل إلى ثلاثة شروط، وهى أن يكون منادى، قد تغيّر في النداء بالبناء، غير مندوب. فأما كونه منادى فقد نص الناظم عليه أول الباب بقوله : «تَرْخِيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمَنَادَى» فيسقط به من الشروط السبعة : الأول، والثالث، والرابع، والسادس على وجهه.

أما الأول : فلأن الترخيم إنما يلحق آخر المضاف إليه، وهو تمامه. وإليه ذهب أهل الكوفة حسبما يذكر إن شاء الله، والمضاف إليه منادى، كما تقدم في توجيهه، وإنما المنادى : هو الأول، فخرج باشتراط النداء. ولا يلحق آخر المضاف لأن المضاف إليه من تمامه كالتنوين، فليس بآخر الاسم، والترخيم إنما يلحق آخر الاسم.

وأما الثالث : فكذلك أيضاً، لأن الصلة ليست هى ولا جزء منها منادى، والمنادى هو الموصول، فقد خرج هذا باشتراط النداء.

وأما الرابع : فكَذلك، لأن الجزء الأخير من المركَّب هو الذى آخره الهاء، وليس بمنادى؛ بل المنادى هو المجموع، والهاء لا تُنسب إلى المجموع؛ إذ ليس شأنُ الهاء أن تدخل على الجملة أو ما أشبهها، وإنما تدخل على المفرد، والمفرد في نفسه غيرُ منادى، فخرج هذا أيضا باشتراط النداء.

وأما السادس : فإن سيبويه شبَّه المستغاث الداخل عليه اللام بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله^(١)، فكأنه غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه.

ويُقَوَّى هذا قولُ من يقول : إن اللام متعلِّقة بفعلٍ مقدَّر لا بـ(أنادى) / ولا بـ(يا) وكأنه يقول : أَلجأُ لزيدٍ، إذا قلتَ : يا لزيدٍ. وقد $\frac{٢٩٢}{٣}$ يكون هذا الشرط راجعا إلى الشرط الآخر، وهو أن يكون قد تَغَيَّر بالنداء، فقد سقطت إذا الشروطُ الأربعة باشتراط النداء.

وأما الشرط الثاني : من السبعة، وهو الثاني من الثلاثة، فالاعتراض به لازم على الناظم وكذلك السادس؛ إن لم تُعتبر شبَّه المستغاث بالمضاف إليه، وهو داخل تحت شرط حدوث البناء بالنداء. وأما الشرط الخامس من السبعة، وهو الثالث من الثلاثة، فلازِمُ له كذلك؛ إذ ليس له ما يخرجُه.

وأما السابع فمنازَع في اشتراطه. وأجاب الشَّلُوبِين^(٢) بأنه قد يتوجَّه العِلْمُ المشترط في الترخيم على الاسم، وعدمُ العِلْمِ على المسمَّى، فلا يتدافعان.

(١) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٢) سبقت ترجمته.

وأما بيت سيبويه^(١): فلعله إعرابٌ من سيبويه، إذ كان الوجه الآخر لاغرابة فيه^(٢)، أو لعله اختيارٌ منه لذلك الوجه، لأنه موضع مدح، فتكريرُ النداء فيه أفخمُ من الإتيان به وصفاً، هذا ما قال^(٣).
ويقوِّيه أن سيبويه أنشد^(٤):

فَقُلْتُمُ تَعَالَ يَإَيَّزِي بَنَ مُخَرَّم

على أنه ليس من الشاذ؛ بل على أنه من الجائز بإطلاق، وهو مع ترخيم الهاء أجوزُ.

ومثله قول امرئ القيس^(٥):

أَحَارِبُ بَنَ عَمْرِو كَأَنِّي خَمِرُ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُمِرُ

وهذا الشاهد دالٌّ على جواز ترخيم الموصوف من باب الأولى، لأنه من الموصوف بـ(ابن) وتقرَّر في الكلام صَيْرُورَةُ (ابن) مع الموصوف في حكم المركَّب، بدليل حذف التنوين، فإن كان هذا يجوز ترخيمه، فمن باب أولى جوازُ ترخيم نحو: ياطلحةُ الفاضل، حارثُ الفاضل، فتقول: ياطلَحُ الفاضل، ويأحارِ الفاضل، وكذلك المعطوف، والمؤكد، والمبدل منه.

(١) يقصد قول العجاج:

فَقَدْ رَأَى الرَّأْعَنَ غَيْرَ الْبُطْلِ أَنْكَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

وقد سبق الاستشهاد به.

(٢) يريد بالوجه الآخر أن تكون الياء من قوله: «يا ابن» ياء «معاوية» فلما رخم قيل: مُعَاوِيَّ، وعلى هذا الوجه تكون (ابن) خبر (أن) لامنادى.

(٣) يعنى الشلوين.

(٤) البيت ليزيد بن مخرم - وقد سبق، وعجزه * فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ *

(٥) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء»، انظر ص ٢٣٧.

فالحاصل : أنه ترك من الشروط الثلاثة شرطين. فلو قال أول

الباب مثلاً :

تَرْخِيماً احْذِفْ آخَرَ الْمَبْنِيِّ فِي نَدَى سَوَى الْمُنْدُوبِ فَالْحَذْفُ كُفِي

- لحصل له في ذلك الشروط الأول المذكورة في حذف آخر الكلمة،

فيكون ما يذكره بعد من الشروط تاماً.

وفي قوله : «وَجَوِّزَتْهُ» أى الترخيم ما يبين أن ذلك ليس بلازم؛ بل هو

من الجائز الموقوف على الاختيار الذى لك تركه وإبقاء الاسم على حالة

تاماً إن شئت، وهذا حسن من التنبيه.

* * *

والضرب الثاني : من المرخم الذى لا يُحذف منه إلا حرف واحد،

وهو ما لا يُحذف منه ذلك الحرف إلا بقيود وشروط، وذلك (ماليس فيه

الهاء) فقال فيه : «واحْظُلًا تَرْخِيمَ مَامِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْخَلًا» إلى آخره.

يعنى بـ(الحَظْل) المنع، وهو بالظاء المُشَالَة، يقال : حَظَلَ عليه الأمر

يَحْظُلُهُ - بالضم - إذا منعه منه، حَظَلَ الشيء، إذا كَفَّ بعضه، والحَظْل :

المنع من التصرف والحركة، أى اَمْنَعُ تَرْخِيمَ كَذَا.

ويريد أنه لا يجوز ترخيم ما لم يكن مؤنثاً بالهاء إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون رباعياً فما فوقه، كان رباعياً / مع زوائد تلحقه $\frac{292}{3}$

أولاً، فلا يريد أن يكون رباعياً بالنسبة إلى الحروف الأصول فقط، وكذلك

فيما فوق الرباعي، فيجوز لك في (قَاسِمٍ) ياقَاسٍ، وفي (مَالِكٍ) يامالٍ، وفي

(أحمد) يا أحمَ، وفي (سَعِيدٍ) ياسَعِي. كما يجوز في (جَعْفَرٍ) ياجَعْفَ،

وفي (فَرَزْدَقٍ) يافَرَزَدَ.

والترخيم هنا إنما هو كما قال أولاً ، بحذف الحرف الأخير وحده؛ إذ هو الذي أشار إليه أولاً، فلا بد من استصحابه.

فلو كان الاسم ثلاثياً لم يَجْزُ ترخيمه بمقتضى مفهوم هذا الشرط، فلا يقال في (يازید) : يازَى، ولا في (قَمَر) اسماً : ياقَم، ولا نحو ذلك. وما قرره رأى البصريين.

وذهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرّك الوسط، إلا الكسائي منهم، فيمتنع عندهم : يازَى في (يازید) ويجوز في (أسد، ونَمِر، وزُقَر) يأس، ويأتم ويأزَف . وهذا مردود بالقياس والسماع^(١).

أما القياس : فإن الاسم المرخّم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل : الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأن الأسماء المعربة لا تكون على أقلّ من ذلك إلا ما حُذِف منه، كابنِ واسمٍ ودمٍ ويدٍ، وهو نادر.

وأما السماع : فإن العرب لم تترك مرخّماً في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يوجد لها اسمٌ تركّته بعد الترخيم على أقلّ من ذلك، فكان ما يؤدّي إلى مخالفة السماع مطّرحاً، وقد احتجوا على أنه بعد الحذف يبقى على حرفين بأنّه وجد في الأسماء ما هو على حرفين، حُذِف الثالثُ منه تخفيفاً، كيدٍ ودمٍ وأخواتهما، فكما حُذِف من (يدٍ ودمٍ) تخفيفاً إن قلنا : إنهما على (فَعْل) في الأصل ، وكان ذلك في غير النداء، فكذا في النداء وهو أولى .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ترخيم الاسم الثلاثي) في الإنصاف ٣٥٦/١ (المسألة التاسعة والأربعون).

ويؤيد ماقالوه : أن العرب حذفت من الرباعي المزيد حتى صار على حرفين أصليين نحو : ياقاس، ويأحار في (قاسم، وحارث) وكذلك الباب كله، وليس في كلام العرب اسم يتكمل ثلثه^(١) بالزائد مستقلاً بنفسه إلا في الترخيم، فكذاك مانحن فيه، فإذا جاز هذا جاز الآخر، وإن امتنع [الآخر]^(٢) امتنع هذا، لكنه غير ممتنع باتفاق، فليكن هذا مثله.

وأجيب عن ذلك : بأن تلك الأسماء المحذوفة قليلة الاستعمال، غير قابلة للقياس، فلا يلتفت إليها. والفرق بين نحو (نمر، وزفر) ونحو (قاسم، ومالك) أن نحو (مالك، وقاسم) محفوظ الصورة التي ينتهي إليها، وهي صورة الثلاثي، بخلاف نحو : (نمر، وزفر) فإنها غير محفوظة. ومن شأنهم في المحافظة على الثلاثي أن يعتبروا الزائد^(٣) حتى يكون هو ثالث الحروف. ألا ترى أنهم يجتزئون^(٤) به في إقامة بنية التصغير، فيقولون في تصغير (هار) : هويز، وفي مييت : ميين، وما أشبه ذلك، فلم يروا الأصل اجتزاءً بالزائد في إقامة بناء الثلاثة في الصورة، فكذاك هذا، فهو غير مستنكر في كلامهم، ويستنكر أن يصير بناء الثلاثة إلى بناء الحرفين من غير ضرورة /، وذلك لأنهم التزموا أن لا يجاوزوا الثلاثة، لأن قصدهم^{٢٩٤}_٣ في الترخيم أن يقربوا الاسم إلى بنات الثلاثة، فما كان على خمسة أحرف صيروه إلى الأربعة، وما كان على أربعة صيروه إلى الثلاثة،

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ت).

(٢) مابين الحاصرتين زيادة من (ت).

(٣) في (ت) «الزوائد».

(٤) في النسخ الثلاث «يجتزئون» بدون همز، وأراه تصحيحاً.

والثلاثة أخفُّ الأسماء عندهم، فكرهوا أن ينتقصوه؛ إذ كان قصدُهم أن ينتهوا إليه. والقاطعُ في المسألة عدمُ السماع بما قال الكوفيون.

وقول الناظم : «فما فوقُ» مقطوعٌ عن الإضافة، أى فما فوقَ الرباعي، وهو الخُماسي والسُداسي والسَّباعي.

والشرط الثاني : أن يكون الاسم علمًا كجعفر وقاسم وخالد ، فتقول : يا جعفُ ، ويا قاسِ ، ويا خالِ .

وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، قال سيبويه : وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزمَ منه لحارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيرا في الشعر، وأكثرُوا التسميةَ بها للرجال^(١). وأنشد قولَ مهلهل بن ربيعة^(٢):

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا
إِنَّا نَوُو السُّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ
وَأُنْشِدُ أَيضًا لَامِرِي الْقَيْسِ^(٣):

(١) الكتاب ٢/٢٥١.

(٢) المرجع السابق ٢/٢٥١، وابن يعيش ٢/٢٢٢

يخاطب الحارث بن عباد الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير، الذي قتله مهلهل، وقال فيه المثل السائر : «بؤيشسع نعل كليب» والجهل : الحمق والسفه. والسورة - بالفتح - الحدة والخفة عند الغضب. والحلم : الرزانة والوقار. يقول : فينا إباء وحدة عند الغضب، وحلم وزانة عند الرضا.

(٣) من معلقته، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الشجري ٢/٨٨، وابن يعيش ٩/٨٩، والإنصاف ٦٨٤، واللسان (كلل، حبا) =

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضَهُ
كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُّكَلَّلٍ
وَأُنْشِدُ لِلنَّابِغَةِ (١):

فَصَالِحُونَ جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ
وَلَا تَقُولُوا لَنَا أُمْنًا لَهَا عَام
قال : وهو في الشعر أكثر من أن أُحصيه . انتهى .

وقرىء في الشاذ : «وَنَادُوا يَا مَالٍ لِّيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ» (٢) .
وقد جاء في غير هذه الأسماء ، وهو جائز فيها ، كقول يزيد بن مخرم (٣) :
*فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزَى بَنَ مُخْرَمٍ *

البيت . وأنشد سيبويه لمجنون بني عامر (٤) :
أَلَا يَا لَيْلَ إِنْ خُيِّرْتَ فِينَا
بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارُ

والموميض : اللمعان الخفي . وقوله : «كلمع اليدين» شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما . والحبى : السحاب المعترض بالافق . والمكلل : الذى في جوانب السماء كالإكليل ، أو المتراكب بعضه فوق بعض .

(١) ديوانه ٧١ ، والكتاب ٢/٢٥٢

يخاطب بني عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ، ومحالفتهم دونهم ، فقال لهم : صالحونا جميعا ، نحن وإياهم إن شئتم ، فلا ننفرد بصلاح معكم دونهم .
(٢) الكتاب ٢/٢٥٢ ، سورة الزخرف / آية : ٧٧ ، وتنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى والأعمش . وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧ .

(٣) سبق البيت ، عجزه : فقلت لكم إنني حليف صدأ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣ ، وديوانه ١٢٢

بنفسي : أفديك بنفسي . يقول لها : إن خيرت بيني وبين غيري فانظري طويلا ، فإن لي أملا في أن أحظى باختيارك .

أراد : يَالَيْلَى، وأنشد لأوس بن حجر^(١):

* تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي *

أراد : لَمِيس، وهو كثير أيضا.

وهذه الأمثلة صالحة للشرط الأول والثالث أيضا لاشتغالها على الجميع.

فإن كان الاسم غير عَلم لم يصح ترخييمه، فلا تقول في (ضارب) :

ياضار، ولا في (مُسَلِّم) : يامُسَلِّ.

وإن جاء من ذلك شيء فشاذاً لا يقاس عليه، وذلك قولهم : يا صاح، يريد :

يا صاحب، لأنه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حذفوه، كما حذفوا (يَكُ، ولا أدُر،

ولم أبَل^(٢)) وكذلك قولهم : (يافلُ) إن قلنا : إنه مرخَّم من (فلان) وهذا أقرب إلى

العلمية؛ بل هو من الأعلام، وهو بعدُ من الفصل الذي يلي هذا وإنما التزم الأ

يقع هذا العمل إلا في عَلم، لأن الأعلام أكثرُ في كلامهم، وهم لها أكثرُ

استعمالاً، ولأجل ذلك حذفوا منها في غير النداء، كقولهم : هذا زيدُ بنُ عمرو،

بحذف التنوين، ولم يقولوا : هذا غلامُ ابن أخيك، ولا هذا زيدُ بن أخيك، لما لم

يكثر كثرة الأول، ففي النداء أولى أن يحذفوا؛ إذ هو محل التغيير لكثرة

الاستعمال .

(١) ديوانه ١١٧، والكتاب ٢/٢٥٤، وآمالى ابن الشجري ٢/٨١

وعجزه :

وبعد التصابي والشباب المكرم

وتنكر : تغير عن حاله أو عن زيه حتى يُنكر. وتنكرَ لي فلان : أخذ يسئ إلى بعد أن كان

يحسن.

والتصابي : تكلف الصبا. يقول لها : تغيرت عن حالك معي لما كبرت سني، وتجاهلتني بعد أن

كنت تعرفيني وتوديني زمان شبابي.

(٢) انظر سيبويه ١/٢٥، ٢٦٦، ٢٩٤، ١٤٠/٢، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٥٠٦/٣، ١٨٤/٤، ٣٩٩.

والشرط الثالث : أن يكون مفردا ليس بمضاف، ولا أصله الجملة، وذلك قوله : «دُونِ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمٍّ» أى قد تَمَّ ذلك العمل^(١) من غير أن يكون فيه إضافة ولا إسناد كالأمثلة المتقدمة، فإن كان مضافا /، ويدخل $\frac{٢٩٥}{٣}$ فيه ما أشبه المضاف، أو مركباً تركيباً إسناده، لم يصح أن يُحذف من آخره شيء، فلا يجوز أن يقال في (ابن مالك) : يا ابنَ مالٍ، ولا في (صاحب جَعْفَر) : يا صاحبَ جَعْفَرٍ.

وأيضاً، فلا يقال في (تأبَّطَ شَرًّا) : يَأْتَابُطُ شَرًّا، ولانحو ذلك. ويدخل له هنا العلمُ المركَّب تركيبَ مزج ، فإنه يرخَّم ولكن على ما يُذكر بعد هذا من حذف عَجْزُهُ، فلذلك لم يخرجْه عن الترخيم جملة، ووجه ذلك ما تقدم.

وقال السيرافي : لما كان المفرد حكمه في غير النداء مخالفاً لحكمه في النداء، وكان الترخيم إنما سَوَّغَه النداء جاز فيه، بخلاف غير المفرد، فإنه لما كان حكمه في النداء وغيره حكماً واحداً لم يُؤثِّر فيه الترخيم، من حيث كان الترخيم لا يجوز في غير النداء^(٢).

وقد جاء الترخيم في المضاف في آخر المضاف إليه شاذاً، أنشد سيبويه^(٣) :

(١) في (ت) «ذلك العلم» وهو تحريف.

(٢) عبارة السيرافي كاملة هي : «وأما شرطنا الاسم المفرد فلأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، فأوجب بناءه بعد أن كان معرباً في غير النداء، والاسم المضاف معرب، وكذلك المضاف إليه أعرابه في النداء وغير النداء واحد، فلما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترخيم إنما يسوغه النداء جاز فيه، ولما كان المضاف والمضاف إليه جارين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترخيم لم يجز فيها» [المجلد ٣، ورقة ٦٥ - أ].

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، ونسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال : هو مصنوع على طريقة. وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهمط طريقة بن العبد.

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا
 وَذُو الرَأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ
 وكذلك شَذُّ في آخر المضاف، لكن في الهاء، أنشد المؤلف في ذلك^(١) :
 *ياعَلَقَمَ الخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *

وهذا يمكن أن يكون على طريقة المؤلف في حذف الهاء للإضافة، كما قال في نحو : { وَإِقَامِ الصَّلَاةِ }^(٢). وقوله تعالى : { لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّهُ }^(٣) على قراءة معاوية ومحمد بن عبد الملك بن مروان^(٤). والذي يثبت من ذلك في الشذوذ الأول .

وقد تعلّق بذلك الكوفيون، وبأبيات نحوه لا تخرج عن الشذوذ، فأجازوا ترخيم المضاف في آخر المضاف إليه ، ولا وجه لذلك إلا ما يلزم مثله في الترخيم من غير النداء ، فإن أجازوا هنا الترخيم ، أعنى في آخر المضاف إليه والمضاف [إليه]^(٥) ليس بمنادى ، وإنما سيق لتعريف الأول أو تخصيصه - كان ينبغي أن يجوز ذلك قياسا أيضا في غير النداء، وهذا لا يكون، ولا أعلم في المنع من ذلك خلافا، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون^(٦). والله أعلم .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٨ - أ) والأشعوني ١٧٣/٣، والمساعد ٥٦٤/٢

وينسب لأوس بن حجر، وعجزه :

هل كان مِنَّا إلى ذي القَمَرِ تسريحُ

وذا القَمَرِ : موضع.

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٧٣، والنور / آية : ٣٧.

(٣) سورة التوبة / آية : ٤٦.

(٤) انظر في هذه القراءة وتوجيهها : المحتسب ٢٩٢/١.

(٥) مابين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى ، والله أعلم.

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في :

الإنصاف لابن الأنباري ٢٤٧/١ [المسألة الثامنة والأربعون].

وفي هذا الموضع على الناظم نَحْوُ مِمَّا عليه في المسألة قبلها، فإن
ماليس فيه الهاء يُشترط فيه، زيادةً على ما ذكره، خمسة شروط :
أحدها : ألا يكون موصولا، فلا يجوز حذف آخر الصلة.

فإن قلت : هذا الشرط يخرج باشتراط العِلْمِيَّة لأن الموصول ليس
بِعَلَمٍ - فالجواب : أنه ليس بخارج، لأنه قد يكون علما وهو موصول، وذلك
إذا سُمِّيَ به، فقد نَصَّ سيبويه في أبواب «مالا ينصرف»^(١) على أن
الموصول، إذا سُمِّيَ به، جازٍ مجراه قبل التَّسْمِيَةِ به، لأنه اسم مفرد ليس
بجملة، ولذلك أُجرى (الذي قام أبوه) مُجْرَى (الضارب أبوه) فلم يُدخل
(يا) عليه، وإذا كان كذلك صح أن اشتراطه صحيح.

والثاني : ألا يكون مركَّباً تركيبَ مَرْجٍ : إذ لا يجوز : يامعد
يكر، ولا يامارَ سَرْجٍ في (مَعْدِي كَرِب ، ومارَسَرْجِس)^(٢) ونحو ذلك.
وكذلك إذا سميت بخمسة عشر، فإنما يكون الترخيم فيه بحذف عجزه.

وكذلك يُشترط ألا يكون تركيبه من معطوف ومعطوف عليه، كرجل
سميته بـ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وقد / تقدم بيان امتناع ترخيم هذين النوعين^(٣).
٢٩٦
٣

والثالث : ألا يكون مندوباً.

والرابع : ألا يكون مُستغاثاً.

(١) الكتاب ٣/٣٢٢.

(٢) مارَسَرْجِس : اسم نبطي سَمَّى جريراً تغلبَ به نفيّاً لهم عن العرب، حيث يقول :

لِقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقَلْتُم مَّارَ سَرْجِسٍ لِقِتَالاً

وانظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

(٣) في الأصل «وقد تقدم بيان امتناع الترخيم فيه بحذف» وفي (ت) «امتناع ترخيم هذين
الموضعين» وما أثبت من (س).

وهذه الشروط هي المتقدمة، وكذلك الخامس وهو ألا يكون موصوفاً، ويَزيد هنا شرطُ سادس، وهو ألا يكون المنادى مَبْنِيًّا بحكم الأصل.

وهذا الشرط نَبَّه عليه ابن عصفور، وزعم أن الترخيم لا يكون في الأسماء المتوَعِّلَة في البناء، فعلى ماقاله لايجوز الترخيم في نحو (حَذَّامٌ، وَرَقَّاشٌ) في لغة أهل الحجاز، ولا في نحو (حَذَّارٍ) مسمًى بها في اللغتين معا.

والجواب : أن الأول والثاني داخلا تحت اشتراط كَوْنِه منادى، فلا يُعْتَرَضُ بهما.

والثالث والرابع والسادس : ترجع إلى الشرطين الباقيين من الثلاثة المتقدمة، ألا يكون مندوباً، وأن يكون قد تَغَيَّرَ في النداء بالبناء.

وهذا في السادس إن سَلَّمَ أن ماقال ابنُ عصفور صحيح، وماتقدم في الشرطين من الثلاثة جارٍ هنا، فالموضع غير مُخْلَص في كلام الناظم، فلو قال أول الباب معنى ماتقدم ذكره لزال هذا الشُّغْبُ، والله أعلم.

و«مُتَمًّا» حال من «الرَّبَّاعِيَّ العَلَمُ» أى حالة كَوْنِه مُتَمًّا بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة (رَأَيْتُ زَيْدًا)^(١).

وأما القسم الثاني، وهو مايحذف منه الآخرُ وماقبله، فذلك قوله :

وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلَا

إِنْ زَيْدٌ لَيْنًا سَاكِئًا مُكَمَّلًا

(١) وهى لغة ريبعة، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون، كما مثل. وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي

وَأَوْرِيَاءٍ بِهِمَا فَتُحْ قُفِي

يَعْنَى أَنَّكَ تَحْذِفُ مَعَ الْحَرْفِ الْآخِرِ أَيْضًا مَاقَبْلَهُ، يَلِيهِ، إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى شُرُوطِ أَرْبَعَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الشُّرُوطِ الْمَتَقَدِّمَةِ قَبْلُ، وَيُؤْخَذُ لَهُ أَنَّ مَامَرًّا مِنَ الشُّرُوطِ مُرَادَةٌ هُنَا مِنْ مَحْصُولِ قَوْلِهِ : «وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفْ» كَأَنَّهُ قَالَ : مَعَ الْآخِرِ الْمَشْتَرَطِ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ تِلْكَ الشُّرُوطُ تَحْذِفُ أَيْضًا مَاقَبْلَ الْآخِرِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ زَائِدَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَاقَبْلَ الْآخِرِ زَائِدًا لَا أَصْلِيًّا، فَلَوْ كَانَ أَصْلِيًّا لَمْ يَجُزْ، فَلَا يُقَالُ فِي (فَرَزْدَقَ) : يَافِرْزُ، وَلَا فِي (جَحْمَرَشَ)^(١) مَسْمًى بِهِ : يَاجَحْمَ، وَلَا فِي (مُخْتَارَ) : يَامُخْتَ، وَلَا فِي (مُنْقَادَ) : يَامُنْقَ، إِذَا سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَلَا مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذَا الشَّرْطُ يَمْنَعُ جَوَازَ نَحْوِ : يَاقِمَ، فِي (يَاقِمَطَرُ)^(٢) وَيَاهِرَ، فِي (هَرَقُلَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَرِدُ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ^(٣).

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ حَرْفَ لَيْنٍ. وَحُرُوفُ اللَّيْنِ هِيَ الْوَاوُ، وَالْأَلْفُ، وَالْيَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ لَيْنًا».

فَقَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ» هُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ : «لَيْنًا» هُوَ هَذَا، أَيْ حَالَةُ كَوْنِ الزَّائِدِ ذَالَيْنٍ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ حَرْفِ لَيْنٍ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ مَعَ الْآخِرِ، فَلَا تَقُولُ فِي (ضَفْنَدَدٍ، وَخَفِيدَدٍ)^(٤) : يَاضَفْنُ

(١) الْجَحْمَرَسُ مِنَ النِّسَاءِ : الثَّقِيلَةُ السَّجَّةُ، أَوْ الْعَجُوزَةُ الْكَبِيرَةُ.

(٢) الْقِمَطَرُ : الْجَمْلُ الْقَوِيُّ السَّرِيعُ، وَرَجُلٌ قِمَطَرٌ : صَغِيرٌ. وَالْقِمَطَرُ أَيْضًا مَاتُصَانٌ فِيهِ الْكُتُبُ.

(٣) انْظُرْ : ص ٤٢٠ .

(٤) يُقَالُ : امْرَأَةٌ ضَفْنَدَدٌ، إِذَا كَانَتْ ضَخْمَةً الْخَاصِرَةِ، مُسْتَرْخِيَةً اللَّحْمِ. وَرَجُلٌ ضَفْنَدَدٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ ثَقِيلٌ مَعَ حَقِّهِ.

وَالْخَفِيدُ : السَّرِيعُ، وَالظَّلِيمُ الْخَفِيفُ.

ولا يا خَفَى ولا في (رَخُوْدٌ)^(١): يارخُوْ، ولا ما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون حرفُ اللَّيْن ساكنًا ، وذلك / قوله : «ساكنًا» وهو $\frac{٢٩٧}{٣}$

نعت لـ(لَيْن) فإذا سَكَنَ حرفُ اللَّيْن، جاز حذفه ، فإن تحرك لم يجز أن يُحذف فتقول في (قَنَوْرٍ) ياقَنَوْرُ ، وفي (هَبَيْخٍ) : يا هَبَيَّ - بتشديد الواو والياء^(٢) - ولاتقول : يا هَبَيَّ ، ولا ياقَنَوْرُ ، وكذلك تقول في (حَوَلَايَا ، وَبَرَدَ رَايَا)^(٣) : يا حَوَلَايَا ، ويا بَرَدَرَايَا ، ولاتحذف فتقول : يا حَوَلَا ، ويا بَرَدَرَا ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن يكون ذلك الحرف الذي قبل الآخر مكملًا للأربعة ، أى يكون رابعَ الأحرف المتقدمة فأكثر ، وهو قوله : (مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) مثل أن يكون خامسها أو سادسها .

فكُونُهُ رابعًا مثل : حَمْرَاءَ وَعُثْمَانَ ، وكُونُهُ خامسًا مثل : عَنَتْرِيْس^(٤) ، ورجل اسمه «مُسْلِمُونُ» ونحو ذلك ، وكونه سادسًا نحو : زَكَرِيَّا .

فلو كان الحرف لا يبلغ أن يكون مكملًا للأربعة ، فلا يجوز حذفه مع الآخر نحو : عِمَادَ ، وَسَعِيدَ ، وَثُمُودَ ، فلا يجوز أن تقول : يَاسَعُ ، ولَا يَاعِمُ ، وَلَا يَأْتُمُ .

(١) الرُّخُوْدُ من الرجال : اللَّيْنُ العظام الرُّخُوْها ، الكثير اللحم . ويقال : رجل رِخُوْدٌ الشباب أى ناعمه ، وامرأة رِخُوْدَةٌ : ناعمة .

(٢) القَنَوْرُ - بتشديد الواو - الشدид الضخم الرأس من كل شئ ، وكل فظ غليظ الهبيخ - بتشديد الياء - الأحمق المشترخى .

(٣) فى الكتاب (٢٦١/٢) «وذلك قولك فى رجل اسمه حَوَلَايَا أَوْ بَرَدَرَايَا» .

(٤) العَنَتْرِيْس : الداهية ، والشجاع ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجريئة ، وقد يوصف به الفرس .

وخالف هاهنا الفراء فأجاز ذلك ، وهو مردود عند البصريين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نظير هذا الشرط فيما تقدم فى قوله : «إلا الرباعيُّ فما فوق العَلَم»^(١) .

وبقى شرط خامس نَبَّه عليه بعد هذا الشُّطر ، يتبيَّن عند ذكره إن شاء الله ، وهو أن يكون حركة ما قبل الآخر مجانساً له .

فإذا توفَّرت هذه الشروط جاز حذف ما قبل الآخر ، كان الآخر أصلياً أو زائداً .

فأما كونه أصلياً فقولك فى (مَنْصُور) : يامنْصُ ، وفى (شِمْلَال) اسم رجل : ياشمِلْ ، وفى مسمى بقنْدِيل : ياقنْدِ ، وفى (عَنْتَرِيس) : ياعنْتَرِ ، وفى (عَضْرَ فُوط) ^(٢) : ياعضْرَفُ .

وأما كونه زائداً : فقولك فى (عُثْمَان) : ياعثْمَ و (أَسْمَاء) : يا أَسْمَ ، وفى (مَرْوان) : يامرْوَ ، ومنه قول الفرزدق ، وأنشد سيبويه^(٣) :

يَا مَرْوَانُ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ
تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَيْأَسِ
يريد : يامروانُ ، وأنشد أيضا^(٤) :

* يَانُعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

(١) انظر : ص ٤٢٠ .

(٢) العَضْرَ فُوط : بويبه ببيضاء ناعمة . أو ذكر الغطاء أو ضرب منه ..

(٣) الكتاب ٢/٢٥٧ ، وديوانه ٤٨٢ ، وابن يعيش ٢/٢٢ ، والتصريح ٢/٢٢٦ ، والاشموني ٣/١٧٨ ، والعيني ٤/٢٩٢ .

ومروان : هو مروان بن الحكم ، والى المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه . والحباء : العطاء . واسند الرجاء الى الناقة على سبيل المجاز . وانظر قصة هذا البيت فى حاشية « الكتاب » .

(٤) الكتاب ٢/٢٥٧ .

وتدقيقها : تجازيها .

يريد : يأنعمان ، وأنشد أيضا للبيد ، وقال ابن السَّيِّد^(١) : هو لأبي زُبَيْد الطائي^(٢) :

يَأْسَمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
إِنَّ الْحَاوِاثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرُ
يريد : يا أَسْمَاءُ وقال عمر بن أبي ربيعة^(٣) :

قِفِي فَاَنْطُرِي يَا أَسْمَ هَلْ تَعْرِفِينِي
أَهَذَا الْمُغِيرِيُّ الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ
وَيَنْتَظِمُ فِي هَذَا السَّلَكِ مَا إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمُونَ بِقُرَشِيٍّ ،
فإنك تقول : يَا مُسْلِمَ ، وَيَا مُسْلِمَ ، وَيَا قُرَشٍ ، ونحو ذلك .

وإنما اشْتَرَطْتُ هذه الشروط لأسباب قياسية وافقها السماع ، فاشتراط
زيادة ما قبل الآخر لأن الزائد أسهل شأنًا من الأصلي ؛ إذ كان حذف الأصلي
بعده هَدْمًا لبنية الكلمة .

واشترطُ كونه حرفَ لينٍ لأنه أضعف من الحرف الصحيح .
واشترطُ كونه ساكنًا لأنه أضعف أيضا ، بخلاف المتحرك ، فإنه قوىٌّ
بالحركة ، وأيضا فإنما يكون المتحرك زائدا للإلحاق ، فهو واقع في مقابلة
الأصلي ، فكأنه أصلي ، فلم يُحذف لذلك .

(١) الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٣٦ .

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢ ، وابن الشجري ٨٧/٢ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، والاشموني ١٧٨/٣ ، والمعنى ٢٨٨/٤ .

وانظر : ملحقات ديوان لبيد ٣٦٤ ، وملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١ .

والحدث : واحد أحداث الدهر ونوائبه . يقول لها : اصبري على ما يحدث لك من مصائب الدهر ،
فإنها مترادفة على الناس ، مها ما نزل ، ومنها ما هو منتظر متوقع .

(٣) ديوانه ٨٥ ، والجمل للزجاجي ١٨٥ ، وابن الشجري ٨٧/٢ ، وابن يعيش ٢٢/٢ ، والحلل ٢٣٨
والمغيري : نسبة إلى المغيرة ، جد والد الشاعر . وهي تعني الشاعر

واشترائطُ كونه مكملًا للأربعة فصاعداً قد تقدم وجهه^(١) .

وهذا تعليل قد ينهض ، والتعليلُ الجارى على رأى سيبويه هو أن
الحرفين لا يُحذفان فى الأصل إلا إذا كانا / زيادتين زيدا معا ، كالفى ^{٢٩٨}_٣
صحراء ، والألف والنون فى (مروان ، وعمران) فإنهما فى مقابلة الألفين
فى صحراء ، وكىائى النسب ، وزيادتي التثنية وجمع السلامة فى المذكر
والمؤنث^(٢) .

ومعنى كونهما زيدا معا أن إحداهما لم تتقدم على الأخرى ، كما
تقدمت الألف فى نحو (سُعْلَة)^(٣) على هاء التانيث ، لأن الهاء أتت لاحقةً
للإسم بعدما تمّ بناؤه ، فالألف مما بُنيت عليه بخلاف ما تقدم ، فإن
الكلمة إنما بُنيت عليهما معا ، وكذلك زيادتا التثنية والجمع وياء النسب ،
لم تُزد واحدةً بعد أخرى ، فلما كان كذلك لم يكونوا ليحذفوا واحداً ويبقى
الأخرُ فى زيادتين كالزيادة الواحدة ، ثم أنهم ألحقوا بذلك نحو (منصور)
لأنهم لما كانوا مما يحذفون الآخر فى الترقيم ، فصار لذلك كالزائد
العريق فى الزيادة ، من حيث كانا يُحذفان تارةً ، ويثبتان تارةً ، كان
الزائد قبل الآخر [مع الآخر]^(٤) ، يشبه الزيادتين اللتين زيدا معا ،
فُحذفَا معا .

هذا أصل المسألة ، فالأصلان على هذا لا يُحذفان لأنهما ليسا
بمنزلة حرف واحد زائد ، وكذلك الزائدُ الآخرُ مع أصله قبله نحو :

(١) انظر : ص ٤٢٠

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢

(٣) السُعْلَة - بكسر السين - الغول . وقيل : ساحرة الجن ، وجمعه سعالى .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

حُبَارَى^(١) ، فَإِنَّ الْأَلْفَ إِنَّمَا زِيدَتْ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ بِأَصُولِهَا ، فَالِرَّاءُ قَبْلُهَا بَائِنَةٌ عَنْهَا ، أَصْلِيَّةٌ دُونَهَا .

وَكَذَلِكَ الزَّائِدَانِ إِذَا لَمْ يُزَادَا مَعًا ، تَحَرَّكَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا أَوْ سَكَنَ ، كَقَنَّوْرٍ وَحَوْلَايَا ، وَمِثْلُ : سَعِلَاةٍ ، فَإِنَّ وَاوٍ (قَنَّوْرٍ) جُعِلَتْ فِي مَقَابِلَةِ أَصْلِيٍّ بَعْدَ مَا كَانَتْ الْبَنِيَّةُ قَدْ كَمَلَتْ أَصُولُهَا دُونَهُ ، فَلَمْ يَكُنِ الْآخِرُ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ زِيَادَتَيْنِ زِيدَتَا مَعًا ، وَكَذَلِكَ (يَا حَوْلَايَا) مَعَ الْأَلْفِ بَعْدَهَا ؛ إِذْ لَوْ زِيدَتَا مَعًا لَكَانَتْ الْيَاءُ أَلْفًا ، وَالْأَلْفُ هَمْزَةً ، كَمَا فِي (حَمْرَاءٍ) لِأَنَّ مَا جُعِلَ مِمَّا قَبْلَ الْآخِرِ مَعَ الْآخِرِ كَالزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ سَاكِنٌ لَا يَتَحَرَّكُ ، بِخِلَافِ وَاوٍ (مَنْصُورٍ) وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ (سَعِلَاةٍ) لَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ مَعَ التَّاءِ بِمَنْزِلَةِ زَائِدٍ وَاحِدٍ لَقَلَّتْ فِي تَصْغِيرِهِ : سَعِيلَاةٌ ، كَمَا تَقُولُ : عَثِيمَانِ ، أَوْ سَعِيلِيَّتٍ ، كَمَا تَقُولُ : سُرِّيْحِينَ . وَلِمَا كُنْتَ تَقُولُ : (سُعِيلِيَّةٍ) دَلٌّ عَلَى الْإِنْفِكَاحِ بَيْنَهُمَا .

وَأَصْلُ الزِّيَادَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ هُمَا اللَّتَانِ يَكُونُ أَوَّلُهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ سَاكِنٍ ، لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا لِلِلَّحَاقِ أَوْ شَبِيهِهِ ، فَلَا يَكُونُ مَعَ مَا بَعْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ، فَلَا يُحْذَفُ إِلَّا الْآخِرُ .

هَذَا وَجْهٌ حَذَفَ الزِّيَادَتَيْنِ تَرْخِيمًا ، وَهُوَ مِنْ أَسْرَارِ «الْكِتَابِ»^(٢) الَّتِي لَا تَوْجِدُ إِلَّا فِيهِ ، أَوْ فِي كِتَابٍ مَنْ نَقَلَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَتَيْتُ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَوْلٌ ، لِأَنَّهُ قَاعِدَةُ الْبَابِ وَسِرُّهُ ، وَبِهِ يَحْصُلُ بَيَانُ مَا اشْتَرَطَهُ النَّازِمُ حَصُولًا تَامًا .
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ . ثُمَّ قَالَ : (وَالْخَلْفُ فِي وَاوٍ وَيَا عِيْهَا فَتَحُّ قُفْيِ)
قُفْيِ : مِنْ قَفَوْتُهُ ، أَيْ اتَّبَعْتُهُ ، يَرِيدُ : اتَّبَعَ الْفَتْحُ بِهِمَا .

يَعْنِي أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ اللَّذَيْنِ يَقَعَانِ قَبْلَ الْآخِرِ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا ، فَفِي جَوَازِ حَذْفِهِمَا مَعَ الْآخِرِ وَمَنْعِهِ خِلَافٌ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ .

(١) الحبارى : طائر طويل العنق ، رمادى اللون . على شكل الأوزة ، ذو منقار طويل .

(٢) يعنى «كتاب سيبويه» رحمه الله .

فمنهم من يُجيز حذفهما معه ، ويحكم لهما بحكم ما لو كان قبلهما من التحريك من جنسهما ، وهذا مذهب الفرّاء والجَرْمي ، فيقولان في (فِرْنَوْس) مسمّى به : يافِرْدَ ، وفي (إِدْرَوْن) ياءِإِدْرَ ، وفي (غِرْنَيْق) : " ياغِرْنَ ، وفي (زُمَيْل) : يازُمُ^(١) .

ومنها من يمنع ذلك ، ولا/ يجيز إلا حذف الآخر ، فيقول : يافِرْدَوْ ، ^{٢٩٩}
وياإِدْرَوْ ، وياغِرْنِي ، ويازُمِي .

فالمُجيز يقول : هذا زائد زيد قبل الآخر ، وهو حرف لين ساكن ، فيُحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه .

وأيضاً ، فالواو والياء المفتوح ما قبلهما يَجريان مجراهما لو كان ما قبلهما من جنسهما ، ألا ترى أنهما لا يقعان قبل حرف الروي^(٢) ، مع الحرف الصحيح ، فلا يجمع في القافية بين (العَقْل ، والمَيْل ، أو القَوْل) .
وأيضاً ، فيقعان رِدْفَيْن^(٣) كحَرْفَي المدِّ ، ويُجمع معهما بين الساكنين كمُدِّيْق ونحوه^(٤) ، فلما كانا كذلك عوملا معاملة حرف المد .

(١) الإِدْرَوْن : جبل تشد به الدابة في محيسها ، والأصل ، أو الخبيث منه خاصة ، ويقال : رجع إلى إدْرَوْنه ، أي إلى وطنه .

والغُرْنَيْق - بضم الغين وفتح النون - وكذلك الغُرْنوق : طائر أبيض ، وقيل : طائر أبيض ، وقيل : طائر أسود من طير الماء ، طويل العنق ، وإذا وصف بها الرجل فواحد هم غِرْنَيْق وغِرْنَوْق ، بكسر الغين وفتح النون ، وهو الشاب الناعم وأما الزُمَيْل فهو الضعيف الجبان الرذُل .

(٢) الرويُّ في علم العروض : الحرف الذي تبني عليه القصيدة ، وإليه تنسب فيقال : قصيدة بائنية ، إذا كان رويها الباء .

(٣) الرَدْف في الشعر : حرف لين ومد ، يقع قبل الروي متصلاً به .

(٤) يعني المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه الآخر إذا صغر ، مثل : مُدَقِّ وأصَمَّ وأنظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

وأما المانع فيقول : الواو والياء في مثل هذا ليسا مع مابعدهما بمنزلة زيادتين زيدتا معا ، لأنهما إنما زيدتا بعد ما أَسْتَقَلَّتْ الكلمة بأصولها .

وأیضا ، فليستا للمد ؛ بل لَتَكْثِيرِ الكلمة أولالإلحاق ، فالياء للتكثير ، وزيادة التكثير كزيادة الإلحاق ، إنما تلحق بعد حصول أصول الكلمة والواو للإلحاق ، فلم تعد مع بعدها كواو (مَنْصُور) مع مابعدهما ، فلم يَنْبَغِ أن يكونا كحرفي النداء . وهذا هو مذهب سيبويه ، وهو الجاري على القياس المتقدم ، فعلى هذا لا بد في مذهبه من الشرط الخامس ، وهو أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما ، كما تقدّم تمثيله . وكُلُّ ما كان هكذا فلا خلاف فيه ، فقولك في (مَرَوَان) : يامَرَوْ ، في (قَنْدِيل) : يا قَنْدِ ، وفي (مَنْصُور) : يامنْصُ ، مما يَتَّفَقُ عليه بمقتضى كلام الناظم ، وإنما الخلاف فيما وراءه . ولم يَخْتَرْ هنا مذهباً معيناً ، كما فعل في «التسهيل»^(١) ، حيث ارتضى مذهب سيبويه ، ولعله قَوَّى عنده قياسَ الجَرْمَى . والله أعلم.

* * *

وأما القسم الثالث من أقسام المركب ، وهو ما يَرْخُمُ بحذف عجزه ، فهو الذى قال فيه :

وَالْعَجْزُ اخْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلْ

تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

والمركب هكذا هو المركبُ دون غيره ، وقد تقدم أن المركب على ثلاثة

أقسام :

أحدها : المركب من المعطوف والمعطوف عليه .

والثانى : المركب تركيب مَزَجٍ وِخْلَاطٍ .

(١) ص : ١٨٨ .

والثالث : المركب تركيب إسناد.

فأجاز هنا الترخيم في الثاني والثالث ، فافتضى أن الأول لا يصح فيه هذا الترخيم ، كما أنه لا يصح فيه الترخيم المتقدم ، ووجه ذلك إنه معرب لم يتغير في النداء عن حاله قبل النداء ، فجرى مجرى الاسم الممتول ، ومجرى المضاف إليه ، بخلاف غيره فإنه إنما جرى مجرى المضموم في النداء .

فأما المركب تركيب مزج فأجاز فيه الترخيم مطلقا من غير قلة ، ولم يشترط فيه هنا شرط ، لأن ما تقدم في القسم الأول لا يحتاج إليها فيه ، لما يذكره على إثر هذا بحول الله ، لكن هذا الترخيم بحذف العجز ، وهو خلاف الصدر ، لأن المركب ، تركيب مزج أو تركيب إسناد ، له صدر وعجز ، فصدره نظير صدر الكلمة المفردة ، وعجزه نظير عجزها .

وأیضا ، فالجزء الثاني مشبه بهاء التانيث التي تحذف في الترخيم / وذلك نحو : معد يكرِب ، ورامهرُمز ، وبلا لأباز ، تقول: $\frac{300}{3}$ يامعدى ، ويارام ، ويا بلال ، وكذلك في (عمرويه) : يا عمر ، وفي رجل اسمه (خمسة عشر) : يا خمسة . ومن ذلك كثير .

وإنما حذف العجز هنا لأنه قد جرى في كلامهم مجرى هاء التانيث في كثير من الأحكام وذكر سيبويه ^(١) من وجوه الشبه بينهما أربعة أوجه :

(١) الكتاب ٢٦٧/٢ وما بعدها .

أحدها : التصغير ، لأن الاسمين إذا جُعلا اسماً واحدا صُغِرَ الصدر ،
ثم أُتى بالعجز على حاله ، كما يُفعل بالهاء .

والثانى : النسب ، يُحذف له العَجْزُ فى المركَّب ، كما تُحذف الهاء .

والثالث : أن العَجْزَ لا يُلْحَقُ بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا بناتِ الأربعة
بالخمسة . كما أن الهاء كذلك .

والرابع : أن العَجْزَ لا يغيّر مادّخل عليه ، ولا يفسد بُنيته كالهاء سواء وثّم
وجه آخر ، وهو فتح ما قبل العَجْزَ ، كما يفتح ما قبل هاء التانيث . فلما جرى
مجراها عومل معاملةً لها .

واعلم أن هنا نظرين :

أحدهما : أنه أطلق على المركب تركيب مَزَجَ لفظ المركب مطلقاً من غير
تقييد ، وكان الأولى أن يقيده بتركيب المَزَج .

والجواب : إن ابن الضائع^(١) ، حكى أن المركب فى اصطلاح النحويين
هو المركب تركيب مَزَجَ ، فإن كان كذلك فلا إشكال ، لأن الناظم إن ذاك اعتمد
على الاصطلاح .

والنظر الثانى : أنه لم يشترط هنا فى ترخيم المركب شرطاً ، ولا بد فيه
من شروط ثلاثة ، وهى ألا يكون مندوباً كما تقدّم فى نظائره ، وألا يكون
مستغاثاً ولا متعجباً منه ، وقد تقدّم أيضاً ، وإن يكون علماً ، فإنه إن لم يكن
علماً لم يُرَخِّم ، فلا يقال فى رجال عدّتهم خمسة عشر : يا خمسة ، وإنما يجوز
ذلك فى الأعلام . وإطلاق الناظم يقتضى أن يكون ذلك فى كل مركب علماً كان
أو غيره ، وذلك غير صحيح .

(١) سبقت ترجمته .

وكذلك المركَّب تركيبَ إسنادٍ لابد فيه من الشروط الثلاثة ، ولم يذكر شيئاً من ذلك ، فكان كلامه معترضاً .

والعذر أن يقال : لعله اكتفى بذكر المركب عن اشتراط العَلَمِيَّة ، فكأنه على حذف الموصوف ، أى : مِنْ عَلَمٍ مركَّب ، لأن غالب التركيب فى الأعلام ، وينتهض هذا جداً فى المركَّب تركيبَ إسناد ؛ إذ لا يُتصور أن تُنادى الجملة من حيث هى جملة ، وإنما ينادى الاسم .

وأما كونه غير مندوب أو مستغاث : ففيه ما تقدّم قبل فى نظائره . ثم قال : (وقلّ ترخيمُ جُمْلَةٍ) أى بحذف عجزها لتقدّم ذكره ، يعنى أن المركب تركيبَ إسناد قلّ فيه الترخيم ، فيقال فى (تأبّط شرّاً) : يَا تَأَبَّطْ ، وفى (برقَ نحرُهُ) : يَابَرْقْ ، وما أشبه ذلك ، والاكثَر فى كلام العرب التزامُ حكايته ، ووجهُ ترخيمه تنزيله منزلةَ المركب تركيبَ مَزَج لشبهه فى التَّسْمِيَةِ بأكثر من كلمة واحدة .

وجمهور النحويين يمنعون ترخيم ذي الإسناد استناداً منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك فى « أبواب الترخيم » إذ قال : واعلم أن الحكاية لا تُرَحِّم ، لأنك تريد أن ترحّم غير منادى وليس مما يغيّره النداء ، وذلك نحو : تأبّط شرّاً ، وبرقَ نحرُهُ ، وما أشبه ذلك .

قال ولو رَخِّمْتَ هذا لَرَخِّمْتَ رجلاً يسمى : (يادارَ عَبلَةً بالجِوَاءِ تَكْلُمِي)^(١). يعنى يُلَقَّب بهذا / البيت ، فجرى الناس على هذا المذهب . $\frac{٢٠١}{٣}$

فجاء ابن مالك هنا وفى كتاب «التسهيل»^(٢) فنصَّ على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه ؛ إذ قال : (وذا عَمْرُو نَقْلُ). قال فى «الشرح»^(٣) : ونصّ - يعنى سيبويه - فى باب النُسَب على أن من العرب من يُرَخِّمُه

(١) الكتاب ٢/٢٦٩ ، وسبق التعليق على بيت عنتره .

(٢) ص : ١٨٨ .

(٣) انظر : (ورقة ٢٠٦ - ١) .

فيقول في (تَأَبَّطُ شَرًّا): يَأْتَابُطُ ، ورتب على ترخيمه النسبَ إليه قال: ولاخلاف في النسب إليه انتهى .

فلا شتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ، والتنبيه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذي نُقل عن سيبويه وقع له في «باب الإضافة إلى الحكاية»

قال : فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك في تَأَبَّطُ شَرًّا : تَأَبَّطِي .

قال ك ويدلك على ذلك أن من العرب من يُفرد ، فيقول : يَأْتَابُطُ أَقْبَلُ ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك تُفردُه في الإضافة^(١) .

هذا نصه في المسألة ، وهو كما قال ابن مالك ، لكنه أَسْعَدُ بكلامه هنا منه بكلامه في «التسهيل» إذ قال هنا : (وَقُلْ) فوافق قولَ الإمام^(٢) : « من العرب مَنْ يقول كذا » .

وقال في «التسهيل» : ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه^(٣) ، فأطلق الجواز .

وأیضا ، فإن كلامه هنا أقربُ إلى مساعدة التأويل في الجمع بين الموضعين في كلام الإمام من كلامه في «التسهيل» ؛ إذ ظاهره أن ماقاله في «باب الترقيم» خطأ وأن الصواب ما قاله في «النَّسَب» .

ولا بد هنا من بَثِّ القاعدة الأصولية باختصار ، فهي محتاج إليها . في هذا الموضوع ، وذلك أن العالم إذا صدر عنه قولان ، ظاهرهما التضاد ،

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٢) يعني سيبويه رحمه الله .

(٣) ص : ١٨٨ .

فطريقة ابن جنّي أنه إما أن ينصّ على الرجوع عن أحدهما أولاً ، فإن نصّ على الرجوع فظاهر ، وإن لم ينص ، فإما أن يكون أحدهما مرسلًا والآخر مُعلَّلًا أولاً ، فإن كان كذلك أخذ له بالمعلّل ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كانا مرسلين بحث عن التاريخ وأخذ بالمتأخّر ، فإن جهل التاريخ وجب البحث عن مدرّكهما ، فأخذ له بالأقوى ، وجعل مذهبه تحسينًا للظن بالأئمة ، فإن تساوى اعتقداً رأيين ، فإن الداعي إلى التساوى عند الناظر هو الداعي لصاحبهما إلى القول بهما ، هذا بمقتضى العرف وإحسان الظن ، وأما القطع : فعلمه عند الله^(١) .

قال ابن جنّي : وقد كان أبو الحسن^(٢) لا يتحشّم من سلوك هذا المسلك ، يعنى اعتقاد القولين ، وأكثر كلامه عليه ، ثم حكى عن الفارسي^(٣) فى (هيّهات) نحواً من ذلك .

هذه قاعدة ابن جنّي فى القولين ، فلننّب الآن عليها اصطلاحاً ، وإن كان فيها نظر متشعب ، فكان المؤلف ، والله أعلم ، اعتقد أن آخر القولين لسيبويه ما قاله فى «النسب» أو أنه المعضود بالسمع فاعتمده ، ولم يعتمد القياس فى المنع فى «باب الترخيم» لأنه لم يعضده بسمع ، ولانقضى عن العرب القول به . فقوله / الجواز مطلقاً لذلك .

$\frac{٣٠٢}{٣}$

والذى ينبغى التعويل عليه هنا أن يقال : إن النظر فى القولين ثانٍ عن ثبوتهما قولين : إما نصاً وإما ظاهراً ، كما يقول سيبويه فى تاء (بنّت وأخت) مرة : إنها للتأنيث ومرة إنها ليست للتأنيث ونحو ذلك ،

(١) الخصائص ٢٠٥/١ ، وانظر فيه أيضا ٤٩١/٢ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش ، انظر : الخصائص ٢٠٥/١ .

(٣) هو أبو على الفارسي أستاذ ابن جنّي ، وانظر : الخصائص ٢٠٦/٢ .

فِيُثَبَّتْ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ فِيهَا قَوْلَانِ ، فَيَنْظُرُ فِي تَأْوِيلِهِمَا إِنْ أَمَكَنَ ،
وَالْأَعْدَاءُ قَوْلَيْنِ عَلَى مَا ظَهَرَ .

أَمَّا «مَسْأَلَةُ التَّرْخِيمِ» فَلَمْ يَثْبُتْ بَعْدُ فِيهَا قَوْلَانِ ، فَكَيْفَ يُنْظَرُ فِيهَا لَمْ
يُثَبَّتْ؟ وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ سَيِّبُوِيَه تَكَلَّمَ فِي أَبْوَابِ «التَّرْخِيمِ» عَلَى وَجْهِ الْقِيَاسِ ،
وَأَنْتَ تَعْلَمُ شِدَّةَ مُتَابَعَتِهِ لِلسَّمَاعِ فِي وَضْعِ الْقِيَاسَاتِ ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مَنَعُهُ
لِتَرْخِيمِ ذِي الْإِسْنَادِ مُسْتَنْدًا إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَأَنْ أَكْثَرَ الْعَرَبِ عَلَى مَنَعِهِ .
ثُمَّ لَمَّا جَاءَ إِلَى بَابِ «النَّسَبِ» وَهُوَ بَابٌ يُحْذَفُ فِيهِ عَجْزُ الْإِسْمِ مُطْلَقًا فِي كُلِّ
مَرْكَبٍ أَتَى جَوَازَ حَذْفِ الْعَجْزِ فِي ذِي الْإِسْنَادِ فِي «النَّسَبِ» بِحَذْفِهِ عِنْدَ
بَعْضِ الْعَرَبِ فِي «التَّرْخِيمِ» تَشْبِيهًا بِالْمَرْكَبِ تَرْكِيبِ مَزْجٍ ، وَلَمْ يَقُلْ : إِنْ ذَلِكَ
قِيَاسٌ فِيهِ ، وَلَا إِنْ قِيَاسُ «النَّسَبِ» مَبْنَى عَلَى «التَّرْخِيمِ» ؛ بَلْ كَمَا يَأْتِي فِي
مَوَاضِعَ بِالْمَثَلِ الْقَلِيلَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَالنَّادِرَةِ تَأْنِيْسًا فِي مَوَاضِعِ الْقِيَاسِ وَفِي
أَبْوَابِ «النَّدَاءِ» مِنْ ذَلِكَ حَظٌّ صَالِحٌ .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالَّذِي حَكَى عَنِ الْعَرَبِ مِنْ تَرْخِيمِ ذِي الْإِسْنَادِ قَلِيلٌ ،
وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ : «مَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَفْعَلُ كَذَا» وَلَمْ يَقُلْ : وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ
: أَنَّ الْعَرَبَ تَفْعَلُ كَذَا ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِذَا لَا يَقْدَحُ مَا نَقَلَ فِي «النَّسَبِ»
فِيمَا اعْتَمَدَ مِنَ الْمَنَعِ فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ» وَإِذَا رَجَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِينَ إِلَى
مَعْنَى ظَاهِرٍ مِنْ لَفْظِهِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُمَا قَوْلَانِ مُتَضَادَّانِ ،
فَإِشَارَتُهُ فِي «هَذَا النِّظْمِ» جَارِيَةٌ عَلَى كَلَامِ سَيِّبُوِيَه ، وَكَلَامِ سَيِّبُوِيَه غَيْرُ
مُتَضَادٍّ ، فَالْأَحْسَنُ مَا فَعَلَ هُنَا ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ قَوْلَيْنِ ، وَطَلَبِ التَّرْجِيحِ
بَيْنَهُمَا أَوْ التَّأْوِيلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَوْلُهُ : (وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ) هُوَ سَيِّبُوِيَه ، وَهُوَ : عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ ،
مَوْلَى لِبْنَى الْحَارِثِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَمْرٍو . وَ (سَيِّبُوِيَه) لِقَبُّ لَهُ .

وزعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة . قالوا : لأنه كان طيبَ الرائحة .

كان - رحمه الله - ثقةً ثبتاً فيما ينقله ، محققاً في علمه ، لم يرَ في زمانه مثله فهماً لكلام العرب ، وشرحاً لمقاصده ، وهو أثبتُ من أخذ عن الخليل على صغر سنه ، وكان سنّاً في مذهبه .

أخذ عن جماعة من أهل النحو واللغة والقرآن والحديث ، ولازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعليهما عولُ في النحو ، وأخذ عن عيسى بن عمَر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زَيْد سعيد بن أوس البصرى المصادرى ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى ، واللحياني ، والأصمعي ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارئ .

روى عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

تُوفى سنة ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة .

٣٠٣
٣

/ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَاحُذَفٍ

فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا

لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمُّمًا

هذه المسألة يذكر فيها حكم آخر الاسم بعد دخول الترخيم فيه .

وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تتوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدّره أنه موجود لم يُحذف ، فيبقى الاسم بعد الحذف على حكمه لو لم يُحذف منه شيء ، وهذا الوجه يسمى «لغةً من نوى» وإليها أشار بقوله : (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَاحُذَفٍ) .

والثانى : ألا تنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدره كأنه لم يكن ، فتعامل الاسم بعد الحذف معاملته لو كان كذلك فى الأصل لم يُحذف منه شئ . وهذا الوجه يسمى «لغة من لم يَنْو» وإليها أشار بقوله : (واجعله) . يعنى الباقي بعد الحذف «إن لم تنو محذوفاً كما لو كان بالآخر وضعاً ثَمّاً»

والأكثر فى الترخيم الحملُ على «لغة من نوى» ولذلك كانت مُطردة فى كل شئ ، بخلاف «لغة من لم يَنْو» فإنه لا يحمل عليها إلا إذا لم يؤهد اعتبارها إلى لبس ، كما سيذكر إن شاء الله .

ولهذا ، والله أعلم ، قدّم الناظم هنا «لغة من نوى» على الآخر .

وقد شبّهت هذه اللغة بقولهم فى جمع (جارية) : جَوَارٍ - ببقاء الكسرة - دليلاً على ثبوت الياء تقديراً ، وأن الإعراب منوى بها وشبّهت الأخرى بحذف آخر المعتلّ ، وجعل ما قبله حرف إعراب كَيَدٍ ودمٍ ، ولا شك فى أطراد الأول وعدم اطراد الثانى ، فلذلك كثر الترخيم على اللغة الأولى ، ولم يكثر على الأخرى .

ومعنى كلامه : أن كلاً الوجهين المذكورين جائزين قياساً ، إلا أنك إذا رَحَّمْتَ على «لغة من نوى» فالباقى مستعمل على ما كان أُلِفَ فيه قبل الترخيم ، لازيادة على ذلك ولانقصان .

وأما إن رَحَّمْتَ على اللغة الأخرى : فإن ما بقى من الاسم يُعامل معاملة الاسم التامَ وضِعاً ، الذى لم يُحذف منه شئ ، فما لَزِمَ فيه فى العربية ، من إعراب أو تصحيح أو إعلال أو غير ذلك ، لَزِمَ فى آخر هذا المُرَحَّم .

هذا معناه على الجملة من غير تمثيل ولا تفصيل ، ثم أخذ فى التمثيل

فقال :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ يَا

ثُمُودُ وَيَأْتُمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

يعنى أن الوجه الأول إذا اعتبرتّه فإنك تقول فى ترخيم (ثُمُود) :
ياثُمُو ، فتترك آخر الاسم المحذوف على حاله ، كما كان قبل الحذف . ولو
كانت الدال ثابتة لقلت : ياثُمُودُ - بإثبات الواو - فكذاك تقول : ياثُمُو ،
بإثباتها على حالها غير منقلبة ، لأنها فى وسط الاسم لافى آخره ، وعلى
هذا تقول فى (طَلْحَة) : ياطَلِّحْ ، فتُبْقِى الحاء على فتحها ، كما لو كانت
التاء ثابتة ، وفى (حَمَزَة) : ياحَمَزْ ، وفى (قاسم) : ياقاسِ / - بكسر ٣٠٤
السين - إذ لو ثبتت الميم لكانت السين مكسورة ، وكذلك فى (حارث) :
ياحارِ .

وعلى هذا الترتيب يجرى سائر الأسماء ، فتقول فى (مَرُوان) :
يامَرُوْ ، وفى (أَسْمَاء) : يَأَسْمُ ، وفى (مُسْلِمَان) : يامُسْلِمِمْ ، وفى
(مُسْلِمُون) : يامُسْلِمِمْ . ومن ذلك قراءة : (وَنَادُوا يَامَالِ) (١) . ومنه قول امرئ
القيس (٢) :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ

كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقال (٣) :

أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأْنِي خَمِرُ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ

(١) سورة الزخرف / آية ٧٧ : وتلك قراءة على بن ابن طالب وابن مسعود رضى الله عنهما
والأعمش ، وقد مر التمثيل بالقراءة المذكورة ، وانظر : المحتسب ٢٠٧/٢ .

(٢) من معلقته ، وتقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٣) تقدم الاستشهاد به فى بابى «النداء» ، والترخيم .

وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه لِلْقُطَامِي (١) :

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَايَكَ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وَأُنْشِدُ أَيْضَا لَابِنِ الْخَرَعِ (٢) :

كَأَدَّتْ فَزَارَةٌ تَشْشُقِي بِنَا

فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارَا

وهو من ترخيم غير النداء ، وكذلك تقول فى (كَنْهَوْرَ) : يَا كَنْهَوْ ، وفى

(فِرْدَوْسَ) : يَا فِرْدَوْ ، وفى (غِرْنِيقَ) : يَا غِرْنِيْ ، وفى (حَوَلَايَا) : يَا حَوَلَايْ ، وفى

(كَرَوَانَ) : يَا كَرَوْ ، وفى (نَفَيَانَ) : يَا نَفْيْ ، وفى (هَرَقْلَ) : يَا هَرَقْ - بالسكون -

وكذلك ما أشبهه (٣) ، كل ذلك يُعد فيه المحذوفُ كالموجود .

وعلى هذا الاطلاق فى الوجه الأول يتعلق النظر بأمرين:

أحدهما : بيانُ أنه مخالف للكوفيين فى امتناعهم من إبقاء آخر الكلمة

بعد الحذف ساكنا مالم يحذفوا الساكن مع الآخر ، فيقولون فى (قِمَطْرَ ،

وهَرَقْلَ) : ياقِمَ ، وياهِرَ ، ولايقولون : ياقَمِطُ وياهِرِقْ .

والدليل على صحة مذهب البصريين (٤) : أن الفريقين اجتمعوا على أن

حركة ما قبل الآخر بعد الترخيم باقية فى هذه اللغة على ماكانت عليه بعده ،

(١) تقدم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٢) هو عوف بن عطية بن الخرع التيمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٤٣ ، وانظر المفضليات ٤١٦ وتشفء بنا : نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد . ومعناه : الشئ أقرب إليك .

(٣) الكَنْهَوْرَ : السحاب المتراكم . والغِرْنِيقُ من الرجال : الشاب الناعم . والكروان : طائر لاينام الليل ، يشبه البط ، وله صوت حسن . والنَفَيَانَ - بفتح الفاء - السحاب ينفى أول شئ رَشًا ويردًا . وهَرَقْلَ : اسم ملك الروم .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى الإنصاف ١/٣٦١ (المسألة الخمسون) .

مِنْ ضَمٍّ أو فتح أو كسر ليكون فيها دليلٌ على المحذوف ، فكذلك ينبغي في الإسكان ، لأن فيه أيضا ذلك المعنى ، فالتفرقة بينهما تفرقة لغير معنى .

فإن قيل : إنما معنى حذف الآخر دون الساكن حذراً من أن يشبه الأدوات بسكون آخر ذلك الاسم ، وذلك محذور .

قيل : لو كان هذا معتبراً لامتنع ذلك فيما إذا كان قبل الآخر مكسوراً ، فكان يجب حذفه أيضا مع الآخر ، لئلا يشبه المضاف إلى ياء المتكلم ، ولما لم يكن ذلك مُغْتَفَرًا دون الإشعار بالمحذوف وجب أن يكون في مسألتنا كذلك .

والثاني : أن هذا الإطلاق ظاهر في أن ما قبل المحذوف لا يزول عن حالته التي كان عليها لقوله : «فالباقِي استَعْمَلْ بما فيه أَلِفٌ» يريد ما أُلِف قبل الحذف ، فاقترضى لذلك أن تقول في (قَاضُونَ ، وَمُصْطَفُونَ) على هذه اللغة : ياقاضُ - بالضم - ويامُصْطَفُ - بالفتح - من غير ردٍّ شئ مما حُذِف لأجل سكون الواو ، إذ كان الأصل : قَاضِيُونَ ، ثم نُقِلَت حركة الياء لالتقائهما ، وكذلك (مُصْطَفُونَ) أصله : مُصْطَفِيُونَ ، ثم مُصْطَفَاوُنَ ، ثم مُصْطَفَوُنَ.

وهذا الرأي رآه المؤلف ، وخالف فيه النحويين : الخليل وسيبويه ومن دونهما ، ونصَّ في «التسهيل»^(١) على المخالفة .

ورأيهم في ذلك أن تقول : ياقاضى ، ويامصطفى ، / برد $\frac{٣٠٥}{٣}$ المحذوف للساكنين ، لأن الساكن الثاني لما حُذِف للترخيم لم يكن لبقاء

(١) انظر : ص ١٨٩ .

الأصليّ ، غير مرجوع ، وجهٌ ؛ إذ كان مُوجب الحذف قد زال ، كما أنك تقول
 فى الدَّرَج (غَيْرَ مُحَلَّى الصَّيْدِ)^(١) فتحذف ياء (مُحَلَّى) فإذا وقفتَ عليها أثبتتها ،
 فقلت : (مُحَلَّى) لزوال ما أوجب حذفها ، هذا تعليل سيبويه^(٢) . وألزم المؤلفُ
 عليه أن يُعاد إلى كل متغيّر بسبب الترخيم ما كان يستحقه لولم يكن ذلك السبب
 موجود أصلا ، فكان يقال فى ترخيم (كَرَوَان ، نَزَوَان) : ياكْرَا ، ويانْزَا ، قولاً
 واحداً . قال : لأن سبب تصحيح واوهما هو تلافى الساكنين وقد زال ، ومع
 ذلك ييقون الحكم المرتّب عليه لكون المحذوف منوياً الثبوت .

قال : ولا فرق بين نية ثبوته ونية سبب حذف ياء (قاضون) وألف
 (مُصْطَفَوْنَ) حين يرخمان^(٣) .

ونقل أيضا : احتجاجهم بالتشبيه بردّ ما حُذف لأجل نون التوكيد
 الخفيفة عند زوالها وقفا كقول الواقف على (تَفْعَلُنْ) : هل تَفْعَلُون ، بردّ واو
 الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفها ، وهو ثبوت نون توكيد وصلا .

قال : وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح
 معه أن يُنوى ثبوت المحذوف^(٤) .

هذا ما احتج به الجمهور ، وما ردّه به المؤلف ، ومن هنا لم يرتض
 مذهبهم .

(١) سورة المائدة / الآية الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٢٦٣ .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٦ - ب) .

(٤) المصدر السابق (ورقة ٢٠٦ - ب) ويَعده «وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح أن ينوي ثبوت المحذوف» .

وظاهر هذا النظم اعتقادُ هذا النظر ، فإن كان مقصوده ماظهر دخل عليه أن يقال في ترخيم (رَادُّ) مسمًى به : يارَادُّ - بإسكان الدال - وفي ترخيم (تُضَارُّ ، ومُضَارُّ ، وأُسْحَارُ)^(١) . ومسمًى بها: ياتُضَارُّ ، ويامُضَارُّ ، ويأسْحَارُ ، كما تقول في (مِكرٌ ، ومِفرٌ) يامِكرٌ ، ويامِفرٌ ، لكنه إنما يقال فيه : يارَادُّ ، وياتُضَارُّ ، أو تُضَارُّ إن كان مبنيًا للمفعول ويامُضَارُّ ، أو مُضَارُّ ، فتحركها بحركة الأصل ، ويأسْحَارُ ، فتفتحها ، لمناسبتها للآلف ، وإذا كان كذلك فلم يُستعمل الباقي بما أُلِفَ فيه ، من حيث كان المألوف فيه السكون ، فترك إلى التحريك . وبموافقة الجماعة يقول في هذا ، فيلزمه في « التَّسْهِيل » و« شرحه » التناقض .

فإن قيل : إن هذا لايلزم ، لأن التحريك فيه ضرورى ؛ إذ لايجتمع ساكنان في مثله مالم يكن الثانى مدغما ، بخلاف نحو (قَاضُونَ ، ومُصْطَفُونَ) فإنه لاضرورة تدعو إلى رد المحذوف ، فوجب التنبيه عليه دون الأول .

فالجواب : أن الأمر في الجميع واحد ، إذ هو حُكْمٌ لفظى ، فإن اعتبرت اللفظ بعد الحذف ، لزم أن يقال : ياقاضى ، لزوال الساكن ، وكذلك يامُصْطَفَى ، كما تعتبره في التقاء الساكنين هنا ، فتقول : يامُضَارُّ ، وإن اعتبرت المحذوف لزم أن تقول : يامُضَارُّ - بالسكون - كما تقول : ياقاضُ ، ويامُصْطَفَ ، لا فرق بين الموضعين ، فإن التزم هذا هنا حسبما يقتضيه ظاهر لفظه خالف الناس .

والحق في أصل المسألة مع غيره . ويدُّ الله مع الجماعة .

(١) الإسْحَارُ والأسْحَارُ يقبَحُ الهمزة وكسرها - بقل تسمن عليه الإبل ، وواحدته ، إسْحَارَةٌ وأسْحَارَةٌ .

/ وقد تكلم معه شيخنا الأستاذ - رحمه الله - في « شرح ٢٠٦ / ٣ الجمل »^(١) بما لاجابة إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح. والله الموفق.

وأما إن اعتبرت الوجه الثاني، وذلك « لغة من لم يَنْوِ » فتقول في (طَلْحَة) : يَاطْلُحُ ، وفي (حَمَزَة) : يَاحْمَزُ ، وفي (مَالِك) : يَامَالُ ، وفي (قَاسِم) : ياقَاسُ فتبنى ذلك على الضم، لأنك لو فرضته غير محذوف منه ما تعديته، وكذلك تقول في (مَرْوَان) يا مَرْوُ ، وفي (أَسْمَاء) : يا أَسْمُ . ومن ذلك قول عَنَتْرَة أنشده سيبويه^(٢) :

يَدْعُونَ عَنَتْرَ والرَّمَّاحُ كَأَنَّهَا

أَشْطَانُ بِئْرِ فِي لَبَانِ الْأَدْهَمِ

يروى بضم الراء ، وأنشد أيضا للأسود بن يَعْفَرُ تصديقاً لهذه اللغة^(٣) :

(١) شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار . وقد حققه الدكتور : حماد الشمالي ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .

(٢) من معلقته، وفي الكتاب ٢/٢٤٦، والمحتسب ١/١٠٩، وابن الشجري ٢/٩٠، ١٧٠، والمغني ٤١٤، والهمع ٣/٨٨، والدرر ١/١٦٠

والأشطان : جمع شَطْن - بالتحريك - وهو الحبل الذي يستقي به، واللبنان : الصدر. والأدهم الأسود، يعنى فرسه. يقول : يستنصرونني في الحرب وينادونني، وقد تعاورت الرماح فرسي الأدهم، وشرعت في صدره شروع الدلاء في الماء.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٦، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وابن الشجري ١/١٢٧، والتصريح ٢/١٩٠، والمخصص ١٤/١٩٥

والمتعلل : التعلل، وهو اللهو والشغل. يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائباً، لا يشغله شيء عما يريد أن يفعل. وهو يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، وكنى عن الشباب بالرداء لأنه أجمل الثياب. ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثاً بهم لأنه منهم.

أَلْهَلْ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ

عن الناس ، مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ

لِيَسْلُبْنِي حَقِّي أَمَالَ بَنَ حَنْظَلٍ

يريد : حَنْظَلَةٌ .

وإنما قال ^(١): «تصديقا» لأنه ترخيم في غير النداء ، وكذلك أنشد قول
رُؤْبِيَّة ^(٢):

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمُّ حَمَزٍ

قَارَيْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

أراد : حمزة .

وعلى هذه اللغة تقول في (ثَمُود) : يَأْتِمَى - بالياء - كما نَبَّه عليه الناظم ،
لأن الواو في هذه اللغة وقعت كأنها في آخر اسم متمكّن ، والحكم أن الواو
لا تقع كذلك في أواخر الأسماء المتمكّنة ، فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ حسبما
يأتى في التصريف إن شاء الله . فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة .

وكذلك إذا رَحِمْتَ (بُنُون) قلت : يَابُنِي ، فقلبت الواو ياء ، والضمّة كسرة
كذلك ، وإذا رَحِمْتَ (قَمَحْدُوَّة) تَقْلِبِ الواو ياء ، والضمّة كسرة فقلت :
يَا قَمَحْدِي ، وفي عَرَقُوَّة : يَاعَرَقِي ، وفي (قَتُول) : يَا قَتِي ، وفي (قَطَوَان) :
يَا قَطَا ، لأنك لما حذفْتَ الألف والنون بقي الاسم (قَطَو) فوجب انقلاب الواو ألفا

(١) يعنى سيبويه (الكتاب ٢/٢٤٦).

(٢) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه.

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما تقول فى (فَتَى) : فَتَا ، وكذلك فى (نَفَيَان) : يَانَفَا وقولهم : (أَطْرِقْ كَرَا ، أَطْرِقْ كَرَا . إِنْ النُّعَامَ فى القرى)^(١) .

وكذلك مَنْ اسمُهُ (عَلَاوَة) تقول فيه : يا عَلَاء ، لأنك لما حذفت التاء وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده ، فوجب قلبها همزة ، كما قلت فى (كِسَاءٍ) وكان أصله (كِسَاو) وكذلك فى (عِنَايَة) : يَاعِنَاءُ ، كما قلت : رِدَاءٌ ، والأصل رِدَاى . وتقول فى (هَرِقْل) : يَاهِرِقْ ، وفى (مُضَارٌ ، وَتُضَارٌ ، وَأَسْحَارٌ) ونحو ذلك مسمى به يا مُضَارٌ ، ويأتُضَارٌ ، ويا أَسْحَارُ . وتقول فى (قَاضُونَ) : ياقاضى ، وفى (مُصْطَفُونَ) : يا مُصْطَفَى ، فترد المحذوف .

وتستوى اللغتان لفظا فى نحو : يامنصُ - ترخيم (منصور) إلا أن الحركتين مختلفتان حُكْمًا .

وكلامه يقتضى أنه لم يعتبر عدم النظير فى وزنٍ أو غيره إن أدّى إليه الحكم فى هذا الوجه ، فتقول فى (سَفَرَجِل) على مذهبه : ياسَفَرَجُ ، وإن أدّى إلى وزن (جَعْفَر) وهو مثال غير موجود ، وكذلك فى (طَيْلِسَان) على لغة كسر اللام : ياطَيْلِسُ ، وإن أدّى إلى وزن (فَيْعِل) وهو بناء غير موجود إلا فى المعتل العين نحو : سيّد وميّت .

وتقول أيضا فى (حِذْرِيَّة)^(٢) : ياحِذْرِي ، و (فِعْلِي) ليس فى الكلام ، وفى (حَبْلَوِي) : / ياحَبْلَى ، فتقلب الواو ألفا ، فيؤدّى إلى وزن $\frac{٣٠٧}{٣}$

(١) من أمثالها السائرة. وأطرق : طأطى رأسك. ويقال ذلك إذا أريد اصطياده.

ومعناه : تواضع أيها الكروان، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهى النعام، قد صيدت، وحملت من الدؤ إلى القرى. يضرب لمن يتكبر وقد تواضع منه أشرف منه ، وانظر : المستقصى للزمخشري ٢٢٢/١، واللسان (طرق، كرا).

(٢) الحِذْرِيَّة : الأرض الخشنة الغليظة.

(فَعْلَى) وَفَعْلَى ، إذا كانت أَلفه لغير التَّائِيث ، غيرُ موجود ، وكذلك (حَمْرَاوِي) تقول : يا حَمْرَاءَ ، فتَقْلِب الواو همزة ، فيؤدِّي إلى كون همزة التَّائِيث منقلبة عن الواو، وذلك غير موجود فيها ، فليست للتَّائِيث ، و(فَعْلَاءَ) إذا كانت همزته لغير التَّائِيث معدومٌ أو كالمعدوم .

هذا كله جائز على ظاهر كلامه ؛ إذ لم يَسْتثن من ذلك إلا ما يُوقَع اللَّبْسُ خاصة كما يأتى ، وهذا مذهب الإمام والجمهور .

وذهب المبرِّدُ إلى امتناع ترخيم ما أدَّى ترخيمه إلى عدم النظير فى هذه اللغة^(١) ، وارتضاه المؤلف فى «التسهيل»^(٢) ، وإنما يرخم عندهما على «مَنْ نَوَى» ليبقى مُحَرِّزاً بِنَيْتِهِ الأصلية ، فلا يَبْقَى محذور^(٣) ، وكان المبرِّدُ شَبَّهَ اعتِبارَ البِنْيَةِ باعتبار الإعلال ، والوجه ما قاله غيرهما .

قال السَّيرافى : لم يذكر سيبويه هنا شيئاً اعتير فيه بناءً ما يبقَى ؛ بل اعتبر ما إذا عرض فى الكلام غَيْرَتَه العرب من حَرْفٍ إلى حرف كما تقدم ، لأنه حكم مُتْلَبٌ مستمر^(٤) ، التغير فى جميع ما تقدم ونحوه .

قال : فأما البِنْيَةُ العارضةُ فى كلامهم ، الخارجةُ عن أبْنِيَتِهِمْ ، فلا يلتزمون تغييرَها إلى أبْنِيَتِهِمْ ، ولا إخراجَها من كلامهم كإبراهيم ، وإسماعيل ، وقابيل ، وإبريسم ، ونحو ذلك ، فكَذلك (طَيْلَسَ ، وَحُبْلَى) إنما هو شئ عَرَضٌ ، هذا اعتذاره عن سيبويه باختصار^(٥) . ثم أخذ فى الرد على المبرِّدُ بأنه يقال له : ما وزن (حارٌ) ؟ فإن قال : (فاعل) فيلزم أن يكون (طَيْلَسَ) فَيُعْلَن ،

(١) المقتضب ٤/٤ .

(٢) انظر : ص ١٨٩ .

(٣) فى (س) «محذور» .

(٤) المتلَبُّ : المستقيم .

(٥) شرح الكتاب (المجلد - ورقة ٧١ - ب) .

وإن قال : (فَاعُ) فليس فى الكلام . وإن قيل : (فَعْلُ) قيل له : قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية ، ويلزم أن يكون (مَنْصُ) فَعْلُ ، و (مُنْذِرُ) ترخيم (مُنْذِرُ) فَعْلُ ، ويلزمه ألا يُجيز ترخيم شئ من هذه الأسماء ، وألا يُرَخِّم (خَضِمَ) لأن وزنه : فِعْ ولا (قَمَحْدُوَّة) لأن : فَعْلَى ليس فى أصول الأبنية ، فالقول ألا يُعتبر الوزن .

وهذا للسيرافى حَسَنُ من الإلزام^(١) ، وهو لازم للمؤلف أيضا فى «التسهيل» والله درّه فى هذه الأرجوزة^(٢) ، فإنه يلتزم فيها مخالفة رأيه فى «التسهيل» فى مواضع كثيرة ، فتكون مخالفته أحق من موافقته ، وقد مضى من ذلك مواضع .

ثم استثنى فى هذا الوجه الثانى ما يؤدى إلى اللبس فقال :

والتَّزِمُ الْأَوَّلَ فى كَمُسْلَمَةٍ

وجَوُزِ الوجهَيْنِ فى كَمَسْلَمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو «لغة من نوى» المحذوف ملتزم فيما كان نحو : مُسْلَمَةٍ ، تأنيث مُسْلِمٍ ، فتقول : يامُسْلِمَ - بفتح الميم - فى اللغتين جميعا . ولاتقول : يامُسْلِمُ ، لأن «لغة من نوى» لالْبَسِ يقع بسببها لبقاء الفتحة دليلاً على المحذوف ، ولو قلت : يامُسْلِمُ - بضم الميم - لأوقع ذلك اللبسَ ببناء (مُسْلِمٍ) المذكور ، فامتنع ذلك ، لكنه قال : (التَّزِمُ الْأَوَّلَ فى كذا) أى فى هذا المثال وما أشبهه / مما يقع به اللبس بين صفة المذكرة

٣٠٨
٣

(١) المصدر السابق (المجلد الثالث - ورقة ٧٢ - ١).

(٢) يقصد «الافية» .

المؤنث ، كمْسَلَمٍ ومُسَلَمَةٍ ، وصالحٍ وصالحة ، ومُسْتَكْبِرٍ ومُسْتَكْبِرَةٍ ، وما أشبه ذلك من الصفات غيرَ الأعلام^(١) .

وهذا ممَّا تُعْطِيهِ قُوَّةُ المِثَالِ ، وعلى ذلك لو كان الاسمُ علماً جاز الترخيم على «لغة من لم يَنْو» من غير اعتبار بلبسٍ أو عدمه ، لأن الأعلام ليست بموضع لبسٍ ، لجواز تسميته المذكر بما فيه الهاء ، وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه ، وهذا المعنى هو الذى أشار إليه بقوله : (وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلَمَةٍ) أى فيما كان عاماً مطلقاً نحو : (مَسَلَمَةٍ) فتقول : يَامَسَلَمُ على «لغة من لم يَنْو» كما تقول : يَامَسَلَمَ ، على لغة من نَوَى ، وكذلك تقول فى (حَمَزَةٌ) : يَا حَمَزُ ، وفى (طَلْحَةٌ) : يَاطْلَحُ . قال عنترة^(٢):

* يَدْعُونَ عَنَّتْرُ والرَّمَا حُ كَأَنَّهَا * ... البيت

فالحاصل أنه فَرَّقَ فى إجازة «لغة من لم يَنْو» بين العلم الذى لالْبَسُ معه والصفة التى يقع معها اللبس ، وهو المعتبر عند النحويين .

قال سيبويه بعد ما أطلق الجواز فى ترخيم الأعلام على «من لم يَنْو» :
واعلم أنه لايجوز أن تحذف الهاء ، وتَجْعَلَ البَقِيَّةَ بمنزلة اسم ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التَّبَسَ المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لايجوز أن تقول للمرأة : يَاخَبِيثُ أَقْبَلِي .

قال : وإنما جاز فى الغالب - يعنى العَلَمُ - لأنك لاتذكر مؤنثاً ، ولا تؤنث مذكراً^(٣) .

(١) فى (س) «نون الأعلام» .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه ، وعجزه :

أَشْطَانُ بَثْرٍ فى لَبَانِ الأدهم

(٣) الكتاب ٢/٢٥١ .

قال السيرافي^(١) : الاسمُ الذي هو مؤنَّث في الحقيقة إنما تدخله هاء التانيث لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فكَرَها اللبس . قال : وهى فى الأعلام لم تدخل فاصلة ، فإنه قد يسمَّى الرجل بخبيثة ، والمرأة بخبيث فلا لُبس .

وذهب المؤلف فى «التسهيل»^(٢) ، و«شرحه»^(٣) ، إلى امتناع «لغة من لم يَنُو» فى الأعلام ، فذكر أنك إذا سميت امرأة أو رجلاً بضخمة أو عمرة ، لم يجز ترخيمه على «لغة من لم يَنُو» لأنه يَلْتَبَسُ إذا قلت يا ضَخْمُ ، ويا عَمْرُ بندا (ضَخْمُ ، وَعَمْرُ) لأن الذهن يسبق إلى أنه ندأ لرجل موصوف بالضخامة ، أو لمسمًى بعمره ، وكأنه عنده مخالف لمسلّمة ونحوه ، لأنك إذا قلت فيه : يا مُسَلَّمُ - بالضم - لم يقع فيه لُبْسٌ ؛ إذ ليس فى المذكّر ما ينطلق عليه لفظ : مَسَلَّمٌ بغير هاء . وكذلك تقول فى (طَلْحَة) : يا طَلْحُ ، وفى (حَمْزَة) : يا حَمْزُ ، إذ ليس فى مستعملاتهم رجل يُسمًى بطَلْحٍ ولا حَمْزٍ ، ولا يُعتبر دون هاء . فهذا رأيه فى هذا الموضع ، كما ترى مخالفاً للنحويين . والصواب : ما ذهب إليه غيره ، والله أعلم .

ولكن يمكن أن يكون رأى هنا ما رآه فى «التسهيل» من مراعاة اللبس فى الأعلام ، ولذلك مثل بمسلّمة ، فيكون مثاله مُشْعِراً بذلك ، فإن كان مراده هذا فلمّا قاله وجهٌ إن كانت المسألة غير مُجمّعة عليها ، وهو أنهم قد استقرّ منهم مراعاة اللبس ومجانبتة ؛ بل قد ثبتت مراعاته فى هذا الباب ، كما فى (مسلّمة) .

والمعنى الذى فى (مسلّمة) موجود فى (ضخمة ، وعمرة) وما أشبه ذلك ، فلا بد من مراعاة ذلك . والله أعلم .

(١) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٦٩ - ب) بتصريف.

(٢) ص : ١٨٩ .

(٣) ورقة (٢٠٦ - ب) .

ولاَضْطِرَارٍ رَخْمُـوا دُونَ نَدَا
مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَخْمَدَا

يعنى أن العرب قد وقع لها الترخيم في غير النداء، وذلك على وجه «الضرورة الشعرية» لا في «الاختيار» فلا يُقاس عليه، إلا إن قيل به في شعر إن بلغ مبلغ القياس.

والترخيم القياسى إنما يختص بالنداء، وعلى أنه لا يكون في الاضطرار إلا فيما صلح لأن يكون منادى، ومباشراً لحرف النداء، فإذا لا يجوز أن يرخم ما فيه الألف واللام، فلا يجوز أن يُقال في نحو ما أنشدته سيبويه من قوله العجّاج^(١):

*أَوَ الْفَا مَكَّةٌ مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

يريد «الحمام» أنه رخم ضرورة، لأنه لا يصلح أن يدخل عليه حرف النداء، لما فيه من الألف واللام، وكذلك كل ما هما فيه إن اتفق في الضرورة حذف آخره فليس بترخيم، وإنما هو حذف على غير جهة الترخيم الاصطلاحي. ومن ذلك أيضا قولُ لبيد^(٢):

(١) الكتاب ٢٦/١، ١١٠، والخصائص ١٣٥/٢، ٤٧٣، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩، وابن يعيش ٧٤/٦، ٧٥، والهمع ٧٧/٣، ٣٤٤/٥، والتصريح ١٨٩/٢، والأشمونى ١٨٣/٣، والعينى ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، واللسان (حَمَم) وديوانه ٥٩ ويروي «قواطناً» وقبله :

وَرَبَّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحَرَّمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتَ غَيْرِ الرُّيَمِ

ويريد بالقاطنات البيت - أى الكعبة - الحمام. والورق : جمع ورقاء، وهى الحمامة التى لونها سواد فى غيرة .

(٢) ديوانه ١٢٨، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والهمع ٣٣٤/٥، وشرح شواهد الشافعية ٣٩٧، والتصريح ١٨٠/٢، والأشمونى ١٦١/٣، والعينى ٢٤٦/٤ =

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَّالِعٍ فَأَبَانَ
فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوْبَانِ

أراد «المنازل».

فأما إذا صلح النداء فيجوز فيه الترخيم للضرورة، ومثل ذلك بـ(أحمد)
وهو علم يصلح لمباشرة أداة النداء.

ويتعلق بهذا الموضع التنبيه على ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في هذا الترخيم، ولم يقيدّه بلغةٍ دون لغةٍ دلّ
على جوازه على كلتا اللغتين. أما على «لغة من لم ينو» فمتفق عليه، كقول
الأسود بن يعقّر^(١):

وهذا ردائي عنده يستعيره

ليسلبني حقي أمار بن حنظل

يريد «ابن حنظلة» وأنشد أيضا لامرئ القيس^(٢):

لنعم الفتى تغشوا إلى ضوء ناره

طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

= ودرس عفا وذهب أثره. ومتالع وأبان : جبلان، ويقال لهما : أيانان على التغليب، كالعمرين
والقمرين. وتقادمت : قدمت. والحبس : موضع. والسويان : واد.

(١) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٢) الكتاب ٢٥٤/٢، وديوانه ١٤٢، والهمع ٧٧/٣، والتصريح ١٩٠/٢، والأشمونى ١٨٤/٣، والعيني
٢٨٠/٤ وعشا إلى النار : رآها ليلا على بعد فقصدها مستضيئا بها ليصل إلى أهلها. والخصر :
شدة البرد. وكان طريف بن مالك قد أجاره حين استجار به، بينما كانت القبائل تتحاماه خوفا
مما كان يطالب به من الملك.

أراد «ابن مالك» وأنشد أيضا لرجلٍ من بني مازن^(١):

على دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي

أَبَا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ

أراد «حَرْدَبَهُ» وأنشد أيضا^(٢):

أَسْفَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا

وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقْلُ يَصْنَدُ

وأما على «لغة من نوى» فرأى الجمهور كذلك، ومنه قول ابن أحمر، أنشده

سيبويه^(٣):

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُّنَا وَطَلَقُ

وَعَمْرُ مَارُ وَأَوْنَةُ أَثَالَا

يريد «أَثَالَةً» وأنشد أيضا لجرير^(٤):

(١) الكتاب ٢/٢٥٥، وابن الشجري ٢/٨٩، ٩١

والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة التى تتخذ للذبح. يخاطب ناقته، ويحثها على مفارقة أبى حردبة الذى كان لصا قاطعا، ويقول لها : إن لم تطيعينى في فراقه فعلى أن أنحر البدن بمكة نذرامنى. وهو - وإن كان يخاطب الناقة - إنما يخاطب نفسه، على المجاز والاتساع.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٣) الكتاب ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٣٧٨، وابن الشجري ١/١٢٦، ١٢٨، والإنصاف ٣٥٤، والأشعوني ٢/٣٣، والعيني ٢/٤٢١

وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت من قصيدة له يرثي بها جماعة من قومه، وهم أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالة. ويؤرقني : يسهرني. ويعدده :

أراهم رُفِقْتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا

إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلِ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا

(٤) ديوانه ٥٠٢، والكتاب ٢/٢٧٠، وابن الشجري ١/١٢٦، ٧٩/٢، ٩١، والإنصاف ٣٥٢، والتصريح

٢/١٩٠، والأشعوني ٣/١٨٤، والخزانة ٢/٣٦٣، والعيني ٤/٢٨٢، ٣٠٢ ويريد بالجبال هنا :

أسباب الوصال. والرمام : جمع رمم، وهو الخلق البالي. والشاسعة : البعيدة. يريد أن حبال الوصال بينه وبين أمامة قد تقطعت بسبب الفراق والهجر.

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالَكُمْ رِمَامَا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد « أُمَامَة » وأنشد لابن حَبْنَاء التَّمِيمِي (١):

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقُّ لِرُؤُوسِهِ
أَوْ أُمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وخالف المبرد في هذا الوجه، فمنعه في غير النداء، وهو محجوجٌ على ذلك
كما تقدم (٢)، وقد قَدَحَ فيها بما لا يُثَبِّتُ له ما قال، أما قوله :

*وَأَوْنَةً أَثَالَا *

فمعطوف على مفعول «يُورِقْنَا».

وأما بيت جرير فَرَدَّ فيه روايةً سيبويه وقال : إنما الرواية هكذا :

*وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامَا *

فهو من ترخيم النداء.

وزعم أن عُمَارَةَ بن عَقِيلٍ بن بِلَالٍ بن جَرِيرٍ أنشده إِيَّاهُ هَكَذَا، وَرَدَّ النَّاسُ
هَذَا الرَّدَّ بِأَنَّ سِيبَوِيهَ أَوْثَقُ مِنْ أَنْ يُتَّهَمَ.

وهكذا أخذ في تأويل جميع ما أنشده سيبويه، وذلك إن أمكن في البعض
فلایتأتی فی الجميع. فالصحيح ماذهب إليه عامة النحويين .

(١) الكتاب ٢٧٢/٢، وابن الشجري ٢٢٦/١، ٩٢/٢، والإنصاف ٣٥٤، والهمع ٧٧/٣، والأشموني ١٨٤/٣، والعيني ٢٨٣/٤

وهو المغيرة بن حبناء، وحبنا: اسم أمه. وابن حارثة هو ابن حارثة بن بدر الغداني، كان أبوه سيد غدانة. وقد علموا : قد علموا سبب ذلك، يعني أنه مشهور بينهم بعمادهم الأخلاق.

(٢) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

وأيضا، فما ذكر من أن / الرواية على كَيْتَ إذا فُرض أنه صحيح، $\frac{٢١٠}{٣}$
 فلا يلزم منه مقصوده، فإن القاعدة الأصولية أن رواية لا تَقْدَح في رواية
 أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب.

وأيضا فإن القياس يقتضى عكس ما قال ، فإن حذف بعض الاسم
 مع إبقاء دليل على المحذوف أحق، بالجواز من حذفه من غير إبقاء دليل.
 ألا ترى أطرادَ نحو : قاضٍ، وغانٍ، وقلةً نحو : يدٍ، ودمٍ.

والثانية : أن تمثيله بـ(أحمد) مع اشتراط ما يصلح للنداء من غير
 زيادة تدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالهاء؛ بل يجوز وإن كان آخر
 الاسم غير الهاء (أحمد) الممثل به، فتقول في الشعر : جاعى أحمُ يا هذا،
 ومنه في الشعر^(١):

* أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ *

وقول الآخر^(٢):

*أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا *

وما أشبه ذلك.

والثالثة : أن ذلك يدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالأعلام بون
 غيرها، وإن كان أكثر الترخيم في الأعلام، فالهاء لا تختص بترخيم ما هي
 فيه بالأعلام، فتقول : على هذا في الشعر : مررتُ بحَنْظَلٍ، على «لغة من

(١) جزء من بيت الأسود بن يعفر الذي سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وهو بتمامه :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبنى حقي أمال بن حنظل

(٢) صدر بيت سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

وذو الرأي مهما يقلُّ يَصْدُقُ

نوى» وأنت تريد واحدة الحَنْظَلِ^(١)، ومررت بامرأاً، تريد (امرأة) وما أشبه ذلك.

ومسألة رابعة : وهى أن يقال : لَمْ أخرج ماكان نحو^(٢):

*دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِعِ فَأَبَانَ *

ولم يُدخله فيما تقدم له؟ وَلَمْ فَرَّقْ بينهما، فجعل نحو :

*أَمَالَ بِنَ حَنْظَلِ *

ترخيماً، ونحو :

*دَرَسَ الْمَنَّا *

ليس بترخيم وكلاهما حَذَفَ، وغاية ما بينهما أن يقال : أحدهما قليلٌ فلم يَعْتَبِرْهُ، والآخر : كثيرٌ فاعتبره، وذلك لا يَقْدَحُ في تسمية الجميع ترخيماً.

فالجواب : أن مافعل من التَّفَرُّقَةِ ظاهر المعنى، وذلك أن الترخيم المصطلح عليه ماجرى على قانون معلوم، من حَذَفَ حرفٍ واحد أو حرفين زائدين، أو أولهما أصلي، على صفات مخصوصة، ويُشْتَرَطُ أن يبقى بعد الحذف ثلاثة أحرف أو أكثر، مالم يكن المحذوف هاءَ التانيث أو عَجَزَ المركب، وهذا المعنى موجود فيما سماه ترخيماً في غير النداء.

أما ما كان من باب «دَرَسَ الْمَنَّا» فليس بجارٍ على ذلك.

(١) الحنظل : نبت يمتد كالبطيخ على الأرض، يضرب المثل بشدة مرارة ثمرة.

(٢) صدر بيت للبيد، سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

فتقدمت بالحيس فالسويان

ألا ترى أن المحذوف من «الْمَنَّا» حرفان أصليَّان، وذلك لا يكون في الترخيم، وكذلك قوله^(١):

* مُقَدَّمٌ بِسَبَبِ الْكُتَّانِ *

إذا فُسِّرَ بِسَبَبِ الْكُتَّانِ^(٢)، أو أراد بِسَبَابٍ؛ إذ لا يُحذف مع الآخر ما قبله من زائد إلا إذا كان حرفَ مَدٍّ ولين كما مر، ومنه قوله الآخر: «أَلَاتًا» فأجيب «بَلَى فَا»^(٣).

وقول الآخر^(٤):

*ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تَا *

وما أشبه ذلك.

فليس هنا من شروط الترخيم شيء، فلما كان كذلك عُلِمَ أن ما تخلف فيه شرطُ الترخيم في النداء فليس بترخيم في غير النداء.

ومن هنا، والله أعلم، ضَبَطَ الناظم ذلك بما يصلح للنداء، إلا أن هذا التوجيه يقتضي أنه يسمَّى ترخيما إذا صلح للنداء، وإن لم يكن على شرط

(١) هو علقمة الفحل، والبيت بتمامه :

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرْفٍ مُقَدَّمٌ بِسَبَابِ الْكُتَّانِ مَلْثُومٌ

وهو في ديوانه ١٣١، والخصائص ٨٠/١، ٤٣٧/٢، والمحتسب ٨١/١، ٧٧/٢، والمفضليات ٤٠٢، واللسان (سبب)

والشرف : الموضع العالي يشرف على ماحوله. ومقدم : على فمه خرقة. وسببًا : أصله سبائب، جمع سبيبة، وهي الشقة البيضاء من الكتان وغيره. وملثوم : ملثف بها، من قولهم : تلثم بالعمامة، إذا شدّها على فمه. ويروى «مرثوم» وهو الذي كسر أنفه.

(٢) السَّبِيَّةُ : ضرب من الثياب يتخذ من مشاقة الكتان أغلظ ما يكون.

(٣) سيبويه ٣٢١/٣، وفي الكامل ٢٣٦ : «الأصمعي : كان أخوان متجاروان لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى، فيقول أحدهما لصاحبه : أَلَاتَا، فيقول الآخر : بَلَى » فا « يريد : ألا تنهض، فيقول الآخر : بلى فانهض».

(٤) سبق الاستشهاد به في باب «الاستغاثة».

الترخيم، كما لو قلت : مررت بسَفَرٍ، تريد : (سَفَرُجَل) مسمى به، لأنه لم يشترط إلا أن يصلح لمباشرة حرف النداء حسبما فسّر في «شرح التسهيل»^(١)، وسكت عن اشتراط ما / تقدّم في الترخيم.

وعلى هذا التوجيه المذكور يجوز أن يقال مثلاً :

*أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمَا *

*وَدَرَسَ الْمَنَازِرَ أَوْ الْمَنَازِرَ *

والجواب : أن قوله : «مَاللَّذَا يَصْلُحُ» يريد : مع ترخيمه بحيث لو باشره حرفُ النداء كان مرخماً ترخيماً صحيحاً، فجمع بين الموضعين ولم يُردِّ أحدهما، وقد نبّه على اعتبار ذلك في «الشرح»^(٢)، فعلى هذا يستقيم كلامه على مقتضى التوجيه، فيجىء منه اشتراط الأمرين، وهما ألا يكون بالالف واللام، وأن يكون الحذف لائقاً بطريقة الترخيم، ويلزم على اعتبار هذا ألا يُحذف من غير العلم إلا هاءُ التانيث خاصة، وأن يكون الحرف الأصلي أو الحرفان في علم خاصة، وهو ظاهر.

وبالله التوفيق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) ورقة (٢٠٧ - ب).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢٠٧ - ب).

{ الاختصاص }

{ الاختصاص }

معنى الاختصاص عند النحويين : أن تأتي بـ(أيها) المختصة بالنداء من غير حرف نداء، تفيد تأكيد الاختصاص للمتكلم بما ذكر في الخبر.

والباعث عليه إما فخر «أو تواضع أو زيادة بيان. هذا أصله، وهو شبه النداء، كما قال الناظم :

الْاِخْتِصَاصُ كِنِدَاءٍ دُونَ يَا
كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

أما كونه يشبه النداء فلأوجه :

أحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاص المخاطب دون غيره بالأمر والنهي والإخبار.

والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداء للمخاطب، والاختصاص للمتكلم، وقد يكون للمخاطب قليلا، ولم يذكره الناظم لقلته، ولا يكون للغائب، [كما أن النداء لا يكون للغائب] (١).

والثالث : أن الاختصاص واقع في معرض التأكيد للكلام المتقدم، والنداء يكون كذلك أيضا، لأنك قد تقول لمن كان مقبلا عليك، مُنْصِتًا لكلامك، مُسْتَمِعًا له : كان الأمر كذا يافلان، فاثبت بالنداء توكيدا، وبهذا شبه سيبويه (٢).

ولما أشبه الاختصاص النداء من هذه الأوجه الثلاثة أتوا له بالأداة المختصة بالنداء وهي (أيها).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (س).

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٦.

فمن هاهنا أخبر الناظم أن الاختصاص مثل النداء، نحو مأمثل به من قولهم : ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتَى، وهو قوله : «كأَيُّهَا الْفَتَى بِأَنَّ ارْجُوا نَوَالِي».

ومعناه : أَيُّهَا النَّاسُ ارْجُونِي، أَي ارْجُوا نَوَالِي فَإِنِّي فَتَى، أَي كَرِيم.

وَالْفُتُوَّةُ : السَّخَاءُ وَالكَرَمُ، يُقَالُ : فَتَى بَيْنَ الْفُتُوَّةِ، وَقَدْ فَتَى، وَتَفَاتَى، وَوَقَعَ «أَيُّهَا» عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي «ارْجُونِي» أَي ارْجُونِي أَيُّهَا الْكَرِيم.

وقوله : « دُونَ يَا » لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ مِثْلُ النِّدَاءِ أَوْ شَبْهُهُ تَوَهَّمُ أَنْ قَائِلًا يَقُولُ : فَلَا بُدَّ إِذَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ النِّدَاءِ، وَهِيَ (يَا) أَوْ غَيْرُهَا، فَزَالَ التَّوَهَّمُ بِقَوْلِهِ : «دُونَ» يَرِيدُ أَنْ حَرْفُ النِّدَاءِ لَا يَدْخُلُ عَلَى (أَيُّهَا) فَلَا يُقَالُ : ارْجُونِي يَا أَيُّهَا الْفَتَى.

وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ ^(١) إِذَا شَبَّهَ شَيْئًا بِشَيْءٍ، وَقَرَّبَ أَوْجَهَ التَّشْبِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ أَوْجَهَ التَّفَرُّقِ، لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهَّمُ أَنَّهُ هُوَ. فَالْناظمُ حَذَا هُنَا حَذْوَهُ. وَ«يَا» فِي كَلَامِهِ مِثَالٌ عَبَّرَ بِهِ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَا يَرِيدُ أَنْ «يَا» وَحْدَهَا هِيَ الْمُنَوَّعَةُ الدَّخُولِ عَلَى «أَيُّهَا» دُونَ غَيْرِهَا كـ(أَيَّا، وَهَيَّا) وَنَحْوَهُمَا، وَإِنَّمَا / قَصَّدَهُ نَفْيُ الْأَدَاةِ مُطْلَقًا.

وَإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْ أَدَاةُ النِّدَاءِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُنَبِّهَ غَيْرَكَ لِيَسْتَمَعَ كَلَامَكَ، لِأَنَّ (أَيُّهَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَ(يَا) لَا تَكُونُ إِلَّا تَنْبِيهًُا لِمُخَاطَبٍ، ^{٣١٢}_٣ وَهَذَا تَعْلِيلُ الْكِتَابِ ^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) يَقْصِدُ سَيِّبِيهِ إِمَامَ الصَّنْعَةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) سَيِّبِيهِ ٢/٢٣٦.

ومن الأمثلة في هذا الفصل قولاك : أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحن نفعلُ كذا أيُّها القومُ. وقالوا : اللهم اغفر لنا أيُّتها العصابةُ^(١).

ولما أتى بـ هذا المثال المذكور ظهر أنه أحرز به أشياء :

أحدها : أن المختص واقعٌ بعد ضمير المتكلم لقوله : «أرجؤني» فلا يكون بعد ضمير غائب البتّة، فلا يقال : زيدا أرجؤه أيُّها الفتى، ولا بعد ظاهر نحو : أكرموا زيدا أيُّها الفتى، ولا ما كان نحو ذلك.

فإن قلت : فقد حكى سيبويه أو مثّل بقولهم^(٢) : على المضاربِ الوضيعةُ أيُّها البائعُ، فـ (أيُّها) اختصاص راجع إلى «المضارب» وهو ظاهر، ولم يأت به على أنه شاذٌ ولا ضرورة، وإنما أتى به على حسب التمثيل لمطلق الباب :

فالجواب : أن هذا المثال ليس على ظاهره، لأن سيبويه نصّ بعد ذلك على أن الاختصاص لا يكون للغائب.

قال^(٣) : ولا يجوز أن تقول : إنهم فعلوا أيُّتها العصابةُ، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى.

وإذا كان كذلك عنده فقالوا : إنه من وضع الظاهر موضع المضمّر، كأنه قال : على الوضيعةُ أيُّها البائعُ. وقيل : إن الرواية : وعلى صارت الوضيعةُ أيُّها البائعُ، أو أيُّها المضاربُ .

(١) هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٣٦.

قال السيرافي : وهو أشبه بالصواب^(١)، فإذا لا اعتراض به على الوجهين.

فإن قيل : مفهوم هذا القيد المثالي يقتضي أن الاختصاص لا يكون مع ضمير المخاطب، فلا يقال : أنت تفعل كذا أيها الفاضل. وهذا غير مستقيم، لأن الاختصاص يقع مع ضمير المخاطب، وقد نص عليه الناس، وحملوا ما كان نحو قول امرئ القيس^(٢):

* الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي *

على الاختصاص، وعلى النداء، وليس بينهم في جوازه للمخاطب خلاف أعلمه، فكيف يُقَيِّده بالمتكلم خاصة ؟

فالجواب : أن تقييد المثال لا يقصر الحكم على المتكلم؛ إذ لنا أن نقول : لا مفهوم له، فيبقي مع ضمير المخاطب مسكوتاً عنه، لأنه عنده قليل، ألا ترى إلى قوله في «التسهيل»^(٣) : «وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب، فأتى بـ(قد) المفيدة للتقليل، فلم يعتبره في هذا المختصر.

أو يقال : إن المثال قد يشمل ضمير المخاطب؛ إذ لنا أن نعتبر في ضمير المتكلم الوصف الأعم وهو الحضور، كأنه يقول : كهذا المثال وما أشبهه مما فيه

(١) شرح الكتاب (مجلد ٣ ص ٦١ - ب).

(٢) مطلع قصيدة طويلة له في ديوانه : ٢٧، وعجزه :

وَهَلْ يَعْصِمُ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْخَالِي

وعم صباحا : أنعم صباحا. والطلل : مابقي شاخصا من آثار الديار ونحوها.

يدعو للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات، وهذا من عادتهم، وكانهم يعنون بذلك أهل الطلل. وقوله : «وَهَلْ يَعْصِمُ...» معناه : قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيّرت بعدم عما كنت عليه، فكيف تنعم بعدهم! وكأنه يعنى بذلك نفسه، فضرب المثل بوصف الطلل.

(٣) ص : ١٩١.

ضميرُ حُضور، ولا يَسْقُطُ له شيء، ولا يَضُرُّنا في ذلك قِلَّةُ أحدِ الحُضُورَيْن، وهو حضورُ الخطاب، وكثرةُ الآخر، وهو خصوصُ المثال، فقد يَقْصِدُ هذا المعنى.

والأمر الثاني :

وقوعُ ذِي الاختصاصِ غيرَ مُبْتَدَأٍ به الكلامُ.

وإلى هذا المعنى أشار بقوله : «بِأَثَرِ ارْجُونِيَا» فَقَيْدُ (أَيُّهَا) بكونه آتِيًا بِأَثَرِ (ارْجُونِي) / لامتقَدُّما عليه.

٣١٣
٣

وهذا قيدٌ صحيح؛ إذ لا يجوز أن يقال : أَيُّهَا الْفَتَى ارْجُونِي، لأنه واقع موقعَ التوكيد، ومحلُّ التوكيد بعد تقرير المؤكِّد لابقبله.

والأمر الثالث : الإتيانُ له بـ(أَيُّ) كالنداء، وهو قوله : (كَأَيُّهَا الْفَتَى) وقد تضمَّنَ هذا القيدُ ما تضمَّنَتْه (أَيُّ) في باب النداء، من لزوم «ها» التَّنْبِيهِ معها، ولزومُ وَصْفِهَا بما فيه الألف واللام، وَكَوْنِهَا مع المذكرِ المفردِ أو المثنى أو المجموع على لفظ (أَيُّ) ومع المؤنَّثِ المفردِ أو المثنى أو المجموع على لفظ (أَيَّةُ) وما أشبه ذلك.

وعلى ذلك قوله : «كَنْدَاءٍ دُونِ يَا» فَشَبَّهَ الاختصاصَ بالنداء، فلا بد أن تكون (أَيُّ) معه كما هي مع النداء، وهو ظاهر أيضا، لكنه لما أتى بـ(أَيُّ) في المثال خاف أن يَتَوَهَّمَ لزومُهَا للاختصاص، فأخذ يتحرَّزُ من هذا اللزوم المتوَهَّم، فقال :

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونِ أَيُّ تِلْوَ أَلْ

كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعنى أنه قد يُوجد في كلام العرب هذا الاختصاصُ دون أن يُؤتي فيه بـ(أى) المذكورة [وذلك قليل^(١)]، ولذلك قَيِّده بـ(قَدْ) وَقَلَّتْهُ بالنسبة إلى كَثْرَتِهِ بـ(أى).

وشرطُ ذلك أن يكون المختصُّ تالِيًا لَأَلْ، يريد تابعًا للألف واللام، أى ذا أَلْف ولام، نحو قوله : نحن العُربُ أسْخَى مَنْ بَذَلَ، فـ«العُربُ» منصوبٌ على الاختصاص، والسُّخَاءُ : ضِدُّ البُخْلِ، والبَذْلُ : العَطَاءُ، أى نحن أسْخَى مَنْ تَسَخَّى وبَذَلَ المالَ.

ومنه : نحن العلماءُ أحقُّ الناسِ بالعملِ، ونحن العربُ أقرى الناسِ للضيِّف. وإنما اشترط أن يكون تَلَوَ (أَلْ) لأن (أَيًا) إنما تَدْخُلُ على ما فيه (أَلْ) فإذا حُذِفَتْ (أى) بقي ما دَخَلَتْ عليه.

وأيضًا : فإن الموضع لا يُعْتَبَرُ فيه صلاحِيَّتُهُ للداء، فيجوز دخول الألف واللام على المختص.

وهذا الموضع فيه إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنه اشترط شرطًا لم يشترطه النحويون، ولا هو ممن يُساعد عليه كلامُ العرب، وهو : تَلَوُ المختصِّ لَأَلْ، وذلك أن العرب تنصب على الاختصاص أحدَ ثلاثة أشياء :

الأول : ما فيه الألف واللام، وهو الذى مثَّل به، وقَيِّد المختصُّ به.

والثاني : ما كان مضافًا إلى ما هما فيه، كقوك : إِنَّا معشرَ العربِ نفعلُ كذا. وفي الحديث : «نحن معاشِرُ الأنبياءِ لا نُورَثُ»^(٢). وقالوا : إِنَّا أصحابُ

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) أخرجه البخاري في الخمس ١، وفضائل أصحاب النبي ١٢، والمغازي ١٤، ٣٨، والنفقات ٣، ومسلم في الجهاد ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، وأبو داود في الإمارة ١٩.

الشَّاءِ لَا يَبْقَى لَنَا مَالٌ، وَلَا تَصْنِبِ أَمْوَالُنَا عَلَى السَّنَةِ. ثبت هذا في النُّسخة الشرقيَّة (١). وقالوا : (إنا معشر الصُّعَالِيكِ لاقُوَّةُ بِنَا عَلَى الْمُرُوَّةِ) (٢).

والثالث : العَلَمُ، والمُضَافُ إِلَى الْعَلَمِ، نحو مَا أَنشَدَهُ سَيَبُويهِ مِنْ قَوْلِ عَمْرِو ابْنِ الْأَهْتَمِّ (٣):

إِنَّا بَنَى مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ
فِينَا سَرَاةٌ بَنَى سَعْدٍ وَنَادِيهَا
وَأَنشَدَ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ (٤):

أَلَمْ تَرَ أَنَّنَا بَنَى دَارِمٍ
زُرَّارَةً مِنَّا أَبُو مَعْبَدٍ
وَأَنشَدَ أَيْضًا لِرُؤْيَةَ (٥):

* بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

(١) لم أجده في المطبوع، ولا في شرح السيرافي!

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢٣٥/٢.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٢، وابن يعيش ١٨/٢، والهمع ٣١/٣، والدرر ١٤٧/١

وينو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. والسراة : السادة، والواحد سَرِيٌّ، والنادى : مجلس القوم. يقول : فينا سادة بني سعد، وعندنا يجتمعون لتدبير أحوال العشيرة وإصلاح أمورها.

(٤) ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٢٣٤/٢

وزُرَّارَةٌ : والد معبد بن زرار، وكنتيته : أبو معبد. وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٣٢.

(٥) ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٨/٢، والخزانة ٤١٣/٢، والعيني ٣٠٢/٤،

والأشعوني ١٨٣/٣

والضباب : جمع ضبابة، وهو ندى كالغبار يفسى الأرض بالغيوات، وضرب الضباب مثلاً لغمة الأمر وشدة، أى بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

نحن بنى ضبّة أصحاب الجمل

الموت أحلى عندنا من العسل

فهذه كلها أمثلة تدل على خلاف تقييده، فيكون غير صحيح.

والوجه الثاني : أنه ترك النص على شرط معتبر، وهو أن يكون المختص المفسر ضمير متكلم أو مخاطب على ماتقدم في (أى) فإنه قد يشكل الأمر في غير (أى) والحكم واحد، فالذى يشترط مع (أى) يشترط هنا.

فإن قلنا : باختصاصه بالمتكلم فذاك، وإن قلنا : بدخول المخاطب، فيكون كما تقدم.

ومنه قول بعضهم^(٢): بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ الْعَظِيمَ، ونحو ذلك.

وقد شرطوا أيضا في المنصوب أن يكون غير نكرة ولا مبهم، فلا يقال : أنا هذا أفعل كذا وكذا، ولا أنا رجلاً أقربى الضيف، وإنما يؤتى بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا للمضمر المتقدم، فإذا أبهم فقد سيق ما هو أشكل من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقض الغرض، وكذلك النكرة بهذه المنزلة.

(١) الهمع ٣/٣٠، والدرر ١/١٤٦، والأشمونى ٣/١٨٧، والعقد الفريد ٤/٣٢٧، والطبري

٥/٢١٧، واللسان (بحل)

قاله الحارث يم وقعة الجمل.

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

ولكن هذا الشرط قد تقيّد باشتراطه في المنصوب (أل) فيبقى اقتصاره على ذلك، وتركه ما هو محتاج إليه.

والجواب عن الأول : أن القسمين الأخيرين عند المؤلف قليلة الاستعمال، والأمر العام ما ذكر، فكأنه لم يعتنِ بالبناء عليه.

وأيضاً فما أضيف إلى ذى الألف واللام بمنزلته، ألا ترى أنه كذلك في الحُكم في «باب اسم الفاعل، والصفة المشبهة» حين جاز : مررت بالضارب صاحب الغلام، ومررت بالحسن وجه الأخ، كما جاز : مررت بالضارب الغلام، والحسن الأخ، وإذا كان بمنزلته في الحُكم، فقد يكون مقصود الدخول في «تلو أل» والله أعلم.

وعن الثاني : أن ما تقدّم اشتراطه مُستصحبٌ هنا حتى يظهر نسخته، ولا سيما وقد مثّل بما يقتضيه وما قبل هنالك.

فإن قيل : باشتراط كون المنصوب غير نكرة ولا مُبهم، هل يجزى فيما تقدّم أولاً؟

فالجواب : أنه غير محتاج إليه لأنه لازم؛ إذ لا بد من وصف (أى) ولا توصف بمُبهم ولا نكرة، وإنما تُوصف بذى الألف واللام، وقد مرّ ذلك في بابه، فلا مزيد عليه.

واعلم أنه ذكر هنا النصب، ولم يذكر وجهه، وقد يفهم من تسميته اختصاصاً أنه على تقدير : أخص، أو أعنى، وهذا التقدير ظاهر في المنصوب، وجازٍ في (أيها) لأن موضعه نصب، وإن كان لفظ المرفوع كالنداء بغير فرق.

التحذير والإغراء

التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ متساويان في الأحكام، وإنما يَفْتَرِقَانِ في المعنى.
فالإغراء هو الإلزام والتسليط، يقال: أُغْرِيتُ الكلبَ بالصَّيْدِ، إذا أرسلته عليه، وحرَضْتَهُ وسلَّطْتَهُ.

والتَّحْذِيرُ بِضِدِّ هَذَا، وهو التَّخْوِيفُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالْحَذَرُ^(١)، وَالْحَذَرُ: التَّحَرُّزُ، يقال: حَذَرَ وَحَذَرَ مِنَ الشَّيْءِ، إذا تحرَّزَ منه، وابتدأ الناظم بالتَّحْذِيرِ فقال:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ

مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» في موضع نَصَبٍ بِـ«نَصَبَ» وما في قوله: «بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبَ» واقعة على الفعل المضمرِ الناصِبِ لِـ«إِيَّاكَ» في مثاله، ولـ«نَحْوَهُ»..
ويعنى أن «إِيَّاكَ» إذا عُطِفَ عليه، ولا يُعْطَفُ عليه إلا بالواو خاصة، يُنْصَبُ هو ما عُطِفَ عليه بفعلٍ مُسْتَتِرٍ لَا يَظْهَرُ أَبَدًا.

وبيانُ ما قَصِدَ من ذلك أنه أتى في هذين الشَّطْرَيْنِ وما بعدهما بأقسام خمسة، يتفق الحكمُ في بعضها، ويختلف في بعضها، وجملتها محمولةٌ على كلامه أنك إذا أتيت بِـ(إِيَّا) معطوفاً عليها أو غيرَ معطوفٍ عليها، فالفعل لازمُ الإِضْمَارِ، وهو الناصِبُ لهما، وإن لم يَأْتِ بِـ(إِيَّا) فإن لم تَعْطِفْ ولا كَرَّرْتَ فلا يلزم إِضْمَارُ الفعل؛ بل يجوز الإِضْمَارُ، وإن عطفت أو كررت فلا بُدَّ من الإِضْمَارِ، ولا يجوز الإِظْهَارُ، وهذا بيان الأقسام على الجملة.

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

وأما على التفصيل فالقسم الأول : الإتيان بالأداة المشهورة في التحذير،
وهي (إِيَّا) الضمير المنصوب المنفصل، معطوفاً عليها، نحو مأمثل به، من
قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فهذا القسم ينتصب فيه (إِيَّا) بفعل واجب الاستتار،
تقديره : إِيَّاكَ بَاعِدْ وَالشَّرَّ، أو أِيَّاكَ اتَّقِ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكَ نَحْ، أو ما كان بهذا
المعنى.

ومثل ذلك : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، فالمعطوف والمعطوف عليه معاً ينتصبان بذلك
الفعل، كما قاله الناظم، لأن واو العطف شَرَّكَتَ بينهما في العامل، وكأنَّ العرب
جَعَلَت هُنَا (إِيَّاكَ) بَدَلَ اللفظ بالفعل الناصب، فلا يَظْهَر معه أصلاً.

وما مَثَّل به الناظم فيه قيدان معتبران :

أحدهما : تقييد (إِيَّا) بالخطاب، فلا تقول : إِيَّاهُ وَالْأَسَدَ، ولا إِيَّايَ وَالشَّرَّ،
وسيأتى كلامه على هذا، وإنما يقال : إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، أو إِيَّاكُمْ وَالشَّرَّ، وكذلك
إِيَّاكُمْ، وإِيَّاكُمْ. وسيأتى توجيهه عندما يُنبَّه عليه إن شاء الله.

والثاني : تقييد العطف بالواو من بين سائر حروف العطف، فلاتقول :
إِيَّاكَ فَالشَّرَّ، ولا إِيَّاكَ ثُمَّ الشَّرَّ، لأن المقصود التحذير من جَمْع هَـذَيْنِ، وليس
المراد أن تُحَذَّر هَـذَا ثُمَّ هَـذَا، ولا أن تُحَذَّر هَـذَا فَهَـذَا، وإنما الْقَصْدُ أن تُحَذَّر هَـذَا
من هَـذَا.

فإن قلت : إن العطف يعطى أن كُلَّ واحدٍ منهما مُحَذَّرٌ منه أو مُحَذَّرٌ، لأن
المعطوف شريك المعطوف عليه في معنى العامل، وإذا كان كذلك فلا فرق بين
الواو وبين الفاء وَثُمَّ .

فالجواب : أن معنى التَّشْرِيك فيه ليس على حقيقته، لأن (إِيَّاكَ)

مُحَذَّرٌ لَا مُحَذَّرٌ مِنْهُ، و«الأسد» مُحَذَّرٌ مِنْهُ لَا مُحَذَّرٌ، فلا يجرى هذا الحُكْم $\frac{316}{3}$ في غير / الواو، وإنما جاز في الواو بِلَحْظِ التَّشْرِيك في مجرد التحذير، وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفا، هذا مُحَذَّرٌ، وهذا مُحَذَّرٌ مِنْهُ. ونَظَرَه السِّيرافي بقولك : خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ، وليس معناهما واحدا، لأن الْأَسَدَ مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على [معنى]^(١) أنه يجب أن يَحْذَرَ [منه]^(١)، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعا، فـ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الناصِبُ لهما معنى واحدٌ، وطريقُ التخويف مُخْتَلَفٌ فيهما^(٢).

وإذا كان كذلك فقد يُحْتَمَلُ هذا في الواو بعد السَّمْع، ولا يُحْتَمَلُ في غيرها من حروف العطف.

وقد حرَّرَ ابن الضائع هذا المعنى تحريرا حَسَنًا، فطالعه في موضعه من كتابه.

والقسم الثاني : أن تَأْتِيَ بِـ(إِيَّا) دون عطف، وذلك قوله :

(١) الكلمتان بين الحواصر زيادة من شرح السيرافي، وليستا في النسخ، وهما ضروريتان لاستقامة الكلام.

(٢) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (مجلد ٢ ورقة ٦٦ - أ) ما نصه : «فإن قال قائل : إذا جعلت الأسد عطفا على إِيَّاكَ بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو أو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا وعمرا، فالضرب واقع عليهما جميعا، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإِيَّاكَ، فيكون الأسد مشاركا مُخَوَّفًا كما كان المخاطب، ويكون المخاطب محذورا مُخَوَّفًا كما أن الأسد محذور مخوف - قيل له : لا يُسْتَكْرَأ أن يكون التخويف واقعاً بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول : خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ، وليس معناهما واحدا، إلا أن الأسد مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعاً، وكذلك إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، المعنى الناصِبُ لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما» أـهـ

وَلَوْ أَنَّ عَطْفَ ذَا إِيَّاءٍ انْتَسَبَ وَمَا
 سِوَاهُ سَنَتَرُ فِعْلِهِ لَنُ يَلْزَمَا
 إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّخَرُّارِ
 كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ يَأْذَا السَّارِي

فيريد أن (إيأ) إذا أتت من غير عطف فانتسب إليها مانسب إلى (إيأ)
 المعطوف عليها، وهو لزوم استتار الفعل، ف(ذا) إشارة إلى النصب بما استتاره
 وجب، فلا يجوز إظهار الفعل فتقول : إِيَّاكَ يَازِيدُ، أَوْ إِيَّاكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا^(١). كَأَنَّكَ
 قلت : إِيَّاكَ نَحْ، أَوْ إِيَّاكَ بَاعِدْ.

وإنما لم يظهر فيه الفعل لأنهم لما كثر هذا في كلامهم ألزموه الحذف
 اختصاراً لفهم المعنى.

ولم يذكر مع (إيأ) هذه ما يقع بعدها، وهي في ذلك على ثلاثة أوجه : ألا
 يقع بعدها شيء كما مثَّل، وأن يقع بعدها المحذَّرُ منه مُصَرِّحاً به غير معطوف،
 نحو : إِيَّاكَ الْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ الشَّرَّ، وَأَنْ يَقَعَ بعدها (أَنْ) والفعل، نحو قوله^(٢) :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا
 إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهو مع (أَنْ) كثير.

فإمّا أن يكون سَكَتٌ عن ذلك جملةً، لما في تفصيل الحكم فيه من الخلاف
 والشُّغْبُ^(٣).

(١) في (س) : «إِيَّاكَ يَازِيدُ لَا تَفْعَلْ كَذَا».

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر في «باب النداء».

(٣) الشُّغْبُ - بالفتح والإسكان - تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب، والجلبة والخصام.

وإما أن يكون اعتقد أن المنسوب بعدها من جملة أخرى، كأنه على
إضمار فعل آخر، وإن كان ذلك قليلا إلا أنه^(١) يصلح للقياس، كالذي أنشده
سيبويه عن ابن أبي إسحاق^(٢):

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فـــــــإِنَّهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

فنصب (المِرَاءَ) على معنى : اتَّقِ المِرَاءَ.

وكذلك ما أنشده الفراء من قول الجعدي^(٣):

أَلَا أَبْلُغُ أَبَا عَمْرٍو رَسُولاً

وإِيَّاكَ الْمَحَايِنَ أَنْ تَحْرِينَا

ويَحْتَمِلُ المعنى فيما إذا وقعت (أَنْ) بعد إِيَّاكَ، نحو : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ،

فيقدِّره منصوباً بـ(اتَّقِ) ونحوه، ولا يجعله على حذف الجار. ومنه ما أنشده يونس
لجرير^(٤):

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ

أَنْ تَقْرَبَا قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ

(١) في الأصل و(ت) «لأنه» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٢/٣، وابن يعيش ٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٣، والعيني ١١٣/٤، ٣٠٨.
وينسب الشعر للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه. والمراء : المجادلة والمخالفة في الكلام،
واللحاجة فيه.

(٣) معاني القرآن ١٦٦/١.

(٤) سيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وقصيدة البيت بالديوان ١٢٧، ولكن ليس من بينها هذا
البيت.

ويعنى بعبد المسيح الأخطل، ويخاطب الفرزدق بهذا البيت لميله إلى الأخطل.

وأنشد الفراء^(١):

فَبُحْ بالسُّرَائِرِ فِي أَهْلِهَا
وَأَيَّاكَ فِي غَيْرِهِمْ أَنْ تَبُوحَا

وأنشد الكوفيون^(٢):

فَيَا الْفُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

أو يكون على حذف الجار أيضا، لكن هو مع (أَنْ) كثير، أعنى وقوع (إِيَّاكَ) قبل (أَنْ) بخلاف نحو: إِيَّاكَ الْمِرَاءَ، / وإذا فَرَضْنَاهُ عَلَى ٣١٧
الإضمار فذلك المضمَرُ يجوز إظهاره، فهذان الوجهان يمكن أن يكون
الناظم قد ذهب فيهما مذهبَ الْجُمْلِ، لا مذهبَ المفردات، فيكون (إِيَّاكَ)
جملة، و(المِرَاءَ) جملةً أخرى.

وكذلك (أَنْ تَفْعَلَ) بعد (إِيَّاكَ) جملةً أخرى، والجملة قد يُترك عطفها
بعضها على بعض، لاسيما إن جَرَتْ مَجْرَى التوكيد لما قبلها، وعلى
تقدير الجملتين وَجْهٌ سَيَبُويه والشرُّاحُ بَيْتُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ^(٣)؛ إذ قَدَرُوهُ
بِفَعْلَيْنِ، فكذلك نقول نحن في كل ما جاء من هذا، وإنَّما مَنَعَ سَيَبُويه
والجمهورُ المسألةَ على أنها من عطف المفردات، فإذا قَدَرْنَاهَا جملتين لم
يَمْتَنِعَ.

(١) معاني القرآن ١٦٥/٨.

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر.

(٣) يعنى قول الفصل بن عبدالرحمن القرشي لابنه :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

وسبق استشهاد الشارح به.

قال ابن خروف : لا يجوز حذفُ حرف العطف من الأسماء المفردة إلا في الشَّعر، ويجوز حذفه من الجمل. قال : وهو في القرآن كثير، كقوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارِبُ الْعَالَمِينَ ^(١) } . إلى آخر الآيات.

قال : وإنما حذف مع الجمل لأن كل جملة قائمة بنفسها .

هذا ما قال ابن خروف، والمعنى المقصود من كلامه صحيح، وهذا المعنى يظهر من كلامه في «التسهيل» حيث قال : ولا يُحذف العاطف بعد (إيًّا) إلا والمحذُور منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرور بمن ^(٢).

فظاهرُ هذا الكلام جوازُ حذف العاطف قياساً، ولا علينا أن يكون ذلك قليلاً.

وإذا ثبت هذا كله فالناظم لم يتكلم على هذا، لأننا إن فرضنا وقوع المنصوب بعد (إيًّا) فعلى جملة أخرى من القسم التالي، لهذا كررت تأكيداً، فلا حاجة إلى عاطف معها، وإن وقع بعدها (أن) والفعل فعلى ذلك أيضاً، أو على إضمار الجار؛ إذ يجوز ذلك مع (أن، وأن) كما تقدّم في بابه.

وقد يجوز أن يقال : إيّاكَ من الأسد، على تقدير : باعد نفسك من الأسد، وهذا الحكم لا يختص بهذا الباب، فلم يذكره هاهنا؛ إذ هو مُحالٌ به على موضعه، فعلى كلا الوجهين لاجابة إي ذكر شيء من ذلك في هذا القسم، للاستغناء عن ذلك بذكره في موضعه.

وما تقدّم من النصّ عن «التسهيل» ربّما يبحث عنه الناظر فيه، فلا يجده في النسخ المستعملة بأيدينا، لأن «باب الإغراء والتحذير» غير موجود فيها، وهو موجود في النسخة الكبرى منه.

(١) سورة الشعراء / آية : ٢٣ .

(٢) التسهيل : ١٩٢ .

وقد ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ (بن حَيَّان) ^(١) في شَرْحِهِ للتسهيل : أن هذا الباب يثبت في بعض النسخ، ويعنى النسخة الكبرى.

والقسم الثالث : مَاعَدَ (إِيَّأ) لكن من غير عطف ولا تَكَرَّار، وذلك قوله : « وَمَا عَدَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا ».

الضمير في قوله : « عَدَاهُ » ^(٢) عائد على (إِيَّأ) على الوجهين، أى وما عَدَا (إِيَّأ) كانت بعطفٍ أو بغير عطف ، لن يلزم سَتَرُ فِعْلِهِ إلا مع كذا.

يريد أنك إذا أُتيتَ بما تُحَذِّرُ به دون (إِيَّأ) فيجوز أن يكون ناصبه مقدراً / ويجوز أن يكون ظاهراً.

٣١٨
٣

فإذا قلت : نَفْسَكَ يَازِيدُ، فهو منصوب بفعل مضمر، تقديره : نَفْسَكَ اتَّقِ، أو نَفْسَكَ احْذَرِ، ويجوز أن تُظهر ذلك الفعل، فتقول : اتَّقِ نَفْسَكَ، أو احْذَرِ نَفْسَكَ.

ومثله : الجدارَ يا هذا، والأسدَ يا فتى، والشَّريافتى، أى اتَّقِ الجدارَ، واتَّقِ الأسدَ، واحْذَرِ الشرَّ، وما أشبه ذلك ، ولك أن تُظهر ذلك كله .

وإنما جاز إظهاره هاهنا لأنه الأصل في كل مضمرٍ مقدَّر، ولأن هذه الأشياء ونحوها لم تُكثَر في كلامهم كثرة (إِيَّأ) وحدها، أو مع العطف.

(١) مابين القوسين ساقط من (س).

(٢) في بعض نسخ الألفية «سِرَاهُ»

ومن أمثلة الإظهار في هذا النحو قولُ جرير، أنشدته سيبويه^(١):

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ

وَأَبْرَزُ بَبْرِزَةً حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

والقسم الرابع : ماعدا (إيّا) إذا صَحِبَهُ العطف، وهو أحد ما اسْتَتْنَى في

قوله : «إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ».

واستثناؤه هذا القسم والذي بعده من جواز إظهار الناصب دليلٌ على أنه

لا يجوز الإظهارُ فيهما؛ بل يلزم الاستتارُ فيما إذا أُتِيَتْ بالمحذّر معطوفاً عليه

محذّرٌ آخر، وذلك قولك : رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، وَنَفْسَكَ وَالشَّرَّ، على تقدير : اتَّقِ نَفْسَكَ

وَالشَّرَّ، أو : بَاعِدْ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ. والعطف هاهنا منزلٌ على العطف مع (إيّا) من

حيث كان كل واحد منهما محذّراً على الجملة، وإن كان المعنى على أن أحدهما

محذّر، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقي.

فإن قيل : إن هذا الإطلاق يقتضى أن الإضمار هنا لازمٌ مع العطف كيف

كان، فيدخل فيه ماتقدّم، ويدخل فيه أيضاً ما إذا كان المعطوف مُشَارِكاً لِلأَوَّلِ

في كونه محذّراً، كقولك : الأسد والذئب، أو قولك : رَأْسَكَ وَجَنَبَكَ ، أو قلت :

نَفْسَكَ وَغَيْرَكَ، أو نَفْسَكَ وَوَلَدَكَ، أو ما أشبه ذلك، مما يصلح أن يؤتى بعده

بِالْمُتَّقَى منه، فهل يكون هذا مثلاً ذلك،، فيلزم الإضمارُ، أم يكون حكمُ هذا حكمَ

المفرد، فلا يلزم الإضمار، ويكون إطلاقه مُشْكِلاً؟

(١) الكتاب ٢٥٤/١، والعيني ٣٠٧/٤، وابن الشجري ٢٤٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، وديوانه ٢٨٤،
واللسان (برز).

والبيت من قصيدة يهجو بها عمر بن لجا. والمنار : جمع منارة، وهى أعلام الطريق. وبرزة : أم
عمر بن لجا، أو إحدى جداته. يقول له : تنحّ عن سبيل الشرف، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن
يعمره، ويبني مناره وأعلامه، وأبرز بأملك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لؤم وضعه.

فالجواب : أن العطف المعتبر هنا إنما هو ما كان نحو : رَأْسَكَ والحائطُ، ونَفْسَكَ والشرُّ، فهو الذي يُلْزِم الإضمار، وأما ما كان غير ذلك فلا، لأنك إذا قلت : الأسدَ والذئبَ، فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كأنك تقول : هَذَيْنِ اتَّقِ، فكما أنك تَنْصِب المثنى في التحذير إذا لم تَعْطِف عليه بما يجوز إظهاره، فكذلك ما كان في تقديره. ألا ترى أنه يجوز لك أن تعطف المحذَر منه عليهما، فليس إطلاق العطف بمستقيم، غير أن هذا لا يَرِدُ على الناطم، لأنه قال : «إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ» فالألف واللام قد تكون للعهد فيما تقدّم من قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» وإذا كانت للعهد فيما تقدّم خَرَجَ عن ذلك ما كان العطف فيه مُرَادِفًا للتثنية، وهذا حَسَنٌ.

والقسم الخامس : ماعدا (إِيَّا) إذا صحبه التكرار، وهو تكرارُ الاسم الأول بلفظه، فالإضمار هنا لازمٌ، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ والجِدَارَ الجِدَارَ، أى احْذَرِ الأسدَ، واتَّقِ الجِدَارَ. / وتقول : الصبىُّ ^{٣١٩}/_٣ الصبىُّ، أى لا تُوطِئ الصبىُّ، وإنما لم يَظهر الفعل في هذين القسمين، لأن اللفظ الأول من اللفظَيْن كأنَّهم جعلوه بدلًا من اللفظ بالفعل، فصار كـ(إِيَّاكَ) في قيامه مقامَ الفعل.

ونظيرُ ذلك في الأول من القسمين قولهم : ما أنتَ إلا سَيِّراً، وإنما أنتَ سَيِّراً^(١).

وفي الثاني : قولهم : زيدٌ سَيِّراً سَيِّراً، وقد مرَّ ذلك^(٢):

(١) انظر : سيبويه ٣٣٥/١.

(٢) انظر «باب المفعول المطلق» وسيبويه ٣٣٥/١.

قال سيبويه: فلو قلت : نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك : اتَّقِ رأسك، واحفظ نفسك، واتَّقِ الجدارَ.

قال : فلما تُثْنِيت صار بمنزلة إِيَّاكَ، وإِيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو : الحَذَرَ الحَذَرَ^(١).

وقوله : «كالضَيْغَمَ ، الضَيْغَمَ » مثالٌ من التكرار، و«ياذا السَّارِي تمامُ المثال، اسمُ فاعلٍ من : سَرَى يَسْرِي، وهو سَيْرُ الليل خاصةً. والضَيْغَمَ : الأسد.

وَشَذَّ إِيَّايَ وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

لَمَّا ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ التَّحْذِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَخَاطَبِ عَلَى حَسَبِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْمَثَلِ الْمَتَقَدِّمِ نَبَّهَ هَاهُنَا عَلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ الْمَثَلُ أَنَّهُ شَاذٌ، وَأَتَى فِي هَذَا الْقَصْدِ بِمَسَائِلَ ثَلَاثَ :

إحداها : بَيَانُ شَذُوذِ (إِيَّا) المتصلة ببياء المتكلم، نحو : إِيَّايَ، وإِيَّانَا، فلا يقال عنده : إِيَّايَ وَالْأَسَدَ، وَلَا إِيَّايَ وَالشَّرَّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ، وَلَا يَنْهَى نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِلْمَخَاطَبِ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاذٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

ومن ذلك قولهم : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَِبَ، حَكَاهُ سَيْبُويه^(٢)، وَمَعْنَى الْحَذْفِ أَنْ يَرْمِيهِ بِسَيْفٍ وَنَحْوِهِ.

وَحَكِيَ أَيْضًا عَنْ بَعْضِ مُلُوكِ الْيَمَنِ : إِيَّايَ وَإِيَّا الرُّكْبَ.

وَحَكِيَ أَيْضًا سَيْبُويه^(٣) : أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقَالُ لَهُ : إِيَّاكَ، فَيَقُولُ : إِيَّايَ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِيَّايَ أَحْفَظُ وَأَحْذَرُ.

(١) الكتاب ٢٧٥/١.

(٢) المرجع السابق ٢٧٤/١.

(٣) الكتاب ٢٧٤/١.

فَحَمَلَ هَذَا عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الْأَمْرِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ
إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ، فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَأَنَّهُ [قَالَ] : إِيَّائِي
بَعْدَ أَيِّهَا الْمَخَاطَبُ وَحَذَفَ الْأَرَنْبَ، وَلَمْ يَأْمُرْ نَفْسَهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ
لَا يَصِحُّ إِضْمَارُ فِعْلٍ، فَهَذَا عِنْدَ النَّازِمِ شَاذٌ.

وَالثَّانِيَّةُ : بَيَانُ أَنَّ (إِيَّاءَ) الْمُتَّصِلَةَ بِهَاءِ الْغَائِبِ أَشَدُّ مِنْ (إِيَّائِي) وَذَلِكَ
قَوْلُهُ : «وِإِيَّاهُ أَشَدُّ» يَعْنِي مِنْ (إِيَّائِي).

وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي مَنَعِهِمَا مَعًا وَاحِدَةٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ
مُخْتَصِّينَ بِالْمَخَاطَبِ، فَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ نَادِرٌ شَاذٌ. وَإِشَارَتُهُ بِذَلِكَ
لَمَّا حَكَى سَبِيوِيهِ عَمَّنْ لَا يَتَّبِعُهُمُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا
بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِّينَ فِإِيَّاهُ وَإِيَّاءَ الشُّوَابِ^(١)، أَيْ إِيَّاهُ حَذَرَ وَالشُّوَابُ، فَهُوَ
أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَمَا فِي (إِيَّائِي).

وَهَذَا الْمِثَالُ شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ،
وَمِنْ جِهَةٍ إِضَافَةٍ (إِيَّاءَ) إِلَى الظَّاهِرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَشَدُّ
«إِيَّاهُ وَإِيَّاءَ الشُّوَابِ» مِنْ وَجْهَيْنِ^(٢).

وَالثَّلَاثَةُ : إِخْبَارُهُ بِأَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَنْ
قَاسَ عَلَيْهِ فَقَدْ أَشَدَّ عَنْ سَبِيلِ جَمَاعَةِ النُّحَوِيِّينَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَعَنْ / $\frac{٣٢٠}{٣}$
سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَشَدَّ» أَيْ إِنَّ مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ
السَّبِيلِ الْقَاصِدِ، وَالطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُشْعَرُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ خِلَافُ
لَا أَتَحَقَّقُهُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَذْكَرُهُ لَكَ.

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ٢٧٩/١.

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٩٢.

وذلك أن سيبويه^(١) أتى بـ(إِيَّكَ ، وإِيَّايَ ، وإِيَّاهُ) في مُطْلَق التَّمْثِيلِ غيرَ مَقِيدٍ بِشَذُوذٍ وَلَا قِلَّةٍ، فقال في «باب التحذير» : ومن ذلك قولك : إِيَّكَ وَالْأَسَدُ ، وإِيَّايَ وَالشَّرُّ، كانه قال : إِيَّكَ فَاتَّقِينَ وَالْأَسَدُ ، وكانه قال : إِيَّايَ لِاتَّقِينَ وَالشَّرُّ، فـ(إِيَّكَ) مُنْقَى، و«الْأَسَدُ وَالشَّرُّ» مُنْقَيَانِ.

قال : ومثله : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ .

قال : ومثله : إِيَّكَ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّايَ، كانه قال : إِيَّكَ بَاعِدْ ، وإِيَّاهُ ، أَوْ نَحْ .

قال وزعم أن بعضهم يقال له : إِيَّكَ، فيقول : إِيَّايَ، كانه قال : إِيَّايَ أَحْفَظْ وَأَحْذَرُ^(٢).

فهذه العبارة من سيبويه تُشعر بأن تحذير المتكلم والغائب قياسٌ كتحذير المخاطب، والشُّرَّاح، كالسِّيرافي وابنِ خَرُوف، حَمَلُوهُ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٣)، وَلَمْ يَقْيِدُوهُ إِلَّا بِأَنْ التَّحْذِيرَ هُنَا رَاجِعٌ لِلْمَخَاطَبِ، لَا لِلْمَتَكَلِّمِ وَلَا لِلْغَائِبِ.

قال السِّيرافي : مامعناه : إِنْ الْقَائِلُ : إِيَّايَ وَالشَّرُّ، لَيْسَ يُخَاطَبُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يَأْمُرُهَا، وَإِنَّمَا يَخَاطَبُ رَجُلًا، يَقُولُ لَهُ : إِيَّايَ بَاعِدْ عَنِ الشَّرِّ، فَيَنْصَبُ (إِيَّايَ) بِـ(بَاعِدْ) وَمَا أَشْبَهَهُ، وَيَحْذِفُ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ «الشَّرِّ» وَيُوقِعُ الْفِعْلَ الْمَقْدَّرَ عَلَيْهِ، فَيَعْطِفُهُ عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ، قَالَ : وَمِثْلُهُ : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ^(٤).

(١) في (ت) : «وهو أن سيبويه».

(٢) الكتاب ٢٧٤/١.

(٣) في الأصل «على ذلك» وما أثبتته من (ت، س).

(٤) شرح السيرافي (مجلد ٢ ورقة ٦٦ ل).

قال الشَّلَوِيُّينَ : هذا الذى قاله السَّيرافي واضح، لأن إضمار فعل المتكلم في الأمر وفعل الغائب لا يكون.

قال : وقد نصَّ سيبويه على أن فعل المخاطب هو الذى يُضمَر فيما تقدَّم. قال : ولكن يمكن أن يكون الإنسان يخاطب نفسه، فيقول : احذَرِي إِيَّائِي والشرَّ، فلا يُحذف إلا فعلُ المخاطب. وقال ابن خروف : ليس هذا أمراً بنفسه، إنما خاطبَ رجلاً، فحذَره نفسه والشرَّ، أى بمباعدتها من الشر. قال : والمعنى لا تتقَرَّبِ الشرَّ فيأتِكَ مِنِّي ماتكره، أى اتَّقِ الشرَّ، واتَّقِ مُعاقبتى لك عليه.

وأجاز الشَّلَوِيُّينَ في قوله^(١) : (ومثله إِيَّاكَ ، وإِيَّاهُ، وإِيَّائِي أن يكون أراد : ومثله أن تتقَرَّبِ إِيَّاكَ مع الشرَّ، وإِيَّاهُ مع الشرَّ، وإِيَّائِي كذلك، يعنى أن لاتكون (إِيَّاهُ) معطوفةً على (إِيَّاكَ) وعلى (إِيَّائِي) وإن كان الأظهر أن يكون معطوفاً وقَعَ موقعَ الظاهر في قولك : إِيَّاكَ زِيداً، وإِيَّائِي زِيداً، فجعله مُحتمِلاً لأن يكون سيبويه يُجيز : إِيَّائِي والشرَّ، وإِيَّاهُ والشرَّ.

فكلام الشَّلَوِيِّينَ أقربُ لتجويز القياس، وإن كانت عباراتهم لاتأباه كما تقدَّم .

وقد أجاز ابن خروف في (إِيَّائِي والشرَّ) أن يكون خبراً، كأنه قال : إِيَّائِي احذَرُ وأحفظُ، كأنه جوابُ مَنْ قيل له : إِيَّاكَ والشرَّ. فقال : إِيَّائِي والشرَّ، وجعله تأويلاً لكلام سيبويه، قال : وهو صحيح، يعنى هذا الوجه من التأويل.

(١) أي قول سيبويه، وقد سبق للشارح نقله.

فقد ظهر من مجموع هذا الكلام أن (إيأى والشر) جائز على الوجهين، على الأمر وعلى الخبر، وكذلك (إيأه) على ما ظهر من /كلام ٣٢١/ الشلوبيين، فإن كان الناظم أراد بالقائس مَنْ تقدّم ذكره والا فلا أدرى مَنْ المُخَالِفُ في المسألة. والمستند الذي عوّل عليه الناظم هو السماع، لأن الذي اشتهر في الكلام تحذيرُ المخاطَب (إيأك) لا بـ(إيأى) ولا (إيأه) وعلى أنه قد أجاز في «التسهيل»^(١): إيأى والشر، ومنعه هنا، وهذه عادته في اضطرابه في الاختيار، وقد جعله في «الفوائد» نادرا.

والسبيل : الطريق. والقصد : العدل، والقصد أيضا : إتيانُ الشيء والذهابُ نحوه. واثنَبَذَ فلان، أى ذهب ناحية، فكأنه قال : ومن قاسَ فقد خَرَجَ عن طريق العدل والصواب، أو خَرَجَ عن الطريق القاصد الموصل إلى الصواب والحق.

وَكَمْ حَذَرٍ بِلَا إِيَأٍ اجْعَلَا

مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

لَمَّا أتمّ الكلام على أحكام التحذير، شرع في التنبيه على أحكام الإغراء.

ولمّا كان التحذير والإغراء معاً يجريان مجرى واحداً أحال في حكمه على حكم التحذير، ويعنى أن الاسم المُغْرَى به حكمه حكم الاسم المحذّر في جميع ما تقدّم تفصيله من الأحكام، من لزوم إضمار الناصب وعدم لزومه، وفي كونه مكرراً أو معطوفاً عليه، وغير ذلك. إلا في حكم واحد، وهو الإتيان بـ(إيأ) فإنها لا تقع في الإغراء، كما تقع في التحذير [لأن معناها مختص بالتحذير، فلا موقع لها في غيره.

(١) ص : ١٩٢.

وقد تقدم في كلامه في التحذير^(١) خمسة أقسام، اثنان منها مع (إيًّا) وثلاثة مع غيرها، فالتى مع (إيَّاكَ) هى قولك :

إيَّاكَ والأسد، بتابع معطوف، إيَّاكَ، بغير تابع أصلا.

وهذان غير داخليّين في الإغراء. لاختصاصهما بـ(إيَّا) فبقي الثلاثة الآخر، وهو الإتيان بالمحذور وحده، أو به مع معطوف، أو به مكرراً، فهذه هى الأوجه التى تتصور في الإغراء.

فالقسم الأول، وهو الإتيان بالمُعْرِى به وحده، فنحو قولك : شَأْنُكَ يَازِيدُ، وأمرَكَ ياعمرُو، تريد : الزَمْ شَأْنُكَ، والزَمْ أمرَكَ. وتقول : زِيداً، أى : الزَمْ، ومنه قول أبى نُؤَيْبٍ^(٢):

جَمَالَكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيحُ

سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

أى الزَمْ تَجْمَلُكَ وَحَيَاكَ. ويجوز هنا إظهارُ الفعل، لأن الاسم إذا أُتى به مفرداً لم يَجْرِ مَجْرَى المَكْرَر، لكثرة الاستعمال في المَكْرَر بخلاف هذا، فَأُلْزِم المَكْرَرُ الحذفَ لذلك دون المفرد.

فإن قلت : فقد نَصُّوا على لزوم الإضمار وإن كان مفرداً، نحو قولك : حَذْرَكَ يَازِيدُ، وَعَذِيرَكَ مِنْ زَيْدٍ. قال عمرو بن مَعْدٍ يَكْرِبُ ، أنشده سيبويه^(٣):

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) ديوان (لهذليين ٦٨/١).

(٣) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٢٦/٢، والهمع ٢١/٣، والدرر ١٤٥/١، والأغاني ٣٢/١٤ يقول لأبى المرادى، أو لقيس بن مكشوح المرادى.

والحباء : مايكرم الرجل به صاحبه، وهو كذلك الاختصاص بالتكريم. وعذيرك : هات عذرك. ويروى «حياته».

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي

عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

والعَذِيرُ : بمعنى العُذْر والمُعْذِرَة . وأنشد أيضاً لِذِي الإصْبَعِ
الْعَدَوَانِي^(١) :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدَوَا

نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

ونحو هذا، إنما هو على معنى : الزَّمَّ حَذْرَكَ، والزَّمَّ عَذِيرَكَ، أى
عُذْرَكَ /، وهو ممّا لا يظهر فيه الفعل، فقد خالف بهذا «بابُ التَّحْذِيرِ». ٢٢٠
٣

فالجواب : أن هذا ليس من باب (الزَّمَّ) وإنما هو من باب المصادر
التي عملت فيها أفعالها، فصارت مثل : ضَرْبًا زِيدًا، وإذا كانت كذلك
خرجت عن كَوْنِهَا منصوبةً من «باب الإغراء»

وأيضاً، فهذا إنما يكون في بعض الأشياء التي يكثر في الكلام
استعمالها، فهي خارجةٌ بكثرة الاستعمال عن جواز الإظهار، وهى مع
ذلك مَوْقُوفَةٌ عَلَى السَّمَاعِ.

والقسم الثاني، وهو الإتيان بالمُغْرَى به مع العطف عليه، نحو قولك
: شَأْنُكَ وَالْعِلْمُ، وشَأْنُكَ وَالْحَجُّ.

(١) الكتاب ٢٧٧/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، واللسان (حي)
يذكر تفرق عدوان وتشبتهم في البلاد مع كثرتهم وعزبتهم، بعد أن كانوا يُخْشَوْنَ
ويهابون كما تخشى الحياة المنكرة. ويقال : «فلان حية الوادي» وإذا كان شديد
الشكيمة، مانعاً لحوزته.

ومن ذلك «أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ»^(١) أى لَزِمَ أَهْلَكَ، أوبَادِرْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ، يعنى بادِرْهم قبل الليل.

وهذا تَمَامُ مَا يَلْزِمُ فِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ، فلا يجوز أن تقول : الزَّمْ شَأْنَكَ وَالْحَجَّ، كأنهم جَعَلُوا الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ، وَالْعِلَّةُ هُنَا فِي التَّحْذِيرِ وَاحِدَةٌ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهِمَا سَبِيوِيهِ مُخْتَلِطَيْنِ، لَمْ يَفْرُقْ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُمَا أَمْرٌ وَالْآخِرُ نَهْيٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْإِتْيَانُ بِهِ مُكْرَّرًا بِلا عطف، نحو: اللَّيْلُ اللَّيْلُ، أى الزَّمْهْ وَأَدْرِكْهُ، وَالطَّرِيقُ الطَّرِيقُ، إِذَا أَرَدْتَ : الزَّمْهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ، وَأَنْشُدْ سَبِيوِيهِ لِمُسْكِينِ الدَّارِمِيِّ^(٢):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ

كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

ومنه قولك : اللَّهُ اللَّهُ فِي أَمْرِي، أى الزَّمْ تَعْظِيمَهُ وَالْوَسِيلَةَ بِهِ.

وهذا أيضا لا يجوز فيه إظهار الفعل، وقد تقدّم تعليل ذلك في التَّحْذِيرِ.

وهذا الباب كُلُّهُ، أعنى (باب الإغراء) مختص بالمخاطَب، لا يكون لتكلم ولا

لغائب، فلا يقال : شَأْنِي وَالْحَجَّ، لِأَنَّهُ الْإِغْرَاءُ أَمْرٌ، كَمَا أَنَّ التَّحْذِيرَ نَهْيٌ، وَهُمَا يَخْتَصُّانِ بِالْمَخَاطَبِ.

(١) مثل سائر، أورده أبو هلال العسكري في الجمهرة (١٩٦/١) وقال : «أى أدرك أهلك مع الليل، وهو على مذهب قولهم : استوى الماء والخشبة، وقال الجرمي : بادر أهلك قبل الليل. وقال ابن درستوية : يريد الحق أهلك، لأنه لا يجوز أن يعنى : بادر أهلك، إنما يبادر الليل ويسابقه، وانظر سيبويه ٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ٢٥٦/١، والهمع ٢٨/٣، والأشعموني ١٩٢/٣، والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٤/٤، والأغاني ٦٩/١٨، وديوانه ٦٩.

والبيت من الأمثال الشعرية السائرة. والهيجا : الحرب، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الخلان فإنهم عون على الزمان، وإن من عديمهم كمن شهد الحرب ولا سلاح معه.

فإن قلت : إن كلام الناظم يُعطى بعمومه أنه قد جاء (الإغراء للمتكلم والغائب، وأنه اختلف في القياس عليه، وأن رأيه عدم القياس لقوله : إن)^(١) الإغراء كالتحذير في كل ما قد فُصل، وهذه المسألة مما قد فُصل قبل.

فالجواب : أن هذه مغالطة، لأن الشذوذ إنما نقله في (إيأ) وقد استثنى هو (إيأ) في قوله : (بلا إيأ) فسقطت حكاية الشذوذ، والخلاف في القياس عليه. على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»^(٢) ثم قال : « وَإِلَّا فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ » . فأغرى الغائب ، وكذلك جاء إغراء المتكلم، كقولهم : على زيداً، وقال سيبويه^(٣) : وحديثي مَنْ سَمِعَ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي وَهُوَ مِنْ إِغْرَاءِ الْغَائِبِ، وَلَكِنْ هَذَا قَلِيلٌ، وَمُتَأَوَّلٌ عَلَى أَنْ الْأَمْرَ لِلْمُخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَصُرُوهُ وَدُلُّوهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَعَلَى زَيْدًا، أَيْ أَخَذَنِي زَيْدًا، أَيْ اجْعَلْنِي أَخْذَهُ، وَكَذَلِكَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي، وَكُلُّ هَذَا شاذ، كما تقدّم .

(١) مابين القوسين ساقط (ت).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ١٠، والنكاح ٢، ٣، ومسلم في النكاح ١، ٣.

(٣) الكتاب ج ١/٢٥٠، ونص سيبويه في الكتاب : « وحديثي مَنْ سَمِعَهُ أَنْ بَعْضُهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شبهوه بالفعل » .

أسماء الأفعال والأصوات

مَانَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشْتَانٍ وَصَهْ

هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ

/ اسم الفعل : هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائباً $\frac{٢٢٢}{٣}$ عنه فيما له من عملٍ ومعنى.

واسم الصَّوْتِ : هو اللفظُ المخاطَبُ به مالا يَعْقِلُ، أو الموضوعُ حكايةً لصوته. فهذا البابُ مشتمل على ثلاثة الأنواع.

وابتدأ الكلام في النوع الأول، وهو اسم الفعل، ويُريد أن ماكان من الأسماء نائباً عن فعلٍ من الأفعال، قائماً مقامه يُسَمَّى (اسمَ فعل). والمراد بالنيابة هنا النيابة المعنوية، أى ماناب في أداء معناه حقيقةً، ولايريد النيابة مطلقاً، في المعنى والعملِ وغيره، لأنه قال بعد هذا : «وَمَا لِمَا تَنْتَوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا»

فلو كان المراد هو النيابة في العمل أيضاً لكان معنى الكلام : ولأسماء الأفعال النيابة عن الفعل في العملِ مالفعل من عملٍ، فيكون إخباراً بأنها تنوب عنه فيما هي نائبةٌ عنه، وهذا تَكَرَّرَ لا طائِلَ تحته، فالمقصود نيابةُ المعنى خاصةً.

وقوله : «مَانَابَ عَنْ فِعْلٍ» مُشعر بأن اسم الفعل نائبٌ عن الفعل بلا واسطة، فحصل من ذلك مسألتان مُخْتَلَفٌ فيهما :

إحداهما : أن (شَتَّان، وصَّه، ومَه) ونحوها أسماء لا أفعال^(١)؛ إذ لا يقال في الفعل : إنه ناب عن فعل .

وهذا مذهب البصريين، وذكر عن الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة، وهو مذهب غير جاري على طريقة صناعة، لأن الأفعال تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول : اضرباً يازيدان، واضربوا يازيدون، وأنت تقول : صَه يازيد، وصَه يازيدان، وصَه يازيدون، لا غير، فلو كانت أفعالا لآتصلت بها الضمائر.

والثانية : أنها نائبة عن الأفعال أنفسها بلا واسطة، وهو مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى أنها نائبة مناب المصادر النائية مناب الأفعال، فقولك : (صَه) نائب مناب قولك : سَكُوتًا، و(سَكُوتًا) في موضع (اسْكُت) وكذلك سائرهما.

فعلى الأول لاموضع لها من الإعراب.

وعلى الثاني هي في موقع نصب، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب. وما ذهب إليه الناظم أولى، لأنها لو كانت موضوعة موضع المصادر لَجَرَتْ بوجوه الإعراب كالمصادر، لأنها لم تكن دالة إلا على ما يستحق الإعراب، فكونهم التزموا بناءً على دليل على خلاف ما ذهبوا إليه، وصحة ما مال إليه الناظم. وقد استدل من ذهب إلى ذلك بأن الاسم يجرى مجرى المسمى في معهود اللغة، وهذه الأسماء يلحقها ما يلحق الأفعال، من التنوين نحو : صَه، ومَه، وأف، وإيه، ومن الألف واللام نحو : النَّجَاعُ، والتصغير نحو : رويدا، والتثنية

(١) في الأصل و(س) : «أسماء الأفعال» بالإضافة، وهو تحريف، وما أثبت من (ت).

نحو: «دُهُدُرَيْن سَعْدُ الْقَيْن»^(١) أى هَلَك سَعْدُ الْقَيْن^(٢)، والتركيب نحو : هَلُمَّ، وَحِيَهْلُ^(٣).

فلو كانت مُعَاقِبَةً للفعل، ونائبةً منابه وبمعناه من كل وجه – لَمَا ساغت فيها هذه الأحكام التى لاتكون إلا للاسم^(٤).

وهذا ضعيف، / فَإِنْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الشَّيْءِ لَوْ أُعْطِيَ حُكْمَ ذَلِكَ $\frac{٣٢٤}{٣}$ الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ لَكَانَ إِيَّاهُ، وهذا فاسد، بل الذى يقوم مقام الشَّيْءِ، وكان من غير جِنْسِهِ، يقوم مَقَامَهُ فِيمَا لَا يُخْلُ بِحُكْمِهِ فِي نَفْسِهِ، فَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ يُعَامَلُ لَفْظُهَا مُعَامَلَةً الْأَسْمَاءِ، وَيُعَامَلُ مَعْنَاهَا مُعَامَلَةً الْأَفْعَالِ، لِأَنَّ مَعَانِيَهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ. فَالْأَصَحُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ.

ثم أتى بأربعة أمثلة نبه بها على مسألتين :

(١) أمثال أبى عبيد ٨٣، وجمهرة الأمثال ٤٤٨/١، ومجمع الأمثال ٢٢٦/١، والمستقصى ٨٣/٢، واللسان (دهدر)

(٢) اختلف العلماء في لفظ هذا المثل ومعناه اختلافا شديدا. وأصح ما قيل في معناه : أن الدهدر معناه الباطل . وأصله أن القين – وهو الحداد - يضرب به المثل في الكذب ، ثم إن قينا ادعى أن اسمه سعد، فدعى به زمانا، ثم تبين كذب دعواه ف قيل له ذلك. أى جمعت باطلين ياسعد القين. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السرى، وقد انضم إليه الكذب في انتحال الاسم، فاجتمع كذبان. ويضرب لمن جاء بباطلين.

و«دهدرين» مفعول به لفعل محذوف تقديره «جمعت» و«سعد» منادى مبني على الضم لأنه علم مفرد، و«القين» نعت له، يجوز رفعه ونصبه.

وانظر تفصيل القول في المثل : حاشية كتاب الأمثال لأبى عبيد.

(٣) هَلُمَّ : اسم فعل أمر بمعنى : إيت وتعال، وهى مركبة – على الأصح – من (ها) التى للتنبية، و(لُم) من قولهم : لُمَّ اللَّهُ شَعَثَهُ، أى جمعه، كأنه أراد : لُمَّ نَفْسَكَ إِلَيْنَا، أى اقترب منا.

وَحِيَهْلَ : اسم فعل أمر كذلك، معناه الحث والاستعجال، وهو مركب من : (حَى) و(هَلْ) وفيه لغات أخرى. وانظر : (ابن يعيش ٤١/٤ – ٤٥).

(٤) في جميع النسخ «لاتكون إلا للفعل» وما أثبتته – من عندي – هو الذى لا يستقيم المعنى إلا به والله أعلم.

إحداهما : أن النيابة المرادة هنا هي الوَضْعِيَّة، فإن النيابة على وجهين :

أحدهما : النيابة في مَعْهُود الاستعمال، لا في أصل الوَضْع، كنيابة المصادر عن أفعالها، نحو : ضَرْبًا زَيْدًا، وهو أَخِي حَقًّا، وما أشبه ذلك، فالأسماءُ النائبةُ هذه النيابة ليست أسماءَ أفعال، وإنما هي على أصل وَضْعها، لكن عَرَضَ لها نيابةٌ في الاستعمال، ولم تَخْرُجْ بذلك عن حقيقة أصلها، ولذلك ظهر فيها تأثيرُ العامل التي نابت عنه.

والثاني : النيابة في أصل الوَضْع، وهي النيابة التي صَيَّرَت الأسماءَ على حُكْم الأفعال في العمل وغيره؛ بل على حُكْم الحروف التي وُضعت نائبةً عن الحرف، ك (إِنَّ) وأخواتها كما تقدَّم. وهذه هي النيابة المرادة هنا، أحرز ذلك تمثيله.

والمسألة الثانية : إشارته إلى أنواع اسم الفعل، وذلك أن اسم الفعل ينقسم بانقسام الفعل، والأفعال ثلاثة : أمرٌ، وماضٍ، ومضارع، فكذلك أسماء الأفعال ثلاثة :

أحدها : اسمُ فعلِ الأمرِ نحو (صَهْ) بمعنى : اسْكُتْ و(مَهْ) بمعنى : انْكُفْ، و(إِيْهْ) بمعنى : حَدِّثْ و(نَزَالِ) بمعنى : انْزِلْ، و(قَرَقَارِ) بمعنى : قَرَقِرْ، و(حِيَهْلَ) بمعنى إِيْتِ، نحو : إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحِيَهْلًا بِعُمَرَ^(١). وقد نَبَّه عليه بمثاليْن، وهما (صَهْ، ومَهْ).

والثاني : اسمُ الفعلِ الماضي، نحو (هِيَهَاتَ) بمعنى : بَعُدْ، و(هَمَهَامَ) بمعنى : فَنِيْ، و(دُهُدُرَيْنِ) اسم : هَلَكَ، أو بَطَلَ، و(سَرَعَانَ) بمعنى : سَرَعَ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عبيد في غريب الحديث ٨٧/٤.

ورأت امرأة من العرب شاةً سال أنفها، فقالت : «سَرَعَانِ ذِي إِهَالَةٍ»^(١) أَيْ سَرُعَ شَحْمُ هَذِهِ الشَّاةِ.

والإِهَالَةُ : الشُّحْمُ ، و (وَشْكَانُ) بمعنى : سَرُعَ أَيضاً ، و (شَتَّانُ) بمعنى : افْتَرَقَ ، وَهُوَ مِثَالُهُ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ بِهِ . و (بَطَّانُ) بمعنى : أَبْطَأَ .

والثالث : اسم الفعل المضارع، نحو : (وَاهَا) بمعنى : أُعْجِبُ، و (وَيَّ) كذلك. و (أَوْهَ) بمعنى : أَتَوَجَّعُ، و (أَفَّ) بمعنى : أَتَضَجَّرُ، و (كِخْ) بمعنى : أَتَكَرَّهُ، و (هَّا) بمعنى : أُجِيبُ، و (بَجَلْ، وَقَطْ) بمعنى : أَكْتَفِي ، و (حَسَّ) بمعنى : أَتَوَجَّعُ .

فإن قلت : إطلاقه يَقْتَضِي أَحَدَ أَمْرَيْنِ ، كُلُّ مِنْهُمَا مُحْظُورٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَرِيدَ بِالنِّيَابَةِ هُنَا النِّيَابَةَ بِالْأَصَالَةِ أَوَّلًا .

فإذا أَرَادَ النِّيَابَةَ بِالْأَصَالَةِ، فَلَا تَدْخُلُ تَحْتَ إِطْلَاقِهِ سِوَى مَا كَانَ مِنْ نَحْوِ (صَهْ، وَمَهْ، وَنَزَالٍ، وَهَيْهَاتَ) وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَيَبْقَى (إِلَيْكَ، وَعَلَيْكَ، وَدُونَكَ، وَعِنْدَكَ، وَلَدَيْكَ) وَمَا كَانَ نَحْوَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ، لِأَن كَوْنَهَا أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصْلِ؛ إِذْ كَانَ أَصْلُهَا أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا وَمَجْرُورَاتٍ، نَحْوُ : جِئْتُ إِلَيْكَ، وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ، وَنَزَلْتُ عِنْدَكَ / وَنَحْوِ ذَلِكَ، ^{٢٢٥}/_٣ وَهُوَ قَدْ نَصَّ عَلَى دَخُولِهَا فِي الْبَابِ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِقَوْلِهِ :

(١) أمثال أبي عبيد ٣٠٥، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١، واللسان (سرع، وشك) ويروي «لوشكانَ ذا إهالة»

وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عجفاء، وكان رُغامها يسيل من منخريها لهزالها، ف قيل له : ما هذا الذي يسيل من منخريها؟ فقال : هذه إهالة، فقال السائل : «سرعان ذي إهالة» أراد أن يدكها قد عجل بسييلانه من قبل أن تذبح ، وقبل أن تمسها النار. يضرب للرجل يخبر بكيئونة الأمر قبل وقته.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْهِ عَلِيًّا

وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

فجعلها أسماء أفعال كالذي قَدَّمَ، فَيُنَاقِضُ إِطْلَاقَهُ أَوَّلًا كَلَامَهُ آخِرًا، وَإِنْ أَرَادَ النِّيَابَةَ عَلَى أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ، فَيَدْخُلُ لَهُ (عَلَيْكَ، وَإِلَيْكَ) وَيَدْخُلُ مَعَهُ الْمَصَادِرُ النَّائِبَةُ عَنْ أَفْعَالِهَا لَزُومًا، نَحْوُ : ضَرْبًا زَيْدًا، وَحَمْدًا، وَشُكْرًا، وَعَجَبًا، وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ كَثِيرٌ جِدًّا - فَيَقْتَضِي أَنَّهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ اصطلاحًا، وَدَاخِلَةٌ فِي أَحْكَامِهَا، وَهَذَا كَمَا تَرَى لَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ نِيَابَةَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ عَنِ الْأَفْعَالِ عَارِضَةٌ، وَفِي حَالٍ مَا، وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى بَابِهَا الْأَصْلِيِّ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُبْنِ كَمَا تُبْنَى أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ، فَلَا يَدُ مِنْ الْإِشْكَالِ عَلَى كَلَا التَّقْدِيرَيْنِ.

فَالْجَوَابُ : أَنَّ الْمُرَادَ النِّيَابَةَ الْأَصْلِيَّةَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، فَالْأَصْلِيَّةُ مَا فِي (صَهْ، وَمَهْ، وَهَيْهَاتَ).

وَأَمَّا اللَّاحِقَةُ بِهَا فَـ(دُونَكَ، وَعِنْدَكَ، وَإِلَيْكَ) وَنَحْوُهَا، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَمَحَّضَتْ لِلنِّيَابَةِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا غَيْرَ ذَلِكَ، بِخِلَافِ (ضَرْبًا زَيْدًا) وَنَحْوِهِ، فَإِنَّهُ نَابَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَيُظْهِرُ الْفِعْلُ فِي أَحْوَالٍ أُخَرَ. وَالِدَلِيلُ عَلَى عُرْوِضِ النِّيَابَةِ بَقَاءُ الْإِعْرَابِ، فَإِنَّهَا لَوْ تَمَحَّضَتْ لِذَلِكَ لَبُنِيَتْ.

فَإِنْ قُلْتَ : فَـ(عِنْدَكَ، وَقُدَّامَكَ، وَوَرَاءَكَ) وَنَحْوُهُ مُعْرَبَةٌ أَوْ مَبْنِيَّةٌ؟

فَإِنْ قُلْتَ : مُعْرَبَةٌ، فَهِيَ مِثْلُ (ضَرْبًا زَيْدًا)

وَإِنْ قُلْتَ : مَبْنِيَّةٌ، فَمِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ النِّيَابَةِ مِنْ كَوْنِهَا مَنْصُوبَةً بِفِعْلِهَا الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ لَمَّا سَيُذَكَّرُ عِنْدَ ذِكْرِ النَّازِمِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وفي (أَوْه) لغات ، إحداها : ماذكره الناظم ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه^(١).

وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلَ كَأَمِينَ كَثُرَ وغيره كَوَى وَهِيَّاتَ نَزُرَ
يريد أن اسم الفعل، بمعنى فَعَلَ الأمر، كَثُرَ في كلام العرب، نحو ماذكر
في التمثيل قبل هذا.
ومنه : أَمِينٌ، وَأَمِينٌ، ممدودا، وهو مثاله، ومقصورا أيضا. فمن الممدود
قوله^(٢):

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا
وَيَرْحَمِ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ أَمِينًا
ومن المقصور قوله^(٣):

تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحُلٌ إِذْ سَأَلْتُهُ
أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا
ومنه أيضا (هَأَ، وهَاءَ) مقصوراً وممدوداً، (هَآكَ، وهَآكَ) وكلُّها بمعنى :
خُذْ. ومنه بلا كاف : { هَاؤُمْ أَقْرَأُ وَكِتَابِيهِ^(٤) } .

(١) انظر في هذه اللغات : ابن يعيش ٣٨/٤ ، ٣٩ .

(٢) ابن الشجري ٢٥٩/١ ، ٣٧٥ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن) ونسبه
صاحب اللسان إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، كما أنه ينسب لمجنون ليلي أيضا
(ديوانه ٢٨٣).

(٣) ابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن)

ويروي «إذ رأيته» و«أبن أمه»

وَفُطْحُلٌ : اسم رجل بعينه. والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني، ونأى بجانبه،
فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائي، بأن يزيد البعد بيني وبينه.

(٤) سورة الحاقة / آية : ١٩ .

و(هَلُمَّ) الحجازية^(١)، بمعنى : أقبل، أو أخصر، ومنه قوله تعالى :
وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا^(٢) وقوله : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ^(٣)}.

و(تَيْدَ، وَرَوَّيْدَ) كلاهما بمعنى : أمهل، و(حَيْهَلْ) بمعنى : إيت، نحو :
فَحَيْهَلَا بَعْمَر^(٤)، بمعنى : أقبل. و(هَيْتَ، وَهَيْتُ، وَهِيَا، وَهَيْكَ، وَهَيْكَ،
وَهَيْكَ) بمعنى : أسرِعْ، و(بَلَّهْ) بمعنى : دَعْ، وذلك كثير.

وأما ما كان بمعنى الماضي أو المضارع فقليل كما ذكر.

وقوله : «كَوَّى» مثالٌ من اسم فعل المضارع، وهو بمعنى : أعجبُ.
ومنه عند الخليل وسيبويه. قوله تعالى : {وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ^(٥)}
الآية. وأنشد سيبويه^(٦):

وَيَ كَانَنَّ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحْ بَبَ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرٍّ / ٣٢٦
٣

(١) مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث. أما
مذهب بني تميم فهو تغليب جانب الفعل، فيثنون ويجمعون، ويذكرون ويؤنثون.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١٨.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٤) الحديث بتامة «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر» ومرَّ الاستشهاد به وتخريجه في صدر
الباب.

(٥) سورة القصص / آية : ٨٢.

(٦) الكتاب ١٥٥/٢، والخصائص ٤١/٣، ١٦٩، وابن يعيش ٧٦/٤، والهمع ١٢٤/٥،

والخزانة ٤٠٤/٦، والأشعوني ١٩٩/٣

والبيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وقبلة :

سألتانيى الطلاق أن رأتانى قلّ مالى قد جئتماني بنكر
يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله وهو :

تلك عرسائى تتطلقان على عم سد إلى اليوم قول زود وهتر

والنشب : المال.

وقد تقدّم بعض الأمثلة، ومنه باب (فَعَالٍ) ثلاثياً وهو قياس، ورباعياً وهو سَمَاع، نحو : قَرَقَارٍ، وَعَرَعَارٍ.

وقوله : «هَيْهَاتَ» مثالٌ من اسم الفعل الماضي، وفيه لغات : هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتٍ، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد.

ومن العرب من يَضُمُّهَا، ومنهم من يُنَوِّن في اللغات الثلاث، وقُرِئَ بجميع ذلك قوله تعالى : { هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ }^(١). فبالكسر لأبي جعفر المدني، ومع التَّنَوِين لأبي حَيَوَة، وروي عنه الضمُّ بالتنوين وعدمه، والفتحُ بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، وروى سكونُ التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهَيْهَاتَ بلا نون، وأَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَ، وأَيْهَاتَ. هذه كلها لغاتٌ منقولة^(٢).

وإنما كَثُرَ ذلك في الأمر، لأن باب الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فلَمَّا قَوِيَت الدَّلَالَةُ فيه على الفعل حَسُنَت إقامةُ غيره مقامه، بخلاف الخبر لأنه لَا يَخْصُ بالفعل؛ إذ كُنْتَ تَأْتِي بالخبر من غير فعل، نحو : زيدُ أخوك، وعمروُ صاحبُك، والأمرُ لا يكون ذلك فيه، فلَمَّا ضَعُفَت الدَّلَالَةُ على الفعل في الخبر قَلَّ ذلك فيه. وَنَزَرَ الشَّيْءُ، نَزَارَةً وَنُزُورًا، إِذَا قَلَّ.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْكَ
وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلَيْكَ
كَذَا رُوِيَ بَلَّةً نَاصِرٍ بَيْنَ
وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(١) سورة المؤمنون / آية : ٣٦

(٢) انظر : المحتسب ٩٠/٢ ، وابن يعيش ٦٥/٤.

يعنى أن من أسماء الأفعال ظرفاً ومجروراتٍ وفيرها، وعدٌ منها خمسة :
أحدها : (عَلَيْكَ) نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا، بمعنى : الزَّمُ زَيْدًا، ومنه قوله تعالى :
{عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ} (١).

والثاني : (دُونَكَ) نحو : دُونَكَ زَيْدًا، بمعنى : خُذْ زَيْدًا.
قالت تميمٌ للحجاج : أَقْبِرْنَا صَالِحًا (٢)، وكان قد صَلَّبه، فقال :
دُونَكُمْوهُ (٣).

ومنه قول الشاعر، أنشده أبو زيد (٤):
أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيُّونُ مَرَارَتِي
وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادْنُ دُونَكَ فَاصْطَلِ
والثالث : (إِلَيْكَ) نحو قول المرَّار (٥):
إِلَيْكُمْ يَا النَّاسَ إِنِّي
تَشَبَّعْتُ الْعِزَّ فِي أَنْفِي تَشْوَعًا
أى : اذْهَبُوا وَتَنَحَّوْا، وقول القطامي (٦):

-
- (١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.
(٢) في الأصل و(س) «صلحا» وهو تحريف. وما أثبتته من (ت) واللسان (دون).
(٣) الخير في اللسان (دون).
(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وعياش بن الزبيرقان، ديوانه ٦٢/٢، وإيضاح
للفارسي ١٦٥، واللسان (دون)
والقيون : جمع قين، وهو الحداد، ثم أطلق على كل صانع. وادْنُ دُونَكَ : اقترب مني.
(٥) اللسان وأساس البلاغة (تشع) والنشوع - بفتح النون - السَّعُوط، ويضمها : المصدر، يقال :
نَشَعْتُ الرجل، إذا سَعَطْتَه.
(٦) ديوانه ٤٤، واللسان (تيز) يصف بكرة اقتضبها، وأحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت،
وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها، لقوتها وعزة نفسها. وقبله :
=

* إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا *

والرابع والخامس على وجهين، تارةً يكونان اسمي فعل، وتارةً مصدرين.

فأما كونهما اسمي فعل فينصبان المفعول، وهو قوله : «كَذَّا رُوَيْدَ بَلَّةَ

ناصيين».

فأما : (بَلَّةَ) فمعناها : دَعُ، ومنه في الحديث : «أعددتُ لعبادي الصالحينَ

مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أذنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرٌ عَلَى قَلْبٍ بَشَرٍ، بَلَّةَ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»^(١).

ويَحْتَمِلُ المصدر، وقال ابن هرمة^(٢):

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَى الْحُدَاةُ بِهَا

مَشَى النَّجِيبَةُ بَلَّةَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا

وَيُرْوَى :

* مَشَى الْجَوَادِ قَبْلَهُ الْجِلَّةُ النَّجْبَا *

= فلما أن جرى سِمْنٌ عليها كما بَطْنْتُ بِالْفَدَنِ السَّيَاعَا

أمرتُ بها الرجالُ لِيَأْخُذُوهَا ونحن نَظُنُّ أن لَا تَسْتَطَاعَا

إِذَا التَّيَازُ نَوَّ الْعَضَلَاتُ قَلْنَا إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

والتياز : الرجل فيه غلظ وشدة. والعضلات : جمع عَضَلَةٍ، وهي كل لحمة غليظة شديدة في ساقٍ أو غيره.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة ٢٢، والتوحيد ٣٥، ومسلم في الجنة ٢، ٥، وأحمد في مسنده ٣١٣/٢، ٤٣٨، ٤٦٦، ٤٩٥.

(٢) ديوانه ٥٧، وابن يعيش ٤٩/٤، واللسان والتاج (بله).

والقطوف من الدواب : التي تسمى السير. والحدأة : جمع حاد، وهو الذي يسوق الإبل بالحداء، وهو الغناء لها. والنجيبة واحدة النَجْبِ والنَجَابِ، وهي خيار الإبل. والجِلَّةُ من الإبل : مسانئها.

وأنشد اللّحياني^(١):

بَسَطْتُ إِلَى الْمَعْرُوفِ كَفًّا عَرِيضَةً
تَنَالُ الْعِدَى بَلَّةَ الصَّدِيقِ فُضُولَهَا
وأنشد قوله^(٢):

* بَلَّةَ الْأَكْفِ كَانَتْهَا لَمْ تُخْلَقِ *

بالنصب والجر.

وأما (رُؤَيْدٌ) : فمعناها : أمهل، نحو : رُؤَيْدَ زَيْدًا، وأنشد سيبويه
للهدلي^(٣):

(١) سبقت ترجمته ١ / ٣٢٦.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، والخزانة ٦/٢١١، والمغنى ١١٥، والتصريح ٢/١٩٩، والأشعري ٢/١٢١،
٣/١٠٣، والهمع ٣/٢٩٧، والدرر ١/٢٠٠.

والبيت لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة له يوم الخندق (ديوانه
٢٤٥) وتعامه وقبلة :

نصلُ السيوف إذا قَصُرْنَ بَخَطُونَا قَدُمًا وَنُلْحَقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ
فترى الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كانتا لم تُخلَقِ

ورواية بيت الشاهد كما ترى «فترى الجماجم» وإنما ينشدونه «تذر الجماجم» حتى لا يكون له تعلق
بما قبله.

والجماجم : جمع جُمُجمة، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ. وضاحيا : بارزا. والهوامات :
أعلى الرعوس. والمعنى : اترك الأكف ولا تسأل عنها إذا كانت الجماجم قد أطارتها سيوفنا.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وابن يعيش ٤/٤٠، والأشعري ٣/٢٠٢، واللسان
(جدد، مين) وديوان الهدليين ٣/٤٦.

والبيت للمعطّل الهدلي. وعلى : قبيلة من كنانة. وجُدٌّ : قُطْع. والمين : الكذب، ويقال : فلان متمين
الود، إذا كان غير صادق فيه.

يذكر الشاعر قطيعة بينهم وبين هؤلاء القوم، على ما بينهم من قرابة وأخوة.

ويقال : جُدُّ دى أهمهم إلينا، أى بيننا وبينهم خثولة وقرابة من جهة أهمهم، وهم منقطعون إلينا بها.
ويروى «ولكن ودُّهم» وهو الأنسب للمعنى. والله أعلم.

/ رُوِيْدَ عَلِيًّا جُدْمًا تَذِيُّ أُمَّهُمْ

إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

قال (١): وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُوِيْدَ ما الشُّعْرُ، يريد : أُرُوِدِ الشعرَ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعرَ.

ومن هذا النوع (عَلَى) بمعنى : أولنى، نحو : عَلَى زيدا، وعلى يزيدٍ. ومنه (عِنْدَكَ) بمعنى خُذْ، نحو : عِنْدَكَ زيدا.

ومنه (لَدَيْكَ) بمعنى : خُذْ أيضا ومنه قول ذي الرمة (٢):

فَدَعُ عَنْكَ الصَّبَا وَلَدَيْكَ هَمًّا

تَوْقَشَ فِي فُؤَادِكَ وَاخْتَبَالَ

أى : وخذهما.

منه (وَرَأَكَ) بمعنى : تَأَخَّرَ، و(أَمَامَكَ) بمعنى : تَقَدَّمَ.

ومن كلامهم : «وَرَأَكَ أَوْسَعُ لَكَ» أى تأخر وأنت أوسع لك.

وقال الفرزدق (٣):

(١) الكتاب ٢٤٣/١.

(٢) ديوانه ٤٣٧، واللسان (وقش)

ورواية الشطر الأول في الديوان «فَعَدُّ عَنْ الصَّبَا وَعَلَيْكَ هَمًّا» ورواية الثاني في اللسان «واحتيالا» بالحاء والباء.

وتوقش : تحرك، ويقال : سمعت وقشته، أى حسه وحركته.

(٣) ديوانه ٣٠٧/٢ (بيروت)

وجشأت النفس : جاشت من حزن أو فزع. واللاهزم : جمع لهزمه - بكسر اللام - وهى عظم ناتئ في اللحى تحت الأذن - واستعارها لوسط النسب والقبيلة.

إِذَا جَشَّاتُ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي
وَرَأَاكِ فَاسْتَحْيِ بِيَاضَ اللَّهَازِمِ

ومنه (مَكَانَكَ) بمعنى : اثْبُتْ، قال الشاعر، وهو ابن الإطنابة^(١):

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَّاتُ وَجَّاشَتْ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

ومنه ما حكان ابنُ جني من (كَذَاكَ) بمعنى : احْفَظْ، أو اتَّقِ، وأنشد^(٢):

أَقُولُ وَقَدْ تَلَاخَقَتِ الْمَطَايَا

كَذَاكَ الْقَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَنَا

أى : اتَّقِ الْقَوْلَ أَوْ احْفَظْهُ.

ثم قال الناظم بعد ذكر (بَلَّةَ وَرُوَيْدَ) : «وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ» يعنى
أنهما يكونان مصدرين منصوبين بفعلين لازمي الإضمار، فيعملان إذ ذاك
الخفض فيما بعدهما على الإضافة.

والدليل على كونهما غير اسمي فعلٍ إذا خَفَضَا ما بعدهما : أن أسماء
الأفعال لا تُضاف أبداً، كما تُضاف أسماءُ الفاعلين والمفعولين والمصادر.

وحكى الفارسي عن أبي عمرو الشيباني : مَا بَلَّهَكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا، أَيْ مَالَكَ،
وأنشدوا في الخفض بـ(بَلَّةَ) لَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ^(٣):

(١) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغني ٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣،
والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشعري ٣/٣١٢

وجشأت النفس : نهضت وارتفعت من شدة الفزع أو الحزن. وجاشت : اضطربت من حزن أو
فزع.

(٢) الخصائص ٣/٣٧، والعيني ٤/٣١٩، واللسان (الحق) وديوانه ٧٩ وتلاحقت المطايا : لحق بعضها
بعضاً. وعينا : جاسوساً يتسمع إليك. وروايته في اللسان «كفاك القول» أى أرفق وأمسك عن
القول.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا

بَلَّهَ الْأَكُفَّ كَأَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقِ

ويقال في (رُؤَيْدَ) : رُؤَيْدَ زَيْدٍ - بالخفض - قال سيبويه^(١) : حدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول : رُؤَيْدَ نَفْسِهِ، جعله كقوله : «فَضْرَبَ الرِّقَابَ^(٢)». وكقوله^(٣) :

عَذِيرَ الْحَيِّ.

وقد تأتي صفة أيضا كقولك : ساروا سَيْرًا رُؤَيْدًا، هذا بيان كونهما غير اسمي فعل.

وأيضاً هما مصدران، كما قال، أما (رُؤَيْدًا) فتصغير (إِرْوَادَ) مصدر : إِرْوَدَ إِرْوَادًا، تصغير التَّرخيم، بمعنى (إِمْهَالًا) فـ(رُؤَيْدَ زَيْدٍ) مرادف : إِمْهَالَ زَيْدٍ. وأما (بَلَّهَ) فقولهم : ما بَلَّهَكَ؟ أى : ما حَالَكَ؟ - يُرشد إلى معنى المصدرية. وقد أشعر كلام الناظم أنهما لا يعملان النصب وهما مصدران، وهذا مذهب أبى العباس، أن النصب بها ممتنع، فلا يقال عنده : رُؤَيْدًا زَيْدًا، لأجل التصغير، كما لا يقال : ضَوِيرُ زَيْدًا.

(١) الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام / آية : ٤.

(٣) هو ذو الإصبع العنَّواني، والبيت بتمامه :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَذْرٍ وَأَنْ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

وهو في سيبويه ٢٤٦/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، والأغاني ٤/٣، والحيوان ٣٣/٤، واللسان (حيا) وعذير الحى : هاتِ عذْر الحى عدوان. وكانوا حية الأرض : كانوا في شدة شكيمتهم، وحمايتهم لحوزتهم، كحية الأرض أو حية الوادى.

قال ابن خروف : وهذا ليس مثل ذلك، لأن اسم الفاعل عملٍ بشبّه الفعل، والفعل لا يُصَغَّرُ، فلم يعمل مُصَغَّرًا، والمصدر عمل بنفسه، من حيث كان حَدَثًا لا يُشَبَّه الفعل، فلا يمنع التصغيرُ عمله، ونَقَلَ اجازةً سيبويه^(١): رُوِيَكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَذِكْرُهُ لَهُ فِي «بَاب : حَذَرَكَ» وَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ نَصَبٌ بِ(رُوِيَ) الْمَصْدَرِ، / فَقَدْ أَجَازَ النِّصْبَ بِهِ.

٢٢٨
٣

ولم يُعَرِّجْ عليه الناظم، وكأنَّه رأى النصب على خلاف القياس مع عدم السَّماعِ أو ظَنَّهُ.

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ

لَهَا وَأَخَّرَ مَا الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعنى أن هذه الأسماء التى سُمِّيت بها الأفعال لها من العمل ماللأفعال التى نابت عنها، فلا بُدَّ لها من مرفوعٍ على الفاعلية، إما ظاهرًا إن كان ممَّا يصح ظهورُ فاعله، كاسم الفعل الماضى، وإما مضمراً إن لم يصح ذلك فيه، كاسم فعل الأمر.

فمثالُ ما ظهر فيه الفاعل قولُ الشاعر^(٢):

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وَهَيْهَاتَ خَلٌّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(١) الكتاب ٢٥١/١.

(٢) هو جرير، ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٣٥/٤، والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، والهمع ٥/١٤٥، والدرر ٢/١٤٥، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، والبيت من قصيدة يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه.

والعقيق : اسم لمواضع كثيرة ببلاد العرب، وهى أودية شقتها السيول فأنهرتها ووسعتها.

وقال الآخر^(١):

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبَا

فَهَيَّاهُتْ هَيَّاهُتْ إِلَيْكَ رَجُوعَهَا

ومثال المضمر قوله تعالى : {قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا^(٢)} وهو كثير.

فإذا كل اسم فعل لازم له الفاعل كالفعل، ثم بعد ذلك ينقسم إلى ماينوب عن متعد، وإلى ماينوب عن لازم غير متعد.

فأما ماناب عما يتعدى : فنحو قولك : رُوِيَ زيدا، وهلم زيدا، بمعنى : قرَّبه.

وقد يكون بمعنى مالا يتعدى نحو قوله تعالى : {هَلُمُّ إِلَيْنَا^(٣)} أى : تعالوا، وحيهل الثريد، وبلة زيدا، وتراكها، ومناعها، وعليك زيدا، ودونك عمرا.

وأما ماناب عما لايتعدى فكثير، نحو : صه، ومه، وهيت، ونزال، وأميين، وهيئات، وسرعان، وشكان، وهمها، ونحو ذلك.

وعلى هذا إذا كان الفعل يتعدى بالحرف تعدى اسمه كذلك، ولذلك قال : إذا ذكّر الصالحون فحيهلاً بعمر^(٤)، لما كان اسما لـ(عَجَل) وقالوا : جى على الصلاة، لما كان اسما لـ(أقبل) وقالوا : حيهل الثريد، اسما لـ(إيت)

(١) البيت للأحوص، ديوانه ١٥٠، وابن يعيش ٦٥/٤، ٦٦، وروايته في الديوان «وهيئات هيئات»

والمعنى : تذكرت مامر من أيام شبابي، وتمنيت رجوعه، ولكن كيف يرجع ما فات وانقضى.

(٢) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب / آية : ١٨.

(٤) سبق الاستشهاد بهذا الأثر وتخرجه.

وظاهر هذا الإطلاق أن كل ما يكون للفعل من عملٍ في ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مستثنى، أو تمييز، أو غير ذلك - فاسمُ الفعل قائمٌ مقامه فيه، فتقول على هذا : نَزَلَ عِنْدِي، بمعنى : انْزَلَ عِنْدِي. ومنه في العمل في المجرور^(١):

* تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا *

ومن العمل في الحال : ما أنشده سيبويه للكميت^(٢):

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ

وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

فـ(غَيْرَ مَوْتٍ) حال، أى انْعَهُمْ غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا مَقْتُولِينَ.

وكذلك في الاستثناء : هَلُمُّ الشُّهُودَ إِلَّا زَيْدًا، وفي التمييز، نحو قول المرأة

« سَرَّعَانَ ذِي إِهَالَةٍ ^(٣) » وكذلك تعمل أيضا في جواب الأمر نحو :

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي ^(٤).

(١) سيبويه ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، ٢٥٢/٤، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥،

والإنصاف ٥٣٧، وابن يعيش ٥٠/٤، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

والرجز لطفي بن يزيد الحارثي، وكانت كندة قد أغارت على نعمه، فلحقهم، وجعل يقول مهددا لهم :

تراكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

(٢) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (نعا) والكميت من بني أسد بن

خزيمة، وكذلك جذام، ولكنهم لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم، وكان الكميت متعصبا لمضر، هجاء لليمن فقال هذا البيت.

ومعناه : انع جذاما غير ميتين ولا مقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم ودعاتهم من مضر، ومنتسبين إلى غيرهم من اليمن.

(٣) سبق الاستشهاد بالمثل.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لابن الإطنابة، وصدره :

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ

وأنشد ثابتٌ في «دلائله»^(١) «قول الشاعر»^(٢) :

رُوَيْدَ تَصَاهَلُ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكِ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

وأما النصب بعد الفاء فلا يكون فيها، لأن ذلك يحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر نحو : جِئْنِي فَاعْرِمْكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ مَجِيءٌ فَاعْرِمْكَ مِنْي، وهذا لا يتأتى في اسم الفعل، وعلى أن مثل هذا لم يقصد إليه الناظم فلا اعتراض عليه به.

و«ما» في قوله : «وَمَا لِمَا تَنْتُوبُ» مبتدأ، خبره «لها» وهى واقعة

على العمل، / و«ما» الثانية للفعل، أَيْ : ما للفعل المَنْتُوبِ عنه مستقرٌّ $\frac{329}{3}$ لأسماء الأفعال.

ثم قال، «وَأَخْرَ مَا لَذِي فِيهِ الْعَمَلُ»

لَمَّا كَانَ إِطْلَاقُهُ فِي قِيَامِ اسْمِ الْفِعْلِ مَقَامَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ يَوْمَ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعْمُولِ بِالتَّقْدِيمِ - نَبَّهَ عَلَى عَدَمِ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ، فَلَا تَقُولُ : زَيْدًا عَلَيْكَ، وَلَا عَمْرًا رُوَيْدًا، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْقُرَّاءِ .

وذهب الكسائي إلى جواز التقديم في الباب مطلقاً، مُحْتَجًّا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : { كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ }^(٣) { لَأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابُ

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطي، كان بصيراً بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر، وله كتاب «الدلائل في غريب الحديث» (ت ٣١٣هـ).

(٢) جمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، واللسان (رود) دون نسبة.

(٣) سورة النساء / آية : ٢٤.

الله، أي الزموا، كما قال في الآية الأخرى { عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ } ^(١) ويقول
الراجز ^(٢):

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
فالمعنى عنده : دُونَكَ دَلَوِي.

وما استشهد به لايتعين فيه ما قال، والظاهر في الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ»
منصوبٌ على المصدر، أي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، ودَلُّ عليه قوله تعالى قبل ذلك :
{ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ } ^(٣) وكذا وكذا، كما انتصب (صِبْغَةَ اللَّهِ) ^(٤) ف(صَنَعَ
اللَّهُ) ^(٥) ونحوه على مثل ذلك.

وأما البيت فعلى إضمار الفعل، كانه قال : الزم دَلَوِي، دُونَكَ دَلَوِي، وإذا
أمكن هذا لم يكن فيما ذكر متمسكٌ مع فقد السماع.
وأيضاً فالقياسُ مانعٌ من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظاً،
ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون
التوكيد ولا نون وقاية في غير الشنوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال.

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) الإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١، والخزانة ٢٠٠/٦، والمغني ٦٠٩، ٦١٨، والعيني ٣١١/٤،
والتصريح ٢٠٠/٢، والهمع ١٢٠/٥، والدرر ١٣٨/٢، والأشموني ٢٠٦/٣، واللسان والتاج
(مبح)

والرجز لرجل جاهلي من بني أسد بن عمرو، بن تميم. والمائح : هو الرجل يكون في جوف البئر
يملاً الدلاء. فإن كان وقوفه على شفيره، ينزع الدلاء ويجذبها فهو مائح، بالتاء. ودونكا : خذ.
وبعده :

يُنُونُ خَيْرًا وَيُجَنُونُكَ

(٣) سورة النساء / آية : ٢٣.

(٤) سورة البقرة / آية ١٢٨.

(٥) سورة النمل / آية : ٨٨.

وإذا كان كذلك لم يَسْغُ أن يجرى مجراه ، ولا أن يتصرف تصرفه في
المعمول وهذا ظاهر^(١) .

و«ذى» فى قوله : «وَأَخْرُ مَالِذِي» إشارة إلى أقرب مذكور ، وهو اسم
الفعل المُشْتَغَل بِذِكْرِهِ .

وفى بعض النسخ : «وَأَخْرُ مَالِذَا فِيهِ الْعَمَلُ» فالأول إشارة إلى الأسماء
والثانى إشارة الاسم ، ووقع فى قافية البيت الأول «عَمَلٌ» وفى الثانى «الْعَمَلُ»
معرفاً ، وليس بإيطاء^(٢) ، وقد تقدم مثله .

وَأَحْكُمْ بَتَنَكْظِرِ الَّذِي يُنُونُ

مِنْهَا وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

يعنى أن ما كان من هذه الأسماء قد دَخَلَهُ التَّنْوِينُ فهو نَكْوَةٌ ، ومالم
يَدْخُلَهُ التَّنْوِينُ فهو معرفة . والتَّنْوِينُ الذى يَدْخُلُهَا يَسْمَى «تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ» .

وأسماء الأفعال بهذه النسبة على ثلاثة أوجه :

أحدها : ما لا يأتى إلا معرفة ، فلا يَدْخُلُهُ تنوين نحو : رُوَيْدٌ ، بُلَّةٌ ،
وَأَمِينٌ .

والثانى : ما لا يأتى إلا النكرة ، فيلزمه التَّنْوِينُ نحو (إِيهَا) فى الكَفِّ ،
(وَاهَا) فى التَّعَجُّبِ و (وَيْهَا) فى الإِغْرَاءِ و (فَدَاءُ لَكِ)^(٣) بالكسر والتَّنْوِينُ .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢٢٨/١ «المسألة ٢٧» .

(٢) الإيطاء فى الشعر هو أن تتكرر القافية لفظاً ومعنى فى القصيدة الواحدة ، وهو عيب من عيوب
القافية .

(٣) جزء من بيت من الرجز يقول :

وَيْهَا فِدَاءُ لَكِ يَا فُضَالَةَ أَجْرُهُ الرَّمَحَ وَالتَّهَالَةَ

وانظر فيه نواذر أبى زيد ١٦٣ ، وحاشيته .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، والتنكيرُ : فيلحقه التنوين ،
والتعريفُ : فلا يلحقه ، نحو : إِيهِ وإِيهِ ، وَصَةِ وَصِهِ ، وَمَةِ وَمِهِ .

وحكى الفارسي في «التَّذْكَرَةِ» عن أبي عثمان ، / عن أبي زيد ، أنه ٣٣٠
سمع أبا السَّمَاك يقول : هَوْلَاءِ قَوْمُكَ ، فَنَوْنٌ على جهة التنكير . وهذا
غريبٌ في أسماء الإشارة .

ومعنى التنكير أن يكون مدلولُ اسم الفعل غيرَ معهود عند المأمور أو
المنهيِّ ، فكأنه يأمره بأمرٍ غيرِ مُعَيَّن أو ينهاه عنه ، والتعريفُ بخلافه ، وهو
أن يكون مدلولُهُ معهوداً عند السماع .

فإذا قال : إِيهِ ، بغير تنوين ، فكأنه قال له : حَدَّثَ الحديثَ الذى أنت
فيه ، وإذا قال إِيهِ ، فكأنه قال له ك حَدَّثَ بكل ماتريد .

وكذلك إذا قال : صَةِ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن هذا الذى أنتَ تَذْكُرُ ،
وإذا قال : صِهِ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن كل حَدِيثٍ . وكذلك سائرُ أسماء
الأفعال.

وقوله : (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ) أى وتعريفُ ما سوى المحكوم بتنوينه
بَيِّنٌ لا إشكال فيه .

ويشعر قوله : (وَأَحْكُمُ بَيْنَكُمِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا) بأن هذا موقف على
السَّمَاع ، كأنه يقول : ماجاء فى السَّمَاع مِنوْنَا حكمتَ عليه بالتنكير ،
ومالم يُنَوِّنْ فاحكُمْ عليه بالتعريف ، فجعل إليك الحكمَ بالتنكير أو التعريف
عند وجود التنوين أو عدمه ، ولم يجعل لك إلحاقَ التنوين فيما ليس فيه ،
ولاحذفهُ مما هو فيه ولو أراد هذا لقال : إذا أردتَ التنكيرَ فالحقِ التنوين ،
وإذا أردتَ التعريفَ فاحذفهُ أو لا تلحقه .

وما أشار إليه هو الحق ، لأن ذلك مُتَلَقًى من السماع ، ليس للقياس فيه مدخل .

وكذلك أصل هذا الباب إنما هو السماع ، والأحكام القياسية فيه قليلة كما رأيت .

واعلم أن هذا الكلام يقتضى أن مالم تُنَوِّنه العربُ فهو معرفة ، وأن ذلك بين ظاهر .

وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ فيها وتتبع لكلام الأئمة ، هل الأمر كذلك أم لا ؟

وهنا فرغ من الكلام على النوع الأول من أنواع هذا الباب ، ثم أخذ فى النوع الثانى والثالث فقال :

وَمَنَابِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ
مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ
وَالزَّمْ بِنَا التَّوَعَيْنِ فَهَوْ قَدْ وَجَبْ

وهذا النوع الثانى هو ما خُوطِبَ به غيرُ العاقل على سبيل الزجر أو الحث أو الاستدعاء ، أو غير ذلك مما يُراد منها ، فقال : إن هذا النوع مما خُوطِبَ به ما لا يعقل يُسمَّى صَوْتًا ، وإنما سُمِّى صَوْتًا ، ولم يُطلق عليه أنه اسم فعل ، لأنه لم يُضع ليدل على فعلٍ وينوب منابه ، وإنما وُضع ليحصل به زجرُ البهيمة ، أو دُعَاؤها ، أو نحو هذا ، لأن الكلام إنما يُوضع للعاقل الذى يفهم الخطاب .

فلو قيل : إنها تدلُّ على معانى أفعالٍ - لصحَّ أن يقال إن العرب وضعت لغير العاقل كلاماً تخاطبه به ، وهذا غير صحيح ، فلذلك يسمى صوتاً .

فإن قيل : فقد أطلق عليها لفظُ القول في نحو قول عدي بن
الرقاع (١) :

هُنَّ عَجْمٌ وَقَدْ عَرَفْنَ مِنَ الْقَوِ

لِ هَيَّ وَاجِدْمِي وَيَاىِ وَقَوْمِي

وهذه أسماء أصوات / لَزَجَرِ الإبل ، فجعلها من جملة ما يُطلق
عليه القول ، والقول لا يكون إلا دالاً على معنى ، كما مرَّ من أنه يعمُّ
الكلمة والكلم والكلام ، وكل واحد من هذه تدل على معانٍ وُضع له ،
فهذه الأصوات إذاً دالةٌ على معنى ، ومعانيها الأفعال بلا شك ، فقد
استوتت مع أسماء الأفعال .

فالجواب : أنه أطلق عليها لفظُ القول مجازاً ، كما جعل البكاء
قولاً في قول الشاعر (٢) :

وَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً

وَحَدَرْتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُنْقَبُ

وجعل ما يفهم من حال الشيء قولاً في قوله (٣) .

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قِطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

(١) لم اهتمد إليه .

(٢) اللسان (قول) الخصائص ٢٢/١

وحَدَرْتَا : أسالتا . والدَّر : اللؤلؤ العظيم الكبير . وجعله غير مثقّب ، لأن ذلك أصفى
له ، وأتم لحسنه .

(٣) الخصائص ٢٢/١ ، ابن الشجرى ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ،
١٢٥/٣ ، والعينى ٣٦١/١ ، والأشمونى ١٢٥/١ ، واللسان (قطط ، قول) وقطنى :
حسبى .

وقول الآخر^(١) :

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقْدُمُ رَاشِدًا

إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

فهذا كله من الإطلاق المجازي الذي لا يُعَدُّ في الإطلاقات الحقيقية التي

كلامنا فيها .

لكنه لما كانت مُفْرَدَاتِهِ شَبِيهَةً بِالْفَافِ التَّخَاطُبِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ ؛ إِذْ لَيْسَتْ
بِأَصْوَاتٍ مُطْلَقَةٍ كَالْمُدَّاتِ وَالتَّرْنُمَاتِ ، وَكَانَتْ مَقَاصِدَهَا كَمَقَاصِدِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ
فِي خُطَابِ الْعُقَلَاءِ ، وَالْفَافِ لَا تَوَازُنُ الْأَفْعَالِ ، أَشْبَهَتْ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مِنْ هَذِهِ
الْأَوْجِهَةِ ، فَاتَّيَ بِهَا النَّازِمُ وَغَيْرُهُ مَعَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَقَالَ فِيهَا : (مِنْ مُشْبِهٍ اسْمِ
الْفِعْلِ) أَيْ مُشْبِهِهِ بِالْأَوْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَ«يُجْعَلُ» فِي قَوْلِهِ : (صَوْتًا يُجْعَلُ)
بِمَعْنَى يُسَمَّى ، تَقُولُ :

جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ
الرَّحْمَنِ إِنَاثًا }^(٢) ، فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ بِـ (سَمَوْا)^(٣) ،

فَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلزُّجَرِ (هَلَا) لِلخِيلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

* وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا *

(وَعَدَسٌ) لِلْبَغْلِ ، قَالَ ابْنُ مَفْرُغٍ^(٥) :

(١) الخصائص ٢٢/١ ، ٢٥/٣ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، واللسان (قول) والرجز لأبي النجم .

(٢) سورة الزخرف / آية : ٢٠ .

(٣) الصحاح (جعل) .

(٤) اللسان (هلل) وروايته «وأي حَصَانٍ»

(٥) المحتسب ٩٤/٢ ، وابن الشجري ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٧٩ ،

والخزانة ٤١/٦ ، والهمع ٢٩٠/١ ، والدرر ٥٩/١ ، والعيني ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، ٣١٤/٤ ،

والتصريح ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٢/٢ ، والأشعوني ١٦٠/١ ، ٢٠٨/٣ ، واللسان (عدس)

وبيوانه ١١٥ =

عَدَسٌ مَالِ الْعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ

و (هَيْد) و (هَاد) زَجْرُ الْإِبِلِ ، وأنشد أبو عمرو^(١) :

* وَقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهَيْدٍ وَهَلَا *

و (هَيْج) زَجْرُ لِلنَّاقَةِ ، قال الشاعر^(٢) :

* تَنْجُو إِذَا قَالَ حَادِيهَا لَهَا هَيْج *

وكذلك (عَاج) قال الشاعر^(٣) :

كَأَنِّي لَمْ أَزْجُرْ بِعَاجٍ نَجِيبَةً

وَلَمْ أُلْقَ عَنْ شَحْطٍ صَدِيقًا مُصَافِيَا

وَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلدَّعَاءِ (هَيْ ، وَهْؤُ) دَعَاءُ لِلْإِبِلِ إِلَى الْعَلَفِ .

و (عَوْ) دَعَاءُ لِلْجَحْشِ ، و (بَسْ) لِلْغَنَمِ ، و (جَوْتُ) دَعَاءُ الْإِبِلِ إِلَى الْمَاءِ .

و (هَدَغُ) لَصْفَارِ الْإِبِلِ ، الْمُسْكَنَةُ عِنْدَ النَّفَارِ . وَلَا يُقَالُ : ذَاكَ لَجِلَّتْهَا
وَلَا مَسَانَّتْهَا وَيَكْفَى هَذَا الْمَقْدَارُ فِي التَّمَثِيلِ .

= والبيت أول أبيات ليزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بها بغلة . وعدس : زجر للخيل لتسرع .
وعباد : هو عباد بن زياد أخو عبيد الله بن زياد .

(١) ابن يعيش ٨٠/٤ ، والخزانة ٣٦٩/٦ ، واللسان (هيد)

والرجز لغيلان بن حريث أو القتال الكلابي ، ويَعْدُهُ :

* حَتَّى يُرَى أَسْفَلُهَا صَارَ عَلَاً *

(٢) اللسان (هيج)

(٣) اللسان (عوج)

والنجبية : الناقة التي تفضل غيرها من النوق . ونجائب الإبل : خيارها .

والشحط : بعد المكان ونحوه . والمصافى : الذي يخلص في الإخاء والمودة وروايته في اللسان
«خليلاء» .

ثم قال : «كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً» .

«أَجْدَى حِكَايَةً» بمعنى أعطى قَصْدَهَا وأصل ذلك من (الجدوى) وهي العطية . والجَادِي : السائل ، وأَجْدَيْتُهُ : أعطيتُهُ الجدوى يعنى أن ما كان من الألفاظ يُعطى قصدَ الحكاية ، ويُفهم منه يُسمَّى صوتاً أيضاً .

وهذا هو النوع الثالث من التنويع الأول ، وهو عند الناظم ، مع ما قبله ، نوعٌ واحد ، لأنه يُشَبِّهه فى كونه لفظاً غيرَ مرادٍ به معنى من المعانى المرادة فى التخاطب ، لكن الأول يَزِيدُ على هذا بكونه زَجْراً أو دعاءً ، وهذا ليس كذلك ، وإنما المقصودُ به أن يُحْكَى به صوتُ مَا واقع فى الوجود ، من حيٍّ أو غيره ، فالذى من الحيِّ ك (غَاقٍ) فى حكاية صوت الغراب ، و (شَيْبٍ) / فى حكاية صوت مَشَافِر الإبل للشَّرْب $\frac{٣٣٢}{٣}$ قال الشاعر (١) :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَتَلَّمٍّ

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ

و (عِيْطٍ) فى حكاية صوت الفِثْيَانِ إذا تَصَايَحُوا فى اللعب .
و (طِيخٍ) فى حكاية صوت الضُّحِكِ .

(١) ابن عيش ١٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١٠٤/١ ، ٢٤٣/٤ ، والأشمونى ٢١١/٣ ،
واللسان (شيب ، بصر) وديوانه ٦٠٩

والضمير فى «تداعين» يعود على «النوق» التى سبق ذكرها . وتداعين : دعا بعضهن بعضا . والشيب : حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب . والمتتلَّم : المتكسِّر والمتهدِّم ، يريد : حوضاً متتلماً . والبَصْرَة : حجارة رخوة فيها بياض ، وبها سميت البصرة . والسلام : جمع سَلِيمة ، وهى الحجارة .

و (مِصْرٌ) فى حكاية صَوِيَّتٍ يخرج من ضَمِّ الشَّقَتَيْنِ ، معناه (لا) وفيه إطماع . والذى من غير الحَيِّ وما فى معنى غير الحَيِّ نحو (طَاقٌ) فى حكاية صوت الضَّرْبِ ، تقول العربُ : سمعت طَاقَ طَاقٍ ، و (طَقَ) فى حكاية صوت وقع الحجارة ، و (قَبْ) فى حكاية صوت وقع السيِّف . وهذا مثال الناظم .

ومنه أيضا (خَاَزِ بَاَزِ) للذُّباب ، أصله حكايةُ صوته ، قال ابن أحمر (١) :

تَفَقُّأُ فُوقَهُ الْقَلْعُ السَّوَارِى

وَجُنَّ الْخَاَزِ بَاَزِ بِهِ جُنُونَا

(وَحَاسِنَ مَاسِنٍ) للقُمَاس ، كأنه حكاية صوته إذا حُرِّك .

وأتى بالمثال لفائدة ، وذلك أن الحكاية تُطلق عند النحويين على وجهين معناهما واحد :

أحدهما : حكاية الأصوات الواقعة فى الوجود وهى التى تكلم فيها الآن .

والثانى : حكاية الكلام ، وهو الذى يُحكى بالقول وغيره ، نحو : قلتُ :

زَيْدٌ قَانِمٌ . ويقال لزيد : ابنُ فلان ، [ومن زيدا؟] (٢) ومن زيدا؟ ونحو ذلك . فلولم

يأتِ بالمثال لأوهم أن المراد غيرُ ما قُصِدَ له ، فعين مقصوده . بمثاله .

ثم قال : «وَالزَّمْ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجِبَ» .

(١) سيبويه ٣٠١/٣ ، والإنصاف ٣١٣ ، وابن يعيش ١٢١/٤ ، والخزانة ٤٤٢/٦ ، واللسان (فقا ، خوز)

يصف روضة . وتفقأ : أصله : تنشق ، أى تنشق . والضمير فى قوله : «فوقه» يعود على «الهَجْل» فى بيت سابق ، وهو المطمئن من الأرض والروض أحسن ما يكون فى مطمئن ، لأن السيول تجتمع فيه والقلع : جمع قلعة ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تنشق ليلًا . والخابِزِ بَاَزِ هنا : إما نبت ، وجنونه : طوله وسرعة نباته . وإما ذباب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة . وجنونه : هزجه وطيوان . والضمير فى «به» يعود على «الهَجْل» فى البيت السابق .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

أراد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، يريد أن بناء هذين النوعين لازم على كل حال ، لأن سبب البناء موجود ، فلا بد من وجود مسببه .
فأما (أسماء الأفعال) فسبب بنائها مختلف فيه ، فمنهم من جعله تَضَمُّنُهَا معنى لام الأمر ، وهذا إنما يَمْشِي في أسماء فعل الأمر .
فإذا قلت : (نَزَالٍ) فهو بمعنى : لِنَنْزِلُ ، وكذلك (صَهْ) بمعنى : لَتَسْكُتْ ، و (مَهْ) بمعنى : لَتِكْفُفْ ، وكذلك سائرهما . فلما تَضَمَّنَتْ معنى الحرف بُنِيَتْ كما بُنِيَتْ أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، لتَضَمَّنُهَا معنى «إِنْ» والهمزة .
واعْتَذِرْ قَائِلُ هذا عَمَّا جاء منها للماضي والمضارع بأن الأصل والباب للأمر ، وماعداه محمولٌ عليه . وهذا رأى جماعة .
ومن النحويين مَنْ جعل سبب البناء فيها مُنَاسَبَتَهَا لِمَا وَقَعَتْ موقعه ، وهى الأفعال المبنية .

وضَعَفَهُ المؤلف بأن مالا يُعْرَب من الأفعال شَبِيهٌ بالمعرب ، لوقوع الماضى موقعَ المضارع فى مواضعه المذكورة ، ولذلك لَمْ تَلْحَقْهُ هَاءُ السُّكُوتِ ، إذ كانت لا تَلْحَقُ معرباً ولا شَبِيهاً به ، وَلِكُونِ الأمر جَارِياً فى أحكامه مَجْرَى المجزوم ، فَيُسَكَّنُ آخرُهُ حيثُ يُسَكَّنُ آخرُ المجزوم ، وَيُحْذَفُ حيثُ يُحْذَفُ ، بخلاف غيره من المَبْنِيَّاتِ كـ (الَّذِي وَالَّتِي) وأيضاً فمنها ما وَقَعَ موقعَ المضارع ، وهو مَبْنِيٌّ بخلاف فعله .

والذى ارتضاه المؤلف فى بناء هذه الأسماء ما قاله أولُ الرُّجَزِ من كون هذه الأسماء . نَابَتْ عن الأفعال ، وكانت عاملةً غيرَ معمولة ، فأشبهت (إِنْ) وأخواتها ، فَبُنِيَتْ ، وذلك قوله : (وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ) وقد تقدّم شرحه (١) .

(١) انظر : ج ١ ص .

وهو أولى مما ذهب إليه غيره .

فإن قلت : / إنه قد تقدم من جملة هذه الأسماء (عَلَيْكَ ، ودُونُكَ ، ٣٣٢
وَالَيْكَ) وما جُلِبَ معها ، فاقترضى هذا العموم أنها مَبْنِيَّةٌ ، وظاهرها أنها
ليست بمَبْنِيَّةٌ ، لظهور النصب فيما كان أصله النصبُ منها كـ (دُونُكَ ،
وأمامَكَ ، ووراءَكَ) ونحو ذلك ، فمن لك بينائها؟

وأيضاً ، هي مُضافات ، والمضاف لا يبنى ، لأن الإضافة تُعارض
البناء .

وأيضاً ، فإن البناء إنما يكون فيما كانت النيابة بحق الأصل
والوضع الأول ، كحصة ، ونزال ، وأما ما كانت النيابة فيه عارضةً فلا .

وهذه الأشياء من هذا القبيل الثاني ، لأن (دُونُكَ ، وأمامَكَ ، وَاِلَيْكَ)
ونحوها استعملت غير نائبة ، ثم عرّضت لها النيابة ، فهي مثل (ضَرْبًا
زيدًا) وبابه في هذا المعنى ، فأحد الأمرين لازم ، إما بناء الجميع ، فَيُبْنَى
(بابُ ضَرْبًا زيدًا) ، وإما إعراب الجميع ، فيكون (دُونُكَ) وبابه معرباً ،
لكن الأول باطل بالإجماع ، فثبت الثاني ، وهو إعراب الجميع .

وقد حكى ابن خروف الاتفاق على أنها مُعْرَبَةٌ ، ونصّبها بالأفعال
التي صارت أسماءً لها .

ولا يمكن أن يقال : لم يُرِدْها في عَقْدِ البناء لقوله قبل : «والفِعْلُ من
أَسْمَاءِهِ عَلَيْكَ .. إلى آخره» فلم يجعله جنساً خارجاً عنها ، بل أدخله فيها ،
فهذا مُناقض لما قالوه ، وكذلك فعل في «التسهيل» الصغير والكبير^(١) .

(١) انظر : ص ٢١٢ .

فالجواب : أن القول بإعرابها ممّا ينبغي أن يُنظر فيه ، وذلك أنهم أطلقوا على هذه الألفاظ أنها أسماء أفعال ، ولم يُطلقوا ذلك على قولك : ضَرَبًا زِيدًا ، وسَقِيًا لَزِيدٍ ، ورَعِيًا لَهُ ، فدلّ على المخالفة بينهما فى الأحكام .

وإيضاً ، فإنَّ (عَلَيْكَ ، ودُونَكَ) وبَابِهِ قد تحمّلت ضمائر مرفوعة لأبدٍ منها ، كالأفعال وأسماء الأفعال ، كقولهم : عليك أنتَ نفسُكُ زِيدًا ، ودُونَكَ أنتَ نفسُكُ ، وعِنْدَكَ أنتَ وزِيدٌ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ، فوَكَّدُوا وعَطَفُوا عليها ، وأَجْرَوْهَا مُجْرَى الأفعال .

وأنت لاتقول فى (ضَرَبًا زِيدًا) وبَابِهِ : إنه قد تحمّل ضميرا فاعلا ، فتفعل فيه هذه الأشياء ؛ بل جَرَتْ (عَلَيْكَ) وأخواتها مَجْرَى (صَهْ ، ومَهْ ، وهَلْمْ) ونحوها فى ذلك ، وإذا كانت كذلك فلا مَحْذُور فى دعوى البناء فيها كلها ، كسائر أسماء الأفعال ، لأنها - وإن كان أصلها المصادر والظروف ونحوها - قد خرجت عن ذلك الباب إلى باب آخر ، وإلى وَضْع آخر لازم لها ، فليس ذلك بِمُخْرِجٍ لها عن باب ما دَخَلت فيه فى حكم من الأحكام .

ومِمَّا يَحَقِّقُ لك تَمَحُّضَهَا فى أسماء الأفعال أنها لا يصح تعلُّقها بالفعل إذا ظهر ، فإنَّ القائل : (عَلَيْكَ زِيدًا) بمعنى : أَلَزَمَهُ - لو أظهرته . فقلت : أَلَزَمَ زِيدًا عَلَيْكَ ، لم يصح ، كما صحَّ فى (ضَرَبًا زِيدًا) أن تقول : اضْرِبْ زِيدًا ضَرَبًا ، وكذلك (إِلَيْكَ) لو قلت : (تَنَحَّ إِلَيْكَ) لم يَسْغُ ، وفى (دُونَكَ زِيدًا) خَذْ زِيدًا دُونَكَ ، وإن ساغ فى بعضها لم يَطْرُدْ فى سائرها .

وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها / ، وعلى تَمَحُّصِ النيابة ، ٣٢٤

كما فى (صَهْ ، ومَهْ) ونحوه ، فلا فارق فى البناء بين البابين .

وأما كَوْنُهَا مُضَافَاتٍ . فلا يُخْرِجُهَا ذلك عن حكم البناء ، وذلك لأن من
المضاف ما هو مبنى ك (كَمْ) فى قولك : كَمْ رجلٌ عندك؟

وأما موافقتها العربَ لفظاً : فلا يلزم منه كونها معربةً ، كما كان (لا
غُلامَيْنِ فى الدار) ونحوه موافقاً لقولك : (مررتُ بغلامَيْنِ) ولم يمنع ذلك من
القول ببنائه مع (لا) ولذلك فى العربية نظائر .

قال الفارسى : فإن قيل : ما تُنْكَرُ ألا تكون هذه الأشياء مبنيةً لأن فيها
جاراً ومجروراً ، نحو (عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ) والجارُ والمجرور إنما يقع فى موقع
العرب ، ألا ترى قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمرو؟

فالجواب : أن ما ذكرَ لادليلٍ فيه ، لأن الجار والمجرور قد يقعان موقعَ
المبنى ، ألا ترى قولهم : يالْزَيْدُ ، ويالْجَرَّالُ ، فقد وقعا مفردَيْنِ مبنيين نحو :
يازيدُ ، ويارجالُ ، فكما جاز وقوع هذا موقعَ المَبْنِيَّةِ ، وكذلك (عَلَيْكَ ، وَإِلَيْكَ) .

وأيضاً ، فإذا ادعى فيها الإعرابُ لم يَخُلْ من أن يكون العاملُ فيها فعلها
أو غيره . أما غيره فغيرُ عاملٍ فيه باتفاق . وأما فعلها : فقد تَضَمَّنَتْه ، فهى
العاملةُ بونه ، والشئُ لا يعمل فى نفسه .

وإن قلت : إنها لم تَتَضَمَّنْه (مطلقاً - لزم ألا تكون أسماء أفعال ، وقد
فُرض أن الأمر كذلك ، هذا خُلْفٌ .

وأيضاً ، يلزم فى (صَة ، ومَة) ونحوها أن تكون معمولةً لعاملٍ هو الفعل
الذى تَضَمَّنَتْه^(١) ، وذلك فاسد .

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

فإن قلت : فهذا الذى زعمتَ خَرَقَ للإجماع الذى نقله ابنُ خروف ، وخَرَقَ الإجماع ممتنع ، وصاحبه مُخطئ قطعاً ، لأن يد الله مع الجماعة .

فالجواب أن يقال : أما أولاً فادعاءُ الإجماع لا يصح ، وذلك أنى أظن أنه مرَّ على ما تقدّم فى كلام ابن جنّى فى بعض كتبه أن شيخه الفارسى قال بالبناء فيها ، مُحْتَجّاً بما تقدّم من تَمَحُّضِها للدلالة على الأفعال حتى دخلت فى أسمائها ، ثم رأيتُه منقولاً عن أبى الحسن^(١) ، تحقيقاً لاظناً ، ذكره عنه الفارسى فى « التذكرة » فالإجماع الذى ادّعاه ابنُ خروف غير ثابت .

وأما ثانياً ، فإن سلّمناه فليست المخالفة للإجماع فى حكمٍ من الأحكام المقرّرة التى يلزم عنها المخالفة فى قياسٍ أو سماع ، لأن (عندك ، ووراك) ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حدّ سواء ، فإنما حقيقة الخلاف فى تأويلٍ لا فى حكم ، إذ كانت هذه الأشياء لازمةً للإضافة لا يجوز إفرادها ، فلم يظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء .

وأما لو كانت المخالفة فيما يوجبُ حكماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محظورة : وعلى هذا النحو جاءت مخالفة ابن جنّى فى نحو : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ^(٢) ، إنما خالفهم فى تأويلٍ لا فى نفس حكم قياسى أو سماعى .
وقد نصّ الأصوليون ، فى مسألة إحداث دليلٍ أو تأويلٍ مخالفٍ لما أجمعوا عليه مع الموافقة فى مَحْصُولِ الحُكْمِ ، على الخلاف .

ورجّح المحققون منهم الجواز ؛ إذ لا مخالفة فى الحكم . وهذه المسألة مذكورة فى « الأصول » وهذا أقصى ما ظهر فى بيان هذه المسألة ، والله الموفق للصواب .

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : الخصائص ٢٢٠/٣ .

وأما (أسماء الأصوات) فسببُ بنائها أنها لا تكون في الكلام عاملة ولا معمولة؛ إذ لا يدخلها معنى من المعاني التي تستحقُّ بها دخولَ العوامل، فصارت في الحكم ك(هَلْ وَيَلْ، وَقَدْ) ونحوها، فاستحقت البناء لذلك.

فإن قلت: فأين ذكر الناظم هذا السبب؟

فالجواب: أنه قد يدخل له تحت قوله «وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ» لأن أسماء الأصوات تُعطى من المقصود، في الزجر والاستدعاء، ما يُعطيه الفعل لو كان المزجور أو المستدعى مِمَّنْ يُخَاطَبُ، فأشبه اسم الصوت اسم الفعل (لذلك، فكان داخلا تحت نيابة الفعل بلا تأثر، أو يكون لها عدم التأثر علة تامة)^(١) على ما تقرّر في «باب المعرب والمبنى».

وأما (حكاية الأصوات) كغَاقٍ، وَقَبٍ، فحملت على أسماء الأصوات المزجور بها، أو المدعو بها، على اعتبار شبهها بأسماء الأفعال، أو يُجعل عدم التأثر لها علة تامة مستقلة، كما مرّ والله أعلم.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

{نونا التوكيد}

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا
كُنُونِي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدْنَهُمَا
أخذ يتكلم فى نُونِي التوكيد ، الشديدة والخفيفة ، وما يلحق الفعل معهما
من الأحكام ،

وابتدأ بالتعريف بهما ، وبكُونُهُمَا مُخْتَصِّينَ بالفعل .
فأما اختصاصُهُمَا بالفعل فَنَبَّهَ عليه بقوله : «لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ» .
يريد أن التوكيد بهما مختصٌ بالفعل . وأشعر بذلك تقديمُهُ المجرور ، لأن
التقديم مُؤَدِّنٌ بالاختصاص كقوله : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»^(١) ، معناه :
مانعبد إلا إِيَّاكَ ، وما نستعين إلا إِيَّاكَ .
وما ذَكَرَهُ من الاختصاص صحيح ، وقد تقدَّم به فى «باب الكلام
وما يتألف منه» أن النون من مُعَرِّفات الفعل ومن خَوَاصِّهِ فى قوله :

بِتَّاءَ فَعَلَتْ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي
وَنُونِ أَقْبَلَنَّ فِـ فِعْلٌ يَنْجَلِي
وما جاء على خلاف ذلك فشاذٌ لا يقاس عليه ، نحو ما أنشده ابن
جنى^(٢) :

(١) سورة الفاتحة / آية : هـ

(٢) الخصائص ١٣٦/١ ، والمحاسب ١٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٠/١١ ، والمغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ،
الخصائص ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، والتصريح ٤٢/١ ، والأشمونى ٤٢/١ ، ٢١٢/٣ ، وملحقات ديوان رؤية
٧٣ وأريت : أصله : أرايت ، بمعنى : أخبرنى . والأملود : الناعم ، يقال : غصن أملود ، ورجل
أملود . ومرجلاً : مسرَّح الشعر مزيَّنه . والبرود : جمع برد ، وهو كساء مخطط يُلْتَحَفُ به . =

أَرَيْتَ إِنْ جَاعَتْ بِهِ أُمْلُودًا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا
* أَقَائِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *

وأنشد أيضا (١) :

يَالَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا ؟

وقوله : «هُمَا كُنُونِي كَذَا» هذا هو التعريف بهما وبموضعهما ،
يعنى أنهما نُونَانِ يُشْبِهَانِ النُونَيْنِ فِي «أَذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدْنَهُمَا» فالأولى
مشددة ، والثانية مخففة .

وإنما قال : «كُنُونِي كَذَا» ليعين عينهما وموضعهما ، فإن النُونَاتِ
التي تَلْحَقُ الفعل ثلاثة أنواع : هذا أحدها .

والثاني : نُونُ المضارعة في نحو (نَفْعَلُ) وموضعها أَوَّلُ الفعل .

والثالث : نُونُ الرفع ، وذلك إذا اتصل بالفعل أَلْفُ اثْنَيْنِ / نحو : $\frac{٣٣٦}{٢}$
يَضْرِبَانِ ، أَوْ وَأَوْ جَمَاعَةٍ نحو : يَضْرِبُونَ ، أَوْ يَاءُ وَاحِدَةٍ مُخَاطَبَةٍ نحو :
تَضْرِبِينَ ، وموضعها الْآخِرُ ، إلا أنها لَا تُشَبِّهُ مَا تَقْدِّمُ مِنْ جِهَةِ التَّشْدِيدِ
فِي إِحْدَاهُمَا ، وَالتَّسْكِينِ فِي الْآخَرَى ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَيْضًا ، لِأَنَّ هَذِهِ
تُقَيِّدُ التَّكْيِيدَ ، بِخِلَافِ نُونِ الرَّفْعِ .

== ويروى «جنتُ» و«أحضري» ومعناه : أَرَأَيْتَ إِنْ وَلَدَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا هَذِهِ صِفَتُهُ أَيْقَالَ
لَهَا : أَقِيمِي الْبَيْتَةَ أَنْتَ لَمْ تَاتِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ؟

(١) الخزانة ٤٢٧/١١ ، والعيني ١٢٢/٨ ، واللسان (شهر) وملحق ديوان رؤية ١٧٩
وليت شعري : ليت علمي . وحنيفا : منادى مرخَّم من حنيفة ، وحرف النداء محنوف .
وحنيفة أبو قبيلة من العرب . وشهر الرجل سيفه : سَلَّه وأبرزه من غمده .

ومن أمثلة الشديدة : قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} .
ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ^(١) . وقوله تعالى : {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَتَّبِعُنَّ ثُمَّ لَتَنْبَأَنَّ
بِمَا عَمِلْتُمْ}^(٢) .

ومن أمثلة الخفيفة قوله تعالى : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}^(٣) واجتمعتا في قوله
تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ}^(٤) . ومن ذلك كثير .

ونبه بقوله : (واقصِدْنَهَا) على أن ضمير النصب ، وإن كان مُتصلاً
بالفعل ، فهو كلمة أخرى تَلْحَقُ النون قبله ، وهذا بخلاف ضمير الرفع ، فإنه ،
وإذا اتَّصل ، كالجاء مِمَّا اتَّصل به ، ولذلك يُسَكَّنُ له آخر الفعل ، فلا تَلْحَقُ
النون إلا بعد الضمير ، كما سَيَتَبَيَّنُ في أثناء كلامه في الباب .

ثم أخذ يذكر ما تَلْحَقَانِ من الأفعال ، وفي أي حال تَلْحَقَانِ ، فقال :

يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ أَتَيَا

ذَا طَلَبَ أَوْ شَرَطَا أَمَّا تَالِيَا

أَوْ مُثَبَّتَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا

وَقَلَّ بَعْدَمَا وَلَمْ يَبْعُدَا

(١) سورة التكاثر / آية ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢) سورة التغابن / آية : ٧ .

(٣) سورة العلق / آية : ١٥ .

(٤) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢ .

وَعَيَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَا
وَأَخِيرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا
وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
فَعَيْنٌ أَوَّلًا أَنَّهَا تَلْحَقُ مِنَ الْأَفْعَالِ : الْأَمْرَ وَالْمُضَارِعَ ، بقوله : «يؤكد إن
افعل ويفعل» .

يريد أنهما مختصَّان بهذين الفعلين ، فيخرج الماضي عن أن تلحقاه ، فلا
تقول : قَامَنَّ زَيْدٌ ، وَلَا اسْتَكْبَرَنَّ بَكْرٌ ، ولانحو ذلك ، وسواء أكان الماضي فى
معنى المستقبل أم لم يكن فى معناه .

أما مع كونه على أصله من الْمُضْيِ ، فذلك ظاهر .
وأما إذا كان بمعنى المستقبل فقديقال : إنه ليس كذلك ؛ بل تلحقه
النُّونانِ إذ ذاك .

وقد استشهد عليه فى «شرح التسهيل» بما جاء فى الحديث من قوله عليه
السلام : «فإِذَا أَدْرَكَنَّ أَحَدُ مِنْكُمْ الدَّجَالَ»^(١) . فلحقت «أدركن» وهو ماضٍ حين
كان بمعنى المستقبل ، وأنشد عليه^(٢) :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَحِمْتَ مُتَيِّمًا
لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

(١) انظر الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الفتن وأشراط الساعة ، ٦١/١٨ .

(٢) المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ، ٣٤١/٤ ، والتصريح ٤١/١ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والدرر ٩٩/٢ ،
والأشعرونى ٢١٣/٣

والمُتَيِّمُ : من استعبده الحب ، وذهب بعقله . والصَّبَابَةُ : المحبة والعشق . والجَانِحُ : المائل .

فلحقت (دامَ) لَمَّا كان دُعَاءٌ ، وقال الآخر فى (أَفْعَلْ) فى
التعجب (١) :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيًّا صُرِيْمَةً

فأخربه لِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيًّا

أراد «وأخْرَيْنَ» و«أَفْعَلْ» فى التعجب عنده ليس بأمر ، وإنما هو
خبرٌ فى الأصل كـ (أَفْعَلْ) وأنت ترى أن الماضى كالمضارع فى هذا .
والناظم لم يذكر ذلك .

ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضى قليلٌ فى الاستعمال
، لم يذكره النحويون ، ولا عولوا على ما جاء منه ، وكذلك فَعَلَ هنا ، وذكر
ماتدخل عليه التَّوْنان ، وهو الأمر والمضارع .

٣٣٧

٣

وأطلق الحكم فى الأمر ولم يُقَيِّده ؛ إذ / قال : «يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلُ» أى
مطلقا ، وقَيَّدَ المضارعَ بقيود ؛ إذ قال : (وَيَفْعَلُ أَتِيًّا كَذَا وكَذَا) فـ (أَتِيًّا)
حال من (يَفْعَلُ) ، (ذَا طَلَبَ) حالٌ من ضمير (أَتِيًّا) .

وسكَّنَ لامَ (يَفْعَلُ) إمَّا إجراءً للوصل مُجرى الوقف ، وإما ضرورةً
لتصوُّر (عَلْ) بصورة (فَعْلُ) و (فَعْلُ) يجوز تسكينُ عينه ، و(فَعْلُ) كذلك ،
وقد جاء فى مشابهة (فَعْلُ) قول الشاعر ، أنشده أبو زيد (٢) :

(١) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب».

(٢) النوادر ١٧٠ ، والخصائص ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢٣٧/٢ ، والشافعية ٢٢٤ ،
٢٢٦ ، واللسان (بخس)

والرجز للعذافر الكندى ، وبعده :

* وهاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْ بَقِيْعًا *

والسويق : طعام يُتخذ من مدقوق الحنطة والشعير . والبَخْس : الذى يزدع بماء
السماء .

* قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيقًا *

أما (الامر) فكونه أمراً هو المسوِّغ لدخولهما فيه توكيداً له ، فتقول :
أَكْرَمَنْ زَيْدًا ، وَأَكْرَمَنْ زَيْدًا ، أنشد سيبويه للأعشى (١) :

وَيَاكَ وَالْمَيِّنَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد (اعبدن) وأنشد أيضا لزهير بن أبي سلمى (٢) :

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا

فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَاَنْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وهو كثير .

وفى معنى الأمر الدعاء ، نحو قول كعب بن مالك ، أو عبد الله بن رواحة ،
رضى الله عنهما (٣) :

(١) الكتاب ٥١٠/٣ ، وابن الشجري ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، ٨٨ ،
٢٠/١٠ ، والعيني ٣٤٠/٤ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، وديوانه ١٠٣ ،

والبيت من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الإسلام ، ولكن
غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

(٢) الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٥ ، ٤١/١٠ ، ١٩٤/١١ ، والهمع
٢٦٣/١ ، وديوانه ١٨٢ والبيت من قصيدة يقولها للحارث بن ورقاء الصيدائى ، وكان قد أغار على
قومه ، فأخذ إبلاً له وعبدا فتوعده بها إن لم يرد عليه ما أخذ . وتعلم : اعلم . و «ها» حرف تنبيه
فصل بينهما وبين (ذا) الإشارية بالقسم ، وهو قليل واقصد بذرعك : مثل من أمثالهم ، ومعناه :
لا تتكلف ما لا تطيق ، ولا تتجاوز قدرك وتتعد طورك ، يتوعده بذلك . والانسلak : الدخول فى الأمر ،
ومعنى العبارة : لا تدخل نفسك فيما يعينك ، ولا يجدى عليك .

(٣) سيبويه ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٣/٣ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، وسيرة ابن هشام
٧٥٦

والسكينة : ما تسكن به النفس وتأنس به . والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر نبيك صلى الله عليه
وسلم .

فَأَنْزَلْنٰ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وَتَبَّتْ الرُّكْبَانُ إِلَىٰ ذُنُوبِنَا

وأما (المضارع) فَقَيْدٌ لِّحَاقِ النُّونَيْنِ له بمواضع معلومة ، منها مآلِحَتُهُمَا فيه كثير ، ومنها مآلِحَتُهُمَا فيه قليل .

فأما مآلِحَتُهُمَا فيه كثير فثلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضارع تالياً أداة طلب ، وذلك قول الناظم : «تَالِيَا ذَا طَلَبٍ» أى تابعا حرفا ذا طلب .

والأبواب الطلّبية أربع :

أحدها : لام الأمر نحو : لَتَفْعَلَنَّ كَذَا وكَذَا ، وَلَتُكْرِمَنَّ زَيْدًا

والثانية : (لا) النهى ، فإنها طلبية أيضا نحو : لَا تُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (١) .

وقوله : {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ} الآية (٢) .

وقوله : {فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَكِبِّينَ} . وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا { الآية (٣) .
وأنشد سيبويه للأعشى (٤) :

أَبَاثَابِتٍ لَا تَعْلَقَنَّكَ رِمَاحُنَا

أَبَا ثَابِتٍ وَقَعْدٌ وَعِرْضُكَ سَالِمٌ

(١) سورة يونس / الآية : ٨٩ .

(٢) سورة الكهف / آية : ٢٣ .

(٣) سورة يونس / آية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٠ ، وبيوانه ٥٨

وأبو ثابت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافا لاتعظيما . ولاتعلقنك رماحنا : لاتتعرض لقتالنا ، فتنشب فيك رماحنا . جعل النهى للرماح مجازا ، والمنهى فى الحقيقة هو المهجو .

وقال أيضاً^(١) :

* وإياك والميتات لا تقربنهما * ... البيت

والثالثة : حروف الاستفهام ، وهى (الهمزة) نحو : أتقومن يازيد؟
وأنشد سيبويه^(٢) :

* أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُنْ قَبِيلًا *

و (هل) نحو : هل تُكرمن زيدا ؟

وأنشد سيبويه للأعشى^(٣) :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَاءَ

دَ مِنْ حَـذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وأنشد أيضاً^(٤) :

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو للأعشى ، وعجزه :

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

(٢) الكتاب ٥١٤/٣ ، والخزانة ٢٨٣/١١ ، والتصريح ٢٠٤/٢ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ،
والأشمونى ٢١٤/٣

وهو عجز بيت لامرئ القيس (ديوان ٣٥٨) وصدره :

* قَالَتْ فَطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدْحَهُ *

وحلَّ شعرك مدحه : كُفَّ وأعدل عن مدحه . والمحلَّ : المطرود عن الماء .

وكندة : قبيلة من اليمن . والقبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، وأراد به هنا القبيلة بنى الأب
الواحد .

(٣) الكتاب ٥١٣/٣ ، والمحاسب ٣٤٩/١ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، ٨٦ ، والعينى ٣٢٤/٤ ، والهمع
٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ، وديوانه ١٤

والأرتياد : المجئ والذهاب . والمعنى : لا يمنع التجول فى أرجاء الأرض حذراً من الموت أن
يأتينى ، ولا الإقامة فى الديار تقربه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل بى مادام الأجل واحداً .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ ، ٥١٤/٣ .

ونعم : ترخيم نعمان . وتدينها : تجازيها .

* هَلْ تَحْلِفَنَ يَانُعَمَ لَا تَدِينُهَا *

و (متى) نحو : متى تقومون ؟ وانظر متى تفعلون ؟

و (كيف) نحو : كيف تقولون لزيد ؟

وأنشد سيبويه قول الشاعر (١) :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ

مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

ومن نحو قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَكْرَمَهُ ؟

و (ما) نحو : مَا تَصْنَعْنَ يَا زَيْدُ ؟

وعلى الجملة ، فحروف الاستفهام داخله فى هذا المعنى .

وإنما لِحَقِّقًا مع الاستفهام لأنه طَلَب ، فَلِحَقِّقَ ب (افْعَلْ) فى المعنى .

والرابعة : أدوات العَرَضِ والتَّحْضِيضِ ، لأنهما يرجعان فى

المعنى إلى الطَّلَبِ نحو : هَلَّا تَقُومُونَ؟ وَالْأ تَقُولُنَّ كَذَا؟ وَلَوْ لَا / تَقُولُنَّ؟

٣٣٨
٣

وكذا سائرهما .

الموضع الثانى : أن يكون المضارع فعلَ شرطٍ تَالِيَاً (إِذَا)

المكسورة ، وذلك قوله : «أَوْشَرَطًا إِذَا تَالِيَاً» .

يعنى أن النون تَلْحَقُ المضارع إذا كان فعلَ شرطٍ وقع قبله «إِذَا»

وحقيقة (إِذَا) ها هنا أنها (إِنْ) زِيدَ عليها (ما) توكيدا ، وليست

(إِذَا) التى لأحد الشيئين ، لكن اختَصَر ذلك مُجْتَرِئًا باللفظ على عادته .

(١) الكتاب ٥١٣/٣ ، والخزانة ٣٨٥/١١ ، والعينى ٣٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والأشمونى ٢١٤/٣

ورَهْطُ الرجل : قومه وعشيرته الأقربون . ونَبْتَحتُ : نَفْتَشْتُ ونَسْتَقْصَى .

والمَسَاعِي : المناقب والمآثر التى يحصل عليها الإنسان لِسعِيهِ . يقوله لمن يفاخره .

ومثال ذلك : إِمَّا تُكْرِمَنَّ أَحَدًا فَأَكْرِمَ زَيْدًا .
 ومنه قوله تعالى : {فَإِمَّا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ ، فَشَرِّدْ بِهِمْ} الآية (١) .
 وقوله تعالى : { وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ }
 الآية (٢) .

وقوله : {إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ} (٣) . وهو كثير .
 ولحاق النون هو الأكثر وقد لا تَلْحَقْ نحو قول حَسَّان (٤) :
 إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيِيرَ لَوْنِهِ
 شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَغَامِ الْمُخْلَسِ
 وأنشد الفارسي في «الإغفال» (٥) .
 إِمَّا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ
 مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنَانِ
 فَقَدْ أَرُوعَ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ
 حَتَّى يَمْلَنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ
 قال : وذلك كثير في الشعر .

-
- (١) سورة الأنفال / آية : ٥٧
 (٢) سورة الإسراء / آية : ٢٨
 (٣) سورة الإسراء / آية : ٢٣
 (٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٠/٣ ، ومعجم الهوامع ٣٩٩/٤ وديوانه ص ١٨٠ والرواية فيه
 كالثغام المحمول .
 (٥) الشعر لرومي بن شريك الضبي ، نوادر أبي زيد ١٩٢ ، والمقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف ٥١/٣ ،
 واللسان (فين) والشَّمَطُ في الشعر : اختلافه بلونين من سواد وبياض . والداجي : الشديد
 السواد .
 والفينان : الشعر الكثير الأصول ، أو الطويل الحسن . وأروع : أعجب . والأجباد : جمع : جيد ،
 وهو العنق ، والأعيان : جمع عين .

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : مذهب أبي العباس^(١) أن النون هنا لازمة مع (إمّا) ولا تكون (إمّا) دونها إلا فى الشعر ، والاستقراء يشهد لهذا القول .
والثانى : التخيير فى النون وعدمها ، وهو مذهب سيبويه^(٢) ، وكأن الناظم توسّط بين المذهبين ، فجعله أكثرى ، أعنى لحاق النون مع (ما) وقليلاً بعد (ما) و (لم) وبعد (لا) وغير (إمّا) من طوالب الجزاء لأن السماع عنده كذلك .

وجه كثرة لحاقها مع (ما) أنهم شبّهوا (ما) هاهنا فى التوكيد بها باللام الداخلة فى جواب القسم .

وحكى الفارسى فى «الإغفال» عن أحمد بن يحيى^(٣) ، أن النون أدخلت هنا ليفرق بينها أن تكون حشواً ، وبينها أن تكون فى معنى (الذى) وكذلك «بِعَيْنِ مَا أَرَيْنَكَ»^(٤) ، إذا أسقطوا (ما) أسقطوا النون .

قال^(٥) : وهذا فاسد ، لأنه لو لم تدخل النون لجُزِم ما بعدها ، فتبيّن به أن (ما) ليست بموصولة .

الموضع الثالث : أن يكون المضارع فى القسم مُثَبَّتاً غير منفى ، مستقبلاً فى المعنى ، وذلك قوله : «أَوْ مُثَبَّتاً فى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا» .

(١) يعنى المبرد ، وانظر : المقتضب ١٣/٣ .

(٢) الكتاب ٥١٥/٣ .

(٣) هو ثعلب .

(٤) مثل سائر ، وانظر : جمرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ .

ومعناه : اعجل وكن كأنى أنظر إليك . يضرب فى استعجال الرسول .

(٥) أى أبو على الفارسى .

«مُثَبَّتًا» عطفٌ علي «شَرْطًا» وهو حال من «يَفْعَلُ» وهو الضمير في «آتِيًا» و«مُسْتَقْبَلًا» من صفة «مُثَبَّتًا» و«فِي قَسَمٍ» في موضع نصب على الحال ، يعنى أن النون تلحقه أيضا كثيرا إذا كان موصوفا بهذه الأوصاف الثلاثة ، يعنى فيما سوى ماتقدم :

أحدها : أن يكون مُثَبَّتًا غير منفي ، فإنه إن كان منفيًا ، فذلك قليلٌ فيه إن جاء منفيًا بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب ما يذكره هذا .
فقولك : (لم يَقُومَنَّ زيدٌ) قليلٌ ، وكذلك (لا يَقُومَنَّ زيدٌ) إذا كان نفيًا ، و (ما يَقُومَنَّ زيدٌ) كذلك .

والثانى : أن يكون في قَسَمٍ ، يعنى جوابَ قَسَمٍ ، نحو : لَتَفْعَلَنَّ كذا ، فإنه إن كان مُثَبَّتًا في غير / قَسَمٍ لم يَجْزُ لِحَاقِ النون له ، فلا يقال : ^{٣٣٩}_٣ يَقُومَنَّ زيدٌ ، ولا : يَخْرُجَنَّ أبوك ، وما جاء من ذلك فشاذٌ محفوظ غير مقيس ، أو قليلٌ نادر .

فمن ذلك ما حكى سيبويه من قولهم : بِجَهْدٍ مَا تَفْعَلَنَّ كذا^(١) . وفى مَثَل^(٢) :

(١) الكتاب ١٦/٣ هـ .

(٢) سيبويه ١٧/٣ هـ ، وابن يعيش ١٠٣/٧ ، ٥/٩ هـ ، ٤٢ ، والخزانة ٢٢/٤ ، ٢٢١/١١ ،

والتصريح ٢٠٥/٢ ، والأشمونى ٢١٧/٣ ، واللسان (شكر ، غضة) وكتاب الأمثال لأبى عبيد ١٤٥ وهو صدر بيت عجزه

* قديمًا وَيَقْتُطُّ الزَّناذُ من الزُّنْدِ *

ويروى عجزًا لبيت صدره :

* إذا مات منهم سيّدٌ سَرَقَ ابنُه *

والغضة : واحدة العِضاء ، وهو شجر عظام . والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها .

وقيل : صفار ورقها . ومعناه : أن الصفار إنما تنبت من الكبار . ويضرب فى مشابهة الرجل أباه .

«فِي عِصَةِ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا»

وقالوا في مثل : «بِأَلَمِ مَا تُخْتَنِنُهُ»^(١) ، وأنشد لجديمة الأبرش^(٢) :

رُبَّمَا أَوْفَقِيْتُ فِي عِلْمِ

تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

وهذه المواضع قد لزمته (ما) لِتَصْرِفَهَا إِلَى غير الواجب ، فيتوجه لحاقُ

النون .

وقد حكى أيضاً سيبويه عن يونس أنهم يقولون : رُبَّمَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ^(٣) .

فهذه الأشياء ليست بقياس ، وهي قليلة نادرة ، فلا اعتبار بها ، فتَقْيِيدُ

الناظم المُثَبَّتَ بكونه في قَسَمٍ لأبدٍ منه في القياس .

والثالث : أن يكون مستقبلاً في المعنى لا حالاً ، فإنه إن كان حالاً لم يَجُزْ

لحاق النون ، لأن النون من الأنوات المُخْلِصَةُ الفِعْلَ للاستقبال ، فلا يصلح أن

تَلْحَقَ ما هو حالٌ في المعنى ، فإذا جاء في القَسَمِ ما المرادُ به الحالُ أتى باللام

دون النون ، فتقول : واللّه لَيَقُومُ زَيْدٌ ، أَيْ : لهُو يَقُومُ ، كذا قَدَرَهُ ابن أبي الربيع

وغيره على حذف المبتدأ . والمؤلف لم يلتزم هذا .

(١) ختن الرجل الصبي خَتْنًا ، وخَتَانًا ، وخَتَانَةً : قطع قَلْفَتَهُ وكذلك الصبية . ومعنى المثل : لا تُخْتَنِينَ إلا بشرط الألم . ويضرب لمن يطلب أمراً لا يناله إلا بمشقة .

(٢) الكتاب ٥١٨/٣ ، والنوادر ٢١٠ ، والمقتضب ١٥/٣ ، وابن الشجري ٢٤٣/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، والعيني ٣٢٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، والتصريح ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، والهمع ٢٣٠/٤ ، ٤٠١ ، والدرر ٤١/٢ ، ٩٩ ، والأشموني ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ .

والعلم " الجبل . والشمالات : جمع شَمَال ، وهي الرياح التي تهب من جهة الشمال . يفخر بأنه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا العدو ، فيكون طليعة لهم .

(٣) الكتاب ٥١٨/٣ .

ومثاله فى الحال قراءة البزى^(١) : «لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢) ، «وَأُقْسِمُ بِهِذَا الْبَلَدِ»^(٣) .

وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر^(٤) :

لِنَنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتُكُمْ

لِيَعْلَمُ رَبِّى أَنْ بَيْتِى وَاسِعٌ

وأنشد أيضاً^(٥) :

وَعَيْنُ شِكِّ يَاسَلَمَى لِأَوْقِنُ أَنْنِى

لِمَا شِئْتُ مُسْتَحِلٌّ وَلَوْ أَنَّهُ الْقَتْلُ

وأنشد أيضاً^(٦) :

لَعَمْرِى لِأَبْغُضُ كُلِّ امْرِئٍ

يُزَخْرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة ، فمقتضى كلام الناظم أن النون تلحق الفعل المضارع إذ ذاك ، نحو قوله تعالى : {وَلَنْ لَّمْ يَفْعَلْ مَا مَرُّهُ لِيُسْجَنَ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ}^(٧) .

(١) فى السبعة لابن مجاهد (٦٦١) أن هذه القراءة لقبيل لا للبزى .

(٢) سورة القيامة / آية : ١

(٣) سورة البلد / آية : ١

(٤) التصريح ٢/٢٥٤ ، والأشعمونى ٣/٢١٥ ، ٤/٣٠ ، والخزانة ١٠/٦٨ .

(٥) لم أجده فى معجم الشواهد .

(٦) العينى ٤/٣٣٨ ، والتصريح ٢/٢٠٣ ، والأشعمونى ٣/٢١٥

وروايته فيها «يعينا لأبغض» وأبغض : أكره وأمقت . ويزخرف : يزين . يقسم أنه يمقت كل من يزين أقواله بحلو المواعيد ، ثم لا يفعل ما يعد به .

(٧) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢

وقوله : {وَلِيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَتَقَالَا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيْسَالُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ} (١) . وقوله : { وَلَيَبْدُلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا } (٢) .

وأنشد سيبويه للبيد (٣) :

فَلَتَصْلِقَنَّ بَنَى ضَبْبِيَّةَ صَالِقَةً

تُلْصِقْنَهُمْ بِخَوَالِفِ الْأَطْنَابِ

وأنشد أيضا للنابغة الذبياني (٤) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرْكَبَنَّ

جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ

وذلك شائع كثير .

وفى كلام الناظم فى هذه لمسألة نظر من وجهين :

أحدهما : أن قوله : «يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلُ» إلى آخره ، لا يخلو أن يريد : على

الجواز ، أو على اللزوم ، وعلى كلا التقديرين الإطلاق غير صحيح .

(١) سورة العنكبوت / آية : ١٣

(٢) سورة النور / آية : ٥٥

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ ، واللسان والتاج (ضبن) وليس فى ديوانه .

وضببينة : حى من قيس . والصليقة : الصدمة فى الحرب . والأطناب : جمع طُنْب - بضمين - وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : متأخر الأطناب

والمعنى : لتصبحن الخيل هذا الحى فتجرحهم فى البيوت منهزمين حتى تلحقهم بمآخيرها .

(٤) الكتاب ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٤٣/١ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٧٩/٢ ،

والإنصاف ٤٩٠ ، وديوانه ٣٥ ، ويروى «وَلَيَبْدُلَنَّهُمْ» يقوله لزرعه بن عمرو الكلابى ، يرد به على قومه وتهده ، والأكوار : جمع كُور ، وهو الرجل بأذاته . والقادمة للرجل كالقريبوس للسرجه . وكان من عادتهم أنهم يركبون الإبل فى بدء الغزو حتى يحلوا بساحة العدو ، فينزلون عنها إلى الخيل .

ومن رواه «وَلَيَبْدُلَنَّهُمْ جَيْشًا إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ» جعل الإبل هى التى تدفع الجيش ، وجعل الدفع للأكوار مجازا .

أما إن أراد على الجواز ، وأن تُلْحَقَ إن شئت - فيَبْطُل ذلك
بالنوع الثالث ، وهو الفعل المُثَبَّت في القَسم ، فإن النون فيه ، إذا
اجتمعت الشرائط لازمة ؛ إذ لا يجوز أن تقول : والله لَيَقُومُ زيدُ ، وأنت
تريد الاستقبال ؛ بل لأبْدُ من النون نحو : والله لَيَقُومَنَّ زيدُ .

وأما إن أراد اللزوم فباطل أيضاً ، لأن (افْعَلْ) إنما تلحقه النون
/ جوازا ، وكذلك (يَفْعَلْ) عند كَوْنِه طَلَبًا ، وعند كَوْنِه فَعَلْ شرط قد ^{٣٤٠}
٢
تَقَدَّمَه (إِذَا) فإنه يجوز أن تقول : إِمَّا تَقُومَنَّ فافْعَلْ كذا ، وإِمَّا تَقُمْ
فافْعَلْ كذا

قال سيبويه^(١) : وإن شئت لم تُقَحِّمِ النون - يعنى مع (إِذَا) -
كما أنك إن شئت لم تَجِءَ بها ، يعنى بـ (ما) مع (إن) .

وإذا كان كذلك كان إطلاقه مُشْكِلًا جدا ، لا يقال : إنه أراد الوجه
الأول ، وهو جواز لحاقها مطلقا ، لأن النون ، وإن لزمت فى
القَسم ، فذلك أمر « أَكْثَرُ » ، ولا يمتنع عدمُ اللُّحَاق ، فإنه قد جاء فى
الحديث من قوله عليه السلام : « لَيَرِدُ عَلَى أَقَوْمٍ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِنِي »^(٢) ،
فلم يَلْتِ بالنون وهو مستقبل ، لأن الورد يوم القيامة . وعادته^(٣) البناءُ
على الحديث ، واعتباره فى القياس وإن كان قليلا ، وقد جاء منه الشعر ،
قال الشاعر ، أنشده ابن خروف وغيره^(٤) :

(١) الكتاب ١٥/٣

(٢) أخرجه البخارى فى الفتن ١ ، ومسلم فى الفضائل ٢٦ ، وأحمد فى مسنده ٤٨/٥ ،
٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .

(٣) أى الناظم .

(٤) المقرب ٢٦/١ ، والخزانة ٦٥/١٠ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٦/٢ ، والحماسة بشرح
المرزوقى ٥٥٧ ==

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي
إِلَى نِسْوَةٍ كَانَتْهُنَّ مَفَائِدُ

وقال الآخر ، ونسبه المؤلف لعبد الله بن رَوَاحَةَ^(١) :

فَلَا وَأَبَى لَنَا تِيَهَا جَمِيعًا
ولو كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ

إذا كان ذلك جائزًا فلا مَحْذُورٌ في إطلاقه الجوازَ في ذلك ، لأننا نقول :
هو نادرٌ جدًا ، وغيرُ معتَبَرٍ به عنده ، ولا عند النحويين ، فلا ينبغي أن يُجعل
هذا النادر في مقابلة غلبة لحاقها ، حتى يقال : هما وجهان جائزان ، ففيه
ماترى .

والوجه الثاني : أن الفعل المُثَبَّتَ المُسْتَقْبَلُ في القسم لا تلحقه النون إلا
بانضمام قيدٍ آخر ، وهو ألا يُفْضَلُ بين اللام التي يُجَابُ بها وبين الفعل بفواصلٍ
، من معمولٍ أو حرفٍ تنفيسٍ ، فإنه إن فُصِّلَ بينهما بأحد ذَيْنِكَ لم تَلْحَقِ النون
أصلاً ، نحو قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }^(٢) . ونحو ما أنشده
المؤلف من قول الشاعر^(٣) :

== والبيت لزيد الفوارس بن حصين الضبي . وتألى : حلف . والمفائد : جمع مفاد ، وهو المسعر
والسفود . ومعناه : حلف هذا الرجل ليأسرئننى ، ثم يمتن على ، فيردنى على نسوة كانهن
مساعير لاحتراقهن وجدأبى ، وغماً على .

(١) السيرة ٧٩٣ ، والروض الأنف ٣١/٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢٥٧/٧ ، وديوانه ١٠٣ والبيت من
عدة أبيات قالها - رضى الله عنه - في غزوة مؤتة - سنة ثمان من الهجرة ويروى «فلا وأبى مآب
لناتينها» بالنون الخفيفة ، وعليه فلا شاهد فيه و«مآب» قرية من أرض البلقاء بالشام .

(٢) سورة الضحى / آية : ٥

(٣) التصريح ٢٠٤/٢ ، دون نسبة إلى قائل

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أُسِّ

لَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

وكذلك المعمول إذا فصل به ، نحو قوله تعالى : { وَلَئِنْ مِتُّمْ أُوقَتِلْتُمْ لِأَلِي اللَّهِ تُحْشَرُونَ } (١) .

وأنشد المؤلف (٢) :

يَمِينًا لَيَوْمًا يَجْتَنِي الْمَرْءُ مَا جَنَّتْ

يَدَاهُ فَمَسْرُورٌ وَلَهْفَانُ نَادِمٌ

وأنشد أيضا قول الآخر (٣) :

قَسَمًا لَحِينٍ تُشَبُّ نِيرَانُ الْوَعَى

يُلْفَى لَدَى شِفَاءٍ كُلِّ عَلِيلٍ

فهذا الشرط لأبد منه في لحاق النون الفعل المثبت المستقبل في القسم

والناظم لم يذكره ، فَيَرِدُ عليه جواز قولك : والله لَسَوْفَ يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهو

غير جائز ، وعلى أنه لم يبين أن هذه النون لازمة للام ، لاتأتى في الكلام دونها إلا شاذًا .

ويمكن أن يجاب عن الوجه الأول : أن كلامه مُشْعِرٌ بالجواز لقوله :

«يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ» أى يحصل هذا في الوجود مطلقاً من غير لزوم ، ويكون

دخولهما المثبت المستقبل في القسم جائزاً أيضاً ، إما اعتداداً بالقياس على

(١) سورة آل عمران / آية : ١٥٨

(٢) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ ، وشرح الكفاية الشافية ٨٣٦/٢ والمساعد ٣١٧/٢ .

القليل الذى حكاه ، فجعلهما وجهين جائزين ، ولم يذكر ترجيحاً وربما
فعل مثل هذا فى هذا النظم ، وقد مر منه بعض مواضع .

/ وإما أن يكون ذهب فى ذلك مذهب الكوفيين ، فإنه نقل ذلك $\frac{٣٤١}{٣}$
عنهم ، وأنهم يجيزون الأمرين مطلقاً .

حكى ذلك الأبنى فى «باب القسم» من (شرح الكُرَاسَة) (١) ، وقد
ينتقل المؤلف عن مذهب البصريين إلى مذهب غيرهم إذا رآه نظراً ،
ويخالف هنا مذهبه فى سائر كتبه . وقد مرّ لذلك نظائر .

وهذا الجواب ضعيف والجواب عن الثانى : لم يحضرنى الآن .
ثم قال : « وَقُلْ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعَدْ لَ » .. إلى آخره .

هذه المواضع التى لحاق النون فيها قليل ، وذلك مواضع أربعة :
أحدها : أن يقع الفعل بعد (ما) فلحاق النون فيه قليل ، والأكثر
أن تقول : مايقوم زيد ، وقد جاء نحو (مايقومُ زيدُ) قليلاً .
وقد تحتمل (ما) فى كلامه أن تكون النافية كما مثّل ، ويحتمل أن
يريد (ما) الزائدة ، وبه فسرها ابن الناظم (٢) ، وهى التى تقع فى نحو :
« ومن عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا » .

(١) فى الأصل ، وس «الكرامية» وما أثبتته من (ت)

والأبنى هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد الخشنى الأبنى ، نحوى ، من أهل
المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، ومن أحفظ أهل وقته لخلافات
النحويين (ت ٦٠٨ هـ)

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٢٢

وقولهم : «بِأَلَمَ مَا تُخْتَنِتُهُ»^(١) ، وقولهم : «بِعَيْنِ مَا أُرَيْنَاكَ»^(٢) ، وقول جذيمة^(٣) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ
تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَّالَاتُ

وقد تقدم ذكره (٤) ، وما حكى يونس من قولهم : رُبَّمَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ ، وَكُثْرَ مَا تَقُولُنَّ ذَلِكَ وكذلك يقال : فَلَمَّا يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهذا جائز في الكلام على قِلَّةٍ ، وذلك مع لزوم (مط) فأشبهت لام [الأمر]^(٥) ، في لزومها الفعل المستقبل طالبة بالنون .

وأيضاً ، فإن الكلام غير واجب ؛ إذ هو مستقبل ، ودخلت (ما) تشبيهاً لها في توكيدها الكلام بـ (ما) اللاحقة في الشروط ، فحَسَنُ إدخال النون ، وكذلك يقال في (ما) إذا حُمِلَتْ في كلامه على أنها النافية : لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ غَيْرَ وَاجِبٍ أَشْبَهَ الْاسْتِفْهَامَ وَغَيْرَهُ ، فَدَخَلَتْ النُّونُ .

والأولى أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَقْيِدْهَا بِالنَّافِيَةِ ، وَإِلَّا فَلَوْ أَرَادَ النَّافِيَةَ لَقَالَ : «وَقَلُّ بَعْدَ نَفْيِ مَا وَلَمْ وَلَا» لكن كان الأولى به أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ أَيْضاً (ما) الاسمية الموصولة ، وَإِنْ كَانَ بَعِيداً أَنْ يُتَوَهَّمْ دَخُولُهَا .

(١) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٢) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٣) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٤٠ .

(٤) انظر : ص ٥٤٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ . والله أعلم .

والثانى : أن يقع بعد (لم) الجازمة ، فإن النون تدخله أيضا ، ولكن قليلاً ، لكون المنفى غير واجب ، فيجوز لك أن تقول : لم يَقُومَنَّ زيدٌ ، ومنه ما أنشده ابن جني من قوله (١) :

* واحمرُّ للشرِّ ولمَّ يصفرُّ *

وأنشد سيبويه (٢) :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

قال سيبويه (٣) : شَبَّهه بالجزاء حين كان مجزوما ، وكان غير واجب .

ويقال : أقسمتُ عليك لَمَّا لَمْ تَفْعَلَنَّ ، لَمَّا كان فى القسم شَبَّه بقولهم : لَتَفْعَلَنَّ ، لأنه طلبُ مثله .

لكن جعله الناظم آتياً فى الكلام (٤) : لقوله : (وقل) .

وإنما يُطْلَقُ هذه العبارة فى الغالب على الجائز فى الكلام ، وسيبويه لا يُجيزه إلا فى الشعر فى الاضطرار . ووجه ذلك الحملُ على (لا) و (ما) .

(١) انظر سرَّ صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ .

(٢) الكتاب ٥١٦/٣ ، ونوادر أبى زيد ١٣ ، وابن الشجرى ٢٨٤/١ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، والعينى ٤٢٩/٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشمونى ٣١٨/٣ .

والرجز لابن جبابة اللص أو غيره . يصف جبلا قد عمَّه الخصب ، وحفه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المعمم . وإنما خص الشيخ لوقاره فى مجلسه ، وحاجته إلى الاستكثار من الثياب

(٣) الكتاب ٥١٦/٣

(٤) يعنى فى النثر والسعة .

والثالث : أن يقع بعد (لا) النافية / لأن الناهية قد تقدمت له قبلُ ^{٢٤٢}_٣
 فى الأدوات الطلبية، فيجوز ههنا أن تقول أعجبنى رجلٌ لايقومنَّ غداً،
 لكنه قليل .

ومنه قوله تعالى : {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} ^(١) . ف (لَا تُصِيبَنَّ) ليس فيه إلا النفي بـ (لا) فدخول النون مع
 (لا) جائز .

وقد تأوله المبرد على أن المعنى النهى ، وهو واقع على الظالمين ،
 كأنه قال : لا تتعرضنَّ لأن تُصيب الذين ظلموا منكم خاصة ، كقولهم :
 لا أرينك ههنا ، وكقوله تعالى : {لَا يَحِطَمَنَّ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ} ^(٢) .

وهذا عند الناظم خلاف الظاهر من الآية ، وإنما قوله : «لَا تُصِيبَنَّ»
 فى موضع الصفة لـ (فِتْنَةً) وغيرُ هذا تكلف .

والرابع : أن يقع بعد غير (إمّا) من الأدوات الشرطية ، وذلك
 قوله : «وغيرُ إمّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا» .

أى إن نون التوكيد تدخل أيضاً على الفعل الواقع بعد الأدوات
 الطلبية للجزاء ، ماعدا (إن) الداخلة عليهما (ما) فقد تقدم حكمها .

(١) سورة الانفال / آية : ٢٥

(٢) سورة النمل / آية : ١٨ .

فإذا قلت : إن تقومنْ أَكْرِمَكَ ، ومهما تَطْلُبْنِ أَعْطِكَ ، ومتى تَأْتِيْنِي أَكْرِمَكَ ، وحيثما تكوننْ أذهبُ إِلَيْكَ ، وكذلك سائرهما ، فهو جائزٌ ، لكنه قليل ، وأنشد سيبويه^(١) :

مَنْ يُثَقِّقَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ

أبداً وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي

والعلة كونه غير واجب قال سيبويه^(٢) : وقد تدخل النون بغير (ما) في

الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شَبَّهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب .

وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ النَّازِمِ أَنَّ أَدْوَاتَ الشَّرْطِ مُسَوِّغَةٌ لِدُخُولِ النُّونِ مُطْلَقًا ،

سواء كان الفعل معها في جملة الشرط أو في جملة الجزاء ؛ إذ لم يُقَيَّدْ ذلك

بفعل الشرط ، فيجوز على هذا أن تقول : إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَنَّكَ ، ونحو ذلك وعلى

ذلك قال الشاعر ، وهو ضَمْرَةُ بن ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيُّ^(٣) :

نَبَتْ نَبَاتَ الْخَيْرِ زُرَانِي فِي الثَّرَى

حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

وأنشد أيضا لابن الخَرَجِ^(٤) :

(١) الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والخزانة ٣٩٩/١١ ، والعيني ٣٣٠/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ،

والهمع ٤٠١/٤ ، والأشموني ٣١٠/٢ ، ٢٢٠/٣ والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، تقوله في

مقتل أبيها ، قتلتها باهلة ويثقفن : يدرك ويظفر به . والأنب : الراجع . تقول : من ظفرنا به من آل

قتيبة فليس براجع إليهم أبدا ، لما في قتلهم من شفاء نفوسنا .

(٢) الكتاب ٥١٧/٣

(٣) سيبويه ٥١٥/٣ ، الخزانة ٣٩٥/١١ ، والعيني ٣٤٤/٤ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشموني ٢٢٠/٣

وينسب البيت إلى النجاشي الشاعر أيضا . يهجو قوما ، ويفسهم بحدثان النعمة . والخيزراني

كل نبت ناعم . والخير : المال . معناه : نعيم نماء حسنا كما ينبت الخيزراني في نعمته ولينه ،

أي وإن كنتم نبتم بأخرة فإن الخيزراني متى يدرك ينفع

(٤) سيبويه ٥١٥/٣ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ، ومعاني الفراء ١٦٢/١ ، والعيني ٣٣٠/٤ ، والتصريح

٢٠٦/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشموني ٢٢٠/٢ والشعر لعوف بن عطية بن الخزاع ، أو للكثير

بن ثعلبة . ومعناه واضح .

فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا

قال الأعلام^(١) : ليس من مواضع النون ، لأنه خبر يحتمل الصدق والكذب .

ثم لما ذكر مواضع لحاق النون الفعل ، أخذ يتكلم فى حكم آخر الفعل ، وما يعرض له من التحرك بغير حركته ، أو من حذفه ، أو نحو ذلك . فقال : «وآخر المؤكّد افتح» إلى آخره .

يعنى أن آخر المؤكّد لا يخلو إما أن يكون قد لحقه ضميرٌ أولاً ، فإن لم يلحقه ضمير فإن الآخر يُحرّك بالفتح ، نحو قولك : (افْعَلْنَ) فى الفعل ، و (افْعَلَا) أيضا .

ومنه مأمّل به فى قوله : (كأبرزا) أراد أبرزنْ ، فأبدلها ألفا ، ومنه^(٢) .

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

وقوله أيضا^(٣) :

* فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ *

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، كان عالماً بالعربية واللغة ، ومعانى الأشعار ، حافظاً لها ، حسن الضبط لها ، مشهوراً بإتقانها (ت ٤٧٦هـ) .

(٢) للأعشى ، وسبق الاستشهاد به ، وصدره :

* وَإِيَّاكَ وَلَا مِيتَات لَا تَقْرِبُنَهَا *

(٣) للأعشى أيضا ، وسبق الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ دَمَنَ حَذَرَ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

فلا بد من الفتح ، وذلك أن آخر الفعل إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإنه كان ساكناً ك (اضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ) فلا بد من التحريك ، لأن النون ساكنة إن كانت الخفيفة ، وكذلك إحدى نُونِي المَشْدُودَةِ ، / $\frac{٣٤٣}{٣}$ وهى الأولى ، ساكنة ، لأن الحرف المشدّد من حرفين ، فإِلْتَقَى ساكنان ، فإذا حُرِّك فإِماً بالفتحة ، أو بالضمّة ، أو بالكسرة ، فلا يجوز تحريكه بالكسرة لا لِتَبَاسِهِ بفعل المؤنَّثِ نحو : لا تَضْرِبْنَ يَاهنْدُ ، ولا بالضمّة أيضاً لأجل التباسه بفعل الجماعة المذكّرين نحو : لا تَضْرِبْنَ يازيدون ، فلم يَبْقَ إلا الفتح .

وإِماً أن يكون آخر الفعل متحركاً نحو : لَيَضْرِبْ ، فى جواب القسم ، فلا بُدَّ من التحريك بالفتح أيضاً ؛ إذ لو بقى على حركته لالتبس بفعل الجماعة .

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ» دَلٌّ على مراده فيه أنه قال بعد : (واشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) إِلَى آخِرِهِ ، قَدْ لَ على أن الأول لم يَتَّصِلْ به ذلك المضمَر .

ولا يختص هذا الحكم بالصحيح الآخر ، بل يجرى فيما آخره وأُو أُو ياء [نحو] هل تَغْزُونَ يازيدُ ؟ وهل تَقْضِينَ ياعمرُو ؟ إذ لم يُفَرَّقْ بين صحيحٍ ومعتل ، لكن يبقى ما آخره محذوفٌ للجزم أو شبهه .

وذلك إذا قلت : اغْزُ ، واقْضِ ، فأردت إلحاق النون ، هل يَرُدُّ الآخر أولاً ؟ وإذا اتبعت ظاهر كلامه فلا بُدَّ من الردِّ ، لأنه قال : (وآخر المؤكَّدِ افْتَحْ) فيقتضى أن ما حذف آخره لا بُدَّ من رَدِّه ، حتى يَحْصُلَ فيه

هذا الحكم ، وهذا صحيح ، فتقول : اغزُونُ يازيدُ ، واقضينُ ياعمرو ، وكذلك إذا لحقت النون في الجزاء نحو : إِمَّا تَقْضِينَ ، فافعلْ كذا ، وإِمَّا تَغْزُونُ فائتبت .

وأما الألف فلا يمكن فتحها وهى ألف ، فلا بد من النص على الحكم فيها ، فسيأتى ذلك له إثر هذا .

ولم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة ، ولبنى فزارة لغة فيما آخره ياء وهو حذفها ، فيقولون : هل تَقْضِينَ يازيدُ؟^(١) . وعليه أنشوا^(٢) :

وَابْكِنُ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ
طَابَتْ أَصْـلُهُ فِى ذَلِكَ الْبَلَدِ
وقال الطرمّاح^(٣) :

ولئن أردت لأن ترى بك زُنْدَتِي
لَتَرَنَّ زُنْدَةَ مَرْخَةٍ وَعَفَارِ
وجمهور العرب على ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : { قُلْ بَلَى وَرَبِّى
لَتَأْتِيَنَّكُمْ }^(٤) ، وقوله : { فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّى هُدًى } الآية^(٥) . وأنشد سيبويه^(٦) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرْكَبَنَّ
جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْآكْوَارِ

(١) فى جميع النسخ «هل تَقْضِينَ» بإثبات الياء . والصواب ما أثبتته .

(٢) المغنى ٢١١ ، والهمع ٤٠٢/٤ ، والدرر ١٠٢/٢ ، والسبع الطوال ٢٨٣ ، وقبله :

يا عمرو أحسنْ نَمَاكَ الله بالرشدِ وأقرِ السلامَ على الانتقاء والنمْدِ

(٣) لم أجده حتى الآن

(٤) سورة سبأ / آية : ٣

(٥) سورة البقرة / آية ٢٨ ، وطه / آية : ١٢٣

(٦) للناطقة الذبياني ، وسبق الاستشهاد به .

وإن لحقه ضمير ، فلا يخلو ذلك الضمير أن يكون حرف لين أولاً ، فإن كان حرف لين ، وهو الألف والياء والواو ، فالآخر يحرك بمجانس ذلك الحرف ، فإن كان ألفاً حُرِّك الآخر بالفتح ، لأن الفتحة هي المجانسة له ، فتقول : اضْرِبَانْ يازيدان ، وإن كان ياءً حُرِّك بالكسر ، نحو : اضْرِبَيْنْ ياهند ، وإن كان واوا حُرِّك بالضم نحو : اضْرِبَيْنْ يازيدون وهذا معنى قوله : « واشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ » إلى آخره وضمير « اشْكُلْهُ » عائد على « الآخر » .

والشُّكْلُ: هو التحريك ، أى حَرَّكَ آخَرَ الفعل إذا كان قبل مضمر ، هو حرف لين بما جانَسَ ذلك اللين . ومُجَانَسُ كل حرفٍ من الحركات معلوم ، وذلك قوله : (بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) إذ من المعلوم مجانسة / الضمة للواو ، والفتحة للألف ، والكسرة للياء .

٣٤٠

٣

وإن لم يكن الضمير حرف لين ، ولا يكون إلا ضمير نصب للمخاطب أو الغائب ، نحو : هل يَضْرِبُكَ زيدٌ ؟ وهل تَكْرُمُنَّه أنت ؟ فلا حكم له أيضا ، لأنه ككلمة أخرى ، فالنون إنما تَلْحَقُ قبله ، فكأنه لم يَلْحَقْه شيء ، فكان تحريكه بالفتح .

فالحاصل من كلامه ، ومن التفصيل المذكور ، أن ما اتَّصَلَ به ضميرُ رفعٍ بارزٌ ، هو حرف لين ، فحركة الآخر بمجانس ذلك الحرف ، وإن لا فلا بُدَّ من الفتح .

وقوله : «لَيْنٌ» أصله لَسَيْنٌ ، فَخَفَّفَ ، وهو بدل من «مُضْمَرٍ» أو عطفُ بيان ، أو نعت . ولما كان ، وهو اللين ، تارة يَثْبُتُ مع النون إذا لَحِقَتْ ، وذلك إذا كان ألفاً ، وتارة لا يَثْبُتُ ، وذلك إذا كان ياءً أو واوا ، شَرَعَ فى ذلك ، فقال :

وَالْمُضْمَرُ اخْذِفْنُهُ إِلَّا الْآلِفُ
وَأِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفُ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا
وَالْوَاوِ يَاءٌ كَأَسْمَعَيْنُ سَعِيَا
وَاخْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
وَاوِيَا شَكْلُ مُجَانِسٍ قَفِي
نَحْوُ اخْشَيْنَ بَاهِنْدُ بِالْكَسْرِ يَا
قَوْمُ اخْشَوْنُ وَاضْمَمُ وَقَسْ مُسَوِيَا

يعنى أن المضمر المذكور ، وهو اللين ، لابد من حذفه إذا لحقت إحدى النونين ، فتقول : اضْرِبْنِ يازيدون ، واضْرِبْنِ ياهند ، فتُحذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان ، والنونان كذلك ، فَيَلْتَقِي ساكنان ، فيحذف اللين لالتقائهما ، ماعدا الألف ، فإنها لا تحذف ، فلا تقول فى (اضْرِبَا) : اضْرِبْنِ يازيدان ، لالتباسه بفعل الواحد ، فأبْقُوا الألف ولم يَضُرْ بقاؤها ، وإن كان اجتماع الساكنين حاصلًا ، لأن النون المشددة بعد الألف [كالمشدد بعد الألف] ^(١) فى راد ، ودابة ، وشابة .

فإن قلت : فهلاً قالوا : اضْرِبَيْنِ ، واضْرِبُونِ ، لأنهم أيضا يقولون : تُمَوِّدُ الثوبُ ، وهل تَضْرِبِينِي ياهند؟ تريد تَضْرِبِينِنِي ، وَأَصِيْمٌ ، ومُدِيْقٌ ، فى تصغير أصم ، ومُدَقٌ .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت)

فالجواب : أن الحذف إذا لم يقع به لبسٌ أولى ، لأنه أخف ، بخلاف ما إذا كان ملتبساً ، فإنه مُجْتَنَبٌ فتقول : اضْربانٌ ، وهل تَضْربانٌ ؟ كقوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } (١) .

وإطلاق الناظم ، مع ذكره ما آخره أَلَفٌ ، مُشْعِرٌ بأن ما آخره واوٌ أو ياءٌ مُسَاوٍ في هذا الحكم لما آخره حرفٌ صحيح ، فإنه لم يتكلم فيه بغير ما حَصَلَ في إطلاق العبارة ، فيقتضى أن مثل (يَغْزُو ، وَيَرْمِي) إذا اتصل به واو الضمير أو ياءه قلت فيه : هل تَغْزُنُ يازيدون؟ وهل تَرْمُنُ؟

وكذلك في الياء تقول : هل تَغْزُنُ ياهند؟ وهل تَدْعُنُ؟ فتحذف المضمر ، كما نصُّ عليه ، وتحذف الآخر ، لأنه كان قبل لحاق النون مع واو الضمير ويائه محذوفاً ؛ إذ كنتَ تقول قبل النون : هل تَغْزُونُ يازيدون؟ وهل تَرْمُونُ؟ وهل تَغْزِينَ ياهند؟ وهل تَرْمِينَ؟ فلما جاءت النون / حذف الضمير أيضاً على ما قال ، فحذف الآخر لم يحتج إلى ٢٤٥
٣ النصُّ عليه ، لأنه قد كان محذوفاً ، وليس حذفه لأجل نون التوكيد ؛ بل للتصريف فإنما موضعُ ذكره بابٌ آخر .

ومن مثله قولُ خالد بن سَعْدٍ المُحَارِبِي ، جاهليٌ يخاطب امرأته (٢) :

(١) سورة يونس / آية : ٨٩

(٢) اللسان (مر ، مَنْ)

والأمر : المصارين يجتمع فيها الْفَرْث . وَالْعُرْق : العظم الذي عليه اللحم ، فإذا أكل لحم قيل له : مَعْرُوق . وقبله :

إذا ما كنت مُهْدِيَةً فَأَهْدِي من المَنَات أو قَطَعَ السنام

يأمر بمكارم الأخلاق ، ولأتهدي من الجزور إلا أطاييه . والمَنَات : جمع مائة ، وهي لحمة تت السرة إلى العانة ، وقيل : السرة وما حولها .

وَلَا تُهْدَى الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِنَ مَفْرُوقَ الْعِظَامِ

وأما إذا كان الضمير ألفاً نحو : هل تَغْرُوَانِ؟ وهل تَرْمِيَانِ؟ فإنها تبقى على حالها فتقول : هل تَغْرُوَانِ؟ وَغَرُوَانٌ ، وهل تَرْمِيَانِ؟ وَارْمِيَانٌ .
وفتح آخر الفعل لأنه كان كذلك قبل لحاق النون ، فلم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عليه .

والعلة في بقاء ألف الضمير ماتقدّم ، فقد حَصَلَ حَكَمُ الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، والمعتلُّ الْآخِرِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْيَاءِ مَعَ التَّجَرُّدِ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَمَعَ لِحَاقِهِ .
وبقى قسمٌ واحد وهو المعتلُّ الْآخِرُ بِالْأَلْفِ مَعَ التَّجَرُّدِ مِنَ الضَّمِيرِ ، نحو : يَخْشَى ، وَيَرْضَى ، وَخَشَى يَازِيدُ ، وَارْضَ ، وَمَعَ لِحَاقِهِ نَحْوُ : ارْضَوْا يَازِيدُونَ ، وَخَشَى يَاهُنْدُ ، وَارْضِيَا يَازِيدَانِ .

أما هذا الأخير : فداخلٌ أيضاً تحت الاستثناء في قوله : «إِلَّا الْأَلْفُ» فإنها لا تُحذفُ أصلاً ؛ بل تبقى على حالها قبل لحاق النون ، كما تقدم في الياء والواو .

وأما ماعداه فأخذ في حكمه فقال : «وإن يَكُنْ في آخرِ الفعلِ أَلْفٌ» يريد أن الفعل إذا كان في آخره أَلْفٌ نحو (يَرْضَى ، وَيَخْشَى) فإنه على قسمين : أحدهما : أن يكون ذلك الفعل قد رَفَعَ فاعلاً ليس بياء الضمير ولاواؤه .
والثاني : أن يكون قد رَفَعَ فاعلاً هو الواو أو الياء .

فإن كان الفاعل غير الواو والياء ، وسواء كان مضمراً أو ظاهراً ، فالحكم أنك تَقْلِبُ الْأَلْفَ يَاءً مُطْلَقاً ، كانت منقلبةً عن ياء ، كاسْعَيْنَ ، فإنه من (السَّعَى) أو عن واو كَارْضَيْنَ ، وكذلك المضارع منهما نحو : هل تَسْعَيْنَ؟ وهل تَرْضَيْنَ؟ لما يأتى في التصريف إن شاء الله .

وإذا انقلبت ياءٌ فتحتّها ، وذلك؛ قوله : (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ
 أَلِيًّا وَالْوَاوِ يَاءً) والهاءُ فى (اجْعَلْهُ) عائدٌ إلى الألف . وفى (مِنْهُ) عائدٌ
 إلى الفعل و (رافِعًا) حال من هاء (منه) و(غير) مفعول بـ «رافِعًا» و
 «ياءٌ» مفعول ثانٍ لـ «اجْعَلْ» أى اجعل الألف من الفعل ياءً حالةً كونه
 رافعًا غيرَ واوٍ الضمير ويائه ، فتقول : اخْشَيْنِ يازيدُ ، وارْضَيْنِ ،
 ولتَخْشَيْنِ ، ولتَرْضَيْنِ .

ومثّل الناظم بقوله : «اسْعَيْنِ» من (السَّعَى) وهو العدو ، وأيضاً
 العملَ والكسبَ ومنه قوله تعالى : {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} ^(١) ، لا يريد
 العدو فى المشى ، وإنما يريد العملَ والاكتساب ، وهو تفسير مالك بن
 أنس فى الآية ، وهو موافقٌ للغة ، وكلُّ مَنْ وَلِيَ شيئاً على قوم فهو سَاعٍ
 عليهم ، ومنه: السَّعَى على الأرملة واليتيم ، و(السَّاعَى) لوالى الصدقة .
 ومن مُثِّل هذا الفصل قولُ الشاعر ، أنشدّه سيبويه (٢) :

استَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنِ بِهِ

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وإن كان الفاعل الواو والياء ، فإن آخر الفعل ، وهو الألف / ، ^{٢٤٦}
 يُحذف ههنا ، وتبقى الياء والواو غيرَ محذوفَتَيْنِ ؛ بل تُحرَكُانِ بالحركة
 المجانسة ، وذلك قوله : «واَحْذِفْهُ مِنْ رَافِعٍ هَاتَيْنِ» إشارةً إلى الواو
 والياء ، والهاء فى «احْذِفْهُ» عائدٌ على الألف ، أى احذف الألف من
 الفعل الرافع للواو والياء .

(١) سورة الجمعة / آية : ٩

(٢) الكتاب ٥٢٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ ، والمغنى ٨٣ وروايته فيها «دارت»

وهو لعثمان بن لييد العذرى أو غيره . واستقدر الله : سله أن يقدر لك الخير .

وأما الواو والياء أنفسهما فلا يُحذفان ؛ بل يُثبتان ويُحرَّكان بالحركة المجانسة لهما ، فالواو تُحرَّك بالضم ، والياء تُحرَّك بالكسر ، فتقول : اخشونْ يازيدونْ ، واخشينْ ياهندْ ، ومنه قوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْبَقِيَّةِ} (١) . وقال تعالى : {فَأَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} الآية (٢) .

ودلَّ على الإثبات فيهما قوله : «وفى واوٍ ويا شكلٌ مجانسٌ» لأنه لا يكون الشكل إلا فى مُثبت .

واعلم أن كلامه فى الألف والواو والياء فَرَضَهُ على أنها ضمائر، لأنه قال : «واشكُّهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ» .

ثم قال : «والمُضْمَرُ احْدَفْنُهُ إِلَّا الْأَلْفَ» ثم جرى على ذلك فى بقية الكلام ، ولم يَتَّعِضْ لكونها علاماتٍ فى لغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةُ) (٣) وكان حقه التنبيه على ذلك ، وأن الحكم فيهما مُستَوٍ ، لكن لما كانت لغة قليلة لم يتكلم عليها ، ولا أنها أَلِفٌ أو واوٌ أو ياء ، سواء كانت ضميراً أو علامةً ، فمعلوم أنه لا يختلف الحكم فيها بخلاف الاعتقاد .

وإنما لم تُحذف الواو والياء هنا ، كما حُذفت فيما إذا كان ماقبلهما من الحركة من جنسهما ، وفُرِّقَ بينهما مع أن الوجه أن لو كانا على حُكْمٍ واحد من الحذف أو الإثبات والتحريك ، لأن الواو والياء اللَّتَيْنِ ماقبلهما من جنسهما إذا

(١) سورة التكاثر / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة مريم / آية : ٢٦ .

(٣) ويعبر عنها كذلك بلغة «أكلوني البراغيث» وهى لغة طينٍ أو إزد شنومة . يجعلون الفعل مع هذه الضمائر مسند إلى الاسم الظاهر ، ويعنون الضمائر أحرفاً دالة على التثنية والجمع ، ((كما تدل التاء فى (قامت هند) على تانيث الفاعل .

جاء بعدهما ساكن حَذَفَتْا له نحو : اضْرِبُوا ابْنَ زَيْدٍ ، واضْرِبْ ابْنَ زَيْدٍ ، وإذا انفتح ما قبلهما لم يُحذفَا ؛ بل حُرِّكَا بمجانسهما نحو : اخْشَوْا اللَّهَ ، واخْشَى اللَّهَ .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُرَدْ الألفُ المحنوفة فيقال : اخْشَاوُنْ ، واخْشَايْنِ ، كما رُدَّ الساكن في (قُولَا) و (قُولُنْ) .

فقد أجاب المازني عن هذا : بأن لام (قُلْ) أصلها الحركة ، فلما حُرِّكت رَجَعَتْ إلى أصلها ، فرجع الساكن فليست الحركة بعارضة ، بخلاف (اخْشَوُنْ) فإن واو الجمع وياء المؤنث لا أصلَ لها في الحركة ، فكان تحريكهما عارضا ، فلم يُعْتَدَ بالحركة ، فلذلك لم تُرَدْ الألف .

وعُورِضَ هذا الجواب بـ (قُلِ الْحَقُّ) فإن اللام قد تحركت بحركة التقاء الساكنين ، ولم يُرَدْ المحنوف .

فأجاب السِّيرافي : بأن الساكن لم يُرَدْ في (قُلِ الْحَقُّ) لأن الساكن من كلمة أخرى ، ولا يلزم لَام (قُلْ) أن يلقاها ساكن ، بخلاف (قُولُنْ) فإن النون تَتَّبَعَتْ مع الكلمة فصارت لازمة ، فلا بد من العِلَّتَيْنِ ، وهما لزوم النون ، وأصالة التحريك .

وقول الناظم : (قُفِي) أى اتَّبِع .

وقوله : (نحو اخْشَيْنِ يَاهُنْدُ بِالْكَسْرِ) تمثيل للتحريك المجانس .

وكذلك قوله : (ياقَوْمُ اخْشَوْنُ وَاَضْمُمُ)

وقوله : (وقِسْ مُسَوِّيًا) أمرٌ / بالقياس على ماذكر ، وأنتك $\frac{٢٤٧}{٣}$
لاتقتصر على مثل ماذكر .

فإن قلت : ما فائدة الأمر بالقياس وقد علم أنه قياس ، وأن ينبّه
على ذلك ، وأيضاً فـ «مُسَوِّيًا» ظاهر أنه لافائدة فيه؟

فالجواب : أن قوله : (وقِسْ) توطئة لقوله : (مُسَوِّيًا) وذلك أنه ذكر
مثل هذه المسألة ، ممّا اللام فيه ياء ، وذلك (اسْعَيْنْ) وهو من (السَّعَى)
و (اخْشَوْنْ) وهو من (الْخَشْيَةِ) فلو لم يقل : (وقِسْ مُسَوِّيًا) لم تدخل له
غير ما كانت اللام فيه أصلها الياء ، واقتضى أن ما اللام فيه واو على
خلاف ذلك الحكم ، وهو غير صحيح ، لأنك تقول : اقْرَيْنْ ، وارْضَيْنْ .
وقد قال (١) :

* اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنْ به *

ومع الضمير : ارْضَوْنْ ، وارْضَيْنْ ، فلا فرق بين نوات الواو
ونوات الياء ، فَنَبّه على وجوب التسوية بين النوعين فقال (وقِسْ مُسَوِّيًا) .
ولم يذكر هنا أن نون الرفع تُحذف ، ولابدّ من ذلك لأن النون
التوكيدية إذا لَحِقَتْ اجتمع النُونَات ، فاستقبل ذلك ، فحذفوا نون الرفع ،
فإذا وَقَف على الخفيفة حُذِفَتْ وروُجِعَ الأصل .

هذا التعليل يُعَلِّل به من يزعم أن ما لحقته نون التوكيد ، واتَّصل
به أَلِف الضمير أو واؤه أو ياءه ، باقٍ على إعرابه وإليها ذهب النازم .

(١) سبق الاستشهاد به ، وعجزه :

* فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِرُ *

وقد تقدم تنبيهه على الإعراب فيه في « باب المعرب والمبنى » حيث قال : « وأعرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبًا مِنْ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » .

ومن يزعم أنه مبني يُعَلَّلُ بأن نون الرفع حُذفت للبناء ، لا لاجتماع النونات ، فنصار إذ ذاك يُشَبِّه المنصوب .

والناظم كان حقه أن يبيِّن حذفها ، ولا يتَّكَلَّ على ما يعطيه المثال في قوله : (اخْشِينَ ، واخْشَوْنَ) ولكنه قد يجتريء بالمثل في أمثال هذه الأشياء :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْاَلِفِ

لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا اَلِفٌ

وَالْفَا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا

فَعَلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا

لما كان الناظم قد تكلَّم على حكم ما اتصل به الواو والياء من الأفعال ، أخذ يتكلَّم فيما اتصل به الألف ؛ إذ حكمه مخالف .

وقد تقدم أنه لا يُحذف مع نون التوكيد ، فإذا ثبت فليثبتوه حكمان ذكرهما فقال : « وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْاَلِفِ . لَكِنْ شَدِيدَةٌ » .

هذا هو الحكم الأول ، يعني أن النون التوكيدية الخفيفة لا تقع بعد الألف ، إذا أُريد توكيدُ الفعل الذي في آخره ألف ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أو علامة ، بخلاف الشديدة فإنها تقع بعدها مطلقاً فتقول : اضْرِبَانْ ، وَلْتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرُجَانْ ؟ ومنه قوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } ^(١) .

(١) سورة يونس عليه السلام / آية : ٨٩

ولاتأتى بالخفيفة هنا فلا تقول : اضْرِبَانْ ، وَلْتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرُجَانْ؟

وجهه / ذلك : أن الألف ساكنة ، فإذا التقت مع النون وهى ^{٣٤٨}/_٢ ساكنة لزم أحد أمرين : إما أن تبقى كما هى ، وذلك محذور ؛ إذ ليس في الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمة يكون أولهما ألفا ، والثانى غير مدغم ؛ بل لأبْدُ من أن يكون مُدْغَمًا ، أو تُحذف الألف ، وهو القياس ، لكن يَلْتَبَسُ الاثنان بالواحد ، فيمتنع هذا القياس .

وأما النون : فإما أن تُحَرِّكَ بالفتح أو بالكسر ، فإن تحركت بالفتح الذى هو الأصل التَّبَسَ بفعل الواحد ، وإن تُحَرِّكَ بالكسر التبتست النون بنون الإعراب ، وإذا لم يكن سبيلٌ إلى شئ من ذلك فلا بُدَّ أن تمتنع المسألة رأساً .

قال بعضهم : فمن وكَّد من العرب بالنون الخفيفة ، ثم عَرَضَ له تأكيدُ أمرِ الاثنين لم يتجاوز لفظه قبل التوكيد وإن أراد التوكيد ، وهو عنده معنى قول الخليل : إذا أردتَ الخفيفةَ فى فعلِ الاثنين كان بمنزلته إذا لم تُرِدِ الخفيفةَ فى فعلِ الاثنين ، فى الأصل والوقف ، لأنه لا يكون بعد الألف حرفٌ ساكن ليس بمُدْغَم ، ولا تُحذف الألف فيَلْتَبَسَ فعلُ الواحد والاثنين^(١) .

وهذا المذهبُ الذى ذهب إليه الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد مرَّ وجهه .

(١) الكتاب ٢/٥٢٥

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز لحاق النون الخفيفة فعل الاثنين ،
والحجة لهم فيما ذهبوا أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع
على أن الثقيلة تدخل هنا ، فذلك النون الخفيفة .

وأيضاً أقصى ما فى الباب أن يقال : ذلك يؤدى إلى إلتقاء الساكنين فى
غير إدغام ، فذلك جاء فى كلام العرب من غير إدغام ؛ إذ كانت الألف تقوم
مقام الحركة لإفراط مدّها ، فجاء فى قراءة نافع المدنى (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) ^(١) . بإسكان ياء «مَحْيَايَ» وصلاً ^(٢) ، وفيه الجمع بين
الساكنين على غير شرطه عندهم .

وحكى بعض العرب : «الْتَقَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» ^(٣) ، بإثبات الألف مع لام
التعريف وعن بعضهم : ثَلُثَا الْمَالِ ^(٤) .

وقرى : (أُنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) ^(٥) ، و { أَأَشْفَقْتُمْ } ^(٦) ، و { أَأَنْتُمْ أَشَدُّ
خُلُقًا } ^(٧) ، ونحو ذلك بإبدال الهمزة الثانية ألفاً ^(٨) ، و { هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ } ^(٩) .

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢

(٢) السبعة فى القراءات : ٢٧٤

(٣) من أمثالهم السائرة ، وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٣ والبطان للقتب : الحزام الذى يجعل
تحت بطن البعير . ولكل بطن حلقتان فإذا التقتا عند الهرب وشدة العدو ، والراكب لا يقدر من
الخوف أن ينزل فيشده ، فقد تناهى الشر . يضرب فى بلوغ الشدة ، وانتهاؤها إلى غايتها .

(٤) فى الانصاف (٦٥١) «وقد حكى عن بعض العرب أيضاً أنه قال : له ثَلُثَا الْمَالِ» بإثبات الألف .

(٥) سورة البقرة / آية : ٦

(٦) سورة المجادلة / آية : ١٣

(٧) سورة النازعات / آية : ٢٧

(٨) انظر القراءات لهذه الأحرف وأمثالها فى : السبعة ١٣٤ ، والنشر ٣٦٢/١ وما بعدها .

(٩) سورة آل عمران / آية : ٦٦

وكذلك فى غير الألف نحو : { هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }^(١) . و { أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ }^(٢) ، بالأبدال أيضا . وهذه كلها يلزم فيها التقاء الساكنين .

فإن قلتم : يُمنع ذلك فى نون التوكيد ، فلا بُدُّ من القول به هنا ؛ إذ لا فرق بينهما ، لكن القول بذلك باطل ، فكذلك القول بالفرق باطل ، وفى المسألة حُجَج غير هذه .

وأجاب عنها البصريون^(٣) ، فأما كونها مخفة من الثقيلة ، فغير مُسَلَّم ، بل تقول : إنها غيرها لمخالفتها لها لفظا ومعنى .

أما (فى اللفظ) : فلأن الخفيفة تتغير فى الوقف ، فتقلب ألفا ، وتُحذف أيضا فى الوقف رأسا ، وتَسْقُطُ للساكن الآتى بعدها ، كما سيأتى ذكره إن شاء الله ، بخلاف الشديدة ، فلو كانت أصلاً لاعتُبر ذلك ، فلم يكونوا / ليغيروها بإبدالٍ ولا حذف .

٣٤٩

وأما (معنى) فلأن الشديدة أشدُّ تأكيداً من الخفيفة ، على ما نقل سيبويه عن الخليل ، وهو رئيس أهل اللغة^(٤) . ولو كانت أصلها لكان المعنى واحداً .

وأما ما نقل من السَّماع فقليلٌ ، وإن سلَّم فذلك سماع فى غير محل النزاع ؛ إذ لم يقل عربىٌّ قطُّ : اضْرِبَانْ ، بالإسكان ، ولا هل تَضْرِبَانْ؟

(١) سورة البقرة / آية : ٣١ .

(٢) سورة الأحقاف / آية : ٣٢ .

(٣) انظر (اختلاف البصريين والكوفيين فى هذه المسألة : فى : الإنصاف ٦٥٠ ، المسألة الرابعة والتسعون) .

(٤) الكتاب ٥٠٩/٣

فإن قلت : فالقياس يُثبت ذلك .

فالجواب : أن كَوْن العرب لم يتكلموا بذلك ، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون ، دليلٌ على اعتزامهم أطراح ذلك القياس ، وإلا فلو كان معتبراً عندهم لَنَطَقُوا به ولو يوماً ما ، فَتَرَكْهُمْ له رأساً دليلٌ على أطراحه جُملة .

وهذا من «باب الاستدلال بالأحكام» وهو باب معروف فى الأصول ،
يجرى مجرى الاستدلال بالسماع ، وقد بيّنه ابن جنى فى «الخصائص»^(١).

وكان شيخنا القاضى - رحمه الله - يعتمد ، ويحتج به .

ثم قال : «وَكَسْرُهَا أَلِفٌ» هذا هو الحكم الثانى ، يعنى أن الحكم المعتاد لهذه النون ، والمألوف فى كلام العرب ، وهو الكسر ، وذلك إذا وَقَعَتْ بعد الألف ، نحو : هل تَضْرِبَانِ ؟ واضْرِبَانِ .

وإنما كُسِرَتْ ، وكان الأصل فيها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين حين قلت : ضَارِبَانِ ، وَغُلَامَانِ . وأما فى غير هذا الموضع : فَفُتِحَتْ لأنها حرفان ، الأول منهما : ساكن ، فَفُتِحَتْ ، كما فُتِحَتْ نون (أَيْنَ) هذا تعليل سيبويه^(٢) . ثم قال : «وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا» إلى آخره .

يريد أن هذه النون المتقدمة ، وهى الشديدة ، إذا أَكَّدَتْ فعلاً لحقه ضميرُ جماعة الإناث ، وهو النون ، فهى التى تُؤَكِّدُ بها نون الخفيفة ، فَزِدْ قبلها أَلْفًا إذا أَدَخَلْتَهَا على ذلك الفعل .

فقوله : «مُؤَكِّدًا» حال من ضمير «زِدْ» وهاء «قبلها» عائدٌ إلى النون الشديدة المذكورة قبل ، و «فَعِلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» أى زِدْ قبل الشديدة ألفاً حالَ كَوْنِكَ مُؤَكِّدًا فعلاً أُسْنَدَ إليه نونُ الإناث .

(١) الخصائص - باب فى تعارض السماع والقياس - ١١٧/١

(٢) الكتاب ٥٢٧/٣ .

فأما زيادة الألف : فلا بد منها ، لأنك لو قلت : (اضْرِبْنِ) لكان مُسْتَقْلِلًا لاجتماع ثلاثة أمثال ، كما استثقلوا ذلك مع نون الرفع في (اضْرِبْنِ) حتى حذفوها ، ولم يمكن هنا الحذف لئلا يلتبس بفعل الواحد ان قلت : (اضْرِبْنِ) فاضطروا إلى أن زادوا ألفاً ، فصَلُّوا بها بين الأمثال ، فزال القبح ، وخَفَّ الاستثقال ، وهذا معنى ما علَّل به سيبويه (١) .

فتقول إذا : اضْرِبْنَانِ يَهْدَانِ ، وهل تَضْرِبْنَانِ ، ولا تَخْشَيْنَانِ ، وهَلَا تَرْمِيْنَانِ ، وما أشبه ذلك .

وأما إحالته في هذا الموضع على الشديدة وحدها دون الخفيفة ، فلمَّا تقدَّم ذكره في فعل الاثنين ، فالخلافُ فيهما واحد ، والتوجيه واحد ، فكل ما ذكر هناك فهو مذكور هنا ، فلا معنى للإعادة ، ومذهبه مذهب سيبويه والخليل والبصريين ماعدا يونس (٢) .

وبقى النَّظَرُ في النون بعد هذه الألف ، وحكمها الكسْرُ كالنون في فعل / الاثنين : إذ العلة في كسرها واحدة ، وهي التشبيه بنون $\frac{٣٥}{٣}$ الاثنين .

والناظم لم يَنْصُ عليها هنا ، لكن تدخل له تحت عبارته الأولى في قوله : «وكَسَرُهَا أَلِفٌ» إذ معناه : أن كسرها بعد الألف مألوف ، وهذه نون بعد أَلِف ، فتكون مكسورة ، فكان قوله : « وَلَمْ تَقَعْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ الْأَلِفِ ، قاعدة شاملة لما يقع في آخر الفعل من الألف ، سواء أكان

(١) الكتاب ٢٦/٣

(٢) المرجع السابق ٢٧/٣

ألفَ ضميرٍ أو غيره كما هنا ، فقد حصلَ حكمُ كسرِها هناك ، فلا معنى لإعادة
نكرها .

وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ
وَبَعْدَ غَيْرِ فُتْحَةٍ إِذَا تَقِفُ
وَأَرُدُّ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا
وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فُتْحِ أَلْفَا
وَقَفًّا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفًّا

تكلّم في هذه الأبيات على العوارض اللاحقة للنون ، وإنما تكلم في ذلك
على النون الخفيفة ، فدلّ ذلك من كلامه على أنها المختصّة بهذه الأحكام
التّغييرية ، بخلاف الشديدة ، وهو كذلك ، فإن الشديدة لا تتغيّر لقوّتها في
نفسها ، حين كانت من حرفين مدغم أحدهما في الآخر ، ولتحركها ، بخلاف
الخفيفة ، فكلّ ما ذكر من التغيير في الخفيفة منتفٍ عن الشديدة ، فإذا بقي
الشديدة ساكن لم يؤثّر شيئاً ، وكذلك إذا وقفت عليها فلا تغيير يلحقها من
حذف ولا إبدال ؛ بل تقول : أَكْرَمَنْ ابْنُ زَيْدٍ ، وَلِتَضْرِبَنَّ الرَّجُلَ ، وَلِتُكْرِمَنَّ
زَيْدًا ، وكذلك تقول : يَازِيدُ اضْرِبَنَّ ، وَلِتَخْرُجَنَّ ، وَيَازِيدُونَ لِيَخْرُجَنَّ ، وَيَاهِنْدَا
اخرُجَنَّ .

وإن خففتها في الوقف على حدّ قولهم (١)

(١) الخصائص ٢/٢٢٨ ، ٢٢٠

والبيت مطلع قصيدة لطرفة (ديوان ٦٣) وبعده :

* وَمِنْ الْحَبِّ جَنُونَ مُسْتَعِرٌ *

وهر : اسم امرأة - ومستعر : مشتعل ومتوقد

* أَصَحُّوتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتَكَ هِزْ *

فلا أثر له، لأنها الشديدة، والوقف عارض^(١).

ثم نكر لحذفها موضعين:

أحدهما: إذا جاء بعدها ساكنٌ من كلمة أخرى، وذلك قوله: «وَاحْزِفْ خَفِيفَةً» يعني أن النون الخفيفة إذا رَفِقَها ساكن، يريد: جاء بعدها، فإنها تُحذف معه، فتقول اضْرِبْ ابْنَكَ، تريد: اضْرِبْ ابْنَكَ، وَلْتُكْرِمَ الرجلَ، ولا تَضْرِبْ ابْنَكَ، ومنه قول الشاعر^(٢):

وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَزْكَعَ يَوْمًا وَالْدُفْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وإنما حُذِفَتْ هنا لضعفها وسكونها، فلم تَقْوُ أَنْ تكون كالتنوين، فتكسّر للساكنين، لأن التنوين مختصٌّ بما هو أقوى، وهو الاسم.

وهذه النون مختصةٌ بما هو أضعفُ وهو الفعل، وعلى أنهم قد عاملوا

(١) قال ابن جنى في الخصائص (٣٢٠/٢): «ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد، وذلك أنه إذا وقع رَوِيًّا في الشعر المقيد سكن، كما أن الحرف المشدد إذا وقع رويًا في الشعر المقيد حُفِفَ، فالمتحرك نحو قوله: وقاتم الأعماق خاوى المخترق فأسكن القاف وهي مجرورة والمشدد نحو قوله:

* أَصَحُّوتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَّتَكَ هِزْ *

فحذف إحدى الرامين، كما حذف الحركة من قال «المخترق» اهـ.

(٢) ابن الشجري ٢٨٥/١، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٤٣/٩، ٤٤، والخزانة ٤٥٠/١١، والمغنى ١٥٥، ٦٤٢، والعيني ٣٣٤/٤، والتصريح ٢١٨/٢، والهمع ٤٠٤/٤، والدرر ١/١١١، ١٠٢/٢، والاشموني ٢٢٥/٣.

والبيت للأصط بن قريع السعدي، ولا تهين: من الإمانة، وهو الإيقاع في الذل والحقارة. وعَلَّ: لغة في (لعل) والركوع: الانتحاء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة، والسقوط من المنزلة.

التوين معاملتها ، فقريء : { قُلْ هَوَ اللّٰهُ أَحَدٌ * اللّٰهُ الصَّمَدُ } (١) . { ولا اللّٰلُ سَابِقُ النَّهَارِ } (٢) ، وأنشدوا لأبي الأسود (٣) :

* ولا ذَاكَرَ اللّٰهَ إِلَّا قَلِيلًا *

ثم قال: « وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ » وهو الموضع الثاني لحذفها ، يعنى أن النون الخفيفة تُحذف أيضا إذا وقفت ، وكانت بعد ضممة أو كسرة ، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضمير محذوف واور أو ياء ، فتقول : / يازيدون اضربوا ، ويا هندُ اضربي ، ويازيدون اخشوا ، وياهندُ اخشى ، وما أشبه ذلك .

ووجه ذلك أن النون هنا شبيهة بالتنوين ، لأن كل واحدة منهما زائدة على الكلمة ، ساكنة ، فلما أشبهتها عولمت في الوقف معاملتها ، فكما قالوا في الوقف على المرفوع : هذا زَيْدٌ ، بحذف التنوين ، وفي الوقف على المخفوض : مررتُ بِزَيْدٍ ، كذلك قالوا فيما هو نظيرُ المرفوع والمجرور ، وهو المضمومُ والمكسورُ من الفعل : اضربوا ، واضربي . وهذا الذي قال جاري على اللغة الشهري .

وأما على قياس مَنْ قال : هذا زَيْدُو ، ومررتُ بِزَيْدِي (٤) ، فينبغي ألا تُحذف نون التوكيد ؛ بل تبدل واواً بعد الضمة ، وياءٌ بعد الكسرة . فتقول : اخشِيِي واخشُوا ، وهو قياس صحيح .

(١) سورة إخلاص / آية ١ ، ٢

وهي قراءة جماعة منهم أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن أبي إسحاق (البحر المحيط ٥٢٨/٨)

(٢) . وهي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال (البحر) المحيط ٣٣٨/٧

(٣) سبق الاستشهاد به في (باب إعمال اسم الفاعل) وصدره :

* فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ *

(٤) هم أزد السراة ، يجرئون الرفع والجر مجرى النصب . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٩

وهذا الذي قرأ الناظم : هو مذهبُ سيبويه والخليل^(١) .

وأما يونس : فلا يحذف النون مطلقاً ؛ بل يقول : اخشَوْوا ، واخشِي على كل لغة ، فيبدل الواو والياء من النون .

وألزمه سيبويه^(٢) أن يقول ذلك في غير الموقوف نحو : هل تَضْرِبُوا؟ وهل تَضْرِبِي؟ لأن النون إذا كانت باقية هي أو بدلها ، فالواجب ألا يرجع ما حُذِف . ولما كان حذف النون هنا ، على رأى الناظم ، يلزم معه ردُّ ما حُذِف أخذ يُبين ذلك ، فقال : « واردة إذا حذفتها في الوقف » . إلى آخره .

يعنى أنك إذا حذفت النون الخفيفة للوقف ، فإنك تردُّ ما حُذِف لأجلها في الوصل ، من ضمير أو علامة رفع ، وذلك قوله : يازيدون اضربوا ، وياهند اضربي ، فرددت الواو والياء لزوال ما أوجب حذفهما ، وهو النون الساكنة . وكذلك : اغزوا يا زيدون ، واغزي ياهند .

ويونس هنا موافق للخليل وسيبويه في اللفظ ، ولذلك حكى عنه الموافقة للعرب .

وأما التفسير فمختلف ، لأن الخليل يقول : هي واو الضمير وياؤه ، وعلى قول يونس هما بدل من النون^(٣) .

(١) في الكتاب (٣ / ٢٢٢) «وقال الخليل : إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ، ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واو ، وذلك قولك للمرأة ، وأنت تريد الخفيفة : اخشِي ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخشَوْا ، وقال : هو بمنزلة التثنية إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً »

(٢) الكتاب ٣ / ٢٢٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢٢ .

فقول الناظم : (وَأَرْدُدْ مَا كَانَ عُدِمَ فِي الْوَصْلِ) جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ، لَا عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ. وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : يَاهْنَدُ أَخْشَى، وَيَازِيدُونَ أَخْشَوْا؛ إِذْ كَانَ وَاءُ الضَّمِيرِ وَيَاؤُهُ لَمْ يُحْذَفَا، فَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَا يُرَدُّ.

وَعَلَى رَأْيِ يُونُسَ : أَخْشَيْي وَأَخْشَوْا، كَمَا تَقْدُمُ.

وَتَقُولُ : يَاهْنَدُ هَلْ تَقُومِينَ؟ وَيَازِيدُونَ هَلْ تَقُومُونَ؟ فَتَرُدُّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ، وَتَرُدُّ أَيْضًا عَلَامَةَ الرَّفْعِ لِنُزَالِ مُوجِبِ حَذْفِهَا.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ : لَتَخْشَوْنَ، وَلِتَخْشَيْنَ، وَلِتَقْضُونَ، وَلِتَقْضَيْنَ.

وَأَلْزَمَ سِيبَوِيهَ يُونُسَ أَنْ يَقُولَ فِي هَذَا : لَتَخْشَوْا، وَلِتَخْشَيْي، وَلِتَضْرِبُوا وَلِتَضْرِبِي، فَلَا تُرَدُّ النُّونُ، لِأَنَّهُ يَعْوِضُ مِنَ التَّنْوِينِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ، وَفِي قَوْلِهِ^(١) : وَلَكِنَّ الْعَرَبَ عَلَى مَا يَقُولُهُ الْخَلِيلُ، وَلَيْسَ مَعَ يُونُسَ سَمَاعٌ، وَإِنَّمَا قَالَهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْمَفْتُوحِ، وَالْمَصِيرُ إِلَى مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ هُوَ الْوَاجِبُ.

وَفِي قَوْلِهِ : «وَأَرْدُدْ» إِلَى / آخِرِهِ مِنَ النَّظَرِ نَظِيرٌ مَا تَقْدُمُ قَبْلَ هَذَا، ٣٥٢
مِنْ عَدَمِ تَنْبِيهِهِ عَلَى حَذْفِ نُونِ الرَّفْعِ إِذَا أَتَى بِنُونِ التَّوَكِيدِ، فَهَاهُنَا لَا يَتَّبِعِينَ أَيْضًا مَا الَّذِي يُرَدُّ، لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ أَنَّهُ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ، وَلَمْ يَذْكَرْ خِلَافَهُ، فَلَا يُفْهَمُ لَهُ هُنَا الرَّدُّ إِلَّا فِيمَا حُذِفَ، لَكِنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِشْكَالٌ، وَإِنَّمَا يَعُودُ مِمَّا تَقْدُمُ خَاصَّةً، فَتَأَمَّلْهُ.

ثُمَّ قَالَ : «وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا»

يُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَكَانَ مَاقْبَلُهَا مَفْتُوحًا، فَلَا بَدَلَ مِنْ إِبْدَالِهَا أَلِفًا، وَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَهِيَ عَلَى حَالِهَا، فَلَا تَقُولُ : يَازِيدُ قَفْنٌ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : يَازِيدُ قِفًا.

(١) الْكِتَابُ ٣/٥٢٢.

وكذلك : يا زَيْدُ ارْضَيا، وهل تَقْضِيا؟ وهل تَدْعُوا؟ في (ارْضَيْنِ، وهل تَقْضَيْنِ؟ وهل تَدْعُونِ؟) ووجه ذلك : شَبَّهَها بالتونين، فكما أنهم يُبْدِلونه في الوقف، إذا تَبِعَ المفتوحَ، أَلْفاً فتقول : رأيتُ زَيْداً، وأكرمتُ عَمراً، فكذلك هنا، فهما متساويان في الوقف هنا، يُحذفان مع المضموم والمكسور، ويُبدلان أَلْفاً مع المفتوح.

ومن مُثَل هذه المسألة قوله تعالى : {لَيْسُ جَنَّةٌ وَلِيَكُونُوا مِنَ الصَّاغِرِينَ^(١)}. وقوله : {كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا^(٢)} القراء كلهم على إبدالها في الوقف أَلْفاً. وقال الشاعر، أنشده سيبويه^(٣):

* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

وأنشد أيضاً قول الآخر^(٤):

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

وأنشد أيضاً قول الآخر^(٥):

مَتَى تَأْتِينَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجَا

(١) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥.

(٣) سبق الاستشهاد به، ويَعده :

شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّ مَعْمَمَا

(٤) سبق الاستشهاد به أيضاً، وصدده :

وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا

(٥) سبق الاستشهاد به في «باب البذل».

يريد : تَأْجَجَنْ، أَى تَأْجِجْ، وهو مما لَحِقَتْهُ النون في الإيجاب ضرورة.

وقال الآخر، أظنه ابن أبي ربيعة^(١) :

وَقُمَيْرٌ بَدَأَ ابْنَ خُمْسٍ وَعِشْرَ — رَيْنَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمًا

وقال الآخر^(٢) :

* وَأَحْمَرٌ لِلشَّرِّ وَلَمْ يَصْفَرًا *

وذلك شهر.

وقوله : «كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفًا» أَى كما تقول في (قِفْنٍ) بالنون : قِفًا، بالالف. وينبغي أن يُكتب الأول بالنون، والثاني بالالف، وإن كان القياس الكُتِبَ بالالف في النون الخفية مطلقا، اعتبارا بقَصْدِ الناظم من إظهار النون التي تُبْدَل، فهو لم يَقْصِدَ فيها إلا كَوْنَهَا نُونًا حَتَّى تَتَبَيَّنَ أَوَّلًا، ثم يَحْكُمَ عليها بالإبدال.

(١) نواذر أبي زيد ٥٣٦، وابن الشجري ٣٢٤/٢، وديوانه ٢٢٦

وقمير : تصغير قمر. يريد أنه لما بدا النور، وظهر القمر آخر الليل، لأنه ابن خمس وعشرين ليلة قالت الفتاتان لي : قم لئلا يراك الناس.

(٢) سبق الاستشهاد به.

مالا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنًا

مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

هذا باب «مايَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ»

ولمَّا كان الكلام في أحكام (الصَّرْفِ) أو عديمه ثانيًا عن تصور معناه : ابتدأ الكلام في معناه، فأعلم أن (الصَّرْفَ) هو تنوين يلحق الاسم مُبَيِّنًا لمَعْنَى يكون الاسم بسببه أَمْكَنَ، أى يُدْعَى بأنه أَمْكَنُ، وذلك أن الأسماء عند النحويين على قسمين، وذلك باعتبار التمكن وعدمه : مُتَمَكِّنٌ، وغير مُتَمَكِّنٍ.

و(المتمكن) في اصطلاحهم : يطلق على ثلاثة معان :

/ أحدها : أنه المعرَّب المتصرف بوجوه الإعراب، فغير المتمكن ٣٥٣ على هذا : ما اقتصر فيه على وجه واحد وإن كان مُعْرَبًا، نحو : ائْمَنُ اللهُ، وَسُبْحَانَ اللهِ .

والثاني : أنه الاسم الذى تَعْتَوِرُ عليه المعاني الموجبة للإعراب، وهى الفاعلية، والمفعولية ، والإضافة، فأسماء الإشارة على هذا متمكنة وإن كانت مَبْنِيَّة ، وهذا أعمُّ من الأول ، وكلاهما غير مُرادٍ الناظم .

والثالث : وهو مراده ، أنه كل اسمٍ مستحقٌ للإعراب ، لكَوْنِهِ لم يُشْشِبْهُ الحرف، أى هو متمكن في بابه ، وغير المتمكن : هو كل اسمٍ خَرَجَ عن استحقاق الإعراب ، لشبهِ حَصَلَ بَيْنَهُ وبين ما لا يَدْخُلُهُ إعرابٌ أبدأً، وهو الحرف، أى لم يتمكَّن في الاسمية .

والأول على قسمين :

(مُتَمَكِّنٌ أَمَكَّنَ) وهو الذى يَجْرِى بوجوه الإعراب على أصلها، من الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة ، وهذا هو الذى قَصِدَ بالذكر.
 و(متمكّن غير أَمَكَّنَ) وهو الذى نَقَصَ عن تلك الرُتَبَةِ، ولم يخرج عن بابهِ جملةً، وهو الجارى ببعض وجوه الإعراب وهو الرفع والنصب، دون بعضٍ وهو الجر.

فأخبر أن (الصَّرْفَ) تنوينٌ، و(التنوين) : نون ساكنة مَزِيدَة في آخر الاسم لمعنى يختصُّ به.
 وذلك المعنى على أوجه :

منها أن يدل على بقاء الأصالة، ويسمى «تنوين الصَّرْفِ» وهو الذى أراد بقوله : «الصَّرْفُ تنوينٌ» أتى بالجنس الذى يشمل ما يدل على الأصالة وما لا يدل على ذلك؛ بل على معنى آخر كـ«تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ» الدالُّ على تنكير ما هو صالح للتعرف كـ(صَهٍ، وَمَهٍ، وَأَفٍّ) وكـ«تَنْوِينُ العِوضِ» اللاحق عِوضاً من مضاف إليه، كـ(حِينَئِذٍ، وَيَوْمَئِذٍ) ونحوهما، وكـ«تَنْوِينُ المُقَابِلَةِ اللاحق مقابلاً لنون جمع المذكر، كـ (مُسَلِّمَاتٍ)

ولما كان ذلك داخلاً عليه بين أنه يريد منها ما هو دالٌّ على معنى الاسم، وذلك المعنى من أجله سُمِّيَ الاسم أَمَكَّنَ ، و الأَمَكْنِيَّةُ، فكانه قال:! التنوين هو النون الدالة على الأَمَكْنِيَّةِ في هذا الاسم ، وذلك نحو : رجلٌ ، و فرسٌ ، وزيدٌ، وعمرو .

فإن التنوين في هذه الألفاظ لا يدل على معنى زائد على الأَمَكْنِيَّةِ؛ إذ ليس عِوضاً من شيء، ولا مقابلاً لشيء، ولا مَبْنِيّاً تنكير شيء؛ إذ كان يَلْحَقُ الفكرة والمعرفة، فتحصل تعريفُ (الصَّرْفِ).

ومقصوده بتعريفه تبيين أن مادخله (الصرف) يسمى مُنصرفاً،
وما لم يدخله يسمى غير منصرف، ف(صه، ومه) ونحوه لا يسمى
منصرفاً، لأن ذلك التنوين فيه لم يلحق لمعنى الأمكنية، حتى لو فرضنا
فيه التعريف ببَحِّقه التنوين.

وكذلك (إذ) في (حينئذ) ونحوه لا يسمى مُنصرفاً، إذ لم يلحق لالاً
على الأمكنية.

وكذلك (مُسَلِّمات) ونحوه لم يلحقه التنوين الصرفي، حتى
لو فرضنا أن ليس له مقابلٌ للحق.

وإذا ثبت هذا التعريف وردَّ عليه أسئلة :

أحدها : أن (الصرف) هو التنوين الدالُّ على معنى الأمكنية،
والأمكنية إنما وجدناها باستقراء مواقع التنوين، حتى رأينا أن تنوين
نحو (رجلٍ، وزيدٍ) إنما لحق / دالاً على معنى الأمكنية.

٢٥٤
٣

فمعنى الأمكنية لم نجده من غير ذلك؛ إذ لم تُشَافهنا العربُ بذلك.
وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنية إنما صدرت من جهة (تنوين
الصرف) صار هذا التعريف دَوْرِيّاً لأننا لانعرف (الصرف) إلا بكونه يدل
على الأمكنية وهذا بالفرْض، ومعنى الأمكنية لم نعرفه إلا بالصرف وهذا
بالاستقراء، والنورُ في التعريفات فاسد^(١).

والثاني : أن المعنى الذي عرّف به أتى به مُبْهِمًا؛ إذ قال : مُبَيَّنًا
معنى من شأنه أن يكون الاسمُ به أمكن.

وذلك المعنى لم يُعَيَّنْه باسمه ولا عرّفه، كما ينبغي في (التعريف)

(١) النور - عند المناطقة - توقف كل من الشينين على الآخر.

فحاصلُ ذلك أنه أحوال في (التعريف) على ما هو مُفْتَقَرٌ إلى التعريف، ولم تُوضع الرسومُ إلا على البيان.

والثالث : أن المعرّف بالالف واللام، والمضاف، إما أن يقول : إنها مُنْصَرَفَةٌ أو غيرُ منصرفة، فالقولُ بأنها منصرفة غيرُ صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تُتَّصِفْ بالصَّرْف وهو التنوين، وهذا بالحسِّ، وإذا لم تُتَّصَفْ به لم يصح أن يقال : إنها مُنْصَرَفَةٌ، والقولُ بأنها غيرُ منصرفة باطل، وإن لم يلحقه الصرفُ الذي هو التنوين، وهذا بإجماع.

وأيضاً، يُطْلَقُ النحويون على المضاف وذِي الألف واللام الانصرافَ كثيراً، فيقولون : إن غير المنصرف إذا أُضيف أو دخلته الألف واللام انصرف.

ولا يقال : إن الألف واللام، والإضافة، لمَّا كانا يُعاقبان التنوين سُمِّيَ ماهما فيه منصرفاً حكماً للمُعاقِبِ بحُكْمِ مَعاقِبِهِ، ولذلك دخله الجرُّ مع الألف واللام والإضافة، فلا غَرَوْ أن سَمَّوه مُنْصَرِفًا - لأننا نقول : إذا كان الاسم الذي لا يُنْصَرَفُ لم يكن فيه تنوين - فما الذي عاقبت الإضافة أو الألف واللام؟ فهذه ليست بمعاقبةٍ صحيحة، وإنما تَجْرَى المعاقبةُ بَيِّنَةً في نحو : الرجل، وغلّام زيد.

وأما مثَل : حَمْرَاءُ الأسدِ، ومَساجِدُ بَنِي فلان، فما الدليلُ على هذا؟
والرابع : أن هذا التعريف يقتضى أن نحو : (مُسْلِمَاتٍ، وصَالِحَاتٍ) قبل التَّسْمِيَةِ، وكذلك بعد التَّسْمِيَةِ، نحو (عَرَفَاتٍ، وأَذْرَعَاتٍ) غيرُ مراد، لأن التنوين المذكور لم يلحقه.

وإذا كان كذلك فإذا قلت : هذه عَرَفَاتُ مُبَارَكًا فيها، فمنعته التنوين والخفض على لغة من قال بذلك - فما الذي مُنِعَ هنا؟

فإن قلت : تنوينُ الصرف. فكيف هذا وهو تنوين مقابلة وإن كان مسمًى به؟ والدليل على ذلك بقاء اللفظ على ما كان عليه في اللغة الأخرى، ومعاملته معاملَةً مَالُو كان جَمْعاً حَقِيقَةً، ولا خلاف أن تنوين (عَرَفَاتٍ) قبل التسمية به هو

التنوينُ بعد التسمية به على اللغة الشهيرة. وقد قالوا : إنه تنوين مقابلة، فكذاك بعد التسمية به.

فقد حصل في ظاهر الوجود أن تُمَّ من المنصرف مالا يدخله تنوينُ الصَّرْفِ المذكور، فصار التعريف غيرَ مُنْعَكِسٍ^(١).

فأما السؤال الأول : فقد يجاب عنه بأن النور ساقط في التعريف، لأن التعريف حَصَلَ أن الصَّرْفَ هو التنوينُ المفيد لمعنى الأمكنية، فالصرف / متوقَّفٌ على معنى الأمكنية، والأمكنية لاتتوقَّفُ ^{٢٥٥}/_٣ على معرفة (الصَّرْف) بل إنما تتوقف على معرفة حصول وجوه الإعراب فيه، لأن وجوه الإعراب ما دخلت فيه واستوفأها إلا لمعنى فيه يسمى الأمكنية، أى هو متمكَّن في وجوه الإعراب الثلاثة.

والتنوين الصَّرْفِي : تابعٌ لوجوه الإعراب بعد تقرُّ حصولها له، وإنما كان يكون دَوْرًا لو توقفت معرفة الأمكنية على معرفة التنوين الصَّرْفِي، وليس كذلك.

وأما الثاني : فيجاب عنه بأن المعنى المعروف به مَشْرُوح، لأنه قال : «به يكونُ الاسمُ أمْكَناً» فاشتقَّ له من الأمكنية وصفًا، فمعناه : يكون به الاسمُ ذا أمْكنية، والمعنى المراد هو الأمكنية، فليس فيه إبهامٌ كما زعم.

وأما الثالث : فإن المنصرف إنما يطلق عند النحويين^(٢) في مقابلة غير المنصرف، فلا يقال للاسم : (مُنْصَرَف) إلا إذا كان بحيث

(١) العكس - عند المناطقة - تبديل في طرفي القضية لتنشأ قضية أخرى مساوية للأولى في الصدق. وعند الأصوليين - انتفاء الحكم لانتفاء العلة.

(٢) في (س، ت) : «عند المحققين».

يدخله المانع، فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ، وذلك إذا كان فيه التثوين. (وغير الْمُتَصَرِّفِ) هو مامْنَعُ تَثْوِينِ الصَّرْفِ، كما يقرُّره الناظم.

فإذاً لا يقال فيما فيه الألف واللام أو الإضافة إنه (مُتَصَرِّفٌ) ^(١) إلا بضربٍ من المجاز، وهو اعتبار المُعَاقَبَةِ على الجملة، حين كانا يُعَاقَبَانِ التثوين.

والدليل على ذلك : أن سيبويه إنما يقول فيما فيه الإضافة أو الألف واللام : إنه انْجَرَّ، ولا يقول : انْصَرَفَ. ألا تراه قال في «باب المجاري» ^(٢) : وجميع ما لا ينصرف : إذا دخلت عليه الألف واللام أو أُضِيفَ انْجَرَّ، لأنها أسماءٌ أُدخل عليها ما يدخل على المُتَصَرِّفَةِ. ولم يقل : انْصَرَفَ، كما عبَّرَ عَمَّا فيه التثوين بِالْمُتَصَرِّفِ، فالحقُّ فيما فيه الألف واللام ألا يقال فيه : مُتَصَرِّفٌ ^(٣)، ولا غيرُ مُتَصَرِّفٍ، كما لا يقال للمثنى والمجموع على حده : إنه مُتَصَرِّفٌ أو غيرُ منصرف.

فإذاً لا يَصْدُقُ على ما فيه الألف واللام أو الإضافة أنه مُتَصَرِّفٌ، لأنه لا تثوين فيه، ولا غيرُ منصرف، لأنه لم يكن المانع له منه شبهة الفعل؛ بل الألف واللام أو الإضافة.

وأما السؤال الرابع : فالجواب عنه أن المجموع بالألف والتاء لا يُسَمَّى مُتَصَرِّفًا، وإن كان ابن الناظم يَنَازِعُ في ذلك ^(٤)، لأن «تثوين الصَّرْفِ» مفقودٌ منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نُقِلَ إلى التَّسْمِيَةِ على اللغة الشهيرة اعتباراً بالأصل.

(١) ساقط من (س).

(٢) يعنى «باب مجارى أواخر الكلم من العربية» وهو الباب الثاني من كتابه (١٣/١).

(٣) الكتاب ٢٢/١، وانظر كذلك ٢٢١/٣.

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣.

وأما مَنْ مَنَعَ فإنه اعتُبر حالة التسمية وهو إذ ذاك مفردٌ فيه تاء التانيث فأنشبه (عَلَقَاةً) إذا سَمَّيْتَ به رجلاً، فإنك تمنعه (الصَّرْف) فكَذَلِكَ (عَرَقَات) ونحوه. وإذا كان معنى الأفراد فيه معتبراً^(١) خرج بذلك عن كَوْنِ تنوين مقابلة، لأن تنوين المقابلة مختصٌ بالجمع، وهذا ليس بجمع.

فإن قلت : فكَذَلِكَ (عَرَقَات) ونحوه مفردٌ على اللغة الشهيرة؛ إذ هو اسمٌ لَجَبَلٍ بعينه.

فالجواب : أن معاملتهم إياه معاملة الجمع في كونه يُجَرُّ بما يُنصب به، ولا يُمنع صَرْفُهُ مع توفر علل المنع وهو التانيث والتعريف - دليل على اعتبار معنى الجمع فيه، وعدم اعتبار معنى الأفراد، وهذا واضح والله الموفق.

وقوله : «أَتَى مُبَيَّنًا» جملة في موضع الصفة لـ(تَنَوِين) و(مَعْنَى) مفعول بـ(مُبَيَّنًا) و(به) متعلق بـ(يكون) والجملة في موضع الصفة.

فَأَلَفُ التَّائِنِثِ مُطْلَقًا مَنَعُ

صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

هذا أحد موانع الصرف، وهو الألف الذي للتانيث، وجملة الموانع التي ذكر هنا عشرة :

التانيثُ بأقسامه الثلاثة، والألف والنون، والوصف، والوزن بقسميه، والعدل، والجمع على (مَقَاعِل) أو (مَقَاعِل) والعلمية، والتركيب، والعُجْمَة، وألف الإلحاق.

(١) في جميع النسخ «معتبر» وهو تحريف واضح.

وزاد بعضهم أَلَفَ التَّنْكِيرِ، كَقَبْعَثْرَى، ضَبَّغْطَرَى «(١)، مسمًى بهما، وهذا قليل فلم يُعتبره، وزِيدَ أيضاً شِبْهُ العُجْمَةِ، وهو الجمع المتناهي مُسمًى به. وقد ذَكَرَ الناظم التسميةَ به، وأخبر أنه ممنوع الصرف، ولم يُعَيَّن مانعه. والظاهر أنه مُنِعَ الصرفَ عنده تشبيهاً بأصله. وزاد آخرُ : وشِبْهُ العَلَمِيَّةِ، كالألفاظ التوكيد، ولعلها تَدْخُلُ له تحت العَلَمِيَّةِ. وابتدأ بِأَلَفِ التَّائِيثِ، وهو أحد أقسام التائيث الثلاثة، وهو الذي يَمْنَعُ مطلقاً في المعرفة والنكرة، وذلك أنه جَعَلَ مانعَ الصرف على وجهين :

أحدهما : مامَنع مطلقاً.

والثاني : مامَنع في حال التعريف، دون حال التَّنْكِيرِ.

فأما المانع مطلقاً : فثلاثة أشياء : أَلَفُ التَّائِيثِ مقصورة أو ممدودة، والوصفُ إذا اجتمع مع زائِدٍ (فَعْلَان) أو مع الوَزن، أو مع العَدَلِ، ووزنُ (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وأما المانع حالَ التعريف خاصةً فما سوى ذلك.

وابتدأ الناظم بالقسم الأول، وبأَلَفِ التَّائِيثِ منه، فقال : «فَأَلَفُ التَّائِيثِ» إلى آخره.

يعنى أن الألف التي للتائيث، سواءً كانت مقصورة أو ممدودة، يَمْتَنَعُ بدخولها وحدها، صرفُ الاسم الذي حَوَى هذا الألف، كَيْفَما وقع ذلك الاسم، كان نكرة، أو معرفةً بالعلمية أو منكرًا بعد التعريف.

(١) القبعثرى : الجمل العظيم، وهو أيضاً : الفصيل المهزول. والضبططرى : الشديد والأحمق. وكلمة يَفْزَعُ بها الصبيان.

وكذلك الإفراد والجمع والاسم والصفة، الحكم سواء في ذلك،
فتقول: هذه امرأة حُبْلَى، وهذه بُشْرَى حَسَنَة، وذِكْرَى بَلِيغَة، هذا في
المقصورة.

وتقول في الممدودة : هذه صحراء، وجُبَّة حمراء، وصفراء، وكذلك
كِبْرِيَاءُ، وسِمِيَاءُ^(١)، وفي العَلَمِيَّة نحو : زَكْرِيَاءُ، وعاشُورَاءُ. وإن نَكُرْت
قلت : زكرياء آخر.

وهذا ممَّا لاخلاف فيه بين النحويين.

وأُطْلِقَ عليها في (صَحْرَاء) ونحوه لفظ الألف اعتباراً بأصلها.
والأصل : صَحْرَاء، بالفتح، فقلبت ألف التانيث، وهى الثاني، همزة
لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة.

وقد يُحْتَمَل أن يرجع قوله : «مُطْلَقاً» للمنع، كأنه قال : إن الألف
يَمْنَع الصرف مطلقاً، في حال التعريف والتذكير. ويكون قوله : «كَيْفَمَا
وَقَعَ» راجعاً إلى الألف، يعنى سواء أكان الألف باقياً على أصله غير
مُنْقَلَب أم منقلباً همزة، الحكم واحد في إطلاق المنع.

ولعل هذا التفسير أسعدُ بكلام الناظم^(٢) لموافقته الاستعمال؛ إذ
يقال : أَلِفُ التَّائِيثِ تَمْنَعُ مطلقاً، ووزن (مَفَاعِل) يَمْنَعُ مطلقاً، يعنى أنه
يمنع في المعرفة والنكرة، مع أن الوجه الأول لا مانع له من جهة المعنى.

وجعل أَلِفَ التَّائِيثِ هنا مانعاً / منفرداً، وشأن موانع الصرف ألا^{٣٥٧}
تمنع إلا إذا اجتمع منها سببان فأكثر، ولكن هذا ثابت فيه، وفي موازن

(١) السِّمِيَاء : العلامة.

(٢) يعنى : أوفق له، وأعون عليه.

(مَفَاعِلُ، وَمَفَاعِيلُ) وما عَداهما فهو الذى لا يَمْنَعُ وحده على ما سيأتى ذكره إن شاء الله.

وعلى أن كثيرا من متأخري النحويين يَرُدُّون ذلك إلى علتين، لا إلى علة واحدة، طَرْدًا لما ثَبَّت في غير ذلك.

فأما شيخنا القاضى - رحمه الله - فكان يقول : قد يقال : إنه أشْبَهَ ما فيه عِلَّتَانِ تَوْهَمًا، فكان اجتماع التائين المعنوي مع اللفظي عِلَّتَانِ ثِنْتَانِ، وكان معنى الجمع مع لفظه الذى لانظيرَ له عِلَّتَانِ أيضا، طَرْدًا لقاعدة «اجتماع العِلَّتَيْنِ اللفظيةِ والمعنويةِ التى بسببها أُنْزِلَ الشَّبَهُ».

وغيره من شيوخنا وغيرهم يعبرون عن العِلَّتَيْنِ بالتائين، ولزوم التائين. وعبر عن ذلك شيخنا الأستاذ^(١) - رحمه الله - بلزوم حرفِ التائين، وبقاء الكلمة عليه.

وفي (مَفَاعِلُ) يقولون : المانعُ الجمعُ المُتَنَاهِي، وعدمُ النُّظيرِ في الآحاد، فقد صَيَّرُوا العِلَّةَ الواحدةَ عِلَّتَيْنِ.

والناظم إنما بنى على ظاهر الحال، وأن الاسم لم يوجد فيه، في الظاهر، إلا عِلَّةً واحدةً، وما فصلَ غيره فراجعُ إلى مَعْنَى واحدٍ في التحقيق. والله أعلم. وإنما مُنِعَ صرفه كَيْفَمَا وَقَعَ، لوجود عِلَّةِ المنع، أما قبل التسمية فظاهر، وكذلك بعد التسمية، لأن العِلْمِيَّةَ إنما زادت ثِقَلًا وَسَبَبِيَّةً للمنع، فإن نُكِّرَ بعد التسمية زالت العِلْمِيَّةُ، وبقي على أصله قبل العِلْمِيَّةِ.

وجرى الناظم في هذا البيت على تذكير الألف إذ قال : «وَأَلِفُ التَّائِنِثِ مُطْلَقًا مَنَعَ» ولم يقل : «مَنَعَتْ».

(١) هو أبو عبدالله بن الفخار، وسبقت ترجمته.

وكذلك قوله : «صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ» ولم يقل : «حَوَاهَا» وذلك جائز،
فـ(الحَرْفُ) يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال^(١):

* كَافًا وَمِيمًا وَسِينًا طَاسِمًا *

وكما قال^(٢):

* كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلُّوحٌ وَمِيمُهَا *

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمٌ

مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمٌ

هذا هو الأمر الثاني من موانع الصرف مطلقا، وهو الوَصْفُ، لكنه
لايمنع وحده؛ بل مع عَلَّةٍ أُخْرَى، وجعله مانعا مطلقا في ثلاثة مواضع،
هذا أحدها، وهو مع زائدي (فَعْلَانٌ) وهما الألف والنون.

ويريد أن الألف والنون إذا اجتمع مع الوصفية، وهو معنى قوله :
«فِي وَصْفٍ» فإنه يَمْنَعُ صرفَ الاسم، سواء كان ذلك الاسم نكرة أو
معرفة، فنقول : رَجُلٌ غَضْبَانٌ، وَإِنَاءٌ مَلَأْنُ مَاءً، ونحوه.

فإن قلت : من أين يفهم أنه يَمْنَعُ مطلقا، ولعله في حالٍ دون حال؛
إذ لم يذكر ذلك هنا؟

فالجواب : أنه يَتَحَصَّلُ من وجهين :

أحدهما : من إطلاقه المنع ولم يخصه، والأصل في الإطلاق حمله
في كل ما يحتمله، ولو أراد / حالة دون أخرى لَقَيَّدَ، كما يفعل ذلك في $\frac{٣٥٨}{٣}$
غير هذا الموضع.

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به.

والثاني : أن قوله : «وزَائِدًا فَعَلَانٌ» معطوفٌ على ألف التانيث، كأنه قال : وألف التانيث مطلقاً مَنع، وزائد (فَعَلَان) كذلك، وإلا فإين خبرُ قوله : «وزَائِدًا فَعَلَانٌ»؟ فليس إلا معطوفاً كقولك : زيدٌ في الدارِ وعمرو، فالمنعُ فيه مُطلق.

وقوله : «وزَائِدًا فَعَلَانٌ» اشترط في وصفها علةُ الزيادة، فلو كانت إحداهما أصليّة لم يكن لهما تأثيرٌ في المنع، ك(تَبَّانٍ) من : التَّبْنِ، و(طَحَّانٍ) من : الطَّحْنِ، و(سَمَّانٍ) من : السَّمْنِ، وما أشبه ذلك.

فإذا كانتا معاً زائدتين فحينئذٍ يترتبُ على ذلك منعُ الصُّرفِ، وينهَضُ الزَّائِدَانِ مُوجِباً.

لكنه شَرَطَ في هذا المنع شرطاً وهو أن يكون سالماً من لحاق تاء التانيث عند إطلاقه على المؤنث وصفاً له، وذلك أن يكون (فَعَلَانٌ) الذي في مُقابَلَةِ (فَعَلَى) نحو : سَكْرَانٌ، وَمَلَّانٌ، وَغَضْبَانٌ، وَعَطْشَانٌ، وَعَجَلَانٌ، لأنك تقول في مُؤَنَّثَةٍ : سَكْرَى، وَغَضْبَى، وَمَلَى، وَعَطْشَى، وَعَجَلَى.

فلو كان تانيثه بلحاق الهاء لم يكن منعُ صرفه مطلقاً، نحو : رجلٌ سَيْفَانٌ، وَخُمْصَانٌ، وَعُرْيَانٌ، وَنَدْمَانٌ، ونحو^(١) ذلك، فإنك تقول في تانيثه : سَيْفَانَةٌ، وَخُمْصَانَةٌ، وَعُرْيَانَةٌ، وَنَدْمَانَةٌ.

وكذلك على مَنْ قال في نحو (سَكْرَان) : سَكْرَانَةٌ ، لا يُمنع صرفه مطلقاً لفقد شرط الامتناع . وحكى المؤلف أنها لغةُ لبني أسد^(٢) ، يقولون في (سَكْرَان) : سَكْرَانَةٌ .

(١) السيفان : الرجل الطويل المشقوق الضامر، كالسيف. والخمسان : خالي البطن ضامرهما (الجانح) والندمان : الأسف الكاره للأمر بعد فعله.

(٢) التسهيل : ٢١٨.

ويشمل اشتراطُ الناظم ما إذا لم يكن له مؤنثٌ أصلاً لا ، بالهاء ، ولا على (فَعْلَى) لأن قوله : «سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى مَخْتُوماً بَتَاءً تَأْنِيثٌ» أعمُّ من أن يكون له مؤنثٌ بغير تاء ، أو لا مؤنثٌ له أصلاً.

فعلى هذا تَمْنَعُ صرفَ (رَحْمَان) من أسماء الله تعالى. فتقول : الله رَحْمَانٌ رَحِيمٌ. وهذا أحد القولين فيه.

فمنهم من قال بما تقدّم نظراً إلى امتناع (فَعْلَانَة) فيه، فيمتنع لأنه لم يُؤنث بالتاء.

ومنهم من قال بصرفه في النكرة، نظراً إلى أنه ليس له (فعلى) قال الأستاذ^(١) - رحمه الله - : والأوّل أولى، لأن باب (فَعْلَى) أوسع من باب (فَعْلَانَة) والدخول في أوسع البابين واجب.

ومن هذا ما حكى من قولهم : رجلٌ لَحْيَانٌ، إذ ليس له (فَعْلَى) ولا (فَعْلَانَة).

وجهُ امتناعِ صرفِ هذا القَبِيلِ مطلقاً شَبَهُ الألف والنون بالآلف والهمزة في باب (حَمَاء)

والشبه بينهما من أوجه، وهى أنهما، في الموضعين، زيادتان زِيدَتَا معاً، والأولى منهما أَلَفٌ، وقبلها ثلاثة أحرف، ولاتَلَحَقها التاء، وبناءُ المؤنثِ مخالفٌ لبناء المذكر.

فلَمَّا قَوِيَ الشَّبَهُ بين (فَعْلَانٌ، فَعْلَى) وبين (فَعْلَى، أَفْعَلٌ) هذه القُوَّة جَرى مجراه في الامتناع مطلقاً.

(١) هو أبو عبد الله ابن الفخار. وسبقت ترجمته.

وهذا ظاهرٌ تعليل سيبويه^(١). وربما أُطلق على (فَعْلَان) أنها بدل من (فَعْلَاء) أعنى بدلَ النون من الهمزة، وقد فعلَ ذلك في «باب البدل»^(٢).

فإن قلت : جَعَلَهُ الوصفَ يَمْنَعُ مطلقاً مع الألف والنون مُشْكِلٌ، لأن ذلك لا يصحُّ إلا إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان معرفة، فإن التعريف يذهب بالوصفية، لأن الوصفية والعلمية متنافيان لا يجتمعان، وإطلاقه يقتضى أن الوصفية مع صاحبها مانعٌ في النكرة والمعرفة، وهذا لا يصح.

وهذا الإشكالُ واردٌ في سائر المواضع / التى يَمْنَعُ فيها الوصفُ ^{٢٥٩}_٣ مع غيره مطلقاً، وهو الوزْن والعَدْل الآتى ذكرهما إثر هذا.

فالجواب : أن الناظم لما قال : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ» فهذا المساقُ يقتضى أنه إنما تكلَّم على كَوْنِهِ وصِفًا فيه الألف والنون، وما فيه الألف والنون من الأوصاف إنما يَتَصَوَّرُ في النكرة، كما في السؤال، فيصح أن يقال فيه : إنه يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ مطلقاً، أى لا يَخْتَصُ ذلك بِكَوْنِهِ غَيْرُ مُسَمًّى به، أو مُسَمًّى به ثُمَّ نَكَّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لأنه إذا نَكَّرَ يُرَاجَعُ به الأصلُ حَكْمًا، فَيُلْحَظُ فيه معنى الوصفية، فكانه على أصله من التنكير.

وهذا رأى سيبويه^(٣)، وهو ظاهر كلام الناظم، ويلزم على طريقة الأخفش أن يَصْرَفَهُ بعد التَّنْكِيرِ، كما يقول ذلك في (أَحْمَر) إذا سُمِّيَ به ثُمَّ نَكَّرَ.

(١) الكتاب ٢/٢١٦.

(٢) المرجع السابق ٤/٢٤٠.

(٣) الكتاب ٣/١٩٨.

فإن قلت : فقد تقدّم أنه يذكر في هذا القسم ما ينصرف في النكرة والمعرفة، وهذا الذي قرّر هنا مخالفٌ لذلك، من حيث صار الكلام فيه بالنسبة إلى تنكيره خاصة .

فالجواب : أن محصّوله أنه لا ينصرف لا في النكرة ولا في المعرفة .
أما في النكرة : فلمّا ذكر أنّاً، وكلام الناظم صالحٌ للتفسير به .
وأما في المعرفة : فلما فيه من المانع الذي يذكره، بعدُ ، وهو العِلْمِيَّة والالف والنون، فعلى كل تقديرٍ لا ينصرف أصلاً .
وقد يقال، وهو مختصٌّ بهذا النوع : إن الالف والنون منعت وحدها لما تقرّر من الشُّبْه بينها وبين همزة التانيث حين قال سيبويه^(١) إن النون بدلٌ من الهمزة.

قال ابن خروف : يعنى بدلَ العَوْض، فلما أُجْرُوا عليها حكم الهمزة جَرَتْ مَجْرَاهَا في المنع وحدها، وتكون العِلْمِيَّة على هذا غير مؤثّرة.

وهو ما يظهر من كلام الناظم، لأنه قال : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ» فجعل الوصفِيّ موضوعاً، والالف والنون مانعاً، ولم يجعل الوصفية مانعاً نصّاً، وإلّا فكان يقول : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ مَعَ وَصْفٍ سَلِمَ» إلى آخر وهذا المنزَع هو ظاهرُ كلام سيبويه، لكن هذا التفسير غيرُ مطرّد في الأنواع الثلاثة، فالجواب الأول : أوّلَى، وهو المطرّد فيها، كأنَّ المُشَبَّه لم يَقوَ عنده أن يكون قائماً مقام المُشَبَّه به

وقوله : «خُتِمَ» جملةٌ في موضع الحال من ضمير «يُرَى» وهو ضمير «الوصف» وجاء الماضي حالاً خالياً من (قَدْ) إذ هو جائزٌ عنده كقوله : {أَوْ جَاؤَكُمْ حِصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ}^(٢) الآية . و«بتاء تانيثٍ» متعلّق بـ«خُتِمَ».

(١) الكتاب ٢٤٠/٤.

(٢) سورة النساء / آية : ٩٠.

وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَلًا
 مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَاكَأَ شَهْلًا
 وَالْغَيْنُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ
 كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
 فَالْأَدَهْمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعُ
 فِي الْأَصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٌ
 وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى
 مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا

هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يكون فيها الوصفُ ممنوعاً من الصِّرف مطلقاً، وذلك / مع وَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ عَلَى الْفِعْلِ، فإذا كان نكرة امتنع صِرفُهُ لِلْعَلْتَيْنِ نحو : أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَسْوَدُ، وما أشبه ذلك.

٣٦٠
 ٣

وَقَيْدُ مَنْعِ الصِّرْفِ مطلقاً في هذا النوع بَقْيَدَيْنِ :

أحدهما : أن تكون الوصفيةً أَصْلِيَّةً لَاعَارِضَةٍ، بمعنى أن أصل الموضع في ذلك الاسم أن يكون صفة، ولا يَصُرُّه بعد ذلك أن يُسْتَعْمَلَ استعمالَ الأسماء في بعض المواضع، كما سيذكره.

فقولك : (هذا ثوبٌ أَحْمَرُ وَأَخْضَرُ) موضوعٌ على أن يكون وصفاً، فَيَمْتَنِعُ صِرفُهُ مطلقاً، في النكرة، والمعرفة إذا سُمِّيَ به، وإذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ.

حكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري قال : قلت للهذلي : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً، كلُّ واحدٍ منهم اسمُهُ «أَحْمَرُ»؟ قال :

عشرون أَحْمَرَ، قال : فقلت : فكيف تقول : إذا كان يقال لهم : أَحْمَدُ؟ فقال :
عشرون أَحْمَدًا، فأجري «أَحْمَدًا» ولم يُجَرِ «أَحْمَرَ» وهذا موافق لما يُعطيه النظم.
فلو كانت الوصفية عارضة لم تُعْتَبَر، كما سنبينه.

والشروط الثاني : أن يكون تانيثه بالتاء ممتنعاً، وذلك قوله : «مَمْنُوع
تَأْنِيثٍ بِتَاءٍ» وإنما يُؤْنِثُ بِبِنْيَةٍ أُخْرَى إِنْ كَانَ لَهُ مُؤْنِثٌ، وذلك أن (أَفْعَلُ) إذا كان
وصفاً على ثلاثة أوجه :

أحدها : (أَفْعَلُ، أَفْعَلَةٌ) نحو : أَرْمَلٌ، وَأَرْمَلَةٌ، فهذا الضَرْبُ لَا يُحْكَمُ لَهُ
بمطلق الانصراف، فإنه الذي تَحَرَّزَ مِنْهُ، وإنما يُذَكَّرُ بعد هذا، حتى تَدْخُلَهُ
العلمية، فإنه مِمَّا يَنْصَرَفُ فِي النكرة، وَيَمْتَنَعُ صَرْفُهُ فِي المعرفة.

والثاني : (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) مُقَدَّرًا بِ(مِنْ) فهذا يَدْخُلُ لَهُ تحت إطلاقه هنا،
لأنه قد اجتمع فيه أَنَّهُ وَصْفٌ أَصْلِيٌّ، وَأَنْ التَّاءَ لَا تَدْخُلُ فِي مُؤْنِثِهِ، فَلَا يَنْصَرَفُ
فِي معرفة ولا نكرة لاقبل التَّسْمِيَةِ ولابعدَهَا.

أما قبل ذلك فظاهر، وأما بعده فَلِشَبِّهِ الْأَصْلِ عند سيبويه^(١):

يوافق الْأَخْفَشُ هنا سيبويه، لكن على معنى آخر، وهو أن هذا عنده من
باب الحكاية، فَاتَّفَاقُهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

والثالث : (أَفْعَلُ، فَعْلَاءٌ) نحو : أَحْمَرٌ، وَأَبْيَضٌ، وقد تقدم.

ويندرج تحت هذا الاطلاق^(٢) نحو : رَجُلٌ أَدْرٌ، وَآلِيٌ، أَيْ عَظِيمُ الْأَلْيَتَيْنِ،
وَأَكْمَرُ، لِلْعَظِيمِ الْكَمَرَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ لَهُ (فَعْلَاءٌ) وَلَا (أَفْعَلَةٌ) وهو نظير
(لَحْيَان) فِي بَابِ (فَعْلَان)

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) في (ت) : « ويندرج هذا تحت الإطلاق » والصواب ما أثبتته.

وجهُ المنع في هذه مطلقاً أن الوزن المختصُّ بالفعل، والوصفُ
الأصليُّ موجودان فيه في حال التنكير أولاً.

وأما حالة التعريف فللعلمية التي خلقت الوصفية، فإذا نُكِّر بعد
التعريف صار يُشبه أصله قبل التسمية، فمُنِع الصرف، وهو مذهب
سيبويه^(١).

وأما أبو الحسن^(٢) فصَرَفَه في التنكير بعد التسمية، وقال : إنما
المانع له في التنكير الوصفية، وقد زالت بالتسمية، فلم يَبْقَ له مانعٌ إلا
الوزن وحده، وهو لا يمنع وحده.

وكلام العرب على ما قال سيبويه، وقد تقدّم ما حكى أبو زيد عن
الهذلي^(٣). وقد نُقل عن أبي الحسن أنه قال في كتابه / «الأوسط» : إن $\frac{٣٦١}{٣}$
(أفعل) صفةٌ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة. قال : والقياس أن ينصرف
في النكرة. قالوا : فقد وافق سيبويه في السماع وذكر أن القياس هو
الصرف، وهو ظاهر.

وقد رجَّح الفارسي في « التذكرة » مذهب سيبويه، بإجماعهم على
ترك صرف (أدْهَمَ، وأَبْطَحَ) ونحوهما، مما استعمل استعمال الأسماء
من هذه الصفات.

وبيان ذلك : أنه ليس في تسميتهم بـ(أَحْمَر) ونحوه أكثر من أن
يستعملوها استعمال الأسماء، وقد سلَّبوها عنها معنى الصفات. وهذا
المعنى موجود في قولهم : (أدْهَمَ) وبابه، وقد امتنعوا من صَرَفَه، فذلك
ينبغي أن يكون (أَحْمَر) وبابه إذا سُمِّيَ به، ثم نُكِّر.

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) يعني سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. وتقدمت ترجمته.

(٣) انظر : ص ٥٩٠.

وقد تقدّم الاعتذارُ عن إطلاق الناظم، وإنما لم تُؤكّر العلتان عند لحاق التاء من قبل أنها قد أُخرجت عن تأثير وزن الفعل؛ إذ كان الفعل لا تلحقه هاء التانيث.

وعلى هذا التعليل يَسْتَتَبُ الحكم فيما له مؤنث بغير التاء، أو فيما ليس [له] ^(١) مؤنث أصلا.

ومثّل ما منع التاء بـ(أشهل) وهو من قسم (أفعل، فعلاء)

ثم لما قيّد الوصف بالأصلي احتاج إلى بيان ما أشار إليه بالقيّد، فقال :
«وَالْغَيْنُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ»

يريد أن الوصفية إذا كانت عارضةً للاسم، ليست في أصل وضعه،
لامُعْتَبَر بها، فلا تُؤكّر منعاً، كما أثّرت الأصلية.

فإذا قلت : مررت بنسوة أربع، ورأيت نسوة أربعاً، وهو الذي مثّل به، فلا تمنّعه الصرف، لأن (أربعاً) أصله الاسمية، وأن يدل على مجرد ذلك العدد.

فمن قال : مررت بنسوة أربع، إنما اعتُبر معنى غير المعنى الأصلي، وهو تأويله بمتعدّدات ونحوه من المشتق، وهو خلاف المعنى الأصلي.

وكذلك أيضاً، لامُعْتَبَر بالعارض في الاسمية؛ بل يُعتبر الأصل من الوصفية، وهو قوله : «عَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ» [وهو معطوف على قوله : «عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ»] ^(٢) مُسَلَّط عليه «الغَيْنُ» أي «وَالْغَيْنُ» أيضاً «عارض» الاسمية.

(١) زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

فإذاً من الأسماء ما أصلُ وضعه أن يكون وصفاً، ثم عَرَضَ فيه أن وقع اسماً من غير اعتبار معنى الوصفية، فتَمَنَعَه الصَّرْفُ؛ إذ كانت الاسمية عارضة لا يُعْتَدُ بها.

وارْتَكَبَ هنا قطعَ همزةِ الوصل في «الإِسْمِيَّةِ» إذ لم يَسْتَقِمْ له تحريكُ اللام وسقوطُ همزة «اسم» لما يُلْقَى فيه من «الكف»^(١) في (مُسْتَفْعِلُنْ) والكفُّ لا يقع في (وَتَدِ)^(٢) فاضْطُرَّ إلى إثبات الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر^(٣):

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرًّا فَإِنَّهُ

بِنْتُ وَأَفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

ثم بيَّن بالمثال مراده بهذا الثاني، فقال: «فالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ».. إلى آخره.

يعنى أن قولهم: «الأدْهَمُ» مراداً به (الْقَيْدُ) انصرافه مُنْعٍ، لكونه وُضِعَ في الأصل لأن يكون وصفاً من (الدُّهْمَةُ) وهى السَّوَادُ، كقولك: ثوبٌ أدْهَمُ، وفرسٌ أدْهَمُ، وبعبير أدْهَمُ، وناقَةٌ دَهْمَاءُ، كأحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ. ثم استعمل الْقَيْدُ لدُهْمَتِهِ، وتُنَوِّسِي ذلك المعنى فيه، فصار يُطْلَقُ لاعتبار الوصف، ولكن بَقِيَ فى عدم

(١) الكف - في العروض - إسقاط الحرف السابع الساكن، كحذف النون من (مفاعلين) و (فاعلاتن) و (مستفعلن).

(٢) الودت - في العروض - ما كان من أجزاء التفاعيل على ثلاثة أحرف، وهو ضربان: أحدهما: حرفان متحركان يتلوها ساكن، وهو الودت المقرون، نحو (فَعُوْ عِلْنُ) والثاني: حرفان متحركان بينهما ساكن، وهو الودت المفروق، نحو (لات) من (مفعولات).

(٣) نواذر أبي زيد ٢٠٤ (٥٠٥) وابن يعيش ١٩/١٣٧، والعيني ٥٦٦/٤، والهمع ٢٢٤/٦، والدرر ٢٣٧/٢، واللسان (نث، قمن) وهو لقيس بن الخطيم (ديوانه ١٠٥)

والنث: نشر الحديث. وقيل: نشر الحديث الذى كتبه أحق من نشره. قمين حَرْبِي، يقال: هو قمين وقمن بكذا، أى حَرْبٍ وخليق وجدير.

الصَّرْفُ على أصله، فتقول : / جُعِلَ على رِجْلِهِ أَدْهَمُ، ورأيتُ على رجله
أدْهَمَ، كما تقول : رأيتُ على رجله قَيْدًا ولا تختلف العرب في منع صَرْفِ
هذا النوع.

ومنه (الأسودُ) للعظيم من الحَيَاتِ وفيه سَوَادٌ، أصله الصفة. ثم
استعمل اسما.

و(الأرقمُ) الحَيَّةُ، للحَيَّةِ التي فيها سوادٌ وبياض، واستعمل اسما
كذلك.

فالدليل على أنها استُعملت اسماً، قولهم : الأَدَاهِمُ، والأسَاوِدُ،
والأَرَاقِمُ، فجمعوها على (أَفَاعِلٍ) لأن مثل هذا الجمع يَخْتَصُ بالأسماء
لبالصفات، إنما الصفات على (فُعُلٍ) كحُمْرٍ، صَفَرٍ.

وقد يأتى في الصفات قليلاً نحو : الأَبَارِقِ، والأَجَارِعِ، والأَبَاطِحِ.
والأَبْطَحُ : المكانُ المُنْبَطِحُ. والأَجْرَعُ : المكانُ المُسْتَوِى من
الرَّمْلِ والأَبْرَقُ : ما فيه لونٌ مختلفٌ، وهو الحُمْرَةُ والبياض، يقال : تَبَسُّ
أَبْرَقُ.

وهذه المسألة والتي قبلها مما يُقَوِّى مذهبَ سيبويه في اعتبار
الأصل في نحو (أَحْمَرٍ) إذا نَكَّرَ بعد التَّسْمِيَةِ.

ثم ذَكَرَ ما استُعمل صفة في بعض اللغات، واسماً في بعضها، فقال
: «وَأَجْدَلُ وَأَخِيلُ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ»

يعنى أن هذه الألفاظ هى : (الأَجْدَلُ) وهو الصَّقْرُ، و(الأَخِيلُ) وهو
طَائِرٌ أخضرٌ على جناحه لُمْعَةٌ تخالف لونه، يُقال : هو الشَّقْرَاقُ ،
و (أفعى) للحية المعروفة - كُلُّها مصروفةٌ في الأشهر من الكلام، لأنها
أسماءٌ غير صفات عند الأكثر وغيرُ مصروفة عند بعض العرب لأنها

عندهم صفات، لأن (الجَدَل) شِدَّةُ الخَلْق، فصار (أَجْدَل) عند هؤلاء في معنى: شَدِيد، وكذلك (أَخِيل) من الخِيَلانِ لَوْنه، ولذلك يقال: رجلٌ أَخِيلٌ، أى كثير الخِيَلان.

ومِمَّا جرى فيه منعُ الصرف قولُ حسان بن ثابت - رضي الله عنه -^(١):

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي

فَمِمَّا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا

وكذلك (أَفْعَى) لأنها من معنى (فَوْعَة السَّم) أى شِدَّتِه.

قاله ابن جَنِّي، كأنه على تقدير القلب، أو من باب الاستدلال بالاشتقاق الأكبر^(٢).

قال سيبويه^(٣): كأنه صار عندهم صفةً، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر. وإنما أتى الناظم بهذا ليُبَيِّن^(٤) أن ما كان فيه وجهان أصليَّان، والاسمية والوصفية - ففيه وجهان في مَنع الصرف وعدمه، مَبْنِيَّان على ذَنِكِ الوجهين؛ إذ ليس أحدهما أصلاً للآخر. ألا تَرى أنك لاتقول: لكل شديد: أَجْدَلٌ، ولا لكل من اشتد سُمُهُ: أَفْعَى، كما تقول لكل مافيه السواد أسودٌ، ولكل مافيه الدُّهْمَةُ أدْهَمٌ.

(١) العيني ٢٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشعوني ٢٣٧/٣، واللسان (خيل) وديوانه ٣٤٨ والشيمية: الطبيعة. والأخيل: مشنوم عند العرب، ولذلك ضربوا به المثل في الشنوم فقالوا: «أشأم الأخيل» لأنه يقع على دَبَرِ البعير فينقرها، فيخزل ظهره، وإنما يتشامون به لذلك.

(٢) الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ زصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وانظر: الخصائص ١٣٢/٢.

(٣) الكتاب ٢٠١/٣.

(٤) في (ت): «بهذين البيتين» وهو تحريف.

فالذى قد استعمل (أجْذَلًا) ونحوه اسماً لم ينقله من الوصفية إلى الاسمية، ومن اعتقد وصفيته فإنما اعتبر معنى الاشتقاق مجرداً، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحد من الاستعمالين ممتاز من الآخر، فلم يكن ليرد أحدهما في الصرْف أو عدمه إلى الآخر، لاستحقاق كل واحد منهما الأصالة، ولا يضر في هذا كون أحد الوجهين أكثر من الآخر إذا كان أصلاً في نفسه.

وقوله : «وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا» «النون» عائدة إلى الألفاظ الثلاثة، أى

قد يمنع / صرْفهن قليلاً، ودلَّ على القلة إتيانه بـ«قَدْ» ولم يبيِّن كونهما لغتين؛ إذا الحاصل من ذلك ما ذكره من قلة الانصراف وقلة منعه.
ومنع عدل مع وصف معتبر

في لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرَ
وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا

مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

وهذا هو الموضع الثالث الذى يكون الوصف فيه ممنوعاً من الصرْف مطلقاً، وذلك مع العدل.

والعدل : هو أن تريد لفظاً، فتنتقل عنه إلى غيره مما يعطى معناه، لضرب من التخفيف أو المبالغة.

وذلك أن قولك : (مَثْنَى) معدول عن لفظ : اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أو عن لفظ (اثْنَيْنِ) مراداً به التفصيل.

فإذا قلت : جاء القوم مَثْنَى، فمعناه : جاء القوم اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أى مرتبين في المجىء هذا الترتيب. فعُدل هذا عن ذلك، أو تقول : عدل عن (اثْنَيْنِ) المراد به اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، من قولهم : الزيدان خيرُ اثْنَيْنِ في الناس، أى هما خيرُ الناس إذا قُسِموا هذا التقسيم.

وكذلك (ثَلَاثَ) معدولٌ عن (ثَلَاثَةَ) المراد به التفصيلُ على ما ذكر، وهكذا سائرُها.

فإذا اجتمع الوَصْفُ والعَدْلُ امتنع صرفُ الاسمِ مطلقاً، في النكرة والمعرفة، وهو قوله : «وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ» فأطلق القولَ في منع الصَّرْفِ، كان نكرة أو معرفة. وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لشَبَهِ الأصلِ مع العَدْلِ.

وهذا يجيء على رأى سيبويه^(١)، وَمَنْ لا يُراعى الأصلَ يصرفُه هنا. والذي جَرى عليه في هذا النظم هو مذهبُ سيبويه، أى منع هذين الأمرين مُعْتَبَرٍ مشهور في الاستعمال، مُرْتَكَبٌ فيه في مثل هذه الألفاظ الثلاثة. أما (مَثْنَى، وثَلَاثَ) فنحو : رأيت رجلاً مَثْنَى، ورأيت رجلاً ثَلَاثَ، وكذلك (رُبَاعَ) ومنه الآية الكريمة : {جَاعِلِ الْمَلَكِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ}^(٢).

والمعنى : أُولَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وأربعةٍ أربعةٍ، وهو تفسير الخليل وأبي عمرو^(٣). وأنشد سيبويه قولَ ساعدةَ بنِ جُوَيْةَ^(٤) :

(١) الكتاب ٢٢٤/٣.

(٢) سورة فاطر / آية : ١.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٥/٣، والمقتضب ٢٨١/٣، وابن يعيش ٦٢/١، ٥٧/٨، والعيني ٣٥٠/٤، والمغني ٦٥٤، وديوان الهذليين ٢٣٧/٨

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه، وقبله :

ولو أنه إذ كان ماحُماً واقعا بجانب من يُخْفَى ومن يَتَوَدَّدُ

يتحسر على أن أهله بواد لا أنيس به إلا السباع والوحوش، ويتمنى أن لو كان يعيش، حين مات ابنه، بمكان مأهول، مع من يعزيه ويشاركه أحزانه. ويروى «سباع» .

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ

سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ

أى اثنان اثنان ، وواحد واحد، وهو معنى عدلّهما.

وأما (أَخَرُ) فنحو : جاعى الزيدون ورجال أخَرُ، ورأيت رجالاً أخَرُ، ومررت برجالٍ أخَرُ، قال الله تعالى : {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ} (١).

وجه عدله مختلف فيه، فرأى سيبويه (٢) وطائفة (٣) أن (أَخَرُ) من باب (الكُبْرَى والكَبَرِ) و(الصُّغْرَى والصُّغَرُ) حَقُّه أن يكون صفةً بالالف واللام؛ إذ كان (الصُّغَرُ، والكُبَرُ) كذلك، فلا تقول : هؤلاء نسوةٌ صُغُرُ، ولا كُبُرُ، ولا نحو ذلك.

فلما عدل (أَخَرُ) عن هذا الأصل منعوا صرفه.

وقيل : إن (أَخَرُ) معدول عن (أَخَرُ) هذا اللفظ، فكان الأصل أن / $\frac{364}{3}$ تقول : مررت بنسوةٍ أَخَرُ من هؤلاء، كما تقول : أفضل من هؤلاء، فكانهم عدلوا عن لفظ (أَخَرُ) إلى لفظ (أَخَرُ) ورجح الأستاذ (٣) - رحمه الله - هذا الثاني على الأول.

وقد نُقل عن الفارسي : أن (مَثْنَى وثَلَاثَ) ونحوه إذا سُمِّيَ به انصرف، لأنه إذا كان معرفةً فليس فيه إلا التعريفُ خاصّةً؛ إذ ليس معدولاً في (٤) حال التَّسمية، لأنه لم يُعدل إلا عن اسم العدد. وذلك المعنى قد ذهب بالتَّسمية، ولا يُشبه حاله حين كان معدولاً، لأنه الآن

(١) سورة البقرة / آية : ١٨٤.

(٢) الكتاب ٢٢٤/٣.

(٣) هو أبو عبد الله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٤) في جميع النسخ «معدول» بالرفع، ولا وجه له، فهو تحريف وسهو من الناسخ

معرفةً، وكان في حين عدله نكرة ، فإذا نُكِّرَ أشبه أصله، فامتنع صرفه. وإطلاق الناظم مخالفٌ لهذا. وقد ردَّ الناسُ هذا المذهب، ولعله رجع عنه. ومذهبه في «الإيضاح»^(١) مذهبُ الجمهور، وهو نصُّه في «التَّذَكُّرَةِ» إذ قال حين نقل كلام أبي العباس في (مثنى، وثلاث، ورباع) : إذا سُمِّيَ بشيءٍ من ذلك. فالقياسُ الانصرافُ، وذلك أن الوصف يزول، فيخلفه التعريفُ الذي للعَلَم، والعدل قائمٌ في الحالين جميعاً، ثم جعل قياسَ غيرها من العدول قياسَها.

وأما ابن عصفور فارتضى مذهبَ الفارسي، ومُرْتَضَاهُ عند غيره غيرُ مُرْتَضَى، لأن شَبَهَ الأصل من العدل حاصلٌ، والعَلَمِيَّةُ مُحَقَّقَةٌ، فسببُ المنع موجود، فالوجهُ امتناعُ الصرْفِ.

وأيضاً، هو مذهبٌ لانظيرَ له؛ إذ لا يوجد ما يَنْصَرَفُ في المعرفة، ولا يَنْصَرَفُ في النكرة، وإنما المعروفُ العكس.

وقول الناظم : «لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأُخْرَ» أى في هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة، وإنما عَيَّنَ أَنْفُسَ الألفاظ، وهى في الحقيقة غيرُ مرادة؛ بل المرادُ الوزنُ، لأجل «أُخْرَ» وذلك أنه لفظٌ لا يُقَاسُ عليه غيره في عدله المختصُّ به، فهو موقوفٌ على السماع، لكن ذكره لشُهْرَةِ استعماله وكثرة تداوله، فلذلك احتاج إلى أن يَسْتَدْرِكَ بعد ذلك حُكْمَ الكَلِمَةِ لِمَثْنَى وَثَلَاثَ، فقال : «وَوَزْنُ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا» إلى آخره، فبقي (أُخْرُ) على ما فُسِّرَ فيه، من الاقتصار على لفظه، وماعاده أخبر أن وزنه مثله، من واحدٍ لأربعٍ .

(١) انظر : ص ٢٩٤.

ومعنى ذلك أن ماوافق (مثنى، وثلاث) في وزنهما من واحد إلى [أربعة]^(١) فهو مثلهما، يريد : في الحكم بالعدل والوصف وترتب منع الصرّف مطلقا في النكرة والمعرفة.

وهذا المقدارُ هو المقيس منها، وما عدا ذلك فسماع لايتعدى به محلّه، فـ(فُعَالٌ، ومَفْعَلٌ) من (واحدٍ) ممنوعُ الصرّف، للوصف والعدل، وهما وزن (مثنى، وثلاث) الذى ذكر، فتقول : [جاغى ناسٌ أحادٌ]^(٢) و جاغى ناسٌ مَوْحَدٌ وقال الآخر، أنشده الفارسي وغيره^(٣):

أَحْمَ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ
أَحَادٍ أَحَادٍ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ
وقال الآخر^(٤):

* سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ *

وقد تقدّم.

وكذلك (مثنى، وثناء) نحو : جاغى الناسُ مَثْنَى مَثْنَى ، وثنَاءُ ثَنَاءً ، وكذلك (مَثْلُثٌ ، وثلاثٌ) و (مَرْبَعٌ ، ورباعٌ) نحو : مررتُ بقومٍ مَثْلُثٌ وثلاثٌ ، ومررتُ بقومٍ / مَرْبَعٌ ، ورباعٌ ، وإنما قال : « مِنْ واحدٍ »

٣٦٥
٣

(١) الكلمة التى بين الحاصرتين من عندي، ومكانها بياض بجميع النسخ. والله أعلم.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) ابن يعيش ٦٢/٨، واللسان (منى) والمخصص ١٧/١٢٤، وروايته فيها :

مَنْتُ لَكَ أَنْ تَلَاقِيَنِ الْمَنَايَا

ومعناه : قَدَرْتُ لك الأقدار، يقال : مَنَى الله له الموت، يَمْنَى، أى قَدَّرَ.

والمَنَى : القدر. وأحْمُ الله كذا، وَحَمَهُ : قضاه وَقَدَّرَهُ.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لساعدة بن جؤية، وصدره :

ولكنما أهلى بوابِ أَيْنَسُهُ

فَذَكَّرَ «لأربع» فأنث ضرورة؛ إذ كان الأولى أن يقول: من واحدٍ لأربعة، وهذا سماع.

واقْتَصَارُهُ على العَدَلِ من واحدٍ إلى أربعة فيه نظر، فإنه إن أراد القياس فقد قاسه في «التسهيل»^(١) إلى خَمْسَةٍ، وزاد: إلى عَشْرَةٍ، فيقال: عنده زائدٌ على ما ذُكِّرَ: مررتُ بقومٍ مَخْمَسَ وخُمَاسَ، ومَعَشَرَ وعُشَارَ. وقد قال الكميت في ((عُشَارَ) أنشده الجوهري وغيره^(٢)):

وَلَمْ يَسْتَرِيئُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فُؤُوقَ الرِّجَالِ خِصَاءَ عُشَارَا

بل قد قاسه الكوفيون فيما فوق ذلك إلى التَّسْعَةِ، فأجازوا: سُدَّاسٌ ومَسْدَسٌ، وسُبَّاعٌ ومَسْبَعٌ، وثُمَانٌ ومِثْمَنٌ، وتُسَاعٌ ومِتْسَعٌ.

ولا اعتراض في هذا عليه، ولكن الاعتراض إنما هو في تركه قياسَ ما قاسه في «التسهيل» وإن كان مراده السماع، فالذي سُمِعَ من ذلك أَحَادٌ ومَوْحَدٌ، وثَنَاءٌ ومِثْنَى، وثَلَاثٌ.

وحكى الجوهري: مَثَلَتْ، ورُبَاعٌ، وخُمَاسٌ، وعُشَارٌ، فكان حقه أن يقتصر على المسموع، لكننا نعلم أنه إنما أراد القياس، فهو مُقَصِّرٌ فيه.

والجواب: أن السماع الذي بَلَغَ مَبْلَغَ القياس إنما هو ما ذكره الناظم هنا، ولذلك حكى الجوهريُّ عن أبي عُبَيْدٍ أنه لم يُسْمَعْ (عُشَارٌ) إلا في قول الكميت المتقدم^(٣)، وذكر أنه لم يُسْمَعْ إلا: أَحَادٌ، وثَنَاءٌ، وثَلَاثٌ، ورُبَاعٌ، فبقي (خُمَاسٌ) ولم يذكر سيبويه أيضاً نيفاً على (رُبَاعٍ)^(٤).

(١) قال الناظم في التسهيل (٢٢٢): «وعلى موازن (أفعال ومفعَل) من عشرة وخمسة فما لونها سماعاً، وما بينهما قياساً، وفاقاً للكوفيين والزجاج».

(٢) الصحاح واللسان (عشر) ودلائل الإعجاز ١١٨، ١٢٨، وديوانه ٤٠ واستراته: استبطاه.

(٣) الصحاح (عشر).

(٤) الكتاب ٢٢٥/٣.

فما فعله حسن، ولذلك [قال]:^(١) «فَلْيُعَلِّمًا» أى فَلْيُعَلِّمْ أَنْ ماعدا هذه
لا يقاس، ولا يبلغ ماسمعه منه مبلغ القياس، فبقي مذهب الكوفيين وغيرهم ممن
عدى القياس إلى غير ما ذكر.

وذكر هنا من أنواع المَعْدُول ثلاثة، وترك سائر الأنواع لمواضعها، لأن
المقصود هنا ذكر ما يمتنع فقط^(٢).

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا
أَوْ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلًا
وَذَا اغْتِيلَ مِنْهُ كَالْجَوَارِي
رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِي
وَلِسَرَائِيلَ بِهِذَا الْجَمْعِ
شَبَّهَ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ
بِهِ فَالْانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

هذا هو الأمر الثالث من الأمور التي تمنع من الصِّرف مطلقا، وهو الجمع
الْمُتَنَاهِي، يعنى أن ما كان من الجموع يُشَبَّه (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) فإنه ممنوع
الصِّرف.

ولا يريد بِمُشَبِّهِ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ) ما كان أوله ميمٌ زائدة، ولا ما كان
ثانية أصليا ولا غير ذلك، وإنما يريد ما كان على هذا الشكل من الجموع مطلقا،

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في النسخ.

(٢) في الأصل و(س) «ما يمتنع مطلقا» وما أثبتته من (ت) هو الصواب.

فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ (فَوَاعِلٌ، وَقَعَائِلُ وَفَعَالِلٌ، وَفَيَاعِلٌ^(١)) وكذلك إِذَا دَخَلَتْهَا الْيَاءُ قَبْلَ الْآخِرِ، وَمَا كَانَ نَحْوَهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ (مَسَاجِدُ) وَ(قَنَادِيلُ) جَمْعُ : قَنَدِيلٍ، وَ(ضَوَارِبُ، وَرَسَائِلُ، وَجَعَاغِرُ، وَصَيَارِفُ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْحَكْمُ فِي الْجَمِيعِ سِوَاهُ.

وهذا التمثيل أشار فيه إلى قيود / مُعْتَبَرَةٌ فِي مَنَعِ الْجَمْعِ، $\frac{366}{3}$ وضابطه : كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ ثَابِتَةٌ، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ أَوْ سَطْرُهَا يَاءٌ، عَارٍ مِنَ التَّائِيثِ أَوْ يَاءِ النَّسَبِ .

وقد اشتمل هذا التعريف على قيود مقصودة : أحدها : أن يكون الجمع ثالث حروفه ألف، تحرُّراً من نحو (أَفْعَلَةٌ، وَفُعُولٌ، وَأَفْعَالٌ) ونحو ذلك، فإنها وإن كانت جموعاً لا تشبه الأحاد المشهورة في كلام العرب، لا تُعْتَبَرُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، فَـ(أَفْعَلَةٌ) لا يقع مفرداً، وكذلك (إِفْعَلٌ) إلا نادراً نحو : إصْبَعَ وَ(فُعُولٌ) ليس في الأسماء إلا نادراً، مثل ما حكى سيبويه من قولهم : «سُدُوسٌ» لَضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ^(٢)، وكذلك (أَفْعَالٌ) هو بناءٌ لَاحِظٌ فِيهِ لِلْمَفْرَدِ، إِلَّا مَا حَكَى سِيبَوِيهٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ الْأَنْعَامُ^(٣) أَوْ مَا قُلَّ مِنْ ذَلِكَ.

وإذا كانت هذه الأبنية وما أشبهها تختصُّ بِالْجَمْعِ كـ(مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ) وهى مُنْصَرَفَةٌ مَعَ ذَلِكَ - لَمْ تُعْتَبَرْ مَانِعاً، لِأَنَّهَا تُشَبَّهُ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْوِزْنِ وَفِي الْحُكْمِ .

(١) كتب هذا الوزن في جميع النسخ (فعا) فقط. وما أثبتته هو الذى يوافق الجموع التى مثل بها فيما يلي. والله أعلم.

(٢) الكتاب ٢٧٤/٤.

(٣) الكتاب ٢٣٠/٣.

أما في الحُكْم : فإنها تَجْرى في التفسير مَجْرى الواحد فتقول : أَقْوَالُ
وَأَقَاوِيلُ، وَأَنْعَامٌ وَأَنْعَائِمٌ، وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ.

وأما في الوزن : فإن (فُعُولاً) يُشَبِّه (فُعُولاً) و(أَفْعَالاً) يُشَبِّه (أَفْعَالاً) إلى
ما جاء من المفردات فيها، بخلاف (مَفَاعِلٍ) أو مَفَاعِيلٍ) فإنها لا تُجْمَع أصلاً
جمع تكسير؛ بل هي غاية مُنتَهَى الجموع.

ولذلك يقول ابن الحاجب^(١) : إن سبب مَنْعهِ الصِّرفَ كونه صيغةً مُنتَهَى
الجموع.

وهو يظهر من كلام سيبويه^(٢)، فهذا قَيْدُ أَفَادِهِ التَّمثِيلِ.

والثاني : أن تكون الألف الثالثة ثابتة لا محذوفة، فإنها لو كانت محذوفةً
لَجَازَ تَنْوِينُهُ، وذلك قولهم في (ذَلَالِ، وَزَلَالِ، وَجَنَادِلِ) : ذَلَالٌ، وهى أسافل
القَمِيصِ، وَزَلَالٌ، وَجَنَدَلٌ. وهذا - على فَرَضِ أنها جموع حقيقة - تَنْصَرَفُ، لأن
بناء (مَفَاعِلٍ) قد ذهب لفظاً، فَأَتَى بالتَّوْنِينِ، وجُعِلَ كَأَنَّهُ عَوْضٌ مِنَ المَحذُوفِ.

والثالث : أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أَوْسَطُهَا يَاءٌ، تَحَرُّزٌ مِنْ جَمْعِ
التَّكْسِيرِ الَّذِي بَعْدَ الألفِ الثَّالِثَةِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، نَحْوُ : كِبَاشٌ، وَدِيَارٌ، وَكَذَلِكَ
جَمْعُ السَّلَامَةِ بِالتَّاءِ، نَحْوُ : عَلَامَاتٌ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الألفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، أَوْسَطُهَا
أَلْفٌ، فَلَيْسَ بِمَقْصُودِ الذِّكْرِ، لِأَن ذَاكَ كُلُّهُ مَصْرُوفٌ.

فإن قيل : إن المثال يخرج نحو : دَوَابٌّ، وَشَوَابٌّ، مِمَّا هُوَ مُدْغَمُ الحَرْفَيْنِ،
لأن (مَفَاعِلٍ) غَيْرُ مُشْعَرٍ بِهِ .

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/١.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣.

فالجواب : أنه ليس كذلك، لأن وزن : نَوَابٌ (مَفَاعِلٌ) ولا بُدُّ، لكن عَرَضَ فيه الإدغامُ لاجتماعِ المثنيين، فهو داخل. وإنما كان يكون خارجا لو أتى بمثال (فَعَالِلٌ) مما يُمكن إدغامه ولم يُدغم، فهناك يكون للمعتز مَقَالٌ، من حيث يقصد بـ(فَعَالِلٍ) ما كان مُلْحَقًا بالتَّضْعِيفِ نحو : (مَهَادِدٌ) في جمع (مَهْدَدٌ)^(١) و(قَرَادِدٌ)^(٢) في جمع (قَرْدَدٌ) وما أشبه ذلك.

أما إذا لم يَأْتِ إلا بـ(مَفَاعِلٍ) فليس فيه ما يَرُدُّ نحو (نَوَابٌ) عن الدخول.

والرابع : أن يكون عاريًا من هاء التانيث، فإنه إن صَحِبَ الهاءُ صار إلى شَبهِ المفردات نحو : حَزَابِيَّةٌ، وَعَبَاقِيَّةٌ^(٣)، وشبه ذلك، فنقول : / $\frac{367}{3}$ قومٌ جَحَاجِحَةٌ، وصَيَاقِلَةٌ^(٤)، وما أشبه ذلك.

والخامس : أن يكون عاريًا من ياءِ النَّسَبِ، فإن صَحِبَهَا أَشْبَهَ المفرداتِ فَصُرِفَ، نحو : مَدَائِنِيٌّ وَمَسَاجِدِيٌّ، وما أشبه ذلك، لِلْحَاقَةِ بِيَاب (تَمِيمِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ) كما لحق الأول أيضا بِيَاب (تَمْرَةٍ، وَنَمْرَةٍ) ولا يَدْخُلُ في هذا الشرط نحو : كَرَّاسِيٌّ، وَبَخَاتِيٌّ، فإن الياعين ليستا لِلنَّسَبِ إلا في المفرد، ولم تلحقا^(٥) الجمع، فلا بُدُّ هنا من مَنع

(١) مَهْدَدٌ : اسم امرأة.

(٢) الْقَرْدَدُ : ما ارتفع من الأرض وغلظ.

(٣) الْحَزَابِيَّةُ من الرجال والحمير والإبل : الغليظ القصير. وَالْعَبَاقِيَّةُ : الداهية ذو الشر والنكر، واللص الخارب الذي لا يحجم عن شيء.

(٤) الْجَحَاجِحَةُ : جمع جَحَّاجٍ، وهو السيد السمح الكريم. والصياقلة : جمع صَيْقَلٍ، وهو من صناعته الصَيْقَلُ، أي جلاء السيف والمرأة ونحوهما.

(٥) في جميع النسخ «تلحقها» والصواب ما أثبتته، والله أعلم.

الصرف، بخلاف (مَدَّأْنِي) فَإِنَّ الْيَاعِينَ لاحتقان الجمع للنسب، وهذا في الجمع، وهذا الذي قيده في قوله : « وَكُنْ لَجَمْعٍ مُّشَبِّهِ كَذَا » فأما (مَفَاعِلٍ) إذا وقع للمفرد، فمقتضى كلامه أنه مصروف إلا (سَرَاوِيلٍ) وماسمى به من هذه الجموع. وذلك صحيح لأن مُوَازِن (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِيلٍ) على ستة أقسام :

أحدها : أن يكون هذا الوزن عارضاً فيه لأجل الإعلال لا أصلياً وذلك نحو : التَّرَامِي ، والتَّدَاعِي ، فإن لفظه لفظُ مُوَازِن (لَمَفَاعِلٍ) بلا شك، ولكنه ليس بأصلياً فيه، وأصله (التَّفَاعِلُ) نحو : التَّقَابُلُ، والتَّضَارُبُ، إلا أن الضمة قلبت كسرة لأجل [الياء] فعلى هذا تصرفه ولا بُدَّ، فتقول : ماكرهتُ ترامياً، ولا أحببتُ تداعياً.

والثاني : أن يكون عارضاً فيه لأجل ^(١) لِحَاقِ ياء النسب، كقَوْلِكَ فِي (صَبَاحٍ، وَقَدَالٍ) : صَبَاحِيٌّ، وَقَدَالِيٌّ، فَإِنَّ هَذَا يُوَازِن (مَفَاعِيلٍ) لفظاً، لكنه في الحُكْمِ على غير ذلك، لأن الياعين للنسب، فهما كالکلمة الأخرى، ليست الكلمة مبنية عليهما كهاء التائيت، فلا بُدَّ هنا من الصَّرْفِ أيضاً.

والثالث : أن تكون الألف الثالثة فيه عوضاً من إحدى ياعى النسب نحو : يَمَانٍ، وشَامٍ، فَإِنَّ وَزْنَ فِي الْفِظِ مُوَافِقٌ لـ (مَفَاعِلٍ) إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ : يَمَنِيٌّ، وشَامِيٌّ، فَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْوِزْنَ وَحُكْمِهِ، فَتَقُولُ : هَذَا يَمَانٍ، أَوْ رَجُلٌ شَامٍ، وَرَأَيْتُ رَجُلًا شَامِيًّا أَوْ رَجُلًا يَمَانِيًّا.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س ، ت) .

والرابع : أن تكون الألف شبيهةً بالمعوّض من إحدى الياعين، وليست بها، وذلك : ثَمَانٍ، وَرَبَاعٍ، وَشَنَاحٍ^(١)، ونحوه، فاللفظُ لفظُ (مَفَاعِل) وهو في التقدير : ثُمْنِيٌّ، وَرَبْعِيٌّ، وَشَيْخِيٌّ، فكانُ الألف عِوَضٌ إذا لم تَقُلْ بحذف الألف والإتيان بالياعين، فهذا مَصْرُوفٌ أيضا .

فتقول : رأيتُ من النَّعَاجِ ثَمَانِيًّا، قال أعشى بكر^(٢) :

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا

وَتَمَانٍ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

ورأيتُ رَبَاعِيًّا من الإبل، وَشَنَاحِيًّا من الرجال، وهو الطويل .

فهذه الأقسام الأربعة مصروفةٌ، لخروجها في الحقيقة عن وزن (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وأما (سَرَاوِيلُ) و(مَسَاجِدُ) مسمًى به، وهما القسمان الباقيان، فممنوعا الصُّرْفِ لشَبَههما بالجمع، على ماسيذكره إن شاء الله. وذلك لأنهما على (مَفَاعِيل) حقيقةً.

فإذاً الحاصلُ في منع الصُّرْفِ هو وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) فكان من حَقِّ الناظم أن يَخْتَصِر^(٣) الكلام فيقول : ماكان على (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل) حقيقةً، فممنوعُ الصُّرْفِ، ولايحتاج إلى هذا التطويل، ولايدخل له شيءٌ مما تقدم .

(١) الرباع : الذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. والرباعية - مثل الثمانية - إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثنايا، بين الثنية والناب، للإنسان وغيره. والآنثى : رباعية ، والشَنَاح الفتى من الإبل ، والآنثى : شَنَاحِيَّة. والشناح من الرجال : الطويل.

(٢) الأشموني ٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤، واللسان (ثمن).

(٣) في جميع النسخ «أن يختص» ولا معنى له هنا. وما أثبتته من عندي. والله أعلم بالصواب.

والجواب : أن المانع من الصُّرف ليس مجرد البنية، وإنما المانع
كَوْنُهُما على صِيغَةٍ جَمْعٍ تَنْتَهِي إِلَيْهَا الْجُمُوعُ، ولانظيرَ لها في الآحاد،
فَتَقْيِدُ السَّبَبُ بِكَوْنِهَا لِلْجَمْعِ، وهو / الذي قَصَدَ النَّاظِمُ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ.

٣٦٨

٣

ثم نَبَّهَ على ما يُلْحَقُ بِهِ من المفردات تشبيهاً، لا لوجود السَّبَبِ
حقيقة، فلو اِخْتَصَرَ كما قَلَّتْ لَفَاتِهِ التَّنْبِيهُ عَلَى الْعِلَّةِ الْمَانِعَةِ. وأيضاً لَكَانَ
يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ مَجْرَدَ الْوِزْنِ هُوَ الْمَانِعُ، وليس بموافقٍ لما ذَكَرَ النَّاسُ مِنْ
السَّبَبِ، فكان مَافَعَلُهُ مِنْ ذَلِكَ صَحِيحاً لَا اعْتِرَاضَ فِيهِ.

و«الكافل» : الضَّامِنُ، كَالْكَفِيلِ : كَفَلْتُ بِالشَّيْءِ كَفَالَةً، تَحَمَّلْتُ بِهِ.
فمَعْنَى قَوْلِهِ : «بِمَنْعٍ كَافِلًا» أَيْ كُنْ مُتَكَفِّلاً بِمَنْعِ صَرْفِهِ، وَضَامِناً
لَهُ، فَإِنَّ الْعَرَبَ كَذَلِكَ تَفْعَلُ، وَ«بِمَنْعٍ» يَتَعَلَّقُ بِ«كَافِلًا» أَيْ كُنْ كَافِلاً لَهُ
بِالْمَنْعِ.

ثم قال : «وَذَا اِعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي»... إِلَى آخِرِهِ.
لَمَّا كَانَ لِلْمَعْتَلِّ اللَّامُ عِنْدَ النَّازِمِ حُكْمٌ لَيْسَ لِلصَّحِيحِ، شَرَعَ فِي
تَبْيِيْنِهِ.

وَيَعْنِي أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مُوَازِنِ (مَفَاعِلٍ) أَوْ (مَفَاعِيلٍ) مِنَ الْجُمُوعِ
يُشَبِّهُ (الْجَوَارِي) فِي اِعْتِلَالِ اللَّامِ، فَإِنَّهُ يَجْرِي فِي الرِّفْعِ وَالْجَرِّ مَجْرَى
(سَارٍ) يَرِيدُ فِي التَّنْوِينِ، وَحَذَفِ الْآخِرِ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ،
بَاقٍ عَلَى حَدِّ مَنْعِ الصَّرْفِ.

فَلَا يَرِيدُ أَنَّهُ يُجْرِيهِ مُجْرَاهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي كَوْنِهِ مَنْصَرَفاً
يُجْرَى بِالْكَسْرَةِ؛ بَلْ إِنَّمَا يُجْرَى بِالْفَتْحَةِ، وَهِيَ هُنَا مُسْتَنْقَلَةٌ مِثْلُ الْكَسْرَةِ، فَلَا
تَظْهَرُ، فَتَقُولُ فِي الرِّفْعِ : هَذِهِ جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ، وَمَرَامٍ، جَمْعُ (مَرْمَى) كَمَا
تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ سَارٍ، وَدَاعٍ، وَرَامٍ وَغَايٍ.

والأصل في الرفع : جَوَارِيْ، وَغَوَاشِيْ، وَمَرَامِيْ، فحُذِفَت الحركة استئقالا
في موضع الجر والرفع، ثم سِيَقَ التَّنْوِينُ عَوْضاً من الحركة المحذوفة، ثم حُذِفَت
الياء لالتقاء الساكنين. وهذا التفسير جارٍ على طريقة الأكثرين.

فإن قيل : إن الناظم زعم أنها عنده تَجْرَى مَجْرَى (سَارٍ) فتتوینُها إذا
للصَّرْفِ لا للعَوْضِ، كما كان (سَارٍ) أصله : سَارِيْ، ثم حُذِفَت الحركة استئقالا،
فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الياء وَبَقِيَ التَّنْوِينُ، كما كان، فإنما يقال على طريقته :
كان الأصل : جَوَارِيْ، وَغَوَاشِيْ، وَمَرَامِيْ، وهو الأصل الأول للأسماء كلها،
فحُذِفَت الضمة في الرفع والكسرة في الجر، استئقالا، ثم حُذِفَت الياء لالتقائها
ساكنة مع تنوين الصَّرْفِ، فصار : هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، ومررتُ بجَوَارٍ، وكذلك باقي
الباب. فصار هاهنا (جَوَارٍ) في اللفظ كـ(سَارٍ) و(جَارٍ) من : جَرَى يَجْرَى،
و(عَارٍ) فزال عنه بِنَاءُ (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِيلٍ) فبقي على صَرَفِهِ.

وأما في النصب، فلما كانت حركة الياء، وهى الفتحة، لاسْتَتَقِلَّ على
الياء، لم يكن لحذفها مُوجِبٌ، فبقي بناء (مَفَاعِلٍ) محفوظاً فيه. فلذلك قالوا :
رَأَيْتُ جَوَارِيْ، وَغَوَاشِيْ.

ومن الدليل على صحة اعتبار اللفظ في (جَوَارٍ) إذا صار كـ (سَارٍ)
ما تقدم من قولهم : ذَلْذَلٌ، وَزَلْزَلٌ، وَجَنْدَلٌ، مَصْرُوفًا؛ إذ كُنْتَ تقول: نظرتُ إلى
ذَلْذَلٍ، وإلى جَنْدَلٍ، فَتَخَفُضُ بالكسرة حين زال مثال (مَفَاعِلٍ) لفظاً^(١).

فالجواب : أن هذا ليس بمُرَادٍ له، وإنما مراده مجرّد حذف الآخر
والإتيان بالتنوين .

ومن الدليل على هذا من كلامه قوله في آخر الباب :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَقِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

(١) انظر : ص ٦٠٥ .

يَعْنَى فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَمْنُوعِ الصَّرْفِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ
الْمَتَقَدِّمِ.

وَإِذَا / كَانَ قَدْ أَحَالَ عَلَيْهِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ، ^{٣٦٩}
لأنه إن سَاغَ التعليل في (جَوَارٍ) ونحوه من أنه على وزن (جَنَاح) فزال
المانع، فلا يَجْرِي له ذلك فيما إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً بَقَاضٍ، وَرَأَمٍ، وَغَايِرِ
وِثْمَانٍ، ونحو ذلك^(١).

أَفْتَرَى أَنْ مَانِعَ الصَّرْفِ زَالٌ هُنَا، كَلَّا بَلْ هُوَ بَاقٍ؛ إِذْ لَيْسَ التَّائِيثُ
وَالْعَلَمِيَّةُ وَالتَّنْوِينُ لَأَبَدٌ مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(٢)، الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّازِمُ،
وَهُوَ تَنْوِينُ الْعَوَظِ لِاتَّنْوِينِ الصَّرْفِ.

وَعَلَى هَذَا لَا يَمْشِي عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّعْلِيلِ، إِلَّا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا
حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلتَّلَقُّاءِ السَّاكِنِينَ وَجِدَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فِي الْيَاءِ مُحَرِّزًا لَهَا،
فَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِبَقَاءِ مُحَرِّزِ الْمَثَالِ الْأَصْلِيِّ، فَلَمَّا حُذِفَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ
أَتَى بِالتَّنْوِينِ الَّذِي يَكُونُ عَوَضًا مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ؛ وَإِذَا ذَاكَ يَطْرُدُ لَهُ
تَعْلِيلُهُ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ السُّؤَالُ، وَيَسْتَقِيمُ عَلَى مَقْتَضَى كَلَامِهِ فِيمَا بَعْدُ، عَلَى
مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ يَمْشِي لَهُ ذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِنَحْوِ (يَرْمِي، وَيَغْزُو) حِينَ
وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ (يَرْمٍ، وَيَغْزٍ)^(٣) إِذْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: زَالٌ بِنَاءُ الْفِعْلِ
وَتَغْيِيرٌ، فَرُوجُوعُ الْأَصْلِ، وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُطَّرَدٍ، وَلَا مُؤَوَّفٌ بِالْفَرَضِ،
فَالصَّحِيحُ مَا تَقَدَّمَ.

(١) فِي الْأَصْلِ (ت): «وَعَبُو» وَفِي (س) «وَعَزُو» وَاثْبَتَ مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابَ ٣/٢٢٧.

(٣) الْكِتَابَ ٣/٣١٢، ٣١٦.

وأما ما استدل به من (ذَلَّزَلٍ، وَزَلَّزَلٍ) فليس مثل (جَوَّارٍ) لأن (ذَلَّزَلًا) حَصَلَ التنوينُ العَوَضِيُّ منه في حَرْفِ الإعرابِ، فلم يُمكن أن يَبْقَى على فَتْحِهِ حالة الجَرِّ، بخلاف (جَوَّارٍ) فَإِنَّ التنوينَ فيه مانعٌ في الظاهر لحركة ما قبل الآخر، وفتحةُ الإعرابِ غير ظاهرة، فأمكن تقديرُها مع وجود التنوين؛ إذ لا فَتْحَ فيه، كما في (جَنَّدَلٍ) ونحوه فافتَرَقَا.

وقوله : «وَذَا عِثْلَالٍ» منصوبٌ بفعل مضمر من «باب الاشتغال» يفسره «أَجْرِهِ» و«رَفْعًا وَجَرًّا» مصدران في موضع الحال، والكاف : بمعنى (مِثْلٍ) وهى في موضع الحال من باب «ضربته شديداً» أى أَجْرِهِ إِجْرَاءٌ مِثْلَ إِجْرَاءِ «سَارٍ» ثم قال : «وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ»... إلى آخره.

يريد أن هذا اللفظ له بِمَفَاعِيلَ وَمَفَاعِلَ، شَبَهُ اقْتَضَى ذَلِكَ الشَّبَهُ مَنَعَ الصَّرْفَ مطلقاً، في النكرة والمعرفة [لأنه على زنة (مَفَاعِيلَ) كقراطيس وقناديل، فَحَكَّمُوا فِيهِ الشَّبَهُ فَمَنَعُوهُ الصَّرْفَ، كما منعه في الجمع، لأن ثمرة الشَّبَهُ أَنْ يَجْرَى المَشَبُّهُ عَلَى حَكْمِ المَشَبُّهُ بِهِ. وعند ابن الناظم أنه نَبَّهَ بهذا الكلام على خلاف من خالف في عموم منع الصرف، يعنى في النكرة والمعرفة] ^(١). وَزَعَمَ أَنْ فِيهِ وَجْهَيْنِ : الصَّرْفَ، وعدمه، أى إِنْ ذَلِكَ الشَّبَهُ اقْتَضَى عُمُومَ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي جَمِيعِ وَجُوهِ الِاسْتِعْمَالِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ ^(٢).

وكانَّ المخالفَ رأى أن القاعدة العربية أن المشبَّه لا يَقْوَى قُوَّةَ المَشَبُّهُ بِهِ، فيكون هذا من ذلك الباب.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْفَ الِالْحَاقِ قَدْ أُشْبِهَتْ أَلْفَ التَّائِيثِ، فَمُنْعُ صَرْفِ مَا هِيَ فِيهِ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَقْوِ قُوَّةَ أَلْفِ التَّائِيثِ لَمْ يَمْنَعْ إِلَّا فِي الْمَعْرِفَةِ، فيكون هذا الموضع كذلك.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٧.

وهذا قد يُجاب عنه بأن الشُّبّه في باب ما لا ينصرف يُؤثّر إرطلاق،
ويُلحق المشبّه بالمشبّه [به] ^(١).

ألا ترى إلى امتناع صرف (أَحْمَر) المنكّر بعد التسمية وغير ذلك.
ومنه. مسألة الإلحاق، لأن الشُّبّه لم يَحْصُلْ إلا بعد التسميه؛ إذ
كانت قبلها / تلحقها الهاء نحو : عِلْقَاة، وألفُ التانيث من حقيقتها ألا ^{٣٧٠}
٣ تلحقها التاء.

ومن هناك ^(٢) غَلَطَ أبو عبيدة في مسألة :
* فَكَّرَ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ ^(٣) *
كما سيأتى إن شاء الله.

فلما امتنعت التاء بالعلمية حَصَلَ الشُّبّه، فَحَصَلَ مَنَعُ الصِّرف.
ومقتضى كلام الناظم أن (سَرَاوِيل) عنده مفرد لاجمع، وهو
مذهب سيبويه. قال ^(٤) : وأما سَرَاوِيلُ فشيءٌ واحد، وهو أعجميٌّ أعرب
كما أعرب الأجرُ، إلا أن سَرَاوِيلَ أَشْبَهَ من كلامهم ما لا ينصرف في
معرفة ولا نكرة، كما أشبه بَقَمُ الفعل، يَعْنِي بعد التَّسْمِيَةِ، ولم يكن له
نظيرٌ في الأسماء.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي وليست في النسخ، وفي (ت) «بالمشبهات».

(٢) في الأصل «ومن ذلك» وما أثبتته من (س، ت).

(٣) سيبويه ٢١٢/٣، ومجالس العلماء للزجاجي ٥١، وشرح شواهد الشافعية ٤١٧، واللسان (مكر،
علق)

والرجز للعجاج، ديوانه ٢٩. ويروي «يَسْتَنُّ» و«فَحَطُّ» يصف ثورا يرتعي في ضروب من الشجر.
وكُرٌ : رجع. ويستن : يرتعي.

وحَطُّ : نزل. والعلقى : شجر له أفنان طوال دقاق، وأوراق لطاف.

والمكور : جمع : مَكْرٌ، بالفتح، وهى نبتة غبراء لها ورق وليس لها زهر.

(٤) الكتاب ٢٢٩/٣.

فما قاله الناظم في البيت هو عَيْنُ مَنْصُ عليه سيبويه.

وقد قيل : إن (سَرَوَائِل) جمع (سِرْوَالَة) وأنشد أبو العباس في واحدتها^(١):

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْنَتٍ عَطِيفٍ

وقد حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تحقير (سَرَوَائِل) : سُرِّيَّالَتُ لأنهم جعلوها جماعة بمنزلة (دَخَارِيصَ)^(٢) وعلى هذا قد تَضَمَّنَتْ ضابطُ الجمع، فلا يُحتاج إلى التَّنْبِيهِ عليه. وإذا كان ذلك لغةً فليس بخلاف، ولكن الأشهر فيه الأفراد، ولذلك لم يَحْكِهِ يونس إلا عن بعض العرب، فاعتمد الناظم ماهو الأشهر، والسَرَوَائِلُ معروف، وهو أعجمي.

وقوله : «وإنْ بِهِ سُمِّيَ أو بما لَحِقَ بِهِ» إلى آخره.

يعنى أن هذا الجمع المُوازن (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) إذا سُمِّيَ به فإنه يَسْتَحِقُّ منعَ الصرف كإصله، فتقول في (مَسَاجِدَ) مسمًى به: هذا مَسَاجِدُ، ورَأَيْتُ مَسَاجِدَ، ومررتُ بمَسَاجِدَ.

وكذلك مَالِحٍ بالجمع وإن لم يكن جمعا حقيقة، كهَوَازِنَ، وشَرَاحِيلَ.

ومنه (سَرَوَائِلُ) إذا سُمِّيَ به أيضا على اعتقاد أنه مفرد، فإنه يستحق أن يُمنع صرفه، فتقول : هذا سَرَوَائِلُ، ورَأَيْتُ سَرَوَائِلَ، ومررتُ بِسَرَوَائِلَ .

(١) المقتضب ٣/٢٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٣، والعيني ٤/٣٥٤، والتصريح ٢/٢١٢، والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٧، والأشموني ٣/٢٤٧، واللسان (سرل).

(٢) الكتاب ٣/٤٩٣، الدخاريص : جمع دَخْرِصَة، ودِخْرِيص، وهو من القميص والدرع : مايوصل به البدن ليوسعه.

أما الجمع إذا سُمِّيَ به فوجهٌ منع صَرْفِهِ التشبيهُ بأصله، لكونه ،
على مثال لا نظير له في الأحاد العربية، وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ،
وهو أُخْرَى لِقُرْبِهِ من أصله، وكذلك (سَرَاوِيل) يَمْتَنَعُ للمثال تشبيهاً .

وقد زعم الفارسي أن (سَرَاوِيل) إذا سُمِّيَ به امتنع صرفه
للتعريف والتأنيث، وأخذه من لفظ سيبويه، وذلك، على ما نبّه عليه ابنُ
خروف، غيرُ مُحْتَاجٍ إليه، للاكتفاء بالمثال عن عِلَّةٍ ثانية، ولو كان ذلك
مُعْتَبَرًا لَصَرِفَ (مَسَاجِدُ) اسمَ رجل، لأنه لاعلةٌ زائدةٌ على المثال، من
عَلَمِيَةٍ أو تَأْنِيثٍ أو غير ذلك.

ولم يُنَبِّهْ هنا الناظم على وجه المنع، ولعله اكتفى بالتنبية عليه في
(سَرَاوِيل)

ويقال : حَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ، إِذَا وَجَبَ. وَأَحَقَّقْتُهُ : أَوْجَبْتُهُ، كَأَنَّهُ قَالَ :
مَنْعُهُ يَجِبُ.

وفي قوله : «وإن به سُمِّيَ» شَيْءٌ من جهة العربية وهو أن «به»
مُقَامُ مُقَامِ [الفاعل]^(١) كأنه قال : وإن سُمِّيَ به، فواجبٌ فيه التأخيرُ عن
الفعل، ولا يجوز التقديم، كما لا يجوز تقديمُ الفاعل.

ولا يقال : إن المفعول المُقَامُ مُضْمَرٌ، تقديرُهُ : وإن به سُمِّيَ الإنسانُ
أو الرجلُ، أو ما أشبه ذلك مما يصحُّ إضمارُهُ / للعلم به، لأن عادة أهل
النحو أن يقولوا في بِنْيَةِ الفاعل : إِذَا سَمَّيْتَ بِكَذَا صَرْفَتَهُ، أَيْ مَنْعَتَهُ،
ولا يذكرون المفعولَ غالباً طَرَحًا له، لعدم الحاجة إليه، فالمبنى للمفعول من
ذلك، فإن سَلَّمَ ذلك التقدير فهو من الضَّعْفِ بمكان.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، وأثبتته من (س، ت).

ويمكن أن يكون ارتكَبَ مذهبَ الكوفيين ضرورةً ، لاسيما وهو إثر (إن) الشرطية، فقد قال بعض البصريين ذلك في نحو (إنْ زيدٌ قامَ) كما تقدم ، فهو أخفُّ، وكذلك أتى في البيت قبله بضرورةٍ أخرى، وهو تقديمُ مفعول المصدرِ الموصولِ عليه، وذلك قوله : «وإِسْرَآوِيلَ» بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ» فإن «بهذا» متعلق بـ«شبه» وهو مصدر، فيقدر بـ(أَنْ) والفعل، وقد قُدِّمَ المجرور عليه، ولا يمكن أن يقدر «شبه» هنا بمُشَبِّهِ، كما قُدِّرَ (عَجَبٌ) بمُعْجَبٍ في قوله تعالى : { أَكَاَنَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } الآية (١).

وإنما هذا ضرورةٌ على حَدِّ الضرورة في النُّظيرِ الموصولِ من قوله (٢):
تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا
أَزْوَجِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَّقَاعِ

على رأى مَنْ حَمَلَهُ على ظاهره.

وهنا أتمَّ الكلامَ على ما يَمْنَعُ من الصرف مطلقا، وذلك في ثلاثة مواضع، تَجْمَعُ خمسة أنواع.

ثم أخذ يتكلَّمُ فيما يَمْتَنَعُ في حال التعريف دون حال التنكير، فقال :

وَالْعَلَمَ اَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا

تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدٍ يَكْرِبًا

(١) سورة يونس / آية : ٢.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب «المضاف إلى ياء المتكلم» وهو للذهلول بن كعب .

[إلى آخر ما أتى به فيه] ^(١)

وهذا القسم لا يمتنع الصرف فيه إلا مع العَلَمِيَّة، فلذلك إذا زالت رُجْع الأصل في الاسم فانصرف، وإذا لم يُسَمَّ به بقي منصرفاً على أصله.

وَكُونُ الْعَلَمِيَّة مَانِعاً ظَاهِراً، لأنها ثَانِيَةٌ عن التَّنْكِير وهو الأصل.

وابتداً بالتركيب مع العَلَمِيَّة، فَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَلَمَ يُمنع صرفه إذا كان مركباً تركيبَ مَزَجٍ، من حيث كان التركيب على ثلاثة أوجه :

تركيبُ إِضَافَةٍ، كعَبْدِ اللَّهِ، وَامْرِئِ الْقَيْسِ.

وتركيبُ إِسْنَادٍ، كَتَأْبَطَ شَرّاً، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَذَرَى حَبّاً، وشبه ذلك.

وتركيبُ مَزَجٍ، وهو أن تصير الكلمتان كالكلمة الواحدة، وكلُّ واحدة منهما كجزء الاسم، فتُجْعَلُ الثَّانِيَةُ محلَّ الإعراب كهاء التانيث، وذلك نحو قولك : مَعْدِيكَرْبُ، وهو مِثَالُهُ، وهو اسم رجل، وَبِلَا لِأَبَاذُ، وَبِعَلْبَكُ، وَرَامَهُرْمَزُ، وَحَضْرَمَوْتُ، وَمَارَسَرْجِسُ. وأنشد سيبويه لجرير ^(٢):

لَقَيْتُمْ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ

فَقُلْتُمْ مَارَسَرْجِسَ لَا قِتَالاً

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ٢٩٦/٣، والمقتضب ٢٣/٤، وابن يعيش ٦٥/١، واللسان (سرجس) وديوانه ٤١٤

ومارسرجس : اسم نبطي سمي جريراً به تغلب نفياً لهم عن العرب.

يخاطب به بني تغلب في قتالهم لقيس عيلان، والمعنى : يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم : لانقاتلكم، جبنا منكم وخورا.

و(قَالِي قَلَا) مثل (مَعْدِيكَرَب) أنشد سيبويه^(١):

سَيُصْنِجُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَأَقْعَا

بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

وأكثر هذه الألفاظ تختلف فيها العرب، فمنهم من يجعلها مضافاً ومضافاً إليه، وهذا غير داخل في المقصود، ومنهم من يجعلها كالاسم الواحد، وإعرابها في الآخر، وعلى هذا تكلم الناظم والنحويون في هذا الباب.

فلما كان المقصود أحد أقسام المركب خصه بالذكر.

/ فإن قلت : فقد زعم ابن الضائع^(٢) أن المركب في إطلاق^{٣٧٢}
٣
النحويين المراد به هذا المركب تركيب مزج، فكان الأولى ترك التفسير،
لأنه مُسْتَعْنَى عنه.

فالجواب : أن هذا لم يتقرر بعد أنه رأى الناظم، فلا يحمل عليه
حتى يثبت لنا أنه عنده كذلك.

فإن قلت : فقد كان يُكتفى بالتمثيل عن التفسير؛ إذ هو مُغْنٍ عنه،
لأن (مَعْدِيكَرَب) كذلك هو.

(١) الكتاب ٣/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٤، واللسان (دبل، قتم) والبلدان (دبيل) وسبب هذا البيت
أن الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فر وترك رقعة مكتوباً
فيها البيت وبیت قبله هو :

إذا حان دين اليحصبى فقل له تزود براد واستعن بدليل
والأقتم : الأغبر اللون. وقالي قلا : مدينة من مدن خراسان أو من ديار بكر. ودبيل : مدينة
من مدائن السند.

(٢) سبقت ترجمته.

فالجواب : أن (مَعْدِيكَرَب) لا يتعين فيه تركيبُ المزج، لإمكان تركيب الإضافة، فلم يكن له بُدٌّ من تَعْيِينِهِ بغير المثال. ثم أتى بالمثال تَبْيِينًا لما ذَكَرَ على عادته.

ويدخل في معنى التمثيل بمقتضى القاعدة ماسمى به من النكرات، وكان مركبًا مَبْنِيًّا للتركيب نحو : خمسةَ عَشَرَ، وصَبَاحَ مَسَاءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَلَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً^(١) وما أشبه ذلك، فيجرى مَجْرَى مَامَثَلٌ به من مَعْدِيكَرَب، ويكون على الوجهين المذكورين من التَّركِيب والإضافة.

فإن قيل : إن هذا الكلام يَقْتَضِي أن كل مارْكَبٌ تركيبَ مَزْجٍ، سواءً أكان آخرُ الاسمين صوتًا أم غيره، فحكمُه هذا الحكمُ من الإعراب، غيرُ مُنْصَرَفٍ، لأنه قال : «امْنَعْ صَرْفَهُ مُرْكَبًا تَرْكِيبَ مَزْجٍ» فعلى هذا ما جاء من نحو (سَيَبَوِيهِ، وَعَمْرَوِيهِ، وَنَفْطَوِيهِ) مُعْرَبٌ عنده، فيكون إعرابه إعرابَ غير المنصرف، وهذا غير صحيح عنده، لأنه قد تقدم في «باب العلم» نَصُّه على أنه مبني؛ إذ تكلَّم على المركَّب فقال : «ذَا إِنْ بَغَيْرِ وَيَّهِ تَمَّ أُعْرِبًا» فتحصلُ منه أنه مبني لأنه مختوم بويِّهِ، وهو قد أطلق هنا في إعراب المركَّب غيرَ مُنْصَرَفٍ، وهو من المركَّب، فاقْتَضَى إعرابه غيرَ منصرف، وهو تناقض.

ولا يقال : إن الإعراب فيه مَحْكِيٌّ، وقد نَصَّ هو عليه في «التسهيل»^(٢) وغيره، فيَدْخُلُ له من حيث نَقْلٌ فيه ذلك، ويكون تَنْبِيْهُا على ذلك القليل كيف يكون الإعراب فيه.

(١) من أمثالهم، وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٧، ومعناه : مواجهة، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزتها إلى غيره.

(٢) انظر : ص ٢٢١.

لأننا نقول : هذا يعود عليه بالنقص، لأن كلامه في هذا النظم، إنما ينبغي على كلامه فيه فقط، فإذا بُني على غيره كان فاسدَ الوضع، فيلزم الإشكال.

والجواب : أنه لما تكلم هنا على ما كان معرباً خاصةً، فبيّن وجه إعرابه، وأنه على ترك الصرف، لأنه قال : «وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا» ولم يقل : أضعفه غيرَ منصرف، وإنما كان كلامه هنا مختصاً بمنع الصرف، فهذا ينبغي على كونه مُعرباً له موضع آخر غير هذا. وإنما تقدّم له قبل أن المركّب تركيب مزج معرب إلا ما ختم بويه - تنزّل كلامه على ما تقرّر من أنه لا مدخل لـ(سِيَبَوِيهِ) وبابه هنا على طريقته.

وإذا قلنا : إنه لم يذكر فيه إعراباً، ثم ثبت ذلك فيه لدخل تحت هذا الكلام، ولم يلزم فيه تناقض على هذا القصد.

ولو فرضنا أيضاً أنه ذكر وجه الإعراب في (سِيَبَوِيهِ) مع وجه البناء لكان داخلاً من حيث إعرابه تحت هذا الكلام، وكذلك لو لم يذكر فيه إعراباً ولا بناءً لكان محالاً به على كونه مُعرباً.

ولو سلّمنا الإشكال من أصله، وأنه / ذكر هنا الإعراب في ^{٣٧٣}_٣ المركّب، لم يدخل هنا المختوم بالصوت، لأن المثال يُحرز مراده، وهو (مَعْدِيكِرْب) إذ ليس بمختوم بصوت، فيُقيد كلامه بمثاله، ولا يدخل (سِيَبَوِيهِ) وبابه، فكلامه هنا صحيح على كل تقدير، ولا إشكال فيه. وإنما منع التركيب مع العَلَمية، لأن التركيب صير المركّب قليلاً في كلامهم، غير جارٍ على أُبْنِيَتِهِم المعتادة، فأشبهه الأعجمي، كإبراهيم وإسماعيل.

وأيضاً، صار الاسم الثاني منها بمنزلة هاء التانيث، فأشبهه المؤنث؛ إذ كان الإعراب يقع على غير الأول، كما يقع في (طَلْحَة) على غير الاسم.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَوَلَانَا

كَغَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

هذا نوع آخر من المانع مع العلمية، وهو زيادة الألف والنون، وقد تقدم له ذكرهما في المنع مع الوصف، وهذا قسمٌ لذلك، و«حَاوِي» صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وهو (العَلَم) كأنه قال: وكذلك العَلَمُ حَاوِي زَائِدِي فَعَلَان.

ويعنى أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان امتنع صرفه، نحو (غَطَفَان) وهو الذي مثَّل به الناظم. و(أَصْبَهَان) كذلك.

وغَطَفَان: اسمٌ لأبي قبيلةٍ من قبائل العرب، وهو غَطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عَيْلَان^(١)، قال الشاعر^(٢):

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَأَذْنُوبَ لَهَا

إِلَى لَامَتِ ذَوُو أَحْسَابِهَا عَمَرَا

وأَصْبَهَان: اسم أرض. وأراد بالمثاليين ما كان علماً لإنسان كغَطَفَان، أو علماً لأرضٍ أو بلدٍ كأَصْبَهَان.

(١) في (س، ت) «قيس عيلان».

(٢) الخصائص ٣٦/٢، والخزانة ٣٠/٤، والهمع ٢٠٣/٢، والدرر ١٣٧/١.

وغطفان: قبيلة ترجع فزارة إليها في النسب. والمراد بالذنوب هنا الإساءات.

واللوم: التعنيف. والأحساب: جمع حسب، وهو الشرف الثابت للإنسان ولأبائه. وعمر: هو عمر بن هبيرة الفزاري، من عمال سليمان بن عبد الملك. ويروي «إذن للام» يقول: لو كانت غطفان غير مسيئة إلى اللام أشرافها عمر بن هبيرة هذا في تعرضه إلى، ومنعوه عنى.

فمن الأول : عِمْران ، وعُثْمان ، وسَلْمان ، وعَيْلان ، وعدنان وهو كثير ومن الثاني : حوران وأذربيجان ، ونُعْمان ، ونحو ذلك .

ويدخل فى مُضْمَن هذا المعنى ما سُمى به من الأسماء أو الصفات التى فى آخرها الألف والنون الزائدتان ، كما إذا سَمَّيْتَ بغَضْبَان ، أو بسرْحَان ، أو سَيْفَان ، أو مَرْجَان ، أو ما أشبه ذلك .

ولا يلزم هنا اشتراطُ عدم لحاق التاء فى المؤنث ، لأنه ، إذا سُمى به مذكراً أو مؤنث ، لم تلحقه التاء أصلاً ، فلم يَحْتَجْ إلى اشتراط ذلك .

وفى قوله : « زَائِدَى فَعْلَان » إشعارُ بأنَّ لَابُدَّ من زيادتهما معا ، فلو كان أحدهما زائداً ، والآخر أصلياً ، لم يكن ذلك مانعاً ، لأن الألف والنون إنما كانت للصَّرْفِ لشَبَّهها بالْفَى حَمَراءَ وَزَكْرِيَاءَ .

ومن جملة الشَّبَّه أنهم زيادتان زِيدتا معاً ، فعلى هذا ما كان من الأسماء فى آخره الألف والنون ، واحْتَمَلت النون فيه الأصالة والزيادة ، فلك وجهان فى الصَّرْفِ وعدمه ، اعتباراً بأصالتها أو زيادتها فيجوز لك - إذا سَمَّيْتَ بُرْمَانَ ، أو حَسَّانٍ ، أو دِهْقَانَ^(١) ، أو شَيْطَانَ - وجهان ، فإن اعتقدت أنها من الرَّمِّ والحِسِّ والدَّهْقِ ، ومن « شَيْطٍ »^(٢) ، لم تَصْرِفْها ، وإن اعتقدت الْحَمَلَ على قولك : أرضُ مَرْمَنَه^(٣) ، ومن الحُسْنِ ، والدَّهْقَنَةِ ، والتَّشْيِطُنِ^(٤) صرفتها .

(١) الدَّهْقَان - بكسر الدال وضمها - التاجر ، فارسى معرب .

(٢) فى اللسان «والشيطان فعنان من شاط يشيط» .

(٣) فى جميع النسخ «رمنة» ولم أجدها فى كتب اللغة . والصواب أنها «مَرْمَنَة» أى كثيرة شجر الرمان .

(٤) الدهقنة : الإلانة ، يقال : دَهَقن الطعام ، إذا ألانته والتشيطان : من قولك : تشيطان الرجل ، إذا صار كالشيطان ، وفعل فعله .

فإذا تَمَحَّصْتَ لجهة الأصالة صُرِفَتْ ، كما إذا سَمَّيْتَ بَطَّحَانٍ من
 (الطَّحْن) أو/ بَتَّانٍ من (التَّبَن) أو بَسْمَانٍ من (السَّمْن) ونحو ذلك . $\frac{374}{3}$
 وقد تقدّم نحو هذا فى الصفة ، والمانع على هذا العَلَمِيَّة
 والزيادتان ، أو تقول: شَبَّه الألف والنون هنا بالآلف والنون فى (فَعْلَان ،
 فَعْلَى) والأول هو الجارى على كلام الناظم ، إذ قال : « كَذَاكَ حَاوِي
 زَائِدِي فَعْلَان » فأشعر بأن زيادتهما هى السَّبَب فى المنع ، ويَحْتَمِل أن
 يريد الوجه الآخر ، لأنه لم يَنْصُ على أن نَفَس الألف والنون هو المانع .
 وَحَوَى الشَّيْءُ : بمعنى مَلَكَهُ ، وصار فى حَوْزِهِ . واسم فاعله
 (حَاوِي)

كَذَا مُؤَنَّثُ بِهَاءٍ مُطْلَقًا
 وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
 فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ
 أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لِأَسْمَ ذَكَرٍ
 وَجَهَانٍ فِى الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقُ
 وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ
 قد تقدم من أقسام المؤنث ما آخره أَلْفٌ ممدودة أو مقصورة ،
 وهو يذكر الآن مابقى من الأقسام ، وإنما أتى بها ههنا لمخالفتها لما
 تقدم ، فأتى هنا للمؤنث بأقسام سِتَّةَ ، لأن المؤنث لا يَخْلُو ، إذا كان
 معرفة إما فى الأصل أو بالنقل ، من أن يكون فيه هاء التانيث أولا .
 فما فيه الهاء قِسْمٌ ولا تفصيل فيه .
 وأما العاري من الهاء فلا يَخْلُو من أن يكون زائدا على ثلاثة
 أحرف ، أو يكون على ثلاثة .

فما زادت حروفه على ثلاثة قِسْمُ ثانٍ لاتفصيل فيه .
وأما الثلاثي فإِماً أن يكون مُحَرَكُ الوِسطِ أَوَلاً ، فالمحرَكُ الوِسطِ قِسْمُ
ثالث انتهى التفصيلُ فيه .

وأما الساكنُ الوِسطِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أعجمياً

والثاني : أن يكون منقولاً للمؤنثِ ممَّا غَلَبَ عليه التذكير

والثالث : أن يخلو من الوجهين ، فيكون غيرَ أعجميٍّ ولا منقولٍ ممَّا غَلَبَ
عليه فهذه ثلاثةٌ مضمومةٌ إلى الثلاثة الأولى ، فالجميع ستة أقسام ، تضمَّنْها
كلامه هنا .

فالقسم الأول : مافيه هاءُ التانيث مطلقاً ، وهو المراد بقوله : «كَذَا مُؤنَّثٌ
بهاء و » «مؤنَّثٌ » صفةٌ للعلمِ المقدَّر ، استغنى عن ذكره للعلمِ به ، وقال : «بهاء»
احترازاً من المؤنَّث بالالف ولأنه تقدَّم .

وقوله : «مطلقاً» أى غيرَ مقيدٍ بشيءٍ ممَّا قُيدَ به ما بعده من الأقسام .
يَعْنى أن العلمَ المؤنَّثَ بالهاءِ يَمْتَنعُ صرفُهُ على كل حال ، سواء أكان ثلاثياً أم
ثنائياً أم فوقَ ذلك .

فإذا سَمَّيتَ بِشَفَةِ ، أو ظُبَّةٍ ، أو عِضَّةٍ ، أو رَقَّةٍ ، أو شِيَةِ^(١) ، منعته
الصرفَ فتقول : هذه شَفَةٌ قد جَاءَتْ ، ومررتُ بِشَفَةٍ .

وكذلك رأيتُ ظُبَّةً ومررتُ بِعِضَّةٍ ، ونحو ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه .

(١) الظُّبَّةُ : حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها . والعِضَّةُ : الفرقة ، والقطعة والكذب . والرقَّة :
الأرض الخضراء ، والمال ، والفضة ، والدراهم المضروبة منها والشِّيَّة : العلامة .

وكذلك تقول فى الثلاثى : هذه عَمْرَةٌ ورأيتُ مِئَةً ، ومررتُ بِمِئَةٍ ،
فَتَمَنَعَهُ الصَّرْفُ .

وكذلك الزائد على الثلاثة نحو : فاطمة ، وعائشة ، وأمّامة ، وما
أشبه ذلك .

وسواء فى هذا ما كن علماً لمؤنث أو لمذكّر ، فيمتنع الصرف ، كما
لو سميت رجلاً بما تقدّم ذكره ، وطلّحة ، وحمزة ، ومرة / وعُتْبَة ، $\frac{٢٧٥}{٣}$
وربيعة ، وما أشبه ذلك ،

ولفظه شاملٌ لهذا كله ؛ إذ قال : كَذَا مُؤنثٌ بِهَاءٍ مُطلقاً فإن
المؤنث بالهاء هو اللفظ ، كان واقعاً على مذكّر أو مؤنث . والوجه فى
المنع ظاهر .

ويردّ عليه سؤال ، وهو أنه قد جاء ممّا فيه هاءُ التانيث ما إذا
سمّى [به] أنصرف عند الجمهور ، وذلك (أخت ، وبنت) فإنك إذا جعلته
اسماً لرجل صرفته فقلت : هذا أختٌ قد جاء ، وهذا بنتٌ قد مرّ ، وإذا
ثبت هذا فقله فى المؤنث بالهاء : سيمتنع مطلقاً مُشكّل .
والجواب : أن يقال أولاً : إنه قليلٌ نادر ، فلم يُعتدّ به .

وأيضاً ، فقد قال قوم بمنع الصرف فيهما . ومنهم من زعم أنها
للتانيث ، حكى ذلك ابن السراج ، فقد يمكن أن يقال : إنها عند الناظم
كذلك ، وإنه يمتنع الصرف فيهما وإن كان مخالفاً لسيبويه^(١) ، ويدل
على هذا القول ويبيّنه الجمع بالآلف حيث حذفوا التاء منهما ، ولم
يقولوا : أُخْتَاتُ ، ولا بُنَاتُ .

(١) انظر : الكتاب ٢٢١/٣ .

وأيضا ، فسيبويه يعتبر صورة التاء فيها في النسب ، فيقول في (أخت) :
أَخَوِي ، وفي (بنت) : بَنَوِي^(١) .

وإليه ذهب الناظم على ما يأتى في «باب النسب» إن شاء الله ، فيظهر
قول من قال بهذا ، أو يكون داخلا تحت كلام الناظم .

ثم إنا نقول ثانياً : ليست بتاء تانيث ، وإنما هى تاء أخرى للإلحاق ، فـ
(أخت) ملحق بـ (قفل) و (بنت) ملحق بـ (عدل) ولو كانت للتانيث لكان ما قبلها
مفتوحا ، كشفة ، ورقة .

قال سيبويه^(٢) : وإن سميت رجلاً ببنت أو أخت صرفته ، لأنك تقول :
بَنَيْتُ الاسم على هذه التاء ، وألحقها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنَبْتَةً بالأربعة ،
ولو كانت كالهاء لَمَا أُسْكِنُوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كطاء
عَفْرِيت .

ثم قال^(٢) : ولو أن هذه الهاء التى فى دَجَاجَةٍ كهذه التاء انصرفت فى
المعرفة . فهذا نص سيبويه على أنها ليست للتانيث ، وإنما تانيث (بنت) كتانيث
(جمل) بلا هاء تانيث ؛ بل بالبنية . فإذا لا أعترض على الناظم .

وفى قوله : «مُؤَنَّثُ بهاءٍ» إشعاراً بأن جمع المؤنث بالالف والتاء لا يمنع
صرفه لأنه قال : «بهاء» ولم يقل : «بتاء» وإن كانت عادته أن يطلق على هاء
التانيث لفظ التاء اتساعاً ، فمحافظة على التعبير بالهاء دليل على ما ذكر ،
وعادة النحويين .

والقسم الثانى : ما ليس فيه هاء من المؤنث الزائدة حروفه على ثلاثة ، وهو
مراده من قوله : «وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ» .

(١) المرجع السابق ٣/٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢٢١ .

والعاري : هو الذي يُجَرَّد عن الهاء ، وهو صفة للمؤنث ، أى شرطُ منع المؤنث العارى .

ولا ينبغي أن يقدر (العَلَم) لأن العلم العارى لا يستلزم كونه مؤنثا ، وليس كلامه إلا فى المؤنث ، فلا بُدَّ من أن يكون المنعوت هو لفظ المؤنث ، لتقدم ذكره قريبا فى قوله : «كَذَا مُؤنَّثُ بِهَاءٍ» .

و«ارتقى» بمعنى : عَلَا وارتفع ، أى ارتفع عن الثلاثى ، وزاد عليه .

وقوله : فَوْقَ الثَّلَاثِ على حذف مضاف ، لأن الاسم لا يرتقى فوق / ثلاثة أحرف ، وإنما يرتقى فوق ما هو على ثلاثة أحرف من الأسماء ، $\frac{٢٧٦}{٣}$ فالتقدير : فوق ذى الثلاث . وأنت «الثلاث» ويريد الحروف ، لأن الحروف تذكر وتؤنث وقد تقدم فى النظم مواضع من هذا .

وحذف ياء «العَارِ» للنظم ، وهو جائز فى الكلام أيضا . ويريد أن العارى من هاء التانيث شرطه فى امتناع صرفه أن يكون رباعيا فأعلى ، نحو : سَعَادُ . وزَيْنَبُ .

وكذلك إذا سميت امرأة بنحو : عُقَاب ، أو عَقْرَب ، أو أَرْنَب ، أو ذِرَاع .

فهذا كله ممتنع الصرف فى المعرفة ، لأن الرباعى يقوم الحرف الرابع فيه مقام هاء التانيث .

والدليل على ذلك أن الثلاثى إذا صُغِر رُدَّتْ إليه التاء ، فقلت فى (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفى (دَعْد) : دُعَيْدَة ، وفى (نُعْم) : نُعَيْمَة ، إلا ما شذَّ .

وإذا صُغِّرَ الرباعى لم تُرَدَّ إليه التاء وإن كان فى تقدير التاء ، كما رُدَّتْ إلى الثلاثى ، لأن الحرف الرابع قام مقامها ، فتقول : (سَعِيدٌ) فى سَعَادَ ، و (زَيْنَبٌ) فى : زَيْنَبَ ، إلا ما شذَّ .

وإذا كان كذلك فكأنَّ الهاء فيه ثابتة ، فجرى على حكم ما فيه التاء .
والقسم الثالث : المؤنث العارى من هاء التانيث ، والثلاثى المحرك الوسط ، وهو المشار إليه بالمثال فى قوله : « أَوْسَقَرُ » .

وأراد أن شرط منع العارى من الهاء أن يكون زائدا على الثلاثة ، أو كهذا اللفظ الذى هو « سَقَرُ » فتحريك الوسط يقوم عنده مقام الزائد على الثلاثة فى منع الصرف إذا اجتمع مع العَلَمِيَّة ، نحو مامثل من (سَقَر) وهو اسمُ عَلمٍ من أسماء (جَهَنَّمَ) أعاذنا الله منها . ومثله (لَظَى) من أسماء (جَهَنَّمَ) أيضا .

وإذا سميت امرأة بـ (قَدَم) أو نحوه من المحرك الوسط ، فالحكم كذلك أيضا ، فتقول : هذه قَدَمُ ، ومررتُ بِقَدَمٍ ، كما تقول : هذه سَقَرُ .
قال الله تعالى : { سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ }^(١) ، وقال : { مَا سَلَكَكُمْ فِى سَقَرٍ }^(٢) .

وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسط ، كأنها قامت مقام الحرف الرابع . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، وإن لا فلو كانت الحركة قائمةً مقام الحرف الرابع لم يُؤْتِ بالهاء فى التصغير ، ولَمَّا كانت الهاء لأبْدُ منها فيه دلَّتْ على أنها ليست عوضاً حقيقة ، ولا قائمةً مقامها فى التَّحْصِيل ، ولكنهم قالوا ذلك لأن

(١) سورة المدثر / آية : ٢٦ ، ٢٧

(٢) سورة المدثر / آية : ٤٢ .

الحركة لَمَّا كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسط ينصرف في أحد الوجهين ، ووُجِدَ ما حُرِّك وسطه ممنوع الصرفِ البتَّة كالرباعي - جعلوا الحركة كأنها تقوم مقامه .

وأصل التعليل أن يقال : إن المانع حاصل في الثلاثي وغيره ، وهو العَلَمِيَّة والتأنيث ، لكنه استثنى من ذلك الساكن الوسط ك (دَعْد) لأجل ما حَصَلَ بالسكون من الخفة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .
وخالف ابن الأنباري في لزوم المنع في هذا القسم ، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا ، والجماعة على خلافه .

والقسم الرابع : / ما كان من المؤنث العَلَم ساكن الوسط ، لكن $\frac{٢٧٧}{٣}$ عَرَضَتْ فيه علة العُجْمَة زائدة على عِلَّتَيْهِ ، وذلك الذي أشار إليه بقوله : «أوكجور» .

أى وشرط العارى من الهاء الزائدة على الثلاثة أو زيادة العُجْمَة ك «جور» ونحوه .

وجورُ : اسم بلدة . تقول : هذه جورُ ، ونزلت بجور . ومثل ذلك (مَاهُ) وهو اسم موضع . و (جَمِصُ) وهو اسم بلدة .

وعله المنع مطلقا هنا ما قالوا من أن الساكن الوسط ينصرف لكون ثِقَلٍ إحدى العِلَّتَيْنِ قابلتها خِفَةُ الاسم ، فلم يَبْقَ إلا علة واحدة ، والعلة الواحدة لا تمنع ، و (جورُ) وأخواتها زاد فيها العُجْمَة مع عِلَّتَيْهَا ، وهما التعريف والتأنيث ، فقابلت خفة إحدى العلل ، فبقى فيه عِلَّتَانِ ، فوجب المنع ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب ابن مُعْطٍ في «ألفيته» إلى إجازة الوجهين ، كهند ودعد ، حسبما يظهر من كلامه حيث قال :

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ
فَنَحْنُ وَإِسْحَاقُ وَإِبْرَاهَامُ
إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكَنَّا
ثَانِيهِ فَالْصَّرْفُ كَنُوحٍ عَيْنًا
إِلَّا مَوْنَثًا كَمِصْرِ الْمَعْرِفَةِ
فَذَا كَهْنَدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرْفَةٍ
فَاسْتَنْتَى مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الثَّلَاثِيَّ السَّاكِنِ الْوَسْطِ مَا كَانَ مَوْنَثًا ، فَجَعَلَ فِيهِ
وَجْهَيْنِ كَهْنَدٍ .

وهذا غَلَطٌ ، لأن المَوْنَثَ من هذا النوع ليس فيه إلا المنع ، وهو المحكى عن
العرب ، والمَقُولُ به عند النحويين ، وإنما جَوَّزُ الوجهين في غير الأعجمي المُشَارِ
كَهْنَدٍ ، كما يَتَبَيَّنُ .

والقسم الخامس : ما كان من الأسماء التي غَلَبَ [عليه] التذكير^(١) ،
اسمًا علمًا لمَوْنَثٍ ، وهو الذى أشار إليه بقوله : «أَوْزَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ» يريد أن
شَرَطَ المَوْنَثَ العارى فى منع صرفه أن يكون كذا أو كذا ، أو مثل (زيد) اسمًا
علمًا لامرأة ، إذ (زيد) اسمٌ أَغْلَبَ استعماله فى المذكر ، فكل ما كان مثله
كَعَمْرٍو ، وَعَدْلٍ ، وَقَفْلٍ ، وَحَبْلٍ ، وَقَلْبٍ ، وَنَوْمٍ ، وما أشبه ذلك ، فهو مثله فى هذا
الحكم إذا سُمِّيَ به المَوْنَثُ .

ووجهه أنه لما كان قد غَلَبَ استعماله فى المذكر ، وصار متمنًا فيه ، كان
الخروج به إلى غير بابه ، واستعماله فى غير مآشهر فيه ، ثِقَلًا أدنى إلى أن

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة .

قابل الخِفة التي فيه فانتَهَضت العلَّتَان ، وهما التعريف والتأنيث ،
مانِعَيْنِ من الصِّرف .

قال سيبويه^(١) : فَإِنْ سَمَّيْتَ الْمُؤَنَّثَ بِعَمْرٍو أَوْ زَيْدٍ لَمْ يَجْزُ الصِّرْفُ .
هذا قول [ابن] أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبَى عَمْرٍو فِيمَا حَدَّثَنَا يُونُسُ . قال^(١) :
وهو القياس ، لأن المؤنث أشدُّ مُلَاءً مَةً للمؤنث ، والأصل عندهم أَنْ
يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر .

فإذا خالفوا ذلك فَسَمَّوْا المؤنثَ بالمذكر ، ثَقُلَ عليهم ، فمَنَعُوهُ
الصِّرفَ ، وهو أيضاً رأى الأخفش والمازني^(٢) . وَرَوَى عَنْ عِيسَى بْنِ
عُمَرَ ، وَيُونُسَ ، وَالْجَرْمِيِّ^(٣) ، أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ فِي هَذَا الْقِسْمِ / الْوَجْهَيْنِ : $\frac{378}{3}$
الصِّرفَ ، وَعَدَمَهُ ، كَهِنْدٍ وَدَعْدٍ فَيَقُولُونَ : هَذِهِ زَيْدٌ مُقْبِلَةٌ ، وَزَيْدٌ مُقْبِلَةٌ ،
كما تقول : هَذِهِ دَعْدٌ مُقْبِلَةٌ . ، وَدَعْدٌ مُقْبِلَةٌ .

قال المبرد : وَحَجَّتُهُمْ أَنَا إِذَا سَمَّيْنَا مُؤَنَّثًا بِمُؤَنَّثٍ ، وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ
سَاكِنُ الْوَسْطِ فِيهِ اللَّغَتَانِ قَوْلًا وَاحِدًا ، الصِّرفُ وَتَرَكُ الصِّرفِ وَقَدْ
نَقَلْنَاهُ مِنْ ثِقَلٍ إِلَى ثِقَلٍ ، وَالْمَنْقُولُ مِنْ حَالٍ خِفَّةً إِلَى حَالٍ ثِقَلٍ أُخْرَى
بِجَوَازِ اللَّغَتَيْنِ ، لِأَنَّ مَا هُوَ فِي أَحَدِ حَالَيْهِ خَفِيفٌ أَخْفُ مِمَّا هُوَ فِي كِلَا
حَالَيْهِ ثَقِيلٌ

(١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، وما بين الحاصرتين زيادة منه ، وليست في النسخ !

(٢) انظر : المقتضب ٣٥١/٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

قال : كما لو سَمِينَا رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف : كَقَدَم ، وَسَقَر ، فليس فيه إلا الصرفُ لخفة التذكير^(١) .

وأجاب ابن الضائع : بأن تسمية المؤنث بالمؤنث ، أو المذكر بالمذكر ، ليس فيه شبهة العُجْمَة ، لأنك سميتَ الشيءَ بما يُلائمه ، كتسمية العَرَبِيِّ بالعَرَبِيِّ^(٢) .

وأما إذا سميت المؤنث بالمذكر فقد سميتَ الشيءَ بما لا يُلائمه ، فأشبهه الأعجميُّ .

قال^(٣) : فإن قيل : فامْنَعْ صرفَ (قَدَم) و (سَقَر) اسمَ رجل لأن فيه التعريفَ وشبهَ العُجْمَة .

قلت : نعم ، لو كانت العُجْمَةُ الثلاثيَّةُ تمنع الصرفَ لوجب منعه على مذهب سيبويه . وقد ثبت أن العُجْمَة الثلاثية تُقاوم خفة البناء ، كما تقدم في (جُور) و (ماه) و (حمص) .

(١) عبارة المبرد في المقتضب (٣/٣٥٢) هي «وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي ، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون : نحن نجيِّز صرف المؤنث - إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا ، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذي إحدى حالتيه حال خفة أحق بالصرف ، كما أنا لو سمينا رجلاً ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلاً قدماً أو فخذاً أو عضداً ، لم يكن فيه فيه إلا الصرف لخفة التذكير» .

(٢) شرح الجمل الكبير ، المجلد الأول (٤٤ - ١)

(٣) نص قول ابن الضائع في «شرح الجمل الكبير (الموضع السابق) هو «فإن قيل : فامنع الصرف رجلاً اسمه قدم أو سقر ، لأنك أيضاً سميت الشيءَ بما لا يلائمه ، فهو يشبه العجمة . قلت : نعم لو كانت العجمة الثلاثية تمنع الصرف لوجب على قول سيبويه منع (قدم) اسم رجل ، فما يشبهها أولى أن يمنع . والعجمة الثلاثية تؤثر في مقاومة خفة البناء كما تقدم في حمص وماء وجور» اهـ

ثم أخذ يَحْتِج لصحة مذهب سيبويه بما تجده في «شرح الجمل» فانظر فيه والاول هو الذي ذهب إليه الناظم هنا ، وفي «التسهيل»^(١) .

وقوله «لَأَسْمَ ذَكَرَ» تؤكدُ لقوله : «اسمَ امرأة» .

والقسم السادس : ماعدا ماتقدّم من الثلاثى الساكنِ الوسطِ ، وهو قوله : «وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةً» .

يعنى أن ما كان من المؤنث الثلاثى الساكنِ الوسطِ لم يَسْبِقْ له تذكيرٌ قبل استعماله علماً ، كما سبق لـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأة ، ولا كان فيه عُجْمَةٌ ، كما كان في (جُورٍ) ونحوه ، ففيه وجهان : الصرفُ وعدُمه ، وذلك مثل (هِنْدٍ) وهو مثاله ، تقول : هذه هِنْدٌ يافتي ، ومررتُ بهند ، وقال أبو حَيَّة في منع الصرف^(٢) :

أَمِنْ هِنْدَ الْخَيْيَالِ أَلَمْ وَهْنًا

بَأَشْنَعَتْ عِنْدَ سَاهِمَةٍ مَنِينٍ

ونحوه (دَعْدُ) قال الشاعر ، فجمع بين الوجهين ، أنشده سيبويه^(٣) :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها

دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلَبِ

(١) انظر : ص ٢١٩ .

(٢) لم أجده في شعره المجموع (جمع وتحقيق : د يحيى الجبوري) .

(٣) الكتاب ٢٤١/٣ ، والخصائص ٦١/٣ ، ٣١٦ ، والمنصف ٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٧٠/١ ، والأشعموني ١٥٤/٣ ، واللسان (دعد ، لفع) والبيت لجرير ، ديوانه ٢٧ ، ويروى «ولم تُفَدِّ»

والتلفع : الالتحاق بالثوب . والفضل : الزيادة . والمنزr : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، وهى إناء من جلد يشرب به الأعراب . يقول : هى حضرية مترفة لاتلبس لبس الأعراب ، ولاتشرب كما يشربون ، ولاتاكل مما ياكلون .

وكذلك (نعم ، وجمل ، ومي) كقول ذى الرمة ، أنشده سيبيويه (١) :
 دِيَارَ مَيَّةٍ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا
 وَلَا يَرَى مَثَلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
 وأنشد أيضا (٢) :

* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَبْدٍ *

وأنشد أيضا للأخطل (٣) :

أَيَّامَ جُمْلٍ خَلِيلًا لَوِخَافُ لَهَا
 صُرْمًا لَخُوطٍ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ
 فجاءت هذه الأسماء مصروفة ، وإن شئت منعت الصرف .

وإجازته للوجهين موافقة لمذهب الجمهور ، خلافا لما ذهب إليه الزجاج ،
 من الجزم بمنع الصرف ، وردَّ على النحويين في صرفه وقال (٤) ، لاجبة لهم
 فيما أنشدوا دليلاً على صرفه ، لأن ما لا ينصرف كثير في الشعر . قال :
 ولا ينبغي أن يُعتبر جهة البناء (٥) .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، ونوادر أبي زيد ٣٢ ، وابن السجري ٩٠/٢ ، والخزانة ٣٣٩/٢ ،

والهمع ٢١/٣ ، والدرر ١٤٥/١ ، وديوانه ٣

ويروي «مُسَاعِفَةٌ» وتساعفنا : تدانينا وتواتينا . ورخم (مَيَّةٌ) فقال : مَيٌّ ، في غير النداء ضرورة ،
 وقيل : كانت تسمى مَيًّا ومَيَّةً .

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢ ، واللسان (خلب)

والخلب : لحية رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب بين القلب والكبد .

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢ ، وليس في ديوانه

والصرم - بفتح الصاد وضمها - القطيعة والهجران . وخوط : اختل وتغير .

و«خليلاً» منصوب على الاختصاص والتعجب ، والمعنى : أعجب بها خليلاً ، وما أعجبها خليلاً .
 ويروي «جمل خليل» على أنه مبتدأ وخبر .

(٤) انظر : شرح السيرافي ، المجلد الرابع (١٠٣ - ١) .

(٥) في (ت) «ولا يعتبر جهة البناء» .

وردَّ الناس على الزجَّاج مذهبه ، قال السيرافي (١) : لاختلاف بين مَنْ مَضَى من البصريين والكوفيين في جواز / صَرْفه .

٣٧٩
٣

قال : وعندى أنهم لم يُجمعوا عليه إلا لشهرته في كلام العرب .
ورعاية الخِفة في نُوحٍ ولُوطٍ إجماعاً يردُّ على الزجَّاج في قياسه .
قال ابن الضائع (٢) : كلام السيرافي صحيحٌ وبيِّنٌ في الردِّ عليه .
قال : وأيضاً ، فقد صرَّح سيبويه أن صَرْفه لغةٌ حيث قال : مَنْ جعل (ابنًا) مع ما قبله اسماً واحداً يقول : هذه هِنْدُ بنتُ فلان ، في لغة مَنْ صَرَفَ (هِنْدًا) .

قال (٣) : فهذا يدلُّ على استقرارها لغة ، ولم يَجِءْ بالبیت هو ولا غيره ليثبتها لغةً .

قال : ولما كان الثلاثي أقلَّ الأصول ، وسَكَنَ وَسَطُهُ ، كان أخفَّ أبنية الأسماء ، فلا يُبعد أن تُقاوم خِفَتَهُ إحدى العِلَّتَيْنِ ، فلا تُؤثِّرُ واحدةً ، فيَنْصَرَفَ .

قال : ثم إذا صحَّ السماع لم يلتفت إلى قياس (٤) ، فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب . فإذا ثبت الكلام فأى معنى للقياس؟!

وأيضاً ، لو فرض أنه لم يأتِ إلا في الشعر ، فلا ينبغي أن يدعى فيه الضرورة ؛ إذ لم يكن له معارضٌ في غير الشعر ، بل يُحمل على أنه

(١) شرح السيرافي - المجلد الرابع (١٠٣ - ١) .

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٣) في شرح الجمل «فقوله : في لغة من صرف يدل ...» وهو أوضح .

(٤) في الأصل «ثم إذا صحَّ السماع ولم يلتفت قياس» وفي (س) «ثم إذا صحَّ السماع لم يلتفت قياس» وهو موافق لما في شرح الجمل . وما أثبتته من (ت) .

كلامهم حتى يثبت المعارض ، وهو أصل نص عليه الشلّوبين فى طُرّة على كتاب ابن ملكون^(١) .

وأما الترجيح بين الوجهين فقال سيبويه^(٢) : ترك الصرف أجود . وهو الذى نص عليه الناظم فى قوله : « والمنع أحق » وإنما نص على أن المنع أحق لوجهين :

تبيين مذهبهما فيهما ، وأنه موافق لصاحب الكتاب .

والثانى : التنكىت على الزمخشري حيث عكس القضية ، فجعل الصرف هو اللاحق^(٣) .

قال ابن الضائع^(٤) : وإنما غلطه فى ذلك خطأؤه فى أن جعل حكمه كنوح ولوط^(٥) ، وهما مصروفان فى القرآن ، يعنى مع وجود علتين ، وهما : العَلَمية والعُجْمة . قال : فحكم أن الصرف أفصح . انتهى .

وهذا القياس من الزمخشري مُصادِم للسمع ؛ إذ حكى سيبويه ذلك نقلاً عن العرب ، ولم يحكم بذلك رأياً رآه .

فالصحيح ماذهب إليه الناس ، وإنما قال : الأحق المنع ، لأن علتين موجودتان فالأصل القياسى المنع ، حتى أنكر الزجاج صرفه ، وزعم أنه ضرورة كما تقدم^(٦) .

(١) سبقت ترجمة كل من الشلّوبين وابن ملكون .

(٢) الكتاب ٢٤٠/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ .

(٤) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٥) عبارة ابن الضائع هى وغلطه فى ذلك أن جعل حكمه كنوح ولوط ، وهى أفصح .

(٦) انظر : ص ٦٣٤

ومفهوم كلامه فى قوله : « فى العَادِمِ تَذْكِيرٌ سَبَقَ » أن الحكم كذلك ، سواءً سَبَقَ للسم قبل ذلك تَأْنِيثٌ أم لم يَسْبِقْ له شىء ؛ بل كان مُرْتَجِلاً مثلاً ، فلو سَمِيتَ امرأةً بِشَمْسٍ ، أو قَدْرٍ ، أو حَرْبٍ ، أو عَيْنٍ ، أو نحو ذلك مما اسْتُعْمِلَ قبل العلمية مؤنثاً ، فالوجهان فيه جائزان .

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ ، وهو أن كلامه أعطى أن الوجهين إنما يجريان فيما عُدِمَ تذكيرا سابقا قبل تسميه المؤنث به .

فأما إذا سَبَقَ له التذكير قبل ذلك . فلا يكون حكمه هذا ، وهذا فى ظاهره جارٍ فى نحو : قَدْرٍ ، وشَمْسٍ ، وعَنْزٍ ، مسمى بها .
فأما فى نحو (هِنْدٍ) الذى مَثَّلَ به ، وكذلك فى (دَعْدٍ) ، وجُمْلٍ ، ونَعْمٍ) فلا .

قال ابن خروف : قد أحاط العلمُ بأن هذه الأسماء ، يعنى (دَعْدًا) وما ذُكِرَ معه ، منقولةً من مذكَّرٍ ، وإذا كان ذلك كما قاله ابن خروف كان الحُكْمُ فيها على مقتضى النظم / منع الصرف لاغير ؛ إذ كانت داخلةً ^{٢٨٠}/_٣ فى القسم الخامس كـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأنهم نصُّوا على جواز الوجهين من غير خلاف أذكره ، والمعتبر عندهم فى جواز الوجهين أمران :

أحدهما : كونه قبل العلمية لمؤنث ، كَقَدْرٍ مسمى به .

والثانى : أن يكون قد غلب بعد التسمية به على المؤنث .

ومن هذا القسم جعل سيبويه (هِنْدًا) و (دَعْدًا) ونحوهما ، لأنهما لما غلب استعمالهما فى المؤنث تنوَّسَ أصلهما ، وهو جواب

الفرأء فى منع صرف (أسماء بن خَارِجَة) مع أنه عنده (أفعال) فقد كان ينبغى أن يَنْصَرَفَ لأن تانيث الجمع لايراعى فى (باب ما لا ينصرف) فقال : كَثُرَ تسمية المؤنث به ، فصار كَزَيْنَبَ ، اسم رجل ، فهو عند سيبويه (فَعْلَاءُ) فعلى مذهبه لاينصرف إذا نُكِّرَ ، وينصرف على مذهب الفراء .

ويجابُ عن الدُّرْكِ الذى على الناظم بأن قوله : «فى العَادِمِ تَذْكِيرُ سَبَقِ» ماسبق ذكره من التذكير ، وهو (زَيْدٌ) اسمَ امرأة ، فأشارته بالسَّبْقِيَّةِ لسَبْقِيَّةِ الذُّكْرِ ، لا لسَبْقِيَّةِ التَّسْمِيَةِ ، كأنه قال : وجهان فيما عَدِمَ مثل ذلك التذكير المذكور ، وهو كونه اشتهر فى الاستعمال ، حتى لم يُتَنَاسَ معه استعماله فى المؤنث بعد ذلك ، فلو سَبَقَ التذكير لكنه تُنَوِّسِيْ بِغَلَبَةِ استعماله فى المؤنث بعد ذلك لم يكن مما تقدَّم .

ويشعر بهذا قوله بعد: « أَوْ عُجْمَةٌ » ولايريد إلا ما تقدَّم له ذكره وهذا ممكن ، وهو خلاف ماتقدَّم فى تفسير كلامه أولاً ، وما تقدم هو الأظهر من كلامه ، والسابقُ للنَّظَرِ ، ولكن يلزمه فيه ماتقدَّم من الإشكال ، وربما يُحْمَلُ على التفسير الأول .

ويُجابُ عن السؤال بأن (هَذَا) وأخواته لما غَلَبَ على المؤنث ، حتى صار بحيث تُنَوِّسِيْ أصله من التذكير ، عاد إلى حُكْمِ ما لم يَسْبِقْ له تذكير ، فصَحَّ إطلاقُ العبارة عليه بهذا اللَّحْظِ . والله أعلم .

فإِذَا يَشْمَلُ له هذا القسمُ على كِلَا التفسيرَيْنِ ثلاثة أوجه :

الوجهان المذكوران فى السؤال والثالث : أن لايسْبِقْ له شىء ، كما إذا سميت امرأة بـ (دَيْنٍ) مقلوب (زَيْدٍ) فيكون فيه الوجهان .

وَنَقَّصَهُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ حَكْمُ الْمَذْكُورِ إِذَا سُمِّيَ بِمَوْثِدٍ كَرَجَلٍ
يُسَمَّى بِـ (قَدْرِ) أَوْ (ذِرَاعٍ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

وَأَمَّا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِقَلَّتْهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُهُمْ أَكْثَرَ الْأَمْرِ
يَذْكُرُونَ فِيهِ الْأَعْلَامَ إِلَّا مَعَ فَرَضِ التَّسْمِيَةِ ، لِعَدَمِ مَجِيئِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ
الْعَرَبِ ، أَوْ لِنُدُورِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَضْحَفِ بِهِ فِي هَذَا النِّظْمِ الْمُخْتَصَرِ .

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ

زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ الْعَلَمَ إِذَا كَانَ عَجْمِيَّ الْوَضْعِ ، أَيْ وَضَعْتَهُ
الْعَجَمُ ، فَانْتَقَلَ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْهَا - يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ لَوْجُودِ الْعِلَّتَيْنِ ،
وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالْعُجْمَةُ ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرَطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ أَعْجَمِيًّا ، بِمَعْنَى أَنَّ الْعَجَمَ هِيَ الَّتِي
عَرَفْتَهُ وَصَيَّرْتَهُ عِلْمًا ، ثُمَّ بَعْدَ بَعْدٍ ذَلِكَ نَقَلْتَهُ الْعَرَبَ إِلَى كَلَامِهَا ،
وَاسْتَعْمَلْتَهُ كَذَلِكَ .

وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالْتَّعْرِيفُ» لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْوَضْعِ»

كَأَنَّهُ / قَالَ : وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ ، وَالْعَجْمِيُّ التَّعْرِيفُ صَرْفُهُ امْتَنَعَ .

$\frac{281}{3}$

وَهَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَ لِأَبَدٍ مِنْ تَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ

مَرَادُهُ .

فَالْأِسْمَ الْعَجْمِيَّ الْوَضْعُ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامًا ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ
يَكُونَ اسْتُعْمِلَ عِلْمًا فِي كَلَامِ الْعَجَمِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعًا ، أَوْ يَكُونَ فِي
كَلَامِ الْعَجَمِ نَكْرَةً وَاسْتُعْمِلَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونَ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَجَمِ
عِلْمًا عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونَ عِلْمًا عِنْدَ الْعَجَمِ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَرَبِ . وَالْجَمِيعُ
لَهُ حَكْمٌ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ هُنَا .

فأما الأول : وهو أن يكون علماً فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى منع ذلك إذا اشتمل على الشرط الثانى الذى يذكره . وعليه يدل نصّه ، إذ قال : « والعجميّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ » أى الذى يكون التعريف الموجود فيه كان ممّا وضعت العجم ، لأنه إنما تكلم على العلم ، فلو كان نكرة عند العرب لم تصدّق عليه هذه العبارة ، ومثاله : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، وهُرمز ، وفيرُوز ، وقارُون ، وفرعون ، وهامان ، وأشباه ذلك .

فلا بدّ من صرفها لتوفّر شرط المنع ، وإنما امتنع لأنه يتمكّن فى كلام العرب ، كما تتمكّن النكرة ، فنقل عليهم من حيث كان خارجاً عن أصل كلامهم .

وأما الثانى : وهو أن يكون نكرةً فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى صرفه . وعلى ذلك دلّ مفهوم كلامه ، لأنه إنما قيّد منع العُجْمَة بكونه علماً .

وإذا انتفت العَلَمِيّة لم يَبْقَ فى الاسم إلا العُجْمَة وحدها ، وهى لاتمنع كذلك وأيضاً ، الأعجميّ إذا دخل فى لغة العرب نكرةً ، واستعمل فيها على تلك الحال صار داخلاً فيها ، ومن معهود كلامها ، فلم يتقلّ عليهم ثقلُ المعرف ، فلا يُمنع صرفه إلا بما يُمنع صرفُ الاسم العربى المحض ، ولا يضرُّ كونه جاء على مثال لم يأت مثله فى كلام العرب ، كالأجر ، فإن خروجه عن أمثلتها يُشبه خروج النواذر فى العربى المحض عن الأمثلة المعهودة ، كإبل ونحوه ، ممّا جاء عادماً للنظير ، وهذا معنى تعليل سيبويه^(١) .

ومثال ذلك : اللجَامُ والديباجُ ، والاستبرقُ ، والسَّجِيلُ ، والقِسْطَاسُ ، والبرديُّ ، والنيرُوزُ ، والفَرِنْدُ ، والزنجبيلُ ، واليرندجُ ، واليَاسْمِينُ . ومن ذلك كثير .

(١) الكتاب ٢ / ٢٣٤ .

فإن سُمِّيَ بشيء من هذا كان منصرفاً ، ولا اعتبار بالعُجْمَة ،
لأنه قد جرى مجرى العربى فى استعماله نكرةً ، إلا أن يجتمع فيه
علَّتَان من علل الاسم العربى ، فالوزنُ مع العلمية فى نحو : (بَقَم)
مسمًى به ، فيُمنع صرفه إذ ذاك ، كما يُمْنَع صرف (ضَرَبَ) مسمى
به .

وأما الثالث : وهو أن يكون نكرةً عند العجم ، علماً عند العرب ،
فالذى يقتضيه كلام الناظم الصرفُ ، لأنه شَرَط فى المنع أن يكون
التعريف منسوباً إلى العجم ، لقوله : «والعَجَمِيُّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ» .
وهذه الطريقة تظهر من سيبويه ، لأنه قال ^(١) وأما إبراهيم ،
وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، وكذا إلى آخرها ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا
معرفةً على / حدٍّ ما كانت فى كلام العجم ، ولم تُمكن فى كلام العرب ، $\frac{٢٨٢}{٣}$
كما تَمَكَّن الأول ، يعنى النكرة ، ولكنها وقعت معرفةً ، إلى آخر الكلام .
فظاهره أنه اعتُبر فى المنع كونَ العجم عَرَفَتْهَا ، وهو ظاهر الجزولى أبى
موسى فى «الكراسة» وبه فسرهما الدُّباج ^(٢) .

قال أبو الحسن الأُبْدِيُّ ^(٣) : سألت شيخنا أبا الحسن الدُّباج -
رحمه الله - عن قول أبى موسى : «أَوْ تَلَقَّيْهِ مِنَ الْعَجَمِ عِلْمًا» فقال لى :

(١) الكتاب ٢٣٥/٣

(٢) هو أبو الحسن على بن على بن جابر الإشبيلي اللخمي النحوى ، كان نحويًا أدبيًا مقرئًا
جليلاً ، تصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة (ت ٦٤٦ هـ) .

وسبقت ترجمة الجزولى .

(٣) سبقت ترجمته .

هذا إنما معناه أن يُتَلَقَّى من العجم علماً ، بمعنى أن يكون فى كلام العجم علماً ،
فانتقل إلى كلام العرب علماً ، وكذا وُجِدَ كلُّ ما جاء من ذلك ممنوعَ الصرف .

قال الأَبْذَى : فعرضتُ عليه ماقدّمته ، يعنى : من أن معناه أن العرب لم
تستعمله حين تَلَقَّتْهُ من العجم إلا علماً وقلت له : إن الأستاذ أبا على - يعنى
الشَّلَوْبِينَ - كان يعتقدّه ، فقال لى : هذا المذهب لم أره لأحد إلا ماقلت لى عن
الأستاذ أبى على ، قال : فقلت له : وأى أثرٍ لاشتراط العَلَمِيَّة فى كلام العجم؟
فلم يَحْضُرْ له فيه جوابٌ إلا موافقةَ السماع .

قال : وتمسكُ رحمه الله بلفظ سيبويه ، وذكره ، ثم قال : إن هذا الكلام
يَحْتَمِلُ التأويل . انتهى .

ويبنى على ذلك أن يُصرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ) لأنهما معرفتان عند العرب ،
منقولان من الصفة ، إذ كان (قَالُونَ) عند العجم بمعنى (جَيِّدٌ) وكذلك الآخر
أصله عند العرب الصفة .

وإنما جَلَبْتُ هذه بياناً لكلام الناظم ، وشرحاً لمُدرك مذهبهِ .

وقد ظهر أن مُدركه ما جاء فى السماع ، ومايظهر من كلام سيبويه .
وأما أن يظهر لاشتراط كونه علماً عند العجم وجهٌ ، فَبَعِيدٌ .

ومذهب أبى على الشَّلَوْبِينَ مخالفٌ لهذا كما تقدم ، فلا يَشْتَرِطُ إلا كونه
لاستعمله العرب علماً ، فسواءُ استعملته العجم نكرة أو معرفة ، لافرق بينهما
بالنسبة إلى مايرجع إلى كلام العرب ، فيُمنع إذاً صرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ)
ونحوهما على هذا .

والأولى فى النظر ماذهب إليه الشَّلَوْبِينَ ، وهو مذهب المؤلف فى
«التسهيل»^(١) ، وكلام سيبويه محتمل .

(١) ص : ٢١٩ .

وأما الرابع : وهو أن يكون علماً عند العجم ، نكرةً عند العرب ، فعلى كلام الناظم لابدُّ من الصرف ، إذ فَرَضَ كلامه في منع الصرف ، إنّما هو فيما كان عند العرب علماً وهذا ليس بعلم عندهم ، فلا منع ، ووجه ذلك ظاهر ، لأن [ما]^(١) ، لأجله صُرِفَ القسم الثاني موجوداً هنا ، فلا بُدُّ . ومحالٌ أن يعتبر العلمية عند العجم هنا من اعتبارها في القسم الذي قبل هذا في منع الصرف ؛ إذ لا ثمرة لذلك ، وليس في الاسم غيرُ العجمة ، وانتفى حكمها بتصرفُ العرب . فإذا سُمِّيَ به بعد ذلك ، فليس إلاّ علّة واحدة وهي العلميّة .

وقد حكى ابن عبيدة أنه سأل شيخه عن مثال من هذا الاسم ، قال : فقال لى الأستاذ : إنها فَرَضُ مسألةٍ لا أذكرُ لها مثالا .

٢٨٢
٣

ويبقى هنا نظراً في معنى العجمي الذي ذكره الناظم والنحويون . فالعجمي عندهم [ما] ليس من / كلام العرب ، من أى لغة كان سوى لغة العرب ، واللسانُ العجمي هو ما خالف كلامَ العرب ، لا يختصُّ ذلك بأمة دون أمة ، فكلُّ لسانٍ غيرِ لسان العرب عجمي .

فإن قلت : ما بُني قياساً على كلام العرب ، هل هو من قبيل العجمي أولاً؟ مثل أن تبنى من (ضَرَبَ) مثل : دِرْهَمٍ ، أو جَعْفَرٍ ، أو سَفَرَجَلٍ ، فتقول : ضَرِبْتُ وضَرَبْتُ ، وضَرَبْتُ وضَرَبْتُ ، وضَرِبْتُ ، ونحو ذلك .

فالجواب عن هذا رأيته لأبى الحسن الألبدي^(٢) : أن ذلك يَنبَنِي علي الخلاف فيما بُنى من ذلك ، هل هو قياسٌ أولاً؟

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ .

(٢) سبقت ترجمته .

فَمَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فِيهِ مُطْلَقًا جَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَصُرِّفَ فِي الْمَعْرِفَةِ ،
وَمَنْ لَمْ يَقْسُ جَعَلَهُ خَارِجًا مِنْ كَلَامِهِمْ كَالْأَعْجَمِيِّ ، فَيُمنَعُ الصَّرْفُ .

و «الْعَجَمِيُّ» فِي كَلَامِ النَّاظِمِ وَقَعَ عَلَى الْاسْمِ ، [مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ ،
وَهُمْ خِلَافُ الْعَرَبِ . وَقَدْ يُقَالُ أَعْجَمِيٌّ] ^(١) ، مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَعْجَمِيِّ ، بِمَعْنَى
الْعَجَمِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ (الْأَعْجَمُ) وَيُرَادُ بِهِ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَلَا يُبَيَّنُ كَلَامُهُ وَإِنْ كَانَ
مِنَ الْعَرَبِ ، وَمِنْهُ زِيَادُ الْأَعْجَمِ ^(٢) . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(٤) .

وَالْأَعْجَمُ أَيْضًا : الَّذِي فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ وَإِنْ أَفْصَحَ بِالْعَجَمِيَّةِ .

وَقَدْ غَلَّطَ ابْنُ قُتَيْبَةَ النَّاسَ فِي اسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَقَالَ : إِنْ
الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا بِالْبَادِيَّةِ ، وَالْعَجَمِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ
وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا ^(٥) .

وَمَا قَالَ لَا يَلِزَمُ ، لِأَنَّ (الْأَعْجَمِيَّ) يُسْتَعْمَلُ كَمَا قَالَ ، وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا
مُرَادِفًا لِلْعَجَمِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا ابْنُ السَّيِّدِ ، وَرَدَّهُ صَحِيحٌ .

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ النَّازِمُ « الْعَجَمِيَّ » لَوْ جَهِينَ :

كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ (الْعَجَمِ) الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ وَقِلَّةُ غَيْرِهِ ، وَلِيُخْلَصَ عَنْ
اعْتِرَاضِ الْمُعْتَرِضِ إِنْ اتَّفَقَ .

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (س) وَاثَبَتْهُ مِنْ (ت) .

(٣) هُوَ زِيَادُ بْنُ سُلَيْمٍ ، مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَمِنْ شُعَرَاءِ النُّوَلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، كَانَ يَنْزِلُ أَصْطَخَرَ ، وَكَأْثَرُ
الْحَنِّ فِي شِعْرِهِ ، لِفَسَادِ لِسَانِهِ بِفَارَسٍ ، تَوَفَّى فِي حُدُودِ الْمَانَةِ ، وَانْظُرْ : الشَّعْرَ وَالشُّعْرَاءَ ٤٣٠ ،
وَحَوَاشِيهِ .

(٤) الصَّحَاحُ (عَجَم) .

(٥) أَدَبُ الْكَاتِبِ - كِتَابُ الْمَعْرِفَةِ : ٣٦

وهنا انتهى الكلام على الشرط الأول فى (العجمى) .

والشرط الثانى : لمنع صرفه : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك قوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أى مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وذلك كإِسْمَاعِيلَ ، وإِبْرَاهِيمَ ، ومُوسَى ، وَعِيسَى ، وهَامَانَ ، ونحو ذلك . فلا خلاف فى منع صرف هذا كله .

فإن كان على ثلاثة أحرف . فإنه عند الجمهور مصروفٌ مطلقا ، وهو رأى الناظم ؛ إذ لم يشترط فى المنع مع العلمية إلا الزيادة على الثلاث ، إلا ما تقدم له فى نحو (جُورٍ) مما فيه التأنيثُ زيادةً على العلتين ، فقد مرَّ حكمه .
وأما غيره : فقسَمَ الثلاثى قسمين :

أحدهما : أن يكون ساكنَ الوسط ، مثل (نُوحٍ ، ولُوطٍ) وحكمه الصرفُ إلا عند الرَّمْخُشْرِى^(١) ، فإنه أجاز الوجهين ، كباب (هِنْدٍ ، ودَعْدٍ) لمقاومة خِفَّةِ وَسَطِهِ إحدى العِلَّتَيْنِ .

وأظن أن أصل هذا رأى لابن قُتَيْبَةَ ؛ إذ حكى فى «أدب الكُتَّاب» أن بعضهم ترك صرفه .

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قُتَيْبَةَ غَلَطًا . قال إذ لم يَحْكِهِ غَيْرُهُ ، ولا أَسْنَدُهُ هو لأحد ، وحكى هو أنه لاخلاف فى صرف (نُوحٍ ، ولُوطٍ)^(٢) .

(١) ابن يعيش ٧٠/٨

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٢٩ - ١) .

وأيضاً ، فإن العُجْمة فى منع الصرف / أضعفُ من التائنيث ، $\frac{٢٨٤}{٣}$
لأن العُجْمة لا تمنع إلا بشروط حَسْبِما يأتى ، والتائنيثُ يمنع مع
التعريف مطلقاً ألا ترى أن الاسم الذى غلب عليه التائنيثُ ، وهو على
أكثرَ من ثلاثة أحرف كزَيْنَب ، إذا سُمِّى به مُذَكَّر لم يَنْصرف ، وإن كان
قد انتقل عن التائنيث ، لأن الحرف الرابع صار كالهاء ، فالتائنيثُ أَقْوَى .
وقد كان فى (هِنْد) اللغتان ، فيجب أن تكون العُجْمة لا تمنع
بإطلاق فى (نَوْحٍ ، وَلُوطٍ) فلا يقال : إنها تَمْنَعُ قياساً على (هِنْد) فإن
القياس لا يكون إلا مع تساوى الفرع والأصل فى الحُكْم من غير فارق ،
وقد ثَبَتَ الفارق ، فلا يصحُّ القياس .

والثانى : أن يكون متحرِّك الوَسَط ، فحكى بعض المتأخرين فيه
ثلاثة أقوال : الصَّرْفُ مطلقاً ، وَمَنْعُهُ مطلقاً ، وجوازُ الوجهين . وظاهر
سيبويه الأول^(١) .

ووجهُ اشتراط الزيادة على الثلاثة وجودُ الثَّقَل فى الاسم ، بخلاف
الثلاثى لخِفَّتِهِ .

وقوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أراد : مع زيادة ، والزَّيْدُ ، والزَّيْدُ :
الزَّيَادَة . ومنه قول ذى الإصْبَعِ العَنَوَانِي^(٢) :

وَأَنْتُمْ مَعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ طُرّاً فَكَيْدُونِي
حكى الجوهريُّ أنه يُروى بفتح الزَّأى وكسرها^(٣) .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٣٥

(٢) اللسان (زيد) وابن يعيش ٣٠ / ١ ، والمفضليات ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) الصحاح (زيد) .

كَذَلِكَ نُوْزِنُ يَخُصُّ الْفِعْلَ

أَوْ غَالِبِ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان ذا وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أو غالبٍ على الفعل ، فإنه ممنوعٌ الصرفِ أيضا .

والوزنُ : معناه مقابلةُ حروفِ الاسمِ حروفَ الفعل ، أصليا بأصلى ، وزائداً بزائد ، مع موافقة الحركات والسكنات ، وتعيين الزوائد ، مثل ما مثل به من (أحمد ، ويعلى) .

فإن (أحمد) العلم على وزن (أحمد) من قولك : أحمدُ الله ، وكذلك (يعلى) العلم ، على ، وزن (يرضى) و(يخشى) وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تنفرد عن غيرها بوزنها وسائر أحوالها .

فلما وقعت هذه الأشياء موافقة لما هو فرعٌ كانت بذلك خارجة عن أصلها ، وداخلة فيما هو فرع ، وهو الأفعال ، فامتنع منها ما يمتنع من الأفعال ، وهو الجر والتنوين .

وإذا ثبت هذا فأبنيةُ الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتها لها ، وعدم ذلك ، أربعة أقسام :

أحدها : ألا توافقها أصلا ، مثل : أفعولٌ ، وفعلالٌ ، وفعللٌ ، وإفعليلٌ ، وفعلٌ ، وفعللٌ ، مثل : أسلوبٌ ، وشِمْلَالٌ ، وسَفَرَجَلٌ ، وإصْلِيلٌ ، وطُنْبٌ ، ودرهمٌ ، وكثيرٌ من ذلك ، فلا إشكال في بقائها على أصلها من الصِّرف عند التسمية بها ؛ إذ ليست أبنيتها من أبنية الأفعال في شيء ، فضلا عن أن تكون غالبية عليها ، أو مختصة بها ، وهو بينٌ من مفهوم كلام الناظم .

والثاني : أن يوافق البناءُ البناءَ، لكن يكون بناؤهما مشتركاً بينهما، ليس بغالبٍ على الاسم دون الفعل، ولا على الفعل دون الاسم، كَفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَاعَلَ، وفَاعَلَ، مثل : طَلَّلَ، وَعَضُدٌ، وَكَبِدٌ، وَكَاهِلٌ / $\frac{380}{3}$ وَخَاتَمٌ. ويوافقها من الفعل : ضَرَبَ، وَكَبَّرَ وَعَلِمَ، وَقَاتَلَ، وَقَاتَلَ.

فهذه الأبنية غير مختصةٌ بواحد من الجنسَيْن دون الآخر، فليست الأفعال فيها بأولى من الأسماء، فلا يمتنع صرفُ ماسمى به من الأفعال على هذه الأبنية وأشباهاها، وهو ظاهر من مفهوم كلام الناظم، وهو مذهب الجمهور.

وخالف في ذلك عيسى بن عُمر، فكان لا يصرف ذا الوزن المشترك المنقول من فِعْلٍ، ويقول : كلُّ فعلٍ ماضٍ سُمي به فإنه لا ينصرف إذا كان فارغاً من فاعله^(١). واحتجَّ على ذلك بما أنشده سيبويه من قول سُحَيْم بن وَثِيل اليربوعي^(٢):

(١) قال سيبويه (٢٠٦/٣) : «وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كَعْسَبًا، وإنما هو من الكَعْسَبَةِ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ».

(٢) الكتاب ٢٠٧/٣، وابن يعيش ٦١/١، ٦٢/٣، ١٠٥/٤، والخزانة ٢٥٥/١، ٦٤/٥، ٤٠٢/٩، والمفنى ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦، والعيني ٣٥٦/٤، والتصريح ٢٢١/٢، والهمع ٩٨/١، والأشموني ٢٦٠/٣.

وابن جلا : واضح مشهور لا يخفى مكانه. والثنايا : جمع ثنية، وهى الطريق في الجبل. ومعناه : أنني مشهور، مضطلع بالشدائد، ركاب لصعاب الأمور، إذا حسرت اللثام عن وجهى أعريت عن نفسى فعرفتوني بما كان يبلغكم عنى .

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَاُ التُّنَايَا
مَتَى أَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
(جَلَا) فعل ماضٍ واقعٌ على أبيه.

وسيبيويه على خلافه، وتأوله على أنه على الحكاية، كأنه قال : أنا ابنُ الذي
جَلَا واشتهر^(١)، كما حكى الآخر في قوله، أنشده سيبويه^(٢):

كَذَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا
بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

وقال^(٣): إن قول عيسى خلافُ قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجلَ
يسمى بكَعْسَبٍ، وهو فعل من الكَعْسَبَةِ، وهو العَدُو الشديد مع تَدَانِي الخطأ.

والثالث : أن يوافق الاسم وزنَ الفعل، والفعلُ أغْلِبُ عليه ، وهو المراد
بقوله : « أَوْغَالِبِ » يعني على الفعل ، وقد يكون في الأسماء ، وذلك كبناء
(أَفْعَلُ ، أَوْ نَفْعَلُ ، أَوْ تَفْعَلُ ، أَوْ يَفْعَلُ) من الأبنية الموافقة للمضارع.

وكذلك بناء : إِفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ ، وفِعْلُ ، وما أشبه ذلك، فإنها تقع
للأسماء قليلا نحو : أَفْكَلُ ، وَأَرْمَلُ ، وَأَيْدَعُ ، وَأَرِيْعُ ، وَنَرْجِسُ ، وَتَنْضُبُ وَتَنْفُلُ ،

(١) الكتاب ٢٠٧/٣، وعبارته «كأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلا».

(٢) الكتاب ٨٥/٢ ، ٢٠٧/٣ ، والمقتضب ٩/٤ ، والخصائص ٣٦٧/٢ ، والتصريح ١١٧/١ ، واللسان
(قرن)

وينسب إلى رجل من بني أسد. والقرن هنا : الضفيرة. وتصر : تشد ضرور المشية ليجتمع
الدر فتحلب.

ومعناه : لن تتمكنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها : شاب قرناها، وتحلب المشية، يعني
أنها عجوز راعية.

(٣) أي سيبويه، وقد نقلت هذا النص في حاشية الصفحة السابقة.

وتُدْرَأُ، وَيَزْمَعُ، وَيَعْمَلُ، وإَصْبَعُ وأَصْبَعُ وأَبْلَمُ، وأَصْبَعُ، ودُلِلُ، ورُئِمُ^(١). وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء.

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بواحد منها لم تَصْرِفْهُ، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فَرَعُ عن الاسم.

وكذلك إذا سَمَّيْتَ بشيء من الأفعال المُوازنة لهذه لم تَصْرِفْهُ أيضاً، كما لو سَمَّيْتَ بأضْكَرَمَ، أو أَكْرِمُ، أو أَكْرِمُ، أو نحو ذلك.

وقد سَمَّوْا : يَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَعْمُرُ، فمَنَعُوا الصرف، فكذلك ما كان مثلاً.

والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما «أَحْمَدُ» و«يَعْلَى» من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع : أن يكون الوزن مختصاً بالفعل، ليس للاسم فيه نَصِيبٌ، وهو قوله : «كَذَاكَ نُو وَزْنٌ يَخْصُ الْفِعْلَ»

(١) الأفكل : الرعدة، وأبو بطن من العرب. والأرمل : المحتاج. والأيدع : صبغ أحمر، وقيل : الزعفران. والنرجس : نبت من الرياحين، وزهرته تشبه بها العين. واحدته : نَرْجَسَةٌ. والتغضب : شجر ينبت ضخماً على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخمة، نو شوك قصار، وثمر مثل العنب الصغار يؤكل. وواحدته : تنضبة. والتتفل : الثعلب، وقيل : جروه. والتدرا : اسم موضوع للدرء والدفع.

يقال : السلطان نُوْتَدْرَأُ، أى نو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

واليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تتلألأ في الشمس. واليعمل : البعير النجيب المطبوع على العمل، والانتى : يعملة. والإصبع : واحدة الأصابع، وفيه عدة لفات، منها : إصْبَعُ، وأَصْبَعُ - بكسر الهمزة أوضمها وفتح الباء، وأصْبَعُ - بضم الهمزة والباء. والأبلم : الخوص، وفيه ثلاث لفات : أَبْلَمُ، بضم الهمزة واللام، وإبْلِمَ - بكسرهما، وأبْلَمَ - بفتحهما، وواحدته : أبلمة.

والدتل : دويبة شبيهة بابن عرس. والرئم : الاست.

يعني أنه ممنوع أيضا، وما يقع هنا من الأعلام لا يكون إلا منقولاً من الفعل، بخلاف ما قبله، فإنه قد يكون منقولاً من غير فعل، كَتَنَضُبْ، وَتَنَقَّلْ، وإصبع، وكذلك (أَكْلَبْ) ونحوه من الجمع، لأنه على وزن : أَقْتَلْ ، وأما هذا فلا.

٢٨٦
٣

ومن الأمثلة المختصة بالفعل : فُعِلَ، وفُوعِلَ، وفَعَّلَ / وفَعَّلَ.

فإذا سُمِّيَ بضَرْبٍ ، أو ضُورِبَ، أو دَخِرَجَ، أو ضَضِرِبَ - لم ينصرف ، ولذلك لم تصَرَفَ العرب (بَذَر) اسمُ ماء، أنشد أبو الحسن، وقال : سمعت يونس يُنشد هذا البيت لكثير عزة^(١):

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا

جُرَابًا وَمَلُكُومًا وَبَذَرًا وَالْغَمْرًا

وأما (شَلَّم) فعجميٌ ، وكذلك (بَقَم) وفي «الصحاح» قلت لأبي علي الفارسي : أعربى هو ؟ يعني بَقَمًا . فقال : مُعَرَّبٌ، وليس في كلامهم اسم على (فَعَل) إلا خمسة (خَضَم) بن عمرو بن تميم، وبالفعل سُمِّيَ، و(بَقَم) لهذا الصَّبغ و(شَلَّم) موضع بالشام، وهما أعجميان. وَ (بَذَر) اسم ماء من مياه العرب، و(عَثَر) موضع^(٢). وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَا بالفعل، فثبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختصُّ بالفعل.

(١) الكتاب ٢٠٨/٣ (حاشية) من نسخة أخرى، والمنصف ١٥٠/٢، ١٢١/٣، وابن يعيش

٦١/٨، وديوانه ٨٠/٢

وَجُرَابٌ وَمَلُكُومٌ وَبَذَرٌ وَالْغَمْرُ : أسماء مياه - دعا بالسقى لهذه المياه، وهو يقصد أهلها النازلين بها مجازاً.

(٢) الصحاح (بقم).

فإن قيل : إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصا بالأفعال أو غالبا فيها - فصرفه ممتنع، فنحن نجد أفعالا كذلك، لكنها تُصرف إذا سُمِّي بها، وذلك مثل المضاعف نحو : مُدٌّ، وشُدٌّ، وكذلك إذا كان معتلّ العين نحو : قِيلَ، وبِيعَ، فإنه يُصرف في المعرفة.

وكذلك إذا سُمِّيَتْ بـ(ضُرْبٍ) بعد أن حَقَّقْتَهُ فَقُلْتَ : ضُرْبٌ.

وفي (عِلْمٍ) : عِلْمٌ، فإنك تُصرفه، وكلها على وزن (فُعْل)

وقد تقرر أن (فُعْل) لا ينصرف علماً للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب : أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قَصْدِهِ، لأنها ليست على وزن الأفعال، لأن (مُدٌّ، وشُدٌّ) في اللفظ (فُعْل) فهو كَمُدٌّ، وقُفْلٌ، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قِيلَ، وبِيعَ) لفظه على وزن قِيلَ، ودينٍ، وهو في الأسماء كثير. وكذلك (ضُرْبٌ، وعِلْمٌ) على وزن : قُفْلٍ، والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ غير مختصة بالأفعال ولاغالبية فيه.

فإن قلت : هذا مُشْكِلٌ، فإنهم إذا سَمَوْا بـ (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) أو نحو ذلك.

منعوا صرفه مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) مسمًى بهما، لأن (يَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ) قد تغيّر إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلا بُدَّ أن تمنعوا (مُدٌّ، وشُدٌّ) ونحو ذلك.

فالجواب : أن (مُدٌّ، وشُدٌّ) وسائر ما ذكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يَزِيدٌ، وَيَشْكُرُ) فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فلمّا لم يَحْصُلْ له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. والله أعلم .

وقوله : «أَوْ غَالِبٍ، معطوف على قوله : «يَخُصُّ الْفِعْلَ» كأنه قال :
خاصٌّ بالفعل، أو غَالِبٍ عليه.

ومثله ، من عَطَفَ الاسم على الفعل، قولُ الشاعر^(١):

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَّ أَوْدَارِجِ *

وقد تقدم جواز ذلك.

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ

زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

يعني أن الاسم إذا كان ذا أَلْفٍ في آخره زائدة، وزيادتها
للإلحاق، فإنه إذا سُمِّيَ به لا ينصرف.

فإن قلت : لِمَ فَرَضَ المسألة في اسمٍ مُلْحَقٍ سُمِّيَ به، ولم
يَفْرَضْها على أَعْمٍ من هذا، فيقول مثلاً : والعَلَمِيَّةُ / تمنع مع أَلْفٍ ^{٢٨٧}/_٣
الإلحاق، فيشمل ماسمًى به مِمَّا فيه تلك الألف، وما وُضِعَ من الأعلام
كذلك إن فَرَضَ مُرْتَجَلًا مثلاً.

فالجواب : أن الألف التي للإلحاق لا تكون إلا في الأجناس،
ولا تكون في الأعلام، والاستقراء يبيِّن ذلك.

فإنما تكون أَلْفُ الإلحاق في العَلَمِ إذا كان منقولاً، فأراد أن يُنبِّهَ
على هذا المعنى، فأتى بتلك العبارة.

وقوله : «زِيدَتْ لِإِلْحَاقٍ» يريد في آخر الاسم، لأن أَلْفَ الإلحاق
لا تلحق أولاً ولا وسطاً، وإنما تقع للإلحاق آخرًا.

(١) تقدم الاستشهاد به في «باب العطف».

وتحرّز بقوله : «زِيدَتْ» من الألف المنقلبة عن الأصل نحو (مَغْزَى) و(مَدْعَى) و(أَرْطَى) عند من قال : أَيْمٌ مَرْطَى^(١)، فإن الألف هنا لا أثر لها في منع صَرْفٍ؛ إذ كانت بمنزلة الرداء من (جَعْفَر) وبمنزلة ما انقلبت عنه، إلا أن يأتى مانع آخر غير الألف.

ومثال ما فيه ألف الإلحاق (أَرْطَى) عند من قال : أَيْمٌ مَارُوط^(١)، و(عَلْقَى) و(مِعْزَى) و(ذِفْرَى)^(٢) و(تَتْرَأ) على قراءة التنوين^(٣)، و(حَبْنَطَى)^(٤) ونحو ذلك.

وهذه كلها إذا سَمِيت بها امتنع صرفها، وسبب ذلك أن الألف صارت شبيهة بألف التانيث حين كانت ألف التانيث [لاتلحقها هاء التانيث]^(٥) وكذلك (عَلْقَى) وبابه، إذا سُمِّي به لاتلحق الهاء أصلاً، وقد كانت تلحق قبل العَلَمِية، فتقول : عِلْقَاةً، وأَرْطَاةً، ولاجتماعهما أيضاً في الزيادة. فلَمَّا حَصَلَت المشابهة بينهما صارت ألف الإلحاق تمنع كالف التانيث.

فإذا نُكِرَ بعد التَّسْمِية لم يَبْقَ إلا عِلَّةٌ واحدة، وهى لِحاق الألف، فلا يمتنع صَرْفُهُ.

وهنا نظرٌ من وجهين : أحدهما : أن ألف الإلحاق على وجهين :

-
- (١) اختلف في ألف (أرطى) الأولى، فقليل : إنها أصلية، لقولهم : أديم مَارُوط، وقيل : زائدة، لقولهم : أديم مَرْطَى. والأرطى : شجر ينبت بالرمل، وله نور، ورائحته طيبة. وواحدته : أُرطاة
- (٢) العلقي : شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. وواحدته : علقاة. والذفرى : العظم الشاخص خلف الأذن.
- (٣) سورة المؤمنون / آية : ٤٤
- والقراءة بالتنوين هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو. [السبعة : ٤٤٦]
- ومعناه : متواترة متعاقبة.
- (٤) الحببط من الرجال : الغليظ القصير البطنين. والأنثى حببُطاة.
- (٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

الأول : أن تلحق أخيراً وحدها، كعلقى وسائر ماتقدم من الأمثلة وما قاله الناظم فيه صحيح.

والآخر : أن تلحق طرفاً بعد ألف زائدة، فتقلب همزة نحو : علباء، وحرباء، فإنهما ملحقان بقرطاس وسربال^(١)، وكذلك : قوباء^(٢)، ملحق له ببناء فسطاس، وغوغاء، وضوضاء، عند من نون، ملحق بفضفاض، وصلصال^(٣). وإذا ثبت هذا وأن الهمزة أصلها الألف فيقتضي كلام الناظم أن نحو : (علباء) لا ينصرف إذا سُمي به؛ إذ للقائل أن يقول : إنها أضبعت همزة التانيث في (صحراء) ونحوه، لأن كل واحدة منهما منقلبة عن ألف يمتنع الصرف بها، شُبّهت ألف الإلحاق قبل الإبدال همزة بألف التانيث قبل الإبدال أيضاً، وكذلك تُشَبّه بها بعد الإبدال، فيمتنع الصرف.

وهذا الحكم هنا غير صحيح؛ بل الصحيح أن (علباء) و(حرباء) ونحوهما من الملحقات التي آخرها همزة إذا سمي بها تنصرف البتة، ولا يجوز المنع، لأن همزة الإلحاق لاتشبه همزة التانيث، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا على ألف، وهمزة التانيث منقلبة عن ألف لا عن ياء، فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير.

-
- (١) العلباء : عصب العنق الفليظ، وهما علباوان. والحرباء : دويبة يستقبل الشمس برأسه، ويكون معها كيف دارت، ويتلون أولنا بحر الشمس. والأنثى : حرباء.
- والقرطاس : الصحيفة الثابتة التي يكتب فيها. والسربال : القميص والدرع.
- (٢) في جميع النسخ «قوباء» بالراء، ولم أجدها في كتب اللغة، وأراها تصحيفاً.
- والقوياء : داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه، ينتشر ويتسع، يعالج ويداوى بالريق.
- (٣) القسطاس : بضم القاف وكسرهما : الميزان. والغوغاء : سفلة الناس.
- والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم. والفضفاض : الواسع والكثير. والصلصال : الطين اليابس مالم يجعل خزفاً.

بهذا علل الصرف ابن أبي الربيع، وبينه الأستاذ / - رحمه الله^(١) -
- بأن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع، كالمهزة في (صَحراء) وإذا
كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهزمة (عِلباء)

وإذا كان كذلك، فإطلاق الناظم مُخَلٌّ، وكان الواجب عليه أن يُقيد
الألف بالمقصورة، كما فعل في «التسهيلين»^(٢) و«الفوائد»^(٣).

والوجه الثاني : أن ألف التثنية في هذا الحكم مساوية لألف
الإلحاق، كما إذا سَمِيَتْ بَقْبَعَثْرَى ، وَضَبَغَطْرَى^(٤)، ونحوهما مما أُلِفَ
للتثنية، فإن صرفه ممتنع لشبه الألف بألف التثنية، ولا فرق بين الألفين
في هذا الحكم. فلمَ اقتصَر على إحداهما وترك الأخرى، وتركها^(٥) موهمٌ
بجواز الصرف؟

والجواب عن الأول : أن الألف إذا أطلقت فحقيقة مفهومها أنها
غير المنقلبة؛ إذ كان انقلابها يصيرها إلى حقيقة أخرى تسمى همزة، فلا
تُحمل على غير صورتها الأصلية إلا لموجب.

فإن قلت : فلمَ حُمِلت ألف التثنية حيث ذكرها أول الباب على
وجْهَيْها، (ولم تُحمل هذه على وجهيها)^(٦) كذلك؟

فالجواب : أن ألف التثنية هنالك أُرِدَ بها بقوله : «مُطْلَقًا مَنَعٌ»
وهذا الإطلاق ليس إلا لحالتيها معاً، من بقائها على أصلها وانقلابها

(١) سبقت ترجمتها ، ويعني بالأستاذ أبا عبدالله ابن الفخار.

(٢) التسهيل : ٢١٩.

(٣) الفوائد المحورية.

(٤) القبعثري : الجمل العظيم الشديد. والأنثى قبعثرة. والضبطري : الشديد والاحمق.

(٥) في (ت) «وترك الأخرى».

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ت).

همزة، وإلا فلا معنى لقوله : ثُمَّ : «مُطْلَقًا» أو لقوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» على ماتقدم من التفسيرين.

وأما هذه فلم يُطْلَق الحكم فيها؛ بل ذكّرها بالاسم الذي يسبق إلى الفهم منه لاصورتها الأولى، اتكالا على ذكاء الفطنة على عادته في هذا النظم، وهى من محاسنه فيه. وقد سبق من نحو هذا أشياء كثيرة. وبالله التوفيق.

والجواب عن الثاني : أن ألف التّكثير ليست بالكثير، وإنما وقعت في قليل من الألفاظ، فلم يَعْتَنِ بذكرها بحسب القصد في هذا المختصر، وعلى أنه لم يُنَبِّه على ذلك في «التسهيل» فإله أعلم لم تَرَكَ ذلك، أَلِنْدُورَه، أم لعلهُ أُخْرَى، أم للغفلة عنه؟ أما هنا فلا اعتراض عليه.

وقوله : « فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ » اسم «ليس» ضمير عائد على مدلول ما في قوله : «وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا» والخبر «يَنْصَرِفُ» ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثله^(١)، والأول أولى.

وَالْعِلْمُ امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا

كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتُعَلَا

العدّل على أربعة أقسام :

عدّل على (فَعَال) وعدّل على (مَفْعَل) وقد تقدم ذكرهما^(٢)، وهما مختصان بالصفات وعدّل على (فُعَل) وعلى (فَعَال) وهما مختصان بالأعلام، ويلحق بهما خامس، وهو العدّل عن الألف واللام، وهو مختص بـ(أَخْر) في الصفات، وقد تقدم^(٣)، وبـ(سَخَر) في المعارف، وهو الذى ذكر هنا.

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) انظر : ص ٦٠١ .

(٣) في الأصل و(س) «مذكر أفعّل» وهو خطأ أو سهو من الناسخ. وما أثبتته من (ت) وحاشية الأصل.

فالذى يتكلم عليه هنا ما كان من العدل في المعارف، لأنه من القسم الذى ينصرف في النكرة، فبيّن أن العلم يُمنع صرفه إذا كان معدولاً إلى (فَعَلَ) كفعل المختصّ بباب التوكيد، وكجُشَم الذى هو عَلمٌ لرجل.

فقوله : «امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ كَذَا» يريد إن عُدِلَ على هذا الوزن

٣٨٩
٣

الذى هو / على (فَعَلَ) وأتى فيه بنوعين :

أحدهما : (فَعَلَ) التوكيد، يعني ماكان موازناً لـ(فَعَلَ) في ألفاظ التوكيد، وذلك (جُمِعَ، وَكُتِبَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ) فإن هذه معدولة عما كان الأصل فيها إلى (فَعَلَ).

واختلف في المعدول عنه ماهو؟

فالذى قاله الفارسي إنه معدول عن (جَمَاعَى) لأنه جمع (فَعَلَاءَ) و(فَعَلَاءَ) إذا كان غير صفة قياسه (فَعَالَى) كصَحْرَاءَ وَصَحَارَى، فَعُدِلَ إلى (فَعَلَ) تخفيفاً.

وقيل : إنه معدول عن (فَعَلَ) لا عن فَعَالَى لأنه جمع (فَعَلَاءَ) و(فَعَلَاءَ) مؤنث (أَفْعَلُ)^(١). وقياس (فَعَلَاءَ أَفْعَلُ) أن يُجمع على (فَعَلَ) فكان قياس (جُمِعَ) أن يكون (جُمُعاً) فَعُدِلَ عنه إلى (فَعَلَ) وكذلك سائر الألفاظ.

واعترض هذا الفارسيُّ بأن (أَفْعَلُ فَعَلَاءَ) لا يُجمع على (فَعَلَ) إلا إذا امتنع مُذَكَّرُهُ من الجمع بالواو، والنون، كحَمْرَاءَ وَحُمُرٍ، لأنه لا يقال : أَحْمُرُونَ.

وأما إذا جُمع مذكَّره بالواو والنون فليس قياسٌ مؤنثه (فُعَل) ولا هو من باب (أَفْعَلْ فَعْلَاءً).

وأيضاً، العدلُ : يُقصد به ضربٌ من التخفيف، وهذا نقيض الغرض، لأنه (فُعْلًا) أخفٌ من (فُعَل) ولم يبيِّن الناظم وجهَ العدل.

والثاني من النوعين (فُعَل) الذي في غير التوكيد كـ«تُعَل» الذي مثَّل به، وهو أبو حَيٍّ من طَيِّء، وهو تُعَلُّ بن عَمْرٍو أخو نَبْهان، وهم الذين عَنَاهم امرؤ القيس بقوله^(١):

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي تُعَلٍ
مُخْرِجٍ كَفَيْهِ مِنْ سُتْرِهِ

وكذلك «جُشَم» الذي مثَّل به بعد، وهو أبو حَيٍّ من الأنصار، وهو جُشَم بن الخَزرج، وكان يقال: إِنَّ سَرَكَ الْعِزِّ فَجَجَّحَ بِجُشَمٍ^(٢)
و«جُشَم» في ثَقِيف، وهو جُشَم بن ثَقِيف، وجُشَم بن مُعاوية بن بكر بن هَوَازن.

ومثله (عَمْرٌ، وَزَفَرٌ) و(زُحَلٌ) اسم الكوكب، و(قُتْمٌ)
وهذا البناء معدول عن (فَاعِلٍ) كأنهم أرادوا أَنْ يَقُولُوا : عَامِرٌ، وَزَافِرٌ، وَزَاحِلٌ، وَقَاتِمٌ، ثُمَّ عَدَلُوا عَنْهُ إِلَى (فُعَل)

(١) ديوانه ١٢٣، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، وشرح شواهد الشافعية ٤٤٦، واللسان (ثعل)
وروايته في الديوان «مُتَلَجَّ كَفَيْهِ فِي قُتْرِهِ»

وتشتهر بنو ثعل بالرمي، ومنهم هذا الرامي، واسمه عمرو، وكان من أرمي العرب.
ومتلج : يدخل كفيه في القُتْر، وهي بيوت الصائد التي يكمن فيها لئلا يفتن له الصيد فينفر منه.
والستر - بضم تين - جمع سِتر، بالكسر، وهو ما يستر به.

(٢) اللسان (جحج) وَحَجَّجَ الرَّجُلُ : ذَكَرَ جَحْجَاحًا مِنْ قَوْمِهِ. والجحجاح : السيد الكريم.

وهذا إنما تُلْقَى من السماع، أعنى كونه معدولا عن شيء، ولذلك جعل ابنُ الحاجب هذا العدلَ مُقدَّراً، وجعلَ العدلَ في (جُمعَ، وكُتِّعَ، وأُخِرَ) ونحو ذلك محققاً^(١)، لأن (جُمعَ) وما ذكر معه أدنى القياس إلى حقيقته في الأصل، بخلاف نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) فإن القياس لم يَهْتَدِ إليه حتى سُمِعَ غيرَ مصروف^(٢).

ومن هنا يرد على الناظم اعتراضان :

أحدهما : أن ما كان من نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) مَنَعُ صرفه عنده مبنئاً على تحقيق العلة المانعة وهو العدل، وهو مما لا يَهْتَدِ إليه بقياس، وإنما يَتَلَقَّى من السماع - أعنى كونه معدولا - وليس لنا سبيل إلى ذلك من السماع إلا من جهة صَرَفه وعدم صرفه.

ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول : هو أن يُنْظَر إلى (فَعَلَ) كيف جَرى في كلامهم؟ فإن رأيتَه لم يُصْرَف علمت أنه معدول، وإن كان له / أصل في النكرة حكمتَ عليه بالنقل، نحو (صُرِدَ، ونُغِرَ)^(٣) وما ليس له أصل في النكرة حكمتَ بالعدل، نحو (زُفِرَ) وقال بعضهم : إذا وجدته معرباً غيرَ مصروف، ولم تعلم له أصلاً في النكرات، فهو معدول، نحو (قُتِمَ)^(٤) وإلا فغيرُ معدول، نحو (أُدِدَ) يقال

(١) في جميع النسخ «مخففاً» بالفاء، وهو تصحيف، وما أثبتته موافق لما في شرح الكافية.

(٢) شرح الكافية ٤٠/١.

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور، يصيد العصافير، وجمعه : صِرْدَان. والنغر : طير كالعصافير حمر المناقير، وواحدته : نُغْرَة، والجمع : نغران.

(٤) يقال : رجل قُتِمَ، إذا كان كثير العطاء، أو مجتمع الخلق. وقُتِمَ أيضاً : ذكر الضباع، واسم رجل.

مَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ بْنِ أَدَدٍ، فَإِنَّ الْعَرَبَ صَرَفَتْهُ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ. فَإِنْ وَجِدْتَ لَهُ أَصْلًا، فَالْأَصْلُ فِيهِ الصَّرْفُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، نَحْوُ (حُطِّمَ) اسْمُ رَجُلٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ السَّمَاعُ بِمَنْعِهِ، فَتَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ تِلْكَ النِّكَرَةِ، نَحْوُ : (عُمِرَ) وَهَذَا الْعَقْدُ الثَّانِي أَسْعَدُ بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَكَى الصَّرْفَ فِي (أَدَدٍ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (فُعِلَ) الصَّرْفُ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ نِكْرَةٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَقَوْلُهُ : «امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ» دَوْرِيٌّ^(٢)، لِأَنَّهُ وَقَفَ الْحُكْمُ بِمَنْعِ الصَّرْفِ عَلَى وَجُودِ الْعَدْلِ فِي هَذَا الْقَانُونِ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ وَجُودَ الْعَدْلِ مَوْقُوفٌ عَلَى سَمَاعِ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَصْرُوفٌ، وَهَذَا دَوْرٌ ظَاهِرٌ^(٣)، وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَالْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي : أَنَّ الْعَدْلَ فِي نَحْوِ (عُمِرَ) مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهُوَ قَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَقِيْدْهُ؛ بَلْ قَالَ : «كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعَلَا» وَ«تُعَلَّ» عَلَى وَزْنِ (فُعِلَ)^(٤) فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، وَهُوَ مَسْمُومٌ بِهِ، يُمْنَعُ صَرْفُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النِّكَرَاتِ، إِذِ (التُّعَلَّ) هِيَ الزَّوَادُ [فِي الْأَسْنَانِ]^(٥) وَاخْتِلَافٌ فِي مَنْبِتِهَا، يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَعَلَى هَذَا كُلِّ (فُعِلَ) كُلُّ مَعْرِفَةٍ أَوَّلَ الْوَضْعِ فَلَا يُصَرَّفُ، وَكَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِوَاحِدٍ مِنَ النِّكَرَاتِ، سِوَاءِ أَكَانَ اسْمَ

(١) الْكِتَابُ ٢٢٢/٣.

(٢) الْبُورُ - عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ - تَوْقِفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

(٣) فِي جَمِيعِ النِّسْخِ «عَلَى وَزْنِ فَعْلَاءَ» وَكَأَنَّهُ يَقْصِدُ وَزْنَ كَمَا جَاءَ فِي النِّظْمِ. وَالْأَحْسَنُ مَا اثْبَتَ.

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَاثْبَتَهُ مِنْ (س، ت).

جنس كصُرِدٍ ونُغَرٍ،^(١) أم صفة كَلْبِدٍ وحُطَمٍ^(٢)، أو مصدرا كهُدًى، وتُقًى، أو جمعا نحو: غُرَفٍ وظَلَمٍ، وهذا كُلُّه فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التَّسْهِيل» فقال حين ذَكَرَ المعدول عن (فَاعِلٍ) عَلَمًا : وطريق العلم به سماعه غيرَ مصروف، عاريًا من سائر الموانع^(٣).

اللهم إلا أن يكون العدل مُحَقِّقًا من غير ذلك كـ(فُعَلٍ) في النداء، نحو : خُبْتُ، وفُسِقْتُ، ولُكِعْتُ، إذا سُمِّيَ بها، وكذلك ماكان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا مُحَقِّقُ العدل.

ومثاله لايعطى إلا ماكان عَلَمًا عندهم، نحو (تُعَلٍ) فَحَصَل من هذا أن ماكان متأكَّدًا عليه ذِكْرُهُ تَرْكُهُ، وما كان واجبًا عليه أن يُبَيِّنَهُ، ويُخْرِجَهُ عن مُقْتَضَى القاعدة أَهْمَلَهُ، فدخل عليه.

والجواب : عن الاعتراضين معًا أن الناظم إنما تكلم على العلم الذي ثَبِتَ كونه معدولا، لأنه قال : «والعلمُ اَمْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا» يريد : إن ثَبِتَ كونه معدولا قبل النظر القياس فيه.

وثبوت عدله يكون بوجوه :

أحدها : أن يَثْبُت من موضعٍ آخَرَ كَثْبُوت كونه (أَخَرَ) معدولا /، $\frac{٢٩١}{٣}$ وكذلك (فُعَالٌ) و (مَفْعَلٌ) في العدد، نحو : أَحَادٌ، وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ، وَمَثْنَى،

(١) سبق تفسير هاتين الكلمتين ، انظر هامش رفق (٢) ص ٦٦٠ .

(٢) يقال : مال بُد، أى كثير لا يخاف فناؤه، كأنه التبدد بعضه على بعض. والرجل الحطم والحطمة هو القليل الرحمة بالماشية، العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار.

(٣) التسهيل : ٢٢٣.

وثلثاً، ورباعاً، وما أشبه ذلك، مما قيس أو لم يقس، فإذا سمينا بواحد منها فقد سمينا بما ثبت عدله، فلا بد من منع الصرف، لأننا قد ثبت عندنا عدلها سماعاً؛ بل كذلك نقول فيمن سُمي بسدّاسٍ ومسدّسٍ، ونحوه إلى عشارٍ ومَعَشَرٍ، وإن لم نسمعه، ولا قلنا بالقياس فيه، لأن طريقة (فَعَالٍ، وَمَفْعَلٍ) في العدد من واحد إلى عشرة، ثبت قصد العدل فيه على الجملة. فهذا طريقٌ واضحٌ يثبت به العدل وإن لم يكن المعدول علماً بعدُ.

والثاني : مافي باب ما لا يقع إلا في «النداء» خاصة، وذلك (فَعْلٌ) في المذكر و(فَعَالٍ) في المؤنث، فإنهما معدولان عن (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) نحو : ياخُبْتُ، ويا خَبَاثٍ، ويا لُكْعُ، ويا لُكَاعٍ، ويا فُسْقُ، ويا فُسَاقٍ، وهو في (فَعَالٍ) مَقِيسٌ عند الناظم، قد نَبّه عليه في بابه^(١)، و(فَعْلٌ) شائع عنده غير مَقِيسٍ، ومَقِيسٌ عند غيره، وكذلك ما جاء فيه من (مَفْعَلَانٍ) معدولٌ أيضاً، فكل هذا إذا سُمي به مذكّر امتنع صرفه، لثبوت عدله في غير باب (ما لا ينصرف).

والثالث : ما ثبت العدل فيه في باب (التوكيد) وذلك : جُمْعٌ، وَكُتْعٌ، وَبُصْعٌ، وَبُتْعٌ، ولا يكرّم فيه اعتراض، لأن الذي أثبت فيه عدم الصرف للعدل في باب (التوكيد)^(٢) فإذا سميت بها الأشخاص صارت إلى باب آخر غير بابها، فحكم عليها بامتناع الصرف.

والرابع : ما ثبت في باب (فَعَالٍ) وذلك أنه قد ثبت في [منع الصرف]^(٣) بالعدل في غير التسمية، فالذي لمعنى الأمر، ك(نَزَالٍ، وَتَرَكَ) معدولٌ عن : انْزَلْ، واتْرُكْ، وكذلك ما أشبهه.

(١) انظر : باب النداء، ص.

(٢) في (س) «عدم العدل للصرف» وهو خطأ.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة، ويصح المعنى. والله أعلم.

والذى بمعنى الصفة كـ(حَالِقٍ) لِلْمَنِيَّةِ، وَ(جَعَارٍ) لِلضَّبْعِ، مَعْدُولٌ عَنْ : حَالِقَةٍ، وَجَاعِرَةٍ، وَكَذَلِكَ نَحْوُهُ.

والذى بمعنى المصدر كـ(يَسَارٍ، وَفَجَارٍ) وَقَدْ ذَكَرَ (فَعَالٍ) فِي «النِّدَاءِ»^(١). وَالَّذِي فِي النِّدَاءِ وَالْأَمْرِ مُطَرَّدٌ، وَمَا عَدا هُمَا سَمَاعٌ.

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ إِذَا سُمِّيَ بِمَا قِيَاسٌ وَمَا سُمِعَ مَذْكَرٌ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ لِلْعَدْلِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَقَدْ يُصْرَفُ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهِ مُؤَنَّثٌ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ هَذَا.

وَإِذَا ثَبَتَ الْعَدْلُ فِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَهِيَ قِيَاسٌ أَوْ سَمَاعٌ، فَلَا نَوْرَ يَلْزَمُ فِي تَعْرِيفِ النَّازِمِ، لِأَنَّهُ أَحَالَ عَلَى مَا عُلِمَ عَدْلُهُ فِي غَيْرِ بَابٍ (مَا لَا يَنْصَرَفُ) أَوْ فِي بَابٍ (مَا لَا يَنْصَرَفُ) لَكِنْ فِي حَالٍ أُخْرَى، كَالْتَسْمِيَةِ بِ(فُعَلٍ) التَّوَكِيدِ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مَا ثَبَتَ رَمِ الصَّرْفِ^(٢).

وَأَمَّا الَّذِي يَلْزَمُ فِيهِ الدُّورُ مَا ذَكَرَهُ فِي السُّؤَالِ، وَنَحْنُ لَانَقُولُ : إِنَّهُ قَاصِدٌ لِإِدْخَالِهِ فِي الْبَابِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ، لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْمَحْذُورِ؛ بَلْ يَبْقَى مَوْقُوفًا عَلَى السَّمَاعِ / مُطْلَقًا، لِأَنَّ الْعَدْلَ فِيهِ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدَ، فَلَيْسَ $\frac{٢٩٢}{٣}$ بِدَاخِلٍ تَحْتَ قَوْلِهِ : «إِنْ عُدِلَ» . وَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ عَلَى مَا ثَبَتَ عِنْدَنَا.

فَإِنْ قُلْتُ : هَذَا خِلَافٌ مَا ظَهَرَ مِنْهُ بِالْمِثَالِ، فَإِنْ جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَا هُنَا مُخَالَفٌ لِمَا مَثَّلَ بِهِ وَهُوَ (تُعَلُّ) إِذْ لَيْسَ بِوَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ، وَلَا يَثْبُتُ عَدْلُهُ إِلَّا مِنْ بَابٍ (مَا لَا يَنْصَرَفُ) فَالْإِشْكَالُ بَاقٍ.

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمِثَالَ قَدْ أُعْطِيَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ، وَأَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ سَمَاعًا مِنَ الْعَرَبِ، وَالَّذِي قَصِدَ بِالْإِتْيَانِ بِهِ أَنَّ مَا كَانَ مِثْلَهُ فِي ثُبُوتِ الْعَدْلِ فَهُوَ مِثْلُهُ

(١) انظر : ص ٣٤٩

(٢) هكذا جاء بالنسخ الثلاث، وكتب على حاشية الأصل «كذا بياض بالأصل».

في منع الصرف مجرى ذلك المسموع . وباب (عُمَرَ ، وَزُفَرَ ، وَتُعَلَ) الصرف .
وإنما كان يلزم الإشكال أن لو أتى به ليقس عليه مثله^(١)، ممَّا لا يثبت عدله إلا
بمنع الصرف ، وليس كذلك؛ بل أتى به من باب السماع فقط، لتقيس أنت عليه
ما يثبت عندك عدله من وجه آخر، ومالم يثبت فلا تجزئه في منع العرب صرفه،
فلا معنى للأمر بمنع صرفه وقد كان وضعه كذلك.

فإذا تقرّر هذا حصل أن ما أجرى الناظم من القياس ليس فيما مثل به،
وأن ما مثل به ليس بقياس، وأن ما أورد في المسألة جارٍ على قوانين العرب
والنحويين على اختصار عبارته بلطف إشارته، وهي من محاسنه.

ثم أتى بمسألة (سَحَرَ) فقال :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ إِذَا

بِهِ التَّنْفِيذُ قَصْدًا يُعْتَبَرُ

يريد أن يبين أن (سَحَرَ) إذا قصد به أن يكون ليوم بعينه، فإن العرب
منعته الصرف، فتقول : جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ، ولقيتُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرَ،
وأن السبب لمنع صرفه العدل والتعريف.

وإنما اعتنى بذكر المانع في (سَحَرَ) لإشكال منعه الصرف على حسب
ما يتبين بحول الله، وذلك أنه وضع لوقت بعينه، فهو معرفة، لأن ما وضع لشيء
بعينه خصوصاً فهو معرفة، والتعريف فيه تعريف العلمية الجنسية، وهي مانعة
كالشخصية.

ولما كان تعريفه على غير وجه التعريف المعلوم في نظائره، وهو إما
بالألف واللام، وإما بالإضافة - صار كأنه عدل عما كان يستحقه إلى وجه آخر

(١) في الأصل «أن لو أتى بالمقيس عليه مثله» وفي (س) «أن لو أتى بالقياس عليه» وكلاهما خطأ. وما
أثبتته من (ت).

من التعريف، كما عُدِلَ (أُمِسُ) في لغة من قال : مُذْ أُمِسُ^(١). وكما عُدِلَ (أُخِرُ) عما كان الأصل في تعريفه من الألف واللام.

هذا الذي يمكن في توجيه منع الصرف في (سَحَرَ) وهو الذي أرادَه الناظم.

ولمّا فيه من الإشكال زعم بعضهم^(٢) أنه مبني على الفتح لتضمُّنه معنى حرف التعريف، وردّه ابن الناظم بأمر^(٣):

أحدها : أنه لو كان كذلك لكان غيرُ الفتح أولى به، لأنه في موضع نصب، فكان يَلْتَبَسُ البناءُ بالإعراب، فوجب اجتنابه، كما اجْتَنَبَ في (قَبْلُ، وَيَعْدُ) والمنادى [المفرد المعرفة]^(٤).

والثاني : أنه كان يكون جائز الإعراب كـ(حِينَ) في قوله^(٥):

(١) هم بنو تميم. أما أهل الحجاز فيكسرونه في كل المواضع. (سبويه ٢٨٣/٣).

(٢) هو صدر الأفاضل، كما في «شرح الكافية الشافية» للناظم : ١٤٧٩، والهمع ٩٢/١

وهو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، وكان لهم كالأزهري للشافعية، صنف : شرح المقامات، والمغرب في لغة الفقه، والمغرب في شرح المغرب، والإقناع في اللغة وغيرها (ت ٦١٠هـ).

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٥٦.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من شرح ابن الناظم.

(٥) هو النابغة الذبياني، وعجزه :

وقلت أَلْمَأُ أَصْنَعُ وَالشَّيْبُ وَأَزْعُ

والبيت في ديوانه ٥١، وسبويه ٣٣٠/٢، والمنصف ٥٨/١، وابن الشجري ٤٦/١، ١٣٢/٢، ٢٦٤، وابن يعيش ١٦/٣، ٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، والإنصاف ٢٩٢، والخزانة ٥٥٠/٦، والمغنى ٥١٧، والعيني ٤٠٦/٢، ٣٥٧/٤، الهمع ٢٣٠/٣، والدرر ١٨٧/١، والتصريح ٤٢/٢، الأشموني ٢٥٦/٢، ٢٢٦/٣، ٨/٤، ويروي «أَلْمَأُ تصعُ» =

* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

لتساويها في ضَعْف سبب البناء لكونه عارضا .

والثالث : أن دَعَوَى الجمهور أَسْهَلُ، لأنه أَقْرَبُ إِلَى الْأَصْلِ،

بخلاف / دَعَوَى البناء، ودَعَوَى الْأَسْهَلِ أَرْجَحُ.

٣٩٢
٣

فَقَبْتُ أَنَّهُ غَيْرُ مَبْنِي كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ، وَأَنْ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ

فِيهِ لَيْسَ عَلَى التَّضْمِينِ؛ بَلْ عَلَى الْعَدْلِ عَمَّا هُوَ فِيهِ كَمَا تَقْدُمُ.

وبعد ذلك، فيرد على الناظم في مذهبه إشكالان :

أحدهما : أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي (غُدُوَّةٍ، وَبُكْرَةٍ) لَوْ قُتِبَ بَعِينُهُ : إِنَّهُ مَمْنُوعٌ

الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ، لِأَنَّهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِينُهُ، وَلِدُخُولِ الْهَاءِ فِيهِ،

وَلَا يَقُولُونَ فِيهِ : إِنَّهُ مَعْدُولٌ؛ بَلْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ

عُرِفَ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، أَوْ

الْإِضَافَةُ، وَهُوَ الْمَعْلُومُ فِي بَابِهِ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ : لَا بُدَّ هُنَا مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ الْمَعْهُودَةِ عَدْلًا، فَيَكُونُ نَقِيضُهُمَا

إِيَّاهُ عَنْ (غُدُوَّةٍ، وَبُكْرَةٍ) خَطَأً، وَكَانَ إِذَا ذَاكَ يُلْزَمُ إِتْيَانُ النَّازِمِ بِهِمَا مَعَ

(سَحَرٍ) إِذَا لَافَرَقَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ادِّعَاؤُهُمُ الْعَدْلَ فِي (سَحَرٍ) بَاطِلًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ

عَنْ عِلَّةٍ أُخْرَى، أَوْ صَرْفِ (سَحَرٍ) وَصَرْفُهُ خَطَأً، لِأَنَّ الْعَرَبَ مَنَعَتْهُ،

فَأَشْكَلَ هَذَا كُلُّهُ.

= وعاتبت : لمت. والمشيبة : الشيب، وهو ابيضاض الشعر الأسود، والدخول في حد

الشيب. والصبا - بالكسر والقصر - الميل الى هوى النفس. وأصبح : من :

صحايصو، إذا زال سكره ووازع : نام زاجر.

يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبيه ومعاتبته لنفسه على طريقه وصباه.

والثاني : أن (ضُحَى، وضَحْوَةً، وعِشَاءً، وعَشِيَّةً) وأخواتها ممَّا هو لوقت بعينه، قد صرفتها العرب، مع أنها معارف، لكونها لوقت بعينه كـ(سَحَر، وغُدُوَّة، وبُكْرَة) ومع أنها موضوعة في التعريف غير وضعها؛ إذ كان حقها أن تعرف بالآلف واللام، كما في نظائرها.

فالعرب لم تعتبر هنا ما زعموا أنها اعتبرته في (سَحَر) وهذا تناقض من القول، واعتبار لما أهملته العرب.

ولمَّا ثَبِتَ أن العلتين المذكورتين في (سَحَر) غير معتبرتين في ظاهر الأمر - أراد الناظم أن يُحَقِّقَ لك ما قاله النحويون، ويثبتته عندك بالتنبية عليه بخصوصه، لتعلم أن ما قالوه من ذلك إنما ارتكبه لمعنى صحيح، لا يغفلون عنه، فقال : * وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ *

وأحال الناظر على البحث في وجه ذلك.

ووجه ما قالوه من ذلك أنهم وجدوا (سَحَرَ) غير منصرف، فعلموا أن لا بد من العلتين.

فأما التعريف فأوضحه المعنى؛ إذ كان لوقت معين.

وأما العدل : فبيَّنه كونهم لم يتصرفوا فيه، ولم يستعملوه على غير جهة الظرفية، فتبينوا أن ذلك إنما هو لأجل وضعه في غير موضعه، واستعماله على غير طريقته.

وهذه قاعدة عربيَّة إذا استعمل الشيء في غير موضعه وعلى غير وجهه، لم يتصرف تصرفاً ما هو باقٍ على أصله.

وقد بيَّن ذلك ابنُ خَرُوفٍ في الظروف، خصوصاً في شرح «الكتاب» في باب (ما يحتمل الشُّعر).

وإذا ثبت هذا فـ(غُثُوَّةٌ، وَبُكَرَةٌ) لَمَّا كانا متصرفين على غير طريقة
 (سَحَر) ظهر أن العَدْلَ فيهما / غير مراد، وأن تعريف العَلَمِيَّةِ فيهما
 ٢٩٤
 ٣ بحق الأصل، لا بالخروج عن الأصل؛ إذ لو كان كذلك لم يتصرفوا فيها.
 فقالوا : إن المانع فيهما مع العَلَمِيَّةِ التَّائِيثُ.

وأما (ضَحَى، وَضَحَوَةٌ) وبابه، وإن كان ليوم بعينه، فإن عدم
 التصرف فيهما دَلٌّ على أن التعريف فيهما ليس بحق الأصل؛ بل عُدِلَ
 بهما عن طريقهما من التعريف بالآلف واللام، أو الإضافة.

ولمَّا كانوا قد صَرَفُوها دَلٌّ على أنها في أنفسها ليست بمعارف؛
 بل جَرَتْ مَجْرَى قولهم : مارأيتُهُ أَوَّلَ من أمسٍ، وأنت تريد اليومَ الذي
 قبل يومك، ومارأيتُهُ عامًّا أَوَّلَ، وأنت تريد العام الذي قبل عامك، فاللفظ
 لفظ النكرة، والمعنى على خلاف ذلك، فكذلك (ضَحَى، وَضَحَوَةٌ) لفظُهُ
 نكرة، والمعنى معنى المعرفة. وهذا كله من الاستدلال بالأحكام وهو باب
 واسع في الأصول، وعليه المعوّل في كثير من الأحكام العربية. ثم قال :
 وابنِ على الكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا

مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمَا

عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْتَرَفَنُ مَا نَكَّرًا

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يَعْنَى أَنَّ (فَعَالٍ) عَلَى وَزْنِ (حَذَارٍ، وَتَرَكَ) إِذَا صَارَ عَلَمًا، سِوَا
 أَكَّانِ أَصْلَها الأَمْرُ أَمْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِ (فَعَالٍ) وَكَانَتْ تِلْكَ الْعَلَمِيَّةُ
 مَعْلُوقَةٌ عَلَى مُؤَنَّثٍ - فَإِنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ مَطْلَقًا، وَهُوَ مَذْهَبُ عَرَبِ الْحِجَازِ،
 وَذَلِكَ قَوْلُهُ : « وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ ».

والثاني : الحكمُ له بحكم (جُشَم) وغيره من المعدولات إذا كانت أعلاما،
وذلك إعرابه إعرابَ مالا ينصرف، وهو مذهب بني تميم، وذلك [قوله] «هُوَ نَظِيرُ
جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ» أى نظيره في الإعراب غيرَ منصرف كما تقدم فيه.
(وَفَعَالٍ) المسمَّى به قد تكون العرب هى التى سَمَّتْ به، نحو (حَذَام) اسم
امرأة. قال الشاعر^(١):

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا
فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

(وَقَطَام) اسم امرأة.

قال النابغة^(٢):

أَثَارِكُمُ تَدَلُّهُمَا قَطَامُ
وَضِينًا بِالتَّجْرِئَةِ وَالْكَلامِ
(وَرَقَاشٍ) وكذلك، قال الشاعر، ونسبه الجوهري الى امرئ القيس^(٣).

(١) ابن الشجري ١١٥/٢، والخصائص ١٧٨/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، والمغنى ٢٢٠، والعيني ٣/٢٧٠،
والتصريح ٢٢٥/٢، والأشعموني ٢٦٨/٢، وجمهرة الأمثال ١١٦/٢، واللسان (حذم)

والشعر للجيم بن صعب أو ديسم بن طارق. وحذام : امرأة الشاعر.

وكل مصراع من هذا البيت مَثَلٌ سائر في تصديق الرجل مخبره.

(٢) ابن الشجري ١١٥/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، واللسان (رقش) وديوانه ٧٥، ويروي «والسلام»
والتدلل : الثقة بحبة الرجل ثقة تدعو إلى الإفراط عليه . ودَلُّ المرأة دَلَّأُها : تدللها على زوجها،
وذلك أن تزيه جراءة عليه في تفنُّج وتشكل ، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. والضم - بكسر
الضاد - الإمساك والبخل.

(٣) ديوانه ٢٠٢، والصاحح واللسان (رقش)

والنحر : أعلى الصدر، أو موضع القلادة منه. واللَبَّة : وسط الصدر والمنحر والجيد : العنق، وغلب
على عنق المرأة .

قَامَتْ رَقَاشٍ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ
تُبْدِي لَنَا النُّحْرَ وَاللَّبَاتِ وَالْجِيدَا

و (غَلَاب) اسم امرأة كذلك.

وفي غير الأدميين (سَفَار) اسم ماء، وقال الجوهري^(١): اسم بئر، وهو واحد. قال الفرزدق^(٢):

مَتَى مَا تَرَدُّ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدِيهَا
أُدَيْهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا
و(حَضَار) اسم كوكب، ويقال : حَضَارِ وَالْوَزْنُ مُحْلِفَان، وهما نَجْمَانِ
يَطْلَعَان قَبْلَ : سُهَيْلٍ، فَيُخْلَفَ إِذَا طَلَعَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُهَيْلٌ لَشَبَّهَ بِهِ^(٣).
وهذان اللفظان قد يظهر أنهما مذكَّران، لأن الماء مذكَّر، والنجم مذكَّر،
وليس في الاعتبار كذلك؛ بل الْقَصْدُ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِمَا لِحَظِّ التَّائِيثِ، ذَكَرَهُ
سَيَبَوِيه^(٤).

(١) الصحاح (سفر).

(٢) المقتضب ٥٠/٣، والمغني ٩٧، واللسان (صفر، عور) وديوانه ٢٥٥

وأديهم : تصغير أدهم، ويعني ابن مرداس أحد بني كعب، وكان شاعرا خبيثا.
والمستجيز : الذي يطلب الماء. والتعوير : الرد، يقال : عَوَّرْتَهُ عَنْ حَاجَتِهِ، أَيْ رَدَدْتَهُ عَنْهَا، وَعَوَّرَتِ الرَّجُلَ، إِذَا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ.

(٣) في اللسان (حضر) «قال أبو عمرو بن العلاء : يقال : طلعت حَضَارِ وَالْوَزْنُ، وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظُنَّ أَنَّهُ سُهَيْلٌ لِلشَّبْهِ، وَكَذَلِكَ الْوَزْنُ إِذَا طَلَعَ، وَهُمَا مُحْلِفَانِ عِنْدَ الْعَرَبِ، سَمِيا مُحْلِفَيْنِ لِاخْتِلَافِ النَّاطِرِينَ لَهُمَا إِذَا طَلَعَا، فَيُحْلَفُ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُهَيْلٌ، وَيُحْلَفُ الْآخَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِسُهَيْلٍ».

(٤) الكتاب ٢٧٩/٣.

و(وَبَارٍ) اسم أرض كانت لقوم عاد، وهي التي ذكرها الأعشى / ٣٩٥
 في قوله، أنشده سيبويه^(١):

وَمَرَّرْ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ
 فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٌ

فكل ما كان على (فَعَالٍ) من هذا القسم فيه وجهان على ما قال
 الناظم، البناء مطلقاً لأهل الحجاز، والإعراب من غير صرف لبني تميم.
 ودل على إرادة أهل الحجاز، وإن لم يذكرهم، مَسَاقُ الكلام، لأنه
 قال في الإعراب : «وَهُوَ نَظِيرُ جُشْمَا عِنْدَ تَمِيمٍ» فبقي الوجه الآخر، وهو
 البناء، لأهل الحجاز، لأنه ليس في الاستعمال من يخالف بني تميم سوى
 أهل الحجاز.

وَتَمِيمٌ : هو تَمِيمُ بن مَرْ بن أَد بن طَلْحَة بن إِيَّاس بن مُضَر.
 وقد تكون (فَعَالٍ) لم تُسَمَّ العرب بها أحداً، وذلك ثلاثة أنواع :
 أحدها : (فَعَالٍ) في الأمر، نحو : نَزَالٍ ، وَتَرَاكِ ، وَحَذَارٍ ، وَمَنَاعٍ ،
 وقد تقدم ذكره^(٢).

والثاني : (فَعَالٍ) في المصادر، كقولك : فَجَارٍ ، تريد الفَجْرَةَ .
 أنشد سيبويه للنابعة^(٣) :

(١) الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، وابن الشجري ١١٥/٢ ، وابن يعيش
 ٦٤/٤ ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، والأشموني ٢٦٩/٣ ،
 واللسان (وير) وديوانه ١٩٤

وبار : أرض كانت لعاد بين اليمن ورمال يبرين، وقبل البيت :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
 (٢) انظر : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٧٤/٣ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، ٥٣/٤ ، والخزانة ٢٢٧/٦ .

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارِ

و (يَسَارِ) اسم لليسرة أو الميسرة. قال الشاعر أنشدته سيبويه^(١):

فَقَلْتُ أَمْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا

نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلُهُ!

و(بَدَادُ) اسم لـ(بَدَأَ) قال الجعدي، ويقال هو للقيط بن زُرارة، وقيل :

لابن كُرَاع، أنشدته سيبويه^(٢):

وَذَكَّرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصُّعَيْدِ بَدَادِ

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٧١ ، وابن الشجري ٢ / ١١٣ ، وابن يعيش ٤ / ٥٤ ، والخزانة

٣٦٢ / ٦ ، والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ١٠ ، والاشموني ٣ / ٢٧٠ ، واللسان (بدد، حلق) وديوان النابغة

الجعدي ٢٤١

ويروي البيت كذلك لعوف بن الخرع التميمي.

والمحلق : إبل موسومة بالنار على وجهها بمثل الحلق، والصعيد. وجه الأرض.

وبداد : متبذدة متفرقة

يقوله للقيط بن زارة، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أخ له، هو معبد بن زارة، فغيره بذلك،

ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك سبب هزيمته. وقبله :

هَلَّا عَطَفْتَ عَلَى ابْنِ أَمَكِ مَعْبِدٍ وَالْعَامِرِيُّ يَقُودُهُ بِصِرَافٍ

وقال حَسَّانُ بن ثابت ، رضي الله عنه (١) :

كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا

لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَا حِ

ومنه قولهم : (لَامَسَاسٍ) تقول العرب : أَنْتَ لَامَسَاسٍ^(٢) «أى [لا] تَمَسُّنِي ولا أَمَسُكَ».

وَقُرِئَ في غير السَّبْعِ «قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَامَسَاسٍ»^(٣) قَرَأَهَا أَبُو حَيَّوَةَ^(٤)، فهو اسم للمَسِّ.

وكذلك هَمَامٌ، يقال لَاهَمَامٌ، أى لا أَهْمُ بذلك هَمًّا، قال الكُمَيْتُ^(٥):

عَادِلًا غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ طُرًّا

بِهِمْ لَاهَمَامٌ لِي لَاهَمَامٌ

(١) ديوانه ١٠٨، والخزانة ٣٦٣/٦، واللسان (بدد)

والجحفل : الجيش الكثير فيه خيل، والجمع : جحافل. واللجب : من قواك : لَجِبَ القومُ لَحَبًّا، إذا صاحوا وأجلبوا. واللجب - بفتحتين - ارتفاع أصوات الأبطال واختلاطها. ويداد : متفرقين. وكان عيينة بن حصن بن حذيفة أغار على سرح المدينة، فركب في طلبه ناس من الأنصار، منهم أبو قتادة الأنصاري، والمقداد بن الأسود الكندي، فربوا السرح، وقتل رجل من بني فزارة، فقال حسان رضي الله عنه :

هَلْ سَرَّ أَوْلَادَ اللَّقِيطةِ أَنَّنَا
كُنَّا ثَمَانِيَّةً وَكَانُوا جَحْفَلًا
سَلِمَ غَدَاةَ فَوَارِسِ الْمُقَدَّادِ
لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَا حِ بَدَادِ

(٢) اللسان (مسس).

(٣) سورة طه / آية : ٩٧.

(٤) المحتسب ٥٦/٢، أمارة الجماعة فهي (لَامَسَاسٌ) - بكسر الميم وفتح السينين.

(٥) المحتسب ٥٦/٢، واللسان (همم)

يمدح آل البيت عليهم الصلاة والسلام. وقبله :

إِنْ أَمْتُ لَمْ أَمْتُ وَنَفْسِي نَفْسَانِ
مِنَ الشُّكِّ فِي عَمَى أَوْ تَعَامِي

و(كَفَّافٍ) اسم للكَفِّ، يقال : دَعْنِي كَفَّافٍ^(١).

والثالث (فَعَالٍ) في الصفات، وهو قسمان :

قسمٌ لا يكون إلا في النداء، نحو : يافَسَاقِ، ويَاخَبَاتِ، وما أشبه ذلك، وقد تقدم في بابه^(٢).

وقسمٌ يقع في النداء وغيره، مثل : جَعَارِ، للضَّبُعِ، اسمٌ للجاعرة، أنشد سيبويه للنابغة الجعدي^(٣):

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرْرِي

بَلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرَةً

ويقال لها : قَتَامٌ، لأنها تَقْتُمُ، أى تَقْطَعُ.

وقال الشاعر في (حَلَقٍ) اسم للحالقة، وهى المَنِيَّةُ، أنشده سيبويه^(٤):

(١) معناه : أن تكف عني وأكف عنك، قال رؤبة :

فَلَيْتَ حَظِّي مِنْ نَدَاكَ الضَّافِي
وَالنَّفْعُ أَنْ تَرَكْنِي كَفَّافٍ
وانظر : (أساس البلاغة - كف).

(٢) انظر : ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٢٧٥/٣، وابن الشجري ١١٣/٢، واللسان (جرر، جعر) وملحقات ديوانه ٦٩٠ هـ

وعيثى : أفسدى، والعيث أشد الفساد. وجعار : معنول عن الجاعرة، وسميت الضبيع بذلك لكثرة جَعَرِهَا. والجعر : نحو كل ذي مخلب من السباع. وجررى : أكثرى من الجر. ولم يشهد : لم يحضر.

وقوله : «عيثى جَعَارٍ» مثل من أمثالهم، يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. وانظر : المستقصى ١٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٢/٣، وابن الشجري ١١٤/٢، وابن يعيش ٥٩/٤، واللسان (حلق)

والبيت للأخزم بن قارب الطائي أو للمقد بن عمرو.

والأكساء : جمع كُسَاءٍ - بالضم والفتح - وهى الأدبار. وضرب الرقاب : نضرب رقابهم، وهو من المصادر التى تنوب عن أفعالها. ولايهم المغنم : لايشغلهم عن ضربهم اهتمامهم بالحصول على المغنم، وإنما المهم هو مواصلة الضرب.

لَحِقَتْ خَالِقَ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ
ضَرَبَ الرُّقَابَ وَلَايُهُمُ الْمَغْنَمُ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْمُهْلِلِ^(١):

مَا أَرْجَى بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي

قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ خَالِقِ!

وَتَكْثِيرِ الْمَثَلِ هُنَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِتْسَاعُ فِي التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّهَا أَبْوَابُ

مَسْمُوعَةٍ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ مِنْهَا (فَعَالٍ) فِي الْأَمْرِ، وَفِي النِّدَاءِ. وَقَدْ ذَكَرَ

الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْهَا كَثِيرًا^(٢). وَنَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ، فَانْقُلْهُ مِنْ ثَمَّةَ / إِذَا $\frac{٣٩٦}{٣}$ أُرِدَتْهُ.

فَإِذَا كُلُّ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ بَنِي

تَمِيمٍ، وَيُبْنَى عَلَى الْكُسْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَبَقِيَ عَلَى كَلَامِ النَّاظِمِ سَوَالَانُ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ النُّحُوِّ أَنَّ (فَعَالٍ) فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهِ

مَعْدُولٌ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهِ النَّازِمُ فِي (بَابِ الْعَدْلِ) وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ فَهُوَ

أَيْضًا مَعْرِفَةٌ، كَانَ لِلْأَمْرِ أَوْ لغير ذلك.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ سَيِّبُويْه، وَنَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا كَانَ جَمِيعُ هَذَا نَكْرَةً،

يَعْنِي مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ أَقْسَامِ (فَعَالٍ) أَنْصَرَفَ كَمَا يَنْصَرَفُ (عُمَرُ) فِي

(١) الْكِتَابُ ٢٧٣/٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٧٣/٣، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١٤/٢، وَالْعَيْنِيُّ ٢١٢/٤، وَالْأَغَانِي

١٣٧/٤، وَاللِّسَانُ (حَلَقٌ)

قَالَهُ الْمُهْلِلُ فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ حَرْبِ الْبَسُوسِ، قُتِلَ فِيهِ أَصْحَابُهُ، وَأَجْلَتْهُ الْحَرْبُ وَغَرِبَتْهُ.

(٢) انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٦٢/٤.

النكرة، لأن (فَعَال) لايجيء معدولاً عن نكرة^(١).

فقولُه : «إن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة» دليلٌ على أن (فَعَال) في جميع أحوالها معرفة.

وثبت أيضاً أنه كلها مؤنثة، استدُلَّ سيبويه على ذلك بأشياء كثيرة. وبسط المسألة الشَّلُوبِيْن في «كتاب الأسئلة والأجوبة» بما فيه مَقْنَع، فَحَصَلَ من جميع ذلك أن (فَعَال) قد اجتمع فيه العلتان، التعريفُ والعَدْلُ، وثالثةٌ وهى التانيث.

وكل عَلمٌ مؤنثٌ : فالحجازيون يَبْنُونَه على الكسر، وبنو تَمِيم يُعَرِّبُونَه ممنوعَ الصرف، كما ذكر الناظم، فيقتضى ذلك كُلُّهُ أن (فَعَال) إذا كان للأمر، نحو : (نَزَال) فيه للعرب وجهان من حيث ثُبَّت أنه عَلمٌ لمؤنث معدول.

وكذلك باقي الأقسام، نحو : حَلَّاقٍ، وَحَمَادٍ، وَلَكَاعٍ، وهذا غير صحيح، لأنهم مُتَّفِقُونَ على لزوم الكسر فيما سوى (رَقَاشٍ) ونحوه من أسماء المؤنث. فإذا سُمِّيَ بـ(نَزَالٍ، أو حَمَادٍ، أو بَدَادٍ) امرأةٌ كان كـ(رَقَاشٍ) فإن بقي على أصله فلا خلاف في لزوم البناء على الكسر.

وقد قال في «التسهيل» : وَاتَّفَقُوا على كسر (فَعَال) أَمْراً أو مصدرًا أو حالاً أو صفةً جاريةً مَجْرَى الأعلام، أو ملازمةً للنداء^(٢).

والسؤال الثاني : أنه أطلق القول في اللغتين معاً، وأن تميماً تُعَرِّبُه مطلقاً عند التسمية به، والحجازيون يَبْنُونَه مطلقاً.

أما بالنسبة إلى الجحازيين فالإطلاق صحيح. وأما بالنسبة إلى بني تميم فغير صحيح، لأنهم يَفْرُقُونَ بين ما آخَرُهُ راءٌ وغيره، فما آخَرُهُ راءٌ يوافقون فيه الجحازيين، حرصاً على الإمالة، نحو : حَضَارٍ، وَسَفَارٍ، وَوَبَارٍ، وَيَسَارٍ.

(١) الكتاب ٢٧٩/٣.

(٢) التسهيل : ٢٢٣.

وما آخره غير راء فهو الذي يُعربونه غيرَ منصرف. وأين هذا من كلام الناظم؟ فيقتضي أن نحو (سَفَارٍ) معرب عند بني تميم مطلقاً، وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن قوله : «عَلَمًا» يبين أنه لا يريد إلا ماسمى به مؤنث. وبيان ذلك : أن (فَعَالٍ) تقرر في السؤال أنه في أصل وَضْعِهِ معرفة معدول، وإذا كان كذلك فكان اجتزاؤه بأن يقول : «وابن على الكسرِ فَعَالٍ مُطْلَقًا» كافيًا، لأنه على تقدير : وفي كل نوع كذلك، فصارت فائدة قوله : «عَلَمًا» ساقطة.

وكذلك قوله : «مُؤنَّثًا» لأنه قد تقرر تانيثه، ولمَّا كان / قد حافظ على ^{٢٩٧}_٣ ذكر قَيْدِ العَلَمِيَّةِ والتانيث، دلَّ ذلك على قَصْدِ إِيْهِمَا، وتعريفِ بِمعْنَى لا فيهما^(١)، وما ذاك إلا ما كان عند التَّسْمِيَةِ.

وأيضاً، فلفظُ العَلَمِ إنما الغالب في استعماله ما كان مُسَمًى به، وواقعاً على الأناسي، وما يَأْلَفُونَ ذلك ثانٍ عن أصل الوضع، فليس معنى كونه علماً مؤنثاً إلا كونه مسمى به، وذلك يشمل ماسمَّت العرب به، نحو : حَدَّامٍ، وَرَقَاشٍ، وما سَمَّيْنَا نحن به من سائر الأقسام.

وهنا يظهر لقَيْدِ التانيث فائدة هي مقصودة للناظم أيضاً، وهي حاصلة من مفهوم تلك الصفة، أن هذه الأشياء إذا كانت علماً لمذكر فلا يكون حكمها البناء؛ بل غيره.

وقد تقدَّم اشتمالُ القاعدة الأولى من العدل عليه، فهو إذاً ممَّا يمتنع صرفه مطلقاً في لغة الحجازيين ولغة التميميين معاً، وهذا هو الأشهر فيه.

(١) في (ت) «لا إِيْها» والمعنى - والله أعلم - ليس فيهما.

وقد حكى الصرفُ وهو ضعيف، فإذا لا إشكال في كلام الناظم على هذا.
والجواب عن الثاني : أن بعضهم حكى عن بعض بني تميم طُرْدَ القاعدة
في (فَعَالٍ) مطلقاً، فيما آخره راءٌ، وفي غير ذلك. وأجاز ذلك سيبويه، قال : وقد
يجوز أن ترفع وتُنصب ما كان في آخره الراء^(١)، وأنشد قولَ الأعشى^(٢) :

وَمَرَرْتُ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ

فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

لكن الأشهر عنهم فيما آخره راءٌ موافقةُ الحجازيين، فكانه لما رآهم
مختلفين فيه أطلق فيهم القول بطُرْدِ القياس، وهو صحيح في الجملة، إلا أن
الأولى بيانُ ذلك لو اتَّفَقَ.

وبقي الكلامُ في وجهِ بناءِ ما بُنِيَ من ذلك.

أما (فَعَالٍ) في الأمر فقد تقدّم له في «المعرب والمبني» وجهُ ذلك، وهو شبهه
الحرف في النيابة عن الفعل، من غير أن يكون معمولاً لعامل، فاشبهه «إن»
وأخواتها، وذلك في قوله : « وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأْتِرُ ».

وتقدّم مذهبُ مَنْ ذهب إلى أن البناء فيها لتضمّن معنى لام الأمر، وحملِ
اسم الفاعل الخبريّ على الأمرِ. وما ذكره أولى وأجزى في القياس.

وأما ما عدا ذلك من الأقسام فإنما بُنِيَ بالحمل على الأمر، لشبهه به في
التأنيث والعدل والتعريف، لأن البنية مؤنثة فيها كلّها، ومعدولة عن حدّها فيها،
ومعرفة كذلك. فلما شابها هذا الشبه عوملت معاملتها في البناء. والدليل على
أن البناء للشبه بـ(فَعَالٍ) التي للأمر أنه حيث كثر الشبه لم يكن فيه إلا البناء،

(١) الكتاب ٢٧٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

لغة واحدة ، وحيث نَقَصَ ^(١) كان فيه اللغتان ، وذلك إذا سُمِّي بواحدة منها .

وذلك أن غير العلم منها فيه الدلالة على المصدر كالتى للأمر،
ف(فَعَالٍ) في المصدر شديدة الشُّبْه بـ(نَزَالٍ) و(فَعَالٍ) في الصفة شديدة
الشُّبْه بـ(فَعَالٍ) في النداء، وقد وَجِب البناءُ لهما . و(فَعَالٍ) في النداء
شديدة المشبَه بالأمر، فإذا وقعت التَّسْمِيَةُ بَعْدَ الشُّبْه / فأعْرِبْ غيرَ ^{٢٩٨}
منصرف ._٣

وإنما وافق التميميون الحجازيين فيما آخَرُهُ راءٌ حرصاً على
الإمالة، لأن إجنّاح الألف، أى إمالتها، أخفٌ عليهم، ليكون العمل من وجه
واحد، فأرادوا الخِفَّةَ، وعلموا أنهم إن كَسَرُوا الراء وصلّوا إلى الإمالة
لأجل الكسر، فإن رَفَعُوا أو نَصَبُوا لم يصلّوا إليها، فالزموه الكسرَ لذلك،
وهو تعليل الخليل ^(٢) . وقد تَمَّ كلامه في المعدول .

ثم ذَكَرَ حُكْمًا آخَرَ يَعُمُّ جميعَ أنواعِ هذا القسم، فقال : «واصْرَفْنِ
مانُكِّراً» إلى آخِرِهِ،

يعني أن كل ما نُكِّرَ فيه التعريف، فكان فيه مانعاً معتبراً ومؤثراً،
بعد أن كان الاسم مصروفاً قبل التعريف، فإنه إذا نُكِّرَ بعد تعريفه
انْصَرَفَ، وعاد إلى ماكان عليه قبل التعريف .

فتقول في المركب : رأيتُ مَعْدِيكَرَبَ وَمَعْدِيكَرَبًا آخَرَ .

(١) في الأصل و(س) «نقص» بالضاد، وما أثبتته من (ت) هو الصواب، لأنه في مقابلة قوله :
«كثر» من قبل .

(٢) الكتاب ٢٧٨/٣ .

وفي ذي الألف والنون : مررتُ بعُثمانَ العاقِلِ وبعثمانٍ آخرَ، ومررتُ
بطلحةَ وطلحةٍ آخرَ، ورأيتُ زينبَ وزينباً أُخرى، ومررتُ بإسماعيلَ وإسماعيلٍ
آخرَ، وكذا إلى آخر ما ذكرُ.

فإن قلت : إن ماتقدم، ممّا يمتنع فيه الصرف مطلقاً، تؤثر فيه العلمية
[مع أنه إذا نُكِّرَ لا ينصرف ، كما إذا سَمِيتَ بـ(ثلاث وربّاعٍ وآخر) ونحو ذلك،
فإنه إذا سَمِيَ به أثرت العلمية^(١) لمنافاة الوصف لها، وكذا كل ما مُنع مع
الوصف، كبناء (أَفْعَل) وزيادتي (فَعْلانَ)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع
زيادتي (فَعْلانَ) إلا العلمية، فأتت، ولولاهُنَّ، لانصرف مع فرض زوال
الوصفية، وإذا كان كذلك اقتضي أن ذلك كله ينصرف في النكرة، وذلك غير
صحيح لما تقدّم ذكره من رجوعه لشبّه الأصل الذي هو كونه وصفاً.

فالجواب أن العلمية لما لم يظهر لها أثر [في الظاهر؛ إذ كان الاسم قبل
التسمية ممنوعاً الصرف، ثم بعد التسمية كذلك عدّها فيه كأنها لم تُؤثّر أصلاً،
وهو قد قال : «من كلّ ما التعريفُ فيه أثراً»^(٢) فخرج بهذا الاعتبار ماتقدم
من تأثير العلمية.

أو يكون المعنى في قوله : «في كلّ ما التعريفُ فيه أثر» أى : ما كان
التعريف مختصاً بالتأثير فيه، وعلى هذا التقدير لإشكال فيه.

ثم لما كان مذهبه في (جَوَارٍ) ونحوه أنه في الرفع والخفض مُنَوَّنٌ بَيِّنٌ أن
هذا مُطَرَّدٌ فيما كان مثله ممّا يزول بإعلاله سببُ المنع فقال :

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَفِي

إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَتَفِي

الضمير في «منه» عائد على ماقدّم مما أثّرت فيه العلميّة، يعني أن مايكون من الأسماء التي أثّرت فيها العلميّة منقوصا، وهو ماآخره ياء قبلها كسرة، فإنك تحكّم فيه بحكم (جَوَارٍ) المتقدّم، وتسلك في ذلك سبيله، فتجعله في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفا، والتنوينُ فيه تنوينُ عَوْضٍ لاتنوينُ صَرَفٍ، كما تقدّم في مسألة (جَوَارٍ) قبل هذا^(١).

فإذا سَمَّيت امرأة بقاضٍ، أو شَجِرَ شَبَحٍ، أو عَمَ، زو مُرَامٍ، أو نحو ذلك صرفته الرفع والجر، أى ألحقته التنوينَ عَوْضًا من المحذوف، سواء أقلت: إنه عَوْضٌ من ذهاب الحركة أم عوض من الياء على ما مضى في التعليّلين، فهما يَجريان في هذا الموضع فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِي ياهذا، وكذلك هذه شَجِرَ، وهذه / عَمَ،
ورأيتُ شَجَرِي وَعَمِي ياهذا، وكذلك باقي الباب.

وتقول في (جَوَارٍ) اسمَ رجل أو امرأة: هذا جَوَارٍ، ومررتُ بِجَوَارٍ، ورأيتُ جَوَارِي قَبْلُ.

وتقول إذا سَمَّيت بـ(يَغْزُو، وَيَدْعُو): هذا يَغْزِي، وهذا يَدْعِي، ومررتُ بِيَغْزِي وَيَدْعِي، قُلْتُ أولا الواو ياء، لأن الواو المضموم ما قبلها لاتقع في أواخر الأسماء المعربة، وإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ، فصار كـ(يَقْضِي، وَيَرْمِي) مسمًى به. وأنت تقول فيه: هذا يَقْضِي، ومررتُ بِيَقْضِي، وهذا يَرْمِي، ومررتُ بِيَرْمِي، فكذلك ماآخره وأو إذا صار إلى الياء.

(١) انظر: ص ٦٠٩، ٦١٠.

وعلى الجملة، فكل ماسمى به مما أخره ياء قبلها كسرة، وكان التعريف قد منع صرفه، فإنه في الرفع والجر مثل (جَوَارٍ) والعلة الموجبة لذلك في (جَوَارٍ) هي الموجبة في هذا كله. كما ذكر، والتنوينُ تنوينُ عَوْضٍ، وليس بتنوين صرفٍ، لأنه لو كان تنوين صرف لأدى إلى أن يكون التعريف والتنائيث في نحو (قَاضٍ) اسمَ امرأةٍ غير مُوجبٍ لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

وقد تقدّم بيان هذا، وبيان أن مذهب الناظم إنما هو أن التنوين عَوْضٌ لالتنوين صرف^(١)، لإحالة هذا الفصل على ذلك في الحكم، وأنه مُنتَهَجٌ نَهْجَةً، وجارٍ على سبيله.

وأما النصب : فحكمه حكم الصحيح، لأنه لما كانت الحركة ظاهرةً فيه، غيرَ مستثناة على الياء، صارت الياء في قولك : رأيتُ جَوَارِيَّ قَبْلُ، ورأيتُ يَرْمِي، وَيَقْضِي، وقَاضِي، كدال^(٢) (مَسَاجِدَ، وَيَزِيدَ) ونحو ذلك، وهو مفهوم قول الناظم في تقييده الإتيان بالتنوين بالرفع والجر. وما تقرّر هنا هو مذهب الخليل^(٣).

وأما يونس : فوافق في الجمع وخالف في المفرد، وزعم أن نحو (جَوَارٍ) إذا سمي به، فإنه يجري مجرى الصحيح، يعني في عدم حذف الآخر، فتقول : هذا جَوَارِيَّ يافتي، بإثبات الياء، ورأيت جَوَارِيَّ، ومررت بجَوَارِيَّ، فتظهر فتحة الخفض، كما تُظهرها في الصحيح، وكذلك ماسمي به من نحو : قَاضٍ، وَغَازٍ، وَيَرْمِي، وغير ذلك مما تقدم. فتقول : هذا قَاضِيَّ، ورأيت قَاضِيَّ، ومررت بقَاضِيَّ.

(١) انظر. ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

(٢) في الأصل و(ت) «كذلك» وهو تحريف. وما أثبتته من (س) هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٣/٣١٢.

وكذلك هذا يَرْمِي، ورأيت يَرْمِي، ومررت بِرَمِي، إذا كا اسماً لمؤنث^(١).

وهذا مذهب عيسى والكسائي. حكى ذلك السيرافي. ولم يرتضه الناظم، فلم يَبْنِ عليه حكماً.

وقد ردَّ الخليلُ على يونس قوله بأنه لو كان من شأنهم أن يُلْزَمُوا الحركةَ حالةَ الجر، فيُجرونه مُجرى الصحيح - لكان من حقهم أن يُلْزَمُوا الحركةَ في حالة الرفع أيضاً^(٢)، فكما يُلْزَمهم أن يقولوا: مررتُ بقاضي، اسمَ امرأة، فكذلك يُلْزَمهم أن يقولوا: هذا قاضي، إذ كانوا يُجرون المعتلُّ هنا مُجرى الصحيح، وكذلك / حُكْمُ التَّسْمِيَةِ بالجمع، لافرق^{٤٠٠} بينهما، وذلك لأن العرب تَفْتَحُ الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرُها أيضاً عند الضرورة.

فأما الفتح: فنحو قول الهذلي، أنشدته سيبويه^(٣):

(١) المرجع السابق ٣/٣١٢.

(٢) العبارة في الكتاب (٣/٣١٢) هي وقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلفاء أن يُلْزَموه الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكنوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على واحدة.

(٣) الكتاب ٣/٢١٣، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، والمنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٧٦، ٣/٦٧، وديوان الهذليين ٢/٢٠، واللسان (لوب، عبط، عرا)

والشعر للمتخل الهذلي. والمعاري: جمع مَعْرَى، وهو الفراش، يعني فُرُش الحور اللاتي في بيت قبل هذا، لأن المرأة تنعري فيه. أو المعاري: أجزاء الجسم التي تنعري. والواضحات: البيض. والملوب: الذي أجرى عليه الملب، وهو ضرب من الطيب فارسي. والعباط: جمع عبيط أو عبيطة، وهي الناقة التي تنحر لغير علة. شبه الطيب في حمرة بدم العباط.

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِيٍّ وَاضِحَاتٍ
بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَابِ
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ^(١)
فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ هَجَوْتُهُ
وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلىَ مَوَالِيَا
وَأُنْشِدُ أَيْضًا، وَهُوَ مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ يُونُسُ^(٢)
قَدْ عَجِبْتُ مِنْى وَمِنْ يُعْيَلِيَا
لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيَا
وَأَمَّا الْكَسْرُ : فَنَحْوَمَا أُنْشَدَهُ أَيْضًا لَابْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ^(٣) :

(١) الكتاب ٣/٣١٣، ٣١٥، والمقتضب ١/١٤٣، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٥، والتصريح ٢/٢٢٩، والهمع ١/١١٥، والدرر ١/١٠، والأشعموني ٣/٢٧٣، واللسان (عرا، ولى) وليس في ديوانه، وانظر : ابن سلام ١٧، والشعر والشعراء ٧٦ وعبدالله هو عبدالله بن أبي إسحاق النحوي. كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفَرَّعَ النحو وقاسه. وكان يلحن الفرزدق في قوله :
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع
من المال الأمسحتا أو مُجَلَّفُ
وفي قوله :

مستقبلين شمال الشام تضرينا
على زواحف تُزْجِي مَخْطَا رِيرِ
فهجاه من أجل هذا. ومعنى «مولى مواليا» أن عبدالله بن أبي إسحاق كان مولى لآل الحضرمي، وكان آل الحضرمي حلفاء لبني عبدشمس بن عبدمناف بالولاء. فهو يقول : لو كان ذليلا لهجوته، ولكنه أذل من الذليل!

(٢) الكتاب ٣/٣١٥، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٦، ٣/٥٤، والمنصف ٢/٦٨، ٧٩، والعيني ٤/٣٥٩، والتصريح ٢/٢٢٨، والهمع ١/١١٥، والأشعموني ٣/٣٧٣، واللسان (علا، قلا)
والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه. ويعلييا : تصغير (يَعْلَى) اسم رجل. والخلق : البالي، والمراد هنا الذى ضعف لكبر سنه. والمقلولى : المنكش، أو الذى يتقلّى على فراشه، أى يتململ ولا يستقر.

(٣) ديوانه ٣، وسيبويه ٣ / ٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٣/٣٥٤، والمحاسب ١/١١١، والخصائص ١/٣٦٢، ٢/٣٤٧، والمنصف ١/٦٧، ٨١، وابن الشجري ٢/٢٢٦، والهمع ١/١٨٤،
==

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغُـ وَأَنْنِي هَلْ
يُصْنَبُ خَنْ إِلَّا لَهْنٌ مُطْلَبُ

وأنشد أيضا لجريز في نحوه^(١):

فَيَوْمًا يُوَافِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَفْغُولُ

فكما أن العرب لا يفتحون إلا إذا اضطروا، ولا يظهر الكسر أيضا إلا إذا اضطروا، ويونس يفتح في الكلام، فكذاك حقه أن يكسر في الكلام، ويضم في الرفع أيضا، وهذا لا يقوله عربي بالقياس أصلاً، ويزيد الجمع زيادة أخرى إذا سُمي به، لو حكم له في الجر بحكم الصحيح لكان لازماً لهم ذلك فيما قبل التسمية، فيقولون : مررتُ بجواري قبلُ، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حدٍّ واحد، وهذا لا تقوله العرب في السعة أصلاً.
وما أنشده يونس شاهداً من قوله^(٢):

* قَدْ عَجِبْتُ مِنْنِي وَمِنْ يَعْليَا *

== واللسان (غنا)

والغواني : جمع غانية، وهي المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة. ومُطْلَبٌ - بتشديد الطاء وفتح اللام - معناه ك مُطْلَب، بفتح الميم واللام وسكون الطاء. والمراد أنهن كثيرات المطالب. وفي البيت عدة روايات.

(١) ديوانه ٤٥٧، والكتاب ٣/٣١٤، والنوادر ٢٠٣، والمقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، والخصائص ٣/١٥٩، والمنصف ٢/٨٠، ١١٤، وابن الشجري ١/٧٦، وابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤، والعيني ١/٢٢٧
والبيت من قصيدة يهجو بها الأخطل. ويرى «يوافيني» و«يجازين» و«غيراً صَباً» أي من غير صَباً منهن إلى، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

والقول : دابة تزعم العرب أنها تهلك الإنسان. وتفعل : تتفعل، أي تهلك الإنسان وتذهب به. يصف النساء وأنهن لاعهد لهن، فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوما يهلكنهم بالصدود والهجران.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

لَمَّا رَأْنْتِي خَلْفًا مَقْلُوبًا

فمن باب ماتقدم.

وقوله : «نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي».

النَّهَجُ : الطريق الواضح، وكذلك المنهج والمنهاج. وَقَفَوْتُ أثره قَفْوًا وَقَفُوءًا،
وَأَقْتَفَيْتُهُ، وَتَقَفَيْتُهُ، إِذَا اتَّبَعْتَهُ، أَيْ تَتَّبِعَ فِي إِعْرَابِهِ طَرِيقَ (جَوَارٍ) المتقدم.

وَلَا ضِطْرَارٌ أَوْ تَنَاسُبٌ صُرْفٌ

نُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

هذه تكملة تكرر^(١) على الباب، ويعنى أن ما شأنه أن لا ينصرف لكون المانع
موجودا قد يُوجد منصرفًا مع وجود ذلك المانع، وإنما يكون ذلك لسببٍ أَهْمِلُ
لأجله سببُ المنع، والسببُ المُوجب لذلك أمران على ما ذكره :

أحدهما : الاضطراب، وهو أن يكون الوزن لا يستقيم للشاعر إلا بصرف
مالا ينصرف، فهذا سببٌ مُوجب، رُدُّ به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف،
وهو في الشعر كثيرٌ جدا، وذلك كقول امرئ القيس^(٢):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقال النابغة الذبياني^(٣):

(١) في الاصل و(س) «تكن» وهو تحريف، وما أثبتته من (ت).

(٢) من معلقته، وانظر : المغنى ٣٤٣، والعيني ٣٧٤/٤، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشمونى ٢٧٤/٣

وعنيزة : ابنة عم له، كان عاشقا لها. والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلي : تاركى
أمشي راجلة. وكانت عنيزة حملته على غارب بغيرها يوم دارة جلجل، فكان يجنح إليها فيدخل
رأسه في خدرها ويقبلها، فإذا امتعت أمال خدرها.

(٣) سبق الاستشهاد به في باب «نونا التوكيد».

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَرْكَبَنَّ
جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

وقال الآخر^(١):

فَأَتَاهَا أَحْيِمِرُ كَأَخِي السُّهْمِ
بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا
وَأُنْشِدْ سِيبُويَه لِلْعَجَاجِ^(٢):

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَدْقِ الْحَمَى *

وقال الآخر^(٣):

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ
عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

(١) هو أُمَيَّة بن أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِي، ديوانه ٣٥، والعيني ٣٧٧/٤، والأشعوني ٢٧٤/٣، والمقرب ٢٠٢/٢

والضمير في «أتاها» يعود على ناقة صالح عليه السلام. والأحيمر: تصغير: أحمر، وهو لقب عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر وأزرق أصهب. وقد ضربت به العرب المثل في الشؤم فقالوا: «أشأم من أحمر عاد» لأنه لما عقر الناقة هلكت بفعله ثمود. وكأخي السهم: مثل السهم. والعضب: السيف القاطع. وعقير: معقورة، وهو وصف يستوي فيه الذكر والمؤنث.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «الترخيم».

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ٤٢، والتصريح ٢٢٧/٢، ودلائل الإعجاز ٣١٦، واللسان (عصب)

والعصائب: جمع عصابة وعصابة، وهي كل جماعة من الرجال والخيول بفرسانها، أو من الطير وغيرها ما بين العشرة إلى الأربعين. وتهتدي بعصائد: يتبع بعضها بعضا، ويهتدي بعضها ببعض. ومعناه أن النسور وغيرها من سباع الطير إذا رأت أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رؤسهم وتتبعهم، حتى تاكل من لحوم من سيقتلون من الأعداء.

وقال الآخر^(١):

٤٠١
٣

/ ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي

كجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصُّحَرَاءِ

وقال النابغة الذبياني^(٢):

عَلَى لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ

لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَّارٍ

وقال أيضا^(٣):

وَثِقْتُ لَهُ بِالنُّصْرِ إِذْ قِيلَ قَدْ غَرَضْتُ

كَتَائِبُ مَنْ غَسَّانَ غَيْرُ أَشَائِبِ

إطلاق الناظم في صرف ما لا ينصرف يدلُّ على موافقة الجماعة

في موضعين : أحدهما : عدمُ إخراج (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) من هذه الكلمة،
خلافًا للكِسَائِي وتلميذه الفَرَّاء في قولهما : إِنْ (أَفْعَلُ مِنْكَ) لَا يُصْرَفُ،
واستدلُّوا بأن (مِنْ) هي المانعة له من ذلك.

(١) ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافعية ٤٠٣، والخزانة ٣٤١/٨، وأمالى الزجاجي ٨٣

ومدَّتِي : عمري، والجواري : جمع جارية وهي الشابة من النساء. والبيت مع كثرة تنواله في كتب النحو واللغة لم يعلم قائله.

(٢) ديوانه ٥٥، والمحاسب ٤٩/٢، وابن الشجري ٢ / ١٨٠ والهمع ٢٩٩/٤، والدرر ٦٨/٢، واللسان (عقرب)

وعمرُو هو عمرو بن الحارث الأصغر الفسائي. ويقال : عيش ذو عقارب، إذا لم يكن سهلاً، أو فيه شر وخشونة. والعقارب : المَنُّ، على التشبيه.

والمعنى : لعمرُو على نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده، نعمة هنيئة غير ممنونة.

(٣) ديوانه ٤٢، واللسان (أشب)

والأشائب : جمع أشابة، وهي الأخلاط. يقول : وثقت للممدوح بالنصر، لأن كتائبه وجنوده من غسان وحدها، وهم قومه وبنو عمه ولم يختلط بهم غيرهم، ولا احتاجوا إلى جيش من سواهم.

قال السِّيرافي : وهذا فاسد، بدلالة قولهم : خَيْرٌ مِنْكَ، وشرُّ منك، وإذا كان كذلك دَلٌّ على أن مانعه ليس وجودَ (مِنْ) بل الصفة والوزن، كأحْمَرَ وأصْفَرَ.

والصرف هنا لا يكون بالتنوين وحده إلا في المرفوع والمنصوب.

وأما المجرور : فإنما يكون بالجر بالكسرة والتنوين معا، سواء أُلْنَا : إن المانع مَنَعَ الجرَّ والتنوينَ معاً أم قلنا : إنه مَنَعَ التنوينَ فقط، وزال الخفض بالكسرة لعلَّة أخرى على حسب اختلافهم في ذلك.

أما على قول من قال : إنما امتنع الجرُّ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة فظاهر.

وأما على القول الآخر : فكذلك ، لأن التنوين لا يتَّبَع في الجر إلا الكسرة، فلا يقال مثلاً :

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيْزَةٍ ^(١) *

ولا ما أشبه ذلك.

والموضع الثاني : موافقتهم في صرف ما آخره أَلْفٌ مِمَّا لا يَنْصَرَفُ كغيره، خلافاً لابن عصفور، حيث زعم أنه لا يجوز صرفه، لأنه لافائدة فيه، لأنه إذا نُونَ حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، فَسَقَطَ منه مثلُ ما رُدُّ إليه، فلم يَقَعْ فيه زيادة، ولا يمكن أيضاً تحريكُ الألف فيكون كقوله ^(٢):

(١) لامرئ القيس من معلقته. وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

(٢) هو النابغة الذبياني، وسبق الاستشهاد به، وصدره :

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ

* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ *

فلا يمكن الزائدة ولا البدل، ولأجلهما صُرف مالا ينصرف في الضرورة.

قال ابن الضائع : مثل هذا لا ينبغي أن ينبّه عليه لو كان صحيحا، فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة، وذلك أنه قد يكون بعد تلك الألف [ساكن فيجب حذف الألف، فإذا نَوْنَا الاسم حُرُكْنَا التنوين لالتقاء الساكنين، فزدنا حرفا متحركا، وكذلك يمكن أن يكون بعد الألف^(١)] همزة، فإذا نَوْنَا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين، فَسَقَطَ حَرْفٌ، وعلى هذا يكون في صرف مالا ينصرف زيادةٌ تَوُولُ إلى نقص. انتهى مانصّه ابن الضائع.

وهذا التقرير قد يُضَادُّه ماتقدم في (باب النداء) في تنوين المنادى ولكن قد يقال : إنه لم يقصد فيه الكلام على ما أخره ألف؛ بل يكون ماتقدم مُشْعِرا بارتضائه مذهب ابن عُصْفُور، لأن كلامه هناك مقيد، وكلامه هنا مطلق، والمقيد قاضٍ على المطلق عند المحققين.

ومعنى ذلك أنه قد تقدم وجهٌ منعه لتنوين المنادى المبني إذا لم يظهر فيه الضم، وأن ذلك لافائدة فيه^(٢).

وهذه المسألة بعينها جارية / في غير المنصرف إذا أُريد تنوينه، $\frac{٤٠٢}{٣}$ وهو عَيْنُ احْتِجٍّ به ابنُ عُصْفُور، فكان الناظم رآه دليلاً واضحاً فقال بمقتضاه.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : ص ٢٨٥ .

وما ألزمه ابن الضائع لا يلزم، فإن الغالب في مَعهود الضُرورات أن لزيادة في لحاق التنوين ما أخره ألف ولا نقصان، وما صورّه أمورٌ اتِّفاقية نادرة لا تلتفت العربُ إلى مثُلها، فلا ينبغي أن يعول عليها. وإذا أمكن هذا لم يكن بين الموضعين في كلام الناظم تعارض.

والأمر الثاني الموجب لصرف ما لا ينصرف : التَّنَاسُب، وهو أن ينوَّنْ لموازنته لمُنون ليس فيه مُوجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجّع، لأن الكلام المسجّع يجري في الحكم مجرى الشعر المُقَفَّى.

ألا ترى أنه قد جاء حرف الإطلاق في السَّجْع، قال الله تعالى : {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا} ^(١). فأتى بالألف للإطلاق، كما قال الشاعر ^(٢):

* ظَنَنْتُ بِأَلِ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا *

وكذلك قولُ الله تعالى : {يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أُطْعِمْنَا اللَّهَ وَأَطْعِمْنَا الرُّسُولَا} ^(٣). وبعد ذلك {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا} ^(٤). فإنما هذا لمناسبة ما قبل ذلك وما بعده، من الوقف على الألف المُبدلة من التنوين، فكذاك يُصرف ما لا ينصرف لمناسبة المنصرف.

ومنه قوله تعالى : {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} ^(٥) وكذلك قوله : {كَأَنَّتْ قَوَارِيرًا. قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرُ} ^(٦).

(١) سورة الأحزاب : ١٠.

(٢) هو خزيمه بن مالك بن نهد، اللسان (ردف) وصدره :

إذا الجوزاء أرذفت الثريا

(٣) سورة الأحزاب : ٦٦.

(٤) سورة الأحزاب : ٦٧.

(٥) سورة الإنسان : ٤.

(٦) سورة الإنسان : ١٥، ١٦.

قرأ ذلك كذلك نافع وأبو بكر وهشام والكسائي^(١).

ووجه ذلك ظاهر، فـ(سَلَّاسِلًا) نُونٌ لمناسبة مُجَاوِرِهِ، وهو (وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) و(قَوَارِيرًا) الأَوَّلُ : لمناسبة الفواصل، والثاني : لمناسبة الأَوَّلِ، وهذا ظاهر.
وقول الناظم : «أَوْتَنَاسِبُ» يُشعر أن التَّنَاسُبَ هو العِلَّةُ في صرف ما لا ينصرف.

وكذلك : «وَلَا ضَطْرَارَ» مشعرُ بانه العِلَّةُ في صرفه، ويستوى في ذلك النثرُ والنظم.

وقد حكى ابنُ جَنِّي أن المتنبِّي أنشده قوله^(٢):

وَقَدْ صَارَتِ الْعَيْنَانِ قَرْحَى مِنَ الْبُكَاءِ

وَصَارَ بَهَارًا فِي الْعُيُونِ الشَّقَائِقُ

قال : فقلت له : هَلَا قُلْتَ : «قَرْحًا مِنَ الْبُكَاءِ» بصرف «قَرْحًا» لتَنَاسُبِ قوله

في المِصْرَاعِ الثاني : «وَصَارَ بَهَارًا» قال : فَاسْتَحْسَنَ المتنبِّي ذلك.

وهذا النوع من الصرف جائز، وهو رأى الجمهور.

وقد زعم بعض النحويين أن صرف ما لا يَنصَرِفُ مطلقًا لغةً، وَحَكَى

الكَسَائِيُّ أن بعضهم يَصْرِفُ كُلَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا (أَفْعَلُ مِنْكَ) وقال الأخفش :

(١) وقرأ الباقون «سَلَّاسِلًا» و«قَوَارِيرًا» بدون تنوين.

وانظر : السبعة : ٦٦٣.

(٢) ديوانه بشرح المكي ٣٤٢/٢

والبيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق التتويحي.

وَقَرْحَى : جمع قريح، وهو الجريح. وَالْبَهَارُ : زهر أصفر. وَالشَّقَائِقُ : جمع شقيقة، وهى زهر أحمر يُنسَبُ إلى النعمان ، فيقال : شقائق النعمان ، وقالوا : وإنما سُمِّيَ بذلك ، وأضيف إلى النعمان ؛ لزن النعمان بن المنذر نزل على شقائق رمل قد انبتت الشقر الأحمر ، فاستحسنها وأمر أن تُحمى ، وقيل : شقائق النعمان .

والمعنى : صارت الجفون قرحى من كثرة البكاء، وحمرة الخد صفرة لأجل البين .

سمعنا من العرب مَنْ يَصْرِفُ هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف. وقال :
هذا لغة الشعراء، لأنهم اضطرُّوا إليه في الشُّعْر فَصَرَفُوهُ، فجرت
ألسنتهم على ذلك، واحتَمَلوا ذلك في الشعر لأنه يَحْتَمِلُ الزيادة ، كما
يَحْتَمِلُ النقصان.

وهذا الذي حَكَّوْا، مِنْ أنها لغة، لم يَثْبُت، ولا عُرِفَ في كلام العرب
أن مثل هذا يكون في الكلام إلا / للتناسب.

٤٠٣
٣

وأما الشعر : فمحلُّ الضرورة، فلا تَثْبُتُ به لغة.

ثم قال : «وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ» يعني أن الاسم المنصرف
الباقى على أصله قد تَمَنَعَ العرب صرفه، وإن لم توجد فيه عَلْتًا المنع، لكن
ذلك قليل، دَلَّ على ذلك بـ«قد» في قوله : «قَدْ لَا يَنْصَرِفُ»

وأكثرُ ما جاء هذا النوع في الأعلام، ومنه قول العباس بن مرداس
السُّلَمي^(١):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقال الآخر^(٢):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ نُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١٤٧/١، ٢٥٣ والعيني ٣٦٥/٤، والتصريح ١١٩/٢، والهمع
١٢١/١، والدرر ١١/١، والأشمونى ٢٧٥/٣

والبيت ضمن سبعة أبيات أنشدها عباس بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في
غزوة حنين يعاتبه على عدم التسوية بينه وبين غيره من المؤلفات قلوبهم في العطاء. وانظر
قصتها في كتب السيرة والخزانة.

(٢) هو ذو الإصبع العدوانى، والبيت من عدة أبيات له في الأغاني ٤/٣، وانظر : الإنصاف
٥٠١، وابن يعيش ٦٨/١، والعيني ٣٦٤/٤، واللسان (عمر) =

ولا يريد القبيلة، لأنه قال : «ذُو الطُّولِ وَذُو العَرَضِ» فوصَّفه بـ«ذو» التي للمذكر. وقال الآخر^(١):

وَمُصْنَعٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا
فَمِرْدَاسٌ، وَعَامِرٌ، وَمُصْنَعٌ : لَامَانَعٌ فِيهَا مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا الْعَلَمِيَّةُ، وَهِيَ لَا تَمْنَعُ وَحْدَهَا.

وقال دَوْسَرُ بْنُ دَهْبَلٍ الْقُرَيْعِيُّ^(٢) :
وَقَائِلَةٌ مَابَالُ دَوْسَرٍ بَعْدَنَا
صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلٍ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ
وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه -^(٣) :
نَصَرُوا نَبِيَّيْهِمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ
بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

وقال الآخر، وهو عند ابن الأنباري منسوب إلى الفرزدق، ونسبه الجوهري إلى ابن أحمَر^(٤):

===== وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني، أحد خطباء العرب وحكامهم، وهو الذي قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذى الحلم» على بعض الأقوال.
وذو الطول وذو العرض : كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بذلك.

(١) هو ابن قيس الرقيات، ديوانه ١٢٤، والإنصاف ٥٠١، والأصول ٦٩٧/٢، وابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٣٦٦/٤، والأشموني ٢٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١
ومابال دوسر : ماشأته وما حاله. صحا قلبه : سلا أحبابه، وترك ماكان عليه من الصبابة.

(٣) ديوانه ٣٣٤، والإنصاف ٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، ١٧٥/٢، واللسان (حنن) وحنين :
واد بين مكة والطائف، وبه كانت غزوة حنين.

(٤) الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢/٣، والإنصاف ٤٩٥، وابن يعيش ٣٧/١، ٣٨، واللسان (زبر) وديوان
الفرزدق ٢٥٥، ٣٦٦، والخزانة ١٤٨/١
=

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنَوُّخٍ قَصِيدَةً

بَهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَزْوِيرٍ

وَزَوَّيَرِ الشَّيْءِ : كَمَالُهُ، يُقَالُ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرِهِ، أَيْ أَخَذْتُهُ كُلَّهُ، وَلَمْ
أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا. وَقَالَ الْآخِرُ (١):

قَالَتْ أُمَامَةُ مَالِ الثَّابِتِ شَاخِصًا

عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاجِلًا كَالْمَنْصُلِ

إِلَى أَبِياتٍ غَيْرِ هَذِهِ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي «الْإِنْصَافِ» (٢) وَأَكْثَرَهَا
أَعْلَامٌ، وَكَأَنَّهُمْ رَاعُوا الْعِلْمِيَّةَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ وَحَدِّهَا لِلضَّرُورَةِ، كَمَا أَهْمَلُوهَا
أَيْضًا لِلضَّرُورَةِ.

وَالنَّازِمُ لَمْ يَلْتَزِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبًا مُعَيَّنًا، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِمَا جَاءَ فِي
السَّمَاعِ خَاصَّةً؛ إِذْ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَ مِنْ مَنَعِ صَرْفِ الْمَنْصُرْفِ،
وَيَصْنَعُ تَأْوِيلُ جَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْهُ.

وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

= وَالْقَاوِي : غَيْرُ الرَّشِيدِ. وَبِهَاجَرِبَ : فِيهَا عَيُوبٌ مِنْ هَجَاءٍ وَنَحْوِهِ. وَعُدَّتْ عَلَى بَزْوِيرٍ.

نَسَبَتْ إِلَى بَكْمَالِهَا، مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرِهِ، أَيْ كُلَّهُ وَلَمْ أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا.

(١) الْإِنْصَافُ ٤٩٩، وَالْخَزَانَةُ ١/١٤٩

وِثَابَتٌ : اسْمُ رَجُلٍ. وَشَاخِصًا : فَاتِحًا عَيْنَيْهِ لِإِطْرَفٍ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّهْوَلِ أَوْ مِشَارَفَةِ الْمَوْتِ.
وَالْأَشَاجِعُ : جَمْعُ أَشْجَعٍ، وَهُوَ الْعَصَبُ الَّذِي يَصِلُ الرَّسْغُ بِالإِصْبَعِ، أَوِ الْعَظْمُ الَّذِي يَصِلُهُمَا، لِكُلِّ
إِصْبَعٍ أَشْجَعٍ.. نَاحِلًا : هَزِيلًا ضَعِيفًا، الْمَنْصُلُ : السِّيفُ.

(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ السَّبْعِينَ (٤٩٣ - ٥٢٠).

أحدهما : جوازُ منع صرف المنصرف للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ورأى الأخفش وابنِ برّهان من البصريين، ونُقل عن الفارسي، وارتضاه ابنُ الأنباري^(١).

وزهب جمهور البصريين إلى المنع، وهو مذهب الفارسي في «التذكرة».

فأما الكوفيون فحجّتهم القياس والسمع. فأما القياس : فإنه لما جاز صرفُ ما لا ينصرف اتفاقاً، وهو خلاف القياس، جاز أيضاً العكس؛ إذ لا فرق بينهما في هذا.

وأما السماع فما تقدّم.

وأما البصريون فحجّتهم أن صرف ما لا ينصرف إنما جاز في الضرورة، لأنه من أصل الاسم، والاسم غير المنصرف مستحقٌّ لأحكام الأسماء، من الإخبار عنه ونحو ذلك من أحكام الأسماء المختصة بها، فإذا اضطُرُّوا ردُّوه إلى أصله، وإن لم ينطقوا / به في حال السّعة، كما لم $\frac{٤٠٤}{٣}$ ينطقوا بنحو (ضننوا)^(٢) في حال السّعة، بخلاف منع المنصرف لأنه ليس من أصل الاسم ألا ينصرف، فَمَنْ أجاز ذلك كان مُخطئاً مُجيزاً لما لادلالة عليه.

(١) انظر : الإنصاف ٤٩٣.

(٢) يشير إلى قول قعنب بن أم صاحب :

مَهْلًا أَعَادَلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامَ وَإِنْ ضَنِنُوا

وانظر : سيبويه ٢٩/١، ٣١٦/٣، ٥٣٤، ونوادير أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، والمنصف ٣٣٩/١، ٦٩/٣، ٣٠٣، والحماسة بشرح الرزوقي ١٤٥٠، واللسان اظلل، حم، ضنن

يقول : إنه جواد لا يمنعه العذل الجود، حتى ولو كان من يوجد عليهم بخلاء.

وأما السماع فلم يبلغ في الكثرة مَبْلَغًا يُقاس عليه بسببها، وأكثرُ ما جاء في الأعلام، حتى إن «السَّهْلِيَّ» ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في كل شيء، فهم محتاجون إلى السماع والكثرة فيه، وذلك غير موجود.

وقد أورد الفارسي في «التَّذَكُّرَةِ» على أصل مذهب البصريين سؤالاً لم يُجِبْ عنه، وهو أنه قال : أَفَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ أَلَّا أُعْرِبَ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، لَأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِيهِ أَلَّا يُعْرَبَ، كَمَا كَانَ الْأَصْلُ فِي الْأِسْمِ أَنْ يَصْرُفَ^(١)، فَإِذَا لَمْ أُعْرِبْهُ رَدَدْتُهُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الضَّرُورَةِ، كَمَا رَدَدْتُ الْأِسْمَ إِلَى الصَّرْفِ فِي الضَّرُورَةِ. وَاسْتَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَنْشَدَهُ مِنْ قَوْلِهِ^(٢):

* فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ *

وقول جرير^(٣):

(١) في الأصل (س) «ألا يصرف» وهو سهو، والصواب ما أثبتته من (ت).

(٢) هو امرؤ القيس، والمذكور قطعة من قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ
إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِثِل

ديوانه ١٢٢، ٢٥٨، وسيبويه ٢٠٤/٤ ونوادر أبي زيد ٣١٣، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمحاسب ١٥/١، ١١٠، وابن يعيش ٤٨/١، والخزانة ٣٥٠/٨، والتصريح ٨٨/١، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٣٢/١

والمستحقب : المكتسب، وأصل الاستحقاب : حمل الشيء في الحقيبة. والواغل : الداخل على القوم في شرايبهم ولم يدع إليه.

قاله حينما أنرك ثار أبيه فتحلل من نذره ألا يشرب الخمر حتى يثار به ويروي «فالليوم أسقى» و«فالليوم فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه.

(٣) ديوانه ٤٨، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وياقوت (نهر تيرى)

والبيت بتمامه هو :
==

* وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ *

ونحو ذلك.

قيل : أما الأبيات فليس بدليل قاطع، لأنه يجوز أن يكون أجراه في الوصل مُجراه في الوقف، مثل (سَبَسَبًا)^(١) وبقي النظر في : هل يجوز ألا يُعرب؟

هذا ما قال، ولم يُجب عنه، وكأنه إشكال على مذهب البصريين، لكن الجواب عنه يظهر بأدنى نظر.

ولمّا رأى الناظم المسألة نظريّة لم يلتزم فيها مذهبا؛ بل أخبر بالسماع فقط وقبله ، وسلّمه تنكيّتا على من تهجّم من النحويين البصريين على ردّ روايات رَوّاهَا الكوفيون، وتكذيب ناقلها فيها؛ إذ ليس هذا شأن العلماء، كقولهم : الرواية في بيت العباس^(٢) : «يَقُوقَانِ شَيْخِي أَوْ شَنْجِي^(٣)» والرادُّ له هو المبرد.

== سَيُرَوُّوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مِنْ لَدُنْكُمْ نَهْرٌ تَبْرَى فَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ
والاهواز : إقليم بين البصرة وفارس.

(١) يريد قول رؤبة :

تَتَرَكُ مَا بَقِيَ الدَّبْسَى سَبَسَبًا

وقبله :

إِذَا الدَّبْسَى فَوْقَ الْمُتُونِ دَبَا

وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِمُورٍ هَبًا

[ديوانه ١٦٩، والمحتسب ١٤٨/١، والشافعية ٢٥٤]

والدبسي : الجراد قبل أن يطير. والمتون : جمع متن، وهو المكان المرتفع الصلب.

والمور - بضم الميم - الغبار. والسبسب : القفر والمفازة.

(٢) يعنى قول العباس بن مرداس السابق :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَقُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ

(٣) الشنّج - بفتحين - الشيخ، يقال : شَنَجَ عَلَى غَنَجٍ، أى شيخ على جمل.

قال المؤلف في «الشرح» : وللمبرد إقدام في ردِّ ما لم يَرَوْ، كقوله في قول
العباس بن مرداس، ثم أنشد البيت : الرواية :

* يَفُوقَانِ شَيْخِي *

مع أن البيت بذكر مرداس ثابتٌ بنقل العدل عن العدل في «صحيح
البخاري»^(١)، وذكُر «شَيْخِي» لَيُعرف له سندٌ صحيح، ولا سَبَبٌ يُدينه من
التَّسوية، فكيف من التَّرجيح؟

ذكره المؤلف حيث نقل ردَّ المبرد روايةً سيبويه^(٢):

* وَأُضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا *

وما قاله هو الحقُّ، وَمَنْ عَلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وروايةٌ لا تُقدَح في
روايةٍ أُخرى، لأن الجميع عن العرب؛ إذ لا يسوغ نسبة الناقل، إذا كان عدلاً،
إلى الكذب أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق.

وكذلك قالوا في بيت دؤسر^(٣): الرواية :

* وَقَائِلَةٌ مَا لِلْقُرَيْعَى^(٤) *

وهذا ردُّ غير مسموع، اللهم إلا أن يُقدَح في الشاهد من جهة الدلالة
باحتمال غير ما قال الخصم، فهناك يُسلَّم إن كان ظاهراً أو غير مرجوح بالنسبة
إلى الدَّعوى.

(١) ليس في البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، كتاب الزكاة ٧٣٨/٢، حديث رقم ١٢٧.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب الترخيم» وهو لجريز، وصدره :

أَلَا أُضْحَتْ حِيَالُكُمْ رِمَامًا

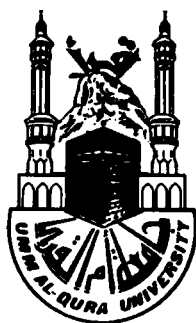
(٣) تقدم الاستشهاد به، وهو بتمامه :

وَقَائِلَةٌ مَا بِالْ نُوسَرِ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدٍ

(٤) انظر : الإنصاف ٥٠١.

فهرس موضوعات الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
التوكيد	٢
العطف	٣٩
البَدل	١٩٠
النِّداء	٢٣٣
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٣٣٤
أسماء لازمت النِّداء	٣٤٧
الاستغاثة	٣٦١
النُّدبة	٣٧٦
التَّرخيم	٤٠٥
الاختصاص	٤٦٦
التَّحذير والإغراء	٤٧٥
أسماء الأفعال والأصوات	٤٩٤
نونا التوكيد	٥٢٨
مالا ينصرف	٥٧٥



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي
(٧٩٠هـ)

الجزء الخامس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٨-٦ (ج ٥)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١٥١، ٤٤٣ / ١٤٢٨ / ٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨ / ٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٨-٦ (ج ٥)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

إعراب الفعل

٤٠٥

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ

مَنْ جَازِمٌ وَنَاصِبٌ كَتَسَعَدُ

قد تقدّم في أول الأرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عرّي من نون توكيد مباشر، ومن نون جماعة المؤنث، ومرّ بيانه هناك^(١).

وتقدّم أيضا أن إعرابه : رفع، ونصب، وجزم، كما أن إعراب الاسم رفع ونصب، وجرّ، ومرّ إعراب الاسم وما يتعلق به.

فأخذ هنا في الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرفع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم فأنه يرفع حينئذ، فتقول : أنتَ تَسَعَدُ، وزيدُ يَسَعَدُ، ويخرجُ أبو عبد الله، وما أشبه ذلك.

وأتى بالتجريد عن الناصب والجازم على مساق الشرطية ، لأنه قال : ارفعه إذا تجدد، فيحتمل أن يكون قد جعل التعرّي هو نفس الرفع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبه في «التسهيل» لأنه جعل التعرّي هو الرفع، فقال : يُرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين^(٢).

ويحتمل أن يكون قد جعل التعرّي شرطاً في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : ارفعه بشرط التعرّي، فيكون الرفع مسكوتاً عنه في كلامه، وإنما ذكر الشرط في الرفع ولم يذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيد الذكر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبني » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذَّكْر. وأيضا فالشرط مُتَّفَق على اعتباره.

وقد قيل : إنه الرافع، والسبب مختلف فيه، وهو بعد في محل الاجتهاد، فسكَّت عن تعيينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختلف في الرافع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ماذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرُّى من الناصب والجازم^(١)، وهو مذهب الفراء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهور من البصريين^(٢).

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، وهو أضعفها وأشدُّها مخالفةً للقياس والسماع.

والذي نكَّت عليه، إن كان أراد أن التعرُّى هو الرافع، هو مذهب البصريين.

ووجه التَّنكِيت أن الرافع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسم لما ارتفع بعد (لَوْ) ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع اسم، فالرافعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولا يقال : إن المراد بوقوعه موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ) وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»^(٣).

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ١١/٣.

(٣) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٦٨.

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند.

والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاتمة حرة لكان أخف على. ويضرب في الكريم يظلمه الدنيا الخسيس.

وقوله (١):

* فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا *

فالوقوع موضع الاسم حاصل - لانا نقول : لا يخلو مرادكم بالوقوع موقع الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل ٤.٦ أو في الاستعمال، أو ماهو أعم من هذا.

فالأول : مُنتَقَض بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال. والثالث: منتقض بالجزم بعد (إن) الشرطية، فإنه موضع صالح للاسم في الجملة، نحو : إن زيداً قامَ أكرمته. وإذا بطل على كل تقدير صح أن الرفع له ماتقدّم.

وهذه الأدلة من ابن مالك غير واردة على مقصد سيبويه في الوقوع موقع الاسم، فانظره لابن خروف في «شرح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لا يثبتني عليها حكم، فالأمر فيها قريب. ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وَيَلْنِ انْصِبْهُ وَكَيْ كَذَا بِأَنْ

لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالتَّى مِنْ بَعْدِ ظَنْ

(١) هو الصمة القشيري، والبيت بتمامه :

وَنُبْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَنَاعَةٍ إِلَى فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

الخرانة ٣/٦٠، ٥١٣/٨، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٤، والعيني ٣/٤١٦، ٤٥٧/٤، ٤٧٨، والتصريح ٤١/٢، ٢٦٣، والهمع ٤/٣٥٢، والدرر ٢/٨٣، والأشمونى ٢/٢٥٩، ٥٢/٤، والحماسة بشرح المرتضى ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلي أرسلت إلى ذا شفاعة تطلب جاها عندي، فلا جعلت نفسها شفيعا.

فَانْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقَدَ
تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهُوَ مُطَرِّدٌ
وَيَغْضُضُهُمْ أَهْمَلُ أَنَّ حَمَلًا عَلَى
مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ذكر الناظم نواصب أربعة وهى : لَنْ، وَكَيْ، وَأَنْ، وَإِذَنْ، وهى التى تَنْصَبُ
بنفسها. وما عداها غيرُ ناصبٍ نفسه، كحَتَّى، والواو والفاء فى الأجوبة الثمانية،
وَأَوْ، بمعنى (إِلَّا)

فهذه وما أشبهها مِمَّا نُصَب، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أَنْ) لابتساف
ذلك الحرف على حَسَبِ ما يذكُرُه إِنْشَاءً. والضمير المنصوب فى «انْصَبْ» عائدٌ على الفعل، أى انصبه بهذه
الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فَيَنْتَصِبُ الفعل بعدها بها لا بغيرها، فتقول : لَنْ يُكْرِمَكَ زَيْدٌ، وَلَنْ
يُهَيِّنَكَ عَمْرُو.

وجَعَلَهُ الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست
بمرْكبة من (لَا أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهب يكون بـ«أَنْ»
وحدها لا بـ«لَنْ» بجُمْلَتِها^(١).

والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غيرُ مرْكبة، لأن التركيب على خلاف
الأصل، فلا يُدْعَى إلا بدليل، ولا دليل، و(لَا أَنْ) مع الفعل والفاعل كلامٌ تام، ولو
كان أصلها (لَا أَنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

(١) الكتاب ٥/٣.

وَرَدَّهٗ سَيِّبِيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَقَدَّمْ مَعْمُولٌ مَّعْمُولَهَا عَلَيْهَا، لِأَنَّ مَا فِي حَيْزِ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَ(أَنْ) حَرْفٌ مَوْصُولٌ. وَأَنْتَ تَقُولُ : زَيْدًا لَّنْ أَضْرِبَ، وَهُوَ جَائِزٌ، فَدَلٌّ عَلَى عَدَمِ تَقْدِيرِ الْخَلِيلِ (١).

وَأَمَّا «كَيَّ» فَتَنْصِبُ أَيْضًا بِنَفْسِهَا، فَتَقُولُ : جِئْتُكَ لَكَيَّ تُكْرِمَنِي. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ} (٢). وَقَوْلُهُ : «لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ» (٣) الْآيَةُ.

وَدَلٌّ مِنْ كَلَامِهِ عَلَى كَوْنِهَا نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا عَطْفُهُ «كَيَّ» عَلَى «لَّنْ» كَأَنَّهُ قَالَ : وَبِكَيِّ انْصِبْهُ أَيْضًا.

وهنا إشكال في كلامه / وهو أنه نصَّ على نصبها بنفسها مطلقا ٤.٧ من غير تقييد، وذلك غير صحيح، لأن (كَيَّ) على وجهين :

أحدهما : أن تكون ناصبة بنفسها كما قال، ويتعين ذلك إذا دخلت عليها لامُ الجر، نحو الْآيَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ.

والثاني : أن تكون جارةً لَناصبَةٍ؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أَنْ) و(أَنْ) والفعل في موضع اسم هو مجرور «كَيَّ»

والجرُّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقعَ اللام مع اسم الاستفهام. قال سيبويه : وبعض العرب يجعل «كَيَّ» بمنزلة (حَتَّى) يَعْنِي حَرْفَ جَرٍّ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْمَه؟ فِي الاسْتِفْهَامِ، فَيُعْمَلُونَهَا فِي

(١) المرجع السابق ٥/٣.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٣٧.

الأسماء، كما قالوا : حَتَّامَةٌ؟ وَحَتَّى مَتَى؟ وَلِمَه (١)؟ ثم أتمَّ الكلام عليها، وأن النصب بعدها بـ(أن) مضمرة، لأنه لاوجه في (كَيْمَةٌ) إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في (لِمَةٍ) ولايدخل هنا اللام عليها لأنها حرفٌ جرٌّ مثلها، وحرفُ الجر لايدخل على مثله، وإذا كان ذلك ثابتا من كلام العرب كان كلامه هنا بإطلاقه غير مستقيم.

والعجبُ أنه أتمَّ الكلامَ عليها في كتبه، وترك ذكرَ ذلك هنا، إلا أن يقال : إنه ذهب هنا مذهبَ الكسائي في جعله «كَيٌّ» قِسْمًا واحدًا، وهي الناصبة بنفسها، وتَأَوَّلَ (كَيْمَةٌ) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل : أقومُ كَيَّ تقومُ. فسمعه المخاطب ولم يفهم «تَقُومُ» فقال : كَيْمَةٌ؟ يريد : ماذا؟

فالتقدير : كَيٌّ تفعلُ ماذا؟ فموضع «مَةٍ» نصبٌ على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كَيٍّ» في «مَةٍ» عمل، وهو مذهب مردود لاينبغي أن يقال به، وحملُ كلام الناظم عليه ضعيفٌ جدا.

وقد حكى الأستاذ (٢) - رحمه الله - أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن «كَيٌّ» الداخلة على الأفعال هي الناصبة على كل حال، سواءً تقدمها حرفُ جر أم لا، فإن تقدمها فلا إشكال في أنها الناصبة، وإذا لم يتقدمها كان مقدراً قبلها.

وأما من جعلها من العرب حرفَ جر فإنه لايدخلها على الأفعال أصلا، لأن جعلَ ذلك في (لام كَيٍّ) و(لام الجحود) و(حتى) الجارة ينبغي أن يكون موقوفا على السماع، ولو كان ذلك قياسا لجاز أن تقول : عجبتُ مِنْ تُكْرِمَنِي،

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بَقُومَ، تريد : من أن تُكْرِمَنِي، وبأنْ تَقُومَ، فإذا لم يكن ذلك قياسا وجب الاختصار على الموضع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك. قال الأستاذ^(١): وهذا تحقيقُ في الموضع كان يجب الأخذُ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَي) الجارة على الأفعال^(٢).

هذا ما حكاه الأستاذ، وما أسعده بكلام الناظم حين أتى بها في (باب حروف الجر) فدلَّ ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيُه أنه لم يذكر (كَي) فيما يُنصب بعده الفعل/ بإضمار (أن) حين أتى بحتى، ولام كى، ولا الجود، والجواب ٤.٨ بالفاء، والواو، وأو، ولم يأتِ معها بـ(كَي) الجارة، كما أتى بها غيره مع هذه الأشياء، فهذا يوضح أنه ما أراد سواه، ولا قصد إلا إيَّاه. والقياس يعضده، وذلك أن «كَي» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حدِّ دخول حروف الجر، نحو : كَي مَه؟ كما تقول : حَتَّى مَه، ولمَه؟ ولاشك في كونها هنا جارة، ولا تكون جارة حتى تختص بما جرَّته.

والثاني : دخولها على الأفعال المضارعة، فيُنصب ما بعدها. والأصل أن يُنسب الفعل إليها حتى يدل على خلاف ذلك دليل.

وأیضا، قد دل الدليلُ الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارة عليها، نحو: {لَكَيْلًا تَأْسَوْا} ^(٣). وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٥/٣.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتِّفاق.

والأصل في العامل ألاَّ يعمل حتى يختص، فأنتج هذا النظرُ غيرَ مانِّقله
الأستاذ - رحمه الله - ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن
«كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشتركٌ لموضعين^(١)، ولا يُنكر مثل هذا.

وقد يُجاب عن السؤال أيضاً على مذهب الجماعة ومذهب في
«التَّسهيل»^(٢) وغيره أن ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كى» الناصبة
وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارة في حروف الجر، وجعلها منها
إذ قال: «مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَى وَأَوْوَتَا» فأتى هناك بها حرفَ جر، ومُحال أن
يريد أن الجارة هناك هي الناصبة هنا، فلا بد من مُبَاينةٍ إحداهما للأخرى،
فَتَنَبَّهْتُ القسمَين من كلامه، إلا أنه يبقى نظراً آخر. وهو أنه لم يذكر في الجارة
ما هو واجبُ الذكر فيها، من كونها لاتجرُ إلا تقديراً، فيقع بعدها الفعل مقدراً
قبله (أن) ولا يقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإطلاقه أنها حرفُ جر، ولم يذكر لها غير ذلك، يُوهم أن لها حكم سائرِ
الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقعٌ في عدمِ ذكرِ حكمِ مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر ما ينتصب على إضمار (أن):

وَيَعْدُ كَى إِضْمَارُ أَنْ يَغْلِبُ إِنَّ

جُرَ بِهَا نُحُوتُهُ كَيْلَا يَهْنُ

أو نحو هذا - لتخلص عن هذا الشُّغْب، فالواجب إذا حملهُ على ماتقدم

(١) اللفظ المشترك هو الذي له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، ورَأَى) ونحوهما.

(٢) انظر: ص ٢٢٩.

قبل هذا .

ثم قال : «كَذًا بَأْنُ لَابَعْدَ عِلْمٍ» يَعْنَى أَنَّ (أَنْ) المفتوحة حكمها حكمُ (لَنْ) و(كَيْ) في كونها ناصبةً بنفسها، ولا خلاف في هذا، لكنه شرط ألا تكون (أَنْ) بعد العلم، وحقيقة هذا الاشتراط وماذكر معه يُعطى في (أَنْ) تقسيماً، وهو أن (أَنْ) على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألا تقع بعد علم ولا ظنٍّ، فهذه هي الناصبة للفعل، نحو : جئْتُكَ أَنْ تُكْرِمَنِي، وأعجبني أَنْ تقومَ {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} ^(١) ونحو ذلك .

ولا تقع غير ناصبة إذا دخلت على المضارع إلا نادراً، كما سيذكره، وهو الذي ابتدأ به الناظم .

والثاني : أن تقع بعد (العلم) فمقتضى اشتراطه ^(٢) ألا تقع الناصبة بعده دليل على أنها بعد العلم غير ناصبة للفعل وإن وقعت بعده، فتقول : علمتُ أَنْ يَقُومَ زيدٌ وعلمتُ أَنْ لَا يَقُومَ / زيدٌ، ترفع الفعل هنا ٤.٩ لا غير، إذ أُخْرِجَ (أَنْ) معه عن النصب جملة، وكونها بعد العلم مخففة من الثقلية هو السبب في عدم النصب، على ما يذكره إثر هذا .

ولا يختص هذا الحكم بـ(عِلْمٍ) وحدها؛ بل كل ما يُعطى معنى العلم فحكمه حكمه، نحو : تَيَقَّنْتُ أَنْ لَا يَقُومَ زيدٌ، ورأيتُ أَنْ تَخْرُجَ، وتحققتُ أَنْ لَا تَقُومَ، ونحو ذلك لقوله : «لَابَعْدَ عِلْمٍ» فعمُّ أفعال العلم .

والثالث : أن تقع بعد (الظن) نحو : ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلْتُ،

(١) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٢) في الأصل «كلامه» وما أثبتته من (س، ت) أولى .

ورأيتُ، ونحوها مما يُعطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أن) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوها فلك وجهان :

أحدهما : أن تنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَخَلْتُ أَنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : { أَلَمْ أَحَسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا }^(١) الآية. وقوله : { أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى }^(٢) وقوله : { إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ }^(٣) و{ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ }^(٤).

وقدَّم النصب هنا كأنه أرجح عنده من الرفع وأكثر، ويشعر بذلك قوله : «فَأَنْصِبُ بِهَا» فأتى بالنصب في مساق الاعتماد عليه، ثم استدرَك وجه الرفع وصَحَّحَه، وإلا فكان يقول : «فَأَنْصِبُ بِهَا وَارْفَعُ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكملة الشرح»^(٥) قال : ولذلك اتَّفَقَ على النصب في : أَحَسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا»^(٦) وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً }^(٧) وهم غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، والرفع لهؤلاء الثلاثة^(٨).

والثاني : ألا تنصب بها، بل يبقى ما بعدها على رفعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أَنْ لَا تَقُولُ ذَلِكَ، وظننتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ ذَلِكَ.

ومنه قوله تعالى : { وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً }، على قراءة أبي عمرو وحمزة

(١) سورة العنكبوت : ١، ٢.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ - ١].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧١.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائي^(١).

وهما على وجهين مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريانها على بابها، من عدم التحقيق وثبوت التردد، فصارت كالرجاء بـ(عسى) فالموضع لـ(أن) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبت ذلك في ظنك، وأدخلته مدخل العلم، وعلى إجرائه مجرى العلم صارت هنا (أن) غير ناصبة. وإلى هذين أشار بقوله : «وَأَلْتِي وَمِنْ بَعْدِ ظَنِّ. فَأَنْصِبُ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ» يعنى أن (أن) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال : «وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ»

يعنى أن (أن) التى لا تنصب الفعل الواقع بعدها لا ينبغى أن يُعتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألا يتخلف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصاً بما يعمل فيه، لا يدخل على غيره كسائر العوامل، فإن شأن العامل أن يكون عاملاً على / الإطلاق، ومختصاً بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١. خرج من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلاف القاعدة الأصلية، والقياس المستمر؛ فلا بد أن يُعتقد في (أن) هذه التى لم تعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخففة من (أن) الناسخة للابتداء، فيقال : إنها لم تعمل [لأنها المختصة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل : ما الحامل لكم على هذا التقدير، ولعلها (أن) الناصبة، لم

(١) المرجع السابق : ٢٤٧.

تعمل هنا] (١) كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتى؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أن) مُطَرَّد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدر لا يبرز إلا في الضرورة، وبيان أطْراده قد تقدّم في باب (إن) ووقوع الفعل بعد (أن) غير الناصبة للفعل كثيرٌ مطرد أيضاً، كما تقدم.

فالحق أن يُحمل المُطَرَّد على المُطَرَّد، ولا يُحمل على أنها (أن) الناصبة للفعل لم تعمل، فإن ذلك ليس بمُطَرَّد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أن) وحكمها مبينٌ في موضعه، فلم يحتج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كُرِّر حكمها في «التسهيل» في باب (إن) وفي نواصب الأفعال (٢)، وإن التكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذى تعرض للكلام عليه من (أن) المخففة من الثقيلة هي التي لم يقع بينها وبين الفعل فاصلٌ سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصلٌ غير (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل لبسٌ، لأنك إذا قلت : خِلْتُ أن سَيَكُونُ كذا، أو خِلْتُ أن لَنْ تَقُومَ - لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أن) وبين ما كان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يُحتاج إلى تفرقة بين المخففة والناصبة في مثل هذا، وإنما يُحتاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أن) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فَصْلٌ، كقولك : علمتُ أنْ تقومَ، وخِلْتُ أنْ تخرجَ، وذلك على الوجه غير الأحسن المنبّه عليه في باب (إن) أن يقع من الفواصل ما لا يمنع (أن) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خِلْتُ ألاْ تقومَ، وعلمتُ ألاْ تخرجَ، فها هنا يُحتاج إلى قانون التفرقة بين (أن) الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وَيَعْضُّهُمْ أَهْمَلُ أَنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أن) فلم يعملها وهى الناصبة للفعل، فيقول :
أعجبني أن يقوم زيد، وهو قليل.

ومنه ما روى في غير السَّبْع من قوله تعالى : {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ
الرُّضَاعَةَ} ^(١) برفع «يَتِمُّ» ^(٢) وأنشد السيرافي، ورواه ابن جني، عن أحمد بن
يحيى ^(٣) :

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا
وقد يكون منه ما أنشد الفراء من قوله ^(٤) :

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢١٣، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول - ص ١٢٩) والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإنصاف ٥٦٣،
وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣، والمغنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٤/٣٨٠، والتصريح ٢/٢٣٢ والأشموني
٣/٢٨٧، والخزانة ٨/٤٢٠

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معانى القرآن ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/٩، والعيني ٢/٢٩٧، والأشموني ١/٢٩٢، والخزانة
٨/٤٢١، واللسان (زوج)

وقبله :

إِنِّي زَعِيمٌ يَانُوتَيْقَةُ إِن سَلِمْتَ مِنَ الرِّزَاحِ

وسَلِمْتَ مِنْ عَرَضِ الْحَتُوفِ مِنَ الْفُتُورِ إِلَى الرِّوَّاحِ

والرياح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلتصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويرى «من الرِّوَّاحِ» وهو الموت. والعرض : ما يطرأ من أحداث الدهر.

والحتوف : جمع حتف، وهو الموت. =

أَنْ تَهْـبِطِينَ بِإِلَادَ قَـوْمٍ

يَرْتَعَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتِهَا»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أهملت بالحمل على (ما) أختها، وهى المصدرية، لأنها أختان في تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَلٌ غير منصوب، فكذلك حَمِلَتْ (أَنْ) عليها ف قيل : «أَنْ تَقْرَأَنْ» ونحو ذلك.

٤١١

وقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»/

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو في [موضع استحققت فيه العمل، لافي موضع لاستحققه فيه، فتحرز من وقوعها بعد علم أو طن، فإنها هناك غير مستحقة على التفسير]^(١) المذكور أولا، فليس مخصوصا بهذا البعض الذى حكى عنه.

وما قرر من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حكاه عنه ابن جنى في كتاب «التعاقب» له ومذهب الكوفيين في التوجيه : الحمل على أنها المخففة من الثقيلة، أتى بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جنى أيضا في البيت المتقدم^(٢) :

* أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

والأظهر فيه خلافه، لقوله في البيت :

* وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا *

= والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم العضاء، وأكثره ورقا، وأشدّه خضرة، وأمدّه ظلا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ١/٣٩٠.

فَنَصَّبَ بِهَا، فَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى عِنْدَهُ الْمَخْفُفَةُ لَكَانَ مِنَ التَّنَاسُبِ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ. وَالْمَذْهَبَانِ مُتَقَارِبَانِ.

لَكِنْ عَلَى النَّازِمِ هُنَا دَرَكُ مَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَابِ «إِنْ» وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي الْمَخْفُفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَنْ الْأَحْسَنُ الْفَصْلُ، وَيَجُوزُ تَرْكُ الْفَصْلِ قَلِيلاً، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ^(١): «وَأِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً

ثُمَّ قَالَ: «فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ كَذَا» إِلَى آخِرِهِ. وَنَبَّهَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} ^(٢). وَنَحْوَ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَشَدِّينِ ^(٣). فَظَاهِرُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا الْمَخْفُفَةُ، وَهَاهُنَا نَقَضَ ذَلِكَ، فَحَمَلَهَا عَلَى (أَنْ) النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ لَا عَلَى الْمَخْفُفَةِ وَالْجَوَابِ أَنَّ النَّازِمَ قَصَدَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ صَحِيحٌ.

فَأَمَّا قَصْدُهُ فِي بَابِ (إِنْ) فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَخْفُفَةِ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ فِيهَا، وَذَلِكَ عِنْدَ وَقُوعِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ، أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ نَحْوَهُ، فَلَمْ تَتَعَيَّنِ الْآيَةُ وَلَا الْبَيْتَانِ بِخُصُوصِهَا لِتُمَثِّلَ عَدَمَ الْفَصْلِ فِي الْمَخْفُفَةِ.

وَأَمَّا نَبَّهَ عَلَى مَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالاً لَهُ هُنَاكَ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ. وَأَمَّا الْقَصْدُ هُنَا فَالْإِخْبَارُ عَنِ (أَنْ) الَّتِي لَا تَقَعُ بَعْدَ عِلْمٍ وَلَا ظَنٍّْ، وَهُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ.

فَالْكَوْفِيُّونَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى الْمَخْفُفَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ،

(١) النظم بتمامه كما جاء في باب «إِنْ وَأَخَوَاتُهَا» هُوَ:

وَأِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مَمْتَنّاً
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفَرِ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذَكَرُوا

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٣، وَسَبَقَ الْاسْتِشْهَادُ بِهَا.

(٣) انْظُرْ: الصَّفْحَةُ السَّابِقَةُ.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهم استظهر بقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»
 أى إنما هذا التأويل حيث تستحق العمل، فإن الموضع الآخر حيث
 لا تستحق العمل مُتَّفَقٌ عليه، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ كما مرَّ تفسيره آنفًا.
 وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوَصَّلًا
 أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبَ وَارْقَعَا
 إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إِذْنُ)
 وهو حرف جوابٍ وجزاء.

فقوله : «وَنَصَبُوا بِإِذْنٍ» نَصٌّ فِي أَنَّهَا النَّاصِبَةُ بِنَفْسِهَا.
 وقد حكى المؤلف في «التسهيل» عن الخليل^(١) : أن النصب
 بعدها بإضمار (أَنْ) قال : ابْنُهُ^(٢) : وإنما مُسْتَنَدُهُ فِيهِ قَوْلُ السَّيْرَافِيِّ
 فِي/ أَوَّلِ شَرْحِ الْكِتَابِ : رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ قَالَ : ٤١٢
 لَا يُنْصَبُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِأَنْ مُظْهَرَةً، أَوْ مَضْمُرَةً فِي (كَى، وَلَنْ
 وَإِذْنٌ) وَغَيْرِ ذَلِكَ.
 قال^(٣) : وليس في هَذَا نَصٌّ، لَجَوَازِ أَنْ تَكُونَ مَرْكَبَةٌ عِنْدَهُ مِنْ (إِذْنِ)
 الَّتِي لِلتَّعْلِيلِ وَ(أَنْ) كَمَا يَقُولُ فِي (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.

(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناطم (٢١٧ - ب).

(٣) أى ابن الناطم.

قال : وهذا على ضَعْفِهِ أَقْرَبُ مِنْ تِلْكَ الدَّعْوَى (١).

هكذا قال، ولم يَدْرِ أَنْ سَيَبْويهِ حَكى ذلك عنه في باب (إِذَنْ) وَرَدَّ عَلَيْهِ،
فَتَأْمَلْهُ (٢).

والنصب بعدها بإضمار (أَنْ) مذهب الزجاج أيضا، وَرَدَّ عَلَيْهِ الفارسي
في «الإغفال» بما فيه كفاية، فطالعه ثَمَّةٌ إِذْ لَاحَاجَةٌ إِلَيْهِ هُنَا (٣).

ثم شرط في عملها النصبَ شروطاً أربعة :

أحدها : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي تَنْصِبُهُ مُسْتَقْبَلاً مِنْ جِهَةٍ مَعْنَاهُ.

فَقَوْلُهُ : «الْمُسْتَقْبَلُ» عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ، أَيْ : وَنَصَبُوا بِإِذَنْ الْفِعْلَ
الْمُسْتَقْبَلَ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ : آتِيكَ غَدًا، فَتَقُولُ : إِذَنْ أَكْرَمَكَ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَنَمَةَ الضَّبِّيِّ (٤) :

ارْدُدْ جِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ

إِذَنْ يُرَدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) عبارة ابن النازم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ - أ) هي : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذ) التي للتعليل و(أن) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إذ) التي للتعليل و(أن) محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٦، والمفضليات ٢٨٣، واللسان (كوب، سوا) ويروى «أَرْجُو حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرُوضَتَنَا» والنزع : السلب. والسوية : شيء يجعل تحت بردعة الحمار، كالحبس للبعير، والجمع. سوايا. والعير : الذكر من الحمير. والمكروب : الشديد القتل. والمعنى : انته عنها، وأزجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا رددناك مضيقاً عليك ممنوعاً من إرادتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تَنْصِبْ (إِذَنْ) فتقول إذا حَدَّثْتَ حديثًا :
 إِذَنْ أَظُنُّهُ فاعلاً، وإِذَنْ أَظُنُّكَ صادقاً، فرفعتْ لأنك حالة الإخبار في ظَنْ،
 فخرجتْ بذلك عن باب (أَنْ، وَكَيْ) لأنهما لا يَنْصَبَانِ إلا المستقبل، وهي مشبهة
 في العمل بهما، فلا يجوز أَنْ تَنْصِبَ إلا ما يَنْصَبَانِ، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أَنْ تقع صدرَ الكلام، وذلك قوله : «إِنْ
 صُدِّرَتْ» والتَّصْدِيرُ فيها على إطلاقه، من كَوْنِهَا لا يقع قبلها شيء، لاحرفُ عطفٍ
 ولاغيره، لأنه قد ذَكَرَ وجهين فيما إذا تقدَّم حرفُ العطف.

و«إِذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أَنْ تتقدَّم، وَأَنْ تتأخَّر، وَأَنْ تتوسط.

فأما إذا تقدَّمت : فتَنْصِبُ، فتقول في جواب من قال : آتِيكَ : إِذَنْ أَحْسِنُ
 إِلَيْكَ. وأما إذا تَوَسَّطَتْ أو تأخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أنا إِذَنْ
 أَكْرَمُكَ، ووالله إِذَنْ أَكْرَمُكَ.

ومنه قول كُثَيِّرٍ عَزَّة، أنشده سيبويه^(١):

لَنْ عَادَلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

فقوله : «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» مبنيٌّ على اليمين^(٢)، فصار متوسطاً.

(١) الكتاب ١٥/٣، والخزانة ٤٧٣/٨، والعيني ٤٨٢/٤، وابن يعيش ١٣/٩، ٢٢ والهمع ١٠٦/٤،
 والتصريح ٥/٢، والأشعوني ٢٨٨/٣

والضمير في «بمثليها» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.
 وكان عبد العزيز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملاً، وكان
 كثير أمياً لا يعرف الكتابة، فاستجله عبد العزيز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :
 حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنَى يَغُولُ الْفِيَّافِي نَصْهَا وَزَمِيلُهَا

وكذلك إذا قلت : أكرمك إذن، فأُخِرت.

وقد أنشد بيتُ حكي فيه النصب بها مع توسُّطها، وهو قوله^(١):

لَا تَتْرَكُنِي فِيهِمْ شَطِيرَا

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيَرَا

ومُنْشِده الفراء.

وإنما أَعْمَلْتُ مَبْتَدَأَةً ولم تَعْمَلْ عَلَى غير ذلك، لأنها أصل وضعها جوابُ تَكْفَى من بعض كلام المتكلم، كما تكفى (نَعَمْ، وَلَا) فتقول : إن تَزُرْنِي أَزُرْكَ، فيقال : إِذْنُ أَزُورُكَ، أى للشرط الذى شرطت، فنابت عن الشرط، وكَفَّتْ من ذكره.

فلما كانت جواباً قَوِيَتْ في الابتداء، لأن الجواب لا يتقدّمه كلام.

وَلَمَّا وَسَّطْتَ وَأُخِرْتَ زَايِلَهَا مَذْهَبُ الْجَوَابِ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا.

وشَبَّهَهَا الخليل بـ(أرى) / فى أنه إذا تقدّم بُنى الكلام عليه فأعمل. ٤١٣
فإذا توسّط أو تأخر أُلغِيَ لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغواً،
فكذلك (إذن)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذى تَعْمَلُ فيه بعدها لا قبلها،
وذلك قوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدُ» وهى جملة فى موضع الحال من ضمير
«صُدِّرَتْ» [أى : إن صُدِّرَتْ]^(٢) (إذن) حالة كون الفعل واقعا بعدها.

(١) معانى القرآن ٢٧٤/١، ٣٣٨/٢، والإنصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمغنى ٢٢، والعيني

٢٨٣/٤، والتصريح ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والهمع ١٠٦/٤، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر)

وينسب لرؤبة، وليس في ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول، لأن (إِذَنْ) قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مصدرّة نحو : إِنِّى إِذَنْ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، فإن تقدّم الفعل عليها لم يصح نصبه، فلا يجوز أن تقول : يقوم إِذَنْ زيدٌ، ويَخْرَجَ إِذَنْ. ووجه ذلك راجعُ إلى ما تقدّم قبل هذا، من أن حَقَّها التّصدير. وأيضاً، لا يُتَصَرَّفُ في معمولها بالتقديم، لأن أُخْتِيَّها وهما (أَنْ، وَكَيْ) لا يكون ذلك فيهما، فلا يتقدّم معمولُها، فكَذلك ما حُمِلَ عليهما، وهو أُخْرَى بذلك، لنَقْصِ رُتْبَتَهُ عن رُتْبَتِهِمَا.

والرابع : أن يكون الفعل مُتَّصِلاً بـ(إِذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفواصل مُعْتَدَّةٍ به. وذلك قوله : «مُوصِلاً أو قَبْلَهُ الْيَمِينُ». و«مُوصِلاً» حال من «الفعل» والعامل فيه الكَوْنُ والاستقرارُ الذى دَلَّ عليه الظرف؛ بل الظرفُ نفسه لقيامه مقامه.

فإذا اتصل الفعل بـ(إِذَنْ) نَصَبْتَ فَقُلْتَ : إِذَنْ أَقُومُ. فإن فَصَلَ بينهما فاصلاً فلا يخلو أن يكون مِمَّا يُعَدُّ فاصلاً أولاً، فإن كان كذلك بَطُلَ العمل، فلا يجوز أن تقول : إِذَنْ أَنَا أَكْرَمَكَ، ولا إِذَنْ زَيْدٌ يُحْسِنُ إِلَيْكَ؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فُصِلَ بمفعول أو غير ذلك نحو : إِذَنْ طَعَامَكَ أَكَلُ، وَإِذَنْ دَرَهْمًا أُعْطِيكَ.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفصل بين العامل والمعمول؛ إذ كنتَ لاتفصل بين (أَنْ) أو (كَيْ) ومنصوبها، فلاتقول : أعجبني أَنْ زَيْدًا تَضْرِبُ، ولاجئتكَ كَيْ دَرَهْمًا تُعْطِينِي، فصارت (إِذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إِنَّمَا، وَكأنَّمَا) لاتعمل شيئاً.

وإن كان الفاصل [لا يُعَدُّ فاصلاً] ^(١) لم يَضُرْ، وبقي العمل منسحباً على الفعل، وذلك اليمين نحو : إِذَنْ وَاللهِ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، لأن القَسَمَ في حكم الزائد المطرَح، ودخوله كخروجه، وإنما دخوله لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضع لا يقع فيها غيره.

ثم ذَكَرَ حكم مَا إذا تقدَّما حرفُ العطف فقال : «وَأَنْصِبْ وَارْقَعَا» إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (إِذَنْ) من بعد حرف العطف، ولم يتقدما غيرها، فلك في العمل وجهان : أحدهما : النصبُ فتقول : فَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، وإِذَنْ أَتَيْكَ.

قال سيبويه ^(٢) : وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف {وَأِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا} ^(٣).

قال ^(٤) : وسمعنا بعض العرب قراها : «وَأِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ» وهي قراءة

٤١٤

هارون / القاري.

والثاني : الرفعُ، فتقول : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، وهو الأكثر. ومنه قوله تعالى : {فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا} ^(٥). وقراءة الجماعة : {وَأِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا}.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصب هذه هي قراءة أبي عبد الله بن مسعود، رضي الله عنهما، وانظر : البحر المحيط ٦٦/٦.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّرَ (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فألغيت تارةً اعتباراً بتوسطها، وأعملت تارةً اعتباراً بكون العاطف غير معتد به.

ويدخل تحت إطلاقه نوع آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطف جملة على جملة ليس بينهما علقه، فالنصب هنا هو المحكوم به، لأن (إِذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطف شيء ليس بجملة على ما قبله مما له به علقه، فلم تقع (إِذَنْ) مبتدأ بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبين لك هذا في مسألة سيبويه^(١)، وهي قولك : إِنْ تَأْتَنِى أَتِكَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، [فإن جعلتَ (وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ)^(٢) جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت وألغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلقة جزمت، فقلت : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، عطفًا على (أَتِكَ) وإن شئتَ نصبتَ لا على (إِذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى : {فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ}^(٣). بعد قوله : وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ. الآية.

فقد تُصَوِّرُ في المسألة وجهان على الجملة، إعمال (إِذَنْ) إهمالها، لكن قد يقال : إنمـه لايشمله كلام الناظم لقوله : «وَأَرْفَعًا» فجعل قسيمَ النصب الرفع، وفي مسألتنا الجزم، فكيف يصح أن يريد مثل هذا؟

والجواب : أن نفس الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمال (إِذَنْ).

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س).

(٣) سورة البقرة : ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخَلَ فيه ما كان في معناه مِمَّا لَا تَعْمَلُ فيه (إِذَنْ) وعلى أنك في هذه المسألة قادرٌ على جَعْلِهَا من قَبِيلِ ما يكون فيه الفعل مرفوعاً، بَجَعْلِكَ (إِذَنْ) في موضع (إِنْ) أو إتيانِكَ بفعل الشرط ماضياً وبفعل الجواب مضارعاً، في أحد الوجهين، على ما سيُذَكَّرُ إن شاء الله تعالى.

فعلى كل تقدير يشمل كلامُ الناظم أمثالَ هذه المسائل، والله أعلم.

وعلى كلام الناظم في مسألة (إِذَنْ) أسئلة :

أحدها : أنه جَزَمَ بالنصب مع وجود الشروط الأربعة؛ إذ قال : «وَنَصَبُوا» وأطلق القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غيرُ صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصب والرفع.

فقد حكى سيبويه عن عيسى بن عمر^(١) : أنا ناسأ من العرب يقولون :

إِذَنْ أَفْعَلُ في الجواب، يعني مع اجتماع الشروط. قال : فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لَا تَتَّبِعْدَنْ ذَا. [ولم يكن ليرَوِ إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ، وَبَلْ) ومنه الحديث «إِذَنْ يَحْلِفُ يارسولَ الله»^(٢) فقد ثبت الوجهان. وكلام الناظم يقتضى الاقتصارَ على وجه واحد، وهو إخلالٌ في النقل.

والجواب عنه أن إلغائها مطلقاً لغةً ضعيفة، على خلاف ما عليه جمهور العرب، ولذلك قال في «التسهيل» : وينصب غالباً بِـ (إِذَنْ) وحكاية سيبويه تدل على قلته إذا لم يحفظه يونس وقال له : لَا تَتَّبِعْدَنْ ذَا^(٣).

وهذا مما يدل على ضَعْفِهَا في القياس، وقِلَّتِهَا في السماع، فلم يَبَيِّنْ

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) أخرجه البخاري في الرهن ٦، والنفقات ٤، والإيمان ١٧، ومسلم في الإيمان ٢٢٠.

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وانظر : التسهيل ٢٣٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشَّهير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إِذَنْ) والفعل اليمينَ خاصةً، فَيُعْطَى بمفهومه في الاختصار في جواز الفصل عليه ألاَّ يُفْصَلَ بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لايصح، لأن الفصل يقع ٤١٥ أيضا بالنداء نحو : إِذَنْ يازيدُ أكرمك، لأنه يَجْرى مَجْرَى القَسَم في كونه الفصلُ به كَلَّا فَصَلَ.

وكذلك (لا) النافية إذا فُصل بها، لم يَمْنَعها ذلك عملها، لعدم اعتبارها فاصلاً؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عُصْفُور في الظرف والمجرور، قياساً على القسم والنداء [لأنهما قد يُتَصَرَّف فيهما بالتقديم والتأخير ما لا يُتَصَرَّف في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسم والنداء] ^(١).

وقد جمع بعضهم شروط إعمال (إِذَنْ) واستثنى من الفصل ما ذكرتُ لك، فقال :

أَعْمَلْ إِذَنْ إِذَا أَتَيْتَكَ أَوَّلًا

وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا

وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلًا

إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا

فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرف والمجرور فقال :

والظرف والمجرور زدهما على

قَوْلِ ابْنِ عُصْفُورٍ نَبِيلِ النَّبَلِ

وزاد ابن خروف أيضا الدعاء إذا فُصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو

قولك : إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ بِفَعْلٍ كَذَا.

هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحداً فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله

فيه ما ترى

والجواب : أنه في ذلك مُتَّبِعٌ لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلَّم على الفصل

بالقَسَمِ خاصة، وكان ماعدا ذلك إنما هو قياسٌ على القَسَمِ.

وأما (لا) فقد عُلِمَ من حكمها أنها تَدْخُلُ في الاختيار بين العامل والمعمول

مطلقاً، فلم يَحْتَجْ إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عُصْفُورٍ قد لا يُسَلَّمُ له فيها، لأن

الظرف والمجرور إنما يُتَّسَعُ فيهما بالسَّمْعِ، ولذلك لَمَّا اسْتَدَلَّ الفارسيُّ على

جواز تقدم خبر (لَيْسَ) عليها بجواز تقدم معموله، وتَلَا قوله تعالى : {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} (١).

اعترض عليه بأن الآية لادليل فيها، لأن الظرف والمجرور قد يُتَصَرَّفُ

فيهما بالتقديم حيث لا يُتَصَرَّفُ في المفعول.

وردُّ هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كَثُرَ، موقوفٌ

على السماع، فلا يَقَعُ إلا حيث سُمِعَ، والظرف والمجرور لم يقع واحدٌ منهما،

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً^(١) أصلاً، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لَنْ)^(٢):

لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

فَفَصَّلُوا بَيْنَ (لَنْ) ومعمولها، وهى أشدُّ في طلب الاتصال من (إِذَنْ)

فذلك موقوف على السماع.

ومازاده ابن خروف فيلزمه أن يُجيز ذلك في جمل الاعتراض مطلقاً، فيقول: إِذَنْ فاعْلَمْ أَكْرَمَكَ، وَإِذَنْ لَوْ عَلِمْتَ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى الاقتصارُ على ما قُرِبَ مَرَمَاهُ، وسَهْلُ في الحكم تناوُلُهُ، كالتَّداء والقَسَم.

والسؤال الثالث: أن قوله: «وَأَنْصَبُ وَأَرْفَعًا» ظاهره الإشعار بقوة النصب، وفضيلته على الرفع لتقديمه إيَّاه، وكثيراً ما يجرى ذلك في كلامه وقد عرفت أن الرفع هو الأكثرُ على تقدُّم ذكره.

والجواب عنه: أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضاً / ٤١٦

فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مرَّ أنه لا يقتصر على المثال المذكور أولاً؛ بل يدخل فيه غيره، والإعمالُ والإلغاءُ مختلفٌ بحسب المسائل، فهو قد أطلق القول في الوجهين، ولم يعتبر جهة التقديم والتأخير. والضمير في «قَبْلَهُ» عائِد على الفعل.

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المغرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والأشمونى ٢٨٤/٣ وتقديره: لَنْ أَدَعَ الْقِتَالَ مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد.

وقوله : « مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ » على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف،
أو في عطف، ويريد الحرف.

وَيَبَيِّنُ لَا وَلَا مَجْرُ التَّزْمِ
إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ وَإِنْ عُدِمَ
لَأَفَّانَ اِعْمَلِ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا
وَيَعْدُ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا

هنا أخذ في الكلام على ما ينتصب بإضمار الناصب، والمضمر هاهنا
(أَنْ) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أُمُّ الباب كـ(يا) في حروف النداء،
و(الهمزة) في حروف الاستفهام، و(إِنْ) في حروف الشرط.
والمواضع التي تقع فيها (أَنْ) ناصبةً على ثلاثة أقسام :

أحدها : أَنْ تكون مضمرة لاتظهر أصلا، وموضعها المذكورة في هذا
النظم خمسة، وذلك بعد (حَتَّى) ولام الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، و(أَوْ)
بمعنى (حتى) أو (إِلَّا)

ولم يذكر (كَيْ) الجارة، وقد تقدّم التنبية على ذلك.

والثاني : أَنْ يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كي)
بغير (لا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على الاسم الصريح.

والثالث : أَلَّا يجوز الإضمارُ أصلا، وذلك فيما عدا ما تقدّم.

وخصّ بالنصّ ما إذا وقعت بعد لام (كي) إذا كانت معها لا. وبه ابتداء
الكلام في هذا الفصل فقال : « وَيَبَيِّنُ لَا وَلَا مَجْرُ التَّزْمِ إِظْهَارُ أَنْ »

يعنى أنه إذا كان موضعُ (أَنْ) بعد لام جر و(لا) الذى هو حرف نفى
فاظهارها لازم فتقول : جئتُ لِئَلَّا تَعْتَبِنِي، وَتَحَصَّنْتَ لِئَلَّا تَخْذُلْنِي.

{لَنْبَلَا يَكُونَنَّ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} (١). {لَنْبَلَا يَعْلَمَنَّ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٢)
الآية.

وإنما لزم إظهارها لما يلزم لو أضمرت من قُبْح اللفظ باجتماع
لامَيْن إذا قلت : لَنْبَلَا تَعْتَبِنِي، كما أنهم لا يلحقون لام التوكيد بعد (إنَّ)
حيث الخبر مصدراً بـ(لا) إلا نادراً نحو (٣):

وَأَعْلَمُ أَنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا

لَلْأُمْتِ شَايِهَانِ وَلَا سَوَاءُ.

لأجل قُبْح اجتماع المثليين.

وإنما قال : «وَلَا مَجْرٌ» ولم يَقُلْ : ولا مَكَي، لأن لام الجر لاتقع في
مثل هذا الموضع إلا كانت للتعليل، وهى لام (كَي) وأيضاً، فأطلق في لام
الجر لما يَحْتَاج إليه إثر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون
للتعليل ولغير التعليل، كما يتبين إن شاء الله.

وقوله : «ناصبَةٌ» حالٌ من (أَنَّ) عاملها (إِظْهَارٌ) ومراده أن يبيِّن أن
هذا الحكم لـ(أَنَّ) الناصبة للفعل، لاللمهملة، ولا للتي أصلها (أَنَّ).

ثم قال : «وإنَّ عُدْمَ لَأَقَانُ أَعْمَلِ مُظْهِراً أَوْ مُضْمَراً»

يعنى أن (لا) إذا لم يُوْتَّ بها مع الجر، فلك في (أَنَّ) وجهان :

أحدهما : أن تَظْهَرِ (أَنَّ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٣/١، والخزانة ٣٣٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١،
والأشموني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من
السواء.

الأصل، فتقول : جئتُكَ لَأَنْ تَكْرِمَنِي، وضربتهُ لَأَنْ يَتَأَدَّبَ.

والثاني : أَنْ تُضْمِرَهَا، فتقول : جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي، وضربتهُ لِيَتَأَدَّبَ.

وهذا الحكم لا يختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(١)}. وهذه اللام راجعة في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يعتبر الظاهر في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لَتَفْعَلَ كَذَا^(٢). ومنه قوله تعالى : {يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ^(٣)، وقوله : {وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ^(٤)}.
ومنه قول الشاعر^(٥):

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا

تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٦):

وَمَنْ يَكُ ذَا عَوْدٍ رَطِيبٍ رَجَابِهِ

لِيَكْسِرَ عَوْدَ الدَّهْرِ فَاكْسِرُهُ

وهذه المعاني الثلاثة التي يتأتى معها دخول اللام على المصدر، فيؤتى لها

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ. والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢/٢٤٨، والمحاسب ٢/٣٢، والخزانة ١٠/٣٢٩، والمغني ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوبة بن الحمير، ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه «ومن يك ذا عظم صليب رجاً به».

ب (أَنْ) والفعل.

وبقى قِسْم رابع خالف حكمه هذا الحكم، وذلك لَامُ الجُود، فلذلك استدركها إثرَ هذا.

وإنما خُصَّ الإضمار بِاللَّامِ دون غيرها، لأنه لايجوز ذلك مع غيرها، كالباء و (فى) ونحو ذلك : بل يلتزم الإظهار، نحو : رَغِبْتُ فى أَنْ تَفْعَلَ، وعن أَنْ تَخْرُجَ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا، وَسُرِرْتُ بِأَنْ تَقُولَ كَذَا. وكذلك سائرُها، لأن استعمال اللام فى الكلام أَكْثَرُ من استعمال غيرها، فاستُخِفَّ ذلك فيها لكثرة دَوْرها فى الاستعمال دون غيرها.

ثم استثنى من جواز الوجهين لَامُ الجُود، وهو أول المواضع الخمسة فقال : «وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا».

يريد بعدَ اللام التى بعد نَفْيِ (كان) ولايريد مطلق نَفْيِها؛ بل بقيد تقدُّم لَامِ الجر، فهو مستثنى من وقوع (أَنْ) بعد لَامِ الجر مُضْمَرَةً أو مُظْهَرَةً.

ومعنى كلامه أن لَامِ الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المَنْفِيَّة. فإن العرب أَلْزَمَتْ إِضْمَارَ (أَنْ) فلا يجوز إظهارُها، فتقول : ما كُنْتُ لَأَفْعَلَ، وما كانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ. ولايجوز أن تقول : ما كانَ زَيْدٌ لَأَنْ يَفْعَلَ، ولا لِإِنْ يَقُومَ. ومنه قوله تعالى : {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ} ^(١) وقوله : {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ} ^(٢). {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ} ^(٣). وهو كثير.

وتسمى لَامُ الجُود، لأنها تقع بعد الجُود، وهو النفى.

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «وَنَفَى كَانَ» فِعْلَ الْكَوْنِ مطلقا، كأنه يقول : وَنَفَى فِعْلُ كَوْنٍ، وليس المثال بُمَعَيْنٍ للماضى فى قَصْدِ النَّاظِمِ؛ بل الحكم جَارٍ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَنْفَى مُضَارِعًا، نحو يَكُنْ لِيَفْعَلْ. ومنه قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا }^(١). نَعَمْ الذى يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْكَوْنِ مَاضِيًا مَعْنَى، ولا / يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا لَفْظًا.

٤١٨

وَوَقَعَ لَابِنُ خُرُوفٍ هَاهُنَا مُخَالَفَةٌ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فزعم أن لام الجحود قد تقع بعد النفى وإن لم يكن ثم (كان) إذا اقتضى المعنى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى { مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ }^(٢). قال : لأن المعنى : ما كان الله لِيَفْعَلْ كَذَا، وهذا خلاف ما عليه الناس. والحق أن اللام فى الآية إنما هى اللامُ التى تَدْخُلُ فى الإيجاب فى نحو قوله : { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ }^(٣). بدليل قوله إثر الآية المستشهد بها : { وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ }^(٤).

وَأَتَى أَيْضًا بِحَدِيثٍ وَقَعَ لِأَبَى عُبَيْدٍ فِى «غَرِيبِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدُّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ فِى الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ : «مَا أَنَا لِأَدْعَهُمَا، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَنْحَضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ»^(٥) أَى يَنْقُدْ مِنَ الْغَيْظِ. وَهَذَا أَيْضًا نَادِرٌ. وَالصَّيْمُرَى أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِذَلِكَ، وَأَنْ لَامَ الْجَحُودِ هِىَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ النَّفْيِ مُطْلَقًا^(٦).

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ٤/١٤٧.

(٦) التَّيْمُورَةُ وَالتَّنْكَرَةُ ١/٤٠٤.

وعلى ما قال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أَنْ) وعدم صحته.

فالجُمهور على جواز ظهورها في نحو : ما جِئْتُكَ لَتَسُبُّنِي، ولزوم إضمارها في : ما كان زيدٌ لِيَقُومَ، وإنَّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدَّم لأن لام الجَحْد جوابٌ لِفعلٍ ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظُ الاسم، وهو الفعل الداخل عليه السين أو سوف

فقولك : (ماكانَ زيدٌ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدٌ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ ففكروها في الجواب إظهارَ (أَنْ) لأن ظهورها يحقق تقدير الاسم، فيخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأيضاً، تقديرُ الكلام من حيث كان جواباً لمستقبل : ماكانَ زيدٌ مُقَدَّراً لأنَّ يَخْرُجَ، أو مستَعِداً، أو هَامِماً أو عازِماً، أو نحو ذلك من التَّقْدِيرَاتِ التي توجِبُ الاستقبالَ للفعل، و (أَنْ) توجِبُ الاستقبالَ فيه، فاستغنى عن ذكر (أَنْ) بما تَضَمَّنَ الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا في الناصبة بنفسها، سواء كانت لامَ جَحْدٍ أم لا، وليست عندهم بلام جَرٍّ، وذهبوا في ذلك مذاهبَ لافائدة في الاشتغال بها إذا فهم وجهُ الكلام، وهو ما ذكر الناظم مما تقدَّم شرحه. ثم قال :

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي

مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ أَلَّا أَنْ خَفِيَ

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التي يلزم فيها إضمار (أَنْ) ويعنى أن الحذف لازم في (أَنْ) أيضاً إذا وقعت بعد (أَوْ) التي بمعنى (حَتَّى) أو التي بمعنى (إِلَّا) وذلك أن (أَوْ) على وجهين إذا وليها المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساوياً للفعل التى قبلها فى الشك أو الإبهام أو غيرهما، فحكم هذا أن يتبع الثانى الأول فى الإعراب، فتقول : هو يَقِيمُ أو يَذْهَبُ، ويعجُبْنى أن تُقِيمَ أو تَذْهَبَ، وليَقُمْ زيدُ أو يَذْهَبْ، وهذا مُبَيَّنٌ فى باب العطف.

والثانى : أن / يكون المضارع بعد (أو) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ٤١٩ ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب، لأنه لم يشاركه فى الحكم، فلا يشاركه فى الإعراب؛ بل يُنصب بـ (أن) لازمة الإضمار، كما قال الناظم.

و (أو) فى المخالفة تارة تكون بمعنى (حتى) وأراد الجارة المرادفة لـ (إلى) نحو : لألْزَمْتُكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي، ولأَسِيرَنَّ أو تَغْرُبَ الشمسُ. ومن ذلك ما أنشده الأشنأندانى من قول عبد الله بن ثعلبة^(١) :

فَلَا وَأَسَافَ لَا تَلْطَوْنَ دُونَهُ

تيوسا بقوسى أو تعضكم الحرب
وحكى الكسائى فى قراءة أبى : {تَقَاتِلُوهُمْ أو يُسْلِمُوا}^(٢). تقديره :
حتى يُسْلِمُوا.

وتارة تكون بمعنى (إلا) كقولك : لَأَقْتُلَنَّكَ أو تَسْقِيَنِي، ولَأَقْتُلَنَّ الكافرَ أو يُسْلِمَ. وأنشد سيبويه لزياد الأعجم^(٣) :

(١) معانى الشعر ، ص ٢١ .

(٢) سورة الفتح : ١٦، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨ .

(٣) الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وابن الشجرى ٣١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والمغنى ٦٦، والعينى ٢٨٥/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشمونى ٥٩٥/٣، واللسان (غمز) .
والغمز : العصر باليد - والقناة : الرمح. والكعب : هو الناشز فى أطراف الأنايب.

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ
كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

التقدير : إلا أن تستقيم. وأنشد أيضا لامرئ القيس^(١) :

فَقُلْتُ لَهُ لَا تُبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا
نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرَا

فإن قلت : كان يجزيه أن يقول : إذا يصلح في موضعها (إلا) ولا يحتاج إلى ذكر (حتى) لأن كل ما يقدر بحتى يصح أن يقدر بإلا. فلو قلت : لأكرمك إلا أن تقضي حقي، وتقاتلونهم إلا أن يسلموا، أو غير ذلك من المثل - لصح المعنى، مع أن سيبويه^(٢) والنحويين إنما يقدرونها بـ (إلا) ويفسرونها بذلك، فيقولون : و (أو) بمعنى (إلا أن) فظهر أن الإتيان بحتى شطط من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن الناظم في «التكملة»^(٣) من أن كل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح أن يقدر بـ (إلا أن).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لأكرمك أو تقضي حقي، ولأسيرن أو تغرب الشمس - ليس معناه أن الأسير أو اللزوم

(١) ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٣/٨، وابن يعيش ٢٢/٧، ٢٣، والخزانة ٥٤٤/٨، والأشعري ٢٩٥/٣.

قاله لعمر بن قميئة اليشكري، حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعد به على بني أسد، وقبله :

بكي صاحبي لما رأى الدرب بونه وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) يعني تكملته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلا يقع سَيْرٌ ولا لزوم؛ بل المعنى أن السَيْرَ والَّلزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأَقْتُلَنَّه أو يُسَلِّمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فَقْدِ الإسلام خاصة، لا أنه واقع إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) فى الأول ظاهر، وفى الثانى محال.

نَعَمْ، قد يقول القائل : لأَكْزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي، على معنى (إِلَّا) كأنه يقول : إِلَّا أن تَقْضِيَنِي، على ما تقدم فى الوجه الثانى، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أَوْ إِلَّا». وعليه فَسَّرَ سيبويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى (إِلَّا) لازمٌ لمعنى (إِلَى) فإن قولك : لأَكْزِمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لَتَتَّصِلَنَّ اللزومُ إِلَّا أن تَقْضِيَ، وهذا ظاهر، فإذا لَبِثَ من ذِكْرِهِ.

فإن قلت : على كل حال لا يحتاج إلى ذكرها؛ إذ لا يوجد معنى (إِلَّا) مفارقاً لمعنى (إِلَى) فكان الاجتزاء بها أولى. فالجواب : أن الاختصار على (إِلَّا) لا يشعر بمعنى (إِلَى) فذكره محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

وقوله : «أَنْ خَفِيَ» «أَنْ» مبتدأ. و«خَفِيَ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق بـ ٤٢٠ «خَفِيَ» كأنه قال : تَخَفِيَ (أَنْ) أيضاً بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذى أحرزَ بقوله : «أَنْ خَفِيَ». وكان قوله : «كَذَلِكَ» مُجْزِئاً عنه، لأنه يُعطى تشبيهه حكم هذا المتأخرُ بحكم المتقدم، وذلك يكفى، فالظاهرُ لبادئِ الرأى أنه حَشَو؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بحشو، وذلك أن قوله : «كَذَلِكَ» إشارة

إلى متقدّم.

فإمّا أن تعتبر دلالة الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجهان هناك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمّا ألا تعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى إشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعاً لهذا الإيهام.

وقوله : «خفى» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، ويحتمل أن يكون وصفاً، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد.

وَيَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ

حَتَّمُ كَجُدٍ حَتَّى تَسُدَّ ذَا حَزَنٍ

وَتَلُوْحَ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً

بِهِ اِرْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَ

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمارُ (أَنْ) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أَنْ) أصلاً، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أَنْ تطلع الشمسُ، ولا جُدَّ حَتَّى أَنْ تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ.

وما ذكر من أن النصب بعدها بإضمار (أَنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجَرَمِيُّونَ من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها^(١).

(١) انظر : الإنصاف ٩٧هـ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جر، وإنما هي ك (كَيْ، وَأَنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجر بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهب مردود، أصله الدعوى.

وإنما الأقرب أن يدعى فيها أنها لفظ مشترك للنصب فى الأفعال، والجر فى الأسماء، كما يقول السيرافى فى (لا) من حيث كان أصلها النفى، ثم تعمل فى الاسم النصب والرفع، وفى الفعل الجزم نحو : لا تفعل، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصح ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبت من عملها. ومواقعها المعلومة فى الكلام ثلاثة : تقع حرف ابتداء، تأتى بعدها الجملة الاسمية والفعلية، وتقع حرف عطف وقد تقدم ذلك، وتقع حرف جر، كما تقدم أيضا.

وها هنا لم يثبت لها نصبُ بأمرٍ بين، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارة لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بد من تقدير ما يصير به الفعل فى تقدير الاسم المجرور وهو (أَنْ) وصارت (حَتَّى) فى ذلك كلام الجُود و (كَيْ) الجارة ونحو ذلك. وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١ قياس، ولا يساعده سماع.

وقوله : «إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ» «إِضْمَارُ أَنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى : لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله : «حَتْمٌ» أى : إضمار (أَنْ) لازم حالة كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إِضْمَار» وذلك شاذ، كقوله^(١):

* كان جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا *

ويريد أن إضممار (أن) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حتى) كأنهم جعلوها عَوْضًا من اللفظ بـ (أن).

وشبهه سيبويه (أن) في هذه المواضع بالفعل في (أما) في قولهم: أما أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ معك.

ومثال النازم وهو: «جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ» «حَتَّى» فيه بمعنى (كَي) كأنه قال: جُدْكَى تَسُرُّ ذَا حَزْنٍ. و (حَتَّى) إذا نَصبت لها معنيان:

أحدهما هذا، وهو أن يكون ما قبل (حتى) سببًا فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك: أَسَلِمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وكلمته حتى يأمرلى بشئ،

والثانى: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، وسواء أكان ما قبلها سببًا فيما بعدها أم لا، إلا أنه إذا لم يكن سببًا فإنه يتعين الغاية نحو: سرتُ حَتَّى تَطْلَعَ الشَّمْسُ؛ إذ المعنى: سرتُ إِلَى أَنْ تَطْلَعَ، وإذا كان سببًا فيما بعدها احتَمَل الغاية، ومعنى (كَي) كقولك: سرتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، فقد تريد معنى: إِلَى أَنْ أَدْخَلَ، وقد تريد معنى: كَي أَدْخَلَ، لكن يتعين، الدخولُ فى الأول دون الثانى .

ومثال النازم مُحْتَمَلٌ لِلوجه الأول أيضا، وهو معنى الغاية، إلا أن

(١) هو العجاج يشكو عقوق ابنه له، ملحقات ديوانه ٧٦، والمحتسب ٣١٠/٢، والمنصف ٢٩/١، ١٣٠، ٢٠/٣ وابن يعيش ١٥١/٩، والخزانة ٤٢٩/٨، والعينى ٤١٠/٤، والهمع ٣٠٥/١، والأشمونى ٢٨٤/٣.

وقبله:

رَبِّيْتُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا رَأْسُ نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

الآخر أظهر.

ثم ذكر الموضع الذى يُرفع فيه ما بعدها، والموضع الذى يُنصب فيه، لأنها على ما تقدّم ذات استعمالٍ فقال : «وتَلَوَحَتِي حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً. بِهِ أَرْفَعَنَّ». «تَلَوَ» مفعول بـ «أَرْفَعَنَّ» و «حَالاً» حالٌ منه. و «بِهِ» متعلق بـ «مُؤَوَّلاً». ويعنى أن «تَلَوَ» (حتى) وهو الفعل الذى بعدها يليها، لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقةً، أو مؤوَّلاً بالحال، وإما أن يكون مستقبلاً.

فإن كان حالاً أو مؤوَّلاً به فهو مرفوع، لا يضمّر بعد (حتى) شئ. وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أن) بعد (حتى) فتقول فى المستقبل : لأَسِيرَنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وسِرُّ حتى تدخلَ المدينة، وكلمته حتى يأمرَ لى بشئٍ ومنه مثاله : جُدْ حتى تَسْرُدَا حَزَنٍ. فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أن) إنما تدخل على المستقبل. وفى الحال تقول : سرتُ حتى أدخلُ المدينة الآن، ومَرَضَ حتى لايرْجُوهُ، وضربته أَمْسٍ حتى لايستطيعَ اليومَ أن يتحرَّك. ومنه قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه^(١):-

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ١٢٩/٣، ٦٩١، والهمع ١١٤/٤، والدرر ٧/٢، والأشعمونى ٣٠١/٣. يمدح آل جفنة الفسانيين. ويفشون : يغشاهم الناس وينزلون بديارهم - وماتهر كلابهم : لاتنبج، وهو كناية عن جودهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا : الشخص. يقولون : لايسألون عمن يبنو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف، وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَاتَهُرُ كِلَابُهُمْ

لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

فالفعل هنا مرفوعٌ ولابدُّ، لأنه مراد به الحال، و (أَنْ) مُخْلَصَةٌ

٤٢٢

للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل.

وأما المؤول بالحال فذلك المضارعُ الماضي مَعْنَى، إذا كان مسبباً عما قبل (حتى) فتقول : سرتُ حتى أدخلُها، على معنى : سرتُ فأننا الآن أدخلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لأعلى الحقيقة، فإنه قد مضى. ومنه قوله تعالى : {وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ^(١)}. الآية، على قراءة الرفع وهي لنافع^(٢).

هذا حاصل ما ذكر الناظم، إلا أن هذا الكلام يحتمل بسطاً به يتبين مقصوده، وما احتوى عليه هذا الاختصار.

فالمضارع الواقع بعد (حتى) لا يخلو أن يقع بعد المفرد أو بعد الجملة. فإن وقع بعد المفرد فليس إلا النصب بإضمار (أن) لأن غير النصب لا يتصور. وذلك قوله : سَيَرَى حَتَّى أدخل المدينة، لأن (حتى) هنا حرف خفض في التقدير، وما بعدها مخفوض بها، والخافض والمخفوض في موضع خبر «سَيَرَى» ولا يصح أن يكون حرف ابتداء، لأن الكلام بعدها يكون إذ ذاك مستأنفاً، فيبقى المبتدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون في موضع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أن) فلا بد من النصب هنا.

فإن وقع الفعل بعد الجملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضى

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) قرأ الباقون بالنصب. وانظر : السبعة : ١٨١ .

وقوعَ الفعلِ أولاً تقتضى وقوعه.

فإن كانت لا تقتضى وقوعه فلا بدُّ من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك :
ماسرتُ حتى أدخلها، وهل سرتَ حتى تدخلها؟ لأن ما قبلها لا يقتضى وقوع
الفعل، وما بعد (حتى) لا يكون فى الرفع إلا مسبباً عما قبلها، فلا يصح الرفع،
لأن عدم السيّر غيرُ سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه
الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفعَ قياساً منه قولك : ما تأتينا فتحدثنا، فإنَّ
ما قبل (الفاء) مثلُ ما قبل (حتى) فى أنهما سببُ فيما بعدهما، وأنت تُجيز
الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضع فيه
المضارع موضعَ الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالت
العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألا ترى أنهم قدروا : سرتُ حتى أدخلها بقولك :
سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سبباً فيما بعد
(حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يؤذُنُ
المؤذُنُ، وسرت حتى تطلع الشمسُ، فالسيّر ليس بسبب فى أذان المؤذُن، ولا فى
طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سبباً فلا يرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى)
سبباً فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى : إلى أن يؤذُنُ المؤذُنُ،
والى أن تطلع الشمسُ، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مؤوّل بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السير مستقبل.

وإن كانت الجملة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون مابعداها / ٤٢٢
مستقبلا في المعنى أو ماضيا أو حالا.

فرن كان مستقبلا فلا بد من النصب، نحو قولك: أسلمتُ حتى
أدخلَ الجنةَ، وكلمته حتى يأمرَ لى بشئ، ولأسيرنُ حتى تطلعَ الشمسُ،
وحتى أدخلَ المدينةَ.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كَي)
في المثاليين الأولين، وفي الآخرين معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لا يُحصَلُ مايراد من
الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبت بإضمار (أن) التي تخلُص للاستقبال.

وإن كان ماضيا في المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية
الحال، كما تقدّم، وقد نبّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك
: سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، والدخولُ ماضٍ في معنى المستقبل، وذلك
بالنسبة إلى حال السير.

وإن كان حالا فالرفعُ خاصة لقوله : «حالا أو مؤولا به ارفعن».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد
(حتى) حالا أو مؤولا بالحال، وهو مانصُّ عليه. وسائر الأقسام داخلة
تحت قوله. «وانصبِ المُستقبلا» إذ لا يصح فيها إلا أن تكون مستقبلة.
وقد جعل في «التسهيل»^(١) علامة كَوْن ما بعدها مستقبلا كونه غاية لما
قبلها، أو متسببا عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أن) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(كَيُّ) وعلامة كونه حالا صحة جَعَلَ (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبب في الرفع، ولذلك كان علامة ذلك (الفاء) المقتضية للتسبب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونها جارة يأتي بمعنيين : بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتساع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية في جميع الأقسام، فإذا اتسع فيها فلا يكون ذلك إلا في موضع لا تصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونها جارة إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أن) وذلك لا يصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أن) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرف ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لا سبيل إلى تقدير (أن) وما فيه الوجهان فعلى اللّٰحظين المذكورين.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالى لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سبباً له، وأن يكون موجباً، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صحَّ الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أمّا إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبباً عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمس، على معنى : سرتُ حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبباً، ولا يجوز النصب أيضاً لأنه فعل حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها موجباً فكذلك لا يجوز الرفع، لأن/ عدم ٤٢٤

السَّيْرُ لا يكون سبباً للدخول إذا قلتَ : ما سرتُ حتى أدخل المدينة، ولا بُدَّ في الرفع من السببيّ كما ذكر، ولا يجوز النصب لأن الفَرْض أن الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيْرِي حتى أدخل المدينة، فلا يجوز الرفع، لأن ما بعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلا خبر كما تقدم، ولا النصبُ لأنه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإن تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قولَ الناظم : «وتلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوِّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ» يقتضي بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأن يقع فعلُ الحال في كل موضع، فيقال : سَيْرِي حتى أدخلها، وماسرتُ حتى أدخلها، وسرتُ حتى تطلع الشمسُ، وذلك كله غير جائز.

ولا يقال : إن هذه المسائل تَمتنع رأساً، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز، [لأننا نقول : الجواز^(١)] والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنه موضوعُ لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

والسؤال الثاني : أن المستقبل على وجهين كما ذكر في الحال، مستقبلُ حقيقة كقولك : كلمته حتى يأمر لي بشئ، ومؤوَّل كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينة، لأن معناه : فدخلتُ، لكنه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكر، وحقيقته الماضي، فيقتضي أن ما أدلَّ بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يثبت النصبُ إلا للمستقبل حقيقةً وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال يشعر بأن التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنه يُلاحظ فيه لحظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أولاً : إن الناظم إنما تكلم على الحال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظرُ في ذلك، ولا تُكرِّ في هذا، فقد يترك المختصرُ مثل هذا اتِّكالاً على ما يقع في تفسيره.

وأيضاً، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدّم، فلا يصلح مع تقدّم المفرد غيرها، كما ذكرُ قبلُ، فلم يحتج إلى التنبية عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام. ومعلوم أن مالمس بكلام غير معتبر عند النحويين، ولا جائز.

وأما اشتراط كون الكلام موجباً في وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يذكره، لأن الكلام غير الموجب لا يكون سبباً فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سبباً فالفعل غير واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا معنى لكون الفعل مستقبلاً إلا كونه غير واقع، فلم يصلح الموضع لفعل الحال أصلاً.

وأيضاً، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبي الحسن^(١) في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردين على الموضع، والقياسُ علي (مَا تَأْتِينَا فَتَحْدُثْنَا) صحيح في نفسه.

وأما اشتراط أن يكون ما قبلها / سبباً لما بعدها فقد يقال : إن ٤٢٥ ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع حكى الفراء عن الكسائي : أن من العرب مَنْ يرفع بعدها وإن لم يكن الأول سبباً للثاني وحكى : إِنَّا لَجُلُوسٌ فَمَا نَشْعُرُ حتى يَقَعُ حَجَرٌ بَيْنَنَا^(٢)، وأنشد^(٣):

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) معانى القرآن ١٣٤/١، وفيه «حتى يسقط».

(٣) المرجع السابق ١٣٤/١.

وَقَدْ خُضِنَ الْهَجِيرَ وَعُمِنَ حَتَّى

وَيَفْرُجُ ذَاكَ عَنْهُنَّ الْمَسَاءُ

وعلى هذا انبنى مذهب أبى الحسن^(١) فى المسألة المتقدمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطلقه الناظم فاسداً. وهذا لجواب فى غاية التكلف، والحق أنه لم يُبَيَّن على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولاً، وكأنه قال : وانصب المستقبل حقيقة أو تأويلاً، لأنه لما بيّن ذلك فى الحال علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضاً : المستقبل المؤول^(٢) راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالا فى الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيد كالحال.

وَبَعْدَ فَأَجَابَ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٍ

مَخْضَيْنِ أَنْ وَسْثَرُهُ حَتْمٌ نَصَبٌ

هذا موضع رابع من المواضع التى يلزم فيها إضمار (أن) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جواباً، ومعنى كونها جواباً أن يكون ما قبل (الفاء) من كلام منفيٍّ، أو فعل طلب ، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل بالعطف الشئيين بإعراب واحد، ويلفظ واحد، على وجه

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهبه.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبتته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهين مختلفين.

فالوجه الواحد كقولك : زيدٌ يقومُ فيتكلمُ، وأنت تَأْتِينِي فتحدَّثْنِي.
والوجهان المختلفان كقولك : لو يتركُ زيدٌ وعمرُو لَظَلَمَ أحدهما الآخر، ولو تركَ زيدٌ والأسدُ لأكَلَه، فالتَّركُ وقعَ عليهما معاً في اللفظ، وأحدهما ممنوعٌ، والآخر ممنوعٌ منه. يَجْرى الحكمُ في (الفاء) فالعطف بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثاني جارياً على الأول في إعرابه وظاهرٍ معناه وهذا قد تقدّم في «باب العطف».

والآخر مُتَأَوِّلٌ، وهو أن يكون ماقبل (الفاء) معلّقاً بما بعدها، شرطاً فيه، وهو المتكلمُ فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلفة، أُحْوجَّتْ إلى التغيير وإضمار (أَنْ) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت في النَفْيِ : مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي، فالعربُ تَنْصَبُ (فتحدَّثْنِي) لتدل به على معنيين لا يَدُلُّ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيانُ مَنفِيّاً نَفِيّاً مطلقاً، والحديثُ ممتنعٌ من أجل عدم / الإتيان، ولو وُجِدَ الإتيانُ لُوجِدَ الحديث.

٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : مَا تَأْتِينِي أَبَداً إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنِي، أَيْ مِنْكَ إِيْتَانٌ كَثِيرٌ وَلا حَدِيثٌ مِنْكَ، فالمنفِيُّ هو الإتيانُ الذي يكون معه الحديث، لا الإتيانُ مطلقاً.

فهذان الوجهان مَنَعَا عطف (تحدَّثْنِي) على (الإتيان) المنفى، لأنه إذا رفع فليس أحدهما شرطاً في الآخر.

ومن هنا يظهر معنى كلام الناظم، في كَوْنِهِ حَكَمَ على ما بعد

(الفاء) بالنصب حَتْمًا إذا كان جواباً لما ذُكر، أى مسبباً عما قبلها، فذكر أن (أَنْ) تنصب بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلب، ولم يذكر جواز الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لا يكون مع بقاء كونه جواباً فإذا قلت : ماتَتَيْنِي فتحدثنى، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُترك الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : ماتَتَيْنِي وما تُحدثُنِي. ولا سببية فى هذا.

(والآخر : أن يكون مُوجباً، والعطفُ عطفُ الجمل، كأنك قلت : ماتَتَيْنِي، ثم أنت تححدثُنِي الآن، ولا سببية فى هذا أيضاً)^(١) فلم يحتج إلى ذكر ذلك بحسب قصد ذكر النصب.

ولمّا كان الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يَبْطُل ما قصده من المعنى، وتأوّلوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مَصْدَر، وإن لم يكن لفظه لفظُ المصدر، وجعلوا الثانى مقدراً بمصدر غير ظاهر، فلذلك قُدِّرَت (أَنْ) فَعَمِلَت عملَها. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ فحديث، ولا يُنْطَقُ به لأنه لا يُعْطَى من المعنى ما يُعطيه الكلام الأول. ولم تَظْهر «أَنْ» لأن ظهورها لفظاً كالمصدر الذى ظهر، ولم يَظْهر المعطوفُ عليه؛ إذا الظاهرُ إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزومُ الإضمار، وعليه نَبّه بقوله : «وَسْتَرُهُ حَتْمٌ» والضمير عائد على «أَنْ» وهى جملةُ اعتراضٍ بين المبتدأ الذى هو «أَنْ» وخبره الذى هو «نَصَبٌ» وقوله : «وَبَعْدَ نَفْيٍ» متعلق بـ «نَصَبٍ» .

وقد حصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أَنْ» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجرْمى إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشَّبِيهَةُ وكذلك (أو) بمعنى (إلا أن) وذهب الفراء إلى أن النصب بالخلاف، كما قالوا مثل ذلك فى خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفى المفعول معه، وخطبُ الخلاف هنا يسير، لا يَنْبئُ عليه إلا حفظُ حِكْمَةِ هذه لصناعة خاصة، فلا ينبغي أن يُتَشَاغَلَ فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أمْكَنُ فى الحِكْمَةِ الصناعِيَّةِ^(١).

الوصف الثانى : أن تكون جواباً لأحد أمرين : إما النفى، وإما الطلب. وذلك قوله : «جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ» ويشملهما أن تكون جواباً لغير الواجب، فإنه إن كان فى الواجب لم يَجْزُ النصب إلا فى الشُّعْر، ويكون وَجْهُهُ فى الضرورة كما فى غير الواجب. ومن ذلك قوله، إنشده سيبويه^(٢) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأُسْتَرِيحًا

وأنشد للأعشى، وقال : أنشدنا يونس^(٣) :

تُمَّتَ لَاتَجْزُونِنِي عِنْدَ ذَاكُمُ

وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

(١) انظر اختلافهم فى هذه المسألة فى الإنصاف : ٥٥٧ (المسئلة السادسة والسبعون).

(٢) الكتاب ٣/٢٩، والمقتضب ٢/٤٢، والمحتسب ١/١٩٧، وابن يعيش ١/٢٧٩ والخزانة ٨/٥٢٢، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤/٤٩٠، والهمع ١/٢٦٥، ٤/١١٩، ٣٧٩، والدرر ١/٥١، ٧/٢، ١٠، ٩٠، والأشمونى ٣/٢٠٥ والبيت للمغيرة بن حبياء، ويروى «لأستريحا» وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣/٢٩، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأدفع عن أعراضكم وأعيركم لسانا كمقراض الخفاجى ملحبا

يقولون : لا أبتغي بما أصنع منكم جزاء، ولكننا جزائى عند الله.

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذُّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصِمَا

وقال : وهو ضعيف فى الكلام^(٢)، وإنما بابه غير الواجب كما ذكر.

فأما (النقى) فنحو قولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وما تُكْرِمُنَا فَتُكْرِمُكَ.

ومنه قوله تعالى : { مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ

عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ }^(٣). وقوله تعالى : { لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا }^(٤).

وأنشد سيبويه للفرزدق^(٥) :

فَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْجِ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَاءِ وَالْغَلَاصِمِ

وأنشد أيضا لرجل من بنى دارم^(٦) :

(١) الكتاب ٤٠/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمحاسب ١٩٧/١، وديوانه ٤- ويأوى : يلجأ. ويُعصم : يُنقذ.

يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٤٠/٣.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه ٨٥٦، والكتاب ٣٣/٣، والهمع ٤/١٢٥، والدرر ٨/٢، واللسان (غلصم)

والبيت من قصيدة له يهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخزولة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف فى تميم :

واللها : جمع لهاء، وهى مدخل الطعام فى الحلق. والغلاصم : جمع غلصمة، وهى رأس الحلقوم، ويكنى باللها والغلاصم عن أعالى القوم وجلتهم.

(٦) الكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٧/٢، والإهاب : الجلد مالم يدينغ.

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعِجَةً
فَيُصْبِحُ مُلْقًى بِالْفِنَاءِ إِهَابُهَا
وَأُنْشَدَ لِلْفَرَزْدَقِ أَيْضًا: (وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا
فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ
وَأُنْشَدَ أَيْضًا لِلْعَيْنِ (٢) :
وَمَا حَلَّ سَعْدِي غَرِيبٌ بِبَلَدَةٍ
فَيُنْسَبَ إِلَّا الزَّبْرَقَانُ لَهُ أَبُ
وَقَالَ الْآخَرُ (٣) :
لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأَخْبَرَهُمْ
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وَأَمَّا (الطَّلَبُ) فَعَلَى أَنْوَاعٍ سِتَّةٍ :

-
- (١) ديوانه ٥٦١هـ، والكتاب ٣٢٢/٣، والخزانة ٥٤٠/٨، والعيني ٣٩٠/٤، والأشعْمُونِي ٣٠٤/٣، ٣٠٥.
والسِنْدِي : النَادِي، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه. ومعناه : إذا نطق ناطق منا في مجلس
الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.
- (٢) الكتاب ٣٢٢/٣، والخزانة ٥٤٣/٨، ويروى «غريباً»
يقول : تغرب رجل من بني سعد، وهم رَهط الزَّبْرَقَانِ السَّعْدِي، فسئل عنه نسبه انتسب إليه، لشرفه
وشهرته .
- (٣) ابن يعيش ٢٦٧/٧، والمغني ١٤٦، والخزانة ٢٥٠/٥، ٢٥٥، والعيني ٢٥٦/١، والتصريح ١٠٤/١،
والأشعْمُونِي ١١٥/١، والحامسة بشرح المَرْزُوقِي ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصاحبُ من قومٍ فأنكرهم» وهي الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمي،
وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد. والمعنى : لست أصاحب قوماً فأنكر
لهم قومي إلا ويزيد هؤلاء قومي حبا إلي، لما أسمعته من ثنائهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أَكْرِمْ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ، وَأَحْسِنْ إِلَيْهِ فَيَشْكُرَكَ.
ومنه قول أبي النّجْم، أنشد سيبويه^(١) :

يَأْنَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا

إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

والثاني (النهي) نحو : لَا تَكْذِبْ فَتُهَانَ، وَلَا تَعْجَلْ فَتَنْدَمَ. ومنه قوله تعالى : { لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ }^(٢) وقوله : { وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي }^(٣) .

والثالث (الدعاء) نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا فَتَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ. وأنشد ابن المولف في «التكملة»^(٤) :

رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعِذَلْ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا، وَأَيْنَ بَيْتُكَ فَازُورَكَ.

ومنه قوله تعالى : { فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ }^(٥).

(١) الكتاب ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٣، وابن يعيش ٧/٢٦، والعيني ٤/٣٨٧، والهمع ٤/١١٩، والتصريح ٢/٢٣٩، والأشمونى ٣/٣٠٢، واللسان (عنى).

والعنى : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك. سورة طه : ٦١.

(٢) سورة طه : ٨١.

(٣) العيني ٤/٣٨٨، والتصريح ٢/٢٣٩، والهمع ٤/١٢٠، والدرر ٢/٨٢ والأشمونى ٣/٣٠٢. وسنن الطريق : نهية، يقال : امض على سفنك والسنن : الطريق، أى وجهك وقصدك.

(٤) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العرض) نحو : أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا. وأنشد ابن
الناظم عليه^(١) :

يَا أَبْنَ الْكَرَامِ أَمَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا
قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التحضيض) وهو قريب من (العرض) فى المعنى. ومن
أمثله قوله تعالى : {لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأُصَدِّقَ وَأَكُنْ مِنَ
الصَّالِحِينَ}^(٢) : وتقول : هَلَّا أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ.

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه.
وأما (التمنى) و (الترجى) فليسا بداخلين تحته؛ إذ معناهما
مخالف لمعنى (الطلب) ولكن الحكم فيهما واحد، وقد ذكره بعد هذا.
والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء)
جوابا لهما مَحْضِينَ، ومعنى المَحْضُ : الخالص، أى لا بد أن يكونا
خالصَيْن من غيرهما، يريد : إلا يُكُونُ النفى بالتأويل، ولا الطلب بالتأويل
أيضا؛ بل يكونان صريحين.

والصريح منهما ما تقدّم التمثيل به وأما غير الصريح، وهو / ٤٢٨
المحرّز منه، فالنفى كقولك : أَنْتَ غَيْرَاتِ إلينا فتحدّثنا، وغير قائم الزيدان
فيكرّمهما، فها هنا لا يُنْصَبُ عنده ما بعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل،
إذ كانت (غَيْرُ) أصلها مخالف، واستعمالها فى النفى بالتأويل، كما

(١) شذور الذهب ٣٠٨، والعينى ٣٨٩/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشمونى ٣٠٢/٣، وشرح ابن
الناظم ...

(٢) سورة المنافقون ١٠٠.

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} ^(١) . وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السراج .

وقد ذهب إلى النصب بعده قوم من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل» ^(٢) لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذكر في الآية التي في «الفاحة» .

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْرًا) ليس بحرف نفي، وإنما هو اسمٌ مضاف. وتحرَّزَ أيضًا بكون النفي مَحْضًا من أن يكون قد صَحِبَ ما يُخرجه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أداته كقولك : مازلت تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا، ولا تزال تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا، (فلا بدُّ هنا من الرفع في «تحدُّثْنَا» ^(٣))

وكذلك أخوات (زال) التي يُشترط فيها النفي نحو : ما انْفَكَّ، وما فَتِيَءَ، وما بَرِحَ، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنت تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا) فلا بد من الرفع في «تحدُّثْنَا» إلا على قول من يقول ^(٤) : وألحق بالحجاز فأسْتَرِحَ فلم يكن النفي هنا مَحْضًا .

وهذه المسألة أُدْخِلَ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «وَبَعْدَ فَأَجَابَ نَفْيٌ» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ما أنت إِلَّا تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا، لصيرورته إيجابًا .

(١) سورة الفاتحة : ٧ .

(٢) انظر : ص ٢٣١ .

(٣) مابن القوسين ساقط من (ت) .

(٤) هو المغيرة بن حبياء، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

سَأَلْتُكَ مَنْزِلِي لَبَنِي تَمِيمَ

ومن النفي المؤول التشبيه في قولهم : كَأَنَّكَ وَالِ عَلَيْنَا فَتَشْتُمُنَا، وكَأَنَّكَ
أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَنْتَ وَالِ عَلَيْنَا
فَتَشْتُمُنَا، وما أَنْتَ أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لَكُونْ مِثْلَ ذَلِكَ غَيْرَ مُطَّرِدٍ فِي بَابِ النفي،
ومن ذلك ماجاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُهُ شَتَمَنِي فَأُتِبَ عَلَيْهِ، نَصَبَ
«فَأُتِبَ» من حيث الشك الذي في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه
غير واجب الوقوع، والوثوب لم يقع، لأن الشتم لم يتحقق وجوده، فكأنه في
تقدير : مَا شَتَمَنِي فَأُتِبَ عَلَيْهِ، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرز منه.

ويدخل له في التحرز أيضا نفى (قَلَمًا) لأن النفي فيها ليس بحق الأصل،
وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَمًا يَأْتِينِي فَأَكْرَمَهُ، وإن جاء فإنما يكون مُتَلَقًى
من السماع.

وانظر في ذلك.

وأما (الطلب) غيرُ المحض، وهو المتحرز منه، فيقع في الأمر، والدعاء،
والاستفهام.

فأما (الأمر) فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، وَاتَّقَى
اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ خَيْرًا يُنَبُّ عَلَيْهِ.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (١).

ثم قال : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} . فجزم الجواب فيها دالاً على أن

المعنى :

اِكْتَفَى نِيَمَ النَّاسُ، وَلَيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ. والمعنى في الآية : آمَنُوا بِاللَّهِ

٤٢٩

ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله.

فمثلُ هذا لا يُنصب فيه الفعلُ بعد (الفاء) على ما يقتضيه (النَّظْمُ) فلا تقول : حَسْبُكَ الْكَلَامُ فِينَا مَ النَّاسُ، وَلَا اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَيُنَابِ، ولانحو ذلك، وهو نصُّ المؤلف في «التسهيل» ونسب الجواز إلى الكسائي^(١). قال : ابنه في «التكملة»^(٢) : والقياس يأبى ذلك، لأن المصحح للنصب بعد (الفاء) بإضمار (أن) إنما هو تأوّل ما قبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه، فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسم فعل، تعذّر تأوّلُه بالمصدر، لتعذّر تقديره صلةً لـ(فامتنع نصب ما بعد (الفاء)).

قال : ومن ثَمَّ لم يوافق الكسائيُ فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عَصْفُور، أجاز نصبَ جواب اسم الفعل غير المشتقّ، ثم ردّ عليه بتعذّر تقدير المصدر من اسم الفعل، وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعه.

وسيأتي الكلامُ على اسم الفعل إثر هذا إن شاء الله ، حيث تعرضُ

له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلافُ فيه واحد، إلا أن الفراء

(١) التسهيل : ٢٣٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ - ١).

وافق الكسائي في النصب، فيجوز عندهما أن تقول : غفر الله لك فيُدْخَلَكَ الجنة، كما لو كان بلفظ الأمر عند المؤلف.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة» عن البصريين منع النصب في جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلب، وأجازه ابن عصفور، وظاهر كلام النحويين الجواز، لأن عباراتهم في الجواز مطلقة، وابن السراج نص على عدم الجواز، وهو الذي يقتضيه السماع؛ إذ لم ينقل البصريون ذلك سماعاً عن العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر محضاً لا مؤولاً، وإذا كان الأمر محضاً كان النصب جواباً على القياس.

وأما إذا خرج عن ذلك فلا يقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلا يترتب عليه من النصب ما يترتب على ما جاء على أصل الباب، فالأظهر ما أشار إليه من عدم النصب.

وأما (الاستفهام) فإذا لم يتمحض معناه للكلام بعده ويتبين فلا يجوز النصب بعده عند الناظم، فإن النصب عند المؤلف فيما ولي (الفاء) أو (الواو) بعد الاستفهام لا يجوز إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل، إماً لأنه استفهام عن الفعل نفسه نحو : هل تسير فتصيب خيراً؟ وإماً لأنه استفهام عن متعلق الفعل، غير محقق الوقوع نحو : متى تسير فأراققك؟

وفي الحديث : «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ بِهِ؟»^(١) فيُنصب لأنه جواب فعل غير واجب.

(١) أخرجه البخاري في كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه ٥٢١/١ حديث رقم ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع كقولك : لِمَ تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا؟ وأين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُهُ؟ فالفعل هنا محقق الوقوع، فليس الاستفهام فيه بمتمَّحُض، فلم يجرِ النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كَيْسَانَ^(١) حكى النصب في جواب الاستفهام في

نحو: أين ذهبَ زيدٌ فَنَتَّبِعُهُ؟ وكم مَالُكَ / فنعرِفُهُ؟ ومَنْ أبوك فَنُكْرِمُهُ؟ ٤٣.

— قال ابن المؤلف^(٢): ولا أراه يَسْتَقِيم على مأخذ البصريين إلا بتأويل ما قبل (الفاء) باسم معمولٍ لفعلٍ أمرٌ دلُّ عليه الاستفهام، والتقدير : ليكنْ منك إعلامٌ [بموضع ذهب زيد فاتباعٌ منَّا، وليكنْ منك إعلامٌ بقَدْر ماله فمعرفةٌ منَّا، وليكنْ منك إعلامٌ^(٣) بابيك فإكرامٌ مناله.

ثم على الناظم هنا درك من وجهين :

أحدهما : أن نَصَّهُ على كَوْن النفي مَحْضًا يَقْتَضِي أنه إذا دَخَلَ الاستفهام على النفي، فَصِيرُهُ تقديرًا لَا يَنْتَصِب الفعلُ معه بعد (الفاء) فلا تقول : أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ فيكرمُكَ؟ لأن النفي هنا غير متمَّحُض؛ بل صِيرْتَهُ الهمزةُ إِي معنى آخر غيرِ النفي، لكن ذلك جائزٌ مطلقًا، ولا أعلم أحدًا خَالَفَ فيه.

قال سيبويه^(٢): وتقول : أَلَمْ تَأْتِينَا فتحدُّثْنَا؟ إذا لم يكن على الأول،

يعنى : إذا لم تَعْطِفْهُ على المجزوم، ثم أنشد في النَصْب^(٤):

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ - ب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٢٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشنتمري ٤٢١/١، واللسان (فرتج) ويروى «ألم تسلى

فتخبرك» =

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

على فِرْتَاجٍ، وَالطَّلَلُ الْقَدِيمُ

ثم قال بعد ذلك^(١) : وتقول : أَلَسْتُ قَدْ أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَهُ جَوَابًا، وَلَمْ تَجْعَلِ الْحَدِيثَ وَقَعَ إِلَّا بِالْإِثْنَانِ.

فهذا وما كان مثله النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غيرُ سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفًا فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحجَّجْ بالدليل.

والوجه الثاني أن الاستفهام أيضًا قد يتغير معناه ولا يكون مَحْضًا، فينتصبُ جوابُهُ بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إِذَا جَعَلْتَ (هَلْ) تُعْطِي معنى النفي.

وكذلك : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمِكَ؟ لَأَنْ (هَلْ) قَدْ تَأْتَى لِلإشعار بالنفي نحو قوله : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ^(٢). {وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ} ^(٣). وهو جائز قياسا بلا إشكال. والتقييدُ هنا يُعْطَى خلافَ ذلك.

ولا يقال : إنه دائرٌ بين النفي والاستفهام، فلا بُدَّ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ أَحَدِهِمَا إِنْ لَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ الْآخَرِ، وَكِلَاهُمَا يَشْمَلُهُ كَلَامُ النَّازِمِ - لَأَنَّا نَقُولُ : كَلَا الْمَحْمَلَيْنِ غَيْرُ مَحْضٍ فِي مَعْنَاهُ، لَأَنَ الْاِسْتِفْهَامِ، الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، مَتْرُوكٌ بِالْمَعْنَى

== والبيت للبرج بن مسهر الطائى. والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت. وفرتاج : موضع ببلاد طيء. والطلل : مابقي شاخصا من أثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٣/٢٥.

(٢) سورة فاطر : ٢.

(٣) سورة آل عمران : ١٣٥.

الطارىء، والنفي غير أصيل في (هَلْ) فلا يدخل له تحت واحد منهما.
والجواب عن الأول : أن نصب الفعل بعد التقرير [الأول]^(١) ليس
جواباً للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت : أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا؟ [أصله : لم تأتينا
فتحدثنا]^(٢) على معنى : لم تأتينا مُحَدِّثًا، وهكذا كل ما دخل عليه
الاستفهام من النفي.

والنصب قبل الاستفهام جائز، لأن ما قبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا
دخلت الهمزة فإنما دخلت بعد استقرار النفي المحض، فأحدثت التقرير
فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحَرِّزِهِ، وهو أداة النفي، ولا يضر حدوث
ما حدث من المعنى، لأنه غير قاذح في أصل معنى الكلام.

والذي يبين هذا أن التقرير لو كان النصب جواباً له لكان نصباً
بعد الواجب، وذلك لا يكون إلا في الشُّعْر، لأن المعنى قد أُثبتنا مُحَدِّثًا.
ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولهم : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا، وقولُ
الدارمي، أنشدته سيبويه^(٣):

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً

فَيُصْنِبِحَ مَلْقَى بِالْفَنَاءِ إِهَابُهَا

قال الأعمش : شاهدهُ / النصب وإن كان معنى الكلام الإيجاب، ٤٣١
مراعاةً لما كان قبل دخول «كأن» يعني أن معنى الكلام أنك ذبحت،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا، أَىْ قَدْ أَتَيْتَنَا.

وعلى ما تقرر نصُّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقى
النصب كما أبقى الباء في قولك : أَلَسْتُ بِزَيْدٍ؟ يعنى حين دَخَلَ التقرير، فنسخ
معنى النفي اعتباراً بالأصل، فإذا قد دخل هذا المعنى تحت النفي المحض، فلا
إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثانى جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام
الاستفهام، فروعى ذلك الأصل، والذي يبيّن ذلك أن النفي فيه ليس بصريح
الدلالة إلا من جهة ما يلزم عن الاستفهام المراد به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يستفهم المخاطب عن الإحسان الذى علّق عليه
الإكرام، وجعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمَكَ؟
والمخاطب يعلم أنه لم يُحَسِّنْ إليه، فإذا لإكرام؛ إذ لم يَقَعْ إحسان، فالنفي
راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حصل من
المجموع النفي معنى، والاستفهام حاصل، فلا دَرَك على هذا الوجه. والله أعلم.
ولما أتم الكلام على (الفاء) أخذ يذكر حكم (الواو) أختها في هذا الحكم،
وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدَ مَفْهُومَ مَعٍ

كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا وَتُظْهِرَا الْجَزَعُ

يعنى أن (الواو) التى بمعنى (مَعَ) حكمها حكم (الفاء) في جميع مآلها،
من كونها تقع جواباً للنفي المحض، والطلب المحض، أو جواباً للتمنى أو
الترجى، على حسب ما يذكره بعد هذا.

فينتصب ما بعدها بـ(أن) لازمة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببية معها لاتكون، وإنما هو على نحوٍ من الجواب في النفي والطلب.
وجهُ النصب بعدها نحوٌ مما تقدّم في (الفاء) من أن المعنى معها
قد يكون على غير جهة مجرد الجمع الذي هو الأصل فيها.

فإذا قلت : ما تأتينا وتحدثنا، فأصل الجمع فيه يفيد التشريك في
عدم الإتيان، ثم إنهم قد يُريدون معنى زائداً على الجمع المطلق، وهو
المعية، أى : ما تجمع بين الإتيان والحديث معاً، فأرادوا أن يدلّوا على
هذا المعنى بتغيير الكلام عن حدّه؛ إذ كان أصل الكلام لأيوّديه، ففعلوا
في (الفاء) ليحصل لهم ما أرادوا، فقدّروا (أن) وألزموها الإضمار،
وقدّروا العطف على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حسب ما تقدّم
في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء)
ولا يكون هذا إلا بعد غير الواجب، وهو النفي والطلب اللذان ذكّر.

فأما (النفي المحض) فنحو : ما تأتينا وتحدثنا، ويقال : لا يسعني
شيءٌ ويعجز عنك. ومنه قوله تعالى : [وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ] (١).

وإذا دخل الاستفهام / على النفي فالحكم كذلك، لأن الأصل النفي ٤٣٢
كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحطّية، أنشده سيبويه
رحمه الله تعالى (٢):

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغنى ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢،
والأشموني ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لال الزيرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم
ومجاهم.

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

ومن ذلك ما أنشده أيضا، من قول دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ (١):

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لَدَاتِهِ
نَوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَلِكَ وَأَجْزَعَا

وقال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ - رضي الله عنه - أنشده ابن خروف (٢):

فَإِنْ لَمْ أَصْدَقْ ظَنُّكُمْ بَتِّيُقِنِ
فَلَا سَقَتِ الْأَوْصَالَ مِنْهُ الرُّوَاعِدُ
وَيَعْلَمُ أَكْثَفَائِي مِنَ النَّاسِ أُنْزِي
أَنَا الْحَافِظُ الْحَامِي الذَّمَّارُ الْمُرَاوِدُ

نصب (يَعْلَمُ) على (لَمْ أَصْدَقْ) أى : إن لم يجتمع هذان، وهذا في صريح
النفي.

وأما النفي غير الصريح فلا ينتصب بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غير
قائم وتسير، لأن النفي غير متمحض، وكذلك : ما زال يأتينا ويحدثنا، وقلما
يأتينا ويحدثنا، وما أنت إلا تأتينا وتحدثنا، وما كان مثل ذلك، من الأشياء التي
لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بدّ فيها من الرفع، كما تقدّم في (الفاء).

(١) الكتاب ٤٣/٣، وابن الشجري ٢٧٣/٨

واللغات : جمع لذة، وهو التّربّ الذي ولد يوم ولادتك.

وكان نواب الأسدى قد قتل عبدالله بن الصّمّة أخا دريد، فقتله دريد بأخيه. فهو يقول : لم أجمع
بين الفخر والجزع، بل فخرت بإدراك ثار أخى غير خائف من قوم قاتله، لعزتي ومنعتي.

(٢) ديوانه ٤٩/٨، ورواية المصراع الأخير فيه «أنا الفارس الحامى الذّمّار المناجِد».

وأما (الطلب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وَأَزُورَكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ لِي زِيَارَةٌ، وَزِيَارَةٌ مِنِّْي لَكَ.

وأنشد سيبويه للأعشى^(١):

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنْ أُنْدَى

لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والنهي نحو قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، وأنشد سيبويه

للأخطل^(٢):

لَاتَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ

عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ}^(٣). الآية. تَحْتَمِلُ

النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبِّ وَفَّقْنِي وَأُطِيعَكَ.

وأما نحو : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَيُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فعلى ماتقَدُّمٍ فِي (الفاء) وسيأتى

إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٣٢/٧، والمغنى ٣٩٧، والعيني ٣٩٢/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشموني ٣٠٧/٣، وليس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن شيبان النمرى. وأندى : أبعد صوتا، وقبلة :

تقول حليلى لما اشتكىنا سيدر كنا بنو القرم الهجان

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزانة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى ٢٦١، والعيني ٣٩٣/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والأشموني ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في تجنب إتيان مائى عنه. وقد وجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل الليثى الكنانى، وإلى سابق البربري، وإلى الطرماح، وإلى أبى الأسود الدؤلى.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل،
أو عن متعلق الفعل، وهو غير محقق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وَمَنْ
يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمّن وقوع الفعل لا يكون النصب إلا ما مرّ في
(الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رُدَّ على الزّجاج في
تجويزه النصب في قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ} ^(١).

وأنه لو قال : وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ، على معنى : لَمْ تَجْمَعُونَ بَيْنَ ذَا وَذَا — لَجَاز،
ولكن الذي في القرآن أجود.

فَرُدُّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقدّم، من كَوْن الفعل هنا واجباً
محقق الوقوع، فلا يصح فيه النصب إلا على مَنْ يَنْصَب في الواجب، وهو شاذّ،
وقد ذكّر مثل ذلك في (الفاء).

والعَرَض نحو : أَلَا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا؟

والتَّحْضِيضُ نحو : هَلَّا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا.

والتَّمَنَّى والترجّي سيأتيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْم واحد، وهو
مَانَصٌّ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصِب فيه ما بعد (الواو) بعد النهي، وهو قوله، «لَا تَكُنْ»

(١) سورة آل عمران : ٧١.

جَلَدًا وتُظْهِرُ الْجَزْعَ» أى لا يجتمع فيه الجَلْدُ وإظهارُ الجَزْعِ، والواوُ فيه تَفِيدُ المَعِيَّةَ.

وإنما قَيَّدَها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِدِ ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْعِ المطلق، فلاحاجة إلى تَغْيِيرِ / الكلام، وإخراجِه عن ٤٣٣ أصله.

والجَلْدُ من الرجال : الصَّلِيبُ القَوِيُّ على الشىء، يقال منه : جَلَدَ الرجلُ جَلَدًا، وجَلَادَةً، وجَلُودَةً، فهو جَلَدٌ وجَلِيدٌ.

والجَزْعُ : ضد الصَّبْرِ، وقد جَزِعَ - بالكسر - من الشىء، وأَجَزَعَه غَيْرُهُ.

وجواب «إنْ تُفِدْ» في البيت محذوف، دَلَّ عليه قوله : «والواوُ كالفاءِ» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشعر.

وكذلك قوله بعدُ «إنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» وقد مرَّ من هذا مواضع.

وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدَ

إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

وَشَرَطُ جَزْمِ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ

إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يَعْنَى أن الفعل إذا وقع بعد غير الواجب في الأشياء المذكورة التى تقدَّم تفصيلُها، وهى يَنْتَصِبُ بعدها مع (الفاء) فإنه يَنْجَزِمُ مع سقوط (الفاء) إلا ما وقع بعد النفي، فإنه لا يَنْجَزِمُ.

فقوله : «وبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ» متعلِّق بـ«اعْتَمَدَ» و«جَزْمًا» مفعول «اعْتَمَدَ» وغيرُ النفي هو الطَّلَبُ إن سقطت (الفاء) التى انْتَصَبَ بعدها، فتقول في

الأمر: إِيْتِنَا تُحَدِّثُنَا، وَأَسْلِمَ تَسْلَمَ.

ومنه قوله تعالى : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا} (١). وفي الحديث : «وَأَحْسِنْ مُجَاوِرَةً مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا» (٢).

وتقول في النهي : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ.

وفي الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ، وَارْزُقْنَا مَا لَا نَتَّصِدُقُ بِهِ.

وفي الاستفهام : هَلْ جَاعَنِي أَكْرَمُهُ؟ وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَرْكَ؟

وفي العَرَض : أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَبْرًا.

وفي التَّحْضِيض : هَلَا تَقْرَأُ تَنْتَفِعُ؟ وَأَنْشِدَ الْفَرَاء (٣):

لَوْ كُنْتَ إِذْ جِئْتَنَا حَاوِلْتَ رُؤْيَتَنَا

أَوْ جِئْتَنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

ذَهَبَ الْخَدَبُ (٤) إِلَى (لَوْ) هُنَا تَحْضِيضٌ لِاتِّمَنِ.

وأما النفي : فَلَا يَنْجُزُ الْفَعْلُ بَعْدَهُ إِذَا سَقَطَتْ (الفاء) وَإِنَّمَا يَكُونُ مَرْفُوعًا

فَتَقُولُ : مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا، وَلَا يَجُوزُ «تَحَدَّثْنَا» وَلِذَلِكَ اسْتِثْنَاهُ النَّاضِمُ.

وعلة ذلك ستذكر إن شاء الله.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذكر، لا يكون إلا إذا قُصِدَ الجزاء، وذلك قوله :

«وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهى جملة فى موضع الحال، العامل فيها « تَسْقُطُ » من

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه فى : أبواب الزهد - باب الورع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٤٢٩/٢، والترمذي فى الجامع - كتاب الزهد - باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٥٥١/٤.

(٣) معانى القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الانصارى الإشبيلي، نحوى مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه فى العربية، موصوفا فيها بالحدق والنبيل، مات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

قوله : «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» أى إن سَقَطَتِ الْفَاءُ حَالُ كَوْنِ الْجَزَاءِ مَقْصُوداً
بذلك الفعل، أو يكون عاملة «اعْتَمِدُ» أى اعْتَمَدَ الْجَزْمُ فِي هَذَا الْحَالِ، يَعْنِي
أَنْ الْحُكْمَ بِالْجَزْمِ فِيمَا ذَكَرْ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا قُصِدَ بِهِ كَوْنُهُ جَزَاءً لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ
الْكَلَامِ، أَيْ مُسَبِّباً عَنْهُ، فَهَنَّاكَ يَصِحُّ الْجَزْمُ.

أما إن لم يُقْصَدَ بِهِ الْجَزَاءُ فَلَا يَنْجُزِمُ، نَحْوُ قَوْلِكَ : أَكْرَمَ زَيْدًا
يُكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» جَزَاءُ «أَكْرَمَ» أَيْ أَنْ إِكْرَامَهُ لَكَ مُسَبِّبٌ عَنْ إِكْرَامِكَ لَهُ،
فَإِنْ لَمْ تَقْصُدْ ذَلِكَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : أَكْرَمَ زَيْدًا يَكْرِمُكَ، فَ«يُكْرِمُكَ» مُسْتَأْنَفٌ،
أَيْ هُوَ كَذَلِكَ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنْ «زَيْدًا»

وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَجْزُومًا لِأَنَّهُ / قُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ٤٣٣
الْأَمْثَلَةِ.

وَمِمَّا جَاءَ غَيْرَ مَجْزُومٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَدَ بِهِ الْجَزَاءُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : {ثُمَّ
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ} (١). وَقَالَ تَعَالَى : {فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي
الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى} (٢). وَأَنْشُدْ سَيِّبِيهِ لِلْأَخْطَلِ (٣):

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّ حَتْفٍ أَمْرِيٍّ يُقْضَى لِمِقْدَارٍ

وَأَنْشُدْ أَيْضًا، وَنَسَبَهُ ثَعْلَبُ لِعَمْرِو بْنِ الْإِطْنَابَةِ وَنَسَبَهُ أَبُو عَبِيدَةَ

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه. ويروى «وقال رائدهم»
والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلا، والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا.
ونزاوُلها : نحاوُلها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحتف : الهلاك، والمعنى : قال رائد
القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينجيه،
ولا الإقدام يُردِّيه.

لَعَمْرُؤُ بنِ امرئِ القيس^(١):

خَالَفْتُ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَخْرٍ
يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُعْتَرِفًا
بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا
اسْتَشْهَدُ سَبِيوِيهِ بَعْجُزُ الْأَوَّلِ وَصَدْرُ الثَّانِي، وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٢):
كُونُوا كَمَنْ أَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ
نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانًا
وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْأَخْطَلِ^(٣):

كُرُّوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا
كَمَا تَكُرُّ إِلَى أَوْطَانِهَا الْبَقَرُ
فهذه الشواهدُ وأمثالُها إنما يُرفعُ فيها الفعلُ على أحدِ ثلاثةِ أشياء : إمَّا
على القُطْعِ وابتداءِ الكلامِ، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة،
وعلى هذه يُحملُ الفعلُ بعد النفي.

(١) الكتاب ٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٩٦/٣، وروايته فيه «وَأَسَى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما، ويقال : أسى فلان فلانا بماله، إذا أناله منه، أو جعله مساويا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال : كونوا هكذا، إنا نعيش جميعا أو نموت كِلانا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو لصفوان بن محرز الكنانى، وانظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٩٩/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، الأشموني ٣٠٩/٣، ديوانه ١٠٨ وكروا : ارجعوا. والحرّة : أرض ذات حجارة سود نخرة. عيّرهم بالنزول في الحرّة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها، وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنجزم بعد هذه الأمور على ضربين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدمة.

والآخر : ألا يُقصد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له يَفْعَلْ كذا، ومُرْهُ يَحْفِرِ البئر، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على معنى : إن تَقُلْ له يفعل، وإن تَأْمُرْهُ يَحْفِرْ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} (١).

ف«يُقِيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إن تَقُلْ لهم يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخَلَّفَ عن الإقامة أحدٌ، وليس كذلك، فدلَّ على أنه ليس على معنى قَصْدُ الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا} (٢). {ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا} (٣). {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا} (٤). {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي وَيَرِثْ} (٥). على قراءة أبي عمرو، بجزم «يرث» (٦) وهو كثير.

وإذا ثَبَتَ هذا، فمفهوم اشتراط الناظم يَقْتَضِي أن مثل هذا لا يَنجزم، وهو غير صحيح.

والجواب من وجهين :

-
- (١) سورة ابراهيم عليه السلام : ٣٦.
 - (٢) سورة المعارج : ٤٢.
 - (٣) سورة الحجر : ٣.
 - (٤) سورة الجاثية : ١٤.
 - (٥) سورة مريم : ٥، ٦.
 - (٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقر بالرفع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعلَّ قائلٌ بمذهب المازنيّ والفرّاء القائِلين بأنَّ (يَفْعَل) مبنيٌّ لأنّه فعل أمر، يعنى (افْعَلْ) لكن زيد فيه حرف المضارعة حكائية، فإذا قلت : مُرّه يَحْفِرْها، أو قُلْ له يَفْعَلْ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالياء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لِيَخْرُجَنَّ، ولفظُ يمينه «لَاخْرُجَنَّ».

قال السيرافي : وقَوَّاه الزجَّاج، وإذا ساغ هذا فلا عَتَبَ عليه.
والثاني : أنه لو سلَّم نفي الخلاف في المسألة. لكان له وجهٌ من التأويل يرجع به إلى ما اشترط، وذلك بأن يقدر أن المعنى على : إن تَقُلْ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمّا من جهة تَغْلِيْب الظنِّ بأن الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمّا ثقةً بأن الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكال فيه في كلام العباد، وأمّا في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعاً إلى اعتقاد ٤٣٥ العباد [وظنهم] ^(١)، كما قال سيبويه في قول الله تعالى : {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} ^(٢).

وقد تقدّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يدخل كلُّ ما اعتُرِضَ به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «والجزاء قد قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأن الجزاء إنما يكون لشرطٍ تقدّمه. ولا شك أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشرط والجزاء.

وقد أشعر بذلك أيضا في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرَمَنِي أَكْرَمُكَ،

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) سورة طه : ٤٤.

في معنى : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، **وَلَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ**، في معنى : **إِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمَ**، **وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ**، في معنى : **إِنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ يَكُنْ هَذَا**.
وكذلك الاستفهام وغيره، **فَقُولُكَ : أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرُكَ؟** في معنى : **إِنْ أَعْرِفَ مَوْضِعَ بَيْتِكَ أَزْرُكَ**، **وَقُولُكَ : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُكْرَمُ**، في معنى : **إِنْ تَنْزِلُ تُكْرَمُ**.
ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنعهم مَنْ جَعَلَ الْجَزْمَ بِـ (إِنْ) مقدرة، كانه قال : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، ثم وَضَعَ الْأَمْرَ مَوْضِعَ الشَّرْطِ.

ومنهم من جَعَلَ الْجَزْمَ بِنَفْسِ الْأَمْرِ، لِمَا تَضُمَّنُ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ.
وكلام سيبويه يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، وهو أظهر في الثاني، وإليه ذهب المؤلف، واختار ابنُه الأول، والخطبُ في المسألة يسير، وكلاهما مُحْتَمَلٌ مِمَّا يُقَالُ بِهِ، فلا حاجة إلى الإكثار، وإنما كان هذا في غير الواجب، لأن الشرط غير واجب، فلا يقوم مقامه إلا غيرُ واجبٍ مثله، لأن الواجب بخلاف غير الواجب، فلا يصلح للقيام مقامه.

ولما كان النفي في التَّحْقِيقِ واجباً لم يَصْلُحْ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ غَيْرِ الْوَاجِبِ.
أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ إِذَا قُلْتَ : **مَا تَأْتِينَا**، والشرطُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ.

وأيضاً إِذَا قَدَّرْتَ (إِنْ) فِي مَوْضِعِ (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) فلا يَخْلُو أَنْ تُبْقَى النَّفْيُ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ تَبْقَ لَزِمَ أَنْ يَقُومَ مَا لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ نَفْيٍ مَقَامَ مَا هُوَ فِيهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، كَمَا يُذَكَّرُ فِي النَّهْيِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.
فإِنْ قُلْتَ : فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّفْيَ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَلِذَلِكَ نَصَبْتُ مَعَهُ بَعْدَ (الْفَاءِ) وَهَاهُنَا زَعَمْتُ أَنَّهُ وَاجِبٌ.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غيرُ الخَبَرِ المُثَبَّتِ،
وها هنا معناه أنه غيرُ الخبرِ مطلقاً .

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمْتَنِعٌ، وهو مذهب البصريين.
وذهب الكوفيون إلى جوازه، ونُسِبَ إلى أبي القاسم الزجاجي القولُ
به من ظاهر كلامه في «الجُمْل» وهو مذهبُ مردودُ بما تقدم أنفاً، فلذلك
لم يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يَشْمَلُ ما تقدّم، ممّا ينتصب بعد
(الفاء) وما سيأتى، فإن الترجي لم يتقدّم له ذِكْرٌ، كما تقدّم تفسيره،
وإنما ذكّره متأخراً عن هذا الموضع، وهو ممّا يَنْتَصِبُ معه الفعل بعد
(الفاء) فَيَنْجَزِمُ الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦
لَعَلِّي أراك أَنتَفِعُ بك، وكذلك التَّمَنَّى نحو : لَيْتَ لي مَالاً أَنتَفِقُ منه.
ومِمّا جاء من الجزم في التَّمَنَّى قول الشاعر^(١) :

لَعَلَّ التِّفَاتَا مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرُ
يُمِلُّ مِنْكَ بعد العُسْرِ لِلْيُسْرِ جَانِبَا

والكلام في جزمه على ما تقدم.

ثم لما كان النهي محتاجاً إلى ضَمِيمَةٍ في جَزْمِ جوابه أُرْدِفَ بالكلام
عليها فقال : «وشرطُ جَزْمِ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لَا»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهي فلا بد أن يكون ذلك الجزم بحيث
يصح أن يقع (إن) في التقدير قبل (لا) التى للنهى، فإذا استقام الكلام
صَحَّ الجزم.

(١) لم أجده .

فإذا قلت : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ - صَحَّ الْجَزْمُ هُنَا ، لَأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَهُ بِـ(إِنْ) [قلت : إِنْ لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ ، وَهَذَا الْكَلَامُ صَحِيحٌ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قُلْتَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، فَهَاهُنَا لَا يَصِحُّ الْجَزْمُ ، لَأَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَهُ بِـ(إِنْ)]^(١) قَبْلَ (لَا) لَمْ يَسْتَقِمْ ؛ إِذْ كُنْتَ تَقُولُ : إِنْ لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ . وَهَذَا مُحَالٌ لَا يَصِحُّ ، مِنْ جِهَةِ أَنْ عَدَمَ الدُّنُو لَا يَكُونُ سَبَبًا فِي الْأَكْلِ ، وَهَذَا مَعْنَى التَّخَالُفِ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «دُونُ تَخَالُفٍ يَقَعُ»

يَعْنَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقَعَ مَخَالَفَةٌ بَيْنَ التَّقْدِيرِ بِالشَّرْطِ وَالْكَلامِ الْأَوَّلِ ، فَإِذَا حَصَلَ التَّخَالُفُ لَمْ يَصِحَّ الْجَزْمُ ، فَيُنْتَقَلُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَيَلْزِمُ الرِّفْعُ هُنَا عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْجَزْمِ مُخَالَفٌ لِحُكْمِ النَّصْبِ إِذَا قُلْتَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلُكَ ؛ إِذْ الْمَعْنَى فِيهِ : إِنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ ، فَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْإِتْيَانُ بِـ(لَا) بَعْدَ (إِنْ) إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى : إِنْ لَاتَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ ، وَهَذَا مُحَالٌ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْتَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ فَتَسْلَمُ ، تَقْدِيرُهُ عَلَى الْجَزْمِ : إِنْ تَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمُ ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرِّفْعِ .

وَمِنْ هُنَا قَالَ سَيَبُويهِ^(٢) : وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ يَحْسُنُ فِيهِ الْجَزَاءُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا تَأْتِينَا^(٣) فَتَحَدِّثُنَا ، وَالْجَزَاءُ هُنَا مُحَالٌ . وَذَلِكَ بَعْدَ مَا قَرَّرَ أَنَّ قَوْلَكَ : لَاتَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ - بِالْجَزْمِ - قَبِيحٌ ، يَعْنَى غَيْرَ جَائِزٍ ، وَأَنَّكَ إِنْ رَفَعْتَ فَالْكَلامُ حَسَنٌ ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ فَحَسَنٌ .

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ت) .

(٢) الْكِتَابُ ٩٧/٣ .

(٣) فِي الْكِتَابِ «مَا تَأْتِينَا» .

والفرقُ بينَ الموضوعين، حيثُ لزمَ في الجزمُ الإتيانُ بـ(لا) دونَ
النصب، أنَ الجزمُ إنما يجوزُ في فعلٍ يصحُّ كونهُ جواباً لشرط، دَلٌّ عليه
فعلُ النهي، وفعلُ النهي منقُى في المعنى، فلا بُدَّ من تقدير فعل الشرط
على موافقته فتقول : لا تَدْنُ من الأسدِ تَسَلِّمْ.

وأما النصب : فإنما يجوزُ في فعلٍ مسبَّب عن فعلٍ قبل (الفاء)
لا عن نَفْيهِ، لكنه نَهَى عنه طلباً لنفي المسبَّب لانتفاء سببه، كما في قولك :
لا تَدْنُ من الأسدِ فَيَأْكُلَكَ، فإن «الأكل» هنا أتى به مسبباً عن «الدنو» ونَهَى
عنه، خوفاً من وقوع مسيِّبه الذي هو «الأكل» بوقوعه.

فالجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله، والنصب بعده لازم لثبوت
ما قبله. فهذه علَّة اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إن) في الجزم.
وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

٤٣٧ وذهب الكسائي إلى جواز / التخالف بين التقدير والمقدر، فتقول
على مذهبه : لا تَدْنُ من الأسدِ يَأْكُلَكَ، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن
تَدْنُ منه يَأْكُلَكَ. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لا تَسْأَلُونَا نُجِيبُكُمْ
بما تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغازي : يارسولَ
الله، لا تُشْرِفْ يُصِيبَكَ سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ^(١)».
وروى أيضا : «مَنْ أَكَلَ من هذه الشَّجَرَةِ فلا يَقْرَبْ مسجدَنَا يُؤْذِنَا
بريحِ الثَّوَمِ^(٢)» بجزم «يُؤْذِنَا».

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازي ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده
١٣/٢، ٢١، ٢٦٤، ٢٦٦، ١٢/٣، ١٨٦، ٣٧٤.

والأكثر في الرواية على إثبات الياء، وجاء أيضاً : «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

وهذا الذي استدلَّ له به لأمقنع فيه إذا سلَّم صحة الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهى طريقة المؤلف، لنُدوره، ولجواز أن يكون المجزوم ثانياً بدلاً من المجزوم أولاً لا جواباً، فالصحيح ما عليه البصريون، وهو كلام العرب. وقوله : «وَشَرَطُ» مبتدأ خبره «أَنْ تَضَعَ» و«إِنْ» مفعول «تَضَعَ» و«وَنَ» تَخَالَفُ» متعلِّق باسم فاعلٍ حالٍ من (إِنْ) أى حالة كون (إِنْ) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدَّر.

وفي لفظه شىء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضَعَ (إِنْ) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لا) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونها تُوضع (إِنْ) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

فلو قال مثلاً : أَنْ تَضَعَ (لا) مع (إِنْ) لكان أصرَحَ في مقصوده، ولكن لما كان وضعُ (إِنْ) قبل (لا) لازماً لوجودها اكتفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم. نَجَزَ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوهُ إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٣، والحج ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأضاحي ٥، والأدب ٩٥، والحيود ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤. ومسلم في الإيمان ١١٨ - ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بَغِيرِ أَفْعَلٍ فَلَا

٢/

تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

لما قدم أن الأمر ينتصب بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل مايدلُّ على الأمر المَحْضُ داخلًا فيه، فدخل عليه ثُمَّ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ كُلُّهَا، إذ هي تدل على الأمر دلالة مَحْضَةٍ، لا بالتأويل ولا بغير الوضع الأصيل - أراد أن يُخرج ذلك، وَيَخْصُ مواضع النصب، وَيَبَيِّنُ أن أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لا يجري فيها ذلك الحكم، الذي هو النصب بعد الفاء.

وأيضا لَمَّا كان مايدل على الأمر، وكانت دلالته غير مَحْضَةٍ، خارجًا عن أن يَنْصِبَ معربًا بعد الفاء، بِمَا قَيِّدٌ به هناك - أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يَجْزُ النصب، فقال : «وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بَغِيرِ أَفْعَلٍ» إلى آخره.

يَعْنِي أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغة غير صيغة الفعل المخصوص بالأمر - فلا يجوز النصب معه بعد الفاء، سواء كانت تلك الصيغة - للأمر في الأصل أولًا، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقُصِدَ معنى الجواب كما تقدم.

وقد تقدم أن صيغة (أَفْعَلٍ) يَنْتَصِبُ معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يذكره.

وقد ضَمَّ هذا الكلام من أنواع الصِّيَغِ الدَّالَّةِ على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواء كان على وزن (فَعَالٍ) أو على غير ذلك.

فأما ما جاء على (فَعَالٍ) فقولك : نَزَالَ أَكْرِمَكَ، وَمَنَعَ زَيْدًا مِنَ الشَّرِّ تَوَجَّرَ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ زَيْدًا يَخْرُجُ، ونحو ذلك، فَتَجَزَمُ بِقَصْدِ الْجَوَابِ، وَالْجَزْمُ على ماتَقَدَّمَ.

ولَا يَسُوغُ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالَ فَأَكْرِمَكَ، وَلَا مَنَعَ زَيْدًا فَتَوَجَّرَ عَلَيْهِ. وَأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جُنَى من أهل البصرة،

ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(١) وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ عَصْفُورٍ، اعْتِبَارًا بِالِاشْتِقَاقِ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَتَأْتَّى بِسَبَبِهِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ الْمَصْدَرُ كَالْفِعْلِ، فَكَمَا تَقُولُ فِي تَقْدِيرِ (أَنْزَلَ أَكْرِمَكَ) : لِيَكُنْ مِنْكَ نَزْلٌ فَأِكْرِمُ مِنِّْي، كَذَلِكَ تَقُولُ فِي (نَزَالَ) لِأَفَرِّقَ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ فِي الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُؤَلِّفِ فِي «التَّكْمِلَةِ»^(٢) بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَوْنِ (نَزَالَ) وَشَبِّهِهِ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَصْدَرِ مَا يُصَحِّحُ تَأْوِيلَهُ بِالْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَصْحُوحَ لِلنَّصْبِ فِي الْفِعْلِ هُوَ صَحَّةُ تَأْوِيلِهِ بِالْمَصْدَرِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَصِحُّ / أَنْ يَقَعَ صِلَةٌ لـ (أَنْ) مَوْوَلًا بِالْمَصْدَرِ، حَتَّى يَصِحَّ : أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، وَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ سَائِغٌ إِذَا قُلْتَ : لِيَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ فَتُكْرَمَ، فِي تَقْدِيرِ : قُمْ فَتُكْرَمَ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنَ الْمَصْدَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي صِلَةٍ (أَنْ) وَلَا يَقْدَرُ بِالْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي نَفْسِهِ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي (٤٩/٣) : «فَإِذَا دَرَاكَ وَنَزَالَ وَنَظَّارٍ فَلَا أَنْكَرَ النَّصْبِ عَلَى الْجَوَابِ بَعْدَهُ، فَاقُولَ: دَرَاكَ زَيْدًا فَتَنْظَرُ بِهِ، وَنَزَالَ إِلَى الْمَوْتِ فَتَكْسِبُ الذِّكْرَ الشَّرِيفَ بِهِ، لِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَصِرَفْ، فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ. أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ : أَأَنْتَ سَائِرٌ فَاتَّبِعْكَ، فَتَقْضِبُ مِنْ لَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلًا، كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

فَاسْتَنْبَطَ مِنَ السَّفِيهِ مَعْنَى السَّفَهَةِ. فَكَذَلِكَ يَنْتَزِعُ مِنْ لَفْظِ (دَرَاكَ) مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلًا

أهـ

(٢) التَّكْمِلَةُ عَلَى شَرْحِ «التَّسْهِيلِ» [وَرَقَّةٌ ٢٣١ - ب.].

وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ (فَعَالٍ) فَنَحْوُ : صَهْ أَكَلَمَكَ، وَمَهْ تُكْرِمُ، وَرُوَيْدَ أَحْسَنِ إِلَيْكَ، وَأُنْشِدَ ثَابِتٌ فِي «دَلَالَتِهِ»^(١) قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢) :

رُوَيْدَ تَصَاهَلُ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكَ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

ومنه أيضا : عَلَيْكَ زَيْدًا أَكْرِمَكَ، وَدُؤُوكَ عَمْرًا أَحْسَنِ إِلَيْكَ، وَمَكَانَكَ تَحْمَدُ

رَأْيَكَ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

وَقَوْلِي كَلَّمَا جَشَّأْتُ وَجَاشَتْ

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وكذلك ما أشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولا يجوز النصب كما قال، لا يَسُوغُ التَّأْوِيلُ بالمصدر، لأنها غيرُ مشتقة، ولا

صَالِحَةٌ لَأَن تَقَعَ فِي صِلَةِ (أَنْ) وَلَا أَنْ يُقَدَّرَ مِنْهَا مَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، حَتَّى يَصِحَّ

الْعُطْفُ إِذَا كَانَ النِّصْبُ رَاجِعًا إِلَى عُطْفِ مَصْدَرٍ عَلَى مَصْدَرٍ، قَالَ الْفَارِسِيُّ :

وَلَيْسَ الْعُطْفُ بِالْفَاءِ فِي هَذَا كَالْجَوَابِ، فَيَجُوزُ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ : يَجُوزُ أَنْ

يُجَابَ بِالْفَاءِ كَمَا جَازَ أَنْ يُجَابَ بِجَوَابٍ مَجْزُومٍ، لِأَنَّ الْجَوَابَ الْمَجْزُومَ لَيْسَ

(١) هو أَبُو الْقَاسِمِ ثَابِتُ بْنُ حَزْمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّرْقَسِيُّ الْحَافِظُ. كَانَ عَالِمًا بِصِيرَا بِالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ وَالنَّحْوِ وَالْغَرِيبِ وَالشَّعْرِ (ت ٣١٣هـ)

أَكْمَلَ كِتَابَ «الدَّلَالَتِ» فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الَّذِي أَلْفَهُ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ قَاسِمُ بْنُ ثَابِتِ بْنِ حَزْمِ السَّرْقَسِيِّ (ت ٣٠٢هـ) وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَكْمُلَهُ.

وَانْظُرْ : بَغْيَةُ الْوَعَاةِ ٢/٢٥٢، ٨/٤٨٠.

(٢) الْبَيْتُ فِي اللِّسَانِ (رُودٌ) وَجُمْهُرَةُ الْأَمْثَالِ ٨/٤٨٣، ٤٨٩، دُونَ نِسْبَةٍ.

(٣) الْخَصَائِصُ ٣/٣٥، وَابْنُ بَيْعِشٍ ٤/٧٤، وَالْمَغْنَى ٣/٢٠٣، وَالْعَيْنُ ٤/٤١٥، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٣٤٣، وَالْهَمْعُ ٤/١٢٦، وَالذَّرَرُ ٢/٩، وَالْأَشْمُونِيُّ ٣/٣١٢، وَاللِّسَانُ (جَشَأَ) وَالْبَيْتُ لِعَمْرُو بْنِ الْإِطَنْابَةِ، يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ. وَجَشَّأَتْ : نَهَضَتْ وَارْتَفَعَتْ مِنْ شِدَّةِ الْفَزَعِ وَالْحَزَنِ. وَكَذَلِكَ : جَاشَتْ.

بمعطوفٍ فيقتضى أن يكون المعطوف عليه مثله، فلهذا أجاز : صَهَ يَكُنْ خَيْرًا لك، وَحَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ائْتِنِي أَتَكَ، جاز وإن كان الأول مبنيًا والثاني معربًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطف لم يجز : زُرْنِي أَرْزُكَ. وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زِيدًا فَأُكْرِمَكَ، وَصَهَ فَأُكَلِّمَكَ، وهو مرئود بالقياس المتقدم أنفًا، وبعدم السماع فيه، فلا يَلْتَفَتُ إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على

وجهين :

أحدهما : أن يكون دُعاء، والآخر : أن لا^(١). والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأما الدعاء بلفظ الخبر فكقولك : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَأُكْرِمَكَ لَايُحَاسِبُكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، يَعْنِي مَجْرَى (حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ) ونحوه في الدعاء قولك : غَفَرَ اللَّهُ لِي أَنْجُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، أَيْ. إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لِي نَجَوْتُ، فِهَذَا مَعْنَاهُ يَعْنِي (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَنْجُ) لكنه جاء مَجْئَ لَفْظِ الْإِخْبَارِ بِالْغُفْرَانِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَصَحَّ الْجَزْمُ، لِأَن مَعْنَى الشَّرْطِ فِيهِ صَحِيحٌ، وَلَا يَصِحُّ النَّصْبُ، فَلَا تَقُولُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَيَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ ذَلِكَ. وَأَجَاذَهُ الْفَرَاءُ وَالْكَسَائِيُّ، وَلَيْسَ لَهُمَا فِي ذَلِكَ سَمَاعٌ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ، وَلَا قِيَاسٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فمنه قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ^(١)، أى اِكْتَفَى يَنْمُ النَّاسُ، وقالوا : اتَّقَى اللَّهَ أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُتَّبَعُ عَلَيْهِ^(٢)، معناه : لِيَتَّقَى، ومنه قوله تعالى : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}^(٣)، الآية : بعد قوله : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ}^(٤).

قال الزجاج : هو جواب لـ {تُؤْمِنُونَ} أى إن تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، وهو خبر معناه الأمر، والدليل عليه قراءة ابن مسعود : {آمِنُوا وَجَاهِدُوا}^(٥) وفي الآية مَحْمَلٌ آخَر.

ولا يجوز أن تَنْصَبَ بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فَيَنَامُ النَّاسُ، ونحو ذلك، والعلَّةُ في المنع عند ابن المؤلف^(٦) ما تَقَدَّمَ في اسم الفعل، من عدم صحة تقديره بالمصدر، لأن الجملة الاسميَّة أو الفعلية لا يصح أن تَتَقَدَّرَ بالمصدر، ولا تقع صلة لـ {أَنْ} فلا يصح أن يَنْتَصِبَ بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ ونحوهما، نحو : إِيَّاكَ وَزَيْدًا تَسَلِّمُ مِنْهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ تَقْوِيهِ. وهذا أَوْلَى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، لأنَّ باب «التَّحْذِيرُ وَالْإِغْرَاءُ» قام فيه المفعول مَقَامَ الْفِعْلِ، فهو مَقْدَرٌ كَأَنَّهُ مَنْطُوقٌ بِهِ، و«حَسْبُكَ» لَفْظٌ خَبَرِيٌّ يُعْطَى مَعْنَى فَعَلِ الْأَمْرِ، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٠٠/٣.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ١٠٠/٣، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٢٦٣/٨.

(٦) ص.. وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٣١ - ب].

منه، إلا أنهم لَازَمُوا هنا تقديرَ الفعل^(١) وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فَعَلَ) كما في (تُونَكَ، وَعَلَيْكَ) وعلى ما اقتضاه كلام الناظم هنا لا يقال : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَتَسَلَّمَ^(٢) وَلَا أَخَاكَ أَخَاكَ فَتَقَوَّى به، لأنه شبيه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مقام الفعل.

ومن هذا الباب ما قام من المصادر مقام أفعال الأمر لزوماً، كضرباً زيداً يَتَأَدَّبُ، ولا يقال : فَيَتَأَدَّبُ.

وهذا كله إنما أُتيتُ به على ما يحتمله كلامه، وما يُسَوِّغُه القياس، ولم أر فيه نصاً فانظر فيه. ووجه امتناع النصب ما تقدم من تعذر تقدير الكلام بالمصدر، وعدم تَأْتَى جَعْلُهُ صِلَةً (أَل).
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ

كَنْصَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ

هذا تمام الكلام في الجواب بالفاء، وهو ما لم يدخل له تحت العقد المتقدم، لأن (الرَّجَاءَ) ليس بطلب، كما كان الاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها طلباً، وكذلك (التَّمَنَّى) لأنَّ الطلب إنما هو ما أُعْطِيَ معنى (افْعَلْ) فالاستفهام والعرض وغيرهما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عَنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وكذلك : أَلَا قُمْتَ، وهَلْ قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرجاء والتَّمَنَّى.

وقد جعل ابن الناظم^(٣) (التَّمَنَّى) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده

(١) في (ت) «ألزموا هنا تقديم الفعل» وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إياك والأسد».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمٌ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قولُ الناظم : «كَتَّصِبَ مَا إِلَى التَّمَنَّى
يَنْتَسِبُ» فأتى به في مساق المقرر الحكم، حيث جعله مشبهاً به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبُعد الطلب في التقدير من معنى التمنى.
ألا ترى أنه لا يستلزم حضورَ مخاطبٍ كالترجى، بخلاف الاستفهام وغيره مما
تقدم، فالتمنى والترجى من باب واحد، والفرق بينهما أن الرجاء إنما يكون في
الممكن، كقولك : لَعَلِّي أَحُجُّ، وَلَعَلِّي أَكْرِمُكَ، والتمنى يكون في الممكن وغير
الممكن، نحو : لَيْتَ لِي مَالاً أَنْفَقُ مِنْهُ، و^(١).

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

لَأَتَرَى فِيهِ عَرِيبًا

فأخبر الناظم - رحمه الله - أن الفعل يَنْتَسِبُ بعد الفاء في الرجاء،
فتقول في الرجاء : لَعَلَّ لِي مَالاً فَأَنْفَقَ مِنْهُ، وقرأ حفص عن عاصم : {لَعَلِّي أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى} ^(٢) بنصب (أَطَّلِعَ) ^(٣) وقرأ
عاصم أيضاً : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي. أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعَهُ الذُّكْرَى} ^(٤) بنصب

(١) سيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمنصف ٦٠٢/٣، وابن يعيش ٧٥/٣، ١٠٧، والخزانة
٣٢٢/٥، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣١

والبيت لعمر بن أبي ربيعة أو للعرجي. ويَعْدُهُ :

ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا نخشى رقيباً

وعَرِيبٌ : أحد، فعيل بمعنى مفعول، ومعناه : أى متكلم يخبر عنا، ويعرب عن حالنا، وهى من
الألفاظ التى لا يتكلم بها إلا فى النفس، ومن أمثالهم : ما بها عريب، يقول لمحبيته : ليت هذا الليل
الذى نجتمع فيه طويل كالشهر، لا ينصر فيه أحدا سوانا، ولا نخاف فيه رقيباً.

(٢) سورة غافر : ٣٦، ٣٧.

(٣) وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعاً.

وانظر : السبعة : ٥٧٠.

(٤) سورة عبس : ٣، ٤.

(فَتَنْفَعُهُ^(١)) وذلك كله على جواب (لَعَلَّ) ومعناها الترجي.

وأنشد الفراء^(٢):

عَلَى صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْدُولاتِهَا
يُذِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا
فَيَسْتَرِيحُ الْقَلْبُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحُ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يطرّد في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا
فَتُحَدِّثُنَا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال : إنه
ممتنع.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة»^(٣) عن البصريين أنهم يمنعون النصب
بعد (الرّجاء) لأنه في حكم الواجب، وحكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كَوْنِ
«لَعَلَّ» تأتي للاستفهام وللشك فيُجَابُ في الوجهين. ومن أمثلتهم : لَعَلَّى سَاحِجٌ
فَأَنْزَوْكَ. والاستفهام بـ(لَعَلَّ) غير معروف عند البصريين. وقد استدلّ المؤلف على

(١) قرأ الباقر بالرفع. وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٩/٣، ٢٣٥، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافعية ١٢٩،
والمغنى ١٥٥، والعيني ٣٩٦/٤، والتصريح ٣/٢، والأشموني ٣١٢/٣، واللسان (لم) ويروى
«تدلينا» و«تدني لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نوائبه وحدثانه. والدُّولات : جمع دُولَة - بضم الدال - وهو ما يتداول، من مال أو
ملك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم دون قوم. ويدلنا : من الدُولَة - بفتح الدال - وهي
الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء. واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مده. وتجمع على (زَفَرَات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناظم على شرح التسهيل [لوحه ٢٢٠ - ٢٢١].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ»^(١) ويقول: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ يَزُكَّى} ^(٢) ولا حجة في شيء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب، لأن التمني والترجي متقاربان في المعنى، فكأنهم أَشْرَبُوا (لَعَلَّ) معنى (لَيْتَ) فنصبوا، وكذلك قال الجزولي^(٣): وَأَشْرَبَهَا معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَأَطْلِعَ) ^(٤) نصباً.

والى هذا أشار الناظم بقوله: «كَتَنَصِبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبِ» أى نُصِبَ عَلَى حَدِّ نَصَبِ مَا انْتَسَبَ إِلَى التَّمْنَى، لتقارب معنييهما.

ولمّا كان النصب في الترجي عنده ثابتاً نَبَّه عليه، وعلى أنه من كلام العرب، بقوله: «وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصَبٌ» وأنه مثل التمني، فلا بُدَّ من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافاً للبصريين على ما حكى ابنه عنهم، لكن ليس على ما يتأوله الكوفيون، بل على ما يتأوله البصريون.

وقوله: «بَعْدَ الْفَاءِ قَيْدٌ لِلنَّصَبِ بَعْدَ «الرَّجَاءِ» وظاهره أنه مُقْتَصَرٌ به على مَا بَعْدَ الْفَاءِ، فَإِذْنٌ لَا يَدْخُلُ مَا بَعْدَ الْوَائِ فِي هَذَا الْحُكْمِ، فلا يقال: لَعَلِّي أَحَقُّ وَأَزْوَرُّ.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجيزون ذلك مطلقاً.

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٣٤ [فتح الباري ٢٨٤/١] رقم (١٨٠) ومسلم في: الحيز ٨٣، وأحمد في ٢٦/٣، ٢٦.

(٢) سورة عبس: ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر: ٣٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغٌ عندهم، ولم يَسْتَتِنُوا تَرْجِيًّا ولا غيره.

والجواب عن هذا أن ذَكَرَ الفاء ليس بِقَيْدٍ يُخْرِجُ الواو، بل ذَكَرَهَا لِيُحَقِّقَهَا بما تَقَدَّمَ من النفي والطلب. والناظم قد تقدم له أن الواو كالفاء في وقوعها جواباً إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعني حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاءُ والتمنى، فلا بُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذن : لَعَلِّي أَحِبُّ وَأُزَوِّجُ، على معنى : لَعَلِّي يَجْتَمِعُ لي حَجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله : «كَتَبْتُ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا كان منتسباً إلى التمني، أى واقعاً جواباً له، لأنه إذا وقع جواباً انتسب له، فقول : جواب التمني، فإنه يَنْتَسِبُ أيضاً، لأن الكلام مع التمني غير واجب، فاستوى في ذلك مع الاستفهام والدُّعاء ونحوهما، فتقول : لَيْتَ لي مَالاً فَأُنْفِقَ منه، ومنه قوله تعالى : {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً} (١). وتقول في الواو إذا وقعت جواباً : لَيْتَ لي مَالاً وَأُنْفِقَ منه، ومنه قراءة حفص وحزمة : {فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} (٢) بنصب «نُكَذِّبُ» و«نَكُونُ» (٣) على جواب التمني، أى ياليتنا يَجْتَمِعُ لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر (٤) بنصب «نَكُونُ» على الجواب، ورفع «نُكَذِّبُ» عطفاً على «نُرَدُّ»/ ولم يذكر هاهنا كونَ ما بعد الفاء جواباً في القصد، لذكر ذلك فيما تقدم، فلم يَحْتَجْ إلى إعادته لأنه معلوم.

(١) سورة النساء : ٧٣.

(٢) سورة الأنعام : ٢٧.

(٣) وقرأ الباقون بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق : ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إِلَى التَّمَنَّى» موصولة، وهى واقعة على الفعل الواقع جواباً. بعد الفاء.

وإن على اسم خالص فعل عطف

تَنَصَّبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنَحْذَفٍ هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوْضِعِينَ اللَّذِينَ يَجُوزُ فِيهِمَا إِظْهَارُ (أَنْ) وَإِضْمَارُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عُطِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْخَالِصِ. يَعْنَى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَنْتَصِبُ بِ(أَنْ) ثَابِتَةً غَيْرَ مُحذُوفَةٍ، أَوْ مُحذُوفَةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «الْخَالِصُ» يُمَكِّنُ أَنْ يَفْسَّرَ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا أَرَادَ النَحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ : الْاسْمُ الصَّرِيحُ، أَى غَيْرُ الْمُؤَوَّلِ، وَمَثَلُوا ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي قِرَاعَتُكَ وَتَفْهَمَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَأَنْ تَفْهَمَ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(١) عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مِنْ عَدَا نَافِعًا مِنَ السَّبْعَةِ^(٢). وَأَنشُدُ سَيِّبِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَهُوَ لَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ^(٣):

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والمحتسب ٢٢٦/١، وأمالى ابن الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والخزانة ٥٠٣/٨، ٥٧٤، والمغني ٢٦٧، ٢٨٣، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٣٩٧/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١٠/٢، والأشموني ٣١٣/٢

والعبادة : جبة الصوف. وتقرعيني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا. والشفوف : جمع شِف، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرى معاوية عليها ضاق صدرها، ففعلها على ذلك قائلًا لها : أنت في ملك عظيم، ماتدرين قدره، وكنت قبل اليوم في العبادة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردتها البغدادى في الخزانة. ومعنى البيت أن لبس العبادة مع قرعة العين، وصفاء العيش أحبُّ إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لِّلْبَيْسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولا يختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضا، ولذلك لم يقيد ذلك الناظم، فيدخل فيه العطف (أو) كما في الآية المذكورة، والعطف بـ(ثم) نحو قوله^(١):

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْمًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ

كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أعمُّ من أن يكون ذلك الاسم مصدراً أو غيره، فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعَبُ الْغَنَوَى، أنشده سيبويه^(٢):

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ

جَعَلَ «وَيَغْضَبُ» معطوفاً على «الشَّيْءِ» أى ما أنا بقَوْلِ للشَّيْءِ: غير نافع،

(١) العينى ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشمونى ٣١٤/٣، واللسان (عيف) ويروى «كَلْبِيَّاً» و«سَلْيَكَا» والأخيرة هى المشهورة لدى الناس.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي. وسَلَّمَ أو كليب أو سليك : اسم رجل. وأعقله : أؤدى ديبته، من العقل، وهو الدية. وعَافَ الشَّيْءَ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاماً أو شراباً. والمعنى أم مثلي ومثلي قتلي لسليم ودع ديبته كمثلي الثور، إذا امتنعت البقر من شروعيها وعجز البيت مثل سائر، يضرب للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٥٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨، والأصمعيات ٧٦

ومعناه : لست بقَوْلِ بشيء يؤدى إلى غضب صاحبي، ولا ينفعى.

وَلَا نَ يَغْضَبُ، أَى للسبب المؤدى إلى الغَضَب، وقال الآخر^(١):

وَلَوْلَا رَجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ

وَأَلْ سُبَّيْعٍ أَوْ أَسُوءَكَ عَلَقَمَا

ومثال إظهار (أَنْ) في هذا قول الشاعر^(٢):

أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالْثُدَى لِقَمَصِهَا

مَسَّ الْبُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظَهْرَهُـورَا

وإنما لُزِمَتْ (أَنْ) هنا لأجل المُشَاكَلَةِ، من حيث كان الفعل لا يعطف على

الاسم إلا إذا كان الاسم مشاكلا للفعل، كاسم الفاعل ونحوه، فإن لم يكن مُشَاكِلًا فلا بد من رَدِّ الفعل إلى الاسم، وذلك مع تقدير (أَنْ).

وإنما / جاز إظهارها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك

يُطْلَقُ سيبويه^(٣) على (أَنْ) أنها اسمٌ، لَمَّا كانت في تقديره، فناسبت لذلك

المعطوف عليه، وهو الاسم الصريح المتقدم، فجاز الإظهار لذلك، وفارق بذلك

باب (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) وهو المتحرز منه على هذا التفسير، لأن المعطوف عليه

ليس بصريح، فلو أظهر لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه، فامتنع.

ومن هذا تحرز بقوله: «على اسم خالص» لأن المصدر في (مَا تَأْتِينَا

فَتُحَدِّثُنَا) غير خالص^(٤)، بل هو مقدر تقديرًا معنويًا، فلا يجوز أن تظهر (أَنْ)

(١) سيبويه ٥٠/٣، والمحاسب ٣٢٦/١، والعيني ٤١١/٤، ١١٧/٤، ١٤٢، والتصريح ٢٤٤/٢؛ والأشعري ٢٩٦/٣، واللسان (رزم) والمفضليات ٦٦ والبيت للحسين بن الحمام المري، وبعده:

لَأَسْمَعْتَ لَاتَنَفِكَ مِنِّي مَحَارِبَا
على آله حدياء حتم، تنذما
(٢) قائله عمر بن أبى ربيعة، ديوانه، ص ٤٩٢ (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد).

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٨/٤.

(٤) في الأصل «غير صالح» وهو تحريف.

تقدّم ذكره عند ذكر الأجوبة.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذى لم يُشبه الفعل، فكأنه خالصُ الاسمِيّة، وعلى هذا حمّله ابنُ النّاظم، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفا شَبِيهاً بالفعل لم يَجْزُ نصب الفعل المعطوف على ذلك الوصف، كما قد نَبّه عليه بقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أى غيرِ مقصودٍ به معنى الفعل^(١)، قال ابن النّاظم : واحترز بذلك من نحو : الطائرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذّبابُ، فإن «يَغْضَبُ» معطوف على اسم الفاعل، ولايُمكن أن يُنصب، لأن اسم الفاعل مؤوّل بالفعل، لأن التقدير: الذى يَطِيرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذّبابُ، هذا ماقاله^(١). وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يَرِدُ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأول فلاشك أنه يَدْخُلُ عليه النصبُ، بل وجوبه في مسألة (الطائرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذّبابُ) ونحوها من مسائل عَطَفَ الفعل على الاسم الذى بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ وَيَشْتُمُ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطفِ فِعْلٍ على فِعْلٍ، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثانى : فيُخْرِجُ له عن الحكم بالنصب المصدرُ المقدّرُ بـ(أن) والفعل، لأنه ليس باسمٍ خالصٍ عن قَصْدٍ معنى الفعل، لأن قولك : أعجبتني قراءتكُ وتَفَهّمُ، في تقدير : أن تقرأ وتَفَهّم، فلم يتمحض إلى جانب الاسم.

فإن قال : إن المصدر غير شبيهه بالفعل وإن كان عاملاً عمله، وإنما عَمِلَ بالنيابة لبالشبه، إذ لا شبه له بالفعل كشبه اسم الفاعل به.

فالجواب أن هذا الاعتذار يُدْخِلُ له في وجوب المنصب مسألة (الطائرُ

(١) شرح ابن النّاظم : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدُ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالالف واللام، إنما عمله بالنيابة
لابالشَّبه، لأنه في تقدير : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، والدليل على
ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضى كما تقدّم، فالإشكال واردٌ على
التفسيرين / معاً.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المصدر المقدّر بـ(أن) والفعل حاصلٌ
له حكمُ النصب كيف اعتدته، فإن اعتبرت فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب،
فالمعطوف عليه مثله، وإن اعتبرت لفظَ المصدر فهو صريح في الاسمية.

وأما اسم الفاعل فله أيضاً جهتان :

جهةٌ الاسميةُ الخالصة إذا قدرتها فيه، بحيث يكون نحو (قائم) في
حكم : كاهلٍ، وغاربٍ، فلاشك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده، نحو
: يُعْجِبُنِي فَاَصْلُ وَيَتَكَّرَمَ. وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبتُ من رجلٍ
ضاربٍ وَيَشْتُمُ، بالنصب.

والأخرى جهةٌ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عطفِ
الفعل على الفعل» وقد تقدم أن الفعل يُعطف على الاسم الذى يُعطى
معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكأنه ليس باسمٍ صريح بذلك
الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثانى : من الإشكاليّين فهو قوياً، والاعتذارُ عنه صعب، فلذلك
كان التفسير الأول الذى جرى عليه الناس أولى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعلٍ مضمر، يُفسَّرُه «عُطِفَ» تقديره : وإن
عُطِفَ على اسمٍ خالصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، و«ثَابِتًا» حال من (أن) وذكره لأن

تذكيره جائز، و«مُنْحَذَفٌ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْدٌ^(١) أراد «أو مُنْحَذَفًا»

وَشَذَّ حَذَفُ أَنْ وَنَصَبُ فِي سِوَى

مَامَرٌ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَاعَدُلٌ رَوَى

يعنى أن حذف (أن) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفها فيه لا يجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومِمَّا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْن الطائى^(٢):

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَأَجِدِ

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أراد : بعد ماكدت أن أفعله، وأنشد الكوفيون قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِ أَحْضَرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(١) هى لغة ربيعة أوطى، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون بدل الالف، ومنه قول الأعشى : «وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَىٍّ عَصَمٌ»

وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤٠١/٤، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٣/٤، والدرر ٢٣/١، ١٣/٢، والأشعموني ٣٦١/١، ٣١٥/٢، واللسان (خبس)

والخباسة : الغنيمة. ونهنت : كفكت ومنعت.

(٣) سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، والمحتسب ٣٣٨/٢

والبيت من معلقته. ويروى «اللائمى» و«أن أحضر» والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب. والوغي : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أيها الرنسان الذى ينهاني عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضمن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع عني الموت؟

وحكي الكسائي عن العرب : لا بُدَّ من تَتَبَّعَهَا^(١). وقيل : خَذِ اللصَّ قبلَ يَأْخُذْكَ^(١). وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذِفَتْ (أَنْ) رفعتَ الفعل، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢) وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفَعَّلَ كَذَا أَحْسَنُ، وَتَكْرِمُ الضَّيْفَ خَيْرٌ لَكَ، والمراد : أَنْ تَفْعَلَ، وَأَنْ تَكْرِمَ كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}^(٤) ومن ذلك في / أحد الوجهين قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ}^(٥) الآية بعد قوله : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ}^(٦) ففَسَّرَ التِّجَارَةَ بالفعل، والمراد مصدره، فلما حُذِفَتْ أَدَاتُهُ وهي (أَنْ) رُفِعَ، وهو كثير في كلام العرب.

وقوله : (فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى) تنكيتٌ على مذهب الكوفيين القائلين بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياساً على ما شذَّ من ذلك، على عاداتهم

(١) المغني ٦٤٠

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معدّ، قيل هو الصعقب بن عمرو النهدي، وقيل : شَيْقَةُ بن ضمرة التميمي. وأصل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى « أن تسمع » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملاً، وانظر : الكتاب ١٠٠/٣،

(٤) سورة البقرة : ١٨٤.

(٥) سورة الصف : ١١.

(٦) سورة الصف : ١٠.

في القياس على الشُّذُوذَات، فكأنه يقول : إن ما جاء من ذلك برواية العَدْل فإنَّ حكمه أن يُقبل قَبُولًا، ويُحفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه. وهذا رَدٌّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابلٍ له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقوَ أن تُحذف ويبقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفَتْ (أن) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسَّماع، ولولا ذلك لَمَّا أُعْمِلَ فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجَرَّ «سَوَى» بـ(فى) لأنها عنده متصرفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب

«الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلَا وَلَا مَطَالِبًا ضَعَّ جَزَمًا
فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ
وَأَجَزِمُ بِلِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
أَيُّ مَاتَى أَيَّنَ أَيَّنَ إِذْ مَا
وَحَيْثُ مَا أَنَّى وَحَرْفٌ إِذْ مَا
كَانَ وَبَاقِي الْأَنْوَاتِ أَسْمَا

ابتدأ أولاً بتعداد الجوازم للفعل، فذكر خمس عشرة أداة، وقسمها على

قسمين :

أحدهما : مايجزم فعلا واحداً، وهن الأربع المتقدمة : لَا وَاللَام، وَلَمْ، وَلَمَّا.
ودلّ على ذلك من كلامه قوله : «ضَعَّ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ» وأول مايتّبت بهذه العبارة
الفعل الواحد، وأيضا لما ذكر قوله : «وَأَجَزِمُ بِلِنْ» فاستأنف ذكر الحكم بالجزم،
ودلّ ذلك على أنه قسم آخر أعقبه بأنه يجزم فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنِ»
فحصل أن ماتقدم في القسم الأول إنما يجزم فعلا واحداً، بسبب تقييده القسم
الثاني، وإطلاقه في القسم الأول.

فأما (لا) فهي الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعَّ» كأنه قال
: ضَعَّ جَزَمًا فِي الْفِعْلِ بـ(لا) و(اللَام) حالة كَوْنِكَ طَالِبًا بهما^(١)، ولا تكون طالبا

(١) في الاصل «نَهْيًا» وما أثبتته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطلب.

وتحرزُ بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لا يقومُ زيدٌ، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدم اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قولك : لا تُضربُ زيداً، ولا يخرُجُ من عندك، ومنه قوله تعالى : {لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} ^(١)، و{لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ} ^(٢) و{لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ} ^(٣) الآية.

وإنما قال : «طالباً» فاتى بلفظ الطلب الذى هو أعمُّ من الأمر والنهى ليحصل له معناهما، لأن النهى طلب، وكذلك الأمر طلب.

وقد أتى بأداتين، إحداهما للنهى، والأخرى للأمر، فلو لم يأت بلفظ الطلب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهى، واللام للأمر، فأنثر الاختصار.

وأيضاً فيشمل لفظ الطلب الدعاء، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا ... رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا} ^(٤) ونحو ذلك. وكذلك قول جرير يهجو الأخطل ^(٥):

بَكَى دَوْبِلٌ لَا يُرْقِئُ اللَّهَ دَمْعَهُ

أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الذُّلِّ دَوْبِلٌ

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}.

(٥) ديوانه ٣٦٦ (بيروت) واللسان (دبل)

والدوبل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال : رقأت الدمعة، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقأ الله دمعته، أى لا رفع الله دمعته.

وأما اللام فهي لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، وَلِيَكُنْ كذا. ومنه قوله تعالى : {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي} ^(١). وقوله : {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ} ^(٢).

وقرأ عثمانُ وأنسُ وأبى : «فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا» بالتاء ^(٣).

ويشمل الطلب لام الدعاء نحو : لَتَغْفِرِ اللَّهُمَّ لنا. ومنه قوله تعالى : {وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ} ^(٤). وقول أبى طالب ^(٥):

فَلْيُكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ولم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولابد منه على مذهب البصريين، لكنه بإطلاقه يدل على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظهور، وأيضاً فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولمّا، وهُنَّ لا يضمرن أبداً، فكَذلك اللام، وهو المذهب الصحيح، وذلك لأنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء، وقد بُتت في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكَذلك حروفُ الجزم. وما جاء من ذلك

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨.

وفي النشر (٢/٢٨٥) «عن أبى بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون} يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقر بالغيب».

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٢/٢٥، والأشعري ٢٤٤، وقبله :

ياربُّ إِمّا تخرجنَّ طالبي
في مقنب من تلكم المقانب
والمقنب - كمنبر - جماعة الخيل والفرسان. وقيل: ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفًا للقاعدة فشاذٌ، نحو ما أنشدته سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه^(١):

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالًا
وأنشد أيضا لمتَّم بن نُؤيرة^(٢):
عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى
وأنشد الفراء^(٣):

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بِقَائِي وَمُدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبُ
وأنشد أيضا^(٤):

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ
فَيَذْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَقَادِرُ

(١) الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٤، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٣٠، وابن يعيش ٢٥٠/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والخزانة ١١/٩، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤١٨/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ٣٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشموني ٥/٤

وينسب البيت كذلك للأعشى وأبي طالب. والتبال والوبال : سوء العاقبة.

(٢) الكتاب ٨/٣، وابن يعيش ٦٠/٧، ٦٢، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٣٢، والبعضة : مائة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بأمر خالد بن الوليد.

ويقال : خمش وجهه، إذا جرح بشرته. وحر الوجه : ما أقبل عليه منه، أو هو الحذ أو الوجنة. يحض النساء على أن يبيكن هؤلاء القتلى ويخمشن وجوههن.

(٣) معاني القرآن ١٥٩/١، والعيني ٤٢٠/٤، والمغني ٢٢٤، والأشموني ٥/٤ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتعنى موته.

(٤) معاني القرآن ١٦٠/١، والخصائص ٣٠٣/٣، واللسان (نجر) وروايته فيها «المزاجر».

وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ} ^(١) الآية / أَيْ لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مُتَمِّم شاهد له أيضا على مذهب المؤلف ^(٢). قال ابنه ^(٣): لتمكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكَ» وكذلك قوله ^(٤):

قُلْتُ لِبَبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا
تَأْذُنُ فَإِنِّي حَمُوءُهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يؤثر الجزم باللام المحذوفة لقال : (إِذْنُ) بلفظ الأمر، وهذا كله لادليل فيه لشنوده، والآية مجزومة على جواب الأمر، أَيْ قُلْ لَهُمْ : اغْفِرُوا يَغْفِرُوا، وكذلك {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} ^(٥) الآية.

ثم قال : {هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا} يعنى أن الفعل يُجزم بهذين الحرفين أيضا، وهما لَمْ وَلَمَّا.

أما (لَمْ) فهي أداة معناها النفي، وهي مختصة بنفى الماضي المنقطع، تقول : نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ تَنْفَعُهُ النَّدَامَةُ، أَيْ مَانَفَعَتْهُ عَقِيبَ نَدَمِهِ،

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٣٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط، اهـ

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحه ٢٢٣ - ب].

(٤) المغني ٢٢٥، والعيني ٤/٤٤٤، والهمع ٤/٣٠٩، والدرر ٢/٧١، والأشعموني ٤/٤، واللسان (أذن) والرجز لمنظور بن مرشد. والرواية الأشهر فيه «تَيَذَّنْ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن أصله (تَأْذُنُ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تَعْلَمُ، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء، وهو انقلاب غير لازم إلا في التفاء همزتين نحو : إيمان وإيلاف. وحَمَّ المرأ وحَمَّاهَا : أبو زوجها ومن كان من قبيلة من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غير المنقطع، تقول : نَدِمَ وَلَمَّا تَنَفَّعَهُ النَّدَامَةُ
إلى الآن، فـ(لَمْ) لنفى (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قد فَعَلَ).

فمقال الجزم بَلَمْ قولاك : لَمْ يَقَمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : {هَلْ أَتَى عَلَى
الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا} ^(١). فهذا نفى للماضى المنقطع،
وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سيبويه ^(٢):

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَخَدَكَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَ كَا

فيصح أن يقال هنا : لم يَكُنْ، ثُمَّ كَانَ. وكذلك قول الطِّرِمَّاح ^(٣):

لَمْ يَقْتُنَا بِالْوِثْرِ قَوْمٌ وَالضَّيْمِ

رَجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وَأَمَّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقَمْ زيدٌ. ومنه قوله تعالى : {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ

تَتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ} ^(٤) الآية. أى وَلَمْ يَعْلَمْ إلى الآن، فلا يقال في مثل هذا : لم
يَكُنْ ثُمَّ كَانَ. وقال تعالى : {كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ} ^(٥). وقال الشاعر ^(٦):

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ

وَلَا فَادْرِكْنِي وَلَمَّا أَمَزُّقُ

(١) سورة الإنسان : ١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والمنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩،
والعيني ٣/٣٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والهمع ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.

(٣) ديوانه ، ١٧٦ (ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) بيروت .

(٤) سورة التوبة : ١٦.

(٥) سورة عبس : ٢٣.

(٦) ابن الشجري ١/١٣٥، والمغني ٢٧٨، والأشعموني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء
٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر الممزق.

واعلم أن (لَمْأ) على ثلاثة أقسام : نافية، وهى الجازمة المذكورة هنا، واستثنائية بمعنى (إلا) وهى نحو قولك : عزمتُ عليكَ لَمْأَ فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : {وإنْ كُلُّ لَمْأَ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} (١) و{إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمْأَ عَلَيَّهَا حَافِظٌ} (٢) على قراءة التشديد، وهى لابن عامر وعاصم وحمزة (٣). وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ فيما مضى، نحو : لَمْأَ قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

والثانية والثالثة : لاحظُ للجزم فيهما، وكلامُ الناظم لا يقتضى اختصاصَ الجزم بالنافية دون غيرها، ففيه إيهام، إذ لم يُبيّن ذلك، وكان حقه أن يبيّن.

والقسم الثانى من قسمى الجوازِم مايجزم فعلين، وهى إحدى عشرة أداة، وهى :

إنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَإِذْ مَا، وَحَيْثُمَا، وَأُنَى.

وهى قسمان : حروف، وأسماء، / وسيذكر ذلك.

فأما (إنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو. ومنه قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا} (٤). وقوله : {إِنِ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} (٥).

وهى أمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يليها الاسمُ في اللفظ في فصيح

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) اقرأ باقى السبعة (لَمْأ) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام^(١)، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إن زيداً قام أكرمته، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشدته سيبويه^(٢) :

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ
وأيضاً فما عداها إنما يعمل عملها لتضمن معناها.

وأما (مَنْ) فهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمْني أكرمته، قال تعالى : {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ}^(٣) وقال : {وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ}^(٤) الآية. وأنشد سيبويه للأعشى^(٥) :

وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزِلُّ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

(١) (ت) «في صحيح الكلام».

(٢) الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجري ٣٣٢/١، ٣٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة ٤٧/٣، ٢٨/٩، والعيني ٢٣٤/٤، ٥٧١، والهمع ٣٢٥/٤ والدرر ٧٦/٢، والأشعوني.

والبيت لكعب بن جعيل. والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتحير ماؤه، أي يستدير ولا يجري قدماً. يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التباين : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وديوانه ٨٨، واللسان (ككب) والمجر والمسحب : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من : الجر والسحي. وككب : اسم جبل بمكة. والمغنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم ناحره، وأخفى الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهوراً.

وَأُنْشِدْ أَيْضًا لَزُهَيْرٍ^(١):

وَمَنْ لَا يَقْدُمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلُّقٍ

وَأَمَّا (مَا) فَهِيَ اسْمٌ مُبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمِثَالُ الْجَزْمِ بِهَا : مَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ مِثْلَهُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ}^(٢). وَقَالَ تَعَالَى : {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ}^(٣) {وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ}^(٤) الْآيَةِ. وَقَالَ حَسَّانُ^(٥):

مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَسِرٍ

مِنْهُ وَأَقْعُدْ كَرِيمًا نَاعِمَ الْبَالِ

وقال الكمي^(٦):

وَمَا يَكُ فِي النَّاسِ مِنْ نَائِلٍ

جَزِيلٍ فَنَائِلُهُمْ أَجْزَلُ

وَأَمَّا (مَهْمًا) فَهِيَ بِمَعْنَى (مَا) وَكَذَلِكَ أَصْلُهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ (مَا) ثُمَّ أُدْخِلَتْ عَلَيْهَا (مَا) فَاسْتَقْبَحُوا تَكَرَّارَ اللَّفْظِ، فَابْدَلُوا الْأَلْفَ الْأُولَى هَاءً^(٧).

(١) الكتاب ٨٩/٣، والمقتضب ٢/٢٣، ٢٧، وليس في ديوانه.

ويقال : زَلَّتِ الْقَدَمُ زَلْفًا، إِذَا زَلَّتْ وَلَمْ تَثْبِتْ. يَقُولُ : مَنْ لَمْ يَقْدَمْ رِجْلَهُ مُثْبِتًا لَهَا فِي مَوْضِعٍ مُسْتَوٍ - زَلَّتْ رِجْلُهُ. وَيُضْرَبُ مِثْلًا لِلرَّجْلِ لَمْ يَسْتَعِدْ لِلْأَمْرِ قَبْلَ مُحَاوَلَتِهِ.

(٢) سورة فاطر : ٢.

(٣) سورة البقرة : ١٩٧.

(٤) سورة الأنفال : ٦٠.

(٥) ديوانه ٣٢٤/١.

(٦) لم أجده في شعره المطبوع (جمع الدكتور داود سلوم).

(٧) الكتاب ٥٩/٣.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : {وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ} ^(١). وقال زهير ^(٢):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

وأما (أى) فنحو قولك : أى الناس يأتني أكرمه، وهى لتعميم أوصاف الشئ. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همام السلولي ^(٣):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أَى نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ

وقال ليبيد ^(٤):

فَأَى أَوَانٍ مَا تَجِرُنْنِي مَنِيتِي

بِقَصْدٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَا أَتَعَجَّبُ

وأما (متى) فمثال الجزم بها قولك : متى تُكرمني أكرمك. قال الحطيئة أنشده سيبويه ^(٥):

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشعوني ١٠/٤، ومعلقاته. والخليلة : الطبيعة التى يُخلق المرء بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشعوني ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلطين، فأضاع دينه في اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر، وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل. ومعناه أن منيتى إذا لم تجتنى بما يطمئن نفسي فلست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجري ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعيني ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتيا ظلاما في العشاء ترجو عندها خيرا. وخير نار : أى نار معدة للضيوف التى تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وأنشد أيضا قول الآخر^(١):

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجُجَا

وأنشد أيضا لطرفة^(٢):

وَلَسْتُ بِحَالِلِ التَّلَاعِ مَخَافَةً

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

وَأَمَّا (أَيَّانَ) فَالَسَّمَاعُ بِهَا قَلِيلٌ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ^(٣) نَحْوُ: أَيَّانَ تَأْتِنِي أَتِكَ،

ومنه قوله الشاعر^(٤):

(١) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٦/١، والإنصاف ٥٨٢، وابن يعيش ٥٢/٧، ٢٠/١٠، والخزانة ٩٦/٩،

والهمع ٢٢١/٥، والدرر ١٦٦/٢، والأشُمُونِي ١٣١/٣

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتاً، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير بالكوفة. وتلمم: من ألم الرجل بالقوم إلماً، إذا أتاهاهم فزل بهم.

والجزل: الغليظ. وتأججت النار: توقدت. أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

(٢) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٦٦/٩، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤٢٢/٤، ومعلقاته.

والحلال: الكثير الحلول والنزول، والتلاع: جمع تلة، وهي مجرى الماء من روعس الجبال إلى بطون الأودية. ويسترفد القوم: يطلبون رفدي وعطائي.

يقول: لا أنزل التلاع تفادياً من الضيف الطارق، أو خوفاً من استعانة قومي بي في حرب الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رفدي رفدتهم، وإذا استعانوا بي في قتال الأعداء أعنتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤٢٣/٤، والأشُمُونِي ١٠/٤.

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَمَتَى

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَـذِرًا

وقد جعلها الفارسي في «التذكرة» من قبيل ما لا يُجَازَى به، نحو : كَيْفَ، وَكَمْ، وما ذاك إلا لِنُورِ السَّمَاعِ فيها.

وَأَمَّا (أَيْنَ) فمثال الجزم بها قولك : أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ. قال الله تعالى : {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} ^(١). وقال ابن همام السلولي أنشده سيبويه ^(٢):

أَيْنَ تَضْرِبُ بَنَّا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا

نَضْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

وأنشد أيضا ^(٣):

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِلُ

وَأَمَّا (إِذْ مَا) فهي (إِذْ) التي هي ظرفٌ لِمَا مَضَى، زيدت عليها (ما) فصارت بمعنى (إِنْ) للمستقبل، نحو : إِذْ مَا تَقُمْ أَكْرَمَكَ.

ولا تكون شرطيةً بون (ما) أصلاً، والخلافُ في كونها حرفاً أو ظرفاً سياطتي بُعِيدَ هذا إن شاء الله.

(١) سورة النساء : ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشمونى ١٠/٤ والبيت لعبدالله ابن همام السلولى.

والعداة : جمع عاد. والعيس : الإبل البيض، والمفرد أميس وعيساء.

ومعناه : إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل، فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجزم بها في السَّماع ما أنشدته سيبويه من قول ابن همام
السُّلوي^(١):

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجِي طَعِينَتِي
أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِعُ
فَإِنِّي مِنْ قَوْمٍ سَوَاكُمُ وَإِنَّمَا
رِجَالِي فَهَمٌّ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
وَأَمَّا (حَيْثُمَا) فهي (حَيْثُ) لحقتها (ما) ولا تكون شرطية إلا مع (ما)
فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إِذْ مَا) بخلاف سائر الأدوات، فإنها يكون
منها جوازٌ بما دونها، فتقول: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ (وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)^(٢)
وَمَتَى مَا يَأْتِيَنَّكَ، وَمَتَى تَأْتِيَنَّكَ، ونحو ذلك، فكلُّ ما قيده الناظم بـ(ما)
فلا يكون جازماً إلا بها.

ومن الجزم بها قولك: حَيْثُمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وأنشد ابن الناظم^(٣):
حَيْثُمَا تَسْتَقِمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ
نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وَمِمَّا يُشْعُرُ بِالْجَزَاءِ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلَّوْا

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٣٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٣٣/٩ ويروى «أزجي
مطيتي» يخاطب امرأة، والإزجاء: السوق، والظعينة: المرأة مادامت في اليهودج. وأصعدُ:
أنحدر. وأفرع: أصعد وارتفع. وفهم وأشجع: قبيلتان.

(٢) سورة النساء: ٧٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٩٥، والمفني ١٣٣، والمعيني ٤٢٦/٤، والأشمونى ١١/٤ والغابر: الباقي، وهو
كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(١) فَأَتَى بِالْفَاءِ فِي الْجَوَابِ.

وأما (أَتَى) فهي لتعميم الأحوال، وقد تَأَتَى ظرفَ زمان أو مكان.
ومثال الجزم بها قولك : أُنَى تَفْعَلُ كَذَا أَكْرِمَكَ، ومنه قول لبيد أنشده
سيبويه^(٢) :

فَأَصْبَحْتَ أَتَى تَأْتِيهَا تَبْتَسُّ بِهَا

كَلَّا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ

وهنا انتهى ما أتى به من / الأدوات الجازمة لفعلين. ودل ذلك على
أن (كَيْفَ، وَكَمْ) لا يكونان منها، وكذلك (إِذَا).

أما (كَيْفَ) فمذهبُ البصريين عدمُ الجزاء بها، وخالف في ذلك
الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كَمَتَى وَأَيْنَ، فيجوز عندهم أن تقول :
كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَيْفَ تَفْعَلْ أَفْعَلْ^(٣).

وأما (كَمْ) فذكر غيرُ قُطْرِبَ أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ،
ونحوه. ومُعْتَمَدُهُم القياسُ على ظروف الزمان والمكان لملاقاتها إياها في
المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ) في أىِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن
معنى (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أىِّ مكانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

(١) سورة البقرة : ١٤٤.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن يعيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه
٢٢٠.

وتبتس : يصبك بؤس. ومركباها : ناحيتها اللتان ترام منهما، وهما قادمة الرجل وأخرته.
وشاجر : مشيتك. يخاطب ابن عمه قائلا له : إنك ركبت أمر الاخلاص لك منه، فانت بمنزلة من
ركب ناقة صعبة، لا يقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبها، وكلا مركبيها لا يستقر
عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو
الكفل، مال به وصرعه.

(٣) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أَيُّ زَمَانٍ تَقُمُ أَقَمُ.

وأيضاً فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وَكَمْ) وهما قابلان، من حيثُ وقعا مستفهماً بهما، لاجتماع أنوات الشرط والاستفهام، في كون مابعدهما غير مُوجِب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سماعاً دونهما فالقياسُ سائغٌ فيهما، فيدخلان.

وهذا قياسٌ يَهْدِمُه السَّماع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يُوجد لها الجزمُ بكَيْفَ، وإن كان الجزم بها في المعنى صحيحاً^(١)، إذ جائزُ أن تقول: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ومِمَّا يدل على ذلك قوله تعالى: {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٢). وقوله: {فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٣) إذ المعنى: كَيْفَ يَشَاءُ بَسْطُهُ بَسْطُهُ، وكَيْفَ يَشَاءُ أَنْ يُنْفِقَ أَنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجزاء بهما لعدم السَّماع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسيّ في «التذكرة» حين ذكر (كَيْفَ): ونظيرُ ذلك في أن لم يُجَازَ به (كَمْ، وَأَيَّانَ) قال: ولو جُوزِي بكَيْفَ لكان جائزاً، والمعنى عليه، قال: وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه^(٤): وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قوله: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ. فقال: هي مُسْتَكْرَهَةٌ، وليست من حروف الجزاء، ومَخْرَجُها على الجزاء، لأن معناها: على أيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

(١) (ت) «صحيحاً في المعنى».

(٢) سورة المائدة: ٦٤.

(٣) سورة الروم: ٤٨.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

وقد فَرَّقَ النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لا يكون إلا نكرة فتقول : كيفَ زيدٌ؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيمُ، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فلمَّا قَصُرَتْ عن حال أخواتها لم يَبْلُغْ من قُوَّتِها أن تَجْرى في الجزاء مَجْراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قَصُرَتْ عن نظائرها أيضاً بأنها لا يُخْبَرُ عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ وَمَا، وَمَهْمَا، وأىُّ وهذا الوجهُ ضعيف، والمعتمدُ السَّماع.

وعُلِّلَ المنع في (كَمْ) بأنهم استَغْنَوْا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : مَا تَأْكُلُ أَكُلُ عَدَدَهُ^(١)، وما تَلْبَسُ أَلْبَسُ عَدَدَهُ، فتقع على المَعْدُودَاتِ وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما استَغْنَوْا عن (وَذَرٍ، وَوَدَعٍ) بـتَرْك. وباب «الاستغناء» كثير^(٢).

وقد علِّلَ الفارسي أيضاً بهذا النحوي (كَيْفَ) وذكر غيره أنهم استَغْنَوْا عنها بأنَّى، لأنها تأتي بمعناها.

وأما (إِذَا) فلا يُجَازَى بها أيضاً في الكلام، كما أشعر به النظم، فلا يقال : إِذَا تَقَمُّ أَقَمُّ، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يُضْطَرَّ شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إِنْ) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إِنْ) في جَهالة الوقت، لأن الكَوْنُ مع (إِنْ) لا يُدْرَى كَوْنُهُ، فلا يُدْرَى وَقْتُ كَوْنِهِ.

(١) كلمة «عده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشئ عن الشئ).

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبويه من قول قيس بن الخطيم^(١):

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبِ

فقلوه : «فَنُضَارِبِ» دليلٌ على جَزْمٍ ماعطِفٍ عليه، وهو موضع «كَانَ» وذلك

يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفرزدق^(٢):

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ

وأنشد أيضا لبعض بني سلول^(٣):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَأكْفُ من دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

قال سيبويه^(٤): فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول

(١) الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧، وديوانه ٤١

ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٦٢/٣، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧، والخزانة ٢٢/٧، وملحقات ديوانه ٢١٦

وخندف : قبيلة، يقول : إذا قعدت بغير قبيلته فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٦٢/٣، والشنتمري ٤٣٤/١، وابن السيرافي ٥٣١ والواكف : السائل القاطر. وتسجم : تضب. ويروى «تَسْجُمُ» بالياء، و«يَسْجُبُ» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بائنة لجرير.

(٤) الكتاب ٦٢/٣.

كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ^(١):

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَتْ مِنْهَا
مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَأُنْشِدُ أَيْضًا فِي الرَّفْعِ لَذَى الرُّمَّةِ^(٢):
تُصْنَفِي إِذَا شَدَّهَا بِالرُّجْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثْبُ

وإنما كان الوجه الرفع، لأن (إذا) إنما تكون لما كان من المستقبل معلوم الوقوع، بخلاف (إن) فإنها إنما تكون لما يجهل وقوعه، ولذلك يجوز أن تقول: آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ، أو إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ولا يصلح أن تقول: آتِيكَ إِنْ احْمَرَّ الْبُسْرُ، أو إِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ففارقت (إن) بذلك، فلم تَجْرَ مَجْرَاهَا، لكنها من حيث الاستقبال والمشاركة لها، فاعتُبر ذلك في الضرورة.

ثم قال الناظم - رحمه الله - (وَحَرْفُ إِذْ مَا كَانَ) إِلَى آخِرِهِ.

يعنى أن هذه الأدوات التى تَجْزَمُ فِعْلَيْنِ عَلَى قَسْمَيْنِ : أَسْمَاءٌ، وَحُرُوفٌ.

(١) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١

والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر. وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، وشعبها في انبعاثها وسرعتها بثور قد دعر من صائد أو سبع.

(٢) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صفا) وديوانه ٩ ويقال : أصغت الناقة، إذا أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئاً حين يشد عليها الرجل.

وجانحة : مائلة. والغرز للرجل كالركاب للسرّج. يصف ناقه بأنها تسكن حين يشد عليها الرجل، فإذا استوى راكبها عليها سارت بسرعة.

فأما الحروف فَإِنْ وَإِذْ مَا. أَمَّا/ كَوْنُ (إِنْ) حرفاً فمعلوم، ولا خلاف ١٧/
 فى ذلك، وأما كون (إِذْ مَا) حرفاً فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتمد
 التعريف بذلك فيها، فقال : (وَحَرْفٌ إِذْ مَا) فقدّم الخبرَ تنبيهاً على
 الاعتناء بكونها حرفاً لا اسماً، أو أتى بها نكرةً مبتدأً بها، والخبرُ ما
 بعدها، إشعاراً بالحصْر فى المعنى، أى إنّما هى حرفٌ لا اسم، وشبَّهها
 بـ (إِنْ) التى هى شهيرة فى الحَرْفِيَّةِ، ونَبَّه بهذا الحَصْر على الخلاف
 الواقع فى (إِذْ مَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف^(١)، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها
 (إِذْ) التى هى ظرف زمانٍ لِمَا مَضَى، فَضُمَّتْ إليها (ما) وصُيِّرَتَا حرفاً
 واحداً يدل على الاستقبال، وصار التركيب ناقلاً لها.

عن حُكْم أصلها، كما كان التركيب فى (إِنَّمَا) و (قَلَّمَا) ونحوهما
 ناقلاً لها^(٢). عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفاً لما
 مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضاً فلا دليل يدل على بقاء الاسميّة ومعناها كمعنى (إِنْ)
 فالحملُ على ما ظهر أوّلَى، وهو أصلٌ مُبَيَّن فى الأصول، ولا نُكْرَ فى أن
 تكون الكلمة قبل التركيب من قبيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما
 فى (قَلَّمَا) ونحوه. وعلى ما ذهب إليه الإمام^(٣) جمهور النحويين.

(١) انظر : الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) يعنى سيبويه رحمه الله.

ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي القول بأسميتها كما كانت في الأصل، وأنها بمعنى : أى حين، أو بمعنى : أى مكان. ورد عليهم ابن خروف وغيره بالاستقبال وبقوله^(١) :

* إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجِي ظَعِينَتِي *

والمراد، لا محالة : إما تَرَيْنِي، فدخل «الْيَوْمَ» يفسد معنى : أى حين، بلا بد، وقد استدل لمذهبه بأن نقل (إذ) مع (ما) للاستقبال لا يخرجها عن وضعها، فإنها قد تأتي للاستقبال، حكى ذلك عن أبي عبيدة، واستدلوا على ذلك بقوله^(٢) :

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى

جَنَاتٍ عَذْنٍ فِي الْعَالِيِ الْعُلَى

وأیضا فلو كان التركيب مع (ما) مُخرجا عن الاسمیه إلى الحرفیه لكان مُخرجا لـ (حَيْثُما) عن الاسمیه، وذلك غير صحيح بالاتفاق، فإنها عند الجميع اسمٌ لاحرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إذ ما).

وأجيب عن الأول بأن استعمال (إذ) في الاستقبال غير معروف، وما احتج به لاحجة فيه، لاحتمال حملها على المضى.

وعن الثاني بالفرق بين (إذ ما) و (حَيْثُما) أن (حَيْثُما) لم تزل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إذ ما) فإنها كانت قبل دخول (ما)

(١) هو عبدالله بن همام السلولى، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرَعُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ١/٤٥، ١٠٢، ورواية الأول فيه : «ثم جزاه الله عنا إذ جزى» والعللى : جمع عليّة - بكسر العين وضمها مع تشديد اللام - وهى الغرفة.

١٨ عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ، فلما دخلت / (ما) عليها صَيَّرَتْهَا تدل على غير ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تَظْهَر فيها أَمَارَةٌ اِسْمِيَّةٌ، فلذلك ادَّعَى فِي (حَيْثُمَا) البقاء على ماكانت عليه، بخلاف (إِذْ مَا) وهذا واضح. وأما الأسماءَ فَمَا عَدَا ماذَكَر، وذلك قوله : «وَبَاقِيَ الْأَدْوَاتِ اِسْمًا» أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أسماءٌ لاحروف، وإن كانت مع ذلك تدل على معنى (إِنْ) لكنْ أَمَارَاتِ الْأَسْمَاءِ موجودة.

والباقى المذكور تسعُ أدوات، كُلُّهَا قد تَضَمَّنَ معنى (إِنْ) وبذلك عَمِلَتْ عَمَلُهَا، وهى على خمسة أضرب : اسمٌ مَحْضٌ، واسمٌ يُشَبِّهه الظرف، وظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، وجَارٍ على حُكْمِ ما صاحبه. فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا.

والثانى : (أَنْتَى) إذ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُسْتَعْمَلُ ظرفاً كقوله : {أَنْتَى لَكَ هَذَا} ^(١). أى مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَيُلْحَقُ بِهَا (كَيْفَ) عند مَنْ أَلْحَقَهَا. والثالث : (مَتَى) و (أَيَّانَ) وَيُلْحَقُ بِهَا (إِذَا) فى الشعر.

والرابع : (حَيْثُمَا) و (أَيْنَ).

والخامس : (أَى) فهى بحسَبِ ما تضاف إليه، إن أضيف إلى اسمٍ مَحْضٍ فهى اسمٌ، أو إلى ظرفٍ فهى كذلك، نحو قولك : أَيُّهُمْ تُكْرِمُهُ يُكْرِمُكَ، وَأَىُّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ فِيهِ، وَأَىُّ يَوْمٍ تَسِرُ أَسِرْ مَعَكَ.

وفى قوله : «وَبَاقِيَ الْأَدْوَاتِ اِسْمًا» إشعارٌ بِانْحِتَامِ اِسْمِيَّةِ (مَهْمَا) عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اِسْمِيَّتِهَا بإعادة الضمير عليها فى

(١) سورة آل عمران : ٢٧.

نحو قوله تعالى : { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ } ^(١) الآية، إلا أبا زيد السهيلي ^(٢)، فإنه زعم أنها تكون اسماً فى الموضع الذى يعود عليها فيه ضمير كما فى الآية، وتكون حرفاً فى الموضع الذى لا يعود عليها فيه ضمير، كقول زهير بن أبى سلمى ^(٣):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

قال : هى هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهى بمنزلة (إن) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غلب عليها حكم الحرف الزائد كانت حرفاً، وإذا غلب عليها حكم (مَا) الشرطية صارت اسماً. ثم فرّق فى الدعوى بينها وبين (حيثما) و (كيفما).

وردّ عليه الشلّوبين بأنه بنى فى البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعل «كان» إن كانت تامة، أو اسمها إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبر الناقصة، أو متعلّق بها إن كانت تامة. وهذا لضرورة تدعو إليه إذا ثبتت اسميتها، ويمكن أن يكون/ لها فى البيت موضع من الإعراب، بتقدير كَوْنٍ مرفوع ١٩

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم. وصنف : الروض الأنف فى شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٣، ٣٣٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقته.

والخلقة : الطبيعة التى خلق الله الإنسان عليها. وخالها : طناها.

(كان) ضميراً عائداً على «مَهْمَا» وأُنْثَتْ حَمَلاً على المعنى، و «مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرٌ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وما ذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّماع، وهو لم يُوافقه فلا يُلْتَفَت إليه.

وقوله : «وَحَرَفُ إِذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والأصل : وَإِذْ مَا حَرَفُ، ولكنه قَدَّمَهُ لما ذُكِرَ من التَّنْكِيتِ على مَذْهَبِ المخالف، ويجوز أن تكون «حرفُ» مبتدأ خبره ما بعده، وأَبْتَدَأَ بالنكرة لما فيها من معنى الحَصَرِ المقصود، كقولهم : «شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ»^(١) أى : ما أَهْرُهُ إِلَّا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ شَرْطُ قُدَمَا

يَتْلُو الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمَا

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الشَّطْرَيْنِ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ تَطْلُبُ فَعْلَيْنِ اثْنَيْنِ فالضمير في قوله : «يَقْتَضِيَنِ» عائِدٌ على لأدوات، والاقتضاء هنا بمعنى الطَّلَبِ، أَيْ يَطْلُبْنِ فَعْلَيْنِ، وَالْفِعْلَانِ الْمَطْلُوبَانِ هُمَا : فَعْلُ الشَّرْطِ، وَلَابُدُّ مِنْ كَوْنِهِ مَجْزُومًا فِي اللَّفْظِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، أَوْ فِي الْمَوْضِعِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، لِأَنَّهُنَّ مِنَ الْأَدَوَاتِ الْجَوَازِمِ، وَفَعْلُ الْجَوَابِ، وَلَابُدُّ أَيْضًا مِنَ الْجَزْمِ فِيهِ، أَوْ فِي مَوْضِعِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ هِيَ الْعَامِلَةُ الْجَزْمَ فِي الْفَعْلَيْنِ مَعًا، لِأَنَّهُ وَضَعَهَا جَوَازِمَ، ثُمَّ ذَكَرَ مُحَلَّ الْجَزْمِ الَّذِي تَطْلُبُهُ، فَذَكَرَ فَعْلَيْنِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ فِيهِمَا مَعًا بِالْأَدَاةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ هُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لايهر في مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهريز شر. وانظر : مستقصى الأمثال ١٣٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جَزْمِهما بالأداة وحدها كما تقدم.
ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثانى : مجزوم
بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلاً واحداً.

ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هى الجازمة للأول وحده، وأما الثانى
فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلَتْ فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمل قولُ
الخليل^(١) : إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَتِكَ، فَ (أَتِكَ) انجزمت بـ (إِنْ تَأْتَيْتَنِي)
وقد يظهر من كلام سيبويه فى قوله : وَيَنْجُزُ الجواب بما قبله^(٢).

وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، مُجَاوَرَتُهُ
المجزوم، وهو فعل الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناظم، وقد أشعر فى كلامه بالعلَّة
التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أَنَّ الْعَمَلَ أَصْلُهُ الطَّلَبُ، فكل
عامل / إِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ الْعَمَلُ إِذَا ثَبَّتَ طَلْبُهُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ يَطْلُبُ أَكْثَرَ مِنْ
عامل واحدٍ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ جَمِيعَ مَا يَطْلُبُهُ، كالفعل اللّازم،
والمُتَعَدِّى إِلَى وَاحِدٍ، أَوْ إِلَى اثْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةٍ. وبهذا احتجَّوا فى القول بعمل
المبتدأ فى الخبر، وليس بِفِعْلٍ وَلَا مُشْتَقٍّ مِنْ فِعْلٍ، وهو ظاهر.

لكنَّ شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران :

أحدهما : الاختصاصُ وهو فى الحقيقة، المحقُّقُ للطلب.

والثانى : أن لاَّ يَصِيرَ مع مطلوبه كالأشئ الواحد، فالعلة هى
الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط.

(١) الكتاب ٦٣/٣.

(٢) المرجع السابق ٦٢/٣.

وهذه المسألة موضع بيانها الأصول، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارة بقول الناظم : «فَعَلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ» فَأَتَى بَعْلَةُ الْعَمَلِ، لِيشعر أن الأداة هي الطالبة للفعلين، وإذا كان كذلك، وَحَصَلَ شَرْطًا الْعَمَلِ، وهما الاختصاص، والأيصير الطالب كجزء من المطلوب - ثَبَّتَ لَهُ الْعَمَلُ بِلا شك، وَثَبَّتَ أَنَّ الْفِعْلَ ليس بعاملٍ فِي الْفِعْلِ، لأن الْفِعْلَ غيرُ طالبٍ للْفِعْلِ.

فإن قيل : إنه طَلَبَهُ لَمَّا كَانَ شَرْطًا - فيقال : فالشرط هو الطالب لا الْفِعْلَ، وكذلك يقال في قول الخليل^(١) : إن الجملة، من الأداة والفعل، هي العاملة، لأن الفعل دَخِلَ فِي الطَّلَبِ، والأداة هي الطالبة.

وأما مذهب الكوفيون فضعيفٌ جداً، فلا معنى للاشتغال برده.

وقد خالف الناظم هنا مذهبه في «التسهيل» إذ جعل الفعل الأول هو الجازم للثاني^(٢)، ومذهبه هنا أَسَدٌ.

واعترض هذا المذهب بأوجه، منها أن الأدوات لا تَقْتَضِي الْفَعْلَيْنِ معاً، وإنما تَقْتَضِي الْفِعْلَ الْأَوَّلَ، والفعل الأول هو الذي يَقْتَضِي الثَّانِي، فينبغي أن يكون هو العامل. وقد تقدمت الإشارة إلى الجواب عنه.

أيضاً، فالجزم في الفعل نظيرُ الجر في الاسم، وليس في الحروف الجارة ما يعمل جَرِّينَ دونِ إِتِّبَاعٍ، فوجب أن يكون عامل الجزم كذلك، تسويةً بين النظيرين. وهذا الاعتراض ساقطٌ مع أصل العمل، وهو الطَّلَبُ.

وأيضاً ، فقالوا : لا يُوجَد عامل يَعْمَلُ فِي مَعْمُولَيْنِ عَمَلًا مُتَّفَقًا. قيل : إنما

(١) انظر : الكتاب ٦٣/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول في «التسهيل» (٢٣٧): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لبالأداة وحدهما، ولابهما، ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك».

يَعْمَلُ عَمَلًا مُخْتَلِفًا. وَهَذَا لَا يَلْزِمُ (لأنه) ^(١) إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ، فَلَا يَلْزِمُ إِيجَادُ
النَّظِيرِ. وَقَدْ بَسَطَ هَذَا الْمَعْنَى ابْنُ جُنَى فِي «الْخَصَائِصِ» ^(٢).

وَقَدْ اعْتَرَضُوا بِغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَثْبُتُ مَعَ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ.

وَالْغَالِبُ فِي هَذَا النِّظْمِ إِنَّهُ إِذَا خَالَفَ/ فِيهِ «التَّسْهِيلُ» فَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ٢١
هُوَ الْأَصَحُّ، وَالْأَجْرَى عَلَى الْقَوَاعِدِ. وَقَدْ مَضَى مِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءٌ.

ثُمَّ قَالَ : «شَرْطُ قَدَمًا يَتْلُو الْجَزَاءُ» «شَرْطُ» هُنَا مَبْتَدَأٌ، «وَقَدَمٌ»
خَبْرُهُ، وَهِيَ جُمْلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ لَا تَعْلُقُهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ بِمَا تَقْدَمُ، إِلَّا إِنْ قُدِّرَ
حَذْفُ الْعَاطِفِ. وَكَذَا قَوْلُهُ : (يَتْلُو الْجَزَاءُ).

وَأَرَادَ بِهَذَا الْكَلَامِ أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا
أَنْ تَأْتِيَ بِهَا أَوَّلًا، ثُمَّ تَأْتِيَ بِالْجَوَابِ، فَتَقُولُ : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ، وَ«إِنْ
تُكْرِمْنِي» هِيَ جُمْلَةُ الشَّرْطِ، «وَأُكْرِمَكَ» هُوَ الْجَزَاءُ.

فَإِنْ قُلْتَ : أُكْرِمَكَ إِنْ تُكْرِمْنِي، كَانَ ذَلِكَ مَمْتَنًّا عِنْدَ النَّازِمِ، وَكَذَلِكَ
إِذَا قُلْتَ : أَنَا مُكْرِمُكَ إِنْ أُكْرِمْتَنِي.

وَلَكُونِ الشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ لَمْ يَجْزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ،
فَلَا يُقَالُ : مَتَاعَكَ إِنْ أَخَذْتَ أُعْطِكَ، وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فِي الْأِسْمِ الْمَبْتَدَأُ
قَبْلَهُ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ مِنْ «بَابِ الْإِشْتَغَالِ» نَحْوُ : زَيْدٌ إِنْ تَكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ،
وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي «بَابِ الْإِشْتَغَالِ».

فَعَلَى هَذَا إِذَا وَجَدَ مَا هُوَ جَوَابٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى
الشَّرْطِ فَلَيْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (س، ت) ..

(٢) انْظُرْ : «بَابُ فِي عَدَمِ النَّظِيرِ» ١/١٩٧.

كَذِبًا إِنَّ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ^(١). وقوله : {أَنْتَ لَنَا لَاجِرٌ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ^(٢)}. ونحو ذلك.

وخالف في هذا الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصاري، فجعلوا الجواب جائزاً للتقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقته، وقد احتج أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بمجيء الجواب قبل الشرط مقروناً بالفاء في نحو قول الشاعر، وهو قيس بن مسعود^(٣) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ
فَطَعْنَةُ لَأْغُسٍ وَلَا بِمُقْمَرٍ

وعلى هذا أيضاً حمل قول عمران بن حطان^(٤) :
فَتُمْسِي صَرِيحاً مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ
وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا
قال : أراد : وَمَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ.

ورد هذا المذهب بأن حرف الشرط دالٌّ على معنى في الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعاني على ما فيه معناها.

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة الشعراء : ٤٦.

(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٢/٢٨٨، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (غسس) والبيت لزهير بن مسعود، كما في المصادر السابقة. والغس : الرجل الضعيف اللئيم. والمقمر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور. والضمير في قوله : «أرقه» عائذ على الحليس بن وهب، وكان زهير طعنه في غارة على قومه.

(٤) البيت ليس في النوادر، واستشهد به ابن يعيش في ٦٠/٧، ٢٤/٩.

وأما البيت الأول فلا حُجَّةَ فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئٍ تقدَّم قبلها، وإلَّا فكلُّ ما جاء في كلام العرب، ممَّا ظاهره تقدُّم الجواب، لم يَأْتِ بالفاءِ إلا أن تكون عاطفة، ولا بُدُّ في الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} (١) الآية.

وأما البيت/ الثاني : فعلى تسكين العين تخفيفاً، كما سكنت القاف ٢٢ في قوله : {وَيَتَّقْهُ} في قراءة حفص (٢). والصحيح ما ذهب إليه الجمهور. وقوله : {يَتْلُو الْجَزَاءُ} أى الْجَزَاءُ يَتْلُو الشرط، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملة الشرط، لأداة الشرط وحدها، ويحتمل هذا الكلام تفسير اثنان، وهو أن يكون الشرط في كلامه يُراد به الأداة، ويعنى أن أدوات الشرط لها صَدْرُ الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولها وهو فعل الشرط، ولا معمول معمولها ويكون ذلك مفيداً أمرين :

أحدهما : أن يكون تَنْكِيتاً على مذهب الكسائي القائل بجواز تقديم : طَعَامَكَ إِنْ أَكَلَ أَكْرَمَكَ، وتَنْكِيتاً على الكسائي والفرء في جواز تقديم ما انتَّصَبَ بالجزاء، نحو : زَيْدٌ إِنْ يَقُمْ تَضْرِبُ. ودليلهم على ذلك أنَّ الجزاء حَقُّ التقديم على (إِنْ) كقولك : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ، وكان حقه الرفع، لكنه لما تأخَّرَ انْجَزَمَ بالجوار، ودليل ذلك قوله أنشدته سيبويه (٣) :

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة النور : ٥٢، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجرى ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨، والهمع ٢٥٠/٨، ٣٣١/٤، والعينى ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشعمونى ١٨/٤.

والبيت لجريز بن عبد الله البجلي، أو لعمر بن خثارم البجلي. وكان جريز البجلي تنافر هو وخالد بن أوطاة الكلبى إلى الأقرع بن حابس التميمي، وكان عالم العرب في زمان، فقال جريز هذا عند المنافرة.

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وغير ذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثُبِتَ له الصُّدْرِيَّةُ والشُّبَّةُ بأدوات الاستفهام التى لها الصُّدْرُ، لَكُنَّ كل واحد منهما يقتضى إبهام وقوع الفعل، ولذلك كان عندهم كلُّ ما يُستفهم به يصح فيه أن يكون شرطاً.

وأما أن أصل الجواب التقديمُ فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والسببُ رُتِبَتْهُ التقديم على المسبب، وإذا كان كذلك فمعموله أَوْلَى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهها إن شاء الله تعالى.

والأمر الثانى : أن يكون مُبَيَّنًا أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعله فإنه لا يجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولاً، وحقَّ المعمول التأخيرُ عن عامله فى الرُّتْبَةِ، كما تقرر فى الكتب المبسوطة، فلا يجوز أن تقول فى نحو (أَيُّ رَجُلٍ تُكْرِمُ يَكْرِمُكَ) : تُكْرِمُ أَيُّ رَجُلٍ يَكْرِمُكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبرة، لمكان تضمُّن معنى (إن) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) وقال ابن همام (٢) :

* فَيُأَيُّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ *

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

* لَمَّا تَمَكَّنَ تَمَكَّنَ أَطَاعَهُمْ *

وقال الآخر^(١):

* مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *

٢٣ / فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِي» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكان الناظم خاف أن يُتوهم جواز التقديم في مثل هذا اعتباراً بالأصل، فنبّه على جواز التقديم، فكأنه يقول: أداة الشرط لا يتقدم عليها شيء من المعمولات ولا من العوامل.

فإن قيل كيف لك بمنع التقديم وأنت تقول: زيدا رأيتَه تُضْرَبُ، وزيداً متى رأيتَه تُكْرَمُ، وما أشبه ذلك، فتقدم معمول «تَضْرَبُ» وهو جواب الشرط، ولا يضر كونه مرفوعاً، فإن الرفع هنا سائغ، لمكان مَضِيٍّ فِعْلٍ الشرط، كما سيأتى إن شاء الله تعالى. فيظهر أن هذا عين ما ردّت على الكسائي، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نصّ عليه سيبويه في أبواب «الاشتغال» وقبّله الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيته في هذا التفسير الأول.

فالجواب أن هذه مغلطة، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل قولك: «تَضْرَبُ» في: زيدا إن رأيتَه تضربُ، دليلاً على الجواب، أصله التقديم، لا أنه الجواب بعينه، ولذلك إنما أجازته حيث يكون فعل الجواب مرفوعاً. وأما إذا كان مجزوماً فهو عنده ممنوع، نصّ على هذا أيضاً، واعتل للمنع بأنه جواب، فلا يتقدم ما في حيّزه على الشرط، فالفعل المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

(١) هو الحطينة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه:

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقَدٍ

إذ ذاك كجملۃ الاعتراض. وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدّم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازہ سببويه أصلاً.

وإذا تقرّر أن مراد الناظم بقوله : «شَرَطُ قُدُّمًا» هذا التفسيرُ الثاني بَقِيَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعرض به.

والجواب أن التفسير الأول على هذا دَلٌّ على معناه من كلام الناظم قوله : «يَتَلَوُ الْجَزَاءُ» أى إِنَّ الْجَزَاءَ يَتَلَوُ ذَلِكَ، أى يَتَّبِعُ ما ذَكَرَ من الشرط وفعله، فإنه لا يَخْلُو أن يريد أنه يَتَلَوُ أداة الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لا يصح، لأنه يصِيرُ الجوابُ فاصلاً بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبيٌّ منهما، وإذا فَسَدَ هذا ثَبَتَ يَتَلَوُ أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرتبّة الجزاء، وإنه بعدَ الشرط لاقبله.

وما أُوهم خلافَ ذلك فدليلٌ على الجواب وليس إِيّاه، على ما مضى تفسيره. ولا يَبْعُدُ أن يَقْصِدَ الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم فى نظائره من المقاصد الخَفِيَّة. والله أعلم.

وقوله «وَجَوَاباً وَسِمًا» ضمير «وُسِمَ» عائد على «الجزء» وهو أقرب مذكور، إِنَّ الْجَزَاءَ / وُسِمَ بلفظ الجواب، فيُطْلَقُ عليه أنه جزء، وأنه جواب. ٢٤ وكذا قال فى «التسهيل» : وتسمى الجملةُ الثانيةُ جزءاً وجواباً^(١)، لأنها قد ادَّعِيَ فيها أنها لازمةٌ لِمَا جُعِلَ شرطاً، كما يلزم، فى عُرْفِ الناس، والجواب السؤال.

(١) التسهيل : ٢٣٦.

والجزاء : الإساءة أو الإحسان، فسُمِّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه،
والواسمُ بهذين الوُسْمَيْنِ هم النحويون أهلُ الاصطلاح.
وقوله : «وُسِمَ» أى جُعِلَ لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و«جواباً»
مفعول ثانٍ لـ «وُسِمَ» لأنه بمعنى (سُمِّيَ).

ثم أخذ يذكر كيفية مجئِ الفعلين، فعلِ الشرط، وفعلِ الجزاء، فقال :
وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ
تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ
وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَا حَسَنَ
وَرَفَعُهُ بَعْدَ مَضَارِعٍ وَهَنَ

فقسَّم الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصير في التحقيق أربعة :
أحدهما : أن يكونا معاً ماضيين، فتقول : إن قام زيدُ قام عمرو، وإن
أكرمته أكرمتك. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصل، لأنَّ الفعلين معاً مستقبلان
فى المعنى بسبب أداة الشرط، ولكن لما كان الفعلان معاً قد علم، باقتران (إن)
أو إحدى أخواتها، استقبألهما لم يُعتَبر بالصيغة، فإنَّ الصيغة عندهم : إنما
يُحَافَظ عليها فى الدلالة على الزمن المخصوص إذا كان الموضع محتملاً، وأما
إذا كان ثَمَّ ما يعين الزمان فلا مبالاة بالصيغ.

هكذا يقول ابن السراج والفارسى فى هذا النوع. وقد اعترضه الشكويين
بكى ولام الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمرٌ معنوى، وهو تحقيق
الأمر، وأنه صار فى الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى :
{أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} ^(١).

(١) سورة النحل : ١.

ولمّا كان الجوابُ مرتبطاً بالشرط، وأنه لا بُدَّ من وقوعه عند وقوعه،
أتوا بلفظ الماضي تحقيقاً للوقوع.

والثانى أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : **إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ،**
وإنْ تُحْسِنْ إِلَى أَحْسَنِ إِلَيْكَ. وهذا هو الأصلُ فى الباب والحقيقة، إذا
الأصل مطابقةُ اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال،
فالمطابقة أولى.

والثالث : **التخالفُ،** ويعنى به أن يكون الفعلان مختلفين فى المضى
والمضارعة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، ولا يريد
بالتخالف **التخالف المطلق** / فيقع مثلاً الماضى مع الأمر، أو المضارع مع ٢٥
الأمر، بل إنما يريد التخالف بين ماذكر، وذلك الماضى والمضارع.
وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضياً، وفعلُ الجزاء مضارعاً،
وذلك نحو قولك : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو،** وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ. ويجوز فى
الجزاء هنا وجهان : **الرفعُ والجزم** كما نذكره إثر هذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافق، ومنه قوله تعالى : **{مَنْ كَانَ**
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ
مِنْهَا} ^(١). وقوله تعالى : **{مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ**
أَعْمَالَهُمْ فِيهَا} ^(٢).

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وَأَنْشُدْ فِي الْكِتَابِ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرٍ^(١) :
 أَهْلٌ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ
 عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ
 وَأَنْشُدْ لِلْفَرَزْدَقِ^(٢) :

دَسْتُ رَسُولًا بَأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا
 عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيْزِ
 وَمِنْهُ فِي (إِذَا) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٣) :
 تَرْفَعُ لِي خِندَفٌ وَاللَّهُ يُرْفَعُ لِي
 نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ
 وَقَوْلُ الْآخِرِ السَّلُولِيِّ^(٤) :

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا
 لَهَا وَكَيْفُ مِنْ دَمْعٍ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ
 لِأَنَّ (لَمْ) وما بعدها في تقدير فعل ماضٍ.

والصورة الثانية، وهو رابع الأقسام، أن يكون فعل الشرط مضارعاً وفعل
 الجزاء ماضياً، نحو : إِنْ تَقُمْ قُمْتُ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمْتُكَ.

(١) الكتاب ٢٤٦/٢، ٦٩/٣، ويَعْدُه :

وهذا ردائي عنده يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ

وسبق الاستشهاد بالبيتين في «باب الترخيم».

(٢) الكتاب ٦٩/٣، والهمع ٣٣٠/٤، واللسان (وغير) وديوانه ٢٦٢

ودست رسولا : أرسلته في خفية للإخبار. والتوغير : الإغراء بالحقد، ويقال : أَوْغَرْتُ صدره على فلان، إِذَا أَحْمِيَّتْهُ مِنَ الْغَيْظِ.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) سبق الاستشهاد به.

واقترضى كلام الناظم، حيث لم يفرق بين هذه الوجوه الأربعة، أن الجميع جائز، ولا فضل لأحدهما على الآخر فى القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشلّوبين : ولا أحفظ منه إلا بيتاً واحداً، وهو قوله^(١):

مَنْ يَكْدِنِي بِسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ
كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وضَعَفَه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضى فى الشرط أو فى الجزاء إنما القصدُ به تحقيقُ الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القصد مرتباً على فعلٍ لم يكن، وإنما هو بعدُ مستقبل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضَعُفَ لذلك.

وأيضاً فتكون أداة الشرط قد هيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطِعَ عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يعمل فيه الشرط فليس فيه تَهْيِئَةٌ للعمل وقُطِعَ عنه، لأنه إذا عمل فى الثانى عُلِمَ أنه قد عمل فى الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا معاً ماضيين لا يُلْقَى/ فيه محذور، لاستواء العمل فى الموضعين، فهذا معنى ٢٦ توجيه الشلّوبين.

ولم يرَ الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده فى النَّثْرِ الفصيح، وفى النَّظْمِ الذى قُوَّتْهُ قُوَّةُ النَّثْرِ، فمن النَّثْرِ، فمن النَّثْرِ ما فى الحديث من قوله

(١) هو أبو زيد الطائى، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشى ٢٦٣، والمقتضب ٥٩/٢، والخزانة ٧٦/٩، والعينى ٤٢٧/٤، والأشمونى ١٧/٤.

وكاده يكيده كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : ما يمترض فى الحلق كالعظم . والوريد كل عرف يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو ينبض أبداً .

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ»^(٢).

ومن النظم قول الشاعر^(٣):

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا
مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وقول الآخر^(٤):

إِنْ تَصْرَ مُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا
مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وصاحب البيت الأول متمكن من أن يقول بدل «إِنْ يَسْمَعُوا»: «إِنْ سَمِعُوا».
وصاحب البيت الثانى متمكن من أن يقول بدل «وَصَلْنَاكُمْ»: «نُؤَاصِلُكُمْ»، وَإِنْ تَصِلُونَا تَمْلُؤُوا» فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير مُضْطَرِّين.

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان» - باب قيام ليلة القدر من الإيمان» فتح البارى ٩١/١ (الحديث رقم ٣٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الأنبياء» - الباب التاسع عشر» فتح البارى ٤١٧/٦ (الحديث رقم ٣٣٨٤).

(٣) المحتسب ٢٠٦/١، والمغنى ٦٩٢، والأشمونى ١٧/٤، وسمط اللالى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.

والبيت لقعن بن أم صاحب. ويروى «سبة طاروا بها» والسبة: ما يُسَبُّ به الإنسان من العيوب.
(٤) العينى ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والدرر ٧٤/٢، والأشمونى ١٧/٤ والصرم: القطيعة. والإرهاب: الإخافة.

قال لمؤلف : وقد صرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعل منه قوله تعالى : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} (١) لأن «طَلَبَ» بلفظ الماضي، وقد عطف على «نُنْزِلُ» وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه.

هذا جملة ما احتج على مذهبه، ولعله يقول في قوله (٢):

* مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ *

أنه صالح لأن يقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ أَكُ مِنْهُ» فيجربى على حكم الاختيار، والحق أنه نادر ليس فى رتبة ما تقدم كما يقول النحويون. كل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع. وقوله : «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثانٍ لـ (تَلْفِيهِمَا) أى تَلْفِيهِمَا ماضيين أو مضارعين، وألفى: بمعنى وجد.

ثم عطف بذكر بعض الأحكام اللاحقة لبعض الأقسام فقال : «وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ».

يعنى أن فعل الجزاء يحسن رفعه، ولا يكون حينئذٍ إلا مضارعاً، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً.

وقوله : «حَسَنٌ» يقتضى أنه لا يقتصر فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجه آخر وهو الجزم، ولم يحتج إلى ذكره لأنه معلوم الدخول فى حكم الجزم، لما تقدم من إطلاقه جزم الفعلين، وإنما ذكر ما لم يتقدم له، فتقول فى الرفع : إن

(١) سورة الشعراء : ٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لآبى زبيد الطائى، وعجزه :

* كَالشُّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ *

أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ، وَإِنْ قَمْتَ أَقَوْمُ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيه^(١):

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمُ

وقال الآخر^(٢):

فَإِنْ كُنْتَ لَا يُرْضِيكَ أَنْ لَا تَرُدَّنِي

إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيًا

٢٧/

/ وقال الآخر :

* وَإِنْ بَعُونَا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ *

ولا يلزم هنا أن يكون فعل الشرط ماضيا لفظاً ومعنى تقدم في

الأمثلة بل يجوز أن يدخل له في عبارته ما كان ماضياً معنى لا لفظاً،

وذلك المضارع إذا دخلت عليه «لَمْ» كقولك إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ. ومنه

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ١٥٧/٨، والمغنى ٤٢٢، والعيني ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشعوني ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخَلَّة - بفتح الخاء -- وهي الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم : الحرام. يقول : إذا سئل لم يعقل لساطه بأن ماله غائب أو محرم على طلابه.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجري ١٨٥/١، وابن يعيش ٢٨٠/١، والعيني ٥١/٢، والتصريح ٢٧٢/١، والأشعوني ٤٥/٢.

ويروى الشطر الأول «فإن كان لا يرضيك حتى تردني» وهو الرواية الأشهر.

والبيت لسوار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفاً على نفسه.

وقطري هو قطري بن الفجاعة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهلة^(١):

لَا يَأْمَنُ النَّاسُ مُمَسَّاهُ وَمُصْبَحَهُ

من كُلِّ أَوْبٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ يُنْتَظَرُ

والقوافي مرفوعة. وعلى هذا يكون الماضي فى قوله : «وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ» أعمُّ من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيشمل ذلك قولك : إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي لَمْ أُكْرِمَكَ، فهما ماضيان، وكذلك إِنْ أُكْرِمْتَنِي لَمْ أُكْرِمَكَ، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً، والشرط ماضٍ، من جهة أنه مُقَدَّرُ التقديم، وليس عندهم فى موضعه، فهو فى الحقيقة دليلُ الجواب، كما قلت: أُكْرِمَكَ إِنْ أُكْرِمْتَنِي، ولو قَدَّرْتَ أنه نَفْسُ الجواب لَوَجِبَ الجزم، فقلت : إِنْ أُكْرِمْتَنِي أُكْرِمَكَ.

والذى سَوَّغَ ذلك مجئُ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يظهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُنَ الإتيان بعده بما لا يَنْجزم، على حَدِّ ما لو أتى قبل الشرط.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: أَتَيْكَ إِنْ تَأْتَيْتَنِي، إِلَّا فى الشعر، ويجوز: أَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.. فهذا مِثْلُهُ، وذلك لأن العرب مِمَّا يَكْرَهُونَ أن تعمل (إِنْ) أو غيرها من

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى وهى من عيون قصائد المراثى وأبرعها، وقد أوردها البغدادى كاملة فى الخزائن (١/١٨٥ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد فى الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمُصْبِحُ والمُصْبَحُ : مصدران ميميّان بمعنى : الإمساء والإصباح. والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمنه الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا فى قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثانى : «فى كل فج وإن لم يفز ينتظر» والفج : الطريق الواسع.

أدوات الجزاء فى لفظ الفعل جَزَمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنْجزم)^(١)، فعلى هذا الوجه جاز الرفع، فالجزم والرفع على وجهين مختلفين عند سيبويه^(٢).

وأما المبرد فزعم أنه هو الجواب بنفسه، وأنه على أرادة الفاء^(٣)، ولم يَرْتَضِ مذهب سيبويه، من جهة أن الفعل هنا فى موضعه وهو الجواب، فادعاء كونه مقدماً إخراجاً له عن موضعه، ودَعْوَى لا دليل عليها. وهذا المذهب ظاهرٌ من كلام الناظم إذ قال: «وبَعْدَ ماضِ رَفْعِكَ الْجَزَا حَسَنٌ» فجعله نفسَ الجزاء، ولو أراد أنه دليلٌ عليه يقال: رَفْعَكَ الفعل، أو نحوه مِمَّا لَا يُفْهَمُ له به أنه جزاء بنفسه.

والذى صَحَّحه الناس مذهب غير المبرد، لأن حذف الفاء من الجزاء لا يكون إلا فى الشعر، وهذا كثير فى الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القبيل، واحتجوا أيضاً بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهب المؤلف بما ذكر، وبأن الجواب هنا يُغْتَفَر فيه حذف الفاء، لأنه لمَّا لم يظهر فى الفعل الشرطى جزم كان الجواب كجواب (إِذَا) رَفْعاً، تشبيهاً لـ (إِنْ) بـ (إِذَا) لمَّا لم يَنْجزم بها فعل الشرط لم يَنْجزم فعل الجواب.

وأما إن كان فعل/ الشرط مضارعاً فإنَّ الجواب إذا كان مضارعاً ٢٨ إنما بابُه الجزم كما تقدم، ولا يجوز فيه الرفع إلا نادراً، وهو مُراد الناظم بقوله: «ورَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ».

(١) مابن القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

الضمير في «رَفَعُهُ» عائد على «الجزء» على حذف المضاف، يعنى أن رفع الفعل المضارع الواقع جزاءً، إذا كان فعلُ الشرط مضارعاً، ضعيفُ نادر، لم يُقَلَّ : إنه شاذُّ، كما قال غيره: مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، لأن مثل هذا عنده ثَبِتَ فِي النَّثْرِ، حَكَى ابْنُ جَنَّى فِي «الْمَحْتَسَبِ» عَنْ طَلْحَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ قَرَأَ: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ} برفع «يُدْرِكَكُمُ»^(١).

وفى الشعر من هذا جملةٌ صالحة، نحو قول جرير بن عبد الله البجلي أنشده في الكتاب^(٢):

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ بِأَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وأنشد أيضاً للعجيز السلولي^(٣):
وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي
وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ
وَالْقَوَافِي مَرْفُوعَةٌ. وقال الآخر^(٤):

-
- (١) المحتسب ١٩٣/١.
(٢) سبق الاستشهاد به.
(٣) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٧٠/٩، والأصول لابن السراج ٢٠٣/٢، والأغاني ١٤/١٥١
يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأذى أثر عليهما والإحسان. وضمير «كان» عائد على قوله :
«المستلجم» في بيت قبله، وهو :

- ومستلجمٌ قد صكَّه القوم صكَّه
بعيدُ الموالى نيل ما كان يمتنعُ
رددت له مافرط القيل بالضحى
وبالأمس حتى أبنا وهو أضلعُ
- (٤) الكتاب ٧٠/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٥٧/٩، والتصريح ٢٤٩/٢،
والعينى ٤٣١/٤، والأشعرونى ١٨/٤، واللسان (طبع) وديوان الهذليين ١٥٤/١ =

فَقُلْتُ لَهُ أَجِمْلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

وهذا النوع قليل.

وجهه ما أشار إليه من ضَعْفِهِ ما تقدم من أن العرب تَكْرَهُ أن يَظْهَرَ لأداة الشرط عملُ في اللفظ، ثم لا يكون له جواب مجزوم، وهكذا أَجْرَى الأمر في كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم^(١)، وهو معنى ما علَّل به المسألة على الجملة.

وأما تأويل الكلام فعلى أحد وجهين:

أحدهما : أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون الفعل المرفوع دليلَ الجواب، لا جواباً حقيقةً، كأنه قال : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وكذلك : أَنْفَعُ مَتَى مَا أَمْلِكُ الضَّرَّ، وَلَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، كما تقدَّم في توجيه المسألة قبل هذا، فيكون مثل ما أنشده سيبويه^(٢):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ
وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

= والبيت لأبى ذؤيب الهذلي، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص ذلك من طعامها شيئاً. والطوق : الطاقة. والمطبعة : المملوءة. وضاره يصيره : ألحق به الضرر - ويروى «فقلت تحمل» و«قيل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجري ٣٢٩/١، والخزانة ٣/٢، ٢٢٦/٥، ٦١/٩، ٥٤٧، والتصريح ١٢٦/١، والهمع ٢٠٥/٤.

وسراقة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

أى : والمرءُ ذنبٌ إنْ يَلْقَ الرُّشَا . وما أنشدته أيضا لذى الرُّمة^(١) :
 وأنتى مَتَى أُشْرِفَ على الجَانِبِ الَّذِى
 بِهِ أَنْتِ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاضِرُ
 أى : إننى ناظرٌ متى أُشْرِفُ .

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد
 الفاء يُرفع، فكأنه قال : إنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ فَتُصْرَعُ، وَلَكِنْ مَتَى مَا أُمْلِكِ الضَّرَّ
 فَانْفَعِ، وَمَنْ يَأْتِهَا فَلَا يَضِيرُهَا، فيكون على حَدِّ قول جابر بن ثابت، أنشدته فى
 الكتاب^(٢) :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
 وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
 وأنشد . أيضا للأسدى^(٣) :

-
- (١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزانة ٥١/٩، وديوانه ٢٤١، وقبله :
 فَيَأْمَى هَلْ يُجْزَى بِكَائِي بِمِثْلِهِ مرارا وأنفاسى إليك الزوافرُ
 ومعنى البيتين : يَأْمَى، هَلْ تَجْزِي بِكَائِي مِنْ أَجْلِكَ بِبِكَائِكَ مِنْ أَجْلِى، وهَلْ تَجْزِي نَظْرِي إِلَيْكَ فِى
 كُلِّ جِهَةٍ تَكُونُ فِيهَا بِنَظْرِكَ إِلَيَّ كَذَلِكَ؟
 (٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحتسب ١٩٣/١،
 والمنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزانة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٣/٤، والتصريح ٢٥٠/٢،
 والهمع ٣٢٨/٤.
 والبيت نسبته سيبويه وخدمة كتابه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما، رواه
 جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :
 إن يسلم المرء من قتل ومن هرم للذة العيش أفناه الجديدان
 فإنما هذه النيا وزينتها كالزاد لا يبد يوما أنه فاني
 (٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحتسب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والأشمونى ٢١/٤، واللسان (نكع).
 ونكعه حقه : حبسه عنه، ونكعه الورد : منعه إياه. والشرب : الخطر من الماء.

بَنَى ثَعْلَ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا

بَنَى ثَعْلَ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

٢٩

/ التقدير : فالله يُشكرها، وَمَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ وَظَالِمٌ.

وكلا التوجيهين لايجوز إلا فى الشعر عند الجمهور، ولكن الذى يُعطيه لفظ الناظم أن الرفع على حذف الفاء، لأنه جعله هو الجزاء بنفسه، لقوله : «ورفعه بعد مُضَارِعِ فَأَعَاد الضمير على الفعل الواقع جزاءً بنفسه، أى : ورفعُ الجزاء بعد مضارع وهن.

وهذا التوجيه مذهبُ المبرد^(١)، والأول لسيبويه^(٢)، وكلاهما ممكن.

ويقال : وهن الإنسان يهن، وهن بالكسر أيضا، ضعف، وهنته أنا، وأوهنته، وهنته.

وَأَقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلَ شَرْطًا لِأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

قَدَّمَ الناظم - رحمه الله - أن الفعل الماضى والمضارع يقعان جواباً للشرط، وأطلق القول فى ذلك إطلاقاً، ولم يبين أنه مُقْتَصَرٌ به على الفعل خاصة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعاً، وأنه إذا كان ماضياً فى موضع جزم، ولم يذكر مايقع من غير ذينك الفعلين جواباً، ولا ما لا يصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولما كان الواقع جواباً منه ما لا يحتاج إلى الفاء ولا يفتقر إليها، ومنه ما يفتقر إليها، بقاعدة حَسَنَةٍ مُخْتَصَرَةٍ، حاصلها أن كل ما صلح من جهة المعنى أن يكون جواباً للشرط إن لم يمكن أن يأتى شرطاً لـ

(١) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(إن) أو غيرها من أخواتها، أى يقع بعدها - فهو مُفْتَقِرٌ إِلَى الفاء، لا بُدُّ له منها.

وهذا معنى قوله : «إِنْ جُعِلَ شَرْطًا لَأَنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ» أى : لو فُرض أن يجعل يلى أداة الشرط لم يصلح.

ويُفهم منه أنه إن صلح جعله يلى الشرط فلا يُقرن حتماً بالفاء، فتقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بغير فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، وكذلك تقول : إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ، بلا فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ يَكُنْ كَذَا، وكذلك إذا قلت : مَتَى أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، أو متى أَكْرِمَكَ يَكُنْ كَذَا. وهذا صحيح.

(فإن قلت : إِنْ تُكْرِمْنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ، فلا بُدُّ من الفاء، لأنه لا يصلح أن تقول : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فزِيدُ يُكْرِمَكَ، لا بُدُّ فيه من الفاء، لأنك [لا] ^(١) تقول: إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ زِيدُ يُكْرِمَكَ، كان كذا) ^(٢) وقد ذكر هذه القاعدة فى «التسهيل» ^(٣).

والذى يُحَصِّلُ تفسيرها على الكمال أن يُذكر ما يصلح أن يقع
تاليا لـ (إن) لما يخصه من الأوصاف، فإذا انحصر فما خرج/ عن ذلك ٣٠
فلا بُدُّ له من الفاء، فتقول : الأصل أن تكون جملة الجواب مصدرةً بفعل متصرف، غير طلبى، ماضٍ، مجردٍ من (قَدْ) لفظاً أو تقديرًا، أو غيرها من الأدوات مطلقا، كالنفي ونحوه، أو مضارعٍ مجردٍ، أو منفيٍّ بـ

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث فى يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً».

(لَمْ) أَوْ (لَا).

وقد جمع هذا العَقْدُ أو صافاً بها يصح وقوعُ الجملة جواباً من غير فاء.
أحدهما : أن تكون الجملة مصدرّة بفعل، فلو كانت مصدرّة باسم لم
تَصْلَح أن تقع جواباً للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تالية للشرط، فلا تقول : إِنْ
تَأْتِنِي زَيْدٌ مُكْرِمٌ، لأنك لاتقول : إِنْ زَيْدٌ مُكْرِمٌ يَكُنْ كذا.

وما جاء مما يخالف هذا فشاذٌ يُحفظ، نحو ما أنشده سيبويه^(١):

بَنِي تُعَلِّ لَاتَتَكْعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا
بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ
وأنشد أيضاً^(٢):

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * البيت

فإن قيل : فأنْت تقول : إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَكْرَمُهُ، فَلِمَ لايجوز على ذلك أن يقال :
إِنْ أَكْرَمْتَنِي زَيْدٌ قَامَ، فضابطُ الناظم يقتضى جوازَ هذا.
فالجوابُ : أن قولك : «إِنْ زَيْدٌ قَامَ» ليست بجملة اسميّة، وإنما هي فعليّة،
و«زَيْدٌ» مرفوع بفعل مضمر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أن (إِنْ) من خواصِّ الأفعال لاتدخل إلا عليها، لكنهم أضَمروا
بعدها لَمَّا كانت أمُّ الباب، وأيضاً لايليها الاسم إلا وبعده فعلٌ مفسَّر، كقوله
تعالى : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}^(٣).

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إن زيد قائم) لم يصح فلا يصح، إذن أن تقول : إن قام زيد عمرو قائم. نعم أسلم الإلزام إن كان ما بعد الاسم فعلاً، نحو قولك : إن تأتيني زيد يقل ذاك. فقوله : «زيد يقل ذاك» جملة مصدرية باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جزم «يقل ذاك» فكأنه قال : إن تأتيني يقل زيد ذاك.

أجاز هذه المسألة سيبويه، وجعلها نظير : زيدا ضربته، لما كان الجواب موضع ابتداء على الجملة^(١).

وقد منع المسألة الزجاج في «معانيه» ورد عليه الفارسي في «الإغفال» واستشهد بكلام سيبويه فيها، فإذا قد صار قولك : (زيد يقل ذاك) من وجه يصح أن يجعل شرطاً لـ (إن) لأنك تقول : إن زيد أتاني أكرمه، وإن زيد يأتي أكرمه، في الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرت الفعل المقدّر فهو معتبر في الشرط والجزاء، فتخرج الجملة عن التصدير بالاسم، فليس ما عترض به من الجمل المصدرية بالاسم، وإن لم تعتبر التقدير، وإنما اعتبرت مجرد الظاهر، فاعتباره جارٍ أيضاً في / الشرط والجزاء. وقد تقدم أنه جائز ٣١ في الشرط على تقدير الفعل، فكذا يجوز في الجزاء فلا اعتراض به، لأننا نقول : الجملة المصدرية بالاسم لا يمتنع وقوعها جواباً بغير فاء مطلقاً، بل يمتنع في وجه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فعل، ويجوز في وجع، وهو إذا كان على إضمار الفعل. وهذا ظاهر.

الوصف الثاني : أن يكون الفعل متصرفاً، وقد تقدمت أمثله ذلك،

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فلو كان غير متصرف لم يصلح أن يقع جواباً دون فاء، لأنه لا يقع تالياً للشرط فلا تقول: **إِنْ تُكْرِمْنِي عَسَى أَنْ أَكْرِمَكَ**، ولا **إِنْ تُكْرِمْنِي نِعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ**. كذلك (بئس، وليس) بل لابد من الفاء، قال الله تعالى: **{إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}**^(١). وقوله **{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا. فَعَسَى رَبِّي}**^(٢). الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لا تصلح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول: **إِنْ عَسَى أَنْ تَقُومَ**، ولا **إِنْ نِعَمَ الرَّجُلِ أَنْتَ**، ولا ما أشبه ذلك.

الوصف الثالث: أن يكون الفعل غير طلبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جواباً إلا الفاء وذلك قولك: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمَهُ**.

والأفعال الطلبية هي فعل الأمر كما ذكر، ومنه قوله تعالى: **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**^(٣).

والنهي، نحو ما فى قراءة ابن كثير: **{وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}**^(٤).

والدعاء، نحو قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا مِثْرًا}**^(٥). وفى الحديث: **(اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا)**^(٦). وكذلك (لاتفعل) فى الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضى أو المضارع، نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ**، وإن قعد فـ **فَإِرْحَمْهُ اللَّهُ**.

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

(٤) سورة طه: ١١٢، وانظر: السبعة ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال: ٣٢.

(٦) أخرجه البخارى فى «كتاب التوحيد» - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها» فتح البارى ٣٧٨/١٢ (الحديث رقم ٧٣٩٣).

ومنه ما أنشده سيبويه من قول الشاعر^(١):

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بَلَالًا بَلَّغْتِهِ

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَازِرُ

فـ «قام» (دعاءً عليها، وقد يكون الفعل طلبياً بالأداة — لداخلة عليه، كالاستفهام، والعرض، والتخضيض،) (ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القَد الآخر، وهو قيد التجرد، فكلُّ هذه الأفعال لاتصلح أن تكون جواباً إلا بالفاء، لأنها لاتصل أن تلي أداة الشرط فلا تقول : إن اضرب زيداً، ولا يجوز ذلك.

والوصف الرابع : التجرد من الأدوات الداخلة، فأمّا في الماضي فإن يتجرّد خصوصاً / من (قَد) لفظاً أو تقديرًا، ومن غيرها <عموماً>، فإن ٣٢ لم يتجرّد عن (قَد) في اللفظ فلا (تقع جواباً دون الفاء، لأنه لا يصح أن يلي الصرط، فلا تقول : إن أكرمتني قَد أكرمتك، (لأنك لاتقول : إن أكرمتك)^(٢) وكذلك إن قَدَرْتَهَا، فإنها في حكم المنطوق بها، فلا بد من الفاء، نحو قوله تعالى : {قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ}^(٣).

(١) هو نو الرمة، ديوان ٢٥٣، والكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، وابن الشجري ٢٤/١، وابن يعيش ٣٠/٢، ٩٦/٤، والمغنى ٤٣٥، وابن أبي موسى : هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. والوصل - بكسر الواو - الفصل، وهو ملحق كل عظيم، والمراد بوصليها الفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر : اسم فاعل من : جزر الناقة، إذا نحرها. ويروى «إذا ابن أبي موسى بلال» بالرفع. يخاطب ناقته ويقول لها : إذا بلغتنى الممدوح فقد استغنيت عنك، لأنى ساحل عنده فى خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا عليها بالنحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

وقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ^(١) والتقدير كقوله تعالى : {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ} ^(٢).

ودليل كونه على تقدير (قَدْ) أنه ماضٍ في المعنى، لأن الصدق ليس مسبباً عن كون القميص قُدٌّ من قَبْلٍ، ولا الكذب مسبباً عن كونه قُدٌّ من دُبُرٍ، فكانه قال : إن كان قميصه قُدٌّ من قَبْلٍ فقد صدقت، أى فقد كان قولها صادقاً، وكذلك في الطَّرَف الآخر.

وكذلك إن لم يتجرد عن غير (قد) عموماً فلا بُدَّ في وقوعه جواباً من الفاء، كما إذا دخلت عليه أدوات الاستفهام، أو العَرَض، أو التحضيض، أو النفي، أو نحو ذلك، كقولك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَهَلْ أَكْرَمْتَ عَمْرًا، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ غَمًا قَامَ عَمْرُو. وأمَّا التجرد في المضارع فأنَّ لا تدخل عليه أداة من الأدوات ماعدا (لَمْ) و(لَا) فلو دخل عليه حرفٌ من حروف الاستفهام أو العَرَض، أو السين، أو سَوْفَ، أو قَدْ، أو غير ذلك لم يَسْتَغْنِ في كونه جواباً عن الفاء، فتقول : إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا؟ أو فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا، أو فسوف تُكْرِمُ عَمْرًا. قال الله تعالى : {فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي} ^(٣) أو فقد أكرمك.

ولا تقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي سَوْفَ تُكْرِمُ زَيْدًا، ولا قد تُكْرِمُ زَيْدًا، لأن واحدة من تلك الأدوات لا يصح أن تلي أداة الشرط إلا (لَمْ) و(لَا) فَإِنْ الفاء لا يُفْتَقَرُ إليها معهما، فتقول : إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو (وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ لَيَقُمْ عَمْرُو، لأنك تقول :

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة الأعراف : ١٤٣.

إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُوٌ^(١) وَإِلَّا تَقُمْ أَقُمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}^(٢) الآية. وقال : {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}^(٣).

فإذا تقرر هذا ثبت أن ما اجتمعت فيه من الجوابات هذه الأوصاف الأربعة لم تلزمه الفاء، فتقول : إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، ونحو هذا لاتقدم له أمثلة كثيرة، وكلها يصح أن يقع فعل شرط.

فإن قيل : قول الناظم «وَأَقْرُنْ بِفَاءٍ حَتْمًا جَوَابًا / صفته كذا» إلى ٣٣ آخره لا يخلو أن يريد أن ماعداً ذلك لاتتقرن به الفاء أصلاً، لصحة وقوعه شرطاً، فإذا جاء أحد الفعلين الموصوفين جواباً لم تدخل عليه الفاء أصلاً، فيكون «حَتْمًا» وصفاً لا يفيد مفهوماً في المسألة.

أو يريد أن ماعداً ذلك لاتلزمه الفاء حتماً، بل قد تأتي مع أحد الفعلين الفاء، وقد لاتأتي، فانت في ذلك بالخيار، ويكون وصف «الانحتمام» يعطى مفهوماً، وكلاً القصدين غير مستقيم.

فإن كان قصده الأول لزم أن لاتدخل الفاء مع الموصوف بما ذكره أصلاً، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزة الدخول، فتقول : مَنْ يُكْرِمَنِي فَأَكْرِمُهُ، وَإِنْ تَأْتِنِي فَأَعْطِيكَ، قَالَ اللَّهُ : {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٤)}. وقال تعالى : {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}^(٥). وقال تعالى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا}^(٦). وهو كثير.

(١) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٢) سورة البقرة : ٢٤.

(٣) سورة التوبة : ٤٠.

(٤) سورة الجن : ١٣.

(٥) سورة المائدة : ٩٥.

(٦) سورة البقرة : ١٢٦.

وإن كان قَصْدُهُ الثَّانِي لَزِمَ أَنْ يَجُوزَ الْوَجْهَانِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَوْصُوفِ
بِمَا ذَكَرْ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَيْضًا، فَإِنَّ الْمَاضِيَ الَّذِي هُوَ مُسَبَّبٌ عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ
لَا تَدْخُلُهُ الْفَاءُ فَلَا تَقُولُ : إِنْ قَامَ فَقَامَ عَمْرُو، وَلَا إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَأَكْرَمْتُكَ، وَلَا يَثْبُتُ
الَّذِي كَانَ بِقَوْلِهِ^(١):

فَقَامَ بِقَاسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرٌ

لأن «قام» دعاء، ولا بقوله تعالى : {فَصَدَقْتُ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ}^(٢) لأنه على
تقدير (قَدْ) كما لو ظهرت، وليس «الصدق» مسببًا عن الشرط، بل هو قيله،
ومثله لا يصح أن يقع شرطًا لأنه غير مستقبل بـ(إِنْ) فعلى كل تقدير هذا المفهوم
الذي أعطاه النظم غير منتظم في سلك الصحة، إلا أن يقال : إِنَّ المفهوم هنا
مُعْطَلٌ، فهو على خلاف عادته، وَيَقْتَضِي إِهْمَالَ مَسْأَلَةِ مِنَ الْبَابِ، هِيَ غَايَةُ
الشُّهُرَةِ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهَا ضَرُورِيَّةٌ.

فالجوابُ أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كَوْنُ مَاعِدَا
مَا ذَكَرَ لَا يُقَرَّنُ بِالْفَاءِ أَصْلًا، فَصَحِيحٌ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ عَلَى قِسْمَيْنِ :

أحدهما : أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء
لزوما، لأن الجملة صارت اسمية . والاسمية لأبَدٌ فيها من الفاء كما تقدم ذكره.
وعلى ذلك حَمَلَ الْمَضَارِعَ بَعْدَ الْفَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَعَلَى ذَلِكَ حَمَلَ الْمَضَارِعَ
بَعْدَ الْفَاءِ سَيَبُورِيهِ وَالنَّحْوِيُّونَ.

فإذا قلت : إِنْ تُكْرِمْنِي فَأَكْرِمُكَ، فالمعنى فإنا أكرمك، لأنه واقع عند

(١) هو ذو الرمة، وسبق الاستشهاد به، وصدره: إذا ابنُ أبي موسى بلالاً بلفته

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦.

سيبويه موقع الابتداء^(١).

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَجْ إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع
موقع الابتداء، والمعنى / فأننا أكرمك، لم يحتج إلى الفاء.

٣٤

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارتفع لأنه مبني على
مبتدأ^(٢): هذا نصُّ بأنه لا يرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهر
أو مضمّر. قال : ولذلك أدخلها، يعنى الفاء، ولو لم يرد الاسم لم يدخلها،
ولجزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حمل ابن خروف كل ما دخلته الفاء من الجوابات،
فجعل الأجوبة أخباراً مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ^(٣)
وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} ^(٤).

وإذا كان كذلك فالجملة الجوابية لارابط لها إلا أن يؤتى بالفاء
لتربطها بالجملة الشرطية، إذا كان الجزم الحاصل به الربط مفقوداً، ليس
على تقدير الظهور، وهى في ذلك نظيرُ جملة الحال، في أنها لا بُدَّ فيها من
الواو وإن لم يكن فيها ضميرٌ عائد على ذى الحال، إذ لا بُدَّ من الربط
بينهما.

وبهذا المعنى يتوجّه دخولُ الفاء حيث دَخَلَتْ. ومن تلك الجهات كلّها
لم يصح أن تقع تالية للشرط، لأن الشرط مختصٌّ بالفعل، لا يدخل على
سواه، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يقتضى

(١) قال سيبويه في الكتاب (٦٩/٣) : «وقال : إن تاتى فأكرمك، أى فأننا أكرمك، فلا بد من رفع
«فاكرمك» إذا سكت عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ».

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألا يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصلاً، فلا بد من الجزم، لأنه لا مانع من دخوله، ولا مُسَوِّغٌ لغيره، وليس هذا بموضع للفتة، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلا يصح أن تدخل الفاء هنا أصلاً، وهو الذى يُعطيه المفهوم (على التقدير الأول، فلا خَلَلٌ في عبارته هذا فُرُ المضارع.

وكذلك الماضى أيضاً على قسمين :

أحدها : أن يكون مستقبل المعنى بالشرط، فلا بد هنا! چن التجرد عن الفاء، إذ ليس الماضى هنا على تَقْيِير (قَدْ).

وأيضاً فعلى ما قاله ابن خروف : إنما تَدْخُلُ الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مَدْخُلُ للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضى في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذى يَحْصُلُ فيه الربط بالجزم.

والثانى : أن لا يكون مستقبل المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قَدْ) فقد دخلت (قَدْ) في التقدير فهى كالظاهرة، وأنى إذا أُتيتَ بها لأبْدُ لك من الإتيان بالفاء، إذ لأبْدُ من الربط، فقد دَخَلَ هذا القسم تحت ضابط لزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثانى، وهى ما أعطاه المفهوم من أن ما عدا ما ذكر غير لازمة فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأن لا، فصحيح، لأن الحاصل من ٣٥ المضارع إذا وقع جواباً أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قَصْدَيْنِ مختلفين، فإذا لم تَأْتِ بها فهو بنفسه الجواب. وإن أُتيتَ بها فالجواب

جملة اسمية، وذلك لايقدر في إطلاق جواز الوجهين، فكُم من موضع في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قَصْدَيْن مختلفين، بل هذا عند أهل البيان^(١) لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرد، فإنه لا بُد من الفاء، ولايجزى فيه وجه سوى ذلك، فلحاق الفاء فيه عند ذلك حتم.

والحاصل أيضا من الماضي غير المقرون بقَد في اللفظ كما ذكر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يؤتى بالفاء وأن لا يؤتى بها، لكن على قَصْدَيْن، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولا يقال : إن الماضي مع الفاء مقرون ب(قَد) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضي المجرد وجهان لأننا نقول : هو مجرد لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فلحاق الفاء مع قَطْع النَّظَر عن تقدير (قَد) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكانها لم تقدّر إذا كان الحكم في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبت هذا كان الفعل الماضي والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «وَأَقْرُنْ بِفَاءٍ» أراد : بِفَاءٍ، بالمد، لكن قَصَرَ ضرورة، فصار مثل ما حكى من قولهم : شَرِبْتُ مَا يَافِتِي. وفي هذا النظم منه مواضع كثيرة.

وقوله : «لَوْ جَعَلَ» جملة شرطية في موضع الصفة لـ«جَوَابًا» أى جوابًا هذه صفته، و«أَنْجَعَلَ» فعل مطاوع لـ(جَعَلَ) نقول : جَعَلْتُ الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ كَذَا فَأَنْجَعَلَ، وذلك قياس في (فَعَلَ) المقصود به العلاج، نحو : قَسَمْتُه فَأَنْقَسَمَ، وَفَصَلَّتْهُ فَأَنْفَصَلَ، وَصَرَفْتَهُ فَأَنْصَرَفَ، وما أشبه ذلك. ثم قال :

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما زبته من (س، ت) هو الصواب.

وَتَخْلَفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ

كَانَ تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى فى قولك : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، تقوم مقام الفاء، فتقع فى موضعها خلفاً منها، كما فى المثال المذكور، وهو إن تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ومثله : إن يَقُمْ زيدٌ إذا هو مائلٌ بين يديك. ومنه قوله تعالى / {وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(١) ومنه أيضاً : {وإذا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضِرَاءٍ مَسْتَهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا} ^(٢).

قال الفراء : العرب تجعل (إذا) تَكْفِي من (فَعَلْتُ، وَفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكْرُوا) لكان صواباً ^(٣).

وإنما وقعت (إذا) المفاجأة بدلاً من الفاء لشبهها بها، فى أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابد أن تقع مبنية على كلام، وأيضاً (إذا) فى الآية واقعة موقع الفعل، كأنه قال : قَنَطُوا، كما أن الفاء فى الجواب واقعة موقع الفعل، فلما اشتبها فى هذا التصرف وقعت (إذا) موقع الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها فى معناها، لأن الفاء تدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وفى كلامه فى (إذا) نظرٌ من وجهين :

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) سورة يونس : ٢١.

(٣) عبارة الفراء فى معانى القرآن (١/٤٥٩) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فَعَلْتُ وَفَعَلُوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضِرَاءٍ مَسْتَهُمْ مَكْرُوا) كان صواباً».

أحدهما : أنه يقتضى أن (إذا) تَخْلُفَ الفاءَ حيثما وقعت، فكل موضع تقع فيه الفاء يصح أن تقع فيه (إذا) فَإِذَا يُقْتَضَى أن تقول في نحو قولك : إِنْ تَقُمْ فَعَسَى أَنْ تَأْتِنِي، إِنْ تَقُمْ إِذَا عَسَى أَنْ تَأْتِنِي، وفي (إِنْ تَقُمْ فَقَدْ قَامَ عمرو) : إِنْ تَقُمْ إِذَا قَدْ قَامَ عمرو، وما أشبه ذلك من المواضع التي تدخل فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنما تدخل على الجملة الاسمية خاصة، ولا تدخل على كل الجمل الاسمية، بل على غير الطلبية، فلاتقول : إِنْ تَأْتِنِي إِذَا هَلْ أَنَا مُكْرِمُكَ؟ كما تقول : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا مُكْرِمُكَ، وإنما تقول : إِنْ تَأْتِنِي إِذَا أَنَا مُكْرِمُكَ، كما في الآية : {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(١) وكما في مثاله «إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ» وأما غير ذلك فلا، لأنها مختصة بالجملة الاسمية، ألا ترى أنه لا يجوز بعدها نصبُ الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُ عمرو، وهو مذهب الناظم في (إذا) كما مرَّ تقريره في بابه، فإطلاق هذا الكلام مُشْكَلٌ كما ترى.

والثاني : أنه نصَّ في «التسهيل» على أن (إذا) لاتقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جواباً لـ (إن) خاصة، فقال : وقد تنوب بعد (إن) (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية ^(٢). فقيدَ النيابة بأن تكون بعد (إن) وبأن يكون ما بعدها جملةً اسمية غير طلبية، وهو ما ذكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شرح ابنه هذا الموضع في «التكملة» ^(٣).

وإذا استقرأت كلام العرب فقلماً تجده إلا على ما قال، وهذا النظم

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) التسهيل : ٢٢٨، وما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن الناظم (لوحه ٢٢٧ - ١).

يَقْتَضِي أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَتَى) وَغَيْرَهَا مِنَ الْأَدَوَاتِ فَتَقُولُ / : ٣٧
 مِنْ يَكْرِمُنِي إِذَا أَنَا أَكْرَمْتُهُ، وَمَتَى تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مَقُولٍ كَمَا ذَكَرُ.

وَالْجَوَابُ : أَنْ تَمَثِيلُهُ قَيْدٌ فِيمَا ذَكَرُ، إِذْ لَمْ يَأْتِ (إِذَا) جَوَابًا إِلَّا بَعْدَ
 (إِنْ) وَمَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ غَيْرِ الْطَلِبِيَّةِ، ذَلِكَ قَوْلُهُ : «كَأَنَّ تَجُدُ إِذَا لَنَا
 مُكَافَأَةٌ» فَإِنَّهُ قَالَ : «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ الْمُفَاجَأَةُ» فِيمَا كَانَ نَحْوَ هَذَا الْمَثَالِ،
 وَمِنْ عَادَتِهِ إِفَادَةُ التَّقْيِيدِ بِالْمَثَلِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ هَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ.

وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «وَتَخْلُفُ الْفَاءُ» مَفْعُولٌ بِ«تَخْلُفُ» وَ«إِذَا الْمُفَاجَأَةُ»
 هُوَ الْفَاعِلُ، يُقَالُ : خَلَفَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ، وَخَلَفَهُ إِذَا كَانَ خَلِيفَةً
 بَعْدَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي} ^(١). وَالْمُكَافَأَةُ : الْمُجَازَاةُ، يُقَالُ
 : كَافَأْتُهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُكَافَأَةً، وَكَفَاءٌ : جَازِيَتُهُ عَلَى فِعْلِهِ.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ

بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْنِيَّتِهِ قَمِنْ

ذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ
 الْبَابِ، فَذَكَرَ مِنْهَا مَسَائِلَتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي النَّظَرِ فِيهِمَا بَابُ النِّوَاصِبِ
 وَالْجَوَازِمِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ الشَّرْطِيُّ، أَوْ عَلَى الْفِعْلِ
 الْجَزَائِيِّ.

وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْعُطْفِ عَلَى فِعْلِ الْجَزَاءِ فَقَالَ : «وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا
 إِنْ يَقْتَرِنُ» إِلَى آخِرِهِ.

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٤٢.

يريد أن الجزاء إذا عُطِفَ عليه فعلٌ بأحد حرفَيْن، وهما الواو والفاء، فإنَّ ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التثليث الذي ذَكَرَ [أنه] ^(١) مستحقُّ لها، وهو معنى قوله : «قَمِنُ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةٌ على القياس، صحيحة التنزيل على حسب ما يذكر بحول الله.

وذكر الجزاء مطلقاً، وهو أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يُقَيِّده بالفعل الذى يظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلاً : إن تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالجزم، وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالرفع، وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالنصب. وكذلك الماضى تقول : إن أتيتننى أحسنتُ إليك وأُكْرِمَكَ، وأُكْرِمَكَ، وأُكْرِمَكَ.

وكذلك إذا كان الجزاء غيرَ الفعل المتقدم نحو : إن تَزُرْنِي فَأَنَا مُحْسِنٌ إِلَيْكَ وَأُكْرِمَكَ، بالجزم، وأُكْرِمَكَ، بالرفع، وأُكْرِمَكَ بالنصب. وشَرَطَ الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : {وَأِنْ تَبَدُّوا مَأْفَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ} ^(٢) قُرِئَتْ هذه الآية ٣٨ بالثلاث الحركات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لِمَنْ عدا. نافعا

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبتته من عندى، وهو الذى تستقيم به العبارة. والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابن عامر^(١). وقراءة الرفع لهما^(٢)، وقراءة النصب في غير السبع، حكاها سيبيويه^(٣)، وهى مروية عن ابن عباس وأبي حيوة والأعرج^(٤).

ومثال الواو قوله تعالى : {وَأِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ}^(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «وَيُكَفِّرُ» بالرفع مع النون، وكذلك ابن عامر وحفص إلا أنهما قرأا بالياء، وقرأ الباكون بالنون والجزم^(٦)، وروى عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون^(٧).

وقال تعالى : {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}^(٨) قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء، والباكون برفع الراء مع النون^(٩)، وأنشد سيبيويه في النصب للأعشى^(١٠):

(١) في (س) «لمن عدا نافعا».

(٢) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضا.

والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ما جاء في كتاب السبعة (لابن مجاهد ١٩٥) والإقناع لابن الباذش (١٦٦) من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهم من السبعة.

(٣) الكتاب ٩٠/٣.

(٤) البحر المحيط ٣٦٠/٢.

(٥) سورة البقرة : ٢٧١.

(٦) السبعة ١٩١.

(٧) البحر المحيط ٣٢٥/٢.

(٨) سورة الأعراف : ١٨٦.

(٩) السبعة ٢٩٨.

(١٠) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، واللسان (كيب) وديوانه ٨٨

والمسحب والمجر : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من السحب والجر. وككب : اسم جبل بمكة. والمعنى : من يغترب عن قومه يجرى عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس حسناته، وإن أساء أظهروا سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَفْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يُزَلْ يَرَى
 مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا
 وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
 يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا
 وقد حُمِلَ على هذا قولُ عنترة^(١) :
 متى ماتلقني فردين ترجفُ

رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

فإن كان العطف بغير الواو فمقتضى كلام الناظم أن ثلاثة الأوجه لا تجوز
 في المعطوف، وكذلك الحكمُ عند سيبويه^(٢) والبصريين أن الفعل إذا عطف به (ثم)
 أو غيرها، فالتثنية غير جائز، بل إنما يجوز عندهم في ذلك وجهان :
 أحدهما : التشريك في الجزم، فتقول : إِنْ تَأْتِنِي أَتَكَ ثُمَّ أَحْسِنِ إِلَيْكَ .
 والآخر الرفعُ فتقول : وَأَحْسِنِ إِلَيْكَ .
 ومن الأول قوله تعالى : {وَأِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا
 أَمْثَالَكُمْ}^(٣) .

(١) ابن الشجري ٢٨/١، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥، والخزانة
 ٥٠٧/٧، ٢٢٠/٨، والعيني ١٧٤/٣، والتصريح ٢٩٤/٢، واللمع ٢٤٠/٤، والدرر ٨٠/٢، وديوانه
 ١٠٨

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترة على شجاعته،
 ويظهر لقومه تحقيره، فقال له هذه الأبيات.

وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأليتين،
 واحدها رانفة. وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفاً وجنباً. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف :
 طارت نفسه خوفاً.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : ٢٨.

ومن الثانى : قوله تعالى : {وَأَن يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ} (١).

وذلك أن الرفع والجزم أمرهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزم على التشريك إماً في اللفظ إن كان الجزم ظاهراً، وإماً في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصب فعلى منزع (ماتأتينا فتحدثنا) كأن قولك : إن تكرمنى أكرمك وأحسن إليك، أو فأحسن إليك، أردت به : إن تكرمنى يكن منى إكرام لك؛ وإحسان، أو فأحسان، ولا يجوز إظهار (أن) هاهنا كما تقدم.

وإنما اختص هذان الحرفان بهذا الحكم للوجه الذى اختصاً لأجله

٣٩ بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لَمَّا / في الفاء من معنى السببية، ولمّا في الواو معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضى الاتصال بما قبل، بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك قال سيبويه: واعلم أن (ثم) لا ينصب بها كما ينصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضم بعده (أن) وليس يدخلها من المعانى ما يدخل في الفاء، وليس معناها الواو، ولكنها تشترك ويبتدأ بها (٢).

وإذا كان الأمر مآقرره لم يكن النصب بعد (ثم) أو غيرها إلا من باب قوله (٣).

(١) سورة آل عمران : ١١١.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبناء، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

* وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحًا *

وقد جعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بابه غير الواجب، لكنه في الجزاء قوى من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلما كان كذلك ضارعا مالا يُوجب الفعل كالاستفهام، فنصبوا لذلك.

وقد تقرر أن هذافي الفاء والواو ولمعنى فيهما [فلا يلحق بهما] ^(١) غيرهما، لأنه إما للتشريك، ولا إشكال، وإما للاستئناف، ومعنى النصب خارج عن هذين، وقوله : «إِنْ يَقْتَرِنَ» أتى به مضارعا على الوجه الأقل، لأن الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعل من بعد الجزاء بتثليث قمن».

ونظيره من كل وجه بيت الكتاب ^(٢):

هَذَا سُراقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

والمراءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذِيبٌ

ويقال : هو قمنٌ لكذا، وقمنٌ به، أى حقيقٌ وجدير.

ثم أخذ يذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وَجَزَمَ أَوْنَصَبَ لِفِعْلٍ إِثْرَفَا

أَوْوَاوِ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اخْتَنَفَا

يعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتى الشرط والجزاء فصارتا تكتنفانه، أى

تحيطان به، وكان ذلك الفعل إثرَ واوٍ وفاءٍ - فجائزٌ فيه وجهان :

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التشريك في العامل، نحو قولك : إن تَأْتِنِي فتنزل عندى أكرمك، أو : ونزل عندى.

والوجه الآخر : النصب، وذلك على ما تقدم من تقدير المصدر معطوفاً عليه هذا الفعل بإضمار (أن) كقولك : إن تَأْتِنِي فتنزل عندى أكرمك، أو : وتنزل عندى.

والتقدير : إن يَكُنْ منك إتيان فنزول أكرمك، أو مع نزول والنصب هنا أمثل شيئاً منه في المسألة الأولى، لأن العطف هنا على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام والأمر والنهى، ونحوهما.

ومن مثل الوجه / الثانى ما أنشده سيبويه من قول ابن زهير^(١) :

وَمَنْ لَا يَقْدَمَ رَجُلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقَ

والنصب في هذه المسألة أيضاً ضعيف، لأن النصب في قولك : إن تَأْتِنِي فتحدثنى أكرمك، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إن يَكُنْ منك إتيان فحديث أكرمك) في معنى قولك : إن تَأْتِنِي فتحدثنى أكرمك، فكرهوا أن يتخطوا به من بابهِ إلى باب آخر من غير زيادة معنى.

وأما البيت فالنصب فيه جيد، لأنه إنتر النفى حسن كما تقدم، سواء كان بعد شرط أولا.

ومنع الناظم الرفع في هذا الفعل، لأنه أجاز الجزم والنصب بعد ما أجاز في المسألة الأولى الأوجه الثلاثة، فدل على أن الثالث غير جائز،

(١) سبق الاستشهاد به.

فلا يجوز على هذا أن تقول : **إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَكْرَمَكَ**، ولا : **وَتُحَدِّثْنِي**، بالرفع، لأن «**فَتُحَدِّثْنِي**» موضوعٌ موضع (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يَأْتِ بحرف العطف. ولو قلت : **إِنْ تَأْتِنِي وَمُحَدِّثًا** أو **فَمُحَدِّثًا** - كان الكلام فاسدًا لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يعطف عليه. وأما ضمير «**تَأْتِنِي**» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه. هذا معنى تعليل سيبويه^(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفع مع الواو خاصةً على الحال، كأنه قال : **إِنْ تَأْتِنِي وَأَنْتَ تَسْأَلْنِي**، ولا يُقَدَّرُ الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يُقَدَّرُ «**وَسَائِلًا**» كما يُقَدَّرُ :

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيًا^(١)

بالجملة، أى : وأنا أرهنهم.

والناظم لم يَرْتَضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مضى له في باب «الحال» جواز وقوع المضارع المثبت حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفة مَنْ ذهب إلى المنع في المسألة، فما باله مَنع ذلك هنا؟ فكان الأولى به أن يُجيز الرفع مع الواو، لأن ما أُلْزِمَ سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستدلَّ عليه بالسَّماع، فهو لازم له، فاقتصراره مع الواو على الوجهين غيرُ سديد، أما مع الفاء

(١) الكتاب ٨٨/٣.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٣/١، والأشعوني ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبيدالله بن زياد قد توعدّه فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه، وكتب إلى عبيدالله يأمره بالصفح عنه.

ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حَقِّه أن يجمع بين كلاميه.

وقيدَ جوازُ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين : أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ، فدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولا يجوز في غيرهما، وهو ردُّ لما أجازَه الكوفيون فيما نقل عنهم في (ثم) من النصب، كما أجازَه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون : إن تَأْتِي تُمُّ ٤١ تُحَدِّثُنِي أَكْرَمْتُكَ، بنصب «تُحَدِّثُنِي» ومن حجتهم في هذه قراءة من قرأ : {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} ^(١) بنصب «يُدْرِكْهُ» وهي قراءة قتادة ونُبيح والجراح. وقد قُرِئَ بالرفع، وهي لطلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي ^(٢). والجزمُ قراءة الجماعة.

وهذه القراءة لم يُثبِتِ البصريون بها حكما، لنُدُورِها وكَوْنِها في القياس كقوله ^(٣):

* وَالْحَقُّ بِالْحَاجِزِ فَاسْتَرِيحَا *

لكنها أمثلُ قليلا، لأنَّ الشرط ليس بواجبٍ في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأولى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني : أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله : «إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا» يعنى أنه لا بُدَّ من أن تكون جملة

(١) سورة النساء : ١٠٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٥، والبحر المحيط ٢/٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، ومصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطتا به، فصار بينهما، وقد تقدم تمثيل ذلك.
واكْتَنَفَا» في كلامه من قولهم : اكْتَنَفَ القومُ، إذا اتَّخَذُوا كَنِيفًا
لِإِبلِهِمْ، وَالْكَنِيفُ : حَظِيرَةٌ مِنْ شَجَرٍ تُجْعَلُ لِلْإِبلِ، أَيْ إِنْ اتَّخَذَ بِالْجُمْلَتَيْنِ
كَنِيفًا. ولا يكون من : اكْتَنَفَ القومُ زِيدًا، أَيْ أَحاطوا به، لأنه أتى بالفعل
مُسْتَنَدًا إِلَى ضمير الفعل، وليس هو المحيطُ بِالْجُمْلَتَيْنِ، بل هما المحيطان
به، فإنما يريد أنه اتَّخَذَ بهما كَنِيفًا، أَيْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ.

فإن قلت : ما الذي احتَرَزَ بقوله : «إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا» وهو إنما
يريد أن يكون ذلك الفعل تابعًا لجملة الشرط، سواء أكانت الجملتان
تَكْتَنِفَانِهِ أَمْ لَا، فَيُظْهِرُ أَنْ وَصَفَ الْاِكْتِنَافَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ؟
فالجواب : أن هذا الكلام أُحْرِزَ به أمرين :

أحدهما : ما تقدم من كونه تابعًا لجملة الشرط لاجملة الجواب، إذ
قد تقدم الحكمُ في ذلك. والآخر : أنه قَصِدَ أن يكون الفعل المعطوف
بالواو أو الفاء زائدًا على فعل الجواب إِنْ كَانَ فِعْلًا، لأنه إِنْ لَمْ يَكُنْ زَائِدًا
عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ الْجَوَابُ بَعَيْنِهِ، وَذَلِكَ يَتَّصَرُّ فِي الْمَعْطُوفِ بِالْفَاءِ، وَإِذَا كَانَ
هُوَ الْجَوَابُ بَعَيْنِهِ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ هَذَانِ الْوَجْهَانِ أَصْلًا، بَلْ يَلْزَمُ فِيهِ بَعْدَ
الْفَاءِ الرَّفْعُ، كَقَوْلِكَ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي فَأُحَدِّثُكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْأَصْلِ جُمْلَةٌ
مَبْنَاهَا عَلَى فِعْلٍ وَفَاعِلٍ. وَالْجَوَابُ جُمْلَةٌ أُخْرَى بَائِنَةٌ مِنَ الْأُولَى، مَبْنَاهَا
عَلَى مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، أَوْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ، رَبطَ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى حَرْفُ (إِنْ) أَوْ
غَيْرُهُ مِنْ أَخَوَاتِهِ، وَلا حَاجَةَ إِلَى الْفَاءِ إِذَا كَانَ الْجَوَابُ فِعْلًا، وَجِئَ بِهَا لَمَّا
اِحْتِيَجَ إِلَى الْجَوَابِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، ثُمَّ جُعِلَ مَكَانَ الْمَبْتَدَأِ الْفِعْلُ فَارْتَفَعَ،
وَلَيْسَ الْجَوَابُ الْفَاءَ إِذَا كَانَ مَرْفُوعًا مِثْلَ مَا انْتَصَبَ / بَيْنَ الْمَجْزُومَيْنِ، ٤٢

لأن ما انتصب بين المجزومين مصدرٌ معطوف على مصدر فعل الشرط.

ولو قلت : **إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ فَحَدِيثُ**، وسَكَتَ، فليس ذلك بمعطوفٍ على مصدرٍ فعل الشرط، بل هو مرفوع على تقدير مبتدأ بعد الفاء، تقديره : **فَأَمْرِي حَدِيثُ**، أو نحو هذا.

هذا تعليل السيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبيويه : **وَأَمَّا مَنَعَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَا انْتَصَبَ بَيْنَ الْمَجْزُومِينَ أَنْ هَذَا مُنْقَطِعٌ مِنَ الْأَوَّلِ** – يعنى قولك : **فَأَحَدُكَ** – **أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ فَحَدِيثُ أَحَدُكَ**، فالحديث متصل بالأول، شريك له. **وإِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ فَحَدِيثُ**، ثم **سَكَتَ**، وجعلته جواباً لم **يَشْرَكَ الْأَوَّلَ**، وكان موثقاً بالابتداء^(١). فعلى هذا بنى الناظم.

وقد تقرّر من هذا أن كلاً الوجهين لا يجوز في جملة الجواب، فلا يجوز الجزم، لأنه مقرونٌ بالفاء، وليس بمعطوف، ولا يجوز النصب، لأنك لم تقصده، فلا بدّ من الرفع، فلهذا شرط الناظم شرط «الاكتتاف» وظهر منه أن ما أجازاه ابن طاهر^(٢) (من النصب مع الفاء لم يرتضيه، وإنما أجازاه ابن طاهر)^(٣) في الشعر حملاً على المعنى؛ لأنك إذا قلت: **إِنْ تَأْتِنِي فَأَحَدُكَ** فـ«أَحَدُكَ» هنا يتقدّر بالمصدر كالجواب، وهو أيضاً واقع، فوقع الشرط مثله، فجعل كالمنقطع لذلك، ولا يلتفت فيه إلى تقدير الاتصال إذا مثلته بالمصدر، لأنه تمثيل لا ينطق به، ويكون معنى الكلام : **إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ يَكُنْ حَدِيثُ**، لأنك لو أزلت الفاء لجزمت،

(١) الكتاب ٨٩/٣.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالحذّب، نحوي مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفاً بالحق والنبل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف – توفي في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

قَرُوعِيْ ذَلكَ.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذي بَسَطَه عن شَيْخه^(١)، وهو ضعيفٌ جداً، ولذلك لم يُجَرِّه إلا في الشعر.
والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ
هذا الفصل يذكر فيه ما يُعْرِضُ من الحذف للجملة الجوابية، أو للجملة الشرطية، وذلك أنه قد تقرر قَبْلُ في مواضع أن الحذف إنما يكون إذا عُلِمَ المحذوف، وكانت عليه دلالة تُعَرِّفُ به، وأما إذا لم يكن ثَمَّ دليل فلا سبيلَ إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون ذلك، وحذفُها معاً، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعَرِّجْ عليه الناظم، ومنه قول النمر بن تَوَلِّب^(٢):

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَاهَا

٤٣ فَسَوْفَ / تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أى : أَيْنَمَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ، وكذلك قول الآخر^(٣):

(١) يعنى ابن طاهر الذى سبقت ترجمته.

(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢٥٢/٢.

(٣) الخزائن ١٤/٩، والمغني ٦٤٩، والعيني ١٠٤/١، ٣٣٦/٤، والتصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والدرر ٧٨/٢، والأشعري ٣٣/١، ٢٦/٤.

والبيت لرؤبة، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويروى «بنات الحى» و«إنن» بزيادة نون في الموضعين. والضمير المستكن في «كان» يعود على «البعل» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ
أَيُّ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَانَا أَتَمْنَاهُ أَوْ أَرْضَاهُ، تعني البعل.

وابتداً الناظم بذكر حذف الجواب فقال : «واشْرَطُ يُعْنَى عَنْ جَوَابٍ قَدْ
عُلِمَ».

يعنى أن جملة الشرط يُعْنَى ذِكْرُهَا عَنْ ذِكْرِ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ، فَتُحْذَفُ جُمْلَةُ
الْجَزَاءِ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِالْمَحْذُوفِ، وَلَا يُعْنَى بِإِغْنَاءِ الشَّرْطِ عَنِ الْجَوَابِ كَوْنُ الشَّرْطِ
هُوَ الدَّالُّ بِنَفْسِهِ فَقَطْ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ بِهِ فَيَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ، اتِّكَالاً عَلَى
مَاعِنْدِ الْمُخَاطَبِ مِنَ الْعِلْمِ.

وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ قَدْ يَكُونُ لَتَقْدَمُ ذِكْرُ مَعْنَى الْجَوَابِ بِعَيْنِهِ،
وَيَكُونُ لَتَقْدَمُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لغير ذلك.

فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : أَكْرَمَكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي، وَأَتَيْكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.

فَالْجَوَابُ الْمَحْذُوفُ هُنَا هُوَ عَيْنُ مَا تَقْدَمُ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ،
وَإِنْ أَتَيْتَنِي أَتَكَ، وَلَكِنْ حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَدْ تَقْدَمُ
ذَلِكَ، وَتَنْبِيهُ النَّازِمِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (١):

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ *

وقوله (٢):

* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ *

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي. وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يَا أَقْرُعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرُعُ

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هَذَا سَرَاةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وهو كثير.

ومن الثانى قوله تعالى : {قَالَتْ إِنِّى أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا} (١)
فليس المعنى : إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا فَإِنِّى أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ، وإنما المعنى : إِنْ كُنْتَ
تَقِيًّا فَلَا تَقْرَبْنِى، (وقولك : فَلَا تَقْرَبْنِى) (٢) دَلَّتْ عَلَيْهِ الاستعاذة، لَأَنَّ الاستعاذة
هِيَ طَلَبُ الْعُوذِ وَالْبُعْدِ مِنْ كُلِّ ضَارٍّ.

ومنه أيضا قوله تعالى : {إِنْ كُنْتُمْ أَمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا} (٣)
الآية هُوَ مُحذَوْفُ الْجَوَابِ، تَقْدِيرُهُ : إِنْ كُنْتُمْ أَمَنْتُمْ فَأَقْبَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ، لَأَنَّ قَوْلَهُ
: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ} حُكْمٌ أَلْزَمَهُ الْمَكْلَفُ، فَدَلَّ عَلَى طَلَبِ الْقَبُولِ.
وكَذَلِكَ يَجْرِى الْحُكْمُ فِي جَوَابِ (لَوْ) لِأَنَّهَا شَرْطٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {وَلَوْ
أَنَّ قُرْآنًا سِيرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى} (٤) الْآيَةُ، أَيْ
لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ.

ومنه قول امرئ القيس (٥):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الانفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٩

وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شيء، وهو
معنى قوله : «تساقط أنفسا» أى شيئا بعد شيء. ويروى «تساقط» بضم التاء وكسر القاف، أى
يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهونَ، أو نحو ذلك، ومنه ما يذكره إثر هذا في اجتماع الشرط والقسم.

ويعترض على الناظم هنا بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب والحق إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً، كما مضى في الأمثلة المتقدمة من نحو ذلك : **أُكْرِمَكَ** **إِنْ** **أُكْرِمْتَنِي** . / ٤٤ ولا يجوز : **أُكْرِمَكَ** **إِنْ** **تُكْرِمْنِي** إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ. وقد مر ذلك، ومن هناك قل أن يأتى الجواب مرفوعاً والشرط مجزومٌ، وكثر رفعه إذا كان فعل الشرط ماضياً كما تقدم، فكان من حق الناظم أن يبين هذا، ويُقيد كلامه، فإنه يقتضى أن الجواب يُحذف إذا علم مُطلقاً، سواء كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جواباً، إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال : **«وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي** **إِنْ** **الْمَعْنَى** **فُهُم»**.

يعنى أن الشرط قد يُحذف أيضاً، ويبقى الجواب مذكوراً، لكن إن كان المعنى مفهوماً، أى معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرر ذكر شرط **«العلم»** تأكيداً، وتذكيراً بأن هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائناً ما كان، ولأمر آخر يذكر إثر هذا بحول الله.

وتحقيق **«العكس»** أن معنى ما تقدم أن الجواب يُحذف دون الشرط، فإذا حوِّلت هذه القضية قلت : إن الشرط يُحذف دون الجواب، وقلل الحذف هنا بقْد في قوله : **«قَدْ يَأْتِي»** يريد أنه ليس حذفه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : أَفْعَلْ كَذَا وَإِلَّا ضَرَبْتُكَ تقديره : وَإِلَّا تَفْعَلْ ضَرَبْتُكَ.

ومنه قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكُثْرَةِ السُّجُودِ»^(١).

التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا، أَوْ لَا تَقُولُ غَيْرَ هَذَا فَأَعْنِي. وفي حديث

الغامِديَّة قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي» الحديث^(٢). وكذا تقول

العرب : إِمَّا لَا فافْعَلْ كَذَا، أَيْ أَنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَ هَذَا فافْعَلْ كَذَا. ومن ذلك

قول الشاعر^(٣):

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكُفٍّ

وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ

وقال الآخر^(٤):

(١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة - باب فضل السجود والحث عليه» ج ١ ص ٣٥٣، (الحديث رقم ٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود - باب من اعترف على نفسه بالزنا» ج ٢ ص ١٣٢٣، (الحديث رقم ٢٣).

(٣) هو الأحوص، ديوانه ١٩، والإنصاف ٧٢، والمغني ٦٤٧، والعيني ٤/٤٢٥، والتصريح ٢/٢٥٢، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشمونى ٤/٢٥.

والكف : المساوى في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.

وكان الأحوص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطو، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهده.

(٤) هو المثقب العبدى، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجرى ٢/٣٤٤، والخزانة ١١/٨٠، والمغني ٦١، والعيني ٤/١٣٩، والهمع ٥/٢٥٤، والدرر ٢/١٨٥، والأشمونى ٣/١١٠، والفت من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين. والفت من الحديث : الردىء. واطرحني : اتركني.

والمعنى : إما أن تكون أخا مخلصا، أعرف منه مساوئ من محاسني، وما يفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عدوا لك أحذرك وتحذرنى.

فإِمْأ أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ
فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَالْأَفَاطِرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي
عَدُوًّا أَتَقْبِكَ وَتَتَّقِيَنِي
وقال الآخر (١):

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ
وَالْأَتَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّعُوسَا
وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يُقَيِّده،
وحذفُ جملة الشرط لا يجوز على ما ذكر في «التسهيل» إلا بشرطين :
أحدهما : أن يكون الجازم (إن) دون غيرها من الأدوات، ومنه
ما تقدّم من الأمثلة، فإن كان غيرَ (إن) فلا يجوز (٢)، لا يُقال : مَنْ يَأْتِنِي
أُكْرِمُهُ وَمَنْ لَا فَلَا أُكْرِمُهُ، وكذا لا يقال : مَتَى تَمْدَحُ زَيْدًا يُعْطِكَ، وَمَتَى لَا
فَلَا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع / إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها ٤٥
قليل، كما أشار إليه فلا يَتَعَدَّى.

والثاني : أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع
بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول : إِنْ جِئْتَنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَإِنْ فَلَا
أَتِيكَ، أو تقول : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ فَلَا أُكْرِمُكَ، تريد : وَإِنْ
أَبْغَضْتَنِي فَلَا أَتِيكَ، وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ فَلَا أُكْرِمُكَ، ومثل هذا لاتقوله العرب.

(١) هو يزيد بن الخذاق الشني، المفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ٢٨٢/١، وابن يعيش ١١٥/٦،
واللسان (قوم).

ويرى «كارهين» وأقيموا صدوركم : أزيلوا عوجها.
(٢) بعد هذا خرم مقدار ورقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنْتَظِم بِإِطْلَاقِهِ هَذَا كُلُّهُ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ فِي «التسهيل»
وَيُحْذَفُ الْجَوَابُ كَثِيرًا لِقَرِينَةٍ، وَكَذَا الشَّرْطُ الْمَتْلُوبُ (لا) تَالِيَةً (إِنْ)^(١).

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يرَ أَعِ شَرْطَ وَجُودِ (إِنْ)
بَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُ قِيَاسًا أَنْ يُقَالَ : مَنْ يَأْتِنِي أَكْرَمُهُ، وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرَمُهُ، وَكَذَا فِي
سَائِرِ الْأَدَوَاتِ. وَلَا مَانِعَ مِنْ هَذَا فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ السَّمَاعُ إِنَّمَا وَرَدَ بِ(إِنْ)
فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَنْفِي الْقِيَاسَ فِي غَيْرِهَا، وَعَلَى أَنْ ابْنَ الْأَنْبَارِيِّ قَدْ حَكَى فِي
كِتَابِ «الْإِنْصَافِ» لَهُ عَنِ الْعَرَبِ : مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا قَلَا تَعَبًا بِهِ^(٢).
وَهَذَا نَصٌّ فِي الْجَوَازِ.

وعن الثاني أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوة كلامه لأنه اشترط فهم
المعنى بقوله : «إِنْ الْمَعْنَى فُهُمْ» وذلك أن (لا) إذا جاءت مع (إِنْ) يَظْهَرُ أَنَّهَا نَفْيٌ
لِمَا تَقْدُمُ اثْبَاتُهُ، وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَ الْعِلْمُ بِمَا نَفَتْ، وَذَلِكَ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا
بِلَا بُدٍّ، فَقَدْ صَارَتْ (لا) هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَبِهَا يُفْهَمُ مَعْنَى
الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْتَ بَلَا، كَمَا إِذَا قُلْتُ : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ فَلَا
أَكْرَمْتُكَ، فَلَا يُفْهَمُ مَعْنَى الْمَحْذُوفِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَيَّ،
أَوْ يَكُونَ : وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَاهُ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ، فَلِهَذَا
كَرَّرَ قَوْلَهُ : «إِنْ الْمَعْنَى فُهُمْ» مَعَ أَنَّهُ تَقْدِمُ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : «قَدْ عَلِمَ» وَكَثِيرًا
مَا تَجَدَّ فِي كَلَامِهِ مَا ظَاهَرَهُ الْحَشْوُ أَوْ التَّكْرَارُ، وَهُوَ مُنْطَوٍ عَلَى فَائِدَةٍ أَوْ فَوَائِدَ.
وَأَيْضًا لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ دُونَ (لا) إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ لَكَ : أَتُكْرَمُ

(١) التسهيل : ٢٣٨، وفيه «وكذا الشرط المنفي بلا» وهما سواء.

(٢) الإنصاف ٧٢/١.

زيداً وإن أساء إليك؟ فتقول : أَكْرَمُهُ وَإِنْ، وقد جاء نحو هذا عن العرب،
ولكن في الشعر كقوله^(١):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ

جَوَابَ مَا أَخْرَتْ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

وَإِنْ تَوَالَيْتِ وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ

فَالشَّرْطُ رَجَّحَ مُطْلَقًا بِلاَ حَذَرٍ

٤٦ / وَرُبَّمَا رَجَّحَ بَعْدَ قَسَمٍ

شَرْطٌ بِلاَذِي خَبَرٍ مُقَدِّمٌ

هذه المسألة جزءٌ مما قبلها، لكنها اجتمعت مع مايجوز حذفُ

جوابه، وهو القسم، فأخذ يتكلم فيما يُحذف جوابُهُ منهما لدلالة جوابِ
الآخر عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد
فإنَّ جواب المتأخر منهما يُحذف مُطلقاً، استغناءً عنه بجواب المتقدم، فإن
تقدَّم الشرط استغْنِي بجوابه عن جواب القسم، وإن تقدَّم القسم استغْنِي
بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، ورُبَّما كان الأمر بالعكس وإن
تقدم القسم.

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم نوخبر، فإنه إن تقدم استغنى بجواب الشرط مطلقاً، سواء تقدم على القسم أم تأخر عنه، هذا جملة ما أراد ذكره.

والحاصل منها قسمان : قسم يُستغنى فيه بجواب الشرط مطلقاً، وقسم يُستغنى فيه بجواب ماتقدم، ولابد من بسطها فتقول :

أما قوله : «واحذف» فإن مقتضاه وجوب الحذف، إذ لو أراد الجواز لقال : وجوز الحذف، أو واحذف إن شئت، وقد صرح بهذا المراد بقوله : «فهو ملتزم» وضمير «فهو» عائد على «الحذف» المفهوم من «احذف» كقوله تعالى : {وإن تشكروا يرضه لكرمكم} (١) أى فالحذف ملتزم، ولزوم الحذف صحيح، إذ لا يجوز أن يظهر معاً كما سيأتى، فلا تقول : لئن قام زيد لأكرمه أكرمه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنى آخر، وهو أنه لا يكون ذلك إلا إذا كان جوابهما معاً أمراً واحداً، فإنه كان كذلك استغنى بجواب أحدهما عن الآخر للعلم بما حذف، فلو لم يتحدا في المعنى لم يجز حذف واحد منهما، إذ لا يبقى دليل على ما حذف.

وقد تبين هذا في قوله : «والشرط يغنى عن جواب قد علم» فشرط العلم. وهذه المسألة داخلة تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صح أن يجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لدى اجتماع شرط وقسم» يعنى اجتماعهما في كلام واحد، ولا يجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجواب هو المقسم عليه، نحو : والله لئن قام زيد لأكرمه، ونحو ذلك، وعلى هذا فال«التأخير» في كلامه المراد به إذا تصدر الشرط والقسم معاً قبل مجيء جواب واحد منهما، لا أنه يريد : إذا تصدر واحد مع جوابه، ثم تأخر الآخر مع

(١) سورة الزمر : ٧.

جوابه / لأنهما إذ ذاك غير مجتمعين، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كَذَا».

٤٧

فإذا تقرر هذا فالذى ذكر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يجتمعا من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، فالحكم
ها هنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخر منهما لدلالة جواب الأول عليه،
فتقول إذا تقدم الشرط : إن جاعني زيدُ واللهُ أَكْرَمُهُ، ولاتقول : لأَكْرَمَنَّهُ.
وتقول إذا تقدم القسم : واللهِ لئنُ أَتَيْتَنِي لأَكْرِمَنَّكَ، ولا يجوز أَكْرِمَكَ،
إلا نادراً كما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى : {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ
لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ} ^(١) الآية. ومنه قول كثير ^(٢) :

لئنُ عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا

أنشده سيبويه ^(٣). وقال الآخر ^(٤) :

لئنُ نَائِبَاتُ الدَّهْرِ يَوْمًا أدْلَنَ لي

عَلَى أُمَّ عَمْرٍو نَوَلَّةٌ لَا أَقِيلُهَا

(١) سورة النور : ٥٣.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل».

(٣) الكتاب ١٥/٣.

(٤) لم أجده.

وهو كثير .

وجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مثلاً، فالاعتمادُ فى الكلام إنما هو عليه، والقَسَمُ جىء به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالملقى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدَّم، فصار الجواب إذن لِمَا اعْتُمِدَ وهو الشرط فاستحقَّ الجزم، صار على حُكْمِ مَالُو لم يكن قَسَمَ.

وكذلك إذا عكست الأمر فقدمت القسم صار هو المعتنى به المقدم، فاستحقَّ الجواب، فلم يصح الجزم، ودخل الشرط بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقاً عليه، كما دخل الظرف فى قولك وَاللَّهِ الْأَضْرِبُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حين كان الجواب معلقاً عليه، ومطلب الوقوع فيه، وهذا ظاهر والقسم الثانى: أن يجتمع الشرط والقسم مع تقدُّم ذى خَبَرٍ، وهو قوله: (وَإِنْ تَوَالَيَْا وَقَبْلُ نُوْ خَبَرٍ).

أى إن تولى الشرط والقسم وقبلهما ذو خَبَرٍ، فالحكم كذا، وذو الخبر هنا المبتدأ، يريد أنه تقدَّم عليها المبتدأ، فإن الراجح إذ ذاك الشرط، فهو الذى يؤتى له بالجواب، ويبقى القَسَمُ دون جواب استغناءً بجواب الشرط، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواء أكان المتقدِّم الشرط أم القسم، فالمعتبر مُعْتَبَرٌ بتقديم القَسَمِ، بل الحكم للشرط دون حَذَرٍ.

ويعنى بقوله: «بلا حَذَرٍ» أنه لا مانع يلقى فى ذلك، كما كان يلقى إذا لم، يتقدَّم ذو خَبَرٍ، فتقول هنا: أنا أن تَأْتِنِي وَاللَّهِ أَكْرَمَكَ، وأنا واللّه إن تَأْتِنِي أَتِكَ، فيستوى الأمران.

وعَلَّ المؤلف ترجيحَ الشرط فى إغناء جوابه هنا مطلقاً / بأن تقدير ٤٨ سقوطه مُخَلٍّ بالجملة التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخَلٍّ، لأنه

مَسْئُوقٌ لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ، ففضل الشرط بلزوم الاستغناء بجوابه مطلقا إذا تقدم عليه وعلى القسم ذو خبر. هذا ما قاله في هذه المسألة.

ثم قال: (وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطُ) إلى آخره.

يعنى أنه قد يجيء نادراً ترجيح الشرط على القسم وإن تقدم القسم، فيأتى الجواب للشرط، ويُسْتَعْنَى به عن جواب القسم، وذلك مع عدم تقدم ذي خبر، وهو قولك (بَلَاذِي خَبَرٍ مُّقَدِّمٍ) لانه إذا كان ذو الخبر موجوداً مقدماً فقد تقدم أنه مُطْلَقاً فيقال والله إن قام زيدُ أَكْرَمَهُ، وبإبه الشعر، ولذلك قال: «وَرُبَّمَا» فأتى بأداه التقليل. ومنه ما أنشدَه الْفَرَّاءُ من قول الشاعر^(١):

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدَلِّجَ اللَّيْلَ لَا يَزُلْ

أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بَيْتِي سَائِرُ

وأنشد أيضا^(٢):

(١) معانى القرآن ٦٩/٨، والخزانة ٣٤١/١١

والإدلاج : سير الليل كله. وأراد بالبيت جماعة من أقاربه. بقول : إن سافرت الليل أرسلت جماعة من أهلى يسيرون أمامك، يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمك. وقال البغدادي في الخزانة : «وهذا البيت لم أقف على قائله ولا تتمته والله أعلم به».

(٢) معانى القرآن ٦٧/٨، ١٣١/٢، والخزانة ٣٣٦/١١، والمغنى ٢٣٦، والعيني ٢٣٨/٤، والتصريح ٢٠٤/٢، والهمع ٢٥٢/٤، والدرر ٥٠/٢، والأشمونى ٢٩/٤ والبيت لامرأة من عقيل وبعده: وأركب حمارا بين سرج وفروة وأغر من الخاتام صغرى شماليا

والقيظ : شدة الحر. والبادى : البارز. وركوب الحمار بين الفروة والسرج هيئة من يندد به ويفضح بين الناس. وأغر : مضارع أعراه، إذا جعله عاريا. والخاتام : لغة في الخاتم. وصغرى الشمال : خنصرها. ومعناها : إذا كان حمارا للفضيحة، وجعل شمالى عارية من حسننها وزينتها بقطعها.

لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقاً
أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَيْدِيَا
وقال ذو الرمة^(١):

لئنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَى كَمَا أَرَى
تَبَارِيحَ مَنْ مَيَّ فَلَمَّوَتْ أَرْوَحُ
ومن أبيات الحماسة^(٢):

لئنْ كُنْتُ لَا أُرْمَى وَتُرْمَى كِنَانَتِي
تُصِبُ جَانِحَاتِ النَّبْلِ كَشْحَى وَمَنْكَبِي
وفيه كثرة ماء، ولذلك قال: (وربما) ولم يقل وشذ.
وفى هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقسم ليس مطلقاً، بل ذلك عند المؤلف مالم يكن الشرط امتناعياً، وهو الشرط بَلَوْ أَوَّلُوا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكم للشرط وحده، تقدم على القسم أو القسم عليه، ولذلك قال في «التسهيل» وإذا توالى قَسَمٌ وأداهُ شرطٌ غير امتناعي^(٣): وذكر في «الشرح»^(٤):

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح: الشدائد، وتباريح الشوق: توجهه. وأروح: أرحم، من الروح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١٨٢/١) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاه حوشباً.

والكتانة: جعبة صغيرة من آدم للنبل. والجانحات: الكاسرات للجناح، من قولهم: جناحه، إذا أصاب جناحه. والكشح: ما بين الخاصرة والضلوع. والمنكب: مجتمع رأس العضد والكتف.

جعل الكتانة هنا مثلاً لمولاه، والمعنى: إن رُمى مولاي ولم أرم أنا فكان النبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل: ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل الناظم [لوحة ١٧٢ - أ].

أنه تحرّز من «لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قام زيد والله لقام عمرو، وكذلك في (لولا) وإذا كان كذلك دخل على الناظم في نظمه أن يقال في الشرط الامتناعي: والله لو قام زيد لأكرّمه، وذلك لا يقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي، لانه أفرد للامتناعي فصلاً يُذكر إثر هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثاني: أنه ذكر فيها إذا سبق ذو الخبر وجهها واحداً، وهو ترجيح الشرط خاصه وهذا مما ينازع فيه، لا يخلو أن يستند في ذلك إلى قياس أو سماع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذي الخبر، إما على أحدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إن أتيتني والله أتك، أو يقال أنا والله إن أتيتني لأتيتك. وبيانُ تسويغ هذا قياسياً أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال، كما لو لم تكن خبراً، إلا ما يلزم من إعادته الضمير، ألا ترى أنها تقع شرطية واستفهامية وغير ذلك، ولا يكون مؤثراً فيها.

وإما أن يكون التقدير غير مُراعى فيهما على الإطلاق لما نسخّ بالنسبة اليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقاً بعد ذي الخبر، كان المقدم الشرط أو القسم، وعلى هذا يدلّ كلام سيبويه في «مسأله»^(١): أنا والله إن تأتني لا أتك، إذ حسنَ الجزم في (لاأتك) على أن يكون الشرط

(١) الكتاب ٨٤/٣.

وجوابه خبر «أنا» والقسم ملغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسم وجوابه خبر «أنا» والشرط ملغى، وهو كلام صحيح متمكن في القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضعيف، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخْلاً فكذلك يخلُ سقوط القسم بحسب القصد، فإن قصد التوكيد بنا في حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط ينافي قصد التقييد به.

وايضا فهو لازم له بعينه إذا لم يتقدم نوخبر، وإلغما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما في القياس أصلا.

وايضا فالترجيح بتقدير السقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملة إذا سلمنا أنه مُخْلٌ فى الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظا، فلا يعود حذف جواب الشرط عليه بنقص ولا أخلال، فالظاهر خلاف ما قال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال فى الجواب: إنه تعلق بكلام الإمام سيبويه فى «المسألة» وهو قوله: وتقول: أنا والله إن تَأْتَنِي لَأَتِكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حسن أن تقول: أنا والله إن تَأْتَنِي أَتِكَ، فالقسم هنا لغو، فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه^(١).

فهذا الكلام بظاهره يعطى أن القسم مع تقدم ذى الخبر لغو، وأن المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلام سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعنى.

(١) الكتاب ٨٤/٣.

(فصل لَو)

لَوْ خَرَفُ شَرْطٍ فِي مَضِيٍّ وَيَقْلُ
إِيْلَاقُهَا مُسْتَقْبِلاً لَكِنْ قَبْلُ
وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ
لَكِنْ لَوْ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
وَإِنْ مُضَارَعُ تَلَاها صُرْفَا
إِلَى الْمَضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَمَا بَعْدَهُ بَعْضُ أَدْوَاتٍ تَتَعَلَقُ بِبَابِ الشَّرْطِ، وَبَعْضُ
أَدْوَاتٍ لَا تَتَعَلَقُ بِهِ.

أَمَّا مَا يَتَعَلَقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَـ (لَوْ) وَهِيَ الَّتِي ابْتَدَأَ بِهَا، وَ(أَمَّا) وَ (لَوْلَا)
وَ(لَوْمًا) لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ مِثْلَ (لَوْ) وَقَدْ يَقَعَانِ تَحْضِيضًا. وَذَكَرَهَا فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ وَاضِحَ التَّنَاسُبِ.

وَأَمَّا مَا لَا تَعَلَقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَحُرُوفُ التَّحْضِيضِ . لَكِنْ ذَكَرَهَا هُنَا
لِوَجْهِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا يَشْتَرِكُ فِي الْبَابَيْنِ، وَهُوَ (لَوْلَا) وَ (لَوْمًا) فَإِنَّهُمَا
يَقَعَانِ فِي بَابِ الشَّرْطِ وَفِي بَابِ التَّحْضِيضِ أَدْرَجَ ذَكَرَ سَائِرَ أَدْوَاتِ
التَّخْصِيصِ بِالْأَنْجَارِ، لِمُشَارَكَةِ (لَوْلَا) وَ (لَوْمًا) فِي ذَلِكَ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَابٌ تَخْتَصُّ بِهِ، فَذَكَرَهَا فِي
آخِرِ هَذَا الْبَابِ فَصْلًا عَلَى حَدِّهِ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، وَشَرْكَهَا مَعَ أَدْوَاتٍ مِثْلِهَا

مطلقاً من غير اعتبار معنى.

ولنرجع إلى كلامه فنقول تقع (لَوْ) على وجهين فى الكلام:

أحدهما: أن تكون مصدرية كَأَنْ، وَأَنْ، وَكَيْ، ومنه قوله تعالى: «وَدَّأَوْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ»^(١)

وقوله «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ»^(٢).

ولم يتعرض الناظم فى هذا النظم إلى ذكر أحكام الموصولات الحرفية أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هى موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب آخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سكّت عن ذكر هذا الوجه.

والثانى: أن تكون شرطية، وهى التى تعرض لها الآن فقال: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ) ومعنى كونها حرف شرط أنها تقتضى جملتين: الأولى منهما مُستلزمٌ للثانية فالأولى شرط، والثانية جواب ذلك الشرط.

فإذا قلت: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو، فأنْتَ قد أتيت ب(لَوْ) لتجعل قيامَ زيد يلزم من وجوده قيامُ عمرو. فالجمله الأولى كجمله الشرط فى (إن) والثانية كجمله الجواب، من حيث كانت كل واحدة من الجملتين الأولىين سبباً فى كل واحدة من الآخرين.

لكن الأحكام مختلفه، فمن الاختلاف بينهما أن (لَوْ) إنما تكون حرف شرط فى المضى لافى الاستقبال/ ولذلك قال الناظم : «حرفُ ٤٩ شرطٍ فى مُضًى» أى إنها مخالفه لأدوات الشرط فى ذلك، فإنك إذا قلت:

(١) سورة القلم : ٩.

(٢) سورة البقرة : ٩٦.

لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوٌ فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضى لكان قيام عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضى لكان قيام عمرو، واقعا أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إن قام زيد قام عمرو، فإن معناه إن يكن من زيد قيام فيما يُستقبل يكن من عمرو قيام أيضاً بسببه.

وقد تضمن قوله : « في ماضي » أن الفعل الواقع بعدها، جواباً أو شرطاً، إنما يكون ماضياً صيغةً، كما يكون ماضياً معنىً، وقد أشعر بهذا أيضاً قوله : « وَيَقُلُّ : إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلٌ ».

ومن ذلك قوله تعالى : «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(١) وقوله : «وَلَوْ رُدُّوا الْعَادُو لِمَا نُهُوا عَنْهُ»^(٢). وهو كثير. وهذا هو الباب الأغلب في الاستعمال .

ثم قال : « وَيَقُلُّ : إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلٌ » يعني أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضياً، لكنه قد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وأراد بالمستقبل هنا المستقبل الزمان، سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فيجوز عنده أن يقال : لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوٌ، بمعنى لو يقوم زيد فيما يُستقبل لقام عمرو. ومن ذلك قوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ }^(٣). ولذلك يقدر بعض الناس (لو) بأن كانه قال : وإن افْتَدَى به لم يُقْبَل منه. وقال تعالى : { وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ }^(٤).

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

(٢) سورة الأنعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٩.

وقال الشاعر^(١):

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا

إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

فالمعنى في الآية : وَلْيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ تَرَكَوا، وكذلك البيت، وهذا قليل في الكلام، ولكنه مقبول كما قال الناظم : «لَكِنْ قُبِلَ» وإشارته بقوله^(٢): «قُبِلَ» إلى أن السماع به ثابت لا يقبل التأويل إلا بتكلف، والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه، فالشواهد المتقدمة لامدفع فيها.

وهو تنكيت على مَنْ يَجْعَلُ (لَوْ) مختصة بالماضي أبداً، وأنها لا يقع بعدها المستقبل، ويتأول ما جاء من ذلك راداً على مَنْ ذهب إلى الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم القراء على ما حكاه عنه الزمخشري في «المفصل»^(٣)، والظاهر ما قاله الناظم، وإليه ذهب في «التسهيل»^(٤) أيضاً. ولما كان ما جاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دل على كونه قياساً، وإن كان وقوع الماضي بعد (لَوْ) هو الأكثر.

(١) المغني ٢٦١، والعيني ٤/٤٥٣، والهمع ٤/٣٤٢، والدرر ٢/٨٠، والأشمونى ٤/٣٨ والشعر لتوبة

بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التي توضع على القبر. وزقا :

صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.

(٢) في الأصل و(ت) «بكونه» وما أثبتته من (س) هو الصواب.

(٣) ابن يعيش ٨/١٥٥.

(٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهي في الاختصاص / بالفعل كإن» إلى آخره. ٥٠

يعنى أن (لَوْ) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكم (إن) يقع الفعل بعدها لزوماً، فكذاك (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إن زيد قائم أكرمته، كذلك لا تقول : لو زيد قائم لقام عمرو، بل لابد من ولاية الفعل، إلا ما شذَّ نحو قول عدي بن زيد^(١):

لَوْ بَغِيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنتُ كالغصانِ بالماءِ اعتصاري

لكن لا تلزم ولاية الفعل لـ (لَوْ) في اللفظ، كما لا يلزم ذلك في (إن) فكما تقول : إن زيد قام أكرمته، فكذاك تقول : لو زيد قام لأكرمته، قال الله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} ^(٢) الآية، فهو على تقدير فعل يفسره قوله «تَمْلِكُونَ» أى لو تملكون خزائن رحمة ربى، كما كنتَ فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنْ أَمْرُ هَآكِ} ^(٣) الآية وقوله : {وإنَّ أَحَدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} ^(٤) الآية.

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمغنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح

٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشعوني ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدي ٩٣

والشرق : الذى يفص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه. والغصان : صفة من الغصص. والاعتصار : أن يفص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب للمتأذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسغت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيفه.

(٢) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي»^(١) وكذلك تقول : «لَا مَاءَ وَلَوْ بَارِدًا»^(٢)، على تقدير (كان) كما تقول : «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» فهي في هذه الأحكام مثل (إِنْ) فلذلك أحال في اختصاصها بالفعل على (إِنْ) إلا أَنْ (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إِنْ) وذلك صِحَّةٌ وقوع (أَنْ) المفتوحةِ الهمزة المشددة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لَكِنْ لَوْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أَنْ) فـ(أَنْ) مبتدأ خبره مابعد، والجملة خبر «لَكِنْ».

يَعْنَى : قد تَأْتَى بعدها تَلِيهَا، بخلاف (إِنْ) فَإِنَّ ذلك لا يكون فيها، وذلك قولك : لَوْ أَنْ زِيدًا جَاعَنِي لِأَكْرَمْتُهُ، وَلَوْ أَنَّهُ كَلَّمَنِي لِأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ} ^(٣). الآية.

{وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ} ^(٤)، {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا} ^(٥). الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تُستعمل للتقليل، وليس وقوع (أَنْ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألا يَأْتِيَ بها

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند. ومعناه. لو كانت التي لطمتني حرة لهان الأمر، ولكن أخف على. ركني عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنيء الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١/٢٢٧).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقَتَّرِنْ» إشارةً إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غير حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أَنْ) بعدها مختصةً بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أَنْ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّر لها فعل يعمل فيها يكون والياً لـ (لَوْ) في التقدير، لم يَحْتَجْ إلى هذا الاستدراك، فلا بُدَّ أَنْ يكون الحكم عنده مخالفاً، وماذا كان إلا أَنْ (أَنْ) وما بعدها في تقدير اسمٍ مبتدأٍ محذوفٍ الخبر [وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به] ^(١) كائنك إذا قلت : (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ) لو قيامك موجودٌ، فصارت كـ (لولا) في وقوع المبتدأ / بعدها محذوفٍ الخبر، وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به، ويـ (لولا) شبهها ٥١ سيبويه ^(٢). وهذا الذي ذهب إليه الناظم هنا من أَنْ (أَنْ) وما بعدها في تقدير مبتدأٍ هو مذهب سيبويه ^(٣) والجمهور.

وذهب المبرد ^(٤) إلى اطراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أَنْ) وما بعدها في موضع اسمٍ مرفوعٍ على الفاعلية بفعل مضمر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ} ^(٥) الآية.

ورأى أَنْ اطراد الحَمَلِ على الفعل بعد (لَوْ) أولى من الاختلاف. وقال ابن خروف : والأولى أَنْ يكون على إضمار (كان) الشَّائِئِيَّةُ، وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسرة، قال : ويجوز أَنْ تكون الجملة

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبتته من (ت).

(٢) الكتاب ١٣٩/٣.

(٣) المرجع السابق ١١/٣.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسمية وقعت موقع الفعلية.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أن (أن) بعد (لو) زائدة، وكُرِّر الاسم للتوكيد، كما كُرِّر في قولهم : ضربتُ القومَ بعضهم، وأعمل (أن) وإن كانت زائدة، كما أَعْمِلَت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التذكرة». وماذهب إليه الناظم هو الأظهر، لأن الإضممار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضع على حال، فيُخَالَف به في آخرَ عن تلك الحال إلى حال أخرى، كما نصبوا (غُدُوَّةً) مع (لَدُنْ) فقالوا^(١):

لَدُنْ غُدُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لَغُرُوبٍ

ولا ينصبون بعد (لَدُنْ) إلا (غُدُوَّةً) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمٍ^(٢)، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لا يستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فـ(أن) بعد (لو) من هذا القبيل. وأيضاً فإن (أن) مشبَّهة بالفعل، ولذلك عَمِلَت عملَه، وهو الرفع والنصب، وحُمِلَت في ذلك على (لَوْ لَا) لأنها أختها من جهة المعنى.

(١) هو أبو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

ومازال مُهْرِي مزَجَرَ الكلب منهمُ

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبله :

ولو شئت نجتني كميت طمرة ولم أحمل النعماء لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٧٥/٣، والعيني ٤٢٩/٣، والتصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٣ والدرر ١٨٤/١، والأشعوني ٢٦٣/٢، واللسان (لدن)

ومزجر الكلب : الموضع الذي يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو منى مزجر الكلب، ويمزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب. والضمير في قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١١٨/٣، ١٥٨).

وأيضاً فالحملُ على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره أصلُ من أصول العربية، وهو معتمد عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألا ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من ذوات الياء، مع إمكان جعله من ذوات الواو بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه أثر الظاهر، وكذلك دَعَوَى الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القول في المسألة إشكالٌ مآ، وذلك أن غيره يشترط في وقوع (أن) بعد (لَوْ) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا }^(١) الآية. وقال : { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ }^(٢) الآية. { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ }^(٣) / { وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ }^(٤) الآية. وهو من الكثرة بحيث لا يُحصَى، فلا بُدَّ من اشتراطه، إذ لا يجوز أن يقال : لو أن زيدا حاضري لأكرمته. وإطلاقُ النظم يقتضى الجواز، لأنه لم يقيد (أن) بأن يكون خبرها فعلا.

والجواب : أن ذلك غيرُ مُشترط، وإنما اشترطه السيرافي.

قال ابن الضائع : وجرى منه على غلط، يعنى من السيرافي، وتبعه عليه الزمخشريُّ في «المفصل»^(٥) وردّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع خبر (أن) غير فعل شائع في كلام العرب، كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.

(٢) سورة النساء : ٦٤.

(٣) سورة البقرة : ١٠٣.

(٤) سورة الأنعام : ١١١.

(٥) انظر : ابن يعيش ٨/١٥٥.

الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ^(١) الآية. ومنه قول الشاعر^(٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ النَّجَاجِ
أَدْرَكْهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ

وقال الآخر^(٣):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقُ
بِعُودٍ ثَمَامٍ مَاتَاؤَدَ عُودَهَا
أنشدهما المؤلف على ماحكاه عنه ابنه في «التكملة»^(٤) وأنشد أيضا غير
هذين^(٥)، وأنشد النحويون للفرزدق^(٦):

(١) سورة لقمان : ٢٧.

(٢) هو لبيد بن ربيعة، ديوانه ٢٣٣، والمغنى ٢٧٠، والعيني ٤٦٦/٤ والهمع ١٧١/٢، والدرر ١١٥/١، والأشموني ٤٢/٤

وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم لبيد، وكان أبو براء أحد الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب الأسنة».

(٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤٥٧/٤، والأشموني ٤٢/٤، وأمالى القالى ٤٣/١، واللسان (ثم)

والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خصاص البيوت. وتؤد : تعوج. يصف نحول جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.

(٤) التكملة على شرح التسهيل لابن النازم [لوحه ٢٢٩ - ب].

(٥) وهو قول صخر بن عمرو :

ولو أن حياً فانت الموت فاته
أخو الحرب فوق القارح العنوان

وقول الآخر :

ولو أنها عصفورة لحسبتها
مُسومة تدعو عبيداً وأزمنة

(٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضنّت به نفس حاتم» وابن يعيش ٦٩/٣، والعيني ١٨٦/٣ وشذور الذهب ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : =

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ
والظاهر أن ذلك لا يلزم، بل يقع خبر (أَنْ) فعلاً واسماً، وإن كان وقوع
الفعل أكثر.

ثم قال : «وإن مُضَارِعُ تَلَاهَا صُرِفًا إِلَى الْمَضِيِّ» يعنى أن المضارع إذا
تلاها، أى وقع بعدها، فإنه يَنْصَرَفُ بوقوعه بعدها إلى الْمَضِيِّ، فيصير في ذلك
مثل (لَمْ) و(لَمَّا) و(رُبَّمَا) فتقول : لو يَقُومُ زيدٌ لأَكْرَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ
تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} (١) الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ} (٢).
{وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ} (٣) {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكْفُونُ} (٤) {وَلَئِنْ
لَقَسَمْتَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} (٥).

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهها مَصْرُوفٌ إِلَى الْمَاضِي، وكذلك في
قول الشاعر (٦).

فلما تصافنا الإداوة أجهشت
إلى غصون العنبرى الجراضم
فجاء بجمود له مثل رأسه
ليشرب ماء القوم بين الصرائم

وكان الفرزدق صافن رجلا من بني العنبر إداوة، فسامه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من
الماء، ففعل الفرزدق، وفي ذلك قال هذه الأبيات. والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من
الضمير المتصل في قوله : «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضَنَّ» ولكن لما
كانت القوافي مجرورة، والبدل ممكن، عدل إليه فراراً من الأقواء الذى هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام : ٢٧.

(٢) سورة البقرة : ١٦٥.

(٣) سورة الأنعام : ٣٠.

(٤) سورة الأنبياء : ٣٩.

(٥) سورة الواقعة : ٧٦.

(٦) هو كثير عزة ديوانه ٦٥/١، والخصائص ٢٧/١، والعيني ٤٦٠/٤، ولأشمونى ٤٢/٤ وقبلة :

رهبانٌ ندينَ والذين عهدتم
بَيِّكونَ من حذر العذاب قُعوداً

وخروا : سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكَّعًا وَسُجُودًا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وَفَى لنا بعهده كَفَى مُؤَنَّة التعبِ أو

الطلبِ أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شىء، وذلك أن الناظم قد ذَكَرَ أَوَّلًا أن الأكثر أن يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وفي كلا الحالتين لا يَمْتَنِعُ أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُريدَ بما بعدها الاستقبال فقد يكون ما بعدها ماضياً الصيغة كقوله^(١):

* وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ما أنشده المؤلف من قوله الشاعر^(٢):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا

خُلُقَ الْكَرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلا يصح إطلاق القول بأن ٥٣

المضارع إذا وقع بعدها يُصْرَفُ إلى الماضى إلا بأن يُدْعَى أن المضارع لا يقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شىء لم يَثْبُتْ في كلام العرب. ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذَكَرَ مُخَلَّصَاتِ المضارع إلى الماضى : وَلَوْ الشَّرْطِيَّةُ غَالِبًا^(٣)، فقيّد بالغلبة تنبيهاً على أن ذلك غير لازم فيها.

(١) هو توبة بن الحير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَانُحُ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ٤٦٩/ث، والتصريح ٢٥٦/٢، والأشْمُونِي ٣٨/٤ ومعناه : لا يجدك الذين

يرجون إحسانك إلا مظهرًا خلق الكريم ولو كنت فقيراً.

(٣) التسهيل : ٥.

فما فعله الناظم فيه ما ترى، إلا أن يقال : إنه لم يعتبر ما جاء من ذلك، إذ هو قليل في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلاً، فلذلك ترك ذكره.

ولم يتعرض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أى وجه، وليس في مثاله ما يشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام، لأن الفعل المنبَت إذا وقع جواباً لها لحقته اللام غالباً، وإن كان مضارعاً فإنما يقع مقروناً بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفى بـ(ما) وماعداً هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لا يعرف من كلامه كيف جوابها، فلو قال مثلاً .

تُجَابُ بِالْمَاضِي بِلَامٍ أَوْ بِمَا

أَوْ بِالْمُضَارِعِ بِلَمْ قَدْ جُزِمَا

لَكَفَى فِي هَذَا الْحُكْمِ، لَأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَوَابِهَا هَذَا.

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْهَا)

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَفَا
لِتَلَوِ تِلْوَهَا وَجُوبًا أَلِفَا
وَحَذَفُ ذِي أَلِفَا قَلَّ فِي نَثَرٍ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نَبِذَا

عرف الناظم - رحمه الله (أَمَّا) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ وهذا صحيح، وذلك أنها تُسَمَّى حرفَ تَفْصِيلٍ وابتداءً، لأنها تَفْصِلُ الجملة التي تليها عن الكلام الذي قبلها وتُفْصِلُ الكلامَ تفصيلاً، فتقول : أكرمتُ زيداً، وأمّا عمراً فلم أكرمه. وتقول : أمّا زيدٌ فأكرمه، وأمّا عمرو فأهينه. قال تعالى : {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} (١) وهي مضمّنة معنى قولك : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ، كما ذكر.

فإذا قلت : أمّا زيدٌ فأكرمه، فكأنك قلت : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ فأكرمه زيداً، فهي قد تَضَمَّنَتْ معنى حَرْفِ الشرط، والفعل المشروط به، وما تَضَمَّنَ من فاعله، فلذلك أتى لها بجواب كما يُؤْتَى للشرط بجواب، وكان بالفاء لأنه تَضَمَّنَ معنى الشرط الذي يكون جوابه بالفاء.

وقوله : «وَفَالْتَلَوِ تِلْوَهَا» إلى آخره «فاء» هنا مبتدأ، وابتدأ بالنكرة لأنها غير مُرَادَة بعينها، والخبر قوله : «أَلِفَا» وما قبله متعلّق به، أى إنَّ الفاء أَلِفَا / لِتَلَوِ تِلْوَهَا وجوباً، وتِلْوَهَا : ما وَلَّى اللفظ الذي وَلَّيَهَا.

فإذا قلت : أماً زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالذی وَلِی (أماً) قولُك : «زيدٌ» والذی وَلِی زیداً قولُك : «منطلقٌ» وإیّاه تَلْزَمُ الفاء.

وقد تَضَمَّنَ هذا الكلامُ مسألتین :

إحداهما : أنْ قوله في الفاء أَنَّها تَلْزَمُ مُشْعِرٌ بأنْ ذلك هو جوابُها، وأنها لا بُدَّ لها من جواب، ویُبَيِّنُ ذلك أنه جَعَلها في معنى أداة الشرط وفِعْلِها، وأداة الشرط لا بُدَّ لها من جواب، فكَذلك ماتَضَمَّنَ معناها.

والثانية : أنْ الجواب لا یَلِیْها، إذ قال : «وَفَا لِتَلَوِّتْلُوها» والفاء قد تقرر أَنَّها إنما تدخل على الجواب، فإِذن الجوابُ لا یكون إلا تالِياً لِمَا یَتْلُوها، فلا یجوز أن تقول : أماً فَرَزیدٌ منطلقٌ، وإن كان (أماً) نائباً عن الشرط وفِعْله وفاعله، بل لا بُدَّ من الفَصْلِ بینهما، فتقول : أماً زیدٌ فمُنْطَلِقٌ. وعِلَّةُ ذلك وجهان :

أحدهما : أنْ (أماً) كان القیاس أنْ یَظهر بعدها فعلُ الشرط، كما یَظهر مع (مَهْما) وغيرها من الأدوات المضمَّنة معنى (إن) فَلَمَّا حُذِفَ فعلُ الشرط لِجَعْلِ العربِ (أماً) نائِبَةً عنه قَدَّمَ بعضُ الكلامِ الواقع بعد الفاء لیکون كالعَوَضِ من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أماً أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ) كالعَوَضِ من الفعل.

والثانی : أنْ الفاء إنما وُضِعَتْ في كلام العرب لِلإِتِّبَاعِ، لِتَجْعَلَ ما یُعْدُّها تابِعاً لما قَبْلُها، ولم تُوضَعْ لتكونِ مستأنفة. والإِتِّبَاعُ فیها على ضربین : إِمَّا إِتِّبَاعُ مفردٍ لمفرد، وإِمَّا إِتِّبَاعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أماً فَرَزیدٌ منطلقٌ، لَوَقَعَتِ الفاء مستأنفةً لیس قَبْلُها مفردٌ ولا جملةٌ یكون ما یُعْدُّها تابِعاً له، إنما قَبْلُها حرفٌ مَعْنَى لا یقومُ بنفسه، ولا تَتَعَقَّدُ به فائدة، فَقَدِّمُوا الاسمَ لذلك، فقالوا : أماً زیدٌ فمُنْطَلِقٌ، لیکون ما یُعْدُّها تابِعاً لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسي وابن جني وغيرهما. وهنا نظران :

أحدهما : أن الفاصل بين (أماً) وجوابها، وهو تاليها، لا يكون جملة، وإنما يكون مفرداً.

وكلامه لا يعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال : «لِتَلُوْطُوْهَا» والتلو والتألي مفهوم إطلاقه أعم من أن يكون مفرداً أو جملة، وذلك لا يستقيم، إذ لا يجوز أن يقال : أماً زيد قائم فهو كذا، ولا ما كان نحو ذلك، لأن المقصود بالتالي هنا أن يكون فاصلاً بين (أماً) وجوابها كما تقدم، والفصل يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إن) من كونها مؤكدة معنى (إن) فكرهوا اجتماعهما لفظاً، فالزموا الفصل بينهما / بفاصل مآ، ٥٥ فذلك هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول : أماً يوم الجمعة فانت قائم، وأماً في الدار فانا قاعد، وأما زيد فسائر.

فإن قلت : إن الجملة قد يفصل بها في الكلام، كما قال تعالى : {وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ} (١) ونحو ذلك، فما بعد (إن) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قيدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القول في ذلك، فتدخل له جملة الشرط، لا يحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب : أن جعله على إطلاقه يؤدي إلى مفهوم لا يجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلاً، كقولك : أماً زيد في الدار فينام، وذلك فاسد كما تقدم، فلا بد من التقييد المذكور. وأما جملة الشرط فشبيهة

(١) سورة الواقعة : ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أُمَّا الَّذِي جَاعَنِي فَأَكْرِمَهُ، كما قال تعالى : {وَأُمَّا الَّذِينَ سُعِبُوا فِي الْجَنَّةِ} ^(١) فالتقييد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أُمَّا) وجوابها، ومَّا العامل فيه، وكان حقه أن يبين ذلك، إذ ليس مما يَهْتَدَى إليه الناظر في هذا النظم، وفيه شَغَبٌ وخلاف، فكان ضروريُّ البيان. ولو قال مثلاً :

وَتِلْوَاهَا جُزْءُ الْجَوَابِ قُدِّمًا

لِلْفَصْلِ وَالْأَفْعَالِ لَنْ تُقَدِّمًا

أو ما كان نحو هذا لكان مُجْزِئاً، لأن الذي يَفْصِلُ بين (أُمَّا) وجوابها هو جُزْءٌ من الجواب، عاملٌ أو معمول، كقوله : {فَأُمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} ^(٢) {وَأُمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ} ^(٣) وَأُمَّا الدَّارَ فزِيدُ، وَأُمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَانْتَ سَائِرُ، وَأُمَّا ضَارِبُكَ فزِيدُ، ونحو ذلك، ولا يتقدم الفعلُ، فلاتقول : أُمَّا يَقُومُ فزِيدُ، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثَرٍ» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لِتِلْوَتِو (أُمَّا) بابها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفها على الجملة، لكن ذلك فيها قليلٌ إن لم يُحذف معها القول، وهذا من كلامه يَقْتَضِي أن حذفها إذا حُذِفَ معها القول كثير، لأنه قال :

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.

(٢) سورة الضحى : ٩.

(٣) سورة فصلت : ١٧.

وَحَذَفَ ذِي الْفَا : قَلَّ نَثْرٌ إِذَا

لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذَ معها فالحذف ليس

بقليل، فهو إذن كثير .

فأما حذفُ الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي

أشار إليه / بقوله : قَلَّ فِي نَثْرٍ « وذلك نحو ما وقع في « البخارى » من ٥٦

قوله عليه السلام : « أَمَّا بَعْدُ ، مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي

كِتَابِ اللَّهِ » الحديث ^(١) . ومنه ما جاء في النظم أيضا ، نحو ما أنشدته

الفارسي وابن جنى وغيرهما ^(٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالٍ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وأنشدوا أيضا قول الآخر ^(٣) :

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٣٧٠/٤ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والمغني ٥٦ ، والعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والهمع ٣٥٦/٤ ، والدرر ٨٤/٢ ، والأشموني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٣ ، والخزانة ٤٥٢١ .

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عَرْض - بضم فسكون - وهو الناحية .

والمواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزانة ٤٥٢/١ ، ٣٦٤/١١ ، واللسان (ضرد) والبيت لرجل من الضباب ، وقبلة :

تزاحمنا عند المكارم جعفر بأعجازها إذ أسلمتها صدورها

وجعفر : أبو قبيلة ، والأعجاز : جمع عجز ، وهو المؤخر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن

متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تعنها . =

فَأَمَّا الصَّدُورُ لَاصِدُورَ لَجَعْفَرٍ

ولكن أعجازاً شديداً ضريرها

وأما حذفها مع القول فكقولك: أماً زيدٌ أجنّتَ تفعلُ كذا، قال الله تعالى :
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) ^(١) الآية، تقديره: فيقال لهم :
أكفرتُمْ . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) ^(٢) .
ونبذَ معناه طَرِحَ وأَلْقَى من اللفظ ، فلم يُذَكَّر ، يقال : نَبَذْتُ الشَّيْءَ ، إذا
أَلْقَيْتَهُ من يدك .

لَوْلَا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقْدَا

وبِهِمَا التَّحْضِيضُ مَرْوَهْلًا

أَلَا أَلَا وَأُولَيْنِهَا الْفَعْلَا

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

عَلَّقَ أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

يريد أ (لَوْلَا) و (لَوْمَا) حرفان من حروف الابتداء ، يلزم أن يقع
بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ،
وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصدور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابرهم وأشرافهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل
في الغيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالنساء ، وأما نساؤهم فهن شديداً الضرر ، هن
كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة الجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفِي تَخْضِيز ، وسيذكرهما إثر هذا .

والاخر : أن يكونا حَرْفِي امْتِناع لوجود ، وهو الذي ابتدأ به ،
وبهذا المعنى يكونان حَرْفِي شرط ك (لَوْ) فلا بُدَّ من جواب ، لكنه لم
يذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك .

ومعنى الامتناع للوجود فيهما أنك إذا قلت : لولا زيدُ لأكرمْتُكَ ،
فالإكرامُ ممتنعٌ لوجود زيدٍ ، أي إن وجود زيدٍ هو السَّبَبُ في امتناع
الإكرام .

وقوله : « يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءُ » يعنى (لَوْلَا) و (لَوْمًا) يقع بعدهما
جملة الابتداء والخبر لزومًا ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيدُ لَقَامَ عمروُ .
ومنه قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ)^(١) الآية . فالمرفوع
بعدها مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يظهر إذا لم يكن
عليه دليل . وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب « المبتدأ والخبر » وإنما
تعرضُ هنا للزوم الجملة الابتدائية .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها : أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلَا) ولا (لَوْمًا) فلا يقال :
لَوْلَا قُمْتَ لأكرمْتُكَ ، وإن جاء من ذلك شيء فمحفوظ محلُّ الشعر ، نحو
ماأنشده السَّيرافي من قول الجُمُوح أخى بنى ظَفَر ، من سلَّيم بن
مَنْصُور^(٢) :

(١) سورة النساء : ٨٣ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشجرى ٢١١/٢ ، وابن يعيش ٩٥/٨ ، ١٤٦/٨ ، والإنصاف ٧٣ ، والخزانة ٤٦٣/١ ،
والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عذر) =

لَا دَرَّ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حَدِّتْ وَلَا عُدْرِي لِمَحْدُودٍ

أي لولا الحدُّ والحِرمان ، وقال الآخر^(١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا

فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شُغْلِي

أي لولا منازعة الشُّغل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافاً لمن زعم أنه مرفوع بفعل مُضْمَرٌ تقديره : لولا حَضَرَ زيدُ لأكرمْتُكَ ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرْجُوح ، لأن حذف الخبر أوّلَى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المخبرُ عنه في المعنى ، فَحَذَفُ ما ذُكِرَ أوّلَى من حَذَفِ ما لم يُذْكَر .

وأيضاً فحذفُ الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويبقى البعض الآخر ، فإنّ اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى^(٢) ، وهو ما رآه الناظم .

= وقبلة :

قالت أمّامة لما جئت زائرهما فلأرْمِيتَ ببعض الأسهم السود

وأمامة : زوجته ، ولأردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحددت : حرمت ومنعت والعذرى : المعذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر لمحروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٣/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٣٤/٨ .

والبيت لأبي ذؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أنني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لا يمنعني من التودد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلَا) ليست بعاملة في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحققين . ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنها عاملة فيما بعدها الرفع ، نقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً^(١) .

وحكى هذا المذهب عن ابن كيسان ، والمعنى عند هؤلاء غير الفراء في قولك : (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، لكن الفعل حُذِفَ ، ثم أُقِيمَت (لا) مُقَامَ ما حُذِفَ ، كما أُقِيمَت (ما) مُقَامَ الفعل في قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بـ (لَوْلَا) لاستقلال الكلام به ، وأنعقاد الفائدة ، واللام جوابها . وردَّ الفراء على الآخرين بوجهين : أحدهما : أنه لو كان كما قالوا لَوَقَعَ « أَحَدٌ » بعدها ، فكنت تقول : لَوْلَا أَحَدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يَمْنَعْنِي أَحَدٌ ، ولَمَّا لم يَجْزُ ذلك كان التقدير غيرَ مأمَقَدَرُوا .

والثاني : امتناع : لولا أخوك ولا أبوك ، أي لو لم يَمْنَعْنِي أخوك ولا أبوك ، فلو كان ذلك لَمَّا امتنع وردَّ مذهبه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلَا) غير مختصة بالإسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاصُ كما تقرَّر في الأصول فلا يصح عملُ مالم يَخْتَصْ ، وهو ردُّ السيرافي .

وضَعَفَهُ ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيفٌ مختصٌّ

(١) انظر : الإنصاف (٧٠/١) المسألة العاشرة « القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا » .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عَمِلَ في اسمٍ واحد أن يعمل الجرُّ لا الرفعَ ولا النصبَ .

وهذا الثاني لا يَلْتَزِمُونَهُ ، إذ من مذهبهم أن الحرف قد يَعْمَلُ غيرَ الجرِّ في اسمٍ واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إن) وخبر (ما) ونحو ذلك .

والرابعة : التَّنْبِيهُ على أن ضمير الجر إذا وقع بعدها فهو ضميرُ رفع ، أي في موضع رَفْع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذَهَبَ إلى أنهما يَلْزَمَانِ الابتداء ، فَاتَى بلفظ اللزوم ، فَدَلَّ على ما ذُكِرَ .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافاً لِمَا ذَهَبَ إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جرٍّ على ظاهره^(١) ، فهي إذا قلت : (لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ) من حروف الجر .

واستُدِلَّ على صحة ما ذهب إليه الناظم بأن الضمائر قد يقع بعضها موقعَ بعض ، وقد قالوا : ما أنا كَأَنْتَ ، فأتوقعوا ضميرُ الرفع موقعَ ضمير الجر ، فلذلك يجوز عكسه ، وهو وقوعُ ضمير الجر موقعَ ضمير الرفع ، واحتجَّ الفراء بأنها لو كانت (لولا) مِمَّا تَخْفُضُ لأوشك أن تُرَى خافضةً للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلَاكَ ، كما اتَّفَقَ ضميرُ الرفع والخفض في : فعلنا ، وبنا ، وكان إعراب المَكْنَى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضا فلا بُدَّ لكل حرفٍ جرٍّ من متعلِّق ، فإين مُتَعَلِّقُهُ ؟ وليس بزائدٍ فيقال : إنه لا متعلِّق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُرَاد ، فإذا لم يكن (لولا) متعلِّقٌ دَلَّ على أنه ليس بحرف جرٍّ ، كما يزعم المخالف .

(١) الكتاب ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

وقوله : « عَقْدًا » أى رَيْطًا ، أى إذا رَيْطًا امتناعاً بوجود ، وهو ماتقدم شرحه من معنى الشرطية .

ثم قال : « وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ » إلى آخره ، هذا هو المعنى الثاني لِلَوَلَا وَلَوْما ، وهو التحضيض .

يعنى أن التحضيض يقع في الكلام بهما ، وكذلك بـ (هَلَا) مشددة اللام ، و (أَلَا) مشددة ، و (أَلَا) مخففة .

فهذه خمسُ أدوات ذكرها للتحضيض ، وعطف (هَلَا) على بِهِمَا « وهو ضميرٌ مخفوض من غير إعادة الخافض ، لأنه جائز عنده في الكلام ، وقد تقدم .

ثم ذكر في الجملة أنها لا تختصُ بالفعل وحده لفظاً ، بل يليها الفعل مُطلقاً ، ويليهما الاسم على تقدير الفعل . فالحاصل أنها ك (إِنْ) و (لَوْ) في أنها لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فقد يُتَوَهَّم أنها عوامل في الفعل ، لكن لَمَّا لم يذكر ذلك دَلٌّ على أنه معدوم فيها ، وإلَّا فلو كان ذلك لذكره ، كما ذكر في (لَمْ) و (لَمَّا) و (إِنْ) ونحوها ، وبذلك يُعلم من كلامه أن (لَوْ) غير عاملة ، و (أَمَّا) كذلك حين لم يُنبَّه على ذلك .

ونَصُّ هنا على أن الباب فيها أن يليها الفعلُ ظاهراً / لقوله : ٥٩ « وَأُولَئِنَّهَا فِعْلًا » يريد : في اللفظ ، ولذلك قال بعد ذلك .

« وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ عَلَّقَ » فجعل الاسم في هذا القسم على تقدير الفعل .

ومثالُ ولايتها الفعلُ لفظاً قولك : هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا ، وَأَلَا ضَرَبْتَ عَمْرًا ، وَلَوْلَا تَقَوْمُ فَتُكْرَمَ .

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ فِي (لَوْلَا) قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (١) وَفِي (لَوْمًا) قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَوْ تَأْتَيْنَا بِالْمَلَانِكَةِ إِنْ كُنْتُمْ مِنَ الصَّادِقِينَ) (٢) . وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا ، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ بَعْدُهَا إِحْقَاقُ لَهَا بِالْأَصْلِ .
ثُمَّ قَالَ : « وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ » إِلَى آخِرِهِ .

« بِفَعْلٍ » مُتَعَلِّقٌ بِ (عُلِّقَ) وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لـ « اسْمٌ » أَيْ : وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ مُعَلَّقٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، يَعْنِي أَنَّ الْأِسْمَ قَدْ يَقَعُ بَعْدُهَا ، لَكِنْ مُتَعَلِّقًا بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ ، وَمَعْنِي كَوْنُهُ مُعَلَّقًا بِهِ ، أَيْ مَعْمُولًا لَهُ ، فَتَقُولُ إِذَا قِيلَ : (أَكْرَمْتُ عَمْرًا) : فَهَلَّا زَيْدًا . أَيْ : هَلَّا أَكْرَمْتُ زَيْدًا . وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ جَرِيرٌ (٣) :
تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْمُقْنَعَا

أَيْ : لَوْلَا تَعْقِرُونَ الْكَمَى الْمُقْنَع ، وَهَلَّا تَعْدُونَ الْكَمَى الْمُقْنَع . وَمِنْهُ أَيْضًا

(١) سورة النمل : ٤٦ .

(٢) سورة الحجر : ٧ .

(٣) ديوانه ٣٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجرى ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والعينى ٤٧٥/٤ ، والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشمونى ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعْدُونَ : تَعْتَقِدُونَ . وَالْعَقَرُ : ضَرْبٌ قَوَائِمُ النَّاقَةِ بِالسَّيْفِ عِنْدَ نَحْرِهَا ، وَالنَّيْبُ : جَمْعُ نَابٍ ، وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسْنَةُ . وَالْمَجْدُ : الْعِزُّ وَالشَّرَفُ . وَالضَّوْطَرَى : الرَّجُلُ الضَّخْمُ اللَّئِيمُ الَّذِي لِإِغْنَاءِ عِنْدِهِ . وَيَنْوُضُوطَرَى كُنْيَةُ : ذِمَّ وَسَبَّ . وَالْكَمَى : الشَّجَاعُ الْمَتَكَمَى فِي سِلَاحِهِ . وَالْمُقْنَعُ : الَّذِي عَلَى رَأْسِهِ الْبَيْضَةُ وَالْمَغْفَرُ . وَالْمَعْنَى : أَنْكُمْ تَعْدُونَ عَقَرَ الْإِبِلِ الْمُسْنَةَ الَّتِي لَا يَنْتَفِعُ بِهَا ، وَلَا يَرْجَى نَسْلُهَا أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ، هَلَّا تَعْدُونَ قَتْلَ الشَّجْعَانِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ، وَهُوَ تَعْرِيزُ بَجْبَنِهِمْ وَضَعْفِهِمْ عَنْ مَقَاتِلَةِ الشَّجْعَانِ . وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لَجَرِيرٍ يَهْجُو بِهَا الْفَرَزْدَقَ .

ما أنشدته سيبويه من قوله (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وعلى هذا حمل البصريون ما أنشدته الكوفيون من قوله (٢) :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ

إِلَى فَهَلَاءُ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : هَلَاءُ كان الأمر كذا ، على إضمار (كان) الشَّائِنَةِ ، وكذلك ما أنشدته

الفراء من قول الآخر (٣) :

الآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي يَلْحِينِنِي

هَلَاءُ التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فهو على (كان) الشَّائِنَةِ ، و «التقدم» مبتدأ ، والجملة بعده حالية

قامت مقام الخبر ، كقوله عليه السلام : «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ

(١) سيبويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ،

١٩٣/١١٢٠٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ ، والأشمونى ١٦/٢ .

والبيت لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادى المنحجى ، ويَعْدُهُ :

ترجل لمتى وتقم بيتي وأعطيتها الإتاوة إن رضيتُ

والمحصلة - بكسر الصاد - التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(٢) هو الصمة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «إعراب الفعل» .

(٣) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر «تلحونني»

واللجاجة : ملازمة الأمر وإياء الانصراف عنه . ولج فلان : تمادى في خصومته ، ولها الرجل

أخاه : لأمه وعذله .

يقول : أتلومونني الآن بعد ما فرط مني من الغضب والخصومة ؟ فهلأ كانت هذه الملامة والقلوب

عامرة بالمحبة !

سَاجِدٌ» (١) قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .

والذي ارتضاه الناظم مذهبُ البصريين ، وهو الراجع ، لأن السماع يُساعدهم .

وكذلك يلهيا الاسم مُعلّقاً بفعل ظاهر مُؤخّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلَأُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ، هَلَأُ عَمْرًا أَكْرَمْتُ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لا يليها إلا الجملةُ الفعليةُ ، كما ذكر من مذهب الناظم والبصريين .

فإن قلت : هَلَأُ زَيْدًا ضَرَبْتُ ، هَلَأُ عَمْرًا أَكْرَمْتُ ، ونحو ذلك ، فهو من قبيل النوع الأول الذي علّق بفعل مضمر ، لأن الفعل قد اشتغل بضمير الأول عنه ، فلا بدّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مرّ في باب « الاستغال » .

(١) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود » ج ١ / ٢٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالذِّي خَبِرَ
 عَنِ الذِّي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
 وَمَا سِوَاهُمَا فَوْسَطُهُ صَلَهِ
 عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

هذا الباب يُسَمَّى «باب الإخبار» وَضَعَهُ النَحْوِيُّونَ بِقَصْدِ التَّدْرِيبِ
 وَالْإِمْتِحَانِ، وَلِأَنَّهُ يُعْرَضُ فِيهِ مَسَائِلُ صُغْبَةٍ، قَدْ يَغْلُطُ فِيهَا الْكُبَرَاءُ مِنْ أَهْلِ
 هَذَا الشَّأْنِ لِقَلَّةِ التَّدْرِيبِ فِيهِ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي
 الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ يُسَمَّى عِنْدَ الْقَدَمَاءِ «سَبْكُ النَحْوِ».

وَقَدْ كَثُرَ فِيهِ النَحْوِيُّونَ، وَوَضَعُوهُ عَلَى أَبْوَابِ النَحْوِ، كِبَابِ الْفَاعِلِ،
 وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَ (كَانَ) وَجَمِيعِ الْمَفْعُولَاتِ، وَالتَّوَابِيعِ، وَالْإِعْمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،
 لِيَحْصُلَ لِلطَّالِبِ بِالْإِمْتِحَانِ فِيهِ مَلَكَةٌ يَقْوَى بِهَا عَلَى التَّصَرُّفِ.

وَأَوَّلُ مَا تَعَرَّضَ النَّازِمُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ التَّعْرِيفُ بِمَعْنَى «الإخبار»
 وَهُوَ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ أَنْ تُدْخَلَ (الَّذِي) عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْاسْمُ الْمَخْبَرُ
 عَنْهُ، وَاقْعَةً عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْأَسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ ضَمِيرًا عَلَى
 حَسَبِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَيَكُونُ
 ذَلِكَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى ذَلِكَ الْمَوْصُولِ أَيْضًا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ،
 وَمُطَابَقًا لَهُ فِيمَا تَقْدَمُ، ثُمَّ تُصَيِّرُ ذَلِكَ الْاسْمَ الَّذِي أُرِدَتْ الْإِخْبَارُ عَنْهُ خَبْرًا
 لِلْمَوْصُولِ، وَبَاقِيَ الْجُمْلَةِ صَلَةً الْمَوْصُولِ.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زَيْدٍ» من قولك : (قَامَ زَيْدٌ) بِالَّذِي - قلت :
الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، ففي «قام» ضميرٌ فاعلٌ يعود على «الذي» وهو الواقع في
موضع «زَيْدٍ» إلا أنه استتَرَ لأنه مفرد مذكر، واتَّصَلَ لأنه لا مانعَ له من
الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُتْنِي لقلت : اللَّذَانِ قَامَا الزَّيْدَانِ، أو
مجموعاً لقلت : اللَّذِينَ قَامُوا الزَّيْدُونَ، فيبرز الضمير. و«زَيْدٌ» في آخر
الكلام خبرٌ «الَّذِي».

وهذا معنى ما أراده الناظم - رحمه الله - بقوله : «مَا قِيلَ أَخْبِرْ
عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنْ الَّذِي» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذي يقال لك إذا سئِلْتَ عنه : أخبر عنه بـ (الَّذِي)
يقع خبراً عن (الَّذِي) حالة كَوْنِهِ (الَّذِي) قد استتَقَرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى
هذا لأبْدُ من تقديم (الَّذِي) مرفوعاً على الابتداء، والاسم المخبر عنه مؤخراً
عنه، لأنه قد قَيِّدَ (الَّذِي) بأنه قبل الخبر استتَقَرَّ مرفوعاً على الابتداء، فـ
«مبتدأً حال من «الَّذِي» لأن المراد به في النظم مجرد اللفظ المخبر به في
المسألة.

٦٣

ثم قال : وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ يعنى أن ماسوى (الَّذِي)
والاسم المخبر عنه، فأجعله وسطاً ما بين (الَّذِي) وذلك الاسم، صلة لـ
(الَّذِي) نحو : الَّذِي ضَرَبَتْهُ زَيْدٌ، فـ (الَّذِي) قد سَبَقَ مرفوعاً على
الابتداء، و«زَيْدٌ» هو المخبر عنه بـ (الَّذِي) وماتوسط بينهما وهو قولك :
«ضَرَبَتْهُ» في هذا المثال صلة لـ (الَّذِي) ولأبْدُ لكل صلة من عائد يعود
عليها، فأخبر أن العائد هو «خَلْفُ مُعْطَى لَتَكْمَلَةِ» ويريد بـ «مُعْطَى

التَّكْمِلَةَ : «زَيْدًا» فى المثال المذكور وهو الاسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمَّ وكُمِّل، فهو الذى أُعْطِيَ تكملة الكلام، وخَلَفَهُ هو الضمير الموضوع فى موضعه، وهو هنا الهاء فى «ضَرَبْتُهُ» ونَبَّه بهذا على أنه لا بُدَّ للمخبر عنه مِمَّنْ يَخْلُفُهُ فى موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم فى التعريف أولا.

وقوله :

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا

ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرُ الْمَأْخُذَا

هذا مثالٌ مبينٌ لمراده، ونَبَّه على أصله، وهو ضَرَبْتُ زَيْدًا، وقد تقدم بَسْطُهُ.

ثم قال : «فَادِرُ الْمَأْخُذَا» أى : فاعْلَمَ مَأْخُذَ الإخبار عن «زيد» من قولك : ضربتُ زَيْدًا، حتى تصيرَ إلى قولك : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، على ما تقدم شرحه.

ثم نَبَّه على وجوب مراعاة الاسم المخبر عنه فى الإتيان بالموصول، من الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وِبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي

أَخْبِرُ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

يريد أنَّك تُراعى فى الإخبار عن الاسم أن يكون الموصول مُوَافِقًا له فى الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبر عنه مفردا مذكراً قلت : الذى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، كما تقدم، فجئْتُ بِ (الَّذِي) لأنها واقعة على المفرد، و «زَيْدٌ» مفرد، ولا بد أن يَخْلُفَهُ الضمير مفرداً أيضاً مذكراً مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ. قلت : اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ، فأتيتُ بِ (الَّذِي) مثنى، وبالضمير مثنى.

وإن كان مجموعاً نحو : ضَرَبْتُ الزُّيْدِينَ.

قلت : الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزُّيْدُونَ، وكذلك فى التائىث، فتقول فى (ضَرَبْتُ هَذَا، وَضَرَبْتُ الْهِنْدِيْنَ، وَضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ) : التى ضَرَبْتُهَا هَذَا، وَاللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا الْهِنْدَانِ، وَاللَّتَيْنِ ضَرَبْتُهُنَّ الْهِنْدَاتُ. و«الْمُثَبَّتُ» فى كلامه هو الاسم المخبر عنه، فقد انطبق التعريف المتقدم فى تفسير الإخبار على ما أرده بهذا الكلام.

إلا أنه يرد على الناظم وغيره فى هذا الكلام إشكال، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخبر عنه، و«الَّذِي» أو «الْألفُ وَاللَّامُ» وهو ٦٤ المخبر به، لأنهم يقولون : «بَابُ الْإِخْبَارِ بِالَّذِي وَبِالْألفِ وَاللَّامِ، وَكَذَا قَالَ النَّازِمُ : «مَاقِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي» فجعل «الَّذِي» مُخْبَرًا بِهِ، وَالاسْمُ هُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْسِيرِ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ : أَخْبِرْ عَنْ «الَّذِي» لِأَنَّهُ الْمَجْعُولُ مُبْتَدَأً، وَالاسْمُ هُوَ الْمَخْبَرُ بِهِ.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم: «الْإِخْبَارُ بِالَّذِي وَبِالْألفِ وَاللَّامِ» أَنْ يُخْبِرَ عَنِ الْمَسْمُومِ، وَيَكُونُ اسْمُ الْمَخْبَرِ عَنْهُ فِي وَقْتِ الْإِخْبَارِ (الَّذِي) أَوْ الْألفِ وَاللَّامِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، أَوْ الْقَائِمُ زَيْدٌ، فَالاسْمُ الْوَاقِعُ عَلَى الْمَخْبَرِ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ «زَيْدٌ» لِأَنَّ الْمَخْبَرِ عَنْهُ هُوَ الْفَاعِلُ.

وقال ابن الضائع : الْأَقْرَبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَحْمُولًا عَلَى مَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ «زَيْدًا» هُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ. فَإِذَا قُلْنَا : الْقَائِمُ زَيْدٌ، فزَيْدٌ صَاحِبُ الصِّفَةِ، وَهُوَ الْمَخْبَرُ عَنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْفِظِ خَبْرًا، فَعَبَّرُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ نَظَرًا إِلَى الْحَقِيقَةِ؟

قال : فإن قيل : قَلَمَ لم يُتَمِّمُوا الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقديمُ (الَّذِي) أقربُ مأخذاً غفى الصنعة، بأن تجعل الموصولَ أولَ الجملة التي فيها الاسمُ المخبرُ عنه، وتجعله آخرًا، وتجعلَ في موضعه ضميراً يعود على الموصول معرباً بإعرابه، وترفعه فتجعله خبراً عن الموصول في اللفظ.

وأيضاً فإذا أخرته لم يَجْزُ أن يكون (الَّذِي) صفة، فلذلك بنَّوْا على تأخيرهِ.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتهم قولهم : أَخْبِرْ عن زيدٍ، فلا يمكن أن يَتَنَزَّلَ إلَّا على هذا. قال : وإنما يتوجَّه قولُ ابنِ عصفور في قولهم : أَخْبِرْ بِالَّذِي، انتهى.

وقد وُجِّهَ بأنه على القلب، ويأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد، والله أعلم.

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا

أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبَى أَوْ

بِمُضْمَرٍ شَرْطُ فَرَاغِ مَا رَعَوَا

لَمَّا عَرَّفَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ أَتَى بِالشُّرُوطِ الْمَعْتَبَرَةِ فِي الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، إِذْ كَانَ الْأَسْتِقْرَاءُ يُعْطَى أَنْ لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ أَوْ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَرَاعَاةِ ذَلِكَ، وَإِذَا ذَاكَ يَصِحُّ الْقِيَاسُ فِي مَسَائِلِ الْإِخْبَارِ.

وَأَتَى هُنَا بِشَرْطِ أَرْبَعَةِ الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ/ لَا بُدَّ مِنْهَا :

أحدها : أن يقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمًا) أى أن شرط قَبُولِ التأخير فى المَخْبَرِ عنه حَتْمٌ لازمٌ لأبَدٍ منه، فإذا صَحَّ جَوَازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أُخْبِرَ عن «زيد» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى هو قائمٌ زيدٌ، فجاز ذلِـبُ لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فلو لم يجز التأخير لَمْ يَجْزِ الإخبار، وذلك الأسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام، وسائر ما يُلْزَمُ التَّصْدِيرُ، نحو : أَيُّهُمْ قَامَ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أى» فلاتقول : الذى هُـك قَامَ أَيُّهُمْ؟ لأن «أياً» لها صدر الكلهم.

وكذلك إذا أُخْبِرَ عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جَاءَكَ؟ أو (مَا) من قولك : مَا عِنْدَكَ؟

وكذلك أسماء الشرط لا يُخْبَرُ عنها، لأن لها صدر الكلام، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «أَيُّهُمْ» من قولك : (أَيُّهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ) : الذى هو يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ أَيُّهُمْ. وكذلك سائر أسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضاً فإذا عَوِضْتَ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لا يتصمَّنُ مَعْنَى حرف، فاختَلَفَ معنى الصلَّة بعد دخولها. ويختصُّ اسم الشرط بأن ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازماً، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومِمَّا يَلْزَمُ التصديرَ فلا يُخْبَرُ عنه (كَمْ) الخبرية، فلا يجوز أن تُخْبَرَ عن (كَمْ) من قولك : كم بَطَلٌ جَدَّْتُ، فتقول : الذى هو بَطَلٌ جَدَّْتُ كَمْ، لِمَا يَلْزَمُ فيها من مُحَالَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، منها الجرُّ بالضمير، وإبطالُ معنى (كَمْ) حين جِئَ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غَلَامٌ مَنْ يَأْتِكَ

فَأَكْرَمَهُ، وِغْلَامٌ مِّنْ أَكْرَمَكَ؟ وِغْلَامٌ كَمَ رَجُلٍ جَاءَكَ؟ فَلَآ تَقُولُ : الَّذِي هُوَ مِّنْ يَأْتِيكَ فَأَكْرَمَهُ غْلَامٌ، وَلَا الَّذِي هُوَ مِّنْ أَكْرَمَكَ غْلَامٌ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاعني غلامٌ زيدٌ، فالغلامُ لا يجوز تأخيرهُ، لأنه عامل في المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخرُ، فلا تقول: الذي جاعني هو زيد غلامٌ، وأيضاً فيلزم أن يكون الضمير خافضاً، وذلك لا يصح، وأيضاً فيكون «الغلام» مقطوعاً عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخبر عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذي جاعني غلامٌ زيدٌ.

ومنها ضميرُ الأمرِ والشأنِ نحو: هو زيدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعة خبراً له، فلا يجوز أن تقول /:الذي هو زيدٌ قائمٌ هو، لأنك إذا أضمرتَه كانت الجملة خبراً لذلك ٦٦ الضمير، فيلزم أن يكون فيها عائداً عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يستغنى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأن وحدهُ، وخلفه ليس كذلك.

وأيضاً فتكون (الذي) هنا واقعة على الجملة التي هي (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذي) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لا يجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّ ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمر إذا أخرته على ما قبله، وذلك لا يجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهاها تحرَّز بقوله : «قَبُولُ تَأْخِيرٍ».

والشرط الثاني : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسم التعريف، وذلك قوله : (وتعريف) وهو معطوف على (تأخير) كأنه قال: قَبُولُ تأخيرٍ وقَبُولُ تعريفٍ. فإذا قَبِل الاسم التعريفَ صحَّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لا بُدَّ من

إِضْمَارُهُ وَجَعَلَ ضَمِيرَهُ حَالاً مَحَلَّهُ وَمَعْرَباً بِأَعْرَابِهِ، وَالضَّمِيرُ مَعْرِفَةٌ، فَلَا بُدَّ
مِنْ اشْتِرَاطِ التَّعْرِيفِ، فَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ «قَائِمٍ» مِنْ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ - قُلْتَ :
الَّذِي زَيْدٌ هُوَ قَائِمٌ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ ابْنِ السَّرَاجِ، وَسَيَأْتِي التَّنْبِيْهُ عَلَيْهِ إِنْ
شَاءَ اللَّهُ. فَمِثْلُ «قَائِمٍ» يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ، فَيَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، فَإِنْ لَمْ يَصَحَّ تَعْرِيفُهُ
لَمْ يَصَحَّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ.

وَتَحْتَ هَذَا أَنْوَاعٌ مِنْهَا الْحَالُ، فَلَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْ «قَائِمٍ» مِنْ قَوْلِكَ :
ضَرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، لِأَنَّ الْحَالَ مِنْ شَرْطِهَا التَّنْكِيرَ، وَأَنْتَ لَوْ أُخْبِرْتَ عَنْهَا لَجَعَلْتَ
الضَّمِيرَ خَلْفًا مِنْهَا، فَقُلْتَ : الَّذِي ضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ قَائِمٌ، فَأَدَّى إِلَى إِنْ يَنْتَصِبُ
الضَّمِيرُ عَلَى الْحَالِ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ.

وَمِنْهَا التَّمْيِيزُ، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَنْكِيرِهِ أَيْضًا، فَإِنَّكَ لَوْ أُخْبِرْتَ عَنْهُ
لَجَعَلْتَ الضَّمِيرَ خَلْفًا مِنْهُ، يُعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ، وَذَلِكَ مَمْتَنِعٌ، فَلَا تَقُولُ إِذَا أُرِدْتَ
الْإِخْبَارُ عَنْ «زَيْتًا» مِنْ قَوْلِكَ : عِنْدِي رَطْلٌ زَيْتًا : الَّذِي عِنْدِي رَطْلٌ إِيَّاهُ زَيْتٌ، وَلَا
يَجُوزُ ذَلِكَ.

وَمِنْهَا الْمَجْرُورُ بِ (رُبُّ) نَحْوُ : رُبُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ، فَلَا تَقُولُ : الَّذِي رُبُّهُ
يَقُولُ ذَلِكَ رَجُلٌ، لِمَا يَلْزَمُ مِنْ تَعْرِيفِ مَخْفُوضِ «رُبُّ» وَمِنْ شَرْطِ «رُبُّ» الْأَتَّخَفُضِ
إِلَّا النُّكْرَةَ.

وَمِنْهَا مَخْفُوضُ «كُلُّ» نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَكْرَمُهُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ :
الَّذِي كُلُّهُ يَأْتِينِي أَكْرَمُهُ رَجُلٌ، لِمَا يُوْدِّيْ إِلَى مِنْ خَفَضِ «كُلُّ» لِلْمَعْرِفَةِ الْمَفْرَدَةِ ذَلِكَ
لَا يَجُوزُ، إِذْ لَا يُقَالُ : كُلُّ الرَّجُلِ أَكْرَمُهُ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : كُلُّ الرِّجَالِ
أَكْرَمُهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنْ مَخْفُوضِهَا إِذْ ذَاكَ، فَتَقُولُ : الَّذِينَ كُلُّهُمْ أَكْرَمُهُمْ
الرِّجَالُ.

وَمِنْهَا الْمَخْفُوضُ بِاسْمِ (لَا) الْعَامِلَةِ عَمَلِ (إِنَّ) نَحْوُ : لِأَغْلَامِ رَجُلٍ عِنْدَكَ،

فلا يجوز أن تقول : الذى لاغلامه عندك رجل / لما يؤدى إليه من عمل ٦٦
 (لا) فى المعرفة، وذلك لا يصح. وهذه أمثلة تدل على ما كان من شاكلتها.
 الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبر عنه بأجنبى يوضع
 موضعه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الْغَنَى عَنْهُ
 بِأَجْنَبِيٍّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبر عنه، أى الاستغناء عنه بأجنبى
 عنه حتم أيضاً، فإن كان كذلك صح الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن
 (الكاف) من قولك : زيدٌ أكرمك، فإنك تقول : زيدٌ أكرمته أنت، لأن الأجنبى
 يصح أن يوضع فى موضع (الكاف) استغناءً به عنه، فتقول : زيدٌ أكرم
 عمراً.

فإن كان لا يصح الاستغناء عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضمير
 الرابط قبل الأخبار، كالهاء فى (زيدٌ ضربته) لا يجوز الإخبار عنه، لأنه
 يلزم أن يجعل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول ربطه.
 فإن قيل : يبقى متأخراً يربط الخبر - فالجواب : أنه إذا أخر فلا
 يبقى فى الخبر، ومثاله لو جاز : الذى زيدٌ ضربته هو، فزيدٌ مبتدأ، خبره
 «ضربته» والجملة صلة (الذى) فإن جعلت ضمير «ضربته» عائداً على
 «زيد» بقى (الذى) دون ضمير عائداً عليه من صلته. وذلك ممتنع. وإن
 جعلته عائداً على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضمير له فى خبره،
 وذلك ممتنع أيضاً.

وهذا المنع مُسَحَبٌ على ما لو كان الرابط ظاهراً، كأسماء الإشارة
 فى نحو قوله تعالى : (وَلَبَّاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١). فإن أردت الإخبار عن

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلكَ حَسَنٌ، [قُلْتُ] ^(١) الذى قيامُ زيدٍ هو حَسَنٌ ذلكَ، لأن «هُوَ» عائدٌ على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكَرَّارَ المبتدأ بلفظه، نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ زيداً.

فإن كان فى الجملة رابطُ ثانٍ عائدٌ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناء عنه بأجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فالهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يُجعل فى موضعه أجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فإنَّ يصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى داره هُوَ، فالهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) وبقي ضمير «فى داره» رابطاً للخبر بالخبر عنه، وهو «زيد» و «هُوَ» الأخيرُ عائدٌ على «زيد» أيضاً.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناء عنه بمضمَر يحل محلّه، وذلك قوله : «أَوْ بِمُضْمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغناء عنه بمضمَر شرط، أى مُعْتَبَرُ مُرَاعَى، وذلك لأن الاسمَ المخبر عنه لابد من جعل المضمَر يَخْلُفه فى أحكامه إذا أُخِر، فلا بُدَّ إذن من صحه إضماره. فإذا قلت: ضربتُ زيداً، فزيدٌ يصح إضماره فتقول : ضربته، إذن أن تُخبر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ.

فإن لم يصح إضماره لم يصح الإخبار عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعت، إذا أُخبرت عنه دون المنعوت لم يَجْز، نحو: ضَرَبْتُ زيداً العاقل، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيداً إِيَّاهُ العاقل، لِمَا يُوْدَى إليه من وقوع الضمير نعتاً، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوت، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلَ زيدٌ، لِمَا يُوْدَى إليه من نعت المضمَر، وذلك لايجوز، اللهم إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زيدٌ العاقل، وإضماره

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لا يعرف زيداً وحده بمنزلة زيدٍ عند مَنْ يَعْرِفُهُ وحده، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاعلي، فتضميره بنعته، فلذلك يسوغ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كلها، لا يجوز الإخبار عنها، لأنها لا يصح أن تضمّر، فلو قلت: ضربكُ زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ - لم يجز، لما يؤدي إليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإنّ إن أردت الإخبار عن «ضربكُ» فقلت: الذي هو زيدٌ أحسنُ ضربكُ، لم يجز، لبعد الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إنّ على مذهبهم في قولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً، إذا أخبرت عن «ضاربٍ»: الذي زيدٌ هو عمراً ضاربٌ.

والسماعُ بمثل ماذهبوا إليه لا يكون إلا في الشاذ، نحو قول زهير^(١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

كأنه قال: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرْجَمِ، وقد مرَّ بيانهُ في «إعمال المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أخبرت عنه بمفعوله فقلت: الذي زيدٌ هو ضاربٌ عمراً، وكذلك تقول في قولك: (ضربكُ زيداً حسنٌ) الذي هو حسنُ ضربكُ زيداً، لأن العامل على هذا يجوز إضماره، لأنك تقول: ضربكُ زيداً حسنٌ تبعتهُ فيه، فالهاءُ في «فيه» عائدةٌ إلى الضربِ بمعموله.

وأختلفوا في الخبر إذا كان مشتقاً هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ، بناءً على أن الضمير يخلّفه أولاً؟

(١) سبق الاستشهاد به في باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَنْ مَنَعَ هذا، لأنَّ المشتقَّ يَتَحَمَّلُ ضميراً، والضمير لا يتحمّله.

قال / ابن الضائع: وهذا لا يلزم إلا في الموضع الذي يُشترط فيه ٦٩ الاشتقاق، وبالجمله في الموضع الذي يُخَالَفُ الإضمارُ الإظهار.

والناظم لم يلتزم أحدَ القولين، وإنما التزم ما يَنْبَنِي عليه الخلاف. ومنها المفعولُ له، لا يجوز الإخبار عنه عند ابن عُصفور، لأنه لا يصح أن يقع في موضعه المضمَرُ معرباً كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيدٍ، فأخبرتَ عن «إجلالٍ» فقلت: الذي قمتُ إِيَّاهُ إجلالُ لزيدٍ، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعْرَبَ «إِيَّاهُ» مفعولاً له أصلاً.

وغيرُ ابن عُصفور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تدخل عليه اللام، فتقول: الذي قمتُ له إجلالُ لزيدٍ.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافِضٍ لا يقع بعده مضمَرٌ كالكَافِ، وَحَتَّى، والتاء، وَمِنْ، والواو، وَذُو، بمعنى: صَاحِبٍ. فإذا قلت: زيدٌ كعمرو، فأردتَ الإخبارَ عن «عمرو» لم يَجُزْ، لأنك تقول: الذي زيدٌ كعمرو، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله^(١):

(١) سيبويه ٢/٣٨٤، والعيني ٣/٣٥٦، والخزانة ١٠/١٩٥، والتصريح ٢/٤، والهمع ٤/١٩٦، والدرر ٢/٢٧، والأشمونى ٢/٢٠٩، وديوان روية ١٢٨.

والبيت رؤية أو العجاج. يصف حماراً وأنته. والبعل: الزوج، والحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة. والحائل: المانع، وهو والعاضل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أنته من حمار آخر يريدن. والمعنى أن تلك لآتن جديران بأن يمنعن هذا لحمار.

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَالًا
كَهُوَ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا

فإنَّ (الكاف) إنما تخفض الظاهر لا المضمَر.

وكذلك إذا قلت : ألقى رَحْلَهُ حَتَّى الزَّادِ، فأردت أن تخبر عن «الزَّاد» لم يَجْز، إذ كنت تقول : الذى ألقى رَحْلَهُ حَتَّاهُ الزَّادُ، و (حَتَّى) لاتخفض المضمَر إلا اضطراراً نحو قوله^(١):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنْسًا
فَتَى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ

وكذلك (نُو) إذا قلت: رأيتُ ذَا المَالِ، لايجوز أن تخبر عنه، فتقول: الذى رأيتُ ذَاهُ المَالُ لَأَن (ذَا) لايَجُرُّ المضمَر إلا نادراً، نحو^(٢):

* أَبَانَ نَوَى أَرُوْمَتَهَا نَوُوها *

وكلُّ ما كان مثلَ هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملةُ الشروط التى جاء بها الناظم - رحمه الله - لجواز الإخبار عن

الاسم.

وقوله : (فَرَاعَ مَارَعَوْا) يقال : رَاعَى الأمرُ يرَاعِيه، إذا نَظَرَ إلَامَ يَصِير.

(١) الخزائن ٤٧٤/٩، والعيني ٢٦٥/٣، والهمع ١٦٦/٤، والدرر ١٦/٢، والأشمونى ٢١٠/٢ ويروى «يا ابن أبى زياد» و«لا يلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لا يجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن يعيش ٥٣/١، ٣٨/٣، والهمع ٢٨٤/٤، والدرر ٦١/٢

والبیت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، وصدره :

* صبحنا الخرزجية مرهفات *

ويروى «أبار» بدل «أبان».

ورَاعَيْتُهُ أَيضاً: لَاحَظْتُهُ، ورَاعَيْتُهُ أَيضاً: من مُرَاعَاةِ الْحَقُوقِ، أَىِ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا، ورَاعَيْتُ الشَّيْءَ: حَفِظْتُهُ، وَمِنْهُ: رَاعَى الْإِبِلَ وَالْمَا شِئَةً كُلَّهَا.
أَىِ لَاحِظْ مَا حَفِظُوا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، وَانْظُرْ إِلَى مَاذَا يَصِيرُ الْأَمْرُ فِيهَا تَجِدُهَا ضَرُورِيَّةً لَاسْتِرَاطٍ.

وعلى الناظم فى هذا الفصل نظرٌ من وجهين:
أحدهما : أنه أتى بأربعة شروط، كَرَّرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ عَلَى شِدَّةِ مَحَافَظَتِهِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَاجْتِنَابِ الْإِكْثَارِ.

والثانى : أنه اقتصَرَ فترك شروطاً مُعْتَبَرَةً عِنْدَ النَحْوِيِّينَ، لَأَبَدٍ مِنْهَا، إِذْ بَهَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ، / وَبِدُونِهَا لَا يَسْتَقِيمُ، وَالتَّى تَرَكَ أَكْثَرَ مِنْ التَّى ذَكَرَ، ٧٠. وَهَذَا غَرِيبٌ. فَأَمَّا التَّكَرُّارُ فَإِنَّهُ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَشَرْطُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَضْمَرٍ، وَهَذَانِ فِي الْحَقِيقَةِ شَرْطٌ وَاحِدٌ، إِذْ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ وَقُوعِ الْمَضْمَرِ مَوْقِعَهُ، فَلَوْ أَسْقَطَ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ لَخَرَجَ لَهُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَمَخْفُوضُ (رُبِّ) وَ (كُلِّ) وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ شَرْحَهُ، عَنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْلُفُهُ الْمَضْمَرُ، وَلَا يُسْتَفْنَى عَنْهُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فَضْلٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَلَمَّا ظَهَرَ هَذَا التَّكَرُّارُ لِابْنِ الضَّائِعِ، حِينَ أَتَى النَحْوِيُّونَ بِالشَّرْطَيْنِ الْمُفْتَرِقَيْنِ، أَعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ يَنْقَاضُ التَّعْرِيفَ، وَالْمَضْمَرُ مَعْرِفَةٌ، يَعْنَى كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ لِأَنَّهُ لَهُ حُكْمٌ آخَرٌ يَنْقَاضُ الْإِضْمَارَ، كَالنَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ. قَالَ: فَلِهَذَا جَاءَ وَابَهُمَا شَرْطَيْنِ، وَالْأَفْجَازُ الْإِضْمَارُ يَعُمُّ الْوَجْهَيْنِ. قَالَ:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مِثَالَيْنِ للثاني، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنى لا يدلُّ الإضمار عليه، فالإضمار يُبْطِل المعنى المرادَ منهما، كما في النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع. ولايجزى اعتذاره في هذا النظم، لأن مقصوده الاختصارُ والجمعُ للمسائل المتعددة في اللفظ اليَسِير، بخلاف غيره ممن قَصَدَ البَسْطَ. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذُكِرَ.

وأيضاً فإنى أقول: أن اشتراط قبول التأخير غير محتاج إليه مع اشتراطه الاستغناء بأجنبى أو بمضمر، وذلك أن قبول التأخير احتراز من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحد من ذلك، ومن المضاف. وكل واحد من هذه لا يصح الاستغناء عنه بالضمير أصلاً، لأن الضمير لا يُؤدَّى معناه، ولا يَخْفُضُ مابعدَه، وقد تقدّم التنبيه على ذلك، وهو احتراز أيضاً من ضمير الشأن والقصة، وهو مما لا يصح فيه الاستغناء بأجنبى، إذ لا يقع موقعه غيره، ولذلك لم يقع ضميره موقعه كما تقدم، فإذن الشرطان الأولان فَضْلٌ غير محتاج إليهما. وأما الاقتصار، وترك ما هو محتاج إليه، فإنه أهمل ذكر شروط سبعة سوى ما ذكر:

- أحدها: أن يكون في الإخبار عن ذلك الاسم فائدة، كجميع/ ماتقدّم ٧١ من الأمثلة الجائزة، فلو عرِيَ الإخبارُ عن الفائدة لم يَسْغُ فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عن «ضَرْبٍ» من قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرْباً - لم يَجْزُ، لأنك إذا قلت: [الذى]^(١)، ضَرَبْتُهُ ضَرْبٌ - كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى يستقيم بها التمثيل.

ضَرَبْتَ ضَرْبٌ، وقد رُدَّ مذهبُ أهل الكوفة في معاملتهم ضميرَ المتكلم والمخاطب^(١)، إذا أُخبر عنه مُعاملةً الظاهر حين أجازوا في الإخبار عن «أنا» من قولك: أنا قائمٌ: الذى أنا قائمٌ أنا، وفى : أنت قائمٌ الذى أنت قائمٌ أنت، وإنما رَدَّه أهل البصرة لأوجهٍ، منها كونُ الخبر غيرَ مفيد فالفائدة، ولأبد، مطلوبةٌ في الإخبار.

وكذلك لايجوز أن يُخبر عن «أنتين» من قولك: هذا ثَانِي اثْنَيْنِ، فلا تقول: الذى هذا ثانيهما اثْنَانِ، ولا عن «ثلاثة» من قولك: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، فلا تقول: الذى هذا ثالثهم ثلاثة، ولا ماكان نحو ذلك، لأن كونهما اثْنَيْنِ، أو كونهن ثلاثة قد تقررٌ قبل المجئ بالخبر، فكان الإخبار غيرَ مفيد، فامتنع ذلك. والأمثلة فى هذا كثيرة.

والثانى : أن يكون ذلك الاسم متصرفاً، يَجْرى بوجوه الإعراب، ويقع فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، وخبراً، ونحو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعماله مرفوعاً خبراً، فأما إذا كان غيرَ متصرفٍ، ولِزِمَ طريقةً واحدة، فلا يجوز الإخبارُ عنه، لما يؤدَّى إليه من إخراج الاسم عاً ألزمتَه العرب، نحو (سَحَرَ) ليومٍ بعيثه، لايجوز الإخبار عنه، لأنه كان يَخْرُج من لزوم نصبه على الظرفية إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ، وعِنْدَكَ، وما أشبه ذلك، فلو أُخبرت عن (سَحَرَ) من قولك : خرجتُ سَحَرَ، لقلت: الذى خرجتُ فيه سَحَرَ، وذلك لايجوز. وكذلك لو قلت فى (عِنْدَكَ): من (زيدٌ عِنْدَكَ): - الذى زيدٌ فيه عِنْدَكَ - لم يصح.

(١) فى (س، ت) «ضمير المتكلم والمخاطب»

فإن قيل: لِمَ لا يجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقَى منصوباً فيكون خبراً عن
(الَّذِي)؟

فالجواب: أنه لا يجوز نصبه خبراً إلا أن يكون ظرفاً للمخبر عنه،
والإخبارُ إنما هو أن تجعل الاسمَ الموصولَ هو المخبر عنه في المعنى،
وإذا كان ظرفاً له كان غيره، ولم يكن الظرف مخبراً عنه في المعنى. وهذا
الشرط معتمدٌ في «باب الإخبار» أيضاً.

والثالث: أن يكون غيرَ تابع، ماعدا العطفَ بالحرف، فالنعت
لا يجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبي الربيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢
البيان إنما يُؤْتَى به بيّناً، وأنت إذا أخبرت عنه، فجعلت في موضعه
الضميرَ، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مُبْهَمٌ يحتاج إلى البيان.
وكذلك التوكيدُ لا يجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بالفاظٍ
مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدي إلى تأكيد الظاهر بالمضمر
مطلقاً، وهو لا يجوز.

وأما البدلُ فكَذلك لا يجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين،
وقبَّحه المازني، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيكَ، فأخبرتَ عن البدل قلت:
الذي مررتُ برجلٍ به أخوكَ، فأتيتُ به، لايسْتَقِلُّ الكلامُ بدونه، ولذلك كان
عند بعض النحويين في تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مآل ابن الضائع، وسوى بين
البدل في هذا وبين العطف بالحرف. والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك
البدل، فكما تقول في (رأيتُ زيداً وعمراً) إذا أخبرتَ عن «عمرو»: الذي

رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاهُ عَمَرُوا، فكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (رَأَيْتُ زَيْدًا أبا عبد الله) الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ أَبُو عبد الله. وقد أجاز سيبويه^(١): أَزِيدُ ضَرَبْتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ. فكَذَلِكَ يَجُوزُ: أَزِيدُ رَأَيْتَ عَمْرًا أَخَاهُ؟ وليس هذا موضع ذكر ذلك.

والرابع : أَلَّا يَكُونُ عَامِلُهُ اللَّفْظِيُّ مَقْدَرًا غَيْرَ مَنْطُوقٍ بِهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ.

فإذا قلت : ما أنتَ إِلَّا سَيْرًا، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «سَيْرٍ» لَمْ يَجْزِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي مَا أَنْتَ إِلَّا إِيَّاهُ سَيْرٌ، وَالضَّمِيرُ لَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ، فَيَبْقَى إِذْ ذَاكَ بِغَيْرِ نَاصِبٍ، وَذَلِكَ مَمْتَنِعٌ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ. لَا تَقُولُ فِيهِ : الَّذِي لَهُ صَوْتُ إِيَّاهُ صَوْتُ حِمَارٍ.

وَمِنْ هَاهُنَا قَالُوا فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ نَحْوُ: تَبَسَّمَتْ وَمِیْضَ الْبَرْقِ : مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، أَيْ أَوْمَضَتْ وَمِیْضَ الْبَرْقِ، لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ لَمَّا تَقَدَّمَ. وَمَنْ نَصَبَهُ بِهَذَا الظَّاهِرِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ، أَجَازَ الْإِخْبَارَ عَنْهُ، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : الَّذِي تَبَسَّمَتْهُ وَمِیْضَ الْبَرْقِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ.

والخامس : جَوَازُ وَقُوعِهِ فِي الْوَاجِبِ، تَحَرُّزًا مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلنَّفْيِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، كَأَحَدٍ وَعَرِيبٍ، وَكَتَيْعٍ، وَنَافِعٍ^(٢)، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ الْإِخْبَارُ عَنْهَا غَيْرُ جَائِزٍ، لَمَّا يُوَدَّى إِلَيْهِ مِنَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْوَاجِبِ عَلَى خِلَافٍ وَضَعَهَا. فَإِذَا أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «أَحَدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا. فَقُلْتَ : الَّذِي مَارَأَيْتُهُ أَحَدًا، فَقَدْ

(١) الْكِتَابُ ١/١٧٠

(٢) مِنْ أَمْثَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمُ السَّاذِرَةُ قَوْلُهُمْ : مَا بِالْأَدَارِ أَحَدًا، وَمَا بِالْأَدَارِ عَرِيبًا، وَمَا بِالْأَدَارِ كَتَيْعًا، وَمَا بِالْأَدَارِ نَافِعًا ضَرْمَةً، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى : لَيْسَ بِهَا أَحَدٌ، وَلَا تَقَالُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ.

أُوجِبَتْ لِلَّذِي مَارَأَيْتَهُ أَنَّهُ أَحَدٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ / ٧٣
 الْمُخْتَصَّةُ بِالنَّفْيِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أُرِدَتْ الْإِخْبَارُ عَنْ «زَيْدٍ» مِثْلًا مِنْ قَوْلِكَ :
 مَا رَأَيْتُ زَيْدًا، فَإِنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي مَارَأَيْتُهُ زَيْدٌ، فَصَحَّ الْإِخْبَارُ، لِأَنَّ «زَيْدًا»
 يَصِحُّ وَقُوعُهُ فِي الْوَاجِبِ، نَحْوَ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَجَاعَنِي زَيْدٌ، وَهَذَا
 ظَاهِرٌ.

وَقَدْ وَجَّهَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْمَنْعَ هُنَا أَيْضًا بِأَنَّ «أَحَدًا» يُرَادُ بِهِ الْعُمُومُ،
 وَعَلَى هَذَا وَضَعُهُ، وَ«الَّذِي» إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ، فَلَمْ يُطَابَقِ الْإِخْبَارُ
 الْمَخْبَرُ عَنْهُ.

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَخْبَرُ عَنْهُ بَعْضُ مَا يَصِحُّ الْوَصْفُ بِهِ،
 مِنْ جُمْلَةٍ، أَوْ جُمْلَتَيْنِ فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ مِثْلَ مَا تَقْدِمُ، وَالْجُمْلَتَانِ
 اللَّتَانِ فِي حَكْمِ الْجُمْلَةِ الْوَاحِدَةِ كَجُمْلَتَي الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ، فَتَقُولُ فِي
 الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) : الَّذِي إِنْ قَامَ قَامَ
 عَمْرُو زَيْدٌ، وَفِي الْإِخْبَارِ عَنْ «عَمْرُو» : الَّذِي إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو.
 وَجُمْلَتَي الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : (وَاللَّهِ
 لَأَكْرِمَنَّ زَيْدًا) : الَّذِي وَاللَّهِ لَأَكْرِمَنَّهُ زَيْدٌ. وَجُمْلَتَي التَّنَازُعِ، فَتَقُولُ فِي
 الْإِخْبَارِ عَنْ «الزَّيْدَيْنِ» مِنْ قَوْلِكَ: (أَكْرَمَانِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَيْنِ) : اللَّذَانِ
 أَكْرَمَانِي وَأَكْرَمْتُهَا الزَّيْدَانِ. وَعَنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ : الَّذِي أَكْرَمَاهُ وَأَكْرَمَهُمَا
 الزَّيْدَانِ أَنَا. وَالْجُمْلَتَيْنِ الْمُرتَبِطَتَيْنِ بِالْفَاءِ، فَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ
 قَوْلِكَ : (يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ) : الَّذِي يَطِيرُ الذُّبَابُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ،
 وَعَنْ «الذُّبَابِ» الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الذُّبَابِ.

فَسَاغَ الْإِخْبَارُ عَنِ الْأِسْمِ فِي هَذِهِ لِأَمْتِلَةِ لَصَحَّةِ الْوَصْفِ بِهَا، فَلَوْ

لَمْ يَصِح الوصف لم يُخْبَر عنها، كالاسم فى الجملة الطَّلَبِيَّة أو الإنشائيَّة نحو : اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ وما أشبه ذلك، فلا يجوز أن تقول : الذى اضْرِبْتُهُ زَيْدٌ، ولا الذى لَعَلُّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ، ولا ما أشبه ذلك.

وكذلك الاسم فى الجملتين المستقلَّتَيْنِ، وليس فى الأخرى ضميره، نحو : قام زيدٌ وخرج عمروٌ، فلا تقول فى الإخبار عن «زيد» الذى قام وخرج عمروٌ زَيْدٌ، إذ لا عائدٌ على الجملة الثانية. وهذا الشرط استدركه ابنُ الناطم فى «شَرْحِهِ» وكأنه عنده ضرورى فى الموضع^(١).

والسابع : أن يكون الاسم تامًّا لابعض اسم فى الحقيقة، لأنه إن كان كذلك لم يَصِحَّ الإخبار عنه، كالاسم الثانى من المركَّب فى لغة الإضافة، نحو : «كَرْبٍ» من : مَعْدٍ يَكْرِبُ، والاسم الثانى من الكلئى، نحو «بَكْرٍ/ من : أبى بَكْرٍ، وكذلك الأسماء المسمىُّ بها من المضاف والمضاف ٧٤ إليه، نحو : «امْرِئٍ» مِنْ امْرِئِ الْقَيْسِ، وكذلك «قَبَّانُ» من : حِمَارِ قَبَّانٍ، و«قَتْرَةٌ» من : ابنِ قَتْرَةَ^(٢)، إذ كان (كَرْبٍ، وَيَكْرُ، والقَيْسُ، وَقَبَّانُ، وقَتْرَةٌ) حين استعملت فى هذه الأسماء غير مرادٍ بها معنى، ولا مسمى تحتها، وإنما هى بمنزلة الدال من (زيد) لأنها فى تعليقها على مُسمَّياتها كزيد فى تعليقه على مُسمَّاه، فكما لا يُخْبَر عن جزء (زيد) كذلك لا يُخْبَر عَمَّا تَنْزِلُ منزلته، فلو أردت الإخبار عن «بَكْرٍ» من قولك : (أُكْرِمْتُ أَبَا بَكْرٍ) فقلت : الذى أُكْرِمْتُ أَبَاهُ بَكْرُ، لم يَصِح، وكذلك فى (رَأَيْتُ امْرَأَ الْقَيْسِ)

(١) شرح ابن الناطم : ٢٢.

(٢) حمار قبان : ضرب من الخنافس يضرب به المثل فى الذلة. وابن قَتْرَةَ : حية صغيرة من أخصب الحيات، والجمع : بنات قترة.

لاتقول : الذى رَأَيْتُ امْرَأَهُ الْقَيْسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغَ أن يقال: الذى أَكْرَمْتُ أَبَاهُ بَكْرُ، والذى رَأَيْتُ حِمَارَهُ قَبَّانُ، وسائرُ مَا يُتَّصَرُّ منها، مستَدِلًّا على الجواز بقول الشاعر^(١):

* أُوْحِيْتُ عَلَّقَ قَوْسَهُ قُرْحُ *

فأخبر عن «قُرْحَ» من «قَوْسِ قُرْحَ» وهى القوس التى فى السماء، و«قُرْحَ» وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عُصْفُور : وهذا لاحتِجَّةٍ فيه لأن «قُرْحَ» اسم شيطان، فلعلَّ قول العرب: قَوْسُ قُرْحَ، على نسبة القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قَبَّانٍ، ولا قُتْرَةَ.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذُّ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرها، فاقتضى كلامه جوازَ كلِّ ما مَنَعَتْ هذه الشروط من المسائل المتقدمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يظهر لى فى الوقتِ جوابٌ عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإنَّ ذكر هذه الشروط غيرُ ضرورى عليه.

أمَّا الشرطُ الأول، وهو حصول الإفادة، فإنَّ ذلك معلوم من خارج، ومن النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يستلزم

(١) العينى ٤/٤٧٩، والهمع ٥/٢٩٩، والدرر ٢/٢٠٤، والحماسة بشرح المازنى ١٨٨٤ والشعر للحكم بن عبدل، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصدره:

* فكانما نظروا إلى قمر *

وقوس قُرْح : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه ألوان الطيف متتابعة.

كونه ذا فائدة، إذ يشترطون في الكلام الإفادة، كما قال النازم : (كَلَامُنَا
لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقَم) فلم يذكر هذا الشرط لأجل هذا.

وأما اشتراط التصرف فمعلوم من فرض المسألة، لأن فرض
الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبار عنه أو به، والأسماء غير المتصرفة
لا يجوز أولاً الإخبار بها ولا عنها، فلا يتصور فيها الإخبار إذ ذاك.

وأما اشتراط كون غير تابع، فلا يلزم ذكره أيضاً، لأن النعت وعطف
البيان داخلان تحت شرط الغناء عن المخبر عنه بمضمّر.

أما النعت : فقد تقدم بيانه، وأما عطف البيان فمن منع ذلك فيه
علل بأن / خلفه غير مبين كنفس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير ٧٥
لا يقع في موضعه، ولا يستغنى به عنه.

وأما البديل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكره.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظي فراجع أيضاً إلى أن الضمير
لا يستغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه في نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا،
فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لا يدل عليه، فلم يقع إذن خلفاً
له.

وأما اشتراط وقوعه في الواجب فكذلك أيضاً داخل تحت اشتراط
الاستغناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعملة في النفي عامة فيما دلت
عليه، والضمير الذي يخلفها خاص لأعام، لأنه عائد على «الذي» و«الذي»
واقع في الواجب فلا يعم، فلم يغن عنه إذن.

وأما اشتراط صحة الوصف به غير محتاج إليه في هذا
الباب، لأنه خاص بباب الموصول لآليات الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه فى بابه.

وأما اشتراطُ التَّمامِ فى الاسم فداخِلُ تحت اشتراطِ الإفادة، وقد تقدّم

جوابه.

هذا ما ظهر من الجواب عن الشروط، وفى بعضه ضَعْفٌ.

ثم أخذَ يَذكرُ حَكمَ الإخبارِ بالآلف واللام فقال:

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلٍ عَنْ بَعْضٍ مَا

يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَلٍ

كَصَوْنِ وَقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ

يعنى أن النحويين أخبروا فى هذا الباب بالآلف واللام، ويريد الموصولة،

كما أخبروا بـ (الَّذِى) و (الَّتِى) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدّمًا.

و«ما» هنا موصولة واقعة على الكلام الذى يُخْبَرُ عن بعضه. والكلامُ

الذى يتقدّم فيه الفعل هو الجملة الفعلية، و«البعض» هنا أيضا واقع على

الاسم، كانه قال: أخبروا هنا بِأَلٍ عن الاسم الذى هو بعضُ كلامٍ يتقدّمه الفعل،

أى الاسم الواقع فى الجملة الفعلية.

فإذا قلت: قَامَ زَيْدٌ، فزَيْدٌ بعضُ هذه الجملة الفعلية، وكذلك ضَرَبَ زَيْدٌ

عَمْرًا، فزَيْدٌ وعمروُ بعضانٍ من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثال ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك: (قَامَ زَيْدٌ) بالآلف واللام،

فإنك تقول: القائمُ زَيْدٌ، وذلك بأن تُبَدِّلَ من العامل فى الاسم الذى تريد الإخبار

عنه بالآلف واللام واسم الفاعلِ إن كان العامل فيه فعلَ فاعِلٍ، أو اسمَ مفعولٍ إن

كان العامل فيه فعلَ مفعولٍ، ثم تُدْخِلُ عليه الآلف واللام التى بمعني (الَّذِى)

و (الَّتِي) وتُبدل / من الاسم الذي تريد الإخبارَ عنه في موضعه ضميراً ٧٦
على حَسَبِه في الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك
الضمير عائداً على الألف واللام، إذ قد تقدّم من كلام الناظم أنها اسم في
«باب الموصول» والألف واللام في الأحوال كلها على حال واحدة، ثم
تُصَيِّر ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبراً لذى الألف واللام، فـ
(القائم) في مسألتنا قد استترّ فيه ضميرٌ عائِد على الألف واللام، وهو
خَلَفَ: «زيد» في الرفع على الفاعلية.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المشترطة في الإخبار بـ (الَّذِي) جاريةٌ
هنا، إذ لم يَخَص الناظم ذلك الاشتراط بـ «الذي» دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا
أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُبِمَا

فقوله : (هاهنا) يعنى في هذا الباب لا في (الَّذِي) خاصة، ولذلك
قال في هذا الموضع : «وَأُخْبِرُوا هُنَا» أى في الموضع الذي أُخْبِرَ فيه بـ
(الَّذِي) والموضع الذي يُخْبِر فيه بـ (الَّذِي) لا بُدَّ من توفّر الشروط فيه،
فكذلك فيما وقع موقعها، واستعمل في موضعها.

ويزيد هذا الموضعُ شرطَيْن ذكرهما الناظم زيادةً على تلك الشروط
المذكورة قبلُ:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمّن للاسم المخبر عنه جملةً فعليةً،
وهى التى يتقدّمها الفعل، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ
تَقَدَّمَ».

فإذا كان كذلك صحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول: الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، والضمير الذى هو خَلْفُ «زيد» مستترٌ تظهر علامته فى التثنية والجمع كقولك الضاربان عمرًا الزيدان، والضاربون عمرًا الزيدون. فإن أخبرت عن عمرو قلت: الضاربُ زَيْدٌ عمرو، وكان الأصل أن يقال : الضاربُ زَيْدٌ إِيَّاهُ عَمْرُو، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمَكِّنًا لم يُعَدَّلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلٌ بينه وبين عامله يَمْنَعُ من اتصاله، فلا بُدَّ من الاتصال، ولا بُدَّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس فى الكلام : زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرُو وإِيَّاهُ، وعلى هذا النحو تقول فى نحو : عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ، إذا أخبرتَ عن «زيد» قلت : العالمُ عمرًا أَخَاكَ زَيْدٌ، وإن أخبرتَ عن «عَمْرُو» قلت : العالمُ زَيْدٌ أَخَاكَ عَمْرُو، إذا وصلت الضمير، وإن فصلته تركته فى موضعه الأصلى فقلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخَاكَ عَمْرُو، وإن أخبرتَ عن «الأخ» قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّاهُ أَخوكَ، إذا فصلت، وإن وصلت قلت : العالمُ زَيْدٌ عَمْرًا أَخوكَ.

فإن كانت الجملة غيرَ فعلية، سواءً أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زَيْدٌ أَخوكَ، أم فيها فعلٌ مؤخرٌ، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعذر صَوِّغِ اسم الفاعل أو اسم المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن سَزيدٍ من قولك : (زَيْدٌ قائمٌ) بالالف واللام، فالمسألة لا تتصور، وكذلك : زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ، ونحو ذلك، لأن الفعل فى ذلك غير متقدم، وذلك لأن الف واللام إنما تُوصل باسم الفاعل واسم المفعول، نحو : الضَّارِبُ، والمَضْرُوبُ، وذلك لا يبنى إلا من الفعل. وما جاء من قول الشاعر^(١):

(١) العيني ٤٧٧/١، والمغنى ٤٩، والهمع ٢٩٤/١، والدرر ٦١/١ وقائمه مجهول. ودانت : انقادت.

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

فشادُ لا يُقاس عليه.

وأيضاً فلا يُبنى من الفعل أينما وقع، وإنما يُبنى منه إذا كان صدرَ الجملة، فلو كانت الجملة الفعلية لكن تقدّم مفعولها عليها، نحو: زيداً ضَرَبَ عمرو - بل لم يَسْعُ إلا أن يتقدّم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدماً على جميع معمولاته، لكن تقدّمت عليه أداة من الأدوات الداخلة للمعانى أو للعمل فى ذات الفعل، فلا يصحُّ الإخبار أيضاً، ويدل على ذلك قوله: «يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ» فنصُّ على التقديم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداة لم يصح إطلاق التقديم إلا مجازاً، فإذا أردت الإخبار عن «زيد» فى (ما يقوم زيد) أو (لا يقوم زيد) لم يَسْعُ مع (ما) أو مع (لا) صَوَّغَ اسم الفاعل.

وقد قيّد فى «التسهيل»^(١)، الفعل المصوغ منه بأن يكون موجباً، تحرّزاً من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» فى قولك : (لَمْ يَقُمْ زيد) و (إنّ قامَ زيدُ قامَ عمرو) وما أشبه ذلك. والإخبار هنا بـ (الذى) سائغ، فتقول : الذى مَاقُومُ زيدُ، والذى لا يقومُ زيدُ، والذى لم يَقُمْ زيدُ، والذى إنّ قامَ قامَ عمروُ زيدُ. وسببُ المنع هنا ما فى الألف واللام من عدم تَأْتَى صَوَّغَ الصلة لـ (أل) مع تلك الأدوات المتقدمة، فكأنَّ الفعل معدومٌ وجوداً.

والشرط الثانى : أن يصح صَوَّغَ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وبناءؤه منه، وذلك قوله : «إنّ صَحَّ صَوَّغَ صِلَةً مِنْهُ لِأَنَّ» والضمير فى «مِنْهُ» يعود إلى الفعل.

(١) انظر : ص ٢٥١.

والصُّوْرُغُ بمعنى البِنَاءِ والتَّحْلِيْقِ، يُقالُ : صُغْتُ الشَّيْءَ أَصُوْغًا، كائنه
 قال : إِنْ صَحَّ أَنْ يُبَيِّنَ مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا يَكُونُ صِلَةً لِأَلٍ، وَلَمْ يُعَيَّنْ / هنا ٧٨
 اسْمَ فاعِلٍ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ، بَلْ عَبَّرَ بِالصِّلَةِ، لِأَنَّهَا أَعْمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ
 «المَوْصُولِ» أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ تُوصَلُ بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ، مِنْ اسْمِ فاعِلٍ، أَوْ
 اسْمِ مَفْعُولٍ، لَكِنْ إِنَّمَا يُصَاغُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ
 مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ.

فَمِثَالُ الصِّلَةِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمُثَلِّ، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّازِمِ
 الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ «وَأَقِرْ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ». فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ أَسْمِ «اللَّهِ»
 بِالْأَلْفِ وَالْأَمِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ قُلْتَ: الْوَاقِيَّ الْبَطْلَ اللَّهُ، أَوْ مِنْ «الْبَطْلَ» قُلْتَ:
 الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلَ.

وَوَقَى اللَّهُ الرَّجُلَ، يَقِيهِ وَقَايَهُ- بِالْكَسْرِ- أَيْ حَفِظَهُ، وَالْبَطْلُ:
 الشُّجَاعُ، يُقالُ: بَطُلٌ- بِالضَّم- يَبْطُلُ، بِطَوْلَةٍ، أَيْ شَجَعٌ.

وَمِثَالُهُ مِنْ أَسْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ:
 (ضُرِبَ زَيْدٌ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَضْرُوبُ زَيْدٌ، وَخَلَفَ «زَيْدٌ» مُسْتَتِرٌ فِي «ضُرِبَ»
 الزَّيْدَانَ) عَائِدٌ عَلَى الْأَلْفِ وَالْأَمِ، وَتَظْهَرُ عَلَامَتُهُ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ إِذَا قُلْتَ فِي
 (ضُرِبَ الزَّيْدَانِ) أَوْ (الزَّيْدُونَ): الْمَضْرُوبَانِ الزَّيْدَانِ، وَالْمَضْرُوبُونَ الزَّيْدُونَ.
 وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: عَلِمَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ أَخَاكَ زَيْدٌ. وَعَنْ الْآخِ قُلْتَ: الْمَعْلُومَةُ زَيْدٌ أَخُوكَ، أَنْ فَصَلْتَ قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ صِلَةٌ لِأَلٍ، فَلَا يَتَّصِرُ
 الْإِخْبَارُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

والفعل الذي لا يَتَصَوَّرُ ذلك فيه على أوجه:

منها أن يكون غير متصرف، بل شبيها بالحرف كليس، فمثل هذا إذا وقع صدرَ الجملة لا يصح الإخبار فيها بالآلف واللام، لأنه لا يصح أن يبنى منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحص للفعلية لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرف تصرف الأفعال الحقيقية، فتقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: (كان زيد أخاك) الكائن أخاك زيد، وفي الإخبار عن «الأخ» تقول: الكائن زيد إياه أخوك، أو الكائن زيد أخوك. وأما (ليس) فإنها هي في حكم (ما) فلا يبنى منها شئ أصلاً.

ومنها أن يكون الفعل دالاً على الحدث والزمن، قابلاً للتصرف، لكنه لم يتصرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تَبَارَكَ) و(سَقِطَ فِي يَدِهِ) و(يَنْبَغِي) وما كان من بابها^(١). فإنها لم يستعمل منها فعلٌ مُغَايِرٌ، ولا يبنى من مصادرها غيرها إن فُرِضَ وجودُ مصادرها فإذا قيل لك: أخبر عن اسم «الله» من قولك: (تَبَارَكَ اللهُ) لم يسغ، لأنَّ العرب لم تستعمل منه: (مُتَبَارِكُ) / فلا تقول: المُتَبَارِكُ اللهُ، وكذلك «زيد» من قولك: سَقِطَ فِي زَيْدٍ،
لا تقول: المسْقُوطُ فِي يَدِهِ زَيْدٌ، وكذلك سائرُها.

ومنها أن يكون الفعل متصرفاً إلا أنه لم يُستعمل منه أَسْمُ فاعل ولا مفعول، نحو (يَذْرُؤُ يَدْعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالآلف واللام، فلا تقول في (يَدْعُ زَيْدٌ): الوادِعُ زَيْدٌ، ولا في (يَذْرُؤُ زَيْدٌ): الوائِزُ زَيْدٌ، لرفض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللَّهُ) وكذلك إن كان متصرفاً، لكنه لم يستعمل منه اسمُ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجملة مبنياً للمفعول، ومثله ابنُ عصفور بقولهم: غلبَ زيدٌ، إذا جُعِلَ غالباً. قال: ولايقال في هذا المعنى: مُغْلَبٌ. قال: وإنما المُغْلَبُ المغلوبُ.

وما فرضه ابنُ عصفور مثالا لو ثبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرى حكى في (المُغْلَب) أنه المُغْلَبُ كثيراً^(١). قال: والمُغْلَبُ أيضاً من الشعراء المحكوم بالغلبة على قرنه^(٢). فقد حكى الجوهرى ما لم يحكه ابنُ عصفور، ولكن ابن عصفور أتبع في ذلك ما نقل عن يونس، ونقله ابنُ قُتَيْبَةَ، أنه يقال للشاعر إذا غلبَ : مُغْلَبٌ، وإذا غلبَ قيل غلبَ^(٣)، وسلمه ابنُ السَّيِّد، ولم يحك خِلافه. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوَّغَ اسمُ الفاعل أو المفعول عند الناظم لازمٌ في باب الإخبار حين اشترط في الفعل أن يصحَّ منه الصَّوْغُ، أم ليس عنده بلازم، لأنه لم يُحْتَمَ القول بالصَّوْغِ، بل شَرَطَ صحته، ولايلزم من إمكان الصَّوْغِ وصحة وجوده حتماً؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرض فيه للزُّوم الصَّوْغِ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مرَّ له فيه ما يقتضى صحَّةً وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع في الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وَصَلِهَا بالصفة، فلا مانع من

(١) في الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) في اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغْلَبٌ، فهو مغلوب، وإذا قالوا : غلبَ فلان، فهو غالب، ويقال : غلبت ليلي الأخيلى على نابغة بنى جعدة، لأنها غلبته، وكان الجعدى مُغْلَباً».

اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإنَّ يصح لك أن تدخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعاً، لا إذا كان غير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زَيْدٌ عَمْرًا) الْيَضْرِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، كائنك قلت : الضاربُ عَمْرًا زَيْدٌ، وفي الإخبار عن «عمرو» : الْيَضْرِبُهُ زَيْدٌ عَمْرُو، كما في اسم الفاعل مطلقاً. وقد تقدّم التنبيه على أن هذا المذهب للمؤلف لمذهب مُخْتَرَعٍ/ نَحْلَةٌ مبتدعة، خالف ٨٠ جميع النحويين، وطريقة العرب، وهو مذهب فاسد بعيد عن الصواب.

ولمّا كان الوصف الذي به وصلت الألف واللام تارةً يَجْرِي على مَنْ هُوَ لَهُ، كما تقدم، فلا يحتاج إلى زيادة على ما ذَكَر من الحكم، وتارةً يَجْرِي على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فلا بُدَّ من بُرُوز الضمير الذي رَفَعْتَهُ الصِّفَةُ - أَخَذَ يَذْكُر ذلك فقال :

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةٌ أَلْ

ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ فَاَنْفَصَلَ

يريد أن الصِّفَةُ الواقعة صلةً للألف واللام إذا رَفَعْتَ الضمير - ولا تَرَفَع الضميرَ إلا وهو عائد على الألف واللام، إذ لا بُدَّ من ضمير من الصِّلَةُ عائدٍ على الموصول - فإنَّ ذلك الضمير إذا كان لغير الصِّلَةِ، أى ليس واقعاً عليها من جهة المعنى، لا بُدَّ من فَصْلِهِ وإبرازه، ليكون فَصْلُهُ وإبرازه دليلاً على أن الوصف جَرَى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، إذ لو بقى موصولاً لَأَلْتَبَسَ. وقد مر هذا في باب «الأبتداء» حيث تعرَّض له الناظم.

وهذا الكلام تضمَّن ثلاث مسائل، واحدةً بالتصريح، واثنان بالمفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهراً، فهذا لضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعه ظاهر، لكن لا بدُّ من ضميرٍ عائد على الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزاً اتَّصل بالصفة أو انفصل لموجب غير الإخبار، وذلك إذا أردتَ أن تخبر عن «عمرو» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً، فإنك تقول : الضَّارِبُ زَيْدٌ عمرو، فالألف واللام هنا لغير «الضَّارِب» وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عمرو» فقد جَرَتِ الصفة على غير مَنْ هِيَ له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبداً، ولا يلزم في ذلك محذور (اللبس)^(١).

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبَ أخو زَيْدٍ عمراً. قلت : الضاربُ أخوه عمراً زَيْدٌ، وما أشبه ذلك.

ولمَّا كان اللبسُ مع رفع الظاهر مُنتَفِياً صَيِّرُوا الضميرَ المرفوع بالصفة عند اللبس كالظاهر بالفصل، لزوال اللبس بظهوره، تشبيهاً له بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التي أحرز بقوله : (وإنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَهُ أَلْ ضَمِيرٌ غَيْرَهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لا مدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً، لكنه ضميرُ الألف واللام، فمقتضى كلامه / أنه لا يُفصل ولا يُبان، وهذا صحيح، لأنه لا يُفصل إلا ٨١ عند اللبس، وذلك عند جريان الصلة على غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدٌ على الألف واللام، فانتظم الكلام، فلا موجب للفصل، وذلك كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ، فإذا أخبرت عن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدٌ، فالألف واللام والصلّة معاً لزيد، فلا يبرز الضمير، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً ليس لها من جهة المعنى، فلا بدُّ هنا من إبرازه، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصلة، فقد جرت الصفة على غير مَنْ هِىَ له، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قلت : الضَّارِبُ أنا زيدٌ، فأبرزت الضمير المستتر فى «الضَّارِبِ» وليس العائد على الألف واللام، لأن الألف واللام لزيد، وهو المفعول، لا للمتكلم و«الضَّارِبِ» للمتكلم لالزيد، فوجب إبراز الضمير.

وكذلك إذا أُخبرت عن الكاف من (ضَرَبْتُكَ) قلت : الضَّارِبُ أنا أنتُ، فالألف واللام لـ (أنت) والصفة لـ (أنا) فلم يستتر الضمير.

وكذلك إذ أُخبرت عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُ أنتَ أنا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و«الضَّارِبِ» هو «أنا» وإن شئت قلت فى هذه المسألة : الضَّارِبِ أنتَ أنا، فأتيت بالضمير العائد على الألف واللام على المعنى، على حدِّ قول الشاعر^(١):

وَأَنَا الَّذِي قَاتَلْتُ بِكَرًّا بِالْقَنَا

وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

(١) المقتضب ١٣٢/٤، وابن يعيش ٢٥/٤، ويرى «وتركت مرة» والبيت لمهلل بن ربيعة. والقنا: جمع قنّة، وهى الرمح. والسنام: كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة. ومن كل شئ: أعلاه، ومن القوم: شريفهم، يقول: أنا الذى أكثر القتلى فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

فى «كَافِيهِ»^(١)، وقال أنشد أبو بكر بن شُقَيْر النحوى^(٢):

كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلَّ بِنَا

أَنَا أَنْتَ الْخُضْرُ — أَرَبِى أَنْتَ أَنَا

وَأَبْنَتْ الشَّيْءَ، أُبْنِيهِ، أَى أَرْزَلْتُهُ وَأَذْهَبْتُهُ، وَأَبْنَتْهُ أَيْضًا : قَطَعْتُهُ وَفَصَلْتُهُ.

ومن قولهم : ضَرَبَهُ فَأَبَانَ رَأْسَهُ مِنْ جَسَدِهِ. وهذا الثانى هو مقصودُ الناظم،

أَى قُطِعَ مِنَ الْفِعْلِ فَأَنْفَصَلَ.

(١) هو كتاب «الكافى فى أصول النحو» وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن أجل تصانيفه كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٣٣٧هـ).

(٢) الخزانة ٧٢/٦، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم. ويرى :
كيف يخفى عنك ما حلَّ بنا أنا أنت القاتلى أنست أنا

العَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

فِي الضِّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ

جَمْعًا بِلَفْظٍ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

شَرَعَ النَّاظِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَعْدَادِ وَمُمَيِّزَتِهَا،

وَأَبْتَدَأَ (ثَلَاثَةً / وَثَلَاثَ) وَتَرَكَ ذَكَرَ (وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا ٨٢
يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَاسِيسِ النُّحْوِيَّةِ، وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ وَنَحْوُهُمَا مِنْ بَابِ اللَّغَةِ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ ثَنَتَانِ كَاثْنَتَيْنِ،
فَالَّذِي لَمَّا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْأَلْفَافِ: وَاحِدٌ لِلْمَذَكَّرِ، وَوَاحِدَةٌ لِلْمُؤَنَّثِ،
وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَثَنَتَانِ لِلْمُثَنَّى، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّفْسِيرِ، فَلَيَقَالُ: اثْنَا
دِرَاهِمَ، وَلَا ثَنَتَا أذْرُعَ، وَكَذَلِكَ (الوَاحِدِ) لَا يَقَالُ: وَاحِدُ دِرَاهِمَ، وَلَا وَاحِدَةٌ
أذْرُعَ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ نَحْوُ: قَوْلِ الرَّاجِزِ^(١):

(١) سيبويه ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقتضب ١٥٦/٢، والمنصف ١٣١/٢، وابن السجري ٢٠/١، وابن يعيش
١٤٣/٤، ١٤٤، ١٨/٦، والخزانة ٤٠٠/٧، ٥٢٦، والعيني ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع
٧٤/٤، والدرر ٢٠٩/١ والرجز لخطام المجاشعي أو غيره. والتدليل: التعلق والاضطراب.
والظرف: الوعاء.

وخص ظرف العجوز، لأنها لا تستعمل طيباً ولا غيره، مما يستعمله الشباب، وإنما تتدخر فيه
ما تستعاني به من الحنظل والألوية. والحنظل: نبات مر الطعم، ويقال له: العلقم. وخص الحنظل
ليبسه. شبه خصيه في استرخائهما حينما شاخ واسترخت جلدة أسته بظرف عجوز فيه
حنظلتان.

كَانَ خُصْيِيهِ مَنِ التَّدْلِيلِ

ظَرَفُ عَجَزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بألفاظ العدد أنفسها، وإنما لم يحتاجوا فيها إلى التفسير استعناءً عنه، إمّا لإتيانهم فى الكلام بما يبينها، كقولك : عندي من الأولاد اثنتان، ومن البنات ثنتان، ونحو ذلك.

وإمّا الإتيان بالمعبود نفسه، وهو أخرى بعدم التفسير، للاستغناء بلفظ الإفراد ولفظ التثنية، كقولهم : رجل، ورجلان، وامرأة، وامرأتان، وبنات، وبناتان، ونحو ذلك، فإذا أكدوا بالبيان أتوا بألفاظ العدد تابعة، فقالوا: رجل واحد، وامرأة واحدة، ورجلان اثنتان، وامرأتان ثنتان، وشبه ذلك. وهذا كله ليس من هذا الباب، فلذلك لم يتعرض الناظم لذكره، ولإرادة الاختصار، ولاتعرض لذكر ذلك لما كان به بأس، لأنه تكميلٌ كما فعل غيره من النحويين.

وقوله : (ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُوبٌ لِلْعَشْرَةِ) إلى آخره.

يعنى أنك إذا عددت ما كانت أحادةً مُذكَّرةً لأمؤنثة، من ثلاثة إلى عشرة، فإنك تأتى فى ألفاظ العدد فيه بالتاء التى للتأنيث، فتقول : ثلاثة رجال، وأربعة رجال، وخمسة رجال، وستة رجال، وكذلك فى : سبعة، وثمانية، وتسعة، حتى تنتهى إلى العشرة، وهذا معنى «لِلْعَشْرَةِ» أى منتهياً إليها، واللام قد تأتى بمعنى (إلى) كقوله تعالى : {سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ} ^(١). وقوله : {كُلُّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} ^(٢)، وخص ذلك بالثلاثة إلى العشرة، لأن ما فوق ذلك له حكم آخر. وأما إذا كان العدد للمؤنث فيخلاف المذكر، لاتباعه التاء، بل يُجَرَّد اسمٌ

(١) سورة الأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العدَمَ منها، وذلك قوله : (فى الضدَّ جَرْدٌ) والُضْدُ هو ضِدُّ المذكَرِ المذكور، وهو المؤنَّثُ/ ومفعول «جَرْدٌ» محذوف، وهو ثلاثة وما بعده إلى العشرة، ٨٣
أى جَرْدُ هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ أخواتٍ، وما أشبه ذلك.

والتائِثُ المذكور هنا هو التائِثُ المعنَوِىُّ، كان حقيقياً أو مجازياً، لا التائِثُ اللفظى الذى هو بالتاء، كطَلْحَةٌ وَحَمْرَةٌ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثةُ طَلْحَاتٍ، وأربعةُ حَمْرَاتٍ، ولاتقول : ثلاثٌ ولا أربعٌ. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبرُ التذكيرُ المعنَوِىُّ لا اللفظى، فزَيْنَبُ، وَهِنْدُ، ودَعْدُ ألفاظٌ لاتائِثٌ فيها، ومع ذلك لاتلحق التاء فى عدِّها، لأنها فى المعنى مُؤنَّثَةٌ، فتقول : ثلاثُ زِيَانِبَ، وأربعُ دَعَدَاتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التائِثُ المعنَوِىُّ المجازِىُّ، كدَارٍ وَنَارٍ، وَقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التائِثَ فيها معنَوِىٌّ بالمجاز، فتُحذفُ التاء من العدد معها.

وشرَطَ فى التذكير والتائِثِ هنا أن يكون فى الأحاد، لأنه قال : «فى عدٍّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ» ثم قال : «فى الضدَّ جَرْدٌ» أى فى ضدِّ ما ذُكِرَ من الأحاد المذكورة، وهى الأحادُ المؤنَّثَةُ، فلذلك يقال : ثلاثةُ سِجِلَاتٍ، وأربعةُ سُرَادِقَاتٍ، وخمسةُ حَمَّامَاتٍ، وستةُ دُنَيْنِيرَاتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذَكَّرٌ، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثاً.

وطائفةٌ من النحويين خالفت هذا، فاعتبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون : ثلاثُ سِجِلَاتٍ وأربعُ حَمَّامَاتٍ، وخمسُ سُرَادِقَاتٍ، ونحو ذلك. والعرب على خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يُلحِقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيَّاهُ أختار الناظم على ما دلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتانيثُ، فإنَّ لحاقِ التاءِ وعدمَ لحاقها مُعْتَبَرٌ بذلك، فعلى لغة التذكير تأتي بالتاء في العدد، وعلى لغة التانيث تُسْقَطُها، فتقول في (لِسَانٍ، وَعَضِيدٍ، وَحَالٍ) : ثلاثةُ أَلْسِنَةٍ، وثلاثُ أَلْسُنٍ، وثلاثةُ أَعْضَادٍ، وثلاثُ أَعْضَادٍ، وثلاثةُ أَحْوَالٍ، وثلاثُ أَحْوَالٍ.

واختلف بعد تقرير الحُكْمِ النحويون في سبب لحاقِ التاءِ عدَّ المذكر، وعدمِ لحاقها في عدَّ المؤنث، وكان الأصل أن يكون عدَّ المذكر بلفظٍ مذكر، وعدَّ المؤنث بلفظٍ مؤنث.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشاكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنهم جَعَلُوا أصلاً مع / أصلٍ، وفَرَعًا مع فَرَعٍ، وذلك أن ألفاظ العدد ٨٤ كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثَلَاثَةٍ وأَرْبَعَةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثَلَاثٍ وأَرْبَعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلٌ للمؤنث بغير علامة. والمعدود أيضاً على قسمين : مذكر ومؤنث، والمذكر أصلٌ للمؤنث ، فَجَعَلُوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثة رجالٍ، وجَعَلُوا الفَرَع من الفاظ العدَد مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرٌ من أبي القاسم الزجاجي^(١). وعَلَّلَ السِّيرافي بأنَّ الثَّلَاثَ إلى العَشْر من المؤنث مؤنثاتُ الصَّيْغَةِ، فَالثَّلَاثُ كَعَنَاقٍ، وَأَتْنٍ وَعَقْرِبٍ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التانيث، ولا يجوز أن تدخل تاءُ التانيث على مؤنث كان تانيثه بعلامةٍ أو بغير علامة.

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك) .

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أُدْخِلَت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من ثلاثة مُذَكَّرٌ، فأُدْخِلَت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّيَ بـ (ثَلَاثٍ) الأول رجلٌ لم يَنْصَرَفْ كَعَنَاقٍ، إذا سُمِّيَ به رجل، ولو سُمِّيَ بـ (ثَلَاثٍ) من (ثَلَاثَةٍ) لَانْصَرَفَ، لأنه بمنزلة (سَحَابٍ) من (سَحَابَةٍ) وقد علل بأشياء كثيرة، يكفي هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتُبر في لحاق التاء وعدم لحاقها مُفْرَدَ المعدود، فعلى حكمه، من تذكير أو تأنيث، أُجْرِيَ اللَّحَاقُ وعدمه، ولم يبيَّن أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعدود إذا كان جمعا حقيقة فلا بدُّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مذكرا أو مؤنثا، إلا ما ذكر من الخلاف، وكلامه على هذا صحيح.

وإن كان اسم جمع أو اسم جنس اعتُبر عند المؤلف اسم الجمع أو اسم الجنس، ولم يُعْتَبَر المفرد، فتقول : ثلاثٌ من الشَّاءِ ذكورٌ، وثلاثٌ من النَّسَاءِ، وثلاثٌ ذُودٌ^(١)، وأربعٌ من الخيل. وتقول: ثلاثة رَهْطٍ، قال تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ}^(٢) الآية.

وتقول على طريقته أيضا : ثلاثٌ من النَّخْلِ، وثلاثةٌ من النَّخْلِ، لأنَّ النخل يُذَكَّرُ ويؤنث، قال تعالى : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ}^(٣). وقال : {كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ

(١) النَّودُ : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع: أنواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ^(١) وتقول : ثلاثٌ من البَطِّ ذُكُورٌ، وثلاثٌ من الحَمَامِ، ونحو ذلك/ لأنَّ اسمَ الجنس هنا فاعْتَبِرْ، ولو فُرِضَ أنه مذكر لَلَحِقَتْ التاء. هذه ٨٥ طريقة المؤلف.

ولبعض المتأخرين في ذلك طريقة أخرى في اسم الجنس خاصة، وهو أنه يَعْتَبَرُ وَاحِدَهُ ليس إلا، فتقول : ثلاثٌ نَحْلٍ، لاغير، لأنَّ واحدَهُ (نَحْلَةٌ) وهى مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدّم.

وذهب ابن عصفور والأبْذَى^(٢) إلى أن اسم الجمع إمّا أن يكون لعاقلٍ أو غيره، فإن كان لعاقل اعتُبرَ واحدَهُ لاغير، لأن الإخبار عنه إخبارُ المذكر، وإعادةُ الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقل عوملَ معاملةُ المؤنث، لأن الإخبار عنه إخبارُ المؤنث، وإعادةُ الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسمَ جنس فوجَّهان، واعتباراً بتذكير لفظه وتأنيثه، وربُّما كان مؤنثاً في الاستعمال لاغير، أو مذكراً لاغير، فاعتُبرَ في العدد لفظُهُ لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحدِ خاصّة، إذ لم يُقَيَّد ذلك يكون المفسر جمعاً أو غيره، فإذا أُخِذَ على إطلاقه خرَجَ عن كلام الناس، وعن كلام نفسه في «التسهيل»^(٣) وغيره. قال في «شرح التسهيل» لَمَّا شَرَحَ ما أراد شَرْحَهُ من لفظ التسهيل : فالحاصل أن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتأنيث واحدٍ مفسَّرُها، لا لتأنيثه إن كان جمعاً، ولتأنيثه نفسه دون تعرُّض

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحدة إن كلام اسم جنس أو جمع. والذي يقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاث من النخل، خاصّة، وأن يقال فى نحو (نُودٍ) إذا أُريد به المذكر، ثلاثة نُودٍ ذكور، ثلاثة من الخيل ذكور، كذلك. وهذا لا يقال. وقد كان يَمْشَى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يرى ذلك، لكنه لا يَمْشَى له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتبرة فى نفسها، ولا اعتباراً بأحاديها اتفاقاً من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحْصَل.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمّا أن يُريد به اللفظى أو المعنوى، وكلاهما مُشْكَل.

أما اعتبار اللفظى من غير اعتبار معنى فيلزمه أن يقول : ثلاث طَلَحَاتٍ، وأربع حَمَزَاتٍ، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقاً، وأن يقول : ثلاثة زَيَانِبَ، وأربعة دُعُودٍ، فى جمع : زَيْنَبَ، ودَعْدَ، ونحوه.

وإن اعتبر التذكير والتأنيث المعنوى فيلزمه أن يقول : ثلاثة من البَطِّ ذكور، وأربعة / من الْقُرُودِ ذكور، وثلاثة عَقَارِبَ ذكور، وغير ذلك ممّا له ٨٦ تأنيث معنوى، فكان يُفَرِّق بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لا يقول به أحد، فإنّ الأجناسَ، التى لها تأنيث معنوى، وتذكير معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، كأمراة، وامرئ، وغلام، وجارية ونحو ذلك. ومنها ما لا يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرة، والشاة، والبطة، والحيّة، والعقرب، والحمامة، ونحو ذلك، مؤنثة اللفظ، كان المدلول ذكراً أو أنثى، فتقول : هذه حمامة ذكراً، وحمامة أنثى، وهذه شاة ذكراً، وشاة أنثى، وكذلك سائرهما، فتعامل اللفظ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارة إليه، وإعادة الضمير عليه، وغير ذلك

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبار التانيث المعنوي أو اللفظي غير مُطْرَد، واعتبار التذكير اللفظي أو المعنوي كذلك غير مُطْرَد - لم يصح إطلاقه هنا، كان غير مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرّض في هذا النظم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أن المعدود لأبد أن يتبع العدد تمييزاً له، إذ لا يعرف المعدود من غير أن يُذكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذكر هنا التمييز مقيداً بكونه جمعاً بقوله : (والمُمَيِّزُ اجْرَزُ جَمْعاً) فهو إنما اعتُبر الجمع خاصةً، ولاشك أن المعتبر في لحاق التاء في العدد وعدم لحاقها ما يُمَيِّزُ به، فإذا مُيِّزَ بجمع اعتُبر واحده في التذكير والتانيث، فعومِلَ اسمُ العدد على تلك القصد.

وأما إذا مُيِّزَ بغير ذلك فله حكم آخر لم يتعرّض إليه بنص، فلا اعتراض عليه إلا من جهة ترك ذكر ذلك مع كثرته في تمييز الأعداد. ويجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقي أكثر، فلم يُمكنه بالنسبة إلى قصد الاختصار إلا ذكره وحده.

والجواب عن السؤال الثاني أن التذكير والتانيث إنما يُعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملته في الإخبار عنه، وعَوْدِ الضمير عليه، والإشارة إليه، وغير ذلك، فإذا كان مُعامَلاً في ذلك : معاملة المذكر اعتُبر فيه التذكير البتة، ولا يُنظر إلى غير ذلك، وإذا كان يُعامل معاملة المؤنث اعتُبر فيه التانيث كذلك، وعلى هذا الترتيب تارة يكون اللفظ تابعاً للمعنى، كما في : رَجُلٌ، وامْرَأَةٌ، وغُلَامٌ، وجاريةٌ، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما

فى حَمَامَةٍ، وَعَقْرَبٍ، وَحَيَّةٍ، ونحو ذلك، فالاعتمادُ فى التذكير والتأنيث لى استعمال العرب، ولذلك لم يقيدْها الناظم بلفظيٍّ ولا معنويٍّ، بل قال : «فى عَدَّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ» و«فى الضدَّ جَرَّدَ» يريد ما كان من الجمع أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ أو مؤنَّثة، ولم يَقُلْ: لفظيًّا ولا معنويًّا، فيرجعُ فى ذلك الأحكام. وذلك واضحٌ إن شاء الله تعالى. ثم قال : «والمُمَيِّزُ أَجْرُ جَمْعًا» إلى آخره.

يريد أن مميِّز هذا العدد الذى هو من ثَلَاثَةٍ إلى عَشْرَةٍ، إذا أُتِيَ به، فإنه يَأْتِي وقد تَوَفَّرَتْ فيه ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن يكون مجرورًا، فتحرَّزَ بذلك من مميِّز (أحدَ عَشْرَ) وما بعده، إلى (تِسْعَةَ عَشْرَ) وما بعده إلى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) فتقول : خمسةُ أَثوابٍ، وأربعةُ رجالٍ، وثلاثةُ أَعْبُدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فيه.

وأما النصبُ فبأبه الشعرُ أو نادرُ الكلام الذى لا يُقاس عليه، كما قام بعضهم : خمسةُ أَثواباً^(١). والمؤلف يحكى هذا فى الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، ولكنه لم يَرها هنا الاعتمادَ عليه، وتبع فى ذلك سيبويه^(٢)، إذ لم يُجِزْ مثلُ هـ إلا فى الشعرِ، وأنشد فى مثله قولَ الرُّبَيْعِ بنِ ضُبَيْعِ الفَزَارِيّ^(٣):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا
فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/١، ١٦٢/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والعينى ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعيش ٢١/٢٣، والأشعرونى ٦٧/٤، والتصريح ٢٧٣/٢، والمعمرين ١٧ واللسان (فتا)

ويروى «أودى المسرة» و«ذهب اللذاعة» والفتاء : الشباب. وصف الشاعر فى هذا البيت هرمه وذهاب مروعته ولذته، وكان قد عمَّر نيفًا ومائتي عام فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النصبَ فى الكلام، وجعل الخفض هو الأكثر، قياساً على (العشرين) وكلام العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيه بإضافة الشئ إلى نوعه الذى هو منه، كثوبِ خز، وبابِ ساج، وخاتم حديد، وكذلك أضيف : مائةُ ثوبٍ، وألفُ ثوبٍ، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه. ولم يذكر هنا وجه خفض المميز، وكان من حقه أن يبين ذلك، لأن المميز هنا إذا خُفض على وجهين:

إحدهما : أن يُخفض بالإضافة، وهو الأكثر. والآخر : أن يكون مخفوضاً بـ (من) نحو : ثلاثة من الرجال، وهذا أقلُّ من الأول إذا كان المميز جمعاً، فإن كان اسم جمع أو اسم جنس فلا بُدَّ من الإتيان بـ «من» وما جاء على خلاف ذلك فغير مُقيس عند المؤلف، فقد يذهب الوهم فى إطلاقه الخفض إلى ما لا يسوغ.

والجواب : أنه لما لم يذكر للجر أداة، ولم يأت بها دلٌّ ذلك على أن الخفض إنما هو بالإضافة لغيرها، وما جاء من الجر بـ (من) فقليل. وأما اسم الجمع واسم الجنس فقد تقدّم أنه لم يتكلّم فيه، فلا يُعترض به.

والثانى : أن يكون جمعاً، والجمع هنا هو الحقيقى/ وتحرز به من ٨٨ اسم الجنس واسم الجمع.

أما اسم الجنس فمفرد، ولذلك تقول : نخلٌ طويلٌ، ونخلٌ طويلَةٌ، فتعامله معاملة المفرد.

وأما اسم الجمع فكذلك أيضاً، ألا ترى أنك تقول : هو الأنعامُ، وتجمع (الرهُط) جمع المفرد، فتقول : أرهُطُ وأرَاهِطُ : جمع الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكْلَبٌ، وَأَكْلَبٌ، فما أراد إلا الجمعَ الحقيقي.

وإطلاقه يُشعر بأن هذا لا يختص بجمع تكسيرٍ دون جمع سلامة، بل يكون جمع مؤنث سالم، ونحو : سَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَسَبْعُ سَمَآوَاتٍ، ويكون جمع مذكرٌ سالم، نحو : ثَلَاثُ سِنِينَ، وَأَرْبَعُ سِنِينَ، ويكون جمع تكسير، نحو : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ أَكْلَبٍ، وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ.

وما جاء مِمَّا عُوْمِلَ معاملةَ الجمع من غيره فقليلٌ لم يُعتبره، نحو قوله تعالى : {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} ^(١). وقول صلى الله عليه وسلم : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ نَوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ» ^(٢) وقول العرب : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَ «أَشْيَاءُ» اسمُ جمع عند سيبويه والجمهور،

وقولهم : خَمْسَةُ رَجُلَةٍ ^(٣)، وكان الأصل في مثل هذا ألا يضاف، بل يُجْرَبُ (مِنْ) لكنه عُوْمِلَ معاملةَ الجمع الحقيقي.

وقد وَجَّهَ هذا الاستعمال في (أَشْيَاءَ) وَ (رَجُلَةٍ) بأنهما كان لهما نصيبٌ من الجمع على (أَفْعَالٍ) فلما عُدِلَا، هذا إلى (فَعْلَاءَ) وهذا إلى (فَعْلَةٍ) جُعِلَا كالنائبين عن جَمْعِيَّتهما، ولذلك لَحِقَتْهُمَا التاء في اسم العدد، فقالوا : ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ، بخلاف (نَوْدٍ) وَ (رَهْطٍ) فَإِنَّهُمَا لَمَّا لم يكن لهما مفردٌ من لفظهما يَسْتَحِقُّ جَمْعاً عُدِلَ إِلَيْهِمَا، فكان ذلك فيهما على خلاف القياس.

والثالث : أن يكون ذلك الجمع جمعَ قَلَّةٍ، لا جمعَ كَثْرَةٍ، وهذا الوصف هو المراد بقوله : (بِلَفْظِ قَلَّةٍ).

(١) سورة النمل : ٤٨.

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الزكاة» - باب زكاة الوريق، فتح البارى ٣/٢١٠ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٣/٥٦٤.

وحاصل المسألة أن المعداد إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع كثرة فقط، أو الجمعان معاً.

فإن كان له جمع قلة فقط فهو الذى يميز به ليس غير.
وجموع القلة فى التفسير : أَفْعُلُ وَأَفْعَالُ، وَأَفْعَلَةٌ، وَفِعْلَةٌ. وَجَمْعُ السَّلَامَةِ لِلْقِلَّةِ عند طائفة. ولذلك لَمَّا قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ^(١):

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُ يُلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

قيل له : لقد قَلَّتْ جَفَنُ قَوْمِكَ وَأَسْيَافُهُمْ^(٢).

فعلى هذا القول : سَبْعُ سَمَاوَاتٍ، وَسَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَتِسْعُ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةُ أَرْسَانٍ، لأن هذه الأشياء إنما جُمِعَتْ جمع قلة، أى على مِثَالِ القِلَّةِ.

وإن كان له جمع كثرة فقط أتى به على ذلك للضرورة، نحو : ٨٩
حَمْسَةُ دِرَاهِمَ، وَسِتَّةُ دَنَانِيرَ، وَأَرْبَعَةُ رَجَالٍ، أَوْ أُنَاسٍ.

وإن كان له الجمعان معاً فالأكثر أن يؤتى بجمع القلة، نحو: ثَلَاثَةُ أَكْلَبٍ، وَأَرْبَعَةُ أَفْلُسٍ، وَخَمْسَةُ أَكْبُشٍ، ونحو ذلك. وقد يجوز : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ، وَأَرْبَعَةُ فُلُوسٍ، وَخَمْسَةُ كِبَاشٍ. وقد قالوا : ثَلَاثَةُ كِلَابٍ، مع وجود (أَكْلَبٍ)

(١) ديوانه ٣٧١، والأغاني ٨/١٨٨، وسيبويه ٣/٥٧٨، والمقتضب ٢/١٨٨، والخصائص ٢/٢٠٦، والمحتسب ١/١٨٧، وابن يعيش ٥/١٠، والخزانة ٨/١٠٦، والعيني ٤/٥٢٧، والأشعري ٤/١٢١.

والجفنت : جمع جفنة، وهى القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيقات والفقر بالغداء، وسيوفنا تقطر بالدم لنجدتنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبياني، وكانت تضرب له قبة حمراء من آدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء، فتعرض عليه أشعارها. وانظر : الأغاني ٨/١٨٨، والموشح للمرزياني ٨٢، وخزانة الأدب ٨/١٠٦.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بَلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمع القلة لاجمع الكثرة.

وقد دَخَلَ له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مَالَهُ جمعُ كَثْرَةٍ فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولابدُّ، فهو قليلٌ فى بابه، فعلى الجملة إضافة العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِعَ فيه التمييزُ على لفظ الكثرة، وإن كان له مثالُ قلة (ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ)^(١) مع أن له (أَقْرَاء) ومنه فى الحديث : (دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ)^(٢) ولم تقل العرب : ثَلَاثَةُ أَقْرَاءٍ، كأنهم اسْتَعْنَوْا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرء) كَقَلَسَ، وجمعُ مثله على (أَفْعَالٍ) شاذُّ، فترك لمخالفته القياسَ، وكذلك (شَسِعُ)^(٣) قالوا : ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ، مع أن له (أَشْسَاعًا) وجمعُ مثله على (أَفْعَالٍ) مُطَرَّد، إلا أن أكثر العرب يَسْتَعْنُونَ بِـ (شُسُوعٍ) عن (أَشْسَاعٍ) فعُدِلَ عن جمع القلة لذلك، وكذلك (أَرْبَعَةُ شَهْدَاءٍ) عُدِلَ عن (أَشْهَادٍ) فأوْثِرَ عليه، مع أن (أَفْعَالًا) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كَشَرِيفٍ وأَشْرَافٍ، وصاحبٍ وأَصْحَابٍ.

فقد تقرر من هذا كله أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والإتيان بجمع الكثرة قليل.

ووجه التفسير بجمع الكثرة وجهان:

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقرء - بضم القاف وفتحها - الحيض أو الطهر منه.

(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة - باب ما جاء فى المستحاضة» وبالألفاظ الأخرى.

(٣) الشسع : سير يُدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النعل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشئ إلى جنسه، فهي من الإضافة
التي على تقدير (من).

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي بمعنى
الإضافة التي بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوجه :

أحدها : أن قوله : في الأكثر (يمكن أن يرجع إلى قوله : (بلفظ
قلّة) فيكون قد نبّه على ما جاء هنا بلفظ الكثرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن
رجوعه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكثرى كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خروف، حيث جعل النصب جائزا،
والجر هو الأكثر.

وأما الثاني : فلأنه قد جاء ما يخالفه كتسعة رهط، وخمس ذود
ونحوه. وهذا أولى من الاحتمال الأول.

والثاني : أن النحويين يجعلون من / جموع القلّة جمع التصحيح، ٩٠
فاقتضى ذلك أن يكون أولى من جمع الكثرة في التفسير، وليس كذلك.

قال المؤلف في «التسهيل» : ولا يُجمع المفسرُ جمعَ تصحيح، ولا
بمثال كثرة من غير باب (مفاعل) إن كثر استعمالُ غيرهما إلا قليلا^(١).

فجعل جمع التصحيح في هذا الباب كجمع الكثرة، لا يُصار إليه في
غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالالف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن
كان قابلاً لهما، مع وجود جمع قلّة. وقد أطلق القول هنا في جمع القلّة
كيف ما كان، فاقتضى أنه أولى.

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُرد هنا إلا جمع التفسير، وترك جمع التصحيح فلم يذكره، ولكن كلامه لا يعطى شيئاً من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمع للقلة والكثرة، فيجرب مجرى جمع الكثرة.

والثالث : أنه لم يرتض مذهب المبرد في إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياساً على تأويل : ثلاثة من كذا، وأربعة من كذا، فيقول : ثلاثة كلاب، وثلاثة حمير، وجعل من ذلك قوله تعالى : {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ} ^(١).

ورد عليه بأن ذلك لو جاز لم يكن للقصر على القلة معنى، لأن كل جمع للكثرة صالح لأن يقدر بـ (من) فكان يقال : ثلاثة فلوس، وثلاثة دُور، ونحو ذلك. ولما كانت العرب قد تحررت جمع القلة إلا في القليل دل على أن ذلك القصد عندهم غير معتبر.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ

وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفَ

لما كانت مراتب العدد أربعاً، مرتبة الآحاد، والعشرات، والمئين، والآلاف، وابتدأ بذكر مرتبة الآحاد، وحكم التمييز معها، وأنه جمع مخفوض ذكر ما يشاركه في الخفض لا في الجمع، وهو (مائة) و (ألف).

ونصب (المائة والألف) بـ «أضِفْ» و «للفرد» مُعَلِّق به، أى : أضف المائة والألف للفرد، يعنى أن هذين العقدين، وهما (مائة، وألف) مُمَيِّزُهُمَا مُفْرَدٌ لاجمع، ومخفوضٌ بالإضافة لا منصوب، فتقول : مائة رجل وألف رجل، ولا يقال : مائة رجال، ولا ألف رجال إلا ماندر في (المائة) ممّا يذكر إثر هذا.

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢.

وَلَمَّا يُعَيَّنْ هُنَا لِلْمَذْكُرِ مَحَلًّا، وَلِلْمُؤْنِثِ مَحَلًّا، وَلَمْ يَذْكُرْ عَلَامَةً
وَلَا تَرَكَهَا دَلًّا عَلَى أَنَّ (المائة، والألف) كذلك يكونان للمذكر والمؤنث معاً،
فتقول : مائة امرأة، وألف امرأة، ونحو ذلك، وهو صحيح.
وَنَبَّهَ بِكَوْنِهِ يُجَرِّبًا لِإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَابُ فِيهَا، وَمَا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَنَادِرٌ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّبِيعِ بْنِ ضَبْعٍ^(١).

٩١

/ * إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * الْبَيْت

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (المائة) قَدْ يَأْتِي تَمْيِيزُهَا بِجَمْعٍ لَكِنْ قَلِيلاً، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :
«وَمِائَةً بِالْجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفَ».

يَعْنِي أَنَّ (مائة) جَاءَتْ مَرْدُفَةً بِالْجَمْعِ تَمْيِيزًا قَلِيلاً. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ}^(٢) بِإِضَافَةِ (مائة) إِلَى
(سِنِينَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِي^(٣).

(مائة) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، خَبَرُهُ (قَدْ رُدِفَ) أَيْ قَدْ تَبِعَ بِالْجَمْعِ. وَلَعَلَّ
قَائِلًا يَقُولُ : إِنْ قَوْلُهُ : «وَمِائَةً بِالْجَمْعِ نَزَرًا قَدْ رُدِفَ» لَمْ يَعْينَ فِيهِ جَرًّا
وَلَا نَصَبًا، فَمَنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَصَدَ جَمْعًا مِثْلَ مِثْلِهِ؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ وَصَفَ الْمُمَيِّزَ أَوَّلًا بِوَصْفَيْنِ، وَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالْإِضَافَةُ،
ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَلَى وَصْفِ الْإِفْرَادِ شَيْئًا، فَبَقِيَ الْوَصْفُ الْآخَرُ عَلَى وَضْعِهِ،
وَهُوَ الْإِضَافَةُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ (مائة، وألف) مُضَافَيْنِ إِلَى مُفْرَدٍ، فَخَالَفَا (عَشْرًا) وَبَابَهُ

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرُوءُ وَالْفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقي السبعة بتثوين «مائة» وانظر : السبعة : ٣٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخَالَفاً (عِشْرَيْن) وبَابِهِ فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرَيْن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشْرَةِ^(١)، وتَلَى التَّسْعِينَ، فاخذت منهما حكمن، فالمائة من التَّسْعِينَ كالعَشْرَةِ من التَّسْعَةِ.

وربمّا لم يقولوا فى (الألف) : أَلْفُ رِجَالٍ، ولا أَلْفُ رِجُلٍ، لأن (الألف) عَوْضٌ من قولك: عَشْرُ مائةٍ، وحكمها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عَوْضاً مِمَّا يُمَيِّزُ بمفرد مضاف عُمِلَ معاملة ما عَوْضٌ منه، فقليل : أَلْفُ رِجُلٍ، وأَلْفُ امرأةٍ.

ووجهُ الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : {ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ}^(٢) أنه وَضَعَ الجمعَ موضعَ المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فَحَسُنَ لذلك. ،جَعَلَهُ النّازِمُ نَزْراً، لأن هذا لم يَكْثُرَ فى كلام العرب، وإنما كَثُرَ الإفراد، والمتَّبَعُ هو السماع.

واعلم أن النّازِمَ أهمل هنا ذكرَ مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا ثُنِّيَا، فإن الحكم فيهما حكم المفرد، فتقول : مائتاً رجلٍ، وألفاً رجلٍ، وقد يُنْصَبُ فى الشعر كما تقدّم^(٣)، وتَرَكُ ذِكْرَ هذا قريب، اتكالا على أن المثْنَى حكمه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لايشكل إلحاقه بما ذَكَرَ.

والثانية : تمييز ثلاثٍ، وأربعٍ، إلى التسع، إذا أُضِيفَ إلى (المائة) كيف

(١) العَقْدُ من الأعداد : العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بن ضبع الفزارى:

إذا عاش الفتى مائتين عاماً فقد ذهب المسرة والفتاء

تكون (المائة) إذ ذاك من الأفراد أو الجمع، إذ الوهم يذهب إلى الجمع، فيقول مثلا : ثلاثٌ مئِن، أو مئَاتٍ أو مئِي كما قال (١) :

* وَحَاتِمُ الطَّائِي وَهَابُ المِئِي *

/ ويكون العُذرُ له في هذا الوهم أن (الثلاثة) ومابعدُها إلى ٩٢ (العشرة) يُفسَّرُ بجمع مخفوض. كثلاثة رجال، ولذلك جعله سيبويه القياس، فقال: وأما تسعمائة وثلاثمائة، فكان ينبغي أن يكون في القياس مئِن ومئات، ولكنهم شبهوه بعشرين. وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً، لأنه اسم لعدد، كما أن عشرين اسم لعدد (٢). ثم بين أنه لا يستنكر أن يوضع المفرد موضع الجمع، وأنشد على ذلك (٣).

(١) نادر أبي زيد ٩١، والخصائص ٣١١/١، وابن الشجري ٣٨٣/١، والخزانة ٣٧٥/٧، ٣٠/٨، ٣٧٤/١١، ٤٥٦، وشرح شواهد الشافية ١٩٣، والعيني ٥٦٥/٤، واللسان (مئ)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تفتخر بأخوالها، وقبله:

* حَيِّدَةٌ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى *

وحيدة ولقيط وعلى وحائم : أعلام أشخاص بنواتهم.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب (٢٠٩/١) هي : «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن عبدة:

بها جيف الحسرى فأما عظامها فبيض وأما جلدها فصليب

وقال :

لانتكروا القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شجينا

يقول المحقق : انظر البيت الأول في ديوان علقمة الفحل ١٣٢، والمفضليات ٣٩٤ والحسرى : جمع حسر، وهي المعيبة يتركها أصحابها فتموت. وابيضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما عليها من لحم، فبذت وصارت بيضا. وصليب: يابس لم يدبغ، يصف فلاة قطعها إلى المملوح، والشاهد في قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أي : جلودها.

وأما البيت الثاني فهو للمسبيب من زيد مناة الغنوى، وانظره في ابن يعيش ٢٢/٦، وحواشي شراح الحماسة للمرزوقي ١٩٦، واللسان (شحا).

ومعناه : لانتكروا قتلنا لكم وقد سبيت مناخلا، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضاً فذلك الحكم ثابت في (الألف) إذا جاد مميّزاً للثلاثة وأخواتها،
 نحو : ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).
 وأيضاً قريباً جائى ذلك مُصرّحاً به في الشعر، كما قال كعبُ بن مالك
 الأنصاري^(١).

ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَنَحْنُ نَصْرِيَّةٌ

ثَلَاثُ مِئَتَيْنِ إِنْ كَثُرْنَا فَارْبَعُ

فالقياس إنما هو أفراد (المائة) فتقول : ثلاثمائة، وأربعمائة. قال الله
 تعالى : { وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ }^(٢) الآية، وهو الوجه، وماعده
 سماعٌ لا يقياس عليه، وإن كان أصلاً قياسياً، لأن السماع غلبه، والسماع هو
 المقدم مالم يكن القياس مستعملاً، فيكونا معاً مُعتَبَرَيْنِ في القياس. وهذه مسألة
 بيانها في الأصول، فكان من حقّه أن يبيّن ذلك، لأنه ضروريٌّ.

ولم يَحْتَجْ إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألف) لأن كلامه أولاً
 يشملُه، إذا كان (الألف) لفظاً مُذَكَّراً فتلحق التاء، فتقول : ثلاثة آلاف، وأربعة
 آلاف، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلثمائة، وأربعمائة، وكذلك
 ما بعدُ إلي (تِسْعِمِائَةٍ)

وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَهُ بَعَشَرُ

مُرْكَبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرُ

لَمَّا أتمّ الكلام على (الثلاثة) و (العشرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سببتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفرداً مراد به الحلق.

(١) ديوانه ٢٢٥، واللسان (نصاً).

ويروي «نحن عصابة» و«نحن بقية» والنضية : الخيار الأشرف.

ذلك من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويوافق في بعض.

وابتدأ بذكر (أَحَدَ) و (إِحْدَى) فبيّن أنك تذكر (أَحَدَ) هذا اللفظ موصولاً بعَشَرَ، مفتوح الشين دون تاءٍ، إذا قصدت أن تعدّ أحاداً مُذَكَّرَةً، فجعل (أَحَدَ عَشَرَ) مخصوصاً بالمعدود المذكر، كقولك : أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وأَحَدَ عَشَرَ جملاً، وأَحَدَ عَشَرَ كتاباً، ونحو ذلك.

والتذكيرُ هنا / على ما فُسِّرَ في الفصل قبل هذا، وكذلك التانيثُ، ٩٣ لكن جعله مركّباً، أى صِلَ (أَحَدَ) بـ (عَشَرَ) مُرَكَّباً معه، ولاشك في أن التركيب يوجب البناء وهو تركيبُ المَزَجِ، فكأنه قال : رَكَّبَهُ معه وابْنَه. وهذا حكمه، وذلك أن (أَحَدَ عَشَرَ) كان أصله في القياس : أَحَدُ وَعَشْرَةٌ، بالعطف، لكن العرب رَكَّبَتُهُما، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فَعَلَتْ في (مَارَسَرَجِسَ) و (رَامَهْرُمَزَ) و (بِلَالَابَاذَ) ونحو ذلك. وَبَنَتْ (أَحَدَ) على الفتح، على حَسَبِ ما فعلتُ في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أَحَدَ) وكذلك (إِحْدَى) في المؤنث وكان التركيب سبباً للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عُوْمِلَتْ مُعَامَلَةً الجزء من الأولى صارت مُفْتَقِرَةً إليها افتقارَ الحرف إلى ما بيّن معناه، فرجع البناء بالتركيب إلى شَبَه (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضعٍ احتِيجُ إليه فيه.

وأما بِنَاءُ (عَشَرَ) من (أَحَدَ عَشَرَ) فسيُذكر حيث تعرّض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قَاصِدٌ مَعْدُودٌ) منصوبٌ على الحال من ضمير (أَذْكُرُ) و«مُرَكَّباً» أيضاً منصوبٌ على الحال من «أَحَدَ» أى اذكر أَحَدَ مُرَكَّباً مع

عَشْرَ حَالَةٍ كَوْنِكَ قَاصِدًا لِمَعْدُودٍ ذَكَرَ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ
قَاصِدًا عَدًّا مَعْدُودٍ ذَكَرَ. ثُمَّ قَالَ :

وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤَنَّثَ قُلْتَ : إِحْدَى عَشْرَةَ، فَصِيرْتَ (أَحَدًا)
إِلَى (إِحْدَى) عَلَى وَزْنِ (فِعْلَى) وَأَلْحَقْتَ (عَشْرَ) التَّاءَ مَعَ إِسْكَانِ الشَّيْنِ عِنْدَ
أَهْلِ الْحِجَازِ. وَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ إِتْيَانُهُ بِلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُوَ كَسْرُ الشَّيْنِ، بِقَوْلِهِ
: (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أَيْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَجْعَلُونَ عَلَى الشَّيْنِ
كَسْرَةً.

فَإِذَنْ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى السَّكُونِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ
الْحِجَازِ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَانْتَنَّا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ،
وَتَكْسِرُهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَتَقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَانْتَنَّا عَشْرَةَ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الثَّانِيَةِ لَا فِي التَّذْكِيرِ، لِأَنَّهُ قَدَّمَ الْكَلَامَ فِي التَّذْكِيرِ أَنَّهُ
مَفْتُوحُ الشَّيْنِ بِلا تَاءٍ، وَهَكَذَا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَقِيدَهُ بِلُغَةٍ دُونَ لُغَةٍ ، فَدَلُّ أَنَّهُ
لَا يُقَالُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَدَ عَشْرٍ، أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (عَشْرَةَ)
إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤَنَّثَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَقْرَعُونَ : {فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ انْتَنَّا
عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(١) / بِالْإِسْكَانِ. وَبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَ، قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ ^{٩٤}
وَمُجَاهِدٌ وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ فِي جَمَاعَةٍ ^(٢) (انْتَنَّا عَشْرَةَ عَيْنًا) وَكَذَلِكَ رَوَى
هَارُونُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ وَالْخَفَّافُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ هُنَا، وَفِي

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ : ٦٠.

(٢) هُمُ يَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَبُزَيْدٌ، كَمَا فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٢٢٩/١.

«الأعراف»^(١) قال ابن جنى : لغة أهل الحجاز فى غير العددِ نظير [عَشْرَة] عَشْرَة، يَكْسِرُونَ الثانى، فيقولون : نَبَقْ وَفَخِذْ، وبنو تميم يُسَكِّنُونَ فيقولون : نَبَقَّةً، وَفَخِذْ. قال : فلما رُكِبَ الاسمان، يَعْنَى العدد، استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة إِلَى تِسْعَ عَشْرَة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها^(٢)، ثم بَيَّنَّ أَنَّ ذلك من جملة الانحرافات التى لَحِقَتْ العدد، ومن نَقَضَ العادة الذى كَثُرَ فيه. وَأَتَى بنظائر لذلك^(٣).

وقوله : «والشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ» لايشعر بالتزام الكسرة ولابد، بل يدل على أن كسرة الشين من لغتهم. ويبقى بعد ذلك النظر فى كونهم يلتزمون ذلك أولاً، لم يدل عليه. وحسن ما فعل، فإن لتميم لغة أخرى فى هذا يشركهم فيها قيعسُ فيما نُقِلَ، وهى فتح الشين، فيقولون إِحْدَى عَشْرَة وَاثْنَتَا عَشْرَة، وهى قراءة مروية عن الأعمش، وعن طلحة بن مصرف^(٤). والأشهر عن تميم الكسر، فلذلك لم ينقل الناظم غيره.

ثم قال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى

مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَا فَعَلَ قَصْدًا

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤/٦٠٤.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرَة : عَشْرَة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وبنو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبَقَّةً، وَفَخِذْ، وبنو تميم تقول : نَبَقَّةً، وَفَخِذْ، فلما ركب الاسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة، إلى تسع عَشْرَة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ١/٢٢٩.

«مَعَ» الأولى متعلّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة في موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهَا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهى صلة «ما» والعائد محذوف تقديره : مامعهما فعلته وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحدى، وهو ثلاثة، وأربعة، ومابعدا إلى تِسْعَةٍ، فَإِنَّكَ تفعل به مع (عَشَرَ) مثل ما فعلتَ بهما معه.

والذى فَعَلَ مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أَتَى بِأَحَدٍ مع عَشَرَ من غير تاء فى (عَشَرَ) دالاً على عَدٍّ ما أحاده مذكّرة، فكَذلك تَأْتِي به مع غير أحدٍ، نحو : ثلاثة عَشَرَ، وأربعة عَشَرَ، وخمسة عَشَرَ.

وقد مرّ فى الكلام المتقدم حكمُ ثلاثة وأربعة ومابعدا إلى الستّة، من أن التاء تَلْحَقُها فى عَدٍّ المذكر، فكَذلك تفعل هاهنا / أيضا ٩٥ كما مثّل.

وأما (إحدى) فإنه أَتَى به مع (عَشْرَةٍ) بتاء فى (عَشْرَةٍ) دالاً على ما أحاده مؤنثة، فكَذلك يكون الحكم هنا.

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجَرَّدُ من التاء مع المؤنث، فكَذلك تفعل هنا، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةٍ، وأربعَ عَشْرَةٍ، وخمسَ عَشْرَةٍ، إلى تسعَ عَشْرَةٍ.

وقد تحصل من هذا أن (عَشْرَةٍ) فى هذا الفصل خالفت حكمها فى الفصل الثانى قبل، إذ كانت قبلُ تَلْحَقُها التاء مع المذكر، وتُجَرَّدُ مع المؤنث، وصار الحكم على العكس. وماعدا (العَشْرَةِ) باقى على حكمه الأول، كما سيَبِّه عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال فى المذكر ثلاثة

عَشْرَة، كراهيةً لاجتماع علامتي تائيت، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشْرَة) تذكيرُ المعبود، فاتّحدا لفظاً ومعنى، فكُره اجتماعهما في شيئين، هما كالشيء الواحد.

وهذا بخلاف (إحدى عَشْرَة) فإنَّ علامتيه قد اختلفتا معنى، لأن مدلول تاء (عَشْرَة) التذكير، ومدلول ألف (إحدى) التائيت، واختلفتا لفظاً، لأن هذه ألف، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجهٍ ما في نحو : حَمَراوَاتٍ، ولم تجتمع التاء ان في : طَلَحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين في (إحدى عَشْرَة) كاجتماع (ثلاثة عَشْرَة) لوقيل، فرفضوه لذلك.

وخالفوا الحكم في المؤنث أيضاً، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاث عَشْرَ، كما خالفوه في المذكر، ولأن ثلاثاً وعَشْرُ بِنَاءٍ أن مختصَّان بالمؤنث، فكُرهوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

ولما كان (النِّيف) مقدِّماً على (العَقْد) تركوه مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التائيت بلا علامةٍ على أصله أيضاً، تقديماً للدلالة على المقصود.

الأمر الثاني : التركيب، فلما رَكَّبوا في (أحد عشر) و (إحدى عَشْرَة) وبنَّوه على الفتح، فكذلك في (ثلاثة عَشْرَ) و (ثلاث عَشْرَة) وأخواتهما، وما ذكُر من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثة عَشْرَ، وأربعة عَشْرَ، وكذلك : ثلاث عَشْرَة، وأربع عَشْرَة، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جَرَيَانُ اللغتين في (عَشْرَ) عند عدِّ المؤنث، فتقول : ثلاث عَشْرَة امرأةً، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاث عَشْرَة امرأةً، بالكسر على مذهب بني تميم ، ويجوز الفتحُ أيضاً على مذهبهم ومذهب قيسٍ على ما

تقدّم. وكذلك في أربعَ عَشْرَةَ/، وخمسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تسعَ عَشْرَةَ. ٩٦
و (قَصْدًا) في كلامه مصدرٌ في موضع الحال، وهو من القَصْدِ
الذي هو بين الإسراف والإقتار، وهو العَدْل. ومنه قوله تعالى : {وَأَقْصِدْ
فِي مَشْيِكَ} ^(١) أى ليكنْ عدْلًا بين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه ^(٢) :
على الحكم المأتى يومًا إذا قَضَى

قَضِيَّتُهُ أَنْ لَا يَجُوزَ وَيَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ لَفْظَ (العَشْرَةَ) مخالفٌ لما تقدّم له فيه قبل ذلك، خاف أن
يُتَوَهَّم أن الحكم في غيره كذلك أيضا، يخالف ماتقدّم، فاستدرك هنا
التنبيهَ على ذلك، وأن الحكم الأول باقٍ، من تجريدِها مع عدِّ المؤنث،
وإلحاقها التاء مع عدِّ المذكر، فتقول : ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثَ عَشْرَ
امرأةً، ونحو ذلك إلى التسعة والتسع، وقد تقدم وجهُ ذلك وعِلَّتُهُ. فكانتْهُ
يقول : الثلاثة والتسعة وما بينهما من أخواتهما حكمهما في التركيب كما
تقدم قبل التركيب، فكما تقول : ثلاثة رجال، وثلاثُ بناتٍ، كذلك تقول :
ثلاثة عشر رجلاً، وثلاثَ عشرة بنتًا، وهذا كلُّهُ إنما هو في ما عدا : اثنتى
عشر، واثنتى عشرة، لأن لهما حكمًا آخر، ولذلك قال : «ولثلاثة وتسعة
وما بينهما» إلى آخر. ولم يقل : ولأثنتين وتسعة وما بينهما. فلمَّا خرَجًا عن
ذلك الحكم أَخَذَ يذكرهما فقال :

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحاسب ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨/٧، ٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى
٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبى اللحام التغلبي، أو عبد الرحمن بن أم الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل
حكم بين الناس يُؤتى لفصل الخصومات أن لا يجوز في حكمه إذا قضى قضيتَه، وحكم حكمه،
وعاليه أن يقصد ويعدل في قضاياه.

وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا
 اِثْنَى إِذَا اِثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرًا
 وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ
 وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلْفٌ

يعنى أنك تولي لفظ (عَشْرَة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرهما، لفظ (اِثْنَتَيْنِ) هكذا بلا نون، أى تجعل (عَشْرَة) تلى (اِثْنَتَيْنِ) وهكذا لفظ (عَشْر) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يلى (اِثْنَى) فتقول فى الأول : اِثْنَتَيْنِ عَشْرَة، وفى الثانى : اِثْنَى عَشْرَ، وذلك إذا أردت أن تعدَّ الإناث، أو أردت أن تعدَّ الذكور.

وقوله : «إِذَا اِثْنَى تَشَا» راجع إلى قوله : «وَأَوَّلِ عَشْرَة اِثْنَى» .

وقوله : «أَوْ ذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وَعَشْرًا اِثْنَى» فكأنه قال : أَوَّلِ عَشْرَة اِثْنَتَيْنِ إِذَا اِثْنَى تَشَا، وَأَوَّلِ عَشْرَ / اِثْنَى إِذَا ذَكَرًا تَشَا، فردَّ الأول ٩٧ إلى الأول، والثانى إلى الثانى، من باب «الْأَلْفُ وَالنَّشْرُ»^(١). ومنه قوله تعالى : {وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ} ^(٢).

(١) ألف والنشر ضرب من ضروب «البديع» وهو أنت تذكر شيئين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد ماذكرته، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتفوض إلى عقل السامع ردُّ كل واحد إلى مايليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضاً «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب ألف، كما لاية الكريمة. وقد يكون على ترتيبية معكوسا، كقوله تعالى : {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ..} الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لاطرذا ولاعكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول فى المؤنث : رأيتُ اثنتى عَشْرَةَ امرأةً، و [تقول فى المذكّر] ^(١) اثنَتى عَشَرَ رجلاً. وتعيينه بألف الوصل لا يدفع (اثنتى) بلا ألف، فإنهما مُترادٍ فان، فتقول : ثنَّتَا عَشْرَةَ، كما تقول : اثنَتى عَشْرَةَ.

فإن قلت : إن قوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءُ أَوْ ذَكَرًا» عبارة مُشكّلة، وإن كان المعنى مفهوماً، إذ الأولى أَنْ لَوْ قَالَ: إِذَا إِنَاثًا تَشَاءُ أَوْ ذُكُورًا، أى قصدت بالعدد الذكور أو الإناث، وليس المقصود الأفراد فى هذا لأنه يَعْدُ. وأيضاً فقوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءُ» إنما تحصيل العبارة : إِذَا عَدُّ أَثْنَى تَشَاءُ. وأما أن يُريد نفس الأنثى فلا.

فالجواب أن قوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءُ أَوْ ذَكَرًا» ليس المقصود منه الإناث أو الذكور فى قَصْدِ الناظم، بل قَصْدُهُ حكاية التمييز، كأنه قال : إذا أردت اثنَتى عَشْرَةَ أَثْنَى، أو اثنى عَشَرَ ذَكَرًا، فنَصَبُ (أثْنَى) و (ذَكَرًا) على حكاية التمييز، أى إذا أردت التفسير بهذين اللفظين، وصار (أثْنَى) (وَذَكَرًا) عبارة عن جنس التمييز الذى يَنْصَبُ بعدهما. وهذا ظاهر، والله أعلم.

ثم قال : «وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّقْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ» يعنى أن هذين اللفظين وهما (أثْنَى وَأُثْنَتَى) معربان، لامبنيان، كما بُنيت سائر ألفاظ هذا النوع، وهما فى إعرابهما كالمُثْنَى، يُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ، وينصبان ويخفضان بالياء، فتقول : هؤلاء اثْنَا عَشَرَ رجلاً، واثْنَتَا عَشْرَةَ امرأةً، قال تعالى : {فَإِنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(٢) وفى النصب : رأيتُ اثْنَى عَشَرَ، واثْنَتَى عَشْرَةَ، وكذلك الخَفْضُ. وقال : {وَقَطَّعْنَاهُمْ أَثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا} ^(٣) وقد تقدم التنبيه على إعرابهما فى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبنى» فى قوله : «اثنانِ واثنَتانِ كابنَيْنِ وابنتَيْنِ يَجْرِيَانِ».
فقد يقول القائل : هذا تَكَرُّر لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، إذ كان الأولى به أن
يَقْتَصِرَ على الموضع الأول، فيترك ذكر ذلك هاهنا.

فيقال فى الجواب عن هذا : إن ما ذكر هنا لأبد منه، ولولم يذكره
لأخل، وذلك أنه قدّم أن هذا النوع ممّا وقع مركّباً / والمركبُ مبنى، بلا ٩٨
بد، فلو لا ذكرُ التنبية على إعراب هذين اللفظين لشمّلهما ظاهرُ القاعدة،
فكان يؤهم أنهما مَبْنِيَانِ مع بعدهما، فنَبّه على الإعراب فيهما، وأنهما
باقيان على ماكانا عليه. ومن هنا زلّهما فى الذكر وحدهما عن سائر
الألفاظ، من (أحدَ عشرَ) و (ثلاثةَ عشرَ) وأخواتهما.

فإن قلت : فلم أعربَ والموجبُ لبنائهما قائمٌ، فإن القصدُ منهما ومن
غيرهما من أخواتهما واحد، وأخواتهما مَبْنِيَات، فكان الأولى إلحاقهما
بهما؟

فالجواب : أن أخواتهما إنما بُنيت لوقوع مابعدا منها^(١)، موقع
تاء التانيث كسائر مابنى للتركيب، ولذلك بُنى الصدرُ على الفتح، بخلاف
(اثنَتى، واثنَى) فإن الثانى فيهما إنما وقعَ منهما موقعَ نونِ الاثنَيْنِ، وما
قبلَ ذلك محلُّ إعرابٍ لأبناء، فصار إلى كمضاف إليه، فلم يبطلُ الإعراب.
والدليل على هذا القصدُ فيهما أن العربَ تصنّف إلى (عشرَ) فى
قولك : أحدَ عشرَ، وثلاثةَ عشرَ، ونحوه، فتقول : هذه أحدُ عشرَ، وثلاثةَ
عشرَ، ولا تُصنّف إلى (عشرَ) فى قولك : اثنَى عشرَ، واثنَتى عشرَ، فلا
تقول : هذه اثنا عشرَ، ولا اثنتا عشرَ، كما لا يقال : اثنانك،

(١) فى جميع النسخ «لوقوعها بعدها منها» وأراه تحريفاً، وأن ما أثبتته هو الصحيح. والله أعلم.

ولا غَلَامَانِكَ، ولا نحو ذلك، فدَلَّ على ماقاله النحويون فى هذين اللفظين.
ثم قال : «والفَتْحُ فى جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلِفٌ» يعنى أن ماعدا هذين
اللفْظَيْنِ المتقدمين أَلِفٌ فى جُزْأِيهِ فَتَحُ آخِرُهُمَا، فهو المستَعْمَلُ فيهما.
والجُزْءَانِ هما جُزْءُ المَرْكَبِ، صَدْرُهُ وَعَجْزُهُ فأحَدَ عَشَرَ جُزْءَانِ مَبْنِيَانِ على
الفتح، وكذلك ثلاثةَ عَشَرَ، وأربعةَ عَشَرَ، وأخواتها إلى تِسْعَةِ عَشَرَ، من
المذكر، وتِسْعَ عَشْرَةَ من المؤنث.

وقد نَبَّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين مَعَا مَبْنِيَانِ، إذ كلن لفظ الفتح إنما نُطْلِقُهُ
غالبًا على حركة البناء، كالضم والكسر، أمَّا بناءُ الصَّدْرِ فقد تقدم بيانه،
وأمَّا بناءُ العَجْزِ فقالوا : إنه بُنِيَ لتَضَمُّنِهِ معنى الحرف العاطف، لأنَّ
الأصل فيها : أحدُ وَعَشْرَةَ، وثلاثةَ وَعَشْرَةَ، وهكذا الى آخِرها، مِثْلُ : أحدُ
وَعِشْرُونَ، وثلاثةَ وَعِشْرُونَ، ونحوها، لكنهم ضَمَّنُوا العَجْزَ معنى ذلك
الحرف، فَبَنَوْهُ لذلك، وإلَّا فلو لم يكن مَبْنِيًّا لَجَرى بوجوه الإعراب، غير
منصْرِفٍ/ كَمَعَدٍ يَكْرِبُ، ورَامَهُرْمَزٌ، وبابه. وقد قالوا فى عَجْزِ (اثْنَى عَشَرَ) ٩٩
(وِاثْنَتَى عَشْرَةَ) : إنه مَبْنِيٌّ لوقوعه موقع النون، والأوَّلَى طَرَدُ الحُكْمِ فى
كون البناء لتَضَمُّنِ معنى الواو العاطفة.

فإن قلت : تنبيهه على بناء الصَّدْرِ تَكَرَّارٌ، لأنه قد تقدَّم له ذِكْرُ ذلك
فى قوله : «وأحَدَ أَذْكَرَ وَصَلِنَهُ بَعْشَرَ مُرَكَّبًا» فنبَّه على مَوْجِبِ البناء، وهو
التركيب، فما لَهُ كَرَّرَ هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب : أنْ ذَكَرَ البناء هنا مفهومٌ من ذكر الفتح، والقصد ذكر
بناء العَجْزِ، وجاء معه التَّنْبِيهُ على بناء الصَّدْرِ بِالْعَرَضِ لَابالْقَصْدِ، وإنما

ذَكَرَ بِالْقَصْدِ مَا صَرَّحَ بِهِ، وَهُوَ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ. وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلَا زَمُّ لَهُ، فَمَا تَقَدَّمَ
ذَكَرَهُ لَا يُجْعَلُ مَقْصُوداً لَهُ، وَمَالَمْ يَذْكُرْهُ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَقْصُوداً.

وَالْفَائِدَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى الْحَرَكَةِ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهَا، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَهُوَ نَصُّهُ،
فَأَمَّا الصَّدْرُ فَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ، لِأَنَ الْعَجْزَ مِنْهُ وَقَعَ مَوْقِعَ تَاءِ التَّائِيثِ، وَمَا
قَبْلَ تَاءِ التَّائِيثِ مَفْتُوحٌ، فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَوْجِهٍ الشَّبَهَ بَيْنَ
الْمَرْكَبِ وَالْمَوْئِثِ بِالتَّاءِ فِي بَابِ «مَا لَا يَنْصَرِفُ».

وَأَمَّا بِنَاءُ الْعَجْزِ عَلَى الْفَتْحِ فَلِقَصْدِ التَّخْفِيفِ، لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ دُونَ أُخْتِهَا.

وَالْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ: التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْمَالُوفَ وَالْمَعْتَادَ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ الْفَتْحُ، فَمَا
جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِمَعْتَادٍ، فَهُوَ إِذَنْ قَلِيلٌ.

وَالْقَلِيلُ الَّذِي جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْمَعْتَادِ لَهُ مَوْضِعَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا أُضِيفَتْ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعَرِّبُهَا فِي آخِرِ الْعَجْزِ فَيَقُولُ:
هَؤُلَاءِ خَمْسَةُ عَشْرَكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشْرَكَ، يَجْعَلُهَا
كَبَعْلَبِكَ قَالَ سَيَبَوِيه: وَهِيَ لُغَةٌ رَدِّيئُهُ^(١). وَالَّذِي عُوِّلَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَقَاءُ الْبِنَاءِ عَلَى
الْفَتْحِ، وَهُوَ الَّذِي أُلِفَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَمَا قَالَ النَّازِمُ، فَيُقَالُ: هَؤُلَاءِ خَمْسَةُ
عَشْرَكَ شَبَّهَ سَيَبَوِيه بـ (اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)^(٢) فِي عَدَمِ تَأْثِيرِهَا بِالْعَامِلِ.

وَالثَّانِي: (تَمَانِي عَشْرَةَ) فِي عَدِّ الْمَوْئِثِ، فَإِنَّهُ كَلَامُهُ يُعْطَى أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ
الْمَالُوفُ فِيهِ وَكَذَلِكَ الْحَكْمُ، فَإِنَّ أَشْهَرَ اللُّغَاتِ فِيهِ: هَذِهِ تَمَانِي عَشْرَةَ. قَالَ
السِّيَرَا فِي: وَهُوَ الْاِخْتِيَارُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ كَأَخَوَاتِهَا.

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٩٩.

(٢) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ٢/٢٩٩.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبَّهَ بِمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَأَيَادِي سَبَا،
وَقَالِي قَلًا، نحو.

ومنهم من يَحْذِفُ الياء وَيُبْقِي الكسرة، فيقول:/ ثَمَانِ عَشْرَةَ. ١٠٠
ومنهم من يَقْلِبُ الكسرة فَتْحَةً، فيقول: ثَمَانَ عَشْرَةَ. ومنه قول
الأعشى (١):

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالُوفِ إِضَافَةُ الصَّدْرِ إِلَى
الْعَجْزِ، أَنَشَدَ الْكُوفِيُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ (٢):

كُلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْـُوتِهِ

بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

عُومِلَ مَعَامَلَةً (مَعْدٍ يَكْرِبُ) فَيَمْنُ يُضَيِّفُ، وَلَكِنَّهُ شَازَ جَدًّا. قَالَ
السِّيْرَافِيُّ فِي الْبَيْتِ : لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَصَرِيُّونَ .

وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْمَالُوفُ وَالْمَعْتَادُ عِنْدَ
الْعَرَبِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بَأَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَأَنْ غَيْرَهُ مِمَّا لَيْسَ بِمَعْتَادٍ وَلَا مَعْرُوفٍ
لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبِي الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءِ لَيْسَا بِمَرْضِيَيْنِ عِنْدَهُ.

(١) المقرب ٦٧، والأشمونى ٧٢/٤، واللسان (ثمن).

(٢) معانى القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤٠٣/٦، والعينى ٤٨٨/٤،
والتصريح ٢٧٥/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والدرر ٢٠٥/٢، والأشمونى ٧٢/٤، والحيوان ٤٦٣/٦،
والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧.

والرجز لنقيع بن طارق، كما فى الحيوان. والعناء : التعب والنصب. والحجة - بالكسر - السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المركبات في أواخرها إذا أُضيفت، قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة^(١)، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وثلاثة عشر، ومررت بخمسة عشر، ونحو ذلك. ونقل سيبويه يُعطى أنها لغة غير مُرتضاه^(٢)، فلا ينبغي القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعراب هذه المركبات إعراب : عبد الله، وامرئ القيس، سواء أُضيفت أم لم تُضف، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وخمس عشرة، قياساً على ما أمشد من قوله^(٣) :

* بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ *

قال الفراء : وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة، فتقول : ما فعلت خمسة عشر؟ ورأيت خمسة عشر، وإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر، فلما أُضيفت العشر [إلى الياء منك]^(٤)، لم يستقم للخمسة إن تُضاف^(٥) وبينهما عشر، فأضيفت عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً^(٥). قال الفراء : سمعتها من أبي فقّس وأبي الهيثم العقيلي^(٦).

وهذا من القليل الذي يُنقل ولا يُعتمدُ بمثله، ولا يُبنى عليه.

وهاتان الفائدتان الأخيرتان قد نبّه الناظم عليهما تصريحاً إثر هذا

بقوله :

(١) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لنفيع بن طارق، وقبلة:

* كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَفَوْتُهُ *

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من معاني القرآن ٣٣/٢.

(٤) في معاني القرآن «أن تضاف إليها».

(٥) معاني القرآن ٣٣/٢.

(٦) نفسه ٣٣/٢.

وإن أضيفَ عددُ مُركَّبٍ

يَبْقَى الْبِنَا وَعَجَزُ قَدْ يَغْرِبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

ثم بَيَّن تَمييزَ (العِشْرِينَ) وأخواتها/ و (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتها فقال ١٠١
وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِتَسْعِينَا

بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

يعنى أن (العِشْرِينَ) وأخواتها، وهى (الثَّلَاثُونَ) و (الأَرْبَعُونَ) و (الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى آلِ التَّسْعِينَ تُمَيِّزُ بمفرد منصوب.

أما كونه مفردا فهو قوله : «بِوَاحِدٍ» فلا يفسرُ بجمع، فلا يقال :
عِشْرُونَ دَرَاهِمَ، ولا ثَلَاثُونَ أَثْوَابًا، لأنَّ المطلوب تمييزُ جنسِ المعدود،
والمفردُ يُكْفَى من ذلك.

والجمعُ هو الأصل ، إذ كان الأصل أن يقال : عِشْرُونَ من
الدَّرَاهِمِ، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فاتَّوَّأ بالمفرد عوضاً من الجمع، لِما
يُؤَدَّى من معناه.

وإن جاء ما ظاهره خلافُ ذلك فمؤول، كقول عَلْقَمَةَ بنِ عَبْدِ(١):

فكان فيه ما أتاك وفي

تَسْعِينَ أُسْرَى مُقَرَّنِينَ صُفْدَ

فـ « أُسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفة للتَّسْعِينَ، والتمييز
محذوف، أي تسعين رجلاً أُسْرَى، وكذلك ما أنشد في الحماسة من قول

(١) ديوانه ، ص ١٠٣ .

ابن ماثية^(١):

تَجَوَّدْتُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
قَرَاهَا وَتَسْعِينَ أُمَثَالَهَا
فـ «أُمَثَالَهَا» بدلٌ وليس بتمييز.

وقد أجاز السيرافي إذا أردت أن تجمع جماعاتٍ مختلفة أن تفسرَ
(العِشْرِينَ) ونحوها بجماعة، فتكون (عِشْرُونَ) كلُّ واحدٍ منها جماعة، ومثل ذلك
: التَّقَى الْخِيْلَانِ، فتقول على هذا : عشرون خَيْلاً، قال^(٢):

تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّسْبَعِ قُلُ
بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ
قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحاً، تريد : عشرين قَبِيلَةً، لكل
واحدة منها رِمَاحٌ. وقال^(٣):

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المرزوقي (٦٠٤ - ١٠٨) وقبله :

وقافيةٌ مثل حَدِّ السَّنَانِ تَبْقَى وَيَذْهَبُ مَنْ قَالَهَا

وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : ما يقدم للضيف من طعام وشراب، كان القوافي لما تواردت عليه
أحسن القيام بها، وجوّد القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٣/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافية ٣١٢، والخزانة ٣٩٠/٢، واللسان (بقل)
والرجز من أرجوزة طويله لأبي النجم، هي أجود أرجوزة للعرب، وانظر فيها : الأغاني ٧٤/٩،
والشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للميمن ٥٥ - ٧١، والخزانة ٣٩٠/٢
وتبقلت : رعت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر دق ولاجل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك
ونهل : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٥٧٩/٧، والهمع ١٣٩/١، والأغاني ٤٩/١٨.
والشعر لعمر بن العداء الكلبي، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة
بن أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففي ذلك يقول الشاعر هذين البيتين. =

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْداً
فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ
لَأَصْبَحَ النَّاسُ أَوْبَاداً وَلَمْ يَجِدُوا
عِنْدَ التَّفَرِّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يدفع هذا الجواز، ودفعه ظاهر، لأن مبنى على قولهم : خِيْلَانٍ وَجِمَالَيْنِ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغي أن يُبنى عليه. ومثل هذا القياس يلزمه في المركب أيضاً، وفي (مائة) و (ألف). وسيُنبّه على ذلك إثر هذا إن شاء الله.

وأما كَوْنُ المميّز منصوباً فيعطيه مثاله، وهو قوله : «كَأَرْبَعِينَ حِينًا» فـ «حِينًا» مفرد منصوب، والزامه النصب بما أشار إليه المثال ودليل على أنه لا يعتبر الخفض / بالإضافة قياساً، فلا يقال : ثَلَاثُو دِرْهَمٍ، وَلَا أَرْبَعُو ثُوبٍ، كما مائة درهم، ومائتا ثوب.

وقد حكى الكسائي أن من العرب من يضيف (العشرين) وأخواته إلى المفسر منكراً أو معرقاً، فيقول : عِشْرُو دِرْهَمٍ، وَثَلَاثُو ثُوبٍ، وَأَرْبَعُو عَبْدٍ، ولم يعمل عليه الناظم في القياس، فلذلك لم يذكره.

ولما نُصِبَ (عشرون) وأخواته تشبيهاً بـ (ضاربين زيدا) وذلك أنهم لما أفردوه زادوه تخفيفاً أيضاً بَحَذَفَ (من) وأعملوا (العشرين) في

== وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة عام، وعقالات وعقالين : منصوبان على الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين. والسبد : الشعر والوبر. والأوباد : جمع وبدّ - بفتحين - وهى شدة العيش وسوء الحال. والهيجاء : الحرب. والمعنى : أنه تولى علينا سنة في أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئاً، فكيف بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أى حال كنا نكون؟!

(درهماً) فنصّبوه تشبيهاً بـ (ضارِبِين) فى ثَبَات النون والنصب، وحذفها والخفض على الجملة، لأنك تقول : ضَارِبُونَ زَيْدًا، وضَارِبُو زَيْدٍ، وكذلك تقول : عِشْرُونَ درهماً، وتحذف النون وتخفض، وذلك إذا كان ما بعدها مَالِكًا أو نَحْوَهُ، نحو : عِشْرُو زَيْدٍ، كما تقول : غِلْمَانُ زَيْدٍ، فلما كانت (عِشْرُونَ) كـ (ضَارِبِينَ) فى هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسراً كما يقتضى (ضَارِبُونَ) معمولاً - نُصِبَ به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرض هنا لحال (النِّيف) مع هذه العقود. والحكم فيها أن العقود تُعطف بالواو على (النِّيف) فتقول : أَحَدُ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ وَثَلَاثَةُ وَأَرْبَعُونَ.

وكان حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ ذلك، ترك ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذَكَرَ لزوم الواو مع اسم الفاعل المشتق من العدد، نحو : الْحَادِي والعِشْرِينَ، ونحو ذلك. وأما حُكْم (النِّيف) مع لَحَاق التاء مع المذكر، وعدم لَحَاقها مع المؤنث، فتشمله القاعدة الأولى.

وكذلك إطلاقه لِإِثْنَانٍ بِالْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ، من غير تفريق فيها بين مذكر ومؤنث، يُشْعِرُ بَأَنَّ التفريق فيها مُهْمَلٌ، فيجوز أَنْ تُعَدَّ بها المذكر والمؤنث، فتقول : عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً، ونحو ذلك، كما كان ذلك فى (مِائَةٍ، وَلَفٍّ) وإِنَّمَا فُرِّقَ بين المذكر والمؤنث فى (العِشْرَةِ) وحدها من جملة العقود، وأما (النِّيف) فهو الذى التَّزَمَ ذلك فيه، ثم قال :

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا

مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

يعنى أن العدد المركَّب، وهو من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) مَيِّزَتُهُ

العربُ بمفرد منصوب، كما ميّزت (عِشْرِينَ) وأخواته بواحدٍ منصوب.

وقصده أن هذا التمييز المذكور هو المعتبر في هذا النوع من العدد، لادخولٍ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك في (عِشْرِينَ) فلا يُفسَّر بمخفوضٍ/، ولا بجمع، فلا يقال : أَحَدَ عَشَرَ دَرَاهِمَ، ولأَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمَ.

١٠٣

أما النصب فلأنَّ العرب جعلت المركَّبَ كالمنون، وعاملته، معاملته، قاله سيبويه^(١). قال السيرافي : لا يصح إلا ذلك، لأنَّ لأصل خمسة وعشرة، فليس بعد الخمسة شئٌ أُضيفت إليه، فوجب أن تكون مُنَوَّنة ومحلُّ العشرة محلُّ الخمسة، فكانت مُنَوَّنة مثلاً.

وأيضاً فلم تر شيئين جُعلا اسماً واحداً، وهما مضافان أو أحدهما فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافي في التعليل فانظر فيه .

وأما الإفراد فلما تقدّم من أنه كافٍ لِعِلْمِ المقدار.

وقوله : «فَسَوَّيْنَهُمَا» يريد : سَوَّبَ بين المركَّب في هذا الحكم، وهو وجوب الإفراد والنصب، وبين (عِشْرِينَ) وأخواته. ونكّت بذلك على ماذهب إليه الزمخشريُّ في «الكشاف» في قوله تعالى : {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا} (٢). من أن «أَسْبَاطًا» تمييز.

قال الزمخشري : فإن قلت : مُميّز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ فالجواب : أن المراد وقطّعناهم اثْنَتَى عَشْرَةَ قَبِيلَةً وَكُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطٌ لَاسِبِطٌ، فَوَضَعَ «أَسْبَاطًا» موضعَ قبيلة، كما قال :

(١) الكتاب ٥٥٧/٣.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رَمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ * (١)

قال المؤلف: فمقتضى ما ذهب إليه أن يقال : رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ أَنْعَامًا، إذا أريد إحدى عَشْرَةَ جَمَاعَةً، كُلُّ واحدةٍ منها أُنْعَام. قال ولا بأسَ برأيه في ذلك لو سَاعَدَهُ اسْتِعْمَالُ، لكن قوله : (كُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطُ لَأَسْبَاطُ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السَّبَطُ في بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. قال : فعلى هذا معنى {قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ قَبَائِلَ، فـ (أَسْبَاطُ) واقعٌ موقعَ (قَبَائِلَ) لا موقعَ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بَدَلٌ، والتمييز محذوف. وعلى هذا المَحْمَلِ حَمَلَ الآيةَ أيضًا غيرُ ابنِ مالك، كالشُّلُوبَيْنِ وابنِ أَبِي الرَّبِيعِ وغيرهما.

وقد جَعَلَ هذا بعضهم قياسًا، على أن يكون بَدَلًا يقوم مقام التمييز، وهذا غير مُمْتَنِع، وإنما الممتنع أن يُنْصَبَ على التمييز كما قاله الزمخشري.

وما رآه السيرافي في (عشرين) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول : هذه / ١٠٤ عِشْرُونَ خَيْلًا، وثَلَاثُونَ رِمَاحًا، وبين أن تقول إحدى عَشْرَةَ خَيْلًا، وثَلَاثَ عَشْرَةَ رِمَاحًا، فيكون الناظم أيضًا قد تحرَّزَ من هذا المذهب :
وإن أضيفَ عَدَدُ مُرْكَبُ
يَبْقَى الْبِنَا وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشف ٩٨/٢، والرجز لأبي النجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:

* تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ *

يعنى أن العدد المركَّب إذا أُضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مُؤذَنٌ أولاً بجواز الإضافة إلى العدد المركَّب، فتقول : هذه أَحَدَ عَشَرَ، وثَلَاثَةَ عَشَرَ زَيْدٍ، فيبقى على ما كان عليه من البناء على الفتح، وذلك فى الجزعين معاً، فالصَّدْرُ لتركيبه مع الثانى، وَالْجُزُ لتضمُّنه معنى الحرف، وهذا الاستعمالُ هو الأكثرُ فى كلام العرب.

وقد يُعرب العَجْزُ، يعنى قد يقع الإعراب فى آخر العَجْزِ، فتقول : هؤلاء أَحَدَ عَشَرَ، ومررتُ بأحدَ عَشَرَ زَيْدٍ، كما يُعرب المركَّب فى آخره. وقد مرَّ ذكر هذا.

ويريد أن العَجْزُ هو المعرب، وما عداه مَبْنَى، ولا يُؤخَذُ من هذا أن إعراب العَجْزِ يؤدَّى إلى إعراب الصَّدْرِ ضرورةً، إذ كان إعرابه لا يمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالة التركيب، وذلك يَسْتَلْزِمُ أن يكون مضافاً إليه، والأول مضاف، فيصيران معاً مُعْرَبَيْنِ، كَامِرِيٍّ الْقَيْسِ، وَعَبْدِ اللَّهِ، ونحوه، لأننا نقول : ذلك غير لازم، ولا يستلزم إعرابُ العَجْزِ إعرابَ الصَّدْرِ. أَلَا تَرَى أن المركَّبَ تركيبَ مَزْجٍ مَبْنَى الصَّدْرِ، معربُ العَجْزِ، فالصَّدْرُ فى مسأَلته باقٍ على الحكم الذى قَدَّمَ فيه، وهو البناء، ولا يصح أن يقال : لعله نَبَّهَ على كِلَا السَّمَاعَيْنِ، وما حكاها سيبويه، وما حكاها الفراء، وقد ذُكِرَ قَبْلُ^(١)، لأننا نقول : إن الناظم إنما قال : «وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ» فأفرد العَجْزَ وحده بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركَّبُ، أو ما يُعطى هذا المعنى، فإنما نَبَّهَ على ما حكاها سيبويه من قول بعض العرب : خمسةَ عَشَرَ. قال : وهى لغة رَدِيئةٌ^(٢).

(١) انظر : ٢٦٩ والكتاب ٢٩٩/٣، ومعانى القرآن ٢٣/٢.

(٢) الكتاب ٢٩٩/٣.

قال ابن خروف : يقول : هـى كَبَعْلَبَكُ فى الرُّدَاعَةِ، ولهذا قال الناظم : «وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ» فَنَبَّهَ عَلَى قَلَّتْهَا وَضَعْفُهَا .

وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى

عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

وَاخْتِمُهُ فِي الثَّانِيَةِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى

ذَكَرْتَ فَادْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرَتَا

هذا الفصل يذكر فيه اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد، ويُقَرَّرُ / ١٠٥

الحكم الذى له فى قوانين النحو. وله فى هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الآحاد من اثنين إلى عشرة. والثانى : من أحد عشر إلى

تسعة عشر والثالث : من عشرين إلى تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصل على حدته،

وابتداً بذكره مع الآحاد، لكنه قدّم مقدمة نَقْلِيَّة، تشمل جميع المواضع،

وهى الإخبار عن جواز صوغ اسم الفاعل من هذه الألفاظ، فقال : «وَصُغُ

مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» إلى آخره. يعنى أنه يجوز أن تصوغهن هذه الألفاظ

التي هى :، اثنان، وثلاثة، وأربعة، وخمسة، وما بعدها إلى العشرة اسماً

يوازن اسم الفاعل المبني من فعل ثلاثى، وهو (فاعِلٌ) الجارى على (فَعَلَ)

فتقول : ثانٍ، وثالثٌ، ورابعٌ، وخامسٌ، وهكذا إلى عاشرٍ، كأنك تُجرىها على

: ثَنَيْتُ، وثَلَثْتُ، ورَبَعْتُ، إلى : عَشَرْتُ، كما تقول : ضَارَبُ مِنْ (ضَرَبْتُ)

وحَامِلُ مِنْ (حَمَلْتُ) ونحو ذلك.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» فَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ كَالْمَبْنِيِّ مِنْ

الثلاثى، تحرُّزاً مِنْ سَبْقِ الْفَهْمِ إِلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى مُوَازَنَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ

من غير الثلاثي. كمُفْعِلٍ، ومُتَفَعِّلٍ، ومُفْتَعِّلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لا يجوز وهو قد قال : «كَفَاعِلٍ» فـ (فَاعِلٍ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نفس البناء.

وإنما نبّه على جواز الصَّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسم العدد لا من مَصْدَره، وذلك إذا كان بمعنى بعض أصله، فليس فيه رائحة من معنى الاشتقاق الذي فى نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغٌ ومنقولٌ من كلام العرب، وعليه يَنبَنِي الكلام فى هذا الفصل.

والبناء الذى نبّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسه، فتقول : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، ورَابِعٌ أَرْبَعَةٌ، وخَامِسٌ خَمْسَةٌ، فهذا لم يَقع بناؤه من مَصْدَرٍ استعمالى أصلا، إذ لا يقال : ثَلُثْتُ الثَلَاثَةَ ثَلْثًا، ولَارْبَعْتُ الأربعةَ رِبْعًا، ولَاخْمَسْتُ الخمسةَ، ولا ما أشبه ذلك، ، فلم يكن له مصدر تُشْتَق منه هذه الصيغة، فثالثٌ مشتق من لفظ (الثلاثة) ورابعٌ من (أربعة) وهكذا ما عداها. وهو داخلٌ فى الاشتقاق السماعى، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، ١٠٦ كَتَرَبْتُ يَدَاهُ من (التُّرْب) وَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ، من (الحَجَر) وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ، من (التَّيْس) على ما هو مبين فى علم «الاشتقاق».

والوجه الثانى : أن يكون البناء من المصدر حقيقة، فتقول : ثالثٌ اثْنَيْنِ، ورابعٌ ثَلَاثَةً، وخامسٌ أَرْبَعَةً، ونحو ذلك ، فهذا النوع لم يَقع بناؤه من اسم العدد نفسه، لأنك تقول : ثَلُثْتُ الاثْنَيْنِ، وَرَبَعْتُ الثَلَاثَةَ، وَخَمَسْتُ الأربعةَ، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقا من اسم العدد، فإن

المصدر الاستعمالي هو الأصيل في الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذكر في «كتاب الاشتقاق»^(١) وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولما كانت ألفاظ العدد مخالفة لسائر الأسماء في لحاق علامة التانيث، فإنها تلحق إذا أُريد بها المذكر، وتسقط إذا أُريد بها المؤنث، على عكس الأمر في سائر الأسماء - خاف أن يتوهم أن حكم المخالفة منسحب على اسم الفاعل فيه، فنص على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال : «واختمه في التانيث بالتاء» إلى آخره.

يعنى أنك تلحقه التاء إذا أردت به المؤنث، فتقول : ثلثه ثلاث ورابعة أربع^(٢)، وخامسة خمس، وكذلك في المخالف^(٣) نحو: رابعة ثلاث، وخامسة أربع، وما أشبه ذلك.

وتسقطها إذا أردت المذكر فتقول : ثلث ثلاثة، ورابع أربعة، وكذلك ثالث اثنين، ورابع ثلاثة ونحو ذلك .

و «بالتاء» متعلق بـ «اختمه» و «في التانيث» حال من ضمير «اختمه» البارز، أى اختمه بالتاء حال كونه في التانيث، جعل التانيث له ظرفاً مجازاً.

ثم بين مواضع القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، والمشتق من المصدر، والحكم فيهما، وتنزيل اللفظ على معنهما، فقال :

وإن تُردَ بعضَ الذي مِنْهُ بُنِيَ
تُخِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة في الكتاب.

(٢) في الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) في (ت) «المخالفة».

وإنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا
فَوْقَ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمَا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل فى باب العدد واحدٌ من آحاده مطلقاً،
فثالثٌ، أو رابعٌ، مدلولُهُ فردٌ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن
(فاعلاً) و (فاعلةً) فى سائر الأبواب معناه واحدٌ وواحدةٌ، فكَذلك هنا،
فإِذَنْ لا يستعمل فى هذا الباب/ إلا كذلك لمَقْصِدٍ خاصٍّ فى الإخبار بذلك ١٠٧
الواحد، أو الإخبار عنه.

والقَصْدُ به فى الاستعمال وجهان :

أحدهما : أن تَقْصِدَ به قَصْدَ البعض، بمعنى أنك تريد الإخبار عن
واحد من آحاد العدد، مِنْ حَيْثُ هو بعضها خاصَّةً، وهذا معنى قوله :
«وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ» أى إنْ تُرِدْ بعضَ العدد الذى بُنِيَ اسم
الفاعل من لفظه، فالحكمُ أن تَحْكُمَ له بحكم البعض البَيِّن، أى الظَّاهِرِ
الموجود فى نَصِّ الكلام، فتقول : ثالثٌ ثلاثةٌ، ورابعٌ أربعةٌ، فتُضَيِّفُ
(الثلاثة) إلى (ثالثٍ) و (الأربعة) إلى (رابعٍ) كما تُضَيِّفُ لفظَ البعض لو
قلت : بعضٌ ثلاثةٌ، وبعضٌ أربعةٌ، لأن معناه مثل معناه.

وقد اشتمل هذا الكلام على حكمين:

أحدهما : لزومُ الإضافة فى هذا القَصْدِ، لأن معنى اسم الفاعل
هذا معنى البعض، فكما أن البعضَ يَلْزَمُ الإضافة، فكذلك ما كان فى
معناه. وسببُ ذلك أنه مشتق من اسم العدد نَفْسِه، فلا إشعارَ له
بالاشتقاق الذى يُؤَدِّى معنى الفعل، وهو سببُ العمل. ومن هنا لم تَنْطِقْ
العرب بالفعل كما تقدم قَبْلُ، فلا يجوزُ إِذَنْ أن يقال : هذا ثالثٌ ثلاثةٌ، كما

لا يقال: هذا بَعْضُ ثلاثةٍ، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأخفش النصبَ والتنوينَ في هذا القسم، فتقول: هذا ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب: ثَنَيْتُ الرجلَيْنِ، إذا كنتَ الثَّانِيَ منهما، فهاهنا يصح أن يقال: هذا ثانٍ اثْنَيْنِ، وهو بمعنى: أحدُ اثْنَيْنِ أو بعضُ اثْنَيْنِ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ، وكذلك رابعُ أربعةٍ، وخامسُ خمسةٍ، ونحو ذلك.

وردَّه المؤلف بأن مُوَازِنَ (فَاعِلٍ) المشارَ إليه إذا أُريدَ به معنى (بَعْضٍ) لافِعِلَ له، فإن العرب لاتقول: ثَلَّثْتُ الثلاثةَ، ولارَبَعْتُ الأربعةَ، وجاز ذلك في (ثَانِيِ اثْنَيْنِ) لأن له فعلاً يجرى مَجْرَى القسم الثاني الجارى مَجْرَى اسم الفاعل.

والحكم الثاني: أن يكون الإضافة إلى المُتَّفَقِ لا إلى المُخْتَلَفِ، فتقول: ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، لأن المعنى أحدُ ثلاثةٍ، أو بعضُ ثلاثةٍ. ولا يصح أن تقول في هذا الفصل: ثالثُ/ اثْنَيْنِ، ولارابعُ ثلاثةٍ، ونحو ١٠٨ ذلك، لأن قَصْدَ البَعْضِ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى: بعضُ اثْنَيْنِ وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثةٍ وهو رابعُ، وهذا فاسد وهذا الحكم لم يُنصَّ عليه الناظم نصاً، ولكن تَرَكَهُ لتضمُّنِ الاشتراط المعنوي إياه، وهو كونه بمعنى (بَعْضٍ).

والقصدُ الثاني من القَصْدَيْنِ في (فَاعِلٍ) من أسماء العدد: أن تُريدَ به معنى جَعَلَ الأقلَ من العدد مثلاً ما فوقه، فإذا كان (ثلاثةً) أردتَ أن تجعله (أربعةً) أو (خمسةً) أردتَ أن تجعله (سِتَّةً) فاسمُ الفاعل هنا

تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ «جَاعِلٍ» اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (جَعَلَ) وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» إِلَى آخِرِهِ.

يُرِيدُ أَنَّكَ تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَتَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ، بِالإِضَافَةِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً .

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا حَكْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَدَمُ لَزُومِ الإِضَافَةِ، بَلْ تَجُوزُ الإِضَافَةُ وَحُذِفَ التَّنْوِينُ، وَالنَّصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَيْضًا فَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَيَجْرِي عَلَى مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَعْمَلْ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ جَازَ إِعْمَالُهُ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ تَقْدِمُ ذِكْرَهَا فِي «اسْمِ الْفَاعِلِ» كَالِاعْتِمَادِ عَلَى حَرْفِ نَفْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نِدَاءٍ، أَوْ وَقُوعِهِ خَبْرًا، أَوْ حَالًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ ذِكْرَهُ، لِأَنَّ (ثَانِيًا) وَ (ثَالِثًا) هُنَا مِنْ : ثَنَيْتُ، وَثَلَّثْتُ، كَمَا كَانَ (جَاعِلًا) مِنْ : جَعَلْتُ.

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدَدِ مُوَافِقًا، فَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، لِأَنَّ مَعْنَى (جَاعِلٍ) لَا يَتَّصِرُ إِلَّا مَعَ الْمَخَالِفِ، فَهَذَا (ثَالِثُ اِثْنَيْنِ) يَصِحُّ عَلَى مَعْنَى : جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، بِخِلَافِ (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ بِهِذَيْنِ الْحَكْمَيْنِ، لِأَنَّهُ قَالَ : «وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» فَهَذَا مُسْتَلْزَمٌ لِلْمَخَالَفَةِ. قَالَ «فَحَكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» فَهَذَا مَعْنَى إِجَازَةِ النَّصَبِ فِيهِ وَالتَّنْوِينِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنه قال : «وَصُنْعُ مَنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» ثم بَيَّنَّ أَنَّ الاستعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْضُ) وبمعنى (جَاعِلٍ) فاقتضى هذا ١٠٩ الكلام أن يجوز صَوِّغَ (فَاعِلٍ) بمعنى (جَاعِلٍ) من اثْنَيْنِ، ومن شرطه لِيُضَافَ إِلَّا إِلَى الْعَدَدِ الْمَخَالِفِ، فيقال : هذا ثانٍ واحدٌ، وهذا ثاني واحدٍ، كما تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْنِ، لكن هذا لا يُقال .

وقد ذكر المؤلف فى «شرح التسهيل»^(١) أن العرب لم تَسْتَعْمَلَ (ثَانِيًا) بمعنى (جَاعِلٍ) وإنما جَعَلَتْهُ بمعنى (بَعْضُ) والتزمت ذلك فيه^(١). وأصل النقل فى منع ذلك لسيبويه^(٢).

وأيضاً فمقتضى كلامه لزومُ الإضافةِ فى اسمِ الفاعلِ الذى بمعنى (بَعْضُ) مطلقاً، وقد تقدم أنه يُسْتَعْمَلُ ذا وجهين فى (ثانٍ) كالذى بمعنى (جَاعِلٍ) حكاها أيضاً المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نقل أن يقال : هذا ثانى اثْنَيْنِ بالإضافة، وثانٍ اثْنَيْنِ، بالتثوين والنصب، لأنك تقول : تُثْنِيتُ الْاِثْنَيْنِ، ولا يصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِلٍ) إذ لا يمكن أن يقال : جعلتُ الْاِثْنَيْنِ اِثْنَيْنِ. فإطلاقُ الناظمِ الكلامَ فى هذه المسألة يؤدى إلى معنى غير صحيح.

والوجه الثانى : أن قوله : «فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» يقتضى أن جواز الوجهين فى هذا الباب يُسَاوِى الْجَوَازَ فى اسمِ الفاعلِ مطلقاً، وقد قالوا فى الإضافة فى هذا الباب:

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٠٦/٣).

(٢) الكتاب ٥٥٩/٣.

إنها أُولَى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأُولَى من النصب. وُفِرَّقَ بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أصلٍ، وهو المصدر، واسم الفاعل هنا مشتق من فَرْعٍ، لأنه مشتق من مصدر اشتُقَّ من اسم العدد، فحيث ضَعُفَ الاشتقاق قَوِيَتْ الإضافة، وحيث قَوِيَ الاشتقاق ضَعُفَتْ الإضافة. وإذا ثَبَتَ هذا ظَهَرَ أن إطلاق الناظم القولَ بأن حكمَ اسمِ الفاعل هنا حكمُ (جَاعِلٍ) مطلقاً فيه ما تري.

والجواب عن الأول لا يَحْضُرُنِي الآن.

وأماً الثاني فإن سَلَّمَ الفرقُ بينهما في ذلك الحكم فلا خَلَلَ في ذلك، لجواز الوجهين على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياء يُتْرَكُ فيه الترجيح، إذ لا مَحْذُورَ يَلْقَى في ذلك الإطلاق.

وقوله : «مِثْلُ بَعْضِ بَيْنٍ» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن نَكَّرَهُ كما يُنَكَّرُ العَلَمُ إذا قلت : مررتُ بِزَيْدٍ وَزَيْدٍ آخَرَ، لأن / الألفاظ أعلامٌ ١١٠ على أنفسها، لأنك تقول: هذا زَيْدٌ ثَلَاثِيًّا، ولا تُجْرِي عليه النكرة صفة، فكان حقه أن يقول: مِثْلُ بَعْضِ الْبَيْنِ، أى المذكورِ فى اللفظ، لكن ذهب مذهب تنكيره فصَحَّ وقد مرَّ نحوُ من هذا فى «باب المعرف بالأداة».

وقوله : «فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» «حُكِّمَ» منصوب على المصدر المشبَّه به، أى احكم حكماً مثل حُكْمِ (جَاعِلٍ) ولا يكون اسماً، لأنَّ التعدَّى إلى الاسم بالباء، فإنما يقال: احْكُمْ بِحُكْمِ كَذَا، ولا يحمل على حذف الباء، لأن باب :

* تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا * (١).

(١) عجزه : * كلامكم على إذن حرام * ==

شاذٌ، والكاف فى قوله : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» اسمٌ تعدى إليه «صُنْعٌ» أى صُنْعٌ
مثل فاعل، فجعل الكاف اسماً، كما قال الأعشى (١) :

أَتَنَّتْهُـونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِى شَطَطٍ
كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ
فالكاف فى «كالطُّعْنِ» فى موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس (٢) :

فإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبَكَ مِثْلُ مُغْلِبٍ
وإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ
مُرْكَبًا فَجئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْنِيهِ أَضِفِ
إِلَى مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ الاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا
وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرَيْنَ اذْكُرَا
وَبَابِهِ الْفَاعِلِ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
بِحَالَتَيْنِيهِ قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ

== وهو لجريز، وسبق الاستشهاد به فى «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم
بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله: تمرين بالنيار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجرى ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش
٤٣/٨، والخزانة ٤٥٣/٩، والعينى ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢

والشطط : الجور. والفتل : جمع فتيل، وهو ماقتله الإنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد :
أنه طعن جانف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل.

(٢) سبق الاستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد]^(١) من أحد عشر إلى تسعة عشر.

واعلم أن الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بعض) لا بمعنى (جاعل) فلذلك قال : «وإن أردت مثل ثانى اثنين مركباً» فبين بقوله : «ثانى اثنين» أن المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى (جاعل) اسم قاعل حقيقة، واسم الفاعل إنما يبنى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنى منه هنا مركب لا مفرد، فهو أكثر حروفاً من الثلاثى، وأيضاً فلا يبنى من المركب اسم فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عبّسى، وعبّسمى^(٢)، لا يبنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإذا لا يتصور هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : احذف الجزء الثانى من الأول فاقول: هذا ثالث اثنى عشر، ورابع ثلاثة عشر ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لا ينبغي أيضاً/ أن يجوز، لأنه فرع ذلك الممتنع ١١١ ومحذوف منه، فيمتنع بامتناعه، اللهم إلا أن يثبت من كلامهم : ربعت الثلاثة عشر، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابع ثلاثة عشر.

وفى «التذكرة» عن أصحاب سيبويه جواز ذلك، لأن (عشر) فى حذف، فهو بمنزلة ما ليس فى الكلام، فإنما بنى (فاعِل) من (ثلاثة) و (أربعة) التى فى الكلام.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) نسبه إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٢٧٦/٣.

قال أبو علي : يُقَوَّى ذلك أنْ (حَادِي) ونحوه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس مَعْنِيًّا به، وصار مثلُ الأسماء التي تجرى على الفعل. هذا ما قال.

وقد حكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثة عشر. وقالوا: مَعِيَ عشرةٌ فأَحَذُهُنَّ لِي^(١)، فهذا بمنزلة رابعُ ثلاثة عشر، فتقول : هذا حَادِي عشرة، وحَادِ عشرة، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنَى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركَّب، ولا يمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حُكِيَ هذا جاز^(٢) إذن في المركب استعمالُ الذي بمعنى (جَاعِل) مطلقاً، والناظم قد قيَّد ذلك بمثل (ثَانِي اثْنَيْن) فكان ينبغي أن يُطلق القانون إطلاقاً، إذ قد أجازوا ذلك، نَصَّ عليه الشَّلُوبِيْن وغيره، وهو موافق لما حُكِيَ^(٣)، ولا يلزم من امتناع البناء امتناعُ البناء من غيره.

فالجواب : أن السَّماع بذلك، أعنى بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثة عشر، ونحوه نادر، فلم يَعتَبره، وعلى أطراحه بَنَى في «التسهيل»^(٤)، فلا اعتراض عليه فيما ذهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ^(٥) - رحمه الله - عَمَّ^(٥) الجواز مطلقاً قياساً على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازمٌ إمَّا لفظاً وإمَّا تقديرًا، وهو مانعٌ من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فَيَسُوْع استعماله في المركب وغيره، إذ يَسُوْع لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

(١) اللسان (وحد) وفي «وحي يعقوب» : معنى عشرة فأَحَذُ هُنَّ لِيَّة، أى صَيَّرَهُنَّ لِي أَحَدَ عَشَرَ.

(٢) يعنى قول العرب «معنى عشرة فأَحَذُ هُنَّ لِيَّة»

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن علي ابن الفخار الألبيري. وسبق التعريف به.

(٥) في جميع النسخ «عَمَز» وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب.

وَتَرْكَبَةً مَعَ غَيْرِهِ فَتَقُولُ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي لِمَرْكَبٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِتَرْكِيْبَيْنِ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «فَجِيْ بَتَرْكِيْبَيْنِ» نَحْوَ قَوْلِكَ : حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِي عَشَرَ، وَكَذَلِكَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ هَذَا فِي الْمَذْكُورِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ : هَذِهِ حَادِيَةِ عَشَرَ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَثَانِيَةِ عَشَرَ ١١٢ ثُنْتَى عَشْرَةَ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَ عَشْرَةَ. وَتَشْبِيْهُهُ بِثَانِيِ اثْنَيْنِ يُعْطَى أَنْ التَّرْكِيبَ الْأَوَّلَ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي بِأَلْيَاءٍ فِي اثْنَى عَشَرَ، إِذَا قُلْتَ : ثَانِي عَشَرَ اثْنَى عَشَرَ.

وَقَوْلُهُ : «فَجِيْ بَتَرْكِيْبَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنْ (الْحَادِي) وَنَحْوَهُ هُنَا مَرْكَبٌ كَأَحَدَ عَشَرَ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرٌ مُشْتَقٌّ كَأَحَدٍ، فَيَكُونُ إِذَنْ بِنَاوِهِ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا يُعْطَى أَنْ يَكُونَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، كَحَادِي وَثَانِي مَفْتُوحًا كَغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الْفَتْحُ لِأَنَّ هَذِهِ أَلْيَاءً تَتَحَرَّكُ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ : حَادِيَّةَ عَشْرَةَ، وَالْإِسْكَانَ جَرِيًّا عَلَى مَا أَطْرَدَ فِي الْأَسْمَنِ الْمَرْكَبَيْنِ نَحْوُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَهُ الشُّلُوبِيْنَ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ تَحْذِفَ الْعَجْزُ مِنَ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ، وَيَبْقَى التَّرْكِيبُ الثَّانِي عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ : «أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفَ إِلَى مَرْكَبٍ» الْبَيْتِ.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِـ (فَاعِلٍ) وَحْدَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَرْكَبِ الثَّانِي، فَتَقُولُ : هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِيِ اثْنَى عَشَرَ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةَ

عشر، ونحو ذلك، فإنه مؤفٍ بالغرض الذى أردت، إذ كان المحذوف فى حكم المنطوق به، وهو العَجَزُ من المركب الأول.

وقوله : «بحالْتَيْهِ» يريد حالَتِي التذكير والتانيث، فمثالُ التذكير ماذكر، ومثالُ التانيث : حاديةٌ إحدى عشرة، وثالثةٌ ثلاث عشرة، ونحوه. وقوله : «أُضِفُ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذِفَ ما بعده، هل يبقى على تركيبه أو يَرْجِعُ إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكمُ فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبنى مع التركيب الثانى، لأن ثلاثة أشياء لاتصير شيئاً واحداً.

ولا يقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّرٌ - لأننا نقول : البناءُ للتركيب اللفظى وقد زال، وأيضاً فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدنى سَبَبٍ، ولايُخرج عن أصله إلا بسبب قوى. وإذا ثُبِتَ هذا كان حكمه حكمَ الأسماء المعربة التى آخرها ياء فى استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فتقول : هذا حَادِي أحد عشر، ورأيت حَادِي أحد عشر، ونحوه.

وقوله : (بِمَا تَنْوِي يَفِي) / المجرور متعلق بـ (يَفِي) الفعلُ مجزوم ١١٣ على جواب قوله : (أُضِفُ) و «فاعلاً» مفعول بـ «أُضِفُ» والتقدير: أُضِفُ وفاعلاً بحالْتَيْهِ إلى مركب يَفٍ بما تَنْوِي، أى يُعْطِ من المعنى مايعطيه الأصلُ من غيرإخلال إذا هو حَذَفُ لدليل.

والوجه الثالث : أن تَحْذِفَ العَجَزَ من التركيب الأول، والصدرَ من التركيب الثانى، استغناءً بما ثُبِتَ عمَّا حَذَفَ من الأول لَمَّا أُثْبِتَ نظيره فى الثانى، ومن الثانى لَمَّا أُثْبِتَ نظيره فى الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاستِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا) يعنى أن هذه الكيفية من الاستعمال شائعة

مستعملة كثيراً عندهم فى (حَادِى عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسع عشر) وذلك لأنها أقرب إلى غرضهم من الاختصار واجتناب الإكثار.

ومثله فى الكلام العربى شائع، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ} ^(١) الآية، المعنى حتى يَطْهَرْنَ وَيَنْتَظِرْنَ، فإذا طَهَّرْنَ، يريد : من الدم، وَتَطَهَّرْنَ : يعنى بالماء، فَأَتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : {قُلْ إِنْ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ} ^(٢). التقدير : فعلى إجرامى، وأنتم برأء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ منه.

وحكم التذكير والتأنيث فى هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالث عشر، وثالثة عشرة، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب فى الأول لم يذكره.

أما الثانى فبناؤه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاء الإعراب والإضافة، فتقول : هذا حَادِى عشر، ورأيت حَادِى عشر، بفتح الياء على حَدٍّ سائر المعربات، وكأنه على نية حذف الجزء الثالث الذى هو صدر التركيب الثانى. وبعضهم ينسب هذا الوجه الى البصريين. وبناء الجزئين أحدهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالث عشر، ورابع عشر. ويجوز فى (حادى) و (ثانى) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، وينسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالث عشر بعد التركيب الذى ذهبوا إليه على صورة : ثالث عشر، الذى هو على حَدٍّ : هذا ثالث، فيقع اللبس بين

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٢٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المساق، ولمّا لم يذكر ١١٤
الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دلّ على أن كلا القولين فيه ممكن
عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقاً، اعتمد
الشّلّوبين، ولم ينسبهما، بل أخذ بهما معاً، وكأنهما عنده ثابتان نقلاً عن
العرب، فلا إشكال إذن في الجواز، وما نُسب إلى الكوفيين والبصريين
ينبغي أن يُستظهر عليه وانظر نقل السيرافي .

وقوله : «وشاع كذا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك
فى «شرح التسهيل»^(١) جعله غالباً، فهو أكثر استعمالاً من الوجهين
الأولين، ويليه فى كثرة الاستعمال الثانى، وهو ما حذف منه عجزُ الأول،
ويليه الوجهُ الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سيبويه^(٢) : وبعضهم يقول
: ثالثَ عشرَ ثلاثة عشرَ، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

ومثّل هنا بحادى عشرَ، لأنه أولُ أعداد هذا العقد، وأيضاً فقال ابنُه
: لم يُمثّل بثنائى عشرَ، ليتضمّن التمثيلُ فائدة التنبيه على ما التزموه حين
صاغوا (أحداً) و (إحدى) على (فاعل) و (فاعلة) من القلب، وجعل الفاء
بعد اللام، فقالوا : حادى عشرَ، وحادية عشرَ، والأصل : واحدٌ وواحدة^(٣).

ثم ذكر الموضعَ الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم
العدد، فقال : (وقبلَ عشرينَ اذكُراً وبأيه الفاعلُ) إلى آخره.

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمراء : ١٠٧/٣)

(٢) الكتاب ٥٦٠/٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٣٧ .

يعنى أن فوق العشرين حكمه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من (النَّيْف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تَضَمَّنَ قوله : (مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ) البناء من (واحد) وما بعده، فتقول : الحادِي والعشرون، والحادِي والثلاثون، إلى آخره، ولا يستعمل (الحَادِي) إلا مع (عَشْرَة) و (عِشْرَة) وأخواتهما. تقول : الثانِي والعشرون، والثالثُ والعشرون، إلى التاسع والعشرين.

وقوله : (وَبَابِهِ) يَعْنِي بِهِ الثَّلَاثِينَ، والأربعين، والخمسين إلى التسعين فتقول : الحَادِي والثلاثون، والثاني والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بِحَالَتَيْهِ» يَعْنِي حَالَتَيِ التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ، فالتذكير كما مَثَّلَ، والتأنيث نحو : الحادية والثلاثون، والثانية والعشرون، والخامسة والخمسون،/ ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بَعْضُ) لا بمعنى ١١٥ جَاعِلٍ) لأنك إذا قلت : الحَادِي والثلاثون، استَوَى مع قولك : الواحدُ والثلاثون.

وأيضاً فلا فِعْلَ لَهُ يُشْتَقُّ مِنْ مَصْدَرِهِ، فلا يكون بمعنى (جَاعِلٍ) ولم يُنَبِّهْ النَّاظِمُ عَلَى هَذَا اتِّكَالاً عَلَى إِدْرَاكِ الْقَارِئِ لَهُ.

وقوله : (قَبْلُ وَآوٍ يُعْتَمَدُ) يَعْنِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعَطْفِ، إِذْ لَا يُقَالُ : حَادِي عِشْرِينَ، كَمَا يُقَالُ : خَامِسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : ما مراده بقوله : «يُعْتَمَدُ» فالظاهر أنه فَضْلٌ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ، إِذْ كَانَ قَوْلُهُ : «قَبْلُ وَآوٍ» يُجْزَى عَنْهُ، وَلَيْسَتْ عَادَتُهُ؟

فالجواب : أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَالَّذِي قَصَدَ بِهِ أَنَّ الْوَائِ هِيَ الْمَعْتَمَدُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، كَمَا كَانَتْ هِيَ الْمَعْتَمَدَةُ فِي : وَاحِدٍ

وعشرين، وثلاثة وثلاثين، فكما لا يجوز أن يقال : أحد ثم عشرون، ولا أحد
فبعشرون، إذ لا يصح الترتيب فيه عقلاً، لأن الجميع اسم لهذه العدة، فكذلك
لا تقول : الحادى ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضاً فلفائدة أخرى، وذلك أنه قدّم فى المركب أنك تقول : ثالث ثلاثة
عشر، و (ثلاثة عشر) هنا نظير ما بعد العاطف فى الثالث والعشرين، وتقول
ثالث عشر ثلاثة عشر، فتأتى بعجز المركب الأول، ونظيره فى القياس فى
العشرين أن تقول : هذا ثالث عشرون ثلاثة وعشرين، فيحصل الإتيان بعشرين
غير معطوف أصلاً، وكما هو الحكم فى خامس خمسة، وثالث ثلاثة، فلمّا كان
ذلك احتاج إلى التنبيه على تأكيد الواو فى الموضع، وأنها لا بد منها. وعلى ذلك
كلام العرب، وما يُعطيه القياس مطرَح فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وَكَيْنَ، وَكَذَا }

مَيِّزُ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا
 مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمِ شَخْصًا سَمًا
 وَأَجْزَانِ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا
 إِنَّ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا
 هَذَا الْبَابُ يَذْكُرُ فِيهِ أَلْفَاظًا جَرَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْعَدَدِ فِي طَلَبِ
 التَّمْيِيزِ، لِأَنَّهَا تَوْدِي مَعْنَى الْعَدَدِ.

فَإِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ؟ فَمَعْنَاهُ : إِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلًا رَأَيْتَ .
 أَعِشْرِينَ أَمْ ثَلَاثِينَ أَمْ كَذَا؟ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً إِذَا قُلْتَ : كَمْ رَجُلٍ
 رَأَيْتُ، أَيْ عَدَدًا كَثِيرًا مِنْهُمْ رَأَيْتُ، فَالْأَوَّلَى سَوَالٌ عَنْ عَدَدٍ، وَالثَّانِيَةُ تَكْثِيرُ
 لِلْعَدَدِ / عَلَى جِهَةِ الْإِفْتِخَارِ أَوْ غَيْرِهِ. وَهِيَ فِي أَدَائِهَا لَهُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ ١١٦
 مُبْهَمَةٌ، فَآتَى بِحَكْمِ التَّمْيِيزِ مَعَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا،
 لِأَنَّهَا فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَتَقَعُ فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً،
 وَمَبْتَدَأَةً، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاقِعِ.

وَأَيْضًا فَتَبَيَّنَ التَّصْدِيرُ لـ (كَمْ) مِنْ حَيْثُ أَدَّتْ مَعْنَى حَرْفِ
 الْإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

و (كَأَنَّ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا فِي التَّكْثِيرِ. وَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْ
 حَكْمِ التَّصْدِيرِ (كَذَا) فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا، وَكَذَا وَكَذَا رَجُلًا
 رَأَيْتُ، لَكِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَ (كَمْ) فِي مَعْنَاهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وسيأتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلم الناظم أولاً على (كَمْ) وقسمها قسمين : استفهامية وخبرية.

وبدأ بالاستفهامية فقال : «مَيَّزْ فى الاستِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبرية محمولةٌ فى البناء على الاستفهامية، لأنَّ الخبرية خاليةٌ من موجب البناء وقد تقدّم الكلامُ فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «والساكن كَمْ» فأغنى ذلك عن إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردت أن تميّزها ميزتها بمثل ماتميّز به (عشرين) من العدد. وقد تقدم أن مميّز (العشرين) ونحوه واحد منصوب، فكذلك تفعل هنا، فتأتى بواحد منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ وَكَمْ ثَوْبًا مَلَكْتَ؟ ومنه مثاله : كَمْ شَخْصًا سَمَا؟ وَالشَّخْصُ : سَوَادُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث. وَسَمَا : أَى عَلَا وَارْتَفَعَ، أَى كَمْ شَخْصًا ارْتَفَعَ؟.

وفى تقييده تميّزَ (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين) فى الأفراد يُعطى

معنيين:

أحدهما : أنه ارتضى مذهبَ البصريين فى لزوم أفراد التميّيز فى الاستفهامية، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أَثْوَابًا مَلَكْتَ؟ وَلَا كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ لأنَّ (كَمْ) أُجْرِيَتْ فى التميّيز مُجْرَى عَدَدٍ لَا يَكُونُ مميّزه إلا واحداً، فلا ينبغى أن يُخَالَفَ به ذلك الباب. قال سيبويه : لم يُجْزِ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ : كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : عَشْرُونَ ثِيَابًا لَكَ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ (لَكَ مَائَةٌ بَيْضًا) وَ (عَلَيْكَ رَاقُودٌ خَلَا)^(١).

(١) الكتاب ١٥٩/٢

يعنى أنه لا يأتى / مجموعاً إلا أن يكون منصوباً على الحال، ويكون ١١٧
إذ ذاك التمييزُ محذوفاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لَكَ غِلْمَانًا، أى حالة كونهم
علماناً.

وعلى هذا التقدير فلا بُدُّ أن تقول : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا؟ ولا يصح تقديم
(الغلمان) على المجرور، لأنه عاملٌ غير متصرفٍ، فلا يعمل فى الحال
متقدمةً عليه، إذ لاتقول : عبدُ الله قائماً فيها^(١).

وأما إذا أفردتَ (الغلمان) فالتقديمُ والتأخيرُ بين المجرور والتمييز،
وهو (الغلام) جائزٌ، لأن العاملَ (كَمْ) من حيث جرى مَجْرَى الاسم التام
بالتنوين أو بالنون، نحو : رَطَلِ زَيْتًا، وعشرين درهماً.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لا يكون ذلك مجروراً، كما
لا يكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لاتقول : عِشْرُ وِدْرِهِمْ، وثَلَاثُو ثَوْبٍ،
كذلك لاتقول : كَمْ رَجُلٌ عِنْدَكَ؟ وأنت تستفهم.

لكن لَمَّا كان مميّزُ كَمْ قد اختَصَّ بموضع يجوز فيه جرُّ التمييزِ
دون «باب عشرين» أخذَ يذكر ذلك، فقال : «وَأَجْزَانُ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرًا»
إلى آخره.

يعنى أن المميّز يجوز أن يُجرَّ وإن كان مميّزًا للاستفهامية، ولكن
لايجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جرٍّ مُظْهِرٍ، فإذا
كانت كذلك جازجرُّ التمييز، فتقول : بِكَمْ درهماً اشتريتَ ثوبَكَ؟ وعلى كَمْ
جِدْعٍ بَيْتُكَ مَبْنًى^(٢)؟ فلو كانت (كَمْ) غيرَ مجرورة بحرفٍ لم يَجُزْ أن يكون

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(٢) فى (ت) «بيك بنيت».

ما بعدها من المميّز مخفوضاً، نحو : كَمْ درهماً أعطيت؟ وكَمْ غلاماً ملكت؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وأجزّ أن تجرّه من» فجعل الجرّ إذا حصل الشرط جائزاً لا واجباً، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بكَمْ درهماً اشتريت ثوبك؟ وعلى كَمْ ابنًا تنفق؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس^(١). فاثبت أنه قول عامة العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كَمْ) الاستفهامية معاملةً اسم منون، كما عوملت (خمسة عشر) تلك المعاملة، وكلاهما مبني لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأولى والقياس ألا يختلف الحكم مع الجر وغيره.

والثانية قوله : (وأجزّ أن تجرّه من مضمراً) فجعل الجرّ على إضمار (من) بغير ذلك. وهذا مذهب جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، فقولك : ١١٨

بِكَمْ درهم اشتريت ثوبك؟ على تقدير : بكَمْ من درهم اشتريت ثوبك؟ وهذا في القياس ضعيف، من حيث كان حرف الجر لا يجوز حذفه إلا في النادر والشاذ، ولكن الجأهم إلى تقديره ماتقدّم من العرب عاملت (كَمْ) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لاسبيل إلى خفض مميّزها، كما لاسبيل إليه في (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف.

(١) الكتاب ١٦٠/٢.

قال سيبويه : فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (من) ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان، وصارت (على) عوضاً منها. قال : ومثل ذلك : الله لا أفعل. فإذا قلت : لاها الله لا أفعل، لم يكن إلا لجر، وذلك أنه يريد : لا والله، ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذي يجر، وعاقبه. ومثل ذلك : الله لتفعلن؟ إذا استفهمت، أضمرنا الحرف الذي يجر وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقباً^(١).

ولهذا نظائر أخرى، مثل ما ذكره سيبويه في حذف الحرف الجار والتعويض. وقد حكى النحاس عن الزجاج أنه كان يخفض المميز هنا بكم، ولا يحذف شيئاً.

وذكر ابنُ بَشَّاد وحده أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخففين. وقوله فاسد، ومذهب الجمهور المحققين، كما تقدّم، إضمار الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ يُنصبُ ما بعده قولاً واحداً، فيجبُ لما حمل عليه، ونُزِّلَ منزلته، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضت ما بعدها مرةً ونصبته مرةً لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجر بها إذا دخل عليها حرف جرٍّ لصلحت للجر بها إذا عرِيت من الحروف الجارة، إذ لا شيء من الميزات الصالحة لنصب مميزها ولجره بإضافتها إليه يُشترط في إضافته أن يكون هو مجروراً^(٢)، فإذاً الحق ما ذهب إليه الجمهور.

المسألة الثالثة قوله : «وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ فَقِيدَ الْجَرُّ بِكَوْنِهِ بِحَرْفٍ»

(١) الكتاب ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية/١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلامَ كَمْ رجلاً ملكت؟ ودَارَكَمْ رجلاً / ١١٩ دخلت؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلامَ كَمْ رجلٍ ملكت؟ كما لاتقول : كَمْ علامٍ ملكت؟ وإن كان الجميع على تقدير (مِنْ) لأنَّ التمييز على هذا المعنى استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِعَ، لأنه على خلاف القياس والمُطَرِّد.

ولم يُنبَّه الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن الخليل، لأنه قد لا يُعتبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد الوجهين أرجح من لآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألة الرابعة لاحقة بقوله : «كَكَمْ شَخْصًا سَمًا» وهو أن هذا المثال ليس بقيد في كون التمييز متصلاً بـ (كَمْ) في هذا الباب، بل إنما أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَمْ سَمًا شَخْصًا؟ كَمْ عِنْدَكَ غلامًا؟ وكَمْ لَكَ ثوبًا؟ وما أشبه ذلك. ومنه قولهم : كَمْ تَرَى الحُرُورِيَّةَ رجلاً، إلا أنَّ الاتصال بـ (كَمْ) أقوى من الانفصال، وإن كان الانفصال عربياً جيداً.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَمْ درهمًا لك؟ أقوى من: كَمْ لك درهمًا؟ وإن كانت عربيةً جيِّده^(١). ثم علَّل ذلك - وإن كانت (كَمْ) بمنزلة (عِشْرِينَ) وعِشْرُونَ لايجوز فيها الفصلُ إلا في الشعر - بأن (كَمْ) صار ذلك فيها عوضاً من التمكن الذي فاتها دون عشرين، لأن (كَمْ) لاتقع إلا مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولا مفعولةً، فلا تقول : رَأَيْتَ كَمْ

(١) الكتاب ١٥٨/٢.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أَتَانِي، ولاتقول: أَتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين)
فإِمْ الفصل معها قَبِيحٌ، لاتقول : أَتَاكَ ثَلَاثُونَ الْيَوْمَ دَرَهْمًا، لأن العدد هنا
لَا يَقْوَى قُوَّةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَوَازِ الْفَصْلِ^(١)، ثم أَنشد من الشَّاذِّ قَوْلَ
الشَّاعِرِ، أَنشده سيبويه^(٢):

عَلَى أَتْنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ

وَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً

ولأجل ما اعتُبر من هذا التصرف المذكور جاز جرُّها إذا دخل
عليها حرفُ الجرِّ، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لا يجوز الجرُّ في
(عشرين) لما تقدَّم من ضَعْفِهِ عن اسمِ الْفَاعِلِ.

وَوَجَّهَ الْمَوْلَفُ جَوَازَ الْفَصْلِ بِأَنَّ الْعِدَدَ الْمُمَيَّزَ بِمَنْصُوبٍ مُسْتَطَالٌ
بِالْتَّرَكِيبِ إِنْ كَانَ مُرَكَّبًا، وبِالْعَلَامَتَيْنِ فِي الْآخِرِ إِنْ كَانَ (العشرين) أَوْ
إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، فَوَضَعَ التَّمْيِيزَ مِنَ الْعِدَدِ بَعِيدٌ وَإِنْ كَانَ بِلَا فَصْلٍ، فَلَوْ
فَصْلٌ / بِشَيْءٍ لَزَادَ هَذَا، فَمِنَعُ الْفَصْلُ إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ، وَ (كَمْ) بِخِلَافِ ١٢٠

(١) بتصرف شديد في عبارة سيبويه في الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٣٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣،
٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعيني ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشمونى ٧١/٤،
واللسان (كمل).

والشعر بم مرداس رضى الله عنه. الحول : العام. والكميل : الكامل. والحنين أن ترجع الناقة
صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التي فقدت ولدها. ونوح
الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها. والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشى.
ومعناهما: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاححت حمامة رقت نفسى فذكرتك.

ذلك، فلم يلزم اتصالٌ مميزٌها^(١).

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي سِياقه أنه لا بُدَّ من ولاية التمييز لـ (كَمْ) لأنه لما جعله في التمييز مثل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تلزم ولايته له كما تقدم أنفاً، فكذا يكون الحكم مع (كَمْ) ويرشَّح هذا المعنى التمثيلُ بما اتَّصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك في (عشرين) جاز في (كَمْ) لامحالةً بنصِّ كلامه، وأما في حالة الأفراد فيُعْطى قطعاً عدمُ جواز الجرِ بمن، وهو جائز.

والثاني : أن جرَّ [تمييز]^(٢) (كَمْ) بعد الاستفهامية شرط فيه شرطاً واحداً، وهو جرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكرَ الناسُ لذلك شرطاً ثانياً، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ

(كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ فلو كان مفصّلاً بينهما / فليس ١٢١
إلا النصبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَه درهماً؟ ولا يجوز : بِكَمْ اشتريتَه درهمٌ؟

وعَلَّ الشُّلُوبِيُّ هذا الشرطَ بأنهم لما جعلوا الحرفَ الخافضَ لـ (كَمْ) كالْعَوَضِ من الخافض المحذوف، لم يفهمُ مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو في حكم المتصل فالمتصلُ نحو : اَللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ، والذي في حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟ لأن «جِذْعاً» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» في اللفظ، فهو في حُكْم المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فُصل بينهما نحو: بِكَمْ اشتريتَ ثوبَكَ درهماً؟ - لم يَجْزُ الخفض، لأنَّ التفسير لم يتصل، فالمجوزُ

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحوزية ١١٧/٣).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، اثبت من (س، ت).

للخفض مفقود، فامتنع فلزم النصب، فكلام الناظم يقتضي جواز : بكم اشتريت ثوبك درهم؟ فذلك لا يجوز كما ذكر.

والثالث : أن قوله (إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مظهرًا) أتى فيه بلفظ «مُظْهَر» وظاهره حشو، لأن قوله : «إِنْ وَلَيْتَ كَمْ» يُعْطَى أنه مُظْهَر، وأيضا فهو.

(كَمْ شَخْصًا سَمَاً) وإذا كان كذلك لم يُعْطِ كلامه ما فُسِّر به أولاً، بل ضِدُّه، لكن ضِدُّه غير صحيح لما تقدَّم ذكره عن أهل العربية، فصار كلامه هنا مُشْكَلًا.

فالجواب : أن كلامه هنا لا يُعْطَى المساواة بين (عشرين) و (كَمْ) فيما ذكرت، لأنه إنما قال : مَيَّزَهُ بِمَا مَيَّزَتْ بِهِ عِشْرِينَ، فهو إنما عَرَّفَ بالتمييز نفسه، وأنه مَيَّزَ بِمُمَيِّزٍ (عشرين) ولم يتعرَّض لغير ذلك، من التعريف بكونه متصلًا أو منفصلًا، لأن هذا تعريفُ بأمرٍ خارجٍ عن حقيقة التمييز في نفسه، ومراده التعريفُ بحقيقته، فصَحَّ التفسيرُ المتقدم، وزال الإبهامُ المورِد. إلا أن في كلامه نظرًا في أمرٍ آخر، وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه يقتضى أن تمييز (كَمْ) لا يجوز جرُّه بمن، لأن قوله : «مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عِشْرِينَ» ظاهرٌ في لزوم النصب، من حيث كان مميِّز (عشرين) لازم النصب أيضا، إذ لا يجوز لك أن تقول : في (عِشْرِينَ دَرَهْمًا) : عِشْرُونَ مِنْ دَرَهْمٍ، فكذلك يكون مميِّز (كَمْ) لأنه مُحَالٌ عليه في الحكم، كما أحوال عليه في الإفراد، ولزوم لإفراد، ومنع الجرِّ بالأضافة، فيقتضى أن لا يقال : [كَمْ مِنْ دَرَهْمٍ عِنْدَكَ؟ لا يقال] ^(١) : إِنْ مَمَيِّز (عشرين) يجوز جرُّه بمن على وجهه، وهو أن يُؤْتَى به جمعًا، نحو : عِشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وإذا نُبِتَ جرُّه

(١) ما بين الحاصرتين ليس في النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى. والله اعلم.

بِمَنْ عَلَى الْجُمْلَةِ جاز مِثْلُ ذَلِكَ فِي (كَمْ) أَنْ يُقَالَ فِي (كَمْ) : كَمْ مِنْ الدَّرَاهِمِ عِنْدَكَ: الْأَصْلُ، فَمِمَّ تَحَرَّزَ بِهِ؟

والجواب عن الأول : أَنَّ كَلَامَهُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ (كَمْ) مِنَ التَّمْيِيزِ، وَهَلْ يَجُوزُ فِيهِ الْجَرُّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ أَفْرَادٍ أَوْ جَمْعٍ. وَعَلَى هَذَا دَلٌّ كَلَامُهُ فِي هَذَا الْبَابِ. وَأَمَّا النَّصْبُ وَحُكْمُهُ مِنْ كَوْنِهِ لَازِمًا، أَوْ غَيْرَ لَازِمٍ، بَلْ يَجُوزُ جَرُّهُ، أَوْ كَوْنُهُ نَكْرَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ - فَبَابُ ذِكْرِ ذَلِكَ بَابُ «التَّمْيِيزِ» وَلِذَلِكَ لَمْ يُفَسِّرْ كَلَامَهُ أَوَّلًا إِلَّا بِمَا زَادَ عَلَى بَابِ «التَّمْيِيزِ» الْمَطْلُوقَ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْ حُكْمَ كَوْنِهِ مُنْكَرًا، وَلَا مَمْنُوعَ التَّقْدِيمِ، وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ هُنَا مَا يَخْتَصُّ بِبَابِ (كَمْ) كَمَا ذَكَرَ فِي «بَابِ الْعَدَدِ» مِنْ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ مَا يَخْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ قَدْ قَالَ فِي «بَابِ التَّمْيِيزِ» :

وَأَجْرُزُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطَبُ نَفْسًا تُفَدُّ

ولاشك أن التمييز في باب (كَمْ) ليس بذى العدد، لأن ذا العدد هو ما كان بعد عشرين وثلاثين وخمسة عشر ونحو ذلك، هذا وإن كان هنا محمولاً عليه معنى فليس إياه حقيقةً، ولا هو أيضاً فاعلٌ معنى، فنُبت جوازُ جَرِّهِ بِمَنْ ظاهرةً، وأنه لا يلزم ذلك في هذا الباب، لأنه لو ذُكر، تَكَرَّرَ لايحْتَاجُ إِلَيْهِ. وهذا واضح وأما النَّظَرُ الثَّانِي : فلم يحضرنى الآن جوابه. والظاهر أنه لازم له، إلا أن يقال : إنما تكلم على الأمر الشائع في تمييز (كَمْ) وهو كونه متصلًا / بها، وهو الذي مثَّل به ، ويكون ما عداه من ١٢٢ الفصول مسكوناً عن حكمه، وأنه إنما اقتصر على الشرط الواحد بناءً على هذا المقصد، وهذا ضعيف كما ترى، فلو قال مثلاً :

تَقْدِيرٍ مِنْ مَعَهُ أَجْزُ أَنْ يَلِ كَمْ

وَوَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُلْتَزِمٌ

أو ما يُعطى هذا المعنى لحصل القصدُ مكملاً، ولم نقيهِ من مقصدٍ بيته إلا أن الجرُّ مُصَاحِبٌ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله : (إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِراً).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهِراً» أتى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّمَ إضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يَتَوَهَّم استصحاب الإضمار، فذكر قيدَ الإظهار لذلك، والله أعلم.

ولمَّا أتمَّ الكلامَ على أحد قسمي (كَمْ) ذكر القسم الآخر فقال :

وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ

إَوْ مِائَةً كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرْكَبٍ

وهو قِسْمُ الْخَبَرِيَّةِ، يعنى أن (كَمْ) استعملاً آخر على أنها خبرية، فإذا جئت بها فى الكلام فانت مُخْبِرٌ بها أو عنها، وقد تجردت من معنى الاستفهام، وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رَجُلٍ قَصَدَنِى، وَكَمْ عَبْدٍ لى - فالمقصود الإخبارُ بكثرة مَنْ جَاعَى من الرجال قاصداً لى، وكثرة مَنْ الْعَبِيد، فكانَّ الكلام فى تقدير : كثيرٌ من الرجالِ قَصَدَنِى، وكثيرٌ من الْعَبِيدِ لى، فهذا معنى الإخبار فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهَهَا سيبويه^(١) بـ (رُبَّ) وجعل معناها كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وقَصَدُهُ تقريرُ حكم التمييز معها إذا كانت خَبَرِيَّة، ولذلك قال : (وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِراً كَعَشْرَةٍ) أى كعشرةٍ إذا مُيزت، أو كمائةٍ كذلك، ولذلك قَيَّدَهُ

(١) الكتاب ١٦١/٢.

بالمثال، وهو قوله : (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً) ويُستفاد على هذا من كلام الناظم فوائد :

إحداها : أن لها في التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعاً ومفرداً، فإنه جعله كعَشْرَةٍ أو مائة، والمتقرر في (عَشْرَةٍ) التمييز بجمع، نحو : عشرة أثوابٍ، وعشرة غلمانٍ، ونحو ذلك، والمتقرر في (مائة) التمييز بواحد، نحو : مائة رجلٍ، ومائة غلامٍ، فكذا تقول هنا في (كَمْ) إذا أخبرت : كَمْ رجالٍ أعطيتُ، وكَمْ غلمانٍ ملكتُ.

والفائدة الثانية : خَفَضُ ذلك التمييز في كِلَا حَالَتَيْهِ كما تقدم تمثيلُ، فكما يلزم الخفضُ في مُفسِّر (عَشْرَةٍ) و (مائة) فكذا فيما حُمِلَ عليه. ووجهُ ذلك حَمْلُهَا على مَا مُفسِّرُهُ من / العدد مخفوضٌ، وهو ١٢٣ (عَشْرَةٍ) و (مائة) وبهذا أشعر تشبيهُ الناظم، وهى الفائدة الثالثة، وذلك لأنَّ الخفض فيها أولاً للفرق بينها وبين الاستفهامية، فحصل التفريق في التفسير. ولَمَّا كانت (كَمْ) تُعطى معنى العدد، وكان العدد في التفسير على وجهين، صَرَفُوا وَجْهَهُ (كَمْ) في التفسير إلى وَجْهَيْ تفسير العدد، لكن خَصُّوا الخَبَرِيَّةَ بالخفض، والاستفهامية بالنصب، لأن (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ تُستعمل في المباهاة والافتخار، كما تُستعمل (رُبُّ) في ذلك فُحِمِلت عليها. وأيضاً فإن (كَمْ) للتكثير، و (رُبُّ) للتقليل، فحَمَلوها على ضِدِّهَا، إذ كان من كلامهم حملُ الشئ على ضِدِّه.

ألا ترى أَنَّ النحويين استدَلُّوا على أن (طَالَ) فَعْلٌ، بضم العين، لَمَّا كان ضِدُّهُ وهو (قَصُرَ) على ذلك البناء، ومن ذلك أشياء كثيرة. وأيضاً فَلَمَّا كانت للتكثير أشبهت من العدد ما هو كثيرٌ، وهو

(مائة) ونحوها، فُحِمِلَتْ عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائة رجلٍ، وثلاثمائة سِنَّينَ، أو يقال : كان حَقُّ (مائة) أن تفسرَ بجمعٍ كما قرَّرَ النحاة، لكن عدلَ إلى المفرد، فظهر في (كَمْ) الوجهان، ولَمَّا اسْتَحَقَّتْ الخبريَّةُ الخفضَ تعيَّنَ النصبُ للاستفهاميَّة.

وأيضاً فلما كانت (كَمْ) سؤالا عن العدد قَلِيلُهُ وكَثِيرُهُ أُعْطِيَتْ ما للمتوسط منه، لأنَّ الوَسْطَ عدلٌ بين الطرفين.

والفائدة الرابعة : أن الخفض في مميِّز (كَمْ) بالإضافة لا بـ (مِنْ) مقدرةٌ تقديرها مع الاستفهاميَّة، وذلك أنه قرَّرَ أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشْرَةَ) و (مائة) والتمييز معهما مخفوضٌ بالإضافة اتفاقاً، فكذلك يكون الحكم في (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضاً فلو كان عنده بمنْ مقدرةٌ لَبَيَّنَ ذلك، كما بيَّنه في الاستفهاميَّة، لأنه من الأحكام التي تفتقر إلى البيان، فَلَمَّا لم يَفْعَلْ ذلك دَلَّ على أن الخفض بما ظُهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) في الخَبَرِ بمنزلة اسم يتصَرَّف في الكلام غير منونٍ يَجُرُّ ما بعده إذا أُسْقِطَ التنوين^(١)، فجعلها سيبويه بمنزلة اسم غير منون، نحو : ثلاثة : أثوابٍ، فالجرُّ، ولابدُّ، بالإضافة^(٢).

وذهب الفراء إلى أنَّ الجر بعدها بإضممار (مِنْ) كما قال أهلُ البصرة في الاستفهامية إذا انْجَرَّ ما بعدها لم يَرْتَضِ النّاظم، وإنما ارتضى مذهب

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) عبارة، سيبويه في الكتاب (١٦١/٢) هي : «وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرَّ الدرهم لأن التنوين ذهب وبخل فيما قبله، والمعنى معنى ربُّ، وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجرب (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ لكان جوازه مع الفصل ١٢٤ مُساوياً لجوازه بلا فصل، لأن معنى (مِنْ) مراد، واستعمالها شائع مع الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال لكان جائز البقاء مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك دلَّ على أن الخفض بما ظَهَرَ لا بمقدَّر.

وقوله: (كَكَمَّ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ) أصل «مَرَّةٍ» مَرَأَةٌ، لكن سَهَلَ الهمزة بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس في مثلها. وقد حُكِيَ: الْمَرَأَةُ، وَالْكَمَاءُ فِي: الْمَرَأَةِ، وَالْكَمَاءُ^(١)، وعلى هذا التسهيل وقع الحم في الهجاء، بكتبه بألف بعد الراء، على خلاف كَتَبَ: الْمَرْءُ، وَالْخَبِيُّ. وبقي في هذا الحكم الذي قرره الناظم نظرٌ من أوجه:

أحدها: أن كلامه يقتضى أن حكم التمييز مع (كَمَّ) كحُكْمِهِ مع (عَشْرَةٌ) في جميع أحواله، وقد تقرَّر في باب «الْعَدَد» أن تمييز (عَشْرَةٌ) بِجَمِّ الْقِلَّةِ غَالِبًا لاجتماع الكثرة، فإحالاته عليه هنا تُقَرَّرُ أَنَّ الْغَالِبَ هُنَا كَذَلِكَ، فَلَا يُقَالُ: كَمَّ جِمَالٍ مَلَكْتُ، إِلَّا قَلِيلًا مَسْمُوعًا. وإنما الشائع: كَمَّ أَجْمَالٍ مَلَكْتُ، لأنك تقول: عشرة أجمالٍ، ولا تقول عشرة جِمَالٍ، إِلَّا مَسْمُوعًا، كقولهم: ثلاثة كِلَابٍ، وهو مفهومٌ غيرُ مستقيم، لأن (كَمَّ) تَقْتَضِي الإضافة إلى جمع الكثرة، من حيث كانت للتكثير.

والثاني: أن إحالاته في الحكم على (مائة) يُعْطَى أن التمييز يجوز وقوعه نكرةً، ومُعَرَّفًا بالآلف واللام، لأنَّ الحكم في تمييز (مائة) كذلك، فتقول: مائة درهم، ومائة الدَّرْهِمِ،

(١) انظر: سيبويه ٣/٤٥٥ [باب الهمز].

إمّا وقوعه مع (كم) نكرة فصحيح، وأما وقوعه معرفة فغير صحيح،
إذ لا يصح أن يقال : كم الغلام عندك، أصلاً، وهذا أيضاً لازم في الجمع،
لأنك تقول : ثلاثة الأثواب، ولاتقول : كم الأثواب عندك.

الثالث : أن تمثيله إمّا أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فيعطى أن
مميز الخبرية لا يجوز الفصل بينه وبين (كم) فلا يجوز إلا أن تقول : كم
رجل جاعى، وهو غير صحيح، لأن الفصل جائز، لكنه لا بد معه من
النصب، فتقول : كم عندك غلاماً، ولم ملكت عبداً، وأنشد سيبويه
لزهير^(١):

تَوْمُ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوِدِبًا غَارَهَا
وأنشد أيضاً للقطامي^(٢):

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ
إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ

قال سيبويه: قال :/ يعنى الخليل : إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم ١٢٥
بشيء، واستغنى عليه السكوت أولم يستغن فاحمله على لغة الذين

(١) الكتاب ١٦٥/٢، والمحتسب ١٣٨/١، والإنصاف ٣٠٦، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى ٤٩١/٤، والأشمونى ٨٣/٤، واللسان (غور) وليس فى ديوانه.

وتؤم : تقصد. والمحدوب : المعوج غير المستقيم. والغار : المطنن من الأرض، والمغارة فى الجبل،
وجمعه : أغوار وغيران. ويذكر ناقته، وأنه يؤم بها هذا الممدوح، على بعد الطريق وصعوبته، لما به
من أكام ومتون.

(٢) الكتاب ١٦٥، ٢، والمقتضب ٦٠/٣، والإنصاف ٣٠٥، وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١، والعينى ٤٩٤/٤،
والهمع ٨٢/٤، ٨٣، والدرر ٢١٢/١، والأشمونى ٨٢/٤، وجمهرة القرشى ١٥٣، وديوانه ٦.

والعدم. فقد اطال وقتله. الإفتار : الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره، حين
بلغ به الجهد أنه لا يستطيع الارتحال فى طلب الرزق. ويرى «أجتمل» بالجمع، أى أجمع العظام
لاستخراج جملها، وهو الودك.

يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمِ مَنْوْنٌ، لِأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ، فَصَارَا كَأَنَّهُمَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْإِسْمُ الْمَنْوْنُ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، تَقُولُ هَذَا ضَارِبُ بَكَ زَيْدًا، وَلَا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبُ بَكَ زَيْدٌ^(١)، ثُمَّ أُنْشِدُ الْبَيْتَيْنِ^(٢).

وَأَمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَلَامُهُ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ فَيَقْتَضِي أَنَّ الْجَرَ ثَابِتٌ مَعَهُ قِيَاسًا، وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ مَعَ الْفَصْلِ إِلَّا شَاذًا، نَحْوُ مَا أُنْشَدَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرُوسُوقَةٌ
حَكَمَ بِأَرْذِيَّةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَئِبِي
وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٤):

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيِّدٍ
ضَخَمَ الدُّسَيْعَةَ مَاجِدٍ نَفَاعِ

(١) الْكِتَابُ ١٦٤/٢.

(٢) أَيْ السَّابِقَيْنِ.

(٣) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَابْنُ السِّيَرَانِي ٣٥٦، وَالشُّنْتَمَرِيُّ ٢٩٦/١.

وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ (دِيوَانُهُ ٢٥/١) وَالْأَعَزُّ : الْمَشْهُورُ. وَالسُّوقَةُ : الرِّعْيَةُ وَالْعَامَةُ وَالْحَكْمُ : الْحَاكِمُ وَالْقَاضِي. وَالْإِحْتِبَاءُ : أَنْ يَجْلِسَ الْمَرْءُ عَلَى أَلْيَتِهِ، وَيُضْمُّ فُخْذَيْهِ وَسَاقِيهِ إِلَى بَطْنِهِ بِذِرَاعِيهِ لِيَسْتَنْدَ. وَيُقَالُ : احْتَبَى بِالثَّوْبِ، إِذَا أَدَارَهُ عَلَى سَاقِيهِ وَظَهْرِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ. وَكَانَتْ السَّادَةُ مِنَ الْعَرَبِ تَعْتَادُ هَذَا فِي مَجَالِسِهَا، وَلَا تَحُلُ حَبُوتَهَا إِلَّا لِلضَّرُورَةِ.

(٤) الْكِتَابُ ١٦٨/٢، وَالْمُقْتَضَبُ ٦٢/٣ وَالْوُضْءُ ٣٠٤، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنِيُّ ٣٩٢/٤، وَابْنُ يَعِيشَ ١٣٠/٤، ١٣٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٢/٤.

وَالدُّسَيْعَةُ : الْعَطِيَّةُ، أَوْ الْجَفْنَةُ، وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْجُودِ. وَالْمَاجِدُ : الشَّرِيفُ. يَصِفُ كَثْرَةَ السَّادَاتِ فِي هَذِهِ الْقَبِيلَةِ.

وأنشد أيضا^(١):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وهذا شاذٌ محفوظ غير مُنْقَاسٍ، وَيَبْعُدُ أَنْ يَلْتَزِمَ مَذْهَبَ الْفَرَاءِ وَالْكَوْفِيِّينَ الَّذِينَ يُضْمَرُونَ (مِنْ) فَيُجِيزُونَ الْجَرَءَ مَعَ الْفَصْلِ، لِأَنَّهُ مَذْهَبٌ مُخَالَفٌ لِلْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ، وَقَدْ خَالَفَهُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) وَ«شَرْحِهِ»^(٣) وَظَاهَرُ كَلَامِهِ هُنَا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمْ كَلَامُهُ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ.

والرابع : أَنَّهُ لَمْ يُعَرِّجْ عَلَى جَوَازِ النُّصْبِ مَعَ الْخَبَرِيَّةِ، فَأَعْطَى أَنَّهُ مَمْتَنَعٌ، كَمَا امْتَنَعَ فِي (عَشْرَةِ) وَ(مِائَةِ) إِذْ لَا يَجُوزُ النُّصْبُ فِيهِمَا إِلَّا نَادِرًا، نَحْوُ : ثَلَاثَةُ أَثْوَابًا، وَقَوْلُهُ^(٤):

* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا *

وهذا غيرُ مَانْقَلِهِ النَّاسِ، بَلِ النُّصْبُ مَعَهَا جَائِزٌ حَمَلًا عَلَى الِاسْتِفْهَامِيَّةِ، لِأَنَّهَا أَصْلُهَا، فَأَمَّا مَعَ الْفَصْلِ فَالنُّصْبُ ظَاهِرٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَأَنَّهُ لَا زَمَ لاجَائِزٍ. وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ فَقَالَ سَيَبَوِيه : وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَعْمَلُونَهَا فِيمَا بَعْدَهَا

(١) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَالْمُقْتَضِبُ ٦١/٣، وَابْنُ يَعِيشَ ١٣٢/٤، وَالْإِنْصَافُ ٣٠٣، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنِي ٤٩٣/٤، وَالْهَمْعُ ٨٢/٤، وَالْأَشْمُونِي ٨٢/٤

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِأَنْسَ بْنِ زَنْبِيٍّ يَخَاطَبُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زِيَادٍ. وَالْمَقْرَفُ : النَّزْلُ اللَّثِيمُ الْأَبُ يَقُولُ : قَدْ يَرْتَفِعُ الَّذِينَ بِجُودِهِ، وَيَتَضَعُ الْكَرِيمُ الْأَبُ بِبَخْلِهِ. وَيَجُوزُنِي كَلِمَةُ «مَقْرَفٌ» أَوْجُهُ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ. وَانْظُرْ : سَيَبَوِيه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انْظُرْ : نَسْخَةُ الزَّائِيَةِ الْحَمْزِيَّةِ ١١٩/٣.

(٤) هُوَ الرَّبِيعُ بْنُ ضَبْعٍ الْفَزَارِيُّ، وَقَدْ مَرَّ الِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ فِي بَابِ «الْعَدَدِ» وَعَجَزَهُ :

فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرُةُ وَالْفَتَاءُ

في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ مُنُونٌ. قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبُّ) إلا أنها تنصب لأنها منونة^(١). ثم أنشد أبياتا^(٢). ثم قال : وبعضُ العرب يُنشد قولَ الفرزدق^(٣):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

فهم كثير، ومنهم الفرزدق^(٤).

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن النصب بعدها لغةٌ تميم^(٥).

والخامس : أنه لم يُبين جوازَ دخول / (من) على التمييز، فيقال : ١٢٦ كَمْ مِنْ غَلامٍ ملكْتُ، وهو استعمال شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبع الغراري) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء
وقول الأعور بن براء الكلبى :

أنعتُ عَيْراً من حمير خَنْزَرَةً
في كل عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَةً

وقول الفرزدق التالي.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والخزانة ٤٨٥/٦، والمقتضب ٥٨/٣، والعينى ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، وابن يعيش ١٣٣/٤، والهمع ٨١/٤، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشمونى ٢٠٧/١، ٨٠/٤، ٨١، وديوانه ٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشاء، وهى الناقة التى أتى عليها من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ} ^(١) الآية. وقال : {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأُولِينَ} ^(٢).

والجواب عن الأول : أن المقصود إنما هو الاضافة إى المجموع خاصة، وإجازة ذلك رفعا لتوهم من يتوهم المنع من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهامية، وإنما عيّن (عَشْرَة) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَلٌ فيها هكذا على الجملة.

وبقى كَوْنُهُ جمعَ قلةٍ أو جمعَ كثرةٍ لم يتكلم عليه، وقد يُشير إليه تمثيلاً برجالٍ، لأنه جمع كثرة، وإذا اعتبرت المعنى في البابين وجدتَ بابَ (كَمْ) للكثير، فلايُضاف إلا إلى جمع الكثرة، إلا أن يُعَدَم أو يَأْتِيَ على خلاف القياس، وبابَ (عَشْرَة) للتقليل، فلايُضاف إلا إلى جمع قلة، إلا أن يُعَدَم أو يَأْتِيَ على خلاف القياس.

وبابُ «العدد» ممّا يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقوك : ثوبُ خَزٍّ، فالثوبُ خَزٌّ ^(٣)، وتقول : ثلاثةُ أكلبٍ، فالثلاثةُ أكلبٌ، ولايَحْسُنُ أن يقال : ثلاثةُ كِلَابٍ، لأن الثلاثة لايَحْسُنُ أن يُطلق عليها (كِلاب) لاختصاص (الفعال) بالكثرة، وكَوْنُ الثلاثة قليلةً، فكَذلك يكون الأمرُ في الجمعِ مع (كَمْ) لايَحْسُنُ أن يقال : كَمْ أكلبٍ عِنْدَكَ، وإنما الوجه : كَمْ كِلَابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم : إنما جُمع التمييز مع (كَمْ) حملاً على ماكان الأصل في (مائة) و(ألف) لا حملاً على (عَشْرَة) وبابه، لبنائهما في القلة

(١) سورة النجم : ٢٦.

(٢) سورة الزخرف : ٦.

(٣) في الأصل و(ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبتته هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكثرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقاً، ولذلك يلزمه التنكير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف كما مرَّ في بابه، فتمثُّلُهُ برجالٍ ومَرَّةٍ يُقَيِّدُ ما أرادَه من التَّنْكِير، ومع ذلك فإنما تُعرَّف مع (المائة) لَمَّا احتِيجَ إلى تعريف المضاف (هو) (المائة) إذ لا يمكن تعريفها بالآلف واللام، من أجل أنه لا يجمع بين الآلف واللام والإضافة.

وأماً (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبُّ) في أداء معنى الافتخار، وهي أشبه بـ(رُبُّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبُّ) لا تُخَفِّضُ إلا النكرات، فذلك ما كان في معناها، فلم يَصْلُحَ في (كَمْ) التعريف، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يَحْتَجْ إلى التَحَرُّزِ منه، لكونه أمراً لاحقاً بعد / حصول التمييز، وهو نكرة.

١٢٧

والجوابُ عن الثالث : أنه حَكَمَ بالخفض حُكْماً مطلقاً، ولا شك أنَّ الخفض بالإضافة. وقد تقدم في باب «الإضافة» منعُ الفَصْلِ بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشُّعْر، أو في مواضع ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعاً مع الخفض بَقِيَ النظرُ : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فتقول : كَمْ لَكَ غلاماً، أو لا يجوز رأساً؟

وظاهر ما في نظمه عدمُ جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسَكَتَ عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلَّم على ما أعطاه مثاله.

والجوابُ عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نَصٌّ في «التسهيل» أنه نادر، وأنَّ الوجه الخفض^(١). وإذا كان عنده قليلاً

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضِيرَ فِي تَرْكِ ذِكْرِهِ.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ ممَّا علِمَ من أن التمييزَ جائزٌ ظهورُ (من) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العدد» وهذا من قِسْمِ ما يجوز ذلك فيه، فلمَ يَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِهِ.

كَكَمِّ كَأَيُّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ

تَمْيِيزُ ذَيْنِ وَبِهِ صِلَ مِنْ تُصِبُ

هذان اللفطان، وهما (كَأَيُّنْ) و(كَذَا) مما يُلْحَقَانِ بِبَابِ (كَمِّ) لانهما عبارةٌ عن العدد، وكنايةٌ عنه.

ويعنى أنهما مثل (كَمِّ) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كَأَيُّنْ) كمعنى (كَمِّ) الخبرية، فقولك : وكَأَيُّنْ من غُلامٍ مَلَكَتُ. فهو كقولك : كَمِّ من غُلامٍ مَلَكَتُ.

وكذلك (كَذَا) في أحد معنييها، تقول : لِي عِنْدَهُ كَذَا درهمًا، أو كَذَا وكَذَا درهمًا، أى دراهمك متعددة. ومعناها الآخر أنها كناية عن الشيء، تقول : فَعَلْتُ كَذَا، ولم أَفْعَلْ كَذَا، فهل النظرُ من جهة المعنى.

وأما كونُهُما مثل (كَمِّ) في طلب التمييز فلأن قولك : (كَأَيُّنْ أُعْطِيتُكَ) مُبْهَمٌ مُحْتَاجٌ إِلَى تَفْسِيرِ الْمُعْطَى مَا هُوَ، كما كان قولك : (كَمِّ أُعْطِيتُ) مُحْتَاجًا إِلَى التفسير.

وكذلك (لَهُ عِنْدِي كَذَا) و(لِي عِنْدَهُ) مُبْهَمٌ لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ حَتَّى يُفَسَّرَ. فهذا معنى قوله : «كَكَمِّ كَأَيُّنْ وَكَذَا» ولا يريد أنهما مثل (كَمِّ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمِّ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمِّ) أن لها صدرَ الكلام، وذلك مفقود في (كَذَا) وإن وافقتها (كَأَيُّنْ) في ذلك.

ثم بين حكم التمييز مع هذين، وأنه منصوب لامجرور، فقال :
«وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيْنُ) و(كَذَا) مخالف لتمييز (كَمْ) فينتصب هنا،
بخلاف الخبرية، فتقول : كَأَيْنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ، وَكَأَيْنُ / قَدْ أَتَانِي رَجُلًا،
وهما من أمثلة سيبويه^(١)، وتقول : أُعْطِيَتْهُ كَذَا دَرَهْمًا، وَأَعْطَانِي كَذَا ثَوْبًا،
وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيْنُ)^(٢).

اطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيْنُ

أَمَلًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

و(كَأَنُ) مثل (كَاعِنُ) لغة فيها ثانية من الخمس^(٣). والثالثة (كَأَيْنُ)
بوزن (كَعِينُ) والرابعة : بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَعِينُ).
والخامسة : (كَئِنُ) مثل (كَعِنُ) .

ويقتضى هذا الكلام أنه يُمنع خفضُ بالإضافة كمفسرُ الخبرية،
فل يقال : كَأَيْنُ رَجُلٍ جَاعِيٍّ، وَلَا جَاعِيٍّ كَذَا رَجُلٍ.

قال في «شرح التسهيل»^(٤) : وكان حَقُّهما أن يضافا إلى مميزهما،
كما تضاف (كَمْ) التى تُساوِيهما في المعنى، لكن منع من إضافة (كَأَيْنُ)

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المغنى ١٨٦، والعيني ٤٩٥/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٤/٤، والدرر ٢١٢/١، والأشعري ٨٥/٤.

والياء : القنوط. والرجاء : الرجاء، وقصر للضرورة، وحُمَّ : قُدِّرَ. وروايته في المراجع السابقة
«أَلَمَّا» بدل «أَمَلًا» وهو اسم فاعل من : أَلَم يَأْلَم، إذا وجع.

يقول : لاتقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّرَ الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التى تجوز فيها.

(٤) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١٢١/٣.

أنها لو أُضيفت لزم نَزْعُ تنوينها، وهي مستَحِقَّةٌ للحكاية، لأنها مُركَّبةٌ من كاف التشبيه وأى، فكانت بمنزلة (يَزِيدُ) مسمًى به لزم الحكاية كالجمله.

وأما (كَذَا) ففيها مافى (كَأَيُّنُ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادةٌ مانعةٌ من الإضافة، وذلك أنَّ عَجْزَها اسمٌ لم يكن له قبل التركيب نصيبٌ في الإضافة، فأَبْقِيَ على ما كان عليه.

هذا ما قاله المؤلف، وهو تعليلٌ ماعينٌ هنا من النصب، ونكَّتَ به على مذهبين في هذين اللفظين:

أحدهما : مذهبُ ابن خروف في (كَأَيُّنُ) حيث أجاز في تمييزها الجرَّ مطلقاً، وأنه يجوز فيه الجرُّ بـ(مِنْ) وبغير (مِنْ) بفصلٍ، وبغير فصلٍ، فأطلق القول في جواز جرِّه بالإضافة. ووجَّهَ بقاءَ التنوين بأنه صار عند التركيب نوناً، وكُتِبَ بالنون، ووقِفَ بالنون.

قال : ويمكن أن تكون الكاف دخلت على كلمة على وزن (فَيْعِلُ) لم تُستعمل مفردةً، فرُكِّبَت مع الكاف فقليل : (كَأَيُّنُ) ولم يَحْكُ في ذلك سماعاً من العرب، وإنما قال الخليل : إنَّ جرَّها أحدُّ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار (مِنْ) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كَمْ)^(١) ولم يَحْكُ الخليلُ سماعاً في الجر، فالظاهر أن الجر بالإضافة لايجوز على ما علَّل به المؤلف المنعَ دلُّ كلامُ الخليل هنا فتأمل.

والثاني من المذهبين : مذهب المبرد في (كَذَا) لأنه أجاز الجر في تمييزها بالإضافة، مفرداً ومجموعاً، فيقال على مذهبه : أعطيتك كَذَا دراهم، وكَذَا درهم، بناءً على جَعْلِهِ (كَذَاً وَكَذَاً) / بالعطف بمنزلة عَدَدٍ

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركّب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف، والعددُ المضاف على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائة) و(ألف) ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثة) وبابه، فنُزلَ حكمَ (كَذَا) على ذلك.

قالوا : وماقاله المبرد دَعْوَى وقياسٌ في اللغة، ولاسما عَ من العرب في ذلك، فلا يُعتبر، ولايؤخذ مثلُ ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَيْهِ صِلْ مِنْ تُصِيبُ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجره بها، فإنه صحيح وقياسٌ مُطَرِّدٌ، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ) أَلَا تَرَاهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مَجْرُورًا بِهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ} ^(١). وقوله : {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا} ^(٢).

وقال الشاعر ^(٣):

وَكَايِّنُ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَاصِدِيقِ
تَرَاهُ لَوْ أُصِيبَتْ هُوَ الْمُصَابَا
وَأُنْشِدُ سَيَبُويَه لِعَمْرُو بْنِ شَأْسٍ ^(٤):

(١) سورة آل عمران : ١٤٦.

(٢) سورة الحج : ٤٥.

(٣) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤ والخزانة ٣٩٧/٥، والمغني ٤٩٥، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٤٦/١، ٢١٣، ١٤٢/٢، والأشمونى ٨٧/٤

وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبتة لك بعد مصيبتك كأنها مصيبتة هو.

(٤) الكتاب ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٢١٣/١ ويروى «أمام الألف» والمدجج : الملابس للسلاح كاملا. ويردى : يمشى الرديان، وهو ضرب من المشى فيه تبختر. والمقنع : الغطى رأسه بالسلاح، كالبيضة والغفر وغيرهما.

وَكَايْنُ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقَنَّعًا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من) ^(١).

ووجه ذلك المبرد بأنه إذا قال : كَأَيُّ رَجُلًا أَهْلَكْتُ، يجوز أن يكون تمييزاً
فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ(أَهْلَكْتُ) أى كَأَيُّ مَرَّةٍ
أَهْلَكْتُ رَجُلًا؛ فيكون الرجلُ واحداً، فإذا أُدْخِلَ (مِنْ) بَيَّنَّ ذلك المراد، وكذلك تقول
على ما اقتضاه هذا الكلام : أُعْطِيَتْهُ كَذَا مِنْ دَرَاهِمٍ.

ثم إذا تقرر هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرِضٌ مِنْ أَوْجِهٍ :

أحدها : أنه شَبَّهَ (كَأَيُّ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبَرِيَّةٌ،
واستفهامية. أما الاستفهامية فلاحظ لـ(كَأَيُّ وَكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عَنْ
معناها، إلا ما حكى المؤلف في (كَأَيُّ) شاذاً مُسْتَقَرِّىً مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُعٍ ابْنِ
مسعود حيث قال له : كَأَيُّ تَعْدُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ ^(٢)؟ فقال عبدالله : ثلاثاً
وتسعين . كأنه قال : كَمْ تَعْدُ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مَعْوَلٌ عَلَى قِيَاسٍ مِثْلِهِ،
ولا ثبوتَه مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ.

وأما الْخَبَرِيَّةُ : فهي التي حُمِلَا عَلَيْهَا، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى
(كَأَيُّ) و(كَذَا) كَمَعْنَى (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ ^(٣). وإذا ثَبِتَ هَذَا فإِطْلَاقُ الْقَوْلِ فِي (كَمْ)
يُؤْخَذُ لَهُ مِنْهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ :

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إِذَا أَنَّهُ مِثْلُ أَحَدٍ قِسْمِيَّهَا غَيْرَ مَعِيْنٍ، وَإِمَّا مِثْلُهَا فِي كِلَا قِسْمِيَّهَا،
فَيَكُونُ مُسْتَعْمَلَيْنِ فِي الْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ مِثْلَ (كَمْ) وَهَذَا لَا / يَقُولُهُ أَحَدٌ. ١٣٠

وَالثَّانِي : أَنَّهُ ذَكَرَ نَصَبَ التَّمْيِيزِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَوْنَهُ مَفْرَدًا، أَوْ مَجْمُوعًا
أَوْ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ، وَالْحُكْمُ فِيهِ الْإِفْرَادُ لِغَيْرِهِ، بِخِلَافِ مَمْيِزٍ (كَمْ) فَإِنَّهُ
قَدْ يَكُونُ مَفْرَدًا أَوْ مَجْمُوعًا، وَتَرْكُ التَّقْيِيدِ بِالْإِفْرَادِ يُؤْهِمُ جَوَازَ كَوْنِهِ
مَجْمُوعًا، وَذَلِكَ إِخْلَالٌ.

وَالثَّالِثُ : أَنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي جَوَازِ إِلْحَاقِ (مِنْ) لِلتَّمْيِيزِ اللَّاحِقِ
لَهُمَا، إِذْ قَالَ : «وَبِهِ صِلَ مِنْ تُصِيبُ» وَضَمِيرُ «بِهِ» عَائِدٌ عَلَى تَمْيِيزِ «هَذَيْنِ»
وَالْإِشَارَةُ لـ (كَأَيُّنُ) وَ(كَذَا) فَالتَّمْيِيزُ الْمُرَادُ فِي كَلَامِهِ تَمْيِيزُهُمَا مَعًا.

فَأَمَّا إِلْحَاقُ (مِنْ) لِتَمْيِيزِ (كَأَيُّنُ) فَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَأَمَّا إِلْحَاقُهُ لِتَمْيِيزِ
(كَذَا) فَغَيْرُ مُسْتَقِيمٍ بِنَصِّ الْمُؤَلِّفِ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ أَلْزَمَهُ النَّصْبَ مُطْلَقًا.

قَالَ فِي «الشَّرْحِ» : وَأَمَّا (كَذَا) فَلَمْ يَجِءْ مَمْيِزًا إِلَّا مَنْصُوبًا،
وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ بَيْتًا لَمْ أَقْدِيهِ^(١).

وَقَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : وَلَا يَكُونُ مَفْسَّرُ (كَذَا وَكَذَا) إِلَّا مَنْصُوبًا، لِأَنَّهُ
حُمِلَتْ عَلَى (كَمْ) فِي الْاسْتِفْهَامِ فِي النَّصْبِ. وَلَمْ أَرْ نَصًّا مُخَالَفًا لَهُذَيْنِ،
فَعِبَارَتُهُ مُخْتَلَةٌ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقَالَ : إِنَّمَا شَبَّهَ النَّازِمُ (كَأَيُّنُ) وَ(كَذَا)
بـ (كَمْ) الَّتِي هِيَ أَعْمُ مِنَ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ، لِأَنَّهُ، فِي كِلَا قِسْمِيَّهَا،

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٢٢/٣) والبيت هو قول الشاعر :

عَدِ النَّفْسَ نَعْمَى بَعْدَ يُؤْسَاكَ ذَاكَرَا كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نُسِي الْجَهْدُ

وَانْظُرْ فِيهِ أَيْضًا : الْمَغْنَى ١٨٨، وَالْعَيْنِي ٤٩٧/٤، وَالتَّصْرِيحُ ٢٨١/٢، وَالْهَمْعُ ٨٦/٤، وَالدَّررُ

٢١٢/٨، وَالْأَشْمُونِي ٨٦/٤.

كنايةً عن عدد مُبْهَمٍ مُحتَاجٍ إلى التفسير، وكونُهُما بعد ذلك في الاستعمال مثلَ (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ أَوَّلًا - أَمْرٌ آخَرُ، مَحَلُّ بَيَانِهِ اللُّغَةُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْقَصْدِ وَصَحَّتِهِ أَنْ سَيَبُوِيهِ فَسَّرَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ (كَذَا) قَالَ : وَهُوَ مُبْهَمٌ فِي الْأَشْيَاءِ بِمَنْزِلَةِ (كَمْ) وَهُوَ كِنَايَةٌ لِلْعَدَدِ بِمَنْزِلَةِ (فُلَانٍ)^(١).

ثُمَّ قَالَ : وَكَذَلِكَ : كَأَيُّنَ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ زَعَمَ ذَلِكَ يُونُسُ^(٢).

وَإِذَا كَانَ هَذَا الْقَصْدُ صَحِيحًا أَنْ يُصَارَ إِلَيْهِ كَانَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوَّلَى، وَلَيْسَ بِمُنَاقِضٍ لِتَفْسِيرٍ مَنْ فَسَّرَهُمَا بِأَنَّهُمَا مِثْلُ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ لِأَنَّهُمَا مَعَ صَحَّةِ التَّفْسِيرِ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي الْخَبَرِ، فَلَا إِبْهَامَ وَلَا إِيهَامَ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي : أَنْ قَصْدُهُ الْإِفْرَادُ، وَيُؤَيِّسُ بِهِ أَنَّهُمَا مَحْمُولَانِ عَلَى (كَمْ) وَلَمَّا كَانَ الْمَنْصُوبُ فِي بَابِ (كَمْ) لَازِمُ الْإِفْرَادِ كَانَ مَا أَشْبَهَهُ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ فِي بَابِ «الْعَدَدِ» لَا يَكُونُ فِي النِّصْبِ إِلَّا مَفْرَدًا، فَلَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ تَوْهَمُ الْجَمْعِ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ مَا تَرَى.

وَأَمَّا الْإِعْتِرَاضُ الثَّلَاثُ فَوَارِدٌ عَلَيْهِ، وَلَا أَجْدُ لَهُ الْآنَ مَخْلَصًا مِنْهُ.

(١) الْكِتَابُ ١٧٠/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١٧٠/٢.

{ الحكاية }

١٣١

/ إْحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْحِينَ تَصِلُ

الحكاية في اصطلاح النحويين : أن تتنطق بمثل ما نطق به المتكلم، أو ببعضه، أو بما يؤدي إعرابه، إشعاراً بتعلق ما بين الكلامين. فإذا قلت : قال زيد : عمرو منطلق، فانت قد أتيت بمثل كلامه لتعلم أن ما نطقت به هو عين ما نطق به. وكذلك إذا نطقت ببعضه. والحكاية على ثلاثة أقسام :

حكاية الكلام كله، وهذا هو المحكى بالقول، والمحكى في باب «التسمية بالجمل» وما أشبهها، نحو قلت : عمرو منطلق، ونحو : تأبط شراً، وبرق نحره المسمى به.

وهذا القسم لم يتعرض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشعر بحكم من أحكامه إلا بالانجرار^(١)، فحيث تكلم على كسر (إن) وفتحها قال هنالك : «أَوْحَيْتُ بِالْقَوْلِ» وحيث تكلم على (العلم) وأقسامه قال : «وَجُمْلَةً وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا» وفصل «حكاية القول» وفصل «التسمية» مما أهمله^(٢)، كما أهمل من باب الضمائر «الفصل» وغير^(٣) ذلك.

(١) يعنى : استطرادا، وتبعاً لغيره.

(٢) أى لم يذكره في «الافية».

(٣) يعنى ضمير الفصل.

والثاني : حكايةُ بعض الكلام.

والثالث : حكايةُ مثل الإعرابِ الحاصلِ في بعض الكلام وهذان الفصلان هما اللذان تكلم عليهما هنا .

وابتدأ بالثالث، وهو حكاية مثل الإعراب فقط، وذلك بـ(أى) وبـ(من) إذا قصد بهما حكاية النكرات، فإن قصد بهما حكاية المعارف الذي يُذكر في القسم الآتي بعد هذا إن شاء الله .

وكان الأصل في حكاية النكرات بـ(أى) أو (من) أن تُذكر معهما المحكيّات، كما تُذكر المعارف، لأنه هو المقصود بالحكاية، لكن إنما يُحكى في الاستعمال بالأداتين خاصة، وذلك قوله في (أى) : «أحك بِأَيِّ مَالٍ مَنكُورٍ» وكذلك قال في (من) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاعنى رجلٌ، فأردت أن تُعيد لفظ «الرجل» فإمّا أن تعيده معرفةً أو نكرةً على ماكان، فإن أعدته نكرةً، وهو القياسُ في الحكاية، لم يَسْتَقِم، لأنَّ النكرة إذا أُعيدت بلفظها لم يُفهم منها أن مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمتُ رجلاً وضربتُ رجلاً، لم يفهم أن الثاني هو الأول^(١)) ولهذا أخذ كثيرٌ من الناس «إنَّ لكلَّ عُسْرٍ يُسرَيْن» من قوله تعالى : {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}^(٢) . لأنه لو أراد اليُسْرَ الأولَ لقال : إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ اليُسْرَ، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُلًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ}^(٣) .

(١) مابين القوسين ساقط من الاصل، وزئبته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٢، ٦.

(٣) سورة المزمل : ١٥، ١٦.

وإن أعدت الرجل المقصود / حكايته بالآلف واللام، وهو القياس، لم ١٣٢
تَجْزُ حكايته، لأن لم يُعَد بلفظه، فانصرفوا عن هذا إلى حكاية إعرابه
خاصة، وذلك بـ (أى) و(من).

وشرع في الحكاية بـ(أى) فقال : (احك بِأَيِّ مَا الْمَنْكُورِ سُئِلَ عَنْهُ
بِهَا)

«ما» واقعة على الإعراب وغيره، من الأفراد والتثنية والجمع،
والتذكير والتأنيث، ونحو ذلك وهى الأحوال الحاصلة في النكرة المحكية،
يَعْنَى أنك تحكى بلفظ (أى) ما استقرَّ للاسم النكرة إذا أُريد السؤال عنه
بها، وذلك أن الحكاية إنما تقع بـ(أى) أو (من) إذا سُئِلَ عنه بإحدى
الأداتين، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أياً، ولن قال : (جاعني رجل) :
أى، ولن قال : (مررتُ برجل) : أى. فسألت عن تعيينه بـ(أى) وقوله :
«فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يَعْنَى يَعْنَى أَنَّ الْحِكَايَةَ بـ(أى) لَا تَخْتَصُّ
بِالْوَقْفِ، كَمَا تَخْتَصُّ بِهِ (من) كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بَلْ يَجُوزُ لَكَ إِذَا
وَصَلْتَ أَنْ تَقُولَ فِي (جاعني رجال) : أياً ياهذا؟ وفي (مررتُ برجل) : أياً
يافتى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أياً يافتى؟

وكذلك إذا وقفت، فتقول في حكاية المنصوب : أياً؟ واقفًا على
الآلف. وفي حكاية المرفوع والمجرور : أى، بالإسكان أو الإشمام أو غيره.
هذه حكاية المفرد المذكر.

فإن حَكَيْتَ المفرد المؤنث قلت في الوصل إذا قلت لك : (رأيتُ
امرأة) : أَيْةً يافتى؟ أو قيل لك : (هذه امرأة) : أَيْةً يافتى، وفي الجر : أَيْةً
ياهذا. وتقول في الوقف : أَيْة، بإبدال التاء هاء.

وفي التثنية : (أَيَان؟) في الرفع و(أَيَيْن؟) وفي الجمع : (أَيُون؟)

و(أَيُّن؟) في المذكر، و(أَيَّات؟) في المؤنث. هذا الذي أُعطي كلامه، وهي اللغة الشُّهْرَى. وفيها لغة ثانية، وهي إبقاء (أَيُّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبرد : ولو أفردتَ (أَيَّاً) في الاثنين والجمع، وذكَرْتَه في المؤنث لجاز^(١). و(أَيُّ) إذا حُكى بها باقيةً على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتَها معاملة اسمِ مُنُونٍ، فلا تُلحقَ آخرها شيئاً زائداً، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلحق المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُثْنَى (أَيَّاً) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، فما لَحِقَ آخرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكَى، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُثْنَى أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

وقوله / : «في الوقفِ أو حينَ تَصِلُ» يَعْنِي أَنْ الحكاية بـ(أَيُّ) هنا ١٣٣ مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أَيَّاً) كزيد وعمرٍو في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيدٍ، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّةٌ على السكون، فليس لها ما يُلحقها، من إعراب، ولا علامةٍ تثنيةٍ ولا جمعٍ، لأنها غيرُ مستَحِقَّةٍ لذلك، فآلحَقوها العلاماتِ في الوقف، إذ لم تَقَوِّ قُوَّةَ (أَيُّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

(١) عبارة المبرد في «المقتضب» (٢/٢٠٢) هي : «وإن شئت قلت في جميع هذا، ذكرنا كان أو أنثى، جميعا كان أو واحدا : أَيُّ يافتى إذا كان مرفوعا، وأَيَّ وأَيُّ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا، لأن «أَيَّاً» يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية، لأنها بمنزلة (مَنْ) و(ما) لأنهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد. وإنما جاز في «أَيُّ» التثنية والجمع بون أخواتها لأنها تضاف وتفرّد، ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة، فلذلك خالفت أخواتها».

وَوَقَّفَا احْكِ مَا لَمِنْكُورِ بِمَنْ
وَالنُّونَ حَرَكْ مُطْلَقًا وَاشْبِعْنَ
وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ بَعْدَ دَلِي
إِلْفَانٍ كَابْنَيْنٍ وَسَكْنٌ تَغْدِلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالِ أَتَتْ بِنْتُ مَنْه
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُتْنَى مُسْكَنَةٌ
وَالْفَتْحُ نَزْرُ وَصِلِ الثَّانِي وَالْأَلِفُ
بِمَنْ بِإِثْرِ ذَا بِنِسْـوَةٍ كَلِفُ
وَقُلْ مَنْوَنَ وَمَنْينَ مُسْكِنًا
إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
وَأَنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ
وَنَادِرٌ مَنْوَنٌ فِي نَظْمٍ عُـرِفَ

لَمَّا كَانَتْ (أَيُّ) مَعْرَبَةً، تَصْلُحُ لَوَجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَصِفَةُ تَصْلُحُ عَى الْجُمْلَةِ
لِلتَّنْيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّانِيثِ، لَمْ يَحْتَاجِ النَّازِمُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، بَلْ قَالَ : احْكِ
بِهَا مَا لَمِنْكُورِ، وَاكْتَفَى بِذَلِكَ، عَلِمًا بِأَنَّهَا تَقْبَلُ تِلْكَ الْأَحْكَامَ كَسَائِرِ الْمَعْرَبَاتِ.
وَأَمَّا (مَنْ) فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، لَا تَصْلُحُ لِلْحَاقِ إِعْرَابٍ، وَلَا تَنْثِيَّةٌ، وَلَا جَمْعٌ، وَلَا تَانِيثٌ.
وَالْحِكَايَةُ بِهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لِحَاقِ عِلَامَاتٍ تُؤَدِّي تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْلاحِقَةَ
لِلْمَحْكَى ضَرُورَةً، فَاحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِهَا وَتَفْصِيلِهَا، إِذْ لَا تَنْضَمُّ إِلَى عَقْدٍ، حَتَّى تَعْدَ
بِأَشْخَاصِهَا.

ثُمَّ إِنَّ (مَنْ) لَهَا حَالَانِ : حَالُ وَصْلٍ، وَحَالُ وَقْفٍ، لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّتِي تَكُونُ
فِيهَا الْحِكَايَةُ، فَقَالَ : «وَوَقَّفَا احْكِ مَا لَمِنْكُورِ بِمَنْ».

يَعْنَى أَنَّ النِّكَرَةَ يُحَكَّى مَالَهَا مِنْ حَالِ إِعْرَابٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، بِلَفْظِ (مَنْ) فِي الْوَقْفِ، أَيْ إِذَا وَقَفَ، أَيْ إِذَا وَقَفْتَ عَلَى (مَنْ).

لَكِنْ إِذَا حَكَيْتَ بِهَا فَلِلْمَحْكِيِّ بِهَا سِتُّ أَحْوَالٍ :

الحالة الأولى : حالة الإفراد والتذكير، وهي التي ابتدأ بها فقال : «وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعُنْ».

والذي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ الْإِفْرَادَ أَنَّهُ أَتَى / بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ ١٣٤ وَالْجَمْعِ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ التَّذْكِيرَ إِتْيَانُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّأْنِيثِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكِيَّ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا، فَذَكَرَ هُنَا أَنَّ النُّونَ مِنْ (مَنْ) تُحَرِّكُ لِلْقَاءِ، يَعْنَى بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ : الضِّمَّةُ، وَالْفَتْحَةُ، وَالْكَسْرَةُ، لَا يُقْتَصَرُ بِهَا عَلَى حَرَكَةٍ دُونَ حَرَكَةٍ، وَتُشَبَّعُ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَرَكَاتُ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ : الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، فَمِنْ الْفَتْحَةِ الْأَلْفُ، وَمِنْ الضِّمَّةِ الْوَاوُ، وَمِنْ الْكَسْرِ الْيَاءُ.

وَهَذَا كُلُّهُ حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلْمُنْكَرِ الْمَحْكِيِّ، وَهِيَ الرِّفْعُ وَالنَّصَبُ وَالْجَرُّ، فَتَقُولُ إِذَا حَكَيْتَ (جَاعِي رَجُلٌ) : مَنْوٍ، أَوْ (رَأَيْتُ رَجُلًا) : مَنْأٌ؟ أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) مَنْيٌّ؟

هَذَا هُوَ الْأَعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَا حَكَّى سِيبَوَيْهِ^(١) عَنْ يُونُسَ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ مَنْ مَنْأٌ ؟ فَجَعَلُ (مَنْ) كـ (أَيْ) يُحَكَّى بِهَا فِي الْوَصْلِ - نَادِرٌ يُحْفَظُ، وَاسْتَبْعَدَهُ سِيبَوَيْهِ، وَقَالَ : لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ، وَلَا يَسْتَعْمَلَهُ نَاسٌ كَثِيرٌ^(٢). ثُمَّ أَجْرَى (مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟) عَلَى هَذَا.

(١) الْكِتَابُ ٤١١/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٤١١/٢.

قال : وينبغي لهذا ألا يقول : منو، في الوقف، ولكن يجعله كائ^(١)، يعنى معربا .

ولمّا كان هذا شاذاً لم يَينِ عليه الناظم. وهذا الذى ذُكر في إلحاق الحركاتِ ثم الحروفِ هو مذهبُ السِّيرافي، إذ قال^(٢): إن الحركاتِ لَحَقَتِ بياناً لإعرابِ المحكى، ثم أَشْبَعُوا، فهذه الحروفُ، كحروفِ الإِطلاق، تَبَعُ للحركات، من السكون.

وحكى عن المبرد^(٣) عكسُ هذه القضية، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف، ثم أتبعوها زيادةَ الحركات، فالحروفُ هى التى أحرزت لفظَ الأول.

وصوبَ ابن خروف مذهب إليه المبرد، ولم يذكر للتصويب وجهاً.

ومذهبُ السِّيرافي هو ظاهرُ كلامِ المؤلف في «التسهيل»^(٤) على موافقة النّظم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المدّات المجهولة، التى تُعَيِّنُها الحركات التى قبلها، وجملَةُ المدّات عشرة^(٥).

ثم ذُكر^(٦) ما قال ابنُ خروف في «باب النُّدْبَةِ» وما ذكر ابنُ عَبَّيدة في إعرابِ المثنى والمجموع، ثم قال^(٦): وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

(١) المصدر السابق ٤١١/٢.

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٣٠٥/٢.

(٤) ص ٢٤٨.

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح رحمه الله كان يريد أن يذكر أنواع المدات. ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) «ثم اذكر... ثم قل» بصيغة الأمر. وما أثبتته هو الصواب، وتكون هذ العبارة من كلام الناسخ، اختصر به كلام الشارح. والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمر في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينِ
بَعْدَلِي إِلْفَانٍ كَابْنَيْنِ».

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا حَكَيْتَ مَا لِلْمَثْنَى أَلْحَقْتَ عَلَامَتَيْنِ كَعَلَامَتَيِ الْمَثْنَى،
فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ : (إِلَى إِلْفَانٍ) / : مَنْانٍ؟ وَلَمْ يَقُلْ : (رَأَيْتُ ابْنَيْنِ) أَوْ (مَرَرْتُ ١٣٥
بِابْنَيْنِ) : مَنْينٍ؟ إِلَّا أَنَّ النونينِ مُسَكَّنَتَانِ، لِأَنَّهُمَا فِي الْوَقْفِ، وَلَا يَكُونُ
الْوَقْفُ عَلَى حَرَكَةٍ.

وَأَمَّا نَبَّهَ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ تَعْدِلٍ» لِأَنَّهُ أَتَى بِهِمَا فِي النِّظْمِ،
أَعْنَى بِالنُّونَيْنِ فِي (مَنْانٍ وَمَنْينِ) مُحَرَّكَتَيْنِ، إِذْ لَمْ يُمْكِنَهُ أَنْ يُسَكَّنَهُمَا لِنَلَاءِ
بِجَمْعِ سَاكِنَانِ فِي الشَّعْرِ فِي غَيْرِ قَافِيَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ
شَيْءٌ فِي الرَّجْزِ وَلَا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا مَا جَاءَ فِي عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِضِ
«الْمُتَقَارِبِ»^(١) وَهُوَ قَوْلُهُ :

رُمْنَا قِصَاصًا وَكَانَ التَّقَاصُ

فَرُضًا وَحَثْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وَهُوَ فِيهِ مَخْتَصٌ بِالْعَرُوضِ أَيْضًا، فَلِذَلِكَ احتاجَ إِلَى قَوْلِهِ : «وَسَكَّنْ
تَعْدِلٍ» أَيْ سَكَّنَ النونَ الَّتِي حَرَّكَتَهَا اضْطِرَارًا

تُصِيبُ الْعَدْلَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى السَّكُونِ، إِذْ هِيَ
مَبْنِيَّةٌ لَامُعْرَبَةٍ، فَلَيْسَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ بِإِعْرَابٍ فِيهَا، لِثَبَاتِ مُوجِبِ
الْبِنَاءِ، وَلَوْ كَانَ إِعْرَابًا لَكَانَ الدَّرَجُ أَوْلَى أَنْ يُثَبَّتَ فِيهِ، وَلَكِنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ

(١) المتقارب: بحر من بحور الشعر، وزنه (فَعُولُنْ) ثمانى مرات. والعروض من البيت : آخر شطره
الأول.

الوقف، وغُيِّرَ على هذا النحو لتكون فيه دلالة على المسئول عنه.

وقد نبّه تمثيله بقوله : «لى الْفَانِ» على كيفية الحكاية على الجملة كما تقدم. وإنما أتى بالمثاليين، ولم يقصد حكم الاجتماع في الحكاية، فإنه لو قصد ذلك لكان (مَنْ) الأول غير لاحق به علامة، لكونها تُتَأَفَى الوصل، وذلك أنه إذا اجتمع في الكلام الأول اسمان، فأردت أن تسأل عنهما وتحكيهما - فإمّا أن يختلف إعرابهما أولاً، فإن اختلف أُتيت لكل واحد بأداة تحكيه بها، فتقول في (لى الْفَانِ كَابْنَيْنِ) : مَنْ وَمَنْين؟ فتركت العلامة في الأول لأنه غير موقوف عليه، فلا تلحقه العلامة، كما سيأتى في كلامه إن شاء الله.

فإن عكست فقلت : لى كَابْنَيْنِ الْفَانِ - قلت : مَنْ وَمَنَا؟ وكذلك في الأفراد، تقول في (ضَرَبَ رَجُلٌ، وَضَرَبْتُ رَجُلًا) مَنْ؟ وفي (ضَرَبْتُ رَجُلًا، وَجَاعَنِي رَجُلٌ) : مَنْ وَمَنُو؟ وعلى هذا السبيل في الأحوال كلها، ولا يجوز أن تُثْنَى أو تُجمع مع اختلاف الإعراب، لبطلان الحكاية.

وإن اتفق إعرابهما نحو : (جَاعَنِي رَجُلٌ وامرأة) قلت : مَنْ، وَمَنُو؟ على سبيل ماتقدم، وكذلك في التثنية والجمع، وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ امرأةً ورجلاً) قلت : مَنْ، وَمَنَا؟ على ماتقدم.

/وقال ابن خروف : ينبغي ألا يجوز هنا (مَنْين) لأنهم كانوا ١٣٦ يجيزون بـ(مَنْ) من حيث كان أحدهما موصولا، وقد ذهبت منه العلامة. ويتركب هنا سائل في الحكاية بـ (مَنْ) و(أَيُّ)، لاجابة إلى نقلها من حيث قصد الشرح.

الحالة الثالثة : حالة الأفراد والتأنيث، وذلك قوله : «وَقَلَّ لِمَنْ قَالَ

أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ.

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَن) أن تَلْحِقَ (مَن) تاءً، وتُبدِلُها هاءً للوقف، ويكون ما قبلها مفتوحاً، لأن تاء التانيث التى شأنها أن تُبدل هاءً لابد من فتح ما قبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتُ) : مَنَّة؟ على وزن (سَنَّة) وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ بِنْتًا) تقول : مَنَّة؟ أو (مررتُ بِبِنْتٍ) تقول : مَنَّة؟

ولم ينبه هنا على اختلاف في آخر (مَنَّة) بحسب اختلاف إعراب المحكى، إعلماً بأن الحكم لا يختلف في التانيث مع الإفراد، فإنها إذ ذاك تُشبه (أَيَّة) في الحكاية بـ(أى).

ولم يحتج إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النظم، والحال حالُ وقف، فاستغنى عن ذكر ذلك.

ولمَّا كانت (أَيَّة) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أجروا (مَنَّة) مجراها حين أشبهتها، ولمَّا كانت (مَنَّة) على هذا السبيل قاسها يونس على (أَيَّة) مطلقاً^(١)، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتني امرأة) : مَنَّة يا هذا؟ وفي (رأيت امرأة) : مَنَّة يا فتى؟ وفي (مررتُ بامرأة) : مَنَّة يا هذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أَيَّة) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يرتضه الناظم، فلذلك جعل الحكاية بها في الوقف خاصةً، وهو رأى سيبويه،

ولم يرتضِ مذهب شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

(١) سيبويه ٤١٠/٢.

قاله مرة، ثم لم يُسمع بعد^(١)، وأنشد^(٢):

* أَتَوَانَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَنْتُمْ *

وألزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا أثر أَلَا يُغَيِّرُهَا فِي الصلة، قال : وهذا بعيد^(٣).

الحالة الرابعة : حالة التثنية والتانيث. ولَمَّا كَانَ حال المثنى هنا معلوماً من حال المثنى في التذكير لم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى لِحَاقِ الْعَلَامَتَيْنِ، لَكِنْ احتاج إلى التعريف بما زاد على الْعَلَامَتَيْنِ، وهو حكم النون التي قبل التاء، فَحَكَّى فِيهَا وجهين :

أحدهما : / الإسكان، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧ «وَالنُّونُ قَبْلَ تَاِ الْمُثْنَى مُسَكَّنَةٌ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس المُطَرِّدُ، فإذا حكيت نحو (جاءتني امرأتان) قلت : مَنَتَانُ، أو نحو (رأيت امرأتين) أو (مررتُ بامرأتين) قلت : مَنَتَيْنِ. قال سيبويه : وإن قال : رأيت امرأتين، قلت :

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢، ونوادر أبي زيد ١٢٣، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة ١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٣٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢، والاشموني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٣/٢.

وعجزه : فَقَالُوا الْجِنَّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا وبعده : فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ
زَعِيمٌ نَحَسُّدُ الْإِنْسِ الطَّعَامًا

وينسب هذا الشعر لسمير بن الحارث، أو لتأبط شرا. وهناك أبيات على رَوْيِ الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الغساني. وعموا ظلاما : نعم ظلامكم.

يذكر الشاعر أن الجن طرقتة ليلا، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الإنس لتفضيلهم عليهم بأكل الطعام.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنْتَيْنِ، كما قلت : أُيْتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة^(١)، وإنما سُكُنَتْ لأن أصلها كذلك، فـ(مَنْه) أصلها مَنْتٌ، ساكنة النون، كَبِنْتُ، وَهَنْتُ، لكن لَمَّا أَرَادُوا الوقوف عليها حَرَكُوا ما قبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صِيَّرت كما كانت في الأصل.

والوجه الثاني : فَتَحَ النون، فتقول : مَنَّتَانِ، وَمَنْتَيْنِ. وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «وَالْفَتْحُ نَزْرٌ» أى قليل، وقد حَكَى ذلك في «التسهيل»^(٢) أيضاً.

والحالة الخامسة : حالة جمع المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ بِإِثْرِهَا بِنِسْوَةٍ كَلَفَ».

يريد أن حكم حكاية جمع المؤنث بـ(مَنْ) أن تصل بها أَلِفًا وتاءً، فإذا قال : (هذا بِنِسْوَةٍ كَلَفَ)^(٣) قلت : مَنَاتٌ، وكذلك إذا قال : هؤلاء نِسْوَةٌ، ورَأَيْتُ نِسْوَةً، اللفظ واحد لا يختلف بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرَى (أَيَّاتٍ) في جمع المؤنث، والتاء مُسَكَّنَةٌ لأنه موقوف.

وَالْكَفُّ : الْوُلُوعُ بِالشَّيْءِ، كَلَفْتُ بِهِ : كَلَفًا، والصفة منه كَلَفٌ.

والحالة السادسة : حاله جمع المذكر، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْوُنَ وَمَنْينَ مُسَكَّنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حكيتَ المجموع تُلْحَق الأداة التى بها الحكاية، وهى (مَنْ) وَاوًا وَنُونًا في الرفع، وَيَاءً وَنُونًا في النصب والجر، وَتُسَكِّنُ النون، وذلك قوله : «مُسَكَّنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قَوْمٌ) : مَنْوُنٌ، ولمن قال : (جِئْتُ

(١) المرجع السابق ٤٠٩/٢.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار ورقتين.

لقوم) : مَنِين، وكذلك لمن قال : (رأيتُ قوماً) مَنِين.

وأتى بمثالين في مثال واحد، وليس قصده بذلك الحكاية المفردة، أعنى أن يقع السؤال في لفظ واحد، بل أراد حكاية كل واحد من المرفوع والمخفوض على حدته، ولو أراد ذلك لقال : وَقُلْ مَنْ وَمَنِين، لأن (مَنْ) الأولى وقعت في الوصل، كما تقدم في مثله.

و«فُطْنَاءُ» ممدود، جمعُ فُطْنٍ، وهو الفهم.

وقال الجوهري : الفِطْنَةُ كالفهم، يقال : فُطِنَ للشئ، إذا فهمه وعلمه، وفُطِنَ، بالكسر، فُطَانَةٌ، وفُطَانِيَّةٌ، وفِطْنَةٌ : صار فُطْنًا.

وبعد تقرير هذا الحكم، فهنا مسألتان متعلقتان :

١٣٨ إحداهما : أن / الحكاية بـ(مَنْ) إنما تكون لمن يَعْقِل، وهذا وَضْعُ (مَنْ) أن تكون كذلك، على ما هو مُقَرَّرُ عند النحويين واللغويين، بخلاف (أَيُّ) فإنها تكون لمن يَعْقِل ولا لَا يَعْقِل. فإذا قال : (رأيتُ حِمَارًا) قلتُ (أَيُّ) وإذا قال : (رأيتُ رجلاً)، قلتُ : (مَنَّا) و(أَيَّا) إن شئت، لأن (أَيَّا) تصلح لهما، وإذا قال : (رأيتُ رجلاً وحماراً) قلتُ : مَنْ وَأَيَّا، أو (حماراً ورجلاً) : أَيَّا، وَمَنَّا.

والناظم لم يتكلم في هذا النظم على تعيين (مَّا) ولا (مَنْ) ولا (أَيُّ) ولاذكر على ماذا تَقَع، فقد يقول القائل : هذا نَقْصٌ، إذ يُتَوَهَّم منه عدم الاختصاص، وجواز وقوع (مَنْ) على كل شئ.

والجواب : أن في هذا الكلام ما يُشعر بمقصوده، وأن (مَنْ) إنما يُحَكَّى بها مَنْ يَعْقِل، وأن (أَيَّا) بخلاف هذا الالتزام، وذلك أنه أَطْلَق القول في (أَيُّ) ولم يقيدها في الحكاية بشئ دون شئ. وأما (مَنْ) فقيدها

بالمثل، إذ لم يأت بمثال إلا لمن يعقل، فدل ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يقل.

وأيضاً المسألة لغوية، ودخولها في النحو بالعرض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بضروري عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحكى سيبويه عن يونس^(١) : أن ناساً من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المذات الثلاث التي للمفرد أبداً، سواء كانت لثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاعَنِي رَجُلٌ) : مَنْو، و(رَجُلَانِ) : مَنْو، و(جَاعَنِي رَجَالٌ) مَنْو، وفي (رَأَيْتُ رَجَالاً) : مَنْأ، وكذلك في (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) : مَنْأ، وفي (مررتُ برَجُلَيْنِ) : مَنْي، ونحو ذلك، لا يغيرون الحكم الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولامجموع. قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَةٌ) مَنْو، كما في (جَاعَنِي رَجُلٌ) وفي نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَتَانِ) : مَنْو، وكذلك في سائر المثل لا يخالفون الحكم وإن اختلفت الأحوال. والذين يقولون هذا يقولون في (أَيُّ) : أَيُّ وأَيَّا وأَيُّ، عَنى واحداً أو اثنين، أو جماعة، أو مذكراً أو مؤنثاً.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد، والاثنتان، والجماعة، والحكم اللفظي باقٍ على إفراده، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثر من واحد، أو مؤنثاً.

وكذلك (أَيُّ) تقول : أَيُّ قال ذلك؟ فاقروا (مَنْ) و(أَيَّا) على حكم

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولما كانت هذه اللغة أقلية لم يذكرها، وذكر اللغة ١٣٩ المشهورة. وهنا تمّ كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوصل فأخذ يذكره فقال : «وإنّ تصلّ فللفظ مَنْ لا يَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حكيت بها النكرة، فوصلت كلامك، ولم تقف على (مَنْ) فإن لفظها لا يختلف باختلاف الأحوال التى للمحكى، كما اختلف لفظها حالة الوقوف عليها، فتقول لمن قال : (جأني رجل) : مَنْ ياهذا؟ أو (جأني رجلان) مَنْ ياهذا؟ أو (جأني رجال) : مَنْ ياهذا؟

وكذلك في التانيث، ولا تقول منّا ياهذا؟ ولا منّة، ولا منان، ولا منون، ولا منات، إذا وصلت. وقد تقدّم وجه ذلك، وأن (مَنْ) لا تستحق تثنية ولا جمعاً، ولا تانيثاً، بخلاف (أى) فإنها صفة مستحقة لذلك، فلم تقو (مَنْ) أن تكون مثلاً في الوصل، وليس هاهنا أن توصل (مَنْ) بالمحكى، فإن المحكى إذا كان نكرة مرفوض الذكر، كما تقدم.

ثم نبّه على ما جاء مخالفا لهذا الحكم شاذاً في الشعر، فالحقوا العلامة وصلّاً، وذلك قوله : «ونادِ منون في نظم عرف».

يعنى أن لحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عرف في النظم، ومختصاً بلحاق الواو والنون، فعين اللفظ المسموع خروجاً عن عهدة السماع، ولأجل ما قال سيبويه^(١) من أنه قول شاعر، قاله مرة، ثم لم يسمع بعد.

والبيت المشار إليه هو قول شمر بن الحارث، ويُنسب أيضاً إلى

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

تَأْبِطُ شَرًّا^(١):

أَتَوْنَارِي فَقُلْتُ مَنْوُنَ أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا

ويُنشَد أيضا : «عِمُوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وقع كذلك في قصيدة حَائِثَةٍ منسوبة إلى جَذْع بن سِنَان الغَسَّانِي^(٢)، فهما شاهدان، لا كما قال أبو القاسم الزجاجي^(٣).

فأتى في البيت بالعلامتين، وذلك في الوصل، وحمله سيبويه على لغة مَنْ قال : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا.

قال : فإنما يجوز (مَنُون) على هذا^(٤)، فهو عنده مُعَرَّب ك(أَيُّ) فجَمَعه الشاعر على هذا.

وقال الكسائي : وربما احتاج الشاعرُ فزاد هذه الزوائد في الوصل.

قال ابن خروف : وتوجيهُ سيبويه أجود، وهو أن يكون معرباً، وجَمَعُه ك(أَيُّ) قال ابن الضائع : ويظهر ذلك من كلام سيبويه لأنه قال : / ينبغي أن لايقول : (مَنُون) في الوقف، ولكن يجعله ك(أَيُّ)^(٥) يعني ١٤٠

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) انظر العيني ٤٩٩/٤، والأشموني ٩١/٤، وبعد البيت :

نَزَلْتُ بِشَعْبٍ وَاذَى الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَا

(٣) قال أبو القاسم الزجاجي في الجمل (٢٣٦) : «وقد رأيت بعض من لايعرف هذا الشعر يرويه «عموا صباحا» وهو غلط».

(٤) الكتاب ٤١١/٢.

(٥) المرجع السابق ٤١١/٢.

معرباً، ووجَّه الزجاجُ البيتَ بأنه وَقَفَ عن (مَنْ) وسَكَتَ، ثم ابْتَدَأَ. وهو

بعيد.

وقد حَكَى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام،
فتقول : مَنْوَأَنْتَ؟ وَمَنْانِ أَنْتُمَا؟ وَمَنْوَنَ أَنْتُمْ؟ فيكون البيت على هذا.

وعلى الجملة فالبيت نادرٌ لا يُقاس عليه.

وكان قول الناظم : «فِي نَظْمٍ عُرِفَ» أَنَّهُ يُبَيِّنُ عَلَى مَا حَكَى الكوفيون من
ذلك، ويكون هذا من فوائد تعيينه لـ (مَنْوَنَ) والله اعلم.

وَلَمَّا أتمَّ الكلام على حكاية النكرة أخذ يتكلم في حكاية المعرفة، فقال :

وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يُؤتى به إثر (مَنْ) في النكرة، ولم يكتفوا
بهما في المعرفة حتى يذكروا الاسم بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين
مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعن صِفَتِها، فيقول المجيب : زَيْدٌ أو عمرو.
وإذا قيل : رأيتُ عبدَ الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه^(١) بالنعته، فلا بد
من ذكر المنعوت حتى يقال : العاقل، أو الكريم، أو نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافي . وأفاد أنه لا يُكتفى عن المعرفة بـ (أَيُّ) ولا بـ (مَنْ)
وهو الذي نبَّه عليه الناظم بقوله : «وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يَكْتَفِ كما
أُكْتَفِيَ في النكرة.

وتضمن كلام الناظم ما يحكى من المعارف وما لا يحكى، وما شَرَطُ الحكاية

(١) في جميع النسخ «تخصيصه» وما أثبتته هو الأخرى بالصواب . والله اعلم.

فيما يُحكى.

وجملة ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذى يُحكى فى المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعَلَمَ أَحْكِيْنُهُ»
فتقول إذا قيل : (جاء زيد) : مَنْ زيد؟ وإذا قال : (رأيتُ زيدا) : مَنْ زيدا؟
وإذا قال : (مررتُ بزید): مَنْ زيد؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول فى اللفظ، وإن كان إعرابه فى التحصيل مبتدأ أو خبرَ مبتدأ، وكذلك (أى) و (مَنْ) فى حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير عَلمَ لم تَجَزْ حكايته. فإذا قيل : (رأيتُ أخاك)
قلت : مَنْ أخوك؟ أو (مررتُ بالرجل) قلت : من الرجل؟ فترفعه لاغير،
ولا يُحكى ألا على قول من قال / : دَعْنَا من تَمَرَّتَانِ، وقد قيل له : ما عنده ١٤١
تَمَرَّتَانِ، وليس بقرشيًا، لمن قال : أليس قُرشيًا؟ وهو قليل ضعيف لايبنى
على مثله قياس^(١). والفرق أن الأصل والقياس ألا يجوز، ولذلك قال
سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أَقْيَسُ الوجهين^(٢). غير
أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسئول لئلا يتوهم أن السؤال عن غير مَنْ
قُدِّم، وأيضاً الحكايةُ تغيير، والأعلام كُثرت فى كلامهم، فأجازوا فيها لذلك
مالم يُجيزوا فى غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك
اشتَرَط هنا العَلَمية.

ويجرى مجرى (زيد) و (عبدِ الله) فى جواز الحكاية الكُنية واللقب،

(١) الكتاب ٢، ٤١٣، والاشموني ٩٣/٤.

(٢) الكتاب ٢، ٤١٣.

لأنهما من أقسام العَلَم، وقد قال فى باب العلم : «وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا»
فتقول إذا قيل لك : (رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ) : مَنْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ وإذا قيل لك :
(مَرَرْتُ بِقُفَّةٍ) مَنْ قُفَّةٌ؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يَقْتَضِي أن الناظم لم يَرْتَضِ مَا رَوَى عن يونس أن الحكاية
جائزة فى جميع أقسام المعارف، فتقول فى مَنْ قَالَ : (رَأَيْتُ أَخَاكَ) مَنْ أَخَاكَ؟
وفى مَنْ قَالَ : (رَأَيْتُ الرَّجُلَ) : مَنْ الرَّجُلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضَى عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله
: دَعْنَا مَنْ تَمَرَّتَانِ، وأيضاً فهو غير مسموع^(١)، وإنما لم يَرْتَضِهِ الناظم إمَّا
لضعف النقل عن يونس، إذ حكاها المبرد عن يونس فى «مُقْتَضَبِهِ»^(٢) ولم يحكه
عنه سيبويه، فغَمَزَهُ السَّيْرَافِي بأن قال : لا أدرى من أين له هذه الحكاية؟ وإمَّا
لضعف الجواز فى القياس، فإن للأعلام من التغير ما ليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولا يجوز فى غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر فى كلامهم، وهو
الأول الذى به يتعارفون^(٣).

والثانى : أن يكون السؤال عنه بـ (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية،
كالمُثَلِّ المتقدمة، فإن سئل عنه بـ (أَيُّ) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رَأَيْتُ زَيْدًا)
قلت : أَيُّ زَيْدٌ؟ أو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) قلت : أَيُّ زَيْدٌ؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

(١) انظر : الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٢٠٨/٢) هى «وكان يونس يجرى الحكاية فى جميع المعارف، ويروى، بابها
وياب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما فى الكتاب (٤١٣/٢) هى : «فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علما غالبا
على ذا الوجه، ولا يجوز فى غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر فى كلامهم، وهو العلم
الأول الذى به يتعارفون».

(رأيت زيدا) قلت : أى زيد؟ فليس إلا الرفع، تُجرىه على القياس^(١).
ووجهوا اختصاصَ الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢
الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثر استعمالاً، وهم يغيرون الأكثر فى
كلامهم عن حال نظائره^(٢).

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر فيها قبْحُ الحكاية لسكونها فى كل
حال، بخلاف (أى) فإنه لو حُكى بها فقليل : أى زيدا؟ وأى زيد؟ لظهر
القُبْحُ فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضائع : والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه، وعُلِّلَ ابن
خروف بالوجهين، وزاد ثالثاً وهو كون (مَنْ) على حرفين. وفى ضمن هذا
الشرط حَصَلَ حكم (أى) فى باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغفل
ذكرَ ذلك.

والثالث : خَلُوُ (مَنْ) من أن يَقترنَ بها عاطفٌ داخل عليها، فإنه إذا
كان كذلك لم تَجْزُ الحكاية، ورجع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيدا،
فقلت : ومَنْ زيد؟ فليس إلا الرفع، وكذلك فى : مررتُ بزيد، ونحوه. وكذلك
الفاء إذا قلت : فَمَنْ زيد؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدم
الذكر لاغير، فإذا عطفتَ جملة السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك
بيانُ أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لا تبتدئ سؤالاً عمّا لم يُذكر مصدراً

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازماً للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه.

ثم النظر في هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هي لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ولا يحكون، بل يقولون لمن قال : (جاء زيدٌ، أو رأيتُ زيداً، أو مررتُ بزيدٍ) : مَنْ زيدٌ بالرفع. قال سيبويه : وهو أقيسُ الوجهين^(١)،

وإذا كان كذلك فاقتصاره على إحدى اللغتين، مع أن الأخرى فصيحَةٌ ومشهورةٌ وغيرُ قاصره في الكثرة والقياس عن غيرها، غيرُ لائق بهذا المختصر، بل كان حقه أن يذكرهما، كما ذكر اللغتين في باب (فَعَالٍ) فيما لا ينصرف^(٢)، وغير ذلك.

والثاني : أنه أخلَّ ببعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولابدُّ منها، وتركها إخلال، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسة شروط، الثلاثة المذكورة.

والرابع : ألا يكون الاسم المراد حكايته متبوعاً بتابعٍ بَيَّانٍ، ألا ما جُعِلَ مع تابعه كالكمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعاً

بنعت، نحو مررتُ/ بزيدٍ الطويلِ، أو بعطف بيان، نحو : مررتُ بزيدٍ أبى
١٤٣ عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزيدٍ نفسه، أو ببَدَل^(٣)، نحو : مررتُ
بزيدٍ أخيك - فلا سبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كُلُّها إلا (مَنْ زيدٌ

(١) الكتاب ٤١٣/٢، وعبارته «وهو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويل؟) بالرفع، و (مَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؟) و (مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ؟) و (مَنْ زَيْدٌ أَخوك؟) وإنما فُعِلَ ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أن الغرض بالحكاية بيان أن المسئول عنه هو المتقدم الذكر لاغير، وإذا ذكر الاسم الأول منعوتاً، أو معطوفاً عليه، أو مؤكّداً، أو مبدلاً منه، ثم أعيد كذلك في السؤال عُلِمَ أن السؤال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحتج إلى الحكاية، كما لم يُحتج إليها مع عطف جملة السؤال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشيء الواحد جازت الحكاية، نحو : رأيت زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، فيمن جعلهما بمنزلة اسم واحد، فإن تقول : مَنْ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو؟ والخامس : ألا يكون معطوفاً عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفت في الجملة المسئول عنها، فسُئِلَ عنها، فإن سيبويه نقل عن يونس أنه يَرُدُّهُ إلى الأصل والقياس، فإذا قيل : رأيت زَيْدًا وَعَمْرًا، قلت : مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو؟ هكذا مطلقاً، وذلك لأنه يظهر منه السؤال عن المذكور، لأنه بعيد أن يُسأل عن غيره، واتفق في ذلك الغير أن شَرَكَ معه مثلَ ماشرَك مع الأول، وإذا كان قد تعيّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية. وهذا ما قال يونس^(١).

وحكى سيبويه عن قوم أنهم قَاسُوا وأَتَبَعُوا الثَّانِي الأول، يعنى أنهم حَكَّوْا، لكنهم اعتبروا الأول، فإن كان مما يُحكى حَكَّوْهُ، وحَكَّوْا معه الثاني، سواء كان ممَّا يُحكى أولاً، فيقولون في مَنْ قال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَخَاكَ) : مَنْ زَيْدًا وَأَخَاكَ؟ فأتبعوا أخاك في لحكاية، وإن كان لا يُحكى وحده.

وإن كان الأول مما لا يُحكى تَرَكُوا الحكاية، وأَتَبَعُوا الثَّانِي الأول في ترك

(١) الكتاب ٢/٤١٣.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحده فيقولون في مَنْ قال : (رأيتُ أخاك زيدا) : مَنْ أخوك وزيدُ. قال سيبويه : وهذا حسن^(١).

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحد حكمه، فإذا قال : رأيتُ زيدا وأخاك، قلت : مَنْ زيدا؟ وَمَنْ أخوك؟ أو قال : رأيتُ أخاك / ١٤٤ وزيدا، قلت : مَنْ أخوك؟ وَمَنْ زيدا، وشبَّهه سيبويه بقولهم : تبأ له وويحاً، فُتتبع إذا لم تذكر «له» فإذا ذكرت «له» كان لكل حكمه، فقلت : تبأ له، وويح له^(٢).

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إنَّما الأيْحى أصلاً، وإمَّا أن يُعتبر المتقدم، وذلك إذا لم تُكرِّر (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى خلاف ذلك كله.

ويمكن الجواب عن الأول بأن ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتى بنقل اللغتين جميعاً، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجاز بين لكونها أشهر، وبها نزل القرآن.

الآ تراه في باب (مأ) إنما ذكر الأعمال فيها خاصة، وهي لغة أهل الحجاز وترك لغة بنى تميم وإن كانت هي الجارية على القياس، كما قال سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثانى : فالظاهر وروده، فلو قال مثلاً :

والعلمَ احك بعد مَنْ إن يخلُ مَنْ

تابع أو مَنْ عاطف بمن قرين

أو ما يعطى هذا المعنى - لحصل المقصود، ولم يبق عليه اعتراض، ويكون شرط نفى التبعية مطلقاً بناء على قول يونس في المعطوف والمعطوف عليه.

(١) المصدر السابق ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢، وفيه «تبأله وويلاً» وتبأله، وويلاً له،

{ التانيث }

عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ

وَفِي أَسَامٍ قَدْ رَوَى التَّاءُ كَالْكَتِفِ

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر، وهي على قسمين : حيوان وجماد.

والحيوان ضربان : ذكر وأنثى، فاللفظ الموضوع ليدل على الذكر فقط فَرَّقَتِ العرب بينه وبين اللفظ الذي وضع ليدل على الأنثى فقط في أحكام كثيرة، كالإخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولمَّا كان هذان المعنيان لا يكونان إلا للأسماء كانت تلك الأحكام التي قُصِدَتِ التفرقة بها مختصةً بالأسماء.

ثم إنَّ العرب قَسَمَتِ الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسمُ التَزَمَّتِ فيه أحكام اللفظ الدال على الذكر، وقسمُ التَزَمَّتِ فيه الأحكام الدالة على الأنثى، وقسمُ جَوُزَّتِ فيه الأمرين.

فإذن التذكير والتانيث، عند النحويين، هو أن يُخْبَرَ عن اللفظ على صفةٍ ما، أو يُشَارَ إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بكل واحد.

١٤٥ فظهر أن التذكير والتانيث خاص بالأسماء / ولم ينص الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لما كانت العلامات الفارقة بين المذكر والمؤنث

التي يذكرها إثر هذا من خصائص الأسماء - أشعر ذلك بكونه للأسماء خاصة، وإلا فالأفعال والحروف لا يصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولا تصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعالُ مُذَكَّرَةٌ، والحروفُ تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ.

فالجواب أن المحققين إنما يقولون في الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُثَبِّتُونَ لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظَ التذكير فعلى هذا المعنى وأما الحروف فإنما استنقَرُ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سَمَوْا بلفظ الحرف، كقوله^(١):

* وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحَزَّنُ *

وهي إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث. ولبسط الكلام على هذا المعنى موضعٌ غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَذَا) تعيينٌ للعلامة، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تلحق ما لا يدرك فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكيرُ، لأنه الأغلب عليها، ألا ترى أن أعمَّ الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة «شئٌ» و«الشئُ» مُذَكَّر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُخْتَصُّ بعد^(٢). يعني

(١) هو أبو طالب، وانظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٢٦١/٣، والخزانة ٤٦٣/١٠، والأغانى ٤٨/٤، والبيت هو:

لَيْتَ شَعْرِي مُسَافِرٌ بَنَ أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحَزَّنُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافرين أبي عمرو القرشي، وكان صديقا له، وكان يهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها. وبعده

أَيُّ شَيْءٍ دَهَكَ أُمَّ غَالٍ مَرًّا كَ وَهَلْ أَقْدَمْتُ عَلَيْكَ الْمُنُونُ

(٢) الكتاب ٢٤١/٣.

أن التانيث إنما يكون فى الخاص لا فى العام، فالأعم «شئ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المُدْرَك بغير علامة، فلا بُدُّ من العلامة الدالة على ما خَرَجَ إليه، فقالوا : (قائم) إذ أرادوا المذكر، و (قائمة) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤ، وامرأة، وابنُ وابنته. ونحو ذلك.

وإذا ثُبِتَ استِحْقاق المؤنث العلامة انصرف النظر إلى تعيينها، فعين الناظم للتانيث علامتين، فقال : (عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ).

يعنى أنها منحصرة فى هذين القسمين، فلا يُوجد فى تحقيق الاستقراء علامةٌ ثالثة. وقد عدّها الزجاجيُّ ثلاثاً^(١)، وجعل الثالثة الهمزة فى نحو (حَمْرَاءَ) وجعلها بعضهم خمساً، وعدّمنها الياء فى (هَذِي) و (تَفْعَلِينَ) والكسرة فى نحو ٠ضَرَبْتَ) وجعلها ابن الأنباري^(٢) خمسَ عشرة علامة، المختصُّ منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة، والتاء فى نحو : (بِنْتٌ، وَأُخْتٌ) والتاء فى نحو (قائمة، وطلحة) / والألف ١٤٦ والتاء فى نحو (الهِنْدَات) والنون نحو (هُنَّ، وَأَنْتُنَّ) والكسرة نحو (أَنْتِ) والياء نحو (هَذِي). والباقي فى الأفعال والحروف. والثابت من هذه كلّها ما ذكره الناظم، أما الهمزةُ فهى الألفُ فى الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هى العلامةُ حقيقةً لثُبِتَتْ فى الجمع إذا قلت فى (صَحْرَاءَ) : صَحَارِي، فكنت تقول : صَحَارِي، وهذا لاتقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت فى الجمع ياء، فدلَّ على أنها غير أصلية.

وأما الياء فى (هَذِي) فليست بعلامة، وإنما جاء التانيث من

(١) الجمل له : ٢٩١.

(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيغة، وكذلك القول فى كسرة (ضَرَبْتَ) ونونِ (هَنْ) و [تاء] ^(١) (بَنْتِ، وأُخْتِ) ليست بتاء التانيث، لسكون ما قبلها، وهو غيرُ الألف، وتاء (هِنْدَات) هى المذكورة أولاً، والألف قبلها سبقت للجمع.

وأما الياء فى (تَفْعَلِينَ) فضميرٌ عند سيبويه، فهى كالنون فى (تَفْعَلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتانيث، بل صيغةٌ تدل على المؤنث.

وأما مذهب الأخفش فيها فلم يَرْتَضِه النازم، وإنما اختار مذهب سيبويه، على ما تقدمت الإشارة إليه فى باب (الضمائر).

وقوله : « تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ » ارْتِضَاءٌ لمذهب أهل البصرة فى كَوْنِ العلامة هى التَّاءُ لا الهاءَ، فَإِنَّ الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاء، وَيَعْكَسُ البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأولى أن يُدْعَى التغييرُ فيه لا فى الوصل.

وأيضاً فقد تَأَتَّى التاء علامة حيث لا تُقْلَبُ هاء فى الوقف، وذلك فى الجمع بالألف والتاء.

وأيضاً فمن العرب مَنْ لا يبدلها هاء فى الوقف. وهذه مُرْجَّحاتٍ لِمَا ذهب إليه النازم، والخطْبُ فى المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ فى حُكْمٍ يَبْنَى عليه فى الكلام شئ.

وقوله : (تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فَاتَى بِ (أَوْ) التى هى لأحد الشيئين، إشارةً إلى أن العلامتين لا تتواردان على مَحَلٍّ واحد، فلا تجتمعان فى كلمة واحدة. فلا يقال فى (نِكْرَى) مثلاً : نِكْرَاةٌ، ولا فى - حُبْلَى) : حُبْلَاةٌ، لصحة الاجتزاء بإحداهما

(١) ما بين الحاصرتين ليس فى لنسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أُوْهِمَ خلافَ ذلك، فعلى خلاف ظاهره.

ومن ها هنا روى عن أبى عُبَيْدَةَ أنه قال : ما رأيتُ أَظْرَفَ من أمر
النحويين، يقولون : إن علامة التانيث لاتدخل على علامة التانيث، وهم
يقولون : عِلْقَاءٌ.

١٤٧

/ وقد قال العجاج^(١):

* فَكَّرُ فِى عِلْقَى وَفِى مُكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «عِلْقَى» فلم يصرف للتانيث، ثم قالوا مع
هذا : «عِلْقَاءٌ» أى فالحقوا تاء التانيث ألفه.

قال أبو عثمان : كان أبو عُبَيْدَةَ أَجْفَى من أن يَعْرِفَ هذا، وذلك أن
من قال : (عِلْقَاءٌ) فالألفُ عنده للإلحاق بباب (جَعْفَرٍ) كآلف (أُرْطَى) فإذا
نَزَعَ الهاءَ أحوال اعتقاده الأولُ عما كان عليه، وجعل الألف للتانيث، فهى
مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتانيث، ولهذا نظائر ك (بُهْمَى، وبُهْمَاءُ) و
(شُكَاغَى، وشُكَاعَاءُ) و (سُمَانَى، وسُمَانَاءُ) و (بَاقِلَاءُ، وبَاقِلَاءَةُ) ومن الممدود
(طَرَفَاءُ، وطَرَفَاءَةُ) و (قَضْبَاءُ، وقَضْبَاءَةُ) و (حَلْفَاءُ، وحَلْفَاءَةُ)^(٢) فمن لم
يلحق التاء فالهمزة للتانيث، ومن ألحقها فلغير التانيث.

ثم قال : (وفى أَسَامٍ قَدَرُوا النَّا كَالْكُتِفِ) الأَسَامِى على (أَفَاعِلِ) :

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العِلْقَى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأُرْطَى : شجر ينبت بالرمل،
يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والبُهْمَى : نبت تحبه الغنم حباً شديداً مادام أخضر.
والشُكَاغَى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتداوى به. والسُمَانَى : ضرب من الطير.
والباقِلَى والباقلَاء : الفول. والطرفاء : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة فى السماء.
والقضبَاء : القصب الكثير. والطفاء : نبات أطرافه محدده كأنها أطراف سعف النحل والخرص.

جمعُ أسماءٍ، الذى هو جمعُ اسمٍ، فأَسَامُ جمعُ الجمعِ، على حذف الزيادة.
ولمّا كانت علامة التانيث منحصرة فى علامتين، ولكل واحدة حكمٌ يتعلّق
بها فى الكلام على كل واحد من القسمين، وابتدأ بذكر التاء.
ثم ما فيه التاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهرت فيه التاء، فهذا لاتفصيل فيه، ولاحكم يتعلّق به، لأنه
الأصل، إلا ما نذكره فى التاء الفارقة إثر هذا.

والثانى : ما لم تظهر فيه العلامة، وهى حقيقة بأن تظهر. فأخذ فى التنبيه
على ذلك فيها، ويعنى أن الأسماء المؤنثة بالتاء على وجهين :
أحدهما : ما ظهرت فيه ، نحو : شَجَرَةٌ، وَثَمَرَةٌ، وَبِطَّةٌ، وَحَمَامَةٌ، وَتَمْرَةٌ،
وَقَائِمَةٌ، وَقَاعِدَةٌ.

والثانى : ما لم تَلَحِّقه علامة تانيث، بل لفظه لفظُ المذكر، وأجرت العرب
عليه أحكامُ المؤنث، فلا بُدَّ من تقدير التاء فى ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه
هو الأصل، فإذا لم تدخل كان على تقديرها، نحو ما ذكر من (الكَتِفِ) فإنَّ التاء
مقدّرة فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين فى كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدّرة فى آخر الكلمة، لا يمنع من ظهورها
مانعٌ إلا الاستعمال، وقد ترجع إذا استعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثانى،
ومنه مثاله، ومنه (عَيْنُ) و (شَمْسُ) و (فَخِذُ) و (قَدَمُ) و (سَاقُ) و (عَضْدُ) و (كَبِدُ)
و (كَرِشُ) و (أُذُنُ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء فى آخره، حتى
كانك قلت : عَيْنَةٌ، وَشَمْسَةٌ، وَفَخَذَةٌ.

والدليل على ذلك ظهورها فى التصغير، نحو : كُتَيْفَةٌ، وَعُيَيْنَةٌ، وَشُمَيْسَةٌ،

١٤٨ وَفُخِذَةُ، وَقُدَيْمَةُ، وَسُوَيْقَةُ، وكذلك سائرُها، إلا ألفاظاً / جاءت عن العرب
مُصَغَّرَةٌ بغير تاءٍ شذوذاً، وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى.
فيكون هذا التقدير لا مانع له إلا الاستعمال خاصةً، من غير أن يكون
مُعَوَّضاً عنه، وعلى هذا ينطبق مثاله إن كان المثال أتى به مقصوداً له.

والثاني : أن يَقْصَدَ ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على
تقدير الهاء، سواءً أَظْهَرَتْ في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدَّر.
أما الثلاثي فكما تقدَّم، وأما الرباعي فالحرفُ الرابع فيه قام مقام
الهاء، نحو : عَنَاقُ، وَذِرَاعُ، وَعُقَابُ، و (لِسَانُ) فيمن أنث و (أَتَانُ) ولذلك
إذا صَغَّرُوا هذا الصَّنْفَ لم يَلْحَقُوهُ الهاءُ إلا ما شَذَّ، وَمَنَعُوا صَرْفَهُ، كما
يمنعون صرفاً ما فيه الهاء، فهذا القسم كأن الهاء موجودة فيه لفظاً،
فهي إذن مُقَدَّرَةٌ الظهور كالثلاثي، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صَغُرَ المَزِيدُ منه تصغيرُ
الترخيم ظَهَرَتْ، نحو : عُنَيْقَةُ في (عَنَاقٍ) وَذُرَيْعَةُ في (ذِرَاعٍ) وشبه ذلك،
لكن يُشْكَلُ هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم
يَقْسِمُونَ المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يحتاج إلى العلامة
وما لا يحتاج إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحقٌّ للترقية بين المذكر والمؤنث، لكون
اللفظ أُطْلِقَ عليهما معاً، وهذا أَكْثَرُ ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمة،
وقاعد وقاعدة، وكريم وكريمة. ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، وَأَصْفَرُ
وَصَفْرَاءُ، وَأَفْضَلُ وَفُضْلَى، وَسَكْرَانُ وَسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كأمري وامرأة، وابن وابنة، ونحو ذلك،

وسياتى ذكره إن شاء الله. فهذا القسم هو الذى إذا لم تَلَحَق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيق أن تُقَدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مَخَالَفًا لفظه لفظَ المذكر، لأنه صيغ دلالة على المؤنث خَاصَّة، فلا حاجة هنا إلى العلامة، لصيرورته معروفًا بالصيغة نفسها، فإن دُخِلت فيه فلتأكيد التانيث، وذلك نحو : (عَنَاقٍ) فإنه فى مقابلة (جَدِيٍّ) و (رَخِلٍ) فى مقابلة (حَمَلٍ) وكذلك : حِمَارٌ وَأَتَانُ، وَشَيْخٌ وَعَجُوزٌ، وَرَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَغَلَامٌ وَجَارِيَةٌ، وَفَرَسٌ ذَكَرٌ وَحِجْرٌ، وَضِبْعَانٌ وَضِبْعٌ، بَكْرٌ وَقُلُوصٌ، وَأَسَدٌ وَلَبُؤَةٌ /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على ١٤٩ هذا ألا يجعلوا مالم تَلَحَق الهاء على تقديرها أصلا، وإلا فما الفائدة فى هذا؟

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركة للمذكر فيه، كحائضٍ، وطاهرٍ، وطامثٍ، وقاعدٍ - يَعْنَى عن الحيض - وطالِقٍ، ومُذَكِّرٍ، ومُحْمِقٍ، ومُطْفِلٍ، وذئبةٍ مُجَرٍّ، ومُخْشِفٍ، مُغْزِلٍ^(١)، ومُقَرِّبٍ - أى قَرَبَ ولادها - نحو ذلك، فهذا أيضا مما لا يَحْتَاج إلى علامة، فتقديرها مُشْكَل على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفى أسامٍ قدروا التاء كَالْكَتِفِ).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تَدْخُلَ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سياتى بعدُ إن شاء الله، لكنها قد تَدْخُلُ قياسًا، كما فى

(١) ذئبة مُجَرٍّ : ذات جُرٍّ، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الطيبة، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهى مُخْشِف. ويقال : ظبية مُغْزِل، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقد تدخل سماعاً كما في امرئ وامرأة، وابن وابنة، ورجل ورجلة. وهذا الثاني لاضابط له إلا السماع.

وأما الأول فهو الذي يُنظر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسي، ولكن الجميع غير متخلف عن التفرقة، حسبما يأتي أن شاء الله . وهكذا هي في جميع أصنافها، فإذا ظهرت العلامة فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكام تبين أنها على تقدير التاء، ويستدل على ذلك بالأحكام كالتصغير وغيره.

وأمّا ما ذكر من نحو : حِمَارٍ وَأَتَانٍ، وَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، وَشَيْخٍ وَعَجُوزٍ، ٣٩٦
فسماعٌ لا يعتد به في القياس، ومع ذلك فهو في تقدير التاء، بدلالة الأحكام.

وأمّا باب (حَائِضٍ، وَطَالِقٍ، وَمُطْفَلٍ) فالأصل أن تلحقه العلامة، إلا أنه منع من ذلك مانعٌ، سيذكر إن شاء الله.

ولم يتكلم في هذا الباب إلا على التاء الفارقة وما لحق بها، لأن الباب وضعه للتفرقة بين المذكر والمؤنث على الجملة، وهو الأصل كما تقدم، وماعداه من أقسام التاء فطَوَارِيٌّ عليها بعد ثبوت أصلها، فلا اعتراض على الناظم في تقدير التاء في ما لا تاء فيه من المؤنث، فإنه صحيح.

ثم أشار إلى ما يُعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ

وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

يَعْنَى أَنْ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَاءٌ يُعْرَفُ
بِأَشْيَاءٍ يَظْهَرُ بِهَا، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مُؤَنَّثَاتٌ لَا مَذَكَّرَاتٌ عَلَى ظَاهِرٍ لَفْظِيٍّ. وَعَيْنُ
من/ تلك الأشياء شَيِّئْنٌ، وَأَشَارَ إِلَى الْبَاقِي، فَقَوْلُهُ : (بِالضَّمِيرِ) تَعْيِينُ
١٥٠ لأحدهما، وَقَوْلُهُ : (وَنَحْوَهُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَعْرُفَةِ.

ثُمَّ جَاءَ بَوَاحِدٍ مِنَ الْمَشَارِإِلَيْهِ، وَهُوَ الرُّدُّ فِي التَّصْغِيرِ، وَالْمُرَادُ يَكُونُ
هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مُعْرُفَةً أَنْ تَأْتِيَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ذَلِكَ السَّبِيلِ، فَتَكُونُ
الْعَرَبُ هِيَ الَّتِي أَعَادَتْ عَلَى الْاسْمِ الْمَفْرُوضِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ صَغُرَتْ،
فَأَعَادَتْ التَّاءَ فِي، التَّصْغِيرِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّكَ
تُعِيدُ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، فَتَعْرِفُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرَ
الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْاسْمِ ثَانٍ عَنْ مَعْرِفَتِهِ بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، فَلَوْ تَوَقَّفَتْ مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ
كَوْنًا عَلَى إِعَادَةِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَيْهِ لَزِمَ الدَّوْرُ^(١)، وَالْأَيُّعَرَفُ أَبَدًا، فَإِنَّمَا
يَرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ وَجَدْنَاهَا أَعَادَتْ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْاسْمِ، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ
إِعْتِقَادَهَا فِيهِ، وَأَنَّهُ التَّانِيثُ، وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا سَيَذْكَرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.
وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْاسْتِقْرَاءِ عَامِلْنَاهَا بَعْدُ - إِذَا
اِحْتَجْنَا إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا، أَوْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - مَعَامِلَةً
الْمُؤَنَّثِ. وَهَذِهِ فَائِدَةٌ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ النُّحُو، وَإِلَّا فَالْتَعْرِيفُ بِتَذْكَيرِ الْمَذْكَرِ
وَتَانِيثِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ وَظِيفَةِ اللَّغْوِ، حَتَّى يَأْخُذَهَا مِنْهُ النَّحْوِيُّ مُسَلِّمَةً.

فَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الضَّمِيرِ فَهُوَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْاسْمِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ،

(١) الدَّوْرُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ تَوَقَّفَ كُلُّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

كما تقول : الدارُ تَهْدَمْتُ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأعْجِبْنِي طُلُوعُهَا قال تعالى :
{وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا} ^(١). وقال تعالى : {وإنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ
الْحَيَوَانُ} ^(٢). وقال تعالى : {جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا} ^(٣).

هذا الأمر العام ما جاء على خلاف ذلك : فإِذَا شَاءَ وَإِذَا على
التأويل، فقله ^(٤) :

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فأعاد على «الأرض» ضميرَ المذكر - شَاءَ، وكذلك ما جاء من نحو
قوله تعالى : { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ } ^(٥)، هو على أن «مُنْقَطِرًا» على معنى
النَّسَب، كحائِضٍ، ومُرْضِعٍ، ومُطْفَلٍ، وكذلك قوله : بعضُ أصابعِهِ قَطَعْتُهَا،
فأعاد ضميرَ المؤنث على «البَعْض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التأويل كما
تقدم في باب «الإضافة».

وأما ما ذَكَرَ من الرَدِّ في التصغير فمعناه أن تَرْجِعَ التَاءُ المقدَّرة في
تصغير ذلك الاسم/ الذي تلحقه العلامة، وذلك قولهم في (عَيْن) : عِيْنَةٌ، ١٥١

(١) سورة يس : ٣٨.

(٢) سورة العنكبوت : ٦٤.

(٣) سورة إبراهيم : ٢٩.

(٤) سيبويه ٢/٢٦، والخصائص ٢/٤١١، والمحتسب ٢/١١٢، وابن الشجري ١/١٥٨، ١٦١، وابن
يعيش ٥/٩٤، والخزانة ١/٤٥، والمغنى ٦/٤٣٧، والعيني ٢/٢٦٤، والتصريح ١/٢٧٨،
والهمع ٦/٦٥، والدرر ٢/٢٢٤، والاشموني ٢/٥٣

والشعر لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً قد أخصبت لكثرة الغيث. والمزنة : واحدة المزن،
وهو السحاب يحمل الماء. والودق : المطر وأبقلت الأرض : أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس
بشجر.

وفى (يَدٍ) : يَدِيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذَيْنَةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُضُ هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وقُوَيْسٍ، وعُرَيْبٍ، والفرَسُ والقُسُ والعَرَبُ مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَدُ به.

والتَّعْرِيفُ بالتصغير مختصٌ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لا تَرْجِعُ فى التصغير قياساً إلا فى الثلاثى. وأما الرباعى وما فوقه فلا تَلْحَقُ التاء إلا سماعاً، كما سيأتى ذكره فى «التصغير».

وأما ما أشار إليه بـ«نحو» فمن ذلك إسنادُ الفعل بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشمسُ، وَتَهَدَّمَتِ الدَّارُ، وَانْفَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَوَجِعَتِ الإصْبَعُ، وهذا إنما تدل على التأنيث إذا لَحِقَتِ التاء، فإن لم تَلْحَقْ لم يَدُلْ، إلا أن يكون الفاعل ضميراً، فيَرْجِعُ إلى عَوْدِ ضمير المؤنث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لحاقِ التاء فى أسماءِ العَدَدِ، فإنه إنما تَسْقُطُ العلامة مع المؤنث، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذُرُعٍ، وستُ أعْيُنٍ، وثلاثُ أُتُنٍ، وخمسُ أعْقَبٍ، جمع : أَتَانٍ، وعَقَابٍ.

وكذلك فى العدد المعطوف وفى المركَّب كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلٌ خارجٌ عن القياس المُطَرَّدِ، نحو قولهم: ثلاثُ شُخُوصٍ، و«الشَّخْصُ» مذكر، وإنما اعتُبر فيه المعنى إذا أُرَادَ النساءُ، قال ابنُ أبي ربيعة، أنشدته سيبويه^(١) :

(١) الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٣٩٤/٧، والعينى ٣٨٣/٤، والتصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، والأشمونى ٦٢/٣، وديوانه ٩٢. والرواية لأشهر «فكان مجئى» والمجن : الثرس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فَكَأَنصِيْرِي نُونَمَنْ كُنْتُ أَتَقِي

ثَلَاثَ شَخُوْصٍ كَاعِبَانِ وَمُفْصِرُ

وكذلك قولهم : ثلاثة أنفُس، مع أن «النَّفْس» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النَّفْس» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب^(١)، على قولهم : ثلاثة أنفُس.

ومما خالف المشهور قول الحطيئة، أنشده سيبويه^(٢):

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ نَوْدٍ

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ومن ذلك لحاق التاء الوصف، نحو قوله تعالى : {وَتَعِيَهَا أَذُنٌ وَأَعْيَةٌ}^(٣). وقوله تعالى : {وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ}^(٤).

ومن ذلك الإشارة إشارة المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ}^(٥)، وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}^(٦).

== التي برز ثديها. والمعصر : التي دخلت في عصر شبابها.

(١) ففى (ت) «التانيث» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والعينى ٤٨٥/٤، والتصريح ٢٧٠/٢، والهمع ٧٥/٤، ٦٣/٦، والدرر ٢٠٩/١، ٢٠٤/٢، ٢٢٤، والأشعرونى ٦٣/٤، وديوانه ١٢٠.

والنود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر. والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد : عَيْلٌ. يتحسّر على ثلاث نوق له، كان يتقوت بالبانها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه فى أحد أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الرحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤.

فإن جاء ما ظاهره خلافُ هذا فمؤول، كقوله تعالى : {هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي} ^(١) فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدم الذكر في قوله : {فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ} ^(٢) يَغْنَى (السُّدُّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذي هو (السُّدُّ).

ومن ذلك الجمع على (أَفْعُلْ) / فيما كان من الثلاثى الأصول قبل ١٥٢ آخره مدَّة كَفَعَالٍ، وَفَعَالٍ، وَقَعَالٍ، وَفَعِيلٍ، نحو : عَنَاقُ وَأَعْنَقُ، وَأَتَانُ وَأَتْنُ، وَذِرَاعُ وَأَذْرُعُ، وَلِسَانُ وَالسَّنُّ، وَعُقَابُ وَأَعْقُبُ، وَكِرَاعُ وَأَكْرُعُ - فيمن أنث - وَيَمِينُ وَأَيْمُنُ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختصُّ بما كان من هذه الأبنية للمؤنث، كما اختصَّ بها في المذكر (أَفْعِلْ) نحو : حِمَارُ وَأَحْمَرَةٌ، وَقَذَالُ وَأَقْذَلَةٌ، وإِهَابُ وَأَهْبَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتى على خلاف ذلك، فَيُجْمَع المذكر على (أَفْعُلْ) كطِحَالٍ وَأَطْحَلٍ، وَجَبِينٍ وَأَجْبِنٍ، وهو قليل لا يعتد بمثله فى الاعتراض على القاعدة المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أَذُنُكَ وَأَعْيَةٌ، وَعَيْنُ زَيْدٍ نَاطِرَةٌ، وَيَقْرَبُ هَذَا مِنَ الصِّفَةِ.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رَأَيْتُ الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَالدَّارَ مُنْهَمَةً. هذه جملة ما ذكر الناسُ فى معرفة تقدير التاء فى المؤنث غير الحقيقى، وهى تسعةُ تضاف إلى العلامتين المتقدمتين، وهما التاء والألف، فيصير الجميع إحدى عشرة علامة.

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضهم كسرَ الكافِ والتاءِ في نحو : ضَرَبَكَ، وضَرَبْتَ، وذلك فيما إذا خاطبتَ الاسمَ غيرَ العاقلِ على جهةِ المجاز، كقوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاعِكَ)^(١). ويَنُضَافُ على هذا الاعتبارُ ياءُ الواحدِ المخاطبةِ، كقولك : أَفْعَلِي، ولم نَعُدَّهُ فيما تقدم، لأنه داخلٌ في التفسيرِ بالضمير، فإن الكافَ المكسورةَ، والتاءَ المكسورةَ ضميرٌ مؤنثٌ بجملة، كالياءِ في (افْعَلِي) وكالياءِ والألفِ في (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن ترجعَ الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شيءٍ واحد، لأنها في تحصيلِ الإخبارِ واحدةٌ.

وَلَاتَلِي فَارِقَةً فَعُولًا

أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا يَلِيهِ

تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْنُوذٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعْ

مَوْصُوفُهُ غَالِبًا تَا تَمْتَنِعِ

اعلم أن التاء الفارقة هي اللاحقة للاسم الذي يُنطلق على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، فلا يفهم التذكيرُ ولا التأنيثُ حقيقةً من إطلاق اللفظ بمجردِه، بل إنما يسبقُ التذكيرُ، فجعلت العربُ التاءَ مُبَيِّنَةً للمؤنث، ومُفَرِّقَةً، بينه وبين المذكر.

وهذه التاء الفارقة غالبُ أمرها، وأكثرُ استعمالها في الصفات،

لأنها التي جاء فيها اللفظ / واقعاً على المذكر والمؤنث بعينه، لكونها مُشْتَقَّةٌ ومُبَيِّنَةٌ من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد.

(١) سورة هود : ٤٤.

وأما الأسماء الجوامد فالتاء الفارقة لاتلحقها إلا قليلا، نحو : امرئ وامرأة، وابن وابنة، وشيخ وشيخة، على ما يذكر.

وإنما كثر في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ، نحو : جدى وعناق، ورجل وامرأة، وشيخ وعجوز، وجمل وناق، وما أشبه ذلك.

وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكر» والأنثى» نحو : حية ذكر، وحية أنثى، وبطة ذكر، وبطة أنثى، وفرس ذكر، وفرس أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه الأبنية المذكورة، وهى خمسة : فعول، ومفعال، ومفعيل، ومفعّل، وفعليل، وهذه الأبنية من أبنية الصفات، وإياها قصد، فلم يرد أنها لاتلحق هذه الأبنية مطلقا، سواء كانت أسماء أوصاف، وإنما قصد ما كان ذلك مشتقا جارا على موصوف، لفظا أو تقديرًا، فنحو : خروف، وعثود، وعمود، وعجوز، وشبه ذلك، مما هو على وزن (فعول) من الأسماء.

وكذلك : منقار، ومصباح، ومفتاح، ومحراب، ومسمار، ونحو ذلك، مما جاء على (مفعال).

وكذلك : منبر، ومرفق، ومجن، ومذرى، ونحوه، مما جاء على (مفعّل)،

وكذلك (مفعيل) نحو : منديل، ومشريق، وهو مدخل الشمس من الباب.

وكذلك : بعير، وقصيب، وكثيب، وجريب، ونحوه مما هو على (فعليل)

لاتدخل له فى مراده، لأن التاء الفارقة قلما يحتاج إليها فيها، فلم يعتبرها كذلك الناظم.

فأما (فعول) الذى قصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأة صبور وظلوم،

وَعَضُوبٌ، وَقَتُولٌ، وَعَدُوٌّ، وَغَشُومٌ.

وكذلك : امرأةٌ كَنُودٌ، وَكَفُورٌ، وَطَرُوحٌ، أى تَطْرَحُ ثِيَابَهَا، ثَقَّةٌ بِحَسْنِ خَلْقِهَا، وَنَاقَةٌ كَتُومٌ، أى لَا تَكَادُ تَرْغُو، وَنَاقَةٌ ضَرُوسٌ سَيِّئَةُ الْخُلُقِ عِنْدَ الْحَلَبِ، وَنَاقَةٌ ضَجُورٌ، أى تَرْغُو عِنْدَ الْحَلَبِ، لِأَنَّهُ يَشْتَقُّ عَلَيْهَا، وَنَاقَةٌ زَحُوفٌ، أى تَجُرُّ رِجْلَيْهَا تَمْسَحُ بِهِمَا الْأَرْضَ، وَشَاةٌ عَزُوزٌ، ضَيْقَةُ الْإِحْلِيلِ، وكذلك : الْحَصُورُ، وَنَاقَةٌ جَرُوزٌ، شَدِيدَةٌ / الْأَكْلِ، وكذلك المرأة قال^(١):
١٥٤

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا

وَامْرَأَةٌ نَزُورٌ، قَلِيلَةُ اللَّبَنِ. قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ^(٢):

بَغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا

وَأُمُّ الصُّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورٌ

وَأُنْشَدَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شرح التسيهل»^(٣):

(١) نوادر أبي زيد ١٧٢، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ١١٢/١

وِيرْدَى «تَرَى الْعَجُوزَ» وَ«تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا» وَالْخَبَّةُ - بَفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِهَا - الْخِدَاعَةُ. وَنَاقَةُ جَرُوزٍ : أَكُولٌ تَأْكُلُ كُلَّ شَيْءٍ. وَالْقَفِيرُ : مَكْيَالٌ مَعْرُوفٌ، وَيَسْتَشْهَدُ النَّحْوِيُّونَ بِهَذَا الرَّجْزِ عَلَى جَوَانِ إِيْتِيَانِ خَيْرٍ «إِنَّ» مَنْصُوبًا كَاسْمِهَا.

(٢) أُمَالَى ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٨٨/٢، وَاللَّسَانُ (قَلَتَ، بَغَثَ، نَزَدَ) وَدِيَوَانُ الْحَمَاسَةِ بِشَرْحِ الْمَرْزُوقِيِّ ١١٥٤، وَقَدْ يَنْسَبُ لكَثِيرٍ عِزَّةٌ.

وَالْبَغَاثُ - بَفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا - الْأَنْثَى مِنَ الطَّيْرِ وَشَرَارُهَا، وَمَا لَا يَصَادُ مِنْهَا. وَالْمِقْلَاةُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ : الَّتِي لَا يَعْيشُ لَهَا وَلَدٌ، أَوْ الَّتِي تَلِدُ وَلَدًا وَاحِدًا، ثُمَّ لَا تَلِدُ بَعْدَ ذَلِكَ. وَالنَّزُورُ : قَلِيلَةُ الْوَلَدِ أَيْضًا.

(٣) الْعَيْنِيُّ ١٨٩/٢، وَالْهَمْعُ ١٣٩/٢، وَالْدَّرَرُ ١٠٥/١، وَالتَّصْرِيحُ ٢٠٧/١، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٦٢/١، وَالْبَيْتُ لِلْكَلْبَةِ الْعَرِينِيِّ أَوْ لِرَجُلٍ مِنْ طَيْئِهِ.

وَالْجَوَى: شِدَّةُ الْوَجْدِ، وَالْوَشَاةُ : جَمْعُ وَاشٍ، وَهُوَ النَّعَامُ.

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدُ غَضُوبُ

فاتى بغضوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تدخل التاء الفارقة هنا، لأن دخولها - كما تقدم - بالحمل على الفعل، فإنما يصح دخولها في الصفة ما بقيت على أصلها، من الجريان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يحسن الجريان على الفعل، وذلك أن (فَعُولًا) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلٍ) هو الجارى فى القياس صفة على (فَعَلَ، يَفْعَلُ) وأما (فَعُولٌ) فغير جارٍ على (فَعَلَ) أصلا، كما جرى (مَفْعُولٌ) على (أَفْعَلَ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلَ) جرى على (فَعَلَ) و(فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعَلَ) فمُكْرَمٌ جارٍ على : إكْرَمَ يَكْرِمُ، وحَذَرُ جارٍ على حَذَرَ يَحْذَرُ، وظَرْيفُ جارٍ على ظَرْفَ. ومعنى الجريان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعل له بحكم الأصل، فصار (فَعُولٌ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تلحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنبارى ومثله لابن خروف.

وأطلق القول هنا فى منع الإلحاق لفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولًا)

على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذى لاتلحقه التاء كما ذكر.

والثانى : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تدخله التاء مطلقا، ليفرقوا

بين القَصْدَيْنِ، وذلك قولهم : ناقةٌ حَلَوْبَةٌ، أى مَحْلُوبَةٌ، وهذه أَكْوَلَةُ الرَّاعِي، للشاة التى يُسَمِّنُها لنفسه. وقال الله تعالى : {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ} ^(١). لم

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤْنَتُ لَأَن الْقَصْدُ : فَمِنْهَا مَا يَرْكَبُونَ، فَلَمْ يَقْصِدِ التَّائِيثُ، وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ «فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ» هِيَ قِرَاءَةُ عَائِشَةَ وَأَبَى بَنِ كَعْبٍ^(١)، أَيْ : مَرْكُوبَتُهُمْ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الرُّكُوبَةُ : مَا يَرْكَبُونَ، وَالْعُلُوفَةُ : مَا يَعْلِفُونَ، وَالْحَلُوبَةُ : مَا يَحْلُبُونَ، وَالْحَمُولَةُ : مَا احْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَيُّ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ}^(٢) وَالْقَتُوبَةُ مِنَ الْإِبِلِ : الَّتِي تَقْتَبُهَا بِالْقَتَبِ، وَهُوَ رَحْلٌ صَغِيرٌ قَدَرَ السَّنَامُ. وَقَالُوا : جَارِيَةٌ قَصُورَةٌ، إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً / لَيْسَتْ بِخَارِجَةٍ، وَهَذِهِ : رُضُوعَةُ الْفَصِيلِ، ١٥٥ أَيْ مَرْضُوعَتِهِ، وَالنُّسُولَةُ : الَّتِي يَتَّخِذُ نَسْلَهَا، وَالْجَزُوزَةُ : الَّتِي تُجَزُّ أَصَوَافُهَا، وَطَرُوقَةُ الْفَحْلِ : مَا بَلَغَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا الْفَحْلُ. وَمِنْ هَذَا كَثِيرٌ. فَهَذَا الْقِسْمُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ التَّاءُ أَصْلًا، كَمَا لَا تَمْتَنِعُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَقَدْ احْتَرَزَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، فَقَالَ : أَوْ (فَعُولٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) فَكَانَ إِطْلَاقُهُ هُنَا مُخْلًا.

وَالْجَوَابُ : أَنْ قَوْلَهُ : «أَصْلًا» بَيَّنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ (فَعُولٍ) تَقْدِيرُهُ : لَا تَلِيَّ فَارِقَةً (فَعُولًا) حَالَةَ كَوْنِهِ أَصْلًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَصْلًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ (فَعُولٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) فَهُوَ أَصْلٌ لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ»^(٤).

وَأَمَّا (مِفْعَالٌ) فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مِذْكَارٌ، وَمِثْنَاثٌ، وَمِحْمَاقٌ، وَمِعْطَارٌ،

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن النازم : ٧٥٣.

إذا كانت تَلِدُ الذكورَ، والإناثَ، والحمقى، ومِعْطَاءُ، من العَطِيَّةِ،
 وسَحَابَةُ مِدْرَارُ، وناقَةُ مِلْوَاحُ، يَعْنِي سَرِيعَةُ العَطَشِ، وَأَيْضاً لَوْحَهَا السَّفَرُ،
 وشَاةُ مِمْقَارُ وَمِنْغَارُ، إذا كان من عاداتها أَنْ تَحْلِبَ لبناً يُخَالطُهُ دَمٌ، وناقَةُ
 مِعْجَالُ، إذا أُلْقَتْ ولدها لغير تَمَامٍ، ومِلْحَاحُ، للتي لا تَكَادُ تَبْرَحُ الحَوْضَ.
 وامرأةٌ مِيسَانُ، من الوَسَنَ، وَمِنْعَاسُ، من النُّعَاسِ، وَمِكْسَالُ، من الكَسَلِ.
 ونَخْلَةٌ مِيقَارُ، من الوِقْرِ، ومِيتْخَارُ، من التأخير.

وإنَّما لم تَدْخُلِ التَّاءُ هُنَا لَنَحْوِ مِمَّا امْتَنَعَ لَهُ دُخُولُهَا فِي (فَعُولٍ) إِذْ
 هِيَ صِفَةٌ لَا تَجْرِي عَلَى فِعْلٍ.

قال ابن الأنباري^(١): وَانْعِدَالُهَا عَنِ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ أَشَدُّ مِنْ
 انْعِدَالِ (صَبُورٍ، وَشَكُورٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَصْرُوفِ عَنْ جِهَتِهِ، لِأَنَّهُ شُبِّهَ
 بِالْمَصَادِرِ لَزِيَادَةِ هَذِهِ الْمِيمِ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ فِعْلٍ، وَيَجْمَعُ عَلَى
 (مَفَاعِيلٍ) وَلَا يَجْمَعُ الْمَذَكَّرُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَا الْمُؤنَّثُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا قَلِيلاً.
 وَأَمَّا (مِفْعِيلٌ) فَمِثَالُهُ قَوْلُهُمْ : امْرَأَةٌ مِعْطِيرٌ، مِنَ الْعِطْرِ، وَمِنْشِيرٌ، مِنَ
 الْأَشْرِ، وَهُوَ الْبَطَرُ. وَفَرَسٌ مِحْضِيرٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعَدُوِّ. وَامْرَأَةٌ مِنْطِيقٌ.
 وَهُوَ أَقْلٌ فِي الْوُجُودِ مِنْ (مِفْعَالٍ) وَالْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا امْتَنَعَتْ التَّاءُ
 مِنْهُ هِيَ مَا تَقْدَمُ ذِكْرُهُ فِي (مِفْعَالٍ).

وَأَمَّا (مِفْعَلٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مِرْجَمٌ، وَمِنْهُ :
 مِطْعَنٌ، وَمِدْعَسٌ وَمِقْوَلٌ، يَقَالُ / ذَلِكَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى بِلَا تَاءٍ، وَعِلَّةُ عَدَمِ
 اللَّحَاقِ مِثْلُ مَا تَقْدَمُ.

(١) المذكر والمؤنث له : ٥٢٢.

وَأَمَّا (فَعِيلٌ) فسيأتي ذكره أثر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْنُوذٍ فِيهِ» ذى إشارة إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاء التى للفرق بين المذكر والمؤنث، فإنما لحقته شنوذاً لا على الاطراد، ونادراً يحفظ ولا يقاس عليه. ونبه بهذا الكلام على ما جاء في السماع مخالفاً لما تقدم أنه مطرد.

فَمِمَّا شَذَّ فِي (فَعُولٍ) قَوْلُهُمْ : هِيَ عَدُوَّةُ اللَّهِ.

ووجه بانه أجرى مجرى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسما كالذبيحة، فقد دخلت تاء الفرق في (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تَا الْفَرْقِ» احترازاً من التاء اللاحقة لفَعُولٍ، وليست للفرق أصلاً، كقولهم : امرأة صرورة، ومنونة، أى كثيرة الامتنان، وعروفة بالأمور، ولجوجة، من اللجاج، وفروقة، من الفرق، وملولة، من الملل، وألوفة، إذا كانت تآلف، ومن هذا كثير، فالهاء في مثل هذا ليست للفرق.

والدليل على ذلك قولهم : رجل صرورة، ومنونة، وعروفة، ولجوجة.

وكذلك سائر المثل، يستوى فيها المذكر والمؤنث مع وجود التاء، فأين معنى الفرق فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيراً جداً بين مقصوده أولاً بقوله : «وَلَا تَلِي فَارِقَةً»، وثانياً بقوله : «تَا الْفَرْقِ».

وَأَمَّا (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجيء التاء فيه للفرق، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيراً، وهى التى تحرز الناظم منها، نحو رجل مجذامة، أى قاطع للأمر،

قال الهذلي^(١):

يُجِيبُ بَعْدَ الْكَرَى لَبِيكَ دَاعِيَهُ
مَجْذَامَةً لِهَوَاهُ قُلُقُلٌ عَجَلُ
(وَمَجْذَامٌ) أَيْضًا.

ورجلٌ مِعْزَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، ممّا تدخله التاء في المذكر، فلا يصح فيها ادّعاء الفرق.

وَمِمَّا شَذَّ فِي (مِفْعِيل) قَوْلُهُمْ : رَجُلٌ مِسْكِينٌ، وَامْرَأَةٌ مِسْكِينَةٌ، شَبَّهُوهَا بِفَقِيرَةٍ، فَالتاء فيها للفرق، فإن جاء في هذا البناء (مِفْعِيلَةٌ) فإمّا للفرق شذوذاً، وإمّا لغيره، ولا يُبَالَى بالكثرة فيه.

وَمِمَّا شَذَّ فِي (مِفْعَلٍ) / نَاقَةٌ مِصْكَةٌ، وَجَمَلٌ مِصْكٌ، أَيْ قَوًى شَدِيدٌ. ١٥٧

قال سيبويه : (وَمِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيراً، نحو : مِطْعَنٌ، وَمِدْعَسٌ.

قال : ويقال : مِصْكٌ، وَمِصْكَةٌ^(٢)، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لحاق الهاء هنا للفرق كثيراً، ولكنه عند الناظم لم يَبْلُغِ الاطراد، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لحاق التاء، وَمِدْعَسٌ ويطعنُ ليس مما تلحقه التاء في المؤنث، نصٌّ على ذلك السيرافي.

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرثى ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٢/٣٥) ويجاب بعد

الكرى : أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له : لبيك. والمجذامة : من الجذم، وهو القطع، يقول : يقطع هواه إذا كان فيه غى. والققل : الخفيف.

ويروى «وَقَلٌ» بدل «عَجَلٌ» ومعناه : جيد التوقُّل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣/٢٨٥.

ثم قال الناظم : «وَمِنْ فَعِيلٍ كَفَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى مافى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدّم، حيث لا يجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلًا) الذى هو مثلُ (قَتِيلٍ) إذا جرى صفةً على موصوفٍ مذكورٍ لفظاً أو معنى، فإن التاء تَمْتَنِعُ منه غالباً، يعنى تاءَ الفَرْقِ فالألف في قوله : «التَّاءُ تَمْتَنِعُ» لتعريف العهد في الذِّكْر وقد تضمن هذا الكلام، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثالُ في قوله : «كَقَتِيلٍ» وهو (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلًا) يأتى على وجهين في الاستعمال المشهور، فأحدُ الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لابدُّ من لحاق علامة الفرق فيه، نحو : كَرِيْمَةٌ، وشَرِيفَةٌ، وظَرِيفَةٌ، وعَلِيْمَةٌ، وَرَحِيْمَةٌ، وَنَبِيلَةٌ، وَعَتِيْقَةٌ في الجمال، وما أشبه ذلك، فَجَرى مجرى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلًا) يجرى على الفعل، نحو : ظَرُفْتُ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جارٍ اسمٌ فاعِلٍ على (فَعَلٍ) اطراداً، فصار كفاعلٍ مع (فَعَلٍ).

ومن هذا القسم تحرّز الناظم حين نَبّهَ بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياساً، وعلى هذا ما جاء من المعتل ظاهرُ أمره أنه (فَعِيلٍ) وكان بمعنى (فَاعِلٍ) فدخلته التاء في المؤنث، فهو (فَعِيلٍ) حقيقةً، نحو : امرأةٌ حَيِيَّةٌ، وَبَهِيَّةٌ وَعَيْيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حُمِلَ على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقة، وإنما هو (فَعُولٌ) كَبَغْيٍ في قوله تعالى : {وَمَا كَانَتْ أُمُكٌ بَغِيًّا} ^(١) فلم تدخل التاء، والأصل (بَغْوَى) ثم صيّرهُ الإعلال إلى (بَغْيٍ).

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضع مَزَلَّةٌ قَدَمٌ، وقد سأل المازني جماعةً من نحويي الكوفة / بحضرة الواثق^(١)، فلم يأتوا بوجه الصواب فيها، فسأله الواثق عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغِيٌّ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلَةٍ) لَحِقَتْها الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وَظَرِيفَةٍ، وإنما تُحذف الهاء إذا كانت في معنى (مَفْعُولَةٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وَكَفٌ خَضِيبٌ، و(بَغِيٌّ) هذا ليس بِفَعِيلٍ ماهو (فَعُولٌ) ثم ذهب في المسألة إلى تمامها، نقل القصة الزبيدي^(٢).

والوجه الثاني : هو الذي أراده الناظم، وهو أن يكون (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ وَنَطِيحٌ، وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، وَكَفٌ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دَهِينٌ، وناقَةٌ نَهْيسٌ وَأَسِيحٌ، إذا لسعتها الحية، وكذلك : لَدِيحٌ، وَذَمِيمٌ، أَى مَذْمُومَةٌ، وامرأةٌ لَعِينٌ، وَشَتِيمٌ، وَسَتِيرٌ، بمعنى : مَسْتَوْرَةٌ، وناقَةٌ كَسِيرٌ، وَعَقِيرٌ، وَبَقِيرٌ، أَى بَقَرٌ بطنها ومن ذلك كثير.

فهذه كلها بمعنى (مَفْعُولٍ) فلم تَلحقها التاء فرْقاً بين اسم الفاعل والمفعول، وَلَحِقَتْ اسمَ الفاعل دون المفعول، لأنه مَبْنى على الفِعل، أَى جارٍ عليه كما تقدم، بخلاف اسم المفعول.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُولٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) أَو (مَفْعُولٍ) فإنها إذا كانت بمعنى (فَاعِلٍ) لم تَجَرَّ على الفعل، فلم تَلحقها التاء، وَلَحِقَتْ في المفعول فرْقاً بينهما بهذا علَّل ابنُ الأنباري^(٣).

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (٢٣٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرطُ الثاني : لامتناع دخول تاء الفرق : أن يكون (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعُول) قد تَبِعَ موصوفة، وذُكِرَ معه، وذلك قوله : «إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ماتقدّم من قولك : كَفَّ خَضِيبٌ، وَلِحْيَةٌ دَهِينٌ.

وقال تعالى : {وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} ^(١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعِيَّةُ ما لو كانت الصِّفَةُ خبراً عن موصوفها، نحو : شَأْنُكَ ذَبِيحٌ، وَكَفَّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى. وكذلك الحال، نحو : مررتُ بناقَتِكَ طَلِيحاً، ورأيتُ كَفَّكَ خَضِيباً. ويدخل أيضاً تحت معنى التَّبَعِيَّةِ التَّبَعِيَّةُ تقديراً لا لفظاً، كقولك : مررتُ بامرأتَيْنِ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ، ورأيتُ نساءً مابين لَدِيغٍ وَجَرِيحٍ، ونحو ذلك.

فأما إن تَتَّبَعَ الصِّفَةُ التي على (فَعِيل) موصوفها، فمفهومُ هذا الشرط أن التَّاء لا تَمْنَعُ، بل تَدْخُلُ على المؤنث مطلقاً، وذلك / صحيح. ١٥٩

وقد أُعْطِيَ هذا الكلام، على ما وَقَعَ من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلًا) غيرَ الجارِى على الموصوف هو الذى اسْتُعْمِلَ استعمال الأسماء، لأنه إذا لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف. وقد ثَبَّتَ أن مثل هذا داخلٌ في لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيلَةُ السَّبْعِ، وقال الله تعالى : {وَالْمُتَرَدِّئَةُ وَالنَّطِيحَةُ} ^(٢)، وقرأ الشَّعْبِيُّ : «وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ» ^(٣) وكذلك :

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٣.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحتسب ٢٠٧/١، ومختصر شواذ القراءة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وفَرِيسَةُ الأسدِ، والضَّحِيَّةُ، وفي الحديث : «كَمَا يَمْرُقُ السُّهُمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(١).

وقولهم : (هذه قَتِيلَةُ بَنِي فلان) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيسَةُ الأسدِ.
فالوجه الذي لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعماله استعمالَ الجوامد، فصار مستقلاً في الحكم بنفسه، لا يفتقر إلى ما يجرى عليه.
وقوله : «غالبًا» نَبَّه به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيلٍ) فَعْدَمُ لِحَاقِ التاء فيه غالبٌ أَكْثَرُ^(٢).

وقد يأتى في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فيُوقَف على مَحَلِّه، ولا يقاسُ عليه، قالوا : ناقةٌ بَكِيٌّ، إذا قَلَّ لبنُها، كأنها مَنَعَتْه. ويقال : بَكِيَّةٌ أيضاً.

ويقال : نَعْجَةٌ ذَبِيحَةٌ، ونَعْجَةٌ نَطِيحَةٌ، والأكْثَرُ ذَبِيحٌ، ونَطِيحٌ.
وقالوا : امرأةٌ سَتِيرٌ، وسَتِيرَةٌ، وأَمَةٌ رَقِيقٌ، ورَقِيقَةٌ، وأَمَةٌ عَتِيقٌ، وعَتِيقَةٌ، أى مُعْتَقَةٌ، وامرأةٌ جَلِيدَةٌ، أى مَجْلُودَةٌ، ومِلْحَقَةٌ جَدِيدٌ.
قال الفراء : وبعض قَيْسٍ يقولون : جَدِيدَةٌ^(٣)، هذا إن قيل إنهما بمعنى مَجْدُودَةٍ، أى مَقْطُوعَةٍ.

وقد غَلَطَ الفارسيُّ في «التَّذَكِرَةِ» من قال هذا، لأنه مأخوذ من الجِدَّةِ ضدَّ الخُلُوقَةِ. قال : ولا معنى للقطْع في هذا، ولو كان كذلك لم تَدْخُلْ الهاء.
وقد حكى سيبويه إدخالها^(٤)، قال : وهذا من الشاذِّ عن الاستعمال، وإن

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء - الباب السادس» فتح الباري ٣٧٦/٦، (الحديث رقم ٣٣٤٤).

(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية الأصل.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٢٨/٣.

لم يكن شاذاً عن القياس، لأن القياس كان أن تدخل التاء كما تدخل في ظريفة، وشريفة، ونحوهما، إلا أنه شذ في أحرف، نحو: ربح خريق، وكتيبة خفيف، وأحرف آخر^(١).

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلا، نحو: رجل رهين بعمله، وامرأة رهينة، قال الله تعالى: {كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ}^(٢) وقال تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ}^(٣). ويقال للرجل: أخيد، أى أسير، وللمرأة: أخيدة، /حكاه ابن الأنباري عن يعقوب^(٤).

١٦٠

وحصر الناظم عدم اللحاق في هذه الأبنية الخمسة يشعر بأن مجاء من غيرها، ولم تلحقه التاء، ليس في الحقيقة، فمن ذلك (فَاعِلٌ) و(مُفْعَلٌ) و(مُفَاعِلٌ) فإن التاء لاتلحقها في الأكثر كغيرها مما ذكر.

تقول في الأول: امرأة حائض، وطالق، وطاهر، وطامث، وعافر، ونحو ذلك، فلا تلحق التاء. وتقول في الثانية: امرأة مُحَمَّقٌ، ومُذَكِّرٌ، ومُؤَنَّثٌ، وذئبة مجر، وظبيّة مخشِفٌ، ومُغَزِلٌ، ومُطْفَلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث: قطاة مطرَّقٌ، إذا دنا خروج بيضها، وناقاة مُمْلَحٌ، إذا كان فيها شيء من شحم، ومُعْضَلٌ، إذا اشتد النتاج عليها.

وتقول في الرابع: ناقاة مُجَالِحٌ، إذا درت في القُد والجوع، وناقاة مُقَامِحٌ، إذا أبت أن تشرب الماء، ومُعَالِقٌ، في معنى: علوق، وهى التى

(١) على حاشية الأصل (ت): «في طرة المنقول منه مانصه: وقد داخلني شك في ثبوت قوله: «وقد غلط الفارسي» إلى قوله: «وقد تدخل التاء» فكتبت احتياطاً.

(٢) سورة الطور: ٢٦.

(٣) سورة المدثر: ٣٨.

(٤) المذكر والمؤنث: ٤٦٠، وإصلاح المنطق: ٢٥٢.

لَا تَرَأَمُ بِأَنْفِهَا وَلَا تَدِرُّ، وَمُغَارٌّ، إِذَا نَفَرَتْ فَرَفَعَتِ الدَّرَّةَ، وَمُمَارِنٌ، إِذَا ضُرِبَتْ
فَلَمْ تَلْقَحْ، فَكَثُرَ ذَلِكَ مِنَ الْفَحْلِ وَمِنْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءُ^(١).

فهذه أبنيةٌ ليست مما تقدم، وإن لم تَلْحَقْهَا التَّاءُ فِي الْمُؤنْثِ، لِأَنَّهَا
جَارِيَةٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى مُذَكَّرٍ، كَأَنَّهُ قَالَ : شَيْءٌ حَائِضٌ، أَوْ مُطْفِلٌ، أَوْ
مُطَرِّقٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى النُّسَبِ، لَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ
قَالَ : ذَاتُ كَذَا، إِذَا لَوْ كَانَتْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لَكَانَتْ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ :
حَائِضَةٌ غَدًا، نَحْوَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٢) هَذِهِ الْأَبْنِيَّةَ، مَاعِدًا فَاعِلًا، مِمَّا لَا تَلْحَقُهُ
التَّاءُ فِي الْمُؤنْثِ، وَجَعَلَ (فَاعِلًا) عَلَى وَجْهَيْنِ، فَمَا كَانَ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمُؤنْثِ
لَحِقَتَهُ التَّاءُ لِلتَّفَرُّقِ، وَمَا اخْتَصَّ بِالْمُؤنْثِ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ
فِيهِ، فَجَعَلَ الْإِخْتِصَاصَ بِالْمُؤنْثِ مَجْرَدًا مِمَّا لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى التَّاءِ.
وَارْتِضَاهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٣)، وَرَدَّ هَذَا الْمَذْهَبَ جَمَاعَةُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالنَّازِمُ
مِنْهُمْ، وَلِتَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِي ذَلِكَ مَجَالٌ وَاسِعٌ لَا يَسَعُ ذِكْرُهُ فِي هَذَا
الْمَخْتَصَرِ، وَيَكْفِيكَ مِنْهُ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ : امْرَأَةٌ حَائِضٌ غَدًا، إِذَا أَرَادَتْ
مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : حَائِضَةٌ غَدًا (فَلَوْ كَانَ عَدَمُ لِحَاقِ التَّاءِ لِأَجْلِ
الِإِخْتِصَاصِ فَلَا يُتَوَهَّمُ تَذَكِيرٌ - لَكَانُوا خُلُقَاءَ أَنْ يَقُولُوا : امْرَأَةٌ حَائِضٌ
غَدًا)^(٤) وَعَلَى هَذَا أُلْزِمَ الْفَرَّاءُ مَنْ أُلْزِمَهُ أَلَّا تَلْحَقَ التَّاءُ فِي الْفِعْلِ إِذَا كَانَ
ذَلِكَ الْفِعْلُ لَاحِظًا / لِلذَّكْرِ فِيهِ، نَحْوُ : طَمَثَ هُنْدٌ، وَحَاضَ فَاطِمَةٌ، إِذَا

١٦١

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٣٠، وما بعدها.

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٣٩.

(٣) المصدر السابق : ١٤٠.

(٤) مابين القوسين ما قُطِعَ مِنْ (ت).

التفرقة حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرج عمروٌ.
وقد رآه ابنُ الأنباري الانتصارَ للفرأء في هذا بما لاحاجة إلى ذكره، فإن
أردتَ الاطلاعَ عليه فانظره في «المذكر والمؤنث»^(١) له.
وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصواب في المسألة والله أعلم. وهنا
مسألتان :

إحداهما : أن الناظم لما كان قد قيّد التاء بالفرق في هذا الفصل، إذ
قال : «وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولًا» ولم يقل : وَلَا تَلِي فَعُولًا – أشعر ذلك من كلامه بأن
التاء تأتي غيرَ فارقة، فلا بدُّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهي خمسة :
أحدهما : التي ذُكر، وهي تأتي في الأسماء والصفات، أما في الصفات
فظاهرٌ، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطَالِعٍ وطَالِعَةٍ.
وأما في الأسماء فهي على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى
أنهم لما أرادوا أن يؤنثوا أتوا بالعلامة، وتركوا المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ،
وَقَرْيَةٌ، وَمَدِينَةٌ، وَعِمَامَةٌ، وَشَقَّةٌ، وَبَلَدَةٌ، فهذا ما أرادوا تانيثه. وقالوا : حَجَرٌ،
وَتُرَابٌ، وَثَوْبٌ، وَدِرْهَمٌ، وَمَنْزِلٌ، وَقَمَرٌ، فهذا ما أرادوا تذكيره، فقد حصل الفرق
بالتاء هنا على الجملة، لأن التانيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ،
وهو بأحد العلامتين. وحين أعوزت العلامة رجعوا إلى أحكام آخر لفظية، عرفوا
بها كَوْنَ اللفظ في تقديرها، كدَارٍ وَشَمْسٍ، وقد تقدم.

والثاني : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على
وجهين :

(١) انظر : ص ١٣٩، وما بعدها.

أحدهما : أن تكون التفرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأول هو ظاهر قصد الناظم، وله في السماع كثرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوي، كقولهم : امرؤ وامرأة، والمرء والمرأة، وهرٌّ وهرّة، وعقربٌ وعقربةٌ، ووعِلٌ ووعلةٌ، وأتانٌ وأتانةٌ، وطائرٌ وطائرةٌ، وجؤذرٌ وجؤذرةٌ، وثورٌ وثورةٌ، وشيخٌ وشيخةٌ. وفيما نسخ من القرآن : {الشيخُ والشيخةُ إذا زنياً فارجموهما البتة}.

١٦٢

وغلّامٌ وغلّامةٌ، أنشد الفارسي / وغيره^(١):

ومُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوهَا

يَهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضاً وغيره^(٢):

خَرَّقُوا جَيْبُ فَتَاتِهِمْ

لَمْ يَرَأُوهَا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وَبِرْثُونٌ وَبِرْثُونَةٌ ؛ أنشد ابن الأنباري للناطقة الجعدي^(٣):

(١) ابن الشجري : ٢٨٧/، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وظم) والشعر لأوس بن غلفاء الهجيمي، يصف فرسا. والمُرْكُضَةُ : من أركضت الفرس، إذا اضطرب جنيهاً في بطنها. ويروى «مُرْكُضَةٌ» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بَسْلَهِيَّةٌ» وهي من الخيل : ماظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم النسب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجري ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل) ويروى «مَرَقُوا» و«لم يبالوا» وقبله :

كُلُّ جَارٍ ظَلٌّ مَغْتَبِطٌ غَيْرَ جَيْرَانِي بَنَى جَبَلَةٌ

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٢، والمناصف ٤/١، والخزانة ٢٣٨/٦، =

وَبِرْدُونَةٍ بَلِّ الْبَرَادِينَ تُفْرِهَا
 وَقَدْ شَرِبْتَ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا
 وَحِمَارٌ وَحِمَارَةٌ، وَبَكْرٌ، لِلْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ، وَبَكْرَةٌ لِلْأُنْثَى، قَالَ عُرْوَةُ^(١):
 أَكْلَفُ مِنْ عَفْرَاءَ سِتْنَيْنِ بَكْرَةٌ
 وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ
 وَأَسَدٌ وَأَسَدَةٌ. وَثُمَّ أَشْيَاءُ غَيْرُهَا هَذَا.

والثاني : هو التفرقة بين الواحد والجمع، نحو تمرٌ تمرٌ، وشجرٌ وشجرةٌ،
 وبقرٌ وبقرةٌ، وبرٌ وبرٌ، وجرادٌ وجرادةٌ، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاءَ
 هنا دلالةً على المفرد، فإذا لم تَلْحَقْ دَلَّتْ عَلَى الْجِنْسِ، وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ التَّائِيثُ، فَالْتَمَرَةُ
 مُؤَنَّثَةٌ، وَكَذَلِكَ الشَّجَرَةُ، وَسَائِرُ مَفْرَدَاتِ الْجِنْسِ.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكيرُ والتأنيثُ، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ
 أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}^(٢) وفي آيةٍ أُخْرَى : «نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»^(٣).

وقد جاء هنا التأنيثُ بالعكس، فَأَتْنَوْا الْجِنْسَ، وَذَكَرُوا الْمَفْرَدَ، قَالُوا : رَجُلٌ

== واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلي الأخيلية، مطلعها :

أَلَا حَيَّنَا لِيلِي وَقَوْلَا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتَ أَمْرًا أَغْرَ مُحْجَلًا

والبرذون : التركي من الخيل، وهو خلاف العرب منها. والثغر للسباع وكل ذي مخلب : كالفرج،
 والحياء للناقة. والأيل : تيس من تيبس الجبل، وجمعه إيايل.

ويريد : شربت لبن أيل، وألبان الإيايل تهيج طاعمها.

(١) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويروى «يكلفني عَمَى ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَالِي وَالرَّحْمَنُ غَيْرُ ثَمَانٍ»

(٢) سورة القمر : ٢٠.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

بَغَالُ وَجَمَالُ، فإذا أرادوا الجمع قالوا : بَغَالَةٌ وَجَمَالَةٌ، أنشد الفارسيُّ قال :
أنشد أبو عبيدة^(١):

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ

شَلَا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَةُ الشُّرْدَا

وَحَمَارٌ لِلوَاحِدِ، وَحَمَارَةٌ لِلْجَمْعِ، ومنه الْكَمُّ لِلوَاحِدِ، وَالْكَمَاءُ لِلْجَمْعِ.

قال أبو عمرو : سمعتُ يونسُ يقول : هذا كَمٌّ كما ترى، لواحد الْكَمَاءُ،
فيذْكُرُونَهُ، فإذا أرادوا جمعه قالوا : هذه كَمَاءٌ.

وقال أبو زيد : قال مُنْتَجِعٌ : كَمٌّ واحد، وَكَمَاءٌ لِلْجَمْعِ وقال أبو خيرة :
كَمَاءٌ لِلوَاحِدِ، وَكَمٌّ لِلْجَمْعِ، فَمَرُ رُؤْيَا بن العجاج فسأله فقال : كَمٌّ وَكَمَاءٌ، كما
قال مُنْتَجِعٌ^(٢).

وهذا النوع قليل، والشاعر هو الأول.

والنوع الثاني : من أنواع التاء : أن تأتي للمبالغة في المدح أو الذم، وذلك
قولك : رَجُلٌ عَلَامَةٌ، وَنَشَابَةٌ، وَسَالَةٌ، من السؤال، وَرَوِيَّةٌ.

وقال أبو الحسن في قولهم : (رَجُلٌ فَرُوقَةٌ، وَمَلُولَةٌ، وَحَمُولَةٌ) : ألحقوها
التاء للتكثير، كَنِيَابَةٍ وَرَاوِيَةٍ.

وقالوا : رَجُلٌ فَقَاقَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ، أَى أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ زُمَيْلَةٌ، أَى جَبَانٌ

(١) ابن الشجري ٣٥٨/٨، ٢٨٩/٢، والإنصاف ٤٦١، والخزانة ٣٩/٧، والهمع ١٨٣/٣، والدرر ١٧٤/٨، وديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (قتد، سلك) والشعر لعبد مناف بن ربيع. وأسلكوهم : جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل. والشل : الطرد. والجمالة : جمع جَمَالٍ، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شرود، وهو من الإبل : الذي ينفر من الشيء إذا رآه، فإذا طُرِدَ كان أشد لنفاره. والمعنى : حتى إذا أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النوادر : ٥١٤.

ضعيف/، ورجلٌ تِلْقَامَةٌ وتِلْعَابَةٌ. وقد يُسْقِطُونَ التَاءَ من هذه الأسماء.

وجهُ المبالغة أنه ذُهِبَ به إلى الدَاهِيَةِ في المدح، وإلى معنى البَهِيْمَةِ في الذم، قاله الفراء.

والنوع الثالث : أن تُلْحَقَ على معنى النُسْبِ، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهَلَّبِيٍّ، والمَنَازِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأَشَاعِثَةُ، جمع أَشْعَثِيٍّ، والأَشَاعِرَةُ، جمعُ أَشْعَرِيٍّ، فجاء الجمع المكسّر في هذه الأشياء على حَدِّ جمع التصحيح، في كَوْنِ ياءِ النُسْبِ حُذِفَتْ فيهما، فصارت التاء اللاحقة في التَكْسِيرِ دالَّةً على النُسْبِ، كما صار الجمع بالواو والنون دالاً على ذلك.

والنوع الرابع : أن تَأْتِيَ للعُجْمَةِ، وجَعَلَهَا المؤلف في «التسهيل»^(١) للتعريف لا للعُجْمَةِ، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوَزَجٍ، وهو الخَفُّ، وجَوَارِيَةٌ، جمع : جَوْرَبٍ، وسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السُّنْدِ، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجَرُونَ، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمَةِ والنُسْبِ^(٢).

والنوع الخامس : أن تَأْتِيَ عَوْضاً من محذوف، وذلك نوعان :

أحدهما : أن تكون عَوْضاً من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللّاحِقة لمثال (مَفَاعِيلٍ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّدِ، وجَحَاجِحَةٌ، وَزَنْدِيقٌ وَزَنْادِقَةٌ، وَفِرْزَانٌ وَفِرَازِنَةٌ^(٣)، ونحو ذلك.

ويجوز أن تأتى بالياء ولا تأتى بالهاء، وهما متعاقبان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لِحَاقُهَا عَوْضاً قِيَاسُ مُطَرَّدٍ، فتقول في (قُنْدِيلٍ) : قُنَادِلَةٌ،

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «للتعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مَنْدِيل) : مَنَادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثانى : أن تَعَوَّضَ من لازم الحذف، نحو : رِبَّةٌ، وَشِيَّةٌ، وَفِنَّةٌ، ومائَةٌ، وبابه، فالتاء هنا لازمة، إذ لا يرجع ما عَوَّضَتْ منه.

وجَعَلُوا أيضا من أنواع التاء أن تكون لتأنيث الجمع نحو : صَيَاقِلَةٌ، وَصَيَّارِفَةٌ، وَقَشَاعِمَةٌ^(١).

وكذلك التاء في (أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) ونحو ذلك كم أُبْنِيَةِ الجموع.

وجعلوا من ذلك إتيانها لتأكيد التأنيث، استيثاقاً منه وتوكيداً، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وَكُدْيَةٌ، وَعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيعُ هذا النوع في نوع ماجاء للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما نَبَّهْتُ على أقسام التاء لِتَنْبِيهِه الناظم كما تقدم، وإلَّا لَكَانَ هذا الشرح غَنِيًّا عن ذلك، ولكن القَصْدُ استجلابُ الفائدة مع اتِّبَاعِ النظم، لا النقلُ المطلق، فإن الكتب المبسوطة / أَغْنَتْ عن هذا. ١٦٤ والله يَنْفَعُ بالقَصْدِ بِفَضْلِهِ.

المسألة الثانية : أنه لما قال : «وَلَا تَلِيْ فَارِقَةٌ» أى حال كونها فارقةً - دَلَّ على أن التاء التى ذَكَرَ، وهى تاء التأنيث، هى الْمُتَقَسِّمَةُ، لأنه أعاد الضمير على التاء المتقدمة الذَّكَرُ في قوله : «عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ» ثم قَسَمَهَا هنا إلى فارقة وغير فارقة، فدَلَّ على أنها تاء أَلِفِ التأنيث في جميع الأقسام، وهذا صحيح، نَصُّ عليه الفارسي في «التَّذَكُّرَةِ» فقال حين ذَكَرَ التاء، وأن التى للعَوَّضِ يُجْتَرَأُ بها عن المَرَّةِ الواحدة، قال : لأن هذه التاء، وإن اختلفت معانيها، فكان منها مايدُلُّ على الواحد من الجنس،

(١) الصَّيْقَلُ والصَّيْقَالُ : من صناعته الصَّيْقَلُ، وهو جلاء السيف والمرأة ونحوهما والجمع : صَيَاقِلُ وصَيَاقِلُ. والصَّيْرَفُ والصَّيْرَفِي : مَرَّافُ الدراهم، وهو من يبدل نقدا بنقد. والجمع : صَيَّارِفُ وصَيَّارِفَةٌ والقشاعة : جمع قَشْعَمٍ، وهو المسنُّ من الرجال والنسور والرخم.

نحو : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ، ومنها ما يَدُلُّ على العُجْمَةِ نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها ما يَدُلُّ على النِّسْبَةِ نحو : المَهَالِبَةُ. ومنها ما يكون بدلاً من حرفٍ كان يَلْحَقُ الكلمة، نحو : زَنَادِقَةٌ - فكلُّها تَجْتَمِعُ في أنها علامة تانيث، ألا تَرَى إنك إذا سَمَّيتَ بشيءٍ من هذه الضروب، التي تَلْحَقُه الهاءُ مع اختلافها، اتَّفَقَتْ في أنها لا تنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيلُ المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجُزْ أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَلَامَةٌ، لأنَّ لَاحِقَهَا للتكثير لم يُخْرِجْهَا عن أن تكون للتانيث.

وما قاله صحيح، فكانَّ الناظم نَبَّهَ على هذا المعنى، وهو حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ إن كان قصده.

ولمَّا أتمَّ الكلام على ما يتعلَّقُ بالتاء من الأحكام شرَّع في الكلام على حكم (الألف) ومواضعها، فقال:

وَأَلِفُ التَّائِنِثِ ذَاتُ قَاصِرٍ
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْتَى الْغُرِّ
وَالِإِشْتِهَارِ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى
يُبْنِيهِ وَزْنُ أَرَبَى وَالطُّوَلَى
وَمَرَطَى وَوَزْنُ فَعْلَى جَمْعًا
أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكُحْبَارَى سُمَّهَى سِبْطَرَى
نِخْرَى وَجِئِيئَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى
وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا

قَسَمَ الألف التي للتأنيث قسمين :

ألفا مَقْصُورة، وهى ذات القَصْر، وهى الباقية على أصالتها،
ولكونها قُصِرَتْ عن الحركة سُمِّيَتْ مَقْصُورة، أو لكونها لم يَقَع قبلها مَدَّةٌ.
وألفاً مَمْدُودة، وهى ذات المَدِّ، وَلَمَّا كان حرف المَدِّ موجوداً قبلها،
وهى آتية بعده نُسِبَ / المَدُّ إليها.

١٦٥

ومَثَلُ الممدودة بِأُنْثَى الغُرِّ، والغُرِّ : جمع الأغرِّ، وهو ذو الغُرَّة،
والغُرَّة : بياضٌ في جَبْهة الفرس، يقال : فرسٌ أغرُّ، والأغرُّ : الأبيضُ.
وعلى الوجهين فالأنثى : غَرَاءٌ على (فَعْلَاء) فالألف هنا ممدودة،
وهى التى صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع ألف المَدِّ،
وهما ألفان فلا يجتمعان، فَقَلَبُوهَا همزة.

وترك تمثيلَ المقصورة لبيانها في نفسها، من حيث هى باقيةً على
أصلها.

ثم أخذ يذكر مواضع الألف المقصورة، ومواضع الممدودة، لأنهما
قد تَلْتَبَسَانِ على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتى آخرَ الكلمة فلا يُعرف
كَوْنُهَا للتأنيث، وقد تأتى للإلحاق، وقد تأتى للتكثير، فتَلْتَبَسُ إحداها
بالأخرى، وأيضاً قد تأتى الكلمة وأخرها يَحْتَمِلُ أن يكون ممدوداً أو
مقصوراً أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إمَّا بحسَبِ المتعلِّم، وإمَّا بحسَبِ
الأمر في نفسه.

فمثالُ التباسِ همزة التأنيث بهمزة الإلحاق (فَعْلَاءٌ) ومثالُ التباسِ
الألفَيْنِ (فَعْلَى) وسيأتى بيان ذلك بِحَوْلِ الله.

والترقية بين هذه الألفات أكيدٌ في الصَّنَاعَةِ، لِمَا يَنْبَغِي عليه من

الأحكام في (مالا يَنْصَرَفُ) وفي (التَّصْغِير) وغيرهما .

وأيضا فإنَّ المقصورة قد تَلْتَبَس بالممدود، بحيث لا يُعْلَم في الكلمة هل آخرها مقصورٌ أم ممدودٌ، وذلك كُلُّهُ لا يَنْضَبِط في أعيان الأسماء، وإنما ذلك حَظُّ اللُّغَوِيِّ، فأمكنهم، ومنها ما ليس كذلك بل يكون مشتركا مثل (فَعَلَى) بكسر الفاء، نحو: ضبطها بالأبنية فإن من الأبنية التي آخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التانيث.

ذِفْرَى، وذِفْرَى، هو ذو وجهين، وقالوا : مِعْزَى ودِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتانيث، وكذلك بناء (فَعَلَى) مُشْتَرَكٌ للألف والهمزة، و(أَفْعَلًا) و(فَعْلَلًا) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُرُوا الأبنية التي تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عادتهم في ضَبْط ما يَرْجِع من اللغة إلى القياس.

فذكر الناظم ذلك، وابتدأ بالأبنية المختصة بالألف المقصورة، فقال :
«والاشْتِهَارُ في مَبَانِي الأُولَى» إلى آخره.

١٦٦ «الاشْتِهَارُ» مبتدأ، خبره «يُيَدِيهِ» و«في / مَبَانِي» متعلق
ب«الاشتهار» والمَبَانِي : جمع مَبْنًى، أراد به الأبنية أنفسها و«يُيَدِيهِ» أى
يُظْهِرُهُ وزنُ كَذَا وكَذَا .

يعنى أن الألف الأولى في الذَّكْر، وهى المقصورة، اشتهر في
مبانيها هذه العِدَّة في الأمثلة المذكورة، فلا تُوجد فيها الألف إلا التانيث.
وقيد ذلك بالاشتهار، لأن ما ذكره هى التى كَثُرَ عنده فيها ذلك استعمالاً،
بخلاف غيرها من الأبنية، وإن اِخْتَصَّت بالتانيث فإنها لم تَشْتَهَرْ، ولم
يَكْثُر فيها الاستعمال، كما كَثُرَ في هذه. وسينبئ آخرأعلى هذا.
وعدَّ من الأبنية المشهورة اثْنَى عَشَرَ بناءً.

البناء الأول : بناءُ (أَرَبَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التانيث بالالف، فلا توجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَل) ولا يكون أيضاً ممدوداً على ما قال : والأَرَبَى : الداهية، قال الشاعر^(١) :

فلما غَسَى لَيْلَى وَأَيَّقَنْتُ أَيَّهَا

هِيَ الْأَرَبَى جَاءَتْ بِأُمِّ حَبَوَكَرَى

ومثله (الْأَرَنَى) وهو حَبٌ بَقْلٍ يُطْرَحُ فِي اللَّبَنِ، فَيُخْنَنُ وَيُحَبِّبُهُ، (وَالْأَدَمَى)

لموضع.

وقيل : الْأَدَمَى : حَجَارَةٌ حُمْرُ فِي أَرْضِ بَنِي قُشَيْرٍ، (وَالْجُنْفَى) اسم

موضع، (وَالْجُعْبَى) عِظَامُ النَّمْلِ الَّتِي يَعْضُضْنَ، وَلِهَذَا أَفَوَاهُ وَاسِعَةٌ. (وَالشُّعْبَى)

موضع.

البناء الثاني : بناء (الطُولَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وإسكان العين.

يَخْتَصُ بِالتَّانِيثِ بِالْأَلْفِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (فُعَلَلٌ) بِنَاءٌ أَصِيلاً عَلَى مَذْهَبِ

سِيْبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ، فَجُذِبَ وَجُنْدَبُ^(٢) وَنَحْوُهُمَا، مُفْرَعَانِ عِنْدَ الضَّمِّ، وَهُوَ عِنْدَ

الْأَخْفَشِ بِنَاءٌ أَصِيلٌ، فَالْإِلْحَاقُ بِهِ سَائِعٌ، وَقَدْ حَكَى فِي الْإِلْحَاقِ بِهِ (سُوْدَدٌ)

وَسِيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وأيضاً (فُعَلَاءٌ) ممدوداً أتت همزته للإلحاق، نحو : قُوبَاءٌ، هو ملحق

بِقُسْطَاسٍ، فلذلك عَدَّ (فُعَلَى) من المختص بألف التانيث.

(١) اللسان (حبكر، غسا)

والبيت لعمر بن أحمَر الباهلي. وَغَسَا اللَّيْلَ، يَغْسُو، غَسَوًا، إِذَا أَظْلَمَ.

ومن أمثالهم في الداهية قولهم : جَاءَ فُلَانٌ بِأُمِّ حَبَوَكَرَى، وَوَقَعَ فُلَانٌ فِي أُمِّ حَبَوَكَرَى.

(٢) الْجُذْبُ - بضم الدال وفتحها - الضخم الغليظ من الرجال والجمال. والجمع : جُذَابٌ.

وَالْخُنْدُبُ - بضم الدال وفتحها زياً - الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه. والجمع : جُنَادِبُ.

و(الطُولَى) تانيث الأطول، وهو قياس في «أفعل التفضيل» إذا دخلت عليه الألف واللام، ومثله : الكُبْرَى، والصُّفْرَى، والطَّرِيقَةُ الْمُثَلَّى، والأُخْرَى، والأُولَى، وذلك كثير.

ومثله في غير التفضيل (الأنثَى) و(العُذْرَى) من العُذْر، واليُسْرَى، والعُسْرَى، والعُمْرَى، من الإعمار، و(العُقْبَى) العاقبة، و(العُتْبَى) الرجوع عما عُوْتِبَتْ عليه والحمى، والحبلى، و(حُزْوَى) موضع. وذلك كثير.

البناء الثالث : بناء (مَرَطَى) وهو (فَعَلَى) بفتح الفاء والعين.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف أيضا، إذ ليس في الكلام / وزن (فِعْلَلٌ) ١٦٧ وأيضاً فإن (فَعَلَاءً) بالمدُّ مُنْتَفٍ على ما يقتضيه كلامه.

و(المَرَطَى) السريعة من الإبل، يقال : فَرَسٌ يَعْدُو المَرَطَى، وهو فوق التقريب، ودون الإهذاب، قال طُفَيْلٌ^(١).

تَقْرِبُهَا المَرَطَى والجَوْزُ مُعْتَدِلٌ

كَأَنَّهَا سُبْدٌ بالماءِ مَفْسُولٌ

وقال الأَفْوَه^(٢):

ورُكُوبُ الخَيْلِ تَعْدُ والمَرَطَى

قَدْ عَلَاهَا نَجْدٌ فِيهِ احْمِرَارُ

وأكثر استعمال هذا البناء في الحركة والسُرعة، يقال : ناقةٌ وَكْبَى :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجَوْز : الوسط. والسَّبْد : طائر لَيْن الريش، إذ قطر على ظهره قطرة من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمنى) والنَّجْد - بفتحتين - العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شديدة الوثب، وناقّة وكَرى : شديدة العدو، وناقّة وكَفى، أى سريعة، وناقّة
بَشَكى : سريعة، وناقّة مَلَسى، أى تمرّ مرّاً سريعاً، وكذلك الجَمَزى : عدوّ «فيه
نَزو، وناقّة شَمَجى، أى سريعة. وتكون في غير ذلك، يقال : لَقِيْتَهُ النَّدْرَى، أى في
النُدرة، وذَفَرى : اسمُ لروضة بعينها، وصَوَرى : موضع، وبردى : نهرٌ بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فَعْلَى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين في الاستعمال :

فأحدهما : أن يَخْتَصَّ بالتأنيث بالآلف.

والآخر : ألا يَخْتَصَّ بذلك، فذكر الناظم هنا ما يحتاج إليه، وترك ما عدا

ذلك، فللاختصاص بالتأنيث بالآلف ثلاثة مواضع وهى التى عدّها :

أحدها : أن يكون جمعاً لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق
في المفردات، وأيضاً فلم يأتِ الجمع هنا ممدوداً، وما أُوْهِمَ خلاف ذلك فهو اسمُ
جمع لاجمع حقيقة، نحو : حَلَفَاءُ، وَقَصَبَاءُ. ومثاله : مريضٌ ومَرْضَى، وجريحٌ
وجَرَحَى، وقتيلٌ وقتَلَى، وهالكٌ وهَلَكَى، وصريعٌ وصَرَعَى. وهو كثير.

والثاني : أن يكون مصدراً، فإن الإلحاق بالآلف فيها معدوم، ولم يأتِ

مصدر على (فَعْلَاءَ) ممدوداً، ومثاله : الدَّعْوَى، والنَّجْوَى، والعدْوَى، والرَّعْوَى، من
الرَّعاية أو الارْعَوَاء، والفتْوَى، والشُّكْوَى.

والثالث : أن يكون صفة، ومثله بِشَبَعَى، وهو تأنيث (شَبَعَان) و(فَعْلَى

فَعْلَانُ) قياسٌ، نحو : سَكْرَانٌ وسَكْرَى، وَغَضْبَانٌ وَغَضْبَى، وَمَلَأْنُ وَمَلَأَى، وَرِيَّانُ
وَرِيَّأٌ، وَحَرَّانُ وَحَرَّى، وَصَدْيَانُ وَصَدْيَا، وَشَهْوَانُ وَشَهْوَى، وَظَمَّانُ وَظَمَّأَى، ونحو
ذلك.

وتحرز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فعلَى) مشترك الألف / بين التانيث والإلحاق، فالتانيث نحو : عَلَّقَى، وَرَضَوَى، وَسَلَّمَى، وَعَوَّى، ١٦٨ والإلحاق نحو : عَلَّقَى، بالتثنية ويقال : جاء القوم تَتَرَى، يُنُون ولاينون، وقُرِىء بالوجهين قوله تعالى : {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا} ^(١) ومعناه : واحدٌ خلف آخر، ومنه أيضا : أُرْطَى، مُنُونًا لاغير.

و(فعلَى) أيضا مشترك بين المدِّ والقصر إذا كان اسما، فمن المقصور ما ذكر آنفا. والممدود نحو : النُّعْمَاءُ، والقَصَبَاءُ، والحَلَفَاءُ، والشُّعْرَاءُ.

وإنما قيّد الصفة بالمثال ليبين لك أى صفة أراد، إذ ليس كل صفة على (فعلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتى الصفة على قسمين : أحدهما : أن تَخْتَصَّ بالألف دون الهمزة، وذلك ماكان فيها تانيث (فَعْلَان) نحو : سَكْرَى، وَغَضَبَى، وَرِيًّا، وتانيث : سَكْرَان، وَغَضْبَان، وَرِيَّان. ومنه مثاله، لأنه تانيث (شَبَعَان).

والآخر : أن تَخْتَصَّ بالهمزة دون الألف، وذلك ماكان منها تانيث (الأفْعَل) نحو : حمراء، وصفراء، وصهباء، وسوداء، على ماسيذكره في فصل الممدودة، فإخراج هذا القسم قيّد (فعلَى) بالمثال. والله أعلم.

وأما ماعدا هذه الثلاثة فلا تَخْتَصُّ بالتانيث، بل قد تكون للتانيث وللإلحاق، وقد يأتى ممدوداً أيضا مختصاً بهمزة التانيث كما ذكر.

البناء الخامس : بناء (حَبَارَى) وهو (فُعَالَى) بضم الفاء.

يَخْتَصُّ بالتانيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فُعَالَل) فيلحق

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتثنية، وقرأه الباقون بلا تثنية. وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضا فلم يَأْتِ هذا البناء ممدودا، والحُبَارَى : طائر، قال الشاعر^(١) :

تَوَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا

كَعَيْنِ الْحُبَارَى أَخْطَأَتْهَا الْأَجَادِلُ

ويروى «توقى»^(٢) ومثله (الْخُزَامَى) لخيرى البر^(٣). ويقال : قُصَارَاكَ

أَنْ تَفْعَلَ، أَى غَايَتُكَ، وَ(جُمَادَى) لِلشَّهْرِ، وَ(النُّعَامَى) رِيحُ الْجَنُوبِ،

وَ(الشُّكَاغَى) شَجَرَةٌ ذَاتُ شَوْكٍ كَثِيرٍ، وَزُنَابَى الْعَقْرِبِ : قَرْنُهَا، وَالذُّنَابَى :

الذَّنْبُ، وَيُقَالُ : هُوَ مَنْبِتُ الذَّنْبِ. وَالسُّمَانَى : طَائِرٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

البناء السادس : بِنَاءُ سُمَّهَى وَهُوَ (فُعْلَى) بِضَمِّ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ

مَفْتُوحَةً.

يَخْتَصُّ بِالتَّائِيثِ بِالْأَلْفِ، لِأَن مِثَال (فُعْلَلُ) وَ(فُعْلَاءُ) غَيْرُ مُوجُودٍ،

وَالسُّمَّهَى : الْبَاطِلُ، يُقَالُ : ذَهَبَ فِي السُّمَّهَى^(٤)، إِذَا ذَهَبَ فِي الْبَاطِلِ،

وَأَيْضًا فَيُقَالُ : لِلْهَوَاءِ الَّذِي بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ / السُّمَّهَى. وَيُقَالُ ١٦٩

السُّمَّهَى : الَّذِي يُقَالُ لَهُ مَخَاطُ الشَّيْطَانِ^(٥).

وَمِثْلُهُ الْحُلْكَى، وَهِيَ شَحْمَةُ الْأَرْضِ^(٦)، وَبُدْرَى، مِنَ الْبِدَارِ.

(١) هُوَ أَوْ نُؤَيْبُ الْهَذَلِي، دِيْوَانُ الْهَذَلِيِّينَ ٨٢/١، وَاللِّسَانُ (قَرْنٌ)

وَتَوَقَّى : تَشْرَفَ. وَالْقِرَانُ : جَمْعُ قَرْنٍ، وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ، أَوْ قِطْعَةٌ تَنْفَرِدُ مِنَ الْجَبَلِ. وَالْأَجَادِلُ :

جَمْعُ جَدَلٍ، وَهُوَ الصَّقْرُ. وَالْمَعْنَى : إِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ تَتَّبِعُ الْجَيْشَ مُسْتَتِرَةً بِأَعَالَى الْجِبَالِ، تَنْتَظِرُ مِنْهَا

وَتَسْأَلُهُمْ، وَعَيْنُهَا، مِنَ الذَّعْرِ وَالْخَوْفِ، كَعَيْنِ الْجَبَارَى الَّتِي لَمْ تَرَهَا الصَّقُورُ.

(٢) وَهِيَ رَوَايَةُ الدِّيْوَانِ وَاللِّسَانِ.

(٣) وَهِيَ نَبْتَةٌ طَيِّبَةُ الرِّيحِ.

(٤) اللِّسَانُ (سَمَهُ) وَيُقَالُ لَهُ زَيْضًا : السُّمَّةُ، وَالسُّمَّيْهَى.

(٥) مَخَاطُ الشَّيْطَانِ : هُوَ السِّهَامُ الَّتِي تَتَرَاخَى فِي عَيْنِ الشَّمْسِ لِلنَّاظِرِ فِي الْهَوَاءِ عِنْدَ الْهَاجِرَةِ. وَيُقَالُ

لَهُ أَيْضًا : لَعَابُ الشَّمْسِ، وَرَيْقُ الشَّمْسِ.

(٦) شَحْمَةُ الْأَرْضِ : الْكَمَاةُ الْبَيْضَاءُ.

البناء السابع : بناء (سَبَطَرَى) وهو (فَعَلَّى) بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يختص أيضاً بالتأنيث بالآلف لعدم مثال (فَعَلَّلُ) و(فَعَلَّاءُ).
والسَّبَطَرَى : مِشْيَةٌ فِيهَا تَبَخُّثٌ، نقله القالي عن ابن دُرَيْدٍ. ومثله
(الضَّبَعَطَى) كلمة يُفَرِّعُ بِهَا الصَّبِيانَ، و(الزَّبَعَرَى) : الضُّخْمُ.

البناء الثامن : بناء (ذِكْرَى) وهو (فَعَلَّى) بكسر الفاء وإسكان العين.
والذِكْرَى : مصدر، نحو قوله تعالى : {تَبْصِرَةٌ وَذِكْرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ} ^(١).
ونَبَّهَ بهذا المثال على أن اختصاص هذا البناء بالآلف التأنيث إنما يكون في
المصادر، وذلك أن هذا البناء على وجهين :

أحدهما : أن يأتي مصدراً وهو المقصود، فلا تكون ألفه للإلحاق، لأنَّ
الإلحاق فيه تابع للإلحاق في الفعل، والفعل عَرِيٌّ عن ذلك، ولا يكون ممدوداً
أيضاً، لعدمه في المصادر، ومثله : السَّيِّمَى.

والآخر : أن يأتي اسماً، فليس بمختص بالآلف التأنيث، بل قد يكون كذلك،
نحو : الدَّفَلَى، والشَّعْرَى، و(الحَجَلَى) للحَجَلِ.

وقد تكون ألفه للإلحاق، فإن وزن الواحد، نحو : الذَّفَرَى، فإن للعرب فيه
وجهين، منهم مَنْ يقول : ذَفَرَى أُسَيْلَةَ، ممنوعَ الصرف، ومنهم من يقول : ذِفَرَى
أُسَيْلَةَ مصروفاً.

وقد تأتي أيضاً ممدودة للإلحاق، نحو : عِلْبَاءٌ وَحِرْبَاءٌ، فلاجل هذا أتى
بالمثال من المصدر ليُحَرِّزَ مراده.

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (حِثِّيٌّ) وهو (فِعْلِيٌّ) بكسر الفاء والعين وتشديدها.

ويختص بالتأنيث بالالف، وإذ ليس في الكلام مثال (فِعْلَلٌ) ويقتضى أيضا عدم (فِعْيَلَاءَ) وهو اسم مصدر من : حَثَّته على الشيء، أى : خضضته عليه.

وهذا البناء مختص بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهَجِيرَى، بمعنى العادة، وأيضاً بمعنى الهُجْر من الكلام، والهَزِيمَى، من الهزيمة، والخصيصى من : خَصَصْتُ، والخَلِيفَى : الخلافة، والرَّمِيَا : من رَمَيْتُ، والرَّدِيدَى : من رَدَدْتُ، والمِكِّيَّى : من المَكْتُ، والدِّلِيَّى / من الدلالة.

١٧٠

البناء العاشر : بناء (الكُفْرَى) وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَخْتَصُّ بالتأنيث بالالف، إذ ليس في الكلام مثال فَعْلَلٌ، ولا فَعْلَاءَ. والكُفْرَى، والكافورُ : وعاءٌ طَلَع النُّخْلُ، سُمِيَ بذلك لأنه يَكْفُرُهُ، أى يُغَطِّيهِ. والشَّيْبَانِي (١) يجعله الطَّلَع نفسه، والفراء يجعله الطلع حين يَشُقُّ. قال القالى: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صِحِّته ومثله : (عُرْضَى) من الاعتراض.

البناء الحادى عشر : بناء (خُلَيْطَى) وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.

يَخْتَصِّفُ بالتأنيث بالالف لفقد بناء (فُعْلَلٌ) و(فُعْيَلَاءَ). والخُلَيْطَى : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا في الخُلَيْطَى، أى اختلط

(١) يعنى أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرهم، ومثله النهْيِي، من الانتهاب، وذهبتُ أبله في العُمْيِيهِ
والكُمْيِيهِ، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يَدْرِ أين ذهبت، واللُّغْيَرِي :
الحَفِيرَةُ المَلْتَوِيَّةُ التي يَحْفَرُهَا اليرْبُوع، والشَّرِيْطِي : من الاشتراط.
البناء الثاني عشر : بناء (الشُّقَارِي) وهو (فُعَالِي) بضم الفاء وفتح
العين المشددة.

يَخْتَصُ بِأَلْفِ التَّائِيثِ لَأَن مِّثَال (فُعَالُلُ) و(فُعَالَاءُ) غير موجود.
والشُّقَارِي : نَبَتٌ، ومثله : الحَوَارِي، للدَّقِيق المعروف، والعَوَارِي،
والخُبَارِي الخَضَارِي، والزُّبَادِي، أسماء نباتات.

هذه جملة الأبنية التي أشار إليها الناظم، وقَيَّدَهَا بالشهرة، وكثرة
الاستعمال بقوله : «والاِسْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى» إلى آخره.
ثم نَصَّ عَلَى أَن مَاعِدًا هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ نَادِرٌ فِي الْأَبْنِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ
بِالتَّائِيثِ، فَقَالَ : «وَأَعَزُّ لِيغَيِّرَ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا».

أَيِ انْسَبَ لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندار والقلَّة، ولم يذهب
إلى ذكرها على التَّفْصِيلِ، لقلَّة استعمالها، ولكونها في عدم الفائدة الكُلِّيَّةِ
كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحويُّ من حيث هو نَحْوِيٌّ.

وقد حَصَرَ فِي «التسهيل»^(١) ما اشتهر وما لم يَشْتَهَرَ، ولأبدٍ من ذكر
بعض تلك النواذر المشار إليها في كلامه.

فمن ذلك (أَفْعُلَوِي) ثلاثيًا مضاعف / اللام، نحو (الدَّفْقِي) لِشِيَّةِ ١٧١
فيها تدفُّق وإسراع، و(الجِيْضِي) لِشِيَّةِ فيها اختيال، و(الهِمَقِي) مِشِيَّةِ
فيها تَمَائِلٌ، وهو نادر.

ومنها (فَاعْلَى) نحو : الْبَاقِلَى، بتشديد اللام. قال القالَى : ولا أعلم له نظيراً في الكلام.

ومنه (فَعَلَيَّا) نحو : مَرَحِيَّا، من المَرَح، وَقَلَهِيَّا، وَدَرِيَّا، وَبَرَدِيَّا، وهو من النادر أيضاً.

ومنها (فَعْلُوتَا) والذي حُكِيَ منه : الرَّهْبُوتَا والرَّحْمُوتَا.

ومنها (فَعِلْنَا) نحو : العَرِضْنَى، ولم ينقل القالَى غيره.

ومنها (إِفْعَلَى) نحو : إِيَجَلَى، قال القالَى : ولم يأتِ على هذا غيره.

ومنها (إِفْعِيلَى) نحو : إِهْجِيرَى، وإِجْرِيَّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وعَزَا الشَّيْءَ عَزَوْاً وَعَزِيًّا : نَسَبَهُ. وأتى بـ«الاسْتِنْدَار» في معنى النُّدُور، وهو السُّقُوط والشُّذُوز.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحسب قصده اعتراضات :

أحدهما : أنه نصَّ على أنه يأتى بالأشهر من أبنية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ما ليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أَرَبِي) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خطَّاب^(١) : وقد شَذَّ من (فُعَلَى) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهى (الأَرَبِي) للدَّاهِيَة، و(شُعَبِي) اسم بلد، و(أَدَمَى) اسم موضع، ولم يحك غير هذه الثلاثة الأحرف. ونحو هذا قال غيره حين جعلوا (فُعَلَى) من الأبنية المختصة بالمد.

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردي القرطبي. من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدٌ ماذهب إليه الناظم فيه، وجملته ماحكى القالِيُ فيه، وهو المتَّبِعُ
للسماع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يَزِدْ، وقال : إنه قليل جداً.
وقال سيبويه في «الأبنية»، ويكون على (فَعْلَى) وهو قليل في الكلام^(١)، ثم
حكى ثلاثة ألفاظ.

ومنها (شُمَّهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فُعْلَى) وهو قليل،
قالوا : السَّمْهَى، وهو اسم، والبُدْرَى، وهو اسم^(٢).
ولم يحك منه القالِيُ إلا ثلاثة الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فُعْلَى) وقد
جعله الناظم من الأبنية الشهيرة.

ومنها (سِبْطَرَى) فهو نادر أيضاً، ولم يذكر منه القالِيُ إلا ثلاثة الألفاظ
المذكورة قبلُ، نَعَمْ، حكى من (فِعْلَى) الثلاثي : الحِمَقَى، والدَقْقَى والجِيَضَى
خاصةً، والجميعُ إذا اجتمع من قبيل النادر غير المشهور، فهو، على كل تقدير،
على غير ما زعم الناظم.

وقال سيبويه في الأبنية^(٣) : ويكون على مثال (فِعْلَى) وهو قليل، قالوا :
السَّبْطَرَى، وهو اسم والضَبْغَطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفْرَى) فهو من قبيل النادر أيضاً، إنما حكى منه القالِيُ :
عُرَضَى، وكُفْرَى، وسُلْحَفَى، ثم قال : ولا نعلمُ أتى من هذا المثال، غير ما ذكرنا،
هذا مع أنه أدخل فيه (سُلْحَفَى) وهو رباعي، ليس مثل (الكُفْرَى) فالذى صح
من نقله فيه لفظان خاصة.

(١) الكتاب ٢٥٦/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٦١/٤.

وقال في تقرير الأبنية : إنَّ هذا البناء قليل جداً .

وقال سيبويه^(١) : ويكون على (فُعْلَى) قالوا : العُرْضَى، وهو اسم .

ومنها (الشُّقَارَى) فهو من النادر، إذ لم يَحْكِ منه القالِي غيرَ ماتقدم، إلا

أنه لم يَنْص على أنه نادر، وكذلك سيبويه لما ذَكَر بناء (فُعَالَى) لم يُنَبِّه على ندوره، فلعله استند إلى هذا القَدْر^(٢) .

هذا ما على الناظم في شهرة هذه الأبنية .

وعليه في بناء (الطُولَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصاً، إذ ليس

له ما يُلْحَق به، لعدم (فُعْلَلٍ) أصلَ بناء . وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعْلَلًا،

جَرِيًّا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يَتَرَجَّح عند القائل به بقولهم

:سُوْدُدٌ، فالحقوه بْبُرْقِعٍ وَجُخْدُبٍ . والإلحاق إنما يكون بما هو أصلُ بناء، فعلى

هذا يكون ماجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأنَّ الألف يَمْتَنِع مع التاء أن تكون

للتأنيث كما تقدم، وعند ذلك لا يكون (فُعْلَى) مختصاً بالتأنيث .

وقد يُجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفِيد مرادَه، وهو أنه مثل بفُعْلَى الأَفْعَل، فقد يقال : لم

يُرد إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يَدْخُل له مالم يكن من باب التفضيل الذي

يكون فيه الإلحاق .

والثاني : أن (بُهْمَاة) حُكِيَ نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم

يَكْثُر فيه استعمالُ التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصلِ شائع الاستعمال، وهو

الاختصاص بالتأنيث .

(١) المصدر السابق ٢٦١/٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٧/٤ .

الاعتراضُ الثانی على كلامه : أنه ذُكر في هذه الأبنية ما ليس مختص بالآلف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»^(١) / من قبيل المشترك، وذلك بناء (أربى) وبناء (مرطى) ١٧٢ وبناء (حِثْيَى) وبناء (خَلِيطَى).

فأما بناء (أربى) وهو (فَعَلَى) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جعلوا بناء (فَعَلَى) مثمًا يُعرف به الممدود من المقصور، لأطراده في الممدود، واعتذروا عن نحو (أربى) وأشباهه بالقلة والندور. ومثاله في المجموع : عُلَمَاءُ، وَحُكَمَاءُ، وَفُقَهَاءُ، وهو كثير.

وفي المفردات ناقةٌ عَشْرَاءُ، والعُدَوَاءُ للشُّغْل^(٢)، والعُرَوَاءُ : الرُّعْدَةُ، والغُلَوَاءُ، والرُّحَضَاءُ : العرق.

والقَوْبَاءُ، والخِيَلَاءُ، والنَّفْسَاءُ، والْبُرَحَاءُ، وهو يَتَنَفَّسُ الصُّعْدَادَ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مرطى) وهو (فَعَلَى) فقد جاء منه : قَرَمَاءُ، لموضع، وجَنَفَاءُ، لموضع أيضا، والسَّحَنَاءُ : الهَيْئَةُ، كَالسَّحَنَاءِ، ودَأْتَاءُ وتَدَاءُ، للأمة، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها. وقالوا : نَفْسَاءُ، في : نَفْسَاءُ، وهى قليلة، والأشهرُ نَفْسَاءُ، لكن المد في (فَعَلَى) قليل، نَبَّه عليه سيبويه، فكأنه لا يَتِمُّكُن الاعتراضُ لهذا.

وأما بناء (حِثْيَى) وهو (فَعِيلَى) فقد جاء منه : الفَحِيرَاءُ، والخَصْرِيَاءُ والزَّلِيلَاءُ، والمَكْيِيَاءُ، ذكرهما اللحياني.

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وَأَمَّا بِنَاء (خُلِّيَ) وَهُوَ (فُعِلَى) فَقَدْ تَشْرِكُهُ الْأَلْفُ الْمَمْدُودَةُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ :
دُخِيْلَاءُ، حَكَى الزُّبَيْدِيُّ : أَنَا أَعْلَمُ بِدُخِيْلَاتِكَ.

وهذه الثلاثة نادرة في المد، والذي يَتِمُّكُنَّ الاعتراضُ به هو الأول، على أن المؤلف قد أثبت في «التسهيل»^(١) أربعة الأبنية من المشترك ولم يُفَرِّقْ بين قِلَّة وكثرة.

ثم ذكر الألف الممدودة فقال :

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ

مُتْلَأَتُ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ

ثُمَّ فِعَالٌ فُعْلُلَاءُ فَاءُ وَلَا

وَفَاءِ عِلَاءُ فِعَالِيَا مَفْعُولًا

وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا

مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أَخِذَا

يَعْنَى أَنَّ لِمَدِّ أَلْفِ التَّائِيثِ أِبْنِيَّةً مَخْتَصَةً، لَا تَشْرِكُهَا فِيهَا الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ، وَلَا أَيْضًا يَشْرِكُهَا فِيهَا أَلْفُ الْإِلْحَاقِ أَوْ التَّطْوِيلِ، بَلْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ كَالْعَلَمِ الْمَمْدُودَةِ، فَتَدْخُلُ بِذَلِكَ فِيمَا يَنْضَمُّ وَيُنْحَصِرُ بِالْقِيَاسِ مِنَ اللُّغَةِ. وَجَمَلَةُ الْأَبْنِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً :

أَحَدُهَا : (فَعْلَاءُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ.

(١) انظر : ٢٥٧.

يَخْتَصُّ بالتأنيث بالهمزة، لأن (فَعْلَالًا) في غير المضاعف معدوم، إلا
ما حكى شاذًا من قولهم : ناقةٌ بها خَزْعَالٌ، أى ظَلَع. والقَسْطَال : / ١٧٣
الغُبَارُ، وذلك غير مُعْتَدٍّ به.

أما (فِعْلَاءٌ) بكسر الفاء، أو (فُعْلَاءٌ) بضمها، فلا يَخْتَصُّ بالتأنيث،
لوجود (فُعْلَالٍ) و(فِعْلَالٍ) في نحو : قُسْطَاسٍ، وقِرْطَاسٍ، بل هذان البناءان
يختصان بالإلحاق، كما اختَصَّ (فَعْلَاءٌ) بالتأنيث، هذا مذهب البصريين.
ومن مُثَلِّ (فَعْلَاءٌ) قولهم : السَّرَاءُ، والضَّرَاءُ، والنُّعْمَاءُ، تأنيث
(الأفْعَلِ) في قولهم : بَيْضَاءُ، وصفَرَاءُ، وسَوْدَاءُ، وصَهْبَاءُ، وذلك كثير.

وليس مُشْتَرَكًا للممدودة والمقصورة، وإن كان الناظم قد ذَكَرَ
(فَعْلَى) قبل هذا، لأنه إنما ذَكَرَهَا في مواضع لاحظَ فيها للممدودة، وهى
كونُها جمعًا، أو مصدرًا، أو صفةً لمؤنث (فَعْلَانٍ) ولذلك قَيَّدَهَا فقال:
«أَوْصِفَةٌ كَشَبَعَى» وهى في هذه المواضع الثلاثة لاحظَ فيها للمدِّ، وإنما
تُمَدُّ في غيرها، وهى عند ذلك مختصةٌ بالمدِّ، لاحظَ فيها للقَصْر.

البناء الثانى : (أفْعِلَاءٌ) بفتح الهمزة وكسر العين، وهو أحدُ ما قيد
بقوله : «مُتَلَّثَّ الْعَيْنِ» أى مَضْبُوطُ العين بثلاث الحركات، الضمة والفتحة
والكسرة.

يختص بالتأنيث بالهمزة لعدم بناء (أفْعِلَالٍ). ومن مُثَلِّه في المفردات
: الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف، والأَرْمِدَاءُ، للرَّمَاد.

وهو في الجمع كثير، نحو : أَوْلِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَنْبِيَاءُ، وَأَوْصِيَاءُ، وما
أشبه ذلك. وليس مُشْتَرَكًا لها وللمقصورة.

البناء الثالث : (أَفْعَلَاءُ) بَفَتْحِ الهمزة والعين، وهو الذي يعطيه التَّقْيِيدُ أيضا.

يَخْتَصُ بالتأنيث لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الأصمعي : اليومُ : الأَرْبَعَاءُ، بفتح الباء، والأعرِفُ الأَرْبَعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع ربيع. وقد حكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأَرْبَعَاءُ، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعَلَاءُ) بَفَتْحِ الهمزة وضمِّ العين، وهو الثالث مِمَّا أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتأنيث بالهمزة، كما ذكر في أخويه.

ومن مثله : الأَرْبَعَاءُ، لعمودٍ من أعمدة الخُبَاءِ.

قال القالي : ولم يَأْتِ منه غيرُ هذا الحرف، ولم يذكر سيبويه هذا المثال في الأبنية، وإنما جاء من قِبَلِ أهل الكوفة، و(أَرْبَعَاءُ) أيضا : موضع.

١٧٤

/ البناء الخامس : (فَعْلَلَاءُ) بفتح الفاء واللام.

يَخْتَصُ بتأنيث الهمزة، لَفَقْدِ مثال (فَعْلَلَالٍ).

ومن مثله : عَقْرَبَاءُ، وَحَرْمَلَاءُ، وَكَرْبَلَاءُ، وَتَرْمَدَاءُ، وهى أسماء

مواضع.

وقالوا : لا أدري أَيُّ البرنَسَاءِ هُوَ أَيُّ : أَيُّ الناسِ هُوَ^(١). وهذا

(١) اللسان (برنس).

المثال جعله سيبويه (فَعَلَاءً) فالنون عنده أصلية^(١).

البناء السادس : (فِعَالَاءُ) بكسر الفاء.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فِعَالَالٍ).

ومن مثله : الْقِصَاصَاءُ، لِلْقِصَاصِ. زَعَمُوا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَقَفَ عَلَى بَعْضِ
أُمَرَاءِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : الْقِصَاصَاءُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْ : خَذَلِي الْقِصَاصَ. وَلَمْ يَذْكُرْ
سِيبَوِيهَ (فِعَالَاءً) وَهُوَ مِنْ مُسْتَدْرَكِ الزُّبَيْدِيِّ، وَلَيْسَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الْمَشْتَرَكَةِ، إِذْ لَيْسَ
فِي أَبْنِيَةِ الْمَقْصُورَةِ مَا هُوَ عَلَى (فِعَالِي) وَقَدْ نَفَاهُ سِيبَوِيهَ عَنِ الْكَلَامِ.

البناء السابع : (فُعَلَاءً) بضم الفاء واللام.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فُعَلَالٍ).

ومن مثله : الْقُرْفُصَاءُ، يُقَالُ : قَعَدَ الْقُرْقُصَاءُ، إِذَا قَعَدَ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَأَمْسَ
الْأَرْضَ إِلَيْتَيْهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ (فِعَلَاءً) بِكسر الفاء واللام، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : لَيْلَةُ طَرْمِيسَاءُ،
وَطَلْمِيسَاءُ، أَيْ مُظْلَمَةٌ، وَأَرْضٌ جِلْحِظَاءُ، أَيْ لَاشَجَرَ بِهَا.

وَلَعَلَّهُ تَرَكَهُ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمَشْتَرَكِ لِأَن (فِعَلَالِي) مُوجُودٌ، نَحْوُ : هِنْدَبَا. وَحَكَى
الْفَرَاءُ : قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ، إِذَا ضَمِمْتَ الْقَافَ مَدَدْتَ، وَإِذَا كَسَرْتَهَا قَصَرْتَ. وَقَدْ
جَعَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) مِنَ الْمَشْتَرَكِ. الْبِنَاءُ الثَّامِنُ : (فَاعُولَاءُ) بضم
العين.

يَخْتَصُ بالتأنيث، لعدم بناء (فَاعُولِلٍ) ومن مثله : عَاشُورَاءُ، الْيَوْمُ الْمَعْرُوفُ،
وَقَالُوا : أَصَابَتْهُمْ ضَارُوَاءٌ مُنْكَرَةٌ وَهِيَ مِنَ الضَّرِّ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ.

(١) الكتاب ٢٩٥/٤.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلَاءُ) يختص بالتأنيث أيضا، لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الغَايِيَاءُ، والقَاصِيَاءُ، والنَّافِقَاءُ، أَسْمَاءُ لِحِجْرَةِ الْيَرْبُوعِ،
وَالرَّاهِطَاءُ : تُرَابٌ يُخْرِجُهُ الْيَرْبُوعُ مِنْ حُجْرِهِ وَيَجْمَعُهُ، وكذلك الدَائِمَاءُ،
ومنه أيضا : الْبَاقِلَاءُ، وَعَادِيَاءُ، اسم أبى السَّمُوعِ الْغَسَّانِي. وليس
بمشتَرَك لها وللمقصورة.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بكسر الفاء واللام.

يَخْتَصُّ بِالتَّأْنِيثِ، لعدم مثل (فِعْلِيَالٍ) ومن مثله : الْكِبْرِيَاءُ،
وَالْجَرَبِيَاءُ، لريح الشَّمَالِ، ويختصُّ بالممدودة، فلا تشاركها المقصورة فيه.
البناء الحادى عشر : (مَفْعُولَاءُ) يختص بالتأنيث كغيره.

ومن مثله : الْمَشْيُوقَاءُ، لِلشَّيُوخِ، / الْمَبْغُولَاءُ، لِلْبِغَالِ، وَالْمَحْمُورَاءُ،
لِلْحَمِيرِ، وَالْمَتْيُوسَاءُ، لِلتِّيُوسِ، وَالْمَعْبُودَاءُ، لِلْعَبِيدِ، وَالْمَصْفُورَاءُ : الصِّغَارُ،
وَالْمَكْتُورَاءُ : الْكِبَارُ.

ويكثر في أسماء الجموع كما ذكر، ويقال : أَرْضٌ مَسْلُوءَةٌ، كَثِيرَةٌ
السَّلْمُ، وَمَحْضُورَةٌ، اسم ماء، وليس بمشتَرَك لها وللمقصورة.

البناء الثانى عشر : (فَعَالَاءُ) بفتح العين والفاء، وهو أحد ما أعطاه
قوله : «وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا» يعنى عدم اختصاص العين بحركة من
الحركات الثلاثة، بل يكون البناء مُعْتَبَرًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَ عَيْنُهُ، من
الضم أو الفتح أو الكسر. وأمَّا الفاء فمفتوحةُ الْبِتَّةِ.

ولما أتى بِمَدَّةٍ بعد العين لَزِمَ من كل حركة ما يناسبها من المدَّاتِ،
فالفتحةُ تناسبها الألف، فتقول : (فَعَالَاءُ) والضممة تناسبها الواو، فتقول :

(فَعُولَاءُ) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلَاءُ).

ولم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا اكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّامِعِ بِذَلِكَ، وَلِزُومِ ذَلِكَ لِلتَّحْرِيكِ.

و(فَعَالَاءُ) يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فَعَالَالٍ) وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَشْتَرَكًا وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ (فَعَالَى) لِأَنَّ (فَعَالَى) مُخْتَصٌّ بِالْجَمْعِ، وَأَيْضًا لَيْسَتْ هِيَ أَلْفُ التَّانِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَلَامُهُ فِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَإِنْ أَرَادَهَا فِي الْجَمْعِ فَحَيْثُ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَوَضْعِهَا الْأَوَّلِ، لَا بَعْدَ التَّغْيِيرِ.

وَمِنْ مِثْلِهِ : الْعَجَاسَاءُ، لِلْعَظِيمَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالثَّلَاثَاءُ، لِلْيَوْمِ، وَالْبِرَاكَاءُ : أَنْ يُبْرِكُوا إِبْلَهُمْ، وَيَنْزِلُوا عَنْ خَيْلِهِمْ، وَيَقَاتِلُوا رَجَالَهُ. وَبِرَاكَاءُ كُلِّ شَيْءٍ : مُعْظَمُهُ، وَالطَّبَاقَاءُ : الَّذِي يَنْطَبِقُ أَمْرُهُ، وَالِدَبَّاسَاءُ : الْجَرَادَةُ الْأُنْثَى، وَالْخَصَاصَاءُ : الْفَقْرُ.

البناء الثالث عشر : (فَعُولَاءُ) وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمَقْيَدَةِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لَفَقْدِ مِثَالِهِ فِي الْأَصُولِ، وَلَيْسَ بِمَشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ. وَمِنْ مِثْلِهِ : حُرُوءٌ، وَجُلُوءٌ، لِبِلْدَيْنِ، وَالْحُرُوقَاءُ : الْحُرَاقُ^(١)، وَالْكَشُوءَاءُ، وَهُوَ نَبَاتٌ، وَالِدَبُوقَاءُ : الْعَذْرَةُ.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلَاءُ) وَهُوَ مَا عَطَاهُ التَّقْيِيدُ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لِعَدَمِ مَا يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُشْتَرَكٍ. وَمِنْ مِثْلِهِ : الْقَرِيبَاءُ، وَالْكَرِيبَاءُ، لَضَرْبٍ مِنَ الْبُسْرِ، وَالْكَثِيرَاءُ : الَّذِي يَلْصَقُ بِهِ الشَّعْرُ، وَسَمِيرَاءُ : بَلَدٌ.

(١) وَهُوَ مَا تَقْدَحُ بِهِ النَّارُ (اللسان - حرق).

البناء الخامس عشر : (فَعَلَاءُ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦
 ما يُعطيه قوله : «وَكَذَا مُطْلَقٌ فَاءٍ فَعَلَاءٌ أَخِذَا» أى : بأى حركةٍ تحرَّكت
 الفاء، من الضم أو الفتح أو الكسر، مع فتح العين لاغير. الجميعُ مختص
 بالتأنيث، إذ ليس في الكلام مثال (فُعَلَالٍ) ولا (فَعَلَالٍ) ولا (فِعَلَالٍ).
 فأما (فَعَلَاءُ) فمثاله : قَرَمَاءُ، لموضع، وكذا جَنَفَاءُ، ودَأْنَاءُ وثَدَاءُ
 الأمة، والسُّحْنَاءُ للسُّخَاءِ، والغالبُ إسكانُ العين في الثلاثة، ونَفْسَاءُ : لغةٌ
 في نَفْسَاءَ.

البناء السادس عشر : (فُعَلَاءُ) بضم الفاء، وهو مما أعطاه إطلاقُ
 الفاء.

ومثاله : الْقَرَبَاءُ، والرُّحَضَاءُ، للعرَق، والنَّفْسَاءُ والرُّهْطَاءُ، لِحُجْرٍ من
 جِحرَةِ الْيَرْبُوعِ، وكذلك الْقَصَعَاءُ، وَالْخِيَلَاءُ. ويقال : فَعَلَ ذَلِكَ فِي غُلُوءِ
 شَبَابِهِ، أى أَوَّلِهِ.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فِعَلَاءُ) بكسر الفاء ومثاله :
 الْعِنَبَاءُ، للعِنَبِ، وَالْحَوَلَاءُ، للماء الخارج مع الولد، وَالْخِيَلَاءُ، لغةٌ في
 الْخِيَلَاءِ، وَالسِّيَرَاءُ، للثوبِ الْمُسَيَّرِ، أى : الذى فيه خطوطٌ، وأيضاً نَبْتُ،
 وأيضاً الذَّهَبُ.

هذه جملة ما ذكر من الأبنية المعرفة بالألف الممدودة، ولم يلتزم
 الإتيان بما عدا هذا، فورد عليه في هذا المساق سؤالان :

أحدهما : أنه لا يخلو أن يكون قَصْدُهُ بالإتيان بهذه الأبنية وحدها،
 لأجل أن ماعداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «واعزُّ
 لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا» أو يكون قَصْدُ الإتيان بمثلٍ منها فقط، وكلا
 الأمرين غيرُ سَدِيدٍ.

أَمَّا إِنْ كَانَ قَصْدُهُ أَنْ مَازَكَرَ هُوَ الْأَكْثَرِيَّ، وَمَاعِدَاهُ أَقَلِّيَّ، فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أُمْتَلَّةً نَادِرَةً الْإِسْتِعْمَالَ جَدًّا، وَتَرَكَ أُمْتَلَّةً لَا تَنْقُصُرُ عَمَّا ذَكَرَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

فَمِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الشَّاذَّةِ (أَفْعَلَاءُ). قَالَ الْقَالِي حِينَ مَثَلَهُ بِأَرْبَعَاءَ : وَلَمْ يَأْتِ [مِنْ هَذَا الْمِثَالِ غَيْرِهِ. وَ(أَفْعَلَاءُ) كَذَلِكَ لَمْ يَأْتِ مِنْهُ غَيْرُ : أَرْبَعَاءَ. وَلَمْ يَذْكُرْهُ سَيَبَوِيهِ. وَ(فَعَالَاءُ) لَمْ يَأْتِ^(١) مِنْهُ إِلَّا الْقَصَاصَاءُ قَالُوا : وَهُوَ نَادِرٌ شَاذٌ، وَلَمْ يُثَبِّتْهُ سَيَبَوِيهِ. قَالَ الْقَالِي : وَالْكَلِمَةُ إِذَا حَكَاهَا أَعْرَابِيٌّ وَاحِدٌ لَمْ يَجِبْ أَنْ تُجْعَلَ أَصْلًا، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَذِبًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَلَطًا أَيْضًا فَلَمْ يُسَمَّعْ مِنْ ذَلِكَ الْأَعْرَابِيِّ إِلَّا عَلَى بَابِ الْمَلِكِ^(٢)، وَلَمْ يُسَمَّعْ مِنْهُ بَعْدُ.

قَالُوا : فَلَعَلَّهُ بِالْعَجَلَةِ وَاللَّهْفِ زَلَّ لِسَانُهُ، فَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ لِهَذَا الْإِحْتِمَالِ. وَ(فُعُلُلَاءُ) لَمْ يَذْكُرِ الْقَالِي إِلَّا الْقَرْفُصَاءَ.

وَنَصَّ سَيَبَوِيهِ عَلَى قِلَّتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهُ إِلَّا هَذَا الْحَرْفَ^(٣).

١٧٧ وَ(فَاعُولَاءُ) قَلِيلٌ، لَمْ يَحْكُ مِنْهُ الْقَالِي إِلَّا عَاشُورَاءَ/، وَضَارُورَاءَ.

وَكَذَلِكَ (فِعْلِيَاءُ) لَمْ يَحْكُ مِنْهُ إِلَّا لَفْظَيْنِ تَقْدِيمًا، وَهُمَا : كِبَرِيَاءُ وَجَرَبِيَاءُ.

وَكَذَلِكَ (فَعُولَاءُ) قَلِيلٌ، نَصَّ عَلَيْهِ سَيَبَوِيهِ قَالَ : وَيَكُونُ عَلَى فَعُولَاءَ فِي الْأِسْمِ، وَهُوَ قَلِيلٌ^(٤).

(١) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ت).

(٢) يَعْنِي مَازَكَرَهُ أَنْفَا مِنْ أَنْ أَعْرَابِيًّا وَقَفَ عَلَى بَعْضِ أَمْرَاءِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : الْقَصَاصَاءُ. أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْ : خَذَلَى الْقَصَاصَ.

(٣) الْكِتَابُ ٢٩٦/٤.

(٤) الْكِتَابُ ٢٦٣/٤.

وكذلك (فَعِيلَاءٌ) قليل، نَصٌّ عليه سيبويه أيضاً^(١)، ولم يَحْكِ منه القالِي إلا أربعة الألفاظِ المتقدِّمة.

وكذلك (فَعَلَاءٌ) قليل جداً، وكذلك (فِعَلَاءٌ) أيضاً، فإنَّ أكثرَ ما ذَكَرَ من الأبنية قليلة الاستعمال.

وقد تَرَكَ أبنيةً أُخَر، منها (فِيعِلَاءٌ) نحو : دِيكِسَاءٌ، و(فُعُولَاءٌ) نحو : عَشُورَاءٌ، و(يَفَاعِلَاءٌ) نحو : يَنَابِعَاءٌ، و(تَفَعِلَاءٌ) نحو : تَرَكِضَاءٌ، و(تَفَعِلَاءٌ) نحو : تَفَرِّجَاءٌ و(فَعَنَلَاءٌ) نحو : بَرَنَسَاءٌ، عند غير سيبويه. و(فُعَلَلَاءٌ) نحو : قُرْقُصَاءٌ، و(فَنُغَلَاءٌ) و(فَنَعَلَاءٌ) نحو : عُنْصَلَاءٌ، وَعُنْصَلَاءٌ، و(مَفْعِيلَاءٌ) نحو : مَشِيخَاءٌ، و(مَرَعَزَاءٌ) و(فُعِيعِلَاءٌ) نحو : مَزِيْقِيَاءٌ، و(فُعَلَاءٌ) نحو : سَلْحَفَاءٌ.

هذه أبنيةٌ مختصةٌ بالتأنيث، وغيرُ مشتركةٍ لها وللمقصورة فكان حَقُّه أن يذكرها، كما ذَكَرَ أمثالها.

وأما إن كان قَصَدَ الإتيانَ ببعضِ المثلِّ لينبِّه على ما بَقِيَ، فذلك غير مُفيد في صناعة النحو، لأنَّ المثلَّ لا تُعْطَى في مِثْلِ هذا النَّقْلِ قاعدةٌ يُسْتَدُّ إليها، لكون الألفِ الممدودة لا تُنْضَبُ إلا بِحَصْرِ الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذي قَصَدَ فيها، فكان الواجب أن يَقْصِدَ هنا مثلاً ذلك القَصْدَ.

وأيضاً فكا أتى به من الأبنية كثير، والمثلُّ يَكْفِي منها القليل، لاسيما لمن قَصَدَ الاختصار.

والسؤال الثاني : أنْ ما ذَكَرَ من الأبنية لا يُعَيِّنُ كثيرٌ منها الألفَ الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يُوثَّقَ بالجميع في إثبات ألفٍ ممدودة، إذ ما مِنْ بِنَاءٍ إلا ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتركاً، كما كان

(١) المصدر السابق ٢٦٣/٤.

غيره كذلك، فمن المشترك (أفعلاء) فإنهم قالوا : الأجفلى، والأوتكى.

ومنه (فعللاء) فقد قالوا : جحجبي، وقرقرى، وقهقرى.

ومنه (فعللاء) فقد قالوا : القرقصا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فاعولاء) فقد قالوا : بادولاء، اسم موضع.

و(فعللاء) فقد قالوا : المرطى، والبشكى، ونقرى، وهو كثير، وقد

أثبتته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدم، و(فعلاء) / كذلك أيضاً، فقد قالوا ١٧٨ : أربى، وأدمى، وشعبي، وقد أثبتته الناظم للمقصورة^(١) أيضاً.

فهذه ستة أبنية للمشارك في قسم المشترك، أثبتها في « التسهيل
«^(٢)، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميز فيها الألف المقصورة من الممدودة،
فالحاصل أن هذا الحصر من الناظم في هذا الباب في القسمين معاً غير
مرضى على مقاصد النحو التي قصدتها. والله أعلم.

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
فَتَحًّا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُوَعْلُ الْآخِرِ
تُبُوتُ قَصْرِ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَفِْعِلٍ وَفُعِلٍ فِي جَمْعِ مَا
كَفِْعَلَةٌ وَفُعَلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

قد تقدّم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَب الذي قَصَرَهُ عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخره أَلْفًا، أو قَصُرَ عن لحاقه بالممدود.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَب الذي آخره همزة قبلها أَلْف زائدة، لأنه إذا كان كذلك زِيدَ في مَدِّ الألف بسبب الهمزة.

ثم كلُّ واحد منها يُدْرَك من كلام العرب بوجهين :

أحدهما : جهة السماع والنقل، وهذا غير لائق ذكره بالنحوى من حيث هو نحوى، وإنما هو وظيفة اللُّغوى، فَمَنْ ذَكَرَ منه من النحويين شيئاً فليس من جهة كونه نحوياً.

والثانى : جهة القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقِيساً من اللغة، فالناظم أخذ يذكر هذا القسم في كتابه، ويُرشد إلى وجه القياس فيه.

وَابْتَدَأَ بِالْكَلَامِ عَلَى قِيَاسِ الْمُقْصُورِ فَقَالَ : « إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا » إِلَى آخِرِهِ .

يَعْنَى أَنَّ الْاسْمَ إِذَا اسْتَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ فَتَحَةً لَابَدٌ مِنْهَا ، وَلَا مُبَالَاةَ بِمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ ، فَهَذَا الْاسْمُ إِذَا كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي نَوْعِهِ ، كَمَا كَانَ لِـ (الْأَسْفِ) نَظِيرٌ ، كَقَوْلِهِمْ : الْحَزْنُ ، وَالْفَرَحُ ، وَالطَّرَبُ ، وَالْأَشْرُ ، وَالْبَطَرُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى (فَعَلٍ يَفْعَلُ) فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ الْآخِرِ يَكُونُ مُقْصُورًا قِيَاسًا .

وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْعَقْدُ عَلَى أَشْيَاءَ :

أَحَدُهَا : كَوْنُ هَذَا الْاسْمِ / مُفْتَوَحٍ مَاقِبِلَ الْآخِرِ ، نَحْوُ : الْبَطَرُ ، وَالْأَشْرُ ، وَالْأَسْفُ ، الْمُمَثَّلُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُدْخَلُ ، وَالْمُخْرَجُ ، وَالْمُدْخَلُ ، وَالْمُخْرَجُ . وَهَذَا لَابَدٌ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَتَأْتِ نَظِيرُهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ أَلْفًا إِذْ لَا مُوجِبَ لِقَلْبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلْفًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَاقِبِلَهُمَا مُفْتَوَحًا ، نَحْوَ الْقَاضِي ، وَالْدَّاعِي ، وَالشَّجِي ، وَالْعَمِي ، فَلَا يَكُونُ مُقْصُورًا ، بَلْ مُنْقُوصًا .

وَأَيْضًا يَلْزَمُ مِنْ فَتْحِ مَاقِبِلِ الْآخِرِ ، أَلَّا يَحُولَ بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَبَيْنَهُ الْأَلْفُ الزَائِدَةُ ، فَإِنَّهُ إِنْ حَالَتْ الْأَلْفُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنِ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ مُقْصُورًا ، بَلْ مَمْدُودًا كَ (فِعَالٍ) مُصْدَرٍ (فَاعِلٍ) فَإِنَّهُ يَأْتِي فِي الْمُعْتَلِّ مَمْدُودًا ، نَحْوُ : عَادَى عِدَاءً ، وَنَادَى نِدَاءً ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : قَاتَلَ قِتَالًا ، وَضَارَبَ ضِرَابًا ، وَصَارَمَ صِرَامًا .

وَالثَّانِي : كَوْنُ ذَلِكَ الْاسْمِ ذَا نَظِيرٍ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ جَارِيًا فِي مِثْلِهِ أَنْ يُبَيِّنَ مِنْهُ مَا يُرَادُ ، وَهَذَا لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ دَائِرًا مَعَ الْأَفْعَالِ فِي الْجَرَيَانِ عَلَيْهَا ، وَالْأَطْرَادِ بِأَطْرَادِهَا ، وَذَلِكَ

المصادر، وأسماء المفعولين، وأسماء المصادر، والزمان والمكان، ونحو ذلك مما يطرّد بناؤه.

هذا المراد بالأنظير ومنه مثاله : الذى هو (الأسف) فإنه مصدر لـ(فَعَلَ يَفْعُلُ) تقول : أسِفَ أسْفًا، كما تقول : حَزَنَ حَزْنًا، وفَرِحَ فَرَحًا، وطَرِبَ طَرِبًا، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وتيرة في القياس، ولا يعتدُّ بما خرج عن ذلك لندوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مما قبل آخر مفتوح ذا نظير في القياس، فلا يُعتَبَرُ في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين الممدود، إلا أن يُسْمَعَ، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عَنَبٌ، وجَمَلٌ، وجَعْفَرٌ، فإنه وإن كان له مُوَازِنٌ، نحو : حِمَى، وفَتَى، وعَلْقَى، غيرُ نظيرٍ له، إذ لم يجزِياً على القياس واحد، فهو موقوف على النقل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام ما لا يُدْرَى أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو، ولا يستطيع أن تقول : ذَا لَكْذَا، كما لا يستطيع أن تقول : قالوا : (قَدَمٌ لَكْذَا، ولا قالوا : (جَمَلٌ) لَكْذَا، وكذلك نحوهما^(١). قال : ١٨٠ فمن ذلك : قَفًا، وَرَحَى، وأشباه ذلك، لا يُفَرَّقُ بينهما وبين (سَمَاء) كما لا يُفَرَّقُ بين (قَدَم) وبين (قَذَالٍ) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فَعَلٌ، وهذا فَعَالٌ^(٢).

والثالث : ما يئبني على ذلك، ويطرّد باطراده، وهو كون ما آخره

(١) الكتاب ٥٣٩/٣.

(٢) المصدر ٥٣٩/٣.

معتلٌ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعرف ذلك منه قياساً، وذلك لأنه إذا كان مَجِيئَةً مفتوحَ ماقبل الآخر قياساً، وكان الأصلُ التَّصْرِيفُ أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ماقبلهما انقلبا ألفا - حصل من ذلك معرفةُ المقصور منه قياساً، فنقول : عَمِيَ عَمَى، وشَجِيَ شَجَاً، وهَوِيَ هَوَى، لأن نظيره : فَرِحَ فَرَحاً، وبَطَرَ بَطَرًا، ونحوه.

وهذا العقد قد اشتمل، من معرفة المقصور قياساً، على أنواع شتى، ذكر منها نوعين تائيساً بالباقي:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فِعْلَةٍ) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فِعْلٍ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فتتقلب الياء والواو في المعتل ألفا، فالصحيح نحو كِسْرَةٌ وكِسَرٌ، وإِبْرَةٌ وإِبرٌ.

ونظيره من المعتل نحو : حَلِيَّةٌ وحَلَى، بالكسر، وجِذَوَةٌ وجِذَى، وجِزِيَّةٌ وجِزَى، وجِرِيَّةُ الماءِ وجِرَى، ولِحِيَّةٌ ولِحَى، ودِنِيَّةٌ ودِنَى، وفِدِيَّةٌ وفِدَى، وفِرِيَّةٌ وفِرَى، وبِنِيَّةٌ وبِنَى، ومشِيَّةٌ ومشَى، ونحو ذلك.

والثاني : جمعُ ماكان من الأسماء على (فُعْلَةٍ) بضم الفاء، فإن القياس منه (فُعْلٌ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فيكون المعتل مقصوراً، فالصحيح نحو : قُرْبَةٌ وقُرْبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ.

ونظيره من المعتل : عُرْوَةٌ وعُرَى، وعُدْوَةٌ والوَدَى وعُدَى، وحُبْوَةٌ وحُبَى، وخُطْوَةٌ وخُطَى، وخُصِيَّةٌ وخُصَى، وكُنْيَةٌ وكُنَى، وقُوَّةٌ وقُوَى، وكُدْيَةٌ وكُدَى، ورُبْوَةٌ ورُبَى، ورُؤْيَةٌ ورُؤَى، ورُشْوَةٌ ورُشَى، ودُمِيَّةٌ ودُمَى، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مثَّلَ بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(فَعِلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إمَّا على

(فَعِلَ) أو (أَفْعَلَ) أو (فَعْلَانٌ) فَإِنَّ المَعْتَلَّ الآخرَ منها يقع مقصوراً، لأنَّ نظيره من الصحيح مفتوحٌ ماقبل الآخر.

فالأول نحو : هَوِيَ يَهْوِي هَوًى. فهو هَوٍ، وَذَوِيَ يَذْوِي ذَوًى، فهو ذَوٍ، وَصَدِيَ / يَصْدِي صَدًى، فهو صَدٍ، وَتَوَى يَتَوَى تَوًى، وهو تَوٍ، أى هَالِكٌ، ١٨١ وَدَوَى يَدْوِي دَوًى، وهو دَوٍ، أى أَصابه داء.

ونظيره من الصحيح : بَطَرَ يَبْطُرُ بَطَرًا فهو بَطِرٌ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ فَرَحًا، وهو فَرِحٌ.

والثاني نحو : عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، فهو أَعْمَى، وَعَشِيَ يَعْشَى عَشًى، وهو أَعْشَى، وَقَنَى الأنْفَ يَقْنِي قَنًى، أى طَالَ، وهو أَقْنَى، وَقَعَى الرَّجْلُ قَعًى، وهو أَقْعَى، والقَعَا : رجوعُ طَرَفِ الأنفِ إلى أعلاه.

ونظيره من الصحيح : يَغُورُ الموتُ غَوْرًا، فهو أَغُورٌ، وَحَوَلَ حَوَالًا، فهو أَحْوَلٌ.

والثالث نحو : صَدِيَ صَدًى، وهو صَدِيَانٌ، وَطَوَى يَطْوِي طَوًى، وهو طَيَّانٌ.

ونظيره من الصحيح : عَطَشَ يَعْطَشُ عَطَشًا، وهو عَطْشَانٌ، وَغَرِثَ غَرِثًا، فهو غَرِثَانٌ.

والرابع : ماكان من اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، فالمعتلُّ الآخر من هذا يقع مقصوراً، لأن نظيره من الصحيح مفتوحٌ ماقبل الآخر، فتقول من (أَعْطَى) ونحوه : هو مُعْطَى، ومُدْنَى، ومُقْصَى، ومُخْمَى، ومُرْضَى.

ونظيره : مُكْرَمٌ، ومُدْخَلٌ، ومُخْرَجٌ.

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرَى، ومُفْتَرَى، ومُعْتَدَى عليه،
ومُقْتَدَى به، ومُعْتَنَى به. ونظيره : مُكْتَسَبٌ، ومُلْتَمَسٌ، ومُكْتَتَبٌ.

وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعَى ومُسْتَقْضَى، ومُسْتَقْصَى،
ومُسْتَدْنَى. ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، ومُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجْرَى سائرُ ما كان من أسماء المفعولين مبنياً من
فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ما كان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنياً
من فعل زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطَى، ومُسْتَدْعَى. وبالجمله لفظه كلفظ
اسم المفعول سواء، أو نظيره من الصحيح مفتوح ما قبل الآخر، هذا فيما
كان فعله زائداً على الثلاثة.

فأما الثلاثي فاسمُ المصدر والزمان والمكان منه أيضاً مقصورٌ
قياساً، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَخْتَلَفُ، فتارةً يكون
الزمان والمكان فيها ما قبل آخره مكسوراً، وتارةً يكون مفتوحاً، على ما هو
مُبيّن في غير هذا الكتاب.

نَعَمْ يَدْخُلُ له تحت هذا الْعَقْدُ المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياساً،
فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مَقِيساً بنظره من الصحيح.

١٨٢

السادس : ما كان من أسماء الفاعلين قياسه (أَفْعَلٌ) فإنه يكون
مقصوراً إن اعتل آخره، نحو : عَشِيَ فهو أَعَشَى، وعَمِيَ فهو أَعْمَى،
وجَلَى فهو أَجْلَى، إذا انحسر الشعرُ عن مقدّم رأسه، وما كان نحو ذلك.
ونظيره من الصحيح : شَتَرَ فهو أَشْتَرُ، وصَلَعَ فهو أَصْلَعُ، وعَوَرَ
فهو أَعْوَرُ.

وقد قَدَّمَ الناظم أنه قياسُ فيما كان من الأفعال على (فَعَلَ) غيرَ مُتَعَدٍّ، وكذلك سائر ما كان من (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) جارياً على القياس فمعتلُّه مقصور، لأن ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح.

والسابع : ما كان من أسماء الأجناس بين واحدٍ وجمعه إسقاطُ التاء، وكان ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياساً، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقة بإسقاط التاء قياسُ، حَسَبَ ما ذكر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرهم، فتقول : قَطَاةٌ وَقَطَا، وَقَنَاةٌ وَقَنَى، ونَوَاةٌ ونَوَى، وَحَصَاةٌ وَحَصَى، وسَدَاةٌ وسَدَى، وهو البلّح^(١).

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وشَجَرٌ، وَتَمْرَةٌ وَتَمَرٌ.

وكذلك إذا كان مكسوراً الأول أو مضمومته، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحكى : جمع الحُكَاة، وهى العِظَاةُ، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكره في «التسهيل»^(٢) وهو ما كان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مراداً به آلة الفعل، نحو: المِهْدَى، للطبق الذى يُهْدَى فيه والمِقْرَى، للجَفْنَةِ أو العُسِّ أو الصُّحْفَةِ التى يُؤْتَى فيها بِقَرَى الضَّيْفِ، والمِقْلَى الذى يُقْلَى عليه. ونظيره من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسَنٌ، ومِقْصٌ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التعريف، غيرُ مُسَلَّم، وإن كان صحيحاً في نفسه،

(١) في اللسان (سدا) «السُدَى والسَدَاء»، ممدود: البلح بلغة أهل المدينة.

وقيل : السُدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه.

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفعلاً) في الآلات يُشاركه (مفعلاً) كمِقْرَاضٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِسْمَارٍ، ومِسْجَاحٍ، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظيرَ : مِهْدَى، ونحوه، مِفْتَاحٌ ومِسْمَارٌ، لامِبْضَعٌ ومِنْجَلٌ، فلا يَهْتَدِي الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا يُفَرِّقُ بينه وبين الممدود. وهذا هو العُمْدَةُ في هذا الباب.

وقد احتاط الشَّلُوبِيْن على هذا المعنى، حتى رَدَّ على من جَعَلَ (فَعَلَى) جمعاً من الأبنية التي يَطْرُدُ فيها القَصْرُ، ونَقَضَ عليه بمثل (قَصْبَاءَ، وطَرْفَاءَ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمعٍ / وهذا ١٨٣ جمع. فالجوابُ : أنه لايتبيّن الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه الإلسن إلا لمن قَتَلَ هذه الصناعةَ علماً، فالإحالة للناشئين أو المتوسّطين على ذلك خطأ.

هذا ماقاله، وما نحن فيه أخرى وأحقُّ أن يُحتاط فيه، وألاً يُجعل في هذا الباب معرُفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ماكان من الجموع على (فَعَلَ) جمعاً لـ (الفُعْلَى) أنثى (الأفْعَلِ) فإن المعتل الآخر فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوحٌ ما قبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُّنْيَا والدُّنَى، ونظيره الفضلَى والفضْلُ، والكُبْرَى والكُبْرُ، ونحو ذلك.

هذه المثل ونحوها ممّا قَصِدَ الناظم بعقده في قياس المقصور. وقد نَقَصَه عَقْدٌ ثانٍ لا يَقْصُرُ على مقاومة ماذكره، وذلك لأن النحويين يُثَبِّتون القياس في المقصور بطريقتين :

أحدهما : طريقُ الاعتبار بالنُّظير، وهو ماتقدّم ذكره.
والآخر : طريقُ الاطراد وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألفٌ، وهو في معنى (المشئي) نحو : البَشَكِي، والمَرطَى، والخَوَزَلِي، والهِيدَبِي.

فهذا النوع قد اطرُد فيه في كلامهم القصرُ، فمتى جاءت لفظَةٌ وفي آخرها ألفٌ، وهى من أسماء (المشئي) ولم يُدْرَ قَصْرُها من مَدِّها، حُكِمَ عليها بالقَصْر، لاطرَاد نظائرها على القصر.

والثاني : ماجاء من المصادر على بناء (الفَعِيلِي) نحو : الخِطْبِي، والرَّمْيِي، والخَلِيفِي. فهذا أيضا قد اطرُد فيه القصرُ، إلا ماشذ من قولهم : الخَصِيصَاءُ، والفَخِيرَاءُ، فهو من الشاذ المسموع غير المقيس، على أن المؤلف في «التسهيل»^(١) جعل هذا البناء من قبيل المشترك بين المقصورة والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فُعَلَى) تائيث (الأفْعَلِ) نحو: الكُبْرَى، والصُغْرَى، والفضَلَى، ونحو ذلك، فهو مُطرَد في القصر لاينكسر أبداً.

والرابع : ماكان على (فَعَلَى) من المؤنث، ومذكره على (فَعْلَان) نحو : غَضَبَانُ وَغَضَبِي، وسَكَرَانُ وسَكَرَى، فإن القصر في ذلك مطرد لاينكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعَالَى) نحو : سَكَارَى أو (فُعَالَى) نحو : صَحَارَى.

والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعاً على (أفْعَال) ١٨٤
فإن مفردة مقصور إذا كان آخره ألفاً، نحو : عَصَى وَأَعْصَاءُ، وَرَحَى
وَأَرْحَاءُ، وَقَفَاً وَأَقْفَاءُ. ونحو ذلك.

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ما كان جمعاً على (فَعْلَى) فإنه مقصور قياساً، نحو :
مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَزَمِنٌ وَزَمَنَى وهذا الذي
اعتراض أبو على الشلوّيين كما تقدم، إذ وَجَدَ طَرَفَاءَ، وَحَلَفَاءَ، ونحوه ولكن يُزِيلُ
الاعتراضَ عنه أن يقال : كلُّ (فَعْلَى) كان جمعاً لفَعِيلٍ أو فَعِلٍ أو أَفْعَلٍ بمعنى :
مُصَابٍ، أو مُوجِعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ما كان اسماً لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثي، نحو : المَرَى،
والمَرَعَى، والمَجَلَى، ونحو ذلك، وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكرها النحويون لأطّرادها في أنفسها، وإن لم يكن
لها نظيرٌ من الصحيح. والناظم لم يَلْتَفِتْ إليها كما ترى، ولم يَعْقِدْهَا بِعَقْدِ كَمَا
عَقَدَ الأنواعَ الآخر، وعلى أنه كذلك فَعَلْ فِي «التسهيل»^(١) فاقْتَصَرَ على العَقْدِ
بالنظير، وترك عَقْدَ الأطرَادِ على شُهْرَتِهِ، وكثَرَةِ فائِدَتِهِ. والاعتراضُ عليه في
«التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختصر. ومثل هذا الاعتراض يلزمه في
الممدود أيضاً، على حَسَبِ ما يُذَكَّرُ إن شاء الله تعالى.

و«الدُّمَى» في تمثيله : جمع دُمِيَّةٍ، والدُّمِيَّةُ : الصُّورَةُ من العاج ونحوه،
تُشَبِّهُ بِهِنَّ النِّسَاءَ، قال الشاعر^(٢) :

وَمِثْلُ الدُّمَى شُمُّ العَرَانِينَ سَاكِنُ بِهِنَّ الحَيَاءُ لَا يُشْعِنُ النِّقَافِيَا
وَقَالَ الْآخَرُ فِي وَاحِدٍ «الدُّمَى»^(٣) :

(١) انظر : ص ٢٥٨.

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٣٩، والبيت ملفق من بيتين هما :

كَدُمِيَّةٍ صُورٌ مُحَرَّابُهَُا بِمَذْهَبٍ فِي مَرَمَرٍ مَانِرٍ
أَوْ بِيضَةٍ فِي الدُّغَصِ مَكْنُونَةٍ أَوْ دُرَّةٍ شَيْفَتٌ لَدَى تَاجِرٍ =

أَوْ دُمِّيَّةٌ صُوِّرَ مُحْرَابُهَا
 أَوْ دُرَّةٌ شِيَفَتْ إِلَى تَاجِرٍ
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
 فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
 كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بَدَأَ
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ : أَرْعَوَى وَكَارَتْأَى

هذا عَقْدُ الممدود الذي يُبَيِّنُ الْمَقِيسَ منه، وهو التعريف بالنظير، يريد أن ما كان من الأسماء قد استَحَقَّ أن يكون قبل آخره ألف، فإنَّ نظيره من المعتل ممدودٌ وجوباً، ولم يُقَيَّدَ النظيرَ بالمعتل وإن كان الحقُّ فيه ذلك، كما أنه لم يقيد الأول بالصحيح، وكان الوجهُ ذلك أيضاً، اتِّكَالاً على فَهْمٍ ذلك من التقييد في المقصور، لأنه قال : ثَمَّةُ «فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرِ» إلى آخره.

وقال / في الصحيح : «وكانَ ذَاَ نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ» فَقَيَّدَهُ بِالمثال، ١٨٥ وذلك يدل على أنَّ الممدود نظرُ المقصور في ذلك التقييد، فكأنه قال : وما استَحَقَّ قبل آخره ألفاً من الصحيح الآخرَ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرِ الْمَدُّ حَتْمًا عُرِفَ.

وقد تقدَّم أن الممدود هو ما آخره همزة قبلها ألف زائدة، لذا الكلام يُعطى أشياء :

أحدها : كونُ هذا الاسم قبل آخره ألف، وبهذا يتأتَّى في المعتل أن

= والمحراب : صدر البيت، ومائر : غائر متداخل، والدعص : كليب الرمل، ومكنونة : مخبوءة، وشيَفَتْ : جَلِبَ.

يكون ممدوداً، ما آخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكم فيه أن تنقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستمرة أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: الاستدعاء، والأبتداء، في نظير: الاسترسال، والاقتدار، ونحوه. والثاني : كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أن معناه أن يكون القياس جاريًا في مثله أن يُبنى منه ما يراد، وهو إنما يتأتى فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال، ومتصرفها، وذلك المصادر وما إليها.

والثالث : ما يُبنى على ذلك، وهو كون النظير المُعلِّ ممدوداً لزوماً كما تقدم، فلا يكون مقصوراً إلا إن اضطرَّ شاعر، كما سيأتي ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعاً مما يكون ممدوداً قياساً بقوله : (كَمَصَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَ بِهِمْزٌ وَصَلٌ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتل الآخر، والذي بُدِئَ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدوداً مطلقاً، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألف زائدة قبل الآخر، فينقلب الحرف المعتل، فيما آخره مُعْتَلٌ همزةً.

ومثل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما : (ارْعَوَى) وهو (افْعَلٌ).

والثاني : (ارْتَأَى) وهو (افْتَعَلَ) من الرأى، ومصدر (ارْعَوَى) الأزْعواءُ و (ارْتَأَى) الارتأءُ.

ومثل ذلك : اقْتَدَى اقْتِدَاءً، و استَوَى اسْتِواءً، وارتَوَى ارْتِواءً، واخْتَسَى اخْتِساءً.

ونظيره من الصحيح : اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واخْتَمَلَ اخْتِمَالاً، واخْتَسَبَ

اِخْتِسَابًا. وهكذا كل ما كان بهمزه الوصل في أوله، كما قال، نحو : اُنْحَنَى
اُنْحِنَاءً، وَاِنْقَضَى اِنْقِضَاءً. ونظيره : اُنْطَلَقَ اُنْطِلَاقًا.

وكذلك : اِسْلَنْقَى اِسْلِنْقَاءً، وَاِخْرَنْبَى اِخْرِنْبَاءً. ونظيره من الصحيح :
اِسْحَنْكَ اِسْحِنْكَاءًا، وَاِخْرَنْجَمَ اِخْرِنْجَا مًا.

وكذلك : اِسْتَسْقَى اِسْتِسْقَاءً، وَاِسْتَعْدَى اِسْتِعْدَاءً. / ونظيره : ١٨٧
اِسْتَعْظَمَ اِسْتِعْظَامًا، وَاِسْتَعْلَمَ اِسْتِعْلَامًا. وكذلك سائرهما.

إلا أن تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييدٌ عائدٌ بنقص في
القانون، لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو
همزة قطع، فمصدره ممدودٌ قياسًا، نحو : أُعْطِيَ اِعْطَاءً، وَأَمْضَى
إِمْضَاءً، وَأَغْنَى إِغْنَاءً، وَآتَى إِيْتَاءً. ونظيره من الصحيح : أَكْرَمَ إِكْرَامًا،
وَأَسْلَمَ إِسْلَامًا، وَالْمَ اِعْلَمَ اِعْلَامًا، فلو قال :

كَمَصْنَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا

بِزَائِدِ الْهَمْزِ كَأُعْطِيَ وَارْتَأَى

لَعَمْ، وكان أكثر فائدة.

وما أتى به الناظم مثال لقاعدته، وهي تشمل أنواعا : أحدها : ما
ذكره.

والثاني : ما كان مصدرًا لِفِعْلٍ عَلَى (فَاعَلْتُ) نحو : رَامِيَ رِمَاءً،
وَزَانِيَ زِنَاءً، وَعَادِيَ عِدَاءً، وَهَادِيَ هِدَاءً، وَوَالَى وِلَاءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالًا، وَضَارَبَ ضِرَابًا. وهذا وإن كان
المطرّد في مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الْفِعَالُ) وأنه ليس بمقصود،
إذ لا يَتَوَهَّمُ فِي (المُفَاعَلَةِ) قَصْرٌ، فلا يَخْطُرُ بِبَالِ النَّاظِرِ. والنظر هنا إنما

هو فى تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشكّل الأمر فيهما بحسب المدِّ والقصر.

والثالث : ما كان من المصادر صَوْتًا مضمومَ الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَاءُ، والحُدَاءُ، والرُّغَاءُ، والتُّغَاءُ والنُّدَاءُ بالضم، حَكَاه ابن جنى، وحكى أنُ الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصِّيَاحُ، والصِّيَاحُ. ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَاءُ فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا ممدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائده، نحو : النَّبَاحُ، والبُغَامُ، والصَّرَاحُ، والخَوَارُ، والجَوَارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أَفْعَلَة) قياساً، نحو : أُنْفِيَّةٌ، وأرْشِيَّةٌ، وأَقْبِيَّةٌ هو جمع : رِشَاءٌ، وفِنَاءٌ، وقِبَاءٌ، وكذلك : أُبْنِيَّةٌ، وأَحْذِيَّةٌ، وأُرْدِيَّةٌ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أَفْعَلَة) جمعا للثلاثي، لأنه و (فِعْلَة) فى الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فشاذ، نحو جَمْعُهُم (نَدَى) على : أُنْدِيَّة.

ونظيره من الصحيح : قَذَالُ وأَقْذَلَةُ، وَجِمَارُ وأَحْمِرَةٌ، وَخَوَانُ وأُخُونَةٌ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جُمِعَ جَمْعَ قِلَّةٍ، فإنه لا يكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحَى وأَرْحَاءٍ، وَقَفَا وأَقْفَاءٍ، وَشَلَوُ وأَشْلَاءٍ، وَقِنُورُ وأَقْنَاءٍ، وَظَبَى وأَظْبَاءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثي، فكل ذلك / ١٨٨ لا يُجْمَعُ جَمْعَ قِلَّةٍ على (أَفْعَل) لأن (أَفْعَل) لا يكون جمعا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلَلُ أَطْلَالُ، وَعَدَلُ وَأَعْدَالُ، وَقَفَلُ وَأَقْفَالُ.

والسادس : ما كان من المعتل اللازم على (فَعَل) ٨ أو (فَعَلَة) فإن جمعه على (فِعَال) ممدود-١٠ نحو : ظَبْيٌ وَظَبَاءٌ، وَدَلْوٌ وَدَلَاءٌ، وَقَشْوَةٌ وَقِشَاءٌ، وَجَدْيٌ وَجَدَاءٌ، وَنَهْيٌ وَنَهَاءٌ، وَنَجْوٌ وَنَجَاءٌ، وَعَجْوَةٌ وَعِجَاءٌ، وَحِطْوَةٌ وَحِطَاءٌ، وَخَطْوَةٌ وَخِطَاءٌ، وَلَعْوَةٌ وَلِعَاءٌ.

فمثل هذا لا يكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شذَّ، نحو : قَرِيَّةٌ وَقُرَى. ونظيره من الصحيح : جَبَلٌ وَجِبَالٌ، وَكَلْبٌ وَكِلَابٌ، وَهَضْبَةٌ وَهَضَابٌ، وَقِصْعَةٌ وَقِصَاعٌ، ونحو ذلك.

والسابع : كلُّ ما كان معتلًّا الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التانيث، وهو من الأجناس المخلوق التي تُجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عَظِيَّةٌ وَعَظَاءٌ، وَعَبَايَةٌ وَعَبَاءٌ، وَدِرْحَايَةٌ وَدِرْحَاءٌ^(١). وهونظير : قَطَاةٌ وَقَطَاءٌ، في المقصور. ونظيره من الصحيح : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ.

هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عَقْدِ النَاطِم، ونَقَصَه العَقْدُ الثَّانِي، كما نَقَصَه في المقصور، وهو عَقْدُ الاطرَاد وإن لم يكن له نظيرٌ من الصحيح، وتحت أنواع.

أحدها : كل جَمْعٍ على (فُعَلَاءَ) بل نقول : كل اسم جمعاً كان أو غير جمع، كان على (فُعَلَاءَ) فإنه ممدود اطرادا.

أما الجمعُ فلا يَنْكسر، نحو : عُلَمَاءٌ، وَحُلَمَاءٌ، وَفُقَهَاءٌ، وَظُرَفَاءٌ، وَشُرَفَاءٌ، ونحو ذلك.

(١) العَظَايَة والعَظَاءَة : بويبة من الزواحف ذوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا. وتسمى في مصر بالسُّحْطِيَّة.

والعَبَايَة والعَبَاءَة : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشْرَاءُ، والعُرَوَاءُ، والعدَاءُ، والنُفْسَاءُ، والقُوبَاءُ،
والخِيَلَاءُ، والرُّحَضَاءُ، والصُّعْدَاءُ.

ولم يأتِ مثلُ هذا على (فَعْلَى) مقصورا إلا نادرا نحو شُعْبَى، وإِرْبَى،
وهى ستة ألفاظ معبودة. وقد تقدّمت^(١).

والثانى : ما كان من الجمع على (أَفْعِلَاءَ) فإنه ممدود، نحو :
أُولِيَاءُ، وَأَصْدِقَاءُ، وَأَشْقِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَبْرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فَعْلَاءَ) مؤنث (لأَفْعَلِ) الذى
ليس للتفضيل، نحو : حَمَقَاءُ، وَحَمَرَاءُ، وَصَفَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَدَرْدَاءُ، وَعَوْرَاءُ،
وَشَعْلَاءُ، وَبَلَقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف. بدل هذه الأنواع : كُلُّ ما كان فى آخره همزة
التأنيث، يريد : من (فَعْلَاءَ) و(فَاعِلَاءَ) و(فَاعُولَاءَ) / و(أَفْعِلَاءَ) و(فَعَالَاءَ) ١٨٩
ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لا ينبغي أن يذكر فى القياس كذا، إلا أن
يكون قد اطّرد فى بعض أبنية ألا يكون مقصورا.

فهذه جملة نقّصت الناظم، وهى أكيدة كالجملة التى ذكر، ولم يعتمد
فى «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكر هنا، وهو الاعتبار بالنظير
المطّرد، فلعله رأى لذلك وجها أدّاه إلى الاختصار، عليه وهو متّبِع فى هذا
لسيبويه، إذ لم يذكر إلا ما اعتُبر بالنظير.

ويقال : أَرَعَوَى عن القبيح، إذا كَفَّ عنه، وارتأى الشئ : افْتَنَلَ من
الرأى، بمعنى التدبّير.

(١) انظر : ص ٣٨١

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرِ ذَا

مَدُّ بِنَقْلِ كَالْحَجَى وَكَالْحَذَا

يَعْنَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمَقْصُورِ أَوْ الْمَمْدُودِ عَادِمًا لِلنَّظِيرِ، لَمْ يَطْرُدْ فِي بَابِهِ، وَلَا كَثُرَ كَثْرَةُ تَقْضَى لَهُ بِالْقِيَاسِ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى النَّقْلِ، وَمُتَلَقَّى مِنَ السَّمَاعِ، مَوْضِعُهُ كَتَبُ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا مَدْخَلُ فِيهِ لِلنَّحْوِ.

وَقَوْلُهُ : «ذَا قَصِرَ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «الْعَادِمِ» أَيْ الَّذِي عَدِمَ النَّظِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ«بِنَقْلِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «الْعَادِمِ» أَيْ ثَابِتٌ بِالنَّقْلِ.

ثُمَّ مَثَلُ الْمَسْمُوعِ مِنَ الْمَقْصُورِ بِمِثَالِ، وَهُوَ (الْحَجَى) وَمَثَلُ الْمَمْدُودِ بِمِثَالِ آخَرٍ وَهُوَ «الْحَذَا» وَإِنَّمَا قَصَرَهُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ، فَزَمَا «الْحَجَى» فَهُوَ الْعَقْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

فَإِنْ لَجَّ فِي هَجْرِي صَفَحْتُ تَكْرُمًا

لَعَلَّ الْحَجَى بَعْدَ الْغُرُوبِ يَثُوبُ

وَالْحَجَى : السَّتْرُ أَيْضًا، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَقْلُ حَجَى لِأَنَّهُ سِتْرٌ لِصَاحِبِهِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ. وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْحَجَى : الْمَلَجَأُ، وَهُوَ بِمَعْنَى السَّتْرِ، وَأَنْشَدَ^(٢):

ذَكَّرَنِي سَعْدًا دُعَاءً بِالْقِرَى

وَنَسَمُ الرِّيحِ إِلَى غَيْرِ حَجَى

وَنَظِيرُهُ فِي كَوْنِهِ مَسْمُوعًا : الْعَصَا، وَالرُّحَى، وَالْفَتَى، وَالْغَنَى، وَالتَّوَى،

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرَّبَّاءُ، والرُّضَا، وكثير من ذلك.

وأما (الحِذَاءُ) فهو ما يُتَّعَلَّ به، وهو أيضا : القِدْ، يقال : فلانٌ جَيِّدُ الحِذَاءِ، أى جَيِّدُ القِدْ، وحِذَاءُ . كل شيءٍ إِزَاوُهُ، ويقال لظلف الشَّاه، وحافر الدابة وَخْفُ البعير حِذَاءٌ .

ونظيره فى السَّمَاع : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِنَاءُ المسموع، والكِسَاءُ، والسَّمَاءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزَّكَاءُ، ونحو ذلك.

وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذَكَرَ أولاً أن ما كان له نظير/ من ١٩٠ الصحيح فهو فى القَصْرِ أو المدِّ قياسٌ، ثم ذَكَرَ هنا أن ما عَدِمَ النظيرَ فليس بقياس، فاقْتَضَى أن ما ليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعٌ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرٌ من الصَّحِيح، وهو مع ذلك مُطْرَدٌ فى بابه، يُؤْخَذُ بالقياس، كما ذَكَرَ فى العَقْدِ الذى فاتته، فمِثْلُ (فَعْلَاءَ) تَانِيثُ (الأَفْعَلِ) و (فَعْلَى) أَنْيْثُ (فَعْلَانٌ) يَقْتَضِى أنه غير مأخوذ قياساً، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقِيسٍ، وغير مَقِيسٍ.

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحِقِ باب المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصرُ الممدود، ومدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنثور فهذا لا يكون، لأن ما يُقَاسُ فى الكلام لا يكون مأخوذاً القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يَأْتِ إلا فى الشَّعْر، فلا يُنْقَلُ إلى الكلام، وهذا ما لا خلاف فيه، فلذلك قال : «وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ» فَقَيْدُهُ بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشَّعْر لا فى الكلام،

ويعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجَمَّع عليها، يريد أنها مُجَمَّع على جوازها.

والأخرى : مختلف في جوازها ومنعها.

أما الجائزة بإجماع، على ما ذكر، فقصر الممدود، وذلك قوله : «وقصر ذى المد اضطراراً مُجَمَّع عَلَيْهِ» وذلك أن يضطر شاعر إلى قصد ما هو بحق الأصل ممدود، وهو كما إذا إراد أن ينطق فى شعره بـ «كيساء» ولا يستقيم له الوزن مع بقاء المد فيه، فيقصره فيقول : «الكيساء» هكذا على وزن الحمى والحجى. وقد جاء مثل هذا كثيراً فى الشعر، فمنه قول الراجز^(١):

* لا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

وقال الآخر^(٢):

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ

مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدْ أَلْهَا

أراد «صنعاء» و«العداء» وهو (فَعَّالٌ) من العَدُو. وقال شُمَيْتُ بْنُ

زَيْنَبَاع^(٣):

(١) العينى ٥١١/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والهمع ٣٣٧/٥، والدرر ٢١١/٢، والأشمونى ١٠٩/٤ ويَعْدُه

* وَإِنْ تَحْنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ *

وتحنى : انحنى ظهره، واحدوب. والعود : المسنن من الإبل. ودبّر البعير : مقرّ ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإنصاف ٧٥٢، والأشمونى ١١٠/٤ والقارح : الفرس الذى بلغ

خمس سنين. والعداء : شديد العدو.

والطمرة : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم فى الدعاء بغية الإثلب.

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً
يَفِيٌّ مِنْ أَهْدَاهَا لَهُ الدَّهْرَ إِنْ لَبِئْتُ

وَأُنْشِدُ الْفَرَاءَ^(١):

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ

ومن ذلك كثير.

ولم يذكر الناظم كيفية القصر، ولا ما الذي يُحذف؟ الزائد أم
الأصلي؟ والقياسُ حذف الزائد، وهو الألف التي قبل الآخر.

وأما المسألة المختلَف/ فيها فمدُّ المقصور، فأجازه الكوفيون ١٩١
والأخفش من البصريين، ومنعه سائر البصريين^(٢)، وذلك لوجهين:

أحدهما كـ القياسُ، وهو أن مدَّ المقصور على خلاف الأصل، بخلاف
قصر الممدود فإنه على الأصل، إذ القصرُ هو الأصل، بدليل أن الممدود
لا تكون ألفه إلا زائدة، وألفُ المقصور قد تكون أصليةً وزائدة، وإذا كانت
ألفُ الممدود زائدةً أبداً – فالزيادةُ على خلاف الأصل، فإن لا ينبغي أن
يُخرج عن الأصل إلى غير أصل.

والثاني : أن السماع به إما معدوم، إن تَوَوَّلَ مَا اتَّوَأَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ،
وإما شاذٌ لا يبلغ القياس.

وحجّة الكوفيين وجهان أيضاً : القياسُ، من جهة إجماع على

(١) معاني القرآن ٩١/١، والإنصاف ٢٨٥، وابن يعيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والعيني

٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/١، والدرر ٣٣/١.

(٢) انظر الإنصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفاً، كقوله^(١):

* كَأَنَّ فِى أَنْيَابِهَا الْقَرْنُفُولُ *

وقوله^(٢):

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقوله، أنشده سيبويه^(٣):

* نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القبيل، فَلْيَجُزْ كما جاز ذلك.

والسماعُ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيره^(٤):

سَيُغْنِيَنِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى

فَلَا فَاقَ رَّيْدُومٌ وَلَا غِنَاءُ

والغنى : مقصور، وأنشد الكوفيون^(٥):

(١) الخائنص ١٢٤/٣، والمحاسب ٢٥٩/١، وابن الشجرى ١٥٨/٢، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان

(قرنفل) وقبله : * مَكْرُورَةٌ جُمُ الْعِظَامِ عَطْبُولُ *

والمكورة : المطوية الخلق الحسنة. والعطبول : الجميلة الفتية الطويلة العنق والقرنفول : القرنفل. يصف هذه المرأة بالجمال، وثغرها بطيب الريح، وجمال النكهة .

(٢) المغنى ٣٧٢، واللسان (عقرب).

(٣) هو الفرزدق، يصف ناقه، وقد تقدم الاستشهاد به مراراً، وصدره.

* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ *

(٤) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٥١٣/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، ١١٠/٤٠، واللسان (غنى).

(٥) الخصائص ٢٣١/٢، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٤٢/٦، والعينى ٥٠٧/٤، والأشمونى

١١٠/٤، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدام.

والسعال: أصله السعلة، وهى الغول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلة: والجرأ : الفتاة، تقول : هذه جارية. بينة الجرأ والخواء : الخلاء، تقول : خَوَى الربيع يَخْوَى، إذا خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر. وَيَنْشَبُ : يعلق. والمسعل : موضع السعال من الحلق. واللهاة جمع لهاة، وهى اللحم المطبقة فى أقصى سقف الفم.

قَدْ عَلِمْتُ أُخْتُ بَنِي السَّعْدِ
 وَعِلِمْتُ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ
 أَنْ نِعْمَ مَاكُلُوا عَلَى الْخَوَاءِ
 يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ مِنْ شَيْءٍ
 * يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ *

قالوا : قمدٌ (السَّعْلَى) و (الْخَوَى) وكذلك (اللَّهَاءُ) لأنها مقصورة، وأنشد
 ابن الأنباري^(١):

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحَدُّ
 وأنشد أيضا^(٢):

لَمْ نُرَحِّبْ بِأَنْ شَخَصْتَ وَلَكِنْ
 مَرَحَّبًا بِالرُّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
 ولم يُشر الناظم إلى مذهبٍ له في المذهبين، بل قال : «وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ
 يَقَعُ» يعنى عكس قصر الممدود، وهو مد المقصور.
 وقد أوَّل البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْهَا بِجَهَالَةِ الْقَائِلِينَ، وَالْإِنْصَافُ أَنْ
 مَانَقَلَوْهُ فَهُمْ ذَوُو عُهُدَتِهِ، وَهُمْ مَحْمُولُونَ عَلَى الصِّدْقِ، وَالتَّأْوِيلُ بَعِيدٌ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ
 نَادِرٌ شَاذٌ، لَا يَبْلُغُ مَبْلَغُ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا كَقَصْرِ الْمَدْدِ.

ثم يُعاد النظر مع الناظم في هذه المسألة من ثلاثة أوجه:
 أحدها: أنها من مسائل الضَّرَائِرِ الْمُخْتَصَّةِ بِالشَّعْرِ، فَهِيَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ،

(١) الإنصاف ٧٤٧، وَيُحَدُّ : يُمنع ويُحرم.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وَشَخَصَ الرَّجُلُ : ذهب من بلد إلى بلد. والرضاء : ضد السخط .

غير/ محتاج إليها في تكثير سواد المختصرات، ونظمه من المختصرات ١٩٢
التي يكون ما هو أقل منها إجحافاً، فلم أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج
إلى أن يأتي عوضها بقاعدة أو قانون يتعلّق بالكلام، وهو أحوج إلى ذلك،
إذ ينقصه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثاني : أنه أتى بها على مساق الجواز القياسي، إذ قال :
«وقصر ذى المد اضطراراً مُجمَعٌ عَلَيْهِ» يعنى على جوازه، وهذا الكلام
يُعطى أنه جائز قياساً، وما محلّه الضرورة كيف يجوز قياساً؟ بل هذا
الكلام شبه المتناقض، لأن الضرورة تؤذّن بوقفه على محله، والجواز
القياسي يؤذّن بتسويغ النطق به للمولّد والعربي ابتداءً، فهذا مُشكل.

والثالث : أن الناظم حكى الإجماع في جواز قصر ذى المد هكذا
مطلقاً، وليس النقل كذلك إلا عمّن عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا
باشتراط، فهو لا يُجيز قصر ما لا يجوز أن يأتي في بابه مقصوراً، نحو:
(فَعْلَاءَ) تانيث (الأفعل) في نحو : حَمْرَاءَ وَبَيْضَاءَ، فمثل هذا لا يجوز عنده
أن يقصر، لأن مذكّره : أبيض وأحمر، فـ(ففعلاء) تانيث (أفعل) لا يكون
إلا ممدوداً، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً لا غير،
وهكذا يقول في مدّ المقصور: لا يجوز عنده إلا في ما لا يجيئ في بابه
ممدوداً، نحو : (فَعْلَى) تانيث (فَعْلَانِ) في مثل : سَكْرَى وَغَضَبَى، فلا
يجوز مدّه لأن (فَعْلَى) تانيث (فَعْلَانِ) لا يأتي ممدوداً أبداً، وكذلك كل ما
يقتضي القياس أن يكون مقصوراً.

والحاصل : أن ما كان مدّه أو قصره داخلاً تحت القياس المتقدم
لا يُجيز الفراء المخالفة فيه في ضرورة ولا غيرها، وأما ما عدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحَى، وَهْدَى، وَحَجَى):
رَحَاءٌ، وَحَجَاءٌ، وَهْدَاءٌ، لأنها إذا مُدَّتْ صارت إلى مثل: سَمَاءٍ، وَدَعَاءٍ،
وَرِدَاءٍ.

وتقول فى (سَمَاءٍ، وَدَعَاءٍ وَرِدَاءٍ): سَمَاءٌ، وَدَعَاءٌ، وَرِدَاءٌ، لأنها إذا
قُصِرَتْ صارت إلى مثال: رَحَى، وَهْدَى، وَحِمَى هكذا النقل عنه، فإطلاقُ
الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور،
وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكلاً أيضاً.

والجواب/ عن الأول : أنَّ المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى ١٩٣
عندهم من المسائل الطبَّوْلِيَّة^(١). وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل
«كتاب الإنصاف»^(٢). فالتنبية عليها حَسَنٌ فى هذا المختصر، كما فعل ذلك
فى مسألة «صرف ما لا ينصرف فى الشعر وعكسها» فهما فى الشهرة
سواء، فلذلك ذكرها.

والجواب عن الثانى : إنَّ باب «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما
يكون الشاعر مضطراً إليها كثيراً، فتَعُمُّ بها البَلْوَى، حتى يكثر وجودها
فى الشعر للضرورة، وتَبْلُغُ أن يُقاس عليها فيه، كما يكثر الحكمُ فى
الكلام، حتى يَبْلُغَ مَبْلَغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القَبِيل، فقد
كثُر فى النُّظْم كثرةً لا يُعَدُّ مرتكبُها فى الشعر اختياراً لاحقاً ولا خارجاً عن
كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف ما لا ينصرف، وتخفيف

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة—، وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحد.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشدد في الوقف، والترخيم في غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفاً على محلّه من السّماع، لا يجوز لشاعر مؤلّد استعماله لنُذوره في الضرائر، كقوله أنشدّه سيبويه^(١):

* قَوَاطِنًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

وقولهم في (الجلد) : الجِلْد، قال^(٢):

إِذَا تَجَسَّرَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبْتٍ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لا يقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر في ما يكون في الكلام حرفاً

(١) الرجز للعجاج، وسبق الاستشهاد به مرارا.

(٢) نوادر أبي زيد ٢٠، والخصائص ٣٣/٢، والمنصف ٣٠٨/٢، والهمع ٣٤١/٥، والنوادر ٢١٤/٢، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٣٨/٢.

والشعر لعبد مناف بن ربیع الهذلي، ويروى «تجاوب نوح» والسبت - بكسر السين - الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال. ويلعج : يؤلم - وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن في القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقد بَيَّنْتُ هذا المعنى، فى ما أظنُّ فى «الأصول».

وعلى هذا القانون يَعْنُ هنا اعتذار عن الناظم فى مثل هذا الموضع، وهو أن يأتى بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يبنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة. وقد تقدّم التنبيه على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكى فى قَصْرِ الممدود صحيح على الجملة، إذا الفراءُ يُجيزه على الجملة، لكن يشترط فى الجواز، فهو باعتبار ذلك يُطلَق عليه أنه مُجيز، وأيضا فلما كان خلافه شاذاً لم يُعْتَد به خلافاً.

{ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوَّدِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا }

١٩٤ قَدَّمَ أَوَّلًا إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ، وَحَصَلَ فِي ذَلِكَ الْبَيَانُ /
الْكَيْفِيَّةُ الْعَامَّةُ لَهُمَا، وَذَلِكَ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي النَّصْبِ
وَالْجَرِّ، تَلِيَهُمَا نُونُ مَكْسُورَةٍ فِي الْمُثْنَى، وَلِحَاقِ الْوَاوِ فِي الرَّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ تَلِيَهُمَا نُونُ مَفْتُوحَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ، وَلِحَاقِ أَلْفٍ وَتَاءٍ
فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَهَذَا فِي الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ الصَّحِيحِ الْآخَرِ، لِإِزَادَةِ فِيهِ
يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ الرَّبَاعِيِّ فَمَا فَوْقَهُ، لِإِزَادَةِ
فِيهِ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

لَكِنِ الْمَعْتَلَّ الْآخَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ لَهُ أَحْكَامُ زَائِدَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ، وَالثَّلَاثِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَهُ حُكْمُ زَائِدٍ أَيْضًا،
فَوَجِبَ تَبْيِينُ ذَلِكَ.

وَأَتَى بِذَلِكَ هَاهُنَا كَالْمَقْدَمَةِ لِدُخُولِ بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَلِيَكُونَ شَمْلُ
الْجَمْعِ مَجْتَمِعًا، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ التَّثْنِيَةِ، فَقَالَ :

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى اجْعَلْهُ يَا

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيًا

كَذَا الَّذِي الْيَا أُصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

فِي غَيْرِ ذَا ثَقَلْبُ وَأَوَّ الْأَلْفُ

وَأُولَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلْفُ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التي يُراد تثنيتهما على ثلاثة أقسام :
منقوص، ومقصور، وممدود، فذكر حكم المقصور والممدود، ولم يذكر حكم
المنقوص، وهو حر بالذكر لما سيأتى.

وابتدأ بالمقصور، فذكر أنه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعياً فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبلى،
أو خامسة نحو : مُصْطَفَى أو سادسة نحو : قَبَعْتُرى.

والثانى : ما كان ثلاثياً أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الفتى، وهو
مثاله، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحِيْتُ، والهُدَى، والعَمَى، والقَرَى.

والثالث : ما لم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولا واو، وهو الجامد الذى ذكر،
إذا كان مِمَّا أَمَلَتْهُ العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسمٌ مبنى، والمبنيات إذا
كانت الألف فى أواخرها لا يحكم عليها بأن أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك
تَصَرُّفٌ، والتصريف لا يدخل الأسماء المتوَعِّلَة فى شَبَه الحرف، كما
لا يدخل الحرف، نحو : إَلَى، وَعَلَى، كما سيأتى ذكره فى التصريف إن
شاء الله.

وهذا فى الأسماء، ومنه فى الحروف (بَلَى) ولم يقتصر فى قوله :
«الجامد» على الأسماء فقط، فإنَّ المقصود منها فى هذا الباب إنما هو
بعد التَّسْمِيَة، لأنها لاتثنى ^(١) إذا كانت باقية على أصولها، والأسماءُ
والحروف/ فى هذا على سواء.

والرابع : ما عدا تلك الأقسام الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثياً أصله الواو نحو : رِضَى، وضُحَى، وَرَحًا - فيمن قال : رَحَوْتُ - وعَصًا، وَقَفًا .

والآخر: ما كان جامداً لم يَمَلْ، سواء كان اسماً أو حرفاً، نحو : (لَدَى) و (أَمَّا) بمعنى: حَقًّا و (عَلَى) فى وَجْهَيْهَا^(١)، و (إِلَى) وما كان من نحو ذلك .

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تَمَلْ، وإن كان معرباً قابلاً للتصريف نحو : (خَسَا)^(٢) بمعنى فَرَدَ، و(لَقَا)^(٣)، بمعنى مَلَقَى لا يُعْبَأُ به .

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثلاً، لا يُعرف لها أصل، إذ لم يُتَصَرَّف فيها بتثنية ولا جمع ولا فِعْل، ولا أُمِيلَتْ، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها .

وذكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكْمُهَا أن تَنَقَلِب الألف فيها إلى الياء، وأن القسم الرابع يَنَقَلِب فيه الألف^(٤) إلى الواو :

وأما القسم الأول : وهو ما كانت فيه أَلْفُ رابعة فصاعداً، فقال فيه : «أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى اجْعَلْهُ يَاءً» إلى آخره .

يعنى أن الاسم إذا كان مُرْتَقِياً عن الثلاثة، بأن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقَلِب فيه مطلقاً، سواء كانت الألف زائدة، كحُبْلَى وَقَبَعُتْرَى، وأَرَطَى، فإنك تقول : حُبْلَيَانِ، وَقَبَعُتْرَيَانِ،

(١) يقصد أنها تكون اسماً وحرفاً، وتكون اسماً بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها من كقوله:

* غَدَتُ من عليه بعدما تَمَّ ظَمُّهَا *

انظر مغنى اللبيب : على .

(٢) فى اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكا، ولل فرد : خسا . ومنهم من يلحقها بيباب فتنى» . وفى المقصور والممدود له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوت، وأصل خسا الهمز فتكتبان بالف ولايجريان لأزى معرفة، قال الشاعر :

كافرا خسا أو زكا من دون أربعة لم تَخْلُقُوا وَجُسُودُ الناس تَقْتَلَجُ

ومن أجراها جعفر نكرة بمنزلة بمعنى وثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجَرَّ .

(٣) كذا ، وفى اللسان :لقى الشيء الملقى ، والجمع القاء .

(٤) ز : الف .

أرطيان، أو كانت منقلبة عن أصل واو نحو : مُصْطَفَى، ومُعْطَى، فإنك تقول : مصطفىان، ومُعْطيان، وإن كانا من صَفْوِ الشئ وصفوته، ومن: عَطَا يَعْطُو، أو ياء، نحو : مشترى ، ومُجْتَبَى^(١)، فإنك تقول : مُشْتَرَيان، ومُجْتَبَيان^(١) .

فأما وجه القلب فلاجل أن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها، وهو آخر المثني، وما آخره ألف لا يمكن تحريكه، لأن الألف لا تقبل الحركة، ولم يمكن حذف الألف للتباس المثني بالمفرد عند الإضافة.

وبهذا^(٢) يبطل قول أهل الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية، مما كثرت حروفه، نحو : قَبَعَثَرَى، وجُمَادَى، ونحوهما، فيقولون : قَبَعَثَرَانِ، وجُمَادَانِ، وكأنهم يحكون ذلك عن العرب، ولم يذكروا منه شاهداً على تلك الحكاية. قال السيرافي^(٣) : لم أر الكوفيين استشهدوا على شئ من ذلك، يعني مما ادَّعوا عن العرب، والذي يحفظه البصريون^(٤) في السماع / موافقة القاعدة من عدم الحذف ، وعلى هذا اعتمد الناظم ١٩٦ فلم يفرق في وجوب قلب الألف بين ما كثرت حروفه وما قلَّت، بل قال : « اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا »، فإذا لا بد من قلب الألف ليتحرك ما قبل علامة التثنية بالفتح .

وأما وجه قلبها ياء على الخصوص فحُملاً على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل، وأنت لو بنيت فعلاً مما فوق

(١) ز : مجتنى ومجتنيان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « على ذلك بشيء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلب الألف إلى الياء، سواء كانت أصلها الواو أو غيرها، فتقول :
سَلَقَيْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَاصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يَأْتِ في الأسماء قلب الألف واوا
في التثنية إلا في (مَذْرُوبَيْنِ)^(١) فوقف على محله.

وأما القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألف فيه منقلبة عن الياء، فذكر أن
حكمه حكم ما قبله فقال : « كَذَا الَّذِي يَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ».

يعني أن ما كان أصله الياء من الثلاثي تُقلب الألف فيه إلى الياء. وبين
أن مراده « الثلاثي » التقسيم والتمثيل بالفتى، فالياء إذا قلت : الْفَتَيَانِ، هي
الأصلية، وكذلك تقول : رَحِيَّانِ، وَهَدِيَّانِ، وَعَمِيَّانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء لأن القلب إذا كان لأبد منه، فلا بد من واو أو ياء،
فالذي هو الأصل أولى أن يؤتى به.

وأما القسم الثالث، وهو الجامد الذي لا أصل لألفه، لكن أميل، فذكر أن
حكمه الحكم المتقدم بقوله : « وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقلب فيه ياء فتقول في (مَتَى) مُسَمًى به مَتَيَّانِ، أو في
(بَلَى) بَلَيَّانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقربة إليها.
فإن قيل : فإن الإمالة تكون في بنات الياء والواو، فمن أين ألزمت الياء
معه حتى لا يجوز قلبها واوا؟

فالجواب : أن الياء على اللامات أغلب من الواو، ألا ترى أن ما كان فوق
الثلاثة يقلب إلى الياء مطلقا، وإن كان من نوات الواو، فلما كثرت الياء هنالك

(١) المذروبين : مثنى مذكرى. وهو ظرف الألية. وشاهد التثنية بالواو قول عنترة :

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مَذْرُوبِيهَا لَتَقْلُنِي فَمَا أَتَدَا عَمَارَا

انظر البيت في كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/٨.

حَكَمُوا مع الإِمالة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام^(١)، حتى يتبيَّن لك أمرُها بتصريفٍ أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأملوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل^(٢) سيبويه .

وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكر أن الألف تُقلب ١٩٧ فيه واوا مطلقا بقوله : " (في غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الألف) .

يعني أن الألف تُقلب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثيا أصله الواو قلبت الألف فيه إلى أصلها، فقلت: في (رِضًا) : رِضَوَانٍ، وفي (ضُحَى) ضُحَوَانٍ، وفي (رَبَا) رَبَوَانٍ، وفي (عَصَا) عَصَوَانٍ، هكذا مطلقا من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يرتَضْ مذهب الكوفيين، إذ فرَّقوا بين المفتوح الأول وبين المضموم والمسكوره، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا أَلَفَ^(٣) المكسورة والمضمومة ياءً، فقالوا : رِضَيَانٍ، وَضُحَيَانٍ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائي في (رِضًا) رِضَيَانٍ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكاية أبي الخطَّاب في (الكِبَا) كَبَوَانٍ، وحكاية الكسائي : جِمَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، في : رِضًا، وَجِمًا . قال الجوهري : « وسمع الكسائي : رِضَوَانٍ، في تثنية الرُّضَا، والحمي » قال : والوجه حِمَيَانٍ وَرِضَيَانٍ قال : « ومن العرب من يقولها بالياء على

(١) في النسخ : الاستفهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٦ - ٣٨٧ . هذا ويقال للكناية بغناء البيت : الكبا .

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواو أكثر»^(١). وكأنه يعنى بالأصل القياسَ عنده، فإن الأصل في الألف الواو ولا بُدُّ^(٢).

والحقُّ ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرتضى النازم^(٣) على ظاهر كلامه، وإنماردَّت الألف إلى الواو لأنها إذا كان لابدُّ من قلبها^(٤) فإلى الأصل أوَّلَى، كما تقدم في الثلاثي اليائي .

وما كان جامداً ولم يَمَلْ قَلْبَتْ أَلْفُهُ وَاوًا، كالذى أصله الواو، فتقول في (لَدَى) مَسْمَى به : لَدَوَان، وفي (عَلَى) : عَلَوَان، وفي (إِلَى) : إِلَوَان، وفي (أَمَّا) أَمَوَان، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلب على اللّامات كما قال سيبويه^(٤). وغيره، لأنه ليس شئ من بَنَات الياء تَلْزَم أَلْفَه عَدَمَ الإِمَالَةِ، بل القاعدةُ العَرَبِيَّةُ أَنْ كُلَّ مَا أَصْلُهُ الْيَاءُ فَالْإِمَالَةُ فِيهِ جَائِزَةٌ، فَالْإِمَالَةُ عَدَمُ الإِمَالَةِ، بل القاعدةُ العَرَبِيَّةُ أَنْ كُلَّ مَا أَصْلُهُ الْيَاءُ فَالْإِمَالَةُ فِيهِ جَائِزَةٌ، فَالْإِمَالَةُ عَدَمُ الإِمَالَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْيَاءِ فِيهَا.

فإن قلت : إنما أُلْزِمَتِ الْعَرَبُ أَلْفَ (عَلَى) وَ (إِلَى) وَنَحْوَهُمَا الْفَتْحَ قَبْلَ الْحُكْمِ بِالْوَاوِ، فَلَمْ قُلْتُ : إِنْ عَدَمَ الْإِمَالَةُ دَلِيلٌ عَلَى الْوَاوِ، وَهِيَ لَمْ تُوجَدْ/ بَعْدُ؟

١٩٨

فالجوابُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّا لَا نَدْعَى مَا قُلْتُ، وَإِنَّمَا نَقُولُ : إِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ دَاخِلَةٌ فِي حُكْمِ مَا أُلْزِمَتْهُ الْعَرَبُ الْفَتْحَ لِأَجْلِ أَنْ أَصْلَهُ الْوَاوِ، لَا أَنَّا جَعَلْنَا إِلْزَامَهُمْ عَدَمَ الْإِمَالَةِ فِيهَا لِأَجْلِ أَنْ أَصْلُهَا الْوَاوِ، فَلَا إِشْكَالَ عَلَى هَذَا.

(١) هذا نص الصحاح في مادة « رضا ». أما في « حمى » فقال « وسمع الكسائي في تثنية الحمى

حموانٍ، قال : والوجه حميان ». هذا وشيء حمى محضور لا يقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل في الف رضا الواو ، ولا يشمل قوله حمى ، فإن الأصل في الفها الياء .

(٣-٢) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٣٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيحَ ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قلب هذه الألف واواً. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورجَّحه المؤلف في «الشرح»^(١) بقاعدة سيبويه أن الباء على (٢) الألف إذا كانت لاماً أغلب لكن ، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه في إن إلزامهم عدم الإمالة دليلُ على الواو؛ إذ ما من ألفٍ أصلها الياء إلا وإلا مالةٌ جائزةٌ فيها، فإنما يريد أن الياء أغلبُ فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدمَ إلا مالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولةً، ولم تُملَّ، قلبت أيضاً واواً بمقتضى كلامه فتقول في (خَساً): خَسَوَانٍ، وفي (لَقَى) لَقَوَانٍ، وما كان مثلهما، ولا تُقلب إلى الياء للعلّة المذكورة في النوع قبلَ هذا، من أن اعتزامهم على ترك الإمالة دليلُ على الواو.

وبهذا أيضاً يُضَعَّف قولُ من ارتضى في هذه الألف قلبها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التي هي لام. وقد تقدم ما فيه أنفاً، فالأصح ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

ثم قال : «وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفَ».

الهاءُ في «أَوَّلَهَا» عائدة إلى الألف، أي : أَوَّلِ التي تَقْلِبُهَا ياءً أو واواً ما كان قد أُلِفَ في المُثَنَّى قبلَ هذا، واعتيد فيه من العلامتين، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحاً ما قبلهما. وعلى كلام هنا سُؤالاتُ :

أحدها : أنه قَصَرَ الكلام في التثنية على المقصور والممدود، وترك الصحيح، والجاري مجراه من المعتل، نحو : ظَنِّي، وَغَزِي، وهذا حَسَنُ (كما) (٣) تقدم. وترك أيضاً ذكر المنقوص، فلم يتعرض له. وتركه مع الصحيح والجاري

(١) شرح التسهيل ٩١/١.

(٢) من الأصل : عن .

(٣) عن س .

مَجْرَاهُ يُعْطَى أَنَّهُمَا عَلَى حُكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَتَيْنِ دُونَ تَغْيِيرٍ،
وَذَلِكَ، بِإِطْلَاقٍ، غَيْرٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْمُنْقُوصَ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ،
وَمُنْقُوصٌ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

أَمَّا الْمُنْقُوصُ بِغَيْرِ قِيَاسٍ فَعَلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : مَا يُرَدُّ فِيهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي
التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ. الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ^(١)، لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ فِي اللَّحَاقِ
وَعَدَمِهِ مَجْرَى الْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ: أَخٍ، وَأَبٍ، وَحَمٍّ، وَهَنْ-، فِي اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ -
يُرَدُّ إِلَيْهِ/ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ، كَمَا يُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ : أَخَوَانِ، ١٩٩
كَمَا تَقُولُ : أَخُو زَيْدٍ، وَأَبَوَانِ، كَمَا تَقُولُ : أَبُو زَيْدٍ.

وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِأَنَّكَ [لَا]^(٢)، تُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فَتَقُولُ
وَجَوِبًا : أَخَانِ، وَأَبَانِ، وَحَمَانِ. وَهَذَا فَاسِدٌ لَا يُقَالُ إِلَّا فِي الشَّدُوذِ.

وَالثَّانِي : مِنْ قِسْمِي الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْقِيَاسِيِّ مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ^(٣)
الْمَحْذُوفُ فِي الْإِضَافَةِ، نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ وَهَنْ، فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. وَحُكْمُهُ
مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النَّازِمِ مِنْ جَرَيَانِهِ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَتَلْحَقُ الْعِلَامَتَانِ
دُونَ تَغْيِيرٍ، فَهَذَا يَمْشِي لَهُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَحُكْمُهُ أَنْ
يُرَدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجَوِبًا، نَحْوُ: قَاضٍ، وَغَازٍ، وَشَجٍّ، وَعَمٍّ، فَتَقُولُ :
قَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ، وَشَجِّيَانِ، وَعَمِّيَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) فِي ت : « وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالِهِ، الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حُكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ
أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ ». وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِعٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) عَنْ س .

(٣) سَقَطَ مِنْ « س » .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتين من غير تغيير، مكان
يجئ منه : قَاضَانِ، وَغَازَانِ^(١)، مثل : يَدَانِ، وهذا فاسد لا يقال.
والسؤال الثاني : أنه ذُكر من أقسام المقصور الجامد، وأراد به ما
لا أصل له من ياء ولا واو، ومثله بـ (مَتَى) ودخل بمقتضى ذلك الحروفُ
وما كان نحوها من الأسماء.

وهذا القسم لا يخلو أن يكون جامداً بالمعنى الذى أراد قبل التسمية
به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونه جامداً صحيح، لكنه فى تلك
الحال لا يُثَنَّى ولا يُجمع باتفاق، لأنه لا يُثَنَّى من الكَلِمَ [إِلَّا]^(٢) الأسماءُ
القابلةُ لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لا يصح فيها التثنية.
والناظم إنما أتى بالجامد هنا بناءً على صحة التثنية فيه، وفيها كلامه.
وإن كان بعد التسمية فالتثنية سائغة، لصيرورته كسائر لأسماء
المقصورة، نحو : عَصَاً وَرَحَى، لكنه فى تلك الحال غيرُ جامدٍ عند
النحويين أجمعين سِوَاهُ، حَسَبَ ما أظهر كلامه؛ إذ كان النحويون يقولون:
إن الجامد إذا سُمِّيَ به انتقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء
الشبيهة به، فإن كان الحرفُ أو الاسم المبنى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ)
صار بعد التسمية بمنزلة : يَدٍ وَدَمٍ، ثلاثياً فى الأصل، ويُقَدَّرُ أنه حُذِفَ
منه الآخر، ولذلك يَرَدُّونَهُ فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يَفْعَلُونَ فى (مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف ٢٠٠
أنها منقلبة عن أصل، هو واو أو ياء، حَسَبَ ما أعطاهم الدليل. والأصل
هنا الياءُ فيما أُمِلَ، اعتباراً بالإمالة كما تقدّم بيانه، فليس (مَتَى) و (بَلَى)
بعد التسمية بجامدين أصلاً، بل هما وبأبهما عند أهل العربية أجمعين

(١) فى ت : قاضيان وغازيان. وهو تحريف.

(٢) زدنا «لا» ليستقيم السياق.

كَعَصًا: رَحَى، فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ، إِلَّا فِي الْعِلْمِيَّةِ خَاصَّةً، وَالتَّنْيِئَةُ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ.

فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ هُنَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَمُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى جَرَى فِي «التَّسْهِيلِ» وَ«شَرْحِهِ»^(١) مِنْ إِبْثَاتِ الْأَلْفِ الْأَصْلِيَّةِ، وَأَسْقَطَهَا فِي «الْفَوَائِدِ» وَجَرَى عَلَى طَرِيقَةِ النَّاسِ .

السُّؤَالُ الثَّلَاثُ : أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ الْأَوَّلَ. فِي الْأَلْفِ : فِي «غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَآوَا الْأَلْفُ» فَاقْتَضَى أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ ثَقْلَبُ وَآوَا مُطْلَقًا؛ إِذْ لَمْ يَعْنِيَنَّهَا بِحُكْمِ سَوَى مَا أَعْطَاهُ هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الشُّمُولِ وَالْعُمُومِ فِي الْقَلْبِ وَآوَا .

وَهَذَا الْحُكْمُ فِي الْأَلْفِ الْمَجْهُولَةِ عَلَى إِطْلَاقِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ تَنْقَسِمُ الْأَلْفُ الْمَجْهُولَةُ إِلَى مُمَالَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ أَوْ بَعْضِهِمْ، وَغَيْرِ مُمَالَةٍ، فَأَمَّا غَيْرُ الْمُمَالَةِ فَهِيَ الَّتِي ثَقْلَبُ وَآوَا، وَأَمَّا الْمُمَالَةُ فَلَا ثَقْلَبُ إِلَّا يَاءٌ كَالْأَلْفِ الْجَامِدَةِ عِنْدَهُ، فَلَوْ سَمِعْنَا فِي (خَسَا) الْإِمَالَةَ لَقَلْنَا فِي التَّنْيِئَةِ : (خَسَيَانِ) كَمَا تَقُولُ فِي (مَتَى) : مَتَيَانِ، كَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» قَالَ : وَإِذَا ثُنِّيَ الْمَقْصُورُ قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَآوَا إِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهَا، أَوْ أَصْلًا، أَوْ مَجْهُولَةً وَلَمْ تُمَلَّ، وَيَاءٌ إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، وَعَلَى الْمَعْنَى فَسَّرَهُ فِي «الشَّرْحِ»^(٢) «فَهَذَا فِيهِ مَا تَرَى».

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ : أَنَّ الْمَنْقُوصَ عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِيَاسِيٍّ وَغَيْرِهِ، لَكِنِ الْعُرْفُ النَّحْوِيُّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَنْقُوصَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقِيَاسِيُّ، وَكَذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣) : «فَإِنْ كَانَ - يَعْنِي حَرْفَ الْإِعْرَابِ - يَاءٌ لَازِمُهُ تَلَى كَسْرَةً

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٣) عبارة في التسهيل : «فإن كان ياء لازمة تكي كسرةً فمَنْقُوضٌ» وقال في الشرح ٨٩/١ : «والمَنْقُوض - القَرْفَى لاسم الذي حَرْفُ إِعْرَابِهِ يَاءٌ لَازِمَةٌ عَلَى كَسْرَةٍ»

فمنقوصٌ عُرْفِيٌّ» وهو الذى يُشكَل على كلامه، وغيرُ القياسى قد جُعِل فيه ما قَبْل الآخر كالأخر، فحكمه حكم الصحيح إلا فى : أخ، وأب، وأخواتها، فيُشكَل أيضا. أما المنقوص العُرْفى فقد عُلِمَ أنَّ حذفَ آخره لعلَّة هي ثبوت التنوين، إذ كان أصل (قاصٍ) قَاضِيً، فحُذِفَت الحركة من الياء استثقالا، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحُذِفَت الياء فقليل : قاضٍ، ٢٠١ وإذا^(١) كان كذلك ففي التثنية يزول التنوين للحاق العلامتين، فلا بُدَّ من رجوع الياء لزال ما أُوجِبَ حذفها، فتقول : قَاضِيَانِ، وكذلك ما أشبهه . فلما كان رجوع الياء معلوماً من جهة القياس لم يَحْتَج إلى التنبيه عليه، وعلى أنه لو صرَّح بحكمه لكان أليقَ به من تَكَلُّفِ مثل هذا الجواب . وأما (أخ) وأخواته فأشكأله وارد، ولعله لما خرج عن باب المنقوص غير القياسى بهذا الحكم لم يَنْبَ عليه لقلته، إذ هي أحرف معدودة، وهذا إضافيه ما فيه .

والجواب عن الثانى أن مذهب المؤلف فى مثل (مَتَى) و (أَلَا) و (بَلَى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصلية غير منقلبة، اعتباراً بأصلها المنقول منه، وهو مذهب يُظهر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»^(٢) وربما وقع له فى «التسهيل» ما يشير إلى ذلك فى موضع آخر فى ظننى . وعند قراءته نبهنا شيخنا القاضى - رحمة الله عليه - وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه فى «باب التثنية» ولكن سَقَطَ عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذامذهبُ مردود، وموضع الرد عليه غير هذا التقييد^(٣) .

(١) فى الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/١ .

(٣) فى ز : التفسير .

والجواب عن الثالث أن يقال : يمكن أن يكون ترك ذكر الألف المجهولة رأساً لقلتها؛ إذ لا يوجد منها إلا النادر القليل، فلم يحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقوله : «أَخِرَ مَقْصُورٍ» هو منصوب بفعل مضمر يفسره

قوله : «اجْعَلْهُ يَا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجْعَلْهُ يَا» وقوله : «كَذَا الَّذِي أَلْيَا أَصْلَهُ» محذوف الآخر ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربتُ مَا يَأْتِي^(١)». و«عَنْ ثَلَاثَةٍ» متعلق بقوله : «مُرْتَقِيًا». و«الْجَامِدُ» معطوف على «الَّذِي» والإشارة بـ«ذا» في قوله : «فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَأَوَّ الْأَلِفُ» ليس راجعاً إلى أَقْرَبِ مذكور؛ بل هو راجع إلى جميع ما ذكر من الأقسام التي تُقْلَبُ ألف فيها ياء، وعادته أنه لا يشير بـ(ذا) و(ذى) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يحترز هنا من هذا الإبهام، لأنه لا يتصور إلا أن يكون راجعاً إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

٢٠٢ / وَمَا كَصَخْرَاءَ بَوَاوِ ثُنْيَا
وَنَحْوُ عَلْبَاءِ كِسَاءٍ وَحَيَا
بَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

فَقَسَّمُ^(٢) الممدود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتأنيث، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائي، انظر مجالسه ٨٧ - ٨٨، وسر صناعة الإعراب لابن جني

.٧٨٦/٢

(٢) س : قَسْم .

وابتداً بالقسم الأول فقال : «وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوٍ ثُنْيَا».

يعنى أن ما كان من الأسماء الممدودة همزته كهمزة صَحْرَاءَ، أى في كونها للتأنيث، فإن حكمه في التثنية أن تُقلب الهمزة فيه واواً مطلقاً، فتقول في صحراء : صَحْرَاوَيْنِ . مثله^(١) : حَمْرَاءُ، وَغَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَزَكْرِيَاءُ، وَعَمِيَاءُ، تقول : حَمْرَاوَانِ، وَغَرَاوَانِ، وَبَيْضَاوَانِ، وَزَكْرِيَاوَانِ، وَعَمِيَاوَانِ، وفي الحديث «أَفْعَمِيَاوَانِ أَنْثَمَا»^(٢) وقال الشاعر^(٣) :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

ولم يحتج الناظم إلى تعيين محل الواو، فلم يقل : (آخر الممدود)^(٤) المثني اجعله واوا، كما قال في التثنية^(٥) : «أَخْرَ مَقْصُودٍ تَنْثِي اجْعَلْهُ يَا» اتكالا على فهم المراد، وأن التغير اللأحق إنما يكون في آخر الاسم المثني. وذكر القلب واوا، ولم يذكر غيره، لأن ماعداه شاذ لا يُقاس عليه، وذلك مذهب البصريين.

وقد بنى على بعض الشذوذات في هذا الباب الكسائي والكوفيون في أشياء نُنْبَه عليها عند تنبيه الناظم على شذوذ الباب إثر هذا إن شاء الله.

(١) في ز : ومثاله .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي والإمام أحمد عن أم سلمة - رضي الله عنه - أنظر سنن أبي داود، كتاب اللباس ٦٣/٤، وعارضه، الأحوذى، زبواب الأدب ٢٣٠/١٠، ومسند أحمد ٢٩٦/٦.

(٣) غير منسوب وهو في المنصف ٦٤/١، ١٤٨/٢ شرح شواهد الكافية ١١٢ - ١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح الكافية للرضي ٣٥٦/٣. واللسان : وفيه : «وتهضما» وهو بمعنى، فضهده : ظلمه وقهره.

(٤) سقط من س .

(٥) كذا في النسخ ، وصوابه : في المقصود .

وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ هنا، وكان الأولى تركُّها على حالها؛ إذ لا موجبَ لقلبِها في الظاهر، كما كان لقلبِ الألف في المقصور موجب، وهو كراهةُ التقاء الساكنين - لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التانيث كُره بقاؤها، لأن وقوعها بين ألفَيْن كتوالي ثلاثِ ألفات، فتُوقَى ذلك ببديلٍ مناسب، وهو إمَّا واوٌ وإمَّا ياء، فكانت الواو أولى، لأنها أبعدُ شَبَهاً من الألف، وإنما أُزيلت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثلاً في مقاربة الألف، فترُكت وتعيَّنت الواو.

وقال المبردُ : قُلِبَتِ واوٌ لزيادة ثِقَلِ الهمزة بين ألفَيْن بالتانيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التانيث كالواو، بخلاف الياء، ألا ترى قولهم : (أَنْتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلَتْ علامةً للتانيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مثلاً أولى.

وقيل : إنما اختاروا الواو لأنها أُبَيِّنُ في الصَوْتِ من الياء قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - فيما حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله / البَلَّاسِي : والأوجهُ عندي في التعليل أن يقال : لَمَّا وَجِبَ واو ٢٠٢ في النَّسَبِ، بسبب أنها لو قُلِبَتِ ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلِبَتِ في التثنية واوًا، لأن التثنية وجمْعِي التصحيح والنَّسَبِ تَجْرِي مجرى واحداً.

قال : وكيف يليق أن يُقال : فَرُّوا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فَرُّوا إليها في مسأَلَة (مَطَايَا) لأنها [لَمَّا] ^(١) صارت إلى (مَطَاءً) كَرِهوا اجتماع ألفَيْن بينهما همزٌ تُشَبِّه الألف، فصارت كـثلاثِ ألفات، فقلبوها ياءً لقربها من أصلها، إذ لم يُريدوا إبعادها عن أصلها جُمْلَةً، فقالوا : مَطَايَا.

(١) عن س .

قال : فأنت تراهم رجعوا إلى الياء، فكيف يَفِرُّون منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقْلِبَ الهمزة واوا.

والثاني : أن تَتْرَكها على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ».

أى أنت مخير في هذين الأمرين، إن شئتَ قَلْبْتَهَا واوا، فقلت في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانٍ، وفي كِسَاءٍ (كِسَاوَانٍ، وفي (حَيَاءٍ) : حَيَاوَانٍ، وإن شئتَ تَرَكْتَهَا على حالها، فقلت : عِلْبَاءَانٍ، وَحَيَاءَانٍ، وَكِسَاءَانٍ^(١) .

وتمثله بعِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ هو الذى بَيَّن حقيقة الهمزة الجائز فيها الوجهان :

وَحَوَى هذا القسم نوعين :

أحدهما : ما كانت همزته مُبْدَلَةً من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٍ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مُبْدَلَةٌ من أصل، لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ وَمُعْلَبٌ : إذا كان مشدودَ المِقْبَض بالعِلْبَاء. والعِلْبَاءُ : عَصْبَةٌ في العُنُق صفراء، قال أبو النّجْم^(٢) :

يَمُرُّ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَائِهِ

تَعَمُّجُ الْحَيَّةِ فِي غِشَائِهِ

وكذلك (الْحَرْبَاءُ) ألفه للإلحاق، وهى دُوَيْبَّةٌ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ حيثما دارت، ومثله (الْخِرْشَاءُ) لِسَلَخِ الْحَيَّةِ، و(الْحَرْبَاءُ)^(٣) و(الْجِلْدَاءُ) و(الصِّلْدَاءُ) ونحو ذلك.

(١) في س : وكسآان وجباان .

(٢) ديوانه ٥٦. وفيه : «يعن في الخاق». وَتَعَمَّجَتِ الْحَيَّةُ : تَلَوَّتْ.

(٣) الحَرْبَاءَةُ : : الْأَرْضُ الْقَلِيظَةُ الشَّدِيدَةُ الْحَرَّةُ، وَالْجَمْعُ حَرْبَاءٌ، وَحَرْابِي. وَالْجِلْدَاءُ مِثْلُهَا، وَكَذَلِكَ الصِّلْدَاءُ.

وإنما قُلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهاً لها بهمزة (حَمْرَاءُ) حيث كانت^(١) كل واحدة بدلا من حرف زائد غير أصلي، وبَقَاؤها على حالها تشبيهاً لها بهمزة (كسَاء) و(رِدَاء).

والنوع الثاني / : ما كانت همزته مُبدَلةً من أصل، وذلك (كسَاءُ) ٢٠٤ و(حَيَاءُ) فالمثلان معاً معناهما واحد، وكِلَا الهمزتين مبدَلة من ياء^(٢) هي لام الكلمة، لأنهما من : كَسَى، وَحَيَّى، وَالْكَسَاءُ وَالْحَيَاءُ معروفان لغة، وإنما قُلبت تشبيهاً لها بهمزة (عِلْبَاءُ) حيث كانت كل واحدة منهما ليست بأصل بنفسها؛ بل منقلبةً عن غيرها، وكونُ كل واحدة في مقابلة حرفٍ أصلي، أما همزة (كسَاء) ففي مقابلة ما انقلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاء) ففي مقابلة ما أُلحقت به، وهو لام (سِرْبَال) ونحوه.

ولم يذكر الناظم هنا تَفَاوُتاً بين النوعين في قلب الهمزة واواً، وقد نصوا : على التَّفَاوُتِ، وَأَنَّ الإثْبَاتَ أَجُودُ مِنَ الْقَلْبِ مُطْلَقاً.

قال سيبويه^(٣) : « اعلم أَنَّ كُلَّ مَمْدُودٍ كَانَ مُنْصَرَفًا فَهُوَ، فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي الرَّفْعِ^(٤) ، بِالْيَاءِ وَالنُّونِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ آخِرَهُ غَيْرَ مَعْتَلٍّ مِنْ سِوَى ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رِدَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَعِلْبَاءَانِ، فَهَذَا الْأَجُودُ الْأَكْثَرُ ».

فهذا نصٌّ على أَنَّ الإثْبَاتَ هُوَ الْأَوَّلَى عَلَى الْإِطْلَاقِ.

ثم ذكر بعد ذلك أَنَّ (عِلْبَاءَانِ) أَكْثَرُ مِنْ (كِسَاءَانِ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لِشَبْهِهَا بِحَمْرَاءَ.

(١) سقط من س .

(٢) كذا، والمعروف أَنَّ همزة كسَاء بدل من واو، وأصل كَسَى كَسِي، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة.

(٣) الكتاب ٣/٣٩١.

(٤) عن س ، وبه نص الكتاب .

وعلى هذا درج الناس إلا ابنَ عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِلْبَاءٍ) أولى بالقلب من همزة (كِسَاءٍ) والتصحيح في (كِسَاءٍ) أولى من القلب واوًا، لقرب همزة (عِلْبَاءٍ) من همزة التانيث، وقُرب همزة (كِسَاءٍ) من الهمزة الأصلية كقُرْأءٍ، وعلى هذا تبعهُ المؤلّف، وهو رأى خالفاً فيه الناس، وقد نقل ابن هانئ^(١) في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور^(٢) وعن النحويين غير ما قالوه جميعاً، فإياك أن تعتمد عليه في هذه المسألة أصلاً. وقال السيرافي^(٣): الباب في تثنية الأنواع الثلاثة، يعنى ماعدا همزة التانيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال : ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفين، فعلى كل تقدير فات الناظم التنبيه على الأولوية، ولكنه قد لا يحفل بذكر ذلك؛ إذ^(٤) كان الجميع جائزاً، وقد مرّ في «نظمه» من هذا القبيل مواضع.

ثم ذكرَ القسمَ الثالثَ فقال : (وغيرَ ماذكرَ صحَّح) «غير» منصوب بـ«صحَّح» أى : صحَّح غيرَ ماذكرَ، يريد أن ماعدا ماتقدّم من القسمين حكمه في التثنية / التصحيح وعدم الإعلال، وهو أن تترك الهمزة على ٢٠٥ حالها بدون تغيير.

ولم يبق لهذا القسم من أقسام الممدود إلا ما همزته أصليّة، نحو : قُرْأءٍ^(٥) ووضاءٍ^(٥)، لأنهما من : قرأ، ووضؤ وجهه، أى حسن، فتقول :

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هالي اللخمي الإشبيلي. كاك إماما في العربية، قرأ على أبي أسحق الغافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثنا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات. انظر الدرر الكامنة ٢١٠/٤، بغية الوعاء ١٩٢/١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٣/١ - ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة السيرافي .

(٤) في الأصل ، ز : إذ .

(٥) القُرْأء : الناسك. ومثله القارئ والمقرئ. والوضاء والوضي : الحسنُ النظيف، يقال : وضؤ وضاءة. ويوضؤ وضاءة.

قُرَاءَانٍ، وَوُضَاءَانٍ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقَلَّبْ هَذِهِ (الهمزة) ^(١) لِقُوَّتِهَا بِالْأَصَالَةِ، وَعَدَمِ انْقِلَابِهَا عَنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْنَسُ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقَلْبِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِيهَا، وَالَّذِي عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ. ثُمَّ قَالَ : «وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرِ» يَعْنِي أَنَّ مَا شَذَّ وَخَرَجَ عَمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّثْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى النِّقْلِ، وَمَوْقُوفٌ عَلَى مَحَلِّهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِقُلَّتِهِ وَنُدُورِهِ.

وَتَنْبِيْهُهُ عَلَى الشُّذُوْذِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى تَثْنِيَةِ الْمُدُودِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، مَا ذَكَرَهُ نَصًّا، وَمَا تَرَكَ ذِكْرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ مَا نُقِلَ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لِلْمَثْنَى، لِيَحْصُلَ بِهِ شَرْحُ مَا أَجْمَلَهُ النَّازِمُ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ الْآخِرُ : وَالْجَارِي مَجْرَاهُ فَمِمَّا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي (أَلْيَةِ) أَلْيَانٍ، وَفِي (خُصْيَةِ) : خُصْيَانٍ؛ إِذْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ لِحَاقِ الْعِلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ شَيْءٍ، لَكِنَّهُمْ شَذُّوا فَحَذَفُوا هَاءَ التَّائِيثِ، وَكَانَ الْأَصْلُ : أَلْيَتَانِ، وَخُصْيَتَانِ، قَالَ الرَّاجِزُ ^(٢):

* تَرْتَجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوُطْبِ *

وَقَالَ الْآخِرُ ^(٣):

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ
ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنِيَا حَنْظَلٍ

(١) عَنْ س .

(٢) هُوَ خَطَامُ الْمَجَاشَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ. انْظُرِ الرَّجَزُ فِي الْكِتَابِ ٥٦٩/٣. وَالْمَقْتَضِبُ ١٥٣/٢، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

(٣) مَجْهُولٌ، وَلَغِيرِهِ هُوَ نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٣٩٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٤١/١، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

وأما المنقوصُ فمِمَّا شَذَّ مِنْهُ رَدُّهُمْ لَامَ الْكَلِمَةِ الْمُعْتَرَمَ حَذْفُهَا، فَقَالُوا
فِي (يَدٍ): (١) يَدَيَانِ، قَالَ (٢):

يَدَيَانِ بَيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحْكَمٍ

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

وَفِي (دَمٍ) دَمَيَانٍ، وَدَمَوَانٍ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

فَلَوْ أَنَّا عَلَى جَحْرٍ (٤) ذَبَحْنَا

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

وهذا إذا لم يُحملا على أنهما تثنية للغة القصْرِ؛ إذ قالوا : الدَّمَا،
وَالْيَدَا، كَالْفَتَى، وَالرَّحَى. وقالوا في (الأخ) و(الأب) : أَخَانٍ، وَأَبَانٍ (٥)،
وهما أيضا مُحتملان لأن يكونا تثنيةً على لغة النقص مطلقا.

وأما المقصورُ : فَشَذَّ مِنْهُ أَشْيَاءٌ، مِنْهَا أَنَّهُمْ قَالُوا : مِذْرَوَانِ، فَقَالُوا
الْأَلْفَ إِلَى الْوَاوِ وَهِيَ رَابِعَةٌ، قَالَ عَنَتْرَةُ (٦):

أَحُولِي تَنْفُضُ اسْتِكْ / مِذْرَوِيهَا

٢٠٦

لِتَقْتُلْنِي فَهَا أَنَا ذَا عَمَارًا

(١) سقط من س .

(٢) تقدم البيت وتخرجه من قريب.

(٣) هو علي بن بدال السلمى كما رجح البغدادى في الخزانة ٤٨٩/٧ . والبيت في المقتضب ٣٦٦/١،
وانظره في نتائج الفكر للسهيلى ٣٦٧.

(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .

(٥) في اللسان : قال ابن برى : شاهد قولهم : أباك، في تثنية أب قولُ تَكْتُمُ بِنْتُ الْغَوْثِ :

باعذنى عن شتمكم أبانٍ عن كل عيب مُهَذَّبَانِ

وفي مادة أخا : «وبعض العرب يقول : أخاك على النقص».

(٦) ديوان ٢٣٤، وانظر كتاب الشعر لأبى على ١١٨/١.

وكان القياس : مِذْرِيَّانِ، كحُبْلَيَّانِ، ولكن لَمَّا لم يكن له مفردٌ مستعمل جعلوا علامتي التنثية فيه كطاء التنثيث في : شَقَاوَةٌ، وَعِظَايَةٌ^(١)، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيين قالوا : إِنَّ العرب تُسْقِطُ الألفَ المقصورةَ مِمَّا كَثُرَتْ حروفه، كخَوَزَلَى^(٢)، وقَهْقَرَى، فيقول : خَوَزَلَانَ وقَهْقَرَانَ.

ولم يحك البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإن صحَّ مانقطة الكوفيين فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُرَ لَقَضَتْ العادةُ باشتهاؤه حتى يحفظ منه غيرهم شيئاً، فإذا^(٣) لم يكن كذلك، ولا بُدَّ من تصديق الرواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما الممدود : فشذُّ منه أشياءُ أيضاً، منها في همزة التنثيث إثباتها على حالها، حُكِيَ أن من العرب مَنْ يقول : حَمْرَاءَانِ^(٤)، وصَحْرَاءَانِ^(٥). وذلك نادر، فَمِنْ ثَمَّ لم يَبْنِ عليه الناظم، بل حَتَّمَ القلبَ إلى الواو.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياساً، وهذا إنما بَنَاهُ على ما حُكِيَ عن العرب، ولم يحك من ذلك عنهم شيءٌ يُعْتَدُّ به في القياس، فلا يُبْنَى عليه . وقد استحسن الكوفيون في الممدود، إذا كان قبل الألفِ واوٌ أن يُثَنُّوا بالهمزة وبالواو، نحو : لأَوَاءُ^(٦)، وجَأَوَاءُ، وأجازوا الوجهين في نحو : سَوَاءُ^(٧)، فيقولون : سَوَاءَانِ، وسَوَاوَانِ، وكذلك اللأَوَانِ، والجَأَوَاوَانِ.

(١) العظاية : دويبة على خلقة سام أبرص أعظم منه شيئاً .

(٢) الخَوَزَلَى : مشية فيها ثقاقل وتبختر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٩٣/١ .

(٦) اللأواء : الشدة وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجأى، والآنثى جأواء من الجؤوة، وهو لون من ألوان

الخيول والأبل، وهي حمرة تضرب إلى السواد.

(٧) السواء : القبيحة، والسواة السواء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمز^(١) أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأساً في التثنية من أربعة ألفاظ، وهي خُنْفَسَاءُ، وبَاقِلَاءُ، وعَاشُورَاءُ، وقرْفُصَاءُ، فقالوا : خُنْفُسَانِ، وبَاقِلَانِ، وعَاشُورَانِ، وقرْفُصَانِ.

وأجاز ذلك الكوفيون قياساً في كل ما طال من الممدود كالألفاظ المتقدمة، فيقولون : قَاصِعَانِ، حَاشِيَانِ، في : قَاصِعَاءَ، وحَاشِيَاءَ^(٢)، وكذلك ما أشبهه.

ومنها أنهم حَكَّوْا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون : حَمْرَايَانِ^(٣)، وبَيْضَايَانِ، ونحو ذلك، وأجازوه قياساً، أعنى الكوفيين، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على النُّقْل لنُتوره، فالصواب ألا يُبنى عليه.

ومنها في المبدلة من أصل أن الكسائي حكى قلبها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانِ، وِرْدَايَانِ، وقَضَايَانِ، ونحوها. وكأنَّ قولهم : «عَقَلْتُهُ بَيْثَايَيْنِ^(٤)» من هذا، ولكن وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بنوا (سِقَايَةَ) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضاً من الشذوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُهَا واوا، فيقال : قُرَاوَانِ، ووُضَاوَانِ أجاز ذلك الفارسي^(٥) قياساً على قول بعضهم في النسب : قُواوِيٌّ .

(١) س : الهمز .

(٢) الحاشياء : تراب جحر اليربوع الذي يحثوه برجله.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٥٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٩. الثنايان : جبل واحد تُشَبُّ بأحد طرفيه اليد وبالطرف الآخر الأخرى، فهما كالواحد. وإنما لم يهَمْز لأن لفظه جاء مُثْنًى لا يفرّد واحده فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في مَذْرُوبَيْنِ. انظر لسان العرب : ثنى.

(٥) التكملة ٤٢.

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبو علي^(١) يأخذ عليه في ذلك، يعنى في كونه قاس على ما هو شاذ، وكان الشلوّيين يجعل ذلك من شواذ النسب، ثم وجهه الشلوّيين بأن الهمزة في التثنية لها ثقل خاص بها، وهو وقوعها بين ألفين، ومما يدل على ثقلها عندهم أن ممن لغته تحقيق الهمزة من يسهلها إذا وقعت بين ألفين، كالوقف على : رأيت كساءً، حكاه سيبويه^(٢)، كما أن المحققين يسهلون الهمزة المجتمعمة مع مثلها.

ولما أتم^(٣) الناظم الكلام على التثنية، وما تعلق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جمعى التصحيح، وهما الجمع على حد التثنية، والجمع بالآلف والتاء، فقال :

وَاحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُتَنَّى مَا بِهِ تَكْمَلُ
وَالْفَتْحُ أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ
فَالْأَلْفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
وَتَاعَذَى الثَّأِ الزَّمَنُ تَنْحِيَةِ
وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ مَا عَدَاهُ.

والمجموع كما تقدم أربعة أقسام :

(١) هو الشلوّيين، عمر بن محمد الأزدي. إمام من أئمة الأندلس في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبويه، من تأليفه : شرح الجزولية، وإملاء على كتاب سيبويه، وغيره. عاش بين سنتي ٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ.

(٢) الكتاب ٥٥٣/٣.

(٣) عن س .

فأماً الصحيح الآخر : فلا زيادة فيه، على ماتقدم في «باب المُعَرَّب والمبني» فلم يحتج إلى ذكره.

وأماً المنقوص : فحكمه في الجمع مخالف لحكم التثنية، فإن التثنية ترد منه فيها ما ترده الإضافة، كما ذكر في الاعتراض عليه. وهنا لا يُعتبر شيء من ذلك، بل يبقى المنقوص في الجمع على حاله قبله مطلقاً^(١) سواء كان منقوصاً بقياس أم بغير قياس، ويُعدُّ آخره كأنه لم يُحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُونَ، وفي (عَادٍ) : عَادُونَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال الله تعالى : {بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}^(٢). وقال : {بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ}^(٣). وكذلك / إذا سَمِيتَ بَيْدٍ، ودم فإنك تقول : يَدُونَ، ودمُونَ، ولا تَرُدُّ^{٢٠٨} شيئاً.

هذا هو الحكم الظاهر في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جارياً على قياسِ تَصْرِيفِي؛ إذ كان الأصل أن يقال : قَاضِيُونَ، ثم أُعِلَّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدمُ التغيير.

والناظم في ترك التنصيص على حكم المنقوص هنا أعذر منه في تركه التنصيص عليه في التثنية؛ إذ لا يلزمه هنا به^(٤) اعتراض، وقد لزمه هناك^(٥)، فلمَّا كان المنقوص على هذا السبيل لم يحتج إلى ذكره هنا. وأماً الممدود فقد ذكر حكمه في التثنية، وإنَّه الهمزة فيه يختلف الحكم فيها، وكذلك الأمر هنا، فإن كانت أصليةً فالإثبات، فتقول : قَرَأُونَ ووضَّاعُونَ.

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضون » . وهي مخلة بالسياق .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦ .

(٣) سورة النمل ٦٦ .

(٤) ز : به هنا .

(٥) في الأصل هـ : هناك .

وإن كانت مُبدلةً من ألف التانيث فالقلب، فتقول في (زَكْرِيَاءَ) : وَزَكْرِيَاوُونَ
وَزَكْرِيَاوِينَ، وفي (صَحْرَاءَ) اسم رجل : صَحْرَاوُونَ، وَصَحْرَاوِينَ، وكذلك ما
أشبهه.

وإن كانت مُبدلةً من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوَجْهَانِ، فتقول في
(عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَلَمَيْنِ : عَلْبَاءُونَ، وَعَلْبَاوُونَ، وَحِرْبَاءُونَ، وَحِرْبَاوُونَ، وما أشبه
ذلك^(١). وإذا كان حكمه قد تقدم لم يحتج إلى إعادته؛ بل أحوال على المعلوم فيه.
وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَضَ جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُونَ؛ بل جعله على
حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمز على مذهب الإبدال المازني فيما ذُكر عنه، اعتماداً منه
على أنها واوٌ مضمومة، وكل ما كان كذلك فيجوزُ في التصريف قلبُها همزةً،
كوجوهٍ وأجوهٍ، ووَقَّتْ وأَقَّتَتْ، ونحو ذلك.

قالوا : وما قاله سَهْوٌ، لأنَّ الضمَّ هنا كَضَمِّ الإعراب في نحو : دَلُوكَ،
وكالضمِّ في التقاء الساكنين إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثلَ هذا
فلا يَهْزُ باتِّفاقٍ، لعدم ثبوتِهِ، وَكُونِهِ عارضاً.

وأيضاً فلمَّا كانت منقلبةً عن الهمز لم يَصِحَّ أَنْ تُرَدَّ إِلَيْهِ، لما يَلْزَمُ من وقوع
اللُّبْسِ أو نَقْصِ الغرض، وهما مُجْتَنَبَانِ، فالصحيحُ مذهبُ الناظم والجمهور.

ونُقل عن المُبرد موافقةُ المازني والرُّدَّ على سيبويه، ثم ذُكِرَ أَنَّ المُبرد نَزَعَ
عنه، وَرَدَّ على المازني.

(١) عن س. (١).

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذكره، لأنه فى الجمع لا يبقى ٢٠٩
على أصله بلا تغيير فيلحق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولا يثبت له حكمُ
التثنية من قلب الألف فيستغنى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بُدٌّ من
ذكره، فقال : «واحذف من المقصور في جمع» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جمع على حد التثنية، وهو أن يجمع
بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تكمل به ذلك الاسم، وهو
الحرف الأخير، يحذف رأساً، ثم تلحق العلامتان، فسواء أكانت الألف
منقلبة عن أصل واو أو ياء، أم كانت رابعة فصاعداً، لتانيث أو غيره
فتقول فى موسى مؤسسون ومؤسسين، وفى مصطفى مصطفىون ومصطفين
وفى (زكرياً) مقصوراً : زكريون، وزكريين، قال الله تعالى : {وَأَنْتُمْ
الْأَعْلَوْنَ} ^(١). وهو جمع (الأعلى)، وقتال تعالى : {وَلِنْهُمْ عِدَّةً لِمَنْ
الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ} ^(٢) وهو كثير. فحذفت الألف مطلقاً، لكن لما حذفوها
تركوا دليلاً عليها يشعر بموضعها، وهو فتح ما قبلها؛ إذ كان قبل حذفها
مفتوحاً، فترك على حاله.

ولما كان هذا محتاجاً إلى استدراكه نبه عليه بقوله : «والفتح أبقي
مُشعراً بما حُذف» «الفتح» مفعول به «أبقي» و«مُشعراً» إما حال من فاعل
«أبقي» أى : حالة كونك مُشعراً بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون
الفتح مُشعراً. يريد أن الفتح الذى كان موجوداً قبل الألف يبقى على حاله
إشعاراً بأنه قد كان ثم ما فتح له ذلك الحرف، وليس إلا الألف، ولو لم تبق
الفتحة لم يكن ثم دليل على الألف؛ إذ كانت واو الجمع تطلب بضم

(١) سورة آل عمران : ١٣٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللُّبْسُ يقع بين المقصور وغيره،
فحَافَظُوا على ماَقَصَدُوا من التمييز بالفتحة.

ونَبَّهَ أيضا بذكر إبقاء الفتحة على مسألةٍ أخرى، وهى ارتضاؤه
لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاءُ الفتح هو الباب، وعليه كلامُ العرب، وبه
جاء القرآن، فلم يُحِيزُوا خلافه.

وذهب الكوفيون، فيما نقل بعضُ الناس عنهم^(١)، إلى جواز ضمِّ
ماقبل الواو، وكسر ما قبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في ٢٨٠
(مُوسَى): مُوسُونٌ، وموسين وفي (حُبْلَى)، ومُوسِينَ، وحُبْلَيْنَ، كأنه جمع :
مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذلك ما أشبهه.

والذى نقل^(٢) المؤلف عنهم أنهم يُلِحِقُونَ المقصور، الذى ألفه زائدةٌ
بالمنقوص، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادة
الألف وعدمها والذى يُشير إليه كلامُ سيبويه^(٣) موافقةُ النقلِ الأول. والذى
يدل على صحَّةِ مذهبِ الناظم أوجهٌ :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامةُ
الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورةُ يُعْطِيَان حذفَ الألف
لالتقاءهما، وإبقاءُ الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قلنا : مُوسُونٌ
ومُوسِينَ، لَكُنَّا نَقْدِرُ حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يظهر
لحذف الألف مُوجب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجبُ لَزِمَ جواز الحذفِ
تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنتَ تقول في (حُبْلَى) و(سَكْرَى)

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٢٧١/٣.

(٢) شرح التسهيل ٩٥/١.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٣.

وَشُكَايَ^(١) وَ(حُبَارَى) : حُبَلَاتٌ، وَسَكْرَاتٌ، وَشُكَاعَاتٌ، وَحُبَارَاتٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وإلى هذا المعنى أشار سيبويه في الرد عليهم قال^(٢): «واعلم إنك لَا تَقُولُ فِي (حُبَلَى) وَ(مُوسَى) وَ(عِيسَى) إِلَّا : حُبْلُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ خَطَأً».

قال^(٢): «ولو كنتَ لَا تَحْذِفُ ذَا - يَعْنِي الْأَلْفَ - لَثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وَكَنتَ إِنَّمَا تَحْذِفُهَا وَأَنْتَ كَأَنَّكَ تَجْمَعُ : حُبْلٌ، وَمُوسٌ، لَحْذَفْتَهَا فِي التَّاءِ فَقُلْتَ : حُبَارَاتٌ، وَشُكَاعَاتٌ».

وأيضاً فكلامُ العرب على ما ذهب إليه البصريون، فلا يُعْدَلُ عنه إلى ما لم يوجد في كلامهم^(٣).

ثم ذكرَ حكمَ المقصور في الجمع بالالف والتاء فقال : «وإنَّ جَمَعَتُهُ بِتَاءٍ وَأَلْفٍ، فَالْأَلْفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ».

الهَاءُ مِنْ «جَمَعَتُهُ» ضَمِيرُ «الْمَقْصُورِ» الْمَذْكُورِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ، يَقُولُ إِذَا جَمَعْتَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُ الْأَلْفَ فِيهِ، كَمَا قَلَبْتَهَا فِي التَّثْنِيَةِ سَوَاءً، لِأَفَرَقَ بَيْنَهُمَا.

وقد مرَّ أَنَّ الْمَقْصُورَ فِي التَّثْنِيَةِ إِنْ كَانَتْ أَلْفُهُ رَابِعَةً وَصَاعِداً / ٢١١ قَلَبْتَهَا يَاءً مُطْلَقاً، وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ جَامِدٍ وَقَدْ سُمِعَتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ. وَمَاعِداً ذَلِكَ تُقْلِبُ فِيهِ الْأَلْفَ وَآوَا،

(١) الشُّكَايُ : نَبْتُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الشُّكَايُ : مِنْ بَقِ النَّبَاتِ، وَهِيَ دَقِيقَةُ الْعِيدَانِ ، صَغِيرَةٌ ، خَضِرَاءُ، وَالنَّاسُ يَتَدَاوَنُ بِهَا. اللِّسَانُ.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ مِنْ قَرِيبَ.

(٣) ز : كَلَامُهُ .

وكذلك الحكم فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتُ، وفي (فَتَاةٍ) : فَتَيَاتُ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأةٍ : مَتَيَاتُ، وفي (قَنَآةٍ) : قَنَوَاتُ، وفي (غَزَاةٍ) : غَزَوَاتُ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتُ.

ولم يُفَرِّق في هذا بين ما كَثُرَتْ حروفه ومالم تَكْثُر، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطُونَ الألف إذا كانت خامسة فصاعدا، كما يُسْقِطُونَهَا في التثنية، فيقولون في (قَبَعَثَرَى) اسمَ أنثى : قَبَعَثَرَاتُ، وفي (بَاقِلَى) : بَاقِلَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

وأثبتته المؤلف سَمَاعًا فقال في «التسهيل»^(١) : «وربما حُذِفَتْ خامسةٌ في التثنية، والجمع بالآلف والتاء». ولم يَحْكِ من السَّمَاعِ في الجمع إلا (هَرَاوَاتٍ) في بيت شعر لم أُقَيِّدهُ^(٢). وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذي هو جمع (هَرَاوَةٍ). وكذلك سُمِعَ مفتوحَ الهاء. والمحذوفة أُلْفَ (هَرَاوَى) التي منقلبة عن واو (هَرَاوَةٍ). وهذا من الشذوذ والتكلف بحيث لا يَبْنَى عليه السَّمَاعُ فضلا عن أن يكون مَقِيَسًا. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظرٌ، وذلك أن الجمع بالآلف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلا ما يَسْتَثْنِيهِ من حَذْفِ هَاءِ^(٣) التائيت، وتحريكِ العين الساكنة هنا، فالصحيحُ الآخرُ لا يَغْيِرُ في الجمع هنا، والمنقوصُ

(١) السهيل : ١٧ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ - ٩٦ . والبيت

تَرَوُّحٌ فِي عُمَيْيَّةٍ وَأَعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُجُجٌ

وهو في معاني القرآن للفراء : ٨١/٢، وفيه وأغاثه . والعُمَيْيَّةُ - بضم العين وكسرهما : الضلالة والكبر.

(٣) سقط من الأصل .

إن كان بقياس رُدٍّ مَحْذَفٍ، فيُقَالُ في (رَامٍ) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمَ امرأةٍ: قَاضِيَّاتٌ، وَرَامِيَّاتٌ، وَشَجِيَّاتٌ، كما تقول في (حَائِضٍ) و(قَائِمٍ) و(قَاعِدٍ) أَعْلَامًا للمؤنث: حَائِضَاتٌ، وَقَائِمَاتٌ، وَقَاعِدَاتٌ، وإن كان بغير قياس فكَذَلِكَ^(١)، تقول في (يَدٍ) و(دَمٍ) اسم امرأة: يَدَاتٌ، وَدِمَاتٌ، وَلَا تَرُدُّ مَحْذَفٍ وَالْمَقْصُورُ كَذَلِكَ كما ذَكَرَ.

والممدودُ أيضًا كَذَلِكَ، فإن كان الهمزة أَصْلِيَّةً (قلت)^(٢): امرأةٌ وَضَاءَةٌ، وَنِسَاءٌ وَضَاءَاتٌ، وَكَذَلِكَ قُرَاءَاتٌ فِي قُرَاءَةٍ.

وإن كانت للتأنيث قلت / : صَحْرَاوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءَ) علمًا للمؤنث: ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفَ عن^(٣) إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عِلْبَاءٍ) وَجِرْبَاءٍ، وَكِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ) أَسْمَاءٌ مؤنث: عِلْبَاوَاتٌ وَعِلْبَاءَاتٌ، وَجِرْبَاءَاتٌ وَجِرْبَاوَاتٌ، وَكِسَاءَاتٌ وَكِسَاوَاتٌ، وَرِدَاءَاتٌ وَرِدَاوَاتٌ، فلا يختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلاً.

وإذا تقررَ هذا فالناظم قد بنى على ما علم حكمه من «نظمه» فلا يذكره، ولذلك لم يذكر كيفية تثنية الصحيح الآخر، ولا المنقوص الآخر لَمَّا كان معلوماً. ولم يذكر كيفية جمع الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذكر ذلك في التثنية وإنما ذكرَ المقصورَ فيه لمخالفته لها كما تقدّم.

فإذا كان من حَقِّهِ ألا يذكر من أقسام المجموع بالآلف والتاء واحداً، ولا من أحكامه حكماً إلا حكم حَذْفِ التاء؛ إذ كان يكون بتركه مُحْيِلاً على ماتقدم، لذكره ذلك كله في التثنية، وإن سلّم أن لا مُشَاحَةً في

(١) أى : فكذلك حكمه حكم المثنى.

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

ذَكَرَهُ أَحَدَ الْأَقْسَامِ تَكَرَّاراً، فَكَانَ مِنَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُرَّ عَلَى ذِكْرِ الْجَمْعِ ^(١) بكلمة عامة بأن يذكر أن حكم الجمع ^(١) بالالف والتاء حكم التثنية، فكان يقول مثلاً :

وَمَا جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفٍ

فالحكم فيه مثل حكم التثنية

أو نحو هذا، ولا يحصل له فيه تطويل إلا مثل ما حصل في ذكر أحد الأقسام؛ بل في ذكره أحد الأقسام خصوصاً إيهاماً، وهو أنه لما ذكر المقصور، وأنه في الحكم كالتثنية، ربّما يتوهم أن ماعداه من الأقسام ليس حكمه ذلك الحكم، فيرجع فيه إمّا إلى الأصل من عدم التغيير مطلقاً، فيلحق الممدود عند ذلك بالصحيح، في عدم التغيير، وذلك فاسد. وإمّا إلى أمر لا يعرف، وهذا كله شنيع.

والجواب عن هذا أن مافعله الناظم هو الواجب في الموضع، وهو أنه لا يخلو أن يسكت عن ذكر جميع الأقسام، أو يذكرها كلها، وعلى كل تقدير يلزم محذور.

أمّا سكوتُه عن الجميع فمؤمّم في المقصور لحكم غير صحيح، وذلك أن آخر حكم ذكر فيه حكم الجمع بالواو والنون، وهو حذف الألف، وهو أقرب إلى هذا الموضع من التثنية، فلا بد أن يستصحب له هذا الحكم ٢١٣ لقربه، ويبقى سائر الأقسام على حكم التثنية، لأنه لم يذكر لها في الجمع بالواو والنون حكماً زائداً على ما ذكر في التثنية.

(١) في الأصل : الجميع.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتماده على ذلك لم يذكر حكم الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التثنية، وهى أقرب ممّا أحال عليه في تثنية الصحيح، فلا يمكنه.

وأما ذكره للجميع فجاء مجرى الحشو والتكرار من غير فائدة وأما ذكره ما ذكر وحده فلأنه لما اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحده، فلو سكّت عنه في هذا الجمع لم يسبق إلى الذهن فيه إلا ما قرب ذكره وهو الحذف، وهو فاسد.

وأما الممدود فيذكر حكمه في التثنية، فوجبته الإحالة عليه.

وأما غيرهما من الأقسام فهو من المسكوت عنه للعلم به، فلذلك اقتصر على قسم المقصور وحده، وهو التفات حسن، وقد تقدم له شيء من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كباب المصادر وغيره.

ثم قال : «تاء ذى التاء ألزمت تنحية».

«تاء» مفعول أول لـ «ألزمت» و«تنحية» مفعول ثانٍ له، و«ذو التاء» هو ما فيه تاء التانيث من الأسماء المجموعة.

يعنى أن ما كان فيه تاء التانيث فإزالة تلك التاء منه، إذا جمع بالالف والتاء، لازمة، فلا يجمع بينهما، فتقول في (طلحة) طلحات، وفي (فاطمة) فاطمات، ولا تقول : طلحات، ولا فاطمات، ووجه ذلك كراهة اجتماع علامتى تانيث متماثلتين؛ إذ كانت تاء الجمع تاء تانيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالتائبة عنها.

والتنحية : مصدر : نحيت كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارة عن إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَّصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لا يجمع. والذي يُجمع من ذلك باطراد خمسة أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التانيث مطلقا، ماعدا أربعة أسماءٍ، وهي : امرأةٌ، وأمةٌ^(١)، وشفةٌ^(٢)، وشاةٌ، استغنت / العرب عن التصحيح فيها ٢١٤ بالتكسير.

والثاني : المؤنثُ بالآلف الممدودة أو المقصورة، ماعدا (فَعْلَاءَ أَفْعَلْ) و(فَعَلَى فَعْلَانِ)، لَمَّا لم يَجْمَعُوا مؤنثاتها بالآلف والتاء.
والثالث : عَلِمُ المؤنثُ للعاقل الذي لا علامة فيه، لأنَّ مافيه علامة داخلُ في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكرِ غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ)^(٣).
والخامس : مُصَغَّرٌ مالا يَعْقِل، نحو : دُرِّيَهَمَات.

وماعدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافاً لابنِ عُصْفُور^(٤) القائل

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أموات، وإماء، وأم، وإموان، وأموان». وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاضى إماء الله، وأموان الله، وأموات الله، ويجوز أماتُ الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع شفوات. قال ابن برى - رحمه الله - : المعروف في جمع شفه شفاة، فَكسراً غير مُسَلَّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهية، ولم يقولوا : الشفوية...». ونقل عن الليث : «إذا تَلَّثَوْا الشفة قالوا : شفوات وشفوات، والهاء أقيس، والواو أعم».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذي في شرحه على الجمل ١٤٩/١ أنه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لايجوز جمعه بالآلف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حمامات وسراقات وإصطبلات وسجلات، ولذلك لَحَنَ المتنبي في قوله : =»

بأن مذكّر ما لا يعقل إن لم تُكسّرهُ العربُ جُمع بالتاء قياساً، نحو : حَمَامَاتٍ،
وَسُرَادِقَاتٍ، وَإِنْ كُسِّرَ اسْتُغْنِيَ بِتَكْسِيرِهِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَسْتَاذُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَأَن التَّصْحِيحَ فِيهَا قَلِيلٌ، فَالْوَاجِبُ
الرَّجُوعُ إِلَى أَوْسَعِ الْبَابَيْنِ، وَهُوَ التَّكْسِيرُ.

فَإِذَنْ كَانَ حَقُّ النَّازِمِ أَنْ يَبَيِّنَ هَذَا، إِمَّا هُنَا وَإِمَّا فِي «الْمَعْرَبِ وَالْمُبْنَى»
حَيْثُ بَيَّنَّ شُرُوطَ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَلَوْ قَالَ :

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي

وَدِرْهُمْ مُصَفَّرٍ وَصَحْرًا

وَزَيْنَبٍ وَوَصْفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ

وَغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ

لَحَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ مُؤَنِّئًا بَدَأَ

مُخْتَنِمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرِّدًا

هَذَا فَصْلٌ يَذْكُرُ فِيهِ حَكْمًا آخَرَ لِلْمَجْمُوعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، زَائِدًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ
ذَكَرَهُ مِنْ حَذْفِ التَّاءِ، مِمَّا خَالَفَ فِيهِ التَّثْنِيَّةُ، وَهُوَ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ مُتَّبَعَةٍ أَوْ
غَيْرِ مُتَّبَعَةٍ كَمَا سَيَذْكُرُ.

وَيُرِيدُ أَنْ كُلَّ اسْمٍ اجْتَمَعَتْ فِيهِ أَوْصَافُ خَمْسَةٍ فَإِنْ عَيْنُهُ تَحْرَكَ بِحَرَكَةٍ
فَائِهِ إِتِّبَاعًا عِنْدَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

= إذا كان بعضُ الناسِ سيقاً لدولةٍ ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولٌ

فجمع بوقاً على بوقاتٍ، وليس ذلك بابه.

والمعروف - فيما نعلم - أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية
للرضي ٣/٢٨٩.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العَيْن، ومعنى كَوْنُه سالمَ العين أن يكون صحيحَ العينِ لَمْ يُعْتَلَّهَا، فلو كانت معتلة لم تُحَرَّكْ، نحو : جَوَزَةٌ، وَيَيْضَةٌ، وكذلك دِيَمَةٌ، وَسِيرَةٌ، ودُوْلَةٌ، وصُوفَةٌ، وثُومَةٌ، فلاتقول : جَوَزَاتٌ، ولَابِيضَاتٌ، ولَادِيَمَاتٌ، وكذلك لاتقول في العَيْرِ : عَيْرَاتٌ، ولا ما أشبه ذلك.

ووجهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أن هُذِيلاً تفتح مثل : جَوَزَةٌ وَيَيْضَةٌ / فتقول : جَوَزَاتٌ، ٢١٥ وَيَيْضَاتٌ، كما سيُذكر إثر هذا إن شاء الله.

الوصف الثاني : أن يكون ثلاثياً، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رباعياً فأكثر لم يَجْزُ ذلك، فنحو : مَهْدَدٌ، وَجَدُولٌ، وَبُرْتُنٌ، وَزَبْرَجٌ، أَسْمَاءٌ مؤنثٌ، لا يحركُ فيها السَّاكِن ولا يُتَّبَع، لأنهم إنما فَعَلُوا ذلك في الثلاثي لَخِفَّتْهُ، بخلاف الرباعي، ولَمَّا يُوْدَى إليه في الرباعي من تَوَالَى الحركات، وهو مُسْتَثْقَلٌ، وليس المراد بالثلاثي هنا الثلاثي الأصول خاصة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أَصْلِيٍّ أو زائد فلا تَعْلُقُ لهذا الحكم به، فنحو : جَدُولٌ، وَجَرُولٌ، وَأَرْطَى، وَخِرُوعٌ، عَثِيرٌ، وَحَمِيرٌ، إذا كانت أَسْمَاءٌ إناثٌ، لا يُحَرَّكُ فيه شيء لَعَلَّة الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسماً غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسماً» أى بشرط ألا يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كُلُّه لا يكون إلا اسماً، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارةً يُطلق في مقابلة الفعل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولا حرف.

وتارةً يُطلق ويُراد به (في)^(١) مامقابلة المصدر، كما يقال في : كلامٌ وسلامٌ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لكُلمتُ وسلُمتُ.
وتارةً يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتبعَتْ عينُه فاؤه^(٢)، وإلا فلا تُتبع، فلاتقول في (ضَخْمَةٌ) : ضَخَمَاتٌ، ولا فى (سَمْحَةٌ) سَمَحَاتٌ ولا نحو ذلك. وبسبب هذا الوصف فَعَلُوا مافَعَلُوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَرَكُوا الاسمَ لَخِفَّتْه وأَبَقُوا الصفة على حالها من السكون لِثَقَلْها، لقُرْبِها من الفعل الذى هو أثقلُ من الاسم. فأمَّا قولهم : شاةٌ لَجَبَةٌ، أى قَلْ لبنُها - بالسكون - وشِياةٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إِتباعاً مع أَنه وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجَبَةٍ - بالفتح - إذ يقال : شاةٌ لَجَبَةٌ وَلَجَبَةٌ. وكذلك قولهم : رجلٌ رَبْعَةٌ، للمعتدل، ورجالٌ رَبَعَاتٌ، بالسكون في المفرد، والإِتباع في الجمع، ليس عنده على ماضٍ، وإنما رَبَعَاتٌ عنده على / رَبْعَةٌ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إذاً من النادر؛ بل من المقيس. وقال في «الشرح»^(٣): «إن النحويين يظنون في (لَجَبَاتٍ) أنه جمع (لَجَبَةٍ) الساكنِ الجيم، فيحكمون عليه بالشذوذ، لأن فَعْلَةً صفةٌ لا تُجمع على (فَعَلَاتٍ) بل على (فَعَلَاتٍ).

(١) عن س .

(٢) فى الأصل : لامه .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢.

قال^(١) : وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت قال^(١) : وكذلك اعتقدوا أن (رَبَّعَاتٍ) بفتح الباء، جمع (رَبَّعَةٍ) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبَّعَةٍ) بمعنى رُبْعَةٍ، ذكر ذلك ابن سِيده. انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجْبَةٌ) بالسكون [أن]^(٢) يُجَمَّعُ على (لَجَبَاتٍ) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبرد^(٣)، إذ أجاز إجراء القياس فيه، وأتبعه المؤلف في «التسهيل»^(٤)، فقال^(٥) : «وَيَسُوغُ فِي (لَجْبَةٍ) الْقِيَاسُ وَفَاقًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ».

وهذا المذهب إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلام العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجْبَةٌ) أو (لَجْبَةٌ) يجمعون على (لَجَبَاتٍ) فحينئذٍ - يصح أن يقال بجواز الحمل على القياس.

أما ما يُسْتَشْعَرُ من كلام المؤلف، من أن مَنْ يُسَكِّنُ في المفرد يُسَكِّنُ فيالجمع، ومن يَفْتَحُ يَفْتَحُ، فلا يصح أن يقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولابد، والوجه الأول هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) في (لَجْبَةٍ) ونَصُّ السيرافي، والكلام مع المؤلف في المسألة موضع غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكن العين، نح هِنْدٌ، ودَعْدٌ، وجُمْلٌ، وتَمْرَةٌ، وغُرْفَةٌ، وكِسْرَةٌ، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرك العين لم يَجْزُ ذلك، لأن العين قد سَبَقَتْ حركتها الأصلية، فلا يُنْتَقَلُ عنها، نحو : شَجَرَةٌ،

(١) شرح التسهيل ١٠٢/١.

(٢) عن س .

(٣) قال في المقتضب ١٩٠/٢ : « ولو أسكنه يعني لَجَبَاتٍ على أنه صفة كان مصيباً ».

(٤) شرح التسهيل ١٠٠/١.

(٥) س : قال .

(٦) الكتاب ٦٢٧/٤.

وسَمْرَةٌ، وَنَمْرَةٌ، فلا تقول العرب في (سَمْرَةٌ) سَمَرَاتٌ، ولا في (نَمْرَةٌ) : نَمَرَاتٌ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثاً لامذكراً، فإنه إذا كان مذكراً لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لاتجمع مثل هذا بالآلف والتاء، وهذا التحريك لايعرض إلا في هذا الجمع، فلا سبيل إليه أصلاً وفرعاً .

والمراد بالتانيث هنا الإطلاق، يعنى سواء كان تانيثاً لفظياً كطَلْحَةٍ، وَحَمْرَةٍ، أم معنوياً، نحو قولك : تَمْرَةٌ، وَغُرْفَةٌ، فَرَنك تقول : طَلَخَاتٌ، وَحَمَرَاتٌ / وَتَمَرَاتٌ، وَغُرَفَاتٌ.

هذه الأوصاف التي أتى بها الناظم للاسم الذي تُحَرِّك عَيْنُهُ في الجمع بالآلف والتاء، وسيذكر إثر هذا وصفاً آخر يستدركه، وهو ألا يُؤدَّى الإِتْبَاعُ إلى ياءٍ بعدَ ضَمَّةٍ، أو واءٍ بعدَ كَسْرَةٍ.

فإذا اجتمعت تَوَجَّهَ ذلك الحكمُ الذي ذكره، وهو أن تُتَّبَعَ العينُ الفاءَ بحركة الفاء، فتقول في (دَعْد) و(تَمْرَةٍ) : دَعْدَاتٌ، وَتَمَرَاتٌ، وفي (جُمْل) و(غُرْفَةٍ) : جُمَلَاتٌ، وَغُرَفَاتٌ، وفي (هِنْد) و(كِسْرَةٍ) : هِنْدَاتٌ، كِسِرَاتٌ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقوله : «السَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أُنْثَى» الخ. «السَّالِمُ الْعَيْنِ» منصوب بـ(أُنْثَى) مفعولاً أوَّلًا، و«الثَّلَاثِي» جارٍ على «السَّالِمِ» نعتاً أو عطفَ بيان، و«مُؤَنَّثًا»^(١) حال منه، و«إِتْبَاعُ عَيْنٍ» مفعولُ (أُنْثَى) الثاني، و«فَاءٌ» مفعول لـ«إِتْبَاعٍ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَاءٍ» عائد على الاسم المذكور. والتقدير : أُنْثَى الاسمُ السَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي الحروفِ الحكمَ الذي هو إِتْبَاعُكَ عَيْنَ ذَلِكَ الاسمِ فَاءً.

(١) كذا، وصوابه : «واسمًا».

و«بِمَا شَكِلَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«إِتِّبَاعٍ» أَيْ بِمَا شَكِلَ بِهِ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى «مَا» وَهُوَ قَلِيلٌ، وَلَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ تَسْوِيعٌ مِمَّا أُعْطَاهُ النَّازِمُ فِي «بَابِ الْمَوْصُولِ» وَفُسِّرَ هُنَاكَ ، وَ«سَاكِنَ الْعَيْنِ» وَ«مُؤَنَّثًا» وَ«مُخْتَتَمًا» أَحْوَالُ الْفِعْلِ فِيهَا «بَدَأَ».

وقوله : «مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا» تَبَيَّنَ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ التَّائِيثِ، أَيْ لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، بَلِ الْجَمِيعُ سَائِعٌ فِيهِ حُكْمُ الْإِتِّبَاعِ. وَحَصَلَ مِنْ هَذَا التَّبَيُّنِ احْتِرَازٌ عَنِ التَّائِيثِ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الْمَمْدُودَةِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) : ذِكْرِيَّاتٌ، وَلَا فِي (بُشْرِيَّاتٌ، وَلَا فِي (دَعْوَى) : دَعْوِيَّاتٌ.

وهو أيضاً حاصل من الوصف الثاني، وهو كونه ثلاثياً؛ إذ الاسم المبنى على الألف مُعْتَدٌّ بِهَا فِي بَنَائِهِ، فَلَا يُعَدُّ ثَلَاثِيًّا، بَلِ رِبَاعِيًّا فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) وَخَمَاسِيًّا فِي نَحْوِ (حُبَارَى) بِخِلَافِ التَّاءِ فَإِنَّهَا كَالْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَيْنِ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَيُقَالُ : أَنَالَ زَيْدٌ عَمْرًا كَذَا، وَنَالَهُ إِيَّاهُ، فَنَالَهُ هُوَ، أَيْ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، فَأَخَذَهُ وَتَنَاوَلَهُ.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ؛ بَلِ نَقَصَهُ مِنْهَا.
والآخر : أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حَكْمِ الْإِتِّبَاعِ.

أما عدمُ استيفاءِ الشُّرُوطِ فَإِنَّ النَّاسَ اشْتَرَطُوا شَرْطًا سَادِسًا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الْأِسْمُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ فِيهِ التَّحْرِيكُ،

فتقول في (حَجَّةٍ) و(رَجَّةٍ) و(سَلَّةٍ) : حَجَّاتٌ، وَرَجَّاتٌ، وَسَلَّاتٌ، ولاتقول : حَجَّجَاتٌ، ولا رَجَّجَاتٌ، ولا سَلَّلَاتٌ، وكذلك حُجَّةٌ، وَقُبَّةٌ وَمَرَّةٌ ^(١) وَحِجَّةٌ وَرِدَّةٌ وَهَرَّةٌ، وقد نَصَّ هو على اشتراط هذا في «التسهيل» ^(٢) وغيره. وهذا «النَّظْم» يَقْتَضِي إطلاقَ التحريك في مثل هذا، وهو غير مستقيم.

وأما ذِكْرُه في الشروط ما لا يُحْتَاجُ إليه فهو أنه شَرَطَ أن يكون مؤنثاً، وهو غير مُحْتَاجٍ إليه قَصْدًا، لأنه إنما يُشْتَرَطُ هذا في جواز الجمع بالآلف والتاء إن كان يُشْتَرَطُ، فنحو : زيدٍ، وعمرو، وكَلْبٍ، وَجِدْعٍ، وَقُفْلٍ ونحوها لا يُجْمَعُ بالآلف والتاء،، لأنه ليس بمؤنث، فليت ^(٣) شِعْرِي من أَيِّ شَيْءٍ تَحَرَّزُ بهذا الشرط؟ وما الذي كان يَدْخُلُ عليه لو لم يَذْكُرْهُ؟ وكلامُه في «التسهيل» أسهل من هذا، إذ قال ^(٤) : «والمؤنثُ بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيحَ العين ساكنةً.

فصَدَّرَ بالمؤنث على أنه مشروط فيه، لا على أن التانيث فيه شرطٌ.

وأيضاً فالنحويون لا يشترطون هذا الشرط؛ بل إنما يأتون به في مَعْرِضٍ أَنَّهُ مِمَّا يُجْمَعُ بِالْألف والتاء، وَأَنَّ الثَلَاثِيَّ السَّاكِنَ العَيْنَ الكَذَا ^(٥)، إلى آخر الشروط تَتَّبَعُ عَيْنُهُ فاءه، لا أنهم يأتون بمثل هذا المَسَاقِ الْمُعْتَرَضِ، ولا أجد الآن جواباً عنهما، فكان الأولى أن لو عَوَّضَ من قوله : «مؤنثاً» مُضَاعَفًا ^(٦)، فلا يَبْقَى عليه اعتراضٌ. إِلَّا أن يُقَالَ في الأولِ : إِنَّ المِضَاعَفَ، في المعنى، مُعْتَلٌّ ^(٧)؛ إذ لم

(١) كأنها في س : ورة

(٢) التسهيل ١٨.

(٣) س : فياليت .

(٤) التسهيل ١٨.

(٥) في الأصل : كذا.

(٦) كذا، وصوابه : غير مضاعف.

(٧) سقط من س .

يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَالْإِدْغَامُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْلَالِ، فَقَدْ يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ شَرْطِ الْإِعْلَالِ.

وفي الثاني : إنه لَمَّا لم يَتَكَلَّمْ عَلَى شُرُوطِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَلَا عَيْنٍ مَا يُجْمَعُ بِهِمَا، ذَكَرَ التَّائِيثَ الَّذِي إِلَيْهِ يَرْجِعُ هَذَا الْجَمْعُ. وَهَذَا ضَعْفٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّازِلَ حَكَمَ فِيهَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ بِإِتِّبَاعِ الْعَيْنِ حَرَكَةَ الْفَاءِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَوَّلًا لَكَوْنِهِ جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، إِذْ أُطْلِقَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا مَحْمَلُ الْأَمْرِ فِيهِ، إِلَّا فِيهَا اسْتِثْنَاءٌ بِقَوْلِهِ :

/ وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ

٢١٩

خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فُكُلًا قَدَرَوُوا

فَحَصَلَ أَنَّ مَا كَانَ تَالِيًا لِلْفَتْحِ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فَشَاءَ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَذَلِكَ صَحِيحٌ، فَتَقُولُ فِي (جَفَنَةٍ) : جَفَنَاتُ، وَفِي (قَصْعَةٍ) : قَصَعَاتُ، وَلَا يَجُوزُ : جَفَنَاتُ، وَقَصْعَاتُ.

وَأَمَّا التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ، وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمَّةً نَحْوُ : غُرْفَةٍ، وَخُطْوَةٍ، وَظُلْمَةٍ، أَوْ كِسْرَةٍ نَحْوُ : كِسْرَةٍ، وَهِنْدُ، فَحَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى الْإِتِّبَاعُ كَمَا تَقْدِمُ، وَزَادَ الْآنَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ :

الْإِسْكَانُ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» أَيْ سَكَّنَ الْعَيْنَ الَّتِي تَبِعَتْ غَيْرَ الْفَتْحِ، فَكَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةً أَوْ كِسْرَةً.

وَقَالَ : «التَّالِيَّ» وَالْمُرَادُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ : «أَوْخَفَّفَهُ» فَأَعَادَ ضَمِيرَ الْمَذْكُورِ، وَ«الْعَيْنَ» مُؤَنَّثَةً، اعْتِبَارًا بِأَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتُ، وَفِي (خُطْوَةٍ) : خُطَوَاتُ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسِرَاتُ، وَفِي (هِنْدُ) هِنْدَاتُ.

والآخر. الفتح، وهو قوله : «أَوْخَفَّهُ بِالْفَتْحِ» أى خَفَّفَ عَيْنَ الكلمة بفتحها، وإنما قال : «خَفَّفَهُ» لأن الفتح خفيف، وهو مما^(١) يُخَفَّفُ به، وأيضا فللتخفيف هنا موقعٌ بالنسبة إلى الإتياع الذى قدم، وهنا الضمُّ أو الكسر؛ ولا شك أنَّ الفتح أخفُّ منه، فقولك : (غُرَفَاتُ، وَكِسْرَاتُ) أخفُّ من قولك : (غُرَفَاتُ وَكِسْرَاتُ) ولأجل ذلك لزم الإتياعُ بالفتح، ولم يَجُزْ فيه الإسكان لَمَّا كان الفتح خفيفا.

وأجازوا هنا الإسكان والفتح كأنهما فِرَارٌ من ثِقَلِ الإتياع، فتقول في الفتح في (غُرْفَةٍ) : غُرَفَاتُ، وفي (هِنْد) : هِنْدَاتُ، وفي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتُ، ونحو ذلك.

فالمجموع^(٢) ثلاثة أوجهٍ في العين غيرِ التابعةِ فَتْحًا، والتابعةُ الفتح لها وجهٌ واحد، وهو الإتياع.

وقوله : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» يعنى أن هذه الأوجه الثلاثة، في المضموم الفاءِ والمكسورِها، مَرْوِيَّةٌ عن العرب، مسموعةٌ من كلامها، وحكاها أهل العربية.

فمِمَّا جاء من ضم عين (فُعْلَةٍ) في الجمع قوله تعالى : {وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ}^(٣). وقرأ ابن عامر والكسائي وقنبل وحفص : {وَلَا تَتَّبِعُوا خُطَوَاتِ الشَّيْطَانِ}^(٤).

ومِمَّا جاء بالإسكان فيه (خُطَوَاتِ) وهى قراءة الباقيين، وحكى اللغويون (غُرَفَاتُ).

(١) في الأصل ، ز : وهو ما .

(٢) س : فالجموع ، وهو خطأ .

(٣) سورة سبأ : ٣٧ .

(٤) سورة البقرة ١٦٨ . وانظر الإقناع لابن البازش ٦٠٥/٢ .

ومن الفتح ما أنشده / سيبويه^(١) :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكِبَاتُنَا

على مَوْطِنٍ لَانْخَلِطُ الْجِدُّ بِالْهَزَلِ

وذكر أنه سمعه ممن ينشده بفتح الكاف. وحكى أن من العرب من يفتح

العين إذا جمع بالتاء، فيقول : رُكِبَاتُ، وَغُرَفَاتُ، وقال دُرَيْدُ^(٢) :

دَفَعْتُ إِلَى الْمُفِيزِ وَقَدْ تَجَاءتُوا

على الرُّكِبَاتِ مَغْرِبَ كُلِّ شَمْسٍ

ثم مرجع النظر في كلام الناظم^(٣) في مسائل :

إحداها : في قوله : «وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» فإن الظاهر لبأدى الرأى

أن لو قال : وأتركه على سكونه أو خففه بالفتح، إذ الأصل فيه السكون، وهو

الظاهر، فلا ينبغي أن يعدل عن دعواه إلى دعوى سكون عارض بعد الإتيان.

والجواب : أن الأمر على ما يظهر من كلامه من تجدد^(٤) السكون بعد

الإتيان، وذلك أنه إن كان الأصل السكون، كما ذكر، فقد عرّض له أصل ثانٍ

طارىء عليه، وهو الإتيان، فرقاً بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح

الفاء؛ إذ لا يسوغ أن يقال هنا : إن الفرق بين الاسم والصفة أتوا به على

الجواز، حتى تلجئنا الضرورة إلى ذلك، ولأن من عادة الفرق أن يكون لازماً،

(١) الكتاب ٥٧٩/٣. والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب. ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شأس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩. والمفيض : هو الذى يجيل القداح يضرب بها. ورواية الديوان.
دفعت إلى المفيض إذا استقلوا على الركبات مطلع كل شمس

(٣) س : « ثم يرجع في كلام الناظم ... » .

(٤) س ، ز : من تجدد .

والألم يكن فرقا، فلا بد أن يدعى أنه سكون عَرْض مُوجِب، والمُوجِب هنا قائم، وهو ثَقُل توالى الضمتين في نحو: (عُرْفَات) وتوالى الكسرتين في نحو (كِسِرَات) (ومن عادتهم الفرار عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُل) ^(١) و(كُتُب) ونحوهما: رُسُلٌ، وكُتُبٌ، وفَرُوا من بناء (فِعِل) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ما قال سيبويه ^(٢) إلا بإِبلٍ، وزاد غيره ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يَلْقَاهُمْ في الإِتباع هنا ما عادتهم أن يَجْتَنِبُوهُ ولو على الجواز، فَعَلُوا تلك العادة هنا، وما ظَهر هنا من كلام الناظم هو الظاهر من كلام سيبويه ^(٣)، إذ قال: «ومن العرب مَنْ يَدْعُ الْعَيْنَ مِنَ الضِّمَّةِ فِي (فُعْلَةٍ) فيقول: غُرَوَاتٌ، وَخُطَوَاتٌ.. ثم تَكَلِّمُ عَلَى (مُدِّيَةٍ) ونحوه، وأنه لا يجوز فيه الإِتباع.

ثم قال ^(٢): «وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ: كَلِّيَّاتٌ، وَمُدِّيَّاتٌ».

وقال في (فِعْلَةٍ): ومن قال: (عُرْفَاتٌ) فَخَفَّفَ قَالَ: كِسِرَاتٌ ^(٤). فظاهر هذا أن التخفيف فيها من الضمِّ أو الكسر.

وأظن أن الفارسي نص على ذلك في «الحُجَّة» ^(٥) واحتج له، فاستظهر عليه.

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضى في شرح الشافعية ٤٥/١ - ٤٦: «قال سيبويه: ما يعرف إلا بالإبل، وزاد الأخفش ويلز، وقال السيرافي: الحبرُ صفرَةُ الأسنان، وجاء الإِطل والإِبط، وقيل: الإِقط لغة في الأقط، وأتاك إِبْدٌ، أى ولود». ونص سيبويه في كتابه ٥٧٤/٣: «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فِعِل لم نجد مثله، وهو إِبِل».

(٣) الكتاب ٥٨٠/٣.

(٤) الكتاب ٥٨١/٣.

(٥) انظر الحجة ٢٦٨/٢ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : {خُطُوتِ ٢٢١ الشَّيْطَانِ} (١). بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استثقل الضمة فتركه ساكنا. فانظر فيه.

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتيان في الاسم، والبقاء على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّيَ بها ففي أى قسم تدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعني النحويين، في المسمى بالصفة إذا جُمع، اعتباراً بالأصل فسكّنوا، واعتباراً الحال فحرّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّيَ بالصفة أن تجرد عنه حالة الوضعية، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلَاتُ، لقومٍ من قريش، لأن أهم اسمها (عَبَلَةٌ) وهى منقولة من الصفة، فلو سُمِّيَتْ بـضَخْمَةٍ لقلت : ضَخَمَاتٌ، وكذلك ما أشبهه.

فعلى هذا التقدير (٢) تدخل الصفات المسمى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسمية، غير أنهم أجازوا الحظّ الأصل بعد التسمية رعيّاً له، كما رَعَوْهُ في باب «مَا لَا يَنْصَرَفُ» فمنعوا (أَحْمَرُ) بعد التسمية، إذا نُكِّرَ، الصَّرْفَ اعتباراً بالأصل من الوصفية، وكما قال الأعشى (٣):

أَتَانِي وَعِيدُ الْخُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا

فجمع (الأخوص) على (خُوصٍ) و(فُعُلٌ) لا يجمع عليه إلا الوصف،

فراعَوْ أصل (الأخوص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أَخُوصٌ، بمعنى

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو - وعاصم في رواية أبي بكر - وحزمة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ - ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١ .

ضَيِّقُ مُؤَخِّرِ الْعَيْنِ، وامرأة حَوْصَاءُ، ثُمَّ رَاجَعَ الْأَصْلَ الْمَرْجُوعَ إِلَيْهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، فَجَمَعَهُ عَلَى (أَحَاوِصَ) فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يُجْمَعَ (ضَخْمَةٌ، وَعَبْلَةٌ) مَسْمًى بِهِمَا عَلَى (ضَخْمَاتٍ، وَعَبْلَاتٍ) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى مَرَاعَاةِ الْوَصْفِيَّةِ لِحَقِّ بِالْصِفَةِ، وَخَرَجَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْ حُكْمِ الْأَسْمَاءِ، فَلَزِمَهُ الْإِسْكَانُ الَّذِي يَلْزِمُ الْوَصْفَ، فَدَخَلَ تَحْتَ كَلَامِ النَّازِمِ.

المسألة الثالثة : أن الناظم حكى جوازَ الإِتِّبَاعِ حكايةً مُطْلَقَةً، فيُظْهِرُ مِنْهُ اسْتِوَاءُ الْجَوَازِ فِي الْأَوَجْهِ الثَّلَاثَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى (فُعِلَ) وَ(فَعِلَ) وَفِيهِ نَظْرَانِ :

أحدهما : أن الإِتِّبَاعَ فِي (فُعْلَةٍ) بِالْضَمِّ لَيْسَ كَالِإِتِّبَاعِ فِي (فَعْلَةٍ) بِالْكَسْرِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَسْتَعْمَلُ الْجَمْعَ بِالتَّاءِ فِي (فَعْلَةٍ) إِلَّا قَلِيلًا، كَرَاهِيَّةَ تَوَالِي الْكَسْرَتَيْنِ، فَاسْتَفْنَوْا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ وَهُوَ (فَعِلٌ) كَفَقْرَةٍ وَفِقْرِ، وَكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ، وَقَرَبَةٍ وَقَرَبٍ، لِأَنَّهُ فِي تَوَالِي الْكَسْرَتَيْنِ يَشْبَهُ (فَعِلًا)، وَ(فَعِلٌ) فِي الْأَبْنِيَةِ نَادِرٌ، بِخِلَافِ / (فُعِلٌ)^(١) فَإِنَّهُ يَكْثُرُ فِي كَلَامِهِمْ، فَمِنْ هَاهُنَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ نَحْوِ : غُرُقَاتٍ، وَخُطُوتٍ، وَلَمْ يَكْثُرِ سِدِرَاتٌ وَكِسِرَاتٌ. ذَكَرَ ذَلِكَ سَيَبُويهِ^(٢)، (وَعَلَّ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتُهُ)^(٣)، وَإِذَا ثُبُتَ هَذَا فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْإِتِّبَاعَ فِي (فَعْلَةٍ) مُسَاوِيًا^(٤) لِلِإِتِّبَاعِ فِي (فُعْلَةٍ) وَبَيْنَهُمَا مَا تَرَاهُ.

والثاني : أن مِنْ مُثَلِّ (فَعْلَةٍ) مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتِّبَاعُ، وَيَجُوزُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ يَاءَ نَحْوِ : لِحْيَةٍ، فَرِيَةٍ، فَلَا يُقَالُ :

(١) فِي الْأَصْلِ « فُعْلٌ » « بِالتَّسْكِينِ » خَطَأً .

(٢) الْكِتَابُ ٣/ ٥٨١ .

(٣) لَيْسَتْ فِي س .

(٤) مَا عَدَا س : مُسَاوِيًا .

لِحَيَاتٍ، فَرِيَاتٍ ، لتوالى الكَسَرَات مع الياء، بخلاف (خَطُوتٍ) ونحوه، فإنه جائز وإن توالى الضمَّات مع الواو، فقد قال سيبويه^(١): «وتقول : لِحِيَّةٌ وَلِحِيٌّ، وفَرِيَّةٌ فَرِيٌّ، ورِشْوَةٌ ورِشَاءٌ». قال^(١): «ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة - يعنى في (رِشْوَةٍ) لو قلت : رِشَوَاتٌ - واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة - يعنى في (لِحِيَّةٍ) لو قلت : لِحَيَاتٌ - قال : «فتركوا ذا استثقالاً، واجتزأوا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعْلٍ).

ثم ذكر^(١) أن من قال : كِسَرَات. قال : لِحَيَات.

فهذا كالصریح في المنع. ويرشحه أنه قرنه بما يمتنع اتفاقاً، وهو (رِشَوَاتٍ). فظاهر كلام الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النّظر الأول : أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلاً، فلا يُعَيِّن الأقل من الأكثر إذا كان الجميع جائزاً في الكلام؛ إذ لا محذور.

وعن الثانى : أن السّيرافي : زعم أن الإِتباع يجوز في (لِحِيَّةٍ) وبابه، هكذا غير مُقَيَّد بِقَلَّة. قال : لأنه لا يَنقَلِب فيه حرفٌ إلى غيره، يعنى كما ينقلب في (رِشْوَةٍ) لو أُتْبِعَتْ؛ إذ لا بُدُّ مع الإِتباع من قلب الواو ياءً، بخلاف (لِحِيَّة) لأنها ياء من أصلها، فلعلّ الناظم اعتمد على هذا النقل، والمؤلف نقل في «التسهيل»^(٢) الخلاف في المسألة، وذكر في «الشرح»^(٢) أن من البصريين مَنْ مَنَعَ لاسْتِقْلَالَ الياء بعد الكسرتين، ومنهم من أجازها. ولم يذكر هناك^(٣) نصّاً على مُرتَضَاه، وظاهرُ مذهبه هاهنا^(٤) الجواز، ويكون اعتماده على ما ذكره السّيرافي إن كان سماعاً من العرب، أو قياس منه، وعلى ما يُشير إليه ردُّه على الفراء في مَنعهِ (فِعِلَاتٍ) مطلقاً، على ما أذكره على إثر هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٥٨١/٣.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١٠٠/١ : «وقبل الياء نجلف» وانظر شرحه ١٠٢/١.

(٣) في الأصل، زهنا .

(٤) في الأصل « هناك » .

المسألة الرابعة : في حكاية ماخالف ماتقدّم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب^(١) من إجازة الإتياع في (فَعَلَة) الصِّفَة /، فيجوز ٢٢٣ عنده أن يقال في (ضَخْمَة) : ضَخَمَاتُ، وفي امرأة (عَبَلَة) : عَبَلَاتُ، وما أشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : وَيَعْضُدُهُ مَارَوِي أَبُو حَاتِمٍ^(٢) من قول بعض العرب : كَهَلَاتُ، وَكَهَلَاتُ - بِالْفَتْح (وَالْإِسْكَان)^(٣) - وَالْإِسْكَان أَشْهَرُ، وَهَذَا الْحَرْفُ شَاذٌ نَادِرٌ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَا ذَكَرَ مِنَ الْقِيَاسِ عَلَى الْاسْمِ فَاسِدٌ، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمُقَاصِدِ الْعَرَبِ؛ إِذْ عَلِمْنَا بِالِاسْتِقْرَاءِ أَنَّهَا قَصَدَتْ أَنْ تَفَرِّقَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ، وَهُوَ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ بِمِثَابَةِ مَنْ يَقِيسُ الْفَاعِلَ عَلَى الْمَفْعُولِ فَيَنْصِبُ، أَوْ الْمَفْعُولَ عَلَى الْفَاعِلِ فَيَرْفَعُ.

ومن ذلك ما ظهر من ابن مُعْطٍ في «أَرْجُوزَتِهِ»^(٤) من التَّفَرُّقَةِ فِي التَّحْرِيكِ بَيْنَ مَا فِيهِ الْهَاءُ، كَغُرْفَةٍ، وَسِدْرَةٍ وَبَدْرَةٍ، وَبَيْنَ مَا لَا هَاءَ فِيهِ نَحْوُ : دَعْدٍ، وَهِنْدٍ، وَجُمْلٍ، فَأُجَازَ فِي نَحْوِ (خُطْوَةٍ، وَسِدْرَةٍ) ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهِ،^(٥) وَفِي نَحْوِ (بَدْرَةٍ) وَجْهًا وَاحِدًا، وَهُوَ صَحِيحٌ. وَأُجَازَ فِيمَا لَا هَاءَ فِيهِ وَجْهَيْنِ خَاصَّةً، وَهُمَا الْإِتْبَاعُ وَالتَّخْفِيفُ، فَنَحْوِ (دَعْدٍ) فِيهِ عِنْدَهُ وَجْهَانِ، وَنَحْوِ (هِنْدٍ) وَ(جُمْلٍ) لَا تَفْتَحُ عَيْنُهُ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِهِ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا تَقْدَمُ. وَأَيْضًا فَإِنَّ سَيِّبُوِيَه^(٦) جَعَلَ نَحْوِ (دَعْدٍ) مِثْلَ مَا فِيهِ الْهَاءُ، ذَا وَجْهِ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٢.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ١١/٦٠٠.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معطٍ :

ومثل هند جُمْلٌ دَعْدٌ اجْتَمَعَ
ومثل خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ
طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبَعُ
في جمعها ثَلَاثَ رُؤْيَتِ

(٥) في س : ثَلَاثَةُ أَوْجِهِ .

(٦) الكتاب ٣/٢٩٧.

واحد كَجَفَنَةٍ، وأجرى نحو (جُمِلَ، وَهِنْدُ) على اللُّغَاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يَنْصَحْ على لغة الفتح، فقال السيرافى : يجوز في (جُمِلَ، وَهِنْدُ) ثلاثُ لغات، كظَلَمَةٍ، وَكِسْرَةٍ، فالظاهرُ أَنَّهُ ما قاله ابنُ مُعْطٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء^(١) من منع الإِتِّباع في (فِعْلَةٍ) المكسورةِ الفاء، فلا يقول (فِعِلَاتُ) أصلاً، سواءً كان لامها ياءً أو غيرها، واحتجَّ بأنَّ (فِعِلَاتِ) يتضمَّنُ بناءً (فِعِلَ) و(فِعِلُ) وزنُ أَهْمَلٍ إلا فيما نَدَرَ، كإِبِلٍ، وَبِلِزٍ، ولم يُثَبِّت سيبويه منه إلا إِبِلًا، وما استثقل في الإفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلًا، حقيقٌ بأنَّ يَهْمَل ما كان يَتَّضَمُّهُ من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذي رَجَّحَ المؤلِّفُ الجوازُ، وهو ظاهر هذا «النَّظْم».

وأجاب عما احتجَّ به الفراءُ من أَوْجُهُ :

منها أَنَّ المفرد، وإن كان أخفَّ من الجمع، قد يُسْتَثْقَل فيه ما لا يُسْتَثْقَل في الجمع، لأنَّ المفرد مُرَضٌّ لأنَّ يَتَصَرَّفُ / فيه بثنائيةٍ وجمعٍ ٢٢٤ ونسب. وإذا كان على هَيْئَةٍ مُسْتَثْقَلَةٍ تَضَاعَف استثقَّالُها بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع، فإنَّ ذلك فيه مَأْمُون.

ومنها أَنَّ (فِعِلًا) كإِبِلٍ أخفُّ من (فُعُلٍ) كطُنْبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلة (فِعِلٍ) أكثرَ من أمثلة (فُعُلٍ) إلا أن الاستعمالِ اتَّفَقَ وقوعه بخلاف ذلك فأى تصرَّف أفضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال فلا ينبغي أن يُجْتَنَّب، بل يَحَقُّ أن يُؤَثَّرَ جَبْرًا لِمَا فات من كثرة الاستعمال، ويؤيِّد هذا أنهم لا يكادون يُسَكِّنُون عَيْنَ (إِبِلٍ) بخلاف (فُعُلٍ) فإنَّ عَيْنَهُ تُسَكِّنُ كثيرًا.

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فِعِلَاتٍ) جَمْعًا لِفِعْلَةٍ. وقد أشار سيبويه^(١) إلى أن العرب لم تَجْتَنِبْ استعمله، كما لم تَجْتَنِبْ استعماله (فُعِلَاتٍ).

وقد رَجَّحَ بعضُ العرب (فِعِلَاتٍ) على (فُعِلَاتٍ) إذ قال في جمع (جِرْوَةٍ)^(٢): جِرَوَاتٌ، فاستَسْهَلَ النطق بكسر عين (فِعِلَاتٍ) في مَلامُهُ واو، ولم يَسْتَسهَلِ النطق بضمِّ عين (فُعِلَاتٍ) في (فُعْلَةٍ) أو أوْلَى بالجواز منه. والقاطعُ في هذا كَلَّةُ السماع، وقد حُكِيَ في غير ضرورة، فلا يُعَدَّلُ عنه.

ومن ذلك ما تقدمت الإشارة إليه مِنْ مَنْعٍ مَنْعٍ (فِعِلَاتٍ) في المعتلِّ اللام بالياء، كَلَحِيَّةٍ، فلاتقول لَحِيَّاتٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣). ووجهُ المنع الاستِثْقَالُ، لتوالى كسرتين مع ياء، مع عدم السماع أو نُدُورُهُ... وظاهرُ كلام الناظم في إطلاقه جوازُ مِثْلِ هذا، وهو الذي يُعْطِيهِ رَدُّهُ على الفراء في منع (فِعِلَاتٍ) مطلقاً، لأن (فِعِلَاتٍ) المعتلُّ اللام بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتجَّ به يَجْرَى في هذا. والمعتمدُ في الجميع السَّماع، لأن التعليل بالاستِثْقَالِ ثانٍ عن كَوْنِهِ معدوماً أو نادراً، «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ»^(٤).

وقول الناظم : «فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا» ارتِهَانُ منه في النُّقْلِ في هذه الأنواع كُلِّهَا.

ولمَّا كان إطلاقه جوازَ الإِتِّبَاعِ قد تضمنَ إجازة ما هو ممنوعٌ اتفاقاً أَخَذَ

في استثنائه من ذلك فقال :

وَمَنْعُوا إِتِّبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ

وَزُبْيَةٍ وَشَذُّ كَسْرٍ جِرْوَةٍ

(١) الكتاب : ٣ / ٥٧٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٤١١ .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٨١ .

(٤) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦٦ .

فاستثنى نوعين ^(١) / أعطاهما مفهومُ المثالين، ويعنى أن العرب ٢٢٥

منعت الإتيان فيما كان من المؤنث المذكور على (فَعْلَةٍ) بكسر الفاء ولامه واو وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على (فَعْلَةٍ) بضم الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على (فَعْلَةٍ) بضم الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو (زُبْيَةٍ) فكأنه قال : كل ما كان من المؤنث على (فَعْلَةٍ) ولامه ياء، أو (فَعْلَةٍ) ولامه واو، فإن العرب امتنعت في جمعه بالالف والتاعن الإتيان، وأجازت ماعدها، فلا يجوز أن يقال في (ذِرْوَةٍ) : ذِرْوَاتٌ، ولا في (رِشْوَةٍ) : رِشْوَاتٌ، ولا ما أشبه ذلك، لما في ذلك من الاستثقال والمنافرة بين الكسرة والواو، لاقتضاء الكسرة قلبَ الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.

وكذلك لا يجوز أن تقول في (زُبْيَةٍ) : زُبْيَاتٌ، ولا في (كَلْبِيَّة) : كَلْبِيَّاتٌ، لما في ذلك من استثقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة قلبَ الياء واوا، فاجتنبوه رأساً.

ثم حكى ما جاء من النوع الأول شاذاً فقال : «وَشَذُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ» [يعنى أنه جاء هذا اللفظ، وهو (جِرْوَةٌ) مكسورة العين في الجمع بالتاء، ولامه واو، فقالوا : جِرْوَاتٌ، وأبقوا الواو بعد الكسرة على حالها، وذلك في غاية الشذوذ؛ إذ لم يُحْكَ منه سواه ^(٣)، ولذلك خصّه الناظم وعيَّنه بقوله : «وَشَذُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ» والجِرْوَةُ التي جُمِعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى الجِرْو، وهو وَلَدُ الكلبِ والسَّبَّاع، أو الجِرْوَةُ التي هي الصغيرة من القِثَاء. وذِرْوَةُ الشَّيْءِ : أعلاه، وكذلك ذُرْوَتُهُ، وذُرَاهُ ^(٤). والزُبْيَةُ : حفرة

(١) س : موضعين .

٢ - ٢ سقط « ز » .

(٣) الكتاب ٤/٤١١ .

(٤) في الأصل : ذرواه. وفي الصحاح : «وذرى الشيء بالضم : أعاليه، الواحد، ذِرْوَةٌ، وذُرْوُهُ أيضاً بالضم، وهي أعلى الشام».

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسد أو صيد ونحوه . والزُّيَّة أيضا :
الرَّابِيَّة لا يعطوها الماء، ثم قال :

وَنَادِرًا أَوْثُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا

قَدَّمْتُهُ أَوَّلًا نَاسٍ انْتَمَى

يَعْنَى أَنَّ مَا عَدَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، مِنَ الْإِتْبَاعِ،
وَالْتَّسْكِينِ، وَالتَّحْرِيكِ بِالْفَتْحِ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ جَمْهُورِ كَلَامِ الْعَرَبِ، إِمَّا أَنَّهُ
وَقَعَ نَادِرًا، وَإِمَّا اضْطِرَارًا، وَإِمَّا أَنَّهُ نُقِلَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ مَخْصُوصِينَ.
وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ فَإِنَّمَا انْتَبَى عَلَى مَشْهُورِ كَلَامِهِمْ.

وهذه الأنواع الثلاثة التي ذكرَ مُتَبَايِنَةٌ فِي الْمَعْنَى.

فَالنَّادِرُ هُوَ الَّذِي جَاءَ فِي الْكَلَامِ الْمُنْتَثِرَ قَلِيلًا جَدًّا، بِحَيْثُ لَا يُبْنَى
عَلَيْهِ لِقَلَّتْهُ.

وَذُو الْاضْطِرَارِ هُوَ / مَا جَاءَ فِي الشُّعْرِ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ، وَلَوْلَا الْوِزْنُ ٢٢٦
لَتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى مَا يُعْطِيهِ الْقِيَاسُ.

وَالَّذِي انْتَمَى لِلنَّاسِ هُوَ مَا كَانَ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ، اخْتَصَّصُوا بِالتَّكَلُّمِ
بِهَا دُونَ سَائِرِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ، بِحَيْثُ تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ خُصُوصًا دُونَ أَنْ تُنْسَبَ
إِلَى مُطْلَقِ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَيُقَالُ : هَذِهِ لُغَةُ بَنِي فُلَانٍ.

وَقَوْلُهُ : «أَوَّلُ النَّاسِ» يُشْعِرُ بِأَقَلِّيَّتِهِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْعَرَبِ، وَعَلَى
هَذَا النَّوْعِ أَحَالَ عَلَى مَا يُذَكَّرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا حَضَرَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ وَبِهَا يَتَبَيَّنُ كَلَامُ
النَّاظِمِ.

فَأَمَّا النَّادِرُ فَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : عَيْرَاتُ، (فِي ١ - جَمْعُ عَيْرٍ، وَهِيَ جَمَاعَةٌ
الْإِبِلِ تَحْمِلُ الْمَيِرَةَ. قَالَ فِي الشَّرْحِ (٢) : «وَأَمَّا عَيْرَاتُ فِي جَمْعِ (عَيْرٍ)

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ س .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٦٧/١ .

فجائزٌ عند جميع العرب مع شذوذه عن القياس» وإنما شذُّ من جهة تحريك عَيْنِه، وهى حرف عِلَّة؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هُذَيْل فهم فيه على أصولهم، وإنما نَدَرُوهُ من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه^(١): «حَرَّكُوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةٍ هُذَيْلٍ»، قال الكُمَيْت أنشدته السيرافي^(٢):

(عِزَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسَبِ الْعَوْدِ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ^(٣))

ومنه ماتقدَّم من قولهم : جِرَوَاتُ، وقد تقدم وجهُ شذوذه.

ومنه على مذهب سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ قولهم : لَجَبَاتُ فِي (لَجَبَةٍ) حيث اعتزم مَنْ يُسَكِّنُ فِي الْإِفْرَادِ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى لُغَةٍ مِنْ يَحْرُكُ وَهُوَ وَصَفٌ، وعلى هذا المعنى يمكن أَنْ يُحْمَلَ قولهم : رَبَّعَاتُ، إِنْ ثَبِتَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَفْتَحُ فِي الْإِفْرَادِ، وَأَنَّ مَنْ يُسَكِّنُ فِيهِ يَفْتَحُ فِي الْجَمِيعِ^(٤).

وَوَجْهٌ سيبويه^(٥) (رَبَّعَاتُ) بَأَنَّ أَصْلَهُ اسْمُ مُؤَنَّثٍ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَصَارَ كَالْوَصْفِ بِخَمْسَةٍ، إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرِجَالٍ خَمْسَةٍ. قال ابن الضائع : ولزومُ التاءِ فِي (رَبَّعَةٍ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

قال ابن الضائع فِي (لَجَبَاتُ) بَعْدَ مَا ذَكَرَ قَوْلَ سيبويه : ويمكنُ أَنْ يَقَالَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ مُخْتَصَّةً بِالْمُؤَنَّثِ أَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ، حَيْثُ لَمْ تَكُنِ التَّاءُ فِيهَا

(١) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٦/٥، وفيه «معنودة الأعكام» ولم أجده في ديوان الكميت. والشاهد في شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٥، ٢٣.

(٣) فِي الْأَصْل : «الانتقال»، بدل «الأعكام»، وفي حاشية : الأعكام، كذا رأيت في غير موضع. ويقول ابن يعيش : «وقوله محطوطة الأعكام، أى تركت الأبل بأعكافها، أى بأحمالها فيهم بالحب والرشد.

(٤) فِي الْأَصْل ، ز : الْجَمِيع .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣.

علامةً للتأنيث، لأنها كالتاء في (نَاقَة) ومن الفتح في الوصف قولهم :
كَهَلَاتُ فِي (كَهَلَة) فَفَتَحُوا فِي الْجَمْعِ، وَهُوَ وَصَفٌ قَطْرَب^(١).

وقال يونس : امرأةٌ عَدَلَةٌ، وَعَدَلَاتٌ، فَحَرَكُ، وقال : قومٌ رَبَعَةٌ،
وَرَبَعَاتٌ. وقال يونس : شاةٌ لَجَبَةٌ، وَلَجَبَاتٌ، فَحَرَكُ الْجَمْعِ، وقال : لا أعرف
: لَجَبَةً، بالتحريك ومن الإسكان في الاسم قولهم : (أَهْلَاتُ) فِي (أَهْلٍ)
وَأَهْلَاتُ أَشْهَرُ.

قال سيبيويه^(٢) : «وقالوا : أَهْلَاتٌ، فَخَفُّوا، شَبَّهُوا بِصَعَبَاتٍ، حَيْثُ
كَانَ (أَهْلٌ) مُذَكَّرًا تَدْخُلُهُ الْوَاوُ وَالنُّونُ». قَالَ : «فَلَمَّا جَاءَ مُؤَنَّثًا كَمُؤَنَّثِ
(صَعَبٍ) فَعِلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِمُؤَنَّثِ (صَعَبٍ)». يَعْنِي أَنَّهُمْ أَنْثَوْا (أَهْلًا) فَقَالُوا
: أَهْلَةٌ، وَجَمَعُوا فَقَالُوا : أَهْلُونَ فِي (أَهْلٍ) فَصَارَ لَذَلِكَ مِثْلُ : صَعَبٍ،
وَصَعَبَةٍ، وَصَعْبُونَ، فَعُومِلَ مَعَامِلَتَهُ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ مُؤَنَّثًا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣)، أَنَشْدَهُ السَّيْرَافِي، وَأَنَشْدَهُ
الْفَرَاءَ أَيْضًا، قَالَ أَنَشْدُنِي الْمَفْضُلُ :
وَأَهْلَةً وَدٌّ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَّهُمْ
وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ قَبْلَهُ « قَالَ » وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ قَطْرَبٍ وَتَخْرِيجُهُ مِنْ قَرِيبٍ .

(٢) الْكِتَابُ ٦٠٠/٣.

(٣) هُوَ أَبُو الطَّحْمَانِ الْقَيْنِي، كَذَا نَسَبَهُ ابْنُ بَرِّي. وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْفَرَاءِ ٨٠٨،
وَاللِّسَانُ : أَهْلٌ، وَبَرِّي.

هَذَا وَفِي النُّسخِ الثَّلَاثِ مَكَانَ تَبَرَّيْتُ : تَبَرَّضْتُ، وَفَوْقَهُ رُسِمٌ : كَذَا. يُقَالُ : تَبَرَّيْتُ مَعْرُوفَهُ وَمَعْرُوفُهُ :
اعْتَرَضَ لَهُ.

وَأَمَّا الْاضْطِرَارُ فَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١) :

وَحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَاطَّقْتُهَا
وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
فَأَسْكُنُ عَيْنَ (فَعَلَاتٍ) وَهُوَ اسْمٌ. وَقَالَ ثَوْرُ الرُّمَّةِ^(٢) :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
خُفُوقًا وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
أَرَادَ «وَرَفَضَاتِ» فَأَسْكُنُ ضُرُورَةً، وَأَنْشُدُ ابْنَ خُرُوفٍ قَالَ أَنْشَدَهُ
الْبَاهِلِيُّ^(٣) فِي «مَعَانِيهِ» :

وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
أَلَاكَ اللَّوَاتِي قَدْ مَثَّلْنَ بِنَا مَثُلًا
أَرَادَ «نَظَرَاتٍ» وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ الرَّقَّاعِ^(٤) :

يُكَابِدُ نَفَحَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالضُّحَى
مُكَافَحَةً بِالْمُنْخَرَيْنِ وَبِالْفَمِ
وَأَمَّا سَهْلٌ هَذَا النُّوعَ شَيْئًا أَنَّهَا مَصَادِرُ، وَالْمَصَادِرُ تُشَبِّهُ الصِّفَاتِ، فَهِيَ
أَسْهَلُ فِي الْقِيَاسِ مِنْ (تَمَرَاتٍ) لَوْ قِيلَ.

وَأَمَّا اللُّغَاتُ الْأَقْلِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا ذَكَرَ، فَمِنْهَا مَا حَكَى أَبُو الْفَتْحِ^(٥) عَنْ

(١) عُرْوَةُ بْنُ حَزَامٍ. وَالْبَيْتُ فِي الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ لِأَبِي بَكْرٍ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥٦٤، وَكُتِبَ النَّحْوُ الْمُتَأَخِّرُ.

(٢) الْبَيْتُ فِي الْمَرْجِعِ السَّابِقِ، وَدِيَوَانُهُ ١٣٣٧/٢، وَالْمَقْتَضِبُ ١٩٠/٢، وَالتَّكْمَلَةُ - لِأَبِي عَلِيٍّ ١٥٥.

(٣) هُوَ أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ حَاتِمُ الْبَاهِلِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٢٣١. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ النَّدِيمِ فِي الْفَهْرَسْتِ ٥٦ كِتَابَهُ أَبْيَاتُ الْمَعَانِي.

(٤) دِيَوَانُهُ ٧٨، وَاللِّسَانُ : كَفَخَ، وَفِيهِمَا : يَكَاغِحُ لُوحَاتٍ «الْمُنْخَرَيْنِ».

(٥) حَكَى ذَلِكَ عَنْهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ١٠٠/١ - ١٠١.

قوم من العرب من تَسْكِين عَيْن (فَعَلَات) إذا كانت اللام معتلة، فيقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيَاتُ، وفي (شَرِيه) : شَرِيَّاتُ. واللغة المشهورة : ظَبْيَاتُ، شَرِيَّاتُ.

ومنه لغة هَذِيل^(١)، أنهم يفتحون عَيْن (فَعَلَات) المعتلة، فيقولون في (جَوْزَةٍ) : جَوْزَاتُ، وفي (بَيَّضَةٍ) : بَيَّضَاتُ، وفي (سِيرَةٍ) : سِيرَاتُ، وفي (عِيرٍ) : عِيرَاتُ.

قال الفارسي عن قُطْرِب : وزعم يونسُ أن (تَوْبَةً) و(تَوْبَات) بالثقل يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال^(٢):

أبو بَيَّضَاتٍ رَاحَ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقُ بَمَسَحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحُ
وقال الشلوبين : قياسُ لغة هذيل الفتح في نحو : دَوْلَةٌ، ودَوْلَاتٌ، وصُوفَةٌ وصُوفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يَسْمَعْه نقلا عن لغتهم. ولا شك أن القياس سائغٌ.

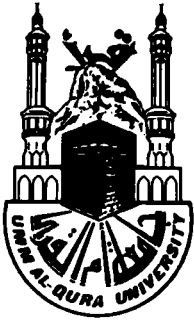
وقولُ الناظم : «أولُ الناسِ انْتَمَى» أي : انتسب.
يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إذا انتسب. و«غَيْرُ ماقْدُمْتُهُ» مبتدأ خبره «نادرٌ» وما بعده^(٣).

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

(٢) قال أبو بِيَّضَاتٍ، ثم نَكَّرَ البيت، وهو سهو، قال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨ :
والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله ولا على تتمته. وانظر البيت في الخصائص ١٨٤/٣، والمنصف ٣٤٣/١.

فهرس موضوعات الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
إعراب الفعل	١
عوامل الجزم	٩٥
فَصْلٌ في لو	١٧٨
أَمْ وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا	١٩١
الإخبار بالذني والألف والألام	٢٠٥
العدد	٢٣٨
كم وكأين وكذا	٢٩٤
الحكاية	٣٢١
التأنيث	٣٤٤
المقصور والممدود	٤٠٣
كيفية تشية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	٤٢٩



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أمّ القرى
معهد البحوث العلميّة
مركز إحياء التراث الإسلاميّ

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٥٧٩٠هـ)

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٩-٤ (ج٦)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٩-٤ (ج٦)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م